

الجزء الثالث من حاشية العلامة السادة محمد

أبي السعود المصري الحنبلي المصنف

بفتح الله المعين على شرح أسكن

للاعلامه محمد بن محمد بن سكين

رحمهما الله

وعالي

آمين

فتح الله المدينة جزوه ١٠

٢٠٤٧

(فهرست الجزء الثالث من حاشية العلامة أي السعدي على ملامسكين)

كتاب الكفالة	٢
فصل ولو أعطى المطلوب الكفيل الخ	١٤
باب كفالة الرجلين	١٧
كتاب المحوالة	١٩
كتاب القساء	٢٢
فصل في الخمس	٢٩
باب كتاب القضاة الى القاضي	٣١
باب التعكيم	٣٦
مائل شتى	٤٠
كتاب الشهادات	٥١
باب من يدل شهادته ومن لا تقبل	٦١
باب الاحتمال في الشهادة	٧٤
باب الشهادة على الشهاد	٨٠
كتاب الرجوع عن الشهادة	٨٤
كتاب الوكالة	٨٩
باب الوكالة بالبيع والشراء	٩٦
فصل الوكيل بالبيع والشراء لا يعقد مع من ترتب شهادته	١٠٢
باب الوكالة بالخصومة والقضاء	١١٠
باب عزل الوكيل	١١٥
كتاب الدعوى	١١٨
باب التحالف	١٢٢
فصل فمن يكون خصما ومن لا يكون	١٢٩
باب ما يدعيه الرجلان	١٤٢
باب دعوى المذهب	١٥١
كتاب الاقرار	١٥٧
باب الاستثناء في الاقرار	١٦٥
باب اقرار المريض	١٧١
كتاب الصلح	١٧٥
باب الصلح في الدين	١٨٢
فصل في الدين المشترك	١٨٤
كتاب المنصاريه	١٨٨
باب المنصاريه يضارب	١٩٥
فصل ما يملك المنصاريه ثلاثة انواع	١٩٨

صفحة	
٢٠٣	كتاب الودعة
٢١٠	كتاب العارية
٢١٥	كتاب الهبة
٢٢١	باب الرجوع في الهبة
٢٢٧	فصل في الاستثناء والتعليق وغيرهما
٢٢٩	كتاب الاجارة
٢٣٦	باب ما يحوز من الاجارة وما يكون خلافاً فيها
٢٤٣	باب الاجارة العاسدة
٢٥١	باب ضمان الاجير
٢٥٨	باب فسخ الاجارة
٢٦١	مسائل من معرفة
٢٦٣	كتاب المكاتب
٢٦٨	باب ما يحوز لالمكاتب ان يفعله وما لا يحوز
٢٧٣	فصل واذا ولدت مكاتبه من سيدها الخ
٢٧٦	باب كتابة العبد المشترك
٢٧٩	باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى
٢٨٢	كتاب الولاء
٢٨٥	فصل في ولاء الموالاة
٢٨٧	كتاب الأكرام
٢٩٤	كتاب الحجر
٢٩٨	فصل بلوغ العلام بالاحتلام
٢٩٩	كتاب المأدون
٣٠٩	كتاب العصب
٣١٩	فصل عيب المعصوب وضمير قيمته مدرك
٣٢٥	كتاب الشععة
٣٢٧	مطاب المسائل التي تحجب القسمة فيها على عدد اروس
٣٢٨	باب طاب الشععة
٣٣٦	باب ما تحجب فيه الشععة وما لا تحجب
٣٤٠	باب ما يطل به الشععة
٣٤٥	كتاب القسمة
٣٥٢	كتاب المزارعة
٣٦٣	كتاب المساقاة
٣٦٦	كتاب الدبائخ
٣٧٠	فصل فيما يحل وما لا يحل
٣٧٦	كتاب الاضحية
٣٨٤	كتاب الكراهية

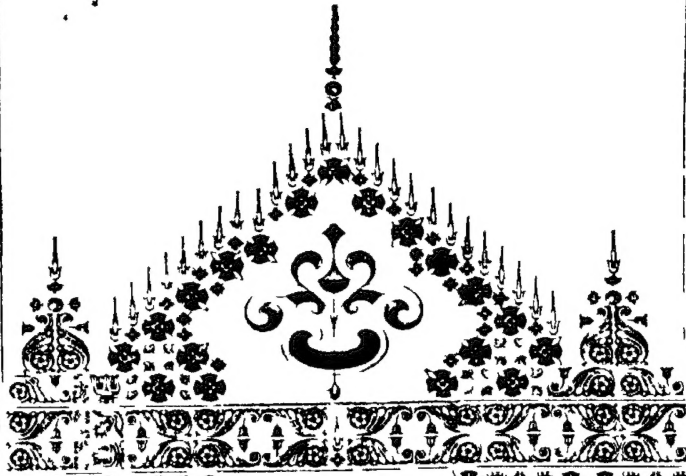
صفحة	
٣٨٦	فصل في الاكل والشرب
٣٩٠	فصل في اللبس وغيره
٣٩٤	فصل في النظر والمس
٣٩٨	فصل في الاستبراء وغيره
٤٠٢	فصل في لبيع
٤١١	كتاب احية الموات
٤١٥	مسائل الشرب
٤٢٠	كتاب الاشربة
٤٢٦	كتاب الصيد
٤٣٣	كتاب الرهن
٤٣٩	باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز
٤٤٦	باب الرهن يوضع على يد عدل
٤٤٩	باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنابته على غيره
٤٥٧	فصل في المتعرفات
٤٥٩	كتاب الجنائيات
٤٦٣	باب ما يوجب السود وما لا يوجب (والمرء معلومة)
٤٧١	باب العصا في عهدون النفس
٤٧٣	فصل في الصلح
٤٧٦	فصل ومن قطع يد رجل ثم قتله أسدنا لا مرب
٤٧٩	باب الشهادة في القتل
٤٨٢	باب في اعتبار حالة القتل
٤٨٣	كتاب الديار
٤٨٦	فصل فيما تحب الدية فيه
٤٨٩	فصل في الشجاج
٤٩٥	فصل في دية الجنين
٤٩٨	باب ما يحدث الرجل في الطريق
٤٩٩	فصل في الحائض المسائل
٥٠٢	باب جنابة البهيمة والجنابة عليها
٥٠٦	باب جنابة المملوك والجنابة عليه
٥١٢	فصل في المتعرفات
٥١٥	باب عصب العبد والمدير والصبي وأم الولد والجنابة في ذلك
٥١٧	باب القسامة
٥٢٤	كتاب المعادل
٥٢٧	كتاب الوصايا
٥٣٢	باب الوصية بثلاث المال ونحوه
٥٣٩	باب العتق في المرض

- ٥٤١ • باب الوصية للأقارب وغيرهم
 ٥٤٤ • باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمره
 ٥٤٦ • باب وصية الذمي
 ٥٤٧ • باب الوصى
 ٥٥٢ • فصل في الشهادة
 ٥٥٣ • كتاب المحلى
 ٥٦٤ • كتاب المراءض



٢٣٨
٢٣٨
٢٣٨

فتح المعين



(الجزء الثالث)

بسم الله الرحمن الرحيم

* (كتاب الكماله) *

* (كتاب الكماله) *
المسألة بين الكتابين ان البيع
يوجب دية في الدماء والكفالة
شرعاً وثيقة لاستيعاب الدين عاليا
ولها اسبعية خاصة بالصرف لانه
صم دمه الى دمه في الواجب بالسبب
والكفالة صم دمه الى دمه في النزع (هي
وهي في اللغة الصم في النزع (هي
صم دمه) الجسيع (الى دمه)
الاصيل

المصباح كفلت بالمال وبالعقود كفل من باب قتل وكفولا أيضا والاسم الكفالة والحق ان يريد معا
من العرب من باب تعب وقرب وحكي ابن القطاع كفلته وكفلته به وعنه اذا تحملت بدو وتعدي الى
معقول ناس بالتصعيف والهمزة فتحذف الحرف فيهما مهر (قوله عاليا) فيدله لانه قد لا يحصل بها
الاستيعاب كقولنا الكفيل بالمال معسا حوى (قوله في الواجب بالسبب) وهو العقد حوى (قوله
وهي في اللغة انصم) سواء كان معلومة شيئا ومعنى نهر قال تعالى وكفله اركبها أي صمها الى نفسه زيلعي
فري تشديد العناء وصم ركبها أي جعله كدلاله وصام، لمصالحها شيئا عن العباد ووسدت خطه
اي صامانصه في فراءه شعبه عن عاصم وجره والكسائي وحفص بتشغيل الفاء مع حذف الهاء من ركبها
انصم (قوله صم دمه) هي وصف شرعي يد الاهلية لوحوب ماله ويليته نهر وفي المصباح فودم في دمي
كذا أي في صمائي والجمع دم كسدره وسدر انصم وركم انصم بالقبول بالاله طاله انصم سدهما
واجعل ابو يوسف في قوله الاحير العمول ركبا بل قال انها تم بالكفيل وحده موفوفة على احارة الطالب
وقل ما دونه وللصالب حق انزوه ولا يصح كافي انصم ادم دوليه وانرا الخلاف يصرف فيما لومات
المكفول له من فان بالتوقف قبل انقول لقال لا واخذ الكفيل وسبها مصممة من له الحق حتى اربلعي
ودليلها الاجماع وسنده قوله عليه الصلاة والسلام ارحم عارم ويحبها جليلة منها نهر يرب الطالب
والمصابوب ومع هذا لا امتناع في رب الى لا تباطله به مكتوب في التوراه لرعامه اوسامة ووسطها

ندامة وآخرها غرامة وشرطها ان يكون الدين ثابتا صحيحا بخلاف بدل الكفاية وان يكون المكفول به
 يمكن الاستيفاء من الكفيل وأهلها ان يكون الكفيل من أهل التبرع حتى لا يصح من لا يملك التبرع
 كالعبد المأذون له في التجارة يعني ويؤخذ بها بعد العتق الا اذا اذن له المولى والصبي الا اذا استدان وليه
 لنفقته وأمره ان يكفل المال عنه فيصح لان الدين على الصبي فلم يكن متبرعا ويكون اذنا في الاداء در عن
 المحيط قال ومقادير الصبي يطالب بهذا المال كما يطالب المولى وكذلك لا يصح من المكاتب ولو بالاذن
 ويؤخذ به بعد العتق ونفخ من المكاتب والمأذون الذي لا دين عليه عن المولى بآذنه وكذلك لا يصح من
 المريض الامس الثلث وان يكون المكفول عنه معلوما ويتفرع عليه ما ذكره في البحر لو كفل بماعلى واحد
 لم يصح واعلم ان التقييد في كلامه ان يعلل بامكان الاستيفاء من الكفيل للاحتراز عن الكفالة بالحد والقود
 (قوله في المضاربة) لم يقل بالدين لانها كما تكون بالدين تكون بالنفس والاعيان المضمونة كالمغصوب
 والمبيع فاسد والمقبوض على سوم الشراء كما سيأتي ومن عرفها بالضم في الدين انما اراد تعريف نوع
 منها وهو الكفالة بالمال وخصه لانه محل الخلاف كفي النهر وحينئذ لا يرد على التعريف الكفالة
 بالنفس كما توهمه السيد المحمدي قال مع انهم سموها بعد التعريف الى الكفالة بالنفس والكفالة
 بالمال ثم ان تعميم الكفالة الى النفس يشعر بانحصارها فيهما مع انهم ذكرها ما يدل على وجود
 قسم ثالث وهو الكفالة بتسليم المال وهذا اختار صاحب الدرر تعريفها بجميع ما تنال ولا يجمع الاقسام
 صريحا قال هي ضم دمة الى دمة ومطالبة النفس او لمال او لتسليم انتهى وتجاوب بان التسليم المشعر
 بانحصارها فيهما نظر الى الكفالة فلا ينافي ان هذا نفسا آخر بالمطر لاحد الاقسام وهو الكفالة بالمال
 لتنوعها الى كفالة بالدين وكفالة بالاعيان الا ترى الى ما ذكرنا احيى فقال وانواعها في الاصل نوعان
 كفالة بالنفس وكفالة بالمال والكفالة بالمال نوعان كفالة بالدين ففجوز مطلقا اذا كانت صحيحة
 وكفالة بالاعيان وهي نوعان كفالة بالاعيان مضمونة ففجوز الكفالة بها وذلك كالمغصوب والمهور وبدل
 الخلع والصلى عن دم العمد ونحو ذلك وكفالة بالاعيان هي امانة غير واجبة التسليم لذواتها والمضاربات
 والشركات ونحو ذلك مما ليس بواجب التسليم فلا يجمع الكفالة لغيرها اصلا ولا يتسليمها ولا كفالة
 باعيان هي امانة واجبة التسليم كلعارية والمساخرة او بعين مضمونة بغيره كالمبيع فان الكفالة بها لم يصح
 وتسليمها انصح انتهى وبه يتضح انه لا يرد على التسليم ما أورده السيد المحمدي ويظهر ايضا عدم الحاجة
 الى ما زاده صاحب الدرر في التعريف على انه ليس في الكفالة بالنفس ضم دمة الى دمة فان الدمة
 لا تطلق في عرفهم الا على محل الدين كما ذكره عزمى (قوله وقيل في الدين) بدليل ان الطالب لو وهب
 الدين من الكفيل صح ويرجع به على الاصيل وهبة الدين من غيره من عليه الدين لا يصح وكذا لو اشترى
 الطالب بالدين شيئا من الكفيل صح والشراء بالدين لا يجوز الا لمن عليه الدين ولا به مطالب بالدين
 والمضاربة به ولا دين محال وصير ورثة الدين الواحد دينين لا مانع منه شرعا بعد ان لا يستوفي الا احدهما
 كالمغصوب وغاصب الغاصب والا قول اصح لانه يستحيل أن يجب دينان ولا يستوفي الا احدهما وأما
 وجوب المهر بدين على غيره ممكن كالمهر بدين بالشراء يطالب بالدين وهو على الموكل وصحة الهبة
 والشراء بعمل الدين لواحد في حكم دينين لدموره صح تصريف العاقل ولا ضرر ووجه قوله أي قبل الهبة
 والشراء في الغاصب وغاصب الغاصب لا يثبت الدين واحد على احدهما غير عين ولهذا اذا احتار
 أحدهما ليس له أن يصاب بالآخر يابى وأما قوله تظهر فيما اذا لم يكفيل ان لا دين عليه لا يثبت
 على الصحيح (قوله وتصح بالنفس) واطلاقه شامل لما اذا كانت الكفالة بغيره او بغير أمره لانه لا يرد على
 تسليمه أما في الامر فلا الظاهر ان به فاداه وما بغيره فلا يكتفى احضاره بالاستعانة به وانما الحكم
 نهر عن الفتح (قوله وان تعددت الكفالة) ما شئ عليه الشارح من جعله الضمير للكفالة وهو الظاهر كما
 في النهر قال ويجوز عود الضمير الى النفس بان يكفل واحدا بعدد ما اه واعلم ان ما ذكره في النهر

في (المطالبة)
 الدين باقيا في دمة الاصيل كما كان
 وقال مالك بغير الاصيل وقيل في الدين
 وهو قول الشافعي فيصير الدين
 الواحد دينين (واصح بالنفس وان
 تعددت الكفالة حتى لو أخذ
 من رجل كعيلة)

من ان الظاهر جعل الضمير للاكفالة في قوله السيد المحوى في المحاشية ويجوز ان يرجع
لنفس بل هو الظاهر انتهى (قوله ثم أخذ منه كفيلة آخر الخ) ويجوز ان يكون المراد من تعدد الكفالة
ما اذا كان للكفيل كفيل فلقوله وان تعددت ثلاثة أو جه (قوله وعنه انه لا يصح) لانه لا قدرة له على
تسليمه اذ لا ولا يذله عليه لاسيما اذا تكفل بغير أمره ولنا قوله عليه الصلاة والسلام الزعيم غارم ولم يفصل
والمراد بالغرم الضرر قال تعالى ان عذابها كان غراما والتسليم يمكن ولو باعوان القاضى زيلعى (قوله
حقيقة) أى لغوية جوى (قوله او عرفا) أى حقيقة في العرف جوى (قوله كالنصف والثالث) لان
النفس الواحدة في حق الكفالة لا تتجزأ فكان ذكر بعضها كذا كرها عيني ولواضاف الكفيل
الجزء الى نفسه ككفيل لك نصف أو ثلث فانه لا يجوز كذا في السراج لكن لو قيل بأن ذكر بعض ما لا يتجزأ
كذا كركله لم يفتقر الحال نهر (قوله وبضمنته) لانه نصريح بموجب الكفالة عيني (قوله وبلى والى)
لان الاول صيغة التزام ومن هنا فتى قارى الهداية بأنه لو قال التزمت بما على فلان كان كفالة وان شأى
بمعناه ومنه قوله عليه السلام من ترك ما لا فلورثته ومن ترك كلاً أو عالا فالى نهر (قوله وأنا زعيم به)
لان الكفيل يسمى زعيما قال تعالى ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم أى كفيل (قوله وقيل به) أى كفيل
يقال قيل قبالة بفتحها في المضامى وكسرهما في المضارع ويسمى الصك قبالة لانه يحفظ الحق فعند
القبال للضمان نهر (تنبيه) الحالات الست هي الحياة والموت وغيبة المكفول عنه وحضوره والعسر
واليسر شيئا (قوله لا باناضام لمعرفته) وقال أبو يوسف يصير ضمانا للعرف لانهم يرون به الكفالة
كذا في العيني وعبارة الزيلعى لانهم يريدون به الكفالة ولما ايد التزم معرفته دون المطالبة فصاركائه
قال أو فعلك عليه وكذا لو قال أنا ضامن لان ادلك عليه اولان ادل على منزله لا يكون كفالة ولو قال أنا
ضامن لعريفه أو على تعريفه ففيه اختلاف المشايخ قال الكحل والوجه اللزوم (قوله احضره فيه) لار
الترامه بالشروط في الكفالة فيجب عليه الوفاء به كالدين المؤجل اذا ما له صاحبه عند حلول الاجل أو بعده
عيني (قوله والاحسبه الحاكم) قال الزيلعى ينبغي أن يفصل كما فصل في الحبس بالدين فان هناك قيل اذا
ثبت الحق بافراره لا يجمل بحبسه وبأمره يدفع ماله لار الحبس دليل الماطلة ولم تظهر وان ثبت بالبينه
حبسه كما ثبت لظهور مظهره لا يكره كذا هنا ينبغي ان يفصل قال في النهر وهو بحث موافق للفقهاء
في البرازية وغيرها اقرب بالكفالة بالنفس أو ثبت بالبينه عند الحاكم قال المحضاف لا يحبس فيها أول
مرة وفي طاهر الزاوية كذلك في اقرار وأما في البينة فيحبسه ولو اول مرة انتهى وهذا المظهر عجز
ابتداء فان ظهر لا يحبس له كما لا يحول بينه وبين الكفيل فيلزمه ولا يمنع من أشغاله وفي التتارخايد
لواضحة ملازمته استوثق منه بكفيل وفي السراج كفل ثلاثة رجال بنفسه كفالة واحدة فأحضره أحدهم
برئوا جميعا ولو متفرقة لم يبرأ السابقون انتهى (قوله امهله مدة الخ) هذا اذا لم يمنع من السفر ولهذا قال
في النهر فان أبى حبسه من غير امهال كما في البرازية وقيد في التتارخايد بما اذا لم يكن بالطريق
عذرا الخ ثم في كل موضع قلنا انه يؤمر بالذهاب اليه للضابط ان يستوثق الكفيل بكفيل آخر حتى لا يغيب
فيضيع حقه زيلعى (قوله فان مضت ولم يحضره حبسه) لانه ظهر مظهره والحبس جزاءه الا ان يظهر
للقاضى عجزه بشهود او دلالة حال فيطلقه الا انه لا يحال بينه وبين الكفيل (قوله ولم يعلم مكانه) اما
بتصديق الطالب أو ببينة اقامها الكفيل انه غاب غيبة لا تدرى وهل يلزمه ذكر السرخى انه يلزمه
وشح الاسلام انه لا يلزمه ولو اختلسا فان كانت له خرجة معروفة فالقول للضابط ويؤمر الكفيل
بالذهاب اليه والا فلا كفيل فان اقام الطالب بينة انه في موضع كذا يؤمر بالذهاب اليه قال في النهر
ولم ار ما لو اقاما بينتين وينبغي ان تقدم بينة الطالب لان معهار زيادة علم ولوارتد ونحو بدار الحرب أمر
الكفيل بالذهاب اليه ان كان بيننا وبينهم موادة على انهم يردون من ارتدادهم اذا طلبناه والمحاق وان
كان مونا فهو حكى في حق ماله لاني حق العباد والموادة بتقديم الدال على العين كما في الزيلعى والكافي

ثم أخذ منه كفيلة آخر بنفسه وهو
كفيلان ويطلب صاحب الحق
ايها شاء أو الكل بدنه المعصوم بها
احصا المكفول بدنه وصاحب
الشافعي وعنه انه لا يصح (و)
تصح بالنفس انكملت بنفسه وبها
عبر به عن البدن حقيقة كالجسد
والنفس او عرفا كالأرواح والوجه
دار رأس (ونحو شائع) كما نصف
والثالث (وبضمنته وبلى والى) أى لا يصح
زعيم به وقيل به لا (قوله لا يجمع
بقوله) اناضام لم يسمي لمسمون
ضامن لك لانه لا يجمع ما لو قال
اهو نفس أو مال بخلاف ما لو قال
اشئى فلان برئت أو قال فلان
اشئى ست يكون كفيلة كذا
قوله وابن العربية والممارسة كذا
في الاصل (فان شرط في الكفالة
(سأجه) أى المكفول عنه (في وقت
بعينه احضره فيه ان طلبه)
المكفول له ما حضاره (فان احضره
فيه فيها (ولا) أى وان لم يحضره
(حبسه) أى الكفيل (الحاكم فان
تأجب المالك قول عنه وعلم مكانه
(مهله) الحاكم (مدة ذهابه وانابه
فان مضت المدة التي امهله (ولم
يحضره حبسه) الحاكم (وان غاب ولم
يعلم الكفيل (مكمله لا يطلب به)
ولا يصح (فار) احضره (سأجه حبس
بغير المكفول له ان يجامعه كعسر

وهو الاتفاق وفي العيني مواعيد بتقديم العيني على الدال وكلاهما ظاهر (قوله برئ) سواء وقته فسله
 قبله أولا لانه أتى بما التزمه والتأجيل حق الكفيل وله اسقاطه نهر وسواء قال ستمته اليك بجهة الكفالة
 أولا ان كان بعد الطلب منه والا فلا بد أن يقول ذلك عيني (سواء كان المصير الذي الخ) أي بشرط أن
 يكون للمصر قاض أو سلطان والا لا يبرأ كفي التارخاية وبحث فيه في النهر بأنه اذا لم يكن له قاض
 أو سلطان فليس بمصر حينئذ (قوله وان سلمه في بركة الخ) لعدم قدرة المكفول له على أن يخاصمه (قوله
 يسلمه ثمة في زماننا) وهذا قول زفر وبه يفتي لان الشرط مقيد فيلزمه تسليمه على الوجه الذي التزمه
 ومحل الخلاف ما اذا كان أهل البلد لا يطلقون الغريم من الطالب فان كانوا يطلقونه لا يبرأ بسلامه
 في السوق اتفاقا ولو شرط تسليمه عند الأمير او عند هذا القاضي فسلمه عند قاض آخر جاز ولو سلمه في البحر
 وقد حبسه غير الطالب لا يبرأ نهر (تتمة) كهل الى ثلاثة أيام كان كفيل بعد الثلاثة ولا يطالب في
 الحال وبه يفتي ولو سلمه للمعال برئ لان المدة لأحير المطالبة ولو زاد وانابرى بعد ذلك لم يصركفيل أصلا
 في طهرار رواية وهي المحيلة في كفالة لا تلتزم درر وأشباه ولو كفل على ايه بالبحر عشرة أيام أو أكثر
 صبح بخلاف البيع لان مبناه على التوسع تنوير وشرحه لكن في الشر نبلاية عن قاضيتان معز بالشمس
 الأئمة المحلوى قول أبي يوسف انه يطالب الكفيل في الايام الثلاثة ولا يطالب بعدها شبه يعرف
 الناس الخ واعلم ان الاختلاف في كونه كفيل بعد الثلاثة ام لا مقيد بما اذا لم يقل من اليوم ولهذا قال
 في الشر نبلاية وأشار بخذف ذكر المبدأ واقتصاره على الغاية الى ما قال قاضيتان ولو قال انا كفيل
 بنفس فيلان من اليوم الى عشرة أيام يصير كفيل في الحال واذا مضت العشرة لا يبقى كفيل في قولهم لانه
 وقت الكفالة بعشرة أيام والكفالة مما تقبل التوقيت انتهى (قوله وفي المتقدم لوسلم في السوق الخ) أي
 وفي الزمان المتقدم جوى فالشارح يشير الى ما في الوافعات المحسامة حيث جعل هذا رأيا للثأرين لا قولاً
 زفر لان أكثر الناس يعينون المطلوب على الامتناع لغلبة الفسق قال في النهر وهو الظاهر اذ كيف يكون
 هذا اختلاف عديم وزمان مع ان زفر كان في ذلك الزمان (قوله وتبطل بموت المطلوب والكفيل) للبحر
 عن التسليم ومال الكفيل لا يصح له ثأما الواجب عليه بخلاف الكفيل بالمسال فان ماله يصلح للثأما نهر
 اطلق المطلوب فشمع العبد لكن في الخلاصة لو كفل بنفس عبدها العبد برئ الكفيل ان المدعى به
 المسال على العبد وان كان المدعى به نفس العبد لا يبرأ ومن فمته بحجروا قول ما عراه في البحر الى الخلاصة
 سيما في التصريح به في المتن من باب كفالة الرجلين ونصه ولو ادعى رغبة العبد فكفل به رجل هات
 العبد فبهر المدعى انه له ضمن فمته ولو ادعى على عبده مالا وكفل بنفسه رجل هات العبد برئ الكفيل
 انتهى (قوله لا بموت الطالب) لان وصيه او وارثه يخلفه فلو ترك ورثه وسلمه الى بعضهم برئ منه
 خاصة وللباقيين مطالبته باحضاره ولو سلمه لاحد الوصيين برئ بالنسبة اليه ولا تحرمه من الكفيل
 في الينايع وقد يشكل على هذا قولهم احدا الورثة ينتصب خصما للثأمة عليه نهر (قوله
 ولا يشترط قبول الطالب التسليم) الا اذا سلمه اجنبي فان قبول الطالب شرط وسعي (قوله يعنى برئ
 بمجرد التخليه) هذا هو المراد من قوله اذا سلمه بحكم الكفالة فأبى القبول بحجبه عليه (قوله ولو لم يقل عن
 الكفيل لا يبرأ) لانه قد يكون بحكم غير الكفالة على ما بينا عيني (قوله وبرئ بتسليم وكيل الكفيل
 ورسوله) لان فعلهما كفله وشرط براءته ان يقول ستمته اليك بحكم الكفالة ولو سلمه اجنبي بغير أمره
 وقال عند الدفع سلمته اليك عن الكفيل فان قبله الطالب برئ الكفيل لان سكت زيلعي ولو قال
 وبتسليم نائبه لكان او جوا فودلان كفيل الكفيل لو سلمه برئ الكفيل أيضا نهر عن التارخاية
 (قوله فان قال رجل ان لي الخ) يلزم على هذا المزج حذف الفاعل وهو لا يجوز حذفه عند غير الكسائي
 الا في اربعة مواضع النيابة عن الفاعل والاستثناء المفرغ وفاعل المصدر وفاعل الفعل في العجب بشرط
 عطفه على آخر متضمن لمثل المحذوف نحو اسمعهم وابصرأي بهم فالصواب ان يكون الفاعل ضميرا

برئ) مطاوعة عنده سواء كان المصير
 الذي كفل فيه أو مصر آخر وعندهما
 ان سلمه في المصير الذي كفه فيه برئ
 والا وان سلمه في بركة او سودا لا يبرأ
 ولو شرط تسليمه في مجلس القاضي
 يسلمه ثمة في زماننا وفي المتقدم لوسلم
 في السوق برئ (وتبطل) الكفالة
 بالنفس (بموت المطلوب) وهو
 المكفول عنه (والكفيل لا) يموت
 (الطالب) أي المكفول له بخلاف
 الكفالة بالمسال فانها لا تبطل بالموت
 (وبرئ) الكفيل (بدفعه اليه وان لم
 يقل) الكفيل لا يسأل له (اذا دفعته
 اليك فانابرى) ولا يشترط قول
 الطالب التسليم يعنى برئ بمجرد
 التخليه بينه وبين المكفول عنه
 (و) برئ (بتسليم المطلوب نفسه من
 كفالة) بان قال ستمته اليك
 عن الكفيل ولو لم يقل عن الكفيل
 لا يبرأ كذا في الفتاوى المحكية (و)
 برئ (بتسليم وكيل الكفيل ورسوله
 فان قال) رجل ان لي مائة درهم على
 آخر فقال له رجل

يعود على الكفيل كما في غيره من الشروح وهذه الصورة غير الصورة الآتية لان الكفالة هنا بما على
 المطلوب وفي تلك الحال مطلق ومن ثم كانت هذه اتفاقية وتلك خلافية فمن ادعى انها هي وان لم يصرح
 التكرار فتدوهم جوى قلت ويفرق بينهما من وجه آخر وهو ان تعليق الكفالة بالمسال على عدم
 الموافقة بعد صدور في الصورة الاولى من الكفيل بنفسه لما علمت من ان الضمير المستتر في قال يعود على
 الكفيل كما صرح به العيني بخلافه في الصورة الثانية اذ لم يكن قبل وجوده تعليقا كعدم اصله لا يدل على
 ذلك قول المصنف فقال رجل الخ وان كان قوله ان لم اواف به غدا الخ متضمن للكفالة من معا (قوله ان
 لم اواف الخ) بخلاف ما اذا قال ان وافتك غدا فعلى ما عليه ثم اواف به لم يلزمه المال لا بشرط للزومه
 ان يحسن اليه كما في مدية المفتى يعني - كان تعليقا بغير المتعارف فلم تصح الكفالة بغير (قوله فم اواف به)
 أى مع قدرته عليه فلم يحجز بحبس او مرض لم يلزمه المال الا اذا عجز بموت المطلوب او جنونه ولو اختلفا
 في الموافقة لقول الطالب لا بد منه كذا وحينئذ المال لازم على الكفيل ولو اختلف الطالب فلم يحده
 الكفيل نصب عنه العاضى وكذا لا يصدق الكفيل على الموافقة الا بجهة تنوير وشرحه وقال في الزهر
 اختفى المكفول له فلم يحد الكفيل او اشترى بالخيار فتوارى اليه أوحلف في غدير دينه اليوم فتغيب
 الدان أو جعل أمرها بيدها ان تم تسلي نفسها فتغيبت فلما حرون على ان القاضى ينصب وكذا عن
 العائى في الشكل الخ (قوله اومات المطلوب الخ) طوالت بالفرق بين موت المطلوب وبين ما اذا ابر المكفول
 له الكفيل عن الكفالة له من قبل الوقت لم يحضره لا يجب المال عليه لعدم بقاء الكفالة بالتمسك
 وبالموت رالت ايضا واجيب بأن المبرأ وضع نفسه الكفالة فتنفع من كل وجه ولا نفاس بالموت اغا
 هو لضرورة العجز عن التسليم المفيد في مستمره ضرورة الى تعديده الى الكفالة بالمسال هرش الفسخ ولو
 مات الكفيل فوارثه بمنزلة ان دفعه الى الطالب برى وان لم يدفعه حتى مضى الوقت كان امال في تركه
 المبت عيني (قوله فتصح الكفالتان) اما الكفالة بالمال فلانها معلنة بشرط عدم موادة فاذا وجد الشرط
 لزمه المال واما الكفالة بالنفس فلانها كانت ثابتة قبل وجود المال عيني فلا تنقضي بوجودها الا ترى
 انه لو كفلهما جلة واحدة صححت زيلعى (قوله خلافا للشافعى) اما الكفالة بالنفس فقد بينا قوله من قبل
 واما الكفالة بالمال فلانها معلنة بشرط على خطرو تعليق وجوب المال بالشرط غير جائز كالبيع ونحوه
 وهذا هو القياس ولنا ان الناس تعاملوه والقياس يترك ثابتة عامل كفاى الاستصناع وباب الكفالة واسع
 لكونه من التبرعات ولان الكفالة شبه البيع انتهى من حيث رجوع الكفيل على المكفول عنه ان
 كفل بامر وتشته النذر ابتداء من حيث انها ابتداء الالتزام فلشبهها بالبيع ينبغي ان لا يجوز تعليقها
 اصلا وباعتبار النذر يجب ان تجوز عطلق الشرط فتسبح يجوز تعليقها بشرط متعارف ولا يجوز بغيره
 عملا بالشبه والتعليق بعدم الموافقة متعارف زيلعى ومن ادعى على آخره مائة دينار الخ ذكر المسألة
 ليس قيد او نداء العيني ولا فرق بين ان يبين ان لا يفعل مائة دينار قال لى عليك حق ولم يدع مالا مقدرا
 فقال رجل آخر دع فانا كفيل بنفسه فان لم اواف به فافعل مائة دينار فادعى المدعى واثبتنازم
 الكفيل انتهى (قوله فعليه المائة) انى يبين المدعى ان يبينه او باقرار المدعى عليه وكلام السراج يفيد
 اشتراط اقرار المدعى عليه بالمسال للمحرردر (قوله سوا ذلك صحتها الخ) صريح في ان عدم الصحة عند محمد
 لعدم صحة الدعوى بناء على ما ذكره الخ كفى توجيهه ذهب محمد عن ان المدعى للمسلمين لم تسبح دعواه
 فلم يجب احضاره الى مجلس القضى فلم يصح الكفالة بالنفس لعدم صحة الدعوى ولم تصح الكفالة بالمال
 أيضا لانها مبنية على الكفالة بالنفس فاذا بطل الاصل بطل الفرع وهذا الوجه يوجب ان تصح الكفالة
 ادا بين المال عند الدعوى ووجهه أبو منصور الماتريدى بان الكفيل علق مالا معلقا بخبر حيث لم يقل
 التى لك عليه فكانت هذه رشوة انزمتها الكفيل له عند عدم الموافقة وهذا يوجب ان لا تصح وان بينها
 المدعى من عدم النسبة اليه هو الذى اوجب البطلان كما انى زيلعى وعلم ان ازيلعى ذكر ان لم اربع عدم

ان لم اواف به غدا
 بالمكفول عنه غدا
 الكفيل (قوله ان لم اواف به غدا)
 اومات المطلوب (قوله ان لم اواف به غدا)
 مضى الغد (قوله ان لم اواف به غدا)
 فوضعت الكفالة بالان حذفا للشافعى
 فوضعت الكفالة بالان آخر مائة دينار
 (ومن ادعى على رجل ان لم اواف به غدا
 فقال له) (قوله ان لم اواف به غدا)
 فعليه المائة فلم يرف به غدا فعليه
 المائة مضى سواء بين دعوى على
 وجه يدع لادوى أو يبين ذلك

فكفل به رجل جاز بحر عن البرازية وتصح الكفالة بالنفقة مطلقا وان لم تكن مقدرة خلافا لما في الدر
عن الاشياء من التقييد بالمقررة مع انها تسقط بغير الاداء والبراءة فغير المقررة تسقط بمضي شهر فاكثر
والمقررة بالموت والطلاق فكما أنهم أخذوا فيها بالاستحسان للحاجة لا بالقياس فان قلت ما في الاشياء من
التقييد موافق لما في النهر حيث ذكر ان الكفالة بالنفقة قبل القضاء بها والرضا لا يصح معللا بانها
لا تصير ديناً الا بما قال وبذل الكفاية دين الا انه ضعيف فلا تصح الكفالة به فاليس ديناً اولى انتهى
قلت قال شيخنا ما ذكره في النهر من عدم صحة الكفالة بها قبل القضاء والرضا محمول على انه كفل بها
بعد ما سقطت بمضي الزمان بقريئة مانص عليه هو في النفقات عن الفتح من صحة الكفالة بها سواء كانت
مفروضة او لا ونقل شيخنا عن الحاشية ما يحصل ان الكفالة بها صحيحة مطلقا ولو قبل القضاء والرضا
قال شيخنا فقتصر الصحة على التي قضى بها او تراضيا عليها كما ظن غير صواب (قوله بكفالت عنه) به بذلك
على انه لا بد ان يأتي بصيغة تدل على الالتزام كاملا ومن ذلك ضمنه بخلاف ما لو قال دينك الذي على
فلان انا ادفعه اليك انا سلمه لنا قبضه لا يصير كفيل لان المواعيد لا تلزم الا باكتساب صور التعاليق والى
كعلي وكذا عند اذا اضيف الى الدين بالفرق بين التعاليق وغيره خلافا لما في البحر كلا تطالبه مالك عندي
نهر (تنبيه) كل لفظ يدل على اللزوم كالكفالة كقوله على ما عليه او على ان اؤدى ما عليه او التزم
لك بما عليه وقبل الطالب شيخنا عن فتاوى قارى الهداية (قوله او بما لك عليه) كذا بعض مالك
عليه ويلزمه ان يبين اى مقدار شاء نهر عن الفتح (قوله او بما يدركك الخ) فاذا استحق كان لا يشتري
ان يخصم البائع اولا فاذا ثبت عليه استحقاق المبيع كان له ان يأخذ الثمن من ايه ما شاء وليس له
ان يخصم الكفيل اولا في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف له ذلك واجمعوا ان المبيع لو ظهر حرا كان له
ان يخصم ايه ما شاء نهر عن السراج قال وفي البرازية ولا يرجع على الكفيل بقيمة البناء والعرس والدرك
بفتح الراء وسكونها التبعة (تنبيه) استحق بعض المبيع ثبت للمشتري خيار فسخ العقد في الكل وحينئذ
يضمن الكفيل قدر ثمن المستحق لانعام الثمن ذكره في العمادية جوى عن البرجندى (قوله او ما بيعت
فلانا الخ) اى ما بيعت منه فاني ضامن لثمنه لا ما اشتريته منه فاني ضامن للمبيع لان الكفالة بالمبيع
لا تجوز كما سيأتى وما في هذه الصورة شرطية معناه ان يبيع فلانا فيكون في معنى التعليق درر لكن
ليست ما كان في عدم العموم قال في المبسوط وكلمة ما بما بيعت فلانا عامة لان حرف ما يوجب العموم فاذا
لم يوقت فذلك على جميع العموم ما يبيع مرة بعد مرة فذلك كله على الكفيل ويستوى في ذلك ان يبعه
بالنقد وغيره بخلاف ما لو قال اذا اومتى او ان اذلا يلزمه الا الاول الخ ما في الشرع بلالية واقول ما ذكره
الشرع لا يلى من جعل للمعموم جوى عليه القهستانى لكنه ضعيف ولهذا حكا في الدرر كقول وكذا كلام
العينى يفيد ترجيح ان لفظة ما لا تفيد العموم وبصه وفي المجرد قال أبو حنيفة لو قال ما يبيع فلانا فعلى
فيا يبعه مرة بعد مرة يلزمه أول مرة ولا يلزمه ما بعده وفي نوادر أبي يوسف رواية ابن سماعة يلزمه كله
اتتهى (قوله وما ذاب) هو ما صار يريده المستقبل فيكون كفالة بما لا يجب على الاصيل بعد عقد
الكفالة لا قبله حتى لو كان المال واجبا قبل الكفالة لا يجب على الكفيل جوى عن الكاكي (قوله
وما غصبك فلان فعلى) بخلاف ما غصبك الناس أو من غصبك من الناس او ياعلك او قتلك او من
غصبه او قتلته فلانا كفيله فانه باطل كقوله ما غصبك اهل هذه الدار فانما ضامن فانه باطل حتى يسمى
انسانا بعبينه درر لكن في المفتاح عن شيخ الاسلام في شرح الجامع قال لغيره اسلك هذا فان اخذ احد مالك
فانما ضامن كان الضمان صحيحا مع ان المضمون عنه مجهول جوى واقول صحة الضمان لان حجية صحة
الكفالة بل من حجية كونه غره بدليل ما في الاشياء من كتاب الكفالة حيث قال الفرر لا يوجب
از جوع فلو قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلوكه فأخذه اللصوص لا يضمن الا اذا كان الغرور
بالشرط أو كان ضمن عقد مفاوضة الخ ولا شك انه في مسألة المفتاح وجد الغرور بالشرط ولو غصب منه

(بكفالت عنه بالف وبمالك عليه
او بما يدركك في هذا البيع او
ما يبيع فلانا فعلى وما ذاب) اى
وجب (لا عليه فعلى وما غصبك
فلان فعلى وطالب الكفيل أو
المدينون)

عقاراً ولتألفه لضمان على الكفيل لعدم تحقق الغصب ولو قال ان غصب فلان ضيعتك فلاناضامن
لم يجز خلافاً لمحمد بن ساء على تحقق غصب العقار عنده اما لو قال لجاعة حاضرين ما يبيعتموه فعلى فانه يبيع
فأبهم ببيعة فعلى الكفيل نهرو فيه عن البرازية يبيع فلاناضامن اصابت من خسرات فعلى لا يصح ويصح
الرجوع عن الكفالة قبل المبيعة اذا انما عن مبيعة كفى المسبوق بخلاف الكفالة بالذوب حيث
لا يصح الرجوع عنها قبله وظاهر ما في الولا الحجة ان نهيه عن المبيعة ليس بشرط والفرق ان قوله
ما يبيع فلاناضامن مبنى على الامر دلالة كانه قال يبيعة والامر غير لازم والمبنى على غير اللازم ليس بل لازم
بخلاف الكفالة بالذوب فانها غير مبنية على ما ليس بل لازم بجر (قوله او طالب الهما) اشار الى ان مطالبتهما
لا تقوم من كلام المصنف وانه لو قال وطالبهما لافاده وعلم منه ان له مطالبة احدهما بالاولى ولا غناه ذلك
عن قوله بعد ولو طالب احدهما كان له ان يطالب الآخر وهذا اذا كان الدين مالاً عليهما اما اذا كان
حالا على أحدهما فقط اقتصر الطالب عليه نهر (قوله كما ان الحوالة الخ) نظيره الوصاية حال الحياة
وكالة والوكالة بعد الموت وصاية فان قلت قد قالوا ان انعارية مدته معينة بآخرة الجارة والجاره بغير اجر
ليست اعادة بل اعادة فاسدة قلت نعم لم تكن اعادة لان الجارة تعيد العوض والعار ينعقد منه فلم تستمر
الا حارة للاعادة نهر (قوله له ان يطالب الآخر) بخلاف المقتضوب منه اذا اختار احد الغائبين لان
اختياره أحدهما يتضمن التخليك منه عند قضاء القاصي به فلا يمكنه التخليك من الآخر بعد ذلك وأما
المطالبة بالكفالة لا تقتضيه ما لم توجد منه حقيقة الاستيفاء زيلعي (قوله كان استحق المبيع) او
جحدك المودع فلاناضامن او قتلك او قتل ابنك فلان خطأ فعلى الدين ورضي به المكفول له وهو جائز
عن النهر قال بخلاف ان اكل سبع انتهى لان السبع ليس بأهل لان يكفل عنه ولان فعله هدر كذا
نخط شيخنا (قوله ولنفسه) فيه نظر فان الكفالة بنفس المبيع باطلة اذا كان البيع صحيحاً اما اذا كان
فاسداً فتصح الكفالة بنفس المبيع وحمل البيع هنا على انه فاسد بعيد كما لا يخفى جوى وافول نزل شيخنا
عن الاحتياط عند قول الشارح فيما ساقى أى بطل الكفالة بنفس مبيع في البيع الصحيح ما نصه وبطل
يصح وهو الاصح ونطّل بالهلكة للقدرة قبل الهلكة والعجز بعده اهـ (قوله او لا سكان الاستيفاء) فان
الكفيل اذا سلم المكفول عنه كان استيفاء له نائب ممكناً وان لم يرأبه الكفيل لتكون الكفالة المال
(قوله وهو مكفول عنه) او مضار به او مودعه او عاصبه لان قدرومه وسيله للاداء نهر (قوله فاضامن)
أى لك المال الذى على فلان لما تقدم انه لا يصير كفيلاً باناضامن لك جوى (قوله ان هبت الريح)
او ان دخلت الدار او قدم فلان وهو غير مكفول عنه فليس من تمام نهر (قوله وان كان صحيحاً) انما
ويجب المال حالا) هكذا وقع في اشد ايدى والكافي قال ان زيلعي وهو موهوب ولا ريب انكم فيه ان التعليق لا يصح
ولا يلزم المال لان الشرط غير ملائم فصار كما لو علم بحد دخول الدار وموجوه كره فاحتجنا وغيره والثابت
في اكثر النسخ ولا يصح بنحو ان هبت الريح او جاء المطر وان جعلنا اجلاً فتصح الكفالة ويحب المال حالا
ويجاب بما في النهر من حمل التعليق على التأجيل بخلاف ان في كل منهما عدم ثبوت الحكم في الحال وصحة
جعلهما اجلاً ان يقول كفلت به او عاك عليه الى ان هبت الريح او جاء المطر (قوله اجلاً) انما
النفس والمال) امول والكفالة بتسليم المال جوى (قوله فبرهن) أى على الاصيل او على الكفيل
عند ذنبه الاصيل ويكون ذلك قضاء على المحاضر والعاب نهر من انما يبرهن لا يجب عليه
شئ لان قول الطالب لا يكون حجة على المطلوب وهو المكفول عنه ولا على الكفيل لانه مدع فلا يثبت
قوله الابينة زيلعي (قوله يعنى القول قول الكفيل) لانه مدع كره للزيادة التى يدعيها الطالب حتى
(قوله مع غيبته) على العلم بانك لا تعلم ان اكثر من هذا واجب على الاصيل لاسيما الثابت لان الخلاف في
يجب على الغير ليس الا على العلم جوى وينبغي ان يقيد بما لو فرعاً يكفل به عادة حتى لو قربان له لانه
درهما لم يقبل منه نهر (قوله ولا ينفذ قول المطلوب على الكفيل) لانه اقرار على الغير ويصدق

او طالبهما الى اذا صحت الكفالة
فالمكفول له بالخيار ان شاء طالب
الكفيل به وان شاء طالب المدينون
وقال مالك يبرأ المدينون (الا) أى فهو
عنير الا (اذا شرط البراءة) عن
المدينون (فحينئذ تكون حوالة)
فبرأ المدينون (كما ان الحوالة بشرط
ان لا يبرأها المحيل كقالة) فحينئذ
يغير أيضاً (ولو طالب احدهما) ولم
يأخذ المال (له ان يطالب الآخر)
وله ان يضال بهما (ويصح تعليق
الكفالة بشرط ملائم) لسا (كشرط
وجوب الحق كان استحق المبيع)
فاناضامن لثمة أولئك (أو لا مكان
الاستيفاء) أى لا مكان تسليم
المأقول عنه عطف على قوله وجوب
الحق واللام فيه مقدره لان الاضافة
عنى اللام أى كشرط لوجوب الحق
(كان قدم زيد وهو) أى زيد
(مكفول عنه اولئك) أى لتعذر
الاستيفاء (كان عاب عن المسر) فاما
ضامن (ولا) يصح تعليق الكفالة
(بنحو ان هبت الريح) فاناضامن
(و) ان كان (لرجع) اجلاً تصح
الكفالة ويحب المال حالا (ولو قال
ويجب عليه ما اكفل به لتناول
النفس والمال الحين أولى) فان
كفل بماله لبيته (باربعه) كفلت
بمالك ما به (برهن) انما يبرهن له
(على التمسك به) وان لم
يرهن له لاولئك (مصدق الكفيل
بما يبرهن به) يعنى القول قول
الكفيل (لانه مدع) لا يثبت على
فى العلم (ولا ينفذ قول المستدعي
الكفيل) أى ان مال المكفول
عنه له (على التمسك به) انما يبرهن له
بتمسكه ولا يثبت على الكفيل
لا يجب له على الكفيل الف

المطلوب في حق نفسه كالمريض إذا أقرب دين برداق راره في حق غرماء الصحة ويقبل في حق نفسه حتى إذا
 فضل شيء كان للقرض زيلعي وقوله ينقض ضبطة العيني بالتشديد وليس بمتعين نهر (قوله وانما يجب ما أقر
 به) لان الكفالة بما له عليه كفالة الدين القاسم في الحال نهر (قوله لان الذوب يستعمل فيه عرفا)
 والوجوب يثبت باقرار المطلوب نهر (قوله فان كفل بامر رجوع) معنى الامر ان يشتمل كلامه على لفظة
 عني او على بحر عن الخاتمة فلو تجرد عنهما لم يرجع لجواز ان يكون القصد طلب التبرع الا اذا كان المأمور
 خليطا والمخلط هو الذي يعتاد الرجل مداينته والاخذ منه ووضع الدراهم عنده والاستعجار منه بحر
 ايضا عن الفتح ونظيره عدم اشتراط كونه من العيال لكن في الشربلية عن الاصل والمخلط هو الذي
 يكون في عياله كالولد والولد والزوج ابن الاخ في عياله واجيره او شريكه شركة عنان انتهى وأطلق
 في الامر وهو مقيّد بدين يسع امره فلا رجوع على العبد والعبد المحجور عليه لعدم صحته منها ولو كان
 يرجع على العبد بعد عتقه وأما المصلي فلا رجوع عليه مطلقا ولو باذن وليه بخلاف المأذون لها الصحة
 أمرهما وان لم يكن اهلا لها كذا في البحر رأى وان لم يكن كل منهما اهلا للكفالة لكونها تبرعا كذا في الزيلعي
 وأطلق في الرجوع فعم ما لو جحد الكفيل الكفالة بعد الدعوى بها فبرهن المدعي عليها بالامر وقضى بها
 على الكفيل وأدى فانه يرجع وان كان متناقضا لانه صار مكذبا شرعا بالتضاء عليه خلافا لفرج بحر ايضا
 عن التخصيص الجامع الكبير وقد طولب بالفرق بين الامر بالكفالة وما اذا قال ادعني زكاة مالي او اطعم عني
 عشرة مساكين لا يرجع ما لم يقل على أي ضامن وحاصل الفرق ان الامر في الكفالة يتضمن طلب القرض
 اذا ذكر لفظة عني وفي قضاء الزكاة والكفارة يتضمن طلب اتياب وكذا لا يرجع في الامر بالهبة واته ويض
 عنها أو لا قراض او الحج والعقود عن كفارته ولو قال عني او على الا اذا قال على أي ضامن نهر عن الخاتمة
 وفيه عنها المسلم الاسير اذا اشتراه رجل بغير امره يكون متطوعا وبأمره كذلك في القياس وفي الاستحسان
 يرجع وان لم يقل على ان يرجع على وعلى هذا لو قال أنفق من مالي على عيالي او بناء داري فأنفق يرجع
 وكذا لو أمره ان يقضى دينه ولم يقل على ان يرجع على ولا على أي ضامن يرجع على كل حال انتهى وفيه
 عن ائتماع اذا كفل الابن عنه الصغير مهر امرأته ثم مات الابن واخذ من تركته كان للورثة الرجوع
 في نصيب الابن لانه كفالة بامر المصلي حكما لثبوت الولاية فلو أدى بنفسه فان اشهد رجوع والا انتهى
 (تمت) أدى بكفالة فاسدة يرجع كصحبة كمالو كعمل ببدل الكتابة وأدى على ظن ان يعبر على ذلك
 در عن جامع الفصولين ومصنف التنوير فهذه تستثنى من قولهم لا عبرة بالظن البين خطأه (قوله بما
 أدى) يشير الى ما ذكره العيني من انه اذا صامحه على أقل من الدين وهو من جنسه حيث لا يرجع الا بقدر
 ما أدى الا اذا صامحه على ان يهبه الباقي ففعل في نفسه يرجع عليه بجمعه لانه ملك الدين كله بعضه
 بالاداء وبعضه بالهبة انتهى (قوله يرجع بمثل ما ضمن) لا بما أدى لانه ملك الدين بالاداء فنزل منزلة
 الطالب كما اذا ملك بالهبة او بالارث بان مات الطالب والكفيل وارثه أو وهبه له حال حياته وهي جائزة
 للكفيل وان كانت لا تجوز لغيره من عليه الدين لانه ينقل اليه الدين بمقتضى الهبة ضرورة بخلاف المأمور
 بقضاء الدين حيث يرجع بما أدى ان أدى رد أمن الدين وان أدى اجود منه لا يرجع الا بالدين لانه
 لم يلتزم ولم يجب عليه شيء في ذمته وانما يثبت له حق الرجوع بالاداء بامر له والدين لا يملكه
 فيرجع عليه بما أدى ما لم يخالف أمره بازاء او بأداء جنس آخر عني (قوله وان كفل بغير أمره لم يرجع)
 لتبرعه الا اذا أجاز في المجلس فيرجع وحيلة الرجوع بلا امر ان يهبه الطالب الدين ويوكله بقضه در عن
 اللؤلؤ الحية والعمادية وما في الدرر من قوله وبدون أمره لم يرجع وان أجاز بعد العلم أي أجاز بعد المجلس
 وفي قوله بعد العلم إشارة اليه وكذا لا يرجع اذا دفع المكفول به قبل وجوده على الاصيل كما اذا كفل عن
 المستأجر بالاجرة فدفعها قبل الوجوب لا رجوع له بحر (قوله قبل ان يؤدى عنه) لانه التزم المطالبة
 وانما يملك الدين بالاداء فلا يرجع قبل التملك بخلاف الوكيل بالشراء لانه من الموكل بمنزلة البائع من

وانما...
 ما ذاب...
 المطلوب لك على البدرهم وقال
 الطالب لا بل الزمان ولا يديه وقال
 الكفيل مالك عليه شيء فلهذا القول
 قول المطلوب لا يثبت قد نكس على
 سيجب عليه في المستقبل لان الذوب
 يستعمل فيه عينا كذا في الاصل
 (ويصح الكفالة بأمر المكفول عنه
 وبغير أمره فان كفل بامر رجوع
 الكفيل بعد ما أدى) عما أدى عليه
 أي اذا أدى ما ضمنه وان أدى كفل
 رجوع بما ضمن لا بما أدى حتى لو كفل
 عن رجل بدراهم جبار واعطى
 الطالب ريفار رجوع على ما ضمن على
 الاصيل (وان كفل بغير أمره لم يرجع)
 الكفيل عليه شيء بخلاف مالك (ولا
 يطالب الكفيل الاصيل بالمال
 قبل ان يؤدى عنه) أي من ذمة
 الاصيل وهو المكفول عنه

المشترى عني قال في النهر وهو منى على ان الملك يقع للوكيل ابتداء لكن سياتى ان الزاجانه يقع للوكيل
فلا يتم الفرق وفي الدر عن الحاشية للكفيل أخذ من من الاصيل قبل ادائه (قوله فان لو لم لازم) (قوله فان لازم)
هذا اذا كفل بامر ولم يكن على الكفيل للمطلوب دين مثله والا فلا ملازمة ولا حبس در عن السراج
و ينبغي ان يقدر ايضا بما اذا كان المال حالا على الاصيل كالكفيل والا فليس له ملازمة وسياق في بيان
الحلول على الكفيل وحده كذا في البحر والمحال عليه اذ لو لم او حبس وكانت المحالة بالامر كالكفيل
نهر (قوله فان حبس الكفيل حبس المكفول عنه ايضا) فبده في الشربلالية بما اذا لم يكن من اصول
الدائن فاذا كان المدين أصلا لا يحبس كفيله ولا يلزم لم يلزم من فعل ذلك بالاصيل وهو ممتنع انتهى
وأقول في دعوى اللزوم نظري دليل مانقله شيخنا عن القهستاني ونصه وان حبس حبس هو المكفول
عنه الا اذا كان كفيل عن أحد الابوين او المحجذين فانه ان حبس لم يحبس به يشعر فضاء الخلاصة انتهى
فهذا صريح في ان حبس الكفيل لا يمتنع وان كان المدين من اصول رب الدين انما الممتنع حبس
الاصيل فقط فلا يعول على ما في الشربلالية وان تبعه بعضهم كونه مخالفا لما يقول (قوله وبرئ
الكفيل باداء الاصيل) لان الاصيل يبرأ باداءه وبرأه توجب براءة الكفيل لانه ليس عليه دين في
الصحيح وانما عليه المطالبة بدون الدين زبني تعالى للهداية وظاهره ان القائل بان الكفيل عليه دين
يقول لا يبرأ باداء الاصيل وليس كذلك بل يبرأ اجماعا لان تعدد الدين عند السائل به امر حكى فيسقط
باداء واحد بغير (قوله ولو ابرأ الاصيل الخ) قيد بابرأه لان برأه لا توجب براءة الكفيل فلو ضمن له
ألفا على فلان فبرهن فلان انه كان فضاء اياه قبل الكفالة التبرئ الاصيل دون الكفيل ولو بعد هابرأ
و بتأخيره لان تأخير المطالبة عن الاصيل لا يتأخير الطالب لاستيفائه عن الكفيل كما لو كفل بما يلزم
العبد المحجور بعد عتقه نهر عن الحاشية (قوله وبرئ الكفيل) بشرط قبول الاصيل وموته قبل
القبول والزدي يقوم مقام القبول ولورده اردوه قبل يعود الدين الى الكفيل أم لا خلاف نهر عن الفخ
وفيه عن جامع الفصولين باع المديون بيع وفاء برئ كفيله فلو تفاسخا لا يعود الكفالة لانه انتهى أي باع
المديون من رب الدين شيئا بالدين الذي تكفل به الكفيل بيع وفاء (قوله ولا يعكس) لعدم نعية
الاصل للمر عدر (قوله برئ هو) قبل أدلا لان عليه المطالبة وبقاء الدين بدونها جائز ولا يتأخر الدين
عليه بالتأخير عن الكفيل لانه ابراء موقت فيعتبر بالمؤبد او وردان المؤبد لا يرتد ببراءة الكفيل والموقت
يرتد ببراءة الكفيل فهاهنا الاعتبار واجب بان الابراء المؤبد اسقاط نهر ولو هب الدين له ان كان غيا او تصدق
عليه الا بغير المطالبة وأما الموقت فتأخير المطالبة لا اسقاط نهر ولو هب الدين له ان كان غيا او تصدق
به عليه ان كان فقيرا اشتراط القبول وهبة الدين لغير من عليه الدين تصح اذا ساط عليه والكفيل ملط
على الدين في المجلة وبعد الهبة أو الصدقة للكفيل الرجوع على الاصيل درر بتليل زيادة بخط شيخنا
والمحاصل كما في الشربلالية ان الكفيل حكم ابرائه والهبة تختلف في الابراء لا يحتاج الى القبول وفي الهبة
والصدقة يحتاج الى القبول وفي الاصيل يتفق حكم ابرائه والهبة والصدقة فيحتاج الى القبول في الكل
انتهى (قوله فانه يتأجل عن الاصيل ايضا) لانه لا مطالبة على الكفيل حال وجود الكفالة فانصرف
الاجل الى الدين ولو أدى الكفيل قبل حلول الاجل لا يرجع على الاصيل قبل حلول الاجل ولو حل
على احدهما اجون لا يتأجل على الآخر ولو ما تأخير الطالب ولو طالبه فقال صبر حتى يحل الاصيل فقال
لا تعلق لي عليه انما تعني عليك هل يبرأ قبل نعم وقبل لا وهو واختار درر (قوله برئنا) أما اذا صالح الاصيل
فطاره لانه يبرأ بالصالح وبرأه توجب براءة الكفيل وأما اذا صالح الكفيل فلان اضافة الصالح الى الالف
اضافة الى ما على الاصيل فيبرأ الاصيل ضرورة وهذه المسئلة على أربعة اوجه اما ان يذكر في الصالح
براءتهما فيبرأ جميعا او براءة الاصيل فكذلك او لم يشترط شيئا فكذلك أو شرط ان يبرأ الكفيل لا غير
فيبرأ هو وحده عن جسمه وأنه والالف على حاله على الاصيل عني فيرجع الكفيل عليه بخمسمائة ان

(فان لو لم) الكفيل بالمال (لازمه)
حتى يخاصه فان حبس الكفيل
حبس المكفول عنه ايضا (دبرئ)
الكفيل (باداء الاصيل) عن الدين
رب المال (الاصيل) (عنه)
(او ابرأ) الطالب المسألة (عنه)
أي من الاصيل (برئ الكفيل)
وتأخر المطالبة (عنه) أي عن
الكفيل ايضا فانه لا
الاول بالاقول والثاني بالشئ (ولا
يعكس) أي لو ابرأ الكفيل برئ
هو الا الاصيل وكذا لو ابرأ عن
الكفيل لم يكن تأخير عن الاصيل
فيطالب الاصيل في الصورين وهذا
اذا كان التأخير بعد ما كفل حالاما
لو كفل بالمال مؤجلا الى شهر فانه
يتأجل عن الاصيل ايضا (ولو صالح
احدهما) مطلقا سواء كان كفيلا او
اصيلا (رب المال عن الف على نصه
برئنا) عن جسمه الاخرى فلا
يرجع الكفيل الا بضعف الالف
على الاصيل فيمباحص

كانت بامر والطالب بخمس مائة نهر (تخمة) صالح الكفيل الطالب على شيء ليرثه عن الكفالة لا يصح
 الصلح ولا يجب المال على الكفيل خاتمة قال في البحر وهو باطلا فله شامل للكفالة بالمال والنفس
 انتهى قال شيخنا وهذا يفيد بقاء الكفالة (قوله بخلاف ما اذا صالح الخ) لانه مبادلة فذلك ما في ذمة
 الاصيل فيرجع بكل ما عليه درر (قوله اقرار بالايفاء) لان البراءة التي يكون ابتداءها من
 الكفيل وانتهائها الى الطالب لا تكون الا بالايفاء منه فصار كانه قال دفعته الى فلا يرجع الطالب
 على واحد منهما لا اقراره بالاستيفاء من الكفيل زيلعي (قوله او ابرأ بك) سياق كلام الشارع يقتضي
 الاتفاق على عدم الرجوع في ابرأ بك وبه صرح في البحر وكذا قوله أنت في حل من المال بالاجماع
 لان لفظ المحل يسعمل في البراءة بالابراء دون البراءة بالقبض نهر (قوله لا يرجع) لانه لم يقرب بالاستيفاء
 منه لان قوله برئت من غير ان يقول الى محقق يحتمل انه برئ بابرائه ويحتمل انه برئ بالاداء فلا يثبت
 له الرجوع بالشك زيلعي (قوله وعند أبي يوسف يرجع في برئت) لانه لا يحتمل الا البراءة بالقبض لانه
 أقرب براءة ابتداءها من المطلوب لانه نسب البراءة اليه ولا يقدر المطلوب ان يبرأ الا بالاداء بان يضع
 المال بين يديه ويخلي بينه وبين المال فيبرأ بذلك وان لم يوجد من الطالب صنع ولهذا كتب وقال
 برئ الكفيل من المال يكون اقرارا منه بالقبض اجماعا فكذا هذا اذا فرق بينهما من حيث اللفظ
 زيلعي وفي النهر عن الغاية واختاره صاحب الهداية وهو أقرب لاحتمالين فكان أولى وهذا اذا غاب
 الطالب وان كان حاضرا يرجع اليه في البيان لصدوره الاجمال منه درر والظاهر انه في لفظ المحل
 لا يرجع اليه في البيان لظهور انه ساعده لانه أخذ شيئا منه وفرق محمد بن العرف انه انما يكتب عليه
 ذلك اذا وجد الايفاء فجعلت الكفالة اقرارا ولا عرف عند الابراء لانه لا يكتب الصلح عليه نهر والحوالة
 كالكفالة في هذا بحر والوكيل بالشراء اذا أبرأه البائع عن الثمن يرجع به على الموكل لمالكه ما في ذمته
 زيلعي (قوله وبطل تعليق الخ) لان في الابراء معنى التملك كالابراء عن الدين والتمليك لا يقبل التعليق
 بالشرط عيني (قوله وقيل يصح) لان الثابت فيها على الكفيل المطالبة دون الدين في الصحيح
 فكان استقسطا محضاً زيلعي ورده في الفتح بان المنع لمعنى التملك وذلك يتحقق بالنسبة الى المطلوب
 أما الكفيل فالحقق منه المطالبة وكان ابرأ واستقسطا محضاً وظاهر ما في زيلعي وغيره ترجيح الاول
 لجزم المصنف به كغيره وحل في الدراية رواية الكتاب على ما اذا كان الشرط غير معارف نهر والمراد من
 كون الشرط غير معارف ان لا يكون فيه للطلب نفع درر (قوله وبطل الكفالة بتجدد وعود) لانه
 لا يتحقق اذا أقيم على غير الجبالي عيني (قوله ومعه بنفس المحل) فان كفل عن عليه المحل صح لانه
 أمكن ترتيب موجهه عليه لان تسليم النفس فيها واجب فبطلان الكفيل فتتحقق الصحة ومقتضى
 هذا التعليل صحة الكفالة اذا تسلم بها في الخروج والحال ان تسليم النفس واجب فيها لكن نص
 في القوائد الخبازية على ذلك الحدود التي يجب فيها حق كذا الفندف غير نهر عن الفتح وشرح
 المسداه للعيني (قوله ومبيع) اسلم ان الامان اياها بنفسها وهي ما يجب قيمتها عند الهلاك
 أو غيرها وهي ما لا يجب قيمتها أو ما نذر أو تسلم الكفالة لانه كما سيأتي ولا يصح بالتالي والثالث لفقد
 شرطه وهو ان يكون مضمونا على الاصيل لا يخرج منه الا بدفع عينه أو بدله والمبيع مضمون بالثمن
 والمرهون بالدين والثالث ظاهر نهر لكن قد منعنا عن الاختيار ان الاصل صحة الكفالة بالمبيع فان هلك
 قبل القبض بطلت الكفالة للتدرة قبل الهلاك والعجز بعده (قوله ومرهون) سواء ضمنه للرهن
 أو لم يرهن بخبر جامع العصولين (قوله وأمانه) لانها ليست بمضمونة على الاصيل لا عينها
 ولا تسليمها لكن قال في الفتح لوجه عندي صحة الكفالة بتسليم الامانة اذا لاشك في وجوب ردها عند
 الطلب غير انه في الوديعة وأحويلها يعني الاعارة والجار يكون باقتضاه وفي غيرها يحمل المردود الى ربه
 نهر (قوله ولو كفل بتسليم المبيع الخ) لان تسليم العين واجب على الاصيل فامكن ان يترامه وان هلك

بخلاف ما اذا صالح الكفيل رب المال
 على خمس آخر حيث يرجع بكل الالف
 (وان قال الطالب للكفيل برئت)
 حال كون مؤديا (الى من المال)
 الذي كفلت به عن فلان (اذا كفل
 الكفيل) (على المطلوب) (وفي
 بامر والا لانه اقرار بالايفاء) (وفي
 برئت او ابرأ بك لا) يرجع وعند أبي
 يوسف يرجع في برئت (وبطل
 تعليق البراءة من الكفالة بالشرط)
 بان قال الطالب للكفيل اقول
 ريد فأنت برئ من الكفالة (ودود)
 يصح (و) بطل (الكفالة بتجدد وعود)
 معناه بنفس الحدود والنفس (ومبيع)
 من عليه الحد والتفصيص (ومبيع)
 اي بطل الكفالة بنفس مبيع في
 المبيع الصحيح (ومرهون وأمانه)
 كلون بعة والمستعار ومال المنساربه
 والشركة والمستأجر وعند أبي يوسف
 ومحمد العيني في يد الاجير المشترك
 منه من فمضى الكفالة بتجدد وعود
 ولو كفل بتسليم المبيع قبل القبض
 او تسليم الرهن بعد القبض الى
 ارهن او تسليم المستأجر الى المستأجر
 يصح

ولو لحقه دين بعد موته صحت الكفالة به بان حفر بئر على الطريق فتلطف به شيء بعده وتلزمه ضمان
المال في ماله وضمان النفس على عاقلة لم يثبت الدين مستندا الى وقت الدب وهو الحفر الثابت حال
قيام الدمة در عن البحر (قوله وبالثمن للموكل اورد المال) أي اذا ضمن الوكيل بالبيع او المضارب
الثمن للموكل اورد المال لم يصح أما في كفالة الوكيل فلان حق القبض له فيكون ضامنا لنفسه وكذا في
كفالة المضارب بل هو اولى من الوكيل لان المضارب في البيع أصيل ولهذا لا تبطل المضاربة بموت رب
المال وبغزله فيكون ضامنا لنفسه واعلم ان كلامهم هنا يفيدان الوصي والناظر لا يصح ضمانهما الثمن
عن المشتري لان حق القبض لهم بالا صالة ولهذا الأمر آه عن الثمن صح وضمانا والرسول يصح ضمانه
والوكيل يبيع الغنائم من جهة الامام لانه سفير ومعبر وكذا الوكيل بالكساح يصح ضمانه المهر لما قلنا
(قوله بطل الضمان) لانه يصير ضامنا لنفسه لانه مأمون جزء يودي المشتري من الثمن الا ولشريكه فيه
نصيب ولانه يؤدي الى قسمة الدين قبل القبض وانه لا يجوز زباني ولو ابدل المصنف قوله اذا بيع عبد
صفقة بقوله بدين مشترك كما في التنوير ليشمل ما اذا كانت الشركة فيه بغير البيع ولو بالارث لكان اولى
اقوله صح الضمان لان نصيب كل منهما مما تازع عن نصيب الآخر فلا شركة عيني (قوله لانها اسم
مشترك) تقع على الصلح القديم وهو ملك البائع فقد ضمن مالا يقدر عليه فلا يصح وتقع على العقد وعلى
حتوفه وعلى الدرك وعلى خيار الشرط فمعدرا العمل بها قبل البان عيني وظاهر كلامهم انه اذا فسرهما
بغير ضمان الدرك لم يصح نهر عن البحر لا يقال لم يغبى ان يصرف الى ما يجوز الضمان به وهو الدرك تصحيا
لتصرفه لانا نقول فراع الدمة صل فلا يثبت الشغل بالثبث والاحتمال زباني (قوله عند أبي حنيفة
خلافهما) والخلاف مبنى على تفسيره فهما فسراده بتخليص المبيع ان قدر عليه ورد الثمن ان لم يندرو هذا
ضمان الدرك في المعنى وقسره الامام بتخليص المبيع فقط ولا قدره له عليه ولو ضمن تخليص المبيع اورد
الثمن صح اجماعا لان ضمن ما يبيع الوفاء به نهر (قوله ومال الكسبة) فيده لان بدل العتق تجوز
الكسبة به كما قدمناه عن البحر لانه دين وجب عليه بعد اخريه فلا يؤدي الى لتاني وكذا اذا كان على
المكاتب دين لرجل فكفل به اسان يجوز جري ونقل عن كفالة الصغرى ان الكفالة تبطل الكسبة
وان لم يصح لكان ادى مع ذلك الضمان يرجع اليه يعني اذا كانت الكفالة بالامر وهذا مخالف
لما قدمناه عن الدر معز بالمصنف التنوير من انه لا يرجع الا اذا أدى على ظن انه يعبر عن الاداء اللهم
الا ان يحسب ما عهدنا على ذلك ايضا من نهر عن المفتاح معز بالميسر ان تخصيص بدل الكسبة غير مفيد
اذ كذلك تبطل الكفالة بدين آخر للموكل على المكاتب انتهى وأما بدل السعاية فقد قدمناه كبدل
الكسبة عند الامام خلافا لهما

(فصل) قوله لا يستردمه لانه تعلق به حق انقباض على احتمال قضائه الدين فلا يسرد ما دام هذا
الاحتمال بافيا كن يحل ان كاه ودفعها الى الساعي زباني قال في البحر سئلت هل يعمل فيه عن ادائه
فاجبت بانه ان كان كفلا بالامر لم يعمل فيه لانه لا يملك استرداده والاعمل وبهذا طهر أن الكفالة توجب
دين الكفيل على الاصيل لكنه مؤجل الى وقت الاداء ولهذا لو اخذ الكفيل من الاصيل رهنا او ابراء
او وهب منه الدين صح نهر عن النهاية واعلم ان عدم استرداده متبديعا اذا لم يؤخره الطالب عن الاصيل
أو الكفيل فان اخره ان يسترده جوى عن المفتاح (قوله اوعلى وجه الرسالة) لانه تعلق به حق الطالب
وهو بالاسترداد يريد ابطاله فلا يمكن منه ما لم يقض دينه عيني (قوله وما ربح الكفيل له) يعني طاب له
ما ربح في المال الذي قبضه من المطلوب قبل ان يعطى هو للطالب لانه ملكه بالقبض فكان الربح بدل
املكه ولا يتصدق به سواء قضى الدين هو او الاصيل الا ان فيه نوع خبث اذا قضى الاصيل الدين عند أبي
حنيفة الا انه لا يظهر مع الملك فيما يتعين كالدراهم وان قضى الكفيل فلا خبث بالاجماع عيني ونهر
(قوله ونذب رده) اذا قضى الاصيل الدين ثم ان كان الاصيل فقيرا يطيب له وان كان غنيا فغيمه روايتان

(و) بطل الكفالة (بالتن للموكل اورد المال) اذا باع رجل رجلا ثوبا
بأمره ثم ضمن الثمن عن المشتري لا يتر
اوباع المضارب مال المضاربة ثم ضمن
الثوب الرب المال لا يصح (وللشريك
أي بطل الكفالة بالتثمن للشريك
اذا بيع عبدا صفقة واحدة فضمن
عبدا من رجل صفقة واحدة فضمن
احدهما لصاحبه وانما قيد بقوله صفقة
بطل الضمان وانما قيد بقوله صفقة
لانه لو باع كل منهما حصته فضمن
ضمن أحدهما لصاحبه حصته من
الثمن صح الضمان (و) بطل الكفالة
(بالعهدة) أي ان اشترى عبدا
فضمن له رجل بالعهدة والضمان
باطل لانها اسم مشترك (والخلاص)
أي بطل الكفالة لو ضمن تخليص
المبيع عند أبي حنيفة بخلافهما
(ومال الكسبة) أي اذا فال رجل
للموكل أنا كفيل عن هذا المكاتب
عمال كتابته لا يصح
(فصل) ولو اعطى المطلوب الكفيل
ما ضمن مما لا يتعين كالدراهم أو مما
يتعين كالبر (قبل ان يعطى الكفيل
الطالب لا يسترد) المطلوب (منه)
أي من الكفيل مطلقا سواء كان
الدفع على وجه الاقتضاء او على وجه
الرسالة فان اداه بنفسه قبل اداء
الكفيل يسترد من الكفيل ما اخذ
(وما ربح الكفيل) في ذلك (له ونذب
رده) أي ربح المال (على المطلوب

في رواية الجامع الصغير وقال لا يبره على
الذي فساه وهو رواية عنه وعنه انه
يصدق به هذا اذا دفع المال على
وجه البيع بان قال له اني لا آمن ان
أخذ الطالب منك حنفة فاما قصيتك
لما قبل أن تؤدب بخلاف ما اذا كان
الدفع على وجه ازسالة بان قال
المطلوب لكفيل خذ هذا المال
ودفعه الى الطالب فانه لا يطيب له
الرجوع سواء كان الدفع مما يتعين او مما
لا يتعين سدهما خلافا لابي يوسف
(ولو أمر) المكفول منه (كفيله ان
يتعين عليه) أي ان يشتريه من
العينة (حريرا) وهو مكر وهوا
مشتقة من العن سعى هاله العن
رب المال عن العرض الى بيع العن
وقيل انك والعينة وانها العينة وهي
معترة محل الزبا والمراد بانها
أي الختام الى رجل يستقرض منه
عشرة دراهم فلا يبرحه قرضا حسنا
صحة ما اصابه الفضل الذي لا يثله
بالعرض فيقول له ابعك هذا الثوب
ويعمسه عشرة بائني عشرة الى
لبعضه في السوق بعشرة فيحصل له
دراهم (يعمل) واشترى حريرا
وباع بالمال ما اشترى (فأشراه)
لأنه لم يبرحه عليه ومن كمل على
رجل داب له (أي عباو) حب
فأشراه على المكفول عنه (أبنا)
أي له عليه دعاب المطلوب فبرهن
المدعى على الكفيل ان له (أي للطالب
(عالم المطلب) (المدعى) (أي على
المدعى) (أي على) (أي على) (أي على)
فهمى عليه ولو قال السالب اني
قد كنت المطلب عدلا أكفاله اني دلان
المدعى وأبى البينة عليه ألب درهم
وأي لي بذلك سده فاصيب كفه لا
بذلك تحت الدعوى حتى لو أكر
المدعى دأب الطالب اليه عليه
بذلك (أي على) (أي على) (أي على) (أي على)

والاشبه انه يطيب له عيني (قوله لو كان ارشح شيئا يتعين) صوابه لو كان المقبوض من المصلوب كما
عليه ان يلجى والنهر والفيض وافاده العيني أيضا قوله لو كان الذي أخذته شيئا يتعين (قوله ولا يجبر عليه
في الحكم) لواخره عن قوله هذا عند أبي حنيفة في رواية الجامع الصغير لو كان أولى دفعه لالزام (قوله
في رواية الجامع الصغير) هي المصحح لان البحث لمحق المصلوب فاذا رده اليه وصل اليه حقه من (قوله
وقالا لا يبرده) لانه رجع في ما كد فسلم له بغير (قوله على وجه التفضاء) فلما سلمت على عبد الله لم
يبين انه على وجه التفضاء وان رسالة يبيع عن التفضاء كما في الشرب لانه عن التفضاء ورجع عليه ارشح
يكون للمكفيل عند الاطلاق (قوله سواء كان المدفوع مما يتعين او مما لا يتعين عندهما) لعدم
الملك والبحث فيه يعمل فيما يتعين وما لا يتعين كذا بخط شيخنا وعلى هذا الخلاف المودع لو تصرف في
الوديعة ورشحه (قوله خلافا لابي يوسف) فيطرب له الرجوع لعدم التعيين واصل الخلاف في الرجوع
بندراهما المعصوم يذيل على واستدل ابو يوسف بقوله عليه الصلاة والسلام الحراج بالضممان بغير (قوله
وهو مكرود) يعني عندهما المسافيه من الاسراض عن مبرة الاقراض حتى قال محمد هذا البيع في ولي
كاشان الجبال زعم انه ترعدا نكة الزبا وقل عليه السلام اذا بنا بيعم بالعين وانعمت ادياب البسر نلتم
وصهر عليكم غدوم ول العيني والمراد بانواع ادياب البقر ازرا حده وقال ابو يوسف لا يكره لانه فعله كثر من
تخصسه وحمد راحله جوى (قوله مشتقة عن العين) بناء على القول بوار الاشتقاق من اسماء
الاعيان جوى (قوله سعى بها) أي هذا البيع بالعينة جوى (قوله والعينة) بكسر الهمزة
واسين انزل حل اشترى شيئا سيئ شيئا عن ابي صالح (قوله ادياب والعينة) اشدها بياعا
للسنة الا ان كبيع العسل والزيت والشرج به استقر التحال على سعهما فظروا فسد ثم استعاطا مع دار
معين عن الضرر وبه يصير البيع فاسدا وهو في حكم العصب انخرم فابن هومن بيع العينة اخرج
الختلاف في كراهته بغير عن القمح (قوله والمراد بالعينة) كداني ادياب وادعى في بيعه لا يبيع
هما ادياب المراد من قوله نعين على حريرا ذهب فاقترض فان لم يبرص المسئول ان يبرصت واشترى منه
آخر يربا بثمر فينته بل المقصود اذهب واشترى على هذا الوجه ول في البرا قول لم لا يجوز ان يكون
المراد اعرض عن الدين اي العين حيث لم يتيسر ذلك (قوله وبقول له ابعك هذا الثوب) وقيل هو ان
يشترى بها كثر من قيمته ليبيعه باقل من ذلك الثمن لغير البائع ثم يشترى البائع من ذلك العبر بالادلى
اشتراه به ويدفع ذلك الادلى الى بائعه أي المشتري المادون فعرزا عن شراء ما باع باقل مما باع قبل بعدا
وقبل هو ان يقرضه خمسة عشر ثم يبيعه ثوبا يساوى عشرة وخمسة عشر وياخذ خمسة عشر عرض التي
دفعها له فلم يخرج منه الا عشرة قال في النهر عن القمح الذي يبيع في قنن ان ما يبرحه الدافع ان يعمل
صورة يعود فيها اليه هراو بعينه كعودا وب اليه في الصورة السابقة ولعوا الخمسة في صردها راس
الخمس عشرة فبكره يعني تحريرا وما تم طرح اليه العين التي خرحت منه لا يبيع العينة كالصورة التي
ذكرها الشارح فلا يراه فيه الا خلافا ولى انتهى قلت ماد (في القمح) يبيع في قنن يكون بدينه بال
قول محمد بالكراهة يحمل على ما اذا عار المدفوع كلها وبعضه للماجر وقول أبي يوسف عدم الكراهة يحمل
على ما اذا لم يعد اليه ثمنه وكذا الحديث يحمل على ما حمل عليه قول محمد في بعض ما ساه به مال ليس
قال ابو يوسف بعدم الكراهة مع ورود الحديث المسمى للروم (قوله وان رجح عليه) أي ان رجح الذي رده
الساجر على المدعى ولا يدم الا مرضى لانه ما صام من ما يجبره في قال بعضهم صراحتي رده على لا
للو جوب فلا يجوز لان الدعاء لا يكون الا بشئ من واما توكيل بانراة فله اليه من غرائي امره ان
يجوز ايضا لجهالة نوع الحرير وشمز يلجى وعيني والتعليل بالجهالة فيداه سدهما به الما تملك
من صرح به (قوله بما ذاب) المراد بداب وقضى المسئلة بال وان ساه بين سموى عن الكفاي
(قوله لم تقبل بينته على الكفيل) لانه لو قضى بدلا كان قضاء على غائب لم ينعجب منه حقه والكفيل
بذلك قضى القاضي على الكفيل والعائب بالف (ولو برهن) رجل على (ان له على ريد) العائب (لذا هو) (بهره) (ن هذا كفه ليه بأمره)

قضى له به عليهم ما ولو ادعى الكفالة
(بلا امر قضي على الكفيل)
فقط دون الاصيل ولا يرجع على
المطلوب (وكما ساء بالذرك تسليم)
اي اذا باع دار فكيف رجل للمشتري
على البائع بما ادركه فيه من ذرك
فكفاله بالذرك تسليم (لليبع) حتى
لو ادعى الكفيل على المشتري ان الدار
ملكه لا تسمع دعواه بعد ذلك
(وشهادته وختمه لا) اي لو كتب
شهادته على صلح الشراء وختم على
ذلك الصلح ثم ادعى شاهدا بعد ذلك
ان الدار له نصح دعواه فلا تكون
الشهادة بالحتم تسليما واثباتا بان
الملك للبائع اما لو شهد بالبائع عند
المضي وقضى بشهادته او لم يقض
فادعى بعد ذلك فلا تصح دعواه واعلم
ان الجواب المذكور في الكتاب
شمول عام ما اذا كتب شهرا فلان
البيع والشراء او كتب جرى البيع
بشهادته او كتب اقرارا بالبيع والشراء
عندى ما اذا كتب في الشهادة
ما يوجب صحة البيع ونفاذه بان كان
في صلح البيع باع فلان كذا وهو
ملكه او باع يبيعانا فلان كذا وهو كتب
شهرا بذلك فلا تصح دعواه اما اذا
كان في الصلح باع فلان كذا او اقرانه
بائع ملكه تصح دعواه بعد ذلك كذا
في شروح المبسوط والجامع الصغير
قوله وختمه اشارة الى عرف زمانهم
فان الرجل اذا كتب شهادة في صلح
الشراء ختم في آخره حتى يكون ذلك
علامة الكتاب ولم يبق ذلك العرف في
زماننا (ومن ضمن عن آخره خراج
وهن به) اي بالخراج (او ضمن رائي
او ضمنه ص) في المغرب النائية
النسالة التي تصيب الانسان بحق
ككري نهر مشترك بينه وبين غيره
واما في النوائب التي يطالب الانسان فيها

لا يصلح خصما ههنا لانه انما تكفل بما لا يقضى به بعد الكفالة حتى في الكفالة بالذوب لما علم من انه وان كان
ما ضيا والمراد به المستقبل كقولهم اطال الله بقاءك أي يطيله لانه جعل الذوب شرطا والشرط لا بد
ان يكون مستقبلا على خطر الوجود قال في البحر وجرمهم هنا بعدم القبول ينبغي ان يكون على الرواية
الصغيرة اما على اطهر الروايتين المقتضى به من نفاذ القضاء على الغائب فينبغي النفاذ (قوله قضى له به
عليها) أي على المحاضر والغائب لان المكفول به هنا مال مطلق عن التوصيف بكونه مقضيا به
او يقضى به ودعوى المدعى مطلقة فصحت وقيل البينة لا يتنازع على صحة الدعوى بخلاف ما مر فان
لمكفول به هناك مال مقيد بكون وجوبه بعد الكفالة فلم تطابقها الدعوى ولا البينة نهر قال في البحر
وهذا حيلة انبأت الدين على الغائب والمذهب عندنا ان القضاء على الغائب لا يجوز الا اذا ادعى على
المحاضر حقا لا يتوصل اليه الا باثباته على الغائب واذا خاف الطالب موت الشاهد يتواضع مع رجل
ويدعى عليه مثل هذه الكفالة فيقرر حل بالاكفالة وينكر الدين فيقيم المدعى البينة على الدين
فيقضى به على الكفيل والاصيل ثم يبرئ الكفيل فيبقى المال على الغائب (قوله قضى على الكفيل فقط)
لان صحة الكفالة بلا امر المكفول له انما تفيد قيام الدين وزعم الكفيل فلا يتعدى زعمه الى غيره اما
بالامر الثابت فتستغن عن اقرار المطلوب بالمال اذ لا يامر غيره بقضاء ما عليه الا وهو معترف فلمذا صار
مقتضا عليه بخلافها بغير امر نهر (قوله وكفاله بالذرك تسليم) لان اقدامه اقرار بان البائع مالك له
وقت البيع فلا تصح دعواه بعد ذلك عني (قوله ان الدار ملكه) او ادعى الشفعة أو لا حارة عني (قوله
لا تسمع دعواه) لان المقصود ان تمام البيع (قوله وختمه لا) ولم ار ما لو تعار فوارسم الشهادة بالحتم فقط
والذي يجب ان يعول عليه اعتبار المكتوب في الصلح فان كان فيه ما يفيد الاعتراف بالملك ثم ختم
كان اعترافا ولا لانه (قوله فلا تكون الشهادة والحتم تسليما) اذا البيع يوجد من غير المالك
وكتب الشهادة ليحفظ الواقعة ولينظر حتى لو رأى فيه مصلحة اجازة قال في البحر فلو لم هنا ان الشهادة
لا تكون اقرارا بالملك يدل بالاولى على ان المكتوب زمانا لا يمنع الدعوى وسأبى تمامه في مسائل
شئ آخر الكتاب عند قوله باع عقارا او بعض اقرار به حاضرا انتهى لكن نقل شيخنا عن فتاوى الشيخ
الشلي ان حضوره مجلس البيع وسكوته بلا مانع مانع له من الدعوى بعد ذلك حسما لباب التزوير
ويتعلق بهذا المقام فوائد ذكرها صدر كتاب الاقرار (قوله فلا تصح دعواه) لان الشهادة على انسان
اقراره منه بنفاذ البيع باق الروايات زيلعي (قوله اما لو شهد بالبائع عند القاضي الخ) مثله في الزيلعي
واغفله في القمع والعناية وتبعه ما في البحر شيخنا (قوله خراج) أي الموظف وهو الذي يجب في الدمة
بأن يوظف الامام كل سنة في مال على ما يراه لاجراح المداخلة وهو الذي يقسمه الامام من غلة الارض لانه
غير واجب في الدمة فلم يكن في معنى الدين وقرينة ارادة الموظف قوله او رهن به اذ الرهن بخراج
المداخلة غير صحيح بخلاف الموظف وصح الرهن به لانه كالكفالة يجامع التوثق فيجوز في كل موضع
تجاوز الكفالة فيه زيلعي قال في النهر ونقض في البحر الكلية بالدرك هاهنا الكفالة به جائزة دون الرهن
قال المحوى وغيره ان هذا النقض لا يضر لما تقرر ان قضاء بالعقهاء اغلبية لا كلية ومعنى كونها
كلية انها ليست داخل تحت شيء لا الكلية بمعنى الانطباق على كل فرد انتهى (قوله فلا تصح الكفالة
بها) لانها شرعت لالتزام المطالبة بما على الاصيل شرعا ولا شيء عليه وفي النهر عن الخلاصة وعليه العامة
وجعله العيني قول صدر الاسلام وما قيل من صحة الكفالة بها قول غير الاسلام وذكر في غاية البيان
ان صدر الاسلام وغير الاسلام اخوان كلاهما شرح الجامع الصغير (قوله وقال بعضهم تصح) لوجود
المطالبة ولو بباطل قال صدر الشريعة وابن السكيت ولبسه العتوى وهذا قلنا ان من تولى فسخه اثنان
المسكين فعديل كان مأجورا وقيل يكون ذلك ويرجع على المكفول عنه ان كان بأمره وان لم يشترط
ارجوع وقيد شمس النعمة بما اذا كان طائفا فان كان مكرها لم يعتبر أمره في الرجوع وفي البرازية قال

لرجل خلصني من مصادرة الوالي اوقال الاسير ذلك فخلصه رجع بلا شرط على الصحيح در ونهر (قوله فيكون العطف للتفسير) فيه ان عطف التفسير من خصائص الواو سوى (قوله فيكون عطف الخاص على العام) فيه ان عطف الخاص على العام وعكسه من خصوصيات الواو وحتى كذا قيل وتعب بأن العكس من خصائص الواو فقط (قوله والقول للضامن) مع الخلف جوى بخلاف ما اذا اقر بالدين المؤجل فصدقه المقر له في الدين وكذبه في الاجل حيث يكون القول فيه قول المقر له لان المقر اقر بالدين ثم ادعى حقا لنفسه وهو الاجل فلا يقبل قوله بلاينة ولان الاجل في الكفالة نوع حيث يثبت فيها من غير شرط بان كان الدين مؤجلا على الاصيل وفي الدين عارض حتى لا يثبت الا بشرط فكان القول لمن ينكر العوارض وفي النوع القول للمقر له لانه صفة الدين زبلي قال والحيلة فيما اذا كان عليه دين مؤجل وادعى عليه وخاف الكذب ان انكر والمؤاخذة في الحال ان اقر ان يقول للمدعى هذا الذي تدعيه من المال حال ام مؤجل فان قال مؤجل فلا دعوى عليه في الحال وان قال حال فينكره وهو صدوق فلا حرج عليه وقيل من عليه الدين مؤجلا اذا انكر الدين وقال ليس له قبلي اليوم حتى فلا بأس به اذا لم يرد اتواحقه انتهى (قوله حتى يقضى له بالثمن) على البائع لان الثمن لا يخرج عن ملك البائع ما لم يبيع البيع ويحكم على البائع برد الثمن على المشتري ويجرد الاستحقاق لا ينقضي وهذا الواو جار المستحق البيع قبل البيع حار ولو بعد قبضه وهو الصحيح نهر عن الفصول وكذا اذا كان الثمن عبدا فاستحق فاستحقه البائع بعد حكم القاضي للمستحق نفذت عقده بجر وهذا في الاستحقاق الناقل واما المطل كدعوى السب ودعوى الوصف وانها كانت مسجدا برجع على الكفيل وان لم يقض بالثمن على المكحول عنه فيد بالاستحقاق لانه لو انسخ بخيار رؤية او شرط او عيب لم يؤخذ الكفيل به وقيد بالثمن لا بد لو سي في الارض لا يرجع على الكفيل بقيمة البناء وانما يرجع على البائع فقط وكذا لو كان المبيع امة استولدها المشتري واحذمن المشتري مع الثمن قيمة الولد والعقر لم يرجع على الكفيل الا بالثمن وماني النهر من قوله استولدها البائع وتبعه السيد انجوى في شرحه سبق فلم والصواب استولدها المشتري كما في البحر كذا نيه عليه شيخنا

(باب كفالة لرحلين)

لمنازل هذا مع ما قبله من المركب آخره نهر (قوله وكل كفل عن صاحبه) بخبر به سماه كفل أحدهما من صاحبه دون الآخر فعين الكفيل ما اذا ع صاحبه صح تعيينه وفي هذا المعام كلام للربلي وصاحب البحر يعلم عراجعة النهر (قوله لم يرجع على شريكه وان عين عن صاحبه) مقيد بما اذا استوى الدينان صفة وسيافلوا خلتا صفة بأن كان ما عليه مؤجلا وما على صاحبه حالا يصح تعيينه عن شريكه ويرجع به عليه وفي عكسه لا يرجع لان الكفيل اذا عمل دينام مؤجلا ليس له الرجوع على الاصيل قبل المحلول ولو اختلفت بينهما فخر وان يكون ما على أحدهما فرضا وما على الآخر ثمن مبيع فانه يصح تعيين المؤدى يعني عن شريكه لان النية في الخلفين ان يخلصا معتبره وفي الخلف الواحد لغو بجر (قوله فيكون محتسبا عن نصيبه) لرحمان جهة الاصاله على السبانه ولا يلزم الرجوع بصفه لا يرى الى الدوران اذا ما نيه كذا نيه زبلي (قوله ولو كان ما عليه حالا) انكبه لار - ر ع لاه الا بعد حلول الاجل كما سبق عن البحر بخلاف ما لو كان ما عليه مؤجلا وما على الآخر حالا أي وعين عن شريكه الحال ديه فانه يرجع في الحال فعول السيد انجوى صواب العسار ولو كان ما عليه مؤجلا وما على صاحبه حالا لا يلزم ما عليه في الحال سا فافان قلت قوله في النهر بخلاف العكس يشهد لما ذكره السيد انجوى من التصويب ذلك ليس المراد من الخصاله عدم صحة التعيين عن شريكه اذا

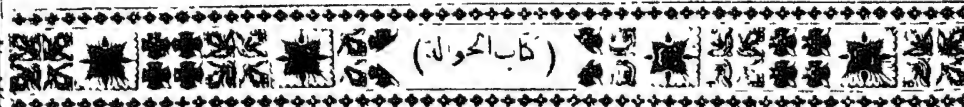
ففيكون العطف للتفسير
السبانه الموظفة وهي المصاطعات
الدوائية في كل شهر او ثلاثة اشهر
ويكون عطف الخاص على العام
(ومن قال لا يثبت لك عن فلان
مائه) حال كونه مؤجلا (في حاله
فبال) الغالب (في حاله) (ومن
للسان) في ظاهره (ومن
اشترى امة) وكفله (ومن
فاستحق) الامة (لمرأته المشتري
الكفيل) بضمان الدرك (حتى
يعيد له) اي للمشتري (بما
البائع) وعن ابي يوسف ان فعلى
... بغيره بالصفاء بالاستحقاق فعلى
هذه الرواية للمشتري ان يأخذ
الكفيل بالثمن اذا قضى عليه
بالاستحقاق
(باب كفالة لرحلين)
عاصيا على السبانه (ومن
المدينين) كفل عن صاحبه (لم يرجع
فانراه احدهما) من الدين (لم يرجع
على شريكه) وان عين عن صاحبه
فيكون محتسبا عن نصيبه من الدين
(فان راى) المؤدى (على النصيب)
محتسبا (رجع) المؤدى (بما راى)
على شريكه ولو كان ما عليه حالا وما
على الآخر مؤجلا يصح تعيينه

(وان كفلا عن رجل) بالف (وكفل كل) واحد منهما بهذا الالف (من صاحبه فساداه) احدهما (رجع) المؤدى (بنصفه) اى بنصف المؤدى (على شريكه) مطلقا سواء كان قليلا او كثيرا (او) رجع (بالكل على الاصيل وان ابرا الطالب) عن المطالبة (احدهما آخذ) الطالب الكفيل (الاخر بـ) كله ولو افترق (وفسخ الشراكة) (المفاوضان اخذا العريم) اى الدائن (أيا شاء) من المفاوضين (بكل الدين ولا يرجع) المؤدى على شريكه (حتى يؤدى) اكثر من النصف (وفي الدستور والعريم من له الدين ومن عليه الدين) (وان كاتب عبديه كتابة واحدة) بان قال كاتبك على الف الى سنة (وكفل كل) واحد من العبدین المكاتبين (عن صاحبه فسادى احدهما رجع) المؤدى (بنصفه) وهذا العقد يجوز استحسانا (ولو حرر) المولى (احدهما) قبل ان يؤدى شيئا (آخذ) المولى (أيا شاء) حصته من لم يعتقه فان آخذ المولى (المعتق رجع) بمادى (على صاحبه) أى الذى لم يعتقه (وان آخذ الاخر) أى الذى لم يعتقه (لا يرجع على المعتق شيئا) وانما قيد المسئلة بكتابة واحدة لان كل واحد منهما لو كان مكاتباً على حدة فكفل كل واحد منهما عن صاحبه ببدل الكتابة للمولى لا يصح قياسا واستحسانا كذا في النهاية (ومن ضمن عن عبد مالا يؤخذ به بعد عتقه فهو حال وان لم يسمعه) قوله يؤخذ بصفة مالا اى من ضمن عن عبد مالا يطالب به هذا العبد بعد عتقه بأن أقر العبد باستهلاك ماله وكذبه سيده او اقرضه انسان او باعه وهو محجور ولم يسم الضامن حالا او غير حال

كان ماعليه حالا وما على شريكه مؤجلا بل المراد ان تعيينه عن الشريك وان صح ايضا لكنه لا يرجع في الحال بل بعد حلول الاجل الى هذا اشار شيخنا وكذا ليس في كلام الزيلعي ما يدل على التصويب خلافا لما توهمه السيد المحمدي اذ غاية ما في الباب انه اقتصر في التصويب لجهة تعيينه عن صاحبه على قوله ولو كان ماعليه مؤجلا وما على صاحبه حالا صح تعيينه وهذا لا يناقض صحة التعيين عنه ايضا في عكسه (قوله وان كفلا الخ) يعنى على التعاقب بان كفل كل بجمعه منفردا اما اذا كفل كل منهما بالنصف ثم كفل كل عن صاحبه فهي كالمسئلة الاولى في الصحيح حتى لا يرجع على شريكه بما أدى ما لم يزد على النصف وكذا لو تكفلا عن الاصيل بجميع الدين معانهم كفل كل واحد منهما عن صاحبه لان الدين ينقسم عليهما نصفين فلا يكون كفيلا عن الاصيل بالجميع وكذا لو كفل كل واحد منهما عن الاصيل بالجميع معا قبائهم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف زيلعي (قوله رجع بنصفه) على شريكه لان ماعليه مستويان فلا ترجح للبعض على البعض اذ الكل كفالة فيكون المؤدى شائعا عنهما فيرجع بنصفه على شريكه اذ لا يؤدى الى الدور زيلعي (قوله آخذ) بالمندهر (قوله الاخر بـ) كله لان ابراء الكفيل لا يوجب براءة الاصيل فبقى المال كله على الاصيل والاخر كفيل عنه بـ) كله فيؤاخذ به زيلعي (قوله ولو افترق المفاوضان الخ) قيده لان شريكى العنان لو افترقا وثمة دين لم يؤاخذ العريم أحدهما الا بما يخصه وفي النهر عن البرازية اقر احدهما بدين وانكر الاخر لزم المقر كله ان كان قد تولاه وان اقر انهما تولياه لزمه نصفه ولا شيء على المنكر انتهى ووجه الفرق بين المفاوضة والعنان ان شركة المفاوضة تتضمن كفالة كل منهما عن الآخر بخلاف شريكى العنان كما سبق (قوله وكفل كل واحد من العبدین الخ) قيده بقوله وكفل لانه لو كاتبهما معا فقط عتق كل واحد منهما ماباداه حصته الا اذا قال المولى على انهما ان اذبا عتقا وان عجزا رجعا في الزرق فلا يعتق واحد منهما الا بآداء كل المال الى المولى مراعاة لشرط المولى نهر (قوله يجوز استحسانا) والقياس ان لا يجوز لان فيه كفالة المكاتب والكفالة تبدل الكتابة وكل واحد منهما بافراده باطل فعند الاجتماع اولى وجه الاستحسان ان يجعل المال كله على كل واحد منهما في حق المولى وحق نفسه وعتق الآخر معلق بآدائه أى بآداء كل واحد فطالب المولى كلا منهما بجميع المال بحكم الاصل لا بحكم الكفالة فأيهما أدى عتق وعتق الآخر تبعه كماله ولد المكاتب فاذا أدى احدهما شيئا وقع عن كل البذل فيقع نصف ذلك عن صاحبه لاستوائهما فيرجع به عليه عني (قوله قبل ان يؤدى شيئا) تقيده بما قبل الاداء لان عتقه بعد الاداء لا يتصور لما انه بالاداء عتق لكن ظاهر قوله شيئا ان اداء البعض مانع من اضافة العتق الى التحرير وليس كذلك اذ هو عبد مابق عليه درهم ولا يصح أن يقال اراد بقوله قبل ان يؤدى شيئا ما اذا بلغ المؤدى نصف البذل لا تقسامه بينهما لان عتق كل واحد منهما موقوف على ادء كل البذل فاذا أدى كل البذل عتق المؤدى وعتق الآخر تبعه لانه لا ترى الى قول الزيلعي لا يعتق واحد منهما ما لم يصل جميع المال الى المولى لان شرط المولى في العقد يجب مراعاته وقد شرط العتق عند ادائها جميع المال نصا فلو عتق أحدهما ماباداه حصته كان مخالفا للشرط انتهى فالصواب ابداله بقوله قبل ان يؤدى البذل وهل اذا عتقه بعد ادائه شيء من البذل يكون محسوبا على المولى من حصته من لم يعتقه والامره والظاهر انه لا يحسب على المولى من حصته الاخر بل يطيب له لانه كسب عبده (قوله آخذ أيا شاء) حصته من لم يعتقه لان المسال في الحقيقة مقابل برقيتهما وانما جعل على كل منهما احتيالا للتحجج الضمان وقد استغنى عنه بالعق فاعتبره مقابل برقيتهما فيتوزع عليهما ضرورتهما قابل حصته المعتق سقط وما بقي يأخذه المولى من أيهما شاء نهر (قوله رجع بما أدى على صاحبه) بحكم الكفالة بأمره وجازت الكفالة تبدل الكتابة هنا لانها في حالة البقاء وفي الابتداء كان كل المال عليه نهر أخذ من كلام الزيلعي (قوله قياسا واستحسانا) لان عتق كل واحد منهما يتعلق بآداء المال على حدة وهو صحيح في نفسه فلا حاجة الى

تصحيحه بما ذكرنا من الطريق زيلني (قوله يؤخذ الكفيل به حالا) لان المال حال على العبد لو جود
السبب وقبول ذمته الا ان المطالبة تأخرت عنه لعسرته اذ هذه الدين لا تتعلق برقبته لعدم ظهورها
في حق المولى والكفيل غير معسر فصار كالموكل عن غائب او مفلس بشدائد اللام فانها تصح ويؤخذ
الكفيل به في الحال وان كان في حق الاصيل متأخرا الى الميسرة بخلاف ما اذا كفل بدين مؤجل حيث
لا يلزم الكفيل حال لانه التزام المطالبة بدين والطالب ليس له ان يطالب بالدين المؤجل في الحال ثم اذا
أدى يرجع به بعد العتق ان كان بأمره زيلني مع عناية قال في البحر والتقيد بكونه يؤخذ به بعد العتق
ليفهم منه حكم ما يؤخذ به للحال بالاولى كدين الاستهلاك هبانا وما لزمه بالخيار باذن المولى وجعله
احترازا لكافي الزايحي وتبعه العيني وهو كما لا يخفى وفي الفتح لو كفل بدين الاستهلاك المعين يذبح ان
يرجع قبل العتق اذا أدى لانه دين غير مؤجل الى العتق فيطالب السيد بتسليم رقبته او القضاء عنه
ويبحث اهل الدرس هل المعتبر في الرجوع الامر بالكفالة من العبد والسيد وقوى عندي كون المعبر
امر السيد لان الرجوع في الحقيقة عليه قال في التهور رأيت مقيدا عندي ان ما قوى عنده هو المذكور
في البدائع الخ وقوله وقوى عندي كون المعبر أمر السيد يعني فيما اذا كانت الكفالة بدين الاستهلاك
المعائن (قوله فأت العبد) أي ثبت موته ببرهان ذي اليد او بتصديق المذمعي فلو لم يكن ثمة برهان
ولا تصديق لم يقبل قول ذي اليد انه مات بل يجلس هو والكفيل فان طال المجلس ضمننا القيمة وكذا
الوديعة المجدودة نهر عن النهاية (قوله فبرهن المذمعي) ويذهب البرهان لانه لو ثبت ملك كذا برادري
اليد او بكتوله لم يضمن شيئا اذا اقر الكفيل بما ادعى به الاصيل لان اقرار الاصيل لا يعتبر عتق في حق
الكفيل شيئا عن النهاية (قوله ضمن قيمته) لانه تكفل بتسليم رقبته العبد والكفالة بالاعيان
المضمونة بنفسها جائزة فيجب على الكفيل رد العين فان هلك يجب عليه قيمتها عيني (قوله يرى
الكفيل) لان العبد يرى موته وبراءة توجب براءة الكفيل عيني واعلم ان هاتين المسئلتين مكرران
اما الاولى فلاستفادتهما من قوله فبما مر ومغصوبا واما الثانية فلما قدمه من ان اللفظ بالنفس تطول
بموت المطلوب ولا فرق فيه بين الحر والعبد بحرق قال شيخنا لا تكرار لان الغصب هناك محقق وهما يتحمل
ان يكون في يده باجارة أو شركة ولدفع توهم ان نفس العبد مال فتضمن صرح بها لانا بهدم الفرق بين
العبد والحر (قوله وقال زفر يرجع) لتحقق الموجب وزوال المسبب فلما وقعت غير موحدة للرجوع
لان أحدهما لا يستحق على الآخر دينا فلا تتقلب موجبة بعد ذلك كما اذا كفل عن رجل بغير أمره فباعه
فأجاز فانها لا تتقلب موجبة للرجوع فكذا هذا وقد طوب بالفرق بين هذا وبين الرهن اذا عتق العبد
الرهن وهو معسر فانه يسعى في ذلك الدين ثم يرجع به على سيده لم يرجع هنا واجيب بان زمان
استيجاب الدين هنا هو زمان الكفالة وفيه كان عبدا وفي الرهن كان حرا وما في النهر من قوله كانا حري
صوابه كان حرا جوي ثم فائدة كفالة المولى عن عبده وجوب مطالبته براءة الدين من سائر أمواله وفائده
ككفالة العبد عن مولاه تعلقه برقبته زيلني وقوله كما اذا كفل عن رجل بغير أمره فباعه الخ فيقد ان
الاجازة وجدت بعد المجلس حتى لو وجدت في المجلس رجوع كما سبق ومنه يعلم ما في عبارة الدرر من القصور
حيث اقتصر على قوله كما اذا كفل عن رجل بغير أمره فأجاز انتهى

يؤخذ الكفيل به حالا (ولو ادعى)
على رجل (رقبة العبد) في يده
(وكفيل به رجل فأت العبد فبرهن
المذمعي انه) أي العبد كان (له ضمن)
الكفيل (بقيمة ولو ادعى) رجل (على
العبد) لا وكمل بنفسه رجل فأت
العبد يرى الكفيل ولو كفل عبدا
سيده بأمره فعتق فأذاه وكفيل سيده
عنه وأذاه بعد عتقه لم يرجع واحد
منهما (على الآخر) وقال زفر يرجع
كل واحد منهما على الآخر ومعنى
الوحيد لا قول ان لا يكون على العبد
دين حتى يصح كماله بالمال عن المولى
بأمره واما كماله عن العبد فهو محتمل
بكل حال سواء كان العبد مديونا او لا
* (كتاب الحوالة) *
المسألة بينهما ان في كل واحد منهما
الترام ما على الاصيل الا ان الحوالة
تضمن براءة الاصيل دون الكفالة
فلهذا حرأخر الحوالة عنهما ثم الحوالة تاسم
بمعنى الاحالة يقال احلت ربيدا عماله
على رجل فاحل زبيده على ذلك
الرجل وان المديون حصل وزيد محال
ونحوه والمال محال به والرجل
محال عليه



(كتاب الحوالة)

(قوله الا ان الحوالة) بيان لكيفية تأخير الحوالة عن الكفالة بهديان المسألة التي أوجبت المغالبة
جوى (قوله فلهذا) أي لتضمن الحوالة براءة الاصيل آخرها عن الكفالة يعني لتضمنها مغالبة المالك
من المفرد جوى (قوله ثم الحوالة تاسم بمعنى الاحالة) أي اسم مصدر وفيه نظر لان الحوالة في كلام

المصنف بمعنى الاحتيال لانه لم يشترط في صحته رضا المحيل لكن تعريفه لها بنقل الدين يقتضي ان
 يكون المحوالة في كلامه بمعنى الاحالة جوى (قوله وتقدير المحتال في الفاعل محمول) قلبت الواو والفا
 لتحركها وانفتاح ما قبلها والمحدوف من الاحالة الالف المنقلبة عن الواو التي هي عين الكلمة وعوض
 عنها الهاء وانما حذف بعد نقل حركتها الى الساكن الصحيح قبلها الذي هو فاء الكلمة لتحركها في الاصل
 وانفتاح ما قبلها الا ان شيخنا (قوله لاحاجة الى هذه الصلة في المحتال وانما الصلة في المحتال عليه شيخنا
 (قوله هي نقل الدين الخ) رد عليه ما سيذكره من انها تصح بالدرهم البوديعة اذ ليس فيها نقل الدين
 وكذا الغصب على القول بان الواجب رد العين والقيمة مختص واجب بان المحوالة بالبوديعة وكافة
 حقيقة كافي الشبهة لا يرد عليه أيضا ما لو وقعت المحوالة بغير اذن المحيل فانها صحيحة ولا نقل فيها
 وأجيب بأن معنى النقل يقتضي بعد اداء المحال عليه حتى لا يني اذ ذلك على المحيل شيء ورد في الفتح بأنه
 لو صح لصح ان يسال في الكماله بغير اذن المكفول عنه فيها نقل أيضا لانه اذا أدى الكفيل عنه لم يبق
 عليه شيء قال وعندى ان الجواب هو ان المحوالة بغير اذن المحيل ليست حوالة من كل وجه نهر (قوله
 ونصح في الدين لافي العين) لان الدين وصف شرعي وهذا النقل حكم شرعي يظهر أثره في المطالبة
 وأما العين فحسب فلا ينتقل بالنقل المحكي بل بالنقل المحسب عيني ولا يثنى الدين ان يكون معلوما فلا تصح
 بالمجهول قال في الجوهره وكذا لا تصح بالمحقوق وبه عرف ان حوالة الغارزى بغيره من غنمة محروزة لا تصح
 وكذا حوالة المستحق بمعلومه في الوقف على النساظر نهر ثم قال بعد ورقتين وهذا في الحوالة المطابقة لظاهر
 وأما المقيدة ان مال الوقف في يد النساظر ينبغي ان تصح كالحالة على المودع والا لا انتهى ومقتضاه
 صحته بحق الغنمة وعندى فيه تردد (قوله برضا المحتال) لان فيها انتقال حقه الى ذمة أخرى
 والدم متفقا وتظهر (قوله والمحال عليه) لانها التزام الدين ولا لزوم الا لزامه ولو كان مديونا
 للمحيل لان الناس ينفقون في الاقتضاء ما بين ميسر وميسر نهر ويرد عليه ما لو أحالت المرأة على زوجها
 بالنفقة المسندة باذن الفاضل فانها تصح بدون رضا الزوج المحال عليه جوى عن البحر من باب
 البعقة (قوله فليس بشرط) وانما يشترط رضا الرجوع عليه بلعي وهو محمل رواية القدوري اشتراط
 رضاها فلا اختلاف في الروايات بحر من ايضاح الاصلاح لكن ظاهر كلامهم كافي الدرر وغيرها تسليم
 ان الخلاف ثابت ولهذا علموا عدم اشتراط رضا المحيل بان التزام الدين من المحال عليه تصرف في حق
 نفسه والمحيل لا يضر به بل فيه نفعه لان المحال عليه لا يرجع عليه اذ لم يكن بامره واشترط القدوري
 رضا المحيل لان ذوى الهيئات يأفون من تحمل العير ما عليهم من الدين وما مشى عليه المصنف هو المختار
 كافي مواهب الرحمن وعلى هذا اذا قال احد الطالب ان لك على فلان كذا فأجله على فرضي بذلك صحت
 المحوالة وبري الاصيل قال في البحر والمحاصل انها ان كانت بغير رضا المحيل وكان له دين عليه فلا
 رجوع للمحال عليه لانه فضي دينه بغير امره كافي السراج الوهاج وكذا حضرته ليست شرطا حتى لو قيل
 لصاحب الدين لك على فلان ألف فأخلى بها على ورعى الطالب بذلك صحت فليس له ان يرجع بعد
 ذلك بخلاف ما لو قال للمدين عليك ألف لعان فأجله بها على فتسأل المدين أحلت ثم بلغ الطالب فأجاز
 لا يجوز عند الامام ومحمد الا ان يقبل المحوالة فصولي له ولا يشترط حضرة المحال عليه لبعه المحوالة حتى
 لو أحاله على رجل غائب ثم علم الغائب فقبل صحت المحوالة بغير عن البرازية وبالمجمل حضرة المحال عليه
 وان لم يكن شرطا لكن يشترط رضا المحيل حيث لا يشترط رضاها أيضا على رواية الزيادات
 وأما المحتال فيبشرط حضوره الا ان يقبل فصولي لاجله فتحصل انه لا تنافي بين اشتراط الرضا وعدم
 اشتراط الحضرة وهذا عراقي الدرر للخاتمة عدم اشتراط حضرة الباقي أي المحيل والمحال عليه بعد ان نص
 على اشتراط رضا الكل بخلاف الا في الاول يعني المحيل حيث قال في الزيادات تصح المحوالة بلا رضاها
 اذا علمت هذا ظهر لك سقوط ما عترض به العلامة عزمي زاده حيث قال لا يذهب عليك ان ما عراه فيما

وتقدير المحتال في الفاعل محمول
 بالكسر وفي المفعول بالفتح وهو ضم
 للمحتال الفاعل كذا في المحتال (ان ذمة)
 الى هذه الصلة كذا في المحتال (ان ذمة)
 نقل الدين من ذمة المحيل (ان ذمة)
 المحتال عليه (وتصح في الدين
 اي الدين)
 لا في العين برضا المحيل اي الذي يقبل
 (والمحال عليه) اي الذي يقبل
 المحوالة واما رضا المحيل اي المدين
 فليس بشرط فلهذا لم يتعرض له

سبحي الى المحامية من انه لا يشترط حضرة السابق مخالف لقوله هنا بخلاف الا في الاول فليس
في كلامه انتظام انتهى ولم يردده شيخنا بقوله دعوى المخالفة ممنوعة اذ من البين ان رضا الخليل قد
زائد على حضوره انتهى (قوله وبرئ الخليل) لوقال وبرئ المديون لكان اولي لان المصنف حيث
لم يشترط رضا الخليل لم يوجد من المديون حالة حتى يقال وبرئ الخليل وقد مررنا الشارح الى هذا بقوله واما
رضا الخليل أي المديون جوى (قوله هذا عند أبي يوسف الخ) وثمرة الخلاف تظهر في موضعين
أحدهما اذا أبرأ الخليل من الدين قال أبو يوسف لا يصح وقال محمد يصح والثاني ان الراهن اذا أحال
المرتحن بالدين على رجل كان للراهن ان يسترد الرهن عند أبي يوسف وعند محمد ليس له ذلك عني وقول
أبي يوسف هو الصحيح كافي العناية وفي النهر عن التارخانية وعليه الفتوى (قوله برئ من المطالبة)
بذليل ان المحتال لو أبرأ الخليل عليه فرده لم يرتد ولو انتقل الدين وجب ان يرتد قال في النهر وانكر بعض
المحققين هذا الخلاف وقال لم يرتد عن محمد نص بنقل المطالبة فقط بل ذكر احكاما متشابهة اعتبر المحوالة
في بعضها تأجيلا وجعل المحوّل بها المطالبة نفرا للعتي وفي بعضها أبرأ وجعل المحوّل بها المطالبة والدين نظرا
لحقيقة اللفظ الخ (قوله وعند زفر الخ) لان المقصود بها التوثيق وهو يازد ياد المطالبة كالكفالة لا يؤثر
في سقوط ما كان من المطالبة ولنا ان الاحكام الشرعية تثبت على وفق المعاني اللغوية فمعنى المحوالة
النقل والكفالة معناها الضم لا يقال لو برئ المأجبر المحتال على القبول اذ افضاه الخليل الدين كما لو فضاء
الاجنبي لانا نقول الاجنبي متبرع والخليل شير متبرع لانه يحمّل عود المطالبة اليه بالتوى زياعى (قوله
لا يبرأ الخليل) وبه قال القاسم بن معن كذا ذكره العيني قال في التتريب لابن جبر القاسم بن معن يفتح الميم
وسكون المهملة ابن عبد الله بن مسعود الكوفي أبو عبد الله القاضي ثقة فاضل انتهى وقال عبد القادر
في طبقاته القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي ولي القضاء بالكوفة بعد
شريك بن عبد الله أحسن من قال له ابو حنيفة في نهر انتم مسارف في قال يحيى بن معين كان رجلا يديلا في
الفقه والعربية مقدما على أبي حاتم كان اروي الناس الحديث والشعر واعلمهم بالعربية والفقه مات سنة
خمس وسبعين ومائة روى له اصحاب السنن كذا بخط شيخنا (قوله ولم يرجع الخ) صرح الرباعي بالبراءة
في المقيدة بمجرد العقد فيما اذا فسخت المحوالة فان للمحتال الرجوع بدينه على الخليل وهذا قال في البدائع
ان حكمها ينتهي بنفسها والتوى وفي البرازية والمخيل والمحتال على النقص وبالفرض ببرأ المحتال
عليه انتهى وفي الذخيرة اما اذا أحال المديون الطالب على رجل بالفأ وبجميع حقه وقبل ثم أحاله أيضا
بجميع حقه على آخر وقبل صار الثاني نقضا للاول وبرئ الاول انتهى بحرومته في الفتاوى الحاشية
والتوى وزان المحصى وقد عدا الملاك نهر عن المصباح (قوله فاذا توى على المحتال عليه) صوابه سقط
عليه جوى (قوله ما بالدين) يشير الى ان براءته مقيدة بشرط سلامة العاقبة واخالف في كيفية عوده
فقبل تنسخ المحوالة اي يفسخها المحتال كالمشتري اذا وجد المبيع عيبا وقبل تنفسح كالمبيع اذا هلك
قبل القبض وقبل في الموت تنفسح وفي الجود لا تنفسح ولم ار ان فسخ المحتال هل يحتاج الى الترافع عند
القاضي وظاهر التشبيه بالمشتري اذا وجد عيبا انه يحتاج نهر (قوله وقال الشافعي الخ) لان ذمه الخليل
قد برئت براءة مطلقة فلا يعود الدين الا بسبب جديد ولنا قول عثمان رضي الله عنه في المحتال عليه اد
مات مفسلا يعود الدين الى ذمه الخليل ولان المقصود من شرعه الوصول الى حقه لا بمجرد الوجوب لان الدم
لا يختلف فيه فعند فواته يجب الرجوع زياعى (قوله ان يجعد المحوالة) ولو ادعى المحتال ذلك على الخليل
في غيبة المحتال عليه انه يجدها وحلف وبرهن على ذلك لم تنجح دعواه لعمية المتهود عليه كذا في البرازية
الا اذا صدقه الخليل فانه يرجع عليه من غير برهان كافي المحيط كذا في النهر قال شيخنا ومرجع النهرين
في جحد وحلف واحد وهو المحتال عليه انتهى (قوله اي للطالب) او الخليل ولو في المقيدة كذا بخط شيخنا

(وبرئ الخليل بالقبول من الدين) أي
برئ من الدين بقبول المحتال المحوالة
هذا عند أبي يوسف وعند محمد برئ
من المطالبة وعند زفر لا يبرأ الخليل
منهما (ولم يرجع) بالدين (المحتال
على الخليل) أي المديون (الا
بالتوى) أي الا أن يتوى حقه فاذا
توى على المحتال عليه عاد الدين الى
ذمة الخليل وقال الشافعي لا يعود اليه
ذمة وان توى (وهو) عند أبي حنيفة
أحد الامرين ما (أن يجعد) المحتال
عليه (محوالة) ويحتاج على ذلك (ولا
يبدله عليه) أي للطالب على ذلك

(أو يموت) الخيال عليه (مفلسا) ولم
 يترك كفيلا وان ترك كفيلا كره
 عنه بامر أو بغير امره لا يعود الى ذمة
 الخيل فالا هذا ان ووجه ثالث وهو
 الخيل في القاضى بافلاسه حال حياته
 أن يحكم القاضى بافلاسه الخيل
 (فان طالب الخيال عليه الخيل
 بما أحال فقال الخيل مثل الدين) ولا
 عليك ضمن الخيل قول الخيال عليه
 يقبل قوله بل القول للخيل أحلت
 (وان قال الخيل للخيل أحلت
 لتقبضه) وكذا وكذا (فان قال
 مالي على فلان وسمى لك ع) (فان قال
 الخيال أحلت بيدين لي عليك قال
 للخيل ولو أحال) (فان هلك)
 للخيل (فان هلك) (فان هلك)
 ودية صحت (فان هلك)
 الوديعه قبل أن يرد لها الى الخيال
 (برئ) المودع (وكره لسامع) وهي
 فريست استعداد المهر من سقوط حضر
 الطريق وهو نادر مع دفع المستفيد
 بالنقض السماع بجميع مقتضى
 السمين وفتح التاء وهو تعريب مقتضى
 وهو شئ يحكم أو يحجوف سمي هذا
 انقراض التاء لا حكم في السماع
 تشبه به بوضع التاء كما جعل العضا
 أى شئ الاشياء ان يرفعه وانما أورد في
 عبارة رجبيا وفي المال وانما أورد في
 الحوالة لا في معنى الحوالة لا في حال
 الخطر المودع على المسقرض
 * (كتاب القضاء) *
 وهو عبارة عن الإخراجه
 الإلزام شريعة

(قوله أو يموت مفلسا) ولو اختلفا في موته مفلسا فالقول للطالب مع المبيع على العلم التمسك بالاصل وهو
 العسرة ولو قال الخيل مات بعد الإلزام وقال المحتال بل قبله فالقول له أيضا وقد طواب بالفرق بين هذا
 وبين ما لو أوصى الفقير ابنى فلان فقال أحدهم أنا فقير وقالت الورثة بل غنى فالقول للورثة والفرق ان
 الفقير مدع وفي مسئلتنا الطالب منكر نهر (قوله ان يحكم القاضى بافلاسه الخ) أى بالشهود وهذا بناء
 على أن التعليل يصح عندهما وعندنا لا يصح لتموهم ارتفاعه بحدوث مال له يقال افلس الرجل اذا صار
 ذا فلس بعد أن كان ذا دراهم ودناير فاستعمل مكان افتقر وفلسه القاضى أى قضى بافلاسه حين ظهر له
 حاله نهر عن طلبه العاطية (قوله ضمن الخيل) لان سبب الرجوع قد تحقق باقراره وهو قضاء دينه بامر
 الا انه يدعى عليه ديناً وهو منكر والقول قول المكر واليبنة للخيل وقبول الحوالة ليس اقرارا بالدين لانها
 قد تكون بدونه ولم يقل ضمن ماداه لان له حاله بدراهم فأدى ديناً بعكسه او اعطاه عرضاً او صالحه
 بشئ رجوع بالخيل به الا اذا صالحه على جنس الدين باقل فانه يرجع بتدري المؤدى ولو اعطاه ريوفا بدل
 الجهاد رجوع بالجهد نهر عن البرازية (قوله فالقول للخيل) لان المحتال يدعى عليه الدين وهو ينكر
 والقول المذكور مع يمينه واغنى الحوالة يستعمل بمعنى الوكالة مجازاً ولو غاب الخيال واراد الخيل قبض ما على
 الخيال عليه فأنالنا وكلمته بيمينه قال ابو يوسف لا اصدقه ولا اقبل بيئته وقال محمد يقبل قوله ولو ادعى
 الخيال ان الخيال بيمينه متاع كان الخيل وكذا في بيعه وأنكر الخيل ذلك فالقول له أيضا نهر (قوله صحت
 الحوالة) لاننا قد رعى التسليم فكانت بالجواز أولى وهذا بيان للحوالة المقيدة وهي ثلاثة اقسام مقيدة
 بعين مقيدة او أمانه او بدين خاص وحكمها ان لا عليك الخيل مطابقة الخيال عليه حتى لو دفع الخيال عليه
 ذلك الى الخيل ضمنه للطالب مع ان الخيال عليه اسوة لغرماء الخيل بعدم موته بخلاف المطابقة نهر ودر
 (قوله فان هلك برئ) ويثبت افسلاك بقوله بخلاف ما اذا كانت مقيدة بالخص حيث لا يبرأ منه
 لانه يخلفه القيمة ولو استحق باليمين برئ ولو وهبها الخيال من الخيال عليه صح التملك لان له حق التملك
 فله ان يملك وايس للمخيل ان يرجع على الخيال عليه بشئ بخلاف ما لو أبرأه من الدين او اعين بالفرق
 ان الخيال عليه ملك الدين باليمين معني ولا كذلك الا برأه ولو أمسك الوديعه لنفسه وخصى دين الخيال له
 من مال نفسه كانت الوديعه له ولم يكن متبرعا استحقاقا ولو مرض الخيل فدفنها الى الخيال ثم مات الخيل
 وعليه ديون لا يضمن المودع شيئا ويكون بين غرماء الخيل وبينه بالخص ولو كانت مبيدة بدين ففساه
 اياه والمسئلة تحالها سلم للخص مال أخذته أو أخذ من الخيال عليه ويسمى بين الغرماء بالخصص بشاركهم
 الخيال عليه نهر (قوله وهو فرض) استعداد المهر من سقوط حضر الطريق بأن يقرض ماله عند الخوف
 ليرد عليه في موضع الامن لانه عليه السلام نهى عن فرض جرمه واطلاق المصنف يفيد الكراهة مطلعا
 قال ان يلقى وفيه اذالم تكن المنفعة مشروطة فلا بأس به قال في النهر وجزم بهذا القيل في الصغرى
 وغيرها وعلى ذلك جرى في صرف البرازية فقال لا بأس بقبول هدية الغريم لاشترط وكذا اذا قبض
 اجوده سابقض يحل بلا شرط وكذا اذا قضى ادون ورار حج في الوزن ان كثير الميزان قليلا جازوا لدرهم
 في مائة يرد بها اتفاق واحملوا في نصه ثم انما يحل عند عدم الشرط ان لم يكن فيه عرف طهر نهر (قوله
 بضم السين) كذا في المعنى وفي النهر بضم السين وقيل بفتحها ونحو التاء انتهى وقال الشئى ضبصه
 الا يابى بالقلم وكذا الاتفاقى بفتح السين وكمر التاء وضبصه العزى بالقلم بفتح السين وضم التاء انتهى
 شيخنا (قوله وهو شئ يحكم أو يحجوف) هذا هو السوابخذا لما في بعض النسخ من قوله يحكم بحجوف جوى
 (قوله لا به لا حكم امره) لا وجه لقوله لا به فالوجه حذفها

لما كان أكثر المنازعات تقع في الديون والمبايعات أعقبها بما قطعها نهر والقضاء أفضل العبادات
وبدأ أمر جزي يلى ون البدائع نصب القاضي فرض ونصب الامام الاعظم فرض بر خلاف ابن اهل
الحق لاجماع الصحابة على ذلك شربلية (قوله وفي النهاية الخ) عزالته نهاية ما ذكره من تعريف
القضاء شرعا يكون سدا لما ذكره قبله من قوله وعن الزام شريعته (قوله فصل في المحسومات الخ)
صريح في ان المراد بالقضاء الحكم وحيث كان ينبغي ابراده عقب الدعوى ويمكن ان يقال ارادوا بيان
من يصلح للقضاء أى الحكم لسمع الدعوى عنده فلا جرم ان ذكره لهما ثم ما ذكره الشارح في تعريف
القضاء شرعا ونزاه الى النهاية جرى عليه ان يلى قال العيني والاولى ان يقال هو قول ملزم صدر عن
ولاية عامة وتعبه في النهر بأنه ليس بجامع لان فعله حكم أيضا وشرط صحة الحكم ان يكون بعد تعزم
دعوى صحيحة من خصم على خصم ولا يشترط له المصير فالقضاء باسواد صحيح ويصدق بحرق البراري
قال ولا يشترط ان يكون المتدعيان من بلد القاضي في غير العقار وكذا في العقار وان لم يكن في ولايته
على الصحيح كما في الخلاصة وغيرها ويشترط في الحكم العقل والبلوغ والاسلام والحجج والسمع والنسب
والنطق والسلامة عن حد الهدف وان يكون مولى للحكم دون سماع الدعوى فقط كما في الخرافة لا كونه
والاجتهاد وأما الاطرش الذي يسمع لقوى من الاصوات فاصح حوازياتته نهر واداء الدين
فأدرك لا يقضى به كما في المتن بخلاف الكفار أسلم عدالتهم فانه على قضائه كما في الاحكام و
أمر السلطان عبده بنصب القاضي فموجب يصح ولو حكم به لا يصح ولو كان عبده بالقضاء يبنى بعد
ما عتق جاز كما لو عمل الشهادة في الرق ثم عتق بحرقه او اقره السلطان اسما بالقضاء كذا لا بد من ذلك
القرى ما لم يكسب في رسمه ومنشوره شربلية عن الصعري (قوله أهله اهل الشهادة) لا بل واحد
منهم ان ثبت به الولاية على الغير الشاهد بشهادته يلزم الحكم ان يحكم ومحاكم تنكح يلزم الخصم ومن صلح
شاهد اصله فاضا يلى وهذا وان كان مطردا الا انه لا يتعكس كما لا يصح للقضاء من لا يصح للشهادة
الاترى ان شهادة العدو لا تقبل وقضاؤه صحيح نهر لكن صرح في التنوير بان قضاءه على عدوه غير
صحيح قال شارحه وبه أفتى ابن عبد العال ثم اعلم ان ثبت العداء بحرقه وجرح وقتل ولا بد من صحة
نعم هي تمنع الشهادة فيما وقعت فيه المخاصمة كشهادة وكيل فيما وكل فيه وصى وشريك در عن شرح
الوهابية للشربلية (قوله اهل الشهادة) أى ادائها على المسلمين كذا في الحواشي السعدية ويرد
عليه ان الكافر يجوز له ان يلد القضاء ليحكم بين اهل الدماء عن الزايم في التكم قال شيخنا ما وسع
منه جواب حادثة وهي ان تولية الكافر على العرايين من اهل الدماء جائزة ولا سيما مع تولية الدين
على من له وقد نبه ليرجع عن فتواه فلم يرجع (قوله كما هو اهل الشهادة) أى ادائها على من ان القاضي
لوقضى بشهادته بعد انهم واستثنى ابو يوسف ما اذا كان الماسق داجاه ومروءه فانه يجب قبول شهادته
كذائي البرازية وعليه فلا يتم ايضا بتوليته القضاء حيث كان كذلك لان يعرف بينهم (قوله لا بد من
قضاء العاسق) واختاره الطحاوى قال العيني وينبغي ان يقتضى به خصوص ما في هذا ما قال في البرأول
لواعتره هذا لا من باب القضاء خصوص ما في زمانه فلهذا كان ما جرى عليه المصنف هو لا يصح ثا
المخلاصة وفي العمادية انه اصح الاقاويل انتهى (قوله يعزل بالحق) لان المصلحة في عدا
فلم يكن راضيا دونها وهذا كما كان فيه لا بد من اهل من اليه وله غير في المراسل المادى يعزل
ولو ادن للابق صرح عكس ما شهر من ان القضاء سهل فيد بالقضاء لان يعزل لا يجمع الامامة للاسلاف
ولا يعزل به كذا في البحر ومثله في الدر عن القمع معلل بان الامارة السلطنة مبنية على المهر والمصلحة
قال لكن في اول دعوى الخاتمة الاولى كلف القاضي انتهى (قوله لا يبايع ان يقال) أى لا يبايع في نهر
وفسره المحوى بقوله اى لا يجوز توليته قال وتفسيره لا يبايع الا بالحق من المانع ان ظنه يبايع
تستعمل فيما دون الواجب وفوق المستحب انتهى (قوله فمضى أحدا شوة) قيل لقضاء او بعده

وفى النهاية بقضاء شرعا فصل
المحسومات ويطع الميزقات (أهله)
أى القضاء من هو (اهل الشهادة
واحدة من اهل القضاء كما هو اهل
الشهادة) وقال الشافعي لا يجوز
قضاءه لغيره من اهل الدماء
الولاية من الاداء له لا بد من ذلك
العاسق قال منهم اذا قلنا العاسق
ابتداء يصح ولو قلنا هو عاسق
يعزل بالحق (الا انه لا ينبغي ان
تقبل) كما لا ينبغي ان يقبل القاضي
شهادة العاسق وان قيل مصح (ولو كان
الهادى عدلا ومضى لا يعزل) بذلك
حذف اية من شربلية

(و) لكن (يستحق العزل) وهذا ظاهر
 المذهب وقال القاضي فخر الدين
 اجمعه وانما اذا ارشى لا ينفذ قضاءه فيما
 ارشى (وانما أخذ) أحد (القضاء) بالرشوة
 لا يصير قاضيا فلو قضى لا ينفذ قضاءه
 (والا ساقى يصلح) أن يكون (مقبيا
 وقيل لا ولا ينبغي أن يكون القاضي
 قضا) باقيا ساقى (الحق) (عليه) قاضي
 القلب (حسبا) من جبره على الامر
 بمعنى أجزبه أي لا يجبر غيره على ما لا
 يريد (عند) أي معاندا معانيها
 للحق من دباله (وينبغي أن يكون
 مؤثما في عقابه) أي كونه عن
 الحرام (وعقله) وصلاحه وفهمه وعلمه
 بالسنة والا (نار) أي بما ثبت عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قولا
 وفعلا وسكوتا عند أمر به عليه
 (وجود العقوبة) أي علمه بطريق العقوبة
 العقوبة عنا عامة العلماء اسم لعلم خاص
 في الدين لا لكل علم وهو العلم بالمعاني
 التي تعلقت بها الاحكام من كتاب الله
 تعالى وسنن الرسول عليه السلام
 واجماع الامة ومقتضياتها واثاراتها

لا فرق بين رشوته ورشوة ولده ومن لا تقبل شهادته له وكذا أعوانه اذا علم بذلك خصها بالذكرا لانها
 معظم ما يفسق به القاضي والافالفسق قد يكون بغيرها كشرب الخمر وشهوة ما يعطيه بشرط
 ان يعينه والمهنية لا شرط فيها واعلم انهم قسموا الرشوة الى اربعة أقسام حرام على الاخذ والمعطي وهو
 الرشوة على تنفيذ القضاء والامارة وأما الذي قلده بواسطة الشعاع فكذلك قد احتسبها كذا في الفتح
 الثاني ارشى ليحكم وهو كذلك حرام من الخائنين الثالث اخذ المال ليسوى امره عند السلطان دفعا للضرر
 وحلها للنفق وهو حرام على الاخذ لا للدافع وحيلة حلها ان يستأجر يوما الى الليل او يومين فتصير منافعه
 مملوكة ثم يستعمله في الذهاب الى السلطان في الامر الفلاني الرابع ما يدفع لدفع الخوف على نفسه او ماله
 حذل للدافع حرام على الاخذ ومن هذا القسم ما يأخذه الشاعر وتجاوز المصانعة في اموال اليتامى نهر
 ولو لم يطلب منه ان يسوى امره ولم يذكر رشوة وأعطاه بعد ما سوى تحل وهو الصحيح بجرع الحاية قال ولم
 أرم الوتعين عليه القضاء ولا يول الالبال هل يحل بدله وينبغي ان يحل وان عزل لا يصح وتعقبه في النهر
 بقوله هذا ظاهر في صحة توليته واطلاق المصنف يردده واما عدم صحة عزله فممنوع قال في الفتح للسلطان
 ان يعزل القاضي بريئة وبلا رية ولا يعزل حتى يبلغه العزل نعم لو قيل بانه لا يحل عزله في هذه الحالة
 لم يعد كالوصي العدل ونظر فيه السيد المحوى بان ما في الفتح ليس نصا في صحة عزل من تعين عليه
 القضاء مجواز حمله على من لم يتعين عليه القضاء وقياسه على الوصي العدل قياس مع الفارق انتهى
 (قوله ويستحق العزل) أي يجب على السلطان عزله كذا في الفصول وغيرها ولا ينافيه ما في الدراية
 من انه يحسن عزله لمن تأمل نهر ووجه عدم المناقاة ان الحسن لا ينافي الوجوب اذ كل واجب حسن
 وليس كل حسن واجب حوى وفيه ان المتبادر من التعبير بحسن عدم الوجوب ولهذا قال في البحر فغذ
 اخلف في معنى الاستحقاق كما اختلف في تواتره ابتداء انتهى (قوله اجمعوا الخ) فان قلت ان الخلاف
 ثابت مشهور فقد ذكر وفي المسئلة ثلاثة افعال أحدها انه ينفذ فيما ارشى فيه وغيره وهو الظاهر من كلام
 المصنف وهو اختيار البرزوي والثاني لا ينفذ فيه وينفذ فيما سواه واختاره السرخسي والثالث لا ينفذ
 فيه ما فكيف ادعى الاجماع قلت نقل في الشريعة ليلية عن البرهان ان عدم النفوذ فيما ارشى فيه
 لما كان هو المختار عنده لم يعتبر ما يحالفه ووجدت بخط السيد المحوى ما يشير الى ذلك أيضا (قوله يصلح
 ان يكون مقبيا) لانه يجتهد حذرا عن النسبة الى الخطأ عني (قوله وقيل لا) لانه من امور المسلمين
 وخبره غير مقبول في الديانات وهو الذي اختاره كثير من المتأخرين عني وجرم به في الجمع ونمرجه نهر قال
 ولا خلاف في اشتراط اسلام المقتي وعقله ولا يشترط ان يكون حرا ولا ذكرا ولا ناطقا فيصح اقتناء الاخرس
 حيث فهمت اشارته بل الناطق ان قيل له يجوز هذا فحرك رأسه أي نعم جاز ان يعمل باشارته وسئل
 محمد متي يحل للرجل ان يقتل اذا كان صوابه اكثر من خطئه واذا أخطأ رجوع ولا يستحق ولا يأنف
 الخ وفي القضاء لا يكفي بالاشارة للزوم صيغة مخصوصة وفي البحر عن الظهيرية لا بأس للقاضي ان يقتل
 من لم يخاصم اليه ولا يقتل أحد المحميين فيما خوصم اليه (قوله وسنقله) العقل كفا في التحرير بقوة ادراك
 الكليات للنفس فلا يولي ناقص العقل وهو الاجق ومن علاماته طول لحيته وكثرة الالتفات والجهلة
 في الامور بحيث لا ينظر في عواقبها قالوا لا بدوا لهذا الداء الموت وقال عيسى عليه السلام عاجت
 الاكبه والابرص فأبرأتهما وعاجت الاجق فلم يبرأ نهر (قوله وصلاحه) بان كان مستورا ليس بمعتوك
 ولا صاحب رية مستقيم الطريقة الخ النهر (قوله أي بما ثبت الخ) اختلف هل الاثر مرادف للسه او انه
 ما ثبت عن الصحابة والتابعين فعلى الاول يكون من عطف التفسير وعلى الثاني يكون من عطف المبين
 والاول هو الظاهر من صنيع الشارح حوى وعلى الثاني جرى العيني (قوله عند أمر به) يعني من
 مسلم نهر (قوله اسم لعلم خاص الخ) اعلم ان العلم لغة بمعنى المعرفة تقيض الجهل من علمت الشيء أعلمه
 عرفته وفي الاصطلاح ما ذكره الشيخ أبو منصور المتري يدعى العلم ادراك النفس لمعنى الشيء اذ كل من

قاضي الكوفة المتوفى بعد المائة شيخنا عن القسطلاني (قوله سبحانه) سجد بالنهر وفيه كنع سبحا
وسباحة بالكسر عام شيخنا عن القاموس (قوله أقدر) بفتح الدال والراء على أنه أفعل تفضيل كذا
ضبطه شيخنا بالقلم وكأنه لانه المسموع والا فيحتمل أن يكون على صيغة المضارع (قوله وكان بك تاضيا)
الياء اسم كان والظرف خبرها وقاضيا حال من المجرور (قوله ولا يسأله) بلسانه ولا يطلبه بقلبه
لقوله عليه السلام من طلب القضاء وكل الى نفسه ومن أحرع عليه نزل عليه ملك يسدده وكما لا يجوز
الطلب لا تجوز التولية ولهذا قال في الخلاصة طالب التولية لا يولي الا اذا تعين عليه القضاء أو كانت
التولية على الرقت مشروطة له او ادعى ان العزل من القاضي الاول بغير خنعة زبلي ونهر وقوله
يسدده أي ياهمه الرشد ويوقعه للصواب درر وقوله وكل الى نفسه على صيغة المبني للفعل بتخفيف
الكاف أي فوض أمره اليها ومن فوض أمره الى نفسه كان محذورا ولا غير مرشد الى الصواب لكون النفس
أمارة بالسوء شيخنا عن عزمي (قوله ويجوز تقلد القضاء من السلطان الخ) ظاهر في اختصاص تولية
القضاء بالسلطان حتى لو اجتمع أهل بلدة على تولية واحد القضاء لم يصح بخلاف ما لو لو سلطانا بعد موت
سلطانهم نهر عن البرازية (قوله العادل) هو الوضع كل شيء موضعه وقبل هو المتوسط بين طرفي الافراط
والتفريط وقيل المجامع بين سمات كلمات الانسان بحر (قوله والمجاهر) لان الحماسة تقلدوه من معاوية
في توبع على وكان الحق يدعى يومئذ وعلماء السلف تقلدوه من المجاج الا اذا كان لا يمكنه من القضاء
بالحق فيحرم عليه تقلد القضاء حيث نذر بلي قال في الفتح وهذا نصريح بمحور معاوية والمراد في نهر وجه
لا في أقضيته نهر قال العيني وفي هذا الزمان لا يوجد السلطان العادل حتى قالوا من قال لسلطان هذا
الزمان عدلت او أنت عادل يكفر (قوله سواء كان كافرا الخ) صريح في صحة سلطة الكافر على المسلمين
وصحة توليته شخص القضاء وعليه فالاسلام ليس بشرط في السلطان واذا حصلت التولية مع العزل أيضا
وفي الفتح ما يخالفه قال في البحر واذا لم يكن سلطانا ولا من يجوز التقليد منه كافي بعض بلاد المسلمين غلب
عليهم الكفار في بلاد المغرب كقرطبة الآن وبلنسية وبلاد الحبشة وافر والمسلمين عندهم على مال
يؤخذ منهم يجب عليهم ان يتفقوا على واحد منهم يجعلونه واليا فيولي قاضيا يقضي بينهم وكذا ينصبون
اما ما يصح لهم الجماعة قال في النهر وهذا هو الذي نظم من النفس اليه (قوله ومن أهل البني) فاذا ولي
سلطان الخا بغير عوازل قاضي العدل ثم ظهر راء لمهم احتاج قاضي أهل العدل الى تحديد التولية لان
حجة التولية تعتمد حجة العزل فاذا عزل قاضي العدل وولي باغيا صح واذ رافع قضاؤه الى قاضي العدل
بعده لان غايته أنه فاسق وقيل لا ينفذه وبه يجرم السامعي نهر وقال العيني في شرح الهداية آخر باب
البعاء وعمدنا كل متسلط اذا تم تسلطه يصير سلطانا فيصح تقلده القضاء ويصح منه ما يصح من
السلطان العادل (قوله يسأل ديوان قاض قبله) لينكشف له حال المحبوسين فلا يستلزم العمل بقول
المعزول والديوان عمله ديوان قلبت أولى الواو ين بفتح فغا ولهذا ردت في الجمع والتصغير نحو دواوين
ودويرين نهر (قوله وهو الخرائط الخ) فاط لاق الديوان على الخرائط للمجاورة نهر (قوله التي فيها
السجلات) وهو جمع سجل بكسر السين والجميم وتشديد اللام وهو الصك قال الله تعالى كطي السجل
للكتاب ومنه اسجبال القاضي وتسميته عيني قال في الجلالين في تفسير الآية كطي السجل اسم ملك
للكتاب صحيفة بني آدم عند موته واللام زائدة أو السجل الصحيفة والكتاب بمعنى المكتوب واللام بمعنى
على وفي قراءة لا يكتب جمع انتهى قال شيخنا ومنه تعلم ان ما مشى عليه العيني من ان السجل الصك أي
الصحيفة هو التأويل الثاني انتهى قلت فاضافة الطي الى السجل على التأويل الثاني من اضافة المصدر
للفعل وعلى الاول للفاعل (قوله والمحاضر) المحضر ما يكتب فيه خصومة المتخاصمين وما جرى من
اقرار المدعى عليه وانكاره والحكم بالينة أو النكول وكذا السجل والصك ما كتب فيه البيع والرهن
والاقرار والحجة والوثيقة متناولان للثلاثة درر (قوله لانها محال الجرائد) بيان لعلاقة المجازي

نسباحة كنت أقدر عليه وكان بك
قاضيا (ولا ينبغي أن يسأله) ولا
يطلبه (ويجوز تقلد القضاء من
السلطان العادل والمجاهر) أي الظالم
مطلقا سواء كان كافرا أو مسلما كذا
في الاصل (ومن أهل البني فان نزل
يسأل ديوان قاض قبله) الذي ان اخذ
من قولهم دون الكتب اذا جمعها وعلم
أن كلمة ان تنبيه على أن تقلد القضاء
نادر غير كائن لا يتقلده الا معزول
تأديت النفس (وهو) أي الديوان
بحديث النفس (وهو) أي الديوان
(الخرائط التي فيها السجلات
والمحاضر وغيرها) من نصب
الأوصياء والتقييم في أموال الوقف
وتقدير النفقات والصكوك هذا مجاز
اذا الديوان هو الجريدة وانما هي
الخرائط ديوان لانها محال الجرائد

الحالية والمجلية حموى (قوله ونظر في حال المحبوسين) أى في سجن الفاضل اما المحبوس في سجن الوالى
فعلى الامام اوزايمه النظر في احكامهم فريضة ما دى بيت المال نهر (قوله في بحق الخ) وأما قول المعزول
فلا يقبل لانه بالعزل الحق بواجب من زعيا وشهادة الفرد غير مقبولة لاسيما على فعل نفسه زيلعي
وهذا يفيد انه لو شهد مع آخر لا يميل شهادته نهر لكن افتى قارى انما يبقوا وتبعه ابن خيم درو لو قال
حبست بسبب سرقة افررت بها فضع المولى يده واطلمه بكسيل وان فاز بيينة لا أى لا يقطع للتقاوم نهر
وتبعه الحموى وفيه نظر لما سبق في الحدود ان طاب المسروق منه شرط السطع سواء كان الثبوت بالبيينة
او الاقرار كذا ذكره الشارح هناك (قوله نادى مطالبا) سواء كان لنداء في محلة أو غيرها أخذ
الشارح هذا الاطلاق من عدم تغية المصنف لكن غيره من الشارحين فيدوا بمحلة المحبوس وهو
الظاهر حموى (قوله ينادى كل يوم) عبارة العيني وغيره كالنهر اياما هو الاولى (قوله فيها) جواب قوله
فان حضر حموى (قوله اخذ منه كفيلا بنفسه وأطلقه) والفرق لابي حنيفة بين هذه المسئلة وبين
قسمة التركة حيث لا يؤخذ من الورثة كفيلا اذا اراد القسمة عنده ان الورثة ظهر حقهم في المال
فلا يؤخر الى التكفيل لاحتمال ان يكون له وارث غيرهم لان ذلك هو موم فلا يعارض المحقق وفي هذه
المسئلة القاضى لا يفسد الا بيقينه لا بغيره حتى يظهر خلافه زيلعي فان قال لا كفيلا الى
وجب ان يحتاط نوعا آخر فينادى عليه شهرا فان لم يحضر احد اطلع نهر (قوله وعمل في الودائع الخ) أى
الودائع التي وضعها المعزول في أيدي الامناء حموى (قوله وغلات الوند) جمع غلة وهي ما يتحصل من
ربيع الاوفاف حموى (قوله اذ افرار) اى اقرار ذى اليد نهر (قوله الا ان يقر ذى اليد الخ) لانه ثبت
باقراره انه مودع القاضى ويد المودع كيد فصار كأنه في يده فيقبل اقراره الا اذا يد صاحب اليد
بالاقرار لغيره ثم اقر بتسليم القاضى اليه والقاضى يعر يد لغيره فيسلم الى الممر له الاول ويضمن الممر فتيته
للقاضى باقراره الثاني والمسئلة على اربعة اوجه اما ان يقر بأنه ستمه اليه بعدما اقر يد لغيره او ينكر لتسليم
في حكمه ما اذا كرهه او يقربان المعزول سلمه اليه ثم يقرب يد لغيره فلا يقبل اقراره الثاني لانه لما اقربان
القاضى سلمه اليه صار كأنه في يد القاضى والرابع ان يقربان القاضى سلمه اليه ثم يقول لا ادري لمن هو
في حكمه ظاهر زيلعي (قوله ويقضى في المسجد) وكذا السلطان والمعتق والفقير ويستدبر الغلبة كخطيب
ومدرس خاية قال الحموى هذا مخالف لما تقدم في باب الجنائز من تعليلهم كراهة الصلاة على الميت
في المسجد بيان المساجد انما بنيت لصلاة المكتوبات فليحذر انتهى (قوله اى يجلس في المسجد) لانه عليه
السلام حكم بين المتلاعنين في المسجد ويخرج للحائض او يرسل نائبه كولو كانت الدعوى في ذنبه ويخار
مسجد في وسط البلد ولا يحكم وهو ماش او راكب وان اعتراه هم ارجسب او جوع او حاجة ولو جاع أهله
كف عنه ولا يقضى وهو يدافع احد الاثنين وكذا لا يقضى حال شغل قلبه ولو بقرح او برد او حشد
ولا يضرب في المسجد حدا ولا تعزير بغير ومافى الخلاصة من ان القاضى اذا قضى بحق ثم امره السلطان
بالاستئناف بحضور من العلماء لا يجب عليه انتهى أى لعدم جواز الاستئناف لانه لو حاز ولو بسبب عليه بأمر
الامام لان أمره بالجائز يصيره واجبا لان طاعة الامام فيما ليس بمعصية واجبة وذات على اليرسب العيد
برأى ابن عباس بسبع في الاولى وحسن في الثانية لانه لا يرهارون الرشيد ايا يوسب كذا في شيخنا (قوله
ويردهديه الخ) فلو تعذر رددها لعدم معرفته او لعدم مكانه وضعها في بيت المال فان جاء رددها ولو
تأذى بردها اعطاه مثل قيمتها بالاستعراض والاستعارة كالمدينة وتقبيل الزبد بالقاضى للاحتراز عن الامام
والمفتى فيجوز له ما قبل المدينة واحاطة الدعوى الخاصة ككافى الخانية زاد في التارخية الواظ وفي
التارخية من خصوصياته عليه السلام ان هداياه له وهذا يفيد انه ليس للامام قبول الهدايا فالمراد
بالامام في كلام الخانية امام الجماعة نهر وبهر (قوله الامن قريبه) أى الحرم ما في ردها من فطيرة

(ونظر في حال المحبوسين من أمر منهم)
(يقى أو) قامت عليه بيينة بأن أنكر
الحق و (قامت عليه بيينة ازمه) أى
ذلك المحبوس المحبس (والا) أى وان
لم يفر المحبوس بحق أو لم تقم عليه بيينة
(نادى مطالبا) (عليه) أى أمر ناديا
ينادى كل يوم. احلس من كان يطلب
فلان بن فلان المحبوس العزلى بحق
فليحضر حتى يجمع بينه وبينه فان
حضر فاولا لم يحضر فاني في ذلك اياما
على حسب ما يرى القاضى فان لم يحضر
انتهى به كفيلا بنفسه وأطلقه (وعمل
في الودائع وغلات الوند) (يقول المعزول في)
ولم يعمل) المتبادر (يقول المعزول في)
هذه المسائل (الا ان يقر ذى اليد انه)
اى المعزول (سلمه اليه) اى الى ذى
اليه (فيقبل) المتبادر (قوله) اى قول
المعزول (فيها ويقضى في المسجد)
او داره) اى يجلس في المسجد مع اولي وقال
مطابقا والمسجد الجامع اولى وقال
الشافعي بكرة المجلس في المسجد وفيه
مالك انما يكره اذا تعذر المجلس فيه
لفصل الخصومات وأما لو كان في
المسجد فقدم اليه الاحتمان لا بأس
بفصل الخصومة فيه (ويردهديه
الا) أن يكون اهديه (من قريبه)

الرحم نهر (قوله او ممن جرت عادته) ظاهره يقتضي انه يقبل من القريب وان لم يكن له عا قوفي كلام بعضهم ما يقتضي انه كالا جني وله ان يقبلها من السلطان ومن الباشا كان البحر حيث لم يكن لهما خصومة وليس له قبولها من الضيق نهر وتبت العادة في الاهداء بمرة ذكره المريسي في قواعد شيخنا عن شيخه (قوله لو علم ان القاضي لا يحضرها لا يتخذها الخ) هذا هو الصحيح في الفرق بين الخاصة والعامة (قوله ويشهد الجنازة ويعود المريض) لقوله عليه السلام لا لم على المسلم ستة حقوق اذا دعاه ان يحبيه واذا مرض ان يعود له واذا مات ان يحضره واذا القيه ان يسلم عليه واذا استنحجه ان ينحبه واذا عطس ان يشتمه وحق المسلم لا يستقط بالقضاء زيلعي (قوله ويسوي القاضي بينهما) لقوله عليه السلام اذا تبلى أحدكم بالقضاء فليسوي بينهما في المجلس والاشارة والنظر ولانه اذا قدم احدهما يتجرأ على ختمه وتكسر همه صاحبه بفعل ذلك بين الكبير والصغير والاب والابن والخليفة والريعة والذني والشريف وهذا دليل على ان للقاضي ان يقضي على الملك الذي ولاه القضاء هكذا فعل شريح بعلي مع ختمه وختمه واحدا من اربعة فاذا سوي بينهما بالفعل فلا حرج عليه فيما يجده في قلبه من الميل الى احدهما بعد ان حكم بينهما بالحق لان ذلك لا قدرة له عليه كما في القسم بين نسائه زيلعي فله در الامام أبي يوسف حيث لم يعمل الى احدا الخصمين حتى يات بالاف في قضية ارضه مع خصمه الذي مع انه قضى على الرشيد در عن الولوالجية (قوله اي فيهما ومن جهتهما) ضمير النثية في كل منهما يعود على المجلس والقبال وشاربه الشارح الى ان النصب فيهما يجوز ان يكون بنزع الخافض أي بالفعل بعد نزع الخافض وان يكون على التمييز وفيه ان النصب على نزع الخافض مقصور على السماع ولا ينقل جوى وبعضهم يقيسه (قوله يريد به تسوية النظر من الجانبين) اشار بهذا التفسير الى ان الاقبال في كلام المصنف ليس مسهلا في معناه الحقيقي جوى (قوله وتلقين حجة) كذا الشهود قال في الخبرية ساعد الشهود المدعي في الخصومة لا تقبل شهادتهم على المدعي عليه (قوله والمزاج معه او مع غيره) في مجلس الحكم ولا يكثر في غيره لانه يذهب بالمهابة فخالصه انه لا يكسها ما غير ما تقدم اليه لانه فان ذلك يذهب حصة مجلس القضاء اذا حضر فهو بالخيار ان شأبه اهما بالكلية فقال مال الكاوان شاعر تركهما حتى يبدآ وهو احسن كيلا يكون مهيبا للخصومة لانه فعدلفعهما زيلعي (تمت) لا ينافي للقاضي ان ياتر الصلح بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره وبذلك ورد له شرع غير جوى عن المفتاح وهذا وان ذكره في المفتاح مطلقا الا ان الظاهر انه بالنسبة للفرار وسأني آخر كتاب القاضي الى القاضي ما يشير الى ذلك (قوله واستحسنه ابو يوسف) في النهر عن البرازيد والقنية الفتوى على قوله فيما يتعلق بالقضاء (قوله في غير موضع التهمة) لانه قد يحضر وقد يقول اعلم مكان اشهد لمهابة المجلس فكان في تلقينه احياء الحق ولا تهمة في مثله فكان من باب التعاون على البر كاختصاص الغريم وتكفيله وحيلولة بينه وبين اشغاله قبل ثبوت الحق عليه وهذا نوع رخصة رجوع اليه بعد ما تولى القضاء والعزيمة فيما قال لانه لا يخلو عن نوع تهمة زيلعي وقوله كاختصاص الغريم هو ارسال الرجل الى المخضر لا حضارا الخصم كما في العناية واما في موضع التهمة كان ادعى المدعي ألفا وخمسمائة والمدعى عليه ينكر خمسمائة وشهد الشاهدان بالالف فالتاضي ان قال يحتمل انه أبراهم من الخمسمائة واستفاد الشاهد علم بذلك ووفق في شهادته كما وفق القاضي فهذا لا يجوز بالاتفاق وما في الشرع لبالية من قوله يجوز بالاتفاق صوابه لا يجوز كافي العناية وكذا يتعين ان يراد في صدر القولة على قوله واستحسنه أبو يوسف فيما لا تهمة فيه فيقال أما ما فيه تهمة مثل ان يدعى ألفا وخمسمائة الخ بدليل ما في العناية واما لو كان هذا تمثيلا لمسا لتهمة فيه لكان الجواز قاصرا على قول أبي يوسف فدعوى الاتفاق دلت على انه تمثيل لما فيه تهمة (تمت) اجرة المخضر على المريع وهو اصح جرح عن البرازية وفي الحاشية على المتمرد وهو الصحيح در بقى ان يتال ما سبق عن الزيلعي من قوله وهذا نوع رخصة رجوع اليه بعد ما تولى القضاء الخ يوههم

أر من جرت عادته بذلك قبل القضاء ولو كان للقريب خصومة لا يتبدل هديته أيضا وكذا لو زاد وكذا لو وقعت له المعتاد يرد الزيادة وكذا لو وقعت له خصومة لا يقبل أيضا (و) يرد (دعوة خاصة) أي لا يحضرها الا ان يكون المضيف قريبا له فحينئذ يحبيه هكذا ذكر الخصاص بالخلاف وذكر الطحاوي أن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يجيب الدعوة الخاصة للعريب وقال لا يجيب وانما يجيب الدعوة العامة لا يجيب ان المضيف لو علم ان القاضي لا يحضرها لا يتخذها فهي خاصة (ويشهد الجنازة ويعود المريض) هذا اذا كان المريض من غير المتخاصمين واما اذا كان من المتخاصمين لا يعود (ويسوي) القاضي (بينهما) أي بين المدعي والمدعى عليه اذا حضرا (جلوسا وقيالا) أي فيهما أو من جهتهما يريد به تسوية النظر من الجانبين (وليتقن حجة وصياقته) وشاربه وتلقين حجة (والمزاج معه أو مع غيره) (وتلقين الشاهد) الشهادة مطالبه ومعناه أن يقول أنا شهد بكذا وكذا واستحسنه أبو يوسف في غير موضع التهمة

ان محمد لم يقول القضاء وليس كذلك فقد نص في لسان المحكام على انه قد تولى القضاء (فروع)
يصح قضاؤه من ولاه وعليه ولا يكلم أحد الخصمين بلسان لا يعرفه الا خرد عن البدائع وفيه عن
المتارخانية الاحوط ان يقول للخصمين احكم بينكما حتى اذا كان في التقليد خلل يصير حكما بحكمهما
وفيه عن الفتح متى امكن اقامة الحق بلا اقرار صدور كان اولى وهل يقبل قصص الخصوم في مجلس القضاء
لا وفي غيره يقبل ولا يعمل بما فيها الا اذا اقر بلفظه صريحاً انتهى وقوله بلا اقرار صدور قال في الصحاح
الويرة شدة توقد الحمر ومنه قيل في صدره وغريباته أي ضعف وعداوة وتقدم من الغضا انتهى
(فصل في الحبس) لما كان بعض الناس يستحق العقوبة بسبب دعائه والحبس يصلح للعقوبة ذكره
في كتاب القضاء وافرد بفصل على حدة لانه اختص بالحكم كثيرة وهو مشروع بالكتاب والسنة
والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى في قطاع الطريق او ينفوا من الارض والمراد به الحبس وأما السنة فلانه
عليه السلام حبس رجلاً بالتهمة وأما الاجماع فلا النجاسة ومن به ذهب اجماعاً عليه ولم يكن في زمنه عليه
السلام وأبي بكر وعمر وعثمان سجن وكان يحبس في المجلس او في المسجد ولما كان في زمن علي بن أبي السجس
وهو أول من بناه في الاسلام كما في الزيلعي وكان من قصب وسماه نافعا وتقبه الاصوص فبنى غيره من مدر
وسماه مخيسا وفي ذلك يقول

التراني كيسا مكيسا * بنيت بعد نافع مخيسا

وقال في النهر كان الحبس في زمنه عليه السلام وأبي بكر في المسجد والهداية حتى اشترى عمر دارا بمكة
باربعة آلاف درهم واتخذها مخيسا وقيل بل لم يكن في زمن عمر وعثمان فاتخذته على والكيس من الكساسة
وهي حسس الماء في الامور والمخيس بالحاء المحجمة وبالياء المشناة التحتية وما في النهر والبحر من ابد بالتاء
المشناة من فوق خلاف الصواب كذا ذكره شيخنا ونقل عن الهامة لابن الاثير ما نصه وفي حديث علي انه
بنى سجنار سماه المخيس وتفتح ياؤه وكسر والتخيس التذليل وانسان نخيس في الحبس أي يذل ويهان
فالمخيس بالفتح موضع التخيس وبالكسر فاعله وصفة الحبس ان يكون في موضع خسر ليس فيه فراش
ولا وطاء وهذا يفيد انه لوحي له بذلك لا يمكن منه كما لا يمكن أحد يدخل عليه للاستئناس الاقارب
أو جيرانه ولا يكتون ولا يخرج لمجعة ولا جاعة ولا نج فرض ولا محضور جنازة ولو بكفيل الا لا اصول
والفروع وعليه الفتوى بحر عن الخلاصة وفيه نظر لان فيه ابطال حق آدمي بلا موجب نهر عن الكمال
وكذا لا يخرج لمجي رمضان والعبيدين وان مرض مرضا اضناه فان وجد من يخدمه لا يخرج والا حرج
بكفيل وحضرة الختم ليست شرطا ولا يخرج لمعاجة وكسب بل ولا يتكسب فيه در ولا يجمع من جماع
زوجته أو امته ان احتاج اليه وكان فيه موضع يستريحه ولوله دين اخرج ليخاصم ثم يحبس ولا يغل ولا يجرود
ولا يؤاجر ولا يقام بين يدي صاحب الحق اهانة وعن أبي يوسف انه يؤجر لقضاء دينه الا اذا خيف فراره
فيتميد او يحول الى سجن الاصوص ولا يضرب الا اذا امتنع عن كفارة الظهار مع القدرة أو امتنع من
الاتفاق على قريبه بمهر ويزاد ما اذا امتنع عن القسم بين نسائه بعد وعظه والضابط ما يغوت بالنأ حير لا الى
خلفه در عن الاشياء وفيه عن الوهبانية ان فر ضرب ناديا رازا في تطيين الباب الى القاضي فاذا فعل
ذلك يترك ثقب ابقى منه الماء والخبز والعبارة في تعيين مكانه لصاحب الحق وينبغي ان لا يجاب لو طلب
حبسه في مكان الاصوص ويجعل للنساء سجن على حدة نفيا للفتنة (قوله واذا ثبت الحق) ولوداننا
وهو سدس درهم در (قوله عند القاضي) ظاهره ان المحكم لا يحبس قال في البحر ولم اره اقول صرح صدر
الامر باربعة بار المحكم ليس سوى (قوله امره بدفع ما عليه) ينبغي ان يقيد اذا لم يتمكن القاضي من
الدفع اليه بنفسه كما اذا ادعى عينا يد غيره أو ودعه له عنده وبرهن انها هي التي في يده أو دينه عليه
وبرهن على ذلك فوجد معه ما هو من جنس حقه كان للداضي ان يأخذ العين منه وما هو من جنس حقه
ويدفعه الى المالك غير محتاج الى امره بدفع ما عليه نهر (قوله هذا اذا ثبت بالاقرار ان) كذا في الهداية

(فصل في الحبس) واذا ثبت الحق
للدعي على المدعي عليه عند القاضي
(امر بدفع ما عليه) ولا يصح عليه
القول بهذا اذا ثبت بالاقرار فان ثبت
بالبينة حبسه كما ثبت (فان ابي) عن

لأنه في الإقرار لم يعرف كونه مما طاف له طمع في الامهال فلم يستحب المال فاذا امتنع بعد ذلك
يجبس لظهور مطله وفي الثبوت بالبينة يجبس كما ثبت لظهور المطل بانكاره كذا حكى عن الصدر الشهيد
وعن السرخسي عكس ذلك لأنه اذا ثبت بالبينة يعتذر فيقول ما علمت ان له على دين الا الساعة فثبت
علمت قضيت ولايتاً في ذلك في الإقرار قال الزيلعي والاحسن ما ذكره هنا يعني ما ذكره المصنف من انه
يؤمر بالابقاء مطلقاً الخ (قوله حبسه) بطلب المدعي لأنه لا يجبس بدون طلبه الا في قول شرح نهر
(قوله في الثمن) قبض المشتري المبيع اولا وسواء كان الثمن على المشتري أو على البائع بعد الفسخ باقالة
أو خيار وكذا رأس مال السلم بعد الاقالة وكذا الاجرة لانها ثمن المنافع حموى عن الرمز (قوله والقرض)
وكل دين لزمه بدلا عن مال حصل في يده كذا ذكره العيني قال شيخنا هذه عبارة القدروري ودخل فيها بدل
المغصوب وضمن المتلفات وقول القدروري أيضا وما التزمه بعقد يدخل فيه أيضا ما التزمه بعقد الصلح
عن دم المهد والمخلع مع انه لا يجبس في هذه المواضع ان ادعى الفقر وهذا هو السر في عدول المصنف عن
عبارة القدروري فما كان ينبغي للشيخ العيني تفويت نكتة العدول بجزءه العبارتين وهو فيعاسا لكة
تابع للزيلعي انتهى (تمت) اطلاق في القرض فعمم ما لو كان لذي أو مستأمن ولو كان لهما عليه
دين فقاوتاني قدره فلهما حبس الاقل حبسه وليس لصاحب الاكثر اطلاقه بلارضاه ولو اراد أحدهما
اطلاقه بعد مراضيا بحبسه ليس له ذلك نهر عن البرازية (قوله وما التزمه بالكفالة) يم الكفيل وكفيل
الكفيل وان كثروا نهر عن البرازية قال ويم الكفالة بالدرك ولم ارهاصرت حازا القلانسي في تهذيبه
وفي كل عين بقدر على تسليحها ليشمل حبسه على العين المغصوبة والامانات اذا امتنع الامين من دفعها
غير مدع هلا كما لانها صارت مغصوبة (قوله لاني غيره) فان ادعى في المهر المؤجل مثلاً انه معسر
ووجد من يقرضه أو كان له حرفة توفيه فلم يفعلها حبسه المحاكم نهر وهو مقيد بما اذا حل الاجل
وقد طالبت به كما في الهداية والتقييد بقوله ووجد من يقرضه أو كان له حرفة الخ لا حتر اذ عا اذا لم يكن
كذلك حيث لا يجبس لان القول له في دعوى الاعسار وكذا المؤجل بحكم العرف كان تزوجها على
الف والعرف تجبيل خمسة قبل الدخول وطالبته بالساق بعد الدخول فادعى الفقر كان القول له
كذا بخط شيخنا (قوله كتمان الغصب) والمتلفات وبدل عتق نصيب الشريك وديون النفقات
للزوجة أو القريب واخطأ صاحب الاختيار اذ جعل بدل المخلع من القسم الاول نهر وانما لا يجبس في
هذه الاشياء اذا ادعى الفقر لأنه لا دليل على اليسار لان دليل اليسار اذا لم يوجد كان القول لم عليه الدين
وعلى المدعي اثبات غناه بخلاف الفصل الاول لانه حيث حصل المال في يده ثبت غناه به واقدامه على
التزامه باختياره دليل يساره درر (قوله غناه) أي قدرته على وفاء الدين (قوله بما رأى) الباء للتعديدية
وهي ومدخولها متعلقة بمحذوف حال من الضمير المستتر في فيحبسه وما عبارة عن مدة وعائدها
محذوف والتقدير مقدار حبسه بمدة رآها وجوز حذفه مجيء مفعولاً كذا بخط الشيخ شاهين (قوله
مفوض الى رأى القاضي) ولو يوماهو الصحيح بل في شهادات المتقط قال أبو حنيفة اذا كان المعسر معروفاً
بالعسرة لا يجبس وفي الحاشية لوفقره ظاهراً سأل عنه عاجلاً وقبل يثبت على افلاسه وخلى سبيله نهر وفي
البرازية قال المديون حلفه أنه ما يعلم اني معسر اجابه القاضي فان حلف حبسه بطلبه وان نكل خلاه
واقره المصنف وغيره قلت وقد منان ان رأى لمن له ملكة الاجتهاد درر (قوله يسأل عنه) احتياطاً
لا وجوباً من جبرانه ويكفي عدل بغيبة دأش وأما المستور فان وافق قوله رأى القاضي عمل به والا
لا يشترط حضرة المحكم ولا لفظ الشهادة الا اذا تنازعا في اليسار والاعسار فلا بد من اقامة البينة على
الاعسار درر ونهر (قوله خلاه) من الحبس جبراً على الدأش نهر بلا كفيل الا في ثلاث مال يتيم ووقف
واذا كان الدأش غائباً ثم لا يجبس للاول ولا لغيره حتى يثبت غريمه غنام برازية (فرع) احضر
الخبوس الدين وغاب به يريد تطويل حبسه ان علمه وقرره أخذ أو كفلاً واطلقه در عن الحاشية

(حبسه في الثمن والقرض والمهر المؤجل
وما التزمه بالكفالة لاني غيره)
أي لا يجبس في غير ذلك كتمان
الغصب وارث الجنات (ان ادعى)
المدعي عليه (الفقر) عند الاموال دفع
(الا ان ثبت غريمه غناه) بل دليل
شرعي (فحبسه بما رأى) من المصلحة
وعن أبي حنيفة انه مقدر بنهر وعنه
بسته أشهر وعنه باربعة أشهر
والشيخ ان التقدير موقوف الى رأى
القاضي (نهر يسأل عنه) أي يسأل
الناس عن حاله (فان لم يظهر
له مال خلاه) بعد مضي المدة

(قوله ولم يحل الخ) أي لا يمنعهم عن ملازمته عند الامام وهو الصحيح وقال عنهم لأنه منظر بانظار الله
وله أنه مغايرة قدرته على الإبقاء وذلك ممكن في كل وقت فهو ذكر في النهر أيضا بيان معنى الملازمة للرجل
وللمرأة (قوله ورد البينة على أفلاسه قبل حبسه) لأنها بينة نفي فلا تقبل ما لم تتأيد بمؤيد وهو المحبس وبعده
تقبل عيني (قوله و بينة اليسار أحق) لأنه عارض والبيّنات للأنثى إلا أن يدعى المدعى اليسار
وهو يقول أعسرت بعد ذلك وأقام بينة تقدم لأن معها علمًا بأمر حادث فتح بحثا قال في النهر وينبغي
أن يكون معنى المسئلة أنه بين سبب الأعسار وشهادته الخ (قوله وأبد حبس الموسر) لأنه جزء
الظلم قلت وسيجيء في المحرر أنه يباع ماله لدينه عنده ما ويقتى وحينئذ فلا يتأيد حبسه در (قوله لنفقة
زوجته) لأنه طال ما تمتاعه وانما يتحقق ذلك في اليوم الثاني من يوم فرضها أما مجرد فرضها لا يحبس
أما الماضية المفروضة فلا يحبس عليها وان قضى بها إذ ادعى العسر لا نهال يست بدل مال ولا التزمها
بعقد نهر حتى لو برهنت على يساره حبس بطلبه ادر والنفقة المترتبة بالعقد انما هي النفقة المطلقة كذا
نخط شيخنا وهذا تعلم ما في كلام العيني من القصور حيث اقتصر في التعليل لعدم حبسه على النفقة
الماضية بقوله لأنها تسقط بمضي الزمان انتهى لاقتضائه المحبس عليها اذا كانت مقررة او تراضياعلمها
مع أنه لا يحبس أيضا اذا ادعى الفقر ولو زاد في التعليل قوله ولا نهال يست بدل عن مال ولا لزمته بعقد
كما في الزيلعي لم يرد عليه شيء الى هذا أشار الشيخ شاهين (تمت) حبست المرأة زوجها بجهارها وبدين
آخر فقال الزوج للقاضي احبسها معي فان لي موضعا في السجن تحبس معه لأنها لو لم تحبس تذهب حيث
تريد وهو المختار لفساد الزمان جوى عن المعتاق (قوله لاني دين ولده) لأنه لا يستحق العنوبه بسببه
والمراد بالولد الاصل وان علا ولو وجد فاسدا وبولده فرعه وان سفل واذا لم يحبس فالقاضي ينقض
دينه من ماله ان كان من جنسه والاباعه للقضاء والصحيح من ماله ما يبيع عقاره كقوله والعبد لا يحبس
بدين مولاه كما لا يحبس مولاه بدينه الا اذا كان مأذونا مديونا فيحبس للفرء وكذا المكاتب لا يحبس
ببدل الكاتبة واختلفوا في حبسه بدين آخر وصح في المبسوط عدم المحبس وعليه الفتوى لأنه ممنكر
من اسقاطه بجهيزه ولا المولى بدين المكاتب ان كان من جنس بدل الكاتبة لو فوج المماصة ولا يحبس
الصبي بدين الاسهلاك الا ناديا فان كان له ابر أو وصي وامتنع من دفعه دينه من ماله حبس والاباع
القاضي ماله ووفى دينه ولا تحبس العاقلة في ذيد ارض اذا كان لهم عطاء بل يؤخمه فان لم يكن لهم عطاء
حبسوا ولا يحبس المديون اذا كان له مال غائب او مديون موسر نهر عن البحر ونهر (قوله الا اذا أبي
الخ) لا بد منه هاعنه قصدا هلاكه فيحبس لرفع اسلاك عنه نهر (قوله ادر كان الولد صغيرا) ويجب
ان يكون البالغ الزم كذلك نهر والتقييد بالصغير يفهم انه لو كان بالغ فقيرا لا يحبس ادا امتنع
من النفقة عليه مع ان نفقته واجبة عليه وفيه تأمل لا يخفى جوى عن البحر (قوله اشتباه الخ) الاولى
ان يقال فيه تنافض قال بعض المشايخ لا اشتباه في كلام المصنف ولا تنافض لان المراد من قوله هيا
ويحبس الرجل لنفقة زوجته النفقة المحاضرة ادا امتنع من الاتفاق عليها لا الماضية جوى فالمراد بالنفقة
المطلقة فيما سبق هي النفقة المحاضرة (قوله والولد) ان يكون نفقة الولد مما يلزمه بالعدة نظر جوى

***** (باب كتاب العاضى الى القاضى) *****

اعلم ان الكتاب بعلمه كالعضاء بعلمه في الاصح و يقبل كتاب القاضى من محكم بل من قاض مولى من قبل
الامام بملك اقامه اجمعه وقبل يقبل من قاضى رستاق الى قاضى مصر أو رستاق واستدعى من العمار
والكحل وفي البحر عن السراج ادر كان الكتاب الذى ورد عليه لم لا تقبل شهادته له كالأولدين وأزوجه
جازا لعضاء به بخلاف ما اذا تراءعوا اليه من غير كتاب انتهى وفي التنوير وشرحه اذ وقع للقاضى حادثة

(ولم يحل الخ) القاضى بعلمه
(بينة) وبين غرمانه ورد البينة
لوفات البينة (على أفلاسه قبل
حبسه) عند الجهور وقيل قبل
(وبينة اليسار أحق) اي لو أقام
المحبس بينة على عسر و أقام رب
المال بينة على يساره فبينة اليسار
اولى وكيفية الشهادة على الادلاس
محكى عن ابي العباس انه قال ينبغي
ان يقول الشهود تشهد بانه معلس
مع عدم لاعلم له مالا سوى كسويه
التي عليه وفي باب ليله ودار اختبرها
امر في السر والعلاية كذا في
شرح السيد الهادي (وابد حبس
الموسر) الى ان يدفع المال الى المدعى
(ويحبس الرجل لنفقة زوجته لاني
دين ولده الا اذا أبي) الاب (من
الانه اق عليه) أي على الولد فحينئذ
هذا اذا كانت الولد صغيرا
حبس هذا اذا كان الولد لان الرجل
لا مال له راعا بدين الولد لانه
يحبس في دين والده بدينه اشتباه لانه
يأمنس وولد فيما تقدم لاني عبره ولو
قال في الاول حبسه في القرض وما
التميمه بالعدة كالمهر والاكفاله كان
اولى لان بغيره راحة وادلس قبل
ما يلزمه بالعدة
(باب كتاب العاضى الى القاضى)

وغيره) أي غير كتاب القاضي أو رده هذا الباب بعد فصل العيب لأنه يتم بقاض واحد وكتاب القاضي إلى القاضي لا يتم إلا بقاضين والواحد قبل المتعدد لا محالة وفي السراجية كتاب القاضي إلى القاضي فيمادون مسيرة السفر لا يجوز في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه لو كان بحال لو غدا إلى باب القاضي لا يمكنه الرجوع إلى منزله في يومه ذلك يقبل وعليه الفتوى (ويكتب القاضي إلى القاضي في) المحقوق كلها (غير حد ووقود) ولا يقبل في الأعيان المنقولة كالثياب ٣٢ (الجزء الثالث من فتح المعين) والعبيد والاماء وعن أبي يوسف أنه يقبل في العبيد دون

الاماء وعنه أنه يقبل فيهما وعن محمد أنه يقبل في جميع ما ينقل وعليه المتأخرون وقال القاضي الأسدي في حقه عليه الفتوى ثم الكتاب إلى القاضي نزعاً أحدهما السجل والثاني يسمى بالكتاب المحكي (فان شهدوا على خصم) أي على خصم حاضر وهو المدعي عليه (حكم بالشهادة وكتب بحكمه) ليرجع على بائعه (وهو المدعو وسجلاً والآخر) أي وان شهدوا بغير خصم (لم يحكم وكتب الشهادة لحكم المكتوب اليه بها وهو الكتاب المحكي وهو) أي هذا الكتاب (نقل الشهادة في الحقيقة) والفرق بينه وبين السجل ان السجل لا يكون إلا بعد الحكم والكتاب المحكي لا يكون إلا قبل الحكم وحكم القاضي في السجل اذا وقع في مسألة مختلف فيها ليس للمكتوب اليه ولاية ازيد بل عليه تنفيذه لاتصال الحكم به بخلاف الكتاب المحكي فانه جاز للمكتوب اليه رده وقد ذكر كيفية هكذا يكتب قاضي بخاري إلى قاضي سمرقند ان فلانا وفلانا شهدا عندى ان عبيد فلان المسمى بـ... الذي حليته كذا وكذا أبقى من ماله كذا فلان ووقع سمرقند في يد فلان إلى آخر الكتاب ويتخذه فإذا وصل إلى قاضي سمرقند يحضر الخصم مع العبد ويفتحه بشرائطه التي تأتي في المتن فان لم تذكر حليته كما كتب بتركه وان كان فالخصم ان ذهب إلى بخاري فيها والا سلم العبد إلى المدعي لأعلى وجه القضاء وأخذ منه كره لا بنفس العبد ويجعل في عنقه شيئاً ويختمه حتى لا يتعرض له أحد في الطريق انه سرق ويكتب إلى قاضي بخاري جواب كتابه وانه أرسل اليه حكم العبد فإذا وصل اليه الكتاب يحضر الشهود الذين شهدوا في غيبة العبد ليشهدوا في حضرته ويشيروا اليه انه ملك المدعي لكن لا يحكم ثم يكتب هو إلى قاضي سمرقند ان الشهود شهدوا بحضوره

أولاده فاناب غيره وقضى نائب القاضي له أو ولده جاز كما لو قضى للإمام الذي قلده القضاء أو ولده الإمام سراجية خلافاً للخواهر والمثقف انتهى (قوله وغيره) أراد بالغير قوله وتقصي المرأة الخنجر (قوله في المحقوق كلها) أشار بهذا المزج إلى أن المستثنى منه محذوف من كلام المصنف حموي وأراد بالمحقوق كل ما ثبتت مع الشبهة كالدين والنكاح والطلاق والعنق والشفعة والوصية والاياء والموت والوراثة والقتل اذا كان موجبه المال والنسب من المحي والميت والغصب والامانة المجموعة من ودعة ومضاربة وعارية والايمان المنقولة والعقار اذا بين حدوده الاربع نهر (قوله غير حد ووقود) وهذا باب الاجماع الا في رواية عن مالك انه يكتب فيها أيضاً عني وانما لم يقبل في الحدود والقود لما فيه من الشبهة في يلى (قوله ولا يقبل في الأعيان المنقولة) في ظاهر الرواية الحاجة إلى الاشارة إليها في الدعوى والشهادة نهر (قوله في العبيد) لغلبة الاباق فيهم عني (قوله يقبل في جميع ما ينقل) والاشارة إليها تتحقق عند القضاء من الثاني فاكتم في بنانه وفي كون القضاء من الثاني او من الاول خلاف حكاها في يلى وسيأتي (قوله وعليه الفتوى) للضرورة عني (قوله وكتب بحكمه) قال ان يلى انما يكتب السجل حتى لا ينسى الواقعة على طول الزمان وليكون الكتاب مذكراً لما لا فلا يحتاج إلى كتابة الحكم لانه قد تم بحضور الخصم نفسه او من يقوم مقامه الا اذا غاب بعد الحكم عليه او وجد الحكم فيمنه يكتب ليسلم له حقه اولينفذ حكمه انتهى فهذا من الزيلعي صريح في ان المراد بالخصم اما المدعي عليه او وكيله وان لو ريد بالخصم المدعي عليه كان إلى الكتاب الآخر ما قد علمت من الفوائد فسقط قوله في الفتح يريد بالخصم الخصم الحاضر من كان وكيله من جهة المدعي عليه او مسخر او هو من ينصبه القاضي وكذا عن الغائب يسمع الدعوى والاولاد بالخصم المدعي عليه لم يبق حاجة إلى الكتاب الا آخر لار الخصم حاضر عند القاضي وقد حكم عليه نهر فما في الدرر بعد ان عز النهاية ما قد مناه عن الفتح من قوله والاحسن ان يقال ان قوله فان شهدوا على خصم ليس بمقصود بالذات بل توسطه لقوله وان شهدوا بغير خصم لم يحكم الخ فيه نظر بقى ان يقال لو أبدل الزيلعي قوله يسلم له حقه بقوله يستوفى منه الحق لكان أولى (قوله وهو المدعو وسجلاً) أي الحجة التي فيها حكم القاضي هذا في عرفهم وفي عرفنا كتاب كبير تضبط فيه وقائع الناس بجر (قوله وهو الكتاب المحكي) نسبة إلى الحكم باعتبار امساك نهر (قوله جاز للمكتوب اليه رده) يشير إلى ما ذكره من أن المكتوب اليه يحكم برأيه وان خالف رأى الكتاب بخلاف السجل فانه ليس له ان يخالفه وينقض حكمه لانه استحكم بالقضاء عني وتعبير الشارح بجواز رده اليه يعني اذا كان مخافاً لرايه يشير إلى ما قيل من انه اذا قضى بمنزلة غيره نفذ والا لعبر بالوجوب (قوله حليته كذا) ويعرف العبد غاية التعريف بصفته واسمه وسننه وقيمه ليتطوع وهم الشركة لانه ربما يشاركه غيره في الاسم والصفة والحلية وفي المقضى عليه وهو الذي في يده العبد وهذه الجهة لا بالحضور والاشارة اليه ترتفع فلهذا يجب احضاره والتجارية كالعبد في جميع ما ذكرنا الا انه لا يسلمها للذعي بل يبعثها مع أمين معه زيلعي (قوله ويجعل في عنقه شيئاً) قال ان يلى خاتمة من رصاص (قوله ويكتب إلى قاضي بخاري جواب كتابه) ويشهد شاهدين على كتابه وختمه وعلى ما في الكتاب زيلعي (قوله لادن لا يحكم) حكاها في يلى بقيل بعد ان صدر بأنه يحكم به ونصه فاذا وصل الكتاب إلى القاضي وشهد الشهود ان هذا كتابه وختمه أمر المدعي ان يحضر بشهوده الذين شهدوا عنده فيعبدوا الشهادة بالاشارة إلى العبد انه ملكه فاذا شهدوا

ويجعل في عنقه شيئاً ويختمه حتى لا يتعرض له أحد في الطريق انه سرق ويكتب إلى قاضي بخاري جواب كتابه وانه أرسل اليه حكم العبد فإذا وصل اليه الكتاب يحضر الشهود الذين شهدوا في غيبة العبد ليشهدوا في حضرته ويشيروا اليه انه ملك المدعي لكن لا يحكم ثم يكتب هو إلى قاضي سمرقند ان الشهود شهدوا بحضوره

وارسله مع العبد اليه ليحكم القاضي بمرقده على الخصم ويرأ الكفيل عن كفالتة كذا في الاصيلي ثم يشترط أن يكون الكتاب من معلوم الى معلوم في معلوم معلوم على معلوم واعلام هو لا يذكر اسمهم ونسبهم الخ أيهم (على من لا مسكين) ٣٣ وجدهم أو قبيلتهم فان لم يدكر اسم الاب والجد

لا يحصل التعرّف ايضا الا اذا كان مشهورا باسمه العلم (وقال) يجب أن يقرأ الكتاب بطريق أو يعلم بما فيه ان لم يقرأ (وسمى بغيره) مطا هذا عندهما وسماؤا يوسف لا يشترط شيء من ذلك وان كان الكتاب في يد المدعي حتى بأن الحتم شرط وان كان في يد الشهود في يده ليس شرط كذا في الاصيل (وسمى اليوم) وعمل المضايف وما هم سلجون الى المدعي وعرف أن حقيقته انه سلمه الى الشهود (فان وصل الى المدعي المكتوب اليه نظر الى المدعي ومعه به بلا خصم وشهود فان شهدوا الكتاب فلان القاضي سلمه اليها في مجلس حقه وفراة علينا ونخمس الخ الناس) المكتوب اليه (وقرأه على الخصم وأما ما فيه) هذا عندهما وسماؤا يوسف اذا شهدوا الكتاب وشهد به ولم يشترط ان الكتاب يظهر ان العدالة تخرج حيث قال فان شهدوا الكتاب وشهدوا القاضي الى أن قال في ج وبريد عدلوا فلم هذا لا يشترط العدالة للفتح والفتح انه يفتد عدلته عدالة الشهود كذا ذكره المحقق ثم حضور الشهود عند الفتح غير لازم بل هو احتياط كذا ذكره في ادب القاضي للخصم (ويقال ان كتاب عوت القاضي) (الكتاب وعزله) بغيره اهلية عن ابي يوسف انه يقبل بعد موته أيضا (وعوت المكتوب اليه وعزله) (الا) ان بطل عوت المكتوب اليه (اذا كتب بعد اسمه) أي اسم المكتوب اليه (والى) ان من يصل اليه من قضية المسكين) (لم يفتد لا بطل عوت المكتوب اليه يقبله من قبل اليه من القضية) (بغيره بخلاف ما ذكره كتاب الناس انما

حكمه وكتب الى المكتوب اليه ولا ليبرأ كفيه وقيل لا يحكم به لان الحكم على الغائب لا يجوز الخ (قوله وارسله مع العبد) أي ارسل الكتاب (قوله كذا في الاصيلي) في بعض النسخ الاصل (قوله وقرأ عليهم) أي على من أشهدهم وهم شهود الطريق لانهم يشهدون عند الثاني فلا بد من القراءة عليهم اذ لا شهادة بدون العلم ودروعي ومن شرائطه ان يكون للكتاب عنوان وهو ان يكتب فيه اسمه واسم أبيه وجده واسم القاضي المكتوب اليه وأبيه وجده حتى لو أدخل شيء منها لا يقبل الكتاب ويكتب العنوان من داخل الكتاب حتى لو كان على الظاهر لا يقبل وقيل هذا في عرفهم امانى عرفنا فالعنوان يكون على الظاهر فيعمل به (قوله وختم عندهم) ومن الشروط ان يكون فيه التاريخ فلم يكتبه لا يقبل نهر (قوله وعند أبي يوسف لا يشترط شيء من ذلك) وانما الشرط ان يشهدهم ان هذا كتابه ويكتب القاضي الحاجة التي لا بد من معرفتها واختاره السرخسي والكمال فلا يضر كونه غير مختوم مع شهادة العدل انه كتابه نهر (قوله وعن أبي حنيفة انه يسلمه الى الشهود) هذه الرواية هي التي منى عليها المصنف وظاهر التعبير عن انها ليست المذهب جوى (قوله ولم يقبله) أي لم يقرأه والا فحجره وقوله لا يترتب عليه حكم نهر (قوله بلا خصم) هو المدعي عليه ثم ان كان مقرا استغنى عن الكتاب وانما كان حضور الخصم شرط القبوله أي اقراءته لانه بمنزلة الشهادة على الشهادة (قوله وشهود) مسلمين ولو كان الكتاب لدى على مثله لانهم يشهدون على فعل المسلم هذا اذا انكر الخصم انه كتاب القاضي فان اعترف استغنى عن الشهادة بخلاف كتاب الامان في دار الحرب حيث لا يحتاج الى بينة كما في التذير وشرحه معللا بأنه ليس يلزم وفيه عن الاشياء لا يعمل بالخط الا في مسئلة كتاب الامان ودفعه الى البيع والصراف والمعمار (قوله ولم يشترط في الكتاب ظهور العدالة) أي عدالة شهود الطريق (قوله والصحيح الخ) جزم به ان يلحق حيث قال يعني اذا ثبتت عدالتهم عنده بأن كان يعرفهم بالعدالة او وجد في الكتاب عدالتهم بأن كان القاضي الكتاب قد كتب عدالتهم او سأل من يعرفهم من الثقات فر كوار ما قبل ظهور عدالتهم فلا يحكم به انتهى كذا قيل واقول ما ذكره الشارح من الخلاف في اشتراط العدالة والصحيح انها شرط بالنسبة الى الكتاب واما ما جزم به ان يلحق فهو بالنسبة للحكم به وهي مما لا خلاف فيه وحيث قد ندم اشتراط المصنف العدالة لفتح لا ينافي جزم ان يلحق بها (قوله ثم حضور الشهود عند الفتح غير لازم) وكذا لا يشترط حضورهم لقبول الكتاب خلافا لظاهر قول المصنف فيما سبق ولم يقبله بلاشهود ولذا اقله في النهر حيث حمل القبول على القراءة (قوله بموت القاضي الكتاب وعزله) يعني قبل وصول الكتاب الى الناس أو بعده قبل ان يقرأ عليهم وقال ابو يوسف لا يبطل ما بعدهما فلا يبطل ولو قبله مع هذا وحكم به ثم رفع الى قاض آخر وامضاء جاز لانه صادق محتجدا فيه وفي النهر اذا كان الاختلاف في نفس القضية يتفقد قاض آخر وان كان في القضية به استغنى عن ذلك انتهى دروسيا في لسانه يدبيان (قوله وبعدم أهليته) بخونه وردته وحده للثقف وعماء والاغما عليه وكذا فسقه على القول انه يعزل به في ان يقال ما ذكره الشارح كاز يلحق والعين والبحرفي توجيه بطلان الكتاب بموت الكتاب بغيره لا بد من العدالة على الشهادة نظر فيه المرحوم الشيخ شاهين عباسي في الشهادة على الشهادة للفرع بلاموت أصله او مرضه او سفره ولذا علل في الجوهرة بأن كتابه كخطابه في مجلس قضائه وبغيره بطلان أهليته للخطاب الخ (قوله وعن ابي يوسف انه يقبل بعد موته أيضا) الذي في ابي يوسف (قوله) فيقبله من يصل اليه من القضية الخ) ولو وصل الى قاض ولو بعد كتابه المكتوب لا يقبله لعدم أهليته وقت الخطاب تنوير وشرحه (قوله خلافا لابي يوسف) استحسنته كثير من المشايخ في ابي يوسف من الخلاصة وعليه عمل الناس اليوم قال وفي الفتح وهو الوجه الخ (قوله لا بموت الخصم) لان وارسله يوم مقامه فينفذ عليه ولومات المدعي ينبغي ان لا يبطل لان قريته يقوم مقامه فينفذ عليه في ابي يوسف لا يبطل بموت شاهد الاصل خلافا لما في اخباره ودروعي وعزله على كتاب القاضي الذي يده على الشهادة في

كتب الى كل من يصل اليه فانه لا يجوز الخصم وما فرغ من بيان كتاب القاضي شرع في غيره فقال

فيه شهادة النساء يعرفون لوسم الخضم بوصول كتاب القاضي فهرب الى بلدة أخرى فللقاضي
المكتوب اليه ان يكتب الى قاضي تلك البلدة بما ثبت عنده من كتاب القاضي واذا اقام شاهدا عند
القاضي وسأر القاضي ان يكتب له كتابا الى قاض آخر فعلم انه قد يكون له شاهد في محل المكتوب اليه
نهر وفعله ولم يسمع الخضم بوصول كتاب القاضي فهرب الى بلد آخر لانه لا يفتح الكتاب الا بحضور الخضم
فكيف يكتب مع عدم فتحه والجواب ان حضور الخضم شرط لفتح الكتاب لاجل المحكم لا لارسال الكتاب
الى آخره سوى عن بعض الفضلاء (قوله وتقتضي المرأة الخ) لما مر من ان اهله اهل الشهادة وشهادتها جائزة
في غير ما ذكر فكذلك افضاؤها الا ان مولها آتم بخبر خاب قوم ولوا أمرهم امرأة والظاهر ان الخشي المشكل
كأمرأة واخبارا اشرار بنفصان عقلا لا يقيد سلب أهلية بالكلية الا ترى انها تصلح شاهدة وباطرة
في الاوقاف وصية على التامى ثم هو منسوب الى الجنس بخلاف الفرد بخلافه ومن حوادث الفتوى ان
وافقه شرط الشهادة في وقعه لم يثبت له من بعده فلم يترك بعده الا بشا فأتى صاحب الخبر باستحقاقها
للوثة فذهب على ان قوله في الفتح في الاوقاف يتعلق بكل من شاهدة وباطرة ونظر فيه في النهر بما يطول
ذكره قال اذا عرف هذا فتتبرر بها في شهادة وقفت ابتداء غير صحيح انتهى ورأيت بخط السيد المحمدي
عن المقدسي موانعة ما في النهر ونفسه لعائل ان يقول ان في الاوقاف متعلق بباطرة لا بشهادة وعلى
تقدير تنازع العاملين فيه فالمتعارف في الاوقاف خلاف هذا وهو كون الشاهد فيها كرا انتهى ثم نقل
عن بعض الفضلاء ما نصه بل الظاهر ان في الاوقاف متعلق بهما لا بباطرة فقط وأما قول المقدسي
فالمتعارف الخ فلا يمنع كونها أهلا للشهادة وقول الاصحاب بان شهادتها في غير حدود جائرة فكذلك
فقط وهما صريح في صحة تقريرها في الاوقاف اه وأما تقريرها في نحو وظيفة الامامة فلا شك في عدم صحته
لعدم أهلية باحلافها لزمه بعض الجهلة من انه يصح ويستنبذ لان صحة التقرير تعتمد وجود الأهلية
وأيا جواز الاستدابة فرع صحة التقرير وأما ساطنة المرأة والخشي فصححة قال السيد المحمدي وفدولي
دصر امرأة تسمى شجرة الدر جارية الملك الصالح بن أيوب الخ والمختار جواز كونها نية لارسله لبناء عاملين
على الستر (قوله في غير حدود) في النهر عن الخلاصة لوقفت المرأة في الحدود والعرض فرفع الى
قاض آخر دامضا ليس لغيره ان يطله انتهى (قوله كشهادتها) فانها لا تقوز فيهما شبهة البدلية زيلعي
(قوله ولا يستتلف قاض) ولو بعدد من غير العناية لانه مفوض اليه القضاء دون التقليد فصار كوكيل
بالبيع أو النكاح ليس له ان يوكل الا باذن فاذا عقد بحضرة موكله او بغيره فجاز له صم أما وكيل
بالطلاق أو العتاق اذا أجاز أو حضر لم يصح لان المقصود عبارة نهر عن النية واذا استخلف من لم يفوض
اليه ذلك فتقتضي الثاني يحضر من الاول او بغير محضره الا انه أجاز له جاز كوكيل اذا وكل مع عدم الاذن
بشرط ان يكون الخليفة هلالا للقضاء لا رقيقا ولا محدودا في قذف ولا كافرا واعلم ان هذا قضاء فضولي
ابتداء فيستفاد منه ان الفضولي بالاستخلاف لوقضى وأجاز له القاضي صم نهر أيضا واعلم ان الوصي يملك
الايصاء الى غيره يملك التركيل والعزل في حياته لان أو ان ثبوت حكمها بعد موت الموصي وفدي يجوز
لوصي عن المجري على موجب الوصية زيلعي قيد باستخلافه قاضيا لان له التوكيل والايصاء بلا اذن
الامام والفرق ان المتلذذ يفعل ما لا يفعله الوكيل والوصي فيكون توقع الفساد في القضاء اكثر بحر عن
العناية (قوله الا اذا فوض اليه ذلك) صريحاً كقول من شئت اودل له كجعله قاضيا للقضاء والدلالة هنا
أقوى لان في الصريح يملك الاستخلاف لا العزل وفي الدلالة عما كهما كقولهم ول شئت واستبدل
من شئت فان قاضي القضاء هو الذي يتصرف فيهم تقليدا وعزلا در (تقمة) استخلف المأذون رجلا وأذن
له في الاستخلاف جاز له الاستخلاف ثم وثم (قوله يجوز له ان يستخلف) سواء كان مذهب الخليفة موافقا
لمذهبه أولا وهل له الاستخلاف قبل وصوله الى محل ولايته في شرح أدب القضاء انما يصير قاضيا اذا بلغ
الموضع الذي فليد فيه القضاء وفيه ينبغي للقاضي ان يقدم نائبه كي يتعرف أحوال الناس ومقتضى

(ونفدى المرأة في غير حدود وقود)
كشهادتها (ولا يستتلف قاض)
على القضاء (الا اذا فوض) الامام
(اليه ذلك) اي الاستخلاف فينبذ
يجوز له ان يستخلف

الاول انه لا يستخلف والثاني انه يستخلف فيحمل على ارسال النائب باذن الخليفة وان ذلك معروف
بينهم نهر وأقول جواز ارساله لتعرف احوال الناس لا يستفاد منه جزاء حكمه قبل وصول المرسل ثم
رأيت بخط السيد الحموي عن بعض الفضلاء مانعه ليس المراد محض الارسال اعلم ان ارساله على
ان يحكم وهو مدعوع الخ وخبرته فلا يعول على ما أفتى به صاحب البحر من جواز استخلافه قبل وصوله الى
محل قضائه (تممة) النائب يقضى بما شهدوا عند الاصل وبالعكس ولو كان له ولاية القضاء رعين من كل
اسبوع فقضى في غير نوبته واحازة في نوبته جاز وعلى هذا الوقف في غير محل ولايته فأجازة فيها يجوز
(قوله بخلاف المأمور بالجمعة) لكنونها على شرف القوات فان كان قبل شروعه لمحدث أصابه لم يجوز له ان
يستخلف الامم شهد الخطبة لانها شرط فيها فلا ينعقد دونها وان بعد الشروع فاستخلف من لم يشهدا
جاز لانها انعقدت بالاصل فكان الثاني بانه فلا يشترط للبنا ما يشترط للافتتاح زيلعي ونهر وما في الدرر
من ان الخطيب ليس له الاستخلاف ابتداء الا باذن الاصل له وانما هو فهم فهمه من بعض العبارات وقد
صرح العلاء بن جرياش بان اذن السلطان باقامة الخطبة شرط اول مرة فيكون الاذن منه سحبا ولا
يشترط الاذن لكل خطيب بحر (قوله حتى لا يملك القاضي الخ) ولا يعزل بعزله ولا يجوز ولا يموت
السلطان بل يعزله درس ان زيلعي لكن لا يعزل الا اذا وصل اليه الخبر كولو كليل وعن الثاني انه لا يعزل
ما لم يأت قاض آخر صياحه للمسلمين عن تعطيل قضاياهم برار يذم كتاب القضاء (قوله حكم قاض) لم يعزل
آخر لم يحكم بحقه نهر عن الانصاح والتعبدية في التحويل انما في در (قوله أمضاء) وافق راب او خالفه
بقي على قضائه ومات او سئل لانه نكرة في سياق الشرط فيعني ليس في كلام المصنف ما يوهم انه انما يصحبه
اذا كان مرافعا لرياءكم زعم ان زيلعي بحر رأيضا ما سألني من قوله الا ان يملك الكتاب الخ صريح في منع
ما دعه من الامام ومعنى امضاءه حكمه بمقتضاه والمرام الحكم القاضي لا الحكم والمراد من الامضاء اتمام
الحكم وهذا ان كان بعد دعوى فتنة من ختم على سبهم حتى لو فات هذا الشرط لا بعد القضاء لا
فتوى فيحكم الثاني مذهبهم والتاثير في الواقعة في زماننا غير معتبر لصدور هذا دعوى بحر وشرطه ان
يكون الثاني عالم بالاختلاف حتى لو قضى في فصل مجتهد به وهو لا يعلم بذلك لا يجوز قضائه عند علمهم
ولا يعضيه الثاني نهر عن الزيلعي وغيره لكن في الدرر الخلاصة يفتي بخلاف الخ ولا يشترط فيه احضار
شهود الاصل بل نكتي الشهادة على الحكم وفي البحر لو ارباب النفاضي في حكم الاول له ان يطلب شهود
الاصل قال نهر ولم أجده لغيره وهذا كله اذا كان الاستخلاف في المفتي به اما اذا كان في نفس
القضاء فغيره روايتان في رواية لا ينعذروا بالتحجج لان محل الخلاف لا يوجد قبل القضاء فاذا قضى جاز
وجد محل الخلاف ولا جهاد فلا بد من قضاء آخر يرفع أحدهما وذلك مثل القضاء على العائب والغائب
وقضاء المحدث في القذف وشهادته بعد الموت بحر عن الزيلعي وفيه عن الفتوح اذا رأى المصلحة في القضاء
على الغائب اوله حكم فانه يفتقد ولا يفتقر الى امضاء قاض آخر في الخلاصة الفتوى على هذا انتهى قال
فقد اختلف الترجيح (تممة) حكم بخلاف مذهب ناسي المذهب أو عا مذهب عند الامام رواية واحدة
في الناس وكذا العام في احدي الروايتين عنه وعند مذهبنا لا يفتقد في الوجهين قال زيلعي وعليه الفتوى
وقيل الفتوى على النعاذد كره في الكافي انتهى فخذ اختلاف في الفتوى والوجه في هذا الزمان ان يفتي
بقوله ما لان التشارك لمذهب عند الا يفتقد الا لاوى باطل وأم الناس فلانه انما تولى الحكم بمذهب أبي
حنيفة فلا يملك الخاتمة فيمكن ان لا يفتقد الى ذلك انكم برس النسخ وأما مراير المشرعين في
صادف فتلا محتمدا فيه نهذا مره در عن التنازع في ان يسأل ما سبق عن البحر من ان التنازع في
الواقعة في زماننا غير معتبر لصدور هذا دعوى بحسب الثاني حاشية الاشياء للعلامة البيري حيث
ذكر عند قول الاشياء الكذب مفسدة محرمة الا في ثلاثة مواضع مانعه ويراد مسائل منها وهي
السابقة اذا خاف الواقف ان يبطل وقفه فاض فانه يكتب في حلك الوقف وقد قضى بدقاص معللا بانه

(بخلاف المأمور بالجمعة) حيث يجوز
له استخلاف غيره وان لم يأت الامام
لا امام الجماعة بالاستخلاف فاذا اذن
بالاستخلاف فاستخلف من المستخلف
قاضي من جهة الامام لا من جهة
الامام حتى لا يملك القاضي الاول
سري الثاني الا ان يقول له الخليفة
ولم يثبت واستبدل من شئت
فيما سئل الثاني (وإذا نزع اليه حكم
قاضي اخرام صلا

كذب لمنع المبط من الابطال انتهى معزى بالعمادية فتحصل من مجموع كلام البحر والبيرواني ان في
المسئلة اختلافاً فعلى ما ذكره البيرواني لا يشترط لجهة الحكم كونه مرتباً على دعوى من خصم على مثله وهذا
هو الموافق لمذهب الامام مالك وقد نهى على ذلك فيما علقناه على الاشياء (قوله ان لم يخالف الكتاب)
الذي لم يختلف في تأويله السلف در كالتضام جعل مرتبة اياه أو ابنة أو بعتة نكاح أم مرتبة أو بنتها بحر
أو بلزوم من متروك التسمية عمداً فإنه مخالف للظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا بد
من تقييد الكتاب بان لا يكون قطعي الدلالة والافصح ان المترا من كتاب أو سنة اذا كان قطعي الدلالة
كفر نهر عن التلويح قال وظاهر كلامهم ان آية التسمية على الذبيحة لا تقبل التأويل بل هي نص في
المدعى وفيه نظير يظهر مما انتهى يريد ما سبق عن التلويح (قوله والسنة المشهورة) كتخليص بلاوط
لخالفته حديث العسيلة در والقضاء بشاهد عين فانه مخالف للحديث المشهور البينة على المدعى واليمين
على من انكر وفيه بالمشهورة احتراز عن العربي بن عمر الزبلي (قوله والاجماع) كالحكم بطلان
قضاء الناضي في المنهج وفيه والمراد بالاجماع ما ليس به خلاف يستدل به دليل شرعي وغير المستدسى
خلافاً لاختلافه في الهداية والمعتبر الاختلاف في المصدر الاول انتهى وعليه فرع بعضهم ان للتاضي
ان يطل ما يقتضي به المالكي والشافعي برأيه وانما يفيد اذا كان قول أحدهما موافقاً لقول بعض الصحابة
أو التابعين باعتبار انهما مختلف في القيمة الاولى لا باعتبار انهما أحدهما قال في الفتح وعندى ان
هذا لا يعول عليه فان صح ان مالكا راى احميه من السائى بنى به فلا شك في كونه المحل اجتهادياً
والا فلا ريب انهم اهل اجتهاد ورغبة سهر (قوله بان ثان قول لا دليل عليه) لتعليل للاستثناء فكأنه
يفرل عدم بقبضه اذا كان مخالفاً للدلالة المذكورة بسبب انه يكون قولاً لا دليل عليه كالتضام سقوط
الذين اذا منى عليه سنون واعلم انه لا يلزم من عدم سقوط الدين بمعنى سنين سماع الدعوى الا ترى الى
ما ذكره في الخلاصة من ان دعواه بعد ثلاثين سنة لا تسمع وفي المبسوط بعد ثلاث وثلاثين اذا كان المدعى
والمدعى عليه في مكان واحد ولم يمنع من الدعوى مانع وحري على ما في المبسوط في الفواكه البدرية
وعلى بان ترك الدعوى هذه المدعى الممكن يدل على عدم المحن ولا فرق في ذلك بين العقار والدين
وغير ذلك قال المحمدي أقول في صرة المتناوي تغاير فتسارى الغنى انه استثنى الارث والوقف فتسمع
الدعوى فيهما بعد مضي المدة المذكورة انتهى (قوله وينفذ القضاء الخ) للفاقد باطلاً شرطاً الاول
عدم علم القاضي بكذب الشهود فلو علم به القاضي لم ينفذ كره في الفتح الثاني كون المحل قابلاً فاذا كانت
المرأة تحت زوج أو مفعلة أو مرتدة أو مخبرمة بمساهرة أو برضاع لم ينفذ صحر (قوله بشهادة الزور) في
البحر عن القنية ادعى جارية انه اشتراها بكذا أى ادعى كذباً وزوراً فأنكر خلف فنكل فقضى عليه
بالتكول تحمل الجارية للمدعى ديانته وقضاء كفاً في شهادة الزور انتهى قال في البحر فعلى هذا القضاء بالتكول
كالقضاء بشهادة الزور انتهى قالت فلو حذف المصنف شهادة واقصر على قوله وينفذ القضاء بالزور كان
اولى وأما القضاء باليمين الكاذبة فلا ينفذ ولهذا قال الزبلي ادعت المرأة ان زوجها ابانها ثلاث
أو واحدة فجحد الزوج خلفه القاضي خلف ان علمت ان الامر كما قالت لا تسعها الاقامة معه ولا ان تأخذ
من مبرائه شيئاً وهذا لا يشك اذا كان الطلاق ثلاثاً بطلان الحلية فلا نشاء قبل زوج آخر فيمادون
الثلاث مشكلاً لا به يقبل انشاء النكاح فينبغي ان يثبت الانشاء على قياس قول أبي حنيفة وجوابه ان
الانشاء انما يثبت اذا مضى القاضي بالنكاح وهما لم يقض به لا اعتراف الزوجين بالنكاح الا ان المرأة
ادعت العرقه وعجزت الخ (قوله في العقود) يشمل عقود التبرعات بحر (قوله والعسوخ) في ايفاض
الاصلاح اراد بالفسخ ابطال العقد بآى وجه فيم الضلاق قال في البحر وليس يصح لان الطلاق
لا يبطل النكاح وانما يرفع القيد المناسب بالنكاح بالاولى ان يقال اراد بالفسخ ما يرفع حكم العقد فيبطل
الطلاق انتهى وأقول في دعوى عدم الجهة نهر اذ ما منع من ان يكون كلامه على حذف متصاف وقوله

ان لم يخالف (قوله والسنة المشهورة)
والاجماع (قوله بان ثان قول لا دليل عليه)
وينفذ القضاء بشهادة الزور (قوله في الفتح)
بأن ادعى رجل على امرأته
العقود (قوله في العقود) يشمل عقود التبرعات بحر
شاهد زور وقضى القاضي بالنكاح
بينهما (قوله والعسوخ)

هذه الضرر يقضى على الذي حصر به تلك البينة اهـ (قوله سيد المايدي على المحاضر) ولو كان ما دعه
على الغائب شرب المايدي عليه على المحاضر لا يثبت البينة اذا كان الغائب يتدبر
على طلاقها اطلاق فلان زوجه لا تملك تقبل وان كان لا يتضرر تقبل كما اذا
فلان الدار وقامت ببنه فاندخل تقبل ومن المتأخرين من قال بتقبل مطلقا منهم على
المذهب ان القضاة على غائب بلانائب لا يصح وعليه القنوي كفاي المنية ولبزازية ومجمع الفتاوى
وروى في الفقه قوله على امضاء فاض آخر لكن في التتوير ونسرحه ولو قضى على غائب بلا نائب يتفقد
في المهر را من عن احكامنا ذكره من لا حصر وفيه عن البحر والمعتدان القضاء على المسخر لا يجوز الا
له روضة وهي في خمس مسائل حلف ابو ديمه اليوم فتقارى الدائن اشترى بالحب ر دارا الزدقي المدة
واختفى البائت كهن بنفسه على ايدان لم يوافق به خدا دينة على الكفيل فغاب المكفول له جعل
امرها دهار لم تصل نفقة تغذ اقتعبت الحامسة اذا توارى الخدم والمتأخرون على ان القاضي
يترك الكفيل وهو قول الثاني حانية ونقل شارح الوهبانية عن شرح ادب القاضي انه قول
الكل في القاضي فيتم مدة براه ثم ينصب الوكيل انتهى وفوقه حطب ليرفقه فتقارى الدائن صورها
في الخبر ما را على المدين العتق او العتق على عدم ضمانه اليوم ثم تغيب السالب فالقاضي ينصب
وكيل له عنه ليعرض الدين الخ لا كذا في الشرح في الدين العزى انه لا حاجة الى نائب الوكيل لقض
الدين ما ددع السامعي برني بيمينه على اعتدالمفق به كمال كدريس كتب المذهب المعتمدة حتى
لؤلؤ كذا في القاضي - ثم على المفق به انتهى فالتحقيق ان الصورة الخامسة تصدق بما قبلها من الصور
وغيرها ينسأ حيث لا معنى له من نصب المسخر في عدد محض ومن (قوله كذا في بينا الخ) اعلم
ان مقتضى هذا الموضع ان يكون ما به عليه على الغائب سيد المايدي عليه على المحاضر كثيرة ذكر منها في
المختار في خمسة اوجه من درمها ماد كره في البحر وقد في محضنا فتقال القاضي انما بعد فبرهن المقدوف ان
مولاه استغنى ارض المشهود له ان الشاهد عبد فلان فبرهن المدعي ان المالك الغائب استغنى تقبل
ويقتضى تسليمها الخ كذا في كون الغائب يقضى عليه في هذه المسائل اشكل اذ قياس مسئلة دعوى المراه
على زوجها انه لم يلق طلاقها اطلاق فلان زوجه لا تملك تقبل وان كان لا يتضرر تقبل كما اذا
نقل في البحر عن بشر الميرسي وعن القهريرا ان بعض العلماء انوا ان تصاب المحاضر حصصا عن الغائب
في هذه المسائل ثم رفا لا يقضى على المحاضر بشي ما لم يحضر الغائب وهو لقياس الظاهر الا اننا نقل عامة
الخصومات تصل طرف منها بالغائب فلم يجعل المحاضر حصصا لادى الى اتصال حقوق الناس الخ
(قوله ويقرض الماضي) اى استحقاقا سال اليتيم من ملي عمر عن حيث لا وصى ولو منسوب القاضي لانه
ممنوع من التصرف في ماله مع وجود وصيه في الحج ولم يجد من يقبضه مضارب ولا مستغنى لا يشترط بحر
عن جامع المصنوع وله اخذ المال من اب مصرف ووصيه على يد عدل به را عن التقنية وله اقراض
النفسه من الملقه ومال اوقف والغائب وله بيع ماله اذا خاف التلف ولم يعلم مكانه وان علم فلا
ويبيع له في ان يتعدا احوال الدين افرضهم مال الايام فان احتل حال احد منهم اخذ منه المال لان
القصاص وان كان قاراعا على الاستخلاص لكن انما يتقدم من العنى ان ترى انه ليس له ان يقرض المعسر
ابتداء وكذا ليس ان يتركه عنده انتهاء راى (قوله ويكتب الصك) ندبا ليحفظه درلاه لكثرة
اشغاله يخاف ان ينساه (قوله لا الوصى والاب) لانهما لا يتقدرا على استخلاصه عني (قوله وعن
ابى حنيفة الخ) قال خمس الآتمنى الاب روايتا اضهرهما اذ ليس له ان يقرض وهل يقرض لنفسه
فيل له ذلك وعن الحسن بن ابى حنيفة ليس له ذلك عني (نقطة) ولا يبيع التركة المستغرقة بالدين
للقاضي لا لورثه لعدم ملكهم حيث كان الدين غيرهم وفي الدر الغنساء مظهر لا مثبت ويخصص
بزمان ومكان وخصوصة حتى لو امره السلطان بعدم مع الدعوى بعد حجة عشر سنة فسمعها لم ينعذ

سيد المايدي عليه على المحاضر
المختار في خمسة اوجه
من درمها ماد كره في البحر
وقد في محضنا فتقال القاضي
انما بعد فبرهن المقدوف ان
مولاه استغنى ارض المشهود
له ان الشاهد عبد فلان فبرهن
المدعي ان المالك الغائب استغنى
تقبل ويقتضى تسليمها الخ
كذا في كون الغائب يقضى عليه
في هذه المسائل اشكل اذ قياس
مسئلة دعوى المراه على زوجها
انه لم يلق طلاقها اطلاق
فلان زوجه لا تملك تقبل وان كان
لا يتضرر تقبل كما اذا نقل في
البحر عن بشر الميرسي وعن
القهريرا ان بعض العلماء انوا
ان تصاب المحاضر حصصا عن
الغائب في هذه المسائل ثم
رفا لا يقضى على المحاضر بشي
ما لم يحضر الغائب وهو لقياس
الظاهر الا اننا نقل عامة
الخصومات تصل طرف منها
بالغائب فلم يجعل المحاضر
حصصا لادى الى اتصال حقوق
الناس الخ (قوله ويقرض
الماضي) اى استحقاقا سال
اليتيم من ملي عمر عن حيث
لا وصى ولو منسوب القاضي
لانه ممنوع من التصرف في
ماله مع وجود وصيه في الحج
ولم يجد من يقبضه مضارب
ولا مستغنى لا يشترط بحر
عن جامع المصنوع وله اخذ
المال من اب مصرف ووصيه
على يد عدل به را عن التقنية
وله اقراض النفسه من
الملقة ومال اوقف والغائب
وله بيع ماله اذا خاف التلف
ولم يعلم مكانه وان علم
فلا ويبيع له في ان يتعدا
احوال الدين افرضهم مال
الايام فان احتل حال احد
منهم اخذ منه المال لان
القصاص وان كان قاراعا
على الاستخلاص لكن انما
يتقدم من العنى ان ترى
انه ليس له ان يقرض
المعسر ابتداء وكذا ليس
ان يتركه عنده انتهاء
راى (قوله ويكتب الصك)
ندبا ليحفظه درلاه
لكثرة اشغاله يخاف ان
ينساه (قوله لا الوصى
والاب) لانهما لا يتقدرا
على استخلاصه عني
(قوله وعن ابى حنيفة
الخ) قال خمس الآتمنى
الاب روايتا اضهرهما
اذ ليس له ان يقرض
وهل يقرض لنفسه
فيل له ذلك وعن الحسن
بن ابى حنيفة ليس له
ذلك عني (نقطة) ولا
يبيع التركة المستغرقة
بالدين للقاضي لا
لورثه لعدم ملكهم
حيث كان الدين غيرهم
وفي الدر الغنساء
مظهر لا مثبت
ويخصص بزمان
ومكان وخصوصة
حتى لو امره
السلطان بعدم
مع الدعوى بعد
حجة عشر سنة
فسمعها لم ينعذ

فلا تسمع بعدها الا امر الا في الوقف والارث ووجود عذر شرعي امر السلطان انما يفيد اذا رافق الشرع
والا فلا يشاء . تخفيف الشهود وجب على العبد ان ينصحه قضاء الباشا وكتابة القاضي
جائزا لم يصح . من السلطان القاضي بتأخير الحكم بانهم يعزل ويعزرجا مع العسولين وفي
الاشياء لا يجوز انما في تأخير الحكم بعد وجود سرائضه الا في ثلاث رتبة ولحقا صلح اقارب واذا استعمل
المدعي لم يكن لا ينبغي له ان يباشر الصلح بنفسه بل يأمر به غيره لا يصح رجوعه عن قضائه الا في ثلاث
اذا قضى بعلمه او خلاف مذهبه او ظهر خطأه فعل القاضي حكم فلو زوج البتة من نفسه او ابنته لم يحجر
الا في مستثنى اذا اذن الولي للقاضي بتزويجها كان وكيلها اذا اعطى فقيرا من وقف الفقراء كان له اعطاء
غيره امر القاضي حكم الا في مسئلة الوقف المذكورة فأمره بنوى فلو صرف لغيره صح القضاء بخلاف
غيره المات ولو اقر به المريض لا يقبل قول امين الساضي انه حلف اخذره الابشاهدين للسلطان
مخالفة شرط الواقف لو غلبه قري ومزارع ويعمل بأمره وان غير الشرط لبس للقاضي البيع مع وجود
اب او وصي ومتى باع اقل القاضي نفسه لواصلح الخ وانظر ما المراد من قوله اذا اذن الولي للقاضي الخ هل المعنى
اذا تبرأ وجهان من نفسه او ابنته بحيث انه لا يملك ذلك اذا اذن بطلاق التزويج ثم رأيت في النهر فيل المهر
من العسل عدل قول المصنف وللوكيل ان يزوج موكلته من نفسه ما نصه فيدبا كونه وكذا في هذا
الخصوص اي خصوص تزويجها منه لانها لو وكلته ان تزوجه بان رجل او من شاء لا يملك ان يزوجه من
نفسه الخ فاستفيد منه ان المراد من قوله اذا اذن الولي للقاضي بتزويجها الخ عن ابنته بتزويجها من نفسه
او ابنته ومنه يعلم ما في عبارة الدر من الايهام وانما قوله واذا اعطى فقيرا وقف الفقراء كان له اعطاء
غيره فالظاهر ان الاعطاء على معناه الحقيقي وأنه لا يتبع على الساضي بعد ان اعطى له فقير شئ من
وقف الفقراء ان يأخذ من يده ويعطيه لغيره ولا يحل على ان المراد من قوله اذا اعطى فقيرا الخ اي
امر باعطائه لانه حينئذ يقع مكرامه قوله امر القاضي حكم الا في مسئلة الوقف المذكورة الخ ولان الحمل
المذكور غير مناسب للقيام اذ الكلام اول في فعل القاضي لا في امره

***** (باب التحكيم) *****

هو جازر له كتاب والسنة واجاع الامه اما الكتاب فعوله تعالى فابعثوا حكماء من اهلهم وحكماء من اهلها
ثلاث في تحكيم اروحين واما السنة فروى ابي عبد الله اسلام بل روى في حكم سعد بن معاذ عن ابي عبد الله
اتفقت اليهود على الرضا بحكمه فيهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه اجماع الصحابة راجع بليل
ريادة لشيخنا الكثر نقل محمدي عن الفخ ان الاستدلال بقوله تعالى فابعثوا حكماء من اهلهم ومنه نعلم انه
ليس من هذا القبيل الخ واعلم انه يشترط في الحكم والقاضي ان يكون كل منهما اهلا للعناء وقب الاوليه
والحكم بخلاف الشاهد فانه لا يشترط اهليته وقت فعل الشهادة بل وقت الازد تقطع فلرسل حكماء عبادا
فعتق اوصيا فبلغ اوزميا فاسلم ثم حكم لا يفيد كما في التبرك في الدر عن سعدى افندي معربا
لمبني لو استعنى العبد ثم عتق ففتنى صح انتهى قلب فعل هذا العنا يشترط الاهلية وقت القضاء فقط
واذا لم يشترط الاهلية للعناء وقت التقليد فعدم اشتراطها في الحكم وبالحكم يكون بالولي وبدمنا
عن صدر الشريعة اب للحكم الخمس ادوله حكم) بالشديد أي فلا يبايعه ببيعة قوله اي نوص الحكم اليه
جوى وهو في اللغة جعل الحكم في مالك لغيرك وعرفا قولية الخدمين حاكما بحكمهم بانهم ماو ركبه الانط
الدال عليه مع قبول الآخر وشرطه من جهة الحكم بالسكر العقل والبلوغ لا الخرد والاسلام يصح
تحكيم ذمي ذميا ومن جهة الحكم بالفتح صلاحيته للعناء من غير ربح (قوله سابع) من قوله لا باجرة
جوى (قوله حكما رجلا) معلوما اذ لو حكم اول من يدخل المستحق فخر اجماعا كفي الدرر في العبد

(باب التحكيم) *
قال حكم اي في حكم الحكم اليه الحكم
ادى من منه من القاضي فذلك لا يرد
واحد من سباب على حده (حكم) لا
اي حكم يثبت ما في حكم ذلك ترجل
(بيد او ادرا او ادول) من اهل

بالقاء في قوله فحكم تفاسي لا قيد جوى وافاد بقوله لوصح قاضيا جواز تفاسي المرأة والفساق
 لصلاحيتها للقضاء ولو حكما جليل فحكم احدهما المميز الا ان تفاسي على المحكوم به فلوا خلتا لم يجوز بحر
 واعلم ان ظاهرا كلام المصنف بقيد صحة الحكم مطلقا وان لم يكن اهلا للقضاء وفقه بان كان عبدا او كافرا
 ثم عتق او اسلم قبل حكمه فيوافق ما سبق عن المبتنى ولا ينافيه قول المصنف لوصح قاضيا ونسدا جعل
 الشارع المستتر في قوله صح عائد الى الحكم وفزع عليه فنسب فلا يميز حكم العبد والافعال ولا يجوز
 تفاسي لعبد (قوله في غير حدود) لان تفاسيها بمنزلة صلحها ولا يملك كان دمه ما وله الا يباح
 بالاباحة وكذا لا يملك ما على العادلة فلا ينفذ حكمه عليها ولا على التاتل بالدين لمخالفة النص فكان باطلا
 لان الباطل يجب على العاقلة لا القاتل زيلعي واراد بالنص قوله عليه السلام قوموا فدونهم وما في الكتاب
 من منعه في اقتصاص هو قول الخصاف وهو الصحيح كقاي الفتح وما في المحيط من جوارزه فيه باستاراه من
 حررق العباد ضعيف لان النص اصح لم يخصص في العبد بل هو من قبل ما اجمع فيه المحققان وان كان
 العاقل حق العبد دليل منع شهادة النساء فيه وكتاب القاضي الى القاضي وكذا احاطه السرخسي من
 جوارزه في حد القذف بغير بالاولى لان الغالب فيه حق الله تعالى على الاصح ولم أر حكم التفاسي
 في اللعان مع انه يفسد تمام الخبر وانقل نقول نحوي عن البرجندي ان الحكم ليس له ان يلاع
 بين الزوجين ان يثاقل مقتضى قول المصنف في غير حد وفودا اذ حكم بفسخ اليمين المتأدية بقضيه
 صرح الخبر عن انولو الجبلة وفسخ حكم الحكم بفسخ اليمين المتأدية الصحيح انه ينفذ لانه فيما بينهما بمنزلة
 القاضى المرنى وان كانا به ترقان في شئ آخر لكن هذا يعلم ولا يفتى به انتهى قال ومعنى قولهم لا يفتى به
 لا يفتى بالمعنى بالحل لا بالثبوت ولا باللسان بل بسكت كما افاده في الفتاوى الصغرى بقوله نكحتم هذا
 ولا تفتى به بظاهر الهداية ان معناه ان المفتي يعيب بعدم حله (قوله ورضيا) أى بتحكيمه احترازا
 لما لو حله مكرهين على ذلك وليس المراد رضاهما بل حكمه جوى (قوله صح ذلك الحكم) لان لما ولاية
 على انفسهما ما قبضت نكحتهما او بفسخ حكمه عليهما لانه بمنزلة انما حكم في حنفهما زيلعي (قوله ولكل الخ)
 لانه فلهما من حنفهما وكان لما عار له قبل الحكم عيني ويفرد احدهما بفسخ التفاسي بعد وقوعه
 كتاب مرداد الدين في مصادره وشركة سنو وشرحه وقوله بعد وقوعه اي بعد وقوع التفاسي قبل
 ان يصدر منه الحكم (قوله لزمهما) لان حكمه صدر عن ولايته شرعية كالعاصي اذا حكم لزم ثم بالعزل
 لا يبطل حكمه فكذا هذا عيني واشار الى انه لا ينعدي حكمه الى غيرهما بل هو حكمه في عيب مبيح فقطضي
 برده ليس للبايع ان يرده على بائعه الا برضا ففتح (قوله امضى القاضي الخ) لانه لا فائدة في نفسه ثم فائدة
 هذا الامضاء ان لا يكون لقاض آخر يرى خلافه نقضه اذ رفع اليه ولو اخبر هذا الحكم بقرار احد الخصمين
 او بعدائه لشهودهم ما على حاش ما يقبل قوله لان الولاية قائمة وان اخبر بالحكم لا يبل لا نقض الولاية
 عيني (قوله والا) اي وان لم يوافق مذهبه بان حكم بقول ابي يوسف مثلا والقاضى يرى قول ابي حنيفة
 بطله لانه حكم لم يصدر عن ولايته اذ قال المقدسي وقد يقال يكفي عدم اهل به جوى وقول المقدسي
 يكفي عدم العمل به اي لا يشترط ان ينول القاضي ابطال حكمه لانه اذا لم يعمل بدوقضى برأيه ضمن ذلك
 ابطاه وان لم يصرح به واقول لما منع من ان يكون المراد من نول المصنف والا بطله اي لم يعمل به بان
 يحكم برأى نفسه (تمت) الحكم كالتقاضى الا في مسائل عد في البحر منها سبعة عشرة منها واردا في العزل
 فاذا اسلم احتاج لتحكيم جديد بخلاف القاضي در (قوله حكم القاضي ذو المذكورين) الا اذا ورد
 عليه كتاب قاض لمن لا تقبل نهاده له فيجوز رفضه وترار التمرين الى حد قضاء القاضي لام امراته
 ولا امرأاته ولو في حياة امراته وابيه در

(مسائل شتى) اي متفرقة وهو جمع شتى كجرحى وجرح وهو المنة فرق وهو هنا مرفوع على الوصفية
 للمسائل فاذا جاءت في النعم شتى يكون نصيبا على الحال اي متفرقين عيني (قوله لا يبد) من وتد

في غير حدود ودودية على العاقلة
 بينهما ورضيا (صح) ذلك الحكم
 لوصح الحكم قاضيا فلا يجوز حكم
 العبد والاسي وان يكون والى كافر
 ونحوه في القذف ونحوها وانما
 ونحوه في العاقلة لانه لو دنى
 بدينه وله على العاقلة لانه لو دنى
 بالدين على القاتل فيمنه افر بالدين
 بنحوه في حكمه بالدين عليه (ولكل
 من انما كتب ان يرجع قبل حكمه)
 بها (ان حكمه في امره حكمه)
 في القاضى (امضى القاضي وبطل
 ان اذن منه في الا بطله وبطل
 حكمه اي حكمه الحكم لا يورده ولا
 وزوجته كحكمه اي حكمه
 المذكورين (بالتلاف حكمه) من كتاب
 الحكم اذا كان العزل رجل والسمل
 لا يبد

يتدمن باب ضرب عيني وفي البحر عن المغرب وتد الوتدضر به بالميتة وفي البناء انه كالخاروق وهو
القطعة من الخشب او الحديد يدق في الحائط يعلق عليه شيء (قوله ذو سفلى) بكسر السين وضمها ضد
العلو (قوله ولا ينقب كوة) بفتح الكاف او ضمها وبتشديد الواو وجمع المفتوح كوات والمنعوم
كوى بالذوالقصر والعلو بكسر العين وضمها مع سكون اللام وتسعة عار الكوى لمقاومة المساء الى المزارع
والجداول (قوله بلارض صاحب العلو) لانه تصرف في محل يتعلق به حق الغير كالزهر ولو انهم السفلى
بالاصنع ربه لم يجبر على البناء لعدم التعدي ولذي العلو ان يبنى ثم يرجع بما انفق اذا بنى باذنه او اذن
قاص والافقية البناء يوم بنى در لا يوم الرجوع بجبر وله منعه من السكنى حتى يدفع زيلعي والسكنى مثال
فكذا الاستغلال بخلاف الدار المشتركة اذا انهدمت فبناها أحد الشرى يكتسب بدون اذن الآخر لم يرجع
بشيء لانه ليس بمضطر اذا يمكنه البناء فيما يخصه من العرصه بعد القسمة الا اذا كانت صغيرة لا ينتفع
بها بعد القسمة فانه يرجع بالقيمة لكونه مضطرا حينئذ ثم اعلم ان للانسان ان يتصرف في ملكه ما شاء
ما لم يضر غيره ضررا ظاهرا فيمنع من ذلك وعليه الفتوى بزيادة واحتماره في العمادية واثني بدفاري السدانية
حتى يمنع الجار من فتح الطاقه استحضانا وظاهرا وراية عدم المنع مطلقا وبتأني ظهير الدين وابن الشيخنة
ووالده ورجحه في الفتح وفي المجتبى وبه يفتى واعتمده المصنف ثمه فقال وقد اختلف الافتاء وينبغي ان يقول
على ظاهره راز واية قلت وجبت تعارض ممتنه وشرحه فالعمل على المتون وبقى ما لا يشكل هل يضرام لا وفد
حرر عشي الاشياء المنع قياسا على مسئلة السفلى والعلوانه لا يتداخرا وكذا ان اشكل على ائتمار
للفتوى كما في الخاتمة قال الخشي فكذا تصرفه في ملكه اذا ضاروا وشكل يمنع وان لم يضر لم يمنع در (قوله
وعندهما يصنع الخ) قيل ما حكى عنه افسير لقول اني خفيفة على معنى انه لا يمنع الا ما فيه ضرر مثل
ما قالوا قيل فيه خلاف حقيقة وهو ان الاصل عندهما الا باحة لانه تصرف في ما حقه وهو مطلق له
والحرمة لعارض وهو الضرر بالغير فما اشكل يبقى على اصل الا باحة وعنده الاصل هو الحظر لانه
تصرف في محل يتعلق به حق الغير كالزهر والعين المستأجرة والاطلاق لعارض وهو عدم الضرر
يبقى فما اشكل يبقى على اصل الحظر وهذه الاشياء من المشكل فظهر فيها ثمة الخلاف ولا خلاف فيما
لا اشكال فيه زيلعي ثم قال ولو تصرف صاحب السفلى في ساحة السفلى بان حفر بئر اعند ابي خنيفة له
ذلك وان تضر ربه صاحب العلو وعندهما الحكم معلول بعلة الضرر رازي وانما كان له ذلك عند
اى خنيفة وان تضرر صاحب العلو لانه تصرف في خالص حقه اذ لم يتعلق بالساحة حق صاحب العلو
فظهر الفرق (قوله وعلى هذا الخلاف الخ) ظاهره ان الخلاف بين الامام وصاحبيه وليس كذلك
وانما الخلاف بين المشايخ على قياس قول الامام وصاحبيه كما في الولوجية جرى (قوله ان يبنى على عماره
الخ) كأن يحدث كنيقا او يضع جنودا (قوله لا يهدم بالطريق الاولى) ولو هدم صاحب السفلى سفله
بنفسه يجبر على اعادته لانه يخل بعلق يد حق الغير كالزهر يعتق العبد المرهون او مولى العبد الجاني
يتصرف فيه بعتق او نحوه زيلعي فالسفل كالزهر في يده ولا يشبهه الحائط لان ارضه تقسم اما السفلى لا
وتسفل السفلى بكل لانه لصاحب السفلى واصحاب العلو سكة شيخنا عن منية المفتي ودوله ولا يشبه
الحائط معنى اذا انهدم الحائط المشترك فبناها أحدهما بدون اذن الآخر لم يكن له الرجوع عليه شيء لان
ارضه تقسم لم يكن حصرا بخلاف ما انهدم السفلى فبناه صاحب العلو بدون اذنه فانه يرجع بالقيمة
لكونه مضطرا كما سبق (قوله رابعة مستطيلة) اى بانيه كانت او غير بانية بخلاف الثانية فانه لا بد
من تقيدها بكونها غير بانية وقيل لا بد من تقيدها الاولى بكونها غير بانية ايضا ولكن اكثر الكتب
على عدم تقيدها الاولى به عيني (قوله اى سكن) الصواب ان يقال اى سكن ماثلة جوى واقول لا حاجة
للتصويب اذ قول السارح من زانت اى عيده (قوله سميت بالرابعة لميهاك) فيه اعماء الى ما في البحر
عن التهذيب من ان الرابعة هي الضريق الذي حاد عن الطريق الاظم (قوله يتشعب) اى يتفرع

ذو سفلى فيه ولا ينقب كوة ارضا
صاحب العلو) عطائنا عند ابي حنيفة
سواء كانا مضربين او لا وعندهما
يصنع ذو السفلى ما لا يضر صاحب العلو
هذا الخلاف اذا اراد صاحب العلو
ان يبنى على عماره مالم يكن قبله
وتخصص الوتد والقب اشار الى انه
لا يهدم بالطريق الاولى عنده
(رابعة) اى سكن من زانت الشمس
ما لم يسميت بالرابعة لميهاك من طرف
الى طرف (مستطيلة) يتشعب عنها
مثلا في الاستطالة (غير نافذة)

كما ذكره العيني فهو بالمتناة الفوقية (قوله لا يفتح الخ) لان الباب يقصد للمرور ولا حق لهم في الدخول
مها لكونها غير نافذة وانما ذلك لاهلها على الخصوص ألا ترى انه لو بيعت دار منها كان حق الشفعة لهم
لأهل الاولى عيني أي لا يكون لأهل الاولى حق الشفعة بحق الشفعة في الطريق اذ لو كان جاريا لاصقا
كان لدا الشفعة شريكية (قوله أهل الاولى الخ) بخلاف أهل القصوى فان لأحدهم ان يفتح بابا في
الاولى لان له حق المرور فيها بحر (قوله من فتح الباب) لان له رفع جداره كله فله رفع بعضه بحر
(قوله والخجج اندمغ من الفتح) لانه بعد تركيب الباب يدعى حق المرور على طول الزمان فيستدل
بالباب على ان له حق المرور فيحكم له به زبلي (قوله بخلاف المستديرة) لانها كساحة مشتركة در
وهذا اذا كانت المستديرة غير نافذة. بدليل قول الشارح هذا اذا كان مثل نصف دائرة أو أقل ولولا
لكان يدم التقييد بعدم النفاذ أولى وهذا والسري تقييد العيني تبعا للزبلي المستديرة بعدم النفاذ
لكر لم يذكر كل منهما ما ذكره الشارح أعني ما يترتب على التقييد بعدم النفاذ وهو قوله هذا اذا كان
مثل نصف دائرة الخ بل اقتصر على ذكر محترز القيد قالوا ان كانت نافذة فلجميع المسلمين فيها حق
المرور انتهى مع ان جواز فتح الباب في النفاذ يكون اولويا فصنع الشارح متجه (قوله في الاولى
يكون له فتح الباب دون الثانية) والفرق ان في الاولى تصير ساحة مشتركة بخلاف الثانية فانه اذا كان
داخلها أوسع من مدخلها تصير موضعا آخر غير تابع للاول شيخنا عن مصدر الشريعة (قوله وسلمها)
تقدمه بالنسبة للاحتراز عن دعوى الية المجردة عن التسليم فانها لا تسمع لعدم صحته لا يترتب عليها
سؤال الية لان الية من غير تسليم لا بعد ثبوت الملك وأما دعوى الشراء بعد الية فانها مسموعة مطلقا
سواء ارفعها بعد الية مع التسليم او بدونها حتى لو أقام الية على الشراء قبل ان أمكن التوفيق يجعل
الشراء بعد دوف الية والا فلا لوجود التناقض بان ادعى الشراء بعد الية فشهد الشهود به قبلها
والسائل ان القيد في كلام الشارح بالتسليم لا للاحتراز عن دعوى الشراء بعد ما ادعى الية بدون
تسليم بل للإشارة في ان دعوى الية انما تصح بحيث يترتب عليها طلب اقامة الية اذا صح ما يدعى
التسليم أيضا (قوله خيتمت منيها) لو نفذ لكان أولى اذا فرق في ذلك بين ان يقول جدي الية
اولا زبلي (قوله قبل الوقت) فمدد كالتاريخ لها انه لو لم يذكر لها تاريخ او ذكر لاحدهما فقط
يقبل لا مكل التوفيق بان يجعل الشراء من أقال في الدر والاكتفاء بما كان التوفيق مختار شيخ الاسلام
من اقول أر بعد واخرا من الخيتمت منيها يكفي من المدعي عليه لامن المدعي لانه مستحق وذاك ادع بالظاهر
يكفي للدفع لا للاستحقاق بزيادة انتهى (قوله لا يقبل) لوجود التناقض وعدم امكان التوفيق وهل
يشترط كون الكلامين عند القاضي او الثاني فقط بخلاف وينبغي ترجيح الثاني درع البحر وفي البحر
التناقض كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى لغيره ويرفع التناقض بتصديق الخصم وبرجوع
المتناقض عن الاول بان يقول تركته وأدعي بكذا وبكذب المحاكم كما اذا استحق المبيع من
المشترى بالخبر كما يرجع على البائع بالثمن وان كان كل مشترقا بالملك لبائعه لكن لما لم يبرهان
المستحق صار له كذا بشرعا وكما يكون التناقض من مئة كلم واحد يكون من مئة كلم واحد حكما
كوارث ومورث ووكيل وموكل والاولى في البرازية ولم أر الا ان الثانية صريحة وهي ظاهرة من الاولى
الخ وفي هذا دلالة ظاهرة على ما نقله الشيخ حسن في رسالته لا براء من فتاوى الشيخ الشامي حيث حكى
لاجماع على ان دعوى الوارث لا تسمع في شيء لا تسمع فيه دعوى مورثه ان لو كان حيا فادعى كما اذا أقر
مورثه بنصف ما يخصه من لركة وأبرأ اعمالا لا تسمع دعوى الوارث بعده الخ واذا عرف هذا في البراء
ذكر في غيره من بنية المراتع كما لو ترك الدعوى في حق لامن جهة الارث حتى مضى خمسة عشر سنة فبات
لا تسمع دعوى وارثه فتقدم لا تسمع الدعوى بعد خمسة عشر سنة الا في الارث يحصل على ما ذالم تمض
الخمس عشرة سنة قبل موت مورثه (قوله للبائع ان يطأها) لان المشتري لما جدد الشراء كان ذلك فصحا

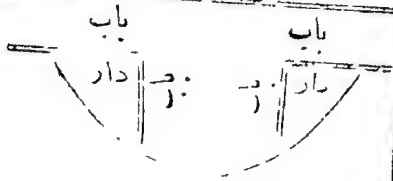
(لا يفتح اهل الزائفة الاولى من)
حائط دارهم (فيه) اي الزائفة
المتشعبة ابان) قبل اندمغ من المرور
لا من فتح الباب والخجج اندمغ من
الفتح ثم هذا اذا سبابا للمرور اما
اذ دفع للاستضاءة أو الرشح لا يمنع
صوره هكذا ٣ ولما قيد بغير
نافذ لان المتشعبة لو كانت نافذة
لا يمنع اهل الزائفة الاولى (بخلاف
المستديرة) اي ان كانت الزائفة
الذائفة مستديرة فلما فصل طرفها
بالاستقامة يجوز ان يفتح بابا في
موضع شاء هذا اذا كانت في نصف
داره واقل حتى لو كانت اكبر من
ذلك لا يفتح فيها فتصوره في
الاولى كدولة فتح الباب دون
الاية (ادعى دارا في رجل انه)
اندا ليد (وهي بالية) وسلمها اليه
(في وقت) مع كروخان وفيها
لنفسه (فصل الية) يعني طالب
القاضي الية من المدعي على دعواه
هذه (فصل) المدعي لم يكن في الية
في حق الية واكن في الية على الشراء
منه ذلك لا في طلب الية لانه لا
هذا بان تصرف في هذه الدار لانها
ملكه بطريق الية والتسليم منه
شبهه (فيها) المدعي عليه
فأضطرت الى شراء داره هذه منه
(فاشترىها) من الواهب (وبرهن
على الشراء قبل الوقت اري يدعي
فيه الية) ككشيمان (لا يقبل)
البرهان ولا يفتقر (لا بعد)
كشوال (يعني) وقتها (وقال
لا يشترط بزمان في هذه الية) أي
دروهم (زاد) الاخر قال ما شئت
(للبائع ان يطأها)

منه اذا تجرد كناية عن الفسخ لان الفسخ رفع العند من الاصل والنجس وانكار للعند من الاصل فكان
 بينهما مناسبة تجازت الاستعارة فكان فسخا من جهة فاذا ساعد المائه ترك الخصومة واقرن تركه
 بفعل يدل على الرضا بالفسخ كما ساعدوا ونقلها الى منزلته تم الفسخ فحل له وطؤها يعني بعد الاستبراء ان
 كانت في يد المشتري جوى عن الشلبي بحثا ولان بردها على بائعه ان وجد بها عيبا قديما بعد ذلك لتسام
 الفسخ بالتراضي حتى اذا اقام المشتري بعد ذلك بيته انما اشتراها منه لا يتقبل بيته وفي النهاية اذا عزم على
 ترك الخصومة قبل تحليف المشتري ليس له ان يردها على بائعها الا انه غير مضطر في فسخ البيع الثاني
 لاحتمال ان يتكلم عند التحليف فاستبرأ ببيعها جديدا في حق ثالث والاشبه ان يكون هذا التفصيل بعد
 القبض وأما قبل القبض فيمنع ان يردها مطلقا أي ولو قبل تحليفه لانه فسخ من كل وجه غير العتق فلا
 يمكن حمله على البيع زبلي ودر واعلم ان المنع يدب الضرف في قوله ان وجد بها عيبا قديما بعد ذلك يستتر
 به لو كان له لم بالعيب قبل بيعها من المشتري الذي قد اشترى حيث لا يكون له ردها بالعيب بعده
 لان اذا دمه على بيعها بعد العلم به اماره انضاعه وبهذا التقدير تعلم ما في كلام بعضهم حيث اقتصروا على
 قوله وللبائع ردها بالعيب القديم بعد ذلك ولا يتبدل قوله ان وجد بها عيبا قديما بعد ذلك وأوهم ان له الرد
 بالعيب ولو علم به قبل بيعها من المشتري الذي قد اشترى او بعده وليس كذلك (قوله ان ترك
 الخصومة) اختلف في معنى ترك الخصومة فيقال يكتب بالباب وقيل يشهد بلسانه على ما في قلبه ذكرهما
 في المحيط بحر (قوله ثم ادعى انها زبني) عبر بتم الدالة على التراخي وعدم الوصل لعلم الحكم في الوصل
 بالاولى لانه اذا صدق في المفصول في الموصول بالاولى (قوله او نهرجة) صوابه نهرجة بتدريج
 الباء على السون كما يستفاد من العرب جوى (قوله صدق مع عينه) سواء قال ذلك موصولا او معصولا
 زبلي مع اللان اسم الدراهم يقع على الجياد وازيف والنهر جده ولهذا التحويز بهما في الصرف والسلم جار
 والقبض لا يختص بالجياد فيصدق في انكاره قبض حقه مع عينه تنهى (قوله لانه لو بان سنونه
 لا يصدق) مفصلا واما موصولا لا يصدق في الشكل فالتفصيل في المفصول فقط كما في البحر خلافا لما يظهر
 من الملاق كلام الشارح وانما لا يصدق اذا ادعى انها مسروقة موصولا لان اسم الدراهم لا يقع عليها
 حتى لا يبرز التجوز بل عليه الغش على ما قيل هي صغر عمره بخلاف الزبني والنهر جده وازيف ما ربه
 بيت المال والنهر جده ما ربه الخبار وقبل ازيف هي المعشوشة والنهر جده هي التي تصرف في غير دار
 السلطان زبلي على كل قول لم يعتبر في الزبني والنهر جده عليه الغش كما اعتبر ذلك في السرقة وهي دفع
 المسبب كما في القبح ونزل الشيخ شاهين عن شرح لمجع جواز انتم ايسار (قوله ولو اقر قبض الجار أو قبض
 حقه الخ) طاهره انه لا يصدق اذا ادعى انها زبني ونهر جده مطلقا موصولا كان او موصولا وهو مسمى
 بالنسبة لما لو اقر قبض الجياد وكذا لا يصدق ايضا في اقراره بقبض حقه او بالاستيلاء او قبض الخ
 في المفصول فقط كما في الزبلي ونهجه ثم في قوله قبضت دراهم - ماد الا يصدق في دراهم ازيف مضطرا
 سواء كان موصولا او مفصلا وفيما اذا اقرانه قبض الخ او حده اراستوني ثم ادعى انها زبني ينظر فان
 كان مفصلا لا يصدق وان كان موصولا يصدق ووجه الفرق ما سله شيخنا من القبح ان قوله قبضت
 مالي عليه أوحى اقرار قبض الدر والجيود بالفظا - وهذا الاستثنى الجوده فبما استثنى البعض من الجوده
 فيصع موصولا ولو قال على الب الامانة اما اذا قال قبضت عشرة جياد باليد على حده فاذا قال الا انها
 زبني فقد استثنى الكل من الشكل في حق الجوده وذلك باطل كما لو قال على مائه درهم ودينار الا دينار
 فان الاستثناء باطل وان كان موصولا تنهى ووقع لعين من المحلل نظير ما وقع للشارح المتيقن له (قوله
 فلا شيء عليه) لان الاقرار هو الاول وقد ارتد بر المئزره والثاني دعوى فلا بد من التمسك به - في الخصم
 بخلاف ما اذا قال اشترت وانكر حيث يكون له ان يصدق لان احدا المتعاقدين لا ينفرد بالبيع كما لا ينفرد
 بالعقد لان العقد حقه ما يفيق على حانه فعمل فيه المتعاقدين اما بقوله لا ينفرد بالبيع الا اقراره فزاد على

٣ صورة اربعة المستطيل المشعبة



صورة اربعة المستديرة المشعبة



قوله - وانه ادعى في العاشر
انه يسمي الدر

ان ترك البائع (الخصومة ومن
 انسر بقبض سنرة) من سنان
 (ثم ادعى انها زبني) او نهرجة
 (صدق) بيعه وانما يفيد لانه
 لو قال انها مسروقة لا يصدق ولو
 اقر قبض الجار أو قبض حقه
 اربا لا يصدق ثم ادعى انها زبني او
 نهرجة لا يصدق (ومن قال لا تخلاك
 على الب فردد) ما قال المقر له
 لاني لي عليك (ثم صدده فلا شيء
 عليه) اي على المقر ما لم يثبت بالبيعة
 او بالامرار بعد ارد (ومن ارعى على
 آخره لا يصدق) المدعى عليه (ما كان
 لك على شيء من غير المدعى على
 الب وهو) اي المدعى عليه

فيكون التصديق بعد الدلالة لوقبل الاقرار ولا ثم رده لم يرتد وكذا الابرار عن الدين وهبته لانه
 بالقبول قد تم وكذا اذا وقف على رجل فقبله ثم رده لم يرتد وان رده قبل القبول ارتد كما في الاسعاف
 وقيد بالاقرار بالمال احترازاً عن الاقرار بالرق والطلاق والعناق والنسب والولاء لانها لا ترتد بالردح
 عن النزازية وشرح المجمع وفيه عن القيمة كل شيء يكون لهما جميعاً اذا رجع المنكر الى التصديق قبل ان
 يصدقه الا نزعاً على انكاره فهو جائز كالبيع والنكاح وكل شيء يكون فيه الحق لواحد كالمهبة والصدقة
 والاقرار لا ينفعه اقراره بعد انتهى وكان الظاهر ان يقول لا ينفعه رجوعه الى التصديق (قوله برهن على
 القضاء الخ) اطلقه فشمع ما اذا قضى بالمال ثم ادعى الابقاء كما في الملتقط فالدفع بعد القضاء صحيح
 الا في المسئلة الخمسة كما سيأتي وقيد بدعوى الابقاء بعد الانكار اذ لو ادعاه بعد الاقرار بالدين فان كان
 كلا القولين في مجلس واحد لم يقبل للتناقض وان تفرقا عن المجلس ثم ادعاه واقام البيعة على الابقاء بعد
 الاقرار يقبل لعدم التناقض بجرع خزانه الملقى (قوله وعند زفر لا يقبل) لان القضاء والابراء يكون
 بعد الوجوب وقد انكره فيكون مناقضا ولنا ان التوفيق ممكن لان غير الحق قديم يقضى ويبرأ منه الاتري
 انه يقال فضى بباطل وأشار المصنف الى انه لو ادعى القصاص على آخر فأنكر فبرهن المدعى ثم برهن
 المدعى عليه على العفو أو الصلح عنه على مال يقبل وكذا في دعوى الرق كما في الزبلي يعني ادعى الرق
 فأنكر المدعى عليه فبرهن المدعى انه رقيقه وبرهن بعده المدعى عليه على الصلح عن دعواه الرق أو على
 انه اعتمقه شيخنا (قوله ولوزاد ولا أعرفك لا يقبل) ومثله ما رأيتك در لتعذر التوفيق لانه لا يكون بين
 اثنين معاملة من غير ان يعرف أحدهما الآخر عني (قوله وذكر القدروري الخ) لان المحتجب من الرجال
 والمخدرة فديودى بالشغب على بابهم فإمر بعض وكلاهما بارضائه بالدفع اليه ولا يعرفه فأمكن
 التوفيق بهذا الطريق فعلى هذا لو كان المدعى عليه من يتولى الاعمال بنفسه لا تقبل بيئته ولو قال لم ادفع
 ثم قال دفعت اليه لا يقبل قوله للتناقض الا اذا ادعى اقرار المدعى بذلك تقبل بيئته لان التناقض من
 المدعى عليه لا يمنع صحة الاقرار من المدعى زبلي بقليل زيادة لشيخنا بخطه والشغب بالتسكين ويحرك
 وقيل لا تبيح الشر (قوله وقيل تقبل البيعة على الابرار في هذا الفصل) قائله الكافي كما ذكره العيني
 وقوله في هذا الفصل اي فصل المحتجب والمخدرة (قوله باتفاق الروايات) لان تحقق الابرار لا يتوقف
 على المعرفة بغير (قوله من المدعى عليه) كذا في النسخ وقد ضرب ابن المؤلف على هذه الكلمة أعني
 كلمة عليه قال السيد المحوى والذي يظهر انه لا صحة لها كما هو ظاهر (قوله لم تقبل بيعة البائع) لان اشتراط
 البراءة تغيير للعقد من اقتضاء وصف السلامة الى غيره فيقتضى وجود العند وقد أنكره فيكون مناقضا
 عني (قوله وعند أبي يوسف يقبل) الذي في العيني والزبلي وعن أبي يوسف يقبل لان التوفيق ممكن
 بأن لم يكن باعها هو وانما باعها آمنه وكيله وابرأه عن العيب الخ (قوله ويطل الصلح بان شاء الله) أي
 يطل تلك الشراء والاقرار اذا كتب في آخره ان شاء الله حتى يطل الشراء والاقرار ولا يلزمه شيء لان
 الاستثناء مبطل زبلي لان الصلح بمنزلة الكلام باعتبار كونه حكاية لكلام وقع شيخنا (قوله يطل
 المذكركه قياسا) لان السكك كشيء واحد بحكم العطف وظاهره ان القياس هنا راجع على الاستحسان لمشي
 المصنف عليه وذكر في الفتح ان الاستحسان هنا راجع على القياس محوى والذي كرمعني المذكور فهو
 مصدر أريد منه اسم مفعول (قوله حتى يفسد الشراء والخلاص) فيه ان ضمان الخلاص باطل بدون
 قوله ان شاء الله وانما ذكره ليقيدان الاستثناء ينصرف الى السكك وان كان فاسدا فكيف اذا كان صحيحا
 بخر وأجاب شيخنا بأنه ليس المراد من الخلاص المبيع وانما المراد به ضمان الدرك فعني فعليه
 خلاصه أي خلاص ثمنه من البائع اذا استحق المبيع ومن لم يفي الشرح في الزبلي والعيني (قوله
 وعندهما الشراء جائز) اذا الاصل في الجمل الاستقلال والصلح يكتب للاستيثاق فلو انصرف الى السكك
 يكون مبطالا فيكون ضدا ما قصدوه فيمنصرف الى ما يليه ضرورة عني واتفقوا وان الفرقة كفاسل

(برهن على القضاء) بالالف (ار
 الابرار قبل) برهانه وعند زفر
 لا يقبل (ولوزاد) المدعى عليه
 دولة ما كان لك على شيء فقط
 (ولا أعرفك لا) يقبل ذكر
 التقدير عن اصحابنا في هذه المسئلة
 ان بيئته على القضاء قبل ايضا وقيل
 تقبل البيعة على الابرار (ومن ادعى
 الفصل باتفاق الروايات) من المدعى
 على آخره باعها امته (لم يعوا منك
 عليه) (فقال) الآخر (على الشراء
 فخره) المدعى (كلا يصح
 فوجد) المشتري (بها عيبا) كالا صبح
 الزائدة (واراد ردها) فبرهن البائع
 (اي أي المشتري) (برئ اليه) أي البائع
 (من كل عيبه لم يقبل) بيئته البائع
 عندهما وعند أبي يوسف تقبل
 (ويطل الصلح بان شاء الله) وأبطل
 آخره لا تجل حتى اذا كتب
 الشراء وكتب في أسفله وما أدرك فلان
 من درك فعلى فلان خلاص ذلك
 وتساويه ان شاء الله يطل المذكركه
 حتى يفسد الشراء والخلاص عنده
 وعندهما الشراء جائز وقوله ان شاء
 الله ينصرف الى قوله فعلى فلان
 الخلاص استحسانا (وان مات ذى
 فغالب ردها) سلبت بعد موت
 الميراث (وقالت الورثة) سلبت قبل
 موته) ولا ميراث لك

السكوت وعلى انصرافه لكل في جمل طاعت بر او وانعقدت بشرط والحاصل كفاي النحر انهم اذ اتوا على
 ان المشيئة اذا ذكرت بعد جمل منعاطفة بالواو قوله عليه عهده حر و امرته طالق وعليه المشي الى بيت الله
 الحرام ان شاء الله ينصرف الى الكل فشي أبو حنيفة على حكمه وهما الحر حاصورة كتب السكوت من عمومهم
 بعارض اقتضى تخصيص الصلح من عموم حكم الشرط المتعقب بجملة معاطفة للعادة وهذا كان قوله ما
 استحسننا راجعا على قوله كذا في العتق طاهره ان الشرط ينصرف الى مجيع وان لم يكن بالمشيئة وفي وكالة
 البرازية وعن الثاني قال امرار يد طالق وعنده حر وعليه المشي الى بيت الله ان دخل هذه الدار فقال زيد
 نعم كان لك لانه لان الحجاب يضمن اعاده ما في السؤال انتهى وأما الاستثناء بالواو واحدى أخواتها فيصرف
 الى الاخير كما علم في آية رد شهادة المحدث وفي القذف فلوا فتر لاثنين بمالين واستثنى شيئا كان من الاخير
 الابقرينة كقولنا في بئالين كما أنه درهم وخمسين دينارا لادهم انصرف الى الاو استحسننا وأما الاستثناء
 بان شاء الله بعد جملتين ايقاعيتين فاللهما اتعافوا بعد طلاقين معلقتين أو طلاق معلق ومعلق فاللهما
 عند محمد وعند أبي يوسف الى الاخير وانعقد على انصرافه الى الاخير في غير العطف ونى المعصوف بعد
 السكوت كما في ايضاح الكرماني وفيه من الايمان اذ عطف على عمنه فيما فيه تشديد على نفسه صرح فلوقال
 ان دخلت الدار فانت طالق وسكت ثم قال وهذه الاخرى دخلت الثانية في البين بخلاف وهذه الدار
 الاخرى ولوقال هذه التي تمسكت وقال وهذه طمعت الثانية وكذا في العتق انتهى شيخنا (قوله فالقول
 لهم) وبين عليهم الاداء من علمهم بكفرها بعد موته فيعلمون على نفي العلم حموى وانما كان القول لهم
 لان سبب الحرمان ثابت للخال فيثبت فيما دعى تحكيمه للخال وفيه ما ذكرنا لان امرأة الميت المسلمة لو قالت
 مات زوجي وهو مسلم وهذه داره ميراثي ولو قال ولده وهم كفار اب كافر او صدق اخو الميت المرأة
 وهو مسلم قال في الحر انه قضيت للمرأة وللأخ دون الولد وفيه لوم اب رجل وأبواه ذميان فساءت ابنا
 كافر او قال ولده المسلمون مات مسلما فيرثه لولد دون الابوين اى وحاصله انهم اذا اختلفوا في موت
 المسك على الاسلام أزال الكفر فالقول لمن يدعى انه مات على الاسلام دعوى هذا لا يحتاج الى تصديق الآخر
 ويكفي دسوى المرأة مات مسلما والاعا العرفي بحر (قوله وعند زور) بول لها لان اسلامها من الحوادث
 والاصل فيها اذ افتتحتها الى قرب الاوفات وهو ما بعد الموت وأشار بكوب الزوج دعى الى انه لومات مسلم وله
 امرأه نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته وقالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعد موته بالسكوت ثم
 ولا يحكم الحال لان الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق وهي محساجة اليه أما الورثة فهم الدافعون ويشهد لهم
 طاهر الحدوث ايضا بغير عن الهدايد وفيه عن حراب الاكمل مات ذمي وله ابنا أحدهما مسلم فبرهن على
 ان اباه مات مسلما والا حرم على انه مات كافر انى بالميراث للمسلم وان كان شهود من اهل الدمة وشهود
 الكفر من المسلمين الخ (قوله دفع المسال اليه) اى وجوب الاقراره ان ما في يده ملك الوارث خلافة عن
 الميت فيدب اقراره بالبينة لا بد لوقال هذا اخوه شقيقه ولا وارث له غيره وهو يدعيه والقاضى يتأني ذلك
 والفرق ان استحقاق الاخ مشروط بعدم الابن بخلاف الابن فانه وارث على كل حال والبنت والاب
 والام كالابن وكل من يرث في حال دون حال فهو كالأخ وفيه بقله لا وارث له غيره لانه لو قال له وارث
 غيره ولا ادري امام اول لا يدفع اليه ثنى لا قبل البلوم ولا بعده حتى يقيم المدعى بيعة يسول لا يعلم له وارثا
 غيره وأشار بالوديعة الى ان المدين اذا قال هذا اب داى فانه يؤمر بالدفع اليه بالاولى وفيه بالوارث
 احتراز عما اذا اقرانه رصيه او وكيله او المشتري منه فانه لا يدفعها اليه لمسا فيه من ابطال حق المودع
 في العيين باز التماس يده لان يد المودع كيد المالك فلا يقبل اقراره عليه ولا كذلك بعد موته بخلاف
 ما اذا اقرانه وكيل الطالب بقبض دينه حيث يؤمر بالدفع اليه لانه اقرار بخالص حقه اذ الدينون دنى
 بأمرها فلا يدفع الى الوكيل في الوديعة قيل لا يستردها لكونه ساعيا في نقض ما أوجبه وكان
 ينبغي أن يستردها لطلان اقراره في حق المالك والحفظ واجب عليه فكان بالدفع متعديا ولهذا ضمن

(فالقول لهم) ولا ترث الزوجية
 زفر القول لها (وان قال المودع) ارسل
 هذا ابن مودعى ولا وارث له غيره
 دفع المسال اليه اى يأمره بالساضى
 دفعها اليه

إذا ذكر المسالك التوكيد والعارية والعين المغصوبة كالوديعة بجر (قوله وان قال لا يخرج هذا ابنه أيضا الخ) سواء كان ذلك متصلا أو منفصلا جوى (قوله قضى للأول) لأن إقراره قد صح وانقطع يده عن المال ويضمن المودع نصيب الآخر إذا دفع إلى المتعذر له أو لا بغير قضاء كذا في الزيلعي وهو الصواب كما في البحر عن الفتح قال قيدا قراره بالولد لا به لو أقر المودع به الرجل ثم قال لا بل وديعة فلان أو قال غصبت هذا من فلان لا بل فلان وكذا العارية فانه يقتضى به للأول ويضمن للثاني قيمته وكذا الإقرار بالدين الخ ولما كان الضمان في الجانب الأول مقيدا بما إذا كان الدفع بنقله بغير القضاء كما ذكره الزيلعي بخلاف ما بعده فان الضمان فيه مطلق عن هذا القيد استقام قوله في البحر قيدا قراره بالولد الخ (قوله وبين الورثة) يشير إلى أن المصنف قد حذف من الأول دلالة الثاني وهو ما سأتق من قوله ولان وارث (قوله لا يكفل منهم ولان وارث) لأن حق الحاضر ثابت قطعا وظاهرا فلا يؤثر لاجل الموهوم وللقاضى أن يختاط ويطلب ولا يدفع إليه حتى يغلب على ظنه أنه لا وارث له غيره ولا غريم وقد رمدت معوض إلى رأى القاضى وقدره الطحاوى بالتحول زيلعي والمراد بالتلوم أخيرا للقضاء إلى المدة المذكورة بجر عن غاية البيان (قوله وهو شئ الخ) أى التكفيل المفهوم من قوله لا يكفل جوى (قوله احتاط به بعض القضاة) يعنى عبد الرحمن بن أبي ليلى قاضى الكوفة (قوله وهو ظلم) ليس المراد أنه اثم به بل معناه أنه يأخذ الكفيل وضعه في غير موضعه كذا بخط شيخنا وفي الزيلعي وقوله ظلم أى ميل عن سواء لسبيل (قوله وقال لا يأخذ الكفيل) لا احتساب أن يكون له وارث آخر أو غريم آخر وللا مام ما سبق من أن حق الحاضر ثابت قطعا أو ظاهرا فلا يؤثر لاجل الموهوم ولأن المكفول قد مجهول وبناى العيني من قوله وله أن حق الظاهر ثابت صوابه حق الحاضر قال في البحر ولم أزان الكفاية على قولنا ما هي بالمال أو بالنفس قال شيخنا قال إن الذي رأى لم يؤخذ منهم كفيل بالنفس عند الامام وقال لا يؤخذ منها ما هو في أنه على قولنا ما يؤخذ كفيل بالنفس ثم رأيت له لتأج الشريعة (قوله أو ثبت الارث) الصواب وثبت بلوا جوى (قوله بالشهادة) تنازع ثبت ساسما أى قريبا جوى (قوله أو ثبت الارث) (قوله ولو ادعى دارا الخ) قيد بالمقار لان المقول يوضع عند عدل إلى حضور صاحبه وقيل هو كالعمسار لا يؤخذ منه ولا شك أنه على قولنا ما يؤخذ منه ويوضع على يد عدل وأجمعوا أنه لا يؤخذ ولو فراجر عن جامع الفصولين قال شيخنا فتأمل عبارة الشرح آخر ولعله من الناسخ (قوله أى على أنه مات الخ) الأولى أن يقال أى على الارث جوى (قوله ولا وارث له غيره) ليس بشهادة وإنما يراد به ضمما بنية العلب زيلعي وفي المبسوط برهن أحد الزوجين ولم يقل أنه لا وارث له غيره يعطى أكثر النصيبين بينهما وهو الصحيح وعند أبي يوسف أقلهما جوى بقى أن يقال ما سبق عن الزيلعي من أن قول الشهود لا وارث له غيره ليس بشهادة الخ يقتضى أن ذكره ليس بشرط وكذا ما نقله الجوى عن المبسوط من قوله برهن أحد الزوجين ولم يقل الخ لكن نقل شيخنا عن الخانية أنه شرط أى لوجوب القضاء على القاضى على الفور إذا عدلت الشهود انتهى (قوله أخذ نصف المدعى فقط) لأن الحاضر ليس ينضم عن اعثاب في استيعاء نصيبه وليس للقاضى أن يتعرض لودائع الناس وجوده قد ارتفع بتقضاء القاضى عليه وفي قوله أخذ نصف المدعى أشارتان الأولى ما ذكره الشارح من أنه لا يؤخذ من ذى اليد كفيل لأن القاضى نصب لقطع الخصومات لا لإنشائها الثانية أن الحاضر يأخذ النصف مشاعا غير مقسوم بجر عن فصول العبادى (قوله ولا يستوثق من صاحب اليد بكفيل) مطلقا يعنى سواء كان ذوا اليد مذكرا أو مقرا وعلى هذا فالإطلاق في مقابلة قولنا لكن جعله في مقابلة قولنا ما يقتضى أنهما يغولان إذا كان ذوا اليد مذكرا يؤخذ الكفيل وليس كذلك كيف وقد قال الشارح وإنما الخلاف في أخذ النصف الباقي الخ وعلى هذا فالصواب إسقاط لفظة الإطلاق كذا ذكره الجوى بناء على ما فهمه من أن مصلقا يتعلق بقوله ولا يستوثق من صاحب اليد بكفيل وما على ما ذكره شيخنا من أنه يتعلق بقوله

(وان قال لا يخرج هذا ابنه أيضا وكديه) الابن (الأول) وقال ليس لوالدى ابن آخر (ففى للأول) لا للأخر (ميراث فسمي بين العرما) وبين الورثة (لا يكفل منهم ولا من وارث) وهو شئ احتاط به بعض القضاة وهو ظلم عند أى خديفة وقال لا يأخذ وهو ظلم عند أى التوارث والمصلحة الأكمل من الغريم الدين للعرما وفى ذى فيما ادأنت الدين للعرما وفى ذى القاضى بدوئهم واحتل أن يكون على الميت دين غيره أو ثبت الارث بالشهادة ولم يقل الدين والارث ورنائهم حتى لو ثبت بالاتفاق ولو بالافراد يؤخذ الكفيل لا يؤخذ منهم أو لا يعلم له وارث غيره لا يؤخذ منهم فكيف بالاتفاق سواء كان وارثا يجب بحال أولا (ولو ادعى دارا الخ) أى له عه ولا ج غائب وبرهن عليه أى على له ما أبوه وترك الدارين ثمانية على له ما أبوه وترك الغائب ولا وارث وبين أسببه بلان الغائب ولا وارث له غيرهما (أخذ نصف المدعى فقط) وترك النصف الآخر فى يد الذى هو فى يده ولا يستوثق من صاحب اليد بكفيل مصلحا عند أى خديفة وعندهما أن كاز ذوا اليد مذكرا لا يخرج نصيب العاثب عن يده ووضع فى يده حتى يقدم العاثب والا ترك النصف فى يده حتى يقدم الآخر

وترك النصف الآخر في يد الذي هو في يده فلا يردهما ذكره (قوله وانما الخلاف الخ) اى في أخذ
الكفيل من ذى اليد بمحض الغائب وعدمه (قوله فيسلم النصف اليه بذلك القضاء) لان احد الورثة
ينتصب خصما عن بقيتهم فيثبت الملك لليتيم يكون لهم بطريق الميراث عنه وكذا يقوم الواحد مقامه
فيما عليه ديننا كان او غيرنا فيقوم مقام سائر الورثة في ذلك بخلاف نفس الاستيفاء فانه عامل فيه لنفسه
لا عن الميت فلا يصلح نائباً لهم أيضاً لعدم التوكيل منهم وعدم قيامهم فيه مقام الميت بخلاف الاثبات فانه
نائب فيه عن الميت فماله وعليه فيكون نائباً لهم أيضاً في ضمه وذرفي المجامع الكبرى انما يكون قضاء
على جميع الورثة اذا كان المدعى في يد الوارث المحاصر ولو كان البعض في يده يتقدم بقدره لادعوى
العين لا توجه الاعلى ذى اليد فلا يكون خصماً عنهم الا في قدر ما في يده بخلاف ما اذا كان المدعى على
الميت ديناً حيث ينتصب فيه بعض الورثة خصماً عن الكل مطلقاً كذا في ابي بلي وقوله مطلقاً أى
سواء كان في يد الوارث المدعى عليه تركه ام لا قال شيخنا وهذا صريح في ان اشتراط كون العين في
يد الوارث ليتدعى القضاء عليه الى بقية الورثة يقتضي بهذه الصورة اعنى ما اذا كان الوارث مدعى عليه
واما اذا كان هو المدعى ارث العين على ذى اليد فان ثبت ككان القضاء بالارث له والبقية من الورثة
اذا ادعى العين ارثاله ولهم واذا لم يثبت ودفع المدعى عليه دعوى المدعى بأن مورثك باعها منى واثبت
الشراء فقد ندفع دعوى الارث في حق المحاصر والعاب انتهى والحاصل ان ما في الخ من الفرق بين
دعوى الدين والعين من حيث انه يشترط في دعوى العين كونه في يد المدعى عليه بخلافه في دعوى
الدين حيث لا يشترط كون الوارث المدعى عليه في يده عين تركه وشوا الحق وطاهر ما في المداية والنهاية
والعناية فانه لا بد من كون عين التركة كلها في يده في دعوى الدين أيضاً بجر وجه الفرق بين العين
والدين ان حق الدائن شائع في جميع التركة بخلاف مدعى العين شائعة (تدبره) الاول انما ينتصب
المحاصر الذي العين في يده خصماً عن الباقي اذ لم ينقسم بين المحاصر والغائب فان سمع وادع الغائب
نصيبه عند المحاصر كانت كسائر امواله فلا ينتصب المحاصر خصماً عنه ذكره العناني وفي الخبر عن جامع
الفصولين ما يخالفه حيث قال لو ادع بصبه من عين يد وارث حراً فادعى رجل هذه العين ينتصب
هذا الوارث خصماً عن الباقي لو كان العين بيده بخلاف الاجنبى انتهى الثاني انما لا تسمع دعوى
لغائب اذا حضر بشرط ان يصدق ان العين ميراث بيده وبالمحاصر لما لو اكر الارث وادى الشراء
او الارث من رجل آخر لا يكون القضاء على المحاصر قضاء عليه فسمع دعواه تقبل بتمه على المحاصر
الثالث ان يدعى الجميع فلو ادعى حصته فقط وقضى بها لا يثبت حق الباقيين الرابع اما ان الورثة
كارا غيباً وصغيراً نصب القاضي وكيلين الصغير لسمع دعوى الدين على الميت والخصم على هذا
الوكيل قضاء على الجميع الخامس اذا ثبت المدعى دينه على بعض الورثة ونى يده حصته فانه يسمع ونى
جميع دينه عما في يد المحاصر ثم يرجع الخصم على الغائب بحصته كما في نزاهة المفتي السادس لو لم يكن
للميت وارث فجاء مدعى الدين على الميت نصب القاضي وكيلاً للدعوى كما في ادب القضاء للخصم ولما هره
ان وكيل بيت المال ليس بخصم بحد قوله فادعى رجل هذه العين أى ادعى على احد الورثة المودع عنده
نصيب وارث آخر وقوله بخلاف الاجنبى اى غير الوارث كون العين في يده فيدعى عليه فلا بد من دعوى
القضاء عليه الى غيره بأن تكون شركة بيده وبين غيره فلا يكون الشريك الغائب مقضياً له بشي
(قوله فقبيل يؤخذ الكفيل منه تعافا) انما هو حذف لفظة الكفيل والاندسار على قوله يؤخذ
أى ينزع منه حصه الغائب ويدفع الى عدل تعافا كما يجب لاحتيال المنقول الى الحفظ والبرع من يده
اباغ في الحفظ لئلا يتأخر لار الحجب حتى لا يترك في يده اذ لا يضمن من التجرد ما يوجب خلاف ما اذا كان
مقرراً لان النظر في تركه في يده متعين اما انما يقرر المحصر بعينه (قوله وهو المدعى على الخلاف
أيضاً) وقول أبي حنيفة فيه انه لا يده منعهون عليه ولو اخلو دفع الى امين العاضى كان امامه فكان

وانما الخلاف في أخذ النصف الباقي
للاخ الغائب وتركه في يد صاحب
اليد وقيل الاختلاف في جواز القضاء
ببعضها لا يقضى بهما يقضى به
وعنده لا يقضى بهما يقضى به
لا خلاف في انه يقضى للغائب لكن
لا خلاف في ان يرفع من يده والغائب
كذا في الاصل اذا اذ غاب الغائب
لا اعتبار في اقامة الدين في الصحيح
فيسلم النصف اليه بذلك القضاء وانما
في يد الباقي لا يلو كانت الدعوى في
مقبول فقبيل يؤخذ الكفيل منه
انه اقل وقيل المقول على الخلاف أيضاً
(ومع ذلك ما لا يملكه كمين)

الترك ابعده من التوى زيلعي وانما كان مضمونا عليه مجوده (قوله فهو يقع على مال الزكاة) فخرج
 رفيق الخدمة ودور السكنى واثاث المنازل وما كان من الخواص الاصلية قيد بالتجيز لانه لو كان معلقات
 قوله مالى صدقة في المساكن ان فعلت كذا دخل المال القائم عند اليمين والحادث بعده بحرق وقوله
 والحادث بعده ظاهره ولو بعد وجود الشرط لكن ذكر اليبسارى مانصه لوعلقه بشرط دخل المال
 الموجود عند اليمين والحادث بعده الى وجود الشرط انتهى (قوله سواء بلغ النصاب اولا) وسواء كان
 عليه دين مستغرق او لم يكن لان المعتبر جنس ما يجب فيه الزكاة لا قدرها ولا شرائطها زيلعي قال في البحر
 فان قضى دينه لزمه ان يتصدق بقدره (قوله وانقياس ان يلزمه التصديق بالكل) لان اسم المال
 يتناول الكل وجه الاستحسان ان احباب العبد معتبر باحباب الله ومطلق المال في باب الصدقات
 منصرف الى البعض كما في قوله تعالى وفي اموالهم حق معلوم وقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة فكذا
 ما يوجب العبد على نفسه بخلاف الوصية لانها اخت الميراث والارث يجري في جميع الاموال زيلعي (قوله
 وفي رواية لو قال ما املك الخ) اختاره في الجميع بحر (قوله يتناول كل المال) لان الملك اعم من المال
 الا ترى ان الملك يطلق على المال وعلى غيره يقال ملك النكاح وملك القصاص وملك المنفعة والمال
 لا يطلق على ما ليس بمال زيلعي (قوله والصحيح انهما سواء) لانها ما يستعملان استعمالا واحدا فيكون
 النص الوارد في أحدهما واردا في الآخر زيلعي وذكر الاسدي في ان الفرق بين المال والملك قول
 أبي يوسف وأبو حنيفة لم يفرق بينهما واختاره الطحاوي في مختصره بحر (قوله وقال مالك الخ) وقال
 الشافعي ان علقه بشرط المنع كان يمينا فاذا حث فعليه كفارة عني بان قال ان لم يقدم غائبي خالي
 في المساكن صدقة فأت قبل قدومه شيئا (قوله ارض العشر) لانها سبب الصدقة الا ترى ان
 مصرفه مصارف الزكاة فكانت جهة الصدقة فيها راجعة زيلعي (قوله خلافا لمحمد) لانها سبب المؤنة ولهذا
 يجب في ارض الصبي والمكاتب وفي ارض لا مالك لها كالآوقاف فكانت جهة المؤنة راجعة عنده وذكر
 في النهاية قول ابي حنيفة مع قول محمد زيلعي (قوله ولا تدخل ارض الخراج بالاجماع) لانها تمحضت
 مؤنة زيلعي (قوله ولم يبين في المبسوط) يعني الامام محمد اشحنا عن العناية (قوله يرجع اليه ماله)
 الظاهر ان يقال كافي البحر وغيره بتجدد له مال مثله (تنبيهه) لو قال ان فعلت كذا انا املكه صدقة
 فخلته ان يبيع ملكه من رجل بثوب في منديل ويقبضه ولم يره ثم ينفه عن ذلك ثم يرد بخيار الزويرة
 فلا يلزمه شيء قال العلامة المقدسي ومنه يعلم ان المعتبر الملك حين الحث لا حين الخلف جموي ولو قال الف
 درهم من مالى صدقة ان فعلت كذا ففعله وهو يملك اقل لزمه بقاءه في ملكه ولو لم يكن له شيء لا يجب شيء
 در عن البحر (قوله فهو على كل شيء) لان الوصية اخت الميراث وهو يجري في كل شيء كما سبق (قوله
 فهو وصي) اشار بقوله فهو وصي الى انه لا يتم من اخراج نفسه عن الوصاية بشرط ان يتصرف من
 بيع او غيره ليكون ذلك قبولا والا فله اخراج نفسه وعلى هذا فقد ترك المصنف قيدا لا بد منه ولهذا
 قال في الهداية ومن اوصى اليه ولم يعلم فتصرف فهو وصي وان لم يتصرف فليس بوصي لعدم القبول بحر
 والحاصل انه بعد التصرف لا يملك اخراج نفسه وكذا لا يملك اخراج نفسه بعد ما قبل ولو قبل التصرف
 وليس المراد ان وجود التصرف منه شرط لصيرورته وصيا (قوله وعند ابي يوسف الخ) عبارة زيلعي
 وعن ابي يوسف لا يجوز في الوصية ايضا حتى يعلم لان كل واحد منهما انابة الا ان أحدهما حال الحياة
 والاخر بعد الممات (قوله بخلاف الوكيل) لان الوكالة اثبات ولاية التصرف في ماله وليست باستقلال
 لبقاء ولاية الموكل فلا تصح بلا علم من ثبت له الولاية واما الالبصاء فاستقلال لانه يتصرف بعد انقطاع
 ولاية الموصى فلا يتوقف على العلم كتصرف الوارث والاذن بالتجارة للعبد والصغير بمنزلة الوكالة فلا ثبت
 الا بعد العلم ولا يجوز تصرف المأذون له لان الاذن مأخوذ من الاذان وهو الاعلام زيلعي لكن في البحر
 عن شرح المجمع لابن فرشته من المأذون ان كان الاذن خاصا بان قال اذنت لعبدى فلان ولم يشتر

كأنه قد وقع (على مال الزكاة)
 كالنقد والسواكن ومال التجارة مطبقا
 سواء بلغ النصاب اولا والقياس ان
 يلزمه التصديق بالكل وهو قول زفر
 وفي رواية لو قال ما املك صدقة في
 المساكن يتناول كل المال (والصحيح
 انهما) أي مالى وما املك (سواء) وقال
 مالك يدخل فيهما ثلث المال ويدخل
 فيه أي في كل واحد منهما أرض
 العشر عند أبي يوسف خلافا لمحمد ولا
 تدخل أرض الخراج بالاجماع ثم اذا
 لم يكن له مال سوى ما دخل تحت
 الايجاب يملك من ذلك قوته وقوت
 من يجب عليه نفقته ثم اذا اصاب شيئا
 بعد ذلك تصدق منه بمثل ما املك
 ولم يبين في المبسوط ما يملك لتوته
 والمتأخرون قدروا وقالوا المحترف
 يملك لنفسه وعياله قوت يرم وصاحب
 الغلة وهو أجر الدار ونحوها يملك قوت سنة
 شهر وصاحب الضيعة يملك مقدار ما يرجع
 وصاحب التجارة يملك مقدار ماله فهو
 اليه ماله (ولو اوصى له بثلاث ماله فهو)
 يقع (على كل شيء ومن اوصى اليه)
 أي جعل وصيا (ولم يعلم بالوصية فهو
 وصي) وعند ابي يوسف لا يكون وصيا
 حتى يعلم (بخلاف الوكيل) حتى
 لو وكل رجل ببيع شيء وهو لا يعلم به

أقران اليد كانت له فلا يصدق في دعوى النكاح إلا بحجة وقول المعزول ليس بحجة فيه بحسب قولهم
 في تعليل كون القول للقاضي لانه اسند فعله الى حالته فنية للضمان أى من كل وجه فلا يرد ما لو قال
 المولى لأمته بعدة منها قطعت يدي وأنت أمي وفانت قطعها وبنا - ره حيث يكون القول لها ركنا في كل
 شيء أخذ من ساعد أبي حنيفة وأبى يوسف لانه ما اسند فعله الى حالته منافية للضمان من كل وجه بل الى
 حالة قد يصحها الضمان في الجملة لان كونها مائة له لا ينفي الضمان عنه من كل وجه ألا ترى انه يضمن
 اذا كانت مائة أو مائة مديونة بحسب الجمع وفيه عن الرأية صب دهننا لانسافط اليه المالك
 بالضمان فقال انه تجبس بوقوع الفأرة قال قول للصاب لانكاره الخ وطاهره ان القول له في عدم الضمان
 وليس كذلك بل القول قوله في كونه منجسا وأما الضمان فلا فيضمن فيمنه منجسا ان الشخ شرف
 الدين الغري ريد او ضمنا من تنوير البصائر على الاشياء

* (كتاب الشهادات) *

(قوله اما يقبل في مجلس الشافعي) ولو بلا دعوى كفى حتى لا ينفرد قال اس اشمام والذي يتبادران
 تقديمها على القضاء اولى لانه موقوف عليه اذا كان ثبوت الحق بها لانه لما كان الغنى عن المقصود من
 الشهادة قدمه تقدمه المقصود على الوسيلة وانما يدعى بالقاضي وان كان الحكم كذلك لان الحكم لا يـ
 حكمه مجلس بل كل مجلس حكم فيه كان محسوسا محسوسا في خلاف القاضي قال قضاء في مجلس
 ولايته (قوله هي اخبار الخ) أى اخبار القاضي لان اخبار الخن مجلس الحكم بمرج اجباره على ما
 حدث واخباره في غير المجلس فلا يعتبر محسوسا وانما انما ذكره المنصف من تعريف الشهادة بمرجها
 الشرعي واللعوى الخ ضرر قال عليه الخلاه والسلام العنقه لم شهد الوعد أى حضرها حاد فاللاريلى
 حيث جعل قول المنصف هي اخبار الخ معناها للعرى ثم قال وهي في اصلاح أهل الشريعة من
 اخبار بصدق مشروط فيه مجلس القضاء ولغة الشهادة قال العيني وليس كذلك لان معناه
 اللعوى المحصور كما ذكرنا وهذا معناه الاصطلاحى وقوله اخبار عن مشاهدة وان هو اخبار بصدق
 وأما كونه في مجلس القضاء فليس من تمام الحدود ما هو من شروط الشهادة بشرط الشى خارج عن
 ذاته كما عرف انتهى وتبعه في الخبر حيث ذكر ان ما ذكره ان يلى من جعله تعريف المنصف للشهادة معنى
 لغو يا خلاف الصاهر وانما هو معناه الشرعى كما أفاده في اصلاح الاصلاح والمشهدا المعاني والعيان
 بالكسر المعانته كمالى صياء المحلوم فهو نأ كيدوا له من الحدس والحسبان والى من راد رد
 على هذا التعريف الشهادة بالنساع فان لم تكن عن مشاهدة راحيت بان جوارها للاستيدان
 را تعريفات الشرعية انما تكون على وجه القياس او هي من عيان حجب (قوله عيان) بطله على
 المشاهدة تفسيرى ولهذا جعله في البرنا كيد المشاهدة وعلم انه حجب على السند الامه ساه او ساهاق اداء
 الشهادة أشهد مقتصرين عليه دون غيره من الالفاظ الدالة على تحقيق الشى وعلم انهم وهو سوان
 لالفاظ الكتاب والسنة أيضا فكان لا يجمع على تعيين هذه اللفظ لا يعلم معنى استبعاد لم يلى
 غيره ولعل السرفيد ان الشهادة اسم من المشاهدة وهي الاطلاع على الشى عيانا فاشترط الاداء ما يلى
 عن المشاهدة وا رب شى يدل على ذلك ما اشترط من اللفظ وهو أشهد بالمراد من الاخبار لا يورد شهدت لان
 الماضى در ضوع للاخبار بما رفع فلم قال شهدت احتمل الاخبار عن الماضى فكون خبره منى الحال
 والمضارع موضوع للاخبار فى الحال فاد قال أشهد فعد أخبر فى الحال وأما ساعمل انهدى القسم نحو
 أشهد بالله لقد كان كذا أى أقسم فنضمن لفظ أشهد معنى المشاهدة والقسم والاخبار فى الحال فكان
 الشاهد قال أقسم بالله لقد اطاعت على ذلك وأما لان خبره وهذه المعانى منه وودى سيره من الالفاظ

(كتاب الشهادات)
 الشهادة على ما يقبل في مجلس الشافعي
 لا يكون ملزمة بيد القضاء انما
 به بكتاب الشهادات (هى اخبار
 عن مشاهدته وعيانا عن غيره)

فلهذا اقتصر عليه ولوزاد على قوله اشهد فيما اعلم بطل للشك وشروطها العقل الكامل والصبط والولاية
فبشرط الاسلام لو المدعى عليه مسلما والعدو على التخيير بين المدعى والمدعى عليه وذلك بالصبر والصبر
وعدم قرابة ولا دور ووجبة وعداوة دسويه وحرمة عن ودفع مغرم وان لا يكون حتما خارج الوصي للقيم
والوكيل لموكله وان يكون عالما بالشهود به حين الاداء لا يعتمد على خطه عند أي حجة وموافقتها
لادعوى وتعذر الاصيل في شهادته على شهادة وشرط التمثل العقل والصبر ومعاسيه المشهود به الا فيما
ثبت بالتسامح وسبب وجوبها طلب دى الحق او سوف فوت حقه بان لم يعلم هاد الحق وحاف فوت لزمه
ان يشهد بالطلب وحكمها وجوب الحق على العامي ومحاسنها امتثال الامر قال تعالى كوني اقوامين
بالعصا شهداء لله واحياء الحقوق ودليلها الكتاب والسنة والاجماع جوى ودر (قوله وحسان) بكسر
الحاء من حسبه كذا احسبه بالفتح محسنة ومحسنة وحسانا اي طيبة ويقال احسبه بالكسر شادا واما
حسان بالسهم فهو مصدر من حسب يحسب من باب سربس 'دا عصى واستفيد منه ان طعه على
التس عطف بعسر لان الحسبان بمعنى الطن كما ذكره وكذا التمس معنى الصبر كرهه الشارح (قوله
ما حرد من المشاهدة) اما قال ما حردوه واصل ذلك لان الشهاد عند مدروا لا يكون شتما انه
حار جوى (قوله وقيل من الشهودا) أي مأمر منه جوى (قوله فبشرط الحاضر شاهدا) أي محارا
باعتبار الاول على حد قوله تعالى اعصم جرائمهم انهم من عاصي الله فبشرط الحاضر شاهدا أي محارا
المعاصرة والتحررا في سمية الاداء شهادة لانه لا يثبت الا بالانسان المستطاع كذا كرهه ريلبي
واسبب هو المعاش والمصيب هو الاداء (قوله بطل المدعى) انه سبب لا يسمع كتمان القول
تعالى ولا يسمعوا الشهادته ومن يكتمها انه آثم ودر (قوله ان كان له كتمان) ان كان
النهي من الشيء كتمان امر استدارا كان سبب واحد في المدعى والذكر الا لا شاعا له كتمان أداء
الهاد رضاه ان كان احد الاداء كتمان امر استدارا كان سبب واحد في المدعى والذكر الا لا شاعا له كتمان أداء
ان يرفع العلم به من سبب الاداء (قوله ان كان له كتمان) ان كان له كتمان
المدعى بطل المدعى (قوله ان كان له كتمان) ان كان له كتمان
(قوله ود كفي ان) غير العايات (قوله ود كفي ان) غير العايات
عني وفي الدريش (قوله لوجوب الاداء) ان كان له كتمان
(قوله اذا كان في الصانع تصديق) ان لم يرد منه عن يده الاداء بطل الشهاد (قوله تصديق)
بطله تأمل مقدسي وهو جهنم اهر روجه الوجه بطله كتمان المدعى بطل المدعى (قوله
والاصح ان كان غير مدعى) كتمان لو كان بعد ما حث لا يسمع الشهادته بطله بطله بطله بطله
لمعه بذلك صر قال ان لا يدار كتمان ولا شهدتم ان كان شاكرا بطله بطله بطله بطله
القاضي وليس له شرا للركوب ان كره المدعى من عسبه لا بأس به بطله بطله بطله بطله
وان كان يمدد رار كبه من سببه بطله بطله بطله بطله بطله بطله بطله بطله
فان كنه من عسبه لا يتبدل اذا لم يجر له الركوب الا للعدو فعدم جوى الا لا يبالا في رار او يوسف
له الا كل سواء كان مهيا له أم لا وفيه عني وفي الدريش فروع ذكرها قيل كتاب الشهادة كل ما يجب على
الخاص لا يحمل له احدا لاجره كات كاخ صغير وكجواب المعنى بالقول واما ما بالكتبه فمورد على قدر
الديقة (قوله وسترها في الحدود اخط) لقوله عليه الصلاة والسلام من ستر على مسلم ستر الله عليه في
الدنيا والاخرة وقوله تعالى ومن يكتمها فانه آثم فقله في حقوق العباد عني بدليل قوله تعالى ولا يأتى
الشهداء اذا ما دعوا أي اذا دعاهم المدعى اذا الحدود وليس لها مدعى يدعوا واستثنى في الدر المهمل فالاداء
فيه أحب اخلاء للعالم عن العساد (قوله احذ لا سرق) ولو قال يجوز ان كان الاول افضل بحر (قوله رعاية
لجانب السر) في حق السارق أقول ورعاية لجانب المال في حق المسروق عنه جوى لان الشهادة

(وحسان) رد الالحاق مأخوذة
من المشاهدة المأثورة المعاصرة
وقوله الشهادة بمعنى المحضو
الشاهد بغير الشهادة فبشرط الحاضر
القضا الاداء الشهادة فبشرط الحاضر
شاه او ائمه (قوله) (قوله) (قوله)
الشهادة (قوله) (قوله) (قوله)
الى ان لا يسمع (قوله) (قوله) (قوله)
الشهادة (قوله) (قوله) (قوله)
الديقيد (قوله) (قوله) (قوله)
تصديق (قوله) (قوله) (قوله)
سريع (قوله) (قوله) (قوله)
ظاهر (قوله) (قوله) (قوله)
واصل (قوله) (قوله) (قوله)
المال (قوله) (قوله) (قوله)
رعاية (قوله) (قوله) (قوله)
لانها تارة

بالسرقة توجب عليه القطع فيسقط عنه الضمان لانهم لا يمتنعان كما سبق وحكى الفخر الرازي في
التفسيران هارون الرشيد كان مع جماعة الفقهاء وفيهم أبو يوسف فادعى رجل على آخرانه أخذ ماله من
بيته فأقر بالاختصاص الفقهاء فأفتوا بقطع يده فقال أبو يوسف لانه لم يقر بالسرقة وانما أقر بالاختصاص
فادعى المدعى انه سرق فأقر بهان فوأ بالقطع فخلعهم أبو يوسف فقالوا له لم قال لا ساء أقر ولا بالاختصاص
ثبت الضمان عليه وسقط القطع فلا يقبل اقراره بعده بما يسقط الضمان عنه فحبوا كذا بخط شيخنا
(قوله أربعة رجال) لدخوله تعالى فاستشهدوا عاينهم أربعة منكم واشترطوا الأربع مع وصف المذكورة
بحق معنى الستراد وقوف الأربع على هذه الفاشية فلما تحقق فان قلت التخصيص بالذكر لا يدل
على انتفاء الحكم عند انتفاء المذكور قلت نعم ولكن قد وجد دليل الانتفاء وهو إجماع الصحابة ومن بعدهم
على انه اذا انتقص عدد الشهود عن الأربع يجب عليهم الحد لكونهم قد فاقوا في (تمتة) علق العتق
بالزنا فشهد به رجلان يعق ولا يحد دروا خلفوا في الشهادة على اللواطة فعندنا في حبيقة يقبل فيه
رجلان عدلان لان موجب التعزير عنده وعندهما لا بد فيه من أربعة كذا نارا أما اتان البهيمة فالأصح
انه يقبل فيه شاهدان عدلان ولا يقبل فيه شهادة النساء شيئا عن الجوهرية (قوله فلا يقبل في الحدود
والقصاص شهادة النساء) لمحدث الزهري مضت السنة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفة
من بعده ان لا شهادة للنساء في الحدود والقصاص زيلعي وأما القتل خطأ فيقبل فيه شهادة الرجال مع
النساء وفي خزانة الكل لو قضى بشهادة رجل وامرأتين في حد أو قود وهو برأه أو لم يراه فرفع الى آراء
ومعنى الايمان لم يشهد حال كونهما رجلين فليشهد رجل وامرأتان ولولا هذا التأويل لم اعتبر
شهادتهم مع الرجال وفي الولوالجية ان شرب الخمر فعبدى حرشده رجل وامرأتان بشره عتق العبد
ولا يحد بحر (قوله وشرط للولادة الخ) شهادة العايلة على الولادة متبرئة كما ساقى في كلام الشارح عن
شمس الائمة الخ لمواي لكن في حق النيب دون الميراث وكذا شهادة على الاستهلال مقبولة في حق
الصلاة عليه دون الارث قال في البحر وعندهما تقبل في حق الارث أيضا بقولهما قال الشافعي وأحمد
وهو ارجح فتح وأشار بقوله فجاء يطلع عليه رجل الى ان الرجل لو شهد لا يقبل شهادته وهو محمول على ما اذا
قال تعمدت النظرائح وفي الزيلعي فيسل يقبل وان قال نعمت النظر كافي الزنا وذكروا في التتارخانية ان في
حق الارث تقبل شهادة امرأة واحدة - فندهما اذا كانت عدلة كشهادة النساء على الجراحات في
الحجرات انتهى بتصرف (قوله فيما لا يطلع عليه رجل) مفهومه ان ما يطلع عليه ازجال من عيوب
النساء كالاصابع الزائدة لا يكفي فيه بشهادة امرأة وبصرح باكير (قوله امرأة) للمحدث شهادة
النساء حائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه والجمع الخلى بالالف واللام براديه الجنس في تناول الاول
وهو الواحد بحر والثنتان أحوط و يشترط فيها سائر شرائط الشهادة من الحرية والاسلام والعقل
والبلوغ والعدالة زيلعي (قوله وعند الشافعي أربع) وقال مالك يشترط امرأتان للشافعي ان الشهادة
المطلقة شهادة رجلين والمثنى منهما بمنزلة واحد ومالك ار الواحدة في هذا الباب كذا رجل وبه قال ابن أبي
ليلى قلنا ان هذا خبر وليس بشهادة ولهذا لا يشترط لفظ الشهادة وخبر الواحد في البيانات مقبول عيني
واعترض بأن قوله وهذا لا يشترط لفظ الشهادة قول العرافين والأصح خلافه وهو ما ذكره المصنف
من اشتراط لفظ الشهادة في الكل وأجيب بأنه يكفي في الرد على الخصم أن يكون قولاً في المذهب وان لم
يكن راجحاً كما في كتب الأصول شيخ شاهين (قوله ولغيرها) يريد عليه الشهادة باسلام الرجل الكافر حيث
لا تقبل فيه شهادة النساء ولا الكفار وكانه لا نها تجر الى قتله اذا أصر على كفره فصار كالشهادة بالحدود
والقصاص أما المرأة اذا شهد عليها بالاسلام ورجل وامرأتان قبلت بخلاف الشهادة بردة المسلم حيث
لا يقبل فيها شهادة النساء بحر والمراد من قوله ولغيرها أي من المحقوق أما البيانات فيكفي فيها شهادة
الواحد كالشهادة على هلال رمضان ويدخل في عموم قوله ولغيرها الرضاع جوى عن البرجندى (قوله

أربعة رجال ولتبيين الحدود (كخ)
الشرب والقتل (رجلان)
(والقصاص) أي القصاص (رجلان)
فلا يقبل في الحدود والقصاص شهادة
النساء (و) شرط (للولادة والبيكاره
وعيوب النساء) والأما (في) لا يطلع
عليه رجل امرأة واحدة وعند
الشافعي أربع وقال مالك يشترط
امرأتان (و) يشترط (لغيرها) أي
لغير الأشياء المذكورة (رجلان)

والبرازية من انه لا عين على الشاهد لانه عند ظهور عدالته والكلام عند خفاها خصوصاً في زماننا
الشاهد مجهول الحال وكذا المزكى غالباً والمجهول لا يعرف المجهول قال في الدر وأقره المصنف ثم نقل عن
الصيرفية تفويضه للقاضي (قوله بل يسكت) احترازاً عن الهتك ويقول الله يعلم الا اذا عدله غيره وخاف
أن يحكم القاضي بشهادته فينشئ صريحاً ويحكي وعينيه وقوله ويقول بالواو وفي الهداية ويقول قال شيخنا
وهو الوجه (قوله ومن لم يعرفه بالعدالة ولا بالفسق يكتب انه عدل) قال شيخنا مخالف لما في الزيلعي
والعيني والبحر من انه يكتب انه مستورا انتهى وكذا المحموي استشكله أيضاً بأنه حيث لم يعرفه بالعدالة
كيف يصفه بها قال ثم رأيت صريحاً في النهاية بأنه يكتب انه مستورا انتهى (قوله ربما نجدع المزكى) بالبناء
للفعل أي نجدع المدعي عليه أو الشاهد المعدل بما لا يدفعه حموى فان كان المال المدفوع للمعدل من جهة
المدعي عليه فالغرض حينئذ حثه على عدم تعديل من هو عدل وان من جهة الشهود كان لاجل
تعديل من لم يكن عدلاً قلت ويحتمل أن يكون الخداع من المدعي ولم أدر ما السر في عدم ذكر السيد
المحموي له مع انه الغالب (قوله أو يقصر الخ) للسرفائدة أخرى هي أن المزكى اذا جرح الشاهد يقول
القاضي للمدعي زدني شهوداً او يقول لمحمد شهودك ولا يصرح القاضي بانهم جرحوا ستر الشاهد والمزكى
ولو عدله واحد وجرحه آخر فعند الامين الجرح اولى وعند محمد توقف الشهادة حتى يجرحه آخر او عدله
فيثبت الجرح او التعديل وان جرحه واحد وعدله اثنان فالتعديل اولى عندهم وان جرحه اثنان
وعدله عشرة فالجرح اولى ولو عدل في حادثة وقضى به ثم شهد في أخرى فان بعدت المدة عيبدوا الا
ولا يعدل غريب حتى تخفى سنة عند أبي يوسف ولم يتدره محمد بل على ما يقع في القلوب الوثوق به وبه يفتي
بحر (قوله وفي العلانية الخ) تقدم ان المفتي به الا كفاءة بتركية السر ولهذا قال محمد بتركية العلانية
بلاء وقتنة (قوله ان يجمع القاضي بين المعدل والشاهد الخ) لتنتفيح شبهة تعديل غيره عن القاضي
لاحتتمال ان يكون في قبيلته من يوافق في الاسم كذا في التبيين (قوله فيسأل المزكى) بنصب يسأل
عطفاً على يجمع (قوله وان كان محدوداً في القذف) أو عيبدوا امرأه أو اعمى أو صديداً واحداً زوجين
للاثر أو الوالد لولده وعكسه أو العبد لمولاه وعكسه قال في البحر وخرج من كلامه تركية الشاهد بمحد
الزنا فلا بد في المزكى فيها من اهلية الشهادة والعدد الاربعة اجماعاً ولم ار الا أن حكم تركية الشاهد ببقية
المحدود ومقتضى ما قالوه اشتراط رجلين لها (قوله وتعديل الخصم لا يصح) هذا تقرير من الامام على
قول من يرى السؤال عن الشهود كقوله مسائل المزارعة واما على قوله فلا يتأتى ذلك وانما لا يصح
لانه ظالم وكاذب في زعم المدعي وشهوده عيني وقيدته في البرازية بما اذا لم يكن المدعي عليه ممن يرجع اليه
في التعديل فان كان صح تنوير وشرحه وشمل الخصم والمدعي والمدعي عليه وان اراد به المدعي عليه وهو
الظاهر فعدم صحته من المدعي بالاولى كتعديل الشاهد نفسه وشمل ايضا ما اذا عدله المدعي عليه قبل
الشهادة أو بعدها كما في البرازية مع انه قبل الدعوى لم يوجد منه كذب في انكاره وقت التعديل وكان
الفسق الطارئ على المعدل قبل القضاء كالمقارن ولم يذكر تعديل احد الشاهدين صاحبه بان عرف
القاضي احد الشاهدين بالعدالة دون الآخر فعده الذي عرفه بالعدالة قال نصير لا يقبل القاضي تعديله
ولا بن سلة فيه قولان بحر (قوله حتى لو قال المدعي عليه الشهود عدول الخ) الا انهم اخطوا أو نسوا
اما اذا قال صدقوا أو هم عدول صدقة فقد اعترف بالحق بجرع من الهداية ويقضى عليه حينئذ باقراره
لا بالينة عند المجهور رعن الاختيار زيلعي بقي ان ظاهر كلام المصنف والشرح انه لا فرق في عدم صحة
تعديل الخصم بين ان يزيد على وصفهم بالعدالة قوله الا انهم اخطوا أو نسوا او لم يزد شيئا وبه صرح في الدر
اذ جرد وصفهم بالعدالة لا يستلزم قبول شهادتهم وماسبق عن البحر من تنبيذه للاحتراز عما لو سكت
ولم يزد شيئا بعد وصفهم بالعدالة بل نوطته لقوله اما اذا قال صدقة أو هم عدول صدقة الخ (قوله مطلقاً)
أي سواء كان عدلاً او غير عدل فهو في مقابلة ماسبق عن الصاحبين من انه يجوز تركيته ان كان عدلاً

بل يسكت ومن لم يعرفه بالعدالة ولا
بالفسق يكتب انه عدل وينبغي ان
يكون المزكى عدلاً غير طماع وقصير
وانما كان ذلك في السر لا يظهر ربما
يخضع المزكى بالمال او يقصر في
التعديل للخفا وفي العلانية لا بد ان
يجمع القاضي بين المعدل والشاهد
في مجلس القضاء فيسأل المزكى عن
الشهود بحضرة الشهود ولا عدول
من قبل الشهود ويشترط في المزكى
العلانية ما يشترط في الشاهد من
العدالة والبلوغ والحرية والعقل
والبصر وان لا يكون محدوداً في
القذف سوى لقطة الشهادة وفي
تركية السر يشترط عدالة المزكى في
وان كان محدوداً في القذف كذا في
الذخيرة (وتعديل الخصم لا يصح)
حتى لو قال المدعي عليه الشهود عدول
لا يقضى بشهادتهم مطلقاً حتى
يسأل من غير الشهود عليه

والمضاربة والهمة والشركة (قوله والاقرار) ولو بالكتابة فيكون مرياد (قوله وحكم المحاكم) اطلقه
 فعم القوي والفعل فان كان الاول من المسموع وان كان الثاني من المرنى (قوله وان لم يشهد عليه) لانه
 عين السبب فوجب عليه الشهادة عنه عيني ولو ابدل المؤلف قوله وان لم يشهد عليه بقوله ولو قال له
 لا تشهد على لسان افعولاني الخلاصة لوقال المقر لا تشهد على بما سمعت يسعه الشهادة انتهى فيعلم حكم
 ما اذا سكنت بالاولى بحرقا قال وعن المحسن بن زياد انه اذا قال له لا تشهد على لا يشهد عليه (قوله له وفشر)
 أي مريب وانما يكون البيع من قبيل المسموع اذا صدر بالعقد أما اذا كان بالتعاطي فلا وكذا الحكم اذا
 كان قولاً أما اذا كان بالفعل فلا ولعل هذا هو السر في اطلاق الشارح اللف والنشر جوي (قوله ولو
 شهد به وفشر للناسي لا يقبل) حقه ان يكون مؤخر عن قوله الا اذا دخل البيت وعلم الخ كافي الزيلعي
 والعيني والدر (قوله وله اذا قالوا اذا سمع الرجل صوت امرأة الخ) في جامع الفصولين حسرت يعني عن
 وجهها وقالت انا فلانة بنت فلان بن فلان وهبت لزوجي مهري فلا يحتاج الشهود الى شهادة عدلين انها
 فلانة بنت فلان مادامت حية اذ يمكن الشاهد ان يشير اليها فان ماتت فينبغي الاحتجاج بالشهود الى شهادة
 عدلين بنسبها وقال قبله لو اخبر الشاهد عدلان ان هذه المرأة فلانة بنت فلان يكفي هذا للشهادة على
 الاسم والنسب عندهما وعليه الفتوى فان عرفها باسمها وبنيها عدلان ينبغي للعدلين ان يشهدا الفرع
 على شهادتهما فيشهد عند القاضي بالاسم والنسب أو بالحق اصاله بغير فتحصل منه ان الفتوى على
 عدم اشتراط رؤية وجه المرأة وفيه عن العيون رجل خبا فومارجل ثم سأله عن شيء فأقروهم بسمعون
 كلامه وبرونه وهو لا يراههم جازت شهادتهم وان لم يروه لا يحل لهم الشهادة انتهى (قوله وشهد عنده اثنان
 الخ) اطلقه فسمعت تعرف من لا يقبل شهادتهما كالأب والزوجة وبه صرح في جامع الفصولين شرعياً لانه
 قال وختم الشهادة على المنقبة قال به بعض سنايخنا عندنا تعريف (قوله لا يجوز ان يشهد عليها)
 الا اذا رأى شخصها حال اقرارها فينبغي جواز ان يشهد على اقرارها بشرط رؤية شخصها لا رؤية وجهها
 شرعياً لانه (قوله ونوع لا يثبت حكمه) كالشهادة على الشهادة فانها لا يثبت بها الحكم مالم يشهد (قوله
 مالم يشهد عليه) قيده في النهاية بما اذا سمع في غير مجلس القاضي فله جاز وان لم يشهد شرعياً لانه
 عن الجوهره وتخالعه تصور بر صدر الشريعة وغيره الخ الدرر ولو قال كافي انما يشهد على الكان
 اولى من قوله عليه لما في الجرح عن الخزائن لو قال اشهد على بكذا أو شهد على ماشه تد يد كان باطلا ولا بد
 ان يقول اشهد على شهادتي وانما توقف على الاشهاد لان الشهادة ليست موجبة بنفسها وانما تصير
 موجبة بعد النقل الى مجلس القضاء فيشترط فيها التحميل ولم يوجد وكذا اذا سمعه يشهد غيره على شهادته
 لا ينبغي له ان يشهد لانه لم يعمل له وانما جعل غيره فصار نظيره ما لو سمع شخصاً يوكل حيث لا يجوز للسامع ان
 يتصرف مالم يوكله لان الموكل لم يرض برأيه زيلعي ولا بد من قبول التحمل وعدم النهي بعده كافي الدر
 فليس له ان يشهد بعد اذ رأته انتهى قيد بالشهادته على الشهادة لان الشهادة بقضاء القاضي صحيحة
 وان لم يشهد بها القاضي عليه لان القضاء بغيره من قبله ان يشهد بها وفي الجرح عن شرح ادب القضاء
 ضاع مجمل من ديوان القاضي فشهد كاتب عنده انه مضى بذلك فان القاضي يقبله الخ (قوله ولا يجوز
 للشاهد اذ رأى خطه الخ) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا علمت مثل الشمس فاشهد بشرط ان يكون عالماً
 ولا يتصور العلم بدون تدكر الواقعة ولان الخط يشبه الخط فلا يلزم حجة لانه يحتمل التوريع عني واعلم انه
 لا يجوز القضاء بخط وان كان بين الخطين تشابه وهو الصحيح خلافاً لما في فتاوى قارى الهداية قال في شرح
 التنوير اخرج المدعي خطا اقرار المدعى عليه فأنكر كونه خطه فاستكتب فكتب وبين الخطين مشابهة
 ظاهرة على انها خط واحد لا يحكم عليه بالمال هو الصحيح خاتمة واعتمده في الاشياء لكن في شرح الوهبانية
 لو قال هذا خطي لكن ليس على هذا المال ان كان الخط على وجه الرسالة لمصدره لا يصدق ويلزم
 بالمال ونحوه في المتن قدر (قوله الا ان يثبت كالحادثة) وان لم يعرف مكان الشهادة ووقتها بغيره

والاقرار وحكم المحاكم او رأى الغصب
 والعمل وسعه ان يشهد وان لم يشهد عليه
 واليه اشار بقوله (وله ان يشهد على المحاكم
 او رأى كالبائع والاقرار وحكم المحاكم
 او رأى القفل وان لم يشهد عليه)
 والغصب والقفل من وراء الحجاب
 فيه لفسد وشرو لو سمع من وراء الحجاب
 فليس له ان يشهد ولو شهد به ففسد
 لا يثبت لا يقبل الا اذا دخل البيت
 وعلم انه ليس فيه غيره ثم خرج ووجد
 على الباب وليس للبيت ولا يراه
 فسمع اقرار من في البيت ولا يراه
 فينبغي له ان يشهد على اقراره
 وهذا اقل اذا سمع الرجل صوت امرأة
 من وراء الحجاب وشهد عنده اثنان انها
 فلانة بنت فلان لا يجوز ان يشهد عليها
 كذا في الدخيرة ونوع لا يثبت حكمه
 بنفسه كالشهادة على الشهادة فاذا
 سمع شاهداً يشهد بشيء لم يجز للسامع ان
 يشهد على شهادته الا ان يشهد عليه
 اشار بقوله (ولا يشهد على شهادة
 غيره مالم يشهد عليه ولا يعمل شاهد
 وقاض دروا وبخط ان لم يثبت كذا)
 فلا يجوز للشاهد اذ رأى خطه ان
 يشهد الا ان يثبت كذا الحادثة وكذا
 الغاصي اذا وجد في ديوانه اقرار
 رجل لرجل بحق من الحقوق وهو
 لا يثبت كذا الحادثة لا يحكم بذلك وكذا
 اذا وجد شهادة رجل لرجل وهو
 آخر على رجل من الحقوق وهو
 لا يثبت كذا لا يحكم بذلك ونحوه
 حتى يثبت كذا الحادثة او رأى اقراره
 رواه الحديث لا يعمل له اقراره

الملتقط (قوله قيل هذا قول أبي حنيفة) يفهم منه ان كون هذا قول الامام فيه خلاف حموى (قوله وقال له ان يشهد الخ) ظاهر كلام الشارح ان ابا يوسف مع محمد حتى في الشهادة ويخالفه ما في الزيلعي والعيني والبحر من ان ابا يوسف حرم الجمل بالخط اذا ثبت ان خطه لا راوى والقاضي دون الشاهد وسد قال السيد الحموى فيه ان ابا يوسف مع أبي حنيفة في الشهادة ومع محمد رحمه الله في الغصاء والردية انتهى ويمكن دفع التخالف باخذ لف النقل عن أبي يوسف وجه الفرق ان خط القاضي والراوى في فوط تحت أيديهم ما في قضاهم فقد أمن عليه من التغير والتبديل ولا كذلك خط الشاهد لكونه في يده الخصم والغصاء ما تصان فيه الكتيب بكسر القف وفتح الميم وتسكين الطاء ولا يقال بالتسديد وينشر ليس يعلم ما يعي القمطر * ما العزم الاما وعاء المصدر

ومحل الخلاف في القاضي اذا وجد قضاءه مكتوباً عنده واجمعوا ان القاضي لا يعمل بما يجده في ديوان قاض آخر وان كان مختوماً بمجرع الخلاصة (قوله اذا علم انه خطه) جرم في البرازية بانه يفتي بقول محمد الا اذا بين للقاضي انه يشهد اعتماداً على الخط لا عن علم بحروقه من ان له عمل بدفن اليباع والصراف والسمسار ورأيت بخط شيخنا عن خزانة الاكل صراف كتب على نفسه عمال معلوم خطه معلوم ثم مات فجاء غيره بخط يصاب من الورثة وعرض خط الميت فعرف الناس خطه ثم لم يبدل في تركته ان اثبت انه خطه وقد جرت العادة بمثله انتهى واستشكله الطرسوسي ونقل استشكله عن والده ايضا بان الاحتجاب اسكروا على مالك في قبول الشهادة على الخط وقالوا ان الخط يشبه الخط وهنالم يعتبر وهذا الخ (قوله ولا يشهد بمسالم يعاينه الخ) شروع في الكلام على ما تجوز الشهادة به بالتسامع وهي عشرة كما في الدر عن شرح الوهبانية منها العتق والولاء عن أبي يوسف والنسب والموت والسكاح والمهر على الاصح ووجهه كما في البحر انه من توابع السكاح فكان كاصله والدخول بزوجه وولادة القاضي وأصل الوقف بل يشرع على المختار كما مر في بابيه وأصله كل ما تعلق به صحته وورثه عليه والآخرة شرائطه انتهى (تمت) المرويات اذا انقطع شوبها ولم يعرف لها شرائط ومصارف يسلك بها كما كانت عليه في دواوين النساء بحرس القمح (قوله الا النسب) والمحاصل ان الشهود اذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يحكم به الا بعد دعوى مال الا في الاب والابن كما في البحر وأراد بدعوى المال البقعة أو الارث شيخنا (قوله والموت) ظاهراً اطلاقه لانه لا فرق بين كون الميت مشهوراً ولا وفيه في المعراج بان يكون عالماً أو مجهال أما اذا كان ناجراً أو نحو فانه لا يجوز الا بالمعاينة والسمل كالموت كما في الخلاصة وغيرها لكن بالنسبة لاعتداد المرأة وتر وجهها اذا أخبرت بقتله لا لموت الغصاص وأشار المؤلف الى ان المرأة تعمل بالسماع في البرازية يقال رجل لامرأة سمعت ان زوجها مات لها ان تزوج ان كان أخبر عدلاً وادالم يعاين المرء الا واحداً لمحله ان يخبر بذلك عدلاً مثله اذ لو شهد هو وحده لا يقضي القاضي بشهادته وحده فاداسمع العدل منه ذلك حلت له الشهادة فيشهدان معا ويقضي بشهادتهما بحروقه وظاهر قول الشارح وقيل يكفي في الموت باخبار واحد ان المذهب في الموت عدم الاكتفاء بالواحد وصححه في الظهير به كما في البحر لكن نقل بعده عن الفتح ان المختار الاكتفاء بالواحد في الموت والعدالة انما تشترط في الخبر في غير المنواتر في المتواتر لا تشترط العدالة ولا لفظ الشهادة والمراد بقوله من يثق به غير الخصم كما في البحر وفي الدر عن شرح الوهبانية لا بدوان لا يكون الخبر منهما كوارث وموصى له انتهى (تمت) شهد رجل بالموت واخبر بالحياة فامرأه تأخذ بقول من كان عدلاً منهم سواء كان العدل أخبر بالحياة او بالموت ولو كانا عدلين تأخذ بقول من يخبر بالموت حموى عن فتاوى رشيد الدين (قوله اذا أخبره الخ) يدل على ان لفظة الشهادة ليست بشرط الشكل أما الذي يشهد عند القاضي فلا بد من لفظها بحسب (قوله والسياس ان لا تجوز الخ) لانها بالاعلم ولا مشاهدة وجه الاستحسان ان هذه الامور يختص بعناية اسبابها احواس من الناس ويتعلق بها احكام نبي على انقضاء العرون والاعصار فلم تقبل الشهادة فيها بالتسامع

قيل هذا قول أبي حنيفة وقال له ان يشهد ويقضي ويروى اذا علم انه خطه على الحقيقة (ولا يشهد على لم يعاينه الا النسب والموت والسكاح والاعتق ولا يبدل ما في اصل الا يشهد ان يشهد بها اذا أخبر بها) ان الشاهد (من يثق به) استحساناً والسياس ان لا يجوز الشهادة بالتسامع في ثبوت

ان كان يعرف انهما رقيقان فكذلك
يجل للراوى الشهادة وان كان لا يعرف
انهم رقيقان الا انه ماصغيران
لا يعرفان عن انفسهما وكذلك يجمل
وان كانا كبيرين أو صغيرين يعرفان
عن انفسهما فذلك مصرف الاستثناء
وعن ابي حنيفة وأبي يوسف انه
يجل له ان يشهد فيه ما يصاتم المسئلة
على اربعة اوجه ان عاين المالك والمالك
بان عرف المالك باعد ونسبه ووجهه
وعرف المالك بخدوده وراة في يده
بلامارعة ثم رآه في يد الاخر فبما
الاول وادعى المالك وسعه ان يشهد
للاول بالملك وان عاين المالك دون
المالك بان عاين ملكا بخدوده ونسب
الى فلان ابن فلان الفسلى وهو لم
يعرفه بوجهه ونسبه ثم جاء لذى
نسب اليه المالك وادعى ملكية هذا
الخدود على شخص حل له ان يشهد
استخبايا وان لم يعاين المالك والمالك
واكن سمع من الناس قالوا فلان ابن
فلان في قرية كذا ضيعه خدورها
كذا وهو لم يعرف تلك الضيعة ولم
يعاين يده علم الا يحل له ان يشهد له
بالملك وان عاين المالك دون المالك بان
عرف الرسل معرفته وسمع ان له
في قرية كذا ضيعة وهو لا يعرف
تلك الضيعة بعينها لا يسمعه ان
يشهد (وان فسر للقاضي انه يشهد
بالسمع وفي صورته لم يرفع وانوقف
اوجهه اليه لا يقبل) وهو الصحيح
وفي صورة الموت وانوقف لوفسره يقبل
اذا اسدى من يديه (ومن شهدانه
حضر فلان ابن فلان على جنازة
فهو عاينه حتى لو فسر للقاضي يقبل
(باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل
ولا يقبل شهادته الا على) مطلقا سواء
كان بصيرا وفت القمحل او لا وسواء
كان عاينا يعرى فيه السماع او لا

(الح) مقصوده من هذا تفيد اطلاق المصنف جوى (قوله فكذلك يجمل) لان الرقيق او الصغير الذى
لا يعرف نفسه يكون في يد غيره اذ لا بد له على نفسه فصار كسائر الاموال زايلى (قوله وان كانا كبيرين
او صغيرين) صريح في ان المراد بالكبير البالغ وهو خلاف ما نقل في البحر عن النخبة من ان المراد
بالكبير في كلامهم هنا من يعرف نفسه سواء كان بالغاً أو لا انتهى فلو قال الشارح وان كانا كبيرين
يعبران عن انفسهما الخ وحذف قوله أو صغيرين لكان أولى (قوله فذلك مصرف الاستثناء) لان
لرقيق يد على نفسه حتى اذا ادعى انه حر الاصل كان القول وقوله ولا يمكن ان يعتبر فيه التصرف وهو
الاستخدام لان الحر يستخدم ايضا طائعا كالعبد صيني (قوله وعن ابي حنيفة وأبي يوسف الخ) موافق
لما في الزيلعي عن الكافي قال وفي الهداية جعل ذلك عن ابي حنيفة يعني فقط (قوله ان يدعى له) لان اليد
دليل الملك مطلقة الا ترى ان من ادعى رقيقا في يد غيره وذو اليد يدعيه لنفسه كان القول لذى اليد لان
الظاهر شاهد له بالملك وهو قيام يده عليه زايلى (قوله ثم المسئلة الخ) وهى شهادته بالملك لمن في يده ثم
سوى الرقيق جوى (قوله حل له ان يشهد استخبايا) لان النسب يثبت بالسمع فصار المالك
معلوما بالسمع والمالك بالمعاينة ولو لم يسمع مثل هذا الضاع حقوق الناس لان فيهم الخجوب ولا يبرز
أصلا ولا ينصoran براه متصرف فيه وليس هذا اثبات المالك بالسمع وانما هو اثبات النسب بالسمع
وفي ضيعة اثبات الملك به وهو لا يتبع وانما يتبع اثباتا قصد اعني نفع الزيلعي وعرفا في البحر ان النهاية
ونقل عن فتح القدير انه يعقبه بان مجرد ثبوت نسبه بالشهادة عند العاضى لم يوجب ثبوت ملكه كذا
الضيعة بل لا الشهادة وكذا المقصود ليس اثبات النسب بل المالك في الضيعة انتهى (قوله لا يسمعه ان
يشهد) لانه لم يحصل العلم بالخدود وهو شرط للشهادة عني ولو عاين رايه بفتح دايه ونسبه لكان يشهد
بالملك والنتاج بجرع الزاوية (قوله وان فسر للقاضي الخ) وفي الدرر ان عريته باعز دالى حقه معنى
التفسير ان يقولوا شهدنا له باسمه من الناس اما لو قالوا انما بعين ذلك ولا يكمه اشهر عندنا جازت في الشكل
وصححه شارح الوهبية انتهى (قوله لا يقبل) لانه اذا اطلق بيع في قلب الفاضى صدقه فلكون
شهادته عن علم ولا كذلك اذا فسر وقال سمعت كذا عن هذا كان المراد من الاخبار جوى من
المسايد درر عن الكفاية ولهذا قالوا ينبغي للشاهد بالسمع ان يطق في ادائه الشهادة ولا يصيرها والمرسل
من الاخبار هو ان يترك الواسطة التي بينه وبين الرسول ويقول قال رسول الله كذا بخلاف المستند كذا
بخط شيخنا ورايت بخطه ايضا ما منه يستفاد ان المرسل عند الحديث ما حذف منه آخر السند وهو البخارى
وفي اصطلاح الاصوليين هو الذى حذف منه السند بخلافه وفي هذا المقام كلام يعلم بار جوى غلبه كالفقه
العرفي وشرحها (قوله وفي صورته الموت وانوقف) على الاصح على التفسير ويراد لكساح والنسب
على أحد القولين ظهيرية كذا قيل وأقول ظاهر قوله على أحد القولين انهما على حد سواء وليس كذلك
في عبارة الظهيرية ظاهرة في ترجيح عدم القبول وانفصاعا على ما وجدته بخط السيد الجوى لو شهد على
الكساح والنسب وفسر وقال اى سمعت ذلك من قوم لا يتوهم توانؤهم على الكذب لا يقبل شهادته
وقال بعضهم يقبل انتهى فلو نقل العبارة برمتها ولم يتصرف لكان أولى (قوله حتى لو فسر للقاضي يقبل)
تفسيره فقبل شهادته لان ذلك يزيد العاضى عن ما هو لم يشهد الا بما علم فيوجب قبولها عني

***** (باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل) *****

يقال قبلت اقول حمله على الصدق بجرع المصباح لما فرغ من بيان ما يسمع فيه الشهادة وما لا يسمع
شرع في بيان من يسمع شهادته ومن لا يسمع وقد علم ذلك على هذا لا بد من تحمل الشهادة والحال شرويه والشرع
مقدم على المشروط جوى والمراد من يجب قبول شهادته على العاضى ومن لا يجب لاسيما صحيح وبوط

أولا يصح لان القضاء بشهادة الفاسق يصح بخلاف العبد والصبي والزوجة والولد لايه وعكسه لكن
 في خزانة المفتين قضى بشهادة الاعي او المحدود في القذف اذا تاب او بشهادة احد الزوجين مع آخر
 او بشهادة الولد لولده او عكسه نفذ حتى لا يجوز للثاني ابطاله وان رأى بطلانه انتهى فالمراد من عدم
 القبول عدم حله بجر (قوله وقال زفر الخ) لان الحاجة في هذه الاشياء الى سمعه وهو صحيح لا آفة به
 عني واختاره في الخلاصة وعزاه الى النصاب جازما به من غير ذكر خلاف بجر (قوله وقال أبو يوسف
 والشافعي اذا تحمل الشهادة وهو بصير الخ) لمحصل العلم بالمعينة وهو في الحفظ والاداء كالصغير فلم يفته
 الا الاشارة وذكر اسم يقوم مقامها عند تعذرها كما في الشهادة على الميت ولنا ان الاداء ينتقل الى التمييز
 بين الخمين ولا يفرق بينهما الا بالنعمة فيحشى عليه التلقين من الخصم اذا النعمة تشبه النعمة فكان فيه
 شبهة يمكن التحرر عنها بخدس الشهود والنسبة لتعريف الغائب دون المحاضر بخلاف وطء امرأته حيث
 يجوز له مع هذه الشبهة لانه لا يمكن التحرر عنه لضرورة اقتضاء الشهوة وبقاء النسل ولانه يقبل فيه خبر
 الواحد فيعتمد على خبر المرأة زبلي بقى ان يقال بماذا يعرف انه كان بصيرا وقت التحمل فان قول
 الشاهد في ذلك غير مقبول وقول المدعى كذلك والمدعى عليه منكر للشهود به أصلا قالوا يتصور ذلك فيما
 اذا جاء وهو بصير ليؤدى الشهادة فلم يتفرغ القاضي لسماع شهادته حتى عي او كان القاضي يعرف الوقت
 الذي عي فيه وناريج الدعوى سابق على ذلك حموى عن النهاية (قوله وقال مالك تقبل شهادته مطلقا)
 أى سواء شهد بما يجرى فيه التسماع ام لا وهذا مخالف لما في شرح المجمع لمصنفه حيث قال ان مذهب
 مالك كزفر فالموافق لما في شرح المجمع لمصنفه ان يكون مذهب مالك قبول شهادة الاعي فيما يجرى فيه
 التسماع لا مطلقا خلافا لما ذكره الشارح الى هذا أشار بعضهم واقول مبنى هذه المخالفة قول
 الشارح وغيره كالزبلي والعينى وقال زفر تقبل فيما يجرى فيه التسماع وهو مخالف لما في شرح
 المجمع لابن فرشته معز بالدخيرة حيث قال ان شهادة الاعي فيما يجرى فيه التسماع تقبل بخلاف
 والخلاف فيما لا تجوز فيه الشهادة بالتسماع انتهى فاستفيد من كلام ابن فرشته ان زفر يقول
 بالقبول مطلقا سواء شهد بما يجرى فيه التسماع ام لا فتحصل من كلامهم ان النقل عن زفر قد اختلف
 وكذا عن مالك أيضا ما عراه الشارح لما لك من القبول مطلقا على انه قول مالك وان كان موافقا
 للزبلي لكن جعله العيني رواية عنه بعد ان ذكر اول ما نصه وقال زفر تقبل فيما يجرى فيه التسماع
 وبه قالت الثلاثة الخ اذا علمت هذا ظهر انه لا وجه للاعتراض على الشارح بكلام شرح المجمع (قوله
 وعند أبي يوسف لا يمتنع الخ) لانها أدبت بشرائطها وقبلت فيقضى بها كما لو مات الشاهد بعد
 لاداء او غاب وقال لا يقضى بها لان قيام اهلية الشهادة شرطا وقت القضاء لانها تصبح حجة عنده
 وقد فات كما لو جن او خرس او فسق بخلاف الموت لان الاهلية تستقر به ولا تبطل والشئ بانتهائه يتقرر
 وبخلاف الغيبة لانها لا تنافي الاهلية كذا في شرح المجمع لابن فرشته واعلم ان الشارح لو اقتصر في عزم
 قبول شهادة الاعي الى أبي يوسف على ما اذا كان بصيرا وقت التحمل لعلم قبولها عنده في الوجه الثاني
 بالاولى قال شيخنا وما ذكره صدر الشريعة حيث قال وقول أبي يوسف اظهر ترجيح لقول أبي يوسف فيما
 اذا تحمل وهو بصير وادى وهو اعى وفيما اذا أدى وهو بصير فمعي قبل القضاء (قوله والمملوك والصبي)
 والاخرس والمغفل والمجنون الا في حال العتة بجر اطلق في الصبي فشمع ما في الدر من عدم قبول شهادة
 الصبيان فيما يقع في الملاعب قال ولا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات وعزاه الى البرازية والشرابية لانية
 قال لكن في الخوى تقبل شهادة النساء وحدهن في التمل في الحمام بحكم الدية كيلا يمدد الدم انتهى
 والخنى المشكل كالانثى لانه يعامل بالاضر وانما لا تقبل شهادة المملوك والصبي لان الشهادة من باب الولاية
 ولا ولاية لهما على انفسهما فاولى ان لا يكون لهما الولاية على غيرهما وعن أحمد تجوز شهادة المملوك وعن
 الحزقي تجوز شهادة العبد في كل شئ الا في المحدود وقال البخاري في صحيحه وقال الحسن رحمه الله شهادة

وقال زفر وهو رواية عن أبي حنيفة
 تقبل فيما يجرى فيه التسماع وقال
 أبو يوسف والشافعي اذا تحمل الشهادة
 وهو بصير ثم اداه وهو اعى تقبل
 وقال مالك تقبل شهادة مطلقا ولو عي
 بعد لاداء قبل القضاء يمتنع التسماع بل
 عندهما وعند أبي يوسف لا يمتنع بل
 يقضى بها (و) لا تقبل شهادة
 (المملوك) مطلقا سواء كان قنا او
 مكنا او مدبرا (والصبي)

العبد جائزة اذا كان عدلا واجازة شريح ووزارة بن اوفى عني لكن قوله وقال البخاري وقال الحسن
مخالف لما في الفتح والاتقاي والدي فيهما بدل قوله وقال الحسن وقال أنس والخزني يقتضيان الى قرية
بحر ووبالكسر الى بيع الخنزف واثبات شيخنا عن اللب واعلم ان لولاية المفقعة عن المملوك والصبي هي
الولاية العامة فلا مردانها صليمان وكيلين ولا شك ان للوكيل ولاية على الموكل لان هذه ولاية خاصة
والمفقعة العامة (قوله خلافا لما لك فيهما) ظاهره بول شهادة الصبي عندما ملك مصلحا وليس كذلك بل
فيما لا يحضره المانصبان كما في العيني (قوله الا ان يتحتم الاثام) ونول مقتضى درويش يعني بمحضها السيد
وهو رقيق فادها بعد العتق يجوز (قوله والمملوك) وكذا بعد ابصار واسلام وبوبه فسي وطزق
زوجة لان المعبر حال الاداء وفي البحر من حكم برده لعله ثم زال فشهد وفيه ما يميل الى ان يرفع عيب
وصبي وأعمى وكافر على مسلم وادخال الكمال احد ازوجين مع الاربعة سهود فعلى هذا لا تسبل شهادة
الزوج بعد ردها ولو بعد الطلاق بني ان يقال مقتضى قوله في الدر وطلاق زوجته انه اذا تحمل الشهادة
حال قيام الزوجية زوجته ثم اذا هاب بعد الاباء تقبل ولو قبل انقضاء العدة وليس كذلك فيحمل على
ما بعد انقضاء العدة والقرينة على هذا الحمل ما سيصرح به حيث عزز للفقهاء ما نصه طلبها اثلاثا وهي
في العدة لم تجز شهادته لها ولا شهادته له الخ وما في الصغير مما يشير الى جوار الاداء بعد الاباء ولو قبل
انقضاء العدة استدرك عليه في الشرع لولاية بما ذكره الكمال عن الخياط لا تقبل شهادته لمعتنه من رجعي
ولا بائن لقياس النكاح في بعض الاحكام انتهى قال فيمكن حمل الاباء في كلام الفناوى الصغير على
انقضاء العدة جمع بينهما انتهى (تقنة) شهد لها ثم روجها بطلت در عن الحاشية وقوله ثم تزوجها يعني
قبل انقضاء بالشهادة (قوله والمحدود في قذف) لان الردم غنام المحذبان نص والاستثناء مصرف
لما يليه وهو وثلك هم الفاسقون در وفي المبسوط لا تسقط شهادة القاذف ما لم يضرب غنام المحدود وروى
عنه انها تسقط اذا اقيم عليه الاكثر وروى عنه اذا ضرب سوطا سقطت شهادته عني واعلم ان الصغير
في لهم من قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا عائد الى المحدودين وعند الشافعي المذاهب القاذفين العاجزين
عن الاثبات فلم يجز تقبل شهادته عندنا خلافا له بحر ولو أقام اربعة بعد ما حذر على انه زنى تقبل شهادته
بعد التوبة في الصحيح لانه بعد اقامه البينة لا يحد فكذلك لا ترد شهادته زيلعي بخلاف ما لو أقام البينة على
اقرار المقذوف بالزنا حيث لا يشترط ان يكونوا اربعة حتى لو شهد رجلان او رجل وامرأان انه أقر
بازنا بعد ما حذر القاذف نعوذ شهادته فلو قال المؤلف والمحدود في قذف وان تاب ان لم نتم بينة على
صدقه لكان أولى بحر وفيه عن البدائع كل فاسق ناب عن فسقه قبلت توبته وشهادته الا اثني
المحدود في قذف والمعروف بالكذب لان من صار معروفا بالكذب واشتهر به لا يعرف صدقه من توبته
بخلاف الفاسق اذا تاب عن سائر انواع الفسق فان شهادته تقبل انتهى واعلم ان الاستثناء في كلام البدائع
من قبول الشهادة لامن قبول التوبة يدل على قوله بخلاف الفاسق اذا تاب الخ فتوبته المحدود في القذف
المعروف بالكذب مقبولة عند الله تعالى لكان لا تقبل لها شهادة (قوله فيمنه توبته) وان
ضرب اكثره بعد اسلامه على الظاهر لان للكافر شهادة فكان ردها من ماله وبالا سلام حدث
شهادته اخرى والموجود بعد الاسلام ليس حذبل هو بعضه فلا يترتب عليه رد الشهادة فالاسلام لا يسقط
حد القذف وهل يسقط شيئا من المحدود قال قارى الهداية اذا سرق الذمي او زنى ثم أسلم فان ثبت ذلك
عليه باقراره او شهادة المسلمين لا يدرأ عنه الحدون ثبت شهادة أهل الدمه فأسلم سقط عنه الحدان انتهى
قال في البحر وينبغي ان يكون كذلك في حد القذف وفي القيمة الذمي اذا وجب التعزير عليه فأسلم لا يسقط
عنه ولم أر حكم الصبي اذا وجب التعزير عليه للأدب ذليل ونقل ازازى عن الشافعي سقوطه من جرحه
بالبلوغ ومقتضى ما في القيمة انه لا يسقط الخ (قوله وقال الشافعي تبطل شهادته اذا تاب) بناء على ان
الاستثناء من قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا قبل ان يستثنى من قوله وأمثك هم الناس من دل على

خلافا لما لك فيهما (الا ان تتحتم الاثام)
في الرق والصغير وادابا بعد المحررة
والبرغ (لا تبطل شهادة) المحدود
في قذف وان تاب الا ان يجد الكافر
في قذف ثم أسلم (فيمنه توبته) شهادته
وقال الشافعي تقبل شهادته اذا تاب
وفي المحدود في غير القذف تبطل
شهادته ان تاب وانما قيد بالكافر
لانه لو حذر العبد المسلم في قذف

ذلك ذكر التأييد في النهي من قبول الشهادة فلو قبلت بعد التوبة لضاع ذكر التأييد (قوله ثم عتق ترد
شهادته) لأنه لم يكن له شهادة على أحد وقت المجد فلم يتم الرد إلا بعد العتق أما الكافر فهو من أهل ان
يشهد على مثله فان قلت ما المراد بالشهادة المذكورة في قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا الشهادة
القائمة أو المحادثة ان كان المراد القائمة ينبغى ان لا تقبل شهادته على أهل الذمة بعد الاسلام وان كان
المحادثة ينبغى ان لا تقبل شهادته على المسلمين وتقبل شهادته لأهل الذمة وعليهم قال الشيخ شاهين قلت
هذا سؤال خاتمة المحققين صدر الشريعة وأجاب عنه الاستاذ الصلاحى بان المراد أعم من ذلك كله
لكونه نكرة في خبر النبي لكن الاسلام يجب ما قبله (قوله والولد) ولومن وجه فلا تقبل شهادة ولد
الملاعة لا صولة أو هولة أو لفروعه لثبوت نسبه من وجه بدليل صحة دعوته ولهذا تحرم مناكحته ووضع
الزكاة فيه فأحكام البنوة ثابتة من الطرفين إلا الارث والنفقة كولد العاهر وولد أم ولد نفاه سيدها
لا يشهد له ولا يعطيه زكاته بجرع عن المحيط البرهاني وفيه عن الولوالجية وتجوز شهادة الابن على أبيه
بطلاق امرأته اذ لم تكن لأمه أو لغيرتها لأنها شهادة على أبيه وان كان لأمه أو لغيرتها لا تجوز لأنها
شهادة لأمه انتهى وقوله وان كان لأمه الخ يعني وكانت الأم تدعى اذ لو كانت تجحد قبلت يدل عليه
ما صرح هو به معزيا للولوالجية أيضا حيث قال وفيه عن عمار رجل شهد عليه بنوه انه طلق أمهم ثلاثا وهو
يجحد فان كانت الأم تدعى فالشهادة باطلة وان كانت تجحد فالشهادة جائزة لأنها اذا كانت تدعى فهم
يصدقونها فيما تدعى ويعيدون البضع الى ملكها بعد ما خرج وأما اذا كانت تجحد فيشهدون على أمهم
وأوردان الشهادة بالطلاق شهادة بحق الله تعالى فوجود دعوى الأم وعدمها سواء لعدم اشتراطها
وأوجب بانه مع كونه حقا لله تعالى فهو حقا لها أيضا فلم تشترط الدعوى للأول واعتبرت اذا وجدت مانعة
من القبول للثاني عملا بهما وقيد بالشهادة فلم لأن الشهادة على أصله وفرعه مقبولة الا اذا شهد الجدة على
ابنه لابن ابنه فانها لا تقبل لوجود المانع في المشهود له الا اذا شهد لابن ابنه بالابنية على أبيه لأنه لم يصر
جدا حين شهد عليه بل بعد حكم الحاكم بموجب الشهادة والشئ لا ينفى موجب نفسه بجرع عن المحيط (قوله
لا يويده الخ) لقوله عليه الصلاة والسلام لا تقبل شهادة الولد لوالده ولا الولد لولده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج
لامرأته ولا العبد لسيده ولا المولى لعبده ولا الاجير لمن استأجره ولا النافع بين هؤلاء متصلة فتكون
شهادة لنفسه من وجه قال العيني ولو قال والفرع لصله وبالعكس أو لولد لا يأنه وأمهات لكان أولى
(تتمه) روى ان الحسن بن علي شهد لعل مع قنبر عند شريح بديرع له فقال شريح لعل انت بشاهد آخر
فقال مكان الحسن او مكان قنبر فقال لا بل مكان الحسن قال أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول للحسن والحسين هما سيدا شباب أهل الجنة قال سمعت لكن انت بشاهد آخر الى آخر القصة
وفيها فاستحسنه وزاده في الرزق ومثل هذا لا يقدح في العدالة لأنه انما لا يجوز له كونه شهادة لنفسه من
وجه وشهادة المرأة لنفسه غير مقبولة زيلعي ومعنى كونهما سيدى شباب أهل الجنة في الجنة أنها غيرا
في حال شبابهما بل صغرها بفضائل عن هو في سنهما ابن حجر على الحمزية وقنبر بفتح القاف والباء
كافي البحر وأما قنبر بضم القاف فهو جد سيد مويذ ذكره الذهبي في مشيخته الاسماء والانساب وفي تقريب
التهذيب للحافظ ابن حجر شريح ابن الحارث بن قيس الكوفي النخعي القاضي أبوامية ثقة وقيل له حبة
مات قبل الثمانين أو بعدها وله مائة وثمان سنين أو أكثر يقال حكم سبعين سنة انتهى شيخنا (قوله
وعكسه) بالرفع على انه مبتدأ محذوف خبره عيني (قوله وأحد الزوجين للآخر) ولو في عدة الثلاث
ككافي التنوير والمعتبر في المنع الزوجة عند القضاء لا عند التحمل والاداء ككافي الدر وأما في باب الرجوع
في الهبة فهي مانعة وقت الهبة لا وقت الرجوع فلو وهب لأجنبية ثم نكحها فالرجوع بخلاف عكسه
وفي باب اقرار المرأى تعتبر الزوجة وقت الاقرار فلو أقر لأجنبية ثم نكحها ومات وهي زوجته صح
وفي باب الوصية تعتبر الزوجة وقت الموت لا وقت الوصية وأطلق في الزوجة فشمع الامة لان لها حقا
في المشهود به ولو شهد أحدهما على صاحبه يجوز الا في مستثنين قدفها ثم شهد عليها بالزنا مع ثلاثة

ثم عتق ترد شهادته (و) لا تقبل شهادة
(الولد لا يويده و جدية وعكسه واحد
الزوجين للأب والجد والسيده) مطلقا
سواء كان عليه دين أو لا (او مكاتبه)

الثانية شهد الزوج وآخر بانها اقرب بازق لغلان وهو يدعي لم تقبل كذا في البحر وهو ظاهر في ان
المسئلة الثانية لا اشتهر اذ لا تقذف خلافا لمساوية وهم من كلام بعضهم (قوله وماله صالحا) لا محالة
بيننا وبينه في هذا كما احبرنا به المتقنه من اهل مذهبه شيئا (قوله ما شهد احد المعاصرين) قال السيد
المجوى وانظر هل شركة المالك كشركة العنان والمفاوضة انتهى واقول قال في البحر واطبقه فتدعى شركة
الاملاك وشركة العود عندنا ومفاوضة وجوهنا وصنائع وحصة في النهاية بشرط العنان قال وأما
شهادة احد المعاضين لصاحبه فلا تقبل الا في الحدود ودوا البصا و لم يحك لان ما عداها مشترك بينهما
وتبعه في العنانية والبابية وزاد في الفتح على ائمة الطلاق والعساق وطعام أهله وكسوتهم وتبعه
الزيلي بانه سهو فانه لا يدخل في الشركة الا الدراهم والديار وما لا يدخل فيه العقار ولا العروس ولهذا
قالوا لو وهب لاحدهما مال غير الدراهم والديار لم يملك الشركة لان المساواة فيه ليست بشرط انتهى
وما ذكره في النهاية هو صريح كلام محمد في الاصل كما ذكره في المحيط البرهاني ثم قال وشهادة أحد من يركب
العنان فيما لم يكن من تجارتها مقبولة لا فيما كان منها ولم يذكر هذا الفصل في المفاوضة لان العنان
قد تكون حاصلا وقد تكون عاملا فاما المفاوضة فمكون الا في جميع الادوال وعلى قياس ما ذكره شيخ
الاسلام ان المفاوضة تكون خاصة فتكون المفاوضة على التفصيل لذي ذكرا في العنان انتهى
وكذا لا تقبل شهادة الاجير الخاص لمساوية ارضه أو البائع ارا لم يملك الخاص الذي يدره
أساده صرر نفسه ونفعه بغير نفسه وهو معنى قوله عليه السلام لا شهادة للقاذع بأهل البيت اي لصاحب
معاشه منهم من القنوع في السؤال لامن له ارضه وروى الخبر بغيره يعال ان كل شهادة حرب معصية
او دفعت معرالم تقبل للتمه قال فلا تقبل شهادة المسافر للاجبر بالمسافر والمسيير للغير بالمسيير اذ
الاجير العام كالحياط فتقبل ثم قال وهما مثل شجرة على عدم نهاده لذكر ذلك في شهادة ارضه
أوصى بثلاث ماله لثلاثة بنين فلان وهما من تلك العلة تحت ولائهم ما منها الا اشدوا وصى لغيره
جيرانه وهما منهم فالحكم كذلك الثلاثة لارض لغيره بيمينه وأهل بيته وهم منهم لم يشع ولو كان من
صحت والفرق بين الاقربين والثالث ما يدعى زعمه ما يخصه من المصنف منهم في التملك ولو اوصى
لغيره جيرانه فشهد من له اولاد فحسبوا لم يقبل مصنفان حتى الاولاد وشرهم والفرق بينهما بين
اولادهما ان المصنف لا يدخل تحت عموم طائفة ولم يباينوا الكلام لا خلاف الاولاد فانه اذا حلل
تحت الشهادة وانما ادخلوا المسك في مسئلة الشهادة لغيره اهل بيته باعتبار أنهم يحسبون بحدف لغيره
جيرانه وبني عمهم وذكرنا في هذا ان هذه الدار صدقة موقوفة على ذرية جيرانه وهما منهم جارت
ولو على فمراة لا لاقال الساطي في الفرق ان المراه لا تزل ولا يجوز يرول فلم يكن شهادته مقبولة
لا محالة انتهى وأهل بيت الانسان لا يرول عنهم الاسم لانهم اقراره الذي في عياله فانما لم يقبل فيها
ولكن بشكل مسئلة العياله فان الاسم عنهم لا يرول مع بغيره ولكن لا يدخلان في البحر وبكسر الفرق
في الوصية واقف أشار اليها في الشفعة وأما شهادة الدار لم يوجب قبوله وان كان مفلسا لا يعمرون
فلا تقبل وشهد الوقف لا تقبل لشهادته بما يرجع الى العلة لان له حصة في المشه ديد كان متهما واما
فاندها سقوط اعين عن الماطر فلا يحلها القاضي اذا تمه ندر (قوله والاشارة) بالجمع من يعمل ارضه
ويؤتي وما بالكسر فالذي في اعضائه وكل ما ليس حلقة در (قوله ولا يرق بين ان تعي للناس ان) بحرمة
رفع صوتها بخلاف الرجل فانه لا يجمع شهادته حتى يسمع الناس به ويأبى تبيده ما دام باخيه ليصهر
عند القاضي كما في مذهب الشرب على اليهود ذكره الوي در وعيني (قوله في القول والفعل) الواو على
اوشينا فاشار الى ان مجرد التشبه بالمسافر في القول كاف في رد الشهادة سواء انصم اليه المشبه من
في الفعل ام لا وما في المدايد من ان المسكر في اعضاءه المتلبس في كلامه شيئا با دماء مقبول اشهادة
استدرك عليه المجوى بان التشبه بالمسافر اجماعا قال في تحرير (قوله في له) انه هراي يعمل من
بصيغة اجمع حتى يطابق المسكر مجوى (قوله في مصيبيه غيره) فلو في مصيبيه تقبل لا محط ارضا

والا لجماعا في الولد والوالدة وبنوه
شهادة كل واحد منهما صاحبه
والنساء في نياها ما حدان وحسن
فهو يجوز وشهادته احدهما
(قوله لا تقبل شهادة) (البركة) في
فما هو من شربها ولو نهى لغيره
من شربها بغيره وهذا ظاهر في شرب
العنان اما شهادته اشد لمساوية
في شربها صاحبه في شربها
واصا في شربها صاحبه في شربها
(قوله لا تقبل شهادة الخنزير والماتة
والمعصية) ولا يرق بين ان تعي للناس
او شهادته اذا كان حذو ياتق ارضه
بان يمشي به بالنساء فيقولوا فعل
او يعمل به في شربها في شربها
الذي في شربها في شربها
أي آله بكسر حاءه ولو في شربها
بفعل الردي فهو مقبول الشهادة
والمرد بان شحته التي تنوح في مصيبيه
غيرها

وانسلاب صبرها واختيارها فكان كالشرب للتداوى در عن الوائى (قوله ولا فرق بين ان تكون النواحة بالمال او بدونه) ففي تعديل الزيلعى والعينى بقوله لانها تركب المخطور لاجل الطمع في المال وجعله مكسبة وجرى عليه في الدرر والفتح نظرا لقتضائه قبول شهادتها اذا كان بغير امر (قوله والعدو) سواء شهد على عدوه او غيره لانها فاسق وهو لا يتجزأ وفي فتاوى المصنف لا تقبل شهادة المجادل على العالم لنفسه بترك ما يجب تعلمه شرعا فيمنه لا تقبل شهادته على مثله وغيره والحاكم تعزيره على تركه ذلك والعالم من يستخرج المعنى من التركيب كما يحق وينبغي در ومقتضى التعليل بان العداوة فسق وهو لا يتجزأ وشهادة العدو مطلقة سواء كانت شهادة العدو على عدوه وله لكن سياق كلام البرجندى على ما نقل عنه الحموى يقتضى تخصيص المنع بما اذا كانت عليه فلوله قبلت لعدم التهمة وحاصله ان تعديل رد الشهادة بالفسق يقتضى المنع من القبول مطلقة سواء كانت الشهادة على العدو وله والتعليل بالتهمة يقتضى تخصيص المنع بما اذا كانت الشهادة عليه فلوله قبلت ولعل في المسئلة قولان لان منهم من علل بالاول ومنهم من علل بالثاني (قوله دنيوية) كشهادة المقتول ولبه على القاتل والمجر وح على الجارح والمقتوف على القاذف والمقتطوع عليه الضر يقى على القاطع فليس كل من خاصم شخصا في حق وادعى عليه يصير عدوا له كما توهمه بعض المتفهمة نعم لو خاصمه في حق لا تقبل شهادته عليه في ذلك الحق كالوكيل لا تقبل شهادته فيما هو وكيل فيد الشجر والبحر واما شهادة بعض القافلة لبعضهم على قطاع الطريق فانها تقبل شيخنا عن الخيرية (قوله وما من الشرب الخ) اى مداوم شرب الخمر على اللهو لانه من نكبت رمد دينه وفي الكائن انما شرط الادمان ليكون ذلك ظاهرا منه فان من شرب الخمر سرا ولا يظهر ذلك منه لا يخرج من ان يكون عدلا وان شربها كثيرا وانما تسقط عدالته اذا كان ذلك يظهر منه او يخرج سكران فتلعب به الصبيان فانه لامروءة لمثله ولا يخرج من الكذب عادة وفي فتاوى قاضيان لا تقبل شهادة مدمن الخمر ولا مدمن السكر لانه كبيرة وفي الذخيرة لا تجوز شهادة مدمن الخمر كذا في الزيلعى والعينى وفي الزيلعى ايضا عن النهاية ان الادمان شرط في الخمر اى ضايق حتى سقوط العدالة فهذه النقول صريحة في عدم الفرق في اشتراط الادمان بين الخمر وغيرها اذا علمت هذا ظهران ما ذكره في الدرر تعالى البحر من ان الادمان شرط في غير الخمر لان بقطرة منها ارتكب الكبيرة فترد شهادته وما ذكره ابن الكمال يعنى من كون الادمان شرطا حتى في الخمر سوط هو الغلط لما علمت من ان ابن الكمال لم ينفرد بذلك بل هو بايع للثقاة من اهل المذهب كفاحيان وغيره والجب من صاحب البحر كيف غلط ابن الكمال مع ما نقله هو عن الصدر الشهيد ان الخصاف اسقط العدالة بشرب الخمر من غير ادمان ومحمد شرط الادمان لسقوطها وهو الصحيح انتهى قال وفي العتبية لا تسقط عدالة اصحاب المروآت ما لم يشتهروا وفي الظهيرية من سكر باليد بطل عدالته في قول الخصاف لان السكر حرام عند الكل وقال محمد لا تبطل عدالته الا اذا اعتاد ذلك قال في البحر وهو عجيب من محمد لا بد نال بحرمته قليله ولم يستطعها بكثيره وظاهره انه يقول بان السكر منه اى من اليد صغيرة فشرط الاستعداد انتهى واقول فيه نظرا ظاهر يعلم فاقدم عن الصدر الشهيد من ان الادمان على شرب الخمر شرط لسقوط العدالة عند محمد مع انه ممن يقول بان مجرد شرب الخمر كبيرة ولو بدون ادمان راسكروا وهذا قال الماسدي انما فعل ذلك شهيد يعنى حيث اشترط الاعتياد على السكر من اليد للاحتياط فخرج القليل يعنى من المسكر ولم يستطع العدالة الا اذا اعتاد ولم يكتبه بالكثرة انتهى فان قلنا لم اشترط الادمان في الشرب دون غيره مما يجب الحد قلت ذكر البرجندى ان الوقوع في الشرب اكثر من الوقوع في غيره فلو جعل مجرد الشرب مسقطا للعدالة ادى الى الحرج انتهى (قوله على اللهو) قيد به احترازا عما لو كان للتداوى (قوله لبنداهل الاثر) الخرمه الخ) يعنى كما يتناول الحلال وفوله وغيرها ليس معطوفا على الخرمه بل مرفوع على الاستئناف مبتدأ خبره قوله لا يسقط العدالة ما لم يسكر (قوله بل ادمان السكر يسقط) لما كان مظاهروا وببرها لا يسقط العدالة ما لم يسكر ان السكر يجرد عنه وبيد ادمان يسقط العدالة اضرب عنه

ولا فرق بين أن تكون البواحة
بالمال أو بدونه ^{ككتاب الأصل}
(و) لا تقبل شهادة (العبد وان كانت
العبادة) عبادة ذميمة (وإن كانت
عبادة ذميلة لا تنفع قبول لشهادته
وإن التفتت هذا إذا كان غير عبد
وإن كان عبدا يقبل في الصحيح وفي
الاحتراز إذا عاهد ومن يفرج مخزئه ويخزن
ويفرحه وقبل يعرف بالعرف (و)
لا يذلي شهادة (مادم الشرب على
الأساق الشرب لا يسقط
لأنه لا يبرأ من الخمرية وغيره لا يسقط
لأنه لا يبرأ من الخمرية وغيره لا يسقط
لأنه لا يبرأ من الخمرية وغيره لا يسقط

مأخوذ من القمير لانه ماله يزاد اذا غلب وينقص اذا غلب كالقمير يزيد وينقص بحر (قوله والشرطيح) بكسر اوله ولا يفتح والسين لغة فيه بحر عن القاموس وقال الجوى قيل بالفتح وقيل بالكسر وهو المختار (قوله او تعوته الصلاة بسببهما) وكذا اذا كان يكثر عليهما الحلف عني لكن قيد الزيادة كثرة الحلف بكونه كاذبا ففساده ان كثرة الحلف بدون الكذب والكذب في الحلف بدون الكثرة لا توجب رد شهادته لا لان حرمة الكذب تنوقف على الكثرة لانه من البكثرة مطلقا خصوصا وقد انضم اليه الحلف بل لانه انما يشترطه اذا كثر ذلك منه (قوله ليس بفسق) لان الاجتهاد فيه مساغ فلا ترد شهادته ما لم ينضم اليه أحد المعاني الثلاثة التي ذكرناها الا ان عني وهي القمار وقوت الصلاة وكثرة الحلف وزاد في التنوير وشرحه فترجمه اخرى هي اللعب به على الطريق وان يذكر عليه فسد وان يداوم عليه (قوله وان كان مكروها) أى حراما شرعا لا ينعى الفتح (قوله فهو مردود الشهادته بكل حال) يعنى وجد أحد المعاني المذكورة ام لا لان نفس اللعب به فسق وقال عليه الصلاة والسلام ملعون من يلعب بالنرد قال العيني ومن يكون ملعونا لم يكن عدلا (قوله لكان اولي) كان الظاهر ن يقول لكان صوابا الا ان يقال اراد بالاولى ما هو صواب فانه قد يطلق ويراد به ذلك جوى واقول هذا الذى ذكره الشارح ينبغي على التفرقة بين النرد والشرطيح وان اللعب بالنرد يوجب سقوط شهادته طالما يختلف الشرطيح حيث يشترط ان ينضم اليه أحد المعاني وهذه التفرقة وان صرح بها الشراح لكنها خلاف ظاهر كلام المصنف لان المتبادر من كلامه ان مجرد اللعب بالنرد لا يوجب سقوط شهادته كالشرطيح وان كانت حرمة اللعب بالنرد لا تنوقف على انضمام شئ آخر فحق القمار بل لاجل حصول الشهوة فتعبد المصنف بالقمار في جانب البرد كتنقيده بالادمان في جانب الشرب ألا ترى الى قوله او تفوت الصلاة بسببهما فهاهنا صريح في ان مجرد اللعب به سبب ادان انضمام شئ مما سبق لا يوجب رد الشهادة وان كان مجرد اللعب بالنرد حراما فهو وان فسق بمجرد اللعب بالنرد وان لم يبق لم يبق لكن ظهور فسقه به وشهرته انما تكون بالقمار ونحوه وهذا هو السر في تقديم المصنف للنرد على الشرطيح والاخره فسقط قول الشارح فلو قال او يعاقب بالشرطيح الخ (قوله او يبول الخ) كذا كل ما يخل بالمرءة وان لم يكن حراما كدبر رجل عند الناس وكشفه رأسه في موضع يعد فعله اساءة أدب ومصارعة الاحداث في المسجد وسرقة لقمة والافراط في المزح المفضى للاستفاف وصحبة الاراذل والاستخفاف بالناس وليس منه الصناعة الدينية فالزبال والحائك والنحاس والدلال تقبل شهادتهم ان كانوا عدولا ثم اعلم انهم شرطوا الادمان في الصغيرة وما شرطوه في فعل ما يخل بالمرءة وينبغي اشتراطه بالاولى واذا فعل ما يخل بهما سقطت عدالته وان لم يكن فاسقاه ففاسق الخ لعل به ليس يعدل ولا فاسق بحر (قوله على الطريق) لانه يدل على قلة الحياء عني وكذا كشف عورتك ليستنحي در عن الفتح وأما كشف اللب والغطاء اذا لم يجد ما يستتر به فانه لا يفسق به بخلاف الكشف للاستنجاء فيلزمه ترك الاستنجاء اذا لم يجد ما يستتره كما قدمناه (قوله او يظهر سب السلف) وهم الصحابة والتابعون والوحيدة كما في النهاية قيد بالظهور لانه لو كتبه تقبل كما في اشباهه ولو قال او يظهر سب مسلم لكان أولى لان العدالة تسقط بسبب مسلم وان لم يكن من السلف والفرق بين السلف والخلف ان السلف الصالح الصدر الاول من التابعين والخلف بفتح اللام من بعدهم في الخير وبالسكون في الشر وعطف أبى حنيفة على التابعين اما عطف خاص على عام بناء على انه منهم كما في مناقب الكردى والعناية او ليس منهم بناء على ما صرح به شيخ الاسلام ابن حجر فانه جعله من الطبقة السادسة من عاصر صغار التابعين ولم يثبت لبقاء أحد من الصحابة ذكره في تقريب التهذيب بحر قال في الدرر وفيه أى في البحر عن العناية عن أبى يوسف لا أقبل شهادته من سب الصحابة وأقبلها من تبرأ منهم لانهم يعتدون دينها وان كان على باطل فلم يظهر فسقه بخلاف الساب انتهى (قوله وقيل لاخيه الخ) ولو حال حياة أبيه بحر لعدم التهمة وهذا بالاجماع الا عند مالك لو كان في عياله لا يعقل وعنه لو يصل اليهما كثيرا لا تقبل عني واعلم ان قبول

والشرطيح ان يفوت الصلاة بسببهما
واعاقب سببه لا بمجرد اللعب
بالشرطيح ليس بفسق مانع من
الشهادة وان كان مكروها عندنا ومن
لعب بالنرد فهو مردود الشهادته بكل
حال فلو قال او يعاقب بالشرطيح
ويجب بالنرد لكان أولى (أو يبول
أو يكل على الطريق) متعلق بهما
(أو يظهر سب السلف) أى ان يحيا به
والعناية والتجديد (وتقبل) الشهادة
لاخيه وعنه

سواء كانت ملتمة واحدة أم لا وقال
شهادته على أحد (و) تقبل شهادة
(الحربي على مثله لا على الدمي) تقبل
شهادة (من المصغرة) أي اذنب بمصيبة
صغيرة متخفف من المزم وهو المصغرة (ان
اجتنب الكبيرة) وكانت حسنة
اسلم من سيئها هذا هو الصحيح
في اعوانه المعتبرة وقيل من ارتكب
صغيرة واضر على صغيرة سقطت
عديته الكبيرة عند اهل الحديث
سبعة الاشراك بالله والفرا من
الزحف وحقوق الوالدين وقتل النفس
بغير حق ونهب مال المؤمن وازنا
وشرب الخمر وقيل اكل الزنا واكل مال
اليتامى وقيل الكبيرة ما نسي فاحشة
في الشرع كاللواطنة وازنا ولم تسم
فاحشة وذكر شرع عليها عقوبة
بخص قاطع في الدنيا بالحد والوعيد في
العقبى كسرقة اكل مال اليتيم ومالم
يسم فاحشة في الشرع ولا شرع عليها
عقوبة في احدي الدارين كالغسرة
او الملة فهو مصغرة وسيل ما كان
راما لعينه فهو كبيرة وما كان حراما
بغيره فهو مصغره والصحيح ان ما كان
شذوذا بين المسلمين فانه هتك حرمة
الله تعالى والدين فهو كبيرة والا فهو
صغيرة (و) تقبل شهادة (الافلق)
أي الذي لم يخن وعن ابن عباس انه
لا تقبل شهادته وانما تقبل عندنا اذا
تركه بعد الزنا وكبر وخوف الهلاك وان
تركه على وجه الاعراض عن الفرض او
السنة على ما قالوا والاستخفاف بالدين
فلا تقبل شهادته ثم لا بد من معرفة
وقته فأبو حنيفة لم يفدره بشي وغيره
قال من سبع سنين الى عشرين سنين (.)
تقبل شهادة (الحصى) وولدا الزنا والحنفى
الا ان المشكل لا يشهد مع رجل ولا مع
امرأة ولو شهد مع رجل وامرأة تقبل كذا
في الحزانة وانما تقبل شهادة ولدا الزنا
مطلقا سواء شهد في الزنا ولا وقال مالك

٧٠ (الجزء الثالث من فتح المعين) ابن ابي ليلى بشرط اتحاد الملة وقال مالك والشافعي لا تقبل

وشرحه حيث قال ومن كافر على وكيل كافر مركبه مسلم لا يجوز عكسه لقيامها على مسلم قصدا وفي الاول
ضمننا انتهى والثاني يوضحه ما في الدرر حيث قال لا من كافر على مسلم الا في الايصاء والنسب يعني اذا ادعى
الايصاء من نصراني واقام شاهدين نصرانيين على خديم مسلم او ادعى ان فلان بن فلان النصراني مات
وهو وارثه واحضر مسلما عليه دين نكيت واقام شاهدين نصرانيين على نفسه تقبل وهذا استحسان
ووجهه مبين في الدرر وقبول الشهادة في هاتين المسئلتين حمله في الشرع لبلالية بعمامة على ما اذا كان المحض
المسلم مقرا بالدين منكر الاوصاية والنسب لو كان منكر الدين كيف تقبل شهادة الذميين عليه (قوله)
سواء كان ملتمة واحدة ام لا فان قلت يلزم على القول بالجواز مطالعنا وان اختلفت الملة ان يكون الدليل
احص من المدعى قلت اشارنا في ما الى ما منه يستفاد الجواب بان يقال ان الكفر كله ملة واحدة
(قوله وقال مالك والشافعي لا تقبل شهادته على أحد) لنا روى انه عليه السلام أجاز شهادة النصراني
يهود عليهما بازنا وعن أبي موسى الأشعري وطبر بن عبد الله انه عليه السلام أجاز شهادة النصراني
بعضهم على بعض وعليه اجماع السلف زيلعي (قوله والحربي على مثله) والمراد بالحربي المستأمن
لانه لا يتصور غيره فان الحربي لو دخل دارنا بلا أمان يسترى ولا شهادة للعبد على أحد بجرع من افترق
قال ويستثنى من الحربي على ما لمه ما اذا كانا من دارين مختلفين كالافرنج والحش لا تقطاع الولاية فيما
بينهم بخلاف أهل الدمة حيث تقبل شهادة بعضهم على بعض وان كان هذرا وميا والترك كان اهل
الدمة من أهل دارنا عني (قوله لا على الدمي) لا بد لولا يله عليه وتقبل شهادة الدمي على المستأمن
لان الدمي أعلى منه حالا فجاز ان يجعل له ولا يثب عليه عني (قوله ونهب مال المؤمن) الذي في الزيلعي
والعناية وبهت المؤمن قال الجوهرى جهته اذا قال عليه ما يدعيه عليه شيئا عن ابن مالك في شرح المشارق
(قوله كالسرقة واكل مال اليتيم) نشر على ترتيب الفحوى (قوله وما كان حراما لغيره الخ) كوطء
المحائس حرم لغيره وهو الاذى الموقت وكذا حرمة استعمال ثوب الغير مثلا شيخنا (قوله وتقبل شهادة
الانثى) لا طلاق النصوص من غير قيد بالختان عني وفي الافلق لاعتبار بالتألف والعين (قوله أي
الذي ليس) وهو سنة للرجال مكرمة للنساء اذ جاع الاختوبة المذلل للملوك كان اسما يفتن في زمن
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحاديث الجامع الصغير يدل على وقوعه في زمنه عليه السلام أيضا
(قوله وعن ابن عباس انه لا تقبل شهادته) محمول على ما ذكره استخفافا بالسنة عني (تقمة) الكبير
اذا أمكنه ان يخن نفسه فعل والا عليه ان يزوج او يشتري ختانة فختنه كذا ذكره العتاي ومقتضى
قوله عليه ان يتزوج الخ وجوب ذلك عليه ويحالفه في البحر عن الكرخي حيث قال يخنه الخماحي وفيه
عن ابن بكير ان لا بأس للحماحي ان يطلى على عوة غيره بالنور فانتهى الا ان يحمل ما ذكره الكرخي وابن
مقاتل على ما اذا لم يكن بنفسه ولا يمن يجعل نظره اليه كزوجته وأمه (قوله وان تركه على وجه الاعراض
عن الفرض) قال شيخنا ليس مذهبا لنا كما هو صريح كلام الزيلعي حيث جعله قول بعض العلماء بعد ان قال
وهو سنة للرجال عندنا دون النساء انتهى (قوله فأبو حنيفة لم يفدره بشي) اذ لم يرد به كتاب ولا سنة ولا اجماع
والمعاذير لا تعرف بازراى وقدره المتأخرون فقيل بسبع الى عشرين سنين وقيل اليوم السابع من ولادته
وبعد الى ان يخنه ولا يخنه به درر واختار ان أول وقتها سبع واخرها اثنا عشر بجر (قوله وغيره الخ)
يعني من المتأخرين وهذا قال في البحر ولم يفدره الامام للختان وقتا وقدره المتأخرون الى آخره وكذا فيهم هذا
تمامه عن الدرر (قوله والخصى) بفتح الخاء على وزن فاعيل منزوع الخصيتين بجر (قوله وولدا الزنا
والخنثى) لتختن العدائت منهم لان قبح العضو وزايدته أو جنسية ابويه لا توجب قدحا في العدالة عني
(قوله ولو شهد مع رجل وامرأة تقبل) يعني في غير الحدود ولا يثب على امرأته في حق الشهادة احتياطاً حتى
لا يجوز ان يشهد مع رجل في غير الحدود وسالم يثب اليه امرأة ولا مع النساء وحدهن بل لا رجل (قوله وانما
تقبل شهادة ولدا الزنا الخ) لا وجه لابطاله بالخصر (قوله والعمال) في السراجية ان كان العامل مثل عمر

تقبل في جميع الحقوق الا في الزنا وفي بعض الحوائش المذكورة في المتن ظاهر الزاوية وقيل لا تقبل مطلقا (و) تقبل شهادة (العمى) والمراد بهم ابن

ابن عبد العزير شهدته حاترة وان كان من يزيد من معاوية فلا قال في البحر وفي اطلاق العاقل على
 الخليفة نظر واجاب المقدسي بأنه يمكن ان يكون التشبيه بالنسبة لمسا قبل زمن اخذ ثوانه كان عام لا ار
 يقال التشبيه من حيث الدلالة لا من حيث الولاية وذلك كاف في هذا المقام حموي (قوله سماه السلطان)
 وقيل اراد بالعمال الذين يعملون ويخرجون أنفسهم لعمل ويبيعون به ما يكون حرقه لا يبيعون
 حرقه آياته واجزائه ولا امره اذا كانت حرقه درنة ولا شهادته بغيره بغيره لا يبيعون له ما يبيعون
 هو قريش من ان صاحب الجماعة الدينية كان يبال والمحائث من قبول الشهادة اذا كان عدلا في البحر
 (قوله كالحراج ونحوه) من الحرمة والصدقات شيئا (قوله فلا تقبل شهادتهم) منهم من رلك رئيس
 اعربية يبيع شيئا من البلد وكذا المعروفون المراكب والعرباء جميع الاصناف وصغار الجهار لا لهم ادوا
 على العلم بحرق الفصح وفيه عن شرح الوهبانية أمير كبير ادعى فشهد له بماله وبواضع ورعا يبيع لا يقبل
 كشهادة المزارع عرب الارض (قوله وتجارفا) كلامه او يخلط عليه كثيرا واستاد شتم أولاده
 غيرهم در (قوله ومعتق لمعتق) حيث لم يكن في عيانه الا لله في الخلاصة لو شهد العبدان بعد العن
 ان الثمن كذا عند اختلاف البائع والمشتري لا يسل انتهي وفي البحر لا يبيعهم ليعبر ان لا يبيعهم فنعى
 باثبات العتق لانه لو لا شهادتهم لكاننا وفتح البيع فيصل العتق وكلام بعضهم في هذا المقام يروهم ان
 التعليل من كلام الخلاصة وليس كذلك بل هو صاحب البحر (قوله والاول من الخ) ونحوه عكسه
 حموي والليل على جواز قبول الشهادة ما بيناه من ان فمرا راجس شهد العلى عند شرح يبيع شهادته
 فمرو هو كان عتيق على راي (قوله ولو شهدا ان يبايعا الخ) مثل الاب من لا يعمل الشهادة في اشارة
 شهادة الابن الى ان شهادته الدثني او المروسي له بان المتروسي الى ولان ان الوصيين بان
 الميت ارضي لهما معهما كذلك في الخمس ان ادعى ملك ولا ولا يثبت كون الموصي معروفا ان الكل
 اى ظاهرا لافي مسئلة لمديونين باعها ببيع وان لم يكن الموصي معروفا لا يسميها يهران على أنفسهم ما يثبت
 ولاية البعض للشهود فانه مع الهممة وثبت موت رب الدين وراهم ما في حبيهم ما بخر (قوله والوصي
 يدعى) المراد من الدعوى هنا الرضا بالجواز لا يثبت دعوى بل للعاصي ان يصب عنه الرا
 رضي به هو عزمي راده (قوله حارب الشهادة) ويد كبير العمل باعتباره ان كور عيني (قوله استحسننا) لان
 للقاضي ولا يثبت الوصي وهذه الشهادة كفتة مؤيد العيين لا يثبت هاشي - اذ ما دلم يكن
 الميت ظاهرا لانه حينئذ لا يملك العاصي نسب الوصي الا هذه البينة وفي اثممة الحرام مع الساهدين يبيع
 (قوله والبياس لا يعمل) لان الشاهد يبيع نفسه فنعى راي (قوله وان ادعى الوصي لا يعمل) لان
 العاصي لا يبيع احد من الوصيين راي (قوله كما تقر راي) لانه ليس للعاصي ولا يثبت الوكيل عن
 العاصي الا في المقدر فلان يثبت له بيبه ديه او هي غير موحدة لاجل الهممة لانهم يشهدون لا يسميها
 فسل راي ونحوه (قوله بقبض ديون) اتقان لو شهدا ان يهاوذا بالخصومة لم تبين ايتهما - راي
 وسلاسه ولم يثبت ان يبيع من لا يقبل شهادته لم يوثق بحرا يمسس البراءة في انه حره شرحه هذا
 الوصي في يلب بعد ما سرتنا العاصي راي بغيره او بعد بخر الوصي لا يعمل حاد او لا يخلل الوصي محل
 الميت رايه ما يملك بل نفسه فاستوى حسامه وعدمه ان الوكيل اراد شه - لم يوثق بعد سرتنا ان حاسم في
 مجلس العتق اعتم شهادته بعد سرتنا لا يملك ان يباله فالهمه والادب له مع اخلافا للثاني الخ وفي العتق
 لعامة شهدا الميت اوصى بها او وصى بذل - سارت في حق هذا ويضم اليه آثران اسهي ودينه
 لو شهد الوصي لوارث - في الميت ان المشهود له صغير الميعر ان يهاوذا كان بالاعا - ذلك عنده
 وعندهما يجوز لو شهدا بغير سرتنا يبيع في ظاهرا رايه ولو شهد الوصيان على اقرار الميت شى معين
 لوارث باع عمل (قوله ويبيع مع اوصى ح) هذا بعد التعديل ولو لم يملك كان اسور الى الاحبار
 ولوم واحد على الجرح ان يرد بغير وجهه كما ذكره ملاحسرو وقد قبل التعديل في شهادته قبل

عمال الاطمان الذين يأخذون
 المحتوق الواحد كالحراج ونحوه
 عند انجور الوهاب كان في
 عصره ما ما رايهم بالحق
 شهادتهم بما رايهم بالحق
 ان لا يسلوا تسيل واذا رايهم
 الاثمة السرحى ان العامل اذا كان
 و راي الناس دمر و لا يعارف
 فلا يبيع شهادته واما اذا كان
 سار لم يسلوا يسلوا في
 طارمه لا يسلوا في
 (معين لمعين) والاول مني للمعول
 و الثاني مني للمعول
 اياهم الوصي اليه والوصي يدعى
 حارب الشهادة استحسننا والبياس
 ان لا يقبل (وان اسكر الوصي لا)
 يبيع (كأن هو يد) اي كماله رايه
 ولو شهدا ان يهاوذا بالخصومة لم تبين ايتهما
 من ديون ديون الوصي

الشهادة قبل القضاء كالحادث عند الشهادة عيني واقصر عليه قاضيان وعلى هذا معنى القبول العمل بقوله الثاني فعل الاول بقر المتن بالتاء أى تقبل الشهادة وعلى الثاني بالتاء أى يعبل قوله بجر وأقول كونه بالتاء الفوقية أو التاء التحتية لا يعين احدهما الاحتمالين لان ما ذكره الشاهد اولاً وثانياً يصدق عليه انه قول وشهادة واعلم انه وقع للعيني هنا تدافع لتصر بجهان قوله أو همت بعض شهادتي لا يسمع ثم ذكر ما ينافيه بقوله لانه قد بتلى بالغلط لمهاية مجلس القاضى فوضح العذر فتقبل شهادته اذا تداركه ان ارادته وهو عدل الخ فقوله اذا تداركه في أوامره يقتضى ان قوله أو همت بعض شهادتي مسموع ولو سلك سلك الزبلى وحذف قوله ولا يسمع قوله أو همت بعض شهادتي لاستقام كلامه (قوله واليه مال شمس الأئمة الخ) وطاهر كلام الاكل وسعدى ترجمته در (تنقيح) شهادة قاصرة بتمها غيرهم كان شهدا بالدار بلاذكراتها في يد الخصم فشهد به آخران أو شهدا بالملك في الحدود يعني بلاذكر الحدود وشهد آخران بالحدود أو شهدا على الاسم والنسب ولم يعرفا الرجل بعينه فشهد آخران انه المسمى به در عن الدرر (بنيته) شهد بالوزن والتسليم لا دعى عليه وكذلك ذرع الثوب لو أخبر به الشاهد فان كان رب المال حاضرا حازت شهادته وان لم يكن حاضرا عند الوزن لا تبطل لانه اذا كان حاضرا انتقل العقد اليه فكان شاهدا على رجل غيره وان كان غائبا تعذر اضافته اليه ففي العقد مقتضرا عليه خلاصة وفي التمارضية لو وزن له العريم المبرم وضعه وقال خذ مالك فقال المشتري لرجل ناواني هذه الدراهم فناولها ثم عد على المشتري وانه هو الذي دفع اليه الدراهم جازت شهادته وقال هلال لا تقبل شهادة الذي كال في المكمل وفي المذروع تقبل شهادة الذي ذرع انتهى والغرق ان ملك المشتري يتعين بالكيل بدليل ان رده للذراع وفي المذروع لا يتعين بالذرع لان الزيادة للمشتري فلم تقع شهادة على فعله والموزون كالمكيل وقد يصح كون المذروع كالمكيل اذا سمي لكل ذراع ثم ويجوز شهادة القاسمين ولو باجر من مناهي الشر ينال

وان يجهل مال شمس الأئمة الخ
 * (باب الاختلاف في الشهادة)
 * (باب الاختلاف في الشهادة)

(باب الاختلاف في الشهادة)

شامل شمس الأئمة لا يحصى ولا اختلاف الشاهدين ولا اختلاف الطائفتين بجر لما ذكر مسائل الانفاق وهو الاصل شرع في مسائل الاختلاف جوى اعلم ان معنى الباب على اصول منها ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى بخلاف حقوقة تعالى ومنها ان الشهادة باكثر من المدعى باطلة بخلاف الاقل للانفاق فيه ومنها ان الملك المطلق ازيد من المقيد لثبوت من الاصل والملك بالسبب مقتصر على وقت السبب ومنها موافقة الشاهدين لفظا ومعنى وموافقة الشهادة للدعوى معنى فقط وسيضع در (قوله الشهادة ان وافقت الدعوى الخ) لان تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط قبول الشهادة وقد وجدت فيما يوافقه وانما قدمت فيما يخالفها والمراد بالموافقة المطابقة او كون المشهود به اقل من المدعى بخلاف ما اذا كان اكثر فتح واطلق الموافقة ولم يعيدها باللفظ والمعنى كما في الموافقة بين الشاهدين في قيد عدم الاشتراط وان الموافقة معنى كافية فلو ادعى الغصب أو القتل فشهدا باقرار المدعى عليه بذلك تقبل ولو شهدا أحدهما بالغصب أو القتل والآخر بالقرار به لا تقبل بجر عن الزبلى (تنبيه) ما لم يشترط فيه الدعوى لا ينصرفه بخلاف الشهادة كما لو ادعت الطلاق فشهدا بالجمع تقبل وكذا لو ادعت امة انه اختقها وشهدا بالاحد الاصل لانها تدعى حرة عارضة وشهدا بجر بطلانها فتصرف الى حرية الاصل وهي زائدة على المدعى بخلاف العبد لان ابا حية به يشترط الدعوى فيه فينبغي على قوله ان لا تقبل وعندهما تقبل ولو ادعى حرية الاصل فشهدا أن فلانا حرة قبل نقبل لاهما أقل وقيل ترد على القول بانها تقبل هل يشترط حضور المولى طاهر كلام لهصولين انه لا يشترط لكن نقل السيد المحوى عن معين

الحكام انه لا بد من حضوره (قوله أى لفظاً ومعنى عند أى حنيقة الخ) لم أجدهم هذا الخلاف هنا من جهة
 غيره فيما وقف عليه من كتب المذهب كالغنية والزياتى والدرر والاختيار والخبر وفي الفتاوى الخاتمة
 والموافقة بين الدعوى والشهادة لفظاً ليس بشرط عنده وحاصل هذه القول أن الشرط موافقة الشهادة
 الدعوى من جهة المعنى فقط من غير اختلاف ولهذا لم يذكره في الخرج مع حرصه على بيانه بل ذكر إحدى
 العبارات الدالة على الوفاق وصرح شارحه العلامة ابن مالك بعدم اشتراط اعتبارها وكذا في الفصل
 الثاني عشر من الفصول العبادية قال شيخنا بعد تحريره ثم رأيت الموافقة للشيخ الشافعي انتهى وكان الشيخ
 الأبياري اطلع على ما ذكره الشارح ولم يطلع على ما ذكره الشافعي من تعقبه فاعلم أن النقل عن الإمام قد
 اختلف (قوله ادعى دار الخ) كذا الوادعى ديناً بقرض فشهد بذلك مطلقاً لا يقبل فتح وفي المحيط ما يدل
 على القبول لأن أولية الدين لا معنى له بخلاف العين انتهى وفي البرازية ادعى شيئاً أنما شهد أنه دفع إليه
 ألفاً لا ندرى بأى حجة دفع لا تقبل والاشبه أن تقبل انتهى حموى (قوله ادعى أشرافاً) أى موروثه
 أو مشتراة ويجوز أن يكون ماصوبين على التميز حموى يرى بين الأرب وأشرافاً والمشهدور الأرب
 كالمطلق فتح وترك المصنف قيداً في دعوى الأشراف الأول أن يدعيه من معروف فلهذا لم يذكره في
 من رجل أو من محبوه وهو غير معروف والشهود شهود على الملك المطلق لا على الذى لا بدعى القيس
 مع الأشراف أن ادعاهما فشهدوا على المطلق لا على الذى لا بدعى القيس (قوله نعت الشهادة) لا هما شهدا
 بأكثر مما ادعاه لأنه ادعى ملكاً حادثاً وشهدا بملك قديم فان الملك في المطلق ثبت من الأصل حتى يستحق
 المدعى بزوائده وببعضه إشارة إلى أنه لو فعل على الشهادة على ملك سبب وأراد أن يشهد بالمطلق فانه
 لا يصلح وهو الأصح يخرج عن القبح مع ما لا بد أن فيه إبطال حجة أيضاً فانها لا تصلح لو ادعاه بسبب ويستثنى
 ما إذا ادعاه بسبب ارتد على المشهور أو تاج أشرافاً من محمول فشهدوا بالمطلق فانها تقبل شريطة لا ينعى
 الكمال ولو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة ثم أعادوا الدعوى والشهادة وانفقوا تقبل يخرج عن
 البرازية (قوله لا تلغو) لأنه أقبل من المدعى ولو ادعى الملك للحال وشهدوا به فيعاصى تقبل وفي
 البرازية شهدوا أنها زوجت نفسها منه ولا ندرى في الحال أنها امرأته أولاً أو شهدوا أنه باع منه هذه
 العين ولا نعلم أنها ملك في الحال أو لا يقضى بالنكاح والبيع في الحال انتهى ولو ادعى ملكاً في الماضي
 فشهدوا به في الحال أو في الماضي لا تقبل لأن اسناد المدعى يدل على نفي الملك في الحال ولو ادعى الإشاء
 فشهدوا بالإقرار يقبل وعكسه لا ينصور إذ لا نسمع الدعوى بالإقرار للاستحقاق بل للدفع بأن ادعى
 المدعى عليه على المدعى أنه أقر أنه لاحق له فيه وبرهن بحرس البرازية بنى أن يقال ما ذكره في البحر
 عن القنية من أنه في دين الميت لا بد من قول السهم ودمان وهو عليه احتياطاً في أمر الميت ولهذا يعلف مع
 إقامة البينة بخلافه في دين الحي إلا إذا سلمها الخصم عن البقاء فقال لا ندرى تعقبه الشافعي على ما ذكره
 المقدسى بأن ما في القنية ضعيف وإن قوله مات وهو عليه شرط في الدعوى لاقى الشهادة ونزل عن القبح
 ما يدل على ضعف ما في القنية وقوله احتياطاً في أمر الميت يكفي في الاحتياط تخفيف حسمه مع وجود دينه
 قال العلامة الحموى وفيه أنه وإن كان فيه احتياط من وجه وهو توفير المال على الورثة ففيه ترك الاحتياط
 له في وفاء دينه الذى يحجبه عن الجنبه وفيه تضييع حقوق أناس كثيرة لا يجدون من يشهد لهم على هذا
 الوجه انتهى (قوله لفظاً ومعنى) لأن الحجة شهادة المتنى فالتمتع فاشهدا به لم تثبت الحجة والموافقة
 المطلقة باللفظ والمعنى واختلاف اللفظ من حيث الترادف لا يمنع باختلاف ولهذا إذا شهد أحدهما بالهبة
 والآخر بالعطية فهي مقبولة شيخنا عن العناية بخلاف ما لو شهد أحدهما أنه قال لها أنت خلية والآخر
 أنه قال لها أنت برة لا تقبل لأنها لفظان متباينان وإن اشتركا في لارم واحد وهو الدينونة لأن معنى
 خلية لغة غير معنى برة وعلى هذا لو شهد أحدهما بالبيع والآخر بالترويع لا تقبل يخرج عن المحيط
 وفيه نظر سيأتى وجهه ثم قال وخرج عن ظاهر قول الإمام مسائل وإن أمكن رجوعها إليه في الحقيقة

أى لفظاً ومعنى عند أى حنيقة
 وعددهما معنى (قيل والألا) فإن
 ادعى داراً أو أشرافاً فشهدا بملك
 مطلقاً (نعت الشهادة) (وبعكسه)
 أى لو ادعى داراً ملكاً مطلقاً فشهدا
 بملك مقيد بالارت أو نحوه (لا) أنه و
 فقبل (ويعتبر اتفاق الشاهدين
 لفظاً ومعنى) عند أى حنيقة

ردتا) أي الشهادتان وهذا إذا
اجتمعوا عند الحاكم وشهدوا (فإن)
سبقت أحدهما في الادعاء (قضى)
القاضي (بأحدهما أولا) ثم جاءت
الأخرى (بطلت) شهادة (الأخرى)
ولو شهدا على سرقة بقررة واختلفا
في لو أنها قطع (يد السارق مطلقا أي
في جميع الألوان عند أي خفية وهو
الصحيح خلافا لهذا إذا ادعى بسرقة
بقررة فقط أما إذا ادعى بسرقة بقررة
سوداء أو بيضاء لا تقبل بالاجماع
قبل الاختلاف في لونين يتشابهان
كالسواد والحمرة أو كالصفرة
والحمرة لا في السواد والبياض فانهما
لا يتشابهان فلا تقبل الشهادة كذا
في الأصل وإنما قيد بقوله في لو أنها لأنه
لو اختلفا في القيمة لا تقبل بالاتفاق
(بخلاف المذكورة والآنونة) أي
إذا اختلف الشاهدان في ذكرورة
المشهود به وانوته لا تقبل شهادتهما
بالاتفاق فلا يقطع (والغضب)
أي بخلاف اختلاف الشاهدين
في لون البقرة الغضب حيث لا تقبل
بالاتفاق (ومن شهد رجل أنه اشترى
عبد فلان بألف وشهد آخر أنه اشترى
عبد فلان بألف وخمسمائة بطلت
الشهادة) مطلقا سواء ادعى المدعي
أقل المال أو أكثر هذا إذا اختلف
البائع والمشتري قبل تسليم العبد
لان الدعوى حينئذ دعوى العقد أما
بعد التسليم فتكون الدعوى في الدين
حينئذ تقبل وفي الفوائد الظهيرية
أنه إذا اختلف جنس الثمن واختلفا في
قدره كافي هذه المسئلة تقبل الشهادة
بخلاف ما إذا اختلف الجنس بأن
شهد أحدهما الشراء بألف درهم
وشهد الآخر بمائة دينار لا تقبل
(وكذا الكتابة) أي هي كالبيع

(قوله ردتا) لان احدي الطائفتين كاذبة يتيقن وليس احدهما اولى بالقبول من الاخرى وكذا واختلفا
في الزمان أو الالة التي وقع بها القتل عني قيد يكون المشهود به القتل لانهم لو شهدوا على اقرار القاتل
بذلك في وقتين أو مكانين تقبل لانه قول يعاد ويكرر بحرج عن السراج (قوله بطلت الاخرى) لان الاولى
ترجحت باتصال القضاء بها فلا يقضى بالثانية عني ولو أبدل المصنف قوله بطلت الاخرى بقوله ردت
لكان أولى (قوله وهو الصحيح خلافا لهذا) لان المشهود به مختلف ولم يتم على كل فعل نصاب ومصار
كاختلافه ماني اللون في الغضب وله ان السرقة تقع في الليلي والرائي يرى من بعيد فاللونان يشبهان
والسواد والبياض يجتمعان فان قيل في التوفيق ايجاب المحذور وهو محتمل لدروته لا لاجبايه فلنا القطع
لا يضاف الى اثبات الوصف لانهم لم يكفوا نقله الى مجلس الحكم كلون ثياب السارق على ما قدمه الزبلي
وما يوجب الدرر يكون في نفس الموجب لا في غيره الخ الزبلي ونظيره ترجيح مذهب الامام لكن نقل
شيخنا عن صدر الشريعة ان الاظهر قولنا (قوله لا تقبل بالاجماع) لان المدعي كذب أحدهما زبلي
(قوله بخلاف المذكورة والآنونة) لانهم لا يجتمعان في واحد وكذا الوقوف على ذلك بالقرب منه فلا
يشبه ليجتاز الى التوفيق شيخنا عن العناية (قوله بخلاف اختلاف الشاهدين في لون البقرة الغضب)
لان العمل فيه بالنهار اذا الغضب يكون فيه غالبا على قرب منه بخلاف السرقة فانها انما تكون في الليلي
غالب لان السرقة أخذ الشيء خفية ولا يتحقق ذلك غالبا في النهار أما الغضب فهو أخذ علانية (قوله
ومن شهد رجل انه اشترى عبد فلان الخ) منتهاه وقوع الشهادة لمدعى الشراء وكذا لو وقعت لمدعى
البيع بحر (قوله بطلت الشهادة) وذكر علاء الدين السمرقندي ان الشهادة تقبل لان التوفيق ممكن
عني وغيره كزبلي وسيأتي بيان وجه التوفيق ومنه يعلم ماني كلام الشارح من الابهام اذا تأخير قوله
وفي الفوائد الظهيرية الخ عن قوله هذا اذا اختلف البائع والمشتري قبل تسليم العبد الخ يؤهم انه بالنسبة لما
بعد التسليم وليس كذلك (قوله هذا اذا اختلف البائع والمشتري الخ) من هنا تعلم ان ماني العيني من قوله
سواء كان المدعي هو العبد او الولي صوابه مشتري العبد وقوله والولي يعني البائع كذا نبه عليه الشيخ
شاهين (قوله لان الدعوى حينئذ دعوى العقد) والبيع بألف غير البيع بألف وخمسمائة فاختلف المشهود
به ولم يتم النصاب على واحد منهما الخ الزبلي (قوله حينئذ تقبل) أي الشهادة وفيه كلام كذا ذكره السيد
المجوى قال شيخنا هو انه ثبت قدر ما اتفقا عليه دون ما تقر به أحدهما اذا ادعى الاكثر (قوله كافي هذه
المسئلة) لان كلام المصنف صريح في ان جنس الثمن متحد باتفاق الشاهدين وانما الخلاف بينهما في قدره
فقط فقول السيد المجوى ليس في كلام المصنف ما يفهم منه ان جنس الثمن متحد في هذه المسئلة غير مسلم
(قوله تقبل الشهادة) لان التوفيق ممكن لان الشراء الواحد قد يكون بألف ثم يصير بألف وخمسمائة
بان يشترى بألف ثم يزد عليه خمسمائة فقد اتفقا على شراء واحد زبلي وفيه تأمل لانه اذا اشترى
بألف ثم زاد خمسمائة لا يقال انه اشترى بألف وخمسمائة ولهذا يأخذ الشفيع بأصل الثمن كافي البحر عن
العناية ومحصله الميل الى ترجيح ماني المتن من بطلان الشهادة (قوله بخلاف ما اذا اختلف الجنس الخ)
لعدم امكان التوفيق لان الشراء الواحد لا يتصور ان يكون بألف درهم ثم يصير بمائة دينار زبلي (قوله
وكذا الكتابة) أما اذا كان المدعي هو العبد فظاهر لانه يدعي السبب ليحصل له مقصوده وهو العتق بالاداء
فصار نظير الشراء وان كان المدعي هو المولى فكذلك لان العتق لا يثبت قبل الاداء فكان المقصود اثبات
السبب زبلي وقيل ان كان المدعي هو المولى لا تقبل بينته وان اتفق الشاهدان على قدر البديل شيخنا
لان العقد غير لازم في حق العبد لتمكنه من الفسخ بالتجيز والاجارة كالبيع في اول المدة للحاجة الى
اثبات العقد وكالدين بعدمضي المدة والمراد من كونها كالدين ان ثبت ما اتفقا عليه ان كان المدعي
يدعي الاكثر وان كان يدعي الاقل لا تقبل وتقييده في الدرر بقوله والمدعي هو المولى لانه لو ادعى المستأجر
عقدا لاجارة بعد انقضاء المدة كان ذلك منه اعترافا بمال الاجارة فيجب عليه ما اعترف به فلا حاجة الى

اتفاق الشاهدين او اختلافهما عزى زاده ووجه قوله فلا حاجة الى اتفاق الشاهدين الخ انه ان اقر
بالاكثر لم يبق نزاع وان اقر بالاقول فالأمر لا يأخذ منه بينته سوى ذلك كما في البحر عن النهاية (قوله
وكذا الخلع) يعني اذا كانت الدعوى في الخلع واختلف الشاهدان في قدر البدل ردت الشهادة وليس
هذا على إطلاقه بل مقيد بما اذا كانت الدعوى من المرأة كما سيذكره الشارح وهذا ما لا خلاف فيه
بخلاف الدعوى في الكتابة (قوله والاعتاق على مال) يعني اذا ادعى العبد على المولى انه اعتقه على كذا
واختلفا في قدر مردت شهادتهما أيضا بخلاف ما اذا كان المولى هو الذي يدعى العتق كما سيذكره الشارح
(قوله والصلح عن دم العمد) يعني اذا وجب القصاص على شخص فادعى القاتل انه وقع بينه وبين
ولي المقتول الصلح عن دم العمد على كذا فانكر فشهد الشاهدان به واختلفا في قدر البدل ردت أيضا
بخلاف دعوى الولي الصلح على ما سيذكره الشارح (قوله والعبد) يختار به عما اذا كانت دعوى العتق
على مال من المولى وهذا ما لا خلاف فيه لان رد الشهادة عند اختلاف الشاهدين في مقدار بدل العتق
مقيد بما اذا كان المدعى للعتق هو العبد اتفاقا على ما سياتي والحاصل ان التقييد بدعوى العبد للاحتراز
عن دعوى المولى اذا كان الاحتلاف في العتق على مال قول واحد وليس احتراز عن دعوى المولى
الكتابة على القول بان كلام المصنف رحمه الله تعالى مجرى على عمومته في ما وعلى القول المقابل يكون
احتراز عن دعوى المولى في كل من الكتابة والعتق وهذا التقرير يتعلم ما وقع لبعضهم حيث جعل
التقييد بدعوى العبد راجعا لقوله كذا الاعتاق لا لقوله كذا الكتابة لما قدمنا عن الفتح انتهى يريد
به ما قدمه عن الفتح من ا- قوله وكذا الكتابة شامل لما اذا كان المدعى العبد ومولا الخ لان ما ذكره في
الفتح من الشمول أحد قولين حكاهما الزيلعي على ان القول الثاني وان كان محكي في كلام الزيلعي بقبول
لكن جزم به العيني ونفسه وأما الكتابة فان ادعى المولى للمكاتب منكر لا يلتفت الى شهادتهما لان الدعوى
لا تنفذ لان العبد ممنكر من المصنف وان ادعى المكاتب لا تقبل الشهادة اذا اختلف الشاهدان في بدل
الكتابة انتهى (قوله والمولى) قال السيد المحمدي هذا على نول ونيل ان كلام المصنف مجرى على اطلافه
وهذا من السيد المحمدي يفتي على ما فهمه من ان قول الشارح او المولى تصريح بختراز التقييد بدعوى
العبد بناء على ان التقييد بدعوى العبد بالنسبة لمستلذه معنى فقط وعلمه فلا يتم ما ذكره (قوله او ولي
المقتول) تصريح بختراز تقييد دعوى الصلح عن دم العبد بدعوى القاتل (قوله فهو بمنزلة دعوى
الدين) فيقع الصلح على الزوج اذا ادعى الخلع لا فراره وتقبل شهادته الشاهدين فيما اتفقا عليه وهو
الاقول وكذا ثبت العتق على المولى بدعواه على عبده انه اعتقه على مال وتقبل شهادة الشاهدين فيما اتفقا
عليه وكذا ثبت العفو عن القاتل لا فرار الولى به وتقبل الشهادة في القدر المتفق عليه دون ما انفرد به
أحدهما وهذا اعني ثبوت لاقول لاتفاق الشاهدين عليه وان اطلقه الزيلعي وغيره كالعيني محمول على
ما اذا ادعى الاكثر كما في الدر (قوله فأما النكاح فيصح بألف) كأنه جواب عما يقال كيف الحكم في
النكاح اذا اختلف شاهده فتنال يصح بألف باتفاقهما عليه ووجهه ان المال في النكاح تبع ولهذا
يصح بلاسمية المهر وبنفية ولا اختلاف فيما هو الاصل وهو العمد فيثبت ثم وقع الاختلاف في التبع
فيقضى بالاقول ويستوى فيه دعوى اقل المسالين او اكثرهما في الصحيح صدر الشريعة والحاصل ان
وجوب الاقل عند دعوى الاكثر ما لا خلاف فيه والخلاف فيما اذا لم تدخ الاكثر والصحيح وجوب
الاقول أيضا وقيل يجب له ما مهر المثل (قوله وقال لا يقضي بالنكاح أيضا) لان المقصود من المجانبين
اثبات السبب والنكاح بألف غير النكاح بألف وخمسائنه (قوله اذا كانت المرأة هي المدعية) فأبو حنيفة
يجعل مقصودها المال فيجب الاقل وهما يعلان مقصودها العقد فلا يثبت كما في الزيلعي وهذا وان كان
محكي بقبول صححه في الفوائد كما في البحر عن النهاية (قوله لا يقبل اجماعا) لانها دعوى عقد (قوله ملك
المورث) كلام اضافي مبتدأ وقوله لم يقض لوارثه انه خبره عني (قوله بلاجر) عند أبي حنيفة وعنده وقال
أبو يوسف المجتر ليس بشرط بل اذا ثبت الوارث ان العين كانت للمورث يكفي لان ملك الميت قد ثبت

(و) كذا (الخلع) والاعتاق على
مال والصلح عن دم العمد اذا كان
المدعى هو المرأة أو العبد أو القاتل أما
اذا كانت الدعوى من جانب الزوج
او المولى أو ولي المقتول فهو بمنزلة
دعوى الدين (فأما النكاح فيصح
بألف) وهو أقل المشهود به عند أبي
حنيفة وقال لا يقضي بالنكاح أيضا
وهذا مطلق أي سواء كان المدعى
من الزوج أو من المرأة وسواء ادعى
الاصل والاكثر وقيل الاختلاف فان
فيها اذا كانت المرأة هي المدعية فان
كان المدعى هو الزوج لا يقبل اجماعا
والاصح ان الخلاف في النكاحين
(ملك المورث) متى ثبت (لم يثبت)

بقول الشهود كانت له وملاك الوارث خلافة عنه ولم يرد عليه وبصر مغروراً فيما اشتراه
المورث ولهما ان ملك الوارث متجدد ثبت له بعد ان لم يكن ألا ترى انه ثبت في حقه أحكام لم تكن ثابتة
في حق المورث من استبراء الحجارية وحل وطئها لو كانت حراماً على المورث او بالعكس وكذا يحمل للوارث
الغنى اكل صدقة ورثها من الفقير ولو لا تجدد الملك لما حل له فاذا كان متجدداً فلا بد من اثبات النقل اليه
زيلي قال سعدى وفيه بحث فان من اجتمع عنده أموال الصدقة ثم استغنى بالارث او غيره يحمل له اكل
ما عنده من الصدقات مع انه لم يوجد تجدد الملك انتهى فظاهر كلام سعدى المبل الى قول أبي يوسف
(قوله بان يقول الشاهد انه كان لاييه الخ) ولا بد مع الجرح من بيان سبب الورثة فاذا شهدوا انه اخوه
فلا بد من بيان انه اخوه لاييه وامه او لأحدهما ومن شرط قبول الشهادة بالمرث ان يدرك الشاهد
الميت وان يقول لا وارث له غيره او لأحد الخ لم له وارثا غيره والا فهي باطلة لعدم معاينة السبب بحر عن
البرازية وميد بالملك لان اثبات شرياً المورث لا يتوقف على الجرح بحر أيضاً عن الظهيرية (قوله أي بملك
المورث) فيكون جواز ورثة اذا ثبت ملك المورث وقت موته ولو قال كان لاييه ولم يزد على ذلك لم يكن
جوازيماً (قوله او يده) لان فيه جراً أيضاً لان يده ان كانت يد ملك عند الموت فظاهر وان كانت يد
أمانة فكذلك الحكم لان الايدي في الامانات عند الموت تنقلب يد ملك بواسطة الضمان اذا مات مجهلاً
والمضمون يملكه الضامن على ما عرف فيكون اثبات اليد في ذلك الوقت اثباتاً للملك عني (قوله او يده
مودعه او مستعيره) وكذا مستأجره وموته وغاصبه لان اثبات يده يقوم مقامه اثبات ليد فيغني
اثبات الملك وقت الموت عن ذكر الجرح كما كتبه عنه عني (قوله هذا بالاجماع) اسم الاشارة راجع
للاستثناء في قول المصنف الا ان يشهد بملك الخ (قوله ولو شهد ايدي الخ) أي شهد انه كان في يد المدعي
منذ شهر والحال انه ليس في يد المدعي عند الدعوى لا تقبل لان الشهادة قامت بمجهول لان اليد متنوعة
الى يد ملك ويد أمانة فتعذر القضاء باعادة المجهول بخلاف الملك فانه معلوم غير متنوع ووجه القبول
عند أبي يوسف ان اليد مقصودة كالملك ولو شهدوا انها ملكه تقبل فكذلك هنا وهذه المسئلة أي بها
المصنف استطراد اليست من باب الميراث وصورتها اذا كانت الدار في يد رجل فادعى آخر انها له وأقام
بينه انها كانت في يده شيخنا (قوله كانت في يد فلان مات) أي وقت موته عني (قوله دفع الى المدعي)
لان الاقرار معلوم فتصح الشهادة به وجهالة المقر به لا تمنع صحة الاقرار ألا ترى انه لو قال لفلان على شيء
صح ويجب عليه البيان ولا تصح الشهادة به وانما قال دفع اليه دون ان يقول انه اقرار بالملك لانه
لو برهن انه ملكه يقبل ولو قال انه كان بيده بغير حق ففيه خلاف والمفتي به انه اقرار بغير جامع
الفصولين والمستتر في برهن يرجع بالمدعي عليه والله اعلم (فرع) ادعى المدينون الايصال متفرقا
وشهادته مطلقاً او جملة لم تقبل درع الوهبانية

بان يقول الشاهد انه كان لاييه
مات وتركه ميراثاً له (الا أن يشهد
بملكه) أي بملك المورث (او يده
أو يده مودعه أو) يد (مستعيره وقت
الموت) متعلق بالكل بيانه اذا
مات رجل فأقام وارثه بينة على
دارانها كانت لاييه أعارها أو أجزاها
أو أودعها الذي هي في يده فانه
ياخذها ولا يكف البينة على انه
مات وتركها ميراثاً له هذا بالاجماع
(ولو شهد ايدي مدعي من شهر ردت)
الشهادة وعند أبي يوسف لا ترد وانما
قيد بقوله بيدي لانهم لو شهدوا انها
كانت في يد فلان مات تقبل بالاتفاق
كذافي الاصل قوله منذ شهر وجوده
كعدمه والخلاف ثابت أيضاً بدون
ذكره فانه ذكر التمرناشي في الجماع
الصغير شهدوا بحى ان العين كانت
في يده لم تقبل (ولو أقر المدعي عليه
بذلك) أي بأن العين كانت في يد
المدعي (أو شهد شاهدان انه) أي
المدعي عليه (اقراره) أي المدعي
(كان في يد المدعي دفع الى المدعي)
باب الشهادة على الشهادة تقبل
فيما لا يستطاب الشبهة بخلاف الحد
والنفود وجوازها استحسان والقياس

***** (باب الشهادة على الشهادة) *****

لما فرغ من شهادة الاصل شرع في شهادة الفرع لان الفرع مؤخر عن اصل وجوده فأحضره حوى
(قوله تقبل فيما لا يسقط بالشبهة) أطلقه فشمّل الوقف وهو الصحيح احياءه وصوناً عن اندراره والتعزير
كافي الاجناس والنسب كافي خزنة المفتين وقضاء القاضى وكاتبه كافي الخمانية بحر وفيه عن الننية
اشهد القاضى شهوداً أي حكمت لفلان على فلان بكذافه واشهاد باطل الخ ونقل الحموى عن الشلى
معز بالخزانة أي اللبث ان كتاب القاضى للقاضى مما لا يصح فيه الشهادة على الشهادة انتهى (قوله بخلاف
الحمد) أي لا تقبل فيما يوجب حداً فلا يردانه اذا شهد على شهادة شاهدين ارجحى بلد كذا ضرب فلانا
حداً في قذف فانها تقبل حتى ترد شهادته بحر عن المبسوط (قوله وجوازها استحسان) لشدة الحاجة اليها

به قريبا فيمასياتي (قوله والاطول اختيار بعض المشايخ يعني الخصاص) وقوله والا فسر اختصارا أن
 جعفر الخ) وهو سهل وايسر وروى ان أبا جعفر كان يخالفه فيه علماء عصره فأخرج لهم ازواية من الدير
 فأنقذوا تبين (قوله ولا شهادة للفرع الخ) لان جوازها للحاجة عند مجزئ الاصل والمجزئ يتحقق بهذه
 الاشياء وقيد العذر بشهادة الفرع أي عند القاضي لما في خزائن المفتين والاشهاد نفسه يجوز وان لم يلدن
 بالاصول عذروا ظاهر كلام المصنف المحصر في الثلاثة وليس كذلك في القنية الاصل اذا كانت
 امرأة مخدرة يجوز لها ان تشهد على شهادتها وهي التي لم تغالط الرجال ولو خرجت لغناء حاجة أو جام
 بحر (قوله أو سفره) دل كلام المصنف ان السلطان والامير لا يجوز اشهادهما وهما في البلد بحر عن
 القنية وفيه عن السراج اذا كان شاهد الاصل محبوسا في سجن هذا القاضي لا يجوز لان القاضي
 ان يشهد على شهادته وللقاضي الحكم بها اذا كان محبوسا في سجن هذا القاضي لا يجوز لان القاضي
 يخرج من سجنه حتى يشهد ثم يعيده الى السجن وان كان في سجن الوالي ولا يمكنه الخروج للشهادة يجوز
 انتهى (قوله أو يغيبون الخ) فلا يجوز بمجردهما ازالة المصربل لا بد من الغيبة المذكورة (قوله وعن
 أبي يوسف انه لم يجعل السفر شرط الخ) وعليه العوي بحر عن السراجية وفي التبيين واخذ كثير من
 المشايخ بهذه الرواية وعن محمد بن سنان يجوز كفيما كان حتى روى عنه انه اذا كان الاصل في زاوية المسجد
 فشهد الفرع على شهادته في زاوية أخرى من ذلك المسجد تقبل شهادتهم وفي النهاية عن السرخسي
 والسعدي اذا شهد الفرع على شهادة الاصول والاصل في المصربل ان يجوز على قوله ما لا على قول
 أي - منه بناء على ان التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز عنده وعندهما يجوز وجه البناء ان المدعي عليه
 لا يملك انابه غير مناب نفسه في الجواب لا بعدد في ذلك الا يملك الاصل انابه يره مناب نفسه لا بعدد
 والجامع ان استحقاق الجواب على المدعي عليه كاستحقاق الخصم وعلى الشهود ومنه ما للمالك المدعي
 عليه انابه غير مناب نفسه في الجواب من غير عذر فكذلك في الحضور الى مجلس الحكم ريل على فعل هذا
 لا يشترط لاداء الفروع ان يكون بالاصول عذرا واحدة لهما (قوله فان عدلهم الفروع الخ) وفيما يصح
 تعديل الفروع للاصول كذا يصح تعديل الاصول للفروع ريل على وحاصلها ان القاضي اذا كان يعرف
 الاصول والفروع بالعدالة فني بشهادتهم وان عرف أحدا الفريقين دون الآخر سأل عن الذي لم يعرفهم
 انتهى (قوله مع التعديل) أي قبل تعديلهم لا هم من اهلته وفي التصريح وهو طرار وايند هو
 الصحيح لان الفرع نائب باقل عبارة الاصل الى مجلس القاضي فبالقل ينتهي حكم النيابة فيصير اجنبيا
 فيصح تعديلها انتهى والمراد ان الفروع معروفون بالعدالة عند القاضي فعادوا الاصول وان لم يعرفهم بها
 فلا بد من تعديلهم وتعديل الاصول وكما يكفي تعديل الفرع لاصله كذا يصح في تعديل أحد الشاهدين
 صاحبه في الاصل لان العدل لا يتم بمثله ولو وردت شهادة فرع نفق اصل لم يقبل شهادة أحدهما بعد
 ذلك بحر عن الحاشية (قوله والاعدلوا) لان المأخوذ عن الفروع القبل دون التعديل تبين (قوله
 وان تركرر كيتهم) بان سكتوا أو قالوا نعرف حاشية على الصحيح شر نبلاية وشرح الجمع وكذا قالوا
 ليدوا بعدد دل عن القهستاني معز بالخط لكن في البحر ان القاضي اذا قال الفرع للقاضي اناته
 في الشهادة فان القاضي لا يقبله انتهى اللهم الا ان يقال نفي الفرع العدالة عن الاصل لا ينافي وثوقه به
 في هذه الشهادة حينئذ لا ينافي بين ما في البحر والدر (قوله وعند محمد لا تقبل) لانهم ينفلون الشهادة
 ولا شهادة بدون العدالة ولا في يوسف ان الواجب عليهم النفل دون التعديل لانه قد يخفى عليهم حالهم فاذا
 فعلوا شهادتهم يتعرف القاضي عدالتهم كما لو حضر واوشهد واسندهم الفرع اذا لم يعرف الاصل بالعدالة
 ولا غيرهما فهو مسمى في الشهادة على شهادته لترك الاحتياط بحر عن خزائن المفتين قال والاساءة الخفش
 من الكراهة (قوله بانكار الاصل الشهادة) أو خوجه عن أهليتها بسبق أو عي أو حرس أو ردة
 أو جنون ونهيه عنها على الاظهر كافي الخلاصة قال في الدرر وسعي عنتمنا بخالفه وفي الدرر عن الحاشية

والا ما اول منسار بعض المشايخ
 والا فسر اختيار أبي جعفر راي الليث
 ومنسار خمس الأئمة المحاولي
 اختيار خمس الأئمة بالمرع بالاموت أصله
 (ولان شهادة أي لا تقبل شهادة
 أو مرته أو سفره) أي لا تقبل شهادة
 شهود الفرع الا ان يموت شهود
 شهودهم أو بعضهم أو يعرضون
 الاصل الا يستطيعون حضور مجلس
 مرضا لا يستطيعون مسيرة ثلاثة أيام
 النضاض أو يغيبون مسيرة ثلاثة أيام
 وباللهما فصاعدا وعن أبي يوسف
 انه لم يجعل السفر شرطا ولكنه قال
 ان كان عايب عن المصربل مسافة
 اعد الى القاضي لاداء الشهادة
 لم يستطع ان يذهب بأهله صح
 لا يستطع ان يذهب بأهله صح
 الاصل (فان عدلهم) أي الاصول
 الاصل (فان عدلهم) أي الاصول
 (فان عدلهم) أي الاصول (فان عدلهم)
 وان تركرر كيتهم (عندلوا) وهذا
 عند أبي يوسف وعند محمد لا تقبل
 شهادة الفرع اذا لم يعلموا عدالة
 الاصول (وتقبل شهادة الفرع
 فانكار شاهد الاصل الشهادة)

(بامرأه وقال) أي شاهد العرع
(لم يدرا هي هذه أم لا فصل للدعي)
وذكرت الحق على الامة بنت ولان
العلاء به شهادة هذين الشاهدين ثم
(هات الشاهدين) أحسن (انها)
أب هذه المرأة (فلم يد) بنت ولان
البنانية (وكانت) كتاب البناني الى
العاصي أي اداورد كتاب العاصي
الى البناني ومعه يدي فلان
ابن فلان ابن لعلان بن ولان
كدام المال وأذكر ذلك ارسا
يكون هرفلان بن ولان الذي يكون
كتاب العاصي الى البناني حجة عليه
ما لم يشهد - رار ابن لعلان بن فلان
(ورقا) أت العرمان (ويهما) أي
في الشهادة على الشهادة وكتاب العاصي
الى البناني زبدت (الجميعه)
لحرف هذه الشهادة (حتى يدناها
الى حها) وهو التعليل الخاصة
بالجميعه الى ماورد بها من الشعب
وتعودت في هذا - اما الختم
فلا يشترط ذلك وييل في المادنا
التي الى راعه سمعنا - والى
الاور - اصد وقال امام
العرمان التي الى عمر فمدوناري
لاصح للتعريف بيل التسمية الى
السكان المعه - والى ان له
الكثرة عامه كذا في الاصل
(دونادر) الشاهد - (الشهادر)
بشهر ولا - (سئلنا) واسلمنا
شاهد اوردنا - (سئلنا) اسئل
اقصه شهادته الى سئلنا -

کال سوفیا والی دومہاں کا عربی وقت * اسیرت * ج ۸، قول انارحہ سادہ سادہ
بصرہ و بحس و هو قول الشافعی و د * خمس لائمہ * ۱۰۰ شہر سادہ ماہیہ * ۲۰۰ شہر
الحاکم الامام ابو محمد ال * کا سانرجہ علی سہیل لمونہ والمادامہ لیمورر الاحرف الیہ * ۱۰۰ سادہ

كان سوفيا والى دومهان كان عرس قوتى * اسيرى حيا مارا قولا ابرار * ناهد سهد دره فاحدر و س ما ا س ما قالا
يصر و بحس وهو قول الشافعى و د سس لائما * حسى شمر سهد مايت * سره شمس على يد س ما س س س س س
الحاكم الامام ابو محمد الكا سان رجح على س س لى لودى والمدامه ليعرر والا حافى ا س س س س س س س

منه بجر (قوله بعد الحساء) وقبلها تعريضه لفظي (قوله وكان المشهود به مالا) فلا ضمان
 لورج عاير منفعة الكرخ بعد الدحول ومنفعة دار شهداء الى المؤجر لثبات جارتها باقل من أجر مثلها
 ثم رجعا بجر لكن نقل المحوى عن المقدسي انه ينبغي ان يشتمل في معنى الوقف واليتيم ودار الغلة كما اختاره
 المتأخرون من ضمان مثلهما انتهى (قوله بغير عوض بعلمه) لانه بعوض اتلاف صورة لا معنى كما اذا
 شهدا عليه بالبيع بمثل القيمة فكأن كلا اتلاف وقدر لواجب على قدر الاتلاف لانه السبب ومحكم
 يتقدر بقدر العلة (قوله اما عند فاض) لانه في حق الشهادة فيختص بماتخص به لشهادة من مجلس
 الحاكم فاذا كان الرجوع عند غيره لا يصح فلو أقام المدعى عليه بشهادتهم ما بينة بانهم جارا بعد مدبر
 القاضي أو طالب عنهما لا تقبل بينته ولو لمعان لانه ادعى رجوعا باطلا بخلاف ما اذا أقرانه مارحما عند
 غير المتأذى حيث يصح إقرارهما وان أقرابر حرج باطل لان إقرارهما لا يجعل رجوعا منهما في الحال
 وبخلاف ما اذا أقام البينة مارحما عند قاض آخر غير الذي كان قاضي الحق حيث يعمل بدته لانه ادعى
 رجوعا صحيحا زلمي وتبعه العتيق ل شتمنا في يد يدان القاضي قضى عليه ما بال ضمان ولا بد من هذا
 القيد كافي لخرس حرفة المقتين دل ولو بدع المدعى عليه اقضاء بجر حرج وال ضمان لا تتبع منه البينة
 ولا يتلف عليه الرجوع لا يصح ولا يصبر موجبا بضمان لا باتصال القصة به (قوله في قضى) لان
 كلاً منهما متدفع لهما من سببه لا حرجا عند من لا يثبت له شيء على أحد عتيق لا فرق في عدم
 القضاء بالشهادة بجر رجوع وقبله من مؤرجع عاير الشهادة أو بعينها حتى لو شهدا بجر بجر وبان
 وولدت ثم رجعا في ليد فوالول لا يثبت بل اتصل بجر عن جامع انفسوا من معترضان بشهد فليس حجه
 وشهادة العتق ترد (قوله مدفع في قضى) لانه ما يقضاء بجر حرج في حضور الشاهد عند وجود
 قذف فان القضاء بطل ويرد ما خذوا ولم يثبتوا به ولا يثبت الشهود لما ران المحاكم اذا أحضروا
 فالغرم على المقتضى لتتوبير وشرحه وقوله في قضى بالية لانه بجر حرج أو لمعظم حرجي (قوله وضمة ما تضاء)
 وقضاء القاضي وان كان علة التفت لكهما من ثبوتهم فكان السبب منهم بعدا فيصف الحكم اليه
 أي الى السبب كافي حصر البئر على فارصة الطريق شيئا وانما كان من الواجب القضاء عليه بعد ظهور
 عدائهم ما حتى لو امتنع يا ثم ويستحق العزل ويعز قال ابن القيس في شرح عقيدة الخاوي القاضي انما
 عند كلام المدعى والمدعى عليه وانصح به الأمر سأل المحكم الشرعي وجبت عليه اجابته وعلى المتع
 من ذلك مستحلب كجر حرجي (قوله ادا بعض المادعي المال) لعدم لادرف ببله في شرح الوافية
 والله يدب البعض بشير الى عدم الضمان قبله وان كان بعد الحكم حرجي اسلم ان المصنف تبع في ان يد
 بقض المال صاحب الهداية مع المبرحصى وصاحب التبع اذ ان الضمان بد نقيد بالقبض تبعه لانه
 والر بقرية المقتين وعليه العمري ونساجرى عليه في من التبرير والحدضانه قول أبي حنيفة
 الا وهو قولهما وفرق في المحيط بس الدين وحين نقال شهدا بعين ثم رجعا صمعه في قضيه المشهور
 لهام لان ضمان الرجوع ضمانات ف ضمان الارزف مسدودا مثل ان كان مشهورا بدينه أو ببيعة
 ان لم يأن شيئا وان كان المشهود به رجعا قبل القبض لا يحجب وان عدالة ص صم والتمه
 اوجبه عليه لانه في ذلك ولا بد حرجي منهم الا بعد قبض المشهود به حقيقة بالمعاريته انتهى
 وهذا راجع لاسلامه فقام الشارح من قول الشيخ العيني وهذا لا يجاع عائد الى تسمين الشاهدين
 لا الى تعديل السبب اى كلامه (قوله أو سببه) كذلك العتق بجر حرجي في القبض عندده لان العتق
 يضمن الاتلاف من رجوعه بخلاف العتق عند أبي حنيفة وأبي يوسف لعدم تخلفه به زلمي وقوله
 عنده أي عند أبي حنيفة وصاحبه في ان المال ظاهر كلام الزلمي بعد عدم اشتراط البعض في العقار
 لوجوه الضمان على ما رجح هذا من غير خلاف وبأس كذلك بل الخلاف ثابت وانذا

بعد القضاء وكما المشهود به
 مانه وقد ازاله بغير عرض بعلمه
 (لا يصح رجوع عن الأعداء من)
 مسكويه يشير الى به اشتراط من
 لم يصب في قضى كان ولا يثبت
 لمدعي بجر حرجي في قوله (فان
 رجوعا من شهادتهما) قبل حكمة
 لم يصب (انه صى) (و بعد)
 رجوعا بجر حرجي (في قضى) حكمة (و صم)
 ما رده (في المال) (لتمه و دعيه اذا
 قبض المادعي المال) (مدلسو كان
 ديب و د)

قال شيخنا هذا على قول شيخ الاسلام وعلى قول شمس الائمة لا يضمنه الشاهدان بالرجوع الا اذا قبضه المدعى كالمثول انتهى (قوله وقال الشافعي لا يضمنان) لانه لا عبرة للتسبب مع وجود المباشرة قلنا القاضى هو المباشر ولا يمكن ايجابه عليه لانه ملجأ ولا على المدعى لان الحكم قدمضى فتعين صاحب السبب ومن العجب انه يوجب القصاص عليهم اذ ارجعوا بعدما قتله الولي وهو يسقط بالشبهة وأمر الدم استظم ولا يوجب المال مع انه يثبت بالشبهة فان قلت أنتم ايضا اوجبتم المال على الشاهد اذ ارجع ولم توجبوا عليه القصاص وكل منهما جزاء الجنائية قلت القصاص نهاية العقوبة فلا يجب الا بنهاية الجنائية والتسبب فيه قصور ولهذا لا يعتبر مع المباشر الا اذا تعذر اعتبار المباشر فكان فيه شبهة والقصاص يسقط بالشبهة دون ضمان المال عني (قوله وفي ميسوط شيخ الاسلام والذخيرة الخ) هذا من الشارح نقل لكلامهما على وجه الاختصار واستفيد من تقييده بقوله ان كان المشهود به عينا انه اذا كان ديناً ليس له ان يضمنه قبل القبض فدعوى السيد المحوى ان الشارح أدخل في نقل كلامهما لانهما فرقا بين العين والدين وما نقله الشارح عنهما لا يفيد ذلك غير مسلمة كما هو ظاهر (قوله قبض المدعى العين اولا) لدخولها في ملك المدعى بمجرد القضاء بدليل جواز تصرفه فيها دون المدعى عليه وفي الدين يشترط القبض اذ لا يخرج عن ملك المشهود عليه بدونه واعلم ان تضمين الشاهد لم يخصص في رجوعه بل يضمن ايضا بظهور كذبه كما لو شهدوا ان له عليه ألف درهم وقضى القاضى بذلك وأخذ الالف ثم أقام المقضى عليه البينة على البراءة قبل القضاء يضمن الشهود بجرع عن فروق الكرايسى ثم اعلم ان الضمان يسقط عنهما بأشياء الا أول ضمنهما نصف المهر ثم أقر بالطلاق رده اليهما الثاني ضمنهما قيمة العبد ثم أقر بالعرق ردها اليهما الثالث ضمنهما قيمة العين ثم وهبها المشهود له للمشهود عليه ردها اليهما الرابع رجع الواهب في هبته بقضاء بعدما ضمن الشاهدان رد الضمان الخامس ورثه المقضى عليه رد الضمان بخلاف ما لو اشتراه بجرأ يضاعف العتبية وفيه عننا شهدا على انه أبرأه من الديون ثم مات الغريم مقلدا ثم رجعا لم يضمنوا للطالب لانه توى ما عليه بالا فلاس انتهى (قوله ضمن النصف) اذ شهادة كل منهما يقوم نصف الحجة فيبقي أحدهما على الشهادة تبقى الحجة في النصف فيجب على الراجع ضمان ما لم يبق فيه الحجة وهو النصف ويجوز ان لا يثبت الحكم ابتداء ببعض العلة كابتداء الحول لا ينعقد على بعض النصاب ويبقى منعقد ببقاء بعضه درر (قوله لم يضمن اراجع شيئا) لانه بقي من بقی شهادته كل الحق وعند الثلاثة يضمن الراجع ثلث المال عني (قوله ضمن النصف) ولا يقال ينبغي ان لا يضمن الراجع الا أول لان الملف كان مضافا الى الباقيين ولهذا لم يضمن شيئا بجرع لانه لا يقول التلف مضاف الى المجموع الا انه عند رجوع الاول لم يظهر أثره مانع وهو بقاء الشاهد فيلما رجع آخر ظهر أثره لم يبق الا من يقوم بنصف الحق فيغرم النصف اذ ليس أحدهما بأولى من الآخر زيلبي (قوله ضمن الربع من المال) لبقاء ثلاثة الارباع ببقاء رجل وامرأة اذ الرجل وحده بالنصف وهذا بالاجماع عني (قوله فان رجعتا ضمننا النصف) لانه ببقاء الرجل بقى نصف الحق وعلى هذا لو شهد رجلان وامرأتان فرجع رجل وامرأة فعليهما الربع اثلاثا وان رجع رجلان فعليهما النصف وان رجع امرأتان فلا شيء عليهما وهو ظاهر زيلبي (قوله لم يضمن) بتشديد النون لانه بقي من بقی شهادته ككل الحق وهو الرجل والمرأتان وعند الثلاثة يضمن ثمانية اجزاء النصف عني (قوله ضمن ربعه) لانه ببقاء الرجل والمرأة يبقى ثلاثة ارباع الحق النصف بالرجل وارباع بالمرأة زيلبي (قوله أى الرجل) وقع في النسخة التي كتب عليها السيد المحوى أى الرجل فلهذا قال صوابه الرجل (قوله وعلى النسوة النصف) لانهم وان كثروا لا يقرن الامام رجل واحد ولا امام ان كل امرأتين يقومان مقام رجل واحد فصاركما اذا شهد بذلك ستة رجال ثم رجعوا فيكون انضمام عليهم اسداسا وعدم الاعتماد بكثرته عند انفراذهن لا يلزم منه عدم الاعتماد بكثرته عند الاجتماع مع الرجال ألا ترى ان كل اثنين منهن في الميراث يقومان مقام

وقال الشافعي لا يضمنان وفي ميسوط شيخ الاسلام والذخيرة ان كان المشهود به عينا قبل ان يضمنهما بعد الحكم قبض المدعى العين اولا (فان رجعت أحدهما ضمن النصف والعبرة لمن وفى) من الشهود (الا لمن رجعت هذا هو الاصل في الباب) فان شهد ثلاثة ورجع واحد لم يضمن (اراجع شيئا من هذه الشهود ورجع آخر) من هذه الشهود (وان رجعت امرأة (ضمننا) أى الراجعان (النصف وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمننا الربع) من المال (فان رجعتا ضمننا النصف وان شهد رجل وعشر نسوة فرجعت ثمان) نسوة (لم يضمن) أى الراجعات (فان رجعت أخرى) والمسئلة بثلثا (ضمن) أى الراجعات التسع (فالمعزم رجعوا) أى الرجل والنساء (فالمعزم بالاسداس) على الرجل السدس وعلى النسوة خمسة أسداس لان كل امرأتين تقوم مقام رجل واحد وقالا على الرجل النصف وعلى النسوة امرأتين تقوم مقام رجل واحد وقالا على الرجل النصف وعلى النسوة البصف (وان شهد رجلان عليه أو عليا

ابن واحد عند الاختلاط وعند انفرادهن لا يزدلن على الثلثين وان كثر وان رجع النسوة العشر دون الرجل كان عليهن النصف اتفاقا وكذا اذا رجع الرجل وحده ان شهد رجلان وامرأة ثم رجعا فالضمان عليهما دون المرأة لان الواحدة ليست بشاهدة بل هي بعض الشاهد زبلي ولو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجعا فعندهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف وعنده عليه الجمان وعليهن ثلاثة الاخماس ولو رجل وامرأة فعليه النصف كله عندهما ولا شيء على المرأة وعنده عليهما الثلثان من الغفار وقوله ولو رجل وامرأة أى ولو رجع رجل وامرأة (قوله بنكاح) قيد به لانهم لو شهدا عليها بقبض المهر او بعضه ثم رجعا بعد القضاء ضعتها لهما لانهما أنفعا عليهما مالا وهو المهر قليلا كان او كثيرا بجر وتبين (قوله بقدر مهر مثلها الخ) وكذا لو شهدا بأقل من مهر المثل لا يضمنان النقصان وفي المنظومين وشرحا يضمنان ما نقص عندهما خلافا لابي يوسف وفي الهداية وشرحا لا يضمنان وهو المعتمد في المذهب بجر لان منافع البضع غير متقومة عند الاتلاف اذا تضمن يستدعي المائنة وانما تضمن وتقوم بالمثلك لضرورة ايانة خطر الخلل فصار الاصل ان المشهود به اذا لم يكن مالا كالتقصاص والنكاح بأن شهدا بالعوض عن التقصاص ثم رجعا لا يضمن الشهود عندنا خلافا للشافعي وان كان مالا فان كان الاتلاف بعوض يعدله فلا ضمان عليهما وان بعوض لا يعدله لا يضمن بقدر العوض ويضمن الزيادة مخلوفا عن العوض (قوله لم يضمننا) لان الاتلاف بعوض يقابله كالاتلاف (قوله ضمننا) اي الزيادة للزوج لانهما أتلفا على الزوج قدر الزيادة بلا عوض (قوله فيما اذا دعت المرأة) وفي عكسه لا ضمان مطلقا سواء كان المسمى قدر مهر المثل أو لم يكن بأن كان أكثر منه أو أقل حموى (قوله ولم يضمننا في البيع الخ) قيل بالبيع فقط لانهم لو شهدا به مع قبض الثمن فان شهدا بهما متفرقين ثم رجعا عن الشهادتين فانهما يضمنان الثمن وان كان حلة واحدة وجبت القيمة ولو شهدا بالبيع والاقالة معا فلا ضمان بجر وزبلي (قوله فيمن يضمنان) أى ما نقص لانهما أتلفاه عليه بلا عوض واعلم ان الفعل وهو يضمن من قول الشارح يضمنان وقع في النسخة التي كتب عليها المحوى بجر دأ عن علامة التثنية بصيغة الافراد فلماذا قال والفعل مبني للمسلم يسمى فاعله (قوله هذا اذا كان المدعى مشتريا) بأن شهدا على البائع ببيع عبده بمائة وهو يساوي مائتين ثم رجعا ضمننا المائة لانه اتلاف بغير عوض ولو كان بمثل قيمته أو أكثر لم يضمننا وعكس ذلك الشراء فيضمنان ما زاد لانهما نقصا وعلى هذا فقول الشارح اما اذا كان بائعا فلا يضمنان أى نقصنا وانما يضمنان ما زاد للشترى لكن لا محل لقوله أيضا فامل حموى ولو قال المصنف كما في التنوير وضمننا في البيع والشراء ما نقص عن قيمة المبيع او زاد لكان أولى (قوله او فيه خيار البائع) أى ومنعت المدة لاستبعاد الحكم عند سقوطه الى السبب السابق وهو البيع اما اذا أجازة اختيارا أو فسخته في المدة فلا ضمان كذا في البحر بالمعنى والمراد انهما اذا شهدا عليه بالبيع بشرط الخيار له فقطى بهما ثم رجعا عن الشهادتين لا يضمنان النقصان الا اذا انقضت مدة الخيار بدون فسخ أو اجازة ويترتب على تضمينهما النقصان بعد انقضاء مدة الخيار مع كونه منكمما من الفسخ ماسيا في عن الزبلي من الاشكال وجوابه ولو شهدا على البائع بالبيع بألغين الى سنة وقيمه ألف فان شاء ضمن الشهود قيمته حالا وان شاء أخذ المشتري بالثمن الى سنة وايا ما اختار برئ الآخر بجر عن خزانه المقتين فان اختار الشهود رجعا بالثمن على المشتري ويتصدقون بالفضل ونعامة في مخ الغفار فان قيل البيع بشرط الخيار للبائع لا يزيل ملك البائع عن المبيع وقد كان منكمما من دفع الضرر عن نفسه بهسخ البيع في المدة فان لم يفعل فقد رضى بالبيع فوجب ان لا يضمنانه شيئا فلنا السبب الموجب زوال الملك هو البيع المشهود به وان تأخر حركه وهو زوال الملك ولهذا يستحق المشتري المبيع بزوانه عند الفساد فكان الاتلاف حاصلا بشهادتهما فيضمنان لان البائع كان منكمما لا يبيع فلا يمكنه ان يتصرف بحكم الخيار لانه يعتبر كالمقر بالبيع فتناقض كلامه عند الناس فيكون كاذبا عندهم فيتوقاه حذرا من ذلك زبلي (قوله قبل الوطاء) واحلوة تنوير

بنكاح بقدر مهر مثلها او رجعا لم يضمننا
وان زاد عليه أى على مهر المثل
(ضمننا) أى الزيادة للزوج فيما
اذا ادعت المرأة النكاح والرجل جاحد
(ولم يضمننا في البيع) فيمن يضمنان هذا
قيمة المبيع
اذا كان المدعى مشتريا اما اذا كان
بائعا فلا يضمنان أيضا ولا فرق بين
ان يكون البيع بائعا او فيه خيار البائع
(وفي الطلاق) أى ان شهدا على رجل
انه طلق امرأته (قوله قبل الوطاء) ثم رجعا

(قوله ضمنا نصف المهر) لو مسمى والا فالمثمة لانهم ما كد عليه ما كان على شرف السقوط بردها
او تقبيلها ابن زوجها أطلقه فدخل ما بعد الموت كم لو نهداه قبل الدخول ثم رجعا بعد موته غرما لورثته
نصف المهر ولم ترث للحكم بالبينونة في حياته ولو شهدا بعد موته أنه أطلقها في حياته قبل الدخول ثم رجعا
لم يضمن الا لورثته لان الشهادة لهم وضمنا المهر أتعاف المهر والميراث لان المهر كان مؤكدا بالموت بحيث
لا يسقط بمسقط وكذا الميراث زياحي عن الكفاي ولو شهدا بعد طلقها ثلثا أو آخران أنه أطلقها واحدة قبل
الدخول ثم رجعا فضمنا نصف المهر على شهودا ثلث لا غير للحدرة الغليظة تنوير وشرحه (قوله
ولم يضمننا بعد الوطء) لان المهر نأ كذب لدخول لا بشهادتهما وقال الشافعي يضمنان للزوج مهر المثل عيني
ولو قال بعد الوطء او المخلوة كفاي التنوير لسكان اولى (قوله وفي العتق الخ) وفي التدبير ضمنا ما نكحه
وهو ثلث ديمته ولو مات المولى ستق من الثلث وزمهما ببقية قيمته وفي الكذب يضمنان قيمته كلها ولا يعتق
حتى يرضى ما عليه اليه ما وتصدق بالفضل والولاء لمزاده ولو عجز عاد اولا ورد قيمته على الشهود وان
استار المولى عدم يضمن الشهود واتسع المكاتب كان له ذلك وفي الاستيلاء يضمنان قيمته بأن تقوم
قيمة وأم ولد لو جازي يضمنان ما بينهما فان مات المولى عتقت وضمنا بقيمة قيمتها تنوير وشرحه بتليل
زيادة وقوله وتصدق بالفضل حق العبارة ان يلحق بلفظ تصديق علامة التثنية أي وتصدق الشاهدان
بالفضل ولو لم يكن للمولى مال سوى العبد الذي شهدا بتدبيره عتق بموت المولى ثلثه وسعي في ثلثيه وضمن
الشاهدان ثلث القيمة ولم يرجع عليه على العبدان عجز العبد عن الثلثين يرجع به الوثبة على الشاهدين
ويرجع به الشاهدان على العبد يعني اذا أيسر محر عن الخيط قال وبه علم ان ما ذكره الزيلعي من ان العبد
اذا كان معسرا فانهما يضمنان جميع قيمته مدبرا ويرجعان به عليه اذا أيسرهما ولم اعلمت من انه انما
يرجعان عليه بالثلثين وهو مسمى به في المبسوط وقدمنا ان الفترى ان قيمته مدبرا نصف قيمته لو كان
فما انتهى (قوله ضمنا القيمة) موسر يركنا وموسرين لانه ضمان اتلاف الملك بخلاف ضمان الاتحاق
لانه لا يتلف الا ملكا وان زعم منه فساد ملك صاحبه والولاة نذرى شهدا عليه بالعتق لان العتق لا يتحول
اليهما بهذا الضمان زيلعي (قوله وفي القصاص الذينة) ولو شهدا بالعفو يضمنان لان القصاص ليس بمال
در (قوله بعد العتق) لو قال بعد الاستيفاء ليشمل ما اذا كان القصاص في النفس أو مادونها كفاي البحر
لكن اولى (قوله ضمنا الذينة) وفي السراج لو دأج ان الذينة التي هي الشاهدين تكون في مالهما في ثلاث
سنين ولا كفارة لهما ولا يبرمان الميراث بأن كانا ولدى المشهود عليه فانهما يبرانه بحر (قوله وقال
الشافعي يقتضيان) لانهما نسبيا القتل فصار كما لم يكره ولنا ان الفعل الاختياري من المولى والمحاكم يتطلع
النسبة الى السبب كدلالة السارق ونفتح باب النص وحل قيد العبد فلم يوحى منه القتل حقيقة لعدم
المباشرة ولا حكم لعدم المجامع بخلاف المذكور ولان أقل احواله ان يكون شبهة والقصاص يسقط بها
دون الذينة لان المال يجب مع الشبهة زيلعي قال وان رجع المولى معهما أو جاء المشهود بقتله حيا فاولى
بالمختيار ان شاء ضمن المولى الذينة وان شاء ضمن الشاهدين وأيهما ضمن لا يرجع على صاحبه عند أبي
حنيفة وكذا عندهما ان ضمن المولى وان ضمن الشاهدين فلهما ان يرجع على المولى لانهما عاملا له
في الشهادة فبرجعا عليه بما حققهما فيها وللامام ان الشهود ضمنوا الاتلاف فهم المشهود عليه حكما والمكلف
لا يرجع بما ضمن بسببه على غيره كالولى فانه ضمن بالاتلاف فلا يرجع وانفقوا على رجوعه ما عليه
في الخطأ (قوله ضمنا) لان التالف مضاف الى شهادتهم لصدورهما منهم في مجلس القضاء زيلعي (قوله
بلم تشهد الفروع) أي بقولهم لم تشهد الفروع عيني لانهم انكروا السبب أصلا وهو الاشهاد وهو خبر
محمّل للصدق والكذب فلا يطل القضاء به بخلاف ما اذا قالوا ذلك قبل القضاء لانكارهم التحويل
وهو شرط زيلعي واليه أشار الشارح بقوله ان رجعا بعد القضاء (قوله وغنظنا) كذا لو قالوا رجعا عنها
لعدم اندفهم ولا افروع لعدم رجوعهم در ولو أبدل المصنف قوله بلم تشهد الفروع الخ بقوله برجوعهم

ضمنا نصف المهر ولم يضمن (لو كان
شهادا بالطلاق) بعد الوطء وفي العتق
أي لو شهدا على رجل أنه عتق عبده
ثم رجعا (ضمنا القيمة وفي القصاص)
أي ان شهدا بقصاص ثم رجعا بعد
العتق ضمنا (الذينة ولم يضمنوا) وقال
الشافعي يقتضيان (وان رجع المشهود
الفرع ضمنا ولا يشهد الاصل بلم تشهد
الفرع وع على شهادتهما) أي لا يضمن
مشهود الاصل ان رجعا بعد القضاء
فتأولوا لم تشهد الفروع على شهادتهما
(أو أنشهدناهم وغنظنا)

لأن أولي يشمل المسائلين وليفهم انكار الاشهاد بالاولى بحر (قوله وعند محمد في الثانية الخ) لان الفروع قاموا مقام الاصول في نقل شهادتهم الى مجلس القضاء فصار كأنهم حضروا بأنفسهم فشهدوا ثم رجعوا ولاي حنيفة وأبي يوسف ان الموجود من الاصول شهادة في غير مجلس القضاة والشهادة في غير مجلسه لا تكون سبب الاتلاف ولا نقول ان الفروع نائبون منابهم في نقل شهادتهم الى مجلس القضاء فانهم بعد الاشهاد لو منعهم عن اداء الشهادة كان عليهم الاداء اذا دعاهم المدعي اليه ولو كانوا نائبين عن الاصول لما كان لهم ذلك بعد المنع ولكنهم يشهدون على ما تعلموا زيلعي فتحصل من كلام الزيلعي ان الخلاف مبني على ان الاشهاد على الشهادة اناية وتوكيل عند محمد وعندهما تحميل فساد في البحر وجرى عليه بعضهم كالحجوى من انه اناية وتوكيل عندهما وعند محمد تحميل صوابه العكس (قوله ضمن الفروع فقط) دون الاصول لان الاتلاف حصل بالشهادة الموجودة في مجلس القضاة وهي من الفروع مباشرة من كل وجه والاصول مسيئون للتلغ من وجه وقد عرف ان المباشر والمتسبب اذا اجتمعا وهما متعديان وكان الضمان على المباشر زيلعي (قوله وعند محمد المشهود عليه بالخيار الخ) لان القضاء وقع بشهادة الفروع من حيث ان القضاة عين شهادتهم وبشهادة الاصول من حيث ان الفروع نائبون عنهم ولا يجمع بينهما في التضمن بل يجعل كل فريق كالمفرد لان جهة شهادتهم متغايرة فان شهادة الاصول على اصل الحق وشهادة الفروع على شهادة الاصول ثم أي فريق أدى لا يرجع على صاحبه لان كلا ضمن بجنايته زيلعي قال المقدسي قلت فعلى هذا الفروع حينئذ معذورون ولا علم لهم بحال الاصول فكان ينبغي ان لا يضمنوا الا اذا علموا انهم غير متقين وشهدوا ثم رجعوا اما اذا لم يعلموا فنقلوا شهادتهم ثم رجع الاصول فرجعوا تبعاً لهم فلا ينبغي التهمة والتحقيق ان يقال ان اعترفوا بعدم التحميل ورجعوا بنسأ على ذلك يضمنون وان قالوا رجعتا لعل الاصول لانهم رجعوا عما حملونا فلا يحوى (قوله ولا يلتفت الخ) أي بعد الحكم بشهادتهم لان ماضى من الحكم لا ينتقض بقولهم ولا يلزمهم غرامة لانهم لم يرجعوا وانما شهدوا على غيرهم بانهم كذبوا عيني (قوله وعندهما لا يضمن) لانه أثنى على الشهود خير افصار كشهود الاحصان وله ان التزكية اعمال للشهادة اذا القضاة لا يعمل بها الا بالتزكية فصار في معنى علة العلة بخلاف شهود الاحصان لانه شرط محض والخلاف فيما اذا قالوا تعمدنا او علمنا أنهم عبيد ومع ذلك زكينا هم أما اذا قال المذكي أخطأت فيها فلا ضمان اجماعا بحر (قوله لا شهود الاحصان الخ) ففي كلام المصنف لع وشر مشوش (قوله والشرط) عطف على الاحصان عطف عام على خاص اذا الاحصان شرط لتوقف وجوب الحمد عليه بلا عقلية تأثير ولا قضاء وأراد من الشرط ما ليس بعلة فشمل السبب فلا ضمان على شهود التفويض والضمان على شهود الايضاغ بحر قال والشرط عند الاصوليين ما يتوقف عليه وليس بمؤثر في الحكم ولا ينعض اليه والعلة المؤثرة في الحكم والسبب هو المغنى الى الحكم بلا تأثير والعلامة ما دل على الحكم وليس الوجود متوقفا عليه (قوله فالضمان على شهود اليمين) أي التعليق لان اليمين هو السبب والتلف انما يضاف لمن أنبت السبب دون الشرط عيني (قوله وقال زفر على الفريقين) لان التلف حصل بشهادة الفريقين جميعا فلما شهد اليمين شهود العلة اذا تلف انما حصل بالاقرار وهم الذين أنبتوه والتعليق بالشرط كان مانعا فعند وجود الشرط أضيف التلف الى علة لا الى روال المانع زيلعي ودرر (قوله اختلف المشايخ) والصحيح أنهم لا يضمنون بحال عيني

وعند محمد في الثانية يضمن الاصول (ولو رجع الاصول والفروع ضمن الفروع فقط) دون الاصول عندهما وعند محمد المشهود عليه بالخيار ان شاء ضمن الاصول وان شاء ضمن الفروع (ولا يلتفت الى قول الفروع) ككذب الاصول سواء قال الفروع (ككذب الاصول أو غلطوا) في شهادتهم (وضمن المذكي بالرجوع) عن التزكية عند أي حنيفة وعندهما لا يضمن (وضمن) شهود الزنا وشهود اليمين لا شهود الاحصان والشرط أي اذا شهد شاهدان باليمين أي قال انه قال لعبدان دخلت الدار فأنت حر وشاهدان بوجود الشرط ثم رجعوا فالضمان على شهود اليمين وقال زفر على الفريقين ولو اجمع شهود الشرط وحدهم خالف المشايخ وحالهم في الزنا الاحصان (كتاب الوكالة)

المناسبة بين الشهادة والوكالة ان كلا منهما من باب الولاية على الغير

(كتاب الوكالة) *

قال في مسائل شتى من آخر هذا الكتاب لوهل وكلت ببيع هذا فسكت صار وكلا لان سكوت دليل

بالاستقراض ان أضافه الى الموكل كان للموكل والا كان للموكل كما في البحر عن الحاشية ويصح التوكيل
 بالاقراض وبقبض الغرض بان يقول رجل أقرضني ثم يوكل رجلا بقبضه سمح كما في البحر عن الغنية
 (قوله وهو اقامة الغير الخ) وارسالة تبليغ الكلام الى الغير بلا دخل في التصرف كما في الدرر
 البحر فان قلت ما الفرق بين التوكيل والارسال فان الاذن والامر توكل قيل قلت الرسول ان يقول أرسلتك
 او كن رسولا عني في كذا وقد جعل منه ان يلهي في باب جوارزة اية أمر بك بقبضه وفي النهاية ايدى
 التوكيل وهو الموافق لما في البدائع اذ لا فرق بين اقل كذا وأمر بك كذا الخ (قوله في التصرف) أي
 المجاز المعلوم حتى ان التصرف اذ لم يكن معلوما ثبت أدنى التصرفات وهو الحق كما اذا قال مالك بلى
 بحر (قوله فلا يصح توكيل الصبي الذي لا يعقل) مطلقا أما الذي يعقل فيصح منه التوكيل بالنسبة
 كقبول الفدية أو الضار كعتق وتبرع فلا يصح وما تردد بين النفع والضرر كبيع سمح ان كان
 اذن له في التجارة والوقوف على اجازة وليه واسلم ان توكيل المرتد موقوف اذا سلم نفوس هلك بطل عنده
 وقالا نافذ جوى ولا يصح توكيل عبد محجور وصح لوم ذونا ومكاتبان وير (قوله من يعقل العقيد)
 بان يعرف ان الشراء جالب والبيع سالب ويعرف الغبن العا حش من اليسير ويتصدق بذلك نبوت احكم
 والبيع لا الهزل عني قال شيخنا وفيه ان الكلام في صحة التوكيل لاني صحة بيع الوكيل فيمضي ان
 التوكيل بالبيع المطلق يملك البيع لغبن العا حش فلا حاجة الى اشتراط علمه الغرض العا حش من
 اليسير ولهذا ترك هذا التفسير المصنف كما في البحر وسبقه يعقوب باشا (قوله بكل ما يعقده الخ) بيان
 لضابط الموكل فيه وليس حدا فلا يرد عليه ان المسلم لا يملك بيع امر وعملك توكيل الذي والدين لا يوكل
 مسلما ببيع خيره وهو يملكه بحر قال ولو قال المصنف بكل ما يشره لكان أولى ليشمل العبد وغيره الخ
 أي ليشمل ما لو وكله بالخصوصة ونحوها كالقبض مما عقد فيه (قوله بنفسه) أي لنفسه فلا يرد
 ان الوكيل يعقده بنفسه ولا يوكل لكون يرد عليه ان الاب والجدة كان شرا مال ولدهما الصغير
 ولا يملك ان التوكيل به كما في البحر عن السراج وفي التبيين قبيل انقص انه يصح فلا يرد قال شيخنا ثم
 ظهر لي تسليم الورود وانه لا مخالفة بين ما في السراج والتبيين وذلك ان ما في السراج من انه لا يملك عملك
 مال ولده بالتوكيل بشرائه أي قصد أو ما في التبيين انما ملك غل كد لكونه في ضمن التوكيل ببيع عملك
 الشراء من وكله بالبيع انتهى بان قال الاب لشخص وكلتك ببيع عبد اخي مني (قوله قبيل هذا على
 قولهما) اسم الاشارة عائد الى ما ذكره بقوله من يملكه (قوله حتى يجوز عنده توكيل المسلم أي الخ)
 والتوكيل ببيع الا بقبضه صحيح ولا يملك سيده (قوله وقيل المراد به الخ) يعني حينئذ يكون المصنف
 جاريا على قول الكل جوى (قوله أي الدعوى) في اقتصار الشارح على تفسير الخصومة بالدعوى
 قصور لانه يوهم قصر التوكيل بالخصوصة على ما اذا كان من طرف الطالب فلأبقى المتن على اطلاقه
 متناولا ما اذا كان التوكيل من طرف الطالب او المطلوب لكان أولى ولهذا فسر الخصومة في الجوهرة
 بقوله وهي الدعوى الصحيحة او الجواب الصريح وفي منية المفتي ولو وكله بالخصوصة له لانه اثبات
 مال لوكل فلأراد المدعى عليه الدفع لم يسمع واذا ثبت الحق على الموكل لم يلزمه ولا يجبس عليه ولو كان
 وكيلاعاما لانهم لا تنظم الامر بالاداء ولا الشئان بحر عن الخزائن ولا ينبغي من الوكيل بينة على كماله
 من غير خصم حاضر ولو فرض بها صح لانه قضاء في مختلف فيه بحراً صاعن القية (قوله في الحقوق)
 ولو حدا أو قصاصاً أي ولو كان الحق الموكل فيه اثبات حدا أو قصاص جوى قال شيخنا رحمه الله وني
 اطلاقه مؤخذة اذ قد ذكر في التبيين ان التوكيل باثبات حد الزنا والشرب لا يصح اتعافا انتهى وعبارته
 ويجوز التوكيل باثبات القصاص وحد الغذف والسرقة باقامة البينة فاذا قامت وبث الحق فله موكل
 استيفاءه ثم قال والتوكيل باثبات حد الزنا والشرب لا يصح اتعافا لانه لا حق لاحد فيه وانما دام البينة
 على وجه الحسبة فاذا كان اجنبيا عنه لا يجوز توكيله به انتهى ثم رأيت بخط شيخنا عن فتاوى قاضيه خان

وغيره اقامة الدين بمقتضى نفسه من التصرف
 من يملكه فلا يصح توكيل الصبي
 الذي لا يعقل والمجنون (اذا كان
 الوكيل) ثم ان العقل لا يوصف
 أو عبد محجور (أي صح التوكيل
 أو عبد محجور) ما يعقده بنفسه
 (بكل ما يعقده الخ) كالبيع
 والشراء والا جاره والتكاح والطلاق
 والخلع والصلح والاستعانة والدية
 دليل هذا على قوله ما دام على ذل
 أي حقيقة الشرط أن يكون التوكيل
 خاصا على يملكه الوكيل فاما كون
 الموكل بالبيع التوكيل الذي
 حتى يجوز عنده توكيل المسلم الذي
 ببيع امره والخبرين وتوكيل الحرم
 المحلل ببيع التوكيل المصنف انظر الى
 أن يكون ما يملكه المصنف انظر الى
 أصل التصرف وان امتنع عارض
 وبيع امره يجوز للمسلم (و) صح
 (أي الدعوى) أي الدعوى
 التوكيل (بالخصوصة)
 والحد (في الحقوق)

ما سهر رجل وكل رجلا بآثبات السرقة ان كان الوكيل يريد القطع كان باطلا وان كان يريد المال فهو
مقبول وهو كما لو طلب السرقة منه ان يحلف السارق يقول له القاضي تريد المال والقطع ان قال اريد
المال خلعه وان قال اريد القطع لا يحلفه الخ (قوله برضى الخصم) طالبا ومطلوبا ولورضى فله الرجوع
مالم يسمع القاضي الدعوى بجر (قوله يلزم منه التوكيل بلارضاه) أى يكون التوكيل من المريض
الذى حاله ماذ كرا لا مبادون رضى الخصم جوى وفيه ايساء الى ماسيا فى فى كلام الشارح من ان الصحيح
ان الخلاف فى اللزوم ووجهه لزوم التوكيل بلا توقف على رضى الخصم اذا وجد عذر من مرض ونحوه ان
جواب خصمه حينئذ غير مستحق عليه (قوله وان كان لا يزيد الركوب مرضا) فى الاصح كذا فى الثمى
وهو مخالف لما فى البرازية حيث قال اوزيرى مرضه لوركب فى الصحيح ووجه المخالفة ماذ كره السيد المحوى
حيث قال وظاهره انه لو لم يزد مرضه بالركوب لا يصح توكيله قلت هذا لظاهر انما يتم ان لو كان المراد
بالصحيح ما قابل العاسد ولا يتعين اذ يحتمل ان يراد به ما قابل الاصح وعليه فلا تخالف الا ترى الى ماذ كره فى
العناية فى بحث الاختلاف بين الرازى والكرخى فيما اذا اختلف الزوجان فى المهر فانها لا يتحالفان عند
الرازى الا فى وجه واحد وهو ما اذا لم يكن مهر المثل شاهدا لاحدهما وعند الكرخى يتحالفان فى الوجوه
كلها أى فيما اذا شهد مهر المثل له ولها ولم يشهد لواحد منهما واختلف شراح المداية فى الترجيح فى
النهاية ذكر ان قول الرازى اصح وغيره من الشارحين ذكر ان قول الكرخى هو الصحيح فقال فى العناية ان
ارادوا بقولهم هو الصحيح ان غيره يجوز ان يكون اصح فلا كلام وان ارادوا ان غيره فاسد فالحق ما قاله فى
النهاية الخ (قوله وعندهما يصح الخ) لانه تصرف فى خالص حقه لتوكيله بالقبض وله ان الجواب مستحق
عليه والناس تتفاوت فى الخصومة فلو قلنا بلزومه بلارضاه لتضرر فوقف عليه (تتمة) قال عبد الله بن
جعفر كان على لا يحضر الخصومة وكان اذا خوصم فى شئ وكل عقيل قال فى النهاية وانما كان يختار عقيل
لانه كان ذكيا حاضرا الجواب حتى حكي ان عليا استقبله يوما ومعه عنزله فقال على على سبيل الدعاية احد
الثلاثة احق فقتل عقيل امانا وعنزك فعاقلان اه شيئا (قوله أو غائبامدة السفر) ومن الاعذار
ان لا يكون للموكل قدرة على البيان فى الخصومة بنفسه فان القاضي يقبل منه التوكيل كما فى الخاتمة يعنى
ولا يتوقف على رضى خصمه واعلم ان الخلاف بين الامام وصاحبيه فى اشتراط رضا الخصم وعدمه مفيد
بما اذا لم يكن الموكل حاضرا مجلس القضاء كما فى الخاتمة وعبارتها انما لا يجوز التوكيل بغير رضا الخصم عند
أبى حنيفة لمن لا عذره اذا لم يكن الموكل حاضرا مجلس القضاء مع الوكيل انتهى (قوله أو مريدا للسفر)
ومن الاعذار المحض من المدعى عليها اذا كان المحكم فى المسجد بلعى وهو مفيد بما اذا كان الطالب
لا يرضى بالتأخير وأما محض الطالبة فهو عذر مطلقا والنفاس كالحض بجر عن خزنة المفتين ومن
الاعذار ايضا المحض اذا كان من غير القاضي الذى ترفعوا اليه واعلم ان ارادة السفر امر مبطل فلا بد من
تصديق الخصم أو تحليف القاضي أو ينظر القاضي الى عذته أو يسأل من رفقائه أو ينمض عن حاله
فى السرجوى عن المفتاح (قوله أو عذرة) فيه اشارة الى ان الطالب ليس له مخاصمة زوجها ولكن
لا يمنعها الزوج من الخصومة مع وكيل امرأته أو معها بجر عن خزنة المفتين (قوله أى صح لها التوكيل
بغير رضا الخصم مطلقا) أى سواء كانت المخدرة معذورة باحد الاعذار المتقدمة وهى المرض والسفر
ونحوهما ام لم تكن فتقول السيد المحوى ليس فى كلامه تفصيل سابق ولا لاحق يقابله هذا الاطلاق غير
مسلم ولو اختلف فى كونها معذرة فان كانت من بنات الاشراف فالقول لها بركا وثيبا لانه لظاهر من حالها
وفى الاوساط القول قولها لو بكر او فى الاسافل لا يقبل قولها فى الوجهين والخروج للحاجة لا يعدح فيه مالم
يكتر بان تخرج لغير حاجة بجر عن البرازية (قوله وهى التى لا يراها الخ) مأخوذة لغة من المخدر بكسر
الحاء ستر عدا للجارية فى ناحية البيت والتخدير لزوم البنت المخدرة جوى ومعنى المخدرة ماذ كره الشارح
(قوله بعث القاضي امينا الخ) فى البحر عن خزنة المفتين بعث اليها ثلاثة من العدرل يستخلفها احدهم

برضى الخصم الان يكون الموكل
مرضا على وجهه الى مجلس القضاء
على ابدى ركوب الدابة والمحل على
ولو امكن ركوب الناس يلزم منه التوكيل
على ابدى الناس يلزم منه التوكيل
بلارضاه وان كان لا يزيد الركوب
مرضا فى الاصح هذا عند أبى حنيفة
وعندهما يصح بغير رضى الخصم
وهو قول الشافعى ثم قيل الخلاف فى اللزوم
فى الصحة والصحيح قولهما والشرىف
وفى النهاية الصحيح قولهما الا انهم بغير
وعبره سواء فعلى القاضي الا انهم بغير
رداه (أو غائبامدة السفر) أو مريدا
للسفر ولو قال بانه يتحتم ولا يريد
السفر قيل لا يحلفه بل ينظر الى
الخصم وقيل لا يحلفه بل ينظر الى
حاله فان كان عليه عدة السفر يلزمه
التوكيل والا لا (أو عذرة) أى صح
لها التوكيل بلارضى الخصم مطلقا
وهى التى لا يراها غير المحرم من الرجال
ولم يجر عادات البروز وحسور
مجلس المحاكم فاذا توجه اليه امينا
أو على المريض بعث القاضي امينا
يعرض على امينا فاذا عرض فابت ان
تخلف عن امينا الى ان تخلف
أو يكمل

ويشهد الاخران على حلفها أو نكوا بالانتهى (قوله فاذا نكحت أمرها ان توكل الخ) يتظر ما الداعي
الى أمرها ان توكل وكذا آخر مع بقاء وكالة الوكيل الا قول حموي (قوله وبايقائها) فلو وكل بقضاء الدين
فزعم الوكيل قضاء وصدة الموكل فلما طالبه وكيله قال الموكل اخاف ان يحضر الدائن وينكر قضاء وكيلي
وبأخذه مني ثانيا لا يلتفت الى قول الموكل ويترجم بالخروج عن حق وكيله فاذا حضر الدائن وأخذ من
الموكل يرجع الموكل على الوكيل بما دفعه اليه وان كان صدقة في القضاء بجور قال العلامة الحموي نقلا عن
المقدس هذا اذا قال اخاف ان ينكر الدائن القبض فلو قال الدائن انكر القبض وطالبني هل يكون كما لو قال
اخاف أو يتوقف بانه ان يترهن على انكاره يرجع الالات لان الوكيل يبرأ بخلعه كما ذكره في الشكافي
انتهى (قوله واستيفائها) ومنه الوكيل بقبض الدين فيقبل قوله في قبضه وضياحه ودفعه الى الموكل
ويبرأ الغريم ولو كان ممن لا تقبل شهادته للوكيل بخلاف اقراره بقبض الضالب ولو وجب على الوكيل
بالقبض مثله لمديون موكله وقت المتعاقبة وكان الوكيل مديون الموكل فلا يملك الوكيل بقبض الدين لأمر
والخبة واخذ ازده وقول المحاملة وبأحد ان يقبل بخلاف الوكيل ببيع حيث مات الموكل ولا يعزل
بموت المظلوب بل يثبت الضالب وانما اصل ان الوكيل بقبض الدين يثبت الوكيل بالبيع وقبض الثمن
في مسأله فلو كفل الوكيل بقبض الثمن المشتري فعلى الوكيل بالبيع لم يصح وتقبل شهادة
الوكيل بقبض الدين به على المديون كمال شهادات البرازية بخلاف الوكيل بالبيع ولو باع الوكيل وقبض
الثمن ثم دال ببيع بغير بعد ما دفع الثمن للموكل فله شترى مطالبة الوكيل بخلاف الوكيل بقبض الثمن
فانه لا مطالبة عليه كما في القنية (نقطة) ز ما لو كفل بقبض الدين به قبضه وسلم للضالب حال حيانه
لم يصدق بلاجة بجور وقال في الاشياء كل أمين ادعى اخل الامانة في مستحقها قبل قوله كالمودع
والوكيل والناسطرا في الوكيل بقبض الدين ادا دعى بعدم موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حين
لم يقبل الابينة بخلاف الوكيل بقبض العين والعرق في الوالوجية انتهى واقول تعقبه الشرنبلالي إذا
من كلام الوالوجية وغيرهما من كتب المذهب بان دعوى الوكيل الا يحصل تقبل لبراءته بكل حال وأما
سراية قوله على موكله لغير أغريمه فهو خاص بما اذا دعى الوكيل حال حيانه موكله وأما بعدمونه فلا
تثبت براءة الغريم الابينة أو تصديق الورثة الخ ماد كره في الرسالة المسماة بمقالة الجليل في قبول قول
الوكيل (قوله أي صح التوكيل) باستيفائها الا في حدود وقود ظاهره فصر المستثنى منه على الاستيفاء وهو
ظاهر كلام ازيلي وصريح كلام العيني حيث قال وهو استثناء من قوله واستيفائها لان قوله وصح
التوكيل لان التوكيل بانباتها جائز ولكن لا يجوز استيفاءها ان غاب الموكل ووجه العدول عن ما هو
الظاهر من كون الاستثناء من كل من الایفاء والاستيفاء ان الایفاء تسلم ظهر القاذف وتسليم نفس
الجانبي وهذا لا يتصور الوالوكية كما نقله السيد الحموي عن شرح النقاية أحوال لكن نقل أولا عن شرح
الطحاوي ما يخالف ذلك وان الاستثناء من كل منها لكن في الایفاء على اطلاقه وفي الاستيفاء ان غاب
الموكل عن المجلس أما اذا كان حاضرا أمر باستيفائه فانه يجوز انتهى واعلم ان ظاهر ما سبق عن العيني صحة
التوكيل بانبات الحد مطبقا وليس كذلك كما قدمناه وقد علمنا ان ما ذكره الزياحي من صحة التوكيل بانبات
حد السرقة مخالف لما قدمناه عن قاضي خار اللهم الا ان يحمل كلام ازيلي على ما اذا كان الموكل لا يريد
القطع بالمال واسلم ان جواز التوكيل بانبات حد القذف مذهب الامام ومنعه بويوسف وقول محمد
مضطرب وعلى هذا الخلاف التوكيل بالجواب من جانب من عليه الحد والقتصاص غير ان اقرار الوكيل
لا يقبل عليه لان فيه شبهة عدم الامر به وغير خاف ان قصر الاستثناء على الحد والتوديع يشعر بصحة التوكيل
بانبات التعزير وبه صرح القهستاني عن شرح الطحاوي (قوله ان غاب الموكل) بخلاف ما اذا كان
الموكل حاضرا لعدم تمكن شبهة العفو (قوله وقال الشافعي) يستوفي القصاص لانه حق العبد ولنا
انه عقوبة فيسقط بالشبهة وشبهة العفو ثابتة في حال غيبة الموكل بل هو الظاهر اذا العفو مندوب اليه

فاذا نكحت أمرها بقاء ان توكل
ولا يحضر مع نكحتها الى القاضي
ويحضر شاهدان يشهدان على
نكحتها وانما واجب على
الوكيل وبه ما وجب على
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
القاضي اذا علم من الخصم
انما التوكيل لا يمكنه من ذلك ويبرأ
ابناء التوكيل من الموكل بغير رضاه
وان سلم من الموكل التصدي الى الضرر
لصاحبه في التوكيل لا يقبل منه
لصاحبه في الایفاء
الوكيل الا برضى صاحبه وهو
اختيار من الاثمة السرخصي (و)
صح التوكيل (بايقائها) أي بإداء
المقتضى (واستيفائها) أي بقبض
المقتضى (الا في حدود وقود)
الوكيل باستيفائها الا في حدود
(ان غاب الموكل) وقال الشافعي
يستوفي القصاص في حال غيبته
الموكل (والحدود) الكفاية

بمخلاف نية الشهود لأن رجوعهم نادري ان يقال ما جعله الشارح وان يلحق قولاً للشافعي نسبة العيني
 للأئمة الثلاثة ونفسه وعند الثلاثة يصح في القودوان غاب الموكل الارواية عن أحمد وقولاً عن الشافعي
 انتهى (قوله فيما يضيفه الخ) أي لا بد من اضافته اليه لينفذ على الموكل وليس المراد ظاهر العبارة
 من انه قد يضيفه وقد لا يضيفه فان اضافته الى نفسه تتعلق بالوكيل وان اضافته الى موكله تتعلق بالموكل
 كما هم متاين الملك شريح الجميع لما في الخ رخصة والبرازية وكيل شراء العبد جاء الى مال كنه فقال اتبيع
 هذا العبد من المرحل فباعه من الموكل وقال لو وكيل قبلت لا يلزم الموكل لانه خالف حيث امره ان لا ترجع
 اليه العبد وقد رجعت والصحيح ان الوكيل يصير فضولياً وتوقف العقد على اجازة الموكل بحر تصرف
 قال العلامة المقدسي عبارة ابن الميثاق اضاف العبد الى الموكل تتعلق الحقوق بالموكل لا بالوكيل انتهى
 فرددته نصدراً كاز رسول وليس مراده انه وكيل يتعلق الحقوق بموكله حتى يعهم منه ان الوكيل بالبيع
 قسمان بل الوكيل ظاهر اما ان يضيف موكله فالحقوق تتعلق بالموكل واما الوكيل حقيقة وحكم
 فالحقوق تتعلق به ولا ينافي ذلك ما في الرزبة ثم قال لم يذكره بعد ان كان فضولياً ترجع الحقوق اليه
 ام لا وقالوا لا حازه الا حقه كانوا تارة السابقة فنتضاء لزوم العهدة على الفضولي وهو ينافي ما سبق حموى
 يتصرف أي ينافي قوله في البحر والصحیح ان الوكيل يصير فوضلياً وتوقف العقد على ازالة الموكل لان
 المتبادر منه انه اذا اجاز عقده رجعت العهدة الى الموكل ثم قال أي المقدسي وقد يفرق بين هذا وبين
 الفضولي اساءة فانه لما امر غيره ان يباشر عقد الوكالة تدل على عدم رضاه بالحقوق العهدة حذف الفضولي
 ابتداء فانه رضى اذا اجاز عقده ان تلحقه العهدة انتهى وأقول ما أحاب به المقدسي عن ابن ملك يتضمن
 تسليم ما ذكره في البحر وسعته في التنوير من ان الوكيل يعني في الشراء وتحويله لا بد وان يضيف العقد الى
 نفسه لكن في الدرر نزل كلام من ملك وامر بحفضه وايدى رسول من السكال يكتفي بالاضافة الى نفسه ورد
 عن التنوير بقوله بقوله لا بد فيه ما فيه انتهى ووجه التأييد تعبير ابن السكال يكتفي فهو صريح في ان
 اضافته العقد الى نفسه ليس بالزوم خلافاً لمن عبر بالابد وحينئذ نفعه ما ذكره ابن ملك ويسقط ما اعترض به
 في البحر عليه وماني الخلاصة والنزبة لا ينافي جوار الاضافه الى كل منهما وان كان للزوم على الموكل
 فيما ادلى به الوكيل العقد الى نفسه بان اضافته الى الموكل يتوقف على صدور الاجازة منه ثم رأيت في
 الزيلعي من باب الوكالة بالبيع والشراء التمرح بعدم لزوم اضافته الى الموكل في الشراء ونحوه العقد الى
 نفسه حيث ذكر في شرح قول المصنف ولو تركه شراء شيء بعينه لا يشترى لنفسه ما نصه بخلاف ما لو تركه
 ان يزوجه امرأه بعينه حيث جاز له ان يترجح بها لان المكاح الذي اتى به الوكيل سير داخل تحت امره لان
 الداخل تحت الوكالة مكاح مضاف الى الموكل وفي الوكالة بالشراء الداخل فيها شراء مطلق غير مقيد
 بالاضافة الى احد فكل شيء اتى به لا يكون مخالفاً فهذا من الزيلعي صريح فيما ذكره ابن الملك واعلم ان
 قول الزيلعي وفي الوكالة بالشراء الداخل فيها شراء مطلق الخ صريح في ان الوكيل اذا اضاف العقد الى
 الموكل لا يكون مخالفاً ويلزم العقد ولا يتوقف على ايازته خلافاً لما سبق عن الخلاصة والبرازية (قوله
 تتعلق بالوكيل) بخلاف ان رسول لا يضيف العقد الى مرسله ويخالف المكاح لانه لا بد فيه من ذكر
 الموكل واسناد العقد اليه يعني ولو اختلفا في كونه المشتري رسولاً أو وكيلاً لا يقول لمشتري والبينة على
 البايع بحر ونفسه عن التبرار به مات الوكيل عن وصي تتصل الحقوق الى وصيه وان لم يكن له وصي نصب
 الحاكم وصياً وقيل ينتقل الى موكله ولو وكل بغير اذن وتعميم فباع بحضرة الوكيل الاقل حازر والعهدة على
 الوكيل ثلثي نذر، يصاعن الخلاصة (قوله ان لم يكن محجوراً) عبداً كان المحجور اوصياً فاذا عقداً بطريق
 الوكالة تتعلق الحقوق بالموكل اذ يصح من اشجور التبرار العهدة لعبد وراهلته ولحق مولى العبد
 كما في ان رسول والهادي راميته ثم العبد اذا عتق نزلته تلك العهدة والصبي اذا بلغ لانزله وقوله ان لم يكن
 محجوراً يراد ان العبد والنصي المأذون لهما متعلق بهما الحقوق وتلزمهما العهدة وظاهر كلام المصنف

(فما يضيفه الوكيل الى نفسه
 كالبيع والاحارة والصلح على اقرار
 تتعلق بالوكيل ان لم يكن محجوراً
 لا بالموكل)

ان العهدة على المأذون مصلفا وفصل في الذخيرة بين ان يكون وكيل بالبيع والعهدة عليه سواء باع بئمن
 حال أو مؤجل وبين ان يكون وكيل بالشراء فان كان بئمن مؤجل فهو على الموكل لانه في معنى الكفالة
 وان كان بئمن حال فهو على الوكيل لكونه ضمانا ثم جوى وفيه اشارة الى ما سطره الزيلعي من الفرق
 وفي البحر ما ان الزيلعي عن الاصاح اذا أمره ان يشتري بالمقدح والعهدة سلمه وان أمره بشراء شيء
 كان ما اشتراه دون الامر بخلاف لما في الذخيرة (قوله وقال اشفعي بعلين بنون) وبدل قال مالك
 واحمد لان الحقوق تتبع الحكم والوكيل ليس باصل فيه فلا يكون اصلا في افساد كذا رسول والوكيل
 بالنكاح ولنا ان الوكيل اصل في العقد بدليل استعانة عن اصابته الى الموكل ولو كان سفيرا كما زعم لما
 استغنى وانما جعل نائبيا في الحكم للضرورة كيلا يطل مقصود الموكل ولا ضرورة في حق الحقوق ولان
 العاقد الاخر اعتمد رجوع الحق اليه فلو لم يرجع لتضرر على نفسه بكون الموكل مصلحا ومن لا يندرج على
 مطالبته عني وزيلعي (قوله كتسليم المبيع) قبض الوكيل الثمن اولا ولو نهاه عن تسليمه حتى ينجسه
 كان باطلا كما في القنية وفيه في البرازية بما اذا كان المبيع في يد الوكيل فلو في يد الموكل وأنى عن الدفع
 قبل قبض ثمنه له ذلك أما لو نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن لم يجز به حتى يقبض الثمن من المشتري
 ثم يقول بعتك بهذه الدراهم التي قبضت منك ولودفع المبيع الى الدلال فصاع في يده ضمن في الخيار
 كما لو قال بعتك وسلمته من رجل لا عرفه وضاع الثمن ضمن قال القاضي لا بد لا يملك التسليم قبل قبض
 ثمنه والحكم صحيح والعلة لا ما مر من النهي عن التسليم قبل قبض ثمنه لا يصح فلما لم يعمل النهي عن التسليم
 فلان لا يكون ممنوعا عن التسليم اولى وهذه المسئلة فمساءلة القنية انتهى ذلك مراد القاضي انه
 لا يملك التسليم ممن لا يعرفه لا مصلحا فصح التعليل أيضا جوى وأقول لم يخطه رضى ووجه ما في القنية من
 بطلان النهي عن تسليم المبيع قبل قبض ثمنه مع ان المخرج به ان المشتري يؤمر بتسليم الثمن اولا حيث
 كان الثمن حالا وعلموا ذلك بقوله لم ينعين حتى لو اضيف العقد الى دراهم معينه كان له ان يتقدم غيرها فالظاهر ان
 العقد لان الثمن لا ينعين بالتعيين حتى لو اضيف العقد الى دراهم معينه كان له ان يتقدم غيرها فالظاهر ان
 ما في القنية من بطلان النهي عن تسليم المبيع قبل قبض ثمنه ضعيف (قوله وقبض الثمن) ويسمى ابراء
 وكيل المبيع قبل قبض الثمن وحواله على الاملا والمماثل والادون واقابته وانما حله عنه هو من
 خلاف لاني يوسف ولا يطالب بالثمن من مال نفسه بخلاف وكيل الشراء ولا يجزى الى النقص لا بد من مرجع
 بخلاف الدلال والسحار والبيع لانهم يعملون بأجر نجر عن البرازية (قوله وان رجوع الخ) شامل لمسئلة
 الاولى ما اذا كان الوكيل بائعا وقبض الثمن ثم استحق المبيع فان المشتري يرجع بائعا على الوكيل
 سواء كان الثمن باقيا في يده او سلمه الى الموكل وهو يرجع على موكله الثانية ما اذا كان مشتريا استحق
 المبيع من يده فانه يرجع بائعا على البائع دون موكله بخلاف فلت فعلى هذا يكون المصير مشترك
 بين مصدر الفاعل والمفعول جوى (قوله والمالك يثبت للموكل) جواب عن سवाल من رغبه
 اذا كانت الحقوق في هذا الفصل راجعة الى الوكيل ينبغي ان يعتق قريبه اذا اشتراه ولو كاله لان شراء
 القريب اعناق فأجاب عنه بقوله والمالك يثبت للموكل اشارة الى ما في ابتداء الامر من سنة بمعنى ان
 الوكيل اصل في حق العقد لكن في حق الحكم يخلفه الموكل فيقع له من خيار يكون اصلا فيه كما عباد
 يذهب أو يصطاد فكم ان المولى يثبت للمالك له ابتداء فيما اتهم عبده واصطاد حذفة عنه فكذلك المارك
 يثبت له المالك ابتداء فيما اشتراه وكيله خلافة عنه قال السمي وهذه طريقة أبي طاهر الدباس وقال
 في البحر انه الاصح (قوله وقال ابو الحسن الكرخي الخ) قال الثمن وعلى طريقه لا يعنى أيضا انه
 يثبت للوكيل ملك غير منقرر ولا لا يفسد سكاحه اذا اشترى زوجة ولو كاله فلا تفرق هذا الاختلاف
 لان الموجب للملك والفساد للملك المستقر ولهذا اذا اشترى اوكيل قريبا موكله يعتق عليه ويفسد
 نكاحه اذا اشترى زوجة موكله (قوله وفيما يضيفه الى الموكل الخ) يعنى لا يستغنى عن اصابته الى موكله

وقال الشافعي في تتعلق بالوكيل قوله
 والموقوف متداخرا بعبارة (كذا لم
 فيما ارباع هذا بيان
 المبيع) (وقبضه) (والرجوع
 (وقبض الثمن) (فما باع) (والرجوع
 نه الا يستغنى والخصوص في العب
 دلهي يثبت للموكل (دا)
 لا لا وكيل (حتى لا يعنى قريبا
 الوكيل (بمرئ) وقال (الموكل
 الكرخي الملك يثبت للموكل
 اولا ثم يتصل الى الموكل
 (و) (قوله وفيما يضيفه الى الموكل)

الاصل فيها انها ان عمت أو علمت أو جهلت جهالة يسيرة وهي جهالة النوع المحض كفرس صحت
وان لم يبين الثمن وان فاحشة وهي جهالة الجنس كدابة بطلت سواء بين الثمن او لم يبين وان متوسطة
كعبد فان بين الثمن أو النوع كتركى صحت والا لا دروزيل (قوله انما قدم التوكيل بالشراء على
التوكيل بالبيع الخ) لانه ثل ان يقول كما ان الشراء جالب للثمن أى ملك المبيع كذلك البيع جالب للملك
الثمن الا ان يقال ان جالب المبيع أقوى من جالب الثمن لان الاصل في باب البيع المبيع جوى (قوله
لان الشراء جالب للملك الخ) اولان الشراء يتحقق بالموجود والمعدوم والبيع لا يتحقق الا في الموجود
كفي البحر يعنى الشراء تارة يكون بالموجود الذى هو النقد وتارة يكون بالمعدوم وهو النسبة بخلاف
البيع فانه انما يتحقق في الموجود للنهي عن بيع المعدوم واعلم ان الوكيل بالشراء اذا اشترى نسبة
فحل بموته لا يحل على الاثر كما في منية المفتى (قوله هروى) منسوب الى هراة مدينة بخراسان فتحت زمن
عقمان عني (قوله صح سمي ثمناً أولاً) لانه لم يبق الا جهالة الصفة وهي متحتملة فيها لان ميناها على
التوسعة لكونها استعانة وفي اشتراط بيان الوصف بعض المحرج وهو مدفوع بحجروا علم ان الوكيل بالشراء
يطالب بالثمن من مال نفسه وان لم يدفع اليه الموكل كما في منية المفتى وهو مستفاد سابق لان المطالبة
بالثمن من جملة حقوق العقد وقد تعلقت بالعقد وهو الوكيل (قوله لان البيع مقدم عليه) فيه ان
الانسان يشترى الشيء اولاً ثم يبيعه جوى (قوله ثم اذا اشترى بمثل قيمته الخ) وهذا باقيا في الامام
بخلاف الوكيل بالبيع حيث كان له البيع بمقابل وكثر عنده خلافاً لها وسما (قوله صح ان سمي ثمناً)
لانه بتقدير الثمن يصير النوع معلوماً سواء كان الثمن يخصص نوعاً او لا ولو بين النوع كعبد حبشى أو رومى
صح وان لم يسم ثمناً فلو قال ان سمي ثمناً أو بين نوعاً كان أولى وجعل المصنف الدار كالعبد بخلاف لما
في فتاويه حيث جعلها كالثوب (قوله وبشراء ثوب أو دابة الخ) للجهالة الفاحشة واذا اشترى الوكيل
وقع الشراء له معراج ولو وكله بشراء ثياب صح وبشراء أثواب لان ثيابا يراى راد به الجنس مفعولاً الى الوكيل
لدلالته على العموم لكونه جمع كثره بخلاف أثواب خلافاً الى البحر مقدسى ولو وكله بشراء أى ثوب صح
بازايه واعلم ان ما ذكره المقدسى من المناقشة مع صاحب البحر ليست من حيث التسوية في الحكم بين
ثياب وأثواب لتصريحه في البحر بالفرق بينهما بل من حيث انه تنكس الحكم فيهما جوى (قوله يقع
على البرودقيقه) ان بين قدره او دفع ثمنه والام يحجز على الاثر كما سياتى في كلام الشارح وفي الوصية
بطعام يدخل كل مطعوم ولو دواء به حلالة كسكجيين تنوير وشرحه (قوله مطلقاً) هذا الاطلاق
في مقابلة ما سياتى من قوله وقيل ان كثرت الدراهم الخ (قوله والقياس ان يقع على كل مطعوم) لانه
اسم له وبه قالت الثلاثة وقول العيني وعليه الفتوى قال الصدر الشهيد ليس مرتبة على ما قبله وفي كلامه
حذف ذكره الزيلعي بقوله وقال بعض مشايخ ما وراء النهر الطعام في عرف ما يتصرف الى ما يمكن أكله
يعنى المهيأ للأكل كاللحم المطبوخ والمشوى ونحوه وقال الصدر الشهيد درجة الله تعالى وعليه الفتوى
هذا ما ظهر لي وقت المطالعة ثم رأيت الموافقة عليه للرحوم الشيخ شاهين رحمه الله تعالى بقى ان يقال
ما ذكره الصدر الشهيد درجة الله تعالى وغيره كصاحب الذخيرة رحمه الله تعالى من ان الفتوى على
ما ذكره بعض مشايخ ما وراء النهر بخلاف لعرف القاهرة فان الطعام عندهم للطبخ بالمرق واللحم يحرر
(قوله وقيل ان كثرت الخ) والفارق العرف ويعرف بالاجتهاد حتى اذا عرف انه بالكثير من الدراهم
يريد الخبز بان كان عنده وليمة جازله ان يشترى الخبز زيلعي وفي الدرر وفي متخذ الوليمة يقع على الخبز
مطلقاً يعنى قلت الدراهم أو كثرت لدلالة الحال انتهى (قوله والوكيل الرديع) ولو بغير اذن لانه
من حقوق العقد وكلها اليه ولو اذنه او وصيه بعدم موته فان لم يكونا فله وكل وكذا الوكيل بالبيع ولو رضى
بالعيب لزمه ثم الموكل ان شاء قبله وان شاء لم يترك الوكيل وقبل ان يلزم الوكيل لو هلك يملك من مال الموكل
واشار المصنف الى ان الرديع لو كان وكيل بالبيع فوجد المشتري بالمبيع عيباً مادام الوكيل حياً عاقلاً

انما قدم التوكيل بالشراء على
التوكيل بالبيع لان الشراء جالب
للملك والبيع سالب له والخبز
أقوى من السالب فقال (أمره بشراء
ثوب هروى زفرس أو بغل صح
سمى ثمناً أولاً) وأخبرني العنبري بمثل
البيع مقدم عليه ثم اذا اشترى بمثل
قيمتها أو بما يتقارب الناس فيه نقد
على الموكل وان اشتراه بغين فاحش
نقد على الوكيل (و) أمره (بشراء عبد
أو دار صح ان سمي ثمناً أولاً) أي وان
لم يسم (لا) أي لا يصح (و) أمره (وان سمي
ثوب أو دابة) لا يصح الأمر (وان سمي
ثمناً) وأمره (بشراء طعام يقع على البر
ودقيقه) مطلقاً والقياس ان يقع على
كل مطعوم وقيل ان كثرت الدراهم
فعلى البر وان قلت فعلى الدقيق
كانت بين الأمرين فعلى الأوسط
والقلة مثل الدراهم الى ثلاثة وأوسط
مثل أربعة الى خمسة أو سبعة كذا
في شرح السيد وان لم يدفع اليه شيئاً
وقال اشترى خنطة لم تجز على الأمر
(والوكيل الرديع) الوكيل (الى الأمر
في يده فلو سلمه) الوكيل (الى الأمر

لا يبرده إلا بمره) ولو وكيل (حسب
المبيع لئن دفعه من ماله فلو هلك
المبيع (في يده قبل حبسه) أى
الوكيل (هالك من مال الموكل
ولم يسقط الثمن) عن الموكل فيرجع
الوكيل عليه (وان هلك) المبيع
في يده (بعد حبسه) لا يستيفاء الثمن
(فهو كالمبيع) عندهما أى يكون
مضمونا بالثمن متعاقلا فتمت
أو كثر وعندها ب يوسف هلاك
الرهن حتى لو كان فيه وفاء بالثمن يسقط
والأبرج بالفضل على الموكل وعند
فقر هلاك المصوب فعليه ضمان
منه (وتعتبر مفارقة الوكيل في الصرف
والسلام دون الموكل) حتى لو فارق
الوكيل صاحبه قبل القبض بطل
العقد هذا إذا كان الموكل غائبا عن
المجلس وأما إذا كان حاضرا في مجلس
العقد يصير كأن الموكل صارف
بنفسه فلا تعتبر مفارقة الوكيل
في النهاية تقلا عن خواهر زاده ولو
فارق الموكل لا يبطل والمراد بالسلام
السلام وهو أن يوكل رجلا ليسلم
دراهم معدودة في كرم معلوم

من أهل لزوم العهدة فان كان محجورا يرد على الموكل وإلى أن الموكل اجنى في الخصومة بالعيب فلو اقر به
الموكل وانكره الوكيل لم يلزمه ما شئ بخلاف عكسه فانه يلزم الوكيل لا الموكل الا ان يكون عيبا لا يحدث
مثله في تلك المدة للقطع بقيام العيب عند الموكل وان أمكن حدوث مثله في المدة لا يبرده على الموكل
الا بمره وان والا يحلفه فان نكل رده والازم الوكيل بحرجن البرازية (قوله لا يبرده إلا بمره) لانه انتهى حكم
الوكالة ولان فيه ابطال يده الحقيقية فلا يتمكن منه الا بانه قيد بالعيب لانه لو وكله ببيع متاعه فباع
فاسدا وسلمه وقبض الثمن وسلمه إلى الموكل فله ان يفسخ البيع ويسترد الثمن من الموكل بغير رضاه بحق
الشرع بحرجن القنبة (قوله وحسب المبيع) لانه كالبائع هذا اذا كان الثمن حالا فان اشتراه بئمن مؤجل
تأجل في حق الموكل أيضا بخلاف ما اذا اشتراه بتقديم أجله البائع كان للوكيل ان يطالبه به حالا وهى
الحيلة بحرجن الخلاصة ولو وهبه كل الثمن رجوع بكله ولو بعثه رجوع بالباقي لانه حظ در عن البهر (قوله
لئن دفعه من ماله) فمع عدم الدفع له الحبس بالاولى لانه مع الدفع رجاء يتوهم انه متبرع وفي جامع
الفصولين من السابع والعشرين الوكيل لو لم يقبض ثمنه حتى لقي الا مرفقا لبعث ثوبك لفلان فانا
أقضيك عنه ثمنه فهو متطوع ولا يرجع على المشتري ولو قال اقضيه على ان يكون المال الذى على
المشتري لى لم يجز ورجع الوكيل على موكله بمادفع (تمة) يباع عنده بضائع لناس امره ببيعها
فباعها بئمن مسمى فجعل الثمن من ماله لا صاحبها على ان أثمانها له اذا قبضها فافلس المشتري فللبائع ان
يسترد مادفع لصاحب البضائع حموى (قوله ولم يسقط الثمن) لان يده كيده فاذا لم يجلس يصير الموكل
قابضايده ولو دفع اليه الغا يشترى به فاشترى وقبل ان يتقدمه للبائع هلاك من مال الآخر وان اشترى
ثم تقدمه الموكل فهلك الثمن عند الوكيل يهلك من مال الوكيل بحرجن البرازية وفيه عن الجامع الصغير
وكله به ودفع الغا فاشترى ولم يتقدم رجوع به مرة فان دفع وهلك ثابسا لا يرجع أخرى والمضارب مرارا
والكل رأس المال انتهى (قوله وان هلك بعد حبسه الخ) قيد بالهلاك لانه لو ذهبت عنه عنده بعد
حبسه لم يسقط شئ من الثمن لانه وصف والاوصاف لا يقابلها شئ لكن يخير الموكل ان شاء أخذه بجميع
الثمن وان شاء تركه بحرجن زيادات قاضيان (قوله فهو كالمبيع عندهما) لان الوكيل بمنزلة البائع من
الموكل وكان حبسه لاجل استيفاء الثمن فيسقط الثمن بهلاكه عني (قوله قلت قيمة أو كثر) فلا رجوع
لا حدهما على الآخر شئ (قوله هلاك الرهن) لانه صار مضمونا بالحبس للاستيفاء بعد ان لم يكن
مضمونا به وهذا هو معنى الرهن بخلاف المبيع فانه مضمون بنفس العقد حبسه البائع ولم يحبس
وينفسخ البيع بهلاكه وهما ان بينهما مبادلة حكيمه بدليل ما ذكرنا من الاحكام فيكون معتبرا بالمبادلة
الحقيقية وهو البيع ولا نسلم ان العقد لا ينفسخ بل ينفسخ بينهما وان لم ينفسخ في حق البائع كما اذا رضى
الوكيل بالعيب ولم يرض به الموكل زيلعى (قوله حتى لو كان فيه وفاء بالثمن الخ) بأن كانت قيمته قدر
الثمن أو أكثر ولا رجوع للموكل على الوكيل بما زاد من القيمة على الثمن لكونها امانة (قوله والأبرج
بالفضل) أى ان لم يكن فيه وفاء بالثمن بان كان الثمن أكثر من القيمة رجوع الوكيل على الموكل بما زاد
من الثمن (قوله هلاك الغصب) لانه ليس له الحبس عنده بالحبس يكون متعديا كالمودع يمنع الوديعة
من صاحبها (قوله فعليه ضمان مثله) يعنى ان كان مثليا فان كان قيميا ضمن قيمته (قوله وتعتبر مفارقة
الوكيل الخ) بخلاف الرسول فيها لان الرسالة حصلت في العقد لا في القبض وكلام الرسول ينتقل إلى
المرسل فيكون العاقد هو المرسل فيكون قبض الرسل غير قبض العاقد فلا يجوز عني واستفيد صحة
التوكيل فيه مآدر (قوله بطل العقد لوجود الافتراق عن غير قبض اذ المستحق بالعقد قبض العاقد وهو
الوكيل ولو صييا او عبدا محجورا عليه زيلعى (قوله كذا في النهاية) قال في البحر ومافي النهاية ضعيف
لكون الوكيل اصيلا في المحقوق مطلعا وفي ازيلعى بعد ان نقل كلام النهاية قال هذا مشكل فان
الوكيل أصيل في باب البيع حضر الموكل العقد ولم يحضر ثم ذكره بعده باسطر فقال المعتبر بقاء المتعاقدين

في المجلس وغيبه الموكل لا تضر وعزاه الى المبسوط قال واطلاقه واطلاق سائر الكتب دليل على ان مفارقة الموكل لا تعتبر اصلا ولو كان حاضرا انتهى ورده العيني بانه ليس بمشكل فان الوكيل نائب عنه فاذا حضر الاصيل فلا يعتبر النائب انتهى وتعقبه السيد المحمدي بان الوكيل نائب في اصل العقد اصيل في الحقوق وحينئذ فلا اعتبار بحضرة الموكل انتهى قلت ومما يتضح به تعريف جواب العيني ما ذكره هو بنفسه عند قول المصنف فيما سبق وللشترى منع الموكل عن الثمن من ان الموكل اجنبي عن العقد وحقوقه لانها تتعلق بالعاقدة على ما بينا انتهى (قوله اما لو واكل المسلم اليه رجلا بقبول الثمن الخ) بخلاف الصرف فانه يصح التوكيل بقبوله شربا لئلا ينعى يجوز توكيل المسلم اليه بدفع المسلم فيه بجر قوله فانه لا يجوز توكيله لان الوكيل اذا قبض رأس المال يبقى المسلم فيه في ذمته أى ذمة الوكيل وهو مبيع ورأس المال ثمنه ولا يجوز ان يبيع الانسان ماله بشرط ان يكون الثمن لغيره كما في بيع العين واذا بطل التوكيل كان الوكيل عاقدا لنفسه فيجب المسلم فيه في ذمته ورأس المال مملوك له واذا سلمه الى الآخر على وجه التملك منه كان قرضا زيلعي (قوله عشرة ارطال قيد بالموزون) لانه في القمي لا ينفذ شيء على الموكل اجماعا فلو وكله بشراء ثوب هروري بعشرة فاشترى له ثوبين هروريين بعشرة مما يساوي كل واحد منهما عشرة لا يلزم لان ثمن كل واحد منهما مجهول اذ لا يعرف الا بالحزر بخلاف اللحم لانه موزون مقدر فيقسم الثمن على اجزائه زيلعي وبجر (قوله فاشترى عشرين) قيد بازادة الكثيرة لان القليلة كعشرة ارطال ونصف رطل لازمة للآمر لانها تدخل بين الوزنين فلا يتحقق حصول الزيادة بجر عن غاية البيان (قوله وعندهما يلزمه العشرون) لانه خلاف الى خبر كما اذا أمره ببيع عبده بألف فباعه بألفين وله امره بشراء عشرة ولم يأمره باكثر فينفذ الزائد عليه بخلاف ما استشهد به لان الزيادة فيه بدل مذكور زيلعي قال المحمدي وهو مخالف لما ذكره في بابه ما يجوز من الاجارة وكله بالبيع بألف درهم فباعه بألف دينار لا ينفذ بعه فليتأمل انتهى واقول سبأني انه متى اختلف جنس الثمن بأن أمره بالدرهم فباع بالدينار يصير مخالفا لمطلقا ولو الى خير (قوله نفذ السكل على الوكيل) وقع في بعض النسخ عن الوكيل وعلى هذه النسخة كتب المحمدي فقال ان عن بعضي على على حد قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق انتهى ووجه نفاذ السكل على الوكيل وجود المخالفة لان الأمر يتناول السمين وهما مهزول فلم يحصل مقصود الأمر فاضى زاده (قوله ولو وكله بشراء شيء بعينه الخ) بخلاف ما اذا وكل نفس العبدان يشترى له من مولاه او وكل العبد رجلا بان يشترى له من مولاه فاشترى حيث لا يكون للآمر ما لم يصرح للوئى انه يشترى بهما للآمر مع انه وكله بشراء شيء بعينه وبخلاف ما اذا وكله ان يزوجه امرأة معينة حيث جاز له ان يتزوج بها لان النكاح الذي أتى به الوكيل غير داخل تحت امره لان الداخل تحت الوكالة نكاح مضاف الى الموكل فكان مخالفا باضافته الى نفسه فانعزل وفي الوكالة بالشراء الداخل فيه شراء مطلق غير مقيد باضافة الى احد فكل شيء أتى به لا يكون مخالفا حتى لو خالف مقتضى كلام الأمر في جنس الثمن او قدره كان مثله زيلعي ثم قال ولو وكله رجل آخر بان يشترى له ذلك الشيء بعينه فاشتراه له كان للوكل الاول دون الثاني لانه اذا ملكك الشراء لنفسه فأولى ان لا يملك الشراء لغيره انتهى فلو اضافته الى الثاني ينبغي ان يكون للثاني كما لو قبل وكالة الثاني بحضرة الاول او شره بجماعينه الثاني مخالفا للاول جوى عن المقدسي و اشار بقوله شره بجماعينه الثاني مخالفا للاول الى ما في البحر عن البرازية من انه اذا وكله الاول بشرائه بألف والثاني بمائة فاشترى بمائة فهو الثاني لانه يملك شراءه لنفسه بمائة يملك شراءه لغيره ايضا بخلاف الفصل الاول انتهى قال المحمدي و اشار بالشراء الى انه لو وكله باستئجار محل معين لا يجوز له ان يستأجره لنفسه وانه لو استأجره لنفسه باو متلفظا وقع للموكل الا ان لم اره الا ان صريح ما هو حادثة الفتوى انتهى (قوله لا يشترى لنفسه) لان فيه عزل نفسه وهو لا يملك عزل نفسه والموكل غائب حتى لو كان الموكل حاضرا وصرح بانه يشترى لنفسه كان له لان له ان يعزل نفسه بحضرة الموكل وليس له ذلك بغير

اما لو وكل المسلم اليه رجلا بقبول الثمن فانه لا يجوز توكيله (ولو وكله بشراء عشرة ارطال محمدي درهم بمائين) أى عشرين رطلا بدرهم بمائين (منه عشرة) ارطال من محمدي مبيع (منه عشرة) نصف (بدرهم) زرم الموكل من عشرة ونصف درهم) عند أبي حنيفة وعندهما يلزمه العشرون وقول محمد مع أبي حنيفة في بعض النسخ قوله بمائين الى آخره أى اذا كانت عشرة ارطال من ذلك اللحم تساوى قيمته عشرة ارطال وانما قيد به لانه اذا كانت عشرة ارطال على منه لا تساوى درهما فانه اذا السكل على الوكيل بالا جماع (ولو وكله بشراء شيء بعينه) اما بالاشارة او باسمه العلم او بالاشارة الى مال كذا (لا يشترى لنفسه) أى ليس للوكيل ان يشترى لنفسه

لنفسه

علمه لانه فسمع عقد فلا يصح بدون علم صاحبه كسائر العقود عني وزيلعي وغيرهما كالعناية وغاية
 السان واورد عليهم ان العلم بالعزل في باب الوكالة يحصل بأسباب متعددة منها حضور صاحبه ومنها بعث
 الكتاب ووصوله اليه ومنها ارسال الرسول وتبليغ الرسالة ومنها اخبار واحد عدل او اثنين غير عدلين
 بالاجماع واخبار واحد عدل لا كان او غيره عند أبي يوسف ومحمد وقد صرح بهما في عامة المعقبات سيما
 في البدائع واشترط علم الآخر في فسخ أحد المتعاقدين العقد القائم بينهما لا يقتضي ان لا يملك الوكيل
 عزل نفسه الا بحضور من الموكل لان انتفاء سبب واحد لا يستلزم انتفاء سائر الاسباب فلا يتم التقرير اللهم
 الا ان يحمل وضع المسئلة على انتفاء سائر اسباب العلم بالعزل أيضا لكنه غير ظاهر من عبارات الكتب
 اصلا قاضي زاده (قوله ولو اشترى لنفسه) ناويا ومناظرا (قوله او بخلاف مسمى له من الثمن) او اشترى
 غيره بأمره بغيره فان حضر فلا مرة كذا في الغرر (قوله بان وكله بشرائه بمائة درهم) فان اشترى بأقل
 من المائة نفذ على الآخر لانه خلاف الى غير معنى اختلف المجتهد بان امره بالدرهم فباع بالدينار يصير
 بخلاف ما تلقوا ولو الى خير قال في الدرر الوكيل اذا خالف ان خلافا الى خير في الجنس كبسع بألف درهم فباعه
 بألف ومائة نفذ ولو بمائة دينار لا ولو خيرا خلاصة ودررا انتهى ولا فرق في هذا بين ان يكون وكلا
 بالبيع او الشراء وقوله كبسع الخ مجرد مثال لا للاحتراز عن الوكيل باسراء كما لا يخفى (قوله وقع
 للوكيل) لخالفته امره وينعزل (قوله او يشتري بماله) يعني اذا اضاف العقد الى دراهم الآخر ينبغي
 ان يقع للآخر لانه لو لم يقع للآخر كان واقعا للوكيل فلو وقع له كان غاصبا لدراهم الآخر وهو لا يحمل شرعا
 كذا قال صاحب النهاية وعليه عامة الشراح اقول فيه نظرا لان الغصب انما يلزم لو تقدم من دراهم الآخر
 واما اذا اضافته الى دراهم الآخر ولم يتقدم من دراهمه بل تقدم من دراهم نفسه فلا يلزم الغصب قطعا كذا
 بخط الشيخ شاهين (قوله اى اضاف العقد الى مال الموكل الخ) انما أول كلام المصنف بما ذكره وان كان
 خلاف الظاهر منه لقصوره وعدم شموله لما اذا تقدم الثمن من مال غيره حموي (قوله سواء تقدم الثمن
 من ماله او من مال غيره) اشار به الى ان المراد من قول المصنف تبعه للقدوري او يشترى بماله الاضافة
 عند العقد الى دراهم الموكل دون التقدم من مال الموكل بغير اضافة اليه قال صاحب الهداية وهو مطلق
 اى قول القدوري او يشتري بمال الموكل مطلق لا تفصيل فيه فيحمل على الاضافة الى مال الموكل كذا
 قاله جمهور الشراح قال قاضي زاده اقول فيه نظرا لانهم حملوا التفصيل المذكور في قول المصنف لان فيه
 تفصيلا على انه ان تقدم من دراهم الموكل كان الشراء له وليس يصحح لان ذلك تفصيل لا نقد المطلق لا للنقد
 من مال الموكل كما لا يخفى وما يصح لترجح كون المراد بقول القدوري او يشترى بمال الموكل الاضافة
 الى دراهم الموكل دون التقدم من ماله انما هو وقوع التفصيل في التقدم من مال الموكل لا وقوعه في النقد
 المطلق اذ لا ماس له بكلام القدوري فان المذكور فيه مال الموكل دون مطلق المال انتهى (قوله لانه
 لو اضاف العقد الى دراهم نفسه فهو له) جلاله على ما يحمل له شرعا او يفعله عادة اذا اشراء لنفسه
 بزيادة العقد الى دراهم نفسه غير مستنكر شرعا وعرفا بغير (قوله فهو له) وان نوى خلافه ويصير غاصبا
 لدراهم الآخر ان تقدم منها شيئا (قوله وان نواه لنفسه فهو له) لان له ان يعمل لنفسه ويعمل للآخر
 في هذا التوكيل بغيره ويكون بالتقدم من مال الموكل غاصبا فيما اذا نواه لنفسه زيلعي (قوله يحكم النقد
 اجماعا) لان دلالة على التعيين مثل دلالة اضافة الشراء اليه زيلعي (قوله وعند محمد هو للوكيل) وان
 تقدم الثمن من دراهم الموكل حموي لان الاصل ان كل أحد يعمل لنفسه الا اذا ثبت جعله لغيره ولم يثبت
 وظاهر ما في الكتاب يعني الكثر ترجيح قول محمد لدخوله تحت قول المصنف فالشراء للوكيل فانه لم يخرج
 عنه الا في مسئلتين اذا نواه للآخر او اضافته الى ماله واليه مال الزيلعي حيث قدمه على قول أبي يوسف
 وعلمه بقوله لان ما يملكه الانسان من التصرفات يكون لنفسه (قوله وهذه المسئلة على ثمانية
 اوجه) اى هذه المسئلة أحد ثمانية اوجه قال ابن الملك واحد على الاختلاف والبواقي على الوفاق حموي

ولو اشترى لنفسه فهو للآخر (قوله واشترى
 بغير النقد) وأمره بالنقد (أو بخلاف
 مسمى له من الثمن) بان وكله بشرائه
 بمائة درهم فاشترى بمائة درهم (وقع)
 أو بمائة وعشرين كان بغير عينه
 المشترى (الوكيل) الا ان ينوي
 فالشراء (الوكيل) او يشترى بماله
 الوكيل (للموكل) العقد الى مال الموكل
 اى ان اضاف العقد الى ماله أو من مال
 سواء تقدم الثمن من ماله أو من مال
 غيره وانما يديه لانه لو اضاف
 الى دراهم نفسه فهو له وان اضاف
 الى دراهم مطلقه فان نواه للآخر
 فهو كما نوى وان نواه لنفسه فهو له
 وان تكاد ياتي النية يحكم العقد اجماعا
 ان تقدم الثمن من ماله فهو له وان تقدم
 من مال الموكل فهو له وان تقدم
 على انه لم يتضرر النية فعند أبي يوسف
 يحكم النقد وعند محمد فهو للوكيل
 وان قال اشترى للآخر وقال الآخر
 اشترى (لنفسك) ولم يدفع الثمن الى
 المأمور (فالقول للآخر) فان كان
 الموكل (دفع اليه الثمن فله المأمور)
 اى القول له وهذه المسئلة على
 ثمانية اوجه لانه اما ان يكون مأمورا
 بشراء عبده بغيره أو بغير عينه وكل
 وجه على وجهين لانه اما ان يكون
 الثمن منقودا أو لا وكل وجه على وجهين
 لانه اما ان يكون بالشراء أو ميتافان كان
 أخبر الوكيل بالشراء أو ميتافان كان
 مأمورا بشراء عبده بغيره فان أخبر عن
 شرائه والعبء قائم حموي

والخلافية هي ما لو كان العبد المأمور بشراؤه بغير عينه حيا ولم يكن الثمن منقودا شيئا (قوله فالقول
للمأمور أجماعا) لانه أخبر بما عاك استثنافه ولا تهمه فيه لان الوكيل بشراؤه بغيره لا يملك شراؤه لنفسه
بمثل ذلك الثمن في حال غيبته بخلاف غير المعلن على قوله بجر (قوله فالقول للامر) لانه أخبر بما عاك
استثنافه لان الميت ليس محلا لانشاء العقد فيه وغرضه الرجوع بالثمن والا مترك فـ كان القول قوله
زيلي قال شيخنا وقوله لا يملك استثنافه معناه استثناف سببه فهو مجاز بالحذف ولهذا قال في العناية
لان المأمور أخبر بما لا يملك استثناف سببه فان سبب الرجوع على الامر هو العقد وهو لا يقدر على
استثنافه لان العبد ميت وهو ليس بمحل للعقد فكان قول الوكيل فعلت ومات عندي لارادة الرجوع
على الموكل وهو منكر فالقول قوله انتهى (قوله وان كان الثمن منقودا فالقول للمأمور مع عينه) لان الثمن
كان أمانة في يده وقد ادعى الخرج عن عهدة الامانة من الوجه الذي أمر به (قوله وعندهما القول
للمأمور) لانه أخبر بما عاك استثنافه فصيح كما في المعين فلا تهم في الاخبار عنه وله انه موضع تهمة
بان اشتراؤه لنفسه فلما رأى الصفة خاسرة ألزمها الامر بخلاف ما اذا كان الثمن منقودا لانه أمين فيه
أى في الثمن فيقبل قوله في الخرج عن العهدة وفي ضمنه يكون العبد للامر مرتبعا ركن من شئ ثبت تبعا
وضمنوا وان لم يثبت قصد ازيلي وبجر (قوله وان كان العبد ميتا) وهي مسألة الكتاب نضر فيه السيد
المجوى بان مسألة الكتاب تشمل موت العبد وحياته وقت قول المأمور اشتريته للامر كما في البحر بان كان
ميتا أخبر عن امر لا يملك استثنافه وان كان حيا فهو يدعى حق الرجوع على الامر وهو يتكره ولا خلاف
في الاول انه على التفصيل المذكور وفي الثاني الاختلاف فقال الامام هر كذا على التفصيل وقال
القول للمأمور وان لم يكن الثمن منقودا فاصله ان الثمن ان كان منقودا فالقول للمأمور في جميع الصور
وان كان غير منقود يظفر فان كان الوكيل لا يملك الانشاء بان كان ميتا فالقول للامر وان كان عاك الانشاء
فالقول للمأمور عندهما وكذا عند أبي حنيفة في غير موضع التهمة وفي موضع التهمة القول للامر انتهى
فلا فرق عندهما في ان القول للمأمور اذا كان عاك الانشاء بان يكون الموضع موضع تهمة ام لا فان
قلت بماذا ثبت التهمة قلت بالرجوع الى اهل الخبرة فان أخبروا ان الثمن يزيد على القيمة زيادة فاحشة
ثبت والا فلا (قوله بمعنى هذا الفلاس) أى لاجله (قوله انكر الامر) بفتح الراء على المصدر (قول أخذه
فلان) لاقراءه بالوكالة عنه والاقرب بالشئ لا يسطر بالانكار لاحق بجر (قوله لم يكن لفلان ان
يأخذه) لان اقرار المشتري ارتد بده والاقراء بما يرتد بالرد فينفذ على المشتري لان الشراء ادا وجد
نفاذا لا يتوقف زيلي وليس هذا من شراء الفضولي لانه انضاف البيع الى نفسه بقوله بمعنى وصورة
شراء الفضولي ان يقول بع عبدك من فلان بجر عن فتح القدير (قوله الا ان يسلمه المشتري) الفائل
بمعنى هذا فلان (قوله وتكون العهدة على المشتري) المراد بالمشتري فلان كما في التبيين والبحر والعناية
ونصها وعليه العهدة أى على فلان عهدة الاخذ بتسليم الثمن لانه صار مشتريا بالتعاطى كالفضولي
اذا اشترى شخص ثم سلمه قال الزيلي ودلت المسئلة على ان التسليم على وجه البيع يكفي لان عقد البيع
بالتعاطى وان لم يوجد نقس الثمن لا عرف ولوجود التراضي وهو المعتبر في باب المعاوضات المسالمة الخ قال
شيخنا ومعنى كون العهدة على المشتري الذي هو فلان انه يلزمه تسليم الثمن (قوله عيدين معينين) قال
في البحر ولم يذكر الشارحون فائدة التقييد بالمعينين والظاهر انه اتفاق في غير المعين كالمعين اذا نواه الموكل
واشتراؤه انتهى وتبعه بعضهم كالمجوى والدر وغيرهما وأقول دعوى ان التقييد اتفاق غير مسلم
لانه عند عدم التعيين يبطل التوكيل لعدم تسمية الثمن او ما يقوم مقامه من بيان النوع كالتركى
والجشى فهذا غفلة عن قول المصنف فيما سبق قريبا أمره بشراء عبد او دار صرح ان سمي ثمنا والا فلا (قوله
فاشترى أحدهما) بقدر قيمته او بزيادة يتغاب الناس فيها أما لا يتغاب فيه فلا يجوز اجماعا بخلاف
الوكيل بالبيع عند الامام فانه يبيع بما فذل وكثر على ما سألني (قوله صح) لان التوكيل مطلق غير مقيد

فالقول للمأمور أجماعا منقودا كان
الثمن أو غير منقودا كان ميتا
حين أخبر فقال هلك عندي بعد
الشراء وأنكره الموكل وكان الثمن
غير منقود فالقول للامر مع عينه
الثمن منقودا فالقول للمأمور مع عينه
وان كان العبد بغير عينه فان كان
حياتيا قال للمأمور اشتريته لك قال
الامر لا بل هو عبدك فان كان الثمن
منقودا فالقول للمأمور مع عينه
منقودا فالقول للمأمور وان كان
وعندهما القول للمأمور وان كان
العبد ميتا وهي مسألة الكتاب
فان لم يكن منقودا فالقول للمأمور
وان كان منقودا فالقول للمأمور
(وان قال) رجل لا (بمعنى هذا)
العبد (الفلان فبأيه ثم انكر الامر)
أى أمر من فلان (قوله) فلان
(أخذه) فلان الا ان يسلمه المشتري
(لم أمر به) أى بأمره (ان يسلمه المشتري)
الفلان ان يأخذه (ان يسلمه المشتري)
أى (قوله) فلان يسلمه المشتري
اشترى له صار بيعا الذى أخذه من
المشتري وتكون العهدة على المشتري
(وان أمر) بشراء عيدين معينين
ولم يسم ثما فاشترى له أى الموكل
(أخذهما صرح) ان أمره (بشراهما)
بالف وقيمة ما سألني (بشراهما)
بثمنه أو أقل صح

بشئ مقدري عني أي مطلق عن قيد اشتراطهما متفرقين او محتملين فيجري على اطلاقه قاضي زاده (قوله
ويقع للأمر) لانه قابل الالف بالعدين وقيمتها سواء فتقسم عليهم ما نصفين دلالة فيكون امر اشراء
كل واحد منهما بخمسة مائة ضرورة فالشراء بخمسة مائة موافقة وبأقل منها مخالفة الى خبر وبأكثر منها
الى شرف لا يلزم الموكل الان يشتري الباقي بمابق من الالف قبل ان يختصما استحصانا لان غرضه
المصرح به تحصيل العدين بالالف وقد حصل ومأثرت الانقسام الادلة والصريح يفوتها فلا تعتبر معه
زباني (قوله لا يصح مطلما) هذا الاطلاق في معاملة التفصيل الا في عن الصاحبين حموي قلت
وشمل اطلاقه ما اذا قلت الزيادة او كثرت صرح به العيني (قوله وقال أبو يوسف ومحمد الخ) لان غرضه
ملك العدين فاذا بقي من الثمن ما يمكن شراء الاخر به يحصل غرضه فلا يكون مخالفا ولا امام انه أضاف
الالف اليهما على السواء فصار كأنه نص على شراء كل منهما بخمسة مائة ولو كان كذلك لا تجوز الزيادة
كذلك اذا عني (قوله فاشترى هذا العبد صرح) أي على الأمر ولزمه قبضه وان مات قبل القبض عند
المأمور مات على الأمر لان البائع يكون وكيل على الأمر في قبض الدين ثم يملكه بخلاف ما اذا وكله
بشراء عبد غير معين فاشترى لا يكون للأمر بل ينفذ على المأمور حتى لو مات عند المأمور مات من
مال المأمور فان قبضه الأمر فهو له شيئا (قوله نفذ على المأمور) لان فيه ملك الدين من غير من
عابه الدين وتوكيل الجاهل لا يجوز اذ لم يعين الأمر المبيع ولا البائع (قوله فان قبضه الأمر فهو له)
يعا بالعماني بحر (قوله في الوجهين) يعني بهما ما اذا كان العبد المأمور بشراءه معينا او غير معين وعلى
هذا اذا قال الدائن للمدين أسلم الدين الذي لي سليفك الى فلان جاز وان لم يعين فلان لم يجز عنده خلافا لهما
كذلك الأمر بان يصرف ماله عليه واسله ان التوكيل بالشراء اذا ضيف الى الدين لا يصح عند أبي حنيفة
اذا لم يكن البائع او المبيع متعينا عندهما صرح كيف ما كان لهما ان التقدين لا يتعينان في المعاضات
عينا كان او دينيا وهذا لو اشترى شيئا بدين للمشتري على البائع ثم تصادقا ان الدين يطل الشراء ويجب
عليه مثله فاذا لم تتعين صار الاطلاق والتقييد به واه كما في غير الدين وقول العيني ولذا لو اشترى شيئا
بدرهم على المشتري اتع تبخ فيه ان يلمح وصواب العبارة بدين للمشتري على البائع كما ذكرنا ولا في حنيفة
ان النعوت تنعين في الوكالات وهذا لو قد هابا بالعين منها أو بالدين منها ثم هلك العين أو أسقط الدين بطلت
الوكالة فاذا بعينتها فيها كان هذا غلبك الدين من غير من عليه الدين وذلك لا يجوز الا اذا وكله بقبضه له
ثم لم يسه ونوكيل الجاهل لا يجوز فكما كان باطلا كما اذا اشترى بدين على غير المشتري او يكون أمر انصرف
مالا يملك انما البعض فله وذلك باطل كما اذا قال اعط ما لي سليفك من ثمن بخلاف ما اذا عين البائع لانه
يصير وكيل عنه بالقبض ثم يملكه بخلاف ما اذا أمره بالتصدق لانه جعل ماله لله تعالى وهو معلوم وأما
مسئله التصديق بان لادين عليه بعد الشراء به فلان النعوت لا تنعين في البيع دينيا كان أو عينا فاذا لم تتعين
لا يطل البيع بطلان الدين بخلاف الوكالة فان النعوت تنعين فيها وفي النهاية ان النعوت لا تنعين في الوكالة
قبل القبض بالاجماع وكذا بعده عند عامة وعزاه الى ازيادات والذخيرة فعلى هذا لا يلزمه ما ما قاله
ابو حنيفة رلمي والمراد بالمشتري في قوله كما اذا اشترى بدين على غير المشتري هو الوكيل شيئا (قوله
فالتقول للمأمور) لانه أمين ادعى الخروج عن عهده الامانة والا فريد على عليه حتى ارجوع بخمسة مائة
والمأمور ينكر ذلك القول قوله عيني (قوله فالقول للأمر) لانه خالف امره اذا امره يتناول امة تساوي
ألفا فينفذ على المأمور زباني (قوله وللأمر) اطلاقه وهو مقيم بما اذا كانت قيمتها خمسمائة لكونه
محالها وأما اذا كانت قيمتها ما فانهما يخالفان لان الموكل والوكيل ينزلان منزلة البائع والمشتري وقد
اختلفا في الثمن وموجبه التحالف ثم يفسخ العقد الذي جرى بينهما حكما لتلزم التجارية المأمور بحر وتبين
(قوله أي القول له) بل عني حموي عن الشلي (قوله محالها) لانها اختلعا في مقدار الثمن وليس
لها مائة عيني (قوله أي البائع والمشتري) كذا في بعض النسخ وفي بعضها الأمر والمشتري وهو الصواب

ويقع الأمر (أو) ان اشترى احدهما
(بالاكثر لا) ^{بشيء من المال} ^{بالباقى بما بقي}
يشتري (أو) ^{الحد} ^{في مائة}
من الثمن (أو) ^{دول} ^{محصلة} ^{في مائة}
يصح وقال أبو يوسف ومحمد ان اشترى
احدهما بأكثر من خمسة مائة
بما يتخلف الناس فيه ودون بقى من
الالف ما يشتري مثله العبد الباقي
فهو حار ^{ان امره} ^{بشراءه} ^{فان}
العبد ^{له عليه} ^{أي بدين}
لأن امره على المأمور ^{فأشترى}
هذا العبد ^{صحيح ولو} ^{كان العبد}
(غير عيب) يعني لو أمره بشراءه غير
عين فاشترى المأمور عيبا ^{فان} ^{على}
المأمور حتى لو مات العبد عند المأمور
مات من مال المأمور والدين عليه
فان يديه الأمر فهو له ردها عند أبي
حنيفة وقاله ولا زال في الوجهين
(و) ان امره بشراء امة بألف دفع
اليه أي الى المأمور ^{فأشترى} ^{الامة}
(بمال) الأمر ^{اشترى} ^{بألف} ^{فالتقول}
ونال المأمور ^{اشترى} ^{الامة} ^{تساوي}
للمأمور هذا اذا كانت الامة تساوي
الساوان كانت تساوي خمسة مائة
فالتقول للأمر ^{وان لا يذبح} ^{الالف}
اليه والمسئله بخلافها ^{فالتقول} ^{للمأمور} ^و ^{ان}
التقول له وان لم ^{الامة} ^{المأمور} ^و ^{ان}
امر ^{بشراءه} ^{هذا} ^{العبد} ^{ولا يسم} ^{ثمنه}
فأشترى ^{فقال} ^{المأمور} ^{اشترى} ^{ثمنه}
بألف وصعد البائع ^{وبال} ^{الأمر}
اشترى ^{بشيء} ^{تحالفا} ^{بالبائع}
والمشتري

جوى وأجاب شيخنا بان المراد من البائع المأمور اذ هو بمنزلة المأذون المشتري الا امر اذ هو بمنزلة لانه
 يتعقد بينهما مبادلة حكيمه فسقط تصويبه انتهى واذا عرف ان الامر والمأمور بمنزلة البائع والمشتري لما
 علم من انه يتعقد بينهما مبادلة حكيمه ظهر انه يبدأ بيمين الامر ~~لانه~~ كونه بمنزلة المشتري بناء على ما سياتى
 في المتن من باب التحالف حيث قال وبدئ بيمين المشتري وقد توقف في ذلك العلامة الشرنبلالى فقال
 وهل يبدأ بيمين الامر والمأمور (قوله وهو اختيار أبى منصور) يعنى الماتريدى كما فى الهداية وذكر انه
 الاظهر وفى الكافى وهو الصحيح عن ابيه (قوله وقيل لا تحالف) لان الحلاف يرتفع بتصدق البائع
 اذ هو حاضر فيجعل تصادقهما بمنزلة انشاء العقد فى الحال وفى المسئلة الاولى هو غائب فاعتبر الاختلاف
 عيني (قوله والاصح الاول) وجعل قاضيان قول الفقيه أبى جعفر أصح زيلجى (قوله ولا يعتبر تصديق
 البائع) لانه ان استوفى الثمن فهو أجنى عنهما وان لم يستوف فهو أجنى عن الامر فلا مدخل له بينهما
 (قوله وقد نص محمد فى الجامع الصغير المح) الظاهر ان مقصود الشارح من نقل كلام الجامع الصغير
 تأييد قول أبى جعفر جوى (قوله ان القول للمأمور مع يمينه) فتمهم من نظر الى ظاهره فنفى التحالف
 ومنهم من قال مراده التحالف بدليل ما ذكره فى موضع آخر وانما نص على عين الوكيل هنا لانه هو المدعى
 ولا يمين على المدعى الا فى التحالف فكان هو المقصود والموكل منكروا يمين عليه ظاهرا فلم يتخرج الى بيانها
 بحرف قال الزيلجى بعد عز وما ذكره لك شيخ الان فيه اشكال لا لانه وان كان يدل على ما ذكره من حيث المعنى
 لكن لفظه لا يدل على ذلك فان قوله ان القول للمأمور مع يمينه يدل على ان المأمور يصدق فيما قال وفى
 التحالف لا يصدق واحد منهما ولو كان مراده التحالف لما قال ذلك فهذا من ازيلجى تأييد لابي جعفر قال
 فى الجبر وقولنا هنا انهما اتفاقا على عدم تسمية الثمن اولى من قول الزيلجى وهذا فيما اذا انفتحا على انه امره
 ان يشتره له بالف اذ المسئلة انما فرضها المؤلف وغيره فيما اذا لم يسم غنائه وهو وان اختلفا فقتل الامر
 امر ذلك ان يشتره بخمس مائة وقال المأمور امرتني بالشراء بالف فالتقول قول الامر مع يمينه لان الامر
 يستفاد من جهته ويلزم العبد المأمور بالخلفه فاذا أقام البينة فالبينة بينة الوكيل لانها ~~لانه~~ كثر اثباتا
 كما فى الزيلجى (قوله عتق العبد ولاؤه لسيده) لان يبيع نفس العبد من نفسه اعتناق على مال وشراء
 العبد نفسه قبول الاعتناق بدله لان اعتباره به حقيقة غير ممكن فاذا اشتراه الوكيل صار البائع معتقا
 فيلزمه الولاء والوكيل بالقبول سفير عن غيره فلا ترجع الحقوق اليه عيني (قوله فالعبد للمشتري) لان
 اللفظ حقيقة للمعاوضة وامكن العمل بها اذا لم يمين فيما فقه عليه بخلاف شراء العبد نفسه لان الجواز به
 متعين وان كان معاوضة ثبت الملك له والالف ملوئى لانه كسب عبده وعلى المشتري ألف مثله انما للعبد
 فانه فى ذمته حيث لم يصح الاداء بخلاف الوكيل بشراء العبد من غيره حيث لا يشترط بيانه لان العقدين
 هناك على غلط واحد وفى الحالين المطالبة تنوجه نحو العاقبة اما هنا فاقاد حدهما اعتناق معتق للولاء
 ولا مطالبة على الوكيل والمولى عساه لا يرضاه ويرغب فى المعاوضة الخسنة فلا بد من البيان زيلجى ويحذر
 (قوله والالف لسيده) راجع للسائلين وكان ينبغى ان يقول عبده وعلى العبد ألف اخرى بعد الاعتناق
 وعلى المشتري فى الثانية ألف ثمن العبد لطلان الاداء فيها لا استحقيق المولى ما اداه بجهة اخرى وهو انه
 كسب عبده فكان مملوكا له قبل الشراء وقبل العتق وأشار بالاحتياج الى اضافته الى العبد الموكل الى
 انه سفير لا ترجع الحقوق اليه فالمطالبة بالالف الاخرى على العبد لا على الوكيل وهو الصحيح يحذر (قوله
 أى مثل ألف دفع العبد اليه) هذا ظاهر فيما اذا وقع الشراء للمشتري اما اذا وقع الشراء للعبد نفسه حتى
 عتق هل يجب على العبد ألف اخرى قال قاضى خان لم يذكر فى الكتاب ثم قال وينبغى ان يجب لان الاولى
 مال المولى فلا يصلح بدلا عن ملكه جوى عن النهاية (قوله يكون اتينا نجس تصرف آخر) والوكيل اذا
 خالف وأتى بنجس آخر من التصرفات نفذ عليه جوى وقد ماع الدرم معز بالخلاصة والدررأ الوكيل
 اذا خالف ان خلافا الى خير فى الجنس كبيع بالف فباعه بالف ومائة نفذ ولو بمائة دينار لا ولو خيرا انتهى

وهو اختيار أبى منصور وقيل لا تحالف
 وهو اختيار الفقيه أبى جعفر والاصح
 الاول وان تحالفا يلزم الامر
 ولا يعتبر تصديق البائع فى حق الامر
 وقد نص محمد فى الجامع الصغير ان
 القول للمأمور مع يمينه (و) ان امره
 (بشراء نفس الامر من سيده بالف
 ودفع العبد الى امر الانساب الى الوكيل
 (فقال) الوكيل (لسيده) اشتريته
 لنفسه (أى نفس ذلك العبد
 لنفسه) (على هذا) أى على
 (بما عليه) سيده (على هذا) العبد
 ان يشتريه لنفسه (فقال) العبد
 (ولاؤه لسيده) وان قال اشتريته
 ولم يرد قوله لنفسه (العبد للمشتري
 والالف لسيده وعلى المشتري ألف
 دفع) (على هذا) أى على
 العبد ليدان كان دراهم فدراهم
 وان كان دراهم فدراهم فدراهم
 يقول قد زفينا بغيره ان
 يشترى عتق العبد للمشتري
 فلا يجوز ان يكون العبد للمشتري
 ويمكن ان يجاب عنه بان الوكيل
 يشترى نفسه يكون له نفسه
 الاعتناق حقيقة فشرأ الوكيل لنفسه
 يكون اتينا نجس تصرف آخر (وان
 قال) رجل آخر (اشترى نفسك من
 مولاي) بالف درهم (فقال) العبد
 (لمولى) أى نفسه لانه (بأنف درهم
 ففعل) وباعه ولاه

واستفيد منه ان الدراهم والدنانير في باب الوكالة جنسان (قوله فهو للآمر) لان العبد يصلح ان يشتري نفسه لنفسه ولغيره بطريق الوكالة لان جواز الشراء باعتبار المسالية والعبد اجنبي عن نفسه في حكم المالية الا ان البائع لا يملك حبس العبد حتى يستوفي البدل لان العبد في يده نفسه فيكون قابضاً لنفسه بمجرد العقد كالمودع يشتري الوديعة فاذا انضاف العقد الى الامر صلح امتثالاً فيقع العقد للآمر فلو وجد به عيبا ان علم به العبد فلا رد لان علم الوكيل كعلم الموكل وان لم يعلم فالرأى العبد در عن الاختيار (قوله وان لم يقل لفلان الخ) وجه عتقه انه مطلق يحتمل الوجهين فلا يقع امتثالاً بالشك ثم الثمن هنا يكون في ذمة العبد في الوجهين دون ذمة الآمر اما اذا وقع الشراء له فظاهره واما اذا وقع للآمر فلا نه هو المباشر للعقد فترجع اليه الحقوق فيطالب بالثمن ويرجع به هو على الآمر فيلبي وفيه نظراذ ليس كل عقد باشره الوكيل ترجع حقوقه اليه بل بشرط ان يضيفه الى نفسه كما سبق وهنالم يضيفه الى نفسه لا يقال العبد هنا محجور عليه فلا ترجع الحقوق اليه لانا نقول زال الحجر هنا بالعقد الذي باشره بمقتربا بذن المولى ثم ان كان الشراء للآمر فلا بد من قبول العبد لانه يبيع فلا يتعقد الا بالايجاب والقبول وان وقع للعبد يكتفي بقول المولى بعت ولا حاجة الى قبول العبد بعد قوله بعني نفسي لانه اعتاق فيستبد به المولى بناء على ان الواحد يتولى طرفي العقد في العتق كالنكاح بخلاف البيع فيلبي قال في البحر وفي الكتاب اشارة الى انه يتم بقول المولى بعت لانه قال ففعل كذا في المعراج معزيا الى الفوائد الظهيرية قال المحوى وفي الاشارة تأمل فان قول المصنف ففعل في صورة وقوعه للآمر لا في صورة وقوعه عتقا للعبد

(فصل في قوله الوكيل بالبيع والشراء الخ) قيد بالوكيل لان الوصى لو باع منهم بمثل القيمة فانه يجوز ان حابي فيه لا يجوز ان قيل والمضارب كالموصى يخرج عن السراج الوهاج وفي جامع الفصولين لو باع القيم مال الوقف او اجره من لا تقبل شهادته لم يجز عند أبي حنيفة وفيه المتولى اذا جردا من ابنه البائع او ابيه لم يجز عند أبي حنيفة الا بالاكثري من اجرائل (قوله سواء كان بمثل القيمة الخ) ظاهره ان المنع من البيع أو الشراء مع من ذكر لا يجوز عند الامام بمثل القيمة رواية واحدة وليس كذلك لان فيه روايتين عن الامام بخلاف المضارب اذا عقدم مع من لا تقبل شهادته لم بمثل القيمة حيث يجوز عند الامام رواية واحدة ووجه الفرق بين الوكيل والمضارب على احدي الروايتين ان المضارب كالمصرف لنفسه من وجه الاترى ان رب المال لا يملك نهيه عن التصرف بعدما صار المال عروضا ولا نه شريكه في الربح فلا تلحقه التهمة في البيع بمثل القيمة قالوا هذا اذا لم يطلق له الموكل واما اذا اطلق بان قال بع عن شئت فخذ يجوز بيعه لم بمثل القيمة فيلبي قال المقدسي بع عن شئت مستدرك لان الوكيل بمجرد الوكالة يبيع من شاء فلا ينبغي الا ان ينص على بيعه من هو لا حتى يكون اطلاقا انتهى وأقول كون الوكيل بمجرد الوكالة يبيع من شاء ممنوع فان مواضع التهمة مستثناة عن الوكالات والبيع من ذكر موضع التهمة حوى (قوله مع من ترد شهادته له) وكذا لا يجوز له البيع أو الشراء من نفسه عندهم جميعا سواء كان خيرا أو شر الموكل او للوكيل كما في فتاوى قاضي خان قال في البحر وهو مفهوم من كلام المصنف بالاولى لانه اذا لم يملك العقد مع من ترد شهادته له فأولى ان لا يملكه من نفسه والحيلة ان يبيعه من آخر ثم يشتريه منه انتهى واعلم ان الاولوية بالنسبة لمذهب الامام واما صاحبان الوكيل من العقد مع من ترد شهادته لهم اذا كان بمثل القيمة الا من عبده ومكاتبه بخلاف منعه من البيع من نفسه فانهم مع الامام فيه (قوله الا اذا زاد عن ثمن المثل الخ) مستثنى من منع المصنف الوكيل من العقد مع من ذكر لان اطلاقه المنع من العقد شامل لما اذا كان باكثر من القيمة في البيع وبأقل منها في الشراء مع انه لا خلاف في جوازه فدعوى السيد المحوى ان الشارح لم ينبه على ذلك وانه لم يقيده بكلام المصنف بما اذا لم يكن باكثر من القيمة غير مسلم (قوله ولا يجوز بيعه منهم الخ) لان التوكيل مطلق ولا تهمة اذا امكنه متبائنه والمنافع منقطعة بخلاف العبد لانه يبيع من نفسه لان ما في يده العبد للمولى وكذا للمولى حق في كسب المكاتب

اد هو للآمر وان لم يبدل العبد
(العلان) بان قال بعني نفسي ولم يرد
عليه شيئا (عتق)
(فصل في الوكيل بالبيع والشراء)
لا يبيع عند أبي حنيفة مطلقا سواء
كان بمثل القيمة أو نقص (مع من ترد
شهادته له) الا اذا زاد على ثمن المثل في
البيع ونقص عن ثمن المثل في الشراء
وهو الا بوان والا جدد والمجندات
وان علوا والا ولاد وان سفلوا
والزوات والسيد لم يملكه والمكاتب
والشريك للشريك ولا يجوز بيعه
منهم

ويقلب حقيقة المجزؤة ان مواضع التهمة مستثناة عن الوكالات وهذا موضع التهمة بدليل عدم قبول الشهادة ولان المنافع بينهم متصلة فكأن بيعا من نفسه من وجهه يبيع (قوله بمثل القيمة الخ) حاصله ان الوكيل بالبيع اذا باع من لا تقبل شهادته ان كان با أكثر من القيمة يجوز بالاخلاف وان كان باقل منها يبيع فاحش لا يجوز بالاجماع وان كان يبيع سيرا لا يجوز عند أبي حنيفة خلافا لما وان كان بمثل القيمة فعن أبي حنيفة روايتان كفي العيني عن النهاية قال ان يبيع وعلى هذا الخلاف الاجارة والصرف والسلم ونحوها انتهى (قوله الامن عبده ومكاتبه) وابنه الصغير ومفاوضه فالمستثنى على وجهين اربع وقيد العبد في المبسوط بخبر المديون وفيه اشارة الى انه لو كان مديونا فانه يجوز كذا في المعراج وقيد بقرائه لانه لو قد مد مع من ترد منه اذ لم يملك كآييه وابنه ومكاتبه وعبده المديون حار وكذا الوكيل العبد اذا باع من مولاه بغير عن الخلاصة (قوله ببيع مضيق) أي عن التقييد بمقدار ثمن وعن التقييد بعرض وتقييد رئيسية حموى (قوله بما قدر وكثر) ولا يلزم الوكيل بالصرف فانه لا يجوز له ان يبيع بالاقول أصلا لا مركبه لا يملك ذلك بالمص فكذا او كليه عنانية (قوله والذبيئة) أطلق في جواز بيعه نسبة وهو مقيد عند أبي حنيفة بما اذا كان للتجارة فان كان للحاجة لا يجوز كما مر أذا دفع غزلا الى رجل لبيعه ما هو على البيع بالتقديس يفتى ومقيد بما اذا باع بما يبيع الناس فان طول المدة لا يجوز له لو قال بعه بالتقديس فباعه بالنسيئة يجوز قال المصنف ابو الليث والعنقوى على قول أبي يوسف ولو قال لا تبع الا بالتقديس فباعه بالنسيئة لا يجوز وقال بعه بالنسيئة فباعه بالنسيئة بالبيع يجوز فان بعه باقل من الم لا يجوز خلاصة ثم قال لو قال بعه الى رجل فباعه بالتقديس فالسحر حسي الاصح انه لا يجوز بالاجماع انتهى قلت ولا مخالفة بين المرحومين في البيع لان العنقوى في السابقة متعين بخلاف ما هنا فيتمثل ان ما قبضه من الثمن للحال أقل مما لو باعه بنسيئة بل هو الظاهر (تتمه) وكذا يبيع عبده بالف وفيتمه كذلك ثم زادت قيمته لا يملك بيعه بالف بغير ايسار من البرازية (قوله وقال لا يجوز بيعه بنسيئة الخ) لان مطلق الوكالة يتقيد بالمتعارف وما يتقيد التوكيل بشراء الاضحية والخدم والمجديا بام الحاجة من تلك السنة وللإمام ان التوكيل بالبيع مطلق فيجوز على اختلافه في غير موضع التهمة والوكيل بالشراء منهم لاحتمال انه اشترا لنفسه فليأر أي الصفقة خاسرة تسبها اليه ولا يمكن ذلك في البيع فلا يتم زبلي ومقتضاها ان الوكيل بالشراء اذا اشترى ما وكل بشرائه يبيع فاحش وكان لموكل بشرائه معه ان يفتد على الإصر وبه صرح في الهداية معللا بان لا يملك شراءه لنفسه قال في المناسبات وهو قول العامة وبعضهم قال لا يفتد على الا مر انتهى فظهر ان ما جرى عليه ان يبيع من ان الوكيل يشترى بعينه لا يكون له ان يشترى بغيره فلو كان يبيع الفاحش وان كان لا يملك شراءه لنفسه لانه بالخلافه فيه يكرن مشترى لنفسه فكانت التهمة فيه باقية انتهى خلاف ما عليه العامة والظاهر ان المراد بالخلافه مخالفة ما هو المتعارف في ثمنه والا فالكل مفرغ من فساد الميقدرا لا ترمثه (قوله ولا يجوز الا بالدراهم الخ) لان مطلق العقد يتقيد بالمتعارف وفي البحر من البرازية ويقتى بقوسما (قوله والنسيئة تجوز عندنا) طالت المدة أو قصرت على الصحيح من قول الامام وقال صاحباه ان باع باجل متعارف في تلك الساعة يجوز وعند أبي يوسف ان كان البيع للتجارة فباع الى أجل تساع تلك السلعة بذلك الثمن الى ذلك الاجل جاز وان كان التوكيل بالبيع للحاجة الى الثمن أرفضا الدين ليس له ان يبيع بالنسيئة وعليه الفتوى كذا في الحامية ومقتضاها ان البيع بالنسيئة اذ لم يكن متعارفا كبيع الامين الغلال بيولا لم يكن له ذلك على ما عليه الفتوى ويضم وهي حادثة الفتوى وقد مناهنا بتقيد بزمان ومكان لكن في البرازية الوكيل الى عشرة أيام وكيل في العشرة وبعدها في الاصح كذا الكفيل لكن لا يطالب الا بعد الاجل تنوير البسائر ورواها الجواهر (تتمه) قال بعه بشهود او برأى فلان أو علمه أو معرفته فباع بدونهم جاز بخلاف لا تبع الا بشهود أو لا يجسر فلان به يفتى قلت وبه علم حكم واقعة الفتوى دفع له ما لا وقال اشترى زيتا بمعرفة فلان فذهب

بمثل القيمة وعما يتبعان فيه الامن
عبده ومكاتبه (وضع بيعه) في الامر
ببيع مطلق (بما قيل) من الثمن
وكثر وبالعرض والنسيئة) عند
اي حنيفة وقال لا يجوز بيعه بنسيئة
لا يتبعان الناس في مثله ولا يجوز
الا بالدراهم أو الدينار وهو قول
الشافعي والنسيئة تجوز عندنا خلافا
لشافعي

واشترى بلامعرفته فهل انزيت لم يضمن بخلاف لا اشترا لا يعرفه فلان در (قوله وتغيد شراؤه الخ)
 لان التهمة فيه متحققة فلعله اشتراه لنفسه فاذا لم يوافقه الحق بغيره بخر وكان الاولى ان يقول فلما لم يوافقه
 الخ والحاصل ان التعليل بالتهمة بالنسبة لما اذا اشتراه بزيادة لا يتغابن فيها (قوله بالشراء المطلق) أى
 عن التقييد بثمن جوى (قوله بمثل القيمة) بالاجماع (قوله يتغابن الناس فيها) قال في البحر
 والمراد بالتغابن الخداع فقولهم لا يتغابن الناس فيه معناه لا يخدع بعضهم بعضا بحشده وقولهم يتغابن
 الناس فيه أى يخدع بعضهم بعضا لقته قال في القاموس غبنه فى البيع يغبنه غبنا ويحرك خدعه
 والتغابن ان يخدع بعضهم بعضا انتهى وهذا اذا كان سعره غير معروف بين الناس ويحتاج فيه الى تقويم
 المتوهمين وأما اذا كان معروفا كالميز والدم والجوز والمجن لا يغنى فيه الغبن وان قل ولو كان فلسا واحدا
 عني وفي الدر عن البحر والنهات وبه يقتضى (قوله أما الزائد في الشراء والنقص في البيع فلا) وهذا
 هو الاصح في حد الغبن اليسير والفاحش بحر (قوله فلا) أى فلا يكون مما يتغابن فيه هذا انما يتم
 في البيع على قوله لا على قوله جوى وأقول هذا لبيان الفرق الفاصل بين الغبن اليسير والفاحش وهو
 متفق عليه لا خلاف للامام فيه سواء كان وكيل بالشراء أو بالبيع وأما ان الوكيل بالبيع هل يملك البيع
 على الأمر ولو بالغبن الفاحش فعند الامام نعم خلافا لما ذهبوا الى ان ليس مما الكلام الا ان فيه
 (قوله وفيل في العروض) أى الغبن اليسير في العروض الخ وما خرج عنه فهو مما يتغابن الناس فيه ووجهه
 ان التصرف بكثر وجوده في العروض ويقال في العتار وتوسط في الحيوان وكثرة الغبن لتقله التصرف بحر
 وفي انزيلي جعل نصف العشر في العروض فاحشا (نوله ده نيم اى نصف العشر) وده يارده أى العشر
 وده دوازده اى الخمس وبق ما يتغابن فيه من الدراهم والدينار وهو ربع العشر جوى (قوله ولو وكله
 ببيع عبده الخ) وضع المسئلة في بيع العبد لان الخلاف بين الامام وصاحبيه في الجواز وعدمه
 مبيدات يتعيب بالشركة والاجازة كما ان الدر عن ابن الزكوال وهذا على ان يلقى والعين عدم الجواز
 للصاحبين بان فيه ضرر الشركة (قوله صح عنده) لا طلاق التوكيل در (قوله وعندهما لا يتبع)
 لان فيه ضرر الشركة وهى عيب تنقص به القيمة فلا يدخل تحت الامر المطلق فلا يجوز الا ان يبيع النصف
 الاخر قبل ان يتحصلا لا يبيع النصف قديقع وسيلة الى الامتثال بان لا يجد من يشتريه بجملة فيحتاج
 الى التفريق فيقتبين ذلك ببيع الباقي بعده ودوا ما استحسن والقياس ما قاله أبو حنيفة رضى الله عنه
 ز يلقى وسيره قال في الدر نصا هرة ترجع قولهما والمقتضى بخلافه والله اعلم (قوله وفي الشراء يتوقف)
 والفرق لا يبي خديفة رضى الله تعالى عنه ان في الشراء تخفى التهمة دون البيع ولان الامر بالبيع بصارف
 ملكه فيعتبر فيه اطلاقه والامر بالشراء صاف ملك الغير فلم يصح فلم يعتبر فيه الاطلاق و الفرق بين
 التوكيل بشراء عبده بغيره او بغيره عينة ز يلقى واعلم ان بيعه على المشتري لا يبيخا لغيره من كل وجه ولا على
 الامر له لم يوافقه من كل وجه فلهذا يتوقف فلو اعنقه الامر زمن التوقف فذهب عند أبي يوسف لا المأمور
 وعكس محمد لانه محال وتوقفه لتوهم رفع الخلاف بشراء الباقي ففي الخلاف قبل الشراء فلا ينفذ على
 الأمر وأبو يوسف يقول تودع على اجازة الموكل والاستحاق اجازة (قوله فان اشترى بابه نزم الموكل)
 وارفع التوقف وهذا بالاجماع بخلاف لو كبل ببيع العبد نذاني خديفة للفرق الذى سبق بيانه وهذا
 اذا اشترى الوكيل النصفين فلو اشترى النصف ثم سرى الموكل النصف لم ينفذ على الأمر بخلاف عكسه
 جوى عن الحنابلة واعلم ان ما اعترض به العيني على انز يلقى حيث قال فان اشترى بابه نزم الموكل
 نزم الموكل والا نزم الوكيل وهذا بالاجماع قاله الشارح قلت فيه خلاف زفر واشلا لانه انما سقط لان كلام
 انز يلقى فيه اذا كان وكيل بالشراء فاشترى نصفه ثم اشترى الباقي فلا يرد على دعوى اجماع ما اعترض به
 العيني لان خلاف زفر الثلاثة بالنسبة لما اذا كان وكيل بالبيع فباع نصفه ثم باع الباقي ولئن سلمنا
 كون خلاف زفر الثلاثة في مسألة التوكيل بالشراء فقول أراد بالاجماع الامام مع الصاحبين

(وتغيد شراؤه) أى الوكيل
 بالشراء المطلق يجوز شراؤه (بمثل
 القيمة وزيادة يتغابن) زباس (فيها
 القيمة وزيادة يتغابن) المتوهمين
 وهو ما يدخل تحت تقويم المعدل آخر
 فلو قومه عدل بعشرة وعدل آخر
 بمائة وآخر بسبعة تقويم المتوهمين
 والسبعة داخل تحت تقويم المتوهمين
 اما الزائد في الشراء والنقص في
 البيع فان قيل في العروض ذهبي
 وفي الخيوانات ده يارده وفي العتار
 ددوازده (ولو وكله ببيع عبده) له
 (فباع نفعه) أو عشره (صح) عنده
 وعندهما لا يبيع (وفي الشراء
 يتوقف الميزان الباني) فان اشترى
 بابه نزم الموكل وارفع التوقف
 (ولو اشترى المشتري المبيع على الوكيل)
 بالبيع (بالعيب) مضاعفا سواء كان
 محدثا مثله في هذه المسئلة أولا
 كالا صبح الزائدة والسنة الزائدة
 (بينه او سكرول)

كما يدل عليه قوله بخلاف الوكيل ببيع العبد عند أبي حنيفة الخ (قوله رده الوكيل على الأمر) لأن
 المينة حجة مطلقة والوكيل مضطر في النكول لعدم ممارسته المبيع فيلزم الأمر عني (قوله وكذا
 بإقراره فيما لا يحدث) لأن القاضي يعلم أن العيب كان في يد البائع فلم يكن قضاءه مستنداً إلى الإقرار
 ولا إلى المينة والنكول فحاصله أن العيب لا يخلو ما لم لا يكون حادثاً كالسنة الزائدة ويكون حادثاً لكنه
 لا يحدث مثله في مثل هذه المدة أو يحدث في مثلها فإن كان غير حادث رده القاضي بغير حجة من مينة
 أو نكول أو قرار وكذا إذا كان حادثاً لكن لا يحدث في مثل هذه المدة رده القاضي بغير مينة ولا نكول
 ولا إقرار أعلمه بكونه عند البائع وتأويل اشتراط المينة والنكول أو الإقرار في الكتاب أن المحال قد
 يشتبه على القاضي بأن لا يعرف تاريخ البيع فاحتاج إلى هذه الحجة ليظهر التساير أو كان عبداً لا يعرفه
 إلا الأطباء والنساء وقولهم حجة في توجه الخصومة لا في الرد فيه مقرر الهام إلى الحجة للرد حتى لو كان
 القاضي عاين البيع وكان العيب ظاهراً لا يحتاج إلى شيء منها وإن كان عيباً يحدث مثله فكذلك المحكم
 أن كان مينة أو نكول لأن المينة حجة مطلقة وكذلك النكول حجة في حقه فيرد عليه ثم في هذه المواضع
 كما ردد القاضي على الوكيل يكون رداً على الموكل زبلي (قوله زلم الوكيل دون الموكل) لأن الإقرار
 حجة قاصرة وهو غير مضطر إليه لأنه إما مكنه السكوت أو الإنكار حتى يعرض عليه المين ويقتضى بالنكول
 إنكار له إن خصص الموكل فيلزمه مينة أو نكول الموكل لأن الرد بالقضاء فصح للعموم ولا يرد القاضي
 غير أن الحجة وهي الإقرار قاصرة في حيث الفسخ كان له أن يخاصمه ومن حيث القصور لا يلزمه يعني
 بمجرد رد القاضي عليه بإقراره إذا قامت المينة أو نكول وهذه فائدة الحاجة إلى القضاء مع الإقرار
 فسقط ما قيل إذا أقر الوكيل بالعيب لا حاجة حينئذ إلى قضاء القاضي لأنه يتقبله لا محالة كذا في العناية
 وقال في إضاح الأصلح ولا يمنع من ذلك إقراره حيث قضى القاضي عليه بازديتسريحهم بأنه إذا رد
 المبيع على البائع بالقضاء كان له أن يرد أيضاً على بائعه وإن كان القضاء بالإقرار قال في الملتقى ومن باع
 ما شراه فرد عليه ببيع بفساد إقرار أو نكول أو مينة رده على بائعه وعزا إلى مبسوط شمس الأئمة قال
 وبهذا ظهر عدم الحاجة إلى التأويل الذي ذكره صاحب الهداية معنى القضاء بالإقرار أنه إنكار الإقرار
 فأثبت بالمينة والتخلف إذا قيل في توجيهه أنه إذا أقر عند القاضي بكون طائعا في أخذ المبيع فلا
 يكون له رد على البائع الأول انتهى فان قلت كيف يترتب القضاء عليه بازديتسريحهم بأنه إذا رد
 في مجلس القاضي غير مكره قلت يحتمل على ما إذا أقر بالعيب وامتنع من قبوله فيئخذ بقضى عليه ثم
 رأيت في البحر عن التمام أنه وبضائه الماضي مع إقرار الوكيل متمسكاً بما إذا أقر بالعيب وامتنع عن
 القبول فيقضى عليه جبراً على النكول وفيه عن البرازية إقرار الموكل بعيب وأنكره الوكيل لا يلزم الموكل
 ولا الوكيل شيء لأن الخصومة فيه من حنوق العقد والموكل اجنبي عنها ولو أقر الوكيل وأنكره الموكل
 رده المشتري على الوكيل لا على الموكل لأن إقراره صحيح في حق نفسه انتهى (قوله فالقول للأمر) لأن
 الأمر يستعد من جهته وكذا لو باع خمسة مائة فقال أمرتك بألف وكذلك هذا في النكاح والمداكات
 والأجارة والعق على مال ولو قال المؤنفل لو اختصم في بيع عبدي أو نكول له لكان أولى ليشمل ما ذكر
 ووكيل الخلع والمقدار والصفة من حلول وتأجيل بحر واعلم أن قياس ما سبق عن الخلاصة يقتضي أن
 يكون المراد من الأمر وكيله بالبيع نقداً أن يقول له لا تبعه إلا بالنقد لا بغيره الأمر بالبيع بالنقد
 لا ترى إلى سبق من أنه لو قال له بعه بالنقد فباع بالنسيئة جاز بخلاف لا تبع إلا بالنقد وبقيت مسألة أنه
 لو قال بعه من فلان بكفيل فبعه منه بغير كفيل جاز بخلاف لا تبعه منه إلا بكفيل لكن في البحر عن
 الكافي مردان ببعه من فلان بكفيل فباع بغير كفيل لم يجز تدبير في وجه الفرق (قوله والنكول
 بمضارب) لأن الأصل في المضاربة الاضلاق والعموم أن ترى أنه يملك الأيداع والأضلاع فالقول لمن
 تمسك بالأصل بخلاف الوكيل فإن الاضلاق والعموم ليس فيهما أصل أنه لا يردع ولا يبرئ جوى

رده الوكيل (على الأمر وكذا
 بإقراره) أي رده الوكيل على الأمر
 لو أقر الوكيل أن العيب حصل في يد
 الموكل (فيما لا يحدث) أي رده فيما
 لا يحدث مثله في هذه المدة وإنما قيد
 به لأنه إذا كان مما يحدث ورد
 بإقراره لزم الوكيل دون الموكل
 (وإن باع) الوكيل بالمبيع
 (بنسيئة قبيل) الموكل (أمرتك) بغير
 وقال المأمور الطائفة (الأمر ولم يرد
 بشئ) فالقول للأمر وفي المضاربة
 للمضارب (يعني لو احتلف المضارب
 وبين المال فمال رب المال أمرتك
 بالبيع بالنقد وقال المضارب أمرتك
 بالبيع ولا يرد عليه ما نكول فباعه
 (ولو) أمر رجلاً ببيع عبده فباعه
 (وأخذ الوكيل بالثمن ردها) فباعه
 (وهذه) أي (أو) أخذها بثلث (كفيل)

عن الذخيرة بخلاف ما إذا دعى رب المال المضارب في نوع والمضارب في نوع آخر حيث يكون القول
 لرب المال لسقوط الاطلاق باتفاقهما ثم مطلق الامر بالبيع يقتضيه نقد او نسبة الى أجل متعارف
 عندهما والى أي أجل كان عنده بخلاف المضارب حيث يتقيد بأجل متعارف بين التجار زيلعي (قوله
 فتوى المال على الكفيل) أي بموته مغللاً والتوى مقصوراً هلاك المال وبابه علم جوى (قوله لم يضمن
 الوكيل) لان حق الاستيفاء له لكونه أصيلاً في الحقوق بخلاف الوكيل بقبض الدين لانه يفعل
 نيابة وقد أتاه في قبض الدين دون الكفالة والارتبان والوكيل بالبيع يقبض أصالة ولهذا لا يملك
 الموكل حرره عنه هداية وهو مخالف لما في الخلاصة والبرازين من ان الوكيل بقبض الدين له أخذ الكفيل
 فيحمل كلام الهداية على أخذ الكفيل بشرط براءة الاصيل فانها محاولة وهو لا يملكها بحر عن البرازين
 (قوله رقباً المراد من الكفالة هنا المحاولة الخ) عزاد الزيلعي الى النهاية وحكى ما ذكره الشارح من قوله
 وفيل بل الكفالة على حقيقته فان التوى يحقق فيها بان مات الكفيل الخ ثم قال وهذا كله ليس بشئ
 لان المراد نرى يضاف الى أخذه الكفيل والتوى الذي ذكره أي صاحب النهاية غير مضاف الى أخذه
 الكفيل بدليل انه لو لم يأخذ الكفيل لتوى حقه بموت من عليه الدين وحمله على المحاولة فاسد لان الدين
 لا يقرى فيها بموت المحال عليه بل يرجع به على المحيل وانما يتوى بموته مغللاً كالكفالة والاوجه
 ان يقال المراد بالتوى توى يضاف الى أخذه الكفيل وذلك يحصل بالمرافعة الى حاكم يرى براءة الاصيل
 عن الدين بالكفالة فلا يرى الرجوع على الاصيل بمرتبة مغللاً انتهى مثل ان يكون القاضي مالكيًا ويحكم
 به بموت الكفيل مغللاً انتهى قال السيد الحموي فدعوى ان التوى لا يتحقق في الكفالة ممنوعة (قوله
 وذكر في الجامع الصغير المأجى التوى على الكفيل الخ) نظريه ائجوى ولم يبين وجهه ووجهه ان
 التوى لا يتحقق بموت الكفيل مغللاً رجوع الطالب على الاصيل وانما يتحقق بموت الكفيل والمكفول
 عنه مغللاً او غاب المكفول عنه ولم يدر موضع شيخنا عن الحلبي (قوله ولا يتصرف احد الوكيلين الخ)
 لان المولى رضى براءه ما لا يرى أحدهما ولو كان البديل مثلاً لا لا تقديره لا يمنع استعمال الرأى في الزيادة
 والنقصان واختيار البائع والمشتري وشمل اطلاقه ما اذا كان أحدهما حراً بالغا عاقلاً ولا لا حر عبد
 او صبياً محبباً راعياً له وشمل ما اذا مات أحدهما وذهب عمله لم يحز للآخر ان يتصرف وحده زيلعي واعلم
 ان الوصاية والمضاربة والتفاهة والنولية على الوقف كالوكالة فليس لأحدهما الا افراد الا في مسئلة شرط
 الواقف النظر والاستبدال له مع فلان فان للواقف الافراد دون فلان تنوير وشرحه عن الاشياء
 (قوله الا في الخصومة) لان اجتماعهما عليها يؤدي الى الشغب والتشويش فيبائر أحدهما برأى الآخر
 حتى لو باشر بدون رأى الآخر لا يجوز عندنا عني وليس في كلامه ما يعين انه يشترط حضور رأيه عند
 الخصومة لان ذلك ليس بشرط عندنا منهم كذا ذكره زيلعي وسيصرح به الشارح فيحمل كلامه على ما هو
 الاعم منه ومن كونه ساقياً على الخصومة وان كان خلاف المتبادر منه والشغب بفتح الشين وسكون
 الغين المجمعين هيجان الشربخنا من المصباح والقاموس (قوله لا يشترط حصة صاحبه الخ) بل
 يشترط رأيد فاذا انتهى الى القبض حتى يجتمعان درع الجوهرد لكن سيأتى ان الوكيل بالخصومة لا يملك
 القبض ويدينقى (قوله في دفعة واحدة) لا حاجة اليه بعد قوله بكلام واحد جوى (قوله كان لكل
 واحد الخ) لانه رضى برأى كل وف وف كليه فلا يتغير بعد ذلك بخلاف الوصيين على التعاقب حيث لا يجوز
 لأحدهما ان يتفرد بالتصرف في الاصح لان وحب الوصية بالموت والوكالة تثبت حكمها بنفس التوكيل
 زيلعي (قوله ان يكونا منجزين) أي والمرأة والعبد معينين كما في التنوير فلو وكلهما باطلاق واحدة بغير
 عينها او بعقوبت غير معينين لم اجتمعا كما في الدرر لا يحتاج الى الرأى (قوله لا يتفرد بالطلاق
 والعاق) لان المعلق بشئين لا ينزل عند وجود أحدهما زيلعي وكذا القول طلقها جميعاً ليس لأحدهما
 ان يطلقها وحده ولو قال طلقها جميعاً لا فطلقها أحدهما طلقه والاخر طلقته لا يقع ديني (قوله ورد

نرى) المال (باليه) أي على الكفيل
 بان رفع الامر الى خاص يرى براءة
 الاصيل بنفس الكفالة كما هو
 مذهب مالك فيحكم ببراءة الاصيل
 فتوى المثل على الكفيل (لم يضمن)
 الوكيل في الضررين وقيل المراد
 من الكفالة هنا المحاولة لان التوى
 لا يتحقق في الكفالة رقباً بل
 الكفالة على حقيقته فان التوى
 يتحقق فيها بان مات الكفيل
 والمكفول عنه مغللاً انتهى وذكر في
 الجامع الصغير المنهاجى التوى على
 الكفيل بان بموت مفاسداً كذا في
 النهاية (ولا يتصرف احد الوكيلين
 وحده الا في الخصومة) فانه لا يشترط
 حضور صاحبه عند الجهور وقيل
 يشترط وهو قول زيلعي والشافعي
 راعى ان هذا الحكم الذي ذكره
 فيما اذا وكلهما بكلام واحد في دفعة
 واحدة بان قال وكلتكم ببيع بدين
 هذا أو بجمع امرأتى اما اذا وكلهما
 بكلامين كان لكل واحد منهما
 ان يتفرد في التصرف كذا في النهاية
 (و) في (طلاق وعقاق بلا بديل) متعلق
 بهما وانما قيد به لانه لو شرطه ببديل
 لا يجوز ان يتصرف أحدهما وحده
 والمراد بالطلاق والعقاق ان يكونا
 متخبرين بان قال طلقها أو أعنتها
 اما لو قال طلقها ان شئها أو قال
 أمرها بأيديكم لا يتفرد أحدهما
 بالطلاق والعقاق (و) في (ردود يعنى)
 فيدينه لا ينادى وكل رجلين ببعض
 الودعة

ودبعة) لوقال وردعين لكان أولى فانه لا فرق بين رد الوديعة والعارية والمغصوب والمبيع فاسد البحر
 عن الخلاصة (قوله ليس لكل واحد منهم ما ان يتفرد بالقبض) لان الوكيل فيه غرض استحسان حفظ
 اثنين خيم من حفظ واحد عني ولم يعرج على ما صرح به الزيني في التعليق بعوله لان اجتماعهما فيه
 ممكن ولعل وجهه ان الحكم لو كان معلولا بامكان الاجتماع لم يحزلا أحدهما لا تفردا في التوكيل برد
 الوديعة (قوله صار ضامنا) أي كله زيلعي لانه قبض بغير اذن المالك اذ امره بتنازلهما مجتمعين لا منفردين
 فلم يكن مأمورا في حالة الانفرد بقبض شيء وما في البحر عن السراج من قوله وان قبض بذم ان يقض
 النصف لان كل واحد منهما مأمور بقبض النصف فلنسا ذلك مع اذن صاحبه امان حال الانفرد فغير
 مأمور بقبض شيء منه فيه نظر لانه اذا قبض باذن صاحبه لا يلزمه الضمان أصلا (قوله وتضاءل
 بخلاف اقتضائه وتسليم هبة لمعين بخلاف قبضها واعلم ان الوكيل بتضاءل الدين من ماله ومن مال موكله
 لا يجبر عليه اذ لم يكن للوكيل على الوكيل دين كما بسببه العمادى ومفقدان الوكيل ببيع معين من مال
 الموكل لوفاء دينه لا يجبر عليه كما لا يجبر الوكيل بخوضه ولو بطلبها على المعتد وعنف وهبه من قبل وبيع
 منه لكونه متبرعا لا في مسائل اذا وكله بدفع عين غاب او ببيع ره شرط فيه او عده في الاصح
 او بمقصودة بطلب المدعى وغاب المدعى عليه شبهة خذ فالما في بدري اشداية قلب وظاهر الاشهاد ان
 الوكيل بالاجر يجبر تنوير وشرحه (تمت) نقل شيخنا من الحاشية من كتاب الوصف عن الاصل ان الوكيل
 بقضاء الدين اذا صرف مال الموكل في حاجه نفسه ثم قضى بمال نفسه دين الموكل يكون متبرعا في قضاء
 دين الموكل انتهى (قوله ولا يوكل الا باذن) لانه رضى برأيه دون رأى غيره ولا ان الموصى اليه التصرف
 دون التوكيل به الا اذا قدر له ان ينفذ في نفسه بخلاف ما ذكره كميل في زبدته ان
 حيث لا يفرد أحدهما لا تفديره لا يجمع استعمال رأى الآخر في المقصود في الشراء او زيادة في البيع
 زيلعي وكذا يستثنى من منع الوكيل من التوكيل ولو كان وكيل لا يدفع كانه خلاف التوكيل بشراء
 الاضحية در عن الحاشية وكذا لو وكيل بقبض الدين ان يوكل من في عياله كما في التنوير والمراد منه عن
 ان يوكل فيما وكل فيه ليخرج التوكيل بحقوق العتد فيم ترجع المحقوق به الى الوكيل فله التوكيل
 بلا اذن لكونه اصيلا في بحر وزيلعي (قوله فيما وكل فيه) يشير الى ما ورد من ان له التوكيل
 في حقوق العتد وما وقع في عبارة بعضهم كالحوى من زيادة قوله حتى الموكل بغير مناسب وان كان صحيحا
 في حد ذاته لسان الكلام مفروض فيه اذا وكل بدون اذن ولا يصحور الا اذا كان الذي بطه الاول غير
 الموكل فاللائي حذف هذه الزيادة (قوله لا باذن) فاذا اذن في التوكيل فكل كان الثاني وكلاهما
 الموكل حتى لا يكون الاول عزله ولا ينزل بموته وينزل بموت الموكل وهو نظير اختلاف القاضي حيث
 لا يملكه الا باذن الخليفة ثم لا ينزل بعزل الوكيل ولا بموته وينزل بعزل الخليفة له مال لكن
 لا ينزل بموته عني والفرق ان الخليفة عامل للمسلمين فلا ينزل بموته الذي ولا هو اولاد القاضي
 باذنه والموكل عامل لنفسه فينزل وكذا بموته بطلان حقه زيلعي (تمت) وكل الوكيل بالقبض
 بلا اذن فدفع له المديون فان وصل الى الوكيل الاول برئ والا فان وثن من في عياله برئ والا فان هلك
 المال في يد الثاني كان للغيريم تضمينه وللثاني الرجوع على الوكيل الاول بحر عن الذخيرة (قوله
 او اعمل برأيك) فانه كما اذن في التوكيل الا في طلاق وعتاق لانهما مما يخلف به فلا يقوم غيره مقامه
 تنوير وشرحه عن القنية (قوله فعقد بخصرته) لان المتصور حضور رأيه وقد حصل وترجع الحقوق
 الى الثاني في الاصح لانه العاقد وقيل الى الاول لان الموكل كل رضى يلزم العهد للاول وظاهر كلامه
 الاكتفاء بالمحضرة وهو قول البعض والعامه على أنه لا بد من اجازة الوكيل او الموكل وان حضره الوكيل
 الاول لا تنكفي كما في النهاية والسراج والحاشية قيد بالعقد احترام اذن الطلاق والعتاق لانهما ما يقبلان
 التعليق بالشرط فكان الموكل علمته بلفظ الاول قال في البحر ويراد الا برأع من الدين فاذا وكله بان يبرئ

ليس لكل واحد منهم ما ان يتفرد بالقبض
 ان يبرئ اذا قبض بدون الاذن
 صار ضامنا كذا في النهاية (وقضاء
 دين الموكل وكيل) فيما وكل به
 (لا باذن او اعمل برأيك) فحينئذ
 يبرئ (فان ركب) الوكيل الثاني
 الموكل بعقد الوكيل الاول
 (بخصرته) أي بخصرته الوكيل الاول

غرضه فوكل الوكيل بأمره بحضرة الاول لم يصح ويزاد المحصومة وقضاء الدين فلا تنكفي الحضرة
كافي شرح المجمع ويخالفه في المحصومة ما في الحاشية الخ البحر ومنه يعلم ما في الدرر من الايهام اذ ظاهر
كلامه يفيد الاكتفاء بالحضرة في غير المحصومة أيضا بالنسبة للثانية وليس كذلك (قوله أو باع اجنبي)
لم يقل عند اللزوم احتراز عن الشراء فإنه لا يتوقف بل يتقدم على الاجنبي كما في السراج لكن لا يشمل
النكاح والوكالة والمخلع مع أنها كالبيع بحر عن الحاشية (قوله أو اشترى) لوقال أو اشترى لها بما لها المكان
أولى لأنه إذا اشترى لما كان نفسه كان مشتريا بنفسه وعدم الجواز فيما إذا اشترى لها بما لها المكان
(قوله لم يجز) لأن الرق والكفر يتطعمان الولاية لا ترى أن العبد لا يملك انكاح نفسه فكيف يملك
انكاح غيره وكذا الكافر لا ولاية له على المسلم قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين
سبيلا (قوله والمرتب) يعني إذا زوج المرتد صغيرته المحرمة المسلمة أو باع لها أو اشترى ومات على الردة
لم يجز تصرفه عليها حموى (قوله إذا مات على الردة) وقبل الموت تصرفه على ولده موقوف اجسا
وإن كان بافذاً ماله عندهما بخلاف تروجه بنفسه حيث لا يجوز وإن أسلم بعد ذلك لأن جواز النكاح
يعتمد الملة ولا ملة لمرتد فديتوقف إذا لم يجز له في الحال لأن شرط التوفيق أن يكون له مجز في الحال
فصار نظير اعتناق الصبي وطلاقه وهبته حيث لا يتوقف على البلوغ إذا لم يجز له في الحال ونكاح
أولاده الصغار له مجز في الحال وهو الولي والقاضي فيتوقف على ما أسلم نفق فصح النكاح والابطال زيلبي
وفي البحر عن خرابه المقيمين الولاية في مال الصغير إلى الأب ووصيه ثم وصيه ثم إلى الأب ثم إلى
وصيه ثم إلى العاضى ثم إلى من نصبه القاضي وليس لوصى الام ولاية التصرف في شركة آدم مع حضرة
الأب أو وصيه أو وصى وصيه أو جده ثم وصيه ثم الداعي أو وصيه دون الام أو وصيه انتهى في ان يقال ظاهر
ولا يشترى الا الطعام والكسوة لأنهما من جملة حفظ الصغير در عن الحاشية وفي التنوير من كتاب المأذون
بأنه وصيه ووليد أبوه ثم وصيه ثم جده ثم وصيه ثم الداعي أو وصيه دون الام أو وصيه انتهى في ان يقال ظاهر
قوله في البحر وإن لم يكن واحداً من ذكره له حفظ وبيع الموقوف لا العسار ان الوصى يملك بيع العقار
حيث لم يكن من الام مع ان المشرح يداند ليس له ذلك الا لمسوغ كان كونه الثمن ضعف القيمة أو يكون
في يد من يملك أو اشرف على الحراب أو أنه وذلك من الاستدراك التي ذكرها في الدرر كتاب الوصايا معزيا
للدرر والاشباه وبالمسئلة مختلف في ان البحر عن خرابه المقيمين يتن على ما عو ظاهراً واد من انه
إذا باع بمثل القيمة يجوز فالشمس الأئمة المحلوان وهذا جواب السلف وباند مناه مع بالدرر والاشباه هو
جواب المتأخرين قال في الوقعات وبه يفتي ومن الاعتذار بالمسوقة لا بيع ان يكون على الميت دين فبملكه
بقدر الدين أوله من الصغير أو وصية مرسله أي مطلقة بان يقول ثلث مالي أو ربعه وصية أو زيادة خرج
على غلته درر (تمت) الأب إذا باع عقار ابنه الصغير بمثل القيمة فإن كان الأب محموداً عند الناس يجوز
وليس للابن نفسه بعد البلوغ خلاف ما إذا كان فاسقاً حيث يملك نقضه هو المختار شيخنا عن الوقعات

(أو باع اجنبي فاجار الوكيل (صحيح)
وقال زفر لا يبيع وهو القياس وإنما
قيده بحضرة لأنه لو عقد حال غيبته
لم يجز إلا ان يأنقه فميجز (وإن زوج
عبدًا ومكاتب أو اشترى لم يجز)
المسلمة أو باع لها أو اشترى كدعي والمحرر
والكافر ينسأول كدعي والردية
والمنكأمن ولم ينداد مات على الردة
نعم والله تعالى
* (باب الوكالة بالمحصرمة والتقيض)
لما كانت المحصومة محصورة شرعا
أنحى باب الوكالة بالمحصرمة (الوكيل
بالمحصرمة) أي بآيات الدين ونحوه
(والتقاضي)

***** (باب الوكالة بالمحصرمة والتقيض) *****

(قوله أحرباب الوكالة بالمحصرمة) لأنكته تظهر لوضع الظاهر موضع المصغر حموى (قوله ونحوه)
كالوديعة المحصورة والعصب حموى (قوله والتقاضي) أي الطالب العلم ان الوكيل بالتقاضي يملك
القبض على اصل الرواية لأنه في معناه وضعاً أي لغة يقال تقاضيت ديني وبديني واقتضيت منه حق أي
أخذته إلا ان العرف بخلافه لأن الناس يفهمون من التقاضي المطالبة لا القبض والعرف قاض على
الوضع كذا قيل وفيه نظر لأن الحفظة مستهله والمجاز متعارف وهي أولى منه عند أبي حنيفة وأجيب
بان ذلك وجه لاصل الآية ولا كلام فيه وإنما الكلام في أن التقوى على اصل الرواية أو على العرف لظهور

مالو كان وكيل المدعى او المدعى عليه كما في النهاية (قوله على موكله) بالتبض أو الابرأ ان كان من قبل المدعى أو بلزوم المال ان كان من قبل المدعى عليه جوى (قوله بالخصوصة) قيد به الاستحراز عن الوكيل بغيرها كلوكيل بالصلح حيث لا يصح اقراره مطلقا (قوله الا ايدى يخرج عن الوكالة بهذا الاقرار) حتى لا يدفع اليه المال وان برهن بعده على الوكالة للتناقض درعن الدور لا يمكن ان يخرج عن الوكالة اذا اقيمت الدينة على اقراره في غير مجلس القضاء وقول الجوى رحمه الله في غير مجلس القضاء يتعلق بالاقرار لا بقوله أنيتم ووجد الخروج عن الوكالة بالاقرار على موكله في غير مجلس القضاى ان اقراره على الموكل ينص من الاقرار على نفسه بانه ليس له ولاية بالخصوصة فيقبل في حق نفسه لا في حق الموكل كالأب والوصى اذا اقر بمال الصغير بغيره فانه يخرج عن الولاية في ذلك المال زيلعى (قوله وقال أبو يوسف يصح اقراره الخ) لانه ثابت فيصح اقراره كاقارائه في غداينما وجد ولهما به وكيل بجواب الخصم بطريق الجواز والجواب المعتبر في الحكم من الجواب في مجلس القضاى لا في غيره ولو استثنى الموكل بالخصوصة الاقرار فعلى أبي يوسف لا يصح لانه يكون وكيل بالانكار فقط وهو لا يملك ذلك عينا فلا يصح التوكيل به وعن محمد انه فرق بين السالب والمطلوب فتحججه في الطالب دون المطلوب ووجه الفرق ان الطالب لا يعبر على الخصوصة فله ان يوثق في شيء دون شيء على ما يختار والمطلوب يعبر عليها فلا يملك التوكيل به اذ فيه اختصار بالنسبة وفي الدر من البرازية اذا قال وكنت بالخصوصة غير جائز الاقرار صح التوكيل والاستثناء لم يقيد به الطالب فغنى عنه استثناء الاقرار من التوكيل بالخصوصة سواء كان التوكيل من الطالب أو المطلوب وبه صرح الزيلعى وفرغ في التنوير على صحة استثناء الاقرار فقال فلو اقر عنده اى القاضى لا يصح ونخرج عن الوكالة فلا تنصم خصوصته وعزاد شارحه الى الدور وكما يصح استثناء الاقرار يصح التوكيل بالاقرار كما لا يتصور والحاصل انها على خمسة اوجه يجزى عن الذخيرة الاول ان يوكل بالخصوصة فيصير وكيلها الثاني ان يستثنى الاقرار فيكون وكيله بالانكار فقط الثالث عكسه فيصير وكيله بالاقرار فقط فظاهر روايتان لان الموكل ربما خصه بالانكار بان كان المدعى به امانة ولو جحد بها الوكيل لا يصح دعوى الرد بعده ويصح قبضه فافادة الرابع ان يوكله بالخصوصة جائز الاقرار فيكون وكيله الخامس ان يرثه بها غير جائز الاقرار ففيه اختلاف المتأخرين وفي الخلاصة ولو كان التوكيل بسؤال الخصم واستثنى الاقرار موصولا يصح ومفسر لا يصح ولو استثنى الاقرار والانكار فقبل لا يصح لعدم بناء فرد تخنه وقيل يصح لبقاء السكوت يجزى عن البرازية وفيه عن النهاية ويصح التوكيل بالاقرار ولا يصح به مقرا (قوله وهو العباس) لانه مأثور بالخصوصة عنه في مجلس القضاى وما أتى به من الاقرار جواب فلا يصح ولنا ان التوكيل صحيح فيدخل تحت ما يملكه الموكل وهو مطلق الجواب اقرارا كان أو انكارا فيملك الاقرار من حيث انه جواب لا من حيث انه اقرار والجواب يستحق في مجلس الحكم فيكون التوكيل مختصا به فيقوم مقام الموكل في مجلس الحكم (قوله وبطل توكيل الكفيل بمال) فلو قبضه من المدين رهلك في يده لم يهلك على الطالب ولو ابرأه عن الكفالة لا تنقلب صحته لوقوعها باطلا ابتداء كالوكيل عن غائب فانه يقع باطلا ثم اذا بلغه فأجازه لم يجز وتبيد الكفالة بالمال للاحتراز عما لو كان كفلا بالنفس حيث يصح توكيله بالخصوصة لان الواحد يقوم بهما عني وزيلعى (قوله لا يكون وكيل في ذلك ابدا) كما لا يصح لو وكله بنفسه أى الدين من نفسه أو عبده لان الوكيل متى عمل لنفسه بطلت وكذا الوكيل المحتمل التحمل بقبض من ائتمار عليه أو وكل المديون وكيل الطالب بالتبض لم يصح تنوير وشرحه ومثله في البحر عن الغنية ونسبه ركنه بتبض دينه على فلان فأخبر به المديون فوكله ببيع سلعة وايضا الثمن الى رب الدين فباعها وأخذ الثمن وهلك يهلك من مال المديون لاستحالة ان يكون قاضيا ومقتضيا انتهى فان قيل مرد عليه توكيل المدين ببراء نفسه فانه صحيح مع انه عامل لنفسه يجاب بانه تعالى لا توكيل كما في قوله لامرأته طلق نفسك فانه تعالى حتى تقيد بالمجلس لا توكيل لاسكن في الدر عن الاشياء له عزله قبل ابرائه

على موكله بالخصوصة (عبد القاضى
صحيح) اقراره عليه (والا) أى وان اقر
في غير مجلس القضاء (لا) يصح اقراره
عليه عندهما استحسانا لا ايدى يخرج
من الوكالة وقال أبو يوسف يصح
اقراره عليه وان اقر في غير مجلس
القضاى وقال زفر والشافعى لا يصح
في الوجهين وهو قول أبي يوسف أولا
وهو القياس (و بطل توكيل
الكفيل بمال) أى لو كان لرجل
على رجل مال فكيف يملك به رجل
فوكيل الطالب الكفيل يقبض المال
من المطلوب لا يكون وكيل في ذلك
ابدا

نفسه فلو كان توكيلا لم يملك عزله الا ان يجاب بايد ليس بتوكيل محض فان قلت اذا تكفل بما توكل بقبضه
 صحت الكفالة وبطلت الوكالة فكان ينبغي ان لا يصح توكيل التوكيل بالمال وتبطل الكفالة قلت انما
 صح تكفيل الوكيل لان الكفالة أقوى لكونها لازمة فكانت ناسخة بخلاف العكس كما في الزيلعي
 لكن قوله فكانت ناسخة يقتضي كون الكفالة بعد الوكالة مع ان ذلك لا يتعين في التنوير الكفالة
 بالمال مبطل للوكالة تقدمت الوكالة أو تأخرت (تمت) الرسول ووكيل الامام يبيع الغنائم والوكيل
 بالتزويج يصح ضمانهم لان كلا منهم سفير ومعبّر بخلاف وكيل البيع اذا ضمن الثمن للبائع عن المشتري حيث
 لا يجوز لانه يصير عاملا لنفسه كذا في الدرر فالجواب من الشربلاحي حيث استشكل كل احدى المسئلتين
 بالآخرى فقال بعد قوله والوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن الخ يشكل عليه وكيل الامام يبيع الغنائم الخ ولم
 يتبين لمسا بين يديه من الفرق الذي ذكره في الدرر وهو ان الوكيل يبيع الغنائم سفير ومعبّر فلا تلحقه عهدة
 (قوله ومن ادعى انه وكيل الغائب في قبض دينه الخ) فلو قال له لا تقبضه الا جميعا فقبضه الادرهما لم يجز
 قبضه على الامر لمخالفته له فلم يصروكيلا وللا امر الرجوع على الغريم ب كله وكذا لا تقبضه درهمه ما دون
 درهم تنوير وشرحه (قوله امر بدفعه) المراد بامر جبره كما في البحر عن السراج لانه افرار على نفسه اذ
 الدينون تغضي بامثالها فيكون مقرا بوجوب دفع ماله اليه حتى لو ادعى انه اوفى الدين الى الطالب لا يصدق
 لانه لزمه الدفع الى الوكيل باقراره فلا يثبت الايفاء بمجرد رد دعواه قال الزيلعي وفي المسئلة نوع اشكال
 وهو ان التوكيل بقبض الدين توكيل بالاستقراض معنى لان الدينون نقضي بامثالها فقبضه رب الدين
 من المدين يصير مضمونا عليه وله على الغريم مثل ذلك فالتقيا فصا والتوكيل بالاستقراض لا يصح
 والجواب ان التوكيل بقبض الدين رسالة بالاستقراض من حيث المعنى وليس بتوكيل بالاستقراض لانه
 لا بد للوكيل بقبض الدين من اضافة القبض الى موكله كما لا بد للرسول من الاضافة الى المرسل والرسالة
 بالاستقراض جائزة هكذا ذكره في النهاية وعزاه الى الدخيرة وهذا سؤال حسن والجواب غير مخلص على
 قول أبي حنيفة فانه لو كان رسولا لمسا كان له ان يخاصم انتهى واجاب قاضي زاده بما حاصله ان هذا مسلم في
 الرسول المحض وهناليس كذلك فاذا له الخاصة وقول الزيلعي وفي المسئلة نوع اشكال الخ قال في البحر وقد
 تقدم ان الوكيل بقبض الدين وكيل بالمبادلة والتملك فلا اشكال في صحة التوكيل به وبه سقط ما في الدخيرة
 وقول الزيلعي وهذا سؤال حسن والجواب غير مخلص الخ نعله عما قدمه (قوله فلا شيء على الغريم) جواب
 قول المصنف فان حضر الغائب جوى (قوله والادفع اليه الخ) اذ لم يثبت الاستيفاء لانكاره الوكالة
 والقول فيه قوله مع عينية فيفسد الاداء فلم يصرف قبضه قبض الطالب فبقي الدين في ذمه الغريم كما كان درر
 وعزمي زاده (قوله ورجع به الخ) لانه ملكه وانقطع حق الطالب عنه اطلاق في البقاء فشمع البقاء
 المحكي بان استهلك الوكيل فانه باق ببقاء بدله ولهذا قال في الخلاصة وان استهلكه ضمن مثله فان ادعى
 الوكيل هلاكه او دفعه الى الموكل حلفه على ذلك واذا مات الموكل ورثته غريمه او وهبه له وهو قائم في يد
 الوكيل اخذ منه في الوجوه كلها ان كان موجودا وان كان هالكا ضمنه الا اذا صدقه على الوكالة بمجر و اذا
 انكر الغريم الوكالة واقرب الدين فلو وكيل ان يحلفه بالله ما يعلم ان الطالب وكله فان نكل قضى عليه
 بالمال للموكل وعن أبي حنيفة انه لا يحلف لان حق التحليف بناء على انه خصم ولم يثبت بلا حجة عينية وهو
 بظاهره يقتضي ان عدم تحليفه رواية عن الامام وظاهر ما في البحر عن البرازية انه مذهبه (قوله لا يرجع)
 لانه بتصديقه اعترف بانه محق في القبض وهو اى الغريم مظلوم في اخذ رب الدين منه ثانيا والمطلوم
 لا يظلم غيره درر وعزمي زاده فان قلت يرد على هذا ان احدا لا يبين اذا صدق المدينون في دعواه الايفاء
 لليت وكذبه الا حرج المكدب عليه بالنصف فان للدينون الرجوع على المصدق بالنصف ان كان
 لليت تركه غير الدين مع انه في زعمه ان المكذب طالم قلت اجيب بان الرجوع على المصدق لا كونه اقر
 على ابيه بالدين من العمار (قوله الا اذا ضمنه) او قال له قبضت منك على اى ابرأك من الدين فهو كما لو

(ومن ادعى انه وكيل الغائب في قبض
 دينه فصدقه الغريم) اى المدينون
 (امر بدفعه اليه فان حضر الغائب
 فصدقه) اى صادق الغائب الوكيل
 في دعوى الوكالة منه فلا شيء على
 الغريم (والا) اى وان لم يصدقه
 في ذلك (دفع اليه) الغريم
 الغريم الدين (ثانيا ورجع) الغريم
 (بدفعه على توكيل لو) كان المدينون
 (باقيا) في يده (وان ضاع لا يرجع
 الا اذ ضمنه عند الدفع)

قال الاب للختن عند أخذ مهر بنته أخذ منك على انى أبرأتك من مهر بنتي فان اخذته البنت ثانيا رجع
الختن على الاب فكذا هذا تنوير وشرحه عن البرازية واعلم ان معنى قوله الا اذا ضمنه أى ضمنه المأخوذ
ثانيا فبصح ضمناه حينئذ لانه مضاف الى سبب الوجوب وهو كقولهم ما غصبك فلان فعلى واماما أخذه
الوكيل فلا يصح ضمناه لانه امانة في يده لتصادقهما على انه وكيل والامانات لا تصح الكفالة بها على ما مر
شيخنا (قوله ولم يصدق) معطوف على ضمنه أى اذا لم يصدق فانه يرجع عليه لانه انما دفع له على رجاء
الاجازة فاذا انقطع رجاءه يرجع عليه وفي الوجه كله ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب لان المؤدى
صار حقا للغائب اما ظاهره او محتملا فصار كك ما اذا دفعه الى فضولى على رجاء الاجازة لم يملك الاسترداد
لاحتمال الاجازة هدية وذكر في جامع الفصولين قولين في الاسترداد من الفضولى وكذا الواقم الغريم
المدينة انه ليس بوكيل أو على اقراره بذلك لم تقبل ولا يكون له حق الاسترداد ولو اراد استخلافه على ذلك
لا يستخلف لان كل ذلك يتنى على دعوى صحيحة ولم توجد اذ كونه ساعيا في نقض ما وجبه للغائب ولو اقام
البينة ان الطالب جدد الوكالة وأخذ منى المال تقبل بجر (قوله بان سكت او كذب) يشير به الى ان عدم
التصديق لا يختص بالتكذيب بل يشمل السكوت (قوله فانا ضمن به) أى بالدين الذى يأخذه
منك رب الدين ثانيا للرجوع عليك ولا يصح جعل مرجع الضمير في كلام الشارح هو قوله بذلك المال لما
قدمناه (قوله لم يؤثر بالدفع الخ) لانه اقرار بجال الغير بخلاف ما اذا ادعى انه وكيل بقبض الدين فصدقه
حيث يؤثر بالدفع لانه اقرار بجال نفسه اذ الدين يقضى بماله لا بعينه فلو هلك الدين فصدقه بعدم ما منع
لا يضمن ولو سلمها له فهلك في يده وانكر المودع الوكالة يضمن المودع وله تحليفه انه ما وكله فان نكل
برئت ذمته وان حلف ضمن ولا يرجع على الوكيل لان في زعمه ان المودع لم يتضمنه والمظلوم لا يظلم الا
اذا ضمنه عند الدفع كما مر فلو دفع له ولم يصدقه على الوكالة يرجع عليه مطلقا كانت العين موجودة ولا
ولو كانت قاعة اخذها في كل الوجوه لانه ملكها بالضممان ولو اراد استردادها لم يملكه واختلافوا في الملتقط
لوا قربا للقطعة رجل هل يؤثر بالدفع اليه بجر عن الغنية بقى ان يقال قول المصنف لم يؤثر بالدفع اليه هو
المشهور وخلافه لابن الخصنة كما في الدرر ومنه يعلم ان ما ادعاه السيد الجوى من انه لا يؤثر بالدفع اليه اجماعا
فيه نظر (قوله وتركها ميراثا) لو قال وتركها ميراثا او وصية له لكان اولى لان الموصى له منزل منزلة الوارث
عند عدمه ولا بد من التلوم فيها لاحتمال ان يكون له وارث آخر ولا بد في دعوى الوصية من قوله لم يترك
وارثا والا لم يكن ذوا اليد خصما والدين كالوديعة بل اولى اما الا بصاء فكل وكالة فليس لمودع الميت ومدينه
الدفع الى مدعى الا بصاء ولو صدقاه لا بينة ولا يبرأ بالدفع قبل ثبوت ابد وصى ولولا وصى فدفع الى
بعض الورثة ببراءة عن حصته خاصة بجر عن جامع الفصولين وقوله والدين كالوديعة يعنى اذا ادعى ان رب
الدين مات وتركها ميراثا له وصدقه المدين أمر بالدفع اليه (قوله ولا وارث له غيره) لم يذكره صاحب الدرر
وتعقبه عزى زاده بانه اسقطه من لفظ الكافي ولا بد من ابراده انتهى (قوله وصدقه) قيده لانه لو انكر
مرته او قال لا ادري لا يؤثر بالتسليم اليه ما لم يقيم البينة بجر (قوله دفع اليه) لان ملكه قد زال بموته
واتفق انه مال الوارث قال في البحر واطلق في دفعها الى الوارث وهو مقيد بما اذا لم يكن على الميت دين
مستغرق بجر عن جامع الفصولين وكذا يضمن ان لم يكن مستغرقا ودفع الى الوارث بلا امر القاضى على
ما يستفاد من سياق كلام البحر معزى الى جامع الفصولين ايضا (قوله فادعى الغريم ان رب المال اخذه)
او ابراه او ادعى اقراره بانه ملكى كما في الدرر فلو ابدل المصنف قوله ان رب المال اخذه بقوله ما يسقط
حق موكله كما في التنوير لكان اولى (قوله دفع المال) لان جوابه تضمن اقراره بالوكالة والدين ولم يثبت
الا بقاء بجر رد دعواه وله تحليف الموكل لا الوكيل لان النيابة لا تجرى في الدين ولو برهن على الا بقاء قبل
اذا الوكيل بقبض الدين وكيل بالخصوص بخلاف وكيل اجارة الدار وقبض الغلة اذا ادعى بعض السكان انه
يجل الاجرة لموكله او برهن توقف حتى يحضر الغائب بجر عن جامع الفصولين والفرق ان هذا وصي وكيل

أو لم يصدق (أى المدين الوكيل على
الوكالة) بان سكت أو كذب (ودفعه)
الغريم (اليه على ادعائه) ولفظ
ضمنه مروي بالتشديد ويجعل المدينون
قمة التشديد هو ان ضمنه مسند
الوكيل ضامنا للمستكن في ضمنه مسند
الى المدينون والبارز راجع الى الوكيل
ومعنى التحليف وان يقول الوكيل
للمدين لو رجع عليك رب الدين
فانا بذلك المال فانا ضام به فاما مسند
فانا بذلك المال والبارز الى المدين
مسند الى الوكيل (انى وكيل بقبض
(ولو قال) رجل (انى وكيل المودع
الوديعة فصدقه) أى الوكيل (وكذا)
فما ادعاه (لم يؤثر بالدفع اليه وكذا)
لم يؤثر المودع بالدفع (لو ادعى الشراء)
أى لو ادعى انه اشترى الوديعة من
صاحبها (وصدقه) المودع فادعى
(ولو ادعى) رجل (ان المودع مات
وتركها ميراثا له) ولا وارث له غيره
(وصدقه) المودع (دفع) الوديعة (اليه)
فان وكله بقبض ماله فادعى الغريم
ان رب المال اخذه (دفع) المدينون
(المال) الى الوكيل (واتبع) المدينون
(رب المال واستخافه) أى المدينون
(رب المال على اخذه واستخافه) وان
رب المال فى أمة (أى ان وكله بجر
وكله بعيب فيها) فادعى
جاريه بسبب عيب فيها
البايع رضى المشتري

في العقد فحق القبض له اصالته فلو ثبت على الغائب كان حكما على الغائب ابتداء وفي المسئلة السابقة هو
وكيل القبض فقط والدين لم يثبت بعقده حموى عن المقدسى (قوله لم يرد عليه الخ) بخلاف مسئلة الدين
لان التدارك يمكن هناك باسترداد ما قبضه الوكيل اذا ظهر الخطأ عند نكوله ولا يمكن ذلك في العيب
لان القضاء بالقسح نافذ ظاهر او باطنا عند أى حنيفة فيصح القضاء ويلزم ولا يستخاف المشتري بعد
ذلك لانه لا يفيد اذ لا يجوز فسخ القضاء وفي مسئلة الدين ليس فيه قضاء وانما فيه الامر بالتسليم فاذا ظهر
الخطأ فيه امكن نزعه منه ودفعه الى الغريم من غير نقص زيلعي فلوردها الوكيل على البائع بالعيب
فحضر الموكل وصدقه على الرضا كانت له لا البائع اتفاقا في الاصح لان القضاء لا عن دليل بل للجهل
بالرضا ثم ظهر خلافه فلا ينفذ باطنا تنوير وشرحه عن النهاية (قوله يتعد الجواب في الفصلين) لان
التدارك ممكن لبطان القضاء لان القضاء بالخطأ لا ينفذ الا ما ظهر اعندهما فامكن التدارك فيهما
(قوله وقيل الاصح عند أبي يوسف انه يؤثر في الفصلين) لان مذهبه ان القاضي لا يرد بالعيب على البائع
ما لم يستخف المشتري بالله ما رضيت بهذا العيب وان لم يدع البائع الرضا فلا بد من حضور المشتري
وحلفه زيلعي (قوله لينفقها على اهله) او بناته او نساء دينه او لشراء او للتصدق عن زكاته كذا
اطلقه في التنوير وشرحه وفصل في البحر في مسئلة التوكيل بالشراء ونصه عن الخلاصة والوكيل بالشراء
اذا اشترى ما امر به ثم انفق الدراهم بعد ما سلم الى الاثر ثم نفذ البائع غير ما جاز ثم نقل عن الزايد ان
التفصيل هو المخار واما الوكيل ببيع الدينار اذا امسك الدينار وبيع ديناره لا يصح عزاه في البحر الى
الخلاصة (قوله فانفق عليهم عشرة من عنده) هذا اذا كانت عشرة الدافع قائمة وقت الانفاق وكان
يضيف العقد اليها او يطلق اما اذا كانت مستهلكا وادفعا الى عشرة نفسه يصير مشتريا لنفسه
متبرعا بالانفاق لان الدراهم تتعين في الوكالة بمجرد عن النهاية قال ولو قال المصنف والوكيل بالانفاق
او القضاء والشراء والتصدق اذا امسك المدفوع اليه ونفذ من ماله حال قيامه لا يكون متبرعا اذا
لم يصف الى غيره لكان اولى ولو انفق الوصى من ماله ومال اليتيم غائب فهو متطوع الا ان يشهد عليه انه
قرض او انه يرجع انتهى معزى الى جامع الفصولين واقول فيه مخالفة لما في الدرر الخزانة الكتاب من
الوصايا حيث قال بعد كلام وكذا الوصى اذا اشترى كسوة للصغير واشترى ما ينفق عليهم من مال نفسه
فانه لا يكون متطوعا وكذا الوصى اذا اشترى كسوة للصغير واشترى ما ينفق عليهم من مال نفسه
لا يحتاج الى الاشهاد والاب يحتاج لان الغالب من حال الوالدين انهم يقصدون الصلة والتبرع فيحتاج
الى الاشهاد وكذا الاب اذا قضى مهورا لابنته لم يشهد لا يرجع وكذا الام اذا كانت وصية ان لم تشهد
عند ادا الثمن لا ترجع انتهى (قوله والقياس ان يكون متبرعا) لان الدراهم تتعين في الوكالة ولانه
خالفه وجه الاستحسان ان الوكيل بالانفاق وكيل بالشراء والوكيل بالشراء ملك التقدم من مال نفسه
لانه لا يستحب مال الاثر في كل مكان ويتفق له ما أمر به من غير قصد فيشتره فلم يكن متبرعا تحقيقا
لنقص الاثر ونفيا للخرج عن المأمورين حموى

***** (باب عزل الوكيل) *****

(قوله وتبطل الوكالة بعزله) لانها من العقود الغير اللازمة كالعارية ولهذا لا يدخلها اخبار شرط ولا يصح
الحكم بها مقصودا وانما يصح في ضمن دعوى صحيحة على غريم وبيانه في الدرر قبيل هذا الباب ويتفرع
على عدم لزوم الوكالة من الجانبين ما ذكره في التنوير وشرحه حيث قال فلوكيل أى بالتخصومة وشراء
العين لا الوكيل ببيع ماله وشراء شئ بغير عينه كإلى الاشياء عزل نفسه بشرط
علم الموكل كما يشترط علم السلطان بعزل قاض وأمير نفسهما (قوله ان علم به) ولو قبل وجود الشرط في المعلق

لم يرد (الامة عليه) أى على البائع
(حتى يحلف المشتري) ان لم يرض
بالعيب وعند أبي يوسف ومحمد يفتد
الجواب في الفصلين أى فصل الرد
بالعيب وفصل الدين ولا يؤثر القضاء
برد الجارية وقيل الاصح عند أبي
يوسف انه يؤثر في الفصلين (ومن
دفع الى رجل عشرة لينفقها على اهله
فانفق والعقار ان يكون متبرعا
بالعشرة) والقياس ان يكون متبرعا
ففيجب عليه رد ما قبض *
(باب عزل الوكيل) أى
(وتبطل الوكالة بعزله ان علم به)
الوكيل (به)

به أي بالشرط به مفتي و ثبت بمشافهة وكاتبه وارساله رسولا بميرزا عدلا واوغيره حرا وعبد اصغيرا
 اوكبير اصدده او كذبه اذا قال الرسول ارسلني اليك لا بلغك عزله اياك ولو اخبره فضولي فلا بد من احد
 شطري الشهادة ومتى صدقه قبل ولو فاسقا اتفقا تنوير وشرحه (قوله أي بالعزل) اعلم ان لكل عزل
 أي وقت شاء الا اذا تعلق بها حق الغير بان وكاه بالخصوصة بالتماس من الطالب عند غيبة المطلوب فانه
 لا يملك عزله كالكالة المشروطة ببيع الرهن سواء كانت مشروطة في الرهن او بعده على الاصح فلو عزل
 العدل نفسه بحضرة المرتين ان رضى به صح والا بخلاف ما اذا كان المطلوب حاضرا او كانت من غير
 التماس الطالب ولهذا قالوا اذا وكل الزوج وكيل بالطلاق زوجته بالتماسها ثم غاب لا يملك عزله وفي الصحيح
 له عزله لان المرأة لاحق لها في الطلاق وعلى هذا قالوا وقال الموكل للوكيل لكما عزلتك فانت وكيلي لا يملك
 عزله لانه كلما عزلته تجدد الوكالة وقيل ينعزل بقوله كلما وكلتك فانت معزول والصحيح اذا اراد عزله واراد
 ان لا تنعقد الوكالة بعد لعزل ان يقول رجعت عن المعلقة وعزلتك عن المجزة لان ما لا يكون لازما
 يصح الرجوع عنه والوكالة منه زيلعي ثم اعلم انه لو قال كلما وكلتك فانت معزول لم يصح للفرق ان
 التوكيل يصح تعليقه بالشرط والعزل لا فاذا وكله لم ينعزل بمجرد الصغرى والصيرمية واعلم ان الوكالة
 المعلقة هي الحاصلة بقوله كلما عزلتك فانت وكيلي والمجزة هي الحاصلة بقوله وكلتك بكذا قبل صدور
 المعلقة كذا بخط شيخنا وقد سماها صاحب الدرر حمزة كران المجزة هي الحاصلة من كلما قال العلامة عزمي
 وهو سهو وقع من قلم الناسخ لان المرأة لاحق لها في الطلاق (قوله فان لم يبلغه العزل الخ) هذا اذا كان
 عالما بالوكالة فلو وكله ولم يعلم بها فله عزله وان لم يعلم بمجرد عن البرازية قال وقيل بالوكيل لان عزل
 الرسول يصح بلا علمه انتهى وقول الوكيل بعد القبول بحضرة الموكل الغيت توكيلي او انا بري من الوكالة
 ليس بعزل بمجرد الموكل الا ان يقول واقه لا اوكلك بشئ فقد عرفت انها ونك فانه عزل تنوير واستدرك
 عليه في الدرر بما في الزيلعي من الوصايا بان ان يحجوه عزل قال وحله المصنف على ما اذا وافقه الوكيل على
 الترتك لكن أثبت القهستاني اختلاف الرواية وعلمه بان يحجوه ما عدا النكاح فسخ ثم قال وفي رواية
 لم ينعزل بالمجود انتهى قلت فعلى هذا كلام الزيلعي قد اختلف لتصريحه هنا بان المجود ليس بعزل
 ونصه ولو جحد الموكل الوكالة فقال لم اوكله لم يكن ذلك عزلا ثم رأيت بخط السيد الحموي عن الولوالجية
 تصح ان المجود يكون رجوعا قال وعليه الفتوى بعد ان حكى اختلاف الرواية فيما اذا جحد الوصاية هل
 يكون رجوعا ام لا (قوله وقال الشافعي ينعزل) لان الموكل بالعزل يسقط حق نفسه فينفرد به ولنا
 ان في انعزاله اضرارا به لانه قد يتصرف بعد العزل قبل ان يبلغه فيلزمه الضمان والضرر رمذ فوع شرعا
 بخلاف الاعتاق والطلاق والعزل المحكي لان العزل فيه حكمي لضرورة عدم المحل زيلعي (قوله
 وموت أحدهما) الا الوكالة اللازمة اذا وكل الراهن العدل أو المرتين ببيع الرهن عند حلول الاجل
 فلا ينعزل بالعزل ولا بموت الموكل وجنونه كالكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفاء لا ينعزل بموت
 الموكل بخلاف الوكيل بالخصوصة أو الطلاق تنوير وشرحه قال والحاصل كما في الجحان الوكالة ببيع
 الرهن لا تبطل بالعزل حقيقة أو حكما ولا بالخروج عن الاهلية بجنون وردة وفيما عداها من اللازمة
 لا تبطل بالحقيقة بل بالحكي وبالمخرج عن الاهلية قلت فاطلاق الدرر فيه نظر انتهى (قوله أي جنون
 أحدهما) احسن من جعل العيني الصغير في الجنون والحق للوكيل ما فيه من القصور (قوله مطبقا)
 بكسر الباء والعامية تفتح الباء على معنى اطبق الله عليه الجنون وعلى هذا فالاصل مطبق عليه فحذفت
 الصلة تنقيها ويكون الفعل مما يستعمل لازما ومتعديا يخرج عن المصباح (قوله أي مستوعبا) وقيل دائما
 كذا قيل وأقول قال في البحر فالمطبق أي الدائم كذا في النهاية والبنية زاد في البنائية وقيل مستوعبا
 (قوله شهر) اعتبارا بما يسقط به الصوم عيني وبه يفتى شرب ليلية عن المضمرات وكذا في القهستاني
 والباقي وجعله قاضحان قول أبي حنيفة وان عليه الفتوى (قوله وعنه أكثر من يوم وليلة) لانه

أي بالعزل فان لم يبلغه العزل لا ينعزل
 وقال الشافعي ينعزل (وموت أحدهما
 وجنونه) أي جنون أحدهما جنونا
 (مطبعا) أي مستوعبا من قولهم
 اطبق الغيم السماء أي استوعبها واحد
 الجنون اطبق شهر عند أبي يوسف
 وعنه أكثر من يوم وليلة وعند محمد

يسقط به الصلوات هني (قوله حول كامل) لسقوط جميع العبادات به حتى ان كاة فقد ربه احتسابا
 لان استمراره حول لامع اختلاف فصوله آية استحق كاهه امامادون المحول فلا يمنع وجوب الزكاة فلا يكون
 في معنى الموت زيلعي وبحر (قوله ومحرقه) أي المحكم بلحوق أحدهما اما قبل المحكم فوقفه عند
 الامام وناقضة عندهما ولا تبطل وكالة المرأة بار تداها ما لم يحكم بلحاقها لان ردتها لا تؤثر في عقودها
 الا اذا وكلته بالتزويج ثم ارتدت تبطل لانها لا تملكه بنفسها واذا بطلت بالحق من احدهما لا تعود
 بعوده مسلما على المذهب ومقتضاها انه لو افاق بعد جنونه مطبعا لا تعود بحرقه وقوله ولا تبطل وكالة المرأة
 بار تداها ما لم يحكم بلحاقها يقتضي بطلان وكالة الزوج لا يرد ولا يتوقف على الحكم بالحق فينا في ما عليه
 هو قبله عن اصباح الاصلاح حيث قال والمراد بلحاقه بثبوته بحكم الحكم وفيه عن التجنيس رجل غاب
 وجعل داره في يد رجل ليعمرها فدفع اليه ما لا ينفقه ثم فقد الدافع فله ان يحفظ وليس له ان يهر الدار
 الا باذن الحاكم لانه عليه قدمات ولا يكون ان رجل وصيا للمفقود حتى يحكم بموته انتهى قال وبهذا علم ان
 الوكالة تبطل بفقد الموكل في حق التصرف لا المحفظ انتهى ورده العلامة المقدسي بان طاهر ما في التجنيس
 انه انما دفع المال ليحفظه وحينئذ فلا يدل على ما استنبطه فلما قيل ان يقول لودفعه ليعمر منه كان له ذلك
 وانما امتنع لعدم اذنه حموي (قوله واقتراق الشريكين) وان لم يعلم الوكيل به لانه عزل حكى فلا يشترط
 له العلم زيلعي وما في النعي من قوله وان لم يعلم الشريك به غير مناسب والمناسب وان لم يعلم الوكيل به
 كذا بخط الشيخ شاهين (قوله وسواء وكل كلاهما ثالثا واحدها) فان قلت فيه قصور لان كلام
 المصنف صادق بشيئين الاول ان ينزل كل منه ماعن الوكالة التي تضمنها عقد الشركة لان كل واحد
 منهما وكيل عن صاحبه فينزل بالافتراق الثاني ما اقتصر عليه الشارح من ان كلاهما أو احدهما وكل
 من يتصرف في المال فاذا افتراقا انزل هذا الوكيل في حق غير الموكل منهما اذا لم يصرح بالاذن في
 التوكيل قلت انما حمل الشارح كلام المصنف على الثاني مع ان احتماله للاول اقرب لان فيه اشكالا
 من حيث انه لا يصح ان يفرد احدهما بفتح الشركة بدون علم صاحبه لانه عزل قصدي فكيف
 يتصور ان يفرد به بدون علمه قال الزيلعي ويمكن ان يحمل على ما اذا هلك المال لان واحدهما قبل
 الشراء فان الشركة تبطل به وتبطل الوكالة التي كانت في ضمنها علم بذلك ولم يعلم لانه عزل حكى
 اذا لم تكن الوكالة مصحبا عند عقد الشركة فان قلت هل يجوز الشركة بمنزلة الافتراق قلت فيه
 اختلاف نقله السيد الحموي عن الوالوجية ونصه بعد ان حكى الاختلاف في ان جود الوصاية هل يكون
 رجوعا أم لا قال وعلى هذا الخلاف جود الوكالة من الوكيل أو الموكل وجود الشركة وجود الوديعة
 من المودع وجود المتبائعين وجود المستأجرين والمراد بالمستأجرين في كلامه المؤجر والمستأجر على طريق
 التعليق (قوله وعجز موكله لومكنا بجره لومأذوبا) علم بذلك ولم يعلم هذا اذا كان وكيله في العقود
 والخصومات اما الوكيل في قضاء الدين واقتضائه وقبض الوديعة فلا ينزل بعجزه ولا نه ما وجبان
 المحر عن انشاء التصرف لاعتناء الدين واقتضائه ولا تعود الوكالة بكتابه موكله ولو عزل الموكل وكميل
 العبد المأذون لم ينزل زيلعي (تنبيه) سئلت عن ناظر وكل وكيل في أمر الوقف ثم عزله القاضي هل
 ينزل وكياله بعزله فأجبت انه ينزل أخذ من قوضه هنا يشترط لدوامها ما يشترط لابتدائها بجر
 (قوله وتصرفه بنفسه) اذا كان تصرفا بعجز الوكيل به عن الامتثال كما اذا وكله بطلاقها فطلقها هو ثلثا
 او واحدة فانقضت عدته ولو تزوجها بعد ذلك ليس للوكيل ان يطلقها التحق بعجز الموكل عن الاتباع
 بانه قضاء العدة فكذلك الوكيل وانما يتمكن من الاتباع بعده بسبب جديد ولم يحصل ذلك للوكيل اماما
 لا بعجزه كما اذا طلقها واحدة ولم تنقض عدته فالوكيل ان يطلقها أخرى ولو ارتد الزوج والحق وقع طلاق
 وكياله ما بقيت العدة در فان قلت كيف يملك الوكيل اتباعه الطلاق بعد التحق الموكل بدرا الحرب
 ما بقيت العدة مع ما سبق في المتن من انه ينزل بلحوقه مرتدا قلت ذكر الزيلعي في شرح قول المصنف

حول كامل وهو الصحيح (ومحرقه)
 حال كونه (مرتدا واقتراق الشريكين)
 أي وبطلت الوكالة
 الشركة مطلقا سواء كانت الشركة
 مفوضة أو عنانا وسواء وكل كلاهما
 ثالثا أو احدهما (وعجز موكله) عن
 بدل الكتابة (لو) كان الموكل
 مكتابة وعجزه لومأذوبا وتصرفه
 بنفسه

والمحوقه مرتدا ان المراد منه حكم الحاكم بالحاقه فاذا حكم به بطلت الوكالة بالاجماع وأما قبل ذلك فموقوفه
عنده وعندهم ما نافذة فيحمل ما ذكره في الدر على ما اذا صدر ذلك من الوكيل قبل حكم الحاكم بالحاقه
(قوله أى اذا وكل رجلا بشئ ثم تصرف بنفسه الخ) من هنا أتى شيخنا حين سئل عن امرأة وكلت شخصا
في الخصومة فاصطلحت مع زوجها بانه انزل عن الوكالة بعجزه عن التصرف الخ (قوله بطلت الوكالة)
وتعود لوعاد اليه قديم ملكه كما لو كان وكلا بالبيع فباع بنفسه فرد عليه بخيار شرطا ورؤية مطلقا
أو لفاسد بيع وكذا لو رد عليه بخيار عيب بقضاء أو بالورد عليه بالاقالة أو بخيار العيب بالرضى لا تعود لانه
في الاول عاد اليه قديم ملكه بالفسخ فتعود الوكالة بخلاف الثاني لانه رد بما لا يكون فسخا فكان بيعا
في حق ثالث والوكيل ثالثهما والوكالة تتعلق بالملك الاول وهذا ملك جديد (تممة) باع الموكل
والوكيل معا ولم يعلم السابق في بيع الموكل أولى عند محمد وعند أبي يوسف يشتركان وبخيران (تكميل)
باع الموكل العبد الموكل ببيعه فلم يعلم الوكيل بذلك فباعه الوكيل ايضا وقبض الثمن فهلك في يده
ومات العبد قبل التسليم ورجع المشتري على الوكيل رجوع الوكيل على الموكل وكذا لو دبره الموكل
أو اعتقه الموكل قبل بيع الوكيل أو استحق أو كان حرا لاصل لانه صار معزولا من جهة الموكل ولومات
الموكل أو جن يعني قبل بيع الوكيل لعدم علمه بموت الموكل وجنونه لم يرجع لعدم الغرور والوكيل
بقبض الدين لو قبضه وهلك في يده بعد ما وهبه الموكل للدين ولم يعلم الوكيل لم يصح من جرح البدائع

أى اذا وكل رجلا بشئ ثم تصرف
بنفسه فبطلت الوكالة
(كتاب الدعوى)*
(هى اضافة الشئ الى نفسه حالة
المنازعة) وشرط جوازها

(كتاب الدعوى)*

لا يخفى ما يستتبعه للوكالة بالخصومة در لال الوكيل بالخصومة يحتاج اليها والدعوى اسم وليس بمصدر
والعمل ادعى امتنع والمصدر ادعاء فتعال والفهم للتأنيث فلاتنون وتجمع على دعاوى بكسر الواو وعلى
الاصل وبعثتها محاذظة على ألف التأنيث قيل الفتح أولى وقيل الكسر وقيل هما سواء ومثله الفتوى
والفتاوى بجرع عن المصباح وما في الكافي والعين من انه بالفتح لا غير تعقبه عزى بقوله ومن صححه بالفتح
والكسر اس السخنة في شرح الوهبانية (قوله هى اضافة الشئ الى نفسه الخ) هذا في الشرع وفي اللغة
عبارة عن اضافة الشئ الى نفسه الخ مطلقا من غير تقييد بمنزعة او مسالمة زبلى فلو قال ايس لى هذا الشئ
وليس هالك منازع لا يصح نفيه فلو ادعا بعد ذلك لنفسه صح وان كان نعمة منازع فهو اقرار بالملك
للمنازع فلو ادعا بعد لنفسه لا يصح وعلى رواية الاصل لا يكون اقرارا بالملك له بجرع عن البرازية قال
والتعريف المذكور في الكتاب خاص بدعوى الاعيان والديون فخرج عنه دعوى ابراء الدين والابراء
منه ورده العلامة المقدسى بان هذا انما يكون من جانب المدعى عليه لدفع الدعوى وايضا اذا علم أن الديون
تقضى بامثالها فلا يفاء دعوى دين والابراء تملك معنى انتهى وما في البحر من قوله ولم ار اشتراط لفظ
مخصوص للدعوى وينبغي اشتراط ما يدل على الجزم والتحقيق فلو قال اشك أو اظن لم تصح الدعوى
انتهى غير محتاج اليه ما سياتى في المتن من انه لا بد أن يقول وأطالبه جوى عن المقدسى (قوله وشرط
جوازها) أى محتاجا لمجلس القضاء وحضور الخصم فلا يقضى على غائب وهل يحضر بجرع الدعوى ان
بالمصر أو بحيث يثبت نزله نعم والا فخير يبرهن أو بخلاف منية ومن الشرائط غفل المدعى والمدعى عليه
ومعلومية المدعى وكونه مما يحتل الشبوت فدعوى ما يستحيل وجوده باطله كقوله لمعروف الذنب ولمن
لا يولد مثله هذا ابني وكدعوى فقيرا موالا عظيمة على غنى انه غضبها على ما استظهره في البحر قال
في الدر وبه جرم ابن الفرس في القوا كه البرية وكونها بلسان المدعى فلا تصح بلسان وكيله الا برضى
خصمه عند الامام اذا لم يكن به عذر وفي البحر من خزنة المقتين لو كان المدعى عاجزا عن الدعوى عن ظهر
قلب فكتب دعواه في صحيفة وادعى تسمع انتهى فاسبق من انه اذا عجز عن البيان يقبل منه التوكيل
ولا يتوقف على رضى خصمه بالاتفاق يحمل على ما اذا عجز عن البيان حتى من العييفة وكونها ملزمة

فلا يصح دعوى التوكيل على موكله المحاضر لا مكان عزله وعدم التناقص في الدعوى الا في الحرية
والنسب كما اذا أقر بالملك لشخص ثم ادعى الشراء منه قبله لا بعده او مطلقا وذكر في منية المفتي ان الخصم
شرط لقبول البينة اذا اراد المدعى ان يأخذ من يد الخصم الغائب شيئا اما اذا اراد ان يأخذ حقه من ثمن مال
كان للغائب في يده لا يشترط حضرة الخصم فلا يحتاج القاضي الى نصب الوكيل انتهى هذا وقد قد مناعن
التنوير والدرر ان القضاء على الغائب يتفق في اظهر الروايتين عن الامام وذكر في البحر انه اذا ادعى
حقا في التركة وأثبت به بالبينة فانه يخلف من غير خصم ومن ادعى انه دفع ثمن دينه ينبغي ان يحلف
احتياطاً وفي حاشية الاشياء عن المقدسي انه قال ولم أر أن هذا التحليف واجب أو مندوب اه قال شيخنا
وقد سألني بعض الموالى بحضرة جع حنفية انه لو حلف المدعى انه ما استوفى دينه ولا بعضه ولا احتال به
فشكل ايقضى عليه بالاستيفاء بنكره فقلت نعم فأورد بعض المحاضرين انه ليس هنالك دعوى للاستيفاء
فأجبت به بأنه مدعى عليه في ضمن دعواه وقوله ولم أر أن هذا التحليف الخ جزم ذلك المورد بوجوب البين
أخذاً من قولهم ان اخبار المجتهد بمنزلة اخبار الشارع وهو للوجوب الا لصارف قلت له غير مسلم اذا صار
قوله عليه السلام البينة على المدعى واليمين على من أنكر فاستقام قول الشيخ المقدسي لم أر قال شيخنا ثم
رايت بحمد الله تعالى في البحر عن الولوجية ان تحليف المدعى مع اقامته البرهان فيما ذكر ونحوها مثل
حقوق الله تعالى من غير دعوى انتهى وقوله فأجبت به مدعى عليه في ضمن دعواه لان الشخص
الواحد قد يكون مدعياً من وجه مدعى عليه من وجه آخر الا ترى الى قول القهستاني بعد قول المتن
والمدعى عليه من يجبر على الخصومة حيث قال فلا يشك بوضي اليتيم فانه مدعى عليه معنى اذا جبره
التاضي على الخصومة لليتيم انتهى وقوله اذا صار قوله عليه السلام البينة على المدعى واليمين على من
أنكر يعني والمكره هنا يمكن مدعى عليه صريحاً وان كان مدعى عليه ضمناً (قوله مجلس القضاء) فيه
مناقشة فان شرط الشيء خارج عن ذلك الشيء وحضور مجلس الناضي مأخوذ في مفهوم الدعوى حيث
عرفها في الدرر بانها مطالبة حق عند من له الخلاص شيخنا عن الوالي وأما على التعريف الذي ذكره
في الكنز فلا ترد هذه المناقشة (قوله وحكمها وجوب الجواب) فلو سككت كان انكاراً فسمع البينة عليه
الا انه يكون آخرس در عن الاختيار قال في البحر وزاد الزيلعي وجوب الحضور على المخدم وفيه امر لان
حضوره شرطها كما قدمناه فكيف يكون وجوبه حكمها المتأخر عنها انتهى وافول عبارته الزيلعي وحكمها
وجوب الجواب على الخصم اذا بحثت ويترتب على حتمها وجوب احضار الخصم والمطالبة بالجواب بلا أونعم
واقامة البينة أو اليمين اذا أنكر انتهى فليس في كلام الزيلعي ما يميزه بانه جعل وجوب الحضور حكماً وغاية
ما استفيد من كلامه ان الناضي لا يحضره يجبر بطلب المدعى بل بعد سماعه دعواه فان رآها صحيحة
احضره لطلب الجواب والا فلا فتدبر ويبينها تعلق البقاء المقدر بتعاطي المعاملات وشرعية اليست لداتها
كما في البحر عن العناية بل من حيث انتطاعها بالقضاء دفعا للفساد المظنون ببقائها انتهى ودليلها
الكتاب والسنة والاجماع وركنها اضافة الحق الى نفسه عند النزاع لو اصيل كل عليه كذا او اضافة الى
من ناب المدعى منابه كوكيل ووصي تنوير وشرحه (قوله والمدعى) اسم فاعل من ادعى يدعى وأصله
متدعى لان ثلثيه دعى فتدخل الى باب الافعال فصارت ادعى وفليت البناء الا وادخلت الدال في الدال
فصار ادعى وكذلك في باقي التصرفات من المضارع والامر والمصدر وانما ابدلت التاء باللام
يعكس لانها من المهموسة والدال من المجهورة فالقوى لا يتحول الى الضعيف (تمت) لما كان قوله
والمدعى الخ متناولاً لا أغلب من المتنازعين فعلا احترز عنه في الدرر بقوله من المتنازعين قولاً ولما كان
هذا متناولاً للمتنازعين في المباحث احترز عنه بقوله في الحق أي حق العبد انتهى قال شيخنا ويؤيده انه
اذا تضارباً وكان الضافر احدهما فانه يطلق عليه مدعى مع انه اذا ترك لا يترك فاحتاج الى ارجاه
بقوله من المتنازعين قولاً انتهى (قوله أي لا يجبر على الخصومة اذا تركها) لان حق الطلب له

مجلس القضاء وحكمها وجوب
الجواب على المدعى عليه (والمدعى
من ادرك ترك أي لا يجبر على
الخصومة اذا تركها) (والمدعى عليه
بخلافه)

فاذا ترك دلا سبيل عليه عيني (قوله أي يحبر على الخصومة) ظاهره ان الخيار للمدعي في تعيين القاضي
 لو في البلدة قاضيان الا ان المفتي به ان الخيار للمدعي عليه وهو مذهب محمد بن عيسى عن البرازية وفي الخانية
 لو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما في محل على حدة فوقع الخصومة بين رجلين أحدهما في محلة
 والاخر في محلة اخرى والمدعي يريد ان يختصمه الى قاضي محله والاخر ياتي ذلك اختلف فيها أبو يوسف
 ومحمد والصحیح ان العبرة لمكان المدعي عليه وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والاخر من أهل البلد
 فأراد العسكري ان يختصمه الى قاضي العسكر فهو على هذا وعبار البرازية قاضيان في مصر طلب كل
 واحد منهما ان يذهب الى قاض فاختار للمدعي عليه عند محمد وعليه الفتوى قال في البحر وهو باطلاقة
 شامل لما اذا أراد المدعي قاضي محلة المدعي عليه والمدعي عليه بالعكس وما اذا تعددت القضاة من
 المذاهب الاربعة وكثروا كما في القاهرة فأراد المدعي قاضيا شافعا مثالا والاخر مالكا مثالا ولم يكونا من
 محلة ما فان الخيار للمدعي عليه وهذا هو الظاهر وقد أفتيت مرارا كثيرة انتهى ورده العلامة المقدسي بأنه
 غير صحيح أما ولا فان النسخ المشهورة من البرازية ليست على الاطلاق الذي ادعاه وبنى عليه فتواه بل
 على ما قيده من ان كلام المتداعيين يطلب المحاكمة عند قاضي محله وعلى تقدير ان في نسخة منها
 اطلاقا فهو محمول على التقيد المصرح به في العمادية والخانية وغيرهما فان الذي ولا خصه بتلك المدة
 أو بتلك المحلة ولهذا قال في جامع القضاة واختصم غريبان عند قاضي بلدة صح قضاؤه على سبيل التحكيم
 أتول ولا يحتاج الى هذا الا لان القضاة يفوض لهم التحكيم على العموم في كل من هو في بلدهم أو قريتهم
 التي يتولون القضاة بها ولهذا قال في الفصول العمادية بعد ذكر المسئلة مقيدة بما ذكرنا وكذا لو كان
 أحدهما من أهل العسكر والاخر من أهل البلد فأراد العسكري ان يختصمه الى قاضي العسكر فهو على
 هذا ولا ولا يذلقاضي العسكري غير المجندي انتهى فهذا دليل واضح على ان المعتبر هو الولاية فالسلطان
 لما ولي قاضي ابلدة أو محكمة مخصوصة خصه باهل تلك البلدة فليس له ان يحكم على غيرهم ومعلوم ان
 قاضي مصر لما ولي لم يخص حكمه باهل مصر بل بمن هو في سامن مصري وشامي وحلي وغيرهم فينبغي
 التعويل على قول أبي يوسف لما فقهته لغيره المدعي والمدعي عليه وان ما ذكره المتأخر يعني العلامة زينا
 لا وجه له حموي عن المقدسي (تمت) سئل قارى الهداية عن الدعوى بقطع النزاع بينه وبين غيره
 فأجاب لا يجب للمدعي على الدعوى لان الحق له انتهى قال في البحر ولا يعارضه ما نقلوه في الفتاوى من
 صحة الدعوى بدفع التعرض والفرق بينهما ما ظاهره فانه في الاول يدعي انه ان كان له شيء عليه يدعيه
 والا يشهد على نفسه بالابراء وفي الثاني يدعي انه يتعرض له في كذا بغير حق فيطالبه بدفع التعرض
 انتهى (قوله هذا حد صحيح) صوابه هذا فرق صحيح حموي (قوله علم جنسه وقدره) بالاجماع
 لان الغرض الزام المدعي عليه عند إقامة البينة ولا الزام فيما لا يعلم جنسه وقدره قال في البحر وأشار
 باشتراط معلومية الجنس والقدر الى انه لا بد من بيان الوزن في الموزونات ودعوى الجهول لا تصح
 الا في الابراء وقال في البحر ويستثنى من فساد لدعوى بالجهول دعوى الرهن والغصب لما في الخصاينة
 اذا اتهموا انه رهن عنده ثوبا ولم يسموا الثوب ولم يعرفوا عينه جازت شهادتهم والقول للرتين في أي ثوب
 كان وكذلك في الغصب اه قال والمحصل انه في دعوى الغصب والرهن لا يشترط بيان الجنس والقيمة
 في صحة الدعوى والشهادة ويكون القول في القيمة للغاصب والمرتب الخ (قوله والمدعي به خطأ) كذا
 في الكافي والمغرب وفي طلبه الطلبة ولا يقال مدعي فيه وبه وان كان تكلم به المتفقه الا انه مشهور رفوه
 خير من الصواب المهجور حموي وحينئذ يستغنى عما قيل من ان الادعاء يضمن معنى الاخبار فيعدي
 بالباء (قوله كلف احضارها) اطلعه وهو مقيد بالاجل له ولا مؤنة امامه حمل ومؤنة فانه لا يحبر على
 احضاره وتفصيل الحمل والمؤنة كونه بحال بحمل الى مجلس القاضي باجر لا جانا وقيل ما يمكن حمله بيد
 واحدة فهو مما لا اجل له ولا مؤنة وقيل ما يحتاج في نقله الى مؤنة كبر وشعر مما له حمل لا ما لا يحتاج الى

أي يحبر على الخصومة اذا تركها هذا
 حد صحيح (ولا تصح الدعوى حتى
 يبيد المدعي (شيئا علم جنسه)
 بأن قال حنيفة مثالا (وقدره) بأن قال
 عشرة أوقية مثالا فان كان المدعي
 (عينا) وهو المال والمدعي به خطأ
 (في يد المدعي عليه كلف المدعي البراءة
 عليه) احضارها البشير المدعي البراءة
 بالدعوى وكذا في الشهادة
 والاستخلاف أي يكلف المدعي
 عليه باحضار المدعي لبشير الشهود
 عليه باحضار المدعي والشهادة عند
 باداء الشهادة والمدعي عليه عند
 الاستخلاف والمدعي عليه احضار
 الخاف هذا اذا امكن احضار
 العين في مجلس القضاء كالتياب
 والعياد

حضر عندهما الحاكم أو بعث أمينا
ليسمع شهادتهما الشهود عند حضرة
الزحى فإذا سمع يخبر القاضي بذلك
فيقضي القاضي بأخبار أمينة وحده
كأن في القضية ومثله في الخاتمة (فان
تذكر) إذا رها بان لم تكن حاضرة
(ذكر قيتها) وقال القمي أبو الليث
بشرط مع بيان القيمة ذكر الدكورة
والأثره وقال القاضي غير الدين
ومصاحب الأخير فيها وان كان
العين عام. وأدعى ان يد المدعى
سليمه فانكره ان بين المدعى قيمته
وصفته سمع دعواه وتقبل بينته
وان لم يبين القيمة وقال غصب مني
عين كذا وأرى ادهالك أوفائهم
وما أدري ايدكم كانت بمنه ذكر في
عامته الروايات انه سمع دعواه (وان
ادعى عازاد كحدوده) الاربعة
مساكن سواء كان مشهورا أولا واليه
مال أبو حنيفة وهو ظاهر الرواية
يرى ان كان مشهورا كدار الواليد
بالكرفة ودار الفضل بخسارى
تكتفى بذكر هادون الحدود وهو
دوماسا (وكنت ثلاثين أى لو ذكر
ثلاثين من الحدود يكتفى بها خلافا
لغيره بخلاف ما دللنا في الزاوية
لا تسع الدوى (و) ذكر (اسماء
اصحابها) وانسابهم (ولا بد من ذكر
المجد) أى ذكر جد صاحب المجد
(ان يكن) صاحبه (مشهورا) وان
كان مشهورا لا بد ذكره (و) ذكر
(انه) أى العقار (نبيه) أى فى يد
المدعى عليه ولا يحتاج الى هذا الغيد
في المذهب لانه مشاهد في البلد
(ولا تثبت اليد في العقار بتصادقهما)
بان ذكر المدعى ان العقار المدعى
فى يد المدعى عليه وصديق المدعى عليه
فى ذلك (بل) تثبت اليد (بينته) أو علم
قاض) فى الصحيح قال بعض المشايخ
يكفى التصديق (بخلاف المتقول) فانه تثبت فيه اليد بتصادقهما

مؤنة كسك وزعفران وقيل ما اختلف سعره فى البلدان مما له جمل ومؤنة لا ما نفق بصر (قوله وان
كان مما يتعسر نقلها) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها وان كان مما يتعسر وهو الظاهر الذى يقابل
الممكن انما هو المتعسر لا المتعسر جوى وأقول المراد بالمكان لا مؤنة فى نقله لا ما يمكن مطلقا بل لا بد
تسكينه الاحضار مع الامكان ولو فيما له جمل ومؤنة مع انه لا يلزمه وحيثما لا يمكن بالتعسر ان يسأل على
ان المراد بالتعذر هنا التعسر بان كان فى نقله مؤنة وان ثبت كما فى الدرر ابن السكال (قوله كازحى
والخشبة) وكذا اذا كان المدعى ودبغة لا يخبر على احضارها من لواجب فيها التحية لانها (قوله
بان لم تكن حاضرة) صوابه بان لم تكن قائمة بهلا كما أو غيرهما جوى (قوله ذكر الدكورة) لا زحى
يعنى فى الحيوان واحتماه فى الاختيار وشرط السهم يدى ان السهم افساد (قوله وصاحب لدير
فيها) زار فيها بالدفع ما عساه ان يقوم من عدم ذكره فى الأخيرة بل فى مؤنة آخره (قوله
وان لم يبين القيمة وقال غصب مني الخ) واذا صح دعوى الغصب بلا بيان القيمة فلان يصح دابن بينه
السكك جملة فيما اذا ادعى اسيانا بخلفه الجنس والنوع والسفوفه وان لم يذكر قيمة كل على حد بالظرف
الاولى وقيل فى دعوى السرقة يشترط ذكر القيمة ليعلم كونها نصب باسيانا فى غيرها فلا يشترط ذكر
الايداع لانه من بيان مكانه سواء كان له جمل أولا وفى الغصب ان له جمل فلا بد من بيانه ليعلم العدى
والا لا تميز وشرحه (قوله ذكر فى عامة الروايات الخ) قال فى السككى لان الانسان ربما لا يعرف قيمة
ماله فلو طلب بيان القيمة لتعسر ربه قال فى الدرر وفائدة صحة الدعوى مع هذه الجهالة الفاحشة زحى
اليمين على الخصم اذا أنكر والجبر على البيان اذا أقر أو سكل عن الجبر فليدأئل فان كلام السككى لا يكون
كافيا لاجب هذا التحقيق انتهى أقول فى هذا التحقيق نسرا لصرح به فاضحان عن شمس الائمة المحمدي ان
الجهالة كما تمنع قبول البيينة تمنع الاستخلاف الا اذا تهم القاضي وصى البيت اوقم الوقف انتهى وحيث
يتم ما ذكره والحفى ان هذه الدعوى والبيينة تقبل فى حق الحبس فيدبس المدعى عليه حتى يشهر
لتشهد البيينة على عينه فلو قال لا اقدر عليه حبس فدر ما لو قدر احضره ثم نفى عليه بهيمته يعنى بعد
الجبر على بيان القيمة وفى الخاتمة قدر الحبس بشهرين جوى (قوله انه سمع دعواه) فاجبه المثلثى الدعوى
وفى الشهادة تمنع الحجة الا فى الغصب والسرقة والزحى كما فى الاشياء بغير هذا النطق وهذا لا يندم سبقي عن
الدرر ولا يتم حيثما ذكره السيد الحموى فى الزحى بسلام فاضحان (قوله وان ادعى عقارا) اعلم ان البناء
والخيل من المنقولات وانه لا شفعة فيها اذا بيعا بلا عرصه فان بيعا معا وجبت فيها معا وبطلان
بعض العصريين لجعل الخيل من العقار بغيره فلو لا شفعة فيها اذا بيعا بلا عرصه يسئل على ما لا لم
تكن الارض محتمكة والا فالبناء على الارض المحتمكة تثبت فيه الشفعة لانه مال له من حق الارر التحق
بالعقار كما سيأتى فى الشفعة (قوله ذكر حدوده) والمصر واخذه والموضع وقيل ذكر المحلة والسوق
والسكك ليس يلزم وذكر لمصر والقريفة لازم شرئلا لية (قوله سواء) فان مشهورا (و) الا اذا عرف
الشهود ان ار بعينها ولا يحتاج الى ذكر حدودها تنوير كما لو ادعى ثمن العقار لانه دعوى الدين حتمية در
عن الجبر (قوله وكنت ثلاثة) لان لا أكثر من الكل زبلى (قوله بخلاف ما دللنا الخ) لانه
اختلف به المدعى ولا كذلك تركه ثم انما ثبت الغلط باقرار الشاهد درر من العواوين وظهوره اذا ادعى
سواء بش من متوفد فان الشهادة تقبل وان سكتوا عن بيان جنس الثمن ولو ذكره ذلك را سلموا فيه
لم تقبل وكما يشترط ذكر الحدود فى الدعوى يشترط فى الشهادة لانه بها يصير معلوما للقاضى رايى (قوله
فى الزاوية) صوابه فى الزاوية (قوله ولا تثبت اليد فى العقار بتصادقهما) لان اليد بغير مشاهدة
ولعلمه فى غيرهما انواضع فيه ليعلم انهما ذريعة الى أخذ هذه بحكم الحاكم عيني (قوله بل بينته الخ)
لان المدعى عليه لا يكون خصما الا اذا كان العقار فى يده فلا بد من اثباته يد رايى وهذا اذا ادعى
ملكه مطلقا ما فى دعوى الغصب ودعوى الشراء من ذى اليد فلا يثبت له اليد لان دعوى الفعل كما تهم

(و) ذكر (انه يطالبه) به ليجب على
القاضي اعانته وقيل لأن المطالبة
حقه وفيه اشتباه وظني أنه لدفع
احتمال التأجيل واعلم ان الدين اذا
كان وزنيا لا يبدان بين القدر
والجنس كما مر في السكيلي واذا كان
مضروبا لا يبدان بين نوعه ونحو بخارى
الضرب وان كان في البلد نفود
مختلفة لا يبدان بين نوعه وصفته بانه
جدا وردي كذا في النهاية (به) أي
ذكر المدعي انه يطالب المدعي عليه
بالعقار أي يتسلحه اليه لانه يحتمل ان
يكون رهونا في يده أو محبوسا بوجه
شرعي في يده وانما يزول هذا
الاحتمال بالمطالبة وهذا قالوا في
المنقول يجب ان يقول في يده بغير حق
كذا في السكافي فعلم من هذا ان هذا
القديم يراد في المنقول أيضا (وان
كان) المدعي (دينا) في الذمة (ذكر)
المدعي (وصفه) وانه يطالبه به
ولو ادعى الخطة بالامتناع وبين
أوصافها فقد قيل لا يصح (فان
صحت الدعوى سأل) القاضي (المدعي
عليه عنها) أي عن الدعوى (فان اقر)
المدعي عليه (أو أنكر فبرهن المدعي
قضى عليه) لكن في الأولى بالاداء
فقط وفي الثانية بالاداء وللزوم
فيتمتد لا يكون قضاء بل مجازا في
الأولى حقيقة في الثانية (والا) أي
وان لم يبرهن بان يحجز عن البيعة
(حلف) القاضي المدعي عليه (بطلبه)
أي المدعي الحلف وان لم يطلبه
لا حلف عليه (ولا تردعين على مدع)
مطلقا وقال الشافعي اذا لم يكن للمدعي
بيعة أصلا وحلف القاضي المدعي عليه
فتمسك بردي الدين على المدعي فان
حلف قضي له والا لا

على ذي اليد تصح على غيره أيضا تنوير وشرحه عن البرازية (قوله وانه يطالبه به) وليس المراد لفظا
وطالبه به بل هو ما يفيد من قوله مرة ليعطني حتى واما أصحاب الفتاوى كالتحليصة جعلوا اشتراطه
قولا ضعيقا فالصحيح على ما في الفتاوى عدم اشتراط المطالبة أصلا كذا بخط شيخنا (قوله ليجب على
القاضي اعانته) الى قوله كذا في النهاية هذا وان عزاه السلي الى مسكين لا وجود له في غالب النسخ شيخنا
(قوله وظني انه لرفع احتمال التأجيل) اذ يجوز ان يكون رهنا فبقاؤه في يده مؤجل ببقاء الدين كذا بخط
شيخنا (قوله فعلم من هذا ان هذا القيد) أي قيد المطالبة حموي (قوله ذكر وصفه) لانه لا يعرف
الا به در (قوله ولو ادعى الخطة الخ) ولا بد في دعوى المثليات من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر
وسبب الوجوب كما في التنوير فلو ادعى كبردينا عليه ولم يذكر سبب ما سمع واذا ذكر في سلم انما له المطالبة
في مكان عيناه وفي نحو قرض وغصب واستهلاك في مكان القرض ونحوه در عن البحر (قوله فقد قيل
لا يصح) وقيل يصح كذا في النهاية لان المدار على المعلومية وان كانت بالوزن في المكيل شيخنا (قوله فان
اقر أو أنكر) ولو قال لا اقر ولا أنكر حبسه حتى يقرأ وينكر لانه ظالم فجزاؤه الحبس در و كذا الوزم
السكوت بلا آفة عند الثاني خلاصة قال في البحر وبه أفتت لما ان الفتوى على قول الثاني فيما يتعلق
بالغضا فتم نقل عن البدائع الاشبه انه انكار فيستحلف در (قوله قضى عليه) بل طالب المدعي در (قوله
حلف القاضي المدعي عليه) قيد بتخلف القاضي لان المدعي عليه لو حلف بطلب المدعي يمينه بين يدي
القاضي من غير استخلاف القاضي فهذا ليس بتخلف لان التخلف حق القاضي كذا في القنية ولو اصطالحا
على ان يتخلف عند غير القاضي ويكون بريئا فهو باطل وكذا لو اصطالحا ان المدعي لو حلف فالتخصم ضامن
للال وحلف لم يضمن بحر وتنوير (قوله بطلبه) اعلم انه لا تخلف الا بعد الطلب عندهما في جميع الدعاوى
وعند أبي يوسف يستحلف بلا طلب في أربعة مواضع في الرد بالعيب يستحلف المشتري على عدم الرضا به
والشفيع على عدم ابطاله الشفعة والمراة اذا طلعت فرض النفقة على زوجها الغائب تستحلف انه لم يترك
لها شيئا ولا أعطاها النفقة والرابع المستحق يحلف بالله تعالى ما بعث واجمعوا على أن من ادعى ديناً على
الميت يتخلفه القاضي بلا طلب الوصي والوارث بحر وقوله بالله ما بعث فيه قصور والأولى ان يحلف بالله
ما خرج عن ملكك ليشمل ما لو خرج عن ملكك بالبيع وغيره ثم اعلم ان المدعي عليه لا يجوز له الانكار مع
علمه بالحق الا في دعوى العيب نانا للبائع انكاره ليعلم المشتري البيعة عليه فيتمكن من الرد على بائعه وفي
الوصي اذا علم بالدين ذكرهما في بيوع الزوال شرعية لالية عن الاشياء (قوله أي المدعي) أشار به
الشارح الى ان اضافة الطلب الى الضمير من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل بناء على ما ذكره حيث جعل
الضمير للمدعي وهذا لا يتعين بل يحتمل عود الضمير للحلف وعليه فالاضافة من اضافة المصدر للفعل
فيكون التقدير بطلب الحلف وحذف الفاعل للعلم به (قوله وان لم يطلبه لا حلف عليه) لقوله عليه
السلام لك يمينه فصار اليمين حقاله لا اضافته اليه بلام التملك وانما صار حقاله لان المنكر قصداً أو حقاً على
زعمه بالانكار فكأنه الشارح من اتواء نفسه باليمين الكاذبة وهي الغموس ان كان كاذبا كما برزعم وهي
اعظم من اتواء المال والا يحصل للحالف الثواب بكراهية تعالى وهو صادق على وجه التعظيم زيلعي
(قوله ولا تردعين على مدع مطلقا) أي سواء نكل الخصم أو لم ينك (قوله وقال الشافعي الخ) لان يمين
المدعي عليه محتملة ويمين المدعي غير محتملة بل هي دليل على ظهور صدق دعواه فيحكم بها ولنساقوله عليه
السلام لو أعطى الناس بدعواهم لادعى الناس دماء رجال وأموالهم لكن البيعة على المدعي واليمين على من
انكر لان الالف واللام للاستغراق وليس وراءه شيء آخر حتى يكون على المدعي ولانه عليه الصلاة والسلام
قسم بينهما والقسم تنافي الشركة عني وقولها ان الالف واللام للاستغراق لان لام التعريف تحمل على
الاستغراق وتقدم على تعريف الحقيقة اذا لم يكن هناك معهود وقوله ليس وراءه شيء آخر أي ليس وراء
الجنس شيء آخر من افراد ذلك الجنس فيكون المعنى ان جميع الايمان على المنكرين فلوردين اليمين على المدعي

لزم المخالفة لهذا النص فقد حصل الاستدلال بالحديث من وجهين جوى عن تكلمة قاضى زاده (قوله وكذا اذا اقام المدعى شاهدا واحدا الخ) لما روى انه عليه السلام قضى باليمين مع الشاهد ولنا ما رويناه وما رواه ضعيف رده يحيى بن معين ولا يرويه ربيعة عن سهيل بن صالح وأنكره سهيل فلا يبقى حجة بعد ما أنكره الراوى فضلا عن ان يكون معارضنا للصحاح المشاهير عني (تسمية) طلب من القاضي ان يخلف المدعى انه محق او يخلف الشهود انهم صادقون او محققون في شهادتهم لا يجيبه ولو علم الشاهدان القاضي بحلفه له الامتناع عن اداء الشهادة تنويرا وشرحه عن البرازية (قوله الا ان يكون تاريخ ذى اليد اسبق) بخلاف ما اذا ادعى الخارج الملك المطلق وذو اليد الشراء من فلان وبرهنا وارخا وتاريخ ذى اليد اسبق فانه يقتضى للخارج بصر عن الظهيرية (قوله اما اذا ادعى ذو اليد النتاج) لان بيعة ذى اليد في النتاج تثبت اولية الملك (قوله وارخا تاريخا وتاريخ ذى اليد اسبق) مقتضى التقييد بسبق تاريخ ذى اليد عند عدم سبقه لا يقتضى لذى اليد بل للخارج فعلى هذا الفرق في انه يقتضى لذى اليد عند سبق تاريخه وللخارج عند عدم سبقه بين الملك المطلق وغيره فلا يكون التقييد بالملك المطلق في كلام المصنف احترازا بحيث لا يسأل من ان القضاء ببيعة الخارج في الملك المطلق مقيد بعدم سبق تاريخ ذى اليد وكذا ان قضاء ببيعة ذى اليد في غير الملك المطلق كالنتاج ونحوه مقيد بسبق تاريخه فلو حذف المصنف التقييد بالملك المطلق وأبدله بقوله ان لم يسبق تاريخ ذى اليد كان أولى (قوله فان في هذه الفصول تعيل بيعة ذى اليد) بالاجماع اذا كان سببا لا يتكرر عني مثل غزل النطن والسكان وحلب اللين وان كان يتكرر كالبناء والغرس يقتضى للخارج وان سبق تاريخ ذى اليد (قوله وقال الشافعي الخ) لان بيعة ذى اليد انما كدت باليد فصار كما اذا اقام البيعة على النتاج وعلى نكاح امرأة والمرأة في يد أحدهما فانه يكون أولى وكذا لو ادعى أمة وادعى كل واحد منهما انها أمته دبرها واعتقها واستولدها وادعى اقام بيعة كانت بيعة صاحب اليد أولى وانما ان بيعة الخارج اكثر اثباتا واظهارا لان قدر ما اثبتته اليد لا تثبت بيعة ذى اليد اذا كان دليل مطلق الملك بخلاف النتاج لان اليد لا تدل عليه وكذا على الاتفاق واخويه وعلى الولاة الثابت بها زيلعي وبجرو قوله وعلى الولاة الثابت بها أى الثابت بالاتفاق واخويه فان بعض النسخ من تنبيه الضمير تحريف (قوله يقتضى ببيعة ذى اليد مطلقا) أى في الملك المطلق شيخنا لانه يختلف فيه بيننا وبين الشافعي لماسبق من انه في غير الملك المطلق يقتضى لذى اليد بالاجماع وعلى هذا فعنى الاطلاق انه لا فرق عنده في القضاء لذى اليد في الملك المطلق بين ما اذا كان تاريخ ذى اليد اسبق ام لم يكن (قوله وقضى بحال المدعى) الاولى ان يقال بالمدعى جوى (قوله ان نكل مرة) لان النكول بذل او اقرار فيه شبهة البذل فلا يوجب شيئا بالقضاء بغيره عن الزيلعي من باب التحالف والبدان يكون النكول في مجلس القاضي وهل يشترط القضاء على فور النكول خلاف ولم ارفقه ترجيحاً وقضى عليه بالنكول ثم اراد ان يخلف لم يلفظ اليه والقضاء على حاله درر فبلغت طرق القضاء ثلاثا وعدها في الاشياء سبعاً بيعة وافرار ويمين ونكول عنه وقسامة وعلم قاض على المرجوح والسابع قرينة قاطعة كان ظهر من دار خالية انسان خائف معه سكن بلوث بدم فدخلوها فورا فوجدوا مذبحا حبيته اخذه اذ لا يمتري احدا فانه قاله ولوشك فيما يدعى عليه ينبغي ان يرضى خصمه ولا يخاف تحرزا عن الوقوع في الحرام وان أبى خصمه الاخلافه ان اكبر رأيه ان المدعى مبطل حلف والا لبرازية وتقبل البيعة لو اقامها بعد يمين المدعى عليه كما تقبل بعد القضاء بالنكول خاتية وهو الصحيح لقول شريح اليمين الفاجرة أحق ان ترد من البيعة العادلة ولان اليمين كالتحلف عن البيعة فاذا جاء لاصل انتهى حكم التحالف ويظهر كذبه باقامته الوادعاء بلا سبب حتى بحث في عيینه وان ادعاه بسبب خلف انه لا دين عليه ثم اقامها على السبب لا يظهر كذبه لجوارانه وجد القرص ثم وجد الابرأ والايفاء وعليه الفتوى درر عن الفصولين وغيرها (تسمية) الصبي العاقل المأذون له أن يستخلف ويقتضى عليه بالنكول ولا يستخلف الاب في مال الصبي ولا الوصى في مال اليتيم ولا المتولى في مال الوقف

وكذا اذا اقام المدعى شاهدا واحدا
وعجز عن اقامة شاهد آخر فانه يرد اليمين
عليه ان حلف قضى له بما ادعى وان
نكل لا يقتضى له شيئا (ولا بيعة لذى
اليد في الملك المطلق) أى لا تعتبر (وبيعة
الخارج أحق) وأولى بعنى لو ادعى
الخارج دارا أو منقولا ملكا مطلقا
وذو اليد ادعاه كذلك وبرهنا ولم يورخا
أو أرخا تاريخا واحدا لا تدل بيعة
ذى اليد ويقتضى للخارج الا ان يكون
تاريخ ذى اليد اسبق فينتهت يقتضى
لذى اليد وقوله وبيعة الخارج
بيان لقوله ولا بيعة لذى اليد والمراد
بالمطلق ان يدعى ان هذا ملكي
وسكت عن السبب اما اذا ادعى
ذو اليد النتاج أو ادعى اتقى الملك من
واحد واحد هما قابض أو ادعى
الشراء وارخا تاريخا وتاريخ ذى اليد
اسبق فان في هذه الفصول تقبل بيعة
ذى اليد بالاجماع كذا في المبسوط
لشيخ الاسلام وقال لشافعي يقتضى
بيعة ذى اليد مطلقا (وقضى) بحال
المدعى (ان نكل) المدعى عليه
(مرة) صريحا (بلا خلاف) أى بان
قال لا حلف وهو النكول المحقق في
(اوسكت) وهو النكول المحكى اذا
علم انه لم يكن من خرس أو صم أو طرش
في الصحيح وعند الشافعي لا يقتضى به
بل يرد اليمين على المدعى فان حلف
المدعى أخذ المال وان أبى انقطعت
المنازعة بينهما

ادعى على آخر ديناً مؤجلاً فلا يصح لا يحلف في ظاهر الرواية ادعى على عبد محجور حتماً يؤاخذ به بعد العتق فان انكر يحلف منية المفق وقواه ولا يستخلف الابن الخ ليس على اطلاقه ففي البحر عن السراج ولا يستخلف الابن في مال العبي ولا الوصي في مال اليتيم والمتولي للمسجد والاوقاف لا اذا ادعى عليهم العتد يستخلفون حينئذ انتهى وفيه عن الزيلعي اذا نكل المكاتب لا يلزم شيء انما كنه من الفسخ بالتجهيز أى اذا نكل عن دعوى السيد الكاتبة (قوله وعرض ائمين ثلاثاً) يقول له في كل مرة انى اعرض لئمت ائمين فان حلفت والا فقيمت لئمت بما ادعاه (قوله وهو لازم في المروى عن أبي يوسف ومحمد) أى تكرار العرض ثلاثاً لازم ويتحقق عليه ما في البحر عن الخنائية حيث قال ولوان المدعى عليه بعدما عرض عليه اليمين مرتين استعمله ثلاثة أيام ثم مضت وقال لا تحلف لا تقضى عليه حتى ينكل ثلاثاً ويستقبل عليه اليمين ولا يعتبر نكله قبل الاستئصال (قوله ولا يستخلف في نكاح) بخلاف المسال عند أى خيفة أما اذا ادعت المرأة انه تزوجها على صكها اذ ادعت البتة وأنكر الزوج فيئذ يستخلف اتفاقاً حموى وسأنى انه بالنكول عن الحلف ثبت ما ادعته من الصداق والنفقة دون النكاح فان كان مدعى النكاح هو الزوج لم يجز له تزوجاً حراً أو ربعاً سراً ما لم يعلمها وان كانت ازوجة وارادت التزوج بالخص ان يقول الزوج ان كتب امرأتى فثبت ما لاقى فقط لوانت امرأته ولا يلزمه مهر فان أبى اجبره القاضى بحر عن البدائع (تمت) في الفنية يستخلف دعوى الاقرار بالنكاح قال في البحر وطاهره اذ باتفاق (قوله بعد العدة) فيدبر احترازاً عما اذا ادعى الرجعة في العدة فانها تثبت بقوله وان كذبت له انه ادعى امرأته على استثنائه للحال من الغمار وهذا أن جعل التيدا احترازاً بالنسبة لما اذا كان المدعى هو الزوج فلو ادعت هي قبل العدة او بعد ما لم يصح قضايتها رجعة لتصادقهما والا فلا (قوله بعد المدة) قيد به لا بد لو ادعى الخ في مدة الايلاء ثبت بقوله وكذا ثبت اذا ادعاه بعد مضى اوصد وقته من الغفار (قوله بان ادعت امته على سيدها الخ) ولا يتأتى من الجواب الاخر اذا لو ادعى المولى ثبت الاستيلاء باقراره ولا يعتبر انكارها وكذا الحد واللعان بخلاف سائر الاشياء المذكورة اذ يتأتى فيها الدعوى من الجانبين شيئاً عن الدرر ورمى زاده وقوله وكذا الحد واللعان أى لا يتصور ان يكون المدعى الا المذوف والامة أى المذوف بالنسبة للحد واللعان والامة بالنسبة للاستيلاء لا غفار الزيلعي من قوله والمولى سبق فلم را الصواب والاستبني ان يقال طاهر كلام الشارح كغيره انها ادعت الاستيلاء بمجرد ادعى دعوى اعترافه والذي في صدر لسريعة ادعت انها ولدت منه هذا الوارد اعاد أى ادعت انه ادعاه فهو من نمة كلامها بما ذكره أنى شلى ونذى يظهر ان التقييم به ليس احترازاً بل يبتنى على ما هو المشهور من انه يشترط لثبوت نسب ولد امة وجرد الدعوى من السيد وعلى غير المشهور لا يشترط ذلك بل يكفي عدم زعمه وكذا طاهر كلامهم ادعت امة بغيره لا احتراز عن دعوى ازوجة وخالفه قول القهستاني بعد قول المن واستيلاء بان ادعى احد من امة والمولى او ازوجة وانما ولدت منه ولداً حياً وميتاً كما في قاسيخان ولكن في المشاهير ان دعوى الزوج والمولى لا تتصور لان النسب يثبت باقراره ولا عبرة لانكارها بعده ويمكن ان يقال انه بحسب الظاهر لم يدع النسب كما يدل عليه تصويرهم انتهى (قوله بان ادعى على مجهول النسب انه عبده الخ) وما في شرح العيني من قوله بان ادعى على مجهول النسب انه عبده أو ادعى مجهول النسب انه عبده بخلاف الصواب والصواب انه عبده اذا تكلم في دعوى الرق (قوله ونسب بان ادعى الخ) ثم اذا لم يستخلف المنكر عنه في النسب هل تقبل بينة المدعى ينظر فان كان نسباً يثبت بالقرار تقبل بينة مثل الوالد والولد وان لم يثبت باقراره لا تقبل بينة مثل الجد وولد الوالد والاعمام والاخوة والادهم لان فيه حمل النسب على الغير بخلاف دعوى المولى الاعلى أو الاسفل حيث تقبل وان ادعى انه معتق جده بحر عن السراج الوهاج (قوله بان ادعى على معروف النسب انه معتقه) أشار الى عدم الفرق في دعوى الولد بين المعروف والمجهول بخلاف دعوى الرق

(وعرض) لئمت ائمين (الائمين) على المدعى عليه (لئمت ائمين) ودون لازم في المروى عن أبي يوسف ومحمد والنكول من لا احتياط حتى لو قضى بالنكول من لا احتياط في الصحيح (ولا يستخلف في نكاح) بان ادعى رجل على امرأته أو من نكحها ولا أثر يترك (و) في (رجعه) بان ادعت عليه أو هو عليها بعد العدة راجعها في العدة وأذكر (الآخر) (في) بان ادعى المولى عليها أو هو بعد المدة انه فاه في المدة وأنكر الآخر (في) (ستة) بان ادعت امة على سيدها انها ولدت ادعت امة على سيدها انها ولدت منه هذا الولد أو ولداً قداماً وأنكر منه هذا الولد أو ولداً (في) بان ادعى على مجهول النسب انه عبده أو ادعى المجهول عليه انه عبده وأنكر الآخر (في) (نسب) بان ادعى على مجهول النسب أنها ابنة أدهو على عليه والا حراً ينكر (في) يدعى عليه والا حراً ينكر النسب (ولاء) بان ادعى على معروف النسب انه معتقه ومزلاه أو ادعى المعروف انه معتقه أو كان ذلك في ولد الوالد والامة والا حراً ينكر هذه المسائل كلها عند أبي خنيفة

والنسب فان مجهولية نسب المدعى رقة ونسبه شرط صحة الدعوى شيخنا قلت ولماذا قال الشيخ في جانب
دعوى الولاء بان ادعى رجل على آخر ان له عليه ولا معتانة أو مولاة والعكس انتهى ولم يقيّد بالمجهول
وانما لا يخلف في الاشياء الستة عنده لان النكول بذل واباحة اذ لو حل على الاقرار لا كذبناه في الانكار
ولو جعل بذلا انقطعت الخصومة بلا تكذيب فكان هذا أولى صيانة لاسلم عن ان يظن به الكذب
وهذه حقوق لا يعبرى فيها البذل فلا يقضى فيها بالنكول كالتصاص في النفس بخلاف الاموال وذلك لان
المرأة لو قالت مثلاً لا نكاح بيني وبينك ولكن بذلت نفسي لك لم يصح كلامها ولو قال في دعوى الولاء
عليه لست أنا مولاة أو أنا حر أو معتق فلان آخر ولكن أبحث له ولائاً لا يكون له عليه ولا وكذا سائر
الأمثلة فالمحاصل أن كل محل يقبل الاباحة بالاذن ابتداءً يقضى عليه بنكوله ومالا فلا والاذن قطع
الخصومة بدفع ما يدعيه المخصم عنانية وفي الدرر إشارة اليه وكلام الزيلعي يستغنى عن عدم اشتراط الدفع
حيث قال ومعنى البذل ترك المنع وما في البحر عن الظهيرية يشهد لما ذكره الزيلعي حيث فسره بترك
المنازعة والاعراض عنها لا يقال ان اباحه ترك الحديث المشهور وهو قوله عليه السلام واليمين على
من أنكر بأى وهو لا يجوز لانه لم ينف وجوب اليمين فيها لكنه يقول لما لم ينف اليمين فأنتهى وهو القضاء
بالنكول لكونه بذلاً لا يعبرى فيها سقطت كسقوط الوجوب عن معذور لا يتحقق منه اداء الصلاة لفوات
المقصود عنانية (قوله وعندهما يستخلف) لان هذه حقوق تثبت بالشبهات فيجربى فيها الاستخلاف
كالا موال بخلاف الحدود وهذا لان فائدة الخلف ظهور الحق بالنكول والنكول اقرار لان الخلف لما
وجب فتركه دليل على انه باذل أو مقرر ولا يمكن ان يجعل باذلاً لان النكول يعتبر من المأذون والمكاتب
وهما لا يمكن ان يكون البذل فيجعل مقرضاً ضرورة والاقرار يجري في هذه الاشياء لكنه اقرار فيه شبهة لانه
سكون في نفسه والسكون محتمل فلا يكون حجة فيما يسقط بالشبهات واللعان حد الا زواج فأنبه حد
القذف درر والجواب عن قول الصاحبين ان النكول يعتبر من المأذون والمكاتب وهما لا يمكن ان
البذل الخ ان يقال انما جاز من المكاتب والعبد والصبي المأذون لهما لان فيه ضرورة فيدخل تحت
الاذن في التجارة كالضيافة اليسيرة واعلم ان الاختلاف في التحليف في الاشياء المذكورة اذ لم يقصد بها
المال كما اذا ادعت انه تزوجهما ولم يقبل الدخول ولا عليه نصف المهر يخلف فان نكل قضى بنصف
المهر اجماعاً سوى عن البرازية ومثله في الشربة لالية عن المواهب وتحصل من كلامهم ان الاختلاف بين
الامام وصاحبيه في الاستخلاف وعدمه يبتنى على الاختلاف في النكول هل هو بذل أو اقرار (قوله
ادعت على زوجها انه قد فذهما بالزنا الخ) قصر التصوير على ما اذا كانت الدعوى من جانبها المسبق من
عدم تحقق الدعوى في اللعان من المجانين وكذا في حد القذف ولهذا قصر الشارح الدعوى فيه على
المقذوف حيث قال ادعى على آخر انك قد قذفتني (قوله لا يستخلف اجماعاً) برده عليه ما في البدائع
من قوله وأما في دعوى القذف اذا حلف على ظاهر الرواية فنكلى يقتضى بالحذف ظاهر الاقوال لانه
بمنزلة القصاص في الطرف عند أى حنيفة وعندهما بمنزلة النفس وقال بعضهم بمنزلة سائر الحدود
لا يقضى فيه بشئ ولا يخلف وقيل يخلف ويتقضى فيه بالتعزير دون المحكم في السرقة يخلف ويتقضى بالمال
دون القطع شرعاً لالية (قوله بالزنا) أى زنا نفسه كما في الدرر (قوله فادعى العبد انه قد زنى)
وهل يصير العبد قاذفاً مولاة بهذا الكلام في أدب القاضى إشارة اليه فانه قال وقد أتى بالذى علقه عليه
ولم يقل انه زنى فحرزاع ذلك وذكر في الحدود ورجل قذف غيره فقال رجل آخر للقاذف هو كما قلت يصير
الثاني قاذفاً انتهى (قوله استخلف المولى) أى على السبب بالله ما زنت بعدما حلفت بمتق عبدك هذا
بحر عن الخانية (قوله قال القاضى الامام نحر الدين) الحسن بن منصور بن أبي القاسم محمود بن عبد
العزيز الاوزجندى المعروف بقاضى نحر الدين صاحب الفتاوى تفقه على جماعة من الكبار منهم
أبو اسحاق بن علي المرغيناني وتفقه عليه جماعة من الكبار منهم أبو اسحاق شمس الأئمة محمد بن عبد

وعندهما استخافوه بقى فيها
(ولا) يستخلف في (حد ولعان)
صورة اللعان ان امرأه ادعت على
زوجها انه قد فذهما بالزنا وعليك
اللعان وهو منكرو صورة الحد
على آخر انك قد قذفتني بالزنا وعليك
الحد وهو منكرو في الصور بين
لا يستخلف اجماعاً الا اذا نفع حتماً
بان علق بتق عليه بالزنا وقال ان
زنت فان حر فادعى العبد انه قد زنى
ولا يثبت له عليه استخفاف المولى حتى
اذا نكل يثبت القاضى بالبدن الشهيد (قال
القاضى الامام نحر الدين) فانه نحر

(رحمه الله)

الستار المذكور في يوم الاثنين خامس عشر شهر رمضان سنة خمس مائة واثنين وتسعين رحمه الله عني
(قوله الفتوى على انه يستخلف) واختار المتأخرون انه ان كان المكر متعنتا يستخلف اخذ بقولهما وان
كان مظلوما لا يستخلف اخذ بذهب الامام زيلعي صورة الاستخلاف على قولهما ما هي بزوجته الى وان
كانت زوجة الى فهي طالق بائن لانها لو كانت صادقة لا يبطل النكاح بمجرد هذه فاذا حلف بتقي معطلة
وقال بعضهم يستخلف على النكاح فان حلف يقول القاضي فرقت بينكما بجرع الخانية (قوله وهي
سبعة) يعني المختلف فيه فلا يراد بها تسعة باعتبار الحد واللعان لان عدم التحليف فيها مجمع عليه عني
(قوله ويستخلف السارق الخ) قيد بمعد السرقة لان غيره من بقية الحدود لا يستخلف فيها بالاجماع بجرع
ويخلف في التعزير كما في اندرر معللا بانه محض حق العبد وهذا التعليل موافق لما سيجي منه في اوائل كتاب
الصلح لكنه يخالف لما سبق منه في فصل التعزير من ان حق العبد غالب فيه ولهذا قال المولى عزمي
فبين كلاميه تدافع ظاهر (قوله ضمن المسروق) لان المال يجب بالشبهة عني (قوله ولم يقطع) لان
المنوط بفعله شيان الضمان ويعمل فيه بالنكول والقطع وهو لا يثبت به فصار كما اذا شهد عليه رجل
وامرأتان بجرع وقوله كما اذا شهد عليها أي على السرقة فيقتضى بشهادة الرجل والمرأتين بالنسبة للضمان
المسال دون التقطع (قوله اذا ادعت المرأة طلاقا) ولا فرق بين ان تدعي المهر أو نفقة العدة بجرع عن
الخانية (قوله والتقييد بقيل الوطء اتفاقا في الخ) لكن فائدة تعيين صورة المسئلة في الطلاق قبل الوطء
هي تعلم ان دعوى المهر لا تتفاوت بين ان تكون الدعوى في كل المهر او نصفه وسواء كان دعوى
المهر في صورة الطلاق أولا كذا في مفتاح الكنز حوى (قوله لان الاستخلاف يجري في الطلاق)
أي بالاجماع كما ذكره ازيلعي وكذا في النكاح اذا ادعت الصداق او النفقة لانه دعوى المسال ثم يثبت
المسال بنكوله ولا يثبت النكاح وكذا يستخلف في النسب اذا ادعى حقا كالارث والحجر والنفقة والعق
بسبب الملك وامتناع الرجوع في المبة الخ وغاى يستخلف في النسب المجرع عندهما اذا كان يثبت باقراره
كالاب والابن في حق الرجل بخلاف المرأة لان في دعواها الابن تحصيل النسب على الغير (قوله وجا حد
الغود) أي منكر القصاص بان ادعى عليه رجل قصاصا عني (قوله هذا عند أي خفيفة) لان
النكول بذل وانما يجوز في الطرف ولا يجوز في النفس الا ترى انه لو قتله بأمره يجب عليه القصاص
نر وايذ ولو قطع يده بأمره لا يجب عليه شيء عني والمنفى وجوب الضمان فلا ينافي انه انتم ولهذا قال في البحر
ولو قال افطع يدي فقطعه لا يجب الضمان اعمالا للبذل الا انه لا يباح لعدم الفائدة وفي كيفية الاستخلاف
على القتل روايتان في رواية يستخلف على الحاصل بالله ماله عليك دم ابنه أو أبيه أو وليه فلان وفي رواية
يستخلف على السبب بالله ما قلت بجرع (قوله وعندهما يلزمه الدية فيهما) ولا يقضى بالقصاص لان
النكول اقرار فيصح لا يجاب المال دون القصاص وعند الثلاثة يقتص فهما بعد حلف المدعي عني (قوله
ولو قال المدعي الخ) قيد بقوله المدعي لانه لو كان له بينة عادلة حاضرة ولم يخبر القاضي بها فهو مخير بين
الاستخلاف واقامة البينة بجرع عن القنية (قوله حاضرة) فلو كانت خارج المصر يخلف بالاجماع عني
(قوله في المصر) قيد بالمصر وان كان اطلاق كلام المصنف متناولا لمسا لوان كانت حاضرة في المجلس لانه
المتخلف فيه قال في البحر أطلق في حضورها فشمس حضورها في مجلس الحكم ولا خلاف انه لا يخلف
وحضورها في المصر وهو محل الاختلاف انتهى (قوله لم يستخلف) لان ثبوت الحق أي حق الاستخلاف
مرتب على العجز عن اقامة البينة فلا تكون حقه دون عني أي فلا تكون العين حقه دون العجز (قوله
خلاف لابي يوسف ومحمد) لار اليمين حقه بالحديث الذي مضى ذكره فله ذلك اذا طلبه عني وأراد
بالحديث قوله عليه الصلاة والسلام لك يمينه حتى سأل المدعي فقال ألك بينة فقال لا فقال عليه الصلاة
والسلام لك يمينه فقال يخلف ولا يسيألى فقال عليه الصلاة والسلام ليس لك الا هذا شاهدك أو عينه
لكن ظاهر قول العيني لان اليمين حقه بالحديث الذي مضى ذكره انه ذكره وهو ليس كذلك وانما ذكره

الفتوى على انه يستخلف انتسك
في الاشياء الستة) فان قيل كيف
تكون هذه المسائل ستة وهي
سبعة قلنا المروية الولد تابعة لثبوت
النسب (ويستخلف السارق) فيما
اذا ادعى رجل على آخر انه سرق منه
كذا (فان نكل) عن اليمين (ضمن)
المسروق (ولم يقطع) يده (و) يستخلف
(ان زوج اذا ادعت المرأة طلاقا)
الوطء فان نكل ضمن نصف المهر
والتقييد بجري في الطلاق مطلقا
الاستخلاف يجري في الطلاق مطلقا
(و) يستخلف (جاحدا التوفد فان نكل
في) قيل (النفس) فلا قصاص
ولا دية ولكن (حبس حتى يقر
او يخاف وان) نكل (فيما دونه)
أي فيما دون النفس (يقتص) منه
هذا عند أي خفيفة وعندهما يلزمه
الدية فيهما ولا يقضى بالقصاص
(ولو قال المدعي الخ) في بينة حاضرة
في المصر (وطلب اليمين لم يستخلف)
خلاف لابي يوسف ومحمد

الز يلقى فكانت هذه الحوالة غير صحيحة فان قلت يحتمل انه عني به ما ذكره هو من قوله عليه الصلاة والسلام البينة على المدعى الخ وقوله عليه الصلاة والسلام لو اعطى الناس بدعواهم الخ قلت لا يصح اذ ليس في هذين الحديثين ما يفيدان اليقين حقه لان ذلك انما استفيد من الحديث الاخر لا شمله على لام التملك الا ترى الى قول الز يلقى فصار اليقين حقه لا ضافته اليه بلام التملك ولا وجود لازم التملك في غيره (قوله في رواية) أي عن محمد والحاصل كما في البحر انه اختلف النقل عن محمد فمنهم من ذكره مع أبي يوسف كالشارح والمخالف ومنهم من ذكره مع الامام كالحاوي (قوله ولكن قيل لمحه أعطه كفيلا الخ) هذا اذا قال لي بينة حاضرة وان قال ليس لي بينة أو شهودي عيب لا يؤخذ منه كقيل لعدم الفائدة في التكفيل لان الغائب كالمسالك من وجه وليس كل غائب آتيا ويمكنه الاستخلاف في الحال فلامعني للاستغال بالتكفيل ز يلقى (قوله وهذا استحسان) نظر المدعى وليس فيه كثير ضرر بالمدعى عليه لان المحض واجب عليه اذا طلبه حتى يعدى عليه ويشخص الى القاضي ويحال بينه وبين أشغاله فيصح التكفيل باحضاره بمجرد الدعوى كاستخلافه بمجرد الدعوى والقياس انه لا يلزمه التكفيل لان الحق لم يجب عليه بعد بخلاف ما بعد اقامة البينة ز يلقى وقوله حتى يعدى عليه أي حتى يعان المدعى على المدعى عليه شيئا (قوله وفالاله استخلافه) لا حاجة اليه للاستغناء عنه بما سبق من قوله عقب قول المصنف لم يستخلف خلافا لابي يوسف ومحمد في رواية (قوله معروف الدار) ليس المراد مطلق المعرفة الشامل لمالكات بالكرامه ونذا قال في البحر وفسره أي الثقة في البرازية بأن يكون له دار وحانوت ملكه انتهى قال في الصغرى وينبغي ان يكون الفقيه ثقة بوظائفه بالاوقاف وان لم يكن له ملك في دار وحانوت لانه لا يتركه او يهرب وفسره في شرح المنظومة بأن يكون معروف الدار معروف التجارة ولا يكون محو حامعروفا بالخصوصية وان يكون من أهل المصر لا غريبا انتهى والحاصل ان المدار على الامن من الهروب (قوله والتقدير بثلاثة أيام الخ) وفي قضاء الصغرى تأقيت الكفالة بثلاثة أيام ونحوها ليس لاجل انه يبرأ التكفيل عنها بعد الوقت فان التكفيل الى شهر لا يبرأ بعد مضي الشهر بل لتوسعة الامر على التكفيل حتى لا يطالب التكفيل الا بعد مضي شهر لكن لو تجمل التكفيل يصح وله ان يطالب وكذا بالخصوصية كما في البحر عن الكافي حتى لو غاب الاصيل يقيم البينة على الوكيل وان أعطاه وكفاله ان يطالبه بالتكفيل بنفس الوكيل وان أعطاه كفيلا بنفس الوكيل له ان يطالبه بالتكفيل بنفس الاصيل لو كان المدعى دينيا وان كان المدعى منقول لاله ان يطالب منه مع ذلك كفيلا بالعين ليحضرها وان كان عتارا لا يحتاج الى ذلك لانه لا يقبل التعيب وصح ان يكون الواحد كفيلا بنفسه ووكيلا بالخصوصية لان الواحد يقوم بهما جرو علم انه ينبغي ان يشترط في الوكيل ما سبق في التكفيل من كونه ثقة معروف الدار وفي البحر عن الصغرى لو أتي إعطاء الوكيل بالخصوصية لم يجبر اه ثم قال وفي الصغرى لو غلب وضع المنقول على يد عدل ولم يكن تكفيل النفس فان كان المدعى عليه عدلا لا يجيبه القاضي ولو كان فاسدا يجيبه وفي العقار لا يجيبه الا في الشجر ان الذي عليه الثمر لان الثمر نقل الى البحر وظاهره ان الشجر من العقار وقدمنا خلافه وأقول نقل الحموى عن المقدسي التصريح بأن الشجر عتار (قوله بين الحامل والوجه) تقول تحمل الرجل خولا من باب قعد فهو حامل أي ساقط النباهة لا حظ له شيئا عن المصباح والوجه ان يكون له حظ وربة اه (قوله وانما زدنا قولنا في المصر الخ) قال الحموى في التنية ما يتحالفه (قوله لازمه المدعى) بنفسه أو أمينه در (قوله مسافرا) تفسيره يري ان يذهب اذ اقام تفسيره مسافرا هو في التقدير ولو كان غريبا أي مسافرا (قوله وكذا لا يكفل الا في آخر المجلس) دفعا للضرر عنه حتى لو علم وقت سفره يكفل اليه ويتطرق في زيه ويستخبر رفقاءه أي عن سفره لو انكره المدعى در عن البرازية (قوله واليمين بالله) لما روى عن ابن عمر انه عليه السلام سمع عمر يخلف بأبيه فقال ان الله ينهاكم ان تخذلوا بآبائكم فان كان حالنا لم يخلف بالله

في رواية (و) لكن (قيل لمحه أعطه كفيلا بنفسك بثلاثة أيام) وهذا استحسان وبه أخذ أبو خنيفة وقال له استحلافه وجب أن يكون التكفيل ثقة معروف الدار والفقالة بالنفس جائزة عندنا خلافا للشافعي والتقدير بثلاثة أيام مروي عن أبي خنيفة وهو الصحيح كذا في الكافي وفي النهاية وعن أبي يوسف انه يأخذ كفيلا الى جلوس القاضي بخلاف آخر وهو حسن وذكر في الفتاوى الخنائية هو الصحيح وذكر شمس الأئمة المحلوني انه يعرض الى رأى القاضي ولا فرق في الظاهر بين الحامل والوجه والمخير من المال والمخير من محمدا الخصم اذا كان معروف او المال خيرا والظاهر من حاله انه لا يخفى نفسه بذلك التقدير من المال لا يتخير على إعطاء التكفيل وانما قيد بقوله لي بينة حاضرة لانه لو قال لا بينة لي أو شهودي عيب يستخلف اتعافا وانما زدنا قولنا في المصر لانه اذا حضر البينة في المجلس لا يجبر راحكم بأيه من حيثئذ بالاتفاق (فان أبي المدعى عليه أعطاه التكفيل بنفسه (لازمه) المدعى (أي دارمه) حيث سار) المدعى عليه حتى لا يغيب (ولو) كان المدعى عليه (غريبا) مسافرا (لازمه) المدعى (أي مسافرا) مجلس (القاضي) وكذا لا يكفل الا في آخر المجلس (واليمين) المتعبرة ان يخلف بالله تعالى

بتمديد العقد والرجعة (قوله فان ائمين فيها تكون على الحاصل) الا اذا كان في التحليف على الحاصل ترك النظر في جانب المدعى فيمنه يحلف على السبب بالاجماع كمثلتي المتن وهما دعوى الشفعة والنفقة شيخنا (قوله لا على السبب عندهما) فلا يلف بالله ما نكحت ولا بالله ما بعث ولا بالله ما غصبت ولا بالله ما طمعت لان هذه الاشياء قد تقع ثم ترتفع برفع كالأطلاق والاقالة والنجسة والنسكاح الجديد فلا يمكن تحليفه على السبب فيخلفه على الحاصل كئلا يضر المدعى عليه لانه لو اقر بالسبب ثم ادعى طرورا رافع لا يقبل منه فيختار بهذا الطريق اذ لا ضرر فيه على المدعى لان المقصود من الاسباب احكامها فيحلف على نفيها لا على نفي السبب زيلعي (قوله وعندنا يوسف يحلف في الجميع على السبب) أي فيما يرتفع بعد وقوعه وبالا يرفع لان اليمين حن المرعي فيحلف على رفق دعواه والمذهب في التحليف قوله ما هو طاهر ان رواية تجر عن غرائبه لمعتين (قوله أي بالله ضي قديم عن الانسان شيئا ثم يتأمله) هذا هو الصواب في بيان التعريض خلافا لما في العين لان قوله وقع البيع ثم يتأمله ليس بتعريض بل هو اقرار بالبيع فلا يقبل منه دعوى الاقالة (قوله شيئا ثم يتأمله الماضي على الحاصل) لعائل ان يقول ينبغي ان يحلف على السبب دائما وان عرض المدعى عليه فذا استتار ادلك التعريض لا غاية ما في الباب انه وقع البيع فني دعوى الاقالة بغير المدعى عليه مدعى شافعيه البيعة على الاقالة فان عجز فعلى المدعى اليمين جوى عن حد الشرع (قوله كل عبد مسلم) نية بالعبد المسلم للاحتراز عن الامة ولو مسلمة وعن العبد الكافر لان ارق يذكر علمها بالارتداد ونقص العهد ثم لا يفي بدار الحرب ولا يترك على العبد المسلم اذ لا يقبل منه الا الاسلام والسبب عند ارتداده ثمان ازيلعي (قوله يحلف على السبب) بالله ما اعتقه لعدم الضرورة الى التحليف على الحاصل اذ لا يجوز ان يعذر ارق بعد العتق مسما درر (قوله وكان المشتري والزوج) وفي نسخة أو الزوج لا يراهوا في نسخة لا يراهما أي الشفعة ونفقة المبتوتة شلبي وظاهره حوازا لافراد والتبعية في السهم على كل من النسختين وليس كذلك بل النسخة التي وقع التعبير فيها بالواو تبين ديهات تنفذ الخمر لوجوب المطابقة بين السهم ومرجعه بخلاف النسخة التي وقع التعبير فيها باوفاها فتعمل كلام من الافراد والتبعية فيعودوا اخير المفرد على واحد منهم لا بعينه اما الشفعة بالنظر لدعوى الشفعين او النفقة بالنظر لدعوى المبتوتة (قوله بان كان المشتري شافعي المذهب) فلو حلف على الحاصل بالله ما عليك حق الشفعة يحلف ولا بحث في معتقده لانه لا يرى الشفعة تستحق بالجوار فيفوت النشر في حق المدعى وقد استنفذ منه انه لا اعتبار بمذهب المدعى عليه وأما مذهب المدعى ففقه اختلاف والظاهر ان اختلافهم في سماع القاضي الحنفى دعوى شافعي شفعة بالجوار فرع الاختلاف في ان العبرة لمذهب المدعى أو القاضي فن قال العبرة لمذهب القاضي قال يسمعها ومن لا فلا فكذا ما قيل من ان القاضي يسأله هل يعتد بوجوبها يعني ان قال نعم سمعها والا فلا واستوجه في الدرر القاضي يسأله هل يعتد بوجوب شفعة الجوار قال واعطاه المصنف تبع الماني البحر عن الصدر الشهيد حيث ذكر ان القول الاخير اوجه الاقوال واحسنها (قوله أو الزوج كذلك) فلا يستحلف على الحاصل بالله ما عليك حق النفقة من الوجه ان الذي تدعى لانه يحلف ولا بحث في اعتقاده لانه لا يرى وجوب النفقة للمبتوتة فيفوت مراعاة النظر للمدعية فيحلف على السبب بالله ما هي معتدة (قوله يحلف على السبب) فان قيل بالحلف على السبب يتضرر المدعى عليه لجوار ان يكون قد اشترى وسلم الشفعة أو سكت عن الطلب وليس باولى بالضرر من المدعى أجيب بانه اولى بذلك لان القاضي لا يجديدا من الجواق الضرر باحدهما والمدعى يدعى ما هو اصل لان الشراء اذا ثبت ثبت الحق له وسقوطه انما يكون باسباب عارضة فيجب التمسك بالاصل حتى يقوم الدليل على العارض عناية (قوله وانما قيد بالجوار والمبتوتة الخ) ففي دعوى الشفعة بالشركة ودعوى المطلقة رجعيًا يستحلف على الحاصل عندهما وعند أبي يوسف على السبب الا اذا عرض كما سبق (قوله وعلى العلم لو ورث الخ) ولا يحلف على

فان اليمين فيها يكون على الحاصل لا على السبب عندهما او عند أبي يوسف يحلف في الجميع على السبب الا اذا قال المدعى عليه اذا عرض عليه القاضي اليمين ايها لقي ضي قديم ببيع الانسان شيئا ثم يتأمله فيمنه يحلفه القاضي على الحاصل وعنه انه لا يقبل منه دعوى الاقالة بغير المدعى عليه فذا استتار ادلك التعريض لا غاية ما في الباب انه وقع البيع فني دعوى الاقالة بغير المدعى عليه مدعى شافعيه البيعة على الاقالة فان عجز فعلى المدعى اليمين جوى عن حد الشرع (قوله كل عبد مسلم) نية بالعبد المسلم للاحتراز عن الامة ولو مسلمة وعن العبد الكافر لان ارق يذكر علمها بالارتداد ونقص العهد ثم لا يفي بدار الحرب ولا يترك على العبد المسلم اذ لا يقبل منه الا الاسلام والسبب عند ارتداده ثمان ازيلعي (قوله يحلف على السبب) بالله ما اعتقه لعدم الضرورة الى التحليف على الحاصل اذ لا يجوز ان يعذر ارق بعد العتق مسما درر (قوله وكان المشتري والزوج) وفي نسخة أو الزوج لا يراهوا في نسخة لا يراهما أي الشفعة ونفقة المبتوتة شلبي وظاهره حوازا لافراد والتبعية في السهم على كل من النسختين وليس كذلك بل النسخة التي وقع التعبير فيها بالواو تبين ديهات تنفذ الخمر لوجوب المطابقة بين السهم ومرجعه بخلاف النسخة التي وقع التعبير فيها باوفاها فتعمل كلام من الافراد والتبعية فيعودوا اخير المفرد على واحد منهم لا بعينه اما الشفعة بالنظر لدعوى الشفعين او النفقة بالنظر لدعوى المبتوتة (قوله بان كان المشتري شافعي المذهب) فلو حلف على الحاصل بالله ما عليك حق الشفعة يحلف ولا بحث في معتقده لانه لا يرى الشفعة تستحق بالجوار فيفوت النشر في حق المدعى وقد استنفذ منه انه لا اعتبار بمذهب المدعى عليه وأما مذهب المدعى ففقه اختلاف والظاهر ان اختلافهم في سماع القاضي الحنفى دعوى شافعي شفعة بالجوار فرع الاختلاف في ان العبرة لمذهب المدعى أو القاضي فن قال العبرة لمذهب القاضي قال يسمعها ومن لا فلا فكذا ما قيل من ان القاضي يسأله هل يعتد بوجوبها يعني ان قال نعم سمعها والا فلا واستوجه في الدرر القاضي يسأله هل يعتد بوجوب شفعة الجوار قال واعطاه المصنف تبع الماني البحر عن الصدر الشهيد حيث ذكر ان القول الاخير اوجه الاقوال واحسنها (قوله أو الزوج كذلك) فلا يستحلف على الحاصل بالله ما عليك حق النفقة من الوجه ان الذي تدعى لانه يحلف ولا بحث في اعتقاده لانه لا يرى وجوب النفقة للمبتوتة فيفوت مراعاة النظر للمدعية فيحلف على السبب بالله ما هي معتدة (قوله يحلف على السبب) فان قيل بالحلف على السبب يتضرر المدعى عليه لجوار ان يكون قد اشترى وسلم الشفعة أو سكت عن الطلب وليس باولى بالضرر من المدعى أجيب بانه اولى بذلك لان القاضي لا يجديدا من الجواق الضرر باحدهما والمدعى يدعى ما هو اصل لان الشراء اذا ثبت ثبت الحق له وسقوطه انما يكون باسباب عارضة فيجب التمسك بالاصل حتى يقوم الدليل على العارض عناية (قوله وانما قيد بالجوار والمبتوتة الخ) ففي دعوى الشفعة بالشركة ودعوى المطلقة رجعيًا يستحلف على الحاصل عندهما وعند أبي يوسف على السبب الا اذا عرض كما سبق (قوله وعلى العلم لو ورث الخ) ولا يحلف على

البتات لان الوارث لا يعلم بما فعل المورث فيمتنع عن اليمين فيلحقه بذلك ضرر وهو محقق ظاهر فلا يصار اليه دفعا للضرر عنه زيلعي وهذا اذا تحقق الارث بعلم القاضي أو اقرار المدعى أو بينة المدعى عليه فان لم يتحقق كونه ميراثا حلف على البتات انما هي مستأنى ولو قال المؤلف لو ادعى على الوارث عينا او دينالكان أولى ليشمل دعوى الدين على الميت بحره وضاهره لا يستمر ذلك في وارث الدائن وصونه اليه وهو خلاف المختار قال القهستاني لا يحلف وارث الدائن قبل وصوله اليه والاول المختار عند القهية وقاضيه (قوله وعلى البتات) وفي بعض كتب الفقه البت بدل البتة وإنما غلبت عندي من كتب الامامة ان البتات بمعنى القطع وانما ذكر في القاموس ان البت بمعنى النضع بان البتات ارادوا المجاهرة بدهن الخ الميب ومجمع البتة ولم يذكره في المصباح والمغرب بحر (قوله لو وهب له أو اشتراه) لو حذر والمضائق لليمين ان الشراء سبب الملك وضعه وكذا فدية ومراذه وصوله بسبب اختياري ولو كان غير لشراء را بة وشراي ان التحليف على فعل نفسه يكون على البتات وعلى فعل غيره على العلم الا اذا ادعى مشتري العبد اياه يحلف البتة على البتات مع انه فعل الغير لو جوب تسليمه سليمان مرجع الى فعل نفسه وهذا اذا قال المدعي لا علم لي بلوادعي العلم حلف على البتات كدعوى فبصر به ابرو كليل ادعى فبصره وكله الثمر بمجرد ايس المراد بالاباق الذي يدعيه المشتري الا باق الكائن عنده ولو قر به البائع لا يلزمه شيء لان الاباق من العيوب التي لا بد فيها من المعاودة بان ثبت وجوده عند البائع ثم عمدا المشتري كذا هاتفي بغره أو كبره على ما سبق في محله (تقته) ذكر في الخلاصة لو قال ان لم يدخل فلان الدار اليوم فامر اذ طابق ثم قال انه دخل يحلف على البتات باليد انه دخل الدار اليوم انتهى مع انه فعل الغير كونه ادعى عينا به حكرا أجاب في البحر من غير ان عليه مع انه يمكن ان يجاب بتضمير ما سبق بان يقال انما حلف على ايمانه وان كان الدخول فعل غيره لان عدم الدخول انما اثر في الطلاق باعتبار صدوره والتعلق بدولاشك ان التعلق بفعل نفسه ثم في كل موضع وجب فيه اليمين على البتات لحلف على العلم لا يكون معتبرا حتى لا يفتى عليه بالنكول ولا تسقط اليمين عنه وكل موضع وجب فيه اليمين على العلم حلف على البتات يعتبر حتى تسقط اليمين عنه ويقضى عليه اذا انكحل لان الحلف على البتات كدفعه يعتبر بخلاف العكس در عن الزيلعي قال في اشربة لامية معزيا السعدى شلبي وفيه بحث اما أولا فلان قوله لا يقضى عليه بالنكول ولا تسقط اليمين ليس كما ينبغي بل اللائق ان يقضى بالنكول فانه اذا انكحل عن الحلف على العلم ففي البتات اولى والجواب المنع لجواز ان يكون نكوله لعله بعدم فائدة اليمين على العلم فلا يحلف حذرا عن التكرار وما نأيد لان قوله فينقض عليه اذا انكحل الخ محل تأمل فانها اذا لم تجب عليه كيف يقضى عليه اذا انكحل انتهى وقال يقترب باشا بعد نقله من النهاية وفيه كلام وهو ان الظاهر عدم الحكم بالنكول لعدم وجوب اليمين على البتات شرعا لانه لا يوجب عدم الحكم بالنكول هو انه بعد هذا النكول يحتمل ان يحلف على العلم وفي هذا المقام كلام غزفي زاده فلم يرجع (قوله صح الاقضاء والصالح) لما روى ان عثمان ادعى عليه اربعة درهما فأعطى شيئا وفتدى عينه ولم يحلف فقبيل التحالف وانت صادق فتعال اني أخاف ان يوافق قدر عيني فيقال هذا بسبب اليمين الكاذبة كذا في العيني تبعا للرياحي وعزاه في العناية الى الفوائد الظهيري لكن بايدال قوله وانت صادق بقوله وانت صاحب حق ولانه اذا اقتدى عينه فقه دمان عرضه وهو حسن قال عليه السلام ذر اعراسكم يا موالكم وذكر الصدر الشهيدان الاحتراز عن اليمين الصادقة راجب انتهى أي نأب بديل جواز الحلف صادقا بغير وفيل ان مقداد بن الاسود استقرض من عثمان سبعة آلاف درهم ثم تقاضاه بأربعة آلاف درهم فقرأ فعلى عمر في خلافته فقال مقداد يحلف يا أمير المؤمنين ان الامر كما يقول ولا يأخذ سبعة آلاف فقال عمر لعثمان انصفك المتداد احلف انها كما تقول ونعدها فلم يحلف عثمان فلما خرج المقداد قال عثمان لعمر انها كانت سبعة آلاف درهم قال فما منعك ان تحلف وقد جعل ذلك اليك فقال عثمان عند ذلك ما قاله فيكون دليلا للشاهي على جواز رد اليمين على المدعي والجواب انه كان يدعي الايفاء

(وعلى البتات لو وهب له أو اشتراه)
أي يحلف المنكر على القطع لا على العلم
لذلك العبد بالهبة والشراء
(ولو ادعى المشتري أي لو ادعى عليه
منه على شيء)
أنه ما لا يكره فاستدلف فاندسى
بيمينه بمال أو دمه المحم عن عينه
(صح) الاقضاء والصالح

على عثمان ويدنقول كذا في العناية التي ان يقال قوله في العناية فيكون دليلا لاشافي رضي الله عنه
على حوازر الدين على المدعي يفتنى ان رد الدين ليس بلازم عند الشافي بل جائز فقط حتى لو فتى على
المدعي عليه بالكل من غير رد الدين على المدعي صحيح وليس كذلك عند بل لا بد من رد الدين على المدعي
ان حلف بعد ذلك كحل ختمه قنني له رافلا فلا بدل الجوار بالزوم لكان صوابا (قوله ولم يحلف
بعنه) لانه استقط حقه في الدين باخذ البذل حموي (قوله فاعلم ان يكون على مال هو اقل من المدعي غالبا)
لان الصلح ينفى عن الخطيئة وظلالهما مشروع كذا في النهاية ومعراج الدراية وقوله وكلاهما مشروع
يعني الاقضاء والصلح وأما اذا اشترى بماله لا يعوز لان الشراء عقد تملك المال بالمال والدين ليست
بمال فبطل وبقي حقه في الدين على حاله كما في الزيلعي وهو ظاهر في انه يرجع عليه بما دفعه اليه واعلم انه
كما لا يضل حقه في الدين بالشراء فكذلك لو استقط الدين قسدا بان قال يرث من الحلف أو تركته عليه أو
وهو لا يصح دله التلاف بغيره لان المال لان التليف للمالك كما ذكر عن البرازية وفيه معزيا الى
الدور استخله خمسة فقال - لغتني مرة ان عندكم أو عندكم وبره قبل والا فله تخليفه قال ولم أره لوقال
ان رد ما لم يعلق في لا احلف في رراته في و قول سبق عن العناية ان القاضي لا يجد بدم الحاق
الضرر باحدهما في الاستدلاف على الحاصل أو على السبب فعادة جانب المدعي اولى فعلى هذا لا يعذر
بدعواه الخاف بالطلاق ويقضى عليه بالنكول على ذلك يكون بالاولى لانه هو الذي الحق الضرر
بنفسه بافداه على الخاف باللاف

(ولم يحلف بعده) ثم الاقضاء وقد
كان على مال المدعي وقد يكون
بما قبل منه وما لصلح عنه فاعلم ان يكون
على مال هو اقل من المدعي غالبا
كذا في النهاية
* (باب التلاف) *
انا (خلاف) زيلعي في البيع
ان ادعى المشتري شيئا وادعى البائع
أنه قد صار اعترف البائع بغيره
المبيع وادعى المشتري ان يكون
(قنني) الحكم ان برهن وان برهنا
فثبت الزيادة مطلقا سواء كان بآنها
أو مشتريا ولو كان الاستدلاف
في اثنين والمبيع جميعا بان ادعى
البائع اكثر مما يدينه المشتري من
الدين وادعى المشتري اكثر مما يدينه
البائع من المبيع في حالة واحدة
في دين البائع اولى في الثمن وبينه
يرضي بدعوى أحدهما حالها

(باب التلاف)

راعي الترتيب الطبعي فامر غير الاثنين عن يمين الواحد لاسبب الوضع الطبيعي عناية (قوله اذا
اختل الخ) أنشأ هذا الترتيب الى ان ادعى الشرط محدوقته كلامه لكن صرح الخاف بانه لا يحدف من
ادوات الشرط الا ان خاصته لا يأم الباع وحيدته كان على الشارح ان يقره هادون اذا حموي (قوله
في قول الثمن) فيه قصور اذ لا يرتقي في الاختلاف بين ان يكون في قول الثمن او وصفه بان ادعى البائع انه
بدراهم راتجة والمشتري بدرهم كاسدنا وجده بان ادعى البائع انه بالدنانير والمشتري بالدراهم كما
في الدرر فلو حذف المذهب المذكور ردا على قوله اختلاف الثمن ليعم الاختلاف في القبر أو الوصف
او الحلف لكان اولى (قوله قنني لم بره) لا بد من رد دعواه بالخلف في في الثمن الباع لا يخرج من الدعوى
والبينة قوي لانها لازم الحكم في القاضي بخلاف الدعوى وان الجعفر عن المباح البرهان المحتج وفي زيادة
الثمن واصالته اقولان (قوله فثبت الزيادة) لا البرهان للزمنات ومثبت الاقل لا يعارض مثبت
الاكثر (قوله بان ادعى البائع اكثر مما يدينه المشتري الخ) بان قال البائع بعثك هذه الحجارية بمائة دينار
وقال المشتري بعثتم ساو هذه معها خمسة دينارا واقاما بينة فيبينة البائع ارلى في الثمن وبينه المشتري
اولى في المبيع نظر الى زيادة ثبات وهما جميعا للمشتري بمائة دينار فلهذا قول ابي حنيفة آخر او كان
يقول اولا وهو قول زفر يقضى بهما للمشتري بمائة وخمسة وعشرين دينارا سانية (قوله فيبينة البائع اولى
في الثمن الخ) لان حجة البائع في الثمن اكثر اثباتا ووجه المشتري في المبيع اثرا بمادرر (قوله ولم يرضيا
بدعوى احدهما) لوقال ولم يرض واحد منهما بدعوى صاحبه بدل قوله ولم يرضيا لكان اولى لان شرط
التحالف عدم رضى واحد لا عدم رضى كل منهما جاور وروده المقدسي لم يراجع (قوله تحالفا) سالم يكن فيه
خيار لا حدهما قال في الخلاصة اذا كان للمشتري خيار رضى او عيب او شرط لا يتحالفان انتهى والبائع
كالمشتري والمقصود ان من له الخيار ممتكر من الفسخ فحاجة الى التالف ولكن ينبغي ان البائع
اذا كان يرضى زيادة الثمن وانكرها للمشتري فالجواب للمشتري يمنع التالف واما خيار البائع فلا ولو كان

المشتري يدعى زيادة المبيع والبائع ينكرها فان خيار البائع يمنعه لتمكنه من الفسخ والماخيه المشتري
فلا هذا ما ظهر لي فخر يجب الا نقول بغير (قوله اي ان لا يمكن لكل واحد منهما بيعة) تفسير العجز بما ذكر
يفهم منه انه لو كان لكل منهما بيعة لكن غائبة عن المصراة لا تخالف جوى (قوله قيل للمشتري الخ)
لو قال بدل هذه الاطالة قيل لكل منهما اما ان ترضى بما قال صاحبك والافسخنا اليك لكان اولي
(قوله اما ان ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع) فيه قصر لثمن على بعض ما تناوله وهذا نقل عزمي عن صدر
الشرية ان قوله وان عجز يرجع الى الصور الثلاثة اي ما اذا كان الاختلاف في الثمن او في المبيع او فيهما
انتهى (قوله ويجب ان لا يجعل القاضي بالفسخ حتى يسأل الخ) لان المقصود قطع المنازعة وهذه جهة فيه
لانه ربما لا يرضى بالفسخ فاذا علم به بترضاها عن غايته وتأيت اسم الاشارة من قوله وهذه جهة فيه
باعتبار الخبر (قوله استخلف القاضي كل واحد) لان البائع يدعى زيادة الثمن والمشتري ينكره والمشتري
يدعى وجوب التسليم بما تقدم البائع ينكره فكل منهما منكر فيحمله ان غايته وذكر الضمير في قوله والمشتري
ينكره مع ان المرجع مؤث وهو الزيادة لا كتساها التذكير من المضاف اليه ثم ان كان الاختلاف قبل
القبض فهو على وفق القياس اداليمين على من انكر بالحديث المشهور وروى من ممانكر اما بعد القبض
فهو على خلاف القياس لان المشتري لا يدعى شيئا لان المبيع سالم له في يده فبقى دعوى البائع في زيادة
الثمن والمشتري ينكره فكان القياس الاكتفاء بجافه لكان عر فناء بالنص وهو قوله عليه السلام اذا
اختلف البائعان والسلعة قائمة بعينهما تعالفا وتراد اقل في العناية ولقائل ان يقول هذا الحديث يخالف
للمشهور يعني قوله عليه السلام البيعة على ادعى واليمين على من انكر ووجه المخالفة ظاهر لان حديث
التخالف صريح في وجوب اليمين على من ادعى والمشتري لا يملك مقصودا فان كان في ضمن شيء كاختلافهما في الزق
المتباينين وهذا كله اذا كان الاختلاف في البدل مقصودا فان كان في ضمن شيء كاختلافهما في الزق
فلا تخالف والقول للمشتري في انه الزق لانه اختلاف في المقبوض والقول فيه لا قبض ولم يذكر المؤلف
حكم الاختلاف في الوصف وفيه تفصيل فان كان في وصف الثمن تعالفا وان كان في وصف المبيع كما لو قال
المشتري اشتريت هذا العبد على انه كاتب او خباز فقال البائع لم اشترط بالقول للبائع ولا تخالف بغير عن
الظهيرية قال شيخنا وقد اقتصر صاحب الدرر على الاختلاف في وصف الثمن (قوله وبديء بين المشتري)
لانه اشدهما انكار الكونه اول من يطالب بالثمن فهو البادي بالانكار وهذا يدل على تقدم الانكار
دون شدته وعلله اراد بالشدّة التقدم وهو انسب بالمقام لانه لما تقدم في الانكار تقدم في الذي يترتب
عليه اولان فائدة النكول تتجمل بالبداءة وهو الزام الثمن ولو بدئ بين البائع تأخرت المطالبة بتسليم المبيع
الى زمن استيفاء الثمن غايته (قوله وعن أبي يوسف انه يبدأ بين البائع) لقوله عليه السلام اذا اختلف
المتباينان فالقول ما قاله البائع خصه بالدرك فكان ينبغي ان يكفي بينه فان تقاصر عن افادته فلا
يتقاصر عن افادة التقديم وقيل يقرع بينهما زيلعي (قوله وهذا اذا كان بيع عين الخ) يعني الخلاف
في انه يبدأ بين المشتري او بين البائع مقدمهما اذا كان بيع عين بدين فان كان بيع عين بعين كان
مقايضة او بيع دين بدين بان كان صر فبدأ القاضي بين ايهما اراد اتفاقا كذا ذكره في الاصل يعني
المبسوط وهو الاصح جوى وما في العيني حيث قال بعد قول المتن وفي المقايضة وهي بيع الثمن بالثمن
او السلعة بالسلعة ففيه تقديم وتأخير والصواب تقديم الصرف بأن يقال وفي المقايضة والصرف
وهما بيع الثمن بالثمن الخ ووصفا ثمن (قوله وبديء بين المشتري) لانه اشدهما انكارا (قوله ولقد
اشترى بألف) بضم الاء ثبات الى النبي تأ كيدا والاصح الاقتصار على النبي لان الايمان على ذلك وضعت
الاترى انه اقتصر عليه في القسامة بقوله ما فلتناله ولا علمنا له قاتلا والمعنى ان اليمين تجب على المنكر
وهو النافي فيحلف على هيئة النبي اشعارا بان الحلف وجب عليه لانكاره وانما وجب على البائع
والمشتري لان كلا منهما منكر (قوله فسخ القاضي بطلب احدهما وهو الصحيح) لانهما لما حلفا لم يثبت

أي ان لم يكن لكل واحد منهما بيعة
قيل للمشتري اما ان ترضى بالثمن الذي
ادعاه البائع والافسخنا اليك
للبيع اما ان تسلم ما ادعاه المشتري
من المبيع والافسخنا اليك ويحب
ان لا يجعل القاضي بالفسخ حتى يسأل
كل واحد منهما عما يحب من الثمن
فان لم يرضيا استخلف القاضي كل
واحد منهما على نفي دعوى الآخر
(وبديء بين المشتري) في البيع
وهو المروي عنهما وهو قول محمد
وزرر رحمه الله تعالى وعن أبي
يوسف انه يبدأ بين البائع وهذا
اذا كان بيع عين بدين فان كان بيع
عين بعين أو عن ثمن بدين
بين ايهما شاء وصحة التخيلافان
محذوب للمشتري بالله ما اشتراه بألف
ويحلف البائع بالله ما باعه بألف
كذا ذكره في الاصل وفي الزيادات
ويحلف البائع بالله ما باعه بألف
ولقد باعه باليمين ويحلف المشتري
بالله ما اشتراه باليمين ولقد اشتراه بألف
(و) اذا تعالفا (فسخ القاضي) البيع

قوله وبديء بين المشتري هذه
القولية تقدمت في محلها في هذه
الصفحة فلامعنى لاعادتها أصلا

ما ادعاه كل منهما فبقي بينهما من مجهول فيفسخه القاضي قطعا للنازعة ووفر عليه في المبسوط بقوله
فلو وطئ المشتري التجارية المبيعة بعد التحالف وقبل الفسخ يحل لانها لم تخرج عن ملكه ما لم يفسخ
القاضي درر وفسخ القاضي ليس بشرط حتى لو فسخاها انفسخ لان الحق لهما وظاهره ان فسخ احدهما
لا يكفي وان اكتفى بطالبه بحر وجوى وقوله في الدرر ولو وطئ المشتري التجارية لم يخفى فدان وطئه لا يمنع من
ردها بعد الفسخ للتخالف بخلافه لو ظهر به عيب قديم بعد الوطء حيث لا يملك ردها وانما يرجع
بالنقصان الا اذا وطئ لا اختبار بكارتها فوجدتها انما ونزع من ساعته ولم يلبث (قوله بطلب احدهما)
فيفرق بين هذا واللعان وهو ان الزوجين اذا اتلعا فاقضى يفرق بينهما ما لم يتفرقا او لم يطلبه لان
حرمة المحل قد ثبتت شرعا للعان على ما قاله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان ابدا وهذه الحرمة حق
الشرع داما للعقد وفسخه فحقهما بدليل قوله عليه السلام تعاذا وفرادا (قوله وقيل يفسخ بنفس
التخالف) فلا يحل وطء المشتري الامة بعد التحالف قبل الفسخ (قوله وان اختلفا في الاجل) أى
في اصله اذ في قدره لا يتخالفان والقول قول البائع وقال زفر وانشافى رضى الله عنهما يتخالفان لان
الاجل جار مجرى الوصف فان اثنى يزداد عند زيادة الاجل والاختلاف في وصف الثمن يوجب التحالف
فكذلك هذا ولنا انه اختلاف في غير المعقود عليه والمعقود به والاختلاف في غيرهما لا يوجب التحالف لان
التخالف ورد فيه النص عند الاختلاف فيما يتم به العقد والاجل وراء ذلك فلم يكن في معنى المنصوص حتى
يلحق به وصار كالاختلاف في الحط والبراءة خلاف الاختلاف في وصف المجودة وازدادة حيث يكون
الاختلاف فيهما كالاختلاف في قدره في جريان التحالف لان ذلك يرجع الى نفس الثمن لكونه دينيا
وهو يعرف بالوصف بخلاف الاجل لانه ليس بوصف الا ترى ان الثمن موجود بعد مضيه والوصف
لا يفارق الموصوف فهو اصل بنفسه لكنه يثبت بعارض الشرط والقول في العوارض للمنكر
ولو اختلفا في معنى الاجل فالقول للمشتري لان الاجل حقه وهو ينكر استيفاءه عناية (قوله اوفى شرط
الخيار) لانه اختلاف في غير المعقود عليه والمعقود به لانه باعذامه لا يحتل ما به قوام العقد فقد جزموا
هنا بان القول لمنكر الخيار وذكر وافي خيار الشرط فيه قولين والمذهب ما ذكر وهما لانه لا تعلق للخيار
هنا بالحق والفساد فكان القول لنا فيه بخلاف الاجل في السلم اذا اختلفا فيه حيث يكون القول لمثبته
عند الامام لانه شرط لصحة السلم فكان الظاهر شاهدا له وبخلاف ما لو اختلفا في مقدار الاجل في السلم
فانهما يتخالفان بحر عن النهاية كذا الاختلاف في شرط الرهن او شرط الضمان او العهدة بالمال فلا تخالف
والقول للمنكر بحر ايضا عن المعراج (قوله اوفى قبض بعض الخ) ليس قيد اذا اختلف في قبض كله
كذلك وهو قبول قول البائع بحر والى هذا اشار الشارح بقوله اوفى اصل الثمن اى اختلفا في قبض كل
الثمن شيئا (قوله اوفى مكان دفع فيه المسلم فيه) لانه اختلاف في غير المبيع والثمن فاشبهه الاختلاف
في الحط والبراءة بخلاف الاختلاف في وصف الثمن او جنسه حيث يكون بمنزلة الاختلاف في القدر درر
(قوله او ان اختلفا في قدر الثمن) بعد هلاك المبيع لم يتخالفا علم ان عدم التحالف مقيد بما اذا كان الثمن
الذى اختلفا في قدره دينيا ثابتا في الذمة كالدراهم والدنانير والمكيالات والموزونات الموصوفة الثابتة
في الذمة فاما اذا كان عينا بان كان العقد مقايضة وهلك احد العوضين فانهما يتخالفان لان المبيع
في احد المجانبين قائم فتوفر فائدة الفسخ وهو التراد ثم يرد مثل المالك ان كان مثليا او قيمة ان لم يكن كالمو
اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة بأن قال احدهما دراهم والاخر دنانير تعاذا وفرادا لم يشتري رد
القيمة در عن السراج (قوله لم يتخالفا والقول للمنكر مع عينية عندهما) لهما قوله عليه السلام اذا اختلف
المتبايعان والسلعة قائمه تعاذا وتراد شرط قيام السلعة ومثل الهلاك خروجه عن ملكه او صار بحال
لا يقدر على رده بالعيب كما في العناية الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري در (قوله وعند محمد
والشافعي يتخالفان) لقوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان تعاذا وتراد مطلقا من غير اشتراط قيام

(بطلب احدهما) وهو الصحيح وقيل
بفسخ بنفس التحالف (ومن نكل
منها) عن الدين (زومه دعوى الامة
وان اختلفا في الاجل) اى في اجل
ان (لم يتخالفا) قال زفر وانشافى
يتخالفان في اختلاف الثمن
شرط الخيار اوفى قبض بعض فيه
اوفى اصل الثمن اوفى مكان دفع فيه
المسلم فيه (او) ان اختلفا في قدر الثمن
(بعد هلاك المبيع) لم يتخالفا والقول
للمنكر مع عينية عندهما وعند محمد
والشافعي يتخالفان ويفسخ المبيع
على قيمته انما لك

السلعة ولا يعارضه ما في الحديث الآخر من قوله والسلعة قائمة لانه مذكور على سبيل التنبيه اى تحالفا
وان كانت السلعة قائمة فان عند ذلك يثبت الصادق من الكاذب بتحكيم قيمة السلعة ولا كذلك بعد
الهلاك فاذا جرى التحالف مع امكان التمييز فمع عدمه بالاولى وللإمام الاظم وابي يوسف ما سبق من
الحديث الآخر وما روى من المطلق يحمل عليه ولفظ الترادف فيه يدل عليه كما ذكره انزلي اى لفظ الترادف
في الحديث المطلق يدل على انه محمول على الحديث المقيد بقيام السلعة لان الترادف يكون في التثنية دون
المالك ولانه يحمل المطلق على المقيد اذا كان اراوى له جماعة عليه الصلاة والسلام واحدا بالاجماع
وهذان الحديثان يرويهما ابن مسعود عنه عليه الصلاة والسلام فيؤخذ بالمقيد لما ذكرنا ولا معنى لما قيل
انه مذكور على سبيل التنبيه لانه ليس بمعنى مقصود بل هو كالتأكيد والتأسيس اولا على انه اما
معطوف على الشرط او حال فيكون مذكور على سبيل الشرط كفى العناية والتأسيس عبارة عن افادة
معنى لم يكن حاصل قبله فهو خير من التأكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من جملة على الاعادة
شيخنا (قوله او بعضه) يعنى اذا اختلف بعد هلاك بعض المبيع او خروج البعض عن ملكه لا تحالف ايضا
عند الامام قال الزبلي هذا اذا هلك بعضه بعد القبض وان هلك قبله يتحالفان بالاتفاق وكذا نورد
احدهما يعيب لان الكل يعود الى ملكه فلا يؤدى الى تفرق الصفقة على البائع (قوله لم تحالفا
عند ابي حنيفة) لتعذر الفسخ في المالك لانه عقد واحد ولا ينفك هلاك السلعة مانع من التحالف كما سبق
فكذلك هلاك بعضهما عند الامام اذا السلعة اسم لجميع اجزائها والجمع لا يبقى بقوات البعض (قوله الا ان
يرضى البائع ان يترك حصة المالك) الى قوله وفي الجماع الصغير يقول قول المشتري الا ان يشاء البائع
الح اعلم ان المشايخ اختلفوا في توجيه قوله الا ان يترك حصة المالك وقوله ان يأخذ الحى ولا شئ له
وفي مصرف الاستثناء في الرويتين جميعا قالوا معنى الاول ان يخرج المالك من العقد فكأنه لم يكن
وصار الذين كله بمقتضى الاستثناء والاستثناء ينصرف الى التحالف لانه المذكور في الكلام أى كلام
القدورى فكان تقدير كلامه لم يتحالف الا اذا ترك البائع حصة المالك يتحالفان والمراد من قوله في الجماع
الصغير يأخذ الحى ولا شئ له معناه لا يأخذ من ثمن المالك شيئا أصلا وعلى هذا عامتهم فالإختلاف
على هذا في الرويتين اذ يتبين ان يكون في اللفظ على ما لا يخفى وقال بعضهم معناه لم يتحالفوا يقول قول
المشتري مع عينه الا ان يرضى البائع ان يأخذ الحى ولا يأخذ من ثمن المالك شيئا آخر رائدا على ما أقر به
المشتري وعلى هذا ينصرف الاستثناء الى عين المشتري لا الى التحالف لانه لا يأخذ البائع بعين المشتري
وصدقه لا يحلف المشتري قال في العناية وكلام المصنف يشير الى ان يأخذ الحى لم يكن بطريق الصلح
كما نقل صاحب النهاية عن الفوائد الظهيرية بل بطريق تصديق المشتري في قوله وترك ما يدعيه عليه
وهو اولى لانه لو كان بطريق الصلح لكان متعلما بشيئيهما قيل والحجج هو الثاني لان البائع لا يترك
من ثمن الميت شيئا مما اقر به المشتري انما يترك دعوى الزيادة انتهى (قوله وفي الجماع الصغير الحى)
في التبيين الاطهر الاول وهو انصرف الاستثناء الى نفي التحالف لا الى عين المشتري ونسبه في العناية
الى العامة كما سبق (قوله الا ان يشاء البائع ان يأخذ الحى ولا شئ له) وعليه فالاستثناء ينصرف الى عين
المشتري لا الى التحالف وقد مناع العناية حكاية تحججه بقل وعلمه فقد اختلف الترجيح (قوله وقال
أبو يوسف يتحالفان في الحى) بأن يحلف المشتري بالله ما اشتريتهما بما يدعيه البائع والبائع بالله ما بعتهما
بالثمن الذي يدعيه المشتري فان حلفا يفسحان العقد في القائم وتسقط حصته من الثمن وينزى المشتري
حصة المالك من الثمن الذي يقر به المشتري فانه يتقسم على قيمتهما وقت القبض فما اصاب الحى سقط وما
اصاب المالك لزم المشتري (قوله ويفسخ العقد في الحى الخ) لان امتناع التحالف للمالك فيتم بقدره
عنى (قوله وقال محمد يتحالفان عليهما) أى على المالك والقائم لان هلك كل السلعة غير مانع من
التحالف عنده فهلاك البعض اولى بعدم المنع (قوله قيمته يوم القبض) وقد طوب بوجه تعيين قيمة

(أو بعضه) أى ان اشترى عبدين
صفقة واحدة وفي بعضها ثم مات
احدهما واختلفا في قدر الثمن فقال
المشتري اشترى بهما بالف وقال البائع
اشترى بهما بالفين لم يتحالفا عند ابي
حنيفة الا ان يرضى البائع ان يترك
حصة المالك وفي الجماع الصغير
حصة المالك لا يترك حصة المالك
النول قول المشتري مع عينه عند ابي
حنيفة الا ان يشاء البائع ان يأخذ
الحى ولا شئ له وقال أبو يوسف
يتحالفان في الحى ويفسخ العقد
في الحى والنول للمشتري في حصة
المالك من ثمن ما اشتريتهما وقال محمد
يتحالفان عليهما وراد الحى وقيمة
المالك قيمته يوم القبض

اذالك يوم القبض دون القيمة يوم العقد والمبيع تعتبر قيمته يوم العقد في حق انقسام الثمن دل على ذلك مسائل الزيادة قال محمد فقيمة الام يوم العقد وقيمة الزيادة يوم الزيادة وقيمة الولد يوم القبض لان الام صارت مقصودة بالعقد والزيادة بالزيادة والولد بالقبض وكل واحد من العبدین هنا صار مقصودا فوجب اعتبار قيمتهما يوم العقد لا يوم القبض وأجيب بأن الاصل فيما هلك وكان مقصودا بالعقد ان تعتبر قيمته يوم العقد الا اذا وجد ما يوجب فسخ العقد فتمت بحديثه يوم القبض لانه لما انفسخ العقد وهو مقبوض على جهة الضمان تعين اعتبار قيمته يوم قبضه وفيما نحن فيه لما كانت الصفقة واحدة وانفسخ العقد في القاسم دون المالك صار العقد مقسوخا في المالك نظر الى اتحاد الصفقة غير مقسوخ نظر الى وجود المانع وهو اهلاكه فعلمنا فيه بالجهتين وذلنا بلزوم الحصة من الثمن نظر الى عدم الانفساخ وبانقسامه على قيمته يوم القبض نظر الى الانفساخ والقول لا لشري في قيمة المالك والبينة بينه والبائع خلافا لما ذكره الفقهاء حيث جعل القول قول البائع والبينة بينه ايضا لان ذلك خلاف المعهود اذا البائع امان ان يكون مدعيه او مدعى عليه فان كان الاول فعليه البينة وان كان الثاني فعليه البينة اذ انكر فاجمع بينهما مجمع بين المتنافيين كفى العناية (قوله اوفى بدل الكتابة) لان التحالف يكون في المعاوضات عند تحايد المحقوق للالزمة وبديل الكتابة غير لازم درر (قوله والقول قول العبد مع يمينه) لانكاره الزيادة وان اقاما البينة في قيمة المولى اولى لانها تثبت الزيادة لانه اذا أدى قدر ما اقام البينة عليه يعنى ولا يمنع وجوب بدل الكتابة بعددته كما لو كاتبه على الف على انه ان ادعى خمسة مائة عتق وكما لو استحق البديل بعد الاداء بنحو زيلعي (قوله يتحالفان وتفسخ الكتابة) لانها عتق معا وعتق يقبل الفسخ عني (قوله بعد اقالة السلم) لانها ليست بمبيع بل هي ابطال من وجه فان رب السلم لا يملك السلم فيه بالاقالة بل يسقط فلم يكن فيها معنى البيع حتى يتحالفان واعتبر حقيقة الدعوى والانكار والمسلم اليه هو المذكر فكان القول قوله ولا يعود السلم لان الساقط لا يعود واعلم ان التقييد بقوله بعد اقالة السلم مفهومه انها لو اختلفت قبل الاقالة تحالفوا وتندم في كلام المصنف اول مسألة من باب التحالف كذا ذكره شيخنا وأراد بها قول المصنف اختلفا في قدر الثمن لانه شامل لرأس المال في السلم كما لا يخفى (قوله يتحالفان ويعود البيع) حتى يكون حق البائع في الثمن وحق المشتري في المبيع كما كان قبل الاقالة لان التحالف قبل القبض موافق للقياس لما ان كل واحد منهما مدع ومنكر فيتعدي الى الاقالة ولا بد من الفسخ منهما ومن القاضي زيلعي وعناية (قوله ولو قبض البائع الاول) لا يحمل لدكر الاول ولاولى حذفه شيخنا (قوله خلافا لمحمد) لانه يرى النص معلولا بعد القبض أيضا وهما قالا كان ينبغي ان لا تحالف مطلقا لانه انما ثبت في البيع المطلق بالنسبة والاقالة فسخ في حقهما لانه قبل القبض على وفق القياس فوجب القياس عليه كما قد سئلنا الاجارة على البيع قبل القبض والوارث على العاقد والقيمة على العين فيما اذا استهلك في يد البائع غير المشتري بنحو (قوله وان برهننا للمرأة) هذا اذا كان مهر المثل يشهد للزوج بان كان مثل ما يدعى الزوج أو اقل لان الظاهر يشهد للزوج وبينه المرأة تثبت خلاف الظاهر وكانت اولي وان كان مهر المثل يشهد لها بان كان مثل ما تدعيه أو أكثر كانت بينة الزوج أولى لانها تثبت الحظ وهو خلاف الظاهر والبيئات للائبسات على ما بينا وان كان مهر مثلها لا يشهد ذسالا لانه بان كان أقل مما ادعته المرأة وأكثر مما ادعاه الزوج فالعجب انهما يتهاوران لانهما استويا في الاثبات لان بينهما تثبت الزيادة وبينته تثبت الحظ فلا تكون احدهما أولى من الاخرى زيلعي ومافي الشرنبلالية من قوله عقب قول الدرر وان لم يشهد أى مهر المثل لما تاترا لا يعلم منه ما يجب لها ولعله مهر المثل كما اذا انحزرا وتحالفا وكان مهر مثلها بين قوليهما اه مبناه عدم وقوفه على ما جزم به في التنوير من وجوب مهر المثل والتمتر من المتبركسهما وهو السقوط من الكلام والخط فيه عناية (قوله تحالفا) وايهما انكل لزمه دعوى الا نكر لا يرد صار منرا بما يدعيه خذمه او باذلا درر وجه تقديم التحالف على التحكيم وهو قول

(أوفى بدل الكتابة) أى لو اختلف المولى والمكاتب في قدر بدل الكتابة لم يتحالفوا والقول قول العبد مع يمينه عند أى حقيقة وعندهما وعند النسافي يتحالفان وتفسخ الكتابة (أو) ان اختلف رب السلم والمسلم اليه (في) قدر (رأس المال بعد اقالة السلم) فقال رب السلم رأس المال عشرة وقال المسلم له خمسة (لم يتحالفوا والقول للمسلم مع يمينه) قوله لم يتحالفوا الى آخره جواب الشرط وتعلق بالمجمع (ولو) اشترى امة بألف درهم وتبينها ثم تعادلا البيع حال قيام الامة ثم اختلفا في مقدار الثمن بعد الاقالة (قبل ان يقبض البائع الامة بحكم الاقالة) (تحالفا) ويعود البيع الاول ولو قبض البائع الاول الامة بحكم الاقالة يجب ان لا يتحالفوا ويكون القول للمسلم خلافا لمحمد (ولو اختلفا في المهر قضى بان برهن وان برهننا فلا للمرأة) أى قضى لها (وان عجزا) عن اقامة البينة (تحالفا)

ادعى المستاجر بعد الاستيفاء مدة أكثر مما ادعاه المؤجر لا يكون القول للمستاجر بل للمؤجر وكأنهم تركوا
التنبيه على ذلك لظهوره (قوله تعالى فاستيفاء) وهذا بالاجماع فأبو يوسف مر على أصله
في هلاكه بعض المبيع فان التحالف فيه يتقدر بقدر الباقي عنده فكذا هنا وهما خالفا أصلهما في المبيع
والفرق لمحمد ما بيننا في استيفاء الكل من ان المنافع لا تقوم الا بالعقد فلو تحالفوا لبقى العقد فلم يمكن
اجاب شئ والفرق لا في حنيفة ان العقد في الاجارة ينقصد ساعة فساعة على حسب حدوث المنافع فيصير
كل جزء من المنافع كالعقد عليه عقد امتدأ على حدة فلا يلزم من تعذر التحالف في الماضي التعذر
فيما بقي اذ هما في حكم عقدين مختلفين فيتحالفان فيه بخلاف ما اذا هلك بعض المبيع حيث يمنع التحالف
فيه عنه لانه عقد واحد فاذا امتنع في البعض امتنع في الكل ضرورة كيلا يؤدي الى تقرير الصفقة
على البائع زيلعي (قوله سواء كان حال قيام النكاح الخ) وكذا الفرق بين المسلمين والمسلم مع الذمية
وشمل اطلاقه ايضا المملوك والمكاتبين كما في البدائع والزواجين الكبيرين والصغيرين اذا كان الصغير
تصامع كما في خزانه الاكل وأء اذا كان احدهما حرا والاخر مملوكا فسيأتي وشمل ما اذا كان البيت
ملكاً لهما ولا احدهما باجر (قوله فالقول لكل منهما فيما صلح له) محمول على ما اذا ادعى الملك المطلق
فلو ادعى احدهما ما نالقي الملك من الآخر بشراء أو هبة لا يقبل قوله بمجرد بل لا بد من بينة يقيمها شيخنا
وما في التنوير من انه اذا اختلف الزوجان في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما فيما صلح له مع يمينه
استثنى منه في الدرر ما اذا كان كل منهما ما يقع له أو يبيع ما يصلح للآخر فالقول له لتعارض
الظاهرين انتهى واعلم ان في التعليل بتعارض الظاهرين تأملا لانه حيث استويا في القوة لا يصلح ان يكون
تعارضهما حجة ثم ذكر في الاحكام كذا توقفت برهة ثم راجعت عبارة الدرر فلم أجدها فيها التعليل المذكور
ومع هذا ذكر في الشرح لانه ان ما ذكره في الدرر ليس على ظاهره لان المرأة اذا كانت تبيع ما يصلح
للرجل أو ما يصلح لهما فلهما فلهما للرجل لان المرأة ما في يدها في يد الزوج والقول في الدعوى لذى اليد
بخلاف ما يختص به لانه عارض يد الزوج قوى منه وهو الاختصاص بالاستعمال انتهى من زيار الغانية
واعلم ان التقييد بمتاع البيت للاحتراز عن نفس البيت فان القول فيه للزوج الا ان يكون لها بينة
على الدرر عن البحر واعلم ان المراد بمتاع بيت يسكن فيه فلو اختلفا في متاع بيت خاص للزوج لا تسكن
المرأة فيه فهو للزوج بالاتفاق ولو اختلفا في متاع بيت خاص بالمرأة لا يسكن فيه الزوج فهو للمرأة اتفاقا
محمول عن المتاع (وسرع) التقطاسا بل أو حشيشا فهو بينهما فاستثنى بتصرف (قوله وما يصلح
للنساء الخ) في البحر عن البدائع هذا المثل ثقل المرأة ان هذا المتاع اشتراه فان اقرت بذلك سقط قولها
لانها اقرت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الانتقال الا بالبينة انتهى وكذا اذا ادعت
انها اشتريته منه كما في البحر ايضا عن الخانية قال ولا يخفى انه اذا برهن على شرائه كان كاقراءها بشرائه منه
فلا بد من بينة على الانتقال اليها منه بهمة ونحو ذلك ولا يكون استمناعهما عسريه ورضاهما بذلك دليلا على
انه ملكها ذلك قال في البحر وقد اقيمت بدعوى (قوله وله فيما صلح لهما كالفرش الخ) لان المرأة وما
في يدها في يدا الزوج وادان تنازع اثنان في شئ وهو في يدا احدهما كان القول له كذا هنا بخلاف ما يختص
بهما لان لهما ظاهرا آخر اظهر من البعد وهو يد الاستعمال فجعل القول لهما كرجلين اختلفا في ثوب
أحدهما لا به والاخر متعلق بكمه فالاباس أدلى درر ولو أقام بينة يعني في المشكل يقضى بينتها
لانها خارجة تنوير وشرحه عن الخانية بقي ان يقال لو أبدل المصنف هذه العبارة بقوله وان
اختلف الزوجان في متاع البيت فلهما ما صلح لهما وله ما صلح له أو لهما كما في متن النقاية لكان اخصر (قوله
فلحقى منهما) أيهما كان اذ لا بد من ثبوت يدا الحى بلامعارض وهو باطلاقة شامل لما اذا كانت
المرأة ماتت ليلة الزفاف وهو بخلاف المتعارف بجرع عن خزانة الاكل واعلم ان الاب لو ادعى بعد موت ابنته
ان الجهاز كان عارية والزواج انه كان ملكا فالقول للاب على المختار الا اذا شهد العرف بدفع الجهاز

تدالفا وسخا العقد فيما بقي والقول
للمستاجر فيما مضى مع المين (وان
اختلف الزوجان في متاع البيت)
مظان سواء كان حال قيام النكاح
أو بعد فسخ النكاح وكل واحد
منهما يدعى بده (فالتقول لكل
منهما فيما صلح له فاصح
منهما ما في متاعه وبقية النكاح
للرجل كالنكاح والطلاق
والطليسان والسلاح وما يصلح
والكتب فهو له مع يمينه وما يصلح
للنساء كالثياب والدرع والسوار
والمخفة واللاء ونحوها فهو لها مع
يمينها الشهادة الظاهر الا اذا كان
الزوج يبيع هذه الاشياء فلا يكون
القول لها لتعارض الظاهرين وكذا
اذا كانت المرأة تبيع ما يصلح للرجل
لا يكون القول له في ذلك (وله) أي
القول قول الرجل مع يمينه (فما صلح
لهما) كالفرش والاولى والامعة
والرقيق والمنزل والعتار والمواشي
والنقود هذا اذا كانا حيين (فان
مات احدهما) واختلف ورثته مع
الاخر فاجاب في غير المشكل على
ما مر وانما يصلح لهما (فلا يحى)
منها أي حية ونسب أبي يوسف
قول أبي حنيفة ونسب أبي يوسف

نعم من حيث الفرق لا من حيث القصد عناية (قوله في جواب من ادعى عينا في يده) أي في يد المدعي عليه أي ادعى ملكا مطلقا للاحتراز عما سأتى في آخر الفصل أنه لو ادعى شراءه من فلان الغائب وقال ذواليد ادعني فلان الغائب فانها تندفع بلاينة اتفاقا فحمل الخلاف اذا ادعاه المدعي ملكا مطلقا شيئا ثم اعلم انه لا فرق في قبول الدفع بعد الدعوى بين ان يكون قبل اقامة البينة او بعدها وانما الخلاف في ان الدفع هل يقبل قبل القضاء وبعده فقبل انما يقبل قبل القضاء لا بعده وجرى عليه في الخزائنه والفصول وتبعهما في البحر وتقبل قبل مطلقا وعليه جرى في الاشباه وأما ما ذكره في البحر من قوله ولم يذكر يعني المصنف برهان المدعي ولا بد منه لما عرف من ان الخارج هو المطالب بالبرهان ولا يحتاج المدعي عليه الى الدفع قبله وحاصله ان المدعي لما ادعى الملك المطلق فيما في يد المدعي عليه فأذكره فطلب من المدعي البينة فاقامها فلم يقتض القضاء حتى دفعه المدعي عليه بما ذكر وبرهن على الدفع ففيه نظر لانه لم يشترط احد من أئمتنا لقبول الدفع اقامة المدعي البينة فقوله ولا بد منه غير مسلم لانه لم يستدفعه الى نقل سوى قوله لما عرف من ان الخارج هو المطالب بالبرهان اذ لا يستفاد منه ما ذكر وكذا قوله ولا يحتاج الى الدفع قبله مسلم من حيث ان الاضطرار الى الدفع انما يكون بعد اقامة البينة لكن لا ينافي صحة الدفع قبله وان كان غير مضطر اليه فكما تمتنع على القاضي القضاء بالبينة بعد الدفع فكذلك تمتنع عليه سماعها والتضام بها بعده كما لا يخفى (قوله هذا الشيء) يشمل المنقول والعقار وظاهر الاشارة انه قائم فلو كان هالكه لم تندفع الخصومة لانه يدعى الدين عليه وايداع الدين لا يمكن بحجر وقال الشافعي لو كانت العين هالكه لا تندفع الخصومة لانه عند قيامها تقع الدعوى في العين وذواليد انما ينتصب خصما بظاهر يده واذا كانت هالكه تنفع الدعوى في الدين ومحل الزمة فالمدعي عليه ينتصب خصما بذمته وبالبينة على انه كان في يده وديعة لا يتبين ان مافي ذمته لغيره فلا تتحول الخصومة عنه انتهى بتصرف (قوله ادعني) ظاهره انه يشترط للدفع دعوى الايداع في الكل وليس كذلك بل كذلك اذا ادعى الايداع في النصف وبرهن بان قال النصف في والنصف وديعة فلان الغائب اندفعت في الكل لتعذر التمييز كما في البحر عن الاختيار قال وأفاد بقوله فلان انه عينه باسمه فلو قال ادعني رجلا لا عرفه لم تندفع ولا بد من تعيين الغائب في الدفع والشهادة فلو ادعاه من مجهول وشهدا بعين أو عكسه لم تندفع الخ (قوله واغصبته) ظاهرا اقتصار المصنف في دعوى الدفع على ما ذكر انه ينحصر في هذه الوجوه الخمسة وليس كذلك بل منه ما لو قال في جواب الدعوى هذا الشيء وكلني فلان الغائب بحفظه فانها تندفع كما في البحر عن الميسر ومنه ما لو قال أسكنني فيها بان كان النزاع في دار كما فيه أيضا عن الخلاصة أو قال سرقته منه أو أخذته أو ضل منه فوجدته والاولان يرجعان الى الامانة والثلاثة الاخيرة الى الضمان ان لم يشهد في الاخيرة والا فالى الامانة ويلحق بهاد دعوى المزارعة كما في البرازية بان قال هذه الارض المتنازع فيها دفعها الى فلان الغائب مزارعة فالاولى ان تفسر الخمسة بالثاني يعني انما سميت بخمسة كتاب الدعوى لان فيها خمسة أقوال للعلماء الا لان فيها خمسة أوجه ما علمت من انها قد بلغت احد عشر وعلى مافي البرازية من المحاق المزارعة بالاجارة او الوديعة لا تزيد على العشرة وللمقدسي هنا كلام فليراجع (قوله وبرهن) مراده بالبرهان وجود حجة على ما قال سواء كانت بينة أو علم القاضي أو اقرار المدعي بحجر عن الخلاصة قال العلامة المقدسي ينبغي ان يكون هذا على قول من يجوز في زماننا قضاء القاضي بعلمه وعلى ما اختاره من قول محمد لا يتأتى جوى (قوله دفعت خصومة المدعي) أي حكم القاضي بدفعها لانه اثبت بينته ان يده ليست بخصومة بخلاف ما اذا ادعى الفعل عليه كالغصب وغيره لان ذا اليد صار خصما للمدعي باعتبار دعوى الفعل عليه فلا تندفع الخصومة باقامة البينة ان العين ليست للمدعي زيلعي (قوله مطلقا) أي سواء كان ذواليد صامحا أو معروفا بالحمل جوى فالاطلاق في مقابلة ما سأتى من التفصيل عند أبي يوسف (قوله لا تندفع الخصومة) فلو طلب عين المدعي

في جواب من ادعى عينا في يده (هنا)
الدئي أو ادعني أو اجزيه أو اهازيه
فلان الغائب) عندى (أو رهنه)
أو غصبته منه (وبرهن عليه دفعت
خصومة المدعي) مطلقا أو اقام ذواليد
بينة أن المدعي أقر انه لفلان اندفعت
الخصومة عنه وقيد بقوله وبرهن لانه
ما لم يقيم البينة لا تندفع الخصومة

استخلفه القاضي فان حلف على العلم كان خصما وان نكل فلا خصومة بحر عن خزائن الاكل (قوله)
 خلافا لابن ابي ليلى الخ) وجهه ارذا اليد اقراره بغيره فبين ان يده يحفظ فلا حاجة الى البيعة
 والمجواب انه صار خصما بظاهر يده وباقراره بريدان تحول حقا مستحقا على نفسه فهو متهم في اقراره
 فلا يصدق الابحجة كما اذا ادعى تحول الدين من ذمته الى ذمة غيره بالحوالة فانه لا يصدق الابحجة لا يقال
 يلزم اثبات اقراره بنفسه بالبيعة وهو غير معه وفي الترخ لا تنهات البيات اليد المحافظة التي انكرها المدعي
 لا لا ثبات الاقرار عناية (قوله وقال ابن شبرمة) بضم الشين المجبة وسكون الباء الموحدة وضم الراء واسمه
 عبد الله بن صبيبة بفتح الصاد وتشديد الباء. وحدث ابن الطفيل أحد فقهاء الكوفة (قوله لا يخرج
 من خصومته وان برهن) لانه اثبت بيئته الملك للغائب واثبات الملك للغائب بدون خصم متعذر
 اذ ليس لاحد ولا يداخل شيء في ملك غيره بغير رضاه والمجواب ان مقتضى هذه البيعة شيان ثبوت الملك
 للغائب ولا خصومة فيه فلا يثبت ودفع الخصومة عن نفسه وهو خصم فيه كالوكيل بنقل اراءه الى
 زوجها اذا اقامت البيعة على الطلاق فانها تعبل لقصر يد الوكيل عنها ولا يحكم بوقوع الطلاق ما لم يحضر
 الغائب عناية (قوله وقال أبو يوسف الخ) وبه يؤخذ ملتقى واخاره في المختار در (قوله وان كان معروفا
 بالجميل لا تندفع) وجهه كافي الشئ انه قد بدأ أخذ غصبا مال غيره ويدفعه سرا الى عريب بريدان يعيب
 عن البلد ويؤاخذ ان يأتي به ويودعه عنده ويشهد عليه الشهود حتى اذا جاء المالك واراد ان يثبت ملكه
 يقيم ذوال اليد المجبة على ان فلانا اودعه عنده فيدفع عنه الخصومة فيجتال لابطال حق غيره انتهى (قوله)
 فالقاضي لا يقبل شهادتهم) لاحتمال ان يكون المودع هو هذا المدعي ولانه ما حاله الى معين يمكن المدعي
 اتباعه فلواندفعت الخصومة تضر والمدعي عناية (قوله لا تندفع الخصومة عند محمد) وجهه ما سبق
 من الوجه الثاني من انه ما حاله الى معين فصار بمنزلة مال الوال اودعه رجل لا يعرفه لان المعرفة بالوجه
 ليست بمعرفة على ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ايد قال رجل تعرف فلانا فدل نعم فقال هل
 تعرف اسمه ونسبه فقال لا فقال ادالا تعرفه (قوله وسند ابي حنيفة سند الخصومة منه) وجهه
 ان المدعي عليه اثبت بيئته ان العين وصلت اليه من جهة غير حيث عرفه اشهود بوجهه للعلم بقيان
 المودع غيرا مدعي فافادت الشهادة ان يده ليست بدخومة وهو المصود والحديث دل على بقاء المعرفة
 التامة وليس على ذي اليد تعريف خصم المدعي تعريف تاما لانه عليه ان يثبت انه ليس بخصم وقد ائتم
 والمدعي هو الذي اضر بنفسه حيث نسي خصم عناية وظاهره كالمدايد ترجيح مذهب الامام - كثر
 في البحر عن البرازية تعويل الائمة على قول محمد ثم قال آخر ارجل الاختلاف بينهما وبين شهادتهما وفي
 اذا ادعاه الخصم من معين بالاسم والنسب فشهد المجتهول لكن لا يعرفه بوجهه أسألوا دعاه من مجهول
 لم يقبل الشهادة اجماعا وهو الصحيح انتهى فتحصل من هذا ان ابا حنيفة وابا يوسف يكفيا بعرفة الوجه
 ومحمد بشرط معرفة الاسم والنسب أيضا اخفى الدرر من قوله وقال اشهدون عرفه باسمه وبشرط محمد
 معرفته بوجهه أيضا تخبر يف من النسخ والصواب ان يقال وقال الشهود نعرفه بوجهه وبشرط محمد
 معرفة الاسم والنسب أيضا (قوله لانها جس صور) فيه انها تزيد على ذلك حموى (قوله سرق مني
 او غصبته الخ) ذكر الغصب والسرقة غنيل وادعوى فعل عليه فلوقال المدعي اودعتك اياه
 او اشتريته منك وبرهن ذوال اليد كما ذكرنا لا تندفع ولوقال المدعي ملكي وفي يدك بغير حق لا يكون دعوى
 الغصب فتندفع لو برهن على الايداع بالطريق المذكور بحر عن البرازية (قوله لا تندفع الخصومة)
 يعني فيقضي القاضي ببرهان المدعي في الاولى لانه بدعواه الشراء صار معترفا بان يده يملك فيكون
 معترفا بانه خصم وكذا في الثانية والثالثة لانه انما صار خصما بدعوى الفعل عليه لا يده بخلاف دعوى
 الملك المطلق فانه خصم فيه باعتبار يده حتى لا تصح دعواه على غير ذي اليد وبعد القضاء لو حضر الغائب
 واقام بيئته على ذلك تقبل بيئته لانه لم يصرم مقضيا عليه وانما قضى على ذي اليد فقط دز وغيرها

خلافا لابن ابي ليلى فان عندة تندفع
 الخصومة بمجرد قوله بغير يده وقال
 ابن شبرمة لا يخرج من خصومته
 وان برهن وقال أبو يوسف اذا كان
 ذوال اليد صالحا تندفع عنه الخصومة
 اذ برهن واذا كان معروفا بالجميل
 لا تندفع الخصومة بالبيعة رجوع اليه
 حين انبلى بالصاع وعرف احوال
 الناس هذا الذي ذكرنا اذ عرف
 شهود صاحب اليد المودع باسمه
 وشبهه ووجهه فاما اذا قال شهودي
 اليد اودعه رجلا لا نعرفه أصلا
 فالمدعي لا يسئل شهادتهم ولا سندفع
 خصومة المدعي عن صاحب اليد
 بالايجاب وان قال الشهود نعرفه
 المودع بوجهه ولا نعرفه باسمه وبسبه
 لا سندفع الخصومة منه ونسبه
 حنيفة سندفع الخصومة كتاب الدعوى
 هذه المسئلة خمسة كتاب الدعوى
 اما لانها جس صور وان قال المدعي عليه
 اقول كما يشترطه (من الغائب
 ابعثه) أي اشترطه (أدفع غصبته
 أو قال المدعي سرق مني) أي
 مني أو سرقته (وقال ذوال اليد عليه) أي
 مني أو سرقته (وقال ذوال اليد عليه) أي
 فلان وبرهن (وقال ذوال اليد عليه) أي
 على ما قاله وهو الودعة (لا) تندفع
 الخصومة وقال محمد سندفع في قوله
 سرق مني ولوقال غصب مني سندفع

كان يلقى وتعقبه عزمي زاده فلما راجع فان قلت دعوى الفعل عليه فيما اذا قال غصبته او سرقته ظاهر
وايس بظاهر فيما اذا قال سرق مني ببناء الفعل للجهول لانه لم يدع عليه الفعل فالقياس ان تدفع
الخصومة فيه كما هو قول محمد قياسي على غصب فانها تدفع فيه بالاتفاق قلت القياس ما ذهب اليه محمد
من ان الخصومة تدفع في كل من سرق وغصب لعدم دعوى الفعل عليه خلافا لما في سرق ولا يمكن
وجه الاستحسان ان ذكر الفعل يستدعي الفاعل البتة والظاهر انه الذي هو في يده الا انه لم يبينه دراه
للحد عنه شفقة عليه بخلاف ما اذا قال غصب لانه لا حد فيه ولا يحترز عن كشفه (قوله وان قال المدعي
ابتعته من فلان الخ) حاصل هذه المسئلة ان المدعي ادعى الملك بسبب من جهة الغائب فدفعه ذواليد
بان يده من الغائب فقد اتفق على ان الملك فيه للغائب فيكون وصوله الى ذى اليد من جهته فلم تكن
يده يد خصومة الا ان يقيم المدعي بينة ان فلانا وكله بقبضه لانه اثبت بينته كونه احق بامساكها
ولو صدقه ذواليد في شرائه منه لا يأمره القاضى بالتسليم اليه حتى لا يكون قضاء على الغائب باقراره قال
في البحر وهي بحجية وسبقه على التعجب ان يلقى قال المحي ولا يجب لان اقراره على الغير غير مقبول واعلم
ان دعوى الشرا ليس بقيد فلما ادعى انه غصبه منه فلان الغائب وبرهن عليه وزعم ذواليد ان هذا
الغائب اودعه عنده اندعت لتوافقه ما ان اليد لذلك ارجل ولو كان مكان دعوى الغصب دعوى
سرقة لا تدفع بزعم ذى اليد ادع ذلك الغائب استحسانا تنوير وشرحه عن البرازية (قوله اودعه
فان ذلك) أى بنفسه فلو وكيل لم تدفع بلاينة دروغه لان الوكالة لا تثبت بقوله وقيد باتمام
الغائب لانه لو ادعى النراء من فلان الغائب الملك وبرهن ذواليد على ادعائه غائب آخر لا تدفع بجرع
البرازية (فسروع) قال المدعي عليه لي دفع يهل الى المجلس الثاني مغري * للمدعي تحليف مدعي
الادعاء على البتة درر وله تحليف المدعي على العلم وتماه في البرازية كذا في الدرر والمراد من قوله وله
تحليف المدعي على العلم أى للمدعي عليه اذا ادعى الدفع بالادعاء ونحوه ويجوز عن اثباته ولم يصدقه المدعي
في الدفع

(وان قال المدعي ابتعته من فلان
وقال ذواليد اودعني فلان ذلك
سقطت الخصومة بعريضة
*) (باب ما يدعيه الرجلان)
اذا ادعى اثنتان عينا في يد آخر وكل
زعمتهما له (برهنه على ما في يد)
وجيل (آخر قضى) يد (نساء) على
سبيل التنصيف وفي احد قول
الشافعي

الشافعي (باب ما يدعيه الرجلان) *

أى على ثالث او احدهما على الآخر ومناسب تأخير هذا الباب عن دعوى الواحد غنية عن البيان اذا
الواحد قبل المتعدد (قوله وكل يزعم ان له ملكا) مطاوعا ولم يذكر باب الملك ولا ناريخه اما ذكر ذلك
فسيأتي حكمه حموى (قوله وبرهنه على ما في يد رجل آخر) فيد بالبرهان ان لو برهن أحدهما فقط
فانه يقضى له بالكل فلو برهن الخارج الآخر يقضى له بالكل لان المقضى له صار اذا يد بالقضاء وان لم
تكن العين في يده حقيقة فتقدم بينة الخارج الآخر عليه ولو لم يبرهنه على صاحب اليد فان حلفهما
تترك في يده فضاء ترك لا قضاء استحقاق حتى لو أقام البينة بعد ذلك يقضى بها وان نكل لهما جميعا يقضى
به بينهما نسفين ثم بعده اذا أقام صاحب اليد البينة انه ملكه لا تقبل لانه صار مقضيا عليه بجر (قوله
على سبيل التنصيف) لتساويهما ومحدث تميم بن طرفة الطائي ان رجلا اختصم الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم في ناقة أقام كل واحد منهما البينة فعضى بها بينهما نصفين قال في البحر ومن هذا القبيل ما في
المنية أقام البينة على عبد في يد رجل احدهما بغصب والاخر ببيعة فهو بينهما وظاهره ان ما في المنية
لم يذكره المصنف وليس كذلك ولهذا نقل الحموي عن المقدسي ان ما في المنية سيد كره المصنف بعد قليل
انتهى وأراد به ما سأتى من قوله ولو برهن أحدا الخارجين على لغصب والاخر على الوديعة استويا وشمل
اطلاعه ما اذا ادعى الوقف قيمان في يد ثالث فانه يقضى بالحقار نصفين لكل وقف النصف وهو من قبيل
الملك المطلق باعتبار ملك الوقف ولهذا الوادعي وقفية ما في يد آخر وبرهن فدفع ذواليد بانه مودع فلان

ونحوه وبرهن فانها تندفع خصومة المدعى كما في الاسعاف فدعوى الوقف داخل في المسئلة الخمسة بجر
 وذ كر شيخنا مانصه المستأجر والمرتهن والمودع والغاصب من الواقف ليسو خصما أما فلا تسمع دعوى
 الوقف عليهم اذا برهنوا على ما ذكر على ما عرف في محنة الدعوى انتهى وذكر الخصاص مانصه ان كانت
 الارض في يد رجل اودعه الواقف اياها أو رهنه اياها أو كان مستأجرا من الواقف او غصبها من الواقف
 وهو مقرانها للواقف قال لا يكون احدهم هؤلاء خصما عن الواقف حتى تقوم البيعة على اقرار الواقف
 بحضرة وارث له او وصى انتهى (قوله تهازت البيعتان) لان احدهما كاذبة بيقين زيلعي (قوله يشرع الخ)
 ردبان حديث القرعة كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ بجر (قوله سقطا) لتعذر العمل به لان الخلل
 لا يقبل الاشتراك وقرق القاضى بينهما حيث لا مرجح بان كان قبل الدخول فلا شيء على كل واحد منهما
 بجر عن منية الفتى (قوله هذا اذا كانت حال حمايتها) اسم المرأة يعود على سقوط كل من البرهانين
 لعدم ما ترجح به احدي البيعتين على الاخرى بان لم يؤرخا فلوارخت احدهما دون الاخرى فضى
 للمؤرخ على ما يعلم من كلام البحر (قوله وان كانت المدعى بعدموتها تقبل البيعتان) ان لم يؤرخا
 أو أرخا واستوى تاريخهما وعلى كل منهما نصف المهر وريثان ميراث روج واحد فان جاءت بولد ثبت
 النسب منهما ويرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وريثان من الابن ميراث أب واحد بجر عن
 الخلاصة وغير خلاف ان المراد من قوله في الخلاصة فان جاءت بولد الخ أى بان كانت جاءت بولد قبل الموت
 فسقط قول السيد المحوى ولا يخفى أن قوله في الخلاصة فان جاءت بولد مشكل لان مبنى الاشكال عدم
 تصور مجيئها بالولد بعد الموت وفد علمت مراده (قوله وهي لم صدقت) لان النكاح مما يحكم به بتصادق
 الزوجين فيرجع الى تصديقها الا اذا كانت في بيت احدهما ودخل بها أحدهما فمكون هو وولى
 ولا يعتبر قولها لان تمكنه من نقلها أو من الدخول بها دليل على سبق عقده الا ان يقيم الاختار البيعة انه
 تزوجها قبله فيكون هو وولى لان الصريح فوق الدلالة زيلعي وفي البحر عن التمهيد لو دخل بها
 احدهما وهي في بيت الآخر فصاحب البيت اولى (قوله واسبغت بيته) طاهره ان الترجيح بالتصديق
 في رتبة الترجيح بسبق التاريخ وليس كذلك حتى لو صدقت من لم يسبق تاريخه لا يعتبر تصديقها ويقضى
 بالنكاح لمن سبق تاريخه لان سبق التاريخ ارجح من الكل ثم اليد ثم الدخول ثم الاقرار فلما قال المصنف
 وهي لمن صدقت ان لم يسبق تاريخ الاقرار اكان اولى واما الترجيح بوجود التاريخ من احدهما فقط
 فمشرط بأمرين عدم اقرارها بالآخر وعدم كونها في يده وهذا قال في البحر عدم اقرارها ان احدهما
 لو أرخ فقط فانها لمن اقرت له كما لو أرخ أحدهما ولا خير يدافعها الذي ايدى في الخلاصة والبرازيد
 والحاصل ان احدهما اذا أرخ فقط قدم ان لم يكن اقرارا للآخر ولا يدانج (قوله الا ان يوقت الشهود
 وقتنا سابقا) فيعضى له وينقض القضاء الاول والقضاء لا يكون قساعا على الكفاية مطلقا بل بشرط عدم
 التاريخ كما في البحر عن الصغير ونصه القضاء لا يكون على الكفاية الا في القضاء بالحربة والنسب
 والولاء والنكاح وليكن في النكاح بشرط ان لا يؤرخا فان أرخ المحكوم له ثم ادعاها آخر بتاريخ سابق
 فانه يقضى له ويبطل القضاء الاول وسبق منها شرط ذلك في المحرقة أيضا في باب الاستعاقاق انتهى
 وقوله ولكن في النكاح الخ أى القضاء في النكاح انما يكون على الكفاية اذا لم يؤرخا ويعمل على ما اذا
 ترجحت بينته بمرجح آخر غير التاريخ كالنقض والتصديق والا فلا يتصور القضاء له لاسنواها في عدم
 التاريخ (قوله لا تقبل بيعة الخرج الاعلى وجه السابق) صريح في ان سبق التاريخ ارجح من اليد فيكون
 ارجح من التصديق أيضا بالاولى لان التصديق لا يعتبر مع وجود اليد فمشرط اعتبار التصديق ان لا يوجد
 سبق التاريخ وان لا تكون في يدهما كما قدمناه والحاصل كما في زيلعي انه ما ان تنازع في امرأة
 واقاما البيعة فان أرخا وكان تاريخ أحدهما اقدم كان هو وولى وان لم يؤرخا واستوى تاريخهما فان كان
 مع أحدهما فبسن كالدخول بها او نقلها الى منزله كان هو وولى وان لم يوجد شيء يرجع الى تصديق المرأة

تهازت البيعتان وفي قول شرع
 بينهما ويسمى ان خرجت قرعته
 (و) لبرهنها (على) نكاح امرأة سبطا
 أى البرهانان هذا اذا كانت حال
 حياتها وان كانت المدعى بعد
 موتها تقبل البيعتان لان الارث يقبل
 المقتضى (وهي) أى المرأة (ان
 صدقت) له (أو) سبغت بيته (أى
 لو ادعى على امرأة نكاحا لم يجز
 فانام البيعة ففضى اليه ثم ادعى آخر
 عليها وانام البيعة على انها امرأته
 لا يحكم بها الا ان يوقت الشهود وانما
 سابقا وكذا اذا كانت المرأة في يد
 الزوج ونكاحه طاهر لا تقبل بيعة
 المخارج الاعلى وجه السابق عبد
 في يد رجل ادعى رجلان كل واحد
 (و) برهنها (على) الشراء منه

انتهى (قوله أي من ذي اليد) ليس بقيد بل كذلك ينتصف المتنازع فيه بينهما إذا ادعى الشراء من غير
 ذي اليد وبرهن عليه (قوله ونقد الثمن) أي وبرهننا على نقد الثمن وليس قيداً احترازياً إذا حكم بالتصنيف
 لا يتوقف عليه لكن يتطرح حكم ما إذا برهننا على نقد الثمن دون الأخرى (قوله ولم توف
 واحدة من البيتين وقتاً) احتريزه عما إذا وقتنا وسبق تاريخ أحدهما حيث يقضي به للسبق كما سيأتي
 وكذا يعتبر التاريخ من أحد الجانبين عند أبي يوسف كما سيأتي في الشارح ومقتضاه ثبوت الخلاف لغیره
 وسيأتي ما فيه (قوله وإن شاء تركه وأخذ كل الثمن) لأن شرط العقد الذي يدعيه وهو اتحاد الصفقة قد
 تغير عليه ولعل رغبته في غلظ الكل ولم يحصل فبرده وبأخذ كل الثمن فإن قيل ينبغي أن تبطل البيدات
 لكذب أحد الفريقين لاستحالة نوارد العقدين كما لا في وقت واحد جيب بأنهم لم يشهدوا بكونهما في
 وقت واحد بل شهدوا بنفس العقد فخاران يكون كل منهما معتمداً في وقت أطلق له الشهادة به فبأنه
 (قوله لم يأخذ إلا تركه) لأنه صار مقتضياً عليه بالصفقة فأنسخ العقد فيه والعقد متى أنسخ بقضاء
 الغاضي لا يعود إلا بتجديد ولم يوجد عناية (قوله إشارة إلى أنه يجوز له أن يأخذ كله قبل القضاء) وذكر
 بعض الشارحين ناقلاً عن مبسوط شيخ الإسلام أنه لا خيار له وهو الظاهر كما في العناية فلا فرق على
 الظاهر بين أن يكون الامتناع من أخذ النصف قبل القضاء أو بعده (قوله فللسابق) لأنه ثبت الشراء
 في زمن لا ينافيه فيه أحد فاندفع الاختاره بجر (قوله عند أبي يوسف) في الزبلى ما يفيد الاتفاق
 وكذا في البحر وهو الظاهر أيضاً من كلام العناية وعلل المسئلة بأنه أثبت ملكه في ذلك الوقت واحتمل
 الاخران يكون قبله أو بعده فلا يغني له بالشك انتهى لكن كلام العيني في شرح قول المصنف ولو برهن
 الخارجان على الملك والتاريخ أو على الشراء من واحد يشهد بما ذكره الشارح ونصه ولو أرخت أحدهما
 دون الأخرى فهم مساو عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف المؤرخ أولى وقال محمد المصنف مولى لأن البينة
 على الملك المطلق تدل على الملك من الأصل الا ترى أنه يستحق به الأولاد والأولاد كساب وملك الأصل أولى
 من التاريخ ولا يوجب يوسف أن المؤرخ ملكه متيقن فكان أولى ولا يوجب حنيفة أن المصنف يحمّل أن يكون
 أقدم فلا يترجح المؤرخ مع الاحتمال اهـ (قوله وإن ادعى الشراء من واحد الخ) مقصوده من هذا الإشارة
 إلى الاعتراض على المصنف بأن قوله والأول الذي القبض لا يطابق ما تقدم فاه مفروض فيما إذا كانا خارجين
 منازعة فيما في يد ثالث فإذا كان مع أحدهما قبض كان ذايدتنازع مع خارج فلم تكن المسئلة ويحجب
 بما أشار إليه الشارح أيضاً من أن في كلام المصنف حذفاً وإن هذا الجزء المذكور جراً شرط محذوف
 تقديره وإن ادعى الشراء من واحد الخ وإن الشرط المذكور في كلام المصنف بقوله وإن أرخا جزؤه
 محذوف قدره الشارح بقوله فيما تقدم فللسابق وهذا تكلف وتعسف والظاهر في تصحيح كلام المصنف
 أن يقال يجوز أن يراد أنه أثبت بالبينة قبضه فيما مضى من الزمان وهو لا يبيد البائع كما في البحر عن
 المعراج إلا أنه استشكل بما في الذخيرة من أن ثبوت اليد لأحدهما بالمعاينة انتهى فالحق أنها مسئلة
 أخرى وكان ينبغي إفرادها وحصلها أن خارجاً إذا يدعى كل الشراء من ثالث وبرهننا قدم ذواليد
 في الوجوه الثلاثة والخارج في وجه واحد اهـ وجوز العلامة المقدسي أن يجعل ضمير أرخا ملحقاً بالمدعين
 ولو على سبيل التجريد على ما نقل عنه السيد المحمدي وهو أحسن ما يصار إليه في الجواب لأن جعل الضمير
 ملحقاً بالمدعين شامل لما إذا كانا خارجين أو أحدهما إذا قبض فأنحل الإشكال وأراد بالوجوه الثلاثة
 ما إذا لم يؤرخا أو أرخا تاريخاً واحداً أو أرخ واحد منهما وقوله والخارج أي وقدم الخارج في وجه واحد
 وأراد به ما إذا أرخا وسبق تاريخه (قوله فلنذي القبض منهما) لأنه يدل على سبق شرائه (قوله والشراء
 أحق من الهبة) لقوته لكونه معاً وضمة من الجانبين ومثبتاً للملك بنفسه والملك في الهبة يتوقف على القبض
 وكذا إذا ادعى أحدهما الشراء والأخر الصدقة والقبض وأطلق في الهبة وهي مقيدة بأن لا تكون
 بعوض إذا لو كانت بعوض كانت بينهما كما في البحر قال ومقتضاه استواء الشراء والهبة بعوض وإذا ادعى

أي من ذي اليد ونقد الثمن وثبوت
 واحدة من البيتين وقتاً
 (الكل) واحد من المدعين (نصفه)
 بيده إن شاء ورجع كل منهما
 على البائع نصف الثمن وإن شاء تركه
 وأخذ كل الثمن (وبإيهما أحدهما)
 عن أخذ نصف المدعى (بعد القضاء)
 بينهما (لم يأخذ إلا تركه) أي
 لا يجوز إلا بالعقد الجديد في النصف
 الثاني الباقي قوله بعد القضاء إشارة
 إلى أنه يجوز له أن يأخذ كله قبل
 القضاء هذا إذا لم يؤرخا أو أرخا
 تاريخاً واحداً (وإن أرخا) وتاريخ
 أحدهما سابق فللسابق وكذا
 إذا أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر
 للمؤرخ عند أبي يوسف وإن ادعى
 الشراء من واحد وأحدهما قابض
 وأرخا تاريخاً (فللسابق والام) أي
 وإن لم يؤرخا أو أرخا تاريخاً واحداً
 أو أرخ واحد منهما (فلنذي القبض
 منهما والشراء أحق من الهبة)

أحدهما هبة وقبضا والاخر صدقة وقبضا فهما سواء ويقضى به بينهما لاستوائهما في وجه التبرع فان قيل لان سلم التساوي فان الصدقة لازمة لا تقبل ازجوع دون ائبة يجاب بما في الهداية من انه لا ترجيح بالزوم قال في العناية وتقديره ان الترجيح بالزوم ترجيح بما يظهر في ثاني الحال اذ للزوم عبارة عن عدم صحة الرجوع في المستقبل والترجح انما يكون بمعنى قائم في الحال وهذا أي الحكم بالتصنيف بينهما فيما لا يحتمل القسمة لان الشئ لا يضره واختلافهما فيما يحتمل القسمة والاصح انه لا يصح لانه تنفيذ ائبة في الشائع فصار كقائمة البيئتين على الارتهاق وقيل هذا قول أبي حنيفة وعندهما يجوز بناء على ان هبة الواحد من الاثنين جائز عندهما خلافا له وقيل يجوز بالاجماع لا يوجب لزوم (قوله حتى اذا ادعى أحدهما) أي أحدا الحارجين على ذي يد وقيدنا بكونهما خارجين للاحتراز عما اذا كانت في يد أحدهما والمسئلة بحاشا فانه يقضى للخارج الا في سبق التاريخ فهو للاسبق وان أرخت أحدهما فقه فلا ترجيح لهما وان كنت في أيديهما يقضى بهما بينهما في سبق التاريخ فهي له كدعوى ملك متى بجر (قوله ولا نار يخضع معهما) فان أرخا فصار صاحب التاريخ المتقدم أولى وان لم يورخا ومع أحدهما قبض كان هو أولى عيني وكذا ان أرخ أحدهما فقط بجر (قوله ولو ادعيان اثنين) نزل في الدر عن هبة الدرر مانصه ولو اختلف المالك استويا وهذا فيما لا يقسم اتفاقا واختلف التصحيح فيما يقسم والاصح ان الكل لمدعي الشراء لان الاستحقاق من قبيل الشيوع المنان لا الضارئي اهـ (قوله فانه يقضى به بينهما نصفين) لانهما عدا اختلف المالك يصير كل منهما مستحقا من مملوكه لحاجته الى اثبات المالك وهما في ذلك سواء وفيما اذا اتعد المالك لا يحتج بالاثبات للملك لثبوتها اتفاقا فهما وانما حاجتهما الى اثبات سبب الملك لانفسهما وفيه يتقدم الاقوى وفيما اذا كان معهما تاريخ والمملك لهما واحد كان لا قدمهما تاريخا لثبوت ملك في وقت لا يترفع فيه أحد بخلاف ما اذا كان المملك لهما مختلفا حيث لا يعتبر فيه سبق التاريخ على ما بينه من قريب زياحي (تمت) نقل في البحر عن البرازية انه لو ادعى الشراء من رجل وآخرا فئبة والقبض من غيره والتمثل الميراث من أبيه والزابع الصدقة من آخر قضى بينهم ارباعا لانهم يمتثلون للملك من مملوكهم فيجعلونهم كائهم حضروا وأقاموا البيعة على الملك المطلق اهـ وهذا لا ينافي ما سبق في المتن من ان الشراء احق من ائبة لانه محمول على ما اذا تعد المملك وله ائبة الشارح اطلاق المتن بقوله معهما من واحد وما هما معروض فيما اذا اختلف المملك وحينئذ يسقط مانع له المجوى عن المقدسي حيث قال ولتقابل ان يقول رجحتم البيع فيعبر عن كونهم معوضة من الجانبين وهذه العلة موجودة هنا فينبغي الترجيح بها انتهى (قوله واشراء والمهر سواء) لاستوائهما في انفسه فان بل واحد منهما معاوضة ثبتت الملك بنفسه وهذا ادم يورخا وأرخا وبارجعهما على سواء فان سبق تاريخ أحدهما سابق أولى غاية البيان عن مبسوط حواهر زاده (قوله فيعنى لكل واحد منهما بالنصف) فلهما نصف العبد ونصف قيمته على الزوج وللمشترى نصف العبد ويرجع بنصف الثمن ان شاء وان شاء فسحق ان يفرق الصفة عليه عيني وهل للمرأة الفسخ في نصف العبد والرجوع على الزوج بكل القيمة لم أره والظاهر ان لما ذلك أيضا لوجود العلة وهي تقريب الصفة (قوله وعند محمد الشراء أولى) لانه أمكن العمل بالبيئتين بتقديم الشراء اذ التزوج على عين مملوك لا يغير صحيح وتجب قيمته عند تعذر تسليمه بخلاف العكس لان تقدم النكاح مبطل للبيع فلا يجوز بيع ملك الغير من غير احازة المالك زياحي (قوله وفي القياس الهبة أولى) لانها ثابتت الملك والزهر لا يثبتته ووجه الاستحسان ان المنبوض بمحكم الزهر مضمون وبمحكم الهبة غير مضمون وعقد الثمان اقوى اطلاق الهبة وهي مقيدة بالاعوض في اقل كانت بشرط العوض فهي أولى من الزهر لانه عند ضمان ثبتت الملك بصورة ومعنى الزهر لا يثبت الا عند الهلاك معنى لا صورة بجر (قوله من واحد) أراد به غير ذي اليد فال في الدر را حترز هذا عند ابرهن على ما في يد آخر كما انتهى وفيه كلام لعزى زاده فليراجع (قوله فالاسبق احق) لانه اثبت انه أول

حتى اذا ادعى أحدهما شرا والاخر هبة وقبضا معناه من واحد واقاما البيئتين ولا نار يخضع معهما فالشراء أولى ولو ادعيان اثنين ذلك فانه يقضى به بينهما نصفين (والشراء والمهر سواء) حتى لو ادعى أحدهما شرا العبد من ذي اليد وأدعت امرأة ان ذاك الميراث وجهها عليه استويا فيقضى لكل واحد منهما بالنصف هذا عند ابي يوسف وعند محمد الشراء أولى (والزهر احق من ائبة) حتى لو ادعى أحدهما زهرا وقبضا والآخر هبا وقبضا او زهرا فالزهر أولى (ولو برهن وفي القياس الهبة أولى) (المطابق (و) على المخارجان) وهو متلف (أو) برهن فالاسبق احق (قوله من واحد) من واحد بالشرع من صاحب اليد

المالكين فلا يتلقى الملك الامن جهته ولم يتلق الاخر منه قال في البحر والمحاصل انهما لم يورخا
 أو أرخا وأستويا فهي بينهما في المسئلةين وان أرخا وسبق أحدهما فالسابق أولى فيهما وان أرخت
 أحدهما فقط فهي الاحق في الثانية لافي الاولى وقدمنا ان دعوى الوقف كدعوى الملك المطلق
 لا يتقدم لخارج والاسبق تاريخ الخ والمرد من قوله فهي الاحق في الثانية هي ما اذ برهن الخارجان
 على الشراء من واحد آخر غير ذي اليد والاولى هي ما اذ برهن على الشراء من ذي اليد ومنه يعلم مرجع
 ضمير الثانية في قوله فالسابق أولى فيهما (قوله قدم في صدر الباب) وهو قوله ولو برهن على الشراء منه
 لكل نصفه ببذله ان شاء الخ لان الضمير في منه يعود على ذي اليد كما ذكره الشارح (قوله لان حكمها
 واحد) فان قلت لان سلم ان الحكم واحد بل هو بخلاف لنول المصنف هنا فالاسبق احق وفي السابقة
 لكل نصفه قلت لا تخالف لانه انما كان الاسبق احق هنا لاجل اختلاف التاريخ حتى لو لم يورخا أو أرخا
 تاريخا واحدا يكون الحكم كاسابقة وهو الغضاء بالتصنيف فتوله لان حكمها واحد أي عند عدم
 سبق التاريخ ومن هنا يخرج الجواب عن دعوى التكرار وان لم يكن المراد بالواحد في كلام المصنف غير
 ذي اليد فدعوى الشارح المذكور ممنوع أيضا لا شتمال هذه الصورة على سبق التاريخ بخلاف السابقة
 والتذييل في كلام المصنف بقوله من واحد وأراد به غير ذي اليد لا دفع التكرار بل للاشارة الى انه
 لا فرق في الحكم وهو الغضاء بالتصنيف عند سبق التاريخ أو القضا به للاسبق عند وجود السبق بين
 ما اذ برهن الخارجان على الشراء من ذي اليد أو من غيره فأشار الى الوجه الاول بالمسئلة السابقة والى
 الوجه الثاني بهذه المسئلة ثم رأيت في العناية قال قوله من واحد أي من غير صاحب اليد ليس فيه
 زيادة فائدة فانه لا تفاوت في سائر الاحكام بين ان يكون ذلك الواحد ذا اليد أو غيره انتهى فهذا يعين
 ما قلنا (قوله من رجل آخر) أي غير الذي يدعي الشراء منه الرجل الآخر (قوله وذكرنا تاريخا واحدا
 استويا) لانهما يشبان الملك لباثعهما ولو اختلفا في التاريخ كان للاسبق كما اذا كان المملك لهما
 واحدا وما في الزبلي من انه يكون بينهما وان سبق تاريخ أحدهما وتبعه العيني فسهو قال في البحر
 والجب من الزبلي انه جمع له من قبيل دعوى الملك المطلق ونسب ما قاله في الذب قريه سامن قوله ولو
 برهن الخارجان على الملك والتاريخ بالاسبق احق مطلقا انتهى ومعنى مطلقا أي سواء اتعد المملك أو
 اختلف وعن هذا قيد الشارح التاريخ الذي ذكره المصنف مطلقا بقوله واحدا لا احترازا اذا اختلف
 التاريخ ثم رأيت الهندسي انتصر للزبلي فليراجع ورأيت بخط شيخنا انه في الدرر نقل عبارة العيني
 واقرها قال وعليه فلا تنصوب اه ثم اعلم ان المؤلف لو قال وذكرنا تاريخا واحدا فقط لكان أولى
 اذ لا يترجح صاحب التاريخ من غير لان نوقيت أحدهما لا يدل على عدم الملك لجواز ان يكون
 الآخر اقدم بخلاف ما لا كان الباثع واحدا لانهما اتفعا على ان الملك لا ياتي في الامن جهته فاذا ثبت
 أحدهما تاريخا حكم به حتى يتبين انه تقدمه شرا غيره بحر (توله استويا) لان كل واحد منهما
 يثبت الملك لباثعه ومملك باثعه مطلق ولا يار يخ فيه زبلي ثم لا بد من ذكر المدعى وشهوده ما يفيد ملك
 باثعه ان لم يكن المبيع في يد الباثع وان شهدوا بيده فقولان در عن ابن ابي زيد (قوله وعن محمد انه لا تقبل)
 لان الذين قاسموا على مطلق الملك ولم يتعرضوا لجهة الملك فكان التقديم والتأخر سواء ولهما ان البيعة مع
 التاريخ متممة معنى الدفع فان الملك اذا ثبت لشخص في وقت فثبوتها بعده لغيره لا يكون الا بالتلقي من
 جهته وينفذ ذي اليد على المدفع مقبولة وعلى هذا الخلاف لو كانت الدار في ايديهما والمعنى ما بينا بحر قيد
 بسبق تاريخ ذي اليد لانها لم يورخا راستوى تاريخهما وأرخت احدهما فقط كان الخارج أولى ولو
 في ايديهما فالمرتبة أولى ولو في يد ثالث فهما سواء عنده وعند أي يوسف تقدم المرتبة وعند محمد المطلقة
 الخ (قوله المتأخر) المتأخر وذا دة الحيوان ووضعه عنده من تحت عنده بالبناء للمعول ولدت ووضعت
 كأي المغرب والمراد ولد في ملكه أو في ملك باثعه أو مورثه ولهذا قال في خزنة الكل لو قام بينه ان

قدم في صدر الباب فالتقديم بغير
 اليد يدفع التكرار لا لأفراج صاحب
 اليد لان حكمهما واحد (ولو برهن
 الخارجان على الشراء من رجل آخر
 وذكرنا تاريخا واحدا استويا)
 فيكون بينهما ثم يغير كل واحد منهما
 فيكون من قبل (ولو برهن تاريخ
 كأي ملك) مطلق (مؤرخ وتاريخ
 ذي اليد سابق) فتدو اليد احق
 منه وعن محمد انه لا تقبل بيعة ذي اليد
 منه وعن أي الخارج وذكر اليد
 (أو برهن)
 (على الباثع)

الح (قوله ولا ترج) يحتتمل ان يقرأ الفعل بالتذكير أو التأنيث فعلى الاول يعود الضمير المستتر على المحكم وعلى الثاني يعود على الدعوى الى هذا أشار العيني (قوله بزيادة عدد الشهود) لان الترجيح يكون بقوة في العلة لا بكثر في العلة ولذلك فلنسان الخبرين اذا تعارضا لا يترجح أحدهما على الآخر بخبر آخر بل بما يثبت كد معنى الحجة فيه وهو الاتصال برسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يترجح المشهور بكثر رواية على الشاذ لظهور زيادة ثبوت فيه من حيث الاتصال برسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يترجح بقوته الراوى وحسن ضبطه واتقانه لا بقوة به معنى الاتصال برسول الله صلى الله عليه وسلم على الوجه الذى وصل اليه بالانقل وكذلك لا يثبتان اذا وقعت المعارضة بينهما لا يترجح أحدهما بما يثبت بل بقوة معنى الحجة وهو انه نص مفسر والاخر مؤول وكذلك لا يترجح أحدا الخبرين بالقياس فعرفنا ان ما يقع به الترجيح هو ما لا يصلح عليه الحكم ابتداء بل ما يكون مقتويا لمسا به صارت العلة موجبة للحكم غاية البيان (قوله وعدائهم) مراده ان احدى البيتين لا يترجح على الاخرى بكثر العدة الخ فليس المراد بالعدالة أصلها وسيأتى فى كلامه ما يدل على ذلك وهو قوله وعند مالك يقضى لا عدل البيتين (قوله وعند الاوزاعى الخ) وهو مذهب الشافعى فى القديم وبعض المالكية عيني والاوزاعى يجتهد بالشام معاصر لابي حنيفة (قوله وعند مالك يقضى لا عدل البيتين) قلنا العبرة لأصل العدالة فلا ترجح بزيادتها اذا حدد للأعدلية (قوله فلا قول ربهما والباقي للآخر) لان مدعى الكل لا يترأعه أحد فى النصف فسلم له من غير منازعة ثم استوت منازعته ماني النصف الاخر فيكون بينهما سلم لمدعى الكل ثلاثة الارباع ولمدعى النصف الربع وهذا عند أبي حنيفة بطريق المنازعة (قوله وقال لا تقسم الدار بينهما اثلاثا) بطريق العول والنفاريد لان فى المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين وتعمل الى ثلاثة فصاحب الجميع يضرب بكل حقه بسهمين وصاحب النصف بسهم واحد واعلم ان انواع القسمة اربعة ما يقسم بطريق العول اجماعا وبطريق المنازعة اجماعا وبطريق المنازعة عنده والعول عندهما وعكسه كما بسطه الزيلعي والعيني وغمامه فى البحر (قوله نصفها على وجه القضاء) وهو الذى كان يبدع صاحبه لانه اجتمع فيه بينة الخارج وبينة ذى اليد وبينة الخارج أولى فيقضى له بذلك درر (قوله ونصفها على وجه القضاء) وهو الذى كان يبدع لان صاحبه لم يدعه ولا قضاء بلاد دعوى فيترك في يده درر والضمير البارز فى قوله وهو الذى كان يبدع يرجع لمدعى الكل شيخنا (قوله قضى لمن وافق سنهاتاريخه) لشهادة الظاهر ولا فرق فى ذلك بين ان تكون الدابة فى ايديهما أو فى يد أحدهما وفى يد ثالث لان المعنى لا يختلف بخلاف ما اذا كانت الدعوى فى التساج من غير تاريخ حيث يحكم به الذى البدان كانت فى يد أحدهما او لهما ان كانت فى ايديهما وفى يد ثالث زيلعي (قوله أى تاريخ البينة) وذكر المصنف الضمير لتأويل البينة بالبرهان شيخنا (قوله فلهما) لان احدهما ليس اولى من الآخر لانهما أشكل الامر سقط التاريخان فصارا كأنهما لم يؤرخا عيني (قوله هذا اذا ادعى خارجان) اسم الاشارة راجع لتعيين الاطلاق فى قول المصنف فلهما أى انما يقضى بهما لهما ان اشكل سنهاتاريخه وافق أحد التاريخين اذا ادعى خارجان وذو اليد هذا اشار شيخنا واعلم ان موافقة السن احد التاريخين تستزم اختلاف التاريخ حتى لو لم يختلف التاريخ بان ارخا تاريخا واحدا يقضى بهما لهما ايضا وان لم يشكك بان وافق التاريخين (قوله وان وافق وقت ذى اليد أو اشكل) او خالف فى الاصح شيخنا (قوله وان خالف سن الدابة الوقتين) يعنى فى الخارجين كما فى العناية ومثله ما لو كانا ذوى يد فهو وتصريح بمعهم المن كذا بخط شيخنا (قوله بطلت البينتان) لظهور كذب الفريقين فتمتركت فى يدهم كانت فى يده والاصح انهما لا ييطان بل يقضى بهما بينهما ان كانا خارجين او كانت فى ايديهما وان كانت فى يد أحدهما يقضى بها لذى اليد عيني (قوله وفى المبسوط الخ) وهو الاصح كما فى العناية واراد الفصلين ما اذا كانت سن الدابة مشككة وفيما اذا كانت على غير الوقتين وهذه الرواية مخالفة لما روى ابو الليث عن محمد انه قال اذا كان سن الدابة مشكلا لا يقضى بهما بينهما نصفين

(ولا ترج بزيادة عدد الشهود) وعدائهم حتى لو أقام أحد المدعين شاهدين والاخر أربعة فهم سواء وعند الاوزاعى يقضى لا عدل البيتين وعند مالك يقضى لا عدل البيتين (دار فى يد رجل) أى خالده (ادعى رجل آخر) أى زيد مثلا (ادعى رجل آخر) أى (نصفها) (كلها وبرهنا) على ذلك بشرط (كلها وبرهنا) وهو تقسم الدارينهما ارباعا (فلا قول ربهما والباقي للآخر) مدعى النصف (رابعها والباقي للآخر) أى مدعى الكل (فلا تقسم الدارين بينهما اثلاثا) أى مدعى الكل (ولو كانت فى ايديهما) أى فى ايدي مدعى النصف ومدعى الكل (فهى للثاني) أى الدار كلها (مدعى الكل نصفها على وجه القضاء ونصفها الا على وجه القضاء) تاريخنا (قضى على نتائج دابة وارخا) تاريخنا (قضى لمن وافق سنهاتاريخه) أى لا يعلم البينة (وان اشكل ذلك) أى لا يعلم سنهاتاريخهما (هذا اذا ادعى خارجان اما اذا ادعى الخارج وذو اليد التساج واقام بيينة وذكر تاريخا فان وافق سن الدابة وقت الخارج قضى له وان وافق وقت ذى اليد أو اشكل قضى لمدعى النصف وان خالف سن الدابة لذى اليد وان خالف تاريخه هذا الوقتين أى لا يوافق تاريخه هكذا ولا تاريخ فى ذلك بسات البينتان هكذا ذكر المحاكم فى مختصره وفى المبسوط الدابة بينهما فى الفصلين

عناية (قوله ولو برهن أحد الخارجين على الغصب والاعتداء على الوديعة الخ) قد تذكر من صاحب
 البعذر كره هذه المسئلة في هذا الباب وعزاهما للنية ثم ذكرها فيما بعد من هذا الباب أيضا موزعة إلى
 الخلاصة وعذره الذهول عن ذكر المصنف لما والا لا كفي بذكر المصنف (قوله فهو بينهما) لأن الوديعة
 تصبح غصبا بالمجرد حتى يجب عليه الضمان ولا يسقط بالرجوع إلى الوفاق عني بخلاف ما إذا خالف
 بالفعل بل بمجرد عادية إلى الوفاق (قوله أحق من أخذ اللجام والكلم) فيه لف ونشر مرتب (قوله فالراكب
 واللابس أولى) لأن تصرفهما لا يظهر إلا بقيما البيعة وكذا إذا كان أحدهما راكبا والاخر يرفقه
 تكون للراكب كفاية الهداية وحري عليه في التنوير وغيره كالعيني لكن نقل الاتفاق عن الاستيعابي
 في شرح الطحاوي أنه إذا كان أحدهما في السرج والاخر خارج السرج يقضي به بينهما بالاجماع
 وروى عن أبي يوسف أنه يقضي بها للراكب في السرج ونقل الناطقي في الاجناس عن نوادر المعلى
 رجلان على دابة أحدهما في السرج والاخر ديفا دعيا فلهي لراكب السرج فان كانا في السرج فهى
 بينهما نصفان قال الشيخ الشلي فعلم مما ذكره في شرح الطحاوي والاجناس ان الدابة في ظاهر الرواية
 بينهما نصفين وان كان أحدهما ديفا وما في الهداية فذلك على رواية النوادر انتهى ولو كان أحدهما
 متعلقا بذنبها والاخر ماسك للجملها قالوا ينبغي ان يكون الماسك أولى ولو تنازعا في بساط أحدهما فاعد
 عليه والاخر متعلق به فهو بينهما نصفان لا يبرق القضاة وكذا إذا كانا جالسين عليه بخلاف ما إذا كانا
 جالسين في دار وتنازعا فيها حيث لا يحكم لهما بالاحتمال انها في يد غيرهما وهما علم انه ليس في يد غيرهما
 عيني واعلم ان ما ذكره العيني هنا بلفظ ينبغي ذكره في شرحه على الهداية معزوا للذخيرة بلفظ ينبغي بل
 جزم به من غير تردد (قوله أحق من الغير) اما الاولى فلان صاحب الجمل هو المتصرف فيها التعرف
 المعتاد كما إذا ادعى جماعة سفينة وكان واحد منهم راكبا والاخر ماسك بذنبها واخر يجذف فيها واخر يمدحها
 فهى بينهم الامن يمدحها فانه لا يبدله فيها واما الثانية فلان صاحب الجذوع هو المستعمل لان البناء يبنى
 للجذوع عادة ولو كان لكل منهما ثلاثة جذوع فهو بينهما ولا تعتبر الكثرة ولا القلة بعدان تنافس ثلثان
 الحائط يبنى للستف وذلك لا يحصل غالب البادون الثلاث فصار الثلاث كالنصاب ولو لا أحدهما ثلاث
 وللاخر دون الثلاث فهو لصاحب الثلاثة وروى عن الامام انه بينهما ولصاحب الجذوع او الجذعين
 حق الوضع فلا يؤثر بالتلف لان الظاهر يصلح للدفع لئلا يستحقاق الا اذا ثبت بالبيعة ان الحائط لصاحب
 الجذوع ولو لا أحدهما جذع دون الاخر قيل لصاحب الجذوع وقبل بينهما واما الثالثة فلان الاتصال
 يدل على انه مابني في وقت واحد فترجح به عيني وقوله يجذف أى يقذف بالبدال والجيم قال في المغرب
 جذف يجذف من باب ضرب اذا حرك وقال الكسائي جذف الطائر يجذف جذوفا إذا كان مقصودا
 فرأيت اذ اطار كانه يرد جناحيه الى خلفه قال الاصمعي ومنه سمى يجذف السفينة وجناحا الطائر
 مجذفا قال ابن دريد مجذاف السفينة بالبدال والذال جميعا لغتان فصيحتان صحاح الجوهري (قوله
 فصاحب الجمل أحق) فلوا الجمل لهما استويا وان كان مال أحدهما أكثر عيني (قوله فصاحب الجذوع
 أولى) فان كان له عليه هراوى أو بوارى لم يستحق بهاشيا وكان الحائط لصاحب الجذوع لكنه لا يؤمر
 بدفع الهراوى والبوارى عيني وذكر في الدر عن الحامية مانصه ولا يختص بصاحب الهراوى بل صاحب
 الجذوع الواحد أحق منه انتهى والهراوى خشبات توضع على الجذوع والبوارى الحصر التي توضع عليها
 (تمت) - في المطالبة برفع جذوع وضعت تعديلا لا يسقط ببراء ولا صلح وعفو وبيع واجارة درعن
 الاشياء (قوله فصاحب الاتصال أحق) حيث لم يكن الاخر ذات تصرف لان الظاهر انها مابني معا فكان
 صاحب الاتصال أسبق ملكا من الاخر فترجح به دعواه واما إذا كان المتنازع فيه في تصرف المدعى
 عليه ويده فهو أحق من صاحب الاتصال كذا حفظ شيخنا (قوله والمراد بالاتصال الخ) يريد به اتصال
 الترييع فالتصال الملازمة غير معتبر كفاية التنوير (قوله طرفه في يده) لو ابقى المن على اطلاقه ليشمل

(ولو برهن أحد الخارجين على الغصب
 والاخر على الوديعة استويا) أى
 إذا كان العبد في يد رجل وأقام رجلان
 عليه البيعة أحدهما بغصب والاخر
 بوديعة فهو بينهما نصفان (والراكب
 واللابس أحق من أخذ اللجام والكلم)
 أى إذا تنازعا في دابة أو قبح أحدهما
 راكبا أو لابساً والاخر متعلق
 باللجام والكلم فالراكب واللابس
 أولى (وصاحب الجمل والجذوع
 والاتصال أحق من الغير) أى إذا
 تنازعا في دابة ولا أحدهما عليه حمل
 فصاحب الجمل أحق أو تنازعا في
 حائط ولا أحدهما عليه جذوع
 فصاحب الجذوع أولى وإذا كان
 لرجل حائط متصل بينه وبين صاحب
 الاتصال أحق والمراد بالاتصال
 مداخلة بين جداريه وبين هذا في
 جداره وان كان الحائط من الخشب
 فالأصل بان تكون راجعة أحدهما
 مركبة في الاخرى (نوب) طرفه (في
 يده وطرفه) الاخر (في يد) شخص

مالو كان الذي في يده أكثر مما في يدا الآخر كان أولى إذا حكمكم وهو التنصيف بينهما لا يختلف لان
 الزيادة من جنس الحجة فلا توجب زيادة الاستحقاق (قوله نصف الثوب بينهما) لان يد كل منهما ثابت فيه
 ولا معتبر بالكثرة في أحدهما لان الترجيح بالقوة لا بالكثرة بخلاف ما إذا كان في يدا الآخر المسددة
 أذهى غير منسوجة فلم يكن في يده شيء من الثوب فلا يراحم الا خريعتي (قوله فحوى الخ) فحوى القول
 معناه يد ويقتصر (قوله فالقول له) لانه في يد نفسه فلا تقبل دعوى أحد عليه انه عبده عند انكاره
 الابينة كالبالغ دروعيني وفي كلام المصنف ادخال الفاء في خبر المبتدأ الذي ليس هو من صيغ العموم
 وهو مما منعه الجمهور واجازة الاخفش وقد يقال ان الخبر محذوف وما ذكره معطوف عليه والتقدير صبي
 يعبر عن نفسه ادعى عليه انه عبد فقال الخ كذا قيل وتعب بأن المبتدأ هنا نكرة موصوفة بجملة وهي
 من صيغ العموم (قوله فلان) أي غير ذي اليد دليل قول الشارح والذي هو في يده يدعى الخ (قوله
 فهو عبد للذي الخ) لانه أقرانه لا يده حيث أقر على نفسه بالرق لا يقال الاقرار بالرق من المضار فلا يعتبر
 من الصبي فكيف يصح اقراره به لانا نقول الرق لم يثبت بقول الصبي بل يدعى ذي اليد عدم
 المعارض بدعوى الحرية لا بد لما صار في يد المدعى بقى كالتفاس في يده فيقبل اقراره عليه ولا نسلم
 ان الاقرار بالرق من المضار لانه يمكنه التدارك بعد بدعوى الحرية اذا التناقض فيه لا يمنع صحة الدعوى
 بخلاف الاقرار بالدين ولا يقال الاصل في الآدمي الحرية لانه ولد آدم وحواء عليهما السلام وهما حران
 فوجب ان لا يقبل دعوى الرق الابينة وكونه في يده لا يوجب قبول قوله عليه كالتقيط حيث لا يقبل
 قول الملتقط انه عبده وان كان في يده لانا نقول الاصل اذا اعترض عليه ما يدل على خلافه بطل
 وثبوت اليد عليه دليل على خلاف ذلك الاصل لانه دليل الملك فيبطل به ذلك الاصل زيلعي (قوله
 أوصي لا يعبر) معطوف على المبتدأ او لي فاعل قال وعلى الاقل فالقول ومقوله محذوفان وعلى الثاني
 المحذوف هو المقول ولو قدر الشارح كان واسمها العائد على صبي فقال أو كان الصبي الخ لاستغنى كلام
 المصنف عن التقدير وان كان حذف كان واسمها مع غيرا ولو قليلا ويلزم على تقدير الشارح التسوية
 بين من يعبر عن نفسه ومن لا يعبر في ان الحكم برقه موافق على اقراره وليس كذلك لان من لا يعبر عن
 نفسه بمنزلة المتعاق فيكون ملكا لذي اليد ان ادعاه لعدم المعارض وأما من يعبر فهو في يد نفسه فيعتبر
 اقراره كذا قيل وفيه نظر لان استراحه مبنى على اعتبار مفهوم الشرط وهو غير معتبر عندنا على ان
 القائل باستباره انما يقول به اذا لم يكن مفهوم الخلفه أولى بالحكم أو مساو يا وهما سكوت من لا يعبر
 مساو لقوله لعدم استباره اقراره (قوله فالساحة نصفان) لان كلامنا السالك يحتاج اليها للاستعمال في
 انواع المرافق من المروفيها والتوضو وكسر الخطب ووضع الامتعة ونحو ذلك وهما في ذلك سواء فتتصف
 بينهما كالطريق لان الترجيح بالقوة لا بالكثرة بخلاف ما اذا تزعى الشرب حيث يقسم بينهما على
 قدر اراضيها لان الاحتياج اليه لاجل السقي فعند كثرة الاراضي تكثرت الحاجة عيني واعلم ان القسمة
 على الرأس في الساحة والشفعة وأجرة القسام والنواصب أي الهوائية المأخوذة ظمأ والعاقلة وما يرمى
 من المركب خرف الغرق والطريق كذا بخط الشيخ شاهين (قوله لكن ابن) بتشديد الباء أو التخفيف
 مع الاضافة الى قوله أحدهما فيها أي ضرب فيها بالناو وهو الطوب التي على اول أو كان لينة موضوعا
 فيها على الثاني حموى وأقول ما ذكره من الاحتمال الثاني بإياه قول المصنف أو بنى حيث ذكره بصيغة
 العمل بدليل رسمه بالياء لا بالالف وتجريده عن الضمير ولهذا اقتصر العيني على التشديد (قوله فهي
 في يده) لان اليد في الارض غير مشاهدة فلا تمت بمجردها بل بيينة او تصرف مما ذكره ابن
 اوالبا أو محرر لان الخ من هذه الاشياء دليل انها بيده ثم ان تصادفها في أيديهما أو في يد
 أحدهما لم ينض بلايئنه لاحتمال بواضعهما على ذلك عيني (قوله كما لو برهن انها في يده) فانه ينتهي
 له باليد فيها ويدون الآخر خارجا وان برهن على انها في أيديهما قضى بها لهما فان طلبا القسمة لم تنقسم

نصف (نصف الثوب بينهما صبي)
 في يد رجل (يعبر عن نفسه) أي يقبل
 فحوى ما يجري على لسانه (فتقال)
 فحوى (انحر) وانكر صاحب اليد
 الصبي (انحر) أي الصبي (وان قال
 فالقول له) أنا عبد فلان (والذي
 الصبي العاني) أنا عبد فلان (والذي
 هو في يده يدعى انه عبده فهو عبد
 للذي هو في يده (أو) صبي (لا يعبر
 عن نفسه فهو عبد لمن في يده
 المستأين (عشرة آيات من دار في يده
 وبيت في يد رجل) (آخر تنازعا
 في الساحة) (والساحة نصفان) بينهما
 (ادعى كل واحد من المدعين
 ارضانها في يده) ولا يئنه لهما
 (و) لكن (ابن احدهما ذير أو بنى)
 احدهما فيها (او حفر في يده
 كما لو برهن انها في يده

بينهما لم يقيما البيعة على الملك قيل هذا قول أبي حنيفة وعندهما تقسم عني

(باب دعوى النسب)*

لما فرغ من دعوى الاموال شرع في دعوى النسب لان الاول أكثر وقوعا فكان أهم ذكر اعنانية والدعوة الى الطعام بالفتح وفي النسب بالعكس وقديعكس وأما في الحرب فبالضم نهائية ثم الدعوة في النسب على ثلاثة أنواع دعوة استيلاء وهي التي تستند الى وقت العلوق بان يكون العلوق في ملكه ودعوة تقرير وهي التي تقتصر ولا تستند لعدم كون العلوق في ملكه ودعوة شبهة وهي دعوة الاب وولد أمة ابنة فيثبت منه النسب وان لم يصدقه ابنة بشرط ان تكون الامة في ملك ابنته من حين العلوق الى حين الدعوة (قوله لا قل مدة الحمل) أي من ستة أشهر في هذا المزوج نظرا لانه جعل من في كلام المصنف بيانية وجعل صلها فمل محذوفة من كلام المصنف قصار مفاده انها جاءت به لا قل مدة الحمل التي هي ستة أشهر وهذا فاسد لانها اذا جاءت به لستة أشهر لا تصح دعوة البائع ان لم يوجد اتصال العلوق بملكه يقينا وهو الشاهد حوى (قوله فادعاه البائع فهو ابنة) بشرط ان لا يسبقه المشتري في الدعوة كما سبذكره الشارح قريبا والحاصل ان البائع اذا ادعى ولدا لمبيعة فلا يخلو اما ان يبيعه لا قل من ستة أشهر أم لا والثاني لا يخلو اما ان يبيعه لا قل من سنتين أم لا ثم ذلك لا يخلو اما ان يبيعه لا قل من سنة او في الدعوة أم لا وكل ذلك لا يخلو اما ان يسبقه المشتري في الدعوة أم لا بان ادعاه مع البائع أو بعده أو لم يدع أصلا وكل ذلك لا يخلو اما ان يكون الولد المدعى نسبه حيا أو ميتا والاول لا يخلو اما ان يوقع المشتري به ما لا يمكن نقضه كالعتق والتدبير أو ما يمكن كالبيع والكتابة والزهر والابار والنبهة أم لا ولذلك الام على هذا التقسيم اما ان تكون وقت الدعوة حية أو ميتة فان كانت حية فاما ان يكون المشتري اوقع بها ما لا يمكن نقضه وهو العتق والتدبير أو ما يمكن وهو البيع والكتابة والرهن والاجارة والمهبة والتزويج اذا عرف هذا فقول اذا دعى البائع ولدا لمبيعة يتطرا اذا جاءت به لا قل من سنة أشهر وهو حي لم يتصف بالعتق أو التدبير ولم يسبقه المشتري في الدعوة ثبت النسب من البائع مطلقا صدقه المشتري أم لا فالتمتعيد بالحياة للاحتراز عن الوفاة حيث لا يثبت نسبه لان الحقوق لا تثبت لابتداء ولا عليه والتمتعيد بعدم اتصافه بالعتق والتدبير للاحتراز عما اذا كان الولد عند الدعوة عتقا أو مديرا بان اعتقه المشتري أو دبره حيث لا يثبت نسبه أيضا لان ثبوت نسبه يستلزم نقض عتقه أو تدبيره وكل منهما بعد وقوعه لا ينتقض بخلاف ما اذا ادعى نسبه بعد ان باعه المشتري أو كاته أو رهنه أو وهبه أو أجره حيث يثبت نسبه ومنتقض هذه النصرفات والتمتعيد بعدم سبق المشتري البائع في الدعوة للاحتراز عما اذا ادعاه قبله فان النسب منه يثبت ولا يتصور بعده ثبوت النسب من البائع بخلاف ما اذا ادعاه معه أو قبله حيث لا تعتبر دعوة المشتري مع دعوة البائع لان دعوة البائع أقوى لاستيادها الى وقت العلوق بخلاف دعوة المشتري فانها تقتصر ولا تستند لعدم كون العلوق في ملكه فيعرق بين ما اذا ادعاه بعد موته وعتقه أو تدبيره وبين ما اذا ادعاه بعد كتابته أو رهنه أو نحو ذلك ففي الثاني يثبت النسب لاني الاول بخلاف ما اذا ادعاه بعد موته أمه أو عتقها أو تدبيرها حيث لا يفترق الحال في ثبوت النسب بين موتها وعتقها أو تدبيرها وبين كتابتها واجارتها وتزويجها ونحو ذلك مما سبق الكلام عليه بل يثبت نسب ولدها بالدعوة مطلقا ولا يمنع منه ثبوت هذه الاوصاف لانه غير انه في الوجه الاول أعني الموت وأخويه لا يثبت لها أمومية الولد اما في الموت فلما سبق من ان الميت لا يثبت له احمق ابتداء ولا عليه وأما في العتق ونحوه فلان ثبوت أمومية الولد لا يستلزم نقض اعتق وهو بعد وقوعه لا ينتقض وفي الوجه الثاني أعني الكتابة واخواتها يثبت لها أمومية الولد بالتبعية لثبوت نسب الولد لعدم المسامح

(باب دعوى النسب)*
(ولدت) أمة (مبيعة لا قل مدة الحمل)
أي من ستة أشهر (مذبيعت فادعاه
البائع فهو ابنة وهي أم ولده وينسخ
البيع ويرد الفسخ الى المشتري)

لان الكفاية ونحوها تنتقض ضمن ثبوت الاستيلاء لها هذا كله اذا ادعى نسبه وانحال انها قد جاءت به
لاقل من ستة أشهر فان جاءت به لاكثر ردت دعوته الا ان يصدقه المشتري فان صدقه ثبت منه النسب
سواء جاءت به لاقل من سنتين أو لاكثر منها وهل ثبت لأمه الاستيلاء فينتقض البيع ويرد الثمن أم لا
ان جاءت به لاقل من سنتين انتقض البيع وثبت لها الاستيلاء فتصير أم ولد البائع ويرد الثمن والا فلا
(قوله مطلقا) أي سواء صدقه المشتري أم لا فهو في مقابلة لتفصيل الاتي عن زفر والشافعي (قوله
وبه أخذ زفر والشافعي) كذا في عامة الكتب كالزيلي وغيره خلافا لما في شرح العيني حيث جعل هذا
قول الأئمة الثلاثة ووجه القياس تناقض البائع لان اقامه على البيع كالاقرار بان الولد عبد فبدعواه
نسبه يكون متناقضا ودعوى المتناقض لا تسمع ووجه الاستحسان انه تناقض في محل الخفاء فيغفر لان
النسب يمتنع على العلوق وفيه من الخفاء ما لا يخفى ونظيره المتعلقة تدعى الطلاق وتريد الرجوع بالبدل
مدنية انه يطلقها قبل الخلع تسمع دعواها وان كانت متناقضة لان اقامها على الخلع كالاقرار بقيام
العصمة لكن لما كان التناقض في محل الخفاء جعل عفوا لان الزوج يستقل بالطلاق فاعلمه طلق ولم تعلم
فاذا أقامت البينة على الطلاق قبلت وكذا المكاتب يدعى على المولى بعد ادائه البدل انه أعتقه قبل
الكفاية تسمع وان كان يدعى العتق متناقضا لكنه في محل الخفاء فيعذر لان المولى يستقل بالعتق
فاذا أقام البينة عليه تقبل ويحمل على عدم علمه بالعتق وقت الكفاية فيرجع بما أدى من البدل
(قوله وان ادعاه المشتري معه أو بعده) واصل بما قبله ووجه تقديم دعوى البائع على دعوة المشتري
سبق بيانه لكن لو حذف المصنف قوله أو بعده لكان أولى لانه معلوم بطريق الاولى وتذكر كبر الضمير
في قوله قبله أو بعده مع ان المرجع مؤنث لتأويل الدعوة بالادعاء (قوله لا يثبت النسب من البائع)
لاستغنائه بثبوت نسبه من المشتري ولان النسب لا يحتمل الا بطلان زيلعي (قوله بل من المشتري) لوجود
ملكه وثبت أميتها باقراره وقيل يحمل على انه نكحها واستولدها ثم اشتراها رد وقوله وثبت أميتها
أي أمية الولد لها (قوله ويرد الثمن كله عند أي حنفية) لانه تبين انه باع أم ولده وبيعها باطل
ولا يضمنها المشتري لانها غير متقومة عنده كالحرة ولهذا لا تضمن بالغصب عنده عيني (قوله وعندهما
يرد حصة الولد فقط) ولا يردهما لانهما قد تضمن بالغصب والعقد فيضمنها المشتري فاذا
ردا ولد دونها يجب على البائع رد حصة ما سلم له وهو الولد كيلا يجتمع البدل والمبدل في ملكه ولا يجب رد
حصة الأم قال الزيلي هكذا ذكروا الحكم على قولهما وكان ينبغي ان يرد البائع جميع الثمن عندهما
أي بضائهم يرجع بقيمة الأم لانهما ثبت نسب الولد منه تبين انه باع أم ولده وبيع أم الولد غير صحيح بالاجماع
فلا يجب فيه الثمن ولا يكون لاجزاء المبيع منه حصة بل يجب على كل واحد من المتعاقدين رد ما قبضه
ان كلن باقيا والا فبطلته انتهى قال العلامة المقدسي لعل مرادهم ما ذكره بناء على ان الغالب تساوى الثمن
والقيمة انتهى وانما لم يكن موته مانعا من ثبوت نسب الولد لانه هو الاصل في النسب لانها تستفيد الحورية
من جهته ألا ترى الى قوله عليه الصلاة والسلام أعتقها ولدها فالثابت ما حق الحورية وله حقيقة الحورية
والحقيقة أقوى من محقق تستتبع الادنى ولا يضره فوات التبعية درر والحديث ذكره عليه الصلاة
والسلام حين ولدت مارية القبطية ولده ابراهيم فقيل له ألا تعتقها فقال عليه الصلاة والسلام أعتقها
ولدها غاية البيان (قوله بخلاف موت الولد) لتعذر اثبات النسب فيه لان الحقوق لا تثبت للميت
ولا عليه كما سبق واذا لم يثبت النسب لم يثبت الاستيلاء لانه فرع النسب وكانت الأم بحالها اتقاني (قوله
حتى لو حبلت أمة في يدرجل فباعها فولدت الخ) تقييده ببيعها قبل الولادة لا للاحتراز عن بيعها مع
ولدها بعد الولادة اذا الحكم لا يختلف بل لان الكلام في دعوة ولدها المبيعة وهذا انما يكون بالولادة بعد
البيع والباء من حبلت مكسورة لان فعله من باب طرب شيخنا (قوله فهو ابنه يحكم بحريته) ولا تصير
أمه أم ولد للبائع لان عتق المشتري فيها لا ينتقض وليس بثبوت الاستيلاء لالام من ضروريات ثبوت

مطلقا والقياس ان لا يثبت النسب
من البائع ذالم يصدقه المشتري وبه
أخذ زفر والشافعي (وان ادعاه
المشتري معه أو بعده) وانما قيد
بهما لانه لو ادعاه المشتري أو لا ثم ادعا
البائع لا يثبت النسب من البائع بل
من المشتري (وكذا ان ماتت الأم)
فادعاه البائع وقد ولدت لاقل من ستة
أشهر ثبت نسب الولد وأخذ البائع
ويرد الثمن كله عند أي حنفية
وعندهما يرد حصة الولد فقط بخلاف
موت الولد أي ان ماتت أمه منه
والمسألة بجاء الم يثبت نسبه منه
(وعتقها ما كوتها) أي عتق الولد
والبيعة حتى لو حبلت أمة في يدرجل
فباعها فولدت في يدرجل فباعها
من ستة أشهر فادعاه البائع فهو ابنه
يحكم بحريته

النسب للولد لان ثبوت نسب الولد ينشأ عن الاستيلاء كما في ولد المنور وولد الامه المنكوحه زيلعي
 لكن ولد المنور وحر بالقيمة وكذا ولد الامه المنكوحه اذا اشترى وجها حريه او لادته والانيه رقيقا
 لامه (قوله ويرد عليه بخصمه من الثمن عندهما) لان المبيع لم يطل في الجارية حيث لم يطل اعناق
 المشتري فيها (قوله وعند محمد) كذا في النسخ التي وقعت عليها وصوابه وسدأني حنيفه يرد بكل الشئ
 لان ام الولد لا قيمة لها عند ولا تضمن بالعتق فلو اخذ بزعمه وهذا قول بعض المشايخ وخصمه في اسم ايد
 تبع الشمس الأئمة السرخسي وهو خلاف رواية وثنا نظريه الاتقان بان محمد بن الحسن عن الامام في
 الجامع الصغير وفي الاصل ان الولد يرد بالخصمه من الثمن وكذا الكرخي والطحاوي كل مهماني مختصمه
 وكذا خمس الأئمة البيهقي في الشامل والكفاية وأبو اللبث في شرح الجامع الصغير فسر ان ما جرى عليه
 في المداية مرجوح وان صحه كما ذكره عزمي زاده وكيف يقال يسترد كل ثمن والمبيع لم يطل في الجارية
 حيث لم يطل اعناقه يرد حصة لولد فقط كما في الزياحي والفرق على هذا بين الميراث والعنفق أو الماضي
 كذب البائع فيما يرد من كون أم ولده حيث جعلها معتقه من المشتري فبطل زعمه ولم يوجد ان كذب
 في فضل الموت فيراخذ بزعمه فيسترد حصة البائع من الثمن على قيمته سواء اعتبر قبل الام يوم البص لانها غلبت
 المشتري الام ثم دعوى البائع الولد ان يتسم الثمن على قيمته سواء اعتبر قبل الام يوم البص لانها غلبت
 في ضمانه بالقبض وقيمة الولد يوم الولادة شيخنا (قوله فدعوى لا تصح لاني حق الولد ولا في حق الام)
 اما الولد فثبت ان صحته بطل استاقه والعق بعد دفعه لا يحل البطلان واما الثاني فثبت ان صحته بطل
 لم تصح في حق الاصل لم تصح في حق المتبع ضرر وفردروا لعدم ضرر مزارع الميراث كالمستأجر وينبغي
 ان يكون الاستيلاء كذلك ولم أره حتى لو استولد المشتري ولدا لم يملكه بان كان شيئاً دأه المالك لا ثبت
 نسبه مطلقا وان جاءت به لاد من سنة اشهر لا يملكه ولو كان له من الامه ولد وهو كالمعتق بعد ثبوت
 لا ينتقض (قوله وان ولد لاكثر من سنة اشهر) لا يرد هذه الامه لان الولد ولد له ولدته لستة اشهر
 فأكثر لكان اولي لاد ان ادعاه والحل ان يباع به تمام غنا لا يرد دعواه لانها لان يصدق
 غايبه البيان وجوز الجامع الكبير (س) ولا تل من سنة او من اقل من سنة (س) ولو ولد
 لاكثر من سنتين من وقت المبيع لم تصح دعواه لبعث ادل يوجد ان العرق على كنهه وان صدره
 أي المشتري البائع ثبت النسب اذ عدم ثبوت رعايته وان صدره من ذلك المانع ويطلب بيعه للجزم
 بان العلق ليس في ملكه فلا يثبت حصة العتق ولا حقه لاد دعاه فترير وغير المالك ليس من أهله
 وكانت ام ولده نكاحا ولو ولدت اجابين لاد لا ترو مدنيه اشترى كالحكم كالأول يعني ثبوت نسبه
 وأمره من اربعين البيوع ويرد الشئ در رد المازع ان الولد للمشتري انفا فارتد البينة عنه ثمانى حلوا
 للثالث درع الشربة البينة والحاصل ان رد البينة في ذلك لا يثبت له ثمن سنة اشهر لو التصديق
 لا فرق فيه بين ما اذا جاءت به لاد من سنة او لاكثر انما العرق بينهما من جهة ثبوت ادسبه لادلام
 بعد التصديق ونقض البيوع فيها وردا عن فلما بقي الشارح كلام المصنف على اطلاقه متناولا لما لو جاءت
 به لاكثر من سنتين كذا يلحق لكان اولي (قوله ردت دعوى البائع) لا حلال العلق بعد البيوع فلم يوجد
 المصحح فيه بين الا ان يصدق المشتري فيمنع ثبت نسبه لم تصدقه ما فيه وتفسير الامه ام ولد له تبعها
 للولد ويطلب البيوع لاستناد العلق الى ما قبل البيوع لا مكاله زياحي (قوله فيمنع ثبت النسب) ويحصل
 على الاستيلاء بالكلح جلا لامرها على الصلاح جوى وافول هذا هو ظاهر لان محل على الاستيلاء
 نكاحا فانه فيما اذا جاءت به لاكثر من سنتين كما قدمناه على الدرر ووجه الحمل على الاستيلاء نكاحا التيقن
 بتأخر العلق عن البيوع فيحصل عليه كما ذكره الزياحي ولا يلزم لوجده على الاستيلاء نكاحا ثم مداسا موميه
 الولد فثبت الاستيلاء لما عين الحمل على الاستيلاء بملك العين ولى ذلك يشير قول الشارح والامه ام ولده
 (قوله يثبت نسبهما) لانهما حلقا من ماء واحد فثبت نسب أحدهما يستلزم ثبوت نسب الآخر (قوله)

ويرد عليه بخصمه من الثمن عندهما
 زعمه لا يرد به بطل الثمن والاعتق
 الابدان دعاه البائع فدعوى لا تصح
 لان في الولد ولا في حق الام (وان)
 ولدت لاكثر من سنة اشهر من
 وقت المبيع ولا قبل من سنتين ارجل
 عدم السنه (ردت دعوى البائع لان
 بطلان المشتري) فيمنع ثبت
 النسب منه ويطلب بيع الامه والولد
 حر الامه ام ولده (وان ادعى نسب
 أحد لثمنين ثبت نسبه امه)
 ولتوأم ولد ابين ولدت لهما ابل
 من سنة اشهر (وان) ولدت لثمنين ثم
 (ان) احدهما او ثمنه المشتري

والتوأم (الح) يتال هما توأمان كما يتال هما زوجان وقولهم هما توأم وهما زوج خطأ اتفانى عن المغرب
(قرله ثم ادعى البائع نسب الآخر) وجلة استأط دعوة البائع ان يقر البائع انه ابن عمه فلان فلا تصح
دعواه أبداً دعوى المشتري (قرله بطل عتق المشتري) جوز في العناية ان يقرأ بكسر الراء على صيغة اسم
الماعول وعلى ما نال عتق مع في الاعتناق وان يقرأ بفتح الراء مصدر على صيغة اسم المفعول فعلى الاول
الاضافة من قبيل اصابة المصدر للماعول وعلى الثاني للمفعول ووجه بطلان العتق ان دعوى البائع بعده
معتق في الذي لم يبعه وفرا المعنى في ان لم يبعه انه ابنه سبق قلم والصراب كما ذكرنا في الذي لم يبعه وم
ضرورة ذلك بثبوت نسب الآخر لانهم من ماء واحد في ازم منه بطلان عتق المشتري لكونه ماحرى
الماعول اذ يستعمل ان يكون احدهما سحر لاصل ولا خرق قيقا وهما من ماء واحد بخلاف ما اذا كان
المولد واحد اذ حيث لا يطل فيه اعتناق المشتري بدعوى البائع نسبة لان العتق لو بطل فيه بطل متمم ودوا
لاجل حل الدعوة البائع وبذلك يجوز وهما سائمة المحرقة في الذي لم يبعه ثم تعدى الى الآخر ضمنا وتبعاً
وكمن شيء ثبت ضمنا وان لم يثبت منصوصاً عنه (قرله وان لم يكن في ملكه) بان انتماه بعد الولادة
او اشترى أمراً وهو حاله باعها بفاسات مبالا فكثير من ستن سيني (قوله والمسئلة بمخالها)
يعني اذ باع احدهما فانتماه للمشتري وادعى البائع نسب الآخر (قوله في نسب الولدين منه) لان
التوأمين لا ينفك عن نسبهما واذ ثبت نسب الذي عمده بمصادفة الدعة ملكه فيثبت نسب الآخر
ضرورة ويحق في الذي عند البائع ولا يطل على عتق المشتري أياً في الذي عنده ولا يتحقق نفق يبعه
لان هذه دعوة تعبر بالاعتقاد لا بالتمسك بالاعتقاد في اتصال الملقوق بذلك المدعى فيقتصر على محمل ولا ينفك
وصار كان البائع أمة بهما حتى من ملكه ذلك وليس من ضرورة عتق أحداً توأمين يعق
عارض حربة الآخر فلهذا لا يعق من عند المشتري عليه حموى عن ازم (قرله لان هذا دعوة
نصرانية) لعدم العار في المالك (قوله صبي عند رجل الخ) فيكونه عمده انفا في عيني (قوله فلان
العاقب) الساهران التغيد بالغيبة اتفانى لا احترازي وانما ذكر في الدرر المسئلة مطابقة عن هذا
الغيد (قوله لم يكن ابنه) لان قراره بنسبه من الغير يمنع ثبوت نسبه منه بدعوى لان اقراره بحجة في حق
نفسه سيني (قرله لم يكن يعق لم يبع) بدعوى لو كان عبد الممرا اخذ له ببعه (قوله وعندهما اذا
جد العبد الخ) صوابه اذا بغيره لان امرار بدلى بغيره المقترله فبصر كما لم يقرر حارما اذا أقر
بالولاء لغيره بكنية الغير فادعاه لنفسه بأن أقر اشترى على البائع بالعق فكذبه فقال ادعته ولا امام
ان ثابت النسب زعم المخبر لان الانزال لا يرتب رد المغرله في حق المقر بل يفي حتى كان لمقرله العود الى
التصديق بعد التذلل بدم ومساكنها اذا أقر بحرية عبد غيره بكنية الغير لا يرتب رد القرار في حق المقر حتى
لو ملكه يوماً يعق عليه سائر اذ به بزمه والجواب عن مسئلة الولاء ان نقل لا نسلم أنها اتفاقية بل هي على
هذا الاختلاف أيضاً ولان سلمنا أنها اتفاقية فتقول انما كان كذلك لان الولاء يقتضي ابطال كل ما جر
الولاء لا ترى ان العبد اذا زوج من معنقة تأت منه بولد كان الولاء عليه لمولى أمه فاذا اعتق الاب جر
ولاء ابنه الى مواله وكذا المعنقة اذا ارتدت وتحقت بدار الحرب ثم سميت فاسرة فاعتقها المشتري
الثاني ثبت الولاء له بعد ان كان ثابتاً للعتق الاول بخلاف النسب فانه مما يحتمل النقص بعد ثبوت غاية
البيان (فرع) ولد الملاء لا يثبت نسبه من غيره لتعلق حقه به بتكذيب نفسه شره بلالية (قوله ولو
كان الصبي في يده لم ونصراني الخ) الظاهر ان المراد به خصوص من لا يعبر عن نفسه حتى لو كان يعبر
عن نفسه يعبر بتصديقه وسياق من المشرح من باب اقرار المريض بعد قول المتن وان اقر بغيره لم يجهول
بولد له انه ابنه الخ ما يدل على ذلك (قوله فهو حارب النصراني) لانه يكون حرا لا مملوماً لا لظهور
دلائل التوحيد لكل عاقل وفي العكس يثبت الاسلام تبعاً ولا تحصّل له المحرقة مع الجعزع تحصّلها
قال في العناية ولقائل ان يقول هذا مخالف للكتاب وهو قوله تعالى ولعبد من خير من مشرك ودلائل

ثم ادعى البائع نسب الآخر (قوله لم يكن يعق لم يبع) بدعوى لو كان عبد الممرا اخذ له ببعه (قوله وعندهما اذا
جد العبد الخ) صوابه اذا بغيره لان امرار بدلى بغيره المقترله فبصر كما لم يقرر حارما اذا أقر
بالولاء لغيره بكنية الغير فادعاه لنفسه بأن أقر اشترى على البائع بالعق فكذبه فقال ادعته ولا امام
ان ثابت النسب زعم المخبر لان الانزال لا يرتب رد المغرله في حق المقر بل يفي حتى كان لمقرله العود الى
التصديق بعد التذلل بدم ومساكنها اذا أقر بحرية عبد غيره بكنية الغير لا يرتب رد القرار في حق المقر حتى
لو ملكه يوماً يعق عليه سائر اذ به بزمه والجواب عن مسئلة الولاء ان نقل لا نسلم أنها اتفاقية بل هي على
هذا الاختلاف أيضاً ولان سلمنا أنها اتفاقية فتقول انما كان كذلك لان الولاء يقتضي ابطال كل ما جر
الولاء لا ترى ان العبد اذا زوج من معنقة تأت منه بولد كان الولاء عليه لمولى أمه فاذا اعتق الاب جر
ولاء ابنه الى مواله وكذا المعنقة اذا ارتدت وتحقت بدار الحرب ثم سميت فاسرة فاعتقها المشتري
الثاني ثبت الولاء له بعد ان كان ثابتاً للعتق الاول بخلاف النسب فانه مما يحتمل النقص بعد ثبوت غاية
البيان (فرع) ولد الملاء لا يثبت نسبه من غيره لتعلق حقه به بتكذيب نفسه شره بلالية (قوله ولو
كان الصبي في يده لم ونصراني الخ) الظاهر ان المراد به خصوص من لا يعبر عن نفسه حتى لو كان يعبر
عن نفسه يعبر بتصديقه وسياق من المشرح من باب اقرار المريض بعد قول المتن وان اقر بغيره لم يجهول
بولد له انه ابنه الخ ما يدل على ذلك (قوله فهو حارب النصراني) لانه يكون حرا لا مملوماً لا لظهور
دلائل التوحيد لكل عاقل وفي العكس يثبت الاسلام تبعاً ولا تحصّل له المحرقة مع الجعزع تحصّلها
قال في العناية ولقائل ان يقول هذا مخالف للكتاب وهو قوله تعالى ولعبد من خير من مشرك ودلائل

خلاف ولا خلاف انه مضمون على الاب الا ان السلف اختلفوا في كيفية الضمان فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه بفل الغلام بالغلام والجارية بالجارية يعني اذا كان الولد غلاما فعلى الاب غلام مثله وان كان جارية فعليه جارية مثلهما وقال علي بن ابي طالب رضي الله عنه عليه قيمته واليه ذهب أصحابنا فانه قد ثبت بالنسبة ان الحيوان لا يضمن بالمثل وتأويل الحديث الغلام بقيمة الغلام والجارية بقيمة الجارية ولان النظر من الجانبين واجب دفعا للضرر عنهما فيجعل الولد حرا الاصل في حق أبيه رقيقا في حق مدعيه نظرا لما عساه (قوله يوم الخصام) لانه يوم منع الولد من المستحق (قوله لا يوم القضاء) في حاشية الشيخ حسن ما خلفه حيث فسر يوم الخصام بيوم القضاء واستدل عليه بعبارة الزيلعي وشرح الطحاوي ولا شك ان المغايرة بينهما لا تظهر لاحتمال تأخر القضاء عن الخصام بان لم يتم المستحق البينة في يوم دعوى الاستحقاق بل في يوم آخر وكان بين اليومين تفاوت في القيمة (قوله وقال الطحاوي الخ) صريح في المغايرة بين يوم الخصام والقضاء ويشكل بما نقله الشيخ حسن عن شرح الطحاوي بما يفيد دخلا في ذلك والجمع بينهما ممكن (قوله وهو حر) لانه ولد المغرور والمغرور من وطئ امرأة معتددا على ملك عين أو نكاح فولدت فاستحققت لا يقال ينبغي أن يكون الولد مشتركا بينهما لانه حر الاصل في حق الاب رقيق في حق المدعي لانه عاق حرا الاصل في حق المدعي أيضا ولهذا لا يكون الولد له وانما حرنا الرق في حق ضرورة القضاء بالقيمة الثابت بالضرورة لا بعد مومنعه عساه (قوله وان مات الولد ثم استحققت لم يضمن الاب قيمته) لعدم المنع در على ان الولد لو كان مملوكا للمستحق حقيقة لم يكن مضمونا عليه فان ولد المغمصوب أمالة عندنا على ما عرف في موضعه فاولى أن لا يكون مضمونا عليه مع عدم المالك حقيقة زيلعي (قوله وان ترك مالا) واصل بما قبله لان الارث ليس يبدل عنه فلا يتوهم مقامه فلم يجعل سلاسة الارث كسلاسة نفسه زيلعي (قوله فيكون المال ميراثا للاب) لانه حر الاصل في حق غيره در (قوله وان قتل الاب الولد الخ) لان المنع تحقق بقتله كافي ولد المغمصوب اذا أنفق الغاصب زيلعي (قوله فأخذت قيمته) انما يفيد بذلك ان لم يأخذ الولد من الغائل لا يضمن شيئا لانه لم يمنع الولد من ماله حكما ولا حقيقة عزمي عن غاية البيان ولا بدوان يكون المأخوذ من الولد قدر القيمة كافي الزيلعي حيث قال وان قبض أنبل من قيمته وجب عليه بتقديره اعتبارا للبعض بالكل (قوله ويرجع بالثلث الخ) وكذا لو استولدها المشتري الثاني لكن انما يرجع المشتري الاول على البائع الاول بالثلث فقط در عن الواهب (قوله على بائعه) أي نعيما اذا ملكها بالشرع وعلى المستأجر نعيما اذا ملكها بالاجارة بان جعلت اجرة كما سبق بخلاف الهبة والصدقة والوصية حيث لا رجوع له فيها كما سبق خلافا للامام الشافعي فانه عذبه يرجع لان الغرور قد نكح من الواهب الموصى او اتصدق بائعا له الملك فيها واخبره انها مملوكته قلنا ساجد لغرور لا يكفي للرجوع لان من اخبر انسانا ان هذا الطريق آمن فسلوكه فأخذ اللصوص ماله لم يرجع على المخبر بشئ زيلعي وكذا يرجع على المزوج بشرط الحرية قال الزيلعي وكذا لو زوجوه على انها حرة ثم استحققت يرجع الاب على الزوج بقيمة الولد اذا لاستيلا دينا على التزوج بشرط الحرية فلو كان المزارع صاحب علة فنزل كالعائش ما خلفك بسبب هذا العذر فعلى بخلاف مجرد الاخبار بالحرية من المزوج أو من صاحب يكون رقيقا ولا يرجع على المخبر بشئ لعدم الغرور لانه يلدون باحد أمرين بالشرع أو المعاصرة انتهى (قوله لا بالعقر) أي لا يرجع بالعقر الذي أخذه منه المستحق لانه زمه باستيفاء منافعها وهي ليست من اجزاء المبيع فلم يكن البائع ضامنا لسلامته صدر الشريعة ودر روقوله باستيفاء منافعها على حذفي مضاف أي منافع بعضها دل على ذلك قول الزيلعي العقر عوض عما استوفى من منافع البضع فلورجع به سلم له المستوفى مجانا (قوله وقال الشافعي يرجع بالعقر) لانه ضمان زمه بفوات السلامة وجوابه ما مر (قوله وفيه اشارة الخ) أي في قول المصنف لا بالعقر جوى

يوم الخصام لا يوم القضاء ولا يوم الولادة
وقال الطحاوي يغير قيمة الولد يوم
القضاء (وهو أي الولد حر وان
مات الولد ثم استحققت لم يضمن
الاب قيمته وان ترك مالا
فيكون المال ميراثا للاب
فتدل الاب الولد غريمه يغير
وكذا ان قتل غيره فأخذت قيمته
(ويرجع أي قيمة الولد على
الامة (وفيها) وقال الشافعي يرجع
بائعه لا بالعقر وقال الشافعي يشارف
بالعقر أيضا على البائع وفيه اشارة
الى ان لو استحققت أخذ العقر من
المشتري

* (كتاب الاقرار) *

اعلم ان السكوت نزول منزلة الاقرار في مسائل منها ما أجاب به شيخنا حين سئل عن شخص أعتق أمته بحضرة أخيه وهو ساكت ثم بعد مائة ادعى أخوه ان له حصة في الامة المعتقة فهل تسمع دعواه فأجاب بان حضوره وقت العتق وسكوته مانع له من الدعوى قال ويشهد لهذا ما قاله في الكبر باع عقاراً وبعض أقاربه حاضر يعلم البيع ثم ادعى لا تسمع ومعلوم ان البيع ليس بقيد ولهذا نعل شيخنا عن اشملى شارح الكبر انه قال فالعتق والوقف كذلك انتهى فعلى هذا متى ثبت ان المحصم عاين ذا اليد يتصرف في المتنازع فيه تصرف المالك وهو ساكت عن المعارضة من غير مانع كان ذلك مانعاً له من الدعوى فلا تعجل بدنته ولا يتقيد حينئذ تركه المعارضة بما اذا مضى عليها خمسة عشر سنة ويحمل قولهم ان الدعوى بعد خمسة عشر سنة لا تسمع الا في الارث ونحوه على عدم معاينة التصرف فتدبر واعلم ان المانع من سماعها خمسة عشر سنة معلول بنهي السلطان فضائه عن سماعها بعد هذه المدة وأما عدم النهي فتسمع الا اذا بلغت المدة ثلاثين سنة أو ثلاثاً وثلاثين ففي الخلاصة المدعى والمدعى عليه اذا كانا في موضع واحد ولا مانع وادعى بعد ثلاثين سنة أو بعد ثلاث وثلاثين سنة على ما في المبسوط والفواكه البدرية لا تسمع دعواه وفي فتاوى العتاي لا تسمع الدعوى بعد ستة وثلاثين سنة الا ان يكون المدعى غائباً أو صبياً أو مجنوناً وليس لهما وليان أو المدعى عليه أميراً أو جاعلاً في نفسه قال شيخنا وهذا ليس على إطلاقه لانه في صرة الفتاوى نقل عن فتاوى العتاي استثنى الارث والوقف واعلم انه اذا ثبت المانع من سماع الدعوى في حق شخص ثبت في حق وارثه أيضاً حتى لو مات شخص بعد ان رزى الدعوى خمسة عشر سنة فادعى وارثه لا تسمع أخذاً مما ذكره الشيخ حسن في رساله الابراء عن فتاوى ابن السلي ونصه أفرت امرأته انها لا تستحق قبل جماعة عينتهم ثم مات لا تسمع دعوى ورثتها بحق لمورثهم لقيامهم معام المورث وهو لو كان حياً لا تسمع دعواه الخ ماذكره بالعزيز والى اهل المذاهب الاربعة ثم رأيت بخط شيخنا انه اذا رأى رجلاً يتصرف في أرض زماناً ثم مات ولم يدع اراثي حال حياة المصروف لا تسمع دعواه بعد وفاته وذكر في الفتاوى من له دعوى في دار فلم يحاصم ثلاث سنين وهو في المصربطل حقه وفي منية العتق رأى غيره يبيع أرضاً فقبضها المشتري وهو ساكت كان ذلك اقراراً بالملك للبائع الخ (نعم) الاستبراء والاستتباب والاستيداع والاستتجار يجمع دعوى الملك لان كلامها اقرار بان ذلك الشيء ملك لدى اليد والاستتجار في الامة يجمع دعوى الملك وفي المحرمة يمنع دعوى الشكاح وأما في الشرع فلا يملكه ان الاستتجار ونحوه مانع من دعوى الملك لنفسه اتفاقاً وهل يكون مانعاً من دعوى الملك لغيره فيه خلاف واختلاف التصحيح واعلم ان ما سبق من كون الاستتجار مانعاً من دعوى الملك لنفسه مقيد بما اذا لم يدع الملكية بشراء وليه في صغره كما في الدرر (قوله قرأ الشيء اذا ثبت) وادعوه غيره اذا ثبتته فلا قرار في العلة الا ببات كما في الرأى وهذا أي قولهم أفره اذا كان حسيماً فان كان قولياً يقال أقرب جوى (قوله لما كان مترزلاً) أي بنى الجود والنبوت جوى (قوله وفي الشرع الخ) أفاد ان أقرب استعمال العقهاء لازم يتعدى بالحرف لتشتمله معنى أخبر وعند اللغويين متعباً بالهمزة شيخنا وشرط صحته ان يكون المقر بالغساق لا طائفاً وكوبه حراً ليس بشرط حتى يصح اقرار العبد وينفذ في الحال فيما لا تهمه فيه كالحدد والقصاص وفيما فيه تهمه لا يؤخذ به في الحال لا بد اقرار على الغير وهو المولى ويؤخذ به بعد العتق لزوال المانع وهو نظير ما اذا أقر المحر لانسان بعين مملوكة لغيره لا ينفذ في الحال واذا ملكها يؤمر بتسليمها الى المقر له لزوال المانع لان الاقرار اخبار وليس بانشاء والاخبار في ملك الغير صحيح فينفذ في حق نفسه بخلاف الانشاء وهذا هو اقرار بالطلاق والعناق مكرها لا يصح ولو كان انشاء لصح زيلعي وانما لا يصح بالطلاق مكرها لان الاقرار اماره كذبه

* (كتاب الاقرار) *
قرأ الشيء اذا ثبت
لما كان مترزلاً وفي الشرع

في اخباره واستفد من قول الزيلعي أقر المحرل انسان بعين مملوكة لغيره الخ انه اذا ادعى شخص عينا في يد غيره فشهد له بها شخص فردت شهادته لنهمة وفخرها كنفرد الشاهد ثم ملكها الشاهد يؤمر بتسليمها الى المدعى ومن هذا القبيل ما في الدر عن الاشياء أقر بحرية عبد غيره ثم اشتراه عتق عليه ولا يرجع بالثمن أو بوقفية دار ثم شرها أو ورثها صارت ونفقا مؤاندة له بزعمه بخلاف ما اذا غصب ضيعة من رجل فوقتها ثم اشتراها حيث لا يجوز وقفه كما في الخنصاف والفرق ان فعل الغاصب انشاء لا في غيره ملكه فلا يصح لان شرط صحته ملكه بنفسه الاقرار لكونه اخبارا لا انشاء (قوله هو اخبار) أي في الاصح وليس بانشاء لصحة في ملك غيره ولو أقر مريض بما له لا جني صح من غير توقف على اجازة وارث وللقول بأنه انشاء فروع تشهد له منها لوردا قراره ثم قبل لا يصح وكذا الملك الثابت بالاقرار لا يظهر في حق الزوائد المستملكة فلا يملكها المقر له حموي بقى ان يقال في قول السيد الحموي هو اخبار في الاصح وليس بانشاء بخلافه لما صرح به في البحر وجرى عليه في التنوير من انه اخبار من وجه انشاء من وجه فلا قول يصح اقراره بمملوك الغير ويلزمه تسليمه اذا ملكه ولو أقر بالطلاق والعتاق مكرها لا يصح وللثاني لوردا قراره ثم قبل لا يصح وكذا الملك الثابت بالاقرار لا يظهر في حق الزوائد المستملكة فلا يملكها المقر له انتهى من غير ذكر خلاف ومنه تعلم ان ما ذكره السيد الحموي مما يدل على ثبوت الخلاف فيه حيث صح كونه اخبارا لا انشاء لا يصح عزوه لصاحب البحر كما وقع في كلام بعضهم فتنبه (قوله على نفسه) قيده بأن يكون على نفسه لانه لو كان على غيره لغيره يكرن شهادته ولمفسه يكون دعوى زيلعي وأطلق الحق في قوله هو اخبار عن ثبوت حن للغير لا عمل ماله كان الحق المنزبه من قبيل الاسقاطات كالطلاق والعتاق والطلاق رفع التيمم الثابت سرعا بالكتاب اذا أقر بالطلاق يثبت للمرأة من الحق ما لم يكن لها من قبل وكذا العبد يثبت له على سيده حق الحرية اذا أقر سيده بعقده فإميل من انه يرد على التعريف الاقرار بالاسقاطات كالطلاق والعتاق لعدم الاخبار فيها عن ثبوت حق للغير غير سيده وركنه لفظ أو ما في حكمه دال عليه وشرطه العقل والظوع لا الحرية والبلوغ لصحة اقرار المأذون في التجارة وتوابعها بخلاف ما ليس من باب التجارة حيث لا يصح اقرار السبي به وان كان مأذونا وهذا هو محل ما قسمناه عن الزيلعي من ان البلوغ شرط صحة الاقرار وسبب اذ يرضو حوا وحكمه ظهورا المقرب لا ثبوته ابتداء فصيح الاقرار بالخير لمسلم حتى يؤمر بالتسليم اليه ولو كان عليه كآمة بد المسامح كما في الدر وقوله فصيح الاقرار بالخير لمسلم يعني بالخير القائمة لا المآمة لا يكتفى ذلك لا يجب بدنا لمسلم نس عليه في المحيط واليه الاشارة بقول صاحب الدر حتى يؤمر بالتسليم اليه كما في الشرع لآلية ودليله الكتاب وهو قوله تعالى فليمل الذي عليه الحق أمره بالامثال فلم يمل يقبل اقراره لما كان لا ملاله معنى وقوله تعالى كونا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم والمراد به الاقرار كما في الزيلعي والسنة ترجح ما عزر والغامدية باقرارهما أو الاجماع لان الامة أجمعت على ان الاقرار بحقة في حق نفسه حتى أوجبوا عليه الحدود والقصاص باقراره وان لم يكن بحقة في حق غيره لعدم ولايته عليه فالمال أولى والمعتول لان العاقل لا يقر على نفسه كاذبا فيما فيه ضرر على نفسه أو ماله فترجحت جهة الصدق في حق نفسه لعدم التهمة وكمال الولاية بخلاف اقراره في حق غيره حتى لو أقر بمجهول النسب بالرق جاز ذلك على نفسه وماله ولا يصدق على أولاده وأمهاتهم ومديرهم ومكانيته بخلاف ما اذا ثبت بالبدية لان البيئة انما تصير حجة بالقضاء والقضاء ولاية عامة فينغذي حق الكل اما الاقرار بحقة بنفسه ولا يحتاج فيه الى القضاء فينفسد به وحده الخ وقوله ولا يصدق على أولاده الخ لانه ثبت لهم حق الحرية أو استحقا قها فلا يصدق عليهم كما في الدر (قوله أقر حر) قيده ليصح اقراره مطلقا لان العبد المحجور عليه يتأخر اقراره بالمسال الى ما بعد العتق وكذا المأذون له يتأخر اقراره بما ليس من باب التجارة كقراره بالمهر بوطه امرأته تزوجها بغير إذن مولاه وكذا اذا أقر بخيانية موجبة للال لا يلزمه لان اذنه لم يتناول الا التجارة بخلاف ما اذا أقر بالحدود والعصا لان العبد مبق على اصل الحرية في حقها ما زيلعي (قوله

(هو اخبار عن ثبوت حق للغير على نفسه اذا أقر حر)

من العضة وقوله في أقل الخ متعلق بمحذوف أي لا يصدق في أقل من عشرين انتهى (قوله في أقل من خمس وعشرين) لأنه أقل نصاب تجب فيه الزكاة من جنسه زيلعي (قوله لا يصدق في أقل من قدر النصاب قيمة) ينظر ما المراد بالنصاب الذي تعتبر قيمته هل هو نصاب الفضة أو نصاب الذهب أو نصاب السواثم حموي (قوله ثلاثة نصاب) لأن أقل الجمع ثلاثة عيني (قوله من جنس ماسماه) وإن بينه وبين مال الزكاة يعتبر أن تبلغ قيمته قدر ثلاثة نصاب ويعتبر الأدنى في ذلك للتيقن به زيلعي ومنه يعلم الجواب عما توقف فيه السيد الحموي بقوله ينظر ما المراد بالنصاب الخ بأن يقال المراد أدنى النصاب من حيث القيمة لأن الأقل هو المتيقن (قوله لزمه عشرة) لأن العشرة أقصى ما يذكر بلفظ الجمع فكان هو الأكثر من حيث اللفظ فينصرف إليه (قوله وعندهما يجب مائتان) وعلى هذا الخلاف إذا قال على دنائير كثيرة أو وصائف كثيرة فعنده عشرة وعندهما يلزمه ما يساوي مائتي درهم وإن قال غصبت ابلا كثيرة أو بقرا كثيرة أو غنما كثيرة أو حنطة كثيرة ينصرف إلى أقل نصاب يؤخذ منه ما هو من جنسه كخمس أوسق في الحنطة وعندهما يرجع إلى بيان المقر ولو قال على مال نفيس أو كريم أو خطير أو جليل لا رواية فيه وقال الجرجاني يلزمه مائتان زيلعي (قوله وعلى البعض) المراد به صدر الشريعة حموي (قوله وفيه اشتباه) وجهه أن العشرة غاية ما دل عليه جمع القلة فانه يدل حقيقته على ثلاثة إلى عشرة وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية فأقله أحد عشر ويستعمل كل منهما ماموضع الآخر مجازا والذي علل به للإمام في العناية هو قوله وقال أبو حنيفة الدراهم ميز يقع به تمييز العدد وأقصى ما ينتهي إليه اسم الجمع فغيرها هو العشرة لأن ما بعده يميز بالمقردي يقال أحد عشر درهما ومائة ألف درهم فيكون العشرة هو الأكثر من حيث دلالة اللفظ عليه فيصرف إليه الخ (قوله ولو قال له على دراهم لزمه ثلاثة) بالاتفاق لأنه أقل الجمع الصحيح إلا أن بين أكثر منها احتمال اللفظ وينصرف إلى الوزن المعاد فان لم يكن فيه وزن معاد عمل على وزن سبعة لكونه معتبرا في الشرع عنائية (قوله ولو قال كذا درهم) لزمه درهم وجهه أن كذا كناية عن العدد والاصل في استعماله اعتباره بالمفسر فإله نظير في الأعداد المفسرة حمل على أقل ما يكون من ذلك النوع وما ليس له ذلك بطل فإن قال كذا درهم كان كما إذا قال له على درهم عنائية (قوله عليه ديناران) لأن كذا كناية عن العدد وأقل العددين إن كان الواحد لا يعد حتى يكون معه شيء آخر قيل وفيه نظر لأن كون الواحد ليس عددا في اصطلاح الحساب حموي فإن قلت ماذا كره في التهمة وفتاوى قاضيان من لزوم دينارين بخلاف ما سبق من قول المصنف وكذا درهم درهم فالفرق بينهما قلب لافرق بينهما وإنما المسئلة فيها قولان أحدهما ما ذكره المصنف والآخر ما حكاه زيلعي عن التهمة والذخيرة وغيرهما من أنه يلزمه درهما مع لابلان كذا كناية عن العدد وأقل العددين إن كان الظاهر أن القائل يلزمه الدينارين في كذا دينار يقول بلزوم درهمين في كذا درهم كما أن القائل بلزوم درهم يقول بمثلته أسباني مسئلة الدينارين لا ترى أن لزوم كل من الدينارين والدرهمين معزى للتهمة والظاهر أن صاحب التهمة لم يذ كر مسألة الدرهم والدينارين في موضع واحد بل في موضعين بدليل اقتصار الشارح في العز واليهاء على مسألة الدينارين كاقصا زيلعي على الدرهم فلا شكل ثم رأيت في الشرنبلالية أن ما في الهداية من لزوم درهم فيقال كذا درهم ما يقدم على ما في قاضيان من أنه يلزمه ديناران إذا قال كذا ديناران عند معارضة الفتاوى للتمون تقدم المتون اه بالمعنى فهو نص فيما ذكرناه من أن في كل مسألة الدرهم والدينارين قولين وأنه لا فرق بينهما (قوله وكذا كذا أحد عشر وكذا وكذا أحد عشر ون) لأن كذا كناية عن عدد مجهول فقد أقر بعددين مجهولين ليس بينهما حرف العطف وأقل عددين كذلك من المفسر أحد عشر درهما مع العطف أحد وعشرون ووجوب الأقل في الفسائل لتيقننا بالاصل في الذم البراءة وإن ثبت بغيره ولم يزد على ذلك أي أحد عشر لعدم النظر سائبة فيجمل على التكرار در (قوله ولو ربع الخ) ولو خمس زيدة عشرة آلاف ولو سوس بزيادة مائة ألف ولو

في أقل من خمس وعشرين وفي غير مال الزكاة لا يصدق في أقل من قدر النصاب قيمة (و) لو قال له على (أموال عظام) لزمه (ثلاثة نصاب) من جنس ماسماه (و) لو قال له على (دراهم كثيرة) لزمه (عشرة) من الدراهم عند أبي حنيفة وعندهما يجب مائتان وعلى البعض مذهب الإمام بأن جمع الكثرة أقله عشرة وفيه اشتباه (و) لو قال له على (كذا درهم) لزمه (ثلاثة) و (و) لو قال (كذا دينار) لزمه درهم وذكر في التهمة وفتاوى قاضى نخل الدين ولو قال كذا دينار فاضى (و) لو قال له على (كذا عليه ديناران) (و) لو قال (أحد عشر كذا) بغير الواو لزمه (أحد عشر) (و) لو قال (كذا وكذا) بواو واحد لزمه (أحد وعشرون ولو ثبت) لفظة كذا (بالواو) فيكون واوان (بزيادة مائة) فيجب مائة واحد وعشرون (ولو ربع) لفظة كذا بالواو فيكون ثلاث وأون (زيد الف)

ولو سبع يزداد ألف ألف وهكذا درر (قوله فيجب ألف ومائة واحد وعشرون) لانه أقل ما يعبر عنه
 بأربعة أعداد مع الواو (قوله فهو اقرار بدين) لان على لا يجاب وقبلي ينبي عن الضمان يقال قبل
 فلان عن فلان أى ضمن وسعى الكفيل قبيلا لانه ضامن للمال وان وصل به ودية صدق لان المضمون
 عليه المحفظ والمال محله فقد ذكر المحل واراد المحال مجازا فيصح موصولا لامفصولا عنانية ودرر
 (قوله انه اقرار بالامانة) لان اللفظ ينتظمها حيث صار قوله لاحق لى قبل فلان ابراهيم الدين
 والامانة جميعا والامانة قلها فيحمل عليها او تقول ان قبلى بمعنى عندى وتو قال عندى يكون اقرارا
 بالامانة ودعوى ان قبلى ينبي عن الضمان ممنوعة كذا في نكته فان يخان قال ان قبلى والاول هو
 المذكور في المبسوط وهو الاصح لان استعماله في الدين اغلب واستفيد من العناية ان عادة صاحب
 الهداية تقديم ما هو الاصح (قوله أو في كيسى) كذا جيبى كى عممتى خاى صندوقى حانوقى (قوله
 فهو امانة) لان هذه المواضع محل للعين لا للدين اذ الدين محله الذمة والعين محتمل ان تكون مضمونة
 وامانة والامانة ادناهما فيحمل عليها للتيقن به زيلعى وتوقض بما اذا قل له قبلى مائة درهم دين ودية
 أو ودية دين فانه دين ولم يثبت اقلها وما هو الامانة وأوجب بانه ذكر رافضين أحدهما يوجب الدين
 والاخر يوجب الودية والجمع بينهما غير ممكن واهما هما لا يجوز وحمل الدين على الودية جهلا لا على
 على الادنى وهو لا يجوز لان الشئ لا يكون تبعا لمادونه فتمين العكس عنانية (قوله فهو اقرار) لان النعيم
 راجع للالف المذكور وهو موصوف بالوجوب فكأنه قال اتزن الالف الواجب لك على وهذا اذا لم يكن
 على سبيل الاستهزاء فان كان وشهد الشهود بذلك لا يلزمه شئ اما لو ادعى الاستهزاء لا يصدق درر (قوله أى
 لو قال بلا ضمير لا يكون اقرارا) لانه لا دليل على انصرفه الى المذكور فكان كلاما مبتدأ والاصل ان كل
 ما يصلح جوابا لا ابتداء يجعل جوابا وما يصلح للابتداء لا للبناء أو يصلح لمبايعة ابتداء لانه لا يلزمه المال
 بالثبوت كما في الاختيار قال اليس لى عليك فسال بلى فهو اقرار واراد قال نعم لا تنوير وقيل نعم لان الاقرار
 يحتمل على العرف لا على دقائق العربية جوهره والفرق ان بلى جواب الاستفهام المعنى بالانبات ونعم
 جوابه بالنفى درر الايمان باز أس من الناطق ليس باقرار بحال وعق وطلاق وبيع ونكاح واجارة وهبة
 بخلاف أفاء ونسب واسلام وكفر وامان كافر واسارة محرم لصيد تنوير وشرحه وقوله ونسب أى الاشارة
 من سيد الامنة تنزل منزلة سرج الدعوة (قوله زمه حالا) لانه اقر بحق على نفسه وادعى حقا على المقر له
 فاقرار هبة في حق نفسه ولا تنبى دعواه بعيرجة كما اذا اقر بعدنى يده لغيره وادعى الامارة لا يصدق
 فى دعوى الاجارة بخلاف ما اذا اقر بدهم سود فانه يصدق لان السود صفة فى الدراهم فتملزمه على
 الصفة التى اقر بها عنانية (قوله ولى المقر له على الاجل) لانه منكر واليمين على من انكر عنانية (قوله
 فيلزمه مائة درهم) قلت مراد مع الدرهم المذكور المفسر للمائة المهمة قال فى الخصار ولو قال له على مائة
 ودرهم فالكل درهم وكذا كل ما يوزن واعلم ان صاحب الدرر ذكر مائة مائة بصيغة الجمع
 وفضه اذا قال له على مائة ودرهم زمه مائة درهم ودرهم وتعقبه غزى بان الصواب مائة درهم بالافراد
 واستدل بما فى المقدمة المحاجية حيث قال وميز مائة وألف مخفوض مفرد انتهى واجاب شيخنا بان
 دعوى التصويب ساقطة وما ذكره ابن الحاجب فى المقدمة هو الكثير وما وقع لصاحب الدرر حيث
 اضاف المائة الى اجمع قليل وليس بخطا ومنه قراءة حمزة والكسائى ولبشواى كفهم ثلاث مائة سنين
 باضافة مائة الى سنين وان حصل ان العدد المضاف على قسمين أحدهما مالا يضاف الا الى جمع وهو ثلاثة
 الى عشرة والثانى مالا يضاف كثيرا الى مفرد وهو مائة وألف وتبنيتهما نحو ما شادهم وانقادهم الخ
 (قوله وهو قول الشافعى) لانه عطف مفسرا على مبهم والاصل فى العطف المغايرة ولسان قوله ودرهم
 بيان للمائة عادة لان الناس استعملوا تكرار الدرهم واكتفوا بذكر مرة وهذا فيما يكثر استعماله وهو عند كثرة
 الوجوب بكثرة اسبابه وذات المقدرات كالمسكيات والموزونات لانها تثبت دينانى الدمة سلما وقرضا ونمنا

فوجب الف ودية واحدة ودرر
 (و) او قال له (على او قبلى) ولم يزد على
 ذلك فهو (القرار بدين) وفي نسخ
 مختصر النذور فى قوله قبلى انه
 اقرار بالامانة (و) لو قال له (عندى)
 او (معى) او (فى بيتى) او (فى صندوقى)
 او (فى كيسى) فهو امانة قال الا
 رجل (لى عليك الف فقال) له
 (اتزبه او انتقده او اجلسنى به
 او قسيتك او احلتك به) على الغير
 (فهو اقرار ولا كتابة) أى لو قال
 بلا ضمير (لا) يكون اقرارا (ون
 اقر) رجل (بدين مؤجل) بان قال
 لك على مائة درهم مؤجل الى شهر
 (وادعى المقر له حال زمه) حال
 كونه (حالا وحلف المقر له على الاجل)
 بانه لم يكن ولو قال له (على مائة ودرهم
 فهى درهم) فيلزمه مائة درهم
 ولو قال له على (مائة ونوب يفسر للمائة)
 أى زمه نوب ويرجع اليه فى تفسير
 المائة والشافعى (وكذا) لو قال له
 وهو قول الشافعى (مائة ونوبان)

بـخلاف الثياب وما لا يكال ولا يوزن فان وجوبها لا يكثر في الزمة والثياب وان ثبتت في الزمة في السلم
والنكاح الا انها لا يكثران ككثرة القرض والتمن قال شيخنا والمتقارب الذي لا يختلف آحاده بالكبر
والصغر كالمكيل والموزون ذكره الاسيحياني (قوله زمة ثوبان ويرجع اليه في تفسير المائة) لانها
مهمة در (قوله حيث يلزمه الكل ثيابا) لانه ذكر عدد من مائة وثلثمائة وعقبهما تفسير
فانصرف اليهما لاستوائهما في الحاجة الى التفسير لا يقال الاثواب لا تصلح تفسير المائة لانها ما اقترنت
بالمائة صارا العدد واحد وفي على نصف درهم ودينار وثوب يلزمه نصف كل منها وكذا انصف هذا العبد
وهذه المجارية لان الكلام كله وقع على شيء بغير عينه أو بعينه بخلاف ما اذا كان بعضه معينا وبعضه
غير معين بان قال نصف هذا الدينار ودرهم حيث يجب عليه نصف الدينار والدرهم كله درر وزيلعي
وأصله ان الكلام اذا كان كله على شيء بعينه او كان كله على شيء بغير عينه فهو كله على الانصاف وان كان
أحدهما بعينه والاخر بغير عينه فالنصف على الاول منهما مباشرة لانه لا يمكن ان يكون المقدم بعد
ان عزاء وجوب كل الدرهم للتبدين فيه ان هذا على تقدير جر درهم مشكل أما في الرفع أو السكون فلم
انتهى (قوله اقر بتمر في قوصرة) وكذا لو اقر بثوب في منديل او طعام في سفينة أو حنطة في جوالق
ووجهه ان غصب الشيء وهو مظروف لا يتحقق بدون الظرف بخلاف ما اذا قال غصبت من قوصرة لان من
الانتزاع فيكون اقرارا بغصب المتزوع عناية ودرر وفي الشرع لا يلية عن الجوهره ان أنصاف ما اقر به الى
فعل بان قال غصبت منه تمر في قوصرة لزمه التمر والقوصرة وان لم يفعه الى فعل بل ذكره ابتداء فقال له
على تمر في قوصرة فعليه التمر دون القوصرة كما لو قال بعث له زعفراني ثلثة ااه (قوله لزمه) لان الظرف
امكن ان يجعل ظرفا حقيقة وامكن نقله ولو ادعى انه لم ينقله لم يصدق لانه اقر بغصب تام لانه مطلق
فيحمل على الكمال وفي درهم في درهم لزمه الاول لان الثاني لا يصلح طرفا درر (قوله وهي بالتخفيف
والتشديد) ظاهره انه ما على حد سواء وليس كذلك قال في مختار الصحاح القوصرة بالتشديد وقد تخفف
انتهى (قوله بالزبدل) الزبدل معروف فاذا كسرت شددت فقلت زبدل لانه ليس في كلام العرب
فعليل بالفتح كذا في الصحاح بقي ان يقال مقتضى قوله فاذا كسرت الخ يفيد جواز الفتح وقوله لانه ليس
في كلام العرب الخ يقتضى عدم جوازه وبعبارة القاموس يفيد جوازه مع القلة (قوله كذا في المغرب)
الذي في المغرب وقولهم انما سمي بذلك مادام فيها التمر والافه وزبدل مبني على عرفهم جوى (قوله لزمه
الدابة) لان غير المنقول لا يضمن بالغصب والاصل ان الظرف ان امكن ان يجعل ظرفا حقيقة وامكن
نقله لزمه والالزمه المظروف فقط درر وقوله والاشامل لما اذا لم يمكن نقله وشامل لما اذا لم يمكن جعله
ظرفا حقيقة وان امكن نقله وبهذا تعلم ما وقع لبعضهم حيث تصرف في عبارة الدرر على وجه قاصر بقي
ان يقال ما سبق من التعليل بان غير المنقول لا يضمن بالغصب تبع فيه صاحب الدرر والزيلعي وفيه
ما لا يخفى والاولى ان يعلى بعدم تحقق الغصب في غير المنقول كالعيني حيث قال لان غصب العقار
لا يتحقق عندهما واعلم ان ما سبق من ان الظرف ان امكن جعله ظرفا حقيقة وامكن نقله لزمه والالزمه
المظروف فقط يفيد انه لو قال دابة في خيمة زماه ولو قال ثوب في درهم لزمه الثوب قال في الدرر لزمه
(قوله وعلى قياس قول محمد زماه) لانه يرى تحقق الغصب في العقار (قوله له الحلة والغص) لان
الاسم يشمل ما زيلعي والغص بفتح الفاء وأما كسرها فردى مصباح وفي القاموس الغص لاختام مثلث
لفاء والكسر غير محن ووهو الجوهري انتهى يعني في دعوى اللحن جوى (قوله والجفن) بفتح الجيم
وهو عنده اي غلافه عيني (قوله وهي غلافه السيف) وقال الاصمعي جائل السيف لا واحد لها من لفظها
وانما واحد هاجم وذلك لان اسم السيف ينطلق على الكل عيني (قوله وبجحلة) بتقديم الحاء على الجيم
وهو بيت يزى بالثياب والاسرة والستور ويجمع على جائل عيني (قوله أى في الاولى ثوب ومنديل الخ)
لانه ظرف له وهو ممكن حقيقة فيدخل فيه على ما ينزله ومنديل بكسر الميم قال في المغرب تمتد

لزمه ثوبان ويرجع اليه في تفسير
المائة (بـخلاف له على مائة وثلاثة
اثواب) حيث يلزمه الكل ثيابا (اقر
بتمر) بان قال غصبت تمر (في قوصرة
لزمه) وهي بالتخفيف والتشديد
وعاء التمر يتخذ من القصب ويسمى
بها مادام التمر فيها والافه سمي
بالزبدل كذا في المغرب (وبدلت في
اصطلى لزمه الدابة فقط) عند هذا
وعلى قياس قول محمد زماه (ونخاتم)
أى لو اقر بنخاتم بان قال له على خاتم
لزمه (أى للقر له) الحلة والغص
وبسيف) لزمه (له النصل) أى
الحديدة (والجفن) أى غده
(والجمل) جمع جملة بكسر الحاء
وهي غلافه السيف (وبجحلة) لزمه
(له العبدان والسكوة) والجحلة
بالتحريك ببيت يزى بالثياب والسر
وقيل ببيت يتخذ من خشب وثياب
اسمه بش خانه وقيل خركانه والعبدان
جمع عود وهو الخشب كسرى
جمع دود (وبثوب في منديل أو)
ثوب (في ثوب لزمه) أى في الاولى
ثوب ومنديل وفي الثانية ثوبان
(وبثوب في عشرة) أثواب

بمذيل خيش أى شدة برأسه ويقال تمذلت بالمذيل وتعذلت أى تمسحت به انتهى حموى (قوله له
 ثوب) لان العشرة لا تكون ظرفا لوالد عادة والمتنع عادة كالممتنع حقيقة عني (قوله عندهما) لوقال
 عند أى يوسف وهو قول أبى حنيفة أولا كما فى العيني والزيلعى لكان اولى (قوله وعند محمد واحد عشر
 ثوبا) لان النعيس من الثياب قد يلف فى العشرة فامكن جعله ظرفا عني ودرر قال الزيلعى وهو منقوض
 بما اذا قال غصبت منه كرباسا فى عشرة اثواب حريقا فانه يلزمه الكل عنده مع انه ممتنع عرفا (قوله له خمسة)
 لان اثر الضرب فى تكثير الاجزاء لا فى تكثير المال وعشرة دراهم وزنا وان جعلت ألف جز لم يزد فيه وزن
 قيراط عنائة (قوله وقال الحسن بن زياد الخ) لعرف المحاسب عني (قوله وهو قول زفر) يخالفه قول
 الزيلعى وقال زفر عليه عشرة ثم ظهران النقل عن زفر قد اختلف فى التقريب ذكر ان مذهب زفر مثل
 قول الحسن كما ذكره العيني (قوله وعشرة ان عني مع) لان اللفظ يحتمل المعية فقد نوى محتمل كلامه
 فيصدق عني (قوله وقال زفر يلزمه ثمانية) وهو القياس لانه جعل الدرهم الاول والاخر حدا
 والمحد لا يدخل فى المحدود ولهما ان الغاية يجب ان تكون موجودة اذا المعدوم لا يجوز ان يكون حدا
 للموجود ووجوده بوجوبه فتدخل الغاية وان وله ان الغاية لا تدخل فى المغيالات المحدود بغير المحدود
 ولكن لا بد من ادخال الاولى لان الدرهم الثانى والثالث لا يتحقق بدون الاول فدخلت الغاية الاولى
 ضرورة ولا ضرورة فى الثانية درر ووجه عدم تحقق الثانى والثالث بدون الاول انه لا يعقل ثل بدون
 اول ويتفرع على دخول الغاية الاولى دون الثانية عند الامام ما نقله الشلبى عن قاضى خان لوقال له على
 ما بين مائة الى مائتين فى قول أبى حنيفة يلزمه مائة وتسعة وتسعون فتدخل فيه الغاية الاولى دون الثانية
 انتهى ولوقال له كبر برأى كشر فعليه عنده كبر وكشر شعير الاقير لان الاقير لا خير من الشعير
 هو الغاية الثانية ولوقال من عشرة دراهم الى عشرة دنائير فعنده تزمه الدراهم وتسعة دنائير وعندهما
 الكل ذكره الزيلعى عن النهاية وذكر الاتقانى عن الحسن ولوقال له من درهم الى دينار لم يلزمه الدينار قال
 الحموى وهذا يوجب ان تكون الغاية اكثر الشئ انتهى وانظر ما وجه لزوم الكرم الشعير الاقير نافع
 انه جعل الغاية نفس الكرم (قوله له ما بينهما فقط) أى دون الحد فحين لقيامهما بما بينهما فاشترط لآلية
 عن البرهان وعلى المسئلة فى الدرر بعالم الزيلعى بقوله لما ذكرنا ان الغاية لا تدخل فى المغيالات ولا تخفى
 ما فيه بالنسبة لآلية الدخوله فيما سبق بخلاف ما هما ولما زاد العيني على ما اقتصر عليه الزيلعى حيث قال
 لان الغاية لا تدخل فى الخمس ولا المبدل بخلاف ما تقدم انتهى (قوله وصح الاقرار بالجميل) وان لم يبين
 السبب بالاجماع لان له محججه جهة واحدة وهى الوصية من جهة غيره عني وزيلعى أى يجعل هذا
 الاقرار على ان رجلا أوصى بالجميل لرجل ومات الوصى فالان يقر وانه بانه للوصى له صدر الشريعة
 (قوله أى لوقال حمل امتي الخ) يعنى وقد يتحقق وجوده وقت الاقرار او احتمل ولهذا قال الزيلعى
 ثم ان كان المقر به حمل جارية فانما يستحقه المنزلة اذا علم وجوده وقت الاقرار واحتمل ذلك على الوجه
 الذى بينا يعنى بان تعيى بعد اقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ان كانت ذات زوج أولا قبل من ستين
 اذا كانت معتدة (قوله او حمل شاتى لفلان) بشرط ان يتيقن بوجوده وقت الاقرار فيقدر بآدى مدة
 يتصور ذلك عندها اهل الخبرة على ما جرت به عادتهم كما فى الزيلعى وفى الدرر عن المجوهرة اقل مدة حمل الشاة
 اربعة اشهر واقليها البقية الدواب ستة اشهر اه (قوله وللحمل ان بين الخ) والاقرار للرضيع صحيح وان
 بين سببا غير صالح منه حقيقة كالاقرار فى كفاى التنوير لانه وان لم يتصور منه ذلك حقيقة فقد يتصور
 حكما بمثابة وهو القاضى او من يأذن له القاضى واذا تصور بالنائب جازا فاضافة الاقرار اليه عنانية بخلاف
 المحين لعدم تصور ذلك منه لا حقيقة ولا حكما لانه لا يولى عليه درر أى لا يكون لاحد عليه ولا يشيخنا
 (قوله ان بين سببا صالحا) متعلق بالاقرار للحمل (قوله بان وضعته لاقول من ستة اشهر الخ) وكما يشترط
 لصحة الاقرار للحمل يتيقن وجوده وقت الاقرار له واحتماله فكذا يشترط هذا فى الاقرار به كما قدمناه

لزمه (ثوب) عندهما وعند محمد واحد
 عشر ثوبا (وخمسة فى خمسة وعنى)
 به (الشرب لزمه) له (خمس) وقال
 الحسن بن زياد يلزمه خمسة وعشرون
 وهو قول زفر (و) لزمه له (عشرة)
 انه انما (ان عني مع) بقوله فى خمسة مع
 خمسة (و) لوقال (له) على (ما بين
 الى عشرة او) قال له على (له) فى
 درهم الى عشرة (تسعة) عند أبى حنيفة
 السور زين (تسعة) عشرة وقال زفر
 وعندهما يلزمه العشرة وقال زفر
 يلزمه ثمانية (و) لوقال (له) من دارى
 ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط
 لزمه (له) ما بينهما فقط فلا تدخل
 الغايتان (وصح الاقرار بالجميل) أى
 لوقال حمل امتي (والمحمل) أى
 صح اقراره ولزمه (والمحمل) أى
 صح لوقال حمل فلان على ألف درهم
 (ان بين سببا صالحا) بان قال أوصى
 له فلان أو مات أبوه فزعمه المال ثمان
 فهذا الاقرار صحيح ولزمه المال ثمان
 جاءت به حيا فى مدة يعلم انه كان قائما
 وقت الاقرار لزمه بان وضعته لاقول
 من ستة اشهر من وقت الاقرار
 والموصى فان وضعته لاقول من ستة
 اشهر لم يستحق شيئا

عن الزيلعي فكان على الشارح ان ينبه على ذلك (قوله الا ان تكون المرأة معتدة الخ) لانه لما حكم
 بثبوت النسب لاقبل من حولين كان حكما وجوده في البطن حين مات الوصي والمورث جوى (قوله وان لم
 يبين سيدا صالحا لا يصح الى قوله او ابهم في الاقرار) وهذا عند أبي يوسف لان مطلقه ينصرف الى القرص
 والمباينة ولا يتصور ان يلبس وعند محمد يحمل على سبب صالح كالوصية أو الارث والفرق لا يوجب
 بين هذا وما تقدم تعيين طريق للتصحيح هناك وعدمه هنا فان الطريق هنا الوصية أو الميراث والجمع
 بينهما معذور وليس احدهما بالاعتبار اولى من الآخر فيكم بالفساد نظيره لو شري عبد ابائفا ثم قبل
 التقديعه وعيدا آخر من البائع بالف وخمس مائة وقيمتها مائة وثمانون مائة وان أمكن جوازه بان يجعل
 الالف او اكثر حصة المشتري والباقي حصة الآخر زيلعي وفيه نظر اذا لا نسلم ان تعدد جهة الجواز توجب
 الفساد لا يكفي في صحة الحمل على الجواز صلاحية فرد من الوجهين وان لم تتعين خصوصيته الا ترى
 ان جهالة نفس المقر به لا تمنع صحة الاقرار انفاقا فكيف منعها جهالة سبب المقر به جوى عن قاضي زاده
 وهذا منه ترجيح لقول محمد ويؤيى بحث قاضي زاده ما ذكره في الشرع بل لا يسهل حيث قال ولقائل ان
 يقول قد تقدم من الزيلعي في الاقرار بالجهول انه اذا لم يبين ان سبب يصح ويجعل على انه وجب عليه
 بسبب تصح معه الجهالة فما الفرق بينه وبين ما ذكره من عدم جملته على السبب الواجب للصحة على
 قول الغنائل بدو في كل احتمال الفساد والصحة انتهى (قوله وعند محمد ان ابهم الاقرار يصح) لان
 الاقرار اذا صدر من أهله مضاعفا الى محله كان حجة يجب العمل بها ولا نزاع في صدوره من أهله لانه
 هو المفروض وأمكن اضافته الى محله بجملته على السبب الصالح جلال الكلام العاقل على الصحة كالعبد
 المأذون اذا أقرب بدنه فان اقراره وان احتمل الفساد بكونه صدقا او دين كفاية والصحة بكونه من التجارة
 كان صحيحا تصحيا لكلام العاقل غاية (قوله وان كان السبب مستحيلا لا) فتحصل ان للمسئلة ثلاث
 صور اما ان يهيم الاقرار فهو على الخلاف واما ان يبين سيدا صالحا فيجوز بالاجماع واما ان يبين سيدا غير
 صالح فلا يجوز بالاجماع فان قيل ظاهر اقراره يقتضي الوجوب فكيف يقدر على ابطاله ببيان سبب
 غير صالح والابطال رجوع وهو في الاقرار لا يصح اجيب بانه ليس برجوع بل ظهور كذبه بيقين
 كما لو قال قطعت يد فلان عمد او خطأ ويد فلان صحة زيلعي مع عناية (قوله وبطل الشرط) لان الاقرار
 اخبار ولا مدخل للخيار في الاخبار لانه ان كان صدقا فهو واجب العمل به وان لم يختر وان كان كذبا فهو
 واجب الرد فلا يتغير باختياره وعدم اختياره وانما تأثير اشتراط الخيار في العقود ليتخير من له الخيار بين
 فسخه وامضائه ودرر وعناية فان قيل الاقرار يرتد بالرد وهو فسخ قلنا ليس بفسخ للاقرار لانه رفع للشيء
 بعد ثبوته ورد الاقرار ليس رفعا له بعد ثبوته في حقه بل بيان انه غير ثابت أصلا واما اذا قال على ألف
 فمن مبيع بخيار فيصنع ان صدقه المقر له او برهن لان المقر به عقدي قبل الخيار وهو من العوارض فلا بد
 من التصديق أو البيان كما لو أقرب بدنه بسبب كفالة على انه بالخيار مدة معلومة ولو طوله لان الكفالة
 عقد أيضا * (تنبيهه) * لو قال المدعي عليه عند القاضي كل ما يوجب في تذكرة المدعي بخطه فقد
 التزمته ليس باقرار وكذا قوله كل ما أقربه فلان على فانا مقر به لا يكون اقرارا لانه يشبه الوعد
 شمر بلائمة عن المحيط (تنبيه) اشهد على ألف في مجلس واشهد رجلين آخرين في مجلس آخر بلا بيان
 السبب لزمه الفان كما لو اختلف السبب بخلاف ما لو اختلف السبب أو الشهود أو اشهد على صك واحد أو أقر
 عند الشهود ثم عند القاضي أو بعكسه الامر بكاتبه الاقرار اقرارا حكما أحد الورثة أقرب الدين يلزمه كله
 وقيل حصته واختاره أبو الليث أقر ثم ادعى انه كاذب في الاقرار يحلف المقر له ان المقر لم يكن كاذبا في
 اقراره عند الثاني وبه يقتضي وكذا الحكم لو ادعى وارث المقر كذب مورثه فانه يحلف المقر له وان كانت
 الدعوى على ورثة المقر له فاليمين عليهم بالعلم ان لا تعلم انه كان كاذبا تنوير وشرحه عن الدرر وصادر
 الشريعة وقوله وان كانت الدعوى على ورثة المقر له بأن كان للمقردين أقرب قبضه ثم بعدم موت المقر له

الا ان تكون المرأة معتدة فيثبت اذا
 ولدت لاقبل من سنتين لزمه ايضا فان
 ولدته ميتا فالسالم مردود على ورثة
 الموصي والمورث ولو ولدت ولدين حين
 فاما ل بينهما وان كان احدهما ذكرا
 ولا آخر انثى ففي الوصية يقسم بينهما
 نصفين وفي الميراث للذكر مثل حظ
 الانثيين (والا) اي وان لم يبين سيدا
 صالحا (لا) يصح مطلعا سواء كان
 سيدا مستحيلا او ابهم في الاقرار وعند
 محمد ان ابهم الاقرار يصح وان كان
 السبب مستحيلا لا بان قال اقرضني
 أو باعه مني شيئا بالف درهم فهذا
 الاقرار باطل ولا يلزمه شيء (وان
 أقر) رجل يدين على انه (بشرط
 الخيار) ثلاثة أيام (لزمه المال
 وبطل الشرط

طالب الورثة بالدين الذي أقرب قبضه وادعى أنه أقرب قبضه كذا يقال بين علمهم على نفي العلم على قول أبي يوسف كذا أشار إليه شيخنا بقى ان يقال ظاهر ما ذكره في التنوير وشرحه ههنا ان المقر اذا ادعى الاقرار كذا يصف المقر له أو وارثه على المفتي به من قول أبي يوسف مطلقا سواء كان مضطرا الى الكذب في الاقرار أولا قال شيخنا وليس كذلك لماسية أي في الدين من مسائل شتى قبيل كتاب الصلح عند قول المصنف أقرب بحال في صك وانتم دعيه به ثم ادعى ان بعض هذا المال المقر به قرض وبعضه ربنا الخ حيث نقل عن شرح الوهبانية للشرنبلاني ما يدل على انه انما يفتي بقول أبي يوسف من انه يحلف المقر له ان المقر ما أقر كذا في كل صورة يوجد فيها اضطرا للمقر الى الكذب في الاقرار كالصورة التي تقدمت وتحتها قال شيخنا من أفتى بقول أبي يوسف في مسألة لا يوجد فيها الاضطرا له ان له ديناً على وفاء أخرجه عنه رزقك الثاني وكيلاً بنسليم الوقف من الناظر له ول ودفع ماله من الدين فأقر الاول للوصيل به بمصر دينه منه وكتب الوكيل عليه حجة باقراره فسات الوكيل وادعى المقر على ورثته انه أقر على نفسه بالقبض من مورثهم كذا يفتدأ خطأ أما أولا فنقد اضطرا له ولا يندعي على ورثة الوكيل تبرعه له لفضائله أو من الناظر الثاني بالرفع له من مال الوكيل وهو لو امتنع من الدفع له حال حياته لا تسوخ له الدسوى عليه فكيف تسوخ على ورثته ولا يكور له رجوع على الوقف مؤخذة باقراره فندد له الدين الذي له على الوقف ولا تخلف المقر له على قول أبي يوسف في صورة دسوى المقر نسائه ما أثروا به كفاي الدرر عن الكفاي ومنه ص ١٥٠ م ١٥٠ يعني فله شئ في ظهور الحق في دعوى على مقر في هذه الصورة

(باب الاستثناء)
وهو الكلام بالباقي بعد النفي (وما في)
معناه مع استثناء بعض ما أقر به
حال كونه

(باب الاستثناء في الاقرار)

لما ذكره وجب الاقرار بلا مغير شرع في بيان موجهه مع المغير وهو الاستثناء وما في معناه في كونه مغير وهو الشرط والاستثناء استعمال من الثاني وهو العرف لغة واصطلاحاً ما ذكره الشارح كذا يستعمل من العيني وهو متصل وهو الاخراج والتكليم بالباقي ومنفصل وهو ما لا يصح اخراجه كفاي العناية وقوله من الثاني وهو الصرف تقول نذيت أي صرفته عن حاجته صحاح (قوله وهو الكلام بالباقي) عندما أي تكلم بالباقي معنى لا صورة درر وعند الشافعي اخراج بطريق المعارضة قال في شرح المنار لابن مالك فصار تقدير قول الزجل فلان على ألف الامانة سندنا فلان على تسعة وثلاثين لم يتكلم بالالف في حق زوم المائة وعند الشافعي الامانة فانها ليست على فان صدر الكلام بوجهه والاستثناء ينفيه فتعارضنا فتساقط بقدر المستثنى انتهى واستدل كل ابي يذهب الشافعي بزيادة في الاطلاق والامة في فلو كان اخراج بطريق المعارضة ناصح لان الاطلاق والعقد لا يختلان الرجوع والرفع بعد الوضوع قال وتظهر ثمة الخلاف فيم اذا قال فلان على ألف درهم الامانة أو خمسين فعندنا يلزمه تسعة وثلاثين لانه لما كان تكلمنا بالباقي فكان مانعاً من الدخول شككنا في التكليم به والمصل براءة الدم فلا يلزمه الزائد بالشك فصار نظير ما لو قال على تسعمائة أو تسعمائة وخمسون فانه يلزمه الاقل وعنده لما دخل الالف كله صار الشك في المخرج فيخرج الاقل وهو خمسون والباقي على حاله انتهى لكن قول الزجلي فعندنا يلزمه تسعمائة خلاف الاصح قال في البحر واذا استثنى عدد من بينهما حرف الشك كان الاقل مخرجاً نحوه على الالف درهم الامانة أو خمسين لزمه تسعمائة وخمسون على الاصح (قوله بعد النفي) أي بعد المستثنى فيكون الاستثناء عندنا لسان ان المصدر لم يقدول المستثنى والنفي يضم الناء مع الباء اسم من الاستثناء وكذلك التنوي بالفتح مع الواو شيخنا عن ابن مالك والخراج وفي الحديث من استثنى فله نفيه أي ما استثناه (قوله وما في معناه) أي في كونه مغيراً وهو الشرط كما سبق عن العناية لكن اعترض عليه قاضي زاده بأنه قد نفي

حصر ما في معناه في الشرط فلا يدخل أكثر ما في هذا الباب فالأولى ما في شرح تاج الشريعة والكفاية من قوله كالشرط وغيره كقوله ولو قال له على ألف من ثمن عبدا شترته ولم أقبضه الخ (قرله متصلا) النفس أو سعال أو أخذ فم والنداء بينهما لا يصح كقوله لك على الألف درهم بافلان الا عشرة بخلاف لك ألف فاشهدوا الا كذا ونحوه بحر (قوله سواء كان الاستثناء أقل مما بقي أو أكثر) قال الزبلي وهو المذهب وفي العناية انه قول الاكثر والدليل على جوازه قوله تعالى قم الليل الا قليلا نسفه أو انقص منه قليلا أو زد عليه (قوله وعن أبي يوسف وهو قول مالك والفرأ الخ) لأن العرب لم تنه حكمهم به فلما نهى حكمه العرب وهو موجود في القرآن قال تعالى لا غوينهم أجمعين الا عبادة منهم المخلصين ثم قال ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين فاستثنى المخلصين تارة والغاوين أخرى فايهما كان أكثر ازعمه وقال الشاعر

أدوا التي نقصت تسعين من مائة * ثم ابعثوا حكما بالعدل حكما

استثنى تسعين من مائة وان لم يكن بادائه لأنه في معناه وقال صاحب النهاية ولا فرق بين استثناء الأقل والاكثر وان لم تنه حكمه العرب ولا يمنع محتمه اذا كان موافقا لطريقتهم كما استثناء الكسور لم تنه حكمه العرب وهو صحيح ثم لا فرق بين ما يقسم وما لا يقسم حتى اذا قال هذا العبد لفلان الا ثلثه أو ثلثيه صح زبلي (قوله لا استثناء السك) لو بعين لفظه نحو علماني كذا الا غلماي وكذا اذا كان مرادفه لعدم ما تنه حكمه به بعده فمكان رجوعا كقوله له على مائة الا خمسين وخمسين حموي بخلاف الا فلانا وفلانا وفلانا ولا غلام له غيرهم كذا اذا قال غلماي كذا الا هر لافايد يصح أيضا وجود التغير المقتضي درر وكذا لو قال ثلث مالي لم يكر الا ألعاء والثلث ألف صح الاستثناء ولا يستحق الموصى له شيئا لأن قومه بقائه شيء يستحق لحدته الاستثناء ولا يشترط حقيقة الباعث ربلا لية زبلي وتحقيق ذلك ان الاستثناء اذا وقع بغير اللفظ الاول أمكن جعله تنكها بما يحصل بعد الثبوت لانه انما صار كذا ضرورة عدم ملكه فيما سواه لا لا مبرر رجوع الى اللفظ فبالنظر الى ذات اللفظ أمكن ان يجعل المستثنى بعض ما تناول المصدر والامتناع من خارج بخلاف ما اذا كان بعين ذلك اللفظ فانه لا يمكن جعله تنكها بما يحصل بعد الثبوتان قيل هـ هذا ترجيح لجانب اللفظ على المعنى واهمال للمعنى رأسا فواجب ذلك أجيب بأن الاستثناء تصرف لغوي ألا ترى انه اذا قال أنت طالق ست تطليقات الا أربع اصح الاستثناء ووقع طلعتان وان كان الستة لا تحصى لسان حيث الحكم لان الطلاق لا ينزى على الثلاث ومع هذا لا يجعل كانه قال أنت طالق ثلاثا الا أربع فمكان اعتباره أولى عناية وقوله لا به انما صار كذا ضرورة عدم ملكه فيما سواه أي لان الخرج بغير لفظ المستثنى منه انما صار كذا ضرورة عدم ملكه فيما سوى المستثنى شيئا (قوله أي لا يصح استثناء السك) لما ذكرنا أنه تنكها بما يحصل بعد الثبوت ولا حاصل بعد السك فيكون رجوعا ورجوع عن الاقرار باطل موصولا كان أو مفصولا كما في العناية وغيرها كالعيني حيث علل عدم صحة استثناء السك بخوله على عشرة الا عشرة بانه رجوع فلا يصح وتعبه الشيخ شاهين بأن ما ذكره من التعليل بانه رجوع وهم لانه منته من بما اذا قال أو صدق له بثلث مالي الا ثلثه مع ان الرجوع في الوصية حائز ولو كان استثناء السك رجوعا لما صح هذا فالأولى في انه مليل ان يقال كانه لم ينه حكمه به انتهى قال شيخنا وقوله وهم هو الوهم لانه انما صح ذلك في الوصية لان له الرجوع فيها انتهى (قوله وكذا ان كان مفصولا بطل الاستثناء) خلافا لابن عباس استدلال بما روى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال والله لا ذرون قريشا ثم قال بعد سنة ان شاء الله فلما هو مغير والمغير لا يصح الا متصلا كالشرط واستثناء النبي عليه السلام كان لامتنال أمره تعالى بقدر الامكان ولا يمنع الا انما قد زبلي وقوله لا يمثل أمره تعالى يعني قوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله (قوله وهو ان لا يسكر الخ) أي الا العذر كالتفريط ونحوه سابق (قوله) وصح استثناء السكيلي الخ) وكذا العددي المتعارب لانه بمنزلة المثلي في قلة التفاسوت عناية وتنوير

(متصلا) بالاقرار (قوله) (الباقى) أي بعد الثبوت ما مضى سواء كان الاستثناء أقل مما بقي أو أكثر وعن أبي يوسف وهو قول مالك والفرأ لا يصح الاستثناء الا اذا كان الباقي أكثر (لا استثناء السك) أي لا يصح استثناء السك فان ألف ألف درهم لا ألف درهم وكذا اذا كان درهم لا يرم عليه وكذا اذا كان درهم ولا يطل الاستثناء والتلفظ وهو قوله متصلا اتصال بحسب التلفظ والمستثنى ان لا يسكر بين المستثنى (وصح) منه لا الاستثناءات تسلسل (الدرهم) استثناء السكيلي والفوزي من الدراهم) مان قال له على ألف درهم الا دينار أو اذ قعير خنطة

(قوله وهو لا يساوي الف) مقتضى التقيد به انه ان كان يساوي الف باطل الاستثناء وبه صرح في البرازية ويخالفه ما في الشريعة من المقتضى وقاضيه زاده معزى بالينابيع والذخيرة ويوافق ما في الينابيع والذخيرة ما ذكره في التنويرية البحر حيث ذل ويكون المستثنى القيمة وان استغرقت جميع ما أقرب به بخلاف دينار الالمائة درهم لاستغراقه باليساوي انتهى فمكانه قال له على دينار الالمائة لا يمكن استدراكه عليه في الدرهم في الجوهره وغيرها على مائة درهم الا عشرة دنانير وبعثها مائة او اكثر لا يلزمه شيء فليجرب انتهى قلت ولا شك ان ما في الجوهره ووجهه لما سبق من ان بطلان الاستثناء المستغرق مقدر بما اذا كان بالقضه او عاير ادفعه واعلم ان قاضيه ان فرع على صحة استثناء الكلي والزمي ونحوهما من المنذران التي ثبتت في الذمة من الدراهم والدنانير فقال لو قال له دينار الالمائة او الالف او الالمائة بمائة صحيح ويخرج من المسمى قدر قيمة المستثنى فان كانت قيمته على جميع ما أقرب به لا يلزمه شيء وان لم يكن المستثنى من جنس ما أقرب به وليس له جنس من مثله كقوله دينار الالمائة او الالف او الالمائة الاستثناء وان كان من جنسه صحيح الاستثناء في قوله ان ان يستثنى جميع ما كلفه فلا يصح الاستثناء انتهى وآخوه مخالف اوله كذا بخط السيد المحمدي عز الرمز واقول يمكن الجواب بحمل مذكرة فاصحاب آراء على ما اذا كان الاستثناء بمبرادفه كقوله له على ألف دينار الالمائة وجمعه فلا يخالف ما ذكره اول الان الاستغراق فيه من حيث القيمة فتدبر (تقريباً) اذا كان المستثنى محمولاً على اكثر من مائة درهم الاشياء او الالف لا والالبعض الزم واحد وحسن لوفوع الشك في خروج فلهذا يخرج الاكثر من مائة درهم او عشرة (قوله لا يصح) وهو الغالب انه استثنى خلاف الجنس فصرح في قوله الاشياء وبقوله الدرهم وبقوله الدراهم انه استثنى من مائة درهم وهو جنسه يعني بخلاف الشاهدي (قوله لا يصح) لعدم وصف الثمانية او لومعنى وفيه ان في العير به في كلام المصنف والشارح صادق باسناد العدي المتعارف من الدراهم فظاهر عدم صحة الاستثناء وليس كذلك كما سبق (قوله وقال الشافعي يصح) لان الشرط اتحاد الجنس وهو موجود من حيث الماهية فانسق المانع بعد تحقق المسمى وهو التصرف في معنى وكلام الشاهدي يشير الى ان الجانبة بين المسمى والمسمى منه شرط عند الشافعي أي حسن في العناية وهو الحق وقرر الشراح لكلامه على انه ليس بشرط بناء على ان الاستثناء عنده يعارض الصدر وليس من شرطه الجانبة وليس بحكم لانه يقول بالاخراج بعد الدخول بطريق المعارضة ونحو ان الاستثناء على ان أن الص لم ينمأول المستثنى فهو خروج الى اثبات الجانبة لاجل الدخول مساو ولا في حقيقته وأبي يوسف ان عدم تناول الدراهم غيرها لفظاً لا يراد فيه أحد أو اتمام الكلام في تناولها حكماً بقلنا يتناول ما كان على أحسن أوصافها الذي هو الثمنية وهو الدنانير والمقدرات والعدي المبراب وأما الثوب يعني ونحوه كاشاً ديمس ثمن أصلاً وما ليس بثمن لا يصلح تدرا للدراهم لعدم الجانبة فبني الاستثناء من الدراهم بغيره ولا وجهاً للمسمى انتهى توجب جهلة المسمى منه فلا يصح الاستثناء وأما ان يقول ما ليس بثمن لا يصلح مدراهم من حيث اللفظ أو القيمة لا أول مسلم وليس الكلام فيه وانما في مجموع فان المنذران تدبر الدراهم من حيث القيمة والجواب ان لتقدير الاستثناء في معنى حديد الفاس او معناه فلا بد من تدبر التجانس ثم انصير الى القيمة وليس ذلك غير المنذران انتهى وأول ان كان المراد بالجانبة التي ادعى صاحب العناية ان كلامه ليداه يشير الى شرط عند الشافعي دل وهو الحق الجانبة من حيث الثمنية فمنوع اذ لو كانت هذه الجانبة شرطاً عنده لم يصح استثناء الدراهم وان كان المراد بها الجانبة من حيث الماهية وهو الرضا لاني في ما ذكره شراح الهداية من عدم اشتراط الجانبة عنده اذا الجانبة التي نفوا اشتراطها عنده هي الجانبة من حيث الثمنية وبه يتبين ان قوله في العناية فهو راجع الى اثبات الجانبة من غير صحيح وان يجب ان هذا مع طهوه كيف خفي على صاحب العناية (قوله ولو وصل باقراره الخ) قيد بالوصل لانه لو كان مفصلاً لا يؤثر خلافه لاس عباس كما سبق الا اذا كان عدم الوصل

وهو لا يساوي الف
الاجبة الدينار أو الف دينار وهذا
عندهما هو الاستثناء وقال محمد
وزيد لا يصح وهو العباس (لا يصحهما)
أي لا يصح استثناءه عنه البتة
والوزن من الدراهم ما كان له على
العدي من الاشياء أو ثوباً وقال
الشافعي لا يصح في طهوه ودرجته
المسمى (ولو وصل باقراره الخ)

لنذكر من الاغذار التي تقدمت ولوقال لامرأته أنت طالق فجري على لسانه ان شاء الله من غير قصد وكان
 قصده ابتغاء الطلاق لا يقع لان الاستثناء موجود حقيقة والكلام مع الاستثناء لا يكون ابتغاءا عيني
 (قوله ان شاء الله) وكذا ان علق اقراره بمشيئة من لا تعلم مشيئته كالحج والملايكة جوى عن المختار
 (قوله بطل اقراره) لانه ان كان ابطالا فظاهر وان كان تعليقا فلا قرار لا يحتمل التعليق لانه ليس بمين
 اذ لا يخلف به ولا نه خبر متردد بين صدق وكذب فلا يتغير بالشرط وكذا لو قال ان أردت وأراد الله أو هبت
 الريح ولو قال اشهدوا ان له على ألفان مت فهو عليه مات أو عاش وليس هذا تعليقا لان موته كائن
 لا محالة ومراده ان يشهدهم لتبرأ ذمته ويشهدوا بعد موته ان جدد الورثة فخرجته الى تأكيده الاقرار
 زيلعي وغيره لكن ذكرنا في باب الهبة لوقال لمديونه ان مت فأنت بريء ان البراءة لا تصح لتعليقها بالشرط
 فحتاج الى الفرق والجواب ان المعلق هنا الشهادة ولقائل ان يقول يحتمل رجوعه الى الترتيب وهو
 الاقرار والجواب ان تصرف العاقل بصان عن الالغاء ممكن وذلك بجعله شرطا للشهادة فلو قال
 أردت تعليق الاقرار ورضي بالغائه كلامه فلنا تعلق حق المقر له بمنع ذلك جوى عن الرمز قال وكذا لو قال
 اذا جاء رأس الشهر واذا أفطر الناس أو الى العطر لانه ليس تعليقا بل دعوى أجل الى الوقت المذكور
 فتقبل اقراره ودعوى الاجل لا تتبيل الا بجهة جوى عن الزيلعي وغيره وكذا ان شاء فلان فشاء فهو باطل
 كما في المحيط ويتضمن ما قدمناه في تعليق الطلاق بمشيئة العبد فشاء في مجلسه صح ووقع الطلاق
 شرعا لانه قال شيخنا وجوابه ان الاقرار اخبار فلا يصح تعليقه والطلاق انشاء الاسباط فصح تعليقه
 واقتصر مشيئته على المجلس نظر المعنى التام الذي انتهى قال في الدرر بقى لو ادعى المشيئة هل يصدق لم أره
 وقد منافي الطلاق المعتمد فلا يمكن الاقرار كذلك لتعلق حق العبد قاله المصنف انتهى (قوله فلا يلزمه
 شيء) مهملقا وان جرى على لسانه من غير قصد لو جود الاستثناء حقيقة كما في العيني وانما لا يلزمه شيء لان
 التعليق بمشيئة الله تعالى ابطال عند محمد فبطل قبل انعقاده للحكم وتعليق بشرط لا يوقف عليه عند أبي
 يوسف فكان اعدا ما من الاصل درر وغيره والخلاف تظهر فيما اذا قدم المشيئة فقال ان شاء الله أنت طالق
 عند أبي يوسف لا يقع لانه ابطال وعند محمد يقع لانه تعليق فاذا قدم الشرط ولم يذكر حرف الجزاء لم يتعلق
 وبقي الطلاق من غير شرط فيقع عناية وكذا تظهر أيضا فيما اذا قال لامرأته ان حلفت بطلاقك فأنت
 طالق ثم قال لها أنت طالق ان شاء الله بحث عند أبي يوسف لانه عين عنده وعند محمد لا يكون عينا فلا
 يحث عيني واعلم انه لا يلزمه شيء أيضا فيما اذا قال على ألف في شهادة فلان او علمه لانه في معنى الشرط ولو
 قال بعلمه او بشهادته فهو اقرار لان البناء لا لصاق جوى ومن التعليق المبطل له على ألف الا ان يبدولى
 غير ذلك او أرى غيره وكذا اشهدوا أن له على ألفا فيما أعلم شرعا لانه (تنبيهان) الاول ما سبق عن الدرر
 من ان التعليق بمشيئة الله ابطال عند محمد وتعليق بشرط لا يوقف عليه عند أبي يوسف يشكك بما نقلناه
 عن العناية مما يقتضى كون الخلاف بين الصحابين على عكس ما ذكره في الدرر وجوابه ان النقل عنهما
 قد اختلف في الشرع لانه بعد ان ذكرنا نقلناه عن الدرر قال وقيل الخلاف على العكس واختاره بعض
 شراح الهداية (الثاني) ما ذكره في الدرر من أنه عند أبي يوسف تعليق بشرط لا يوقف عليه أحد وجهين
 والوجه الثاني هو ان الاقرار لا يحتمل التعليق بالشرط كما في الشرع لانه (تنبيهان) (قوله فها
 للمقر له) لان البناء دخل تبعا لا لفظا ولهذا لم يسقط باستحقاقه قبل القبض شيء بل يخبر والاستثناء تصرف
 في المعقوض بخلاف قوله الاثنتا او الاربعة منها لان أجزاء الدار داخل تحت لفظ الدار فصح الاستثناء وطوق
 الامة وفص الخاتم ونخله البستان نظير البناء في الدار زيلعي وغيره قال المقدسي وفي طوق الامة كلام
 لانهم قالوا الامة اذا بيعت لا يدخل في البيع معها الاثبات المعقودة للهنة اما التي للزينة فلا تدخل الا بالنص
 ومنه الطوق اللهم الا أن يحتمل على طوق حديد أو نحاس الخ فان قلت البناء في الدار جزء ولهذا يضمن
 بالاتلاف فينتفى ان يصح استثناءه كالثالث والبيت قلت هو وان كان جزءا لكنه زائد بمعنى ان اسم

(ان شاء الله) أى بان قال له على
 الف درهم ان شاء الله (بطل اقراره)
 فلا يلزمه شيء (ولو استثنى البناء من
 الدار) بان قال هذه الدار اعلان الا
 بناء هاهنا على (فهما للزينة وان قال
 بناء هاهنا والعريضة لك) وهى البقعة

المدار لا ينتفي بانتفائه الى هذا أشار في الدرر ونوعه البناء بمن الزار فواجه عدم صحة استثنائه
وتحقيق معرفة وجهه موقوف على مقدمة هي ان الركن قسمار اصلي وهو الذي دخل في مدلول الاسم
بحيث اذا انتفى لا يصح اطلاق الاسم على الباقي كواحد من العشرة ورأس من الحيوان وزئذره والذي
دخل في مدلول الاسم لكنه اذا انتفى لا ينتفي اطلاق الاسم على الباقي كيدز يدور حله حتى اذا قال هذا
العبد لزيد الايد او رجله لم يميز وهذا التحقيق يظهر دفع ما رد على ظاهر قولهم الاقرار في الايمان ركن
زائد بان الركنية تقتضي الدخول والزيادة تقتضي الخروج فكيف يتيمم معان ووجه الدفع ان الدخول
بالنظر الى تناول اللفظ ظاهرا وخروجه بالنظر الى التبعية حقيقة فلا منافاة انتهى باختصار (قوله
الحالية عن الشيء) يعني المعهود وهو البناء والشجر اذا لا تخلو عن شيء حموي (قوله فكما قال) لان
العرضة اسم للبيعة الحالية عن البناء والشجر فيكون مقرا بيباض هذه الارض دون البناء بخلاف قوله
ارضهاله حيث يكون له البناء ايضا بخلاف قوله بناؤه والزيد والارض لعمرو حيث يكون لكل ما أقرب
ولو قدم الاقرار بالارض كان الكل للمقر له لان البناء تبع الارض والمصل ان دعواه لنفسه لا تمنع
الاقرار لغيره واقراءه لا يتقبل على غيره كذا في التبيين وهو منقوض بما لو اقر مستأجر بدين يسرى على
المؤجر وتفسخ بدينه عند الامام ولو اقر زوجته بدين تحبس ويمنع عنها حموي (قوله ولو قال له على الف من
عمن عبد الخ) قال شيخنا هذه العبارة اولي من عبارة الدرر حيث قال وصح أي الاقرار بالف من ممن قن
الخ لان التعبير بالحجة يوجب لزوم الالف محكمه بصحة الاقرار مع عدم النص (قوله ولم يضمنه) أي ذكر
ذلك موصولا باقراره كفي التنوير (قوله فان عين العبد) بان ذكر عبيد بعينه عيني (قوله زئذره الالف)
لقتل ان يقول قد تقر عندهم فحين باع سلعة بعين يسال للمشتري ادفع الثمن أو لا تم للبايع سلم المبيع
فالاقرار بوجوب اداء الثمن لا يقتضي القبض والجواب ان ذلك فيما اذا كان المبيع حادا باذالم يكن
حاضرا فالأقرار بوجوب اداء الثمن يقتضي القبض حموي عن حواشي حفيد السعد على صدر الشريعة ثم
قال بقي ان كلمة على تقتضي أصل الوجوب أو وجوب الاداء ونقل عن المقدسي ما نصه ذكر وافي أول
البيع ان المشتري يلزمه تسليم الثمن أولا فكيف عكس هنا والجواب اعلمهم أرادوا بالتسليم الاحتمار أو
يخص هذا من ذلك لا بد ليس ببيع صريح انتهى (قوله وان لم يسلمه اليه لاشئ له) لانه اقرب بالالف على
صفة وهي سلامة العبد له فلا يلزمه بدونها (قوله احدها هذا) وهو ما اذا صدقه وسلمه اليه وحكمه لزوم
الالف لان الثابت بتصادقهما كالثابت عينا نازي يلقى وفيه انه اذا تصادقا فالحكم عكس ذلك وجوابه ان
ذلك اذا ادعى المقر له تسليم الثمن وليس هنا كذلك فان حكمه كان حكما لا يدعيه أحد وهو باطل
حموي عن العناية (قوله وفيه المال لازم على المقر) لانها لا تنفع على ما اقر به من ان كلامه ما يستحق
ما أقرب واختلاف في سببه ولا يبالى باختلاف السبب عند حصول المتصدد اتحاد الحكم
كما لو اقر بغصب ألف فقال بل فرضت بقره تعافهما على الاستحقاق حموي عن ابي يلى قال وفي المنية
لو سكت ثم ادعى انها قرض لم يصدق (قوله لا يلزم شيء على المقر) لعدم سلامة العبد له (قوله وحكمه ان
يتحالف) لان كلامه ما مدع ومكر لان المقر يدعي تسليم من عينه والاخر ينكر والمقر له يدعي على المقر
القبض ببيع غيره وهو ينكر درر (قوله زئذره الالف مطلقا) أي سواء وصل او فصل فهو في مقابلة
التفصيل الا في عندهما (قوله ولا يصدق في قوله ما قبضت) لانه رجوع عن الاقرار لان الصدر
موجب وانكار قبض مبيع غير معين ينافيه ولانه لو ادعى تأخير الثمن شهر لم يقبل فكيف دهر اما
من عبيد في به الاتي له منع كونه المبيع بخلاف المعين هذا اذا كذب المقر له وان صدق في السبب
فكذلك عند أي حنيفة لانه لم يضمنه الثمن بالاقرار فلا يسقط عنه الا اذا اقر المقر له ان المقر له قبض المبيع
حموي اخذ من كلام الزبيلى (قوله وعندهما ان وصل صدق الخ) لانه بيان تعبير فصح موصولا
لامفصولا كالاستثناء والشرط درر (قوله فالقول قول المقر) لان البيع لم يثبت بتصادقهما بقي أمر

الحالية عن الشيء (فكما قال ولو قال)
له على الف من ممن عبد (قوله فكم قال ولو قال)
(ولم اقبضه فان عين) المقر (العبد)
وسلمه (أي المقر له) (اليه لزمه الالف والا)
أي وان لم يسلمه اليه (لا شيء له على
المقر وهذه المسئلة على وجه احدها
هذا والثاني أن يقول المقر له العبد
عبدك ما بعثك وانما بعثك غيره وفرض
قبضته ولي عليك ألف درهم ثم غممه
وفيه المال لازم على المقر له ان
يقول العبد عبدى ما بعثك ووجه
لا يلزم شيء على المقر وانما يقول
العبد عبدى ما بعثك وانما بعثك
غيره وحكمه ان يتحالف واذا تعالما
انتفى دعوى كل واحد منهما من
صاحبه فلا يقتضى عليه بشئ من المال
ولعبد سالم لمن في يده هذا اذا عين
العبد (وان لم يعين) العبد (زئذره
الالف) مطلقا ولا يصدق في قوله
ما قبضت عند أبي حنيفة وعندهما
ان وصل صدق ولا يلزمه شيء وان
فصل لم يصدق اذا انكر المقر له ان
يكون ذلك من عمر العبد وان اقرانه
من عمر العبد فاقول قول اقراني لم
اقبضه (كنوله)

القبض محال لأنه لم يقربه نصا ولا اقتضاء لان اقراره بوجوب الثمن ليس اقرارا بقبض المبيع اذ هو واجب بالعقد فلم يكن تعبيراً بل تفسير مجمل لتصادقهما عليه ولو قال شريت منه مبيعاً الا اني لم اقبضه فالقول له اجماعاً لأنه اقر بشراءه وبمجرد العقد لا يجب الثمن لأنه ان اشتراه بشرط الخيار لا يجب وانما يجب بالقبض بخلاف ما تقدم لاقراره بالوجوب ولو اقر ببيع عبده هذا منه ولم يقبض ثمنه وجب به كأن له ذلك لانه في يده فالظاهر انه ملكه فاذا اقر به لغيره نفذ على الوجه الذي اقر به زيلعي ولا يخفى ما فيه فانه قال في تعليل قوله ما ان اقراره بوجوب الثمن ليس اقرارا بالقبض اذ هو واجب بالعقد ثم قال وبمجرد العقد لا يجب الثمن والجواب ان العقد بمجرد مقتضى أصل الوجوب لا وجوب الاداء جوى عن المقدسي (قوله من ثمن خراج) كذا لو قال من ثمن حراً وميتة أودم أو من مال القمار فيازمه مطلقا وان وصل لانه رجوع الا اذا صدقه وأقام بيته ولو قال له على ألف درهم حرام أو بافهي لازمة مطلقا وصل أم فصل لاحتمال حله عند غيره ولو قال زورا أو باطلا لازمه ان كذبه المقر له در (قوله وهي زيوف) جمع زيوف وصف بالمصدر ثم جمع على معنى الاسمية كفلس وفلوس وفعله زافت الدراهم تزيف زيفه ساردوت جوى والمراد ما يرد به بيت المال والنهر جرة دون از يوف فانه مما يرد به التجار أيضاً والمستوفة ارداد من النهر جرة شرب ليلية (قوله لزومه الجياد) لان العقد يقتضيهما فدعوى از يفر رجوع عما اقر به بخلاف ما اذا قال الانها وزن خمسة ونقد البلد وزن سبعة حيث يصح موصولا لا مفصولا لانه استثنى القدر فصار مغيرا فيصح بشرط الوصل ولو قال على كرخطة من ثمن دار اشتريتها منه الا انها رديئة يقبل موصولا ومفصولا لان الرداء نوع لا عيب فطالق العقد لا يقتضى السلامة عنها بخلاف الجودة زيلعي (قوله وعندهما الخ) قال الزيلعي وقال في الهداية وعلى هذا الخلاف اذا قال هي ستوفة أو رصاص وذكر في النهاية لابي يوسف روايتين فيهما (قوله ان وصل صدق الخ) لانه في معنى الاستثناء لانه يبين بان آخر كلامه انه أراد الابطال لا التحقيق اذ الكلام يتم بان آخره فصا كان شاء الله قلنا هذا ابطال والابطال ليس بيانا فلا يصح ولو وصل وقوله ان شاء الله تعليق بشرط لا يوقف عليه والتعليق من التغيير فيصح موصولا كذا في الكافي وفيه ان المرجح في ان شاء الله انه ابطال جوى عن المقدسي (قوله وعن أبي حنيفة الخ) عبارة الزيلعي وعن أبي حنيفة في غير رواية الأصول في القرض انه يصدق في الزيوف ان وصل لان القرض يتم بالقبض فاشبهه الغصب والوديعة والظاهر هو الاول لانه يجب بالتعامل فاشبه ما يجب بالبيع انتهى (قوله قيل يصدق اجماعا) يعني اذا وصل كما في الزيلعي لانه لم يصرح بالعقد واستحقاق الجودة به (قوله وقيل هو على الخلاف أيضا) لان مطلق الوجوب يحمل على انه وجب عليه بسبب موضوعه وهو التجارة فيكون على الخلاف زيلعي فعند أبي حنيفة لا يصدق ويلزمه اجماعا مطلقا وعندهما ان وصل صدق وان فصل لا ويرجح في التنوير الاول تبعاً للبحر ونصه ولو قال له على ألف درهم زيوف يعني ولم يذكرا السبب كما في الدرر فهو كما قال على الاصح (قوله بخلاف الغصب والوديعة) اذ لا اختصاص للغصب والوديعة بالجياد لان الغاصب يغصب ما يجد والمودع يودع ما يحتاج الى حفظه فلم يكن قوله زيوفاً تغييراً الاول كلامه بل هو بيان النوع فصيح موصولا ومفصولا ولو قال الانها ستوفة أو رصاص فان وصل صدق وان فصل لا اذ المستوفة ليست من جنس الدراهم ولهذا لا يجوز بيعها التجوز في الصرف والسلم لكن الاسم يتناولها مجازا فكان بيان تغيير فصيح موصولا لا مفصولا درر (قوله وعن أبي يوسف انه اذا قال غصبت ثم قال هي زيوف الخ) كما في القرض لان كلامهما مضعون عليه بالقبض زيلعي (قوله اذا فصل) كان الاولى جعله عليه لعدم التصديق لان الفصل استفيد من التعبير بكلمة ثم شيخنا (قوله صدق المفرد) لجهة استثناءه التدر لا الوصف كالزيادة در (قوله بانقطاع النفس) او بامساك احداه (قوله فهو وصل) دفعا للخرج وبه يقتضى زيلعي والتداني بينهما الا يضر كقوله لك على ألف درهم يا فلان الا عشرة بخلاف لك ألف واشهدوا الا كذا بصر وأشار بالمثال الذي ذكره الى ان المسئلة

من ثمن خراج أو خنزير) هذا متصل بقوله لزومه الألف أي يلزمه هناك كما يلزمه هنا ما لنا فمما اذا قال لفلان على ألف درهم من ثمن خراج أو خنزير عند أبي حنيفة وعندهما ان وصل صدق ولا يلزمه شيء (ولو قال) له على ألف درهم (من ثمن متاع) باعه مني (أو قال) (أقرضني) ألف درهم (و) قال (هي زيوف أو نهر جرة) وقال المقر له جياد (لزومه الجياد) مطلعا عند أبي حنيفة وعندهما ان وصل صدق وان فصل لا وقال زفر يطل اقراره اذا قال المقر له هي جياد وعن أبي حنيفة انه يصدق في القرض في حنيفة انه يصدق وانما قيد بتم متاع الزيوف اذا وصل وانما قيد بتم البيع وبالقرض لانه لو لم يذكر البيع والقرض بان قال لفلان على ألف درهم زيوف فقط قيل يصدق اجماعا وقيل هو على الخلاف أيضا بخلاف الغصب والوديعة) أي اذا قال غصبت منه ألفا أو ودعني ألفا ثم قال غصبت من ثمن زيوف أو نهر جرة صدق في الغصب مطلقا وعن أبي يوسف انه اذا قال غصبت ثم قال هي زيوف لم يصدق اذا فصل (ولو قال) في البيع والغصب والقرض والوديعة ان له على ألفا (الا انه يتصل كذا) حال كونه (متصلا) بقوله (صدق) المتبر (والا) أي وان لم يقل متصلا بل منفصلا (لا) يصدق واعلم انه لو وقع الفصل بين الاستثناء وبين صدره ضرورة انقطاع الكلام بانقطاع النفس أو بأخذ السعال فهو وصل (ومن أقر بغصب ثوب

مفروضة فيما إذا كان المنادى هو المقر له فلا يرد عليه حينئذ ما أورده المحوى عن الجوهرية من أنه إذا كان
 المنادى غير المقر له يضر (قوله وجاء بمعيص صدق المقر) أى يمينه إن لم يثبت الختم سلامته لأن الغصب
 لا يقتضى السلامة درر كالوديعة (قوله فهو صامس) لأنه أقر بسبب الصمان وهو الأخذ ومثله القبض
 زيلعى ثم ادعى ما يوجب البراءة وهو الأذن بالأخذ والآخر يكره القول قوله مع بینه بخلاف ما إذا قال
 المقر له بل أخذتها قرصا حيث يكون القول لاقر لا نهى ما تصادق على أن الأخذ حصل بأذنه وهذا
 لا يوجب الضمان على الأخذ لا باعتبار عقد الضمان فالمالك يدعى عليه العقد وهو ينكره والقول قوله
 المنكر عني وعلى هذا إذا أقر بأخذ الثوب وديعة وقال المقر له بل أخذته يميناً كان القول لاقر لما ذكرنا
 زيلعى (قوله لا يضمن المقر) إذ لم يبرر سبب الضمان بل بالأعطاء وهو فعل المقر له وهو يدعى عليه سبب
 الضمان وهو ينكره فإن قيل أعطاؤه يكون بقبضه فكان مقرابه قلنا ويكون بالتولية والوضع بين يديه
 ولو اقتضى ذلك فالمتضى لا عموم له بثبوته ضرورة فيتمد بقدرها فلا يظهر في انعقاده سبباً للضمان (قوله
 أخذه همرو) لأن الأخذ أقرب باليد له ثم الأخذ منه وهو سبب الضمان وادعى استحقاقه عليه فلا يقبل
 درر (قوله وقال كذبت بل الثوب والداه لي) وقد أخذتها مني طمأنيئاً (قوله فالتقول لاقر) وللاخر
 البينة شيخنا ولو قال قبضت منه ألقا كانت لي عليه وأبكره فله أخذه لأنه أقره بالمالك وإنه أخذه بحقه
 وادعى ما يبرئه والاخر ينكر بخلاف الاجارة والاعارة لأن اليد فيه بالضرورة استيعاؤه المعتود عليه
 فلا يكون أقراراً بالدرر قصداً بقتل فيما وراء الضرورة في حكم يد المالك بخلاف الوديعة والقرص لأن
 اليد فيهما مقصودة فيكون الاقرار بهما قراراً له ما باليد وليس مدار الفرق على ذكر الاخذ في الوديعة
 ونحوها وعدم ذكر الاخذ في الاجارة ونحوها خلافاً لما توهم ذلك لا بد ذكر الاخذ في الطرف الآخر زيلعى
 وفيه كلام لا قدسى فليراجع شرح المحوى (قوله وهو القياس) وبه قالت الثلاثة وعلى هذا الخلاف
 انعامية والاسكان بأن قال أعرت فلانا ثوبي ثم أخذه منه أو أسكت فلانا دارى ثم أخذتها منه وقال
 فلان هو لي وجه القياس أنه أقرب باليد له ثم ادعى عليه الاستحقاق فيقبل اقراره له دون دعواه فيجب عليه
 الرد وجه الاستحسان ما سبق من أن اليد في الاجارة ثبت ضروره استيعاؤه المقصود عليه وفي الاسرار
 الاختلاف فيما إذا لم تكن الدابة معروفة للمقر والا فالقول له اجماعاً عني وغيره واعلم أن ما ذكره في الاسرار
 ينفي على ما عليه المتقدم من أن للتقاضى التصا بعدد وان كان المقتضى به ما ذكره المتأخرون من أنه
 ليس له ذلك من هنا تعلم سقوط قول المحوى وفيه انه اذا كان المقر بدمعرو والمقر بالقاضى لا يعرف ذلك
 الا بشهادة العارفين عنده لا بمجرد قوله انتهى (قوله وعلى المقر له للثاني) بخلاف ما إذا قال هي اعلان
 لابل فلان بلا ذكر ايداع حيث لا يجب عليه للثاني شئ ان كانت معينة وان كانت غير معينة نزمه أيضاً بان
 قال لفلان على ألف لابل اعلان كقول عذبت فلانا مائة درهم وسأته دينار وكرخطة لابل فلانا نزمه
 لكل واحد منهما ما كله ولو كانت بعينها فهي للأول وعليه للثاني مثلها وان كان المقر له واحداً يلزمه
 أكثرهما قدراً وأقلهما وصفاً نحوه على ألف درهم لابل ألسان أو ألف درهم جيباً لابل زبوف
 أو عكسه ولو قال الدين الذي لي على فلان لفلان أو الوديعة التي لي عند فلان هي اعلان فهو اقرار له
 وحق القبض للمقر ولو سلم إلى المقر له برى بجرى عليه في التنوير قال في الدرر بعد نزوه
 للخاصة وفيه مخ لفة لماني المحوى القدسي وعامة المعبرات فليراجع

وجاء بمعيص صدق المقر (وان قال
 أخذت منك الفاء وديعة وهلك
 وقال) المقر له لا بل (أخذتها غصباً
 فهو صامس) والقول قوله المقر له مع
 يمينه وان نكل عن يمينه لا يضمن
 المقر (ولو قال أعطيتها وديعة)
 فهلك (وقال) المقر له (غصبها
 لا يضمن المقر وكان القول قول المقر
 مع اليمين فان نكل عن اليمين يلزمه
 الالف) (وان قال) زيد همرو (هذا)
 الثاني (كان وديعة لي عندك
 فأخذته) منك (وقال) كذبت
 (وهو لي أخذه) همرو (وان قال
 اجرت بعيري أو ثوبي هذا فلا يكره
 أوليه فرد) على وقال كذبت بل
 الثوب والداه لي (فالتقول لاقر) عند
 أبي حنيفة وقال التول للذي أخذ
 الثوب منه والدابة وهو القياس (ولو
 قال هذا الالف وديعة فلان لابل
 وديعة اعلان فالالف لا يلزم وعني
 المقر له للثاني) أى للمقر له الثاني
 مثل ذلك الالف وعند أبي يوسف
 ليس عليه شئ
 (باب اقرار المريض
 وبأمره في مرضه)

(باب اقرار المريض) *

يعنى مرض الموت وحده مرفى طلاق المريض وسبب في الوصايا وأخره أمالان المرض عارض والاصل
 عدمه أولان في اقرار المريض اختلاف في بعض الصور بخلاف اقرار الصحيح فكان أقوى وأفرده بسبب

على حدة لا اختصاصه بأحكام ليست للصحيح حموى (قوله بسبب معروف) بينة أو بعبارة قاض
والسبب المعروف ما ليس بتبرع درو قوله أو بعبارة قاض يتنى على ما قدمناه من أن للقاضي القضاء بعلمه
واقضى به خلافه (قوله والتزوج) أي بغير المثل لأن الزيادة عليه باطلة والنكاح جائز شرعا لئلا يلبس
العناية (قوله مقدم على ما أقرب به في مرضه) ولو دعيه كما في البحر لأن المريض محجور عن الإقرار بالدين
ما لم يفرع عن دين الصحة فالدين الثابت بإقرار المحجور لا يزاحم الدين الثابت بلا جرح كعبد مأذون أقر
بالدين بهداً فالحجج الثاني لا يزاحم الأول حموى وليس له أن يقضى دين بعض الغرماء دون بعض ولو أعطاه
مهر أو أوفاه أجره إلا إذا قضى ما استقرض في مرضه أو نقد من ما اشتري فيه بمثل القيمة وقد علم ذلك
بالبينة لا بإقراره للتمتع بخلاف ما إذا لم يؤد حتى مات فإن البائع أسوة للغرماء إذا لم تكن العين في يده فإن
كانت كان أولى وله أقرب دين ثم يدين بخصاصه وصل أو فصل للاستواء ولو أقرب دين ثم يدين بعبارة
وبعكسه الوديعة أولى درو وجهه كما في شرح الحموى أنه لما بدأ بالوديعة ملكها المقر له بعينها فإذا أقرب دين
لم يجز أن يتعلق بمال الغير وإقراره يبيع عبده في صحته وقبض الثمن مع دعوى المشتري ذلك صحيح في
البيع دون قبض الثمن إلا بقدر الثلث بخلاف إقراره أن هذا العبد لفلان فإنه كالدين ولو أقرب قبض دينه
أن كان دين الصحة يصح مطلقاً سواء كان عليه دين الصحة أو لا وإن كان دين المرض أن كان عليه دين الصحة
لا يصح والانفاد من الثلث إلا في إقراره باستيفاء بدل الكتابة فنسأله بخلاف إقراره باستيفاء ثمن ما باعه
في صحته من وراثته فإنه لا يصح ولو اشترى في صحته بغير فاحش بشرط الخيار ثم أجاز أو سكت وهو مريض
حتى مضت المدة ثم مات كانت الحسابات من الثلث وأبرأه مديونه وهو مدين غير جائز أن كان أجنياً
وأن كان وارثاً لا يجوز مطلقاً سواء كان المريض مديوناً أو لا للتمتع وحيمة صحته أن يقول لاحق لي عليه
فترفع به مطالبته الدنيا لا لمطالبته إلا خيرة إلا المهر فلا يصح على الصحيح لظهور أنه عليه غالباً بخلاف إقرار
البنات في مرضها بأن الشيء الغفلى ملك أبي أو أمي لاحق لي فيه أو أنه كان عدي عارية فإنه يصح ولا تسمع
دعوى زوجه ما فيه بحرود عن الأشباه (قوله والارث مؤخر عن دين أقرب به في مرضه) يفهم من هذا
أنه جعل الضمير في قوله وأخر الارث عنه لما أقرب به في مرضه والأولى أن يجعل راجعاً لمطلق الدين وإن كان
خلاف الظاهر من كلام المتن حموى فلت وعلى ما في الشارح من جعل الضمير لما أقرب به جرى الزيلعي
والعيني (قوله يستويان) لأنه إقرار لا تمتع فيه لأنه صادر عن عقل والمذمة قابلة للحقوق في المحالين
وبه قال مالك وأحمد ولنا أن حق غرماء الصحة يتعلق بمال المريض مرض الموت في أول مرضه لا بهجر
عن قضائه من مال آخر فلا إقرار به صادف حق غرماء الصحة فكان محجوراً عنه وانما استوى الدين
المعروف والسبب ودين الصحة لأنه لما علم سببه انتفت التهمة في الإقرار به عيني (قوله وإن أقر المريض
الح) أو أسند الإقرار إلى الصحة كما في الأشباه (قوله بطل) إلا إذا أقر باستهلاك وديعة لوارثه فيخص به
الوارث شرعاً لئلا يلبس عن قاضي زاده وأقول ينبغي تقييده بما إذا كانت الوديعة معروفة لقوله في الأشباه
مجرد الإقرار للوارث موقوف على الإجازة سواء كان بدين أو عين أو قبض دين منه أو الأبرار إلا في ثلاث
لواقر بائناً وديعته المعروفة أو أقرب قبض ما كان عنده وديعة أو قبض ما قبضه الوارث بالوكالة من
مديونه ويلحق بالثانية إقراره بالامانات كلها ولو مال الشركة أو العارية انتهى (قوله إلا أن يصدقه
البقية) وكذا لو كان له دين على وارثه فأقر بقبضه لا يصح إلا أن يصدقه البقية زيلعي فإذا صدقه
في حياة المقر فلا حاجة إلى التصديق بهد الموت بخلاف الوصية بما زاد على الثلث حيث لا ينفذ إلا بإجازة
الوارث بعد موت الموصي حموى عن العمادى ولو ادعى المقر له أن الإقرار في الصحة وكذبه بقية الورثة
فالقول لهم ولو أقام البينة فيينة المقر له أولى بحر فلو لم يكن له وارث آخر أو وصى زوجته أو هي له صحت
الوصية وأما غيرهما فيثبت الكل فرضاً ورداً فلا يحتاج لوصية در عن الشرع لئلا يلبس (قوله وقال الشافعي
يصح) لما فيه من إظهار حق ثابت عليه وجانب الصدق راجح فيه فصار كإقراره لا جنبي وبوارث آخر

سبب معروف قدم على ما أقرب به في
مرضه وأخر الارث عنه) أي إذا أقر
الرجل في مرض مؤثر بدين وعليه
دين في صحته وديون زمنية في مرضه
بأسباب معلومة من القرض والشراء
والتزوج وعين الصحة والديون
الأسباب فدين الصحة والديون
المعروفة الأسباب مقدم على ما أقر
به في مرضه والارث مؤخر عن دين
أقرب به في مرضه وقال الشافعي دين
المرض ودين الصحة يستويان (وإن
أقر المريض لوارثه) مطلقاً سواء أقر
بدين أو عين (بطل) إلا إقراره
بصدقه البقية) أي إلا أن يصدقه
بقية ورثة المريض في الإقرار وقال
الشافعي يصح (وإن أقر) المريض
بدين أو عين لا جنبي

أو بديعة مستهلكة للوارث وهي معروفة بأن أودعها على رؤس الاشهاد ولما قوله عليه الصلاة والسلام
 لا وصية لوارث ولا اقرار له بالدين (قوله صح وان أحاط بماله) أي وليس عليه دين ولو في المرض بسبب
 معروف شرعية عن قاضي زاده (قوله والقياس ان لا يصح الخ) لان الشرع قصر تصرفه على الثلث
 الا ان اثر كناه بان عمر رضي الله عنه فانه قال اذا اقرار رجل في مرضه لرجل غير وارث فانه جائز وان احاط
 بماله حموى ولا بد لولم يقبل اقراره لا يمنع الناس عن معامته حذر من اقواء ما هم فيفسد عليهم طريق
 التجارة والمداينة زيلعي (قوله ثبت نسبه) لان النسب من الحوائج الاصلية ولا تهمة فيه عيني بقي ان
 يقال لم يشترط المصنف ولا الشارح لثبوت نسبه وجود التصديق من المعرلة يد مع انه شرط حيث كان
 من أهل التصديق شرعية لالية عن الياسيع وقوله حيث كان من أهل التصديق أي بأن كان يعبر عن
 نفسه (قوله واطل اقراره) لان دعوى النسب تستند الى وقت العلوق فيظهر ان النبوة ثابتة برمان
 الاقرار حموى ولولم ثبت نسبه بان كذب او عرف نسبه صح الاقرار لم يثبت النسب شرعية لالية
 عن الياسيع (قوله وعند زفر بطل) محمول التهمة لانه وارثه عند الموت ولما له اقرار وليس يثبتها
 سبب التهمة فلا يبطل بسبب يحدث بعده عيني لان الزوجية تقتصر على زمان الزوج بخلاف النسب فانه
 يستند الى وقت العلوق (قوله تبطل ابنة والوصية) تعافلان الوصية قبلت بعد الموت وهي وارثه
 حيث نذ فلا يصح والتمية في المرض وصية حتى لا يفسد ادم الثلث فلا تنسخ ايضا عيني (قوله وان امر لم
 طامها ثلثا) يعني باننا ولو يدون الثلث شرعية لالية وهذا اذا كانت لعدة وطلعه بسر انسا ان
 مضت العدة جاز لعدم التهمة وان ضلقة با لا قول اقله الميراث بالعلم با باغ وان يصح الاقرار له لا يمارثه
 ادهو فارتوير وشرحه وان كانت من لا ترث بار كتاب ذميه صح مرار لهما من جميع اسال ورحمة
 من اثلث حدادي (قوله فلها الاقل الخ) ويدفع صاحبكم الاقرار لاحكام الارث حتى لا يصير شرعية
 في ايمان التركة در عن الشرعية لالية ران كان هذا الاقل لقيام التهمة بغير العلم بمرجعاتهم بل
 الطلاق ايصح اقراره لما زاد على الارث ولا تهمة في الاقل درر (قوله ولو لم يرض) لا يخفى ان
 المسئلة المتقدمة مندرجة في هذه شرعية لالية قال الحموى وكان الاوى به من هذا التهمة في قوله
 ولو اقر لا جني ثم اقر يثبونه لان الشروط الثلاثة معتبرة هناك (قوله ثبت نسبه) لان بوجه
 اوفى بدهو فيها در وقال الحموى أي لا يعلم له أب في بلدة كما في شرح ابي بصير والظاهر ان المراد بالدهو
 فيه كما في القنية لا مستط رأسه كذكره البعض لان فيه مرجعاته في معرلة الى الحواشي اليعقوبية (قوله
 وصدقه الغلام) المعبر عن نفسه لا احق له ومن لم يعبر عن نفسه لا يعبر تصديقه حموى وسيد مرجع
 الشارح (قوله في باب اقرار المريض لا يحسن) وهذا اجاب الشارح المسمى منى عن المصنف بانه عاقل
 ذك ذلك دفع الوهم كذا ذكره الحموى قال شيخنا وهو المرض لا يمنع صحة تصديقه لان النسب من الحوائج
 الاصلية فصار كالتكاح بمهر المثل انتهى (قوله ويشرك الورثة) لانهم ضروريات ثبوت نسب زباني
 ثم لا يصح الرجوع لان النسب بعد ثبوت لا يتبطل الا بهما بخلاف الرجوع عن الاقرار للنسب نحو الاخ
 فانه يصح لعدم ثبوت لانه كالوصية وان صدقه المعرلة كما في البدع الحسن في الدرر المصنف معرلة
 لشرح السراجية بالتصديق يثبت فلا يفسخ الرجوع الخ (قوله وضع داره بالوند والوالدين) لانه
 اقرار على نفسه وليس فيه حمل النسب على الغير وشرحه ما يثبت في الابن رابعا في رأيه دارة بالوند
 لذكر رجلة ما يصح في جانب الرجل وافاد بالسرعة حذاه قرار به من الحواشي ودهو وايدفعه
 الفقهاء وشرح القرائض للامام سراج الدين لمصنفه وانما ذكر في الميسوط والايضا واجامع الصغير
 للمحبوب ان اقرار الرجل يصح بأربعة بالاب والاب والمرأة ومولى العتقة انتهى ومن اضاهر ان الابن
 ليس بعيد عن الرجوع صحة الاقرار بالثبوت انتهى وقال في البرهان يصح اقراره بالولد والوالدين يعني الاصل
 وان علانته ونظر فيه العلامة المقدسي ع في ان يلى اذا اقرار بالجد أو ابن الاب لا يصح اذ فيه حمل

صح وان احاط بماله) يعني وان اقر
 بجميع ماله والقياس ان لا يصح
 اقراره الا في الثلث (وان اقر)
 المريض (لا جني) مجهول النسب
 ثم اقر بدينه ثبت نسبه) من المريض
 (وبطل اقراره وان اقر) المريض
 (لا جنية ثم نسبه صح) الاقرار
 وعند زفر بطل (بحدف الهبة
 والوصية) أي لو هب المريض او
 أوصى لا جنيته ثم تزوجها تبطل
 الهبة والوصية (وان اقر بان طامها
 ثلثا في أي في المرض) فلها الاقل
 حال ذمه (من الارث والدين وان
 اقر بعلام مجهول) النسب (يولد)
 مثله (مثله ابنة وصدره لعلام
 ثبت نسبه) من المقر (ولو) كان المعر
 (مريضاً ويشرك) الغرم (الورثة)
 واعداد بقوله مجهول لانه لو كان
 له نسب معروف لا يثبت نسبه منه
 وبعبوله يولد مثله لا بد لولم يكن كذلك
 لا يثبت نسبه منه وامكانه شرط
 تصديق العلام لان المسئلة في علام
 يعبر عن نفسه فلا بد من تصديقه
 لا بد في يده نفسه اما اذا كان صغيراً
 لا يعبر عن نفسه فلا يعتبر تصديقه
 قوله ولو مريض في باب اقرار المريض
 لا يحسن (وصح اقراره بالولد) بأن
 قال رجل هذا ولدي (والوالدين)
 بأن ول هذا لي وامى (والزوجة)

(قوله قوله في باب اقرار المريض
 لا يحسن حق هذا لقوله اخبر عن
 قوله قوله ويشرك الورثة كما هو ظاهر)

النسب على الغير انتهى شر بلائيه وعبارة الحموى عن حواشى المحقق على صدر الشريعة ان صحة الاقرار بالام موافق لما في الهداية والكافي وتخفة الفقهاء لكنه مخالف لعامة الروايات على ما في النهاية والخلاصة والمحيط وقاضيان حيث صرحوا بأنه لا يجوز اقرار الرجل بوارث مع ذى قرابة معروفه الا بأربعة الاب والابن والزوجة والمولى وفيما وراء الأربعة كالام مثلا لا ترث مع الوارث المعروف أما الاقرار فصحيح في نفسه حتى يقدم المقر له على بيت المال اذ الميراث وارث معروف الخ وقال في الدرر وما ذكره من صحة الاقرار بالام كالاب هو المنهور الذي عليه الجمهور وهو الحق بجامع الاصله فكانت كالاب فليحفظ (قوله اذا كانت المرأة خالية عن نكاح الغير الخ) وأقول ينبغي ان يراد وان لا تكون محسوبة أو وثنية حموى (قوله والمولى) أى الاعلى والأسفل ان لم يكن ولاؤه ثابتا من الغير شر بلائيه عن قاضيه زاده (قوله ان شهدت قابله) او غيرهما لتعين الولد أما النسب فبالقراش ولو معتدة حدثت ولادتها فبهيبة تامة در (قوله او صدقها زوجها) وكانت ذات زوج او معتدة وادعت ان الولد منه لان فيه تحميل النسب عليه فلا يلزم بقوله أما اذ لم يكن لها زوج ولا هي معتدة او كان لها زوج وادعت ان الولد من غيره صح اقرارها لان فيه ازماع على نفسها دون غيرها فينفذ عليها عني قال في الدرر بقى لولم يعرف لها زوج غيره لم أره في خبر راتنى وأقول غاية ما يلزم على عدم معرفة زوج آخر لها كونها من الزنا مع انه ليس بلازم وبفرض تحقق كونه من الزنا يلزمها أيضا لان ولد الزنا واللعان يرث بجهة الام فقط فلا وجه للتوقف في ذلك (قوله ولا بد من تصديق هؤلاء) يعنى الوارث والوالدين والزوجة والمولى والزوج لان اقرار غيرهم لا يلزمهم لان كلامهم في يد نفسه الا اذا كان المقر له صغيرا لا يعبر عن نفسه او عبد له فيثبت نسبه بمجرد الاقرار ولو كان عبد الغير يشترط تصديق مولا عني (قوله بعد موت المقر) لبقاء النسب بعد موت المقر وان أقر بنكاحها فصدقه بعد موته صح حتى يكون فاما الميراث والمهر فليتناهك النكاح وهو العدة شيخنا (قوله لم يصح تصديقه عند أى حنفية) لان الماتت زال النكاح بعلايقه حتى يجوز له ان يتزوج آخرها واربعاسواها ولا يحمل له ان يغاسها فبطل اقرارها فلا يصح التصديق بعد بطلان الاقرار وقول العيني وكذا اذا أقر الرجل بالزوجة فصدقه المرأة بعد موته عند أى حنفية ظاهرة في التسوية بين الزوج والزوجة وليس كذلك ولهذا تعقبه الشيخ شاهين بان تصديق الزوجة بعد موت الزوج صحيح بالاتفاق لان حكم النكاح باق في حقها وهى العدة فانها من آثار النكاح وهذا جائز لها غسله ميتا كما في حال الحياة وانما الخلاف في تصديق الزوج بعد موته فعند أى حنفية لا يجوز وعندهما يجوز كما في الزيلعي (قوله وعندهما يصح الخ) لبقاء النكاح بعد موت المرأة في حق الارث والاقرار قائم لان التكذيب منه لم يوجد ولهذا أقام البينة بعد موته ساقبل (قوله وان أقر بنسب نحو الاخ والعم) كذا الحمد وابن الابن كما في التنوير ولهذا اعترض في الدرر على الدرر حيث قال أقر بنسب من غير ولد الخ بأنه فاسد اذ يرده عليه ما لو أقر بالجد وابن الابن واعلم ان الاقرار بابن الابن ذكره في التنوير وشرحه مطلقا لكن ذكره الحموى بخطه مقيدا اذا أقر به في حياة ابنه معللا بان فيه حمل النسب على الغير (قوله لم يثبت) أى في حق غيره ما لم يصدقه المقر عليه او الورثة وهم من أهل التصديق ويصح في حق نفسه حتى تلزمه الاحكام من النفقة والحضانة والارث اذا تصادق عليه تنوير وشرحه بتصريف (قوله قريب كالم أو بعيد كولى الموالاة) موافق لما في الزيلعي حيث مثل للقريب بذوى الارحام والبعيد بمولى الموالاة ويخافه ما صرح به في العناية من ان الوارث القريب كذوى الفروض والعصبات والبعيد كذوى الارحام قال في الشرع بلائيه وما قاله الزيلعي أوجه لان مولى الموالاة رتبة بعد ذوى الارحام مقدما على المقر له بنسب الغير انتهى (قوله ورثته) لانه أقر بنسب على الغير فلا يقبل وباستحقاق ماله بعده فيقبل حيث لا مراحم اذله ان يتصرف في ماله بما شاء فيوصي بجميعة فيجعل له المقر له فهو وصية من وجه فله ان يرجع عنه ارث من وجه فلم تنفذ وصيته بأكثر من الثلث بدون اجازة المقر له مادام على اقراره فلو أقر باخ

اذا كانت المرأة خالية عن نكاح الغير وعنده وان لا يكون تحت المقر له ولا أربع نسوة سواها (والمولى) صح (اقرارها) أى المرأة (بالوالدين) والمولى وبالولد ان شهدت الزوج والمولى وبزوجها أى صدق قابله او صدقها زوجها (ولا بد من المرأة زوجها) أى انما يصح الاقرار بتصديق هؤلاء أى انما يصح الاقرار اذا صدق المقر له أى تصديق كلها (اصح التصديق) أى تصديق المقر له (بعد موت المقر) أى ان أقرت الزوجة بعد موتها (أى ان أقرت بنكاح رجل وماتت فصدقها الزوج لم يصح تصديقه عند أى حنفية) وعندهما يصح فعليه مهرها وله الميراث منها (وان أقر بنسب نحو الاخ والعم لم يثبت) نسبه ما من الاب والمجد (فان لم يكن له وارث غيره قريب كالم أو بعيد كولى الموالاة ورثته) المقر له

ولهذا قال عليه السلام في الآية ان يغلب عسريسين وان كان الاول نكرة والثاني معرفة فالثاني هو الاول جملا على المعهود نحو ارسلمنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول فيها مصباح الصباح في زجاجة الزجاجة الى صراط مستقيم صراط الله ما عليهم من سبيل انما انسيبيل وان كان الاول معرفة والثاني نكرة فلا يطلق القول بل يتوقف على القرائن فتارة تقوم قرينة على التغاير نحو ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة يسألك اهل الكتاب ان تنزل عليهم كتابا من السماء ولقد آتينا موسى الهدى وأورثنا بني اسرائيل الكتاب هدى قال الزمخشري المراد بالهدى جميع ما آتاه من الدين والمجربات والشرائع وهدى الارشاد وتارة تقوم القرينة على الاتحاد نحو ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لعلمهم يتذكرون قرأنا عرييا ثم قال الشيخ برهان الدين الظاهر ان هذه القاعدة غير محررة فانها منقضة بآيات كثيرة منها في القسم الثاني هل جزاء الاحسان الا الاحسان فانها معروفة فثان والثاني غير الاول فان الاول الحمل والثاني الثواب ومنها في القسم الاول وهو الذي في اسماء اله وفي الارض اله يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير فان الثاني فيها عين الاول وهما نكرتان ومنها في القسم الثالث ان يصلحوا بينهم اصلحا والصلح خير ويؤت كل ذي فضل فضله ويزدكم قوة الى قوتكم فان الثاني فيها غير الاول قال المحافظ السيوطي في الاقتان واقول لا انتقاض بشئ فان اللام في الاحسان للجنس فهو كالنكرة وكذا آية النفس والمحر بخلاف آية العسرفان ال فيها اما للعهد او للاستغراق كما يفهمه المحدث وكذا آية الصلح لا مانع من أن يكون المراد الصلح المذكور وهو الذي بين الزوجين واستحباب الصلح في سائر الامور يكون مأخوذا من السنة او من الآية بطريق القياس بل لا يجوز القول بعوم خبرية الصلح في الآية لان ما أحل حراما من الصلح أو حرم حلالا فهو ممنوع وكذا آية القتل ليس الثاني فيها عين الاول بلا شك لان المراد بالاول المسئول عنه القتال الذي وقع في سرية ابن الحضرمي سنة اثنتين من الهجرة لانه سبب نزول الآية والمراد بالثاني جنس القتال لاذن بعينه وأما آية وهو الذي في اسماء اله فقد أجاب عنها الطيبي بأنه من باب التكرير لاناطة أمر زائد بدليل تكرير ذكر الرب فيما قبله من قوله تعالى سبحان رب السموات والارض رب العرش ووجهه الاطناب في تزيده تعالى عن نسبة الولد اليه وشرط القاعدة ان لا يقعد التكرير وقد ذكر الشيخ برهان الدين ان المراد بذكر الاسم مرتين كونه مذكورا في كلام واحد او كلامين من متكلم واحد بينهما تواصل بان يكون أحدهما معطوفا على الآخر وله به تعلق ظاهر وتناسب وضح ودفع ايراد آية القتال بان الاول فيها محكي عن قول السائل والثاني محكي من كلام النبي عليه الصلاة والسلام انتهى (قوله والقبول) وطلب الصلح كاف عن القبول من المدعى عليه ان كان المدعى لا يتعين بالتعيين كالدرهم والدنانير لانه اسقاط للبعض وهو يتم بالمسقة وان كان مائة غير بالتعيين فلا بد من قبول المدعى عليه لانه كالبيع تنوير وشرحه عن العناية والبحر وليس المراد أن الطلب من المدعى يكفي عن قبول المدعى عليه كما قد يتوهم وانما المراد ان طلب المدعى عليه الصلح يكفي عن القبول منه ولهذا قال السيد المحموي وفي غير مائة تعين بالتعيين يكفي طلب المطلوب عن القبول انتهى (قوله وشرطه أن يكون البديل الخ) وكذا العقل لا البلوغ والمحرية فصيح من صبي مأذون ان عرى عن ضرربين ومن عبيد مأذون ومكاتب والمصالح عنه حقا يجوز الاعتياض عنه ولو غير مال كالقصاص والتعزير لا ما لا يجوز الاعتياض عنه كحق شفعة وحد قذف وكفالة بنفس تنوير لكن ذكر في البحر قبيل كتاب المضاربة ضمن فروع ذكرها عن المجتبى أن الصلح عن دعوى حق شرب او شفعة أو وضع جذع ونحوه يجوز على الاصح واعلم انه يشترط للصلح شرط ما يلحق به لان الاصل ان الصلح يجب حمله على أقرب العقود اليه احتيا لا تصح تصرف العاقل ما أمكن وفيه انه قد يقع على ترك المدعى من الجائنين وامكان حمل مثله على شيء من العقود غير ظاهر سيما اذا وقع على ترك دعوى جنائية العمدة حموي عن تكملة قاضي زاده وسيله تعلق البقاء المقدّر

والقبول وشروطه ان يكون البديل
اي المصالح عليه مالا معلوما ان احتج
الى قبضه

بمعاطيه وحكمه في مصالح عليه ما كذا لا تدعى مقرا كان المدعى عليه أو منكر أو في المصالح عنه وفوق الملك
لادعى عليه ان احتل التملك كالمال في الاقرار وان لم يحتل التملك كقود وبراءة فبرأته عن الدعوى
كفي الانكار مطلقا فلوانكر فصالح ثم أقر لا يلزمه ما أقر به وكذا برهن بعد صلحه لا يقبل بجره والصلح
بعد الحلف يصح عند مجدلة بام الخصومة ولهذا تسمع البيعة وعند أبي يوسف لا يصح لان البيعة بدل عن
المدعى وقد استوفاه (قوله والا لم تشترط معلوميته) كما لو ادعى كل واحد منهما حقا في دار الاخر وتناحما
على أن يترك كل واحد دعواه قبل صاحبه صح وان كان المصالح عليه مجعولا من الجانبين لارجحالة
الساقط لا تنفي الى المنازعة حموى (قوله وهو جائز الخ) لا طلاق قوله عليه الصلاة والسلام كل صلح جائز
بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا وبقي البيان على وجه التحقيق في الزيلعي والمراد من جواز
الصلح اعتباره في اثبات ملك المدعى في بدل الصلح وانتصاع حق الاسترداد للمدعى عليه وبطلان حق
المدعى في أصل الدعوى حموى عن الحنفية (قوله وقول الشافعي لا يجوز الصلح مع انكار أو كوت)
لانها صلح أحل حراما لانه أخذ المال بغير حق في زعم المدعى عليه فيكون رشوة فلهما معنى قوله عليه
الصلاة والسلام أحل حراما أو حرم حلالا أي لعينه كما اذا صلح على ترك وطء الزوجة أو على أن لا يتصرف
في بدل الصلح أو أن يجعل عوض الصلح خرا أو خنزيرا وقوله أخذ المال بغير حق في زعم المدعى عليه
فكان رشوة غير مسلم لانه في زعم المدعى عين حقه أو بدله فهو حلال أخذه وفي حق المدعى عليه
لا فتداء اليمين ودفع الشرع عن نفسه وهو أيا حلال ولو لم يسله رشوة فهي جائزة للدافع لدفع الظلم عن
نفسه وقوله عليه الصلاة والسلام لعن الله اراشي والمرثي اراديه اذا كان هو الظالم في دفعها البعض
الطلبة يستعين بها على الظلم وأما دفع الضرر عن نفسه فلا شبهة فيها حتى روى عن أبي يوسف أنه أجاز
ذلك للوصى من مال التيمم لدفع الضرر عن التيمم الخ الزيلعي (قوله أي في المصالح عنه) الأولى أن يجعل
الخير المحرور بزيادة الضرف راجعا لهذا الصلح ليشمل المصالح عنه وعليه كفي شرح لعيني حتى لو صلح عن
اربدار وجبت فيه ما الشفعة أو صلح من دار بعرض وجبت فيها الشفعة حموى (قوله واربدار العيب)
بان كان بدل الصلح عبدا مالا فوجد المدعى فيه عيبا له ان يرد له لانه اعتبر بيعا عيني (قوله وخيار الزويدة)
بان لم ير المصالح ما وقع عليه الصلح وقت الصلح ثم رآه له الخيار فيه كما لو اشترى ما لم يرد عيني (وله وخيار
الشرط) بان تصالح على شيء فشرط أحدهما الخيار لنفسه لانه من أحكام المبيع يعني (قوله ويغسده
جهالة لبدل) أي الذي وقع عليه الصلح لانه يبيع فصار كجهالة الثمن عيني وبشرط العسرة على تسليم
البدل در وكذا يغسده جهالة الاجل اذا جعل البدل مؤجلا زيلعي (قوله اذا كان يحتاج الى قبضه) اما ما
لا يحتاج الى قبضه لا تضره جهالة لانها جهالة في الساقط كما سبق (وله لا جهالة المصالح عنه) لانه
لا يحتاج فيه الى تسليمه فلا تضره جهالة كفي الزيلعي بخلاف بدل الصلح (قوله ورأى استحق الخ)
صورته كما في العيني ادعى زيد دارا في يد عمرو فأقر عمرو ووصلح زيد على منه درهم فدارت المائدة زيد
زيد والدار في يد عمرو ثم استحق نصف الدار من لا يرجع عمرو على زيد بنمسين درهم ما انتهى (قوله
أو بكنه) أي بكل العوض حتى اذا استحققت الدار كلها في الصورة المذكورة يرجع عمرو على زيد بمائة
درهم وهو كل العوض عيني وان لم يدر في كلام المصنف لفانشر مرتبا (قوله رجوع المدعى على المدعى
عليه) وقع في بعض نسخ العيني عكس ما ذكره الشارح حيث قال رجوع المدعى عليه على المدعى وفي
بعضها كما هنا تقديم المدعى على المدعى عليه وهو الصواب (قوله بكل المصالح عنه الخ) لانه مبادلة
كما ذكره العيني ون كلام المصنف لفانشر مرتب نظير ما سبق له (قوله اعتبار اجارة) لما ذكرنا ان
يحمل على أشبه العتود له اذا عبرة للعاني فوجب حله عليها ووجود معناها فيه وهو تملك المنافع بعوض
زيلعي (قوله فيشرط التوقيت) يعني في الاجير الخاص بان ادعى شيئا فوقع الصلح على خدمة العبد
أو سأل الدار سنة وفيما عداه لا يشترط التوقيت كما اذا صلحه على صبيغ الثوب أو ركوب الدابة

والا لا تشترط معلوميته (وهو) أي
الصلح (جائزا باقرار) المدعى عليه الصلح
على ثلاثة أضرب صلح مع اقرار (و)
صلح مع (سكوت) وهو ان لا يبرأ المدعى ولا ينكره (و)
عليه بما ادعاه المدعى وقال الشافعي
صلح مع (انكار) ذلك وقال الشافعي
لا يجوز الصلح مع انكار أو سكوت
(فان وقع) الصلح (عن مال بمال باقرار
اعتبر بيعا) يعني تجري فيه أحكام
البيع (فتثبت فيه) أي في المصالح عنه
(الشفعة) اذا كان عقارا (واردد العيب
وخيار الزويدة) أي يرد خيار الزويدة
وخيار الشرط (ويغسده جهالة لبدل)
اذا كان يحتاج الى قبضه (لا جهالة
المصالح عنه) وهما المدعى (وان
استحق بعض المصالح عنه او كله رجوع
المدعى عليه) على المدعى (بخصه
ذلك) أي بخصه ما استحق من المصالح
عنه حال كون الخصه (من العوض
أو) رجوع (بكنه) ولو استحق المصالح
عليه (أي بدل الصلح) كله او بعضه
رجوع المدعى على المدعى عليه (بكل
المصالح عنه او ببعضه وان وقع
الصلح (عن مال بشفعة اعتبار اجارة)
يعني تجري فيه أحكام الاجارة
(فيشرط التوقيت) أي توقيت
استيفاء ثمن المنفعة حتى لو صلح على
سكنى يات ايدا أو حتى يموت المدعى
لا يجوز كمال المحيط

أوجل الطعام الى موضع زيلبي (قوله ويطل الصلح بموت أحدهما) ان عقده لنفسه لانه اجارة
وهذا حكمها وقول السيد المحوى أى الصلح عن مال لمنفعة لا مطلقا لا حاجة اليه اذ الكلام فيه
(فسرع) اذ اطل الصلح بطل ما في ضمنه من الاقرار الصادر من مدعى أو مدعى عليه كذا
فيل من زيلبي المحوى وأقول عبارة المحوى عن التنية بخطه اذا أقر المدعى في ضمن الصلح انه لا حق له
في هذا الشيء ثم بطل الصلح يطل اقراره الذي كان في ضمنه وله أن يدعيه عليه بعد ذلك والمدعى عليه
اذا أقر عند الصلح بان هذا الشيء للمدعى ثم بطل الصلح فانه يرد ذلك الشيء الى المدعى انتهى فهو مبرجة
في ان اقرار المدعى عليه في ضمن الصلح لا يبطل بطلانه فتنبه (قوله وكذا اذ اهلك محل المنفعة الخ)
لان اجارة وهي تبطل بذلك ولو كان الصلح على خدمة عبد فقتل ان كان القتال المولى بطل والا ضمن
نجمته راشترى بها عبد اخذ منه ان شاء كما وصى بخدمته بخلاف المراهون حيث يضمن المولى بالاتلاف
والعتق وانما يعتبر اجارة اذا وقع على خلاف المدعى به فان ادعى دارا فصالحه على سكاها شهرا فهو
استيفاء لبعض حقه لا اجارة فتم اجارته للمدعى عليه بخر واعلم ان التفصيل بين المولى وغيره
هو مذهب أبي يوسف وعند محمد يبطل مطلقا كما ذكره زيلبي واليمين ونصه وان قتل العبد يبطل الصلح
عند محمد مطلقا كالا جارة وعند أبي يوسف ينظر فان قتله المدعى أو الاجنبي يضمن قيمته ويشتري بقيته
عبد فيخدمه الخ فعلى صاحب البحر مؤاخذه (قوله لا يبطل الصلح الخ) لان الصلح لقطع المنازعة
وفي ابطاله بموت أحدهما اعادتها فيبقى فيما لا تنفوت الناس فيه مطلقا لا يمكن الاستيفاء فيه
اما باستمرار العاقدة أو باقامة وارثه مقامه وفيما يتفاوت فيه كدس الثياب وركوب الدابة ان
بانت المدعى عليه يبقى لا يمكن الاستيفاء بالاستمرار وان مات المدعى يبدل اتمدراقامة الوارث مقامه
لتنسب المالك بذلك (قوله فداء لليمين وعوض عنه في حق المنكر) لانه في زعمه لا حق عليه وان المدعى
يبطل في دعواه وانما دفع المال اليه لثلاثي خلاف يعني (قوله ومعاوضة في حق ادعى) لانه في زعمه انه
ياخذ عوضا عن ماله رانه محق في دعواه ويجوز ان يكون شيء واحد حكم مختلفان باعتبار شخصين
كالنكاح وجبته المحل في المتناكحين والحرمه في أصولهما فيؤخذ كل واحد منهما بما يزعمه عني (قوله
فلا شفعة ان صالحه عن دار بهما) لكن للشفيع ان يزوم متسام المدعى فيدلى بحجته فان كان للمدعى
بينة اقامها للشفيع عليه واخذ الدار بالشفعة لان بقامة البينة تبين ان الصلح كان في معنى البيع وكذا
ن لم يكن له بينة فحلف المدعى عليه فنكحل در عن الشرية لامية (قوله وتجب لو صالح على دار بهما) لان
للمدعى ياخذها بوضاعن حقه في زعمه وانكار الاخر المعاضة لا يمنع وجوب الشفعة فيهما عني
(قوله ورد المدعى البديل على المدعى عليه) توضيحه زيلبي دارا في يد عمرو فانكروا عمرو اسكت
ثم صالح على مائة فصارت المائة في يد زيد والدار في يد عمرو ثم استحق كل الدار فان زيد ابرد المائة الى
عمرو ويرجع بالخصومة في الدار الى المستحق لانه قام مقام المدعى عليه حين اخذ المدعى منه فيكون له
ان يخصمه عني (قوله ولو استحق بعضه فبقدره) صورته استحق نصف الدار مستحق في المسئلة
المنكورة برز زيد خمسين الى عمرو ويرجع الى المستحق بالخصومة في النصف الثاني عني (قوله رجع
المدعى الى الدعوى في كله أو بعضه) لان المدعى ما ترك الدعوى الا ليس له البديل فاذا لم يسلم له رجع
بالبديل وهو الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل النقص فانه يرجع بقيته كالفقاص والعق والنكاح
والخلع كما في الجامع الكبير كذا في الاشباه وقوله الا اذا كان الخ أي الا اذا كان المصالح عنه المفهوم من
المقام والتميز في قوله بقيته يرجع للمصالح عليه في العبارة فكيف جرى وقوله كالفقاص فيه نظر
فانه ذكر في الجامع الكبير اذا كانت الدعوى قصاصا فصالحه المدعى عليه من غير اقرار على جاريد
فاستولدها المدعى ثم استحق وأخذها المستحق وضمنه العقد وقيمة الولد فان المدعى يرجع الى دعواه
فلو أقام البينة أو نكل المدعى عليه رجع بقيمة الولد وقيمة الجارية أيضا ولا يرجع بما ادعاه لان الصلح

(ويبطل) الصلح (بموت أحدهما)
مطلقا أي اذ اهلك ذلك المدعى أو المدعى
عليه وكذا اذ اهلك محل المنفعة قبل
الاستيفاء بطل الصلح فاسا وهو قول
محمد في دعوى المدعى على رأس الدعوى
ولو كان بعد استيفاء بعضها بطل بقدر
ما بقي ويرجع في دعواه بقدره وقال
أبو يوسف رحمه الله ان مات المدعى
عليه لا يبطل الصلح والمدعى يستوفى
المباقي على حاته وان مات المدعى فكذلك
في خدمة العبد وسكن الدار والوارث
يقوم مقامه ويبطل في ركوب الدابة
ولبس الثوب ولو نال ويبطل هلاك
كل واحد لا يتناول المحل لكان أولى
والما فرغ من مسائل الصلح مع سكوت
شرع في مسائل الصلح مع سكوت
وانكار فتمال (وليس مع سكوت
أو انكار فداء لليمين) وعوض عنه
(في حق المنكر) ومعاوضة في حق
المدعى فلا شفعة للبارء على المدعى
عليه (ان صالحه عن دار بهما) أي
بسكوت وانكار (لو صالح على دار بهما
للبارء على المدعى) لو صالح على دار بهما
ولو استحق التمساع فيه (كله بعد
الصلح رجع المدعى) على المستحق
(بالخصومة ورد) المدعى (البديل)
على المدعى (عليه) ولو استحق
(بعضه فبقدره) واستحق المصالح
عليه (كله أو بعضه) رجع المدعى
الى المدعى في كله أو بعضه

عنوه ولا ينتقض وقوله والتمتع والنكاح والمخاع أقول لم يجعل في الجسامع الكبير العتق وما عطف
عليه من الأمانا كان المصالح عنه لا يقبل النقص بل نظيرا للتقصا في عدم قبول النقص ومن ثم قال
بعض الفضلاء تصويبا لمسئلة فيم يحتاج الى امعان النظر والتأمل كذا في حاشية الاشبه للحموي واعلم انه
اذا وقع الصلح بلفظ البيع بان قال أحدهما بعتك هذا الشيء بهذا وقال الآخر اشتريت برجع المدعى عند
الاستحقاق على المدعى عليه بالمدعى نفسه لا بالدعوى لان اقدام المدعى عليه على المبيعة اقرار منه بان
المدعى ملك المدعى فلا يعتبر انكاره بخلاف الصلح لانه لم يوجد منه ما يدل على انه أقرب بالملك له اذا الصلح
قد يقع لدفع الخصومة كفي العيني (قوله وهلاك بدل الصلح بعد التبعين الخ) هذا اذا كان البدل
مما يتبعين بالتبعين وان كان مما لا يتبعين بالتبعين كالدرهم والدنانير لا يطل بهلاكه لانها لا يتبعين
في العقود والفسوخ فلا يتعلق العقد بهما عند الاشارة اليهما وانما يتبعان في الزمان فلا يتصور فيه
انكسار ككأن الزمان (قوله وقد مر حكمهما) فان كان عن اقرار رجوع بعد الهلاك الى المدعى وان كان عن
انكار رجوع بالدعوى دور واقتصر على ذكر الانكار ولم يذكر السكوت لانه في حكمه (تتمه) الصلح
عن كل ما يدعيه او بعضه صحيح بلا فرق بين العير والدين في ظاهر الرواية فلا تصح الدعوى بعده وار
برهن كافي العزيمة بالعزوا الى البزاز يدوم شي عليه في الاختيار وعزاه في الدرالي الشريعة لامية خلافا لما
في الدرر والتتوير من انه لو صلح على بعض ما يدعيه فانه لا يصح حتى لو ادعى دارا فصالحه على قطعة منها
لا يصح وهو على دعواه في الباقي لان الصلح اذا كان على بعض المدعى يكون استيفاء لبعض الحق واستقاطا
لبعض والاستقاط لا يرد على العين بل هو مخصوص بالدين ونقل الحموي عن حواشي صدر الشريعة للتحفيد
ما نصه معنى قولنا البراءة عن الاعيان لا تصح ان العين لا تصير ملكا للمدعى عليه لان يبقى المدعى على
دعواه الخ ولو صلح عن دعوى مجهولة في دار فاستحق بعضهم الميراث من العون أما اذا ادعى نصف
دار وقال نصفها لمن هي بيده فصالحه على دراهم فاستحق نصفها رجوع نصف الدراهم ولو قال نصفها
لغلمان آخر او لادري لمن هو لم يرجع بشي حتى يستحق كلها أو أكثر من النصف حموي واذا استحق الكل
يرجع عليه بكل ما أخذ وان استحق أكثر من النصف فبحسابه بان يتظر لاندر المستحق كم نسبت له للنصف
(فصل) لما فرغ من بيان الصلح وشروطه وانواعه شرع في بيان ما يجوز الصلح منه وما لا يجوز
حموي (قوله جاز صلحه) أي الصلح فيه حموي (قوله الصلح جائز عن دعوى المال) لانه في معنى
البيع في حقه ما ان وقع بمال عن اقرار أو في حق المدعى وحده ان وقع عن انكار أو سكوت وفي حق
الاخر لا فائدة العين وقطع الخصومة عيني (قوله والمنفعة) لان المنافع يجوز أخذ العوض عنها باعتد
الاجارة فكذا بعد الصلح لكن انما يجوز الصلح عن المنافع على المنفعة اذا كانا متعلقين بالجنس كان يصالح
عن السكنى على خدمة العبد أما اذا اتحد جنسا هما كالصلح عن السكنى بالسكنى فلا يجوز كافي العيني
والز يلى قال السيد الحموي لكن في الولو الحمية ما يخالفه حيث قال واذا ادعى سكنى دار فصالحه على سكنى
دار أخرى مدة معلومة جاز واجارة السكنى بالسكنى لا تجوز قال وانما كان كذلك لانه ما ينعقد ان يملك
بتمليك انتهى (قوله بان ادعى في دار سكنى سنة الخ) كذا صور المسئلة في الجوهره على ما ذكره
الشريعة لاني ونصه صورة دعوى المنافع ان يدعى على الورثة ان ايت اوصى له بخدمة هذا العبد وانكر
الورثة لان الرواية محفوظة على انه لو ادعى استجاره عن والمالك ينكر ثم تصالحا لم يجز كذا في المسئلة تصحفي
انتهى وأقول يرد عليه ما في البحر حيث صرح بان صلح المستأجر مع المؤجر عند انكاره الاجارة جائز (قوله
العبد والخط الخ) وسواء كان عن اقرار أو انكار أو سكوت أما العمد في النفس فلنقله تعالى في عفي
له من أخيه شي الاية نزلت في الصلح عن دم العمد أو الخطأ في النفس فلانه وجبه المال والصلح عن
دعواه جائزا لانه لا تصح الزيادة على قدر الدية اذا وقع الصلح على أحد متاخير الدية للربا كما لا يجوز الصلح
على أكثر من الدين من جنسه في دعوى الدين بخلاف الصلح عن القود حيث تجوز زيادة فيه على قدر

وهلاك بدل الصلح) بعد التبعين (قبل
التسليم) الى المدعى (كاستحقاقه)
أي استحقاق بدل الصلح في الحكم
(في الفصلين) أي في الصلح عن اقرار
والصلح عن انكار وسكوت وقدر
حكمهما أنفق الله أعلم
(فصل) وأعلم أن ما جاز به جاز
صلحه (الصلح جائز عن دعوى المال
والمنفعة) بان ادعى في دار سكنى سنة
أو في دار خدمة سنة أو في دار
أو في دار خدمات أو في دار
الورثة على شيء من عين أو منفعة جاز
الورثة (مخافة) هذا اللفظ
(و) عن دعوى العمد والخطأ في النفس وما دونه

الدية وكذا على الأقل وان كان أقل من عشرة دراهم لأنه لا موجب له في المال ولو وقع الصلح على غير
مقادير الدية جاز كيف ما كان لعدم الرأب إلا أنه يشترط القبض في المجلس إذا كان ما وقع عليه الصلح ديناً
في الدية لئلا يكون افتراقاً عن كئي بكئي ولو قضى القاضي بأحد مقادير الدية فعلى من على جنس آخر منها
بالزيادة جاز لأن الحق تعين فيه بالقضاء فكان غير من مقادير الدية بجنس آخر فأمكن الحمل على
المعاوضة زيلبي (قوله بخلاف المحمدي) لأن المحمدي وحق الله تعالى لاحق المرافع ولا يتنازع عن حق
الغير لا يجوز ولهذا الودعتان ولداهما من زوجهما المطلق فأنكر وصالحهما على شيء حتى تترك الدعوى كان
الصلح باطلاً لأن النسب حق الولد وكذلك لو كان لرجل ظلة أو كنيف على طريق العامة فخاصته رجل على
نقضه فصالحه على شيء كان الصلح باطلاً لأن الحق للعامة فلا يفرده بخلاف الإمام إذا صالح عنه على
مال حيث يجوز لأن له ولاية عامة وله أن يتصرف في مصالحهم ولهذا الوباغ شيئاً من بيت المال جاز بيعه
وبخلاف ما إذا كان في طريق غيرنا فذو صالحه رجل من أهل الطريق حيث يجوز في حقه لأنه مفيد
إذا سقط به حقه ثم يتوصل إلى تحصيل رضا الباقي زيلبي ولو صالح شفيع عن حق شفيعه بمال سقطت
وبطل الصلح كخيار الشرط والعيب وخيار الخيرة والكفالة بالنفس كالشفعة واختلاف في بطلان الكفالة
والمفتي به بطلانها جوى عن العناية واليانية (قوله أوسارقا) أطلقه فمالموقع الصلح بين السارق
ورب المال المسروق إذا كان بعد ما رفع إلى القاضي وكان بلفظ العفو حيث لا يصح بالاتفاق وان كان
بلفظ الهبة أو البراءة سقط القطع عندنا كما في الشرع بلالية عن قاضيخان ومن هنا تعلم ما في الدرر حيث
صور المسئلة بقوله بان أخذ سارقاً من غيره الخ وإذا اعترض عليه في الشرع بلالية بقوله لا يختص عدم
صحة الصلح بالسرقة من غيره انتهى وأقول إنما قيد بالسارق من غيره لأنه لو كان سارقاً منه فاصطلم معه
قبل الرفع إلى القاضي صح الصلح وسقط القطع سواء وقع بلفظ العفو أو بلفظ آخر كالهبة على ما يعلم من سياق
كلام قاضيخان وكذا بعد الرفع إذا كان بلفظ الهبة أو البراءة بخلاف السارق من غيره حيث لا يصح الصلح
معه مطلقاً بخلاف (قوله فهو باطل الخ) ولا يسقط حد الزنا والشرب سواء كان الصلح قبل الرفع أو بعده
وحد القذف يسقط بدو قبل الرفع ووجه بطلان الصلح عن حد القذف مع أن فيه حق العبد هو أن
المقلب فيه حق الله تعالى بخلاف التزير والقصاص في النفس وما دونها لأنها حق العبد كما في الدرر
(قوله وعن دعوى النكاح) عبارة الدرر وعن دعوى الزوج النكاح قال في الشرع بلالية لو أسقط لفظ
الزوج لكان أولى ثم قال وهذا إذا لم تكن ذات زوج لأنه لو كان لها زوج لم يثبت نكاح المدعى فلا يصح
الخلع انتهى (قوله مطلقاً) أي سواء كان دعوى النكاح من قبل الزوج أو المرأة جوى (قوله فصالحهما
على مال جاز) كان زاد في مهرها ثم خالعهما على أصل المهر دون الزيادة فسقط الأصل لا الزيادة درر (قوله
نسخ المختصر) أي مختصراً قد وري جوى (قوله وفي بعض أقال لم يحجز) اختار عدم المجواز صاحب
الوقاية وأطال صاحب غايه البيان في ترجمته جوى لأنه لو جعل ترك الدعوى منها طلاقاً فازوج
لا يعطى العوض في الفرقة إذ لم يسلم له شيء في هذه الفرقة وهي يسلم لها المال والنفس وان لم يجعل فرقة
فالمحال بعد الصلح على ما كان عليه قبله فتكون هي على دعواها فلا يكون هذا الصلح فدا قطع
الخصومة فلا يصار إليه زيلبي وكذا جرى على تصحيح عدم المجواز في المجتبى والاختيار والمتقى وصححه
في درر البحار كما في الدرر فقد اختلف التصحيح (قوله لا نكاح المدعى عليه) فلو وقع الصلح بأقرار من المدعى
عليه يكون عتقاً بمال في حق المدعى والمدعى عليه فيثبت الولاء درر (قوله دون اثبات الملك) لأنه جعل
معتقاً بالصلح فلا يعود رقيقاً وكذا في كل موضع أقام بينة بعد الصلح لا يستحق المدعى لأنه بأخذ البذل
باحتياره نزل بأدماً وكل موضع وقع فيه الصلح والمدعى كاذب لا يحل له فيما بينه وبين الله تعالى أخذ
العوض ونظيره المقر له إذا كان يعرف أن المقر كاذب لا يحل له إلا إذا سلمه إليه بطيبة نفسه فيكون حينئذ
هبة مبتدأة زيلبي (قوله لم يحجز صلحه عن نفسه) لأنه ليس من التجارة فلم يلزم المولى لكن يسقط به القود

(بخلاف المحمدي) فإنه لا يصح الصلح من
دعوى حد حتى لو أخذ زانياً أو سارقاً
أو شارب خمر فصالح على مال على
أن لا يرفعه إلى السلطان فهو باطل
ويرد ما أخذ (و) الصلح جائز (عن)
دعوى (النكاح) مطلقاً (و) من (الرق)
(وكان خالعهما عتقاً على مال) والصلح
من دعوى النكاح على وجهين
أحدهما أن يدعى رجل على امرأة
نكاحاً وهي فتجد فصالحته على
مال جاز والثاني أن تدعى امرأة نكاحاً
على رجل فتدعى على مال جاز
هكذا في بعض نسخ المختصر وفي
بعضها قال لم يحجز قوله والرق أي الصلح
جائز عن دعوى الرق إذا ادعى على
جوهوا أنه عبده فصالحه المدعى عليه
على مال جاز ويجعل في حق المدعى
عليه بدال دفع الخصومة وفي حق
المدعى كالهبة عليه على مال إلا أنه
لا ولأهله لا نكاح المدعى عليه إلا أن
يقم المدعى بينة فتقبل بينته على
اثبات الولاء دون اثبات الملك (وان
قتل العبد المأذون رجلاً عمد المبرز صلحه
عن نفسه) مطلقاً (وان قبل عبده)
أي عبد العبد المأذون (رجلاً عمداً
فصالحه عنه)

و يؤخذ بالبذل بعد عتقه در و قول الشارح مطلقاً أى سواء كان المأذون مدينياً أو لا (قوله أى صالح
 العبد المأذون عن عبده الخ) لان استخلاصه عبده كشرائه لانه باستحقاق القتل كالأثمل عن ملكه
 وهو لو خرج عن ملكه كان له ان يشتريه فكذلك ان يستخلصه بخلاف المكاتب حيث يجوز له ان يصالح
 عن نفسه لانه كالححر يخرج وجهه عن يد المولى ولهذا الواجب احذر قبته كان هو المخصم فيه واذا جنى عليه
 كان الارش له وكذا اذا قتل لا تكون قيمته للمولى بل لورثته حتى تؤدى منها كتابته ويحكم بحرية في آخر
 حياته ويكون الفضل لهم زيلعى واعلم ان ما عبر به الشارح حيث قال أى صالح العبد المأذون عن عبده
 هو الظاهر بخلاف ما فى الدرر حيث قال أى صحح المولى عن نفس عبده فعل القتل عمداً ولهذا تعقبه
 عزى زاده بان الكلام على مصالحة العبد المأذون له قال وجعل المولى عبارة عن العبد المأذون تعسف
 لا ينفى انتهى ووجه التعسف ان المولى انما يطلق على الاسفل بعد عتقه ورق المأذون قائم فلا يصح
 اطلاق المولى عليه كذا بخط شيخنا عن شيخه (قوله ولو صالح عن المغصوب المتلف بما زاد على قيمته الخ)
 يعنى قبل القضاء بالقيمة حتى لو كان بعد القضاء بالقيمة لا يجوز لان تقدير القاضى كالشارع تنوير
 وشرحه واذا لم يجز الصلح على ما يزيد على القيمة بعد القضاء بها يلزمه رد الزيادة (قوله صح عند أى خفيفة)
 فلا تقبل بينة الغاصب بعد الصلح ان قيمته اقل مما صالح عليه ولا رجوع للغاصب على المغصوب منه
 بشئ لو تصادقا بعد الصلح انها اقل تنوير وشرحه (قوله يبطل الفضل) لان الواجب هو القيمة وهى مقدرة
 من النقة ودفع الزيادة عليها تكون ربا وله ان حقه فى المالك باق وانما ينتقل الى القيمة بالقضاء فاذا
 تراضيا على الاكثر كان اعتبارا فلا يكون ربا واما الصلح باكثر من قيمته على العرض فهو جائز بالاجماع
 لان الزيادة لا تظهر عند اختلاف الجنس عيني والمحصل ان الامام يقول ان الضمان بدل عن العين
 المستهلكة فيجوز بالغام بالغ كما اذا كانت قائمة حقيقة والصاحبان يقولان ان القيمة هى الواجبة فى ضمان
 العدوان لانها هى التى يمكن وجوبها فى الذمة دون العين فيكون المأخوذ بذل عن القيمة عند الصاحبين
 خازاد على القيمة يكون ربا شيخنا (قوله بما لا يتغابن الناس) يعنى اذا كان الصلح على غير عرض اذا الصلح
 على عرض لا خلاف فيه مطلقا كما سبق عن العيني ومنه يعلم ما فى كلام الشارح من الابهام (قوله أى
 المعتقد الشريك) بنصب المعتقد اذ هو بيان للفعول وهو الضمير فى فصاحته ولولا وجود الضمير لكان
 المتبادر رفعه ونصب الشريك (قوله لا يصح الصلح فى حق الزيادة من نصف قيمته) لان ضمان العتق
 منصوص عليه فيكون مقدرا فلا يجوز الزيادة عليه لان تقدير الشرع فوق تقدير القاضى وبه يتقرر
 فكذلك ما هو فوقه تبين (قوله وان صالحه على عرض قيمته أكثر منه جاز) أى بالاجماع لما سبق من
 ان الزيادة لا تظهر عند اختلاف الجنس (قوله بالصلح عنه) اطلاقا صادقا بما اذا مكر التوكيل من
 الجاني أوولى المجنى عليه بالنسبة للصلح عن دم عمد وكذا صادق بما لو صدر التوكيل من رب الدين
 أو المدين (قوله ما لم يضعه الوكيل) فاذا ضمن وادى رجوع على الموكل وفى النكاح لا يرجع لان الامر
 بالصلح عنه أمر بالاداء عنه ليعيد الامر فائدت اذا الصلح عنه جائز بلا أمره بخلاف النكاح لانه لا ينفذ
 عليه من الاجنبى والامر بالجمع كالامر بالصلح حتى يرجع على الاثران ضمن وأدى عنه زيلعى (قوله
 اذا كان الصلح عن دم العمد) عن اقرار أو سكوت أو انكار أو فيما لا يحتمل على المعاوضة كالصلح على
 بعض الدين لانه اسقاط فكان الوكيل سفيرا فلا يلزمه شئ الا بالترام وأما فيما يحتمل على المعاوضة بان
 كان عن مال بمال عن اقرار فان الوكيل يلزمه ما صالح عليه ثم يرجع به على الموكل لان الوكيل أصيل
 فى المعاوضة المالية فترجع الحقوق اليه فيطالب هو بالعوض دون الموكل زيلعى ومنه يعلم ما سقط من
 كلام العيني حيث قال أو فيما لا يحتمل على المعاوضة بان كان عن مال بمال عن اقرار الى هذا أشار
 الشيخ شاهين ومحصله ان قول العيني بان كان عن مال بمال الخ تصوير لما سقط من قيمته وهو وأما فيما
 يحتمل على المعاوضة (قوله أو عن بعض ما يدعيه من الدين) من مكيل وموزون در (قوله أما اذا كان

أى صالح العبد المأذون عن عبده
 (جاز) مطلقاً سواء كان المأذون
 مدينياً أو لا (ولو صالح عن المغصوب
 المتلف بما زاد على قيمته أو) صالح
 (على عرض) قيمته أكثر من قيمة
 المغصوب المتلف (صح) عند أى
 خفيفة رجحه الله وعندهما يبطل
 الفضل على قيمته بما لا يتغابن الناس
 ويلزم رد الزيادة (ولو اعتق مؤسر
 عبداً مشتركاً) بينه وبين آخر
 (فصالحه) أى المعتقد (الشريك على
 أكثر من نصف قيمته لا يصح) الصلح
 فى حق الزيادة من نصف قيمته وان
 صالحه على عرض قيمته أكثر منه
 جاز وانما قيد بقوله مؤسر لانه اذا كان
 مؤسراً تجب سعيه النصف على العبد
 (ومن وكل رجلاً بالصلح عنه) أى عن
 الموكل (فصالح) التوكيل (لم يلزم
 الوكيل ما صالح عليه) أى بدل الصلح
 (ما لم يضعه) الوكيل (بل يلزم الموكل)
 ما صالح عليه هذا اذا كان الصلح
 عن دم العمد أو عن بعض ما يدعيه
 من الدين أما اذا كان وكله بالصلح عن
 مال بمال فهو بمنزلة البيع فيكون
 المصالح بالمال التوكيل دون الموكل
 (وان صالح) رجل (عنه) أى عن
 رجل (بالامر) من ذلك ارجل

وكله بالصلح عن مال بمال الخ) هذا اذا كان الصلح عن اقراره ولو كان عن انكار لا يجب البذل على الوكيل درر عن الكفاية (قوله صح ان ضمن الفضولي المال) لان الحاصل للمدعي عليه ليس الا البراءة وفي حقها الاجنبى والمدعى عليه سواء فيصلح أصليه اذا ضمنه كالفضولى بالخلع اذا ضمن البذل ويكون متبرعا على المدعى عليه كما لو تبرع بقضاء الدين عيني (قوله أو أضاف الى ماله) لان الاضافة الى نفسه التزام منه للتسليم الى المدعى وهو قادر على ذلك فيجب عليه تسليمه عيني (قوله بأن قال صاحبك على ألقى هذا الخ) وصار متبرعا في الكل الا اذا ضمن بأمره درر عن عزمي زاده وما في الدرر من تخصيصه النبرع بالصورة الرابعة غير ظاهر بل هو عام في الجميع برشد اليه تعاليله بقوله لانه فعله بلاذن المدعى عليه كذا بخط شيخنا (قوله أو على عبدى هذا) قال الزيلعى ولو استحق العوض في الوجوه التى تقدمت أو وجدته بوفاء واستوقه لم يرجع على المصالح لانه متبرع بالتزم تسليم شئ معين ولم يلتزم الادفاع من غيره فلا يلزمه شئ آخر لم يلتزمه ولكن يرجع بالمدعى لانه لم يرض بترك حقه بحاجتنا الى صورة الضمان فانه يرجع على المصالح لانه التزم بالضمان فصار ديننا في ذمته ولهذا لو امتنع من التسليم يجبر عليه بخلاف غيرها من الصور زيلعى ومنه تعلم ما في الدرر من الايهام حيث قصر الكلام على العبد فقال ولو استحق هذا العبد أو وجدته عيبا فرده أو وجدته أومدبرا أو مكاتبا فلا سبيل له على المصالح الخ لانه يوهم الرجوع على المصالح في غير العبد كما اذا وجد الالف بوفاء فتنبه (قوله تم الصلح بقبوله) لانه كالمضاف الى نفسه لانه تعين بالتسليم اليه زيلعى (قوله وسلم الالف اليه) لانه بالتسليم تم رضاه فصار فوق الضمان والاضافة الى نفسه كذا بخط شيخنا (قوله وان لم يجز بطل الصلح) لان الاصيل في العقد انما هو المدعى عليه لان دفع الخصومة حاصل له الان الفضولى يصير أصيلا بواسطة اضافة الضمان الى نفسه فاذا لم يصف بقبول عاودا من جهة المطلوب فيتوقف على اجازته

(صح ان ضمن) الفضولى (المال أو أضاف الى ماله) أى مال نفسه بان قال صاحبك على ألقى هذا أو عبدى هذا ولو قال صاحبك على هذا الالف أو على هذا العبد ولم ينسبه الى نفسه تم الصلح بقبوله (أو قال) صاحبك (على الف وسلم) الالف اليه (والا) أى وان لم يضمن أول يصف الى ماله أو لم يسلم الالف الى المدعى (توقف) الصلح وفي الدخيرة انه يتوقف عند البعض وعند البعض يتفقد على المصالح (فان اجازته المدعى عليه جاز) وزمته الالف (والا) أى وان لم يجز (بطل الصلح) * (باب الصلح في الدين) * (الصلح عما استحق) أى وجب و ثبت (بعقد المدانية) هى البيع بالدين ثم ذكر عقد المدانية مع ان الحكم فى العصب كذلك جلالا من المسلم على الصلاح (أخذ البعض حقه واسقاط للباقي لا معاوضة) لان ما بدلة الاكثر بالاقول لا يجوز (فلو صلح عن الف) بالاقول لا يجوز (فلو صلح عن الف مؤجل حال) على نفسه أو على الف مؤجل (جاز) الصلح (و) لو صلح عن الف درهم (على) الف (بنا نبرم مؤجلة) الى شهر (أو) صلح (عن الف مؤجل) أو سود على نصف حال

(باب الصلح في الدين) *

وهو الذى ثبت فى الذمة عني ما ذكر الصلح مطلقا في عموم الدعاوى ذكر الصلح في الدين لانه صلح مقيد والمنع بعد المطلق جوى والاصل انه متى كان المصالح عليه أدون من حقه قدر أو وصفا أو في أحدهما فهو اسقاط للبعض وأخذ للباقي وان كان أزيد منه بأن دخل فيه ما لم يستحق من وصف أو ما هو في معناه كتجهيل مؤجل فمعاوضة (قوله الصلح عما استحق) قال الزيلعى هذا هو لانه اذا صلح عن الدين لا يكون جميع صورده استيفاء لبعض حقه واسقاط للباقي وانما يكون كذلك ان لو وقع الصلح عن الدين على بعض الدين ألا ترى انه لو وقع عن الدين بجنس آخر يحمل على المعاوضة والصواب ان يقال الصلح على ما استحق بعقد المدانية الخ كما وقع في القدورى انتهى وما أجاب به في الشرى لالبية من ان قوله أخذ بعض حقه يقتضى ان الصلح انما وقع على جزء مما يستحقه غير دافع لما أورده الزيلعى اذ مبنى صحة جواب الشرى لاني على عبارة دلالة الالتزام وهى مبهورة في التعاريف بقى ان يقال قول الزيلعى والصواب ان يقال الصلح على ما استحق الخ على حذف مضاف والتقدير على بعض ما استحق (قوله هو البيع بالدين) في الحصر المستفاد من تعريف الجملة نظر فان الاقراض كذلك جوى (قوله جلالا من المسلم على الصلاح) كما في قوله عليه السلام من نام عن صلاة أو نسيها الحديث مع ان الحكم فيما تركه فسقا كذلك لهذا المعنى جوى (قوله على نصفه) أى الالف وذكر ضمير الالف لكونها ليست مؤنثة حقيقة جوى (قوله على ألف مؤجل) وكذا الوصل المحم عن ألف حالة على خمسمائة مؤجلة جاز كأنه ابراه عن النصف وآخر النصف جوى (قوله جاز الصلح) في الوجهين أما في الاول فيجعل مستويا للنصف حقه ومسقطا للنصف وأما في الثاني فكأنه أجل نفس الحق ولا يحمل على المعاوضة تحرزا عن الربا لان بيع النقد

بمثله نسيئة لا يجوز جوى ولو صالحه عن ألف جيا د على خمسمائة ز يوف حالة أو مؤجلة جاز لان من يستحق
 الجيا د يستحق الز يوف بخلاف عكسه وهو ما اذا كان له ألف ز يوف وصالحه على خمسمائة جيا د حيث
 لا يجوز لانه لا يمكن حله على ايد استوفى بعض حقه واسقط الباقي لانه لا يستحق الجيا د فيكون معاوضة
 ضرورة فلا يجوز التفاضل ز يلى (قوله أو ييض) بكسر الباء جمع ييض كعيس جمع عيساء عيني
 والعيس بالكسر الابل البيض ييا الطيباضها شئ من الشقرة واحدها عيس والاني عيساء بينة العيس
 شيخنا عن الصحاح (قوله لا يجوز) في الصور الثلاث لان الدنانير والحال والبيض غير مستحق بعقد المداينة
 فتعبدت المعاوضة ولزم الربا فضلا أو نسيئة لان من له الدراهم لا يستحق الدنانير فكان معاوضة وهو
 صرف فلا يجوز تأجيله وكذا من له دين مؤجل لا يستحق الحال والتأجيل حق المدين وقد تركه بازا
 حظ شئ من الدين فكان اعتياضا عن الاجل وهو حرام وانما كان تعجيل المؤجل كالوصف لانه خير منه
 ولهذا انقص الثمن لاجله والحظ بازائه ربا الا في المكاتب كما اذا صالح مولا عن ألف مؤجل على نصف
 حال لان معنى الارفاق بينهما انهم من المعاوضة فيكون ارفاقا من المولى بحظ البعض ومساهلة من
 المكاتب ليسارح الى شرف الحرية وهو مندوب ز يلى وكذا من له دراهم سود لا يستحق البيض فيكون
 أخذها بطريق المعاوضة وشرطها عند اتحاد الجنس المساواة ولم توجد حتى لو صالحه على ألف حالة عن
 الالف المؤجلة أو صالحه على ألف ييض عن الالف السود جاز بشرط قبضه في المجلس لوجود المساواة
 في القدر وهو الاعتبار في الصرف دون المساواة في الصفة ولو كان عليه الف فصالحه على طعام موصوف
 في الذمة مؤجل لم يجز لانه يكون افتراقا عن دين بدين ولو كان عليه ألف درهم ومائة دينار فصالحه على
 مائة درهم جاز سواء كانت حالة أو مؤجلة لانه يجعل اسقاطا للدنانير كلها والدراهم الالمائة وتأجيل الالمائة
 التي بقيت ولا يحمل على المعاوضة لان فيه فسادا عيني (قوله برئ) أي بالاتفاق لان البراءة يحتمل
 التقييد بالشرط وان لم يحتمل التعليق به وكلمة على جعلت شرطا تعديدا لتصرفه وان كانت تستعمل
 للمعاوضة (قوله وعند أبي يوسف لا يعود) لان اشتراط الاداء ضائع لان النقود واجب عليه في كل زمان
 طال به وفيه اذ المال حال فبطل التعليق فصار ابراء مطلقا وله ما نه علق ابراء بشرط ولم يوجد
 وهذه المسئلة على وجوه الاول ما ذكرنا والثاني ان يصرح بالتقييد بان يقول صالحتك عن الالف على
 خمسمائة تدفعها الى غدا أو أنت برئ من الزيادة على أنك ان لم تدفعها الى غدا فلا تبرأ من الباقي فيكون
 الامر كما قال والمثال اذا قال ابراءك من خمسمائة من الالف على ان تعطيني خمسمائة غدا فحكمه انه
 يبرأ مطلقا وان لم يؤد الخمسمائة في الغد وان اربع ان يقول اذالى خمسمائة على أنك برئ من باقيه ولم يوقت
 للاداء وقتا فحكمه انه يبرأ مطلقا لانه ابراء مطلق والخامس اذا قال ان أديت الى خمسمائة أو اذا أديت
 أو متى أديت فحكمه انه لا يسمع لانه تعليق بالشرط صريح والبراءة لا تحتمل التعليق بالشرط لما فيها من
 معنى التملك عيني وكان المناسب ان كلامه سائبا ولا حقا ان يبدل قوله ولهذا انه علق ابراء بشرط ولم
 يوجد بقوله ولهذا انه قيد ابراء الخ كذا ذكره شيخنا (تمت) وجه بطلان تعليق البراءة بالشرط ان ابراء
 اسقاط حتى لا يتوقف على القبول وفيه معنى التملك حتى يرتد بالرد والتعليكات لا تحتمل التعليق بالشرط
 والاسقاط يحتمل ذلك فلمعنى التملك قلنا اذا صرح بالتعليق بالشرط لم يصح ولمعنى الاسقاط اذ لم يصرح
 بالشرط يتقيد عزمي زاده (قوله بمالك) بفتح اللام وكسر هاء جوى (قوله صح عليه) لانه ليس بمكره
 لتمكنه من اقامة البينة او التحليف فينكل وهو نظير الصلح مع الانكار فكان مختارا في تصرفه أقصى
 ما في الباب أنه مضطر لا يمكن الاضطرار لا يمنع من نفوذ تصرفه كبيع ماله بالطعام عند الحاجة ز يلى
 (تمت) ادعى أنه لا يجد فقال أقر لي بها على ان احط منها مائة جاز بخلاف على ان أعطيك مائة
 لانها رشوة ولو قال ان أقررت لي حطمتك منها مائة فأقرصم الاقرار لا الحط يدور عن الجحبي
 ووجهه أنه تعليق للابراء بالشرط صريحا

أوبيض لا يجوز فيه ونشره الاول
 بالاول والثاني بالثاني (ومن له على
 آخر الف فقال) الدائن للمدين
 (ادعوا نصفه على أنك برئ) أي
 في الحال (من الفضل ففعل برئ)
 من النصف الآخر (والا) أي
 وان لم يؤد اليه خمسمائة في القدر (لا)
 يبرأ من الفضل وعاد أبي يوسف لا يعود
 عندهما وعند أبي يوسف لا يعود
 (ومن قال لا آخر لا اقر لك بمالك حتى
 تؤخره) أي مطالبة (عنى أو تحط)
 بعض المال (ففعل صح عليه) أي
 لزمه وليس للدائن ان يطالب المدين
 في الحال ويجازى هذا اذا قال سراً
 حتى لو قال علانية بحضور الشهود
 يؤخذ المقر بالمال في الحال

(فصل في الدين المشترك) * أنه عن المفرد لان المثنى بعد الواحد جوى (قوله كما لو باع عبدًا مشتركًا الخ) كذا اذا كان لكل منهما عين على حدة فباعاهما صفقة واحدة من غير تفصيل فمن كافي الزبالي مع أنه لا شركة بينهما في نفس المبيع واحترز بالصفقة الواحدة عن الصفقتين حتى لو كان عبدان رجلين باع أحدهما نصيبه من رجل بخمسمائة درهم وباع الآخر نصيبه من ذلك الرجل بخمسمائة درهم وكتب عليه صكًا واحدًا بالف درهم وقبض أحدهما منه شيئًا لم يكن للأخر أن يشاركه لأنه لا شركة لهما في الدين لأن كل دين وجب بسبب على حدة عزى زاده (تتمة) سئل العلامة أحمد بن يونس الشهير بالسلي عن دار مشتركة بين ثلاثة أوقاف كل وقف له حصة معلومة ومستحقون محتصون به فاذا قبض بعض النظارة شيئًا من الأجرة هل لباقي النظارة أن يشاركه في المقبوض أم لا فأجاب بأن لباقي النظارة الشركة فيما قبضه أحدهم حيث صدرت الأجرة منهم صفقة واحدة قياسًا على ثمن المبيع صفقة واحدة انتهى ونعقبه العلامة المحوى بأن جوابه انما يصح اذا كان ما أجرة كل من النظارة معينا غير مشاع وأقول هذا انما يراد أن لو صدرت الأجرة في بعض الدار لما يلزم عليه حينئذ من أجرة المشاع غير الشريك ولا شيوخ هنا لتدور الأجرة في كل الدار فتنبه (قوله او كان الدين ميراثا بين الورثة) او كان موصى به لهما او كان بدل قرضهما كذا بخط شيخنا (قوله دين بينهما الخ) قيد بالدين لأنه لو كان عن عين مشتركة تختص المصالح ببديل الصلح وليس لشريكهما أن يشاركه فيه لكونه معاوضة من كل وجه لان المصالح عنه مال حقيقة بخلاف الدين وفي الدين اذا رجع على المصالح أثبتنا للمصالح الخيار أيضا بين أن يدفع نصف ما وقع عليه الصلح او ربع الدين دفعا للضرر عنهما بقدر الامكان شرعا لئلا يمتنع عن التبيين وأراد بالتوب خلاف جنس الدين لأنه لو صلحنا على جنسه يشاركه فيه او يرجع على المدين وليس للقابض فيه خيار لأنه بمنزلة قبض بعض الدين عني (قوله باقرار اوسكوت وانكار) لان المدعي متصادقان على أن ادعى المدعى عليه دينًا وما يأخذانه بدل عنه وزعمه ما يكون حجة عليه ما زيلعي (قوله ويطالب المدينون بنصفه) أي بنصف الدين لبقاء حصته في ذمته عني (قوله او يأخذ نصف الثوب من شريكه) لأنه عوض عن دينه عني (قوله فيئذ لا يأخذ نصفه) لان حقه في الدين لا في الثوب عني فكان الخيار للمصالح بكسر اللام كذا بخط شيخنا (قوله شركه الآخر) لان قسمة الدين لا تصور والمقبوض بدل عنه فله أن يشاركه فيه لكونه عين حقه من وجه بخلاف ما اذا اشترى به ثوبا حيث لا يشاركه فيه لأنه مبادلة من كل وجه وانما كان له أن يشاركه في الثوب في فصل الصلح كيلا يلزم المصالح الضرر ولو سلم المقبوض واختار متابعة الغريم ثم مات الغريم فمفسار رجوع على القابض بنصف ما قبض لان التسليم مقيد بشرط سلامة الباقي لكن ليس له أن يرجع في عين تلك الدراهم المقبوضة لان حقه فيها قد سقط بالتسليم فلا يعود حقه فيها بالتوى ويعود الى ذمته في مثلها كذا في الزيلعي ومنه يعلم ما في العيني من الخلل (تتمة) شرك من باب تعب قال في المصباح شركته في الامر شركه من باب تعب شرك وشركة وزان كلم وكلمة بفتح الاول وكسر الثاني اذا صرت له شريكًا انتهى وقوله بفتح الاول الخ أي بفتح الشين من الماضي وكسرها من المصدر (قوله يبيع من المطلوب كفان زيب الخ) أو يهب الغريم قدر الدين وهو يبرئه عن دينه زيب (قوله ضمنه ربع الدين) يعني ان شاء لأنه صار قابضا حقه بالمقاصة ولا ضرورة عليه لان مبنى البيع على المماكسة بخلاف الصلح لان مباءة على الاغراض والمحاطة فلو أزمناه دفع ربع الدين لتضرر لا يقال قسمة الدين قبل القبض لا تصور فكيف تصور المقاصة فيه لانا نقول قسمة الدين قبل القبض تجوز ضمنا وانما لا تجوز قصدا وهما وقعت القسمة في ضمن حصة الشراء وحصة المصالحمة وللشريك أن لا يتبع القابض في الجميع ويرجع على المدين لان القابض قبض حقه الا ان له حق المشاركة ولو كان للمطلوب على أحدهما دين قبل وجوب دينه ما عليه حتى صار دينه قصا صا به فلا ضمان عليه لأنه أحد الدينين قضاء اولهما الا اقتضاء والضمان انما يجب بالاقتضاء وكذا المشاركة لا تجب بالقضاء وانما

(فصل) في الدين المشترك وهو ما حصل بسبب متعد كما لو باع عبدًا مشتركًا صفقة واحدة أو استهلكه انسان أو كان الدين ميراثا بين الورثة فان كان (دين بينهما ثم صلح أحدهما) باقرار اوسكوت وانكار (عن نصيبه على ثوب لشريكه) الآخر ان يتبع (ويطالب المدينون بنصفه أو يأخذ نصف الثوب من شريكه) الا ان يضمن ربع الدين (فيئذ لا يأخذ نصفه) (ولو قبض) احد الشريكين (نصيبه شركه) الشريك الآخر (فيه ورجع الباقي على الغريم) فلو اراد أحدهما ان يأخذ حصته فلا يكون لشريكه حصة فيما قبض قال في التوازل يبيع من المطلوب كفا من زيب بقدر حصته من الدين ويسلم الزيب اليه ثم يبرئ الغريم عن حصته دينه ويطالب به بثلث الزيب ويأخذ فلاحق لشريكه في ذلك (ولو اشترى) أحدهما (بنصيبه) شيئًا ضمنه ربع الدين

تجب بالاقتضاء ولو أبرأه أحدهما عن نصيبه لا يضمن ولو غصب أحدهما من المدين عينا واشترى منه
شرا فاسدا فلهلك عنده فهو قبض والاستحسان بنصيبه قبض لا التزوج به لعدم ادكان المصارفة فيه
كالجناية على نفس المدين وكالابراء بخلاف التزوج على دراهم مطلقة فانه قبض بالاجماع لوقوع التقاض
زيلي (قوله وبطل صلح أحد ربي السلم) فيه ان تعبيره بالبطلان مخالف لما في الدرر والتنوير من قوله
صلح أحد ربي السلم عن نصيبه على ما دفع فان أحازه الاستحسان فلهما وان رده ردوسا في كلام
الشارح أيضا التصريح بالتوقف حيث قال فالحاصل انه يتوقف هذا الصلح على ما قلنا أراد بالبطل ما قابل
الناس فذا صدق بالموقوف حينئذ بقي ان يقال معنى الصلح على ما دفع هو ان يأخذ رأس ماله ويبيع
عقد الشركة وسماه صلحا مجازا اذ هو نسخ في الحقيقة عزمي زاده وشروط ان يكون الصلح على رأس المال
لانه لو كان على غيره لا يجوز بالاجماع لما فيه من الاستبدال بالسلم فيه زيلي (قوله لم يجوز عندهما) الا
اذا كانا شرعيين مفاوضة فانه يجوز مطلقا عن البحر (قوله وعند أبي يوسف يجوز) لانه دين مشترك
فاذا صلح أحدهما على حصته جاز كما في سائر الدين عن أبي ولسما انه لو باع زافا ما ان يجوز في نصيبه خاصة
او في النصف من النصيبين فعلى الاول يلزم قسمة الدين قبل القبض لان خصوصية نصيبه لا تظهر الا
بالتبميز ولا تعبير بالاقتضاء وقد تقدم بطلانها وان كان الثاني فلا بد من اجارة الاستحسان فسخ على شريكه
عقده فيقتصر الى رضاه ودرر واعلم ان الخلاف ثابت بينهم على الصحيح سواء حل طار رأس المال اولا وقيل
ان لم يخطأ رأس المال جاز عندهما أيضا شرعا لئلا يمتنع عن التدين (قوله عن تركه عرض الخ) يجوز ان
يقربا أيضا عرض الى ما قبله وبقطعها على ان يكون قوله عرض او عقار بدلا من التركة والعقار
بالفتح الارض والضياع والتخل ومنه قولهم ماله دار ولا عقار ويقال أيضا في البيت عقار حسن أي
متاع وأداة والعرض المتاع وكل شيء فهو عرض سوى الدراهم والدينار فانها غير عرض قال أبو عبيدة العروض
الامتعة التي لا يدخلها كليل ولا وزن ولا تكون حيوانا ولا عقارا تقول اشترت المتاع بعرض أي بمتاع
مثله شيخنا عن الصحاح (قوله صلح الصلح) لعدم الربا لا اختلاف الجنس ويقسم الباقي بينهم على سهامهم
الخارجة قبل التخارج الا ان يجعل هذا بالتخارج كان لم يكن بيانه امرأة وبنت وأخ شقيق اصلها ثمانية
واحد للمرأة وأربعة للبنت والباقي للأخ فاذا أخرجت المرأة قسم الباقي على سبعة ولو جعلت كان لم تكن
قسم نصفين حموى عن الشيخ عماد الدين واعلم انه اذا أخرجوا واحدا لخصته تقسم بين البقية على السواء
ان كان ما أعطوه من مالهم غير الميراث وان كان مما ورثوه فعلى قدر ميراثهم وقسدهم الخصاص بان يكون
عن انكار ما اذا كان عن اقرار فهو بينهم على السواء مطلقا ولا يشترط ان تكون اعيان التركة معلومة
كافي البحر لعدم الحاجة الى التسليم كن أقرب غصب شيء فباعه له المقترح لو كانت في يد المصالح او بعضها
لم يجوز ما لم يعلم جميع ما في يده للحاجة الى التسليم (قوله صلح قل او كثر) لانه مع مفاوضة لا ابراء اذا ابراء
عن الاعيان باطل كذا قيل وأقول ما قيل من ان ابراء عن الاعيان باطل قيده في البحر بما اذا كان على
وجه الانشاء فان كان على وجه الاخبار كقوله هو بري من مالي قبله فهو صحيح متناول للدين والعين
فر سمع الدعوى وكذا اذا قال لأملاكى في هذه العين ذكره في المبسوط والمحيط فعلم ان قوله لا استحق
قبله حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى يمنع الدعوى بحق من المحقوق قبل اقرار عينا كان او ديناً قال
في المبسوط ويدخل في قوله لاحق لي قبل فلان كل عين أو دين وكل كفاة أو جناية أو اجارة واحدا فان
ادعى الطالب بعد ذلك حقا لم تقبل بينته عليه حتى يشهدوا انه كان بعد البراءة الخ واعلم ان قوله لاحق لي
قبله ونحوه ليس من قبيل ابراء العام خلافا لما توهمه في البحر وجرى عليه في الدرا المختار ولهذا رأيت
بخط شيخنا عند قول التنوير وشرحه من مسائل شتى قيل كتاب الصلح صلح احد الورثة وابراء ابراءا عاما
وقال لم يبق لي حق من تركه أي عند الوصي ثم ظهر في يد وصيه من التركة شيء لم يكن وقت الصلح وتحققه
تسمع دعوى حصته منه على الاصح ولا تنافي في محمل قوله لم يبق لي حق أي ما قبضته على ان ابراء

وبطل صلح أحد ربي السلم من
نصيبه على ما دفع أي رجلان
اسما الى رجل في طعام ثم صلح
أحدهما من نصيبه على رأس المال
لم يجوز عندهما وعند أبي يوسف
لم يجوز فالحاصل انه يتوقف هذا الصلح
بجوز فالحاصل انه يتوقف فانه رده
عندهما على اجارة صاحبه فان رده
بطل اصله ويكون الضام المسلم فيه
بينهما وان اجاز فلهما على ما كانهما
صالحا فيكون نصف رأس المال
بينهما ونصف الطعام المسلم فيه أيضا
بينهما وعند الصلح جائز على من باشر
وله نصف رأس المال وشريكه ان شاء
شاركه أيضا قبض ثم تبعا المطلوب
ينصف الطعام المسلم اليه بنصف
له ما قبض ويتبع السلم اليه بنصف
المسلم فبالاذا تولى ما على المسلم اليه
فغير جيع على الشريك المصالح ثم
المصالح بالخيار ان شاء دفع اليه ربع المسلم
ما قبض وان شاء دفع اليه ربع المسلم
فيه (وان أخرجت الورثة أحدهم
عن تركه (عرض او عقار بحال
أو عن ذهب فضة أو بالعكس صلح)
الصلح قل المصالح عليه (أو كثر)

عن الأعيان باطل وحيداً فالوجه عدم صحة البراءة المخ مانصه ليس هذا من قبيل البراءة العامة وانما هو
اشتباه حصل لصاحب الاشياء وتبعه فيه في شرح التنوير لان قوله لم يبق لي حق الخ اقرار مجرد انتهى
واعلم ان الجواب عما ذكره في الاشياء وتبعه في التنوير من ان الوارث تسمع دعواه بعد البراءة العام من اوجه
أحدها ما ذكره الشيخ حسن في الرسالة وجرى عليه المحوى في حاشية الاشياء من انه اشتبه عليه الاقرار
المجرد فظنه من قبيل البراءة العامة وساق مسائل أخر ظنها مستثناة من البراءة العامة ثانياً انه على فرض
تسليم الاستثناء انما سمعت دعوى الوارث بعد البراءة العام بجهله بمعرفة ما لو الداء على التفصيل والتحرير
بخلاف ما اذا كان مثل هذا الاشهاد مجرداً عن سابق مسائل أخر فاستحسنوا سماع دعواه هنا كما في
حاشية الاشياء أيضاً عن الطرسوسي ثالثاً انما سمعت دعوى الوارث بعد البراءة العام لعدم صحة البراءة
لان البراءة عن الأعيان باطل كما في الدر عن ابن الشحنة بقي ان يقال مقتضى الجواب الأول ان الدعوى
بعد الاقرار المجرد تسمع بخلاف البراءة العام وهو مخالف لما في الرسالة عن الفواكه البدرية لابن الفرس
حيث سوى بينهما في عدم سماع الدعوى ونصه ابراهم مطلقاً واقرانه لا يستحق عليه شيئاً ثم ظهر بعد
ذلك ان المقرر له كان مشغولاً بالذمة بشئ من متروك أي المقر ولم يعلم المقر بذلك ولا بوثايبه الا بعد الاقرار
والبراءة لا يكون له انطالة بذلك ويعمل الاقرار والبراءة عمله ولا بعدد المقر انتهى (قوله فلا يعتبر
التساوي) وفيه الاثر وهو ان تماضر امرأة عبد الرحمن بن عوف صاحبها ورثته عن ربع ثمنها على ثمانين
ألف دينار وقيل على ثلاثة وثمانين ألفاً بخضر من الحجابة وروى ان ذلك كان نصف حقها زيلبي وتماضر
بنت اصبغ بن عمرو الكلبي التي طلقها عبد الرحمن في مرض موته ثلاثاً ثم ماتت وهي في العدة فورثها عقان
وكانت مع ثلاث نسوة أخر فصالحوها عن ربع ثمنها على ثلاثة وثمانين ألفاً في رواية هي دراهم وفي رواية
هي دنانير شيخنا عن كمال باشا وتماضر بضم المثناة الفوقية وكسر الصاد المججمة قدم بها المدينة فولدت
اباسمة في سريته الى دومة الجندل في شعبان سنة ست شيخنا عن المواهب قال والخير في سريته لعبد
الرحمن بن عوف ودومة بضم الدال وفتحها مدينة بينا وبين دمشق نحو عشرين را حل وبعد ما من المدينة
نحو ثلاث عشرة مرحلة سميت بدومي بن اسماعيل لانه كان نزلها عليه السلام واصبح هذا من
الخضر من ادرك الجاهلية والاسلام ولم يجتمع به عليه السلام اسلم على يد سيدنا عبد الرحمن بن عوف
وقوله روى ان ذلك كان نصف حقها فعلى كون بدل الصلح ثمانين ألفاً وانها نصف حقها يكون جميع
ماله المتروك رضى الله عنه خمسة آلاف ألف ومائة وعشرين ألفاً ويكون ثمنه ستمائة ألف واربعين
الفاً وربع الثمن مائة ألف وستون ألفاً ونصف ربع الثمن ثمانون ألفاً (قوله و يعتبر القبض في المجلس)
لانه صرف غير ان الذي في يده بقية التركة ان كان جاحداً يكتفي بذلك القبض لانه قبض ضمان
فينوب عن قبض الصلح وان كان مقرراً غير مانع لا بد من تعديد القبض لانه قبض امانة فلا ينوب عن
قبض الصلح وهذا يشير الى ان العلم به شرط لان قبض الجهول لا يمكن زيلبي وقوله وهذا يشير الى أن
العلم به أي بكل التركة فيقابل ما ذكره قبله من قوله ولا يشترط أن تكون اعيان التركة معلومة لعدم
الحاجة فيه الى التسليم الى هذا أشار شيخنا وذكر ان زيلبي ان عدم اشتراط العلم باعيان التركة هو الصحيح
(قوله مالم يكن المعطى أكثر) بفتح الطاء على صيغة سم المفعول والمراد بدل الصلح عزمي زاده (قوله
والزيادة بحقه في بقية التركة) لانه لما حمل على المعاوضة لتعذر حمله على الابرار من الاعيان وجب
اعتبار شرط المعاوضة فيه وذلك بما ذكرنا زيلبي وانما تعذر الحمل على الابرار لان الاسقاط انما
يستعمل في الديون لافي الاعيان شيخنا عن النهاية (قوله ولا يعلم قدر نصيبه الخ) الصحيح ان الشك ان
كان في وجود ذلك في التركة جاز الصلح وان علم وجود ذلك في التركة لكن لا يعلم ان بدل الصلح أقل
من حظه او أكثر أمثله فسد بجرع من فتاوى قاضيان (قوله فسد الصلح) وجه الفساد فيما اذا
أعطوه قدر حقه أو أقل كون العوض أو العروض وبعض الذهب أو الفضة حاصلهم بالعوض

فلا يعتبر التساوي في التقدير ويعتبر
القبض في المجلس (وعن تقديم
وغيرهما باحد التقديرين) أي باعطائه
أحدهما (لا) أي لا يجوز مطلقاً
(مالم يكن المعطى أكثر من خطئه منه)
أي من خدش المعطى ليكون نصيبه
عنده والزيادة بحقه في بقية التركة
ولو كان ما أعطوه أقل أو مساوياً
لنصيبه أو لا يعلم قدر نصيبه من
الدراهم فسد الصلح

فيكون ربا وكذا إذا لم يعلم قدر نصيبه لاحتمال الربا لان الفساد على تقدير كونه مساويا له أو اقل فمكان
 أرجح وأولى بالاعتبار زيلعي بخلاف الصحة فانها من جانب واحد وهو ما إذا كان المأخوذا أكثر من نصيبه
 فكانت العبرة لمحابب الفساد لكونه من وجهين (قوله ولا يدمن التقاض الخ) لكونه صرفا زيلعي
 (قوله قال المحاكم) أي الشهيد زيلعي (قوله وأما في حال المناكرة فالصالح جائز) بان انكر واو رائته ووجه
 الجواز ان في حالة انكاره لا يكون بدلا لافي حق الاخذ ولا في حق الدافع هكذا ذكره
 المرغيناني زيلعي وقوله لا يكون بدلا يعني وانما هو لقطع المنازعة واقتداء بمنه به والمراد في البدلية
 المتحصنة فقوله لا يكون بدلا أي محضا فلا ينافي كونه بدلا في زعم الاخذ باعتبار زعمه شيئا (قوله
 وقيل انه باطل في الوجهين) القائل شيخ الاسلام ووجهه أنه يكون معاوضة في حق المدعى فيدخل
 فيه معنى الربا من الوجه الذي قلنا جوى عن الغاية واعلم أن تقييد المصنف بقوله باحسد النقادين
 للاحتراز عما لو كان بدل الصلح نقدين أو عرضا حيث يجوز الصلح في الصور كلها قليلا كان بدل الصلح
 أو كثيرا ما في العرض فلعدم الربا وأما في النقدين فلاننا نصرف الجنس الى خلاف الجنس ولكن يشترط
 القبض في المجلس لكونه صرفا بخلاف العرض حيث يجوز الصلح عليه وان لم يقبض زيلعي (قوله
 بطل الصلح مطلقا) لان فيه تملك الدين وهو نصيبه من غير من عليه الدين وهم الوثمة فبطل ثم تعدى
 الى الكل لان الصفة واحدة ولا فرق عند الامام بين أن يبين حصة الدين أو لم يبين زيلعي قال وينبغي
 أن يجوز عندهما في غير الدين اذ ابين حصته وأصل الخلاف فيما اذا جمع بين حر وعبد أو شاة ذكوة
 وميتة وباعهما صفقة واحدة وبين حصة كل واحد منهما من الثمن بطل في الكل عنده وعندهما صرح
 في العبد والذكوة انتهى ومنه يعلم ان ما ذكره الشارح من قوله في الدين والعين ليس تفسير القول
 مطلقا كما يتوهم بل تفسيره ما سبق من قول الزيلعي سواء بين حصة الدين أو لم يبين وانما بطل تملك
 الدين من غير من عليه الدين ولو بعوض كما في الدرر لكونه رصعا لا يرده عليه قبض وأما من عليه الدين
 فوجه الصحة انه اما اسقاط أو استيفاء بطريق المقاصة (قوله والعين) العين تم العزم والعقد
 والتقود والمحاضرة شيئا عن عزمي زاده (قوله وعندهما ياتي العقد صحيحا الخ) ليس على اطلاقه لما سبق
 عن الزيلعي من أنه ينبغي ان يجوز عندهما في غير الدين اذ اينت حصته (قوله وقيل هو قول الكل)
 فيه اشكال لان قياس مذهبهما في الجمع بين الحر والعبد والشاة الذكوة والميتة حيث يجوز العقد
 في العبد والذكوة اذ ابين ثمن كل منهما أن يجوز الصلح عندهما أيضا في غير الدين اذ اينت حصته
 اللهم الا أن يحمل هذا على ما اذا لم يبين ما يقابل كل واحد منهما أو يفرق عندهما بين البيع والصلح
 والظاهر أنه لم يرد نص في الصلح عنهما ولما ذكره الزيلعي بافظ ينبغي قياسا على البيع وكذا قول
 الشارح قيل هذا قول أبي حنيفة وقيل هو قول الكل طاهر في عدم ورود نص عنها فلهذا اختلف
 المشايخ فيه (قوله صح الصلح) لانه اسقاط او تملك للدين ممن هو عليه وهذه حيلة الجواز وأخرى
 أن يجلو قضاء نصيبه متبرعين قال في الهداية وفي الوجهين ضرر ببقية الوثمة والاوجه أن يقرضوا
 المصالح مقدار نصيبه ويصالحوا عما وراء الدين ويصالحهم على استيفاء نصيبه من الغرماء وليس عليهم
 في هذه الصورة ضرر لانه وان خرج منهم قدر الدين لكن حصل لهم الدين بمقابلته فانتفى الضرر عنهم
 الا ضرر التقديم فان العين خير من الدين وأوجه منه أن يبيعوه كذا من تمر أو نخوة بقدر الدين ثم
 يحيلهم على الغرماء أو يحيلهم ابتداء من غير بيع شيء ليقترضوه له ثم يأخذوه لانفسهم وأقول في قوله
 وفي الوجهين ضرر ببقية الورثة نظر اذ الوجه الاول لا ضرر فيه عليهم انما الضرر على المصالح الذي
 أخرجه على شرط ان يبرأ الغرماء من نصيبه في الدين فالوجه حذف بقية والاقتصار على قوله
 وفي الوجهين ضرر بالورثة كما هو الواقع في خط المحوى في صدق حيث نذبا اذا كان الضرر على المصالح
 بالنسبة للوجه الاول أو على بقية الورثة بالنسبة للوجه الثاني (تمت) اختلفوا في صحة صلح عن

ولا يدمن التقاض فيما يقابل نصيبه
 من الذهب والفضة قال المحاكم
 انما يبطل الصلح على مثل نصيبه أو
 اقل من مال الربا في حال التصديق
 وأما في حال المناكرة فالصلح جائز وقيل
 انه باطل في الوجهين (ولو في التركة
 دين على الماس فان رجوه) أي ان كان
 في التركة دين على الناس فصالحوه
 على ان يخرجوا المصالح عن الدين
 (اي يكون الدين والعين في هذا
 مطلقا اي في الدين والعين وعندهما
 قول أبي حنيفة صحيحا فيما وراء الدين
 يبقى العقد صحيحا في الكل (وان شرطوا)
 وقيل هو قول الكل في هذه المسئلة (ان يبرأ
 أي الورثة في هذه المسئلة أي من نصيب المصالح
 الغرماء منه) أي من نصيب المصالح
 من الدين (صح) الصلح (ولو على
 الميت دين صحيحا) أي مستغرق جميع
 التركة بأن لا يبقى شيء بعد ادائه

تركة مجهولة اعيانها ولا دين فيها على مكيل أو موزون والصحيح الصحة لعدم اعتبار شبهة الشبهة وقال
ابن الكمال ان في التركة حذس بدل الصلح لم يجوز والاجاز ان لم يدر فعل الاختلاف تنوير وشرحه
(قوله بطل الصلح والقسمة) لان الورثة لا يملكون التركة في هذه الحالة عني الا ان يضمن الوارث
الدين بشرط ان لا يرجع في التركة أو يضمن اجنبي بشرط براءة الملت أو يؤدوا دينه من مال آخر بحر
(قوله لا ينبغي الخ) يعني الاولى ان لا يفعلوا ذلك حتى يقضوا الدين بحر (قوله ولو فعلوا قالوا يجوز الصلح)
ويرفعون منها قدر الدين حتى لا يحسوا جوا الى نقض القسمة بحر (قوله لا يجوز استحسانا وتجاوزا)
موافق لما في الامني ونخاله ما في الزيلعي ونصه وان لم يكن مستغرقا جازا استحسانا والقياس ان لا يجوز
لان كل جزء من اجزاء التركة مشغول بالدين لعدم الاولوية بالصرف الى جزء دون جزء فصار كالمستغرق
فيمتنع من دحواله في ملك الورثة وجه الاستحسان ان الانسان لا يتخلو عن قليل دين فلو منع غير المستغرق
منه ملك الوارث أدى الى الحرج أو الى أن لا يملكوا أصلا الخ وما في الدر المختار موافق لما في الزيلعي
(تسمية) الموصى له ببلغ من التركة كوارث فيما قدمناه من مسئلة الخارج صالحوا أحدهم
ثم طهر للدين أو عين لم يعلمها هل يكون ذلك داخلا في الصلح قولان أشهرهما لا وفي البرزانية انه
الاصح ولا يبطل الصلح كل صلح به صلح فالثاني باطل تنوير وشرحه (خاتمة) ادعى مالا أو غيره
فاشترى رجل ذلك من المدعى يجوز الشراء ويقوم مقام المدعى في الدعوى فان جحد المطلوب ولا يثبت له
أن يرجع والصلح عن دعوى فاسدة يصح لا باطله والفسادة ما يمكن تهيجها والصلح عن دعوى حق
شرب أو شفعة أو وضع جذع ونحوه يجوز على الاصح والاصل أنه متى توجهت عين نحو شخص في أى
حق كان فافتدى المدين بدراهم جاز بحر عن المجتبى قال ولو قال المدعى عليه ان حلفت اني سألك دفعتها
خلف المدعى ودفع المدعى عليه الدراهم ان كان دفع له بحكم الشرط فهو باطل وللدافع أن يسترد الخ وفيه
عن مجمع النوازل وقع بين امرأة وزوجها مشاجرة فتوسط المتوسطون بينهما الصلح فقالت لأصالحه
حتى يعطيني جسدي درهمي لعل ذلك لان لها عليه حق من المهر وغيره انتهى قال المحوى نقلا عن
المقدسى قلت هذه دعوى لا دليل عليها فقـ يكون لاثني لسأ وتطلب ذلك اهـ أو أقول ما ذكره في مجموع
النوازل من أنه يحل لها الاحد فمروص فيما اذا وافقها الزوج بان اعطاها ما طلبت بطريق الصلح
وحيث لا يتوقف حل الاحد على ان يكون لها عليه شيء اذ ليس هذا بادى مما سبق التصريح به من ان
الصلح يجوز ولو عن انكار وقد مر ان الزيلعي التصريح به أنه يحل للمدعى اخذته لأنه في زعمه عين حقه أو
بدله وان كان المدعى عليه يزعم انه لاثني عليه ومع هذا حل له اندفع ايضا فدل على الشرع نفسه وحيث
فقلوله لان لها عليه حق من المهر وغيره انما ذكره تحسينا للفظ به الا لانه شرط مجواز الصلح

(بطل الصلح والقسمة) واب لم يكن
مستغرقا لا ينبغي ان يصالحوا مالم
يعطوا دينه ولو فعلوا قالوا يجوز الصلح
وذكر الكرخي رحمه الله في القسمة
انها لا تجوز استحسانا وتجاوزا
وانه أعلم كتاب المضاربة*
هي كالمصاحبة من حيث انها تقتضى
وجردا بدل من جانب واحد ثم هي
مقابلة من ضرب في الارض اذا سار
فيها وفي الشرع (هي شركة بمال من
جانب) رب المال (وعمل من جانب
المضارب والمراد الشراكة في الربح

(كتاب المضاربة)*

(قوله هي كالمصاحبة الخ) فيه تأمل لان الصلح اذا كان عن مال باقرا بكون بيعا والبيع يقتضى وجود
المبادلة من الجانبين حموى واجاب شيخنا بانه يكفي في بيان وجه المناسبة اشتراك المضاربة والصلح في
الوجود التصوري وباعتباره يكون قاصرا على المصالح عليه ولا شك ان وجوده من جانب واحد كراس مال
المضاربة واما اعتبار الصلح عن مال باقرا ببيع عا فبالنظر الى المعنى ككلام الخفي اهـ (قوله من ضرب في
الارض الخ) وسمى هذا العقد بها لان المضارب يسير في الارض غالبا طلبا للربح قال الله تعالى وآخرون
يضرّبون في الارض يبتغون من فضل الله زيلعي (قوله وعمل من جانب) بحر عمل عطف على الجورور
من قوله بمال (قوله والمراد الشركة في الربح) فلو شرط الربح لاحدهما لم لا تكون مضاربة على
ماسياق وقيل هي عقد على الشركة في الربح بمال من أحدهما وعمل من الآخر وهو معنى ما ذكره الشيخ

عيني (قوله والمضارب أمين) هذا بيان حكمه لانه قبضه باذن مالكه لا على وجه البذل والوثيقة
عيني احتراز بقوله لا على وجه البذل عن المقبوض على سوم الشراء وبقوله والوثيقة عن المقبوض بحكم
الزمن كما في الدرر وركنها الايجاب والقبول وسيأتي الكلام على الشروط (قوله قبل التصرف) قيد به
لانه بعد التصرف يكون وكيله كما سيذكره المصنف (قوله وبالتصرف فيه وكيل) لانه يتصرف فيه له
بأمره حتى يرجع بما حققه من العهدة على رب المال درر (قوله فهو شريك له في الربح) لانه حصل بالمال
والعمل (قوله حتى يستوجب اجر المثل) كالأجرة الفاسدة مطلقا سواء ربح أو لا بل زيادة على المشروط
كالأجرة الفاسدة ولا ضمان فيها كالحصصة لانه أمين فلا يكون ضامنا درر وقوله بل زيادة على المشروط
هو مذهب أبي يوسف وعند محمد والثلاثة يجب اجر المثل بالغاما بالغ واستثنى في الاشياء من لزوم اجر المثل
في المضاربة الفاسدة ما إذا أخذ الوصي مال اليتيم مضاربة فاسدة كشرطه لنفسه عشرة دراهم فلا شيء له
في مال اليتيم إذا عمل وجري عليه في التنوير وظاهره ان الوصي ان يضارب في مال اليتيم يجزى من الربح
وكلام الزيلعي فيه اظهر وأقارن بلي أيضا ان الوصي دفع المال الى من يعمل فيه مضاربة بطريق النيابة
عن اليتيم كأيّيه (قوله فهو غاصب ضامن) والربح للمضارب لكنه غير طيب شيخنا عن القهستاني
(قوله وان أجاز بعد ذلك) واصل بما قبله لبطلانها بالخلاف والباطل لا تلحقه الإجازة (قوله فالحيلة
الح) فيه تأمل حموي قال شيخنا وجهه ان العمل في هذه الصورة من جانب المستقرض وهو رب المال
وليس في هذه الصورة بمضارب يكون ماله مضمونا عليه بحكمه السابق ضمان ماله بالجهة القرض على
عقدها انتهى (قوله ان يقرض المال الح) ومن حيل النهران ان يقرضه المال الادره ما ثم يعقد
شركة عنان بالدرهم وبما أقرضه على ان يعملوا الربح بينهما ثم يعمل المستقرض فقط فان هلك فالقرض
عليه درر (قوله ويشهد عليه) فلو لم يشهد ذلك المال يملك على رب المال ويكون القول للمضارب
بيمينه على عدم القرض (قوله وباشرط كل الربح له مستقرض) لانه لا يستحق الربح كله الا اذا صار
المال ملكا له لان الربح فرع المال كالثمر للشجر فاذا شرط ان يكون جميع الربح له فقد ملك جميع رأس
المال فلا يكون هذا الا بطريق القرض عيني (قوله مستضع) أي طالب بضاعة لانه لم يطلب لعمله
بدلا فكان متبرعا فهذا معنى البضاعة فكأنه نص عليها عيني (قوله وانما تصح المضاربة بما تصح به
الشركة) لانه عليه السلام عن ربح ما لم يضمن والمضاربة بغير النقود تؤدي اليه لانه امانة في يد
المضارب وورعما زادت قيمتها بعد العقد فاذا باعها لشركة في الربح فحصل ربح ما لم يضمن اذا المضارب يستحق
نصيبه من غير ان يدخل شيء في ضمانه بخلاف النقود فانه عند الشراء يجب الثمن في ذمته لانها
لا تعين بالتعيين فما يحصل له بذلك فهو ربح ما ضمن والمكيل والموزون عروض زيلعي ومن الشروط
كونه عينا لا دين لان المضارب أمين ابتداء ولا يتصور كونه أمين فيما عليه من الدين فلو قال اعمل بالدين
الذي في ذمتك مضاربة بالنصف لم يجز درر ويكون الربح للعامل ولا شيء للدين في قول أبي حنيفة وقال
أبو يوسف ومحمد الربح للدين ويبرأ المضارب عن الدين عزى زاده عن الحنابلة ووجه الجواز فيما
إذا كان الدين على غير المضارب انه أضاف المضاربة الى زمان القبض والدين فيه يصير عينا درر بخلاف
ما عليه من الدين اذا لا يصلح رأس المال لكونه مضمونا عليه ومن شرط المضاربة كون رأس المال أمانة
عند المضارب حموي ومن الشروط كون رأس المال معلوما تسمية أو إشارة ويكون العول في قدره وصفته
للمضارب مع يمينه والبيئة للمالك ومن الشروط كون نصيب المضارب من الربح معلوما عند العقد درر فلو
شرط له من رأس المال اومنه ومن الربح فسدت درر وانما لم أذكر في الشروط كون رأس المال مسلما الى
المضارب وكون الربح بينهما شائعا لانه مستغنى عنه لتصرف المصنف به (قوله من الدراهم والدنانير)
وأما التبرقان كان في موضع يروج كالثمار يجوز ولا فلا يجز (قوله وعند محمد بهما وبالفلس الرائجة)
فيه مخالفة لما في القهستاني عن الكبرى ونصه في المضاربة بالتبرقوايتان وعن الشيخين انها تصح بالفلس

(والمضارب أمين) بعد القبض قبل
التصرف (وبالتصرف) فيه (وكيل
وبالربح) أي اذ ربح فهو (شريك)
له في الربح (وبالفاسد اجبر) حتى
يستوجب اجر المثل (وبالخلاف) أي
إذا خالف المضارب رب المال فيما
أذن له (فهو غاصب) ضامن
فوضه ليه (والمضارب) حتى ان اشترى
وان أجاز بعد ذلك حتى ان اشترى
ما ليس عنه ثم باعه وتصرف ثم أجاز
رب المال فانه لا أثر لأجزائه خلافا
لمالك ولو أجاز رب المال ان يجعله
مضمونا على المضارب وشهد عليه
المال من المضارب وشهد عليه
شهودا ثم يأخذ منه مضاربين بالثالث
ثم يدفع الى المستقرض يستعين به
في العمل حتى لو هلك في يده هلك
في ربحه عليه واذا ربح ولم يملك
كأثره ربح عليه على ما شرط
فان ربح بينهما على ما شرط
في الأصل (وباشرط كل الربح له)
أي للمضارب (مستضع) وباشترطه
أي كل الربح (لرب المال مستضع) وانما
تصح المضاربة (بما تصح به الشركة)
من الدراهم والدنانير عندهما وعند
محمد بهما وبالفلس الرائجة ولو دفع
اليه عرض وقال له بعه

وعند محمد لا تصح وعليه الفتوى اهـ قوله واعمل مضاربة في ثمنه الخ) بخلاف ما اذا دفع اليه العرض على ان تكون قيمته رأس المال حيث لا يصح لانه يؤدي الى ربح مالم يضمن لاحتمال ازدياد القيمة كما سبق ولوقال اشترى عبدانسيمة ثم بعه وضارب بثمنه ففعل جاز كقوله لغاصب أو مستودع أو مستبضع أو عمل بما في يدك مضاربة بالنصف در عن المجتبى (قوله فباع بدراهم أو بدنانير فصرف صح) وقال الشافعي لا يجوز لان فيه اضافة عقد المضاربة الى ما بعد البيع وقبض الثمن ولسانه وكله ببيع العرض اولا وهو كبيعته بنفسه ثم عقد المضاربة على الثمن المقبوض وهو كالمقبوض في يده فوجب القول بجوازه كما اذا قال له ببع هذا العبد واشتر بثمنه هذا العبد لان المضاربة ليس فيها التوكيل واجازة وكل ذلك قابل للاضافة على الانفراد فكذا عند الاجتماع زيالي (قوله تفسد) لان اشتراط ذلك منقطع الشركة بينهما لانه ربما لا يربح الا هذا القدر عني (قوله فله اجر مثله) لانه لم يرض بالعمل مجانا ولا سبيل الى المشروط للفاسد والربح لرب المال لانه نساء ملكه حموي (قوله لا يجاوز عن المشروط) لرضاه به هذا ظاهرا اذا كان المسمى معلوما وهو هنا مجهول لولم يوجد ربح لا يقال رضى بال عشرة الزائدة لانه لم يرض بها الا مع نصف الربح وهو معدوم فالمسمى غير معلوم فيجب اجر المثل بالغاما بالغ وقديح بابان هذا العقد فاسدا كان فاسدا كان ماسمي فيه محظوظا فقطع النظر عما هو موجب المضاربة وعول على ما عين معه على انه اجر مثل في اجارة لا موجب مضاربة ولهذا قالوا هذه اجارة في صورة مضاربة حموي عن المقدسي قلت ما بحثه المقدسي صرح به القهستاني معزيا للفصولين ونصه بعد ان حكى الخلاف عن الصحاحين في ان اجر المثل هل يجب بالغاما بالغ اولا ولا يجاوز به المشروط قال والخلاف فيما اذا ربح وانما اذا لم يربح فاجر المثل بالغاما بالغ لانه لا يمكن تقديره الخ وحينئذ لا حاجة الى تكلف الجواب ولا ينافي كلام القهستاني ماسمي في الشارع من قوله وعن أبي يوسف ان لم يربح فلا أجر له لانه ذكره بلفظ عن فلا ينافي كون المذهب عنده استحقاق الاجر بالغاما بالغ بقي ان يقال ظاهر كلام المقدسي ان المسمى للمضارب من الربح اذا كان جزءا شائعا كالنصف يقال انه معلوم وهو محقق لمافي الشئ حيث قال فان كان المسمى معلوما لا يزداد عليه وان كان مجهولا كدابة أو ثوب يجب بالغاما بالغ وان كان معلوما من وجه دون وجه كالجزة الشائع مثل النصف والرابع فعند محمد يجب بالغاما بالغ لانه مجهول اذ يكثر بكثر ما يحصل وينقص بقلته وعندهما لا يزداد على المسمى لانه معلوم من جملة ما يحصل بعلمه اهـ (قوله لا يجاوز الاجر عن القدر المشروط) وهو المختار شيخنا عن القهستاني (قوله وان لم يربح في رواية الاصل) لان اجرة الاجير يجب بتسليم المناع أو العمل وقد وجد زيالي (قوله وعن أبي يوسف انه اذا لم يربح فلا أجر له) وهو الصحيح لثلاثه والفاسدة على الصحة شيخنا عن ابن العز على الهداية ولا ضمان في المضاربة الفاسدة كالحصبة لانه أمين فلا يكون ضمانا وروى الطحاوي انه لا يضمن عنده خلاف لما قال القهستاني والاصح انه لا يضمن عند الكل كما في العمادي ولو ادعى المضارب فسادا فالقول لرب المال وبعبارة فاما مضارب والاصل ان القول لمدعى الصحة في المعتود الا اذا قال لرب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة وقال المضارب الثلث فالقول لرب المال ولو فيه فسادا لانه ينكر زيادة يدعيها المضارب خائفة وما في الاشياء فيه اشتباه تنوير وشرحه (قوله وكل شرط يوجب الجهمالة في الربح) او قطع الشركة يفسده وما لا فلا يلبى وغيره قال الا كل شرط العمل على رب المال يفسدها وليس بواحد منهم ما فلم يطرد والجواب ان الفساد يراى به ما يشمل عدم وجود المضاربة اذ شرط العمل على رب المال يخرج العقد عن المضاربة اذ حقيقة المضاربة ان يكون العمل فيها من طرف المضارب فكان هذا من قبيل سلب الشئ عن المعدوم لا يجوز ان تقول زيد المعدوم ليس ببصير حموي عن المقدسي (قوله أي عقد المضاربة) اشار به الى الجواب عما ساءه يقال كان الظاهر تأنيث الضمير لتأنيث المرجع (قوله فتحوان يشترط على المضارب الخ) يحتز به عما قال محمد فيمن دفع الفامضاربة على ان الربح بينهما نصفين وعلى ان يدفع اليه رب المال ارضه يزرعها سنة أو على ان

واعمل مضاربة في ثمنه فباع بدراهم أو بدنانير فصرف صح (ويكون الربح بينهما مشاعا فان شرط واحد من زيادة عشرة) من الربح لا حدهما زيادة عشرة (قوله على ما شرطت تفسد المضاربة الاجرة ان اجزله و) لكن (لا يجاوز) عند أبي يوسف القدر (المشروط) عند أبي يوسف وعند محمد يجاوز ويبلغ بالغاما بالغ وعند محمد يوجب المضاربة الفاسدة ويجب الاجرة في الاصل وعن أبي يوسف ان لم يربح في رواية الاصل فلا أجر له وان لم يربح في رواية الاصل فلا أجر له يوسف رحمه الله انه اذا لم يربح في الربح يوجب الجهمالة في الربح (وكل شرط يوجب المضاربة وذلك نحو يفسده) أي عقد المضاربة وان يسكن به ان يشترط على المضارب ان يسكن به المال داره أو أرضه سنة لا به جعل نصف الربح عوضا عن عمله واجرة الدار فصارت حصص العمل مجعولة فلم يصح

يسكنه داره سنة فالشرط باطل والمضاربة جائزة لانه الحق به شرط لا تقتضيه ولم يفسد هالانه لا يوجب
جهالة نصيبه من الربح ولا قطع الشركة فيه وهذا هو معنى ماسيأتي من قوله والا لا أي وان لم يوجب
الشرط الخ شيخنا (قوله وكذلك لورد في الربح الخ) كما لو قال لك نصف الربح أو ثلثه أو ربعه يعني ذكر مجموع
الثلاثة بطريق التردد لا قضاء التردد جهالة الربح ودرر وعزمي زاده (قوله كشرط الوضعية) أي
الخسيران لانها جزء هالك من المال فلا يجوز ان يلزم غير رب المال وانما لا يفسد هالانه لا يوجب
لا يوجب الجهالة ولا قطع الشركة (قوله ويدفع المال الخ) عطف على ويكون الربح بينهما أي من شرط
صحة المضاربة ان يدفع المال الى المضارب ليتمكن من الاسترباح ولا نهائي معنى الاجارة والمال محل
فيجب تسليمه ليحل بخلاف الشركة لا تعقدها على العمل منها وسواء عقد هالالمالك أو غيره كولي صغير
وكذا لو دفع أحد الشرطيين بشرط عمل الآخر ولو بشرط عمل عاقد غير مالك فان لم يكن أهلا
للمضاربة فيه ففسد كما ذون دفع بشرط عمل نفسه أو مولاه ولدين عليه ولو مدني أو صاحب عند أي حنفية
ولو دفع مكاتب بشرط عمل مولاه صح مطلقا جوى وقوله وكذا لو دفع أحد الشرطيين الخ أي دفع المال
مضاربة بشرط ان يعمل شريكه مع المضارب لان للشريك فيه ملكا فقتع يده من تسليمه الى المضارب
كما في الزيلعي واعلم ان عدم الجواز مقيد بما اذا كان المال من شركتهما كما يشير اليه تعليل الزيلعي بقوله
لان للشريك فيه ملكا والافهي جائزة كما في البحر (قوله ويبيع بتقيد ونسيئة) اذا كانت المضاربة
صححة مطلقة بان دفع اليه مضاربة بالنصف مثلا ولم يزد عليه لان المطلق يتناول انواع كلها فله ان
يفعل ما هو معتاد بين التجار زيلعي واحترز بالمعتاد عما لم يعهد كالبيع الى عشرين سنة كما في الدرر
وفي الدرر ان يملك البيع ولو فاسدا ولم يرد به جواز مباشرة البيع الفاسد بل أشار به الى انه بالبيع فاسدا
لا يكون مخالفا فلا يكون غاصبا فلا يخرج من ان يكون المال في يده امانة (قوله ويسافر) برا وبحرا
في الروايات الظاهرة عن الامام كما في الخانية وفي الظهيرية له السفر بمال المضاربة مطلقا على الاصح
الا ان ينهض صاحب جوى (قوله وعن أبي يوسف الخ) خلاف الظاهر وكذا ماسيأتي من التفصيل خلاف
الظاهر أيضا قال في البحر ويسافر برا وبحرا ولو دفع اليه في بلدته على الظاهر انتهى والكلام في المضاربة
المطلقة التي لم تقيد بمكان أو زمان أو نوع (قوله ويضع) أي يدفع مال بضاعة ولولرب المال ولا تبطل به
المضاربة درر وقول العيني ويكون الربح للعامل صوابه ولا يكون أو يحمل العامل على المضارب الذي
وجد منه الابضاع وان لم يعمل بالفعل كذا ذكره الشيخ شاهين وليس المراد بالربح الذي يكون للمضارب
في كلام الشيخ شاهين دون رب المال اذا دفع اليه المال بضاعة أصل الربح بل ما يخصه منه فتنبه (قوله
ويودع) المال وكذلك ان يرهن ويرهن ويستأجر ويحتمل بالتمن مطلقا على الايسر والاعمر لان كل
ذلك من صنيع التجار درر (قوله وعن أبي يوسف الخ) لانه من باب الاكتساب اذ يستقيد به المهر ووسط
النفقة من مال المضاربة ولهم امانه ليس من التجارة والعقد لا يتضمن الا التوكيل بالتجارة فلا يملكه
وان كان اكتسابا كالكتابة والاعتاق على ضعف التهمة درر (قوله يزوج الامه) وكذا المأذون عبدا
كان أو صديعا على هذا الاختلاف وكذا الشريك شركة عنان وأما الاب والوصي فيملك ان تزوج أمه
الصغير بالاتفاق وكذا أحد المفارضين له ذلك اتفاقا كذا في الهداية من كتاب المكاتب وما في الهداية
من كتاب المأذون من ان الاب والوصي على هذا الخلاف رده الاتقاني فليراجع (قوله ولا يضارب) لان
الشيء لا يتضمن مثله الا بالتخصيص عليه أو التفويض المطلق اليه كالوكيل لا يوكل الا اذا قال له اعمل
برأيك فله ان يوكل غيره ولا يملك ان يقول للثاني اعمل برأيك فلم يكن له ان يوكل قيل ماذكر في احدهما
رواية في الاخرى وقيل فرق بينهما وهو الظاهر كما في المحيط بخلاف المستعير والمكاتب فانهما يملكان
الاعارة والكتابة لانهما يتصرفان بحكم المالكية وكلاهما في التصرف نيابة والمضارب يعمل بطريق النيابة
والمستعير ملك المنفعة والمكاتب صارت له يد جوى وكذا الاذن للعبد يتضمن مثله كالكتابة لانه

وكذلك لورد في الربح أيضا يفسد
عقد المضاربة (والا) أي وان لم يوجب
الشرط جهالة الربح (لا) يفسد
العقد (و) لكن (يطل) الشرط كشرط
الوضعية) أي الخسيران (على
المضارب) أو عليهما (ويدفع) المالك الى
المضارب ويبيع (المضارب) (يوكل)
ونسيئة ويشتري (المضارب) والشراء
المضارب احدا للبيع والشراء
(ويسافر) المضارب مطلقا وعن أبي
يوسف انه ليس له ان يسافر بلا اذنه
وعنه عن أبي حنيفة رحمه الله ان دفع
المال اليه في مصر وهو من أهل ذلك
المصر فليس له ان يسافر به وان دفع
المال اليه في غير مصر فله ان يسافر به
الى بلده (ويضع) أي يعطي المال
بضاعة للتجارة (ويودع ولا يزوج)
المضارب من مال المضاربة (عبدا
ولا امه) وعن أبي يوسف رحمه الله
انه يزوج الامه (ولا يضارب)
المضارب (الا باذن) من رب المال
(أو يعمل) أي الا أن يقول رب المال
اعمل (برأيك)

يتصرف بحكم المالكية اذ هو فك الحجر زيلعي بخلاف الاستقراض والاستدانة حيث لا يملكها وان قيل له اعمل برأيتك لانهم ليسا من صنيع التجار فلا يدخلان في التعميم ما لم ينص عليهما تنوير وشرحه وكذا ليس له الشركة ولا خلط مال المضاربة بما له أو مال غيره الا ان يقول له اعمل برأيتك بحر لان الشركة والخلط من صنيع التجار فيدخلان تحت قوله اعمل برأيتك (قوله ولم يتعد الخ) شروع في المضاربة الخاصة (قوله عما عتبه من بلد الخ) لان المضاربة تقبل التقييد المفيد ولو بعد العقد ما لم يصير المال عروضا لانه حينئذ لا يملك عزله فلا يملك تخصيصه كما سيجي قيدنا بالمفيد لان غير المفيد لا يعتبر أصلا كنهيه عن بيع المحال وأما المفيد في الجملة كسوق من مصرفان صرح بالهنسي صبح والا لا در و قوله كنهيه عن بيع المحال يعني عند عدم اختلاف السعر كما في شرح العيني (قوله فاشترى) ليس الشراء شرط في تحقق الغصب كما يستفاد من كلام الزيلعي ونصه ولو عين له بلدا وأخرجه الى غير البلد أو دفعه بضاعة له من يخرجها ضمن لانه بالخالفه صا رغا صلا لانه بالاخراج بطلت المضاربة وتقرر ذلك بالشراء والنقد من مال الغير فكان ما اشتراه له كن اشترى شيئا ونقد الثمن من المغصوب انتهى (قوله حتى رده الخ) فلو هلك قبل رده الى البلد كان ضامنا لانه لا يعود الى الوفاق الا برده الى البلد التي أذن في المبيع بها كذا ينظر شيخنا (قوله برئ من الضمان) كما ودع اذا خالف في الوديعة ثم رجع الى الوفاق عيني وكذا لو عاد في البعض اعتبارا للجزء بالكل در فان قيل اذا زال العقد بالتعدي احتجج الى تجديده قلنا في رواية الجامع الصغير لم يزل لان الخلاف انما يتحقق بالشراء والفرض خلافه فن قال رجعت المضاربة بناء على مشاركة الزوال وفي رواية المبسوط والهامو قوف قال في الهداية والصحيح انه بالشراء يتقرر الضمان لزوال احتمال الرد الى المصر الذي عينه جوى فعلى رواية المبسوط لا اشكال لان زوال المضاربة بالاخراج يتوقف على الشراء (قوله لا يصح التقييد) لان المصر الواحد قلما تتفاوت جوانبه الا ان صرح بالهنسي لاحتمال الافادة لوجود الاختلاف حقيقة وكذا حكما فان المودع لو شرط عليه الحفظ لجعله ليس له ان يحفظ في أخرى بخلاف اختلاف السعر لو قيده فزاد لانه الى خير يتيقن كن وكل شخص يبيع عبد بألف درهم ونهاه عن البيع باز يادة فباعه بألفين فانه يجوز لما قلنا جوى وعيني (قوله على ان تشتري بها الطعام) كان الظاهر تذكير الضمير لعوده على المال (قوله على ان تشتري من أهل الكوفة الخ) كذا لو قال خذ هذا المال تعمل به في الكوفة لانه تفسير له أو قال فاعمل به في الكوفة لان الفاء لا تصل أو قال خذ هذا بالنصف بالكوفة لان الباء لا لا لصاق أو قال خذ مضاربة بالنصف في الكوفة لان في اللطرف وانما يكون ظرفا اذا حصل الفعل فيه أو قال على ان تعمل بالكوفة لان على للشرط فيقيده بخلاف ما لو قال خذ هذا المال واعمل به في الكوفة حيث كان له ان يعمل فيها وفي غيرها لان الواو للعطف فيصير بمنزلة المشورة زيلعي (قوله جاز) لان المقصود من هذا الكلام التقييد بالمكان أو بالنوع حتى لا يجوز له ان يخرج من الكوفة في الاول ويبيع فيها من أهلها أو من غير أهلها ولا يجوز له ان يعمل في غير الصرف في الثاني ويشتري ويبيع من الصيارفة وغيرهم لان التقييد بالمكان والنوع مفيد ولا يفيد التقييد بأهل الكوفة والصيارفة لان كل واحد منهما جمع كثير لا يمكن احصاؤه زيلعي (قوله ولم يشتر من يعتق) مطلقا سواء ظهر ربح أم لا بدليل جعل الشارح قول المصنف ان ظهر ربح قيد في شراء من يعتق على المضارب (قوله بقرابة) لكونه مخالفا لمقتضى قوله لا يملك حيث يجوز له ان يشتري من يعتق على الموكل لان التوكيل مطلق فيجربى على اطلاقه وهما مفيد بحال يمكن التجارة فيه حتى لو وجد في الوكالة أيضا ما يدل على التقييد بان قال اشترى عبدا أبيع له أو جارية أطوها كان الحكم كذلك ولو اشترى من يعتق على رب المال صار مشتريا لنفسه ويضمن لانه نقد الثمن من مال المضاربة وعند مالك لو كان عالما موسرا ضمن والا فلا كذا ذكره العيني ومقتضاها الضمان عندنا مطلقا سواء كان عالما موسرا أولا (قوله أو عيين) بان قال ان ملكته فهو حر (قوله ان ظهر ربح) لانه يعتق نصيبه ويفسد

ولم يتعد أي لم يجاوز المضارب (عما عينه من بلد) وكذا ليس له أن يدفعه بضاعة إلى من يخرجها من تلك البلدة فان خرج المضارب إلى غير ذلك البلد فاشترى ضمن وكان ذلك له وله ربحه وعليه وضعفته وان لم يشتري حتى رده إلى البلد الذي عينه برئ من الضمان وانما قيد بالبلد لانه لو قال له على ان تشتري في السوق لا يصح التقييد به وله أن يعمل به في غير السوق في المصر استحيانا (و) لم يتعد غير السوق في المصر استحيانا (و) لم يتعد عما عينه (من ساعة) بان قال له خذ هذا المال مضاربة على ان تشتري بها الطعام (ووقت) بان وقت للمضاربة وقتا بعينه (ومعامل كل ما في الشركة) أي لم يجاوز عما عينه من هذه الاشياء كما لا يتعدى احد الشريكين في الشركة المقيمة مع شئ فيها والمراد بالمعامل معاملة معين لانه لو قال على ان تشتري من أهل الكوفة أو قال على ان تعمل في الصرف وتشتري في الصيارفة وتبيع منهم فباع بالكوفة او من رجل ليس من أهل الكوفة (ولم يشتر) من غير الصيارفة جاز بقرابة أو عيين المضارب (من يعتق) أي على المضارب (على المالك وعليه) ان ظهر ربح

بسببه نصيب رب المال أو يعتق على الاختلاف الذي مضى وهذا أولى من عطف الشارح قوله ويعتق نصيبه على قول المصنف ضمن كما لا يخفى كذا بخط شيخنا ووجه الأولوية أن عتق نصيب المضارب خاص بما إذا ظهر ربح فلا يناسب عطفه على قول المصنف وضمن لأن الضمان لا يخص هذه الصورة بل يعم صورتين كما ذكره وهو ولم أر أن الضمان في صورتين هل هو على غلط واحد فيضمن جميع ثمنه أو يفرق بينهما والذي يظهر التفرقة بينهما في الوجه الأول يضمن جميع الثمن إذ ليس له فيه نصيب لعدم ظهور الربح بخلاف الوجه الثاني حيث يسقط عنه من ثمنه بحسب ما يخصه فيما ظهر فيه من الربح هذا ما ظهر لي وكانهم انما تركوا التنبيه عليه لظهوره والمراد من ظهور الربح هنا أن تكون قيمة العبد المشتري أكثر من رأس المال سواء كان في جملة مال المضاربة ربح أو لم يكن حتى لو كان المال ألغا فاشترى بها المضارب عبدين قيمة كل واحد منهما ألف فاعتقه هما المضارب لا يصح عتقه وأما بالنسبة إلى استحقاق المضارب فإنه يظهر في الجملة حتى لو أعتقه حارب المال في هذه الصورة صح وضمن نصيب المضارب منهما وهو خمسة مائة مائة مائة كذا في الفتاوى الظهيرية وإن لم يظهر ربح بالمعنى المذكور جاز شراؤه لعدم ملكه بجر (قوله متعلق بقوله أو عليه) لأن عتق قريب رب المال أو من حلف بعتقه لا يتوقف على ظهور الربح (قوله وضمن الخ) ولو اشترى الشريك من يعتق على شريكه أو الأب أو الوصي من يعتق على الصغير نفذ على العاق والمأذون إذا اشترى من يعتق على المولى فإنه يصح ويعتق عليه إن لم يكن مستقرا بالدين والألا وعنده ما يعتق بناء على أنه هل يدخل في ملك المولى أم لا بجر مع زيلعي (قوله في صورتين) يعني إذا اشترى من يعتق على رب المال وإن لم يظهر ربح أو اشترى من يعتق عليه هو بشرط ظهور الربح واعلم أن ما مشى عليه الشارح حيث جعل قوله وضمن متعلق بالصورتين أولى من حل العتق لاقتضائه أن قول المصنف وضمن مرتبط بالصورة الثانية فيلزم عليه سكوت المصنف عن بيان الضمان في الصورة الأولى وليس كذلك (قوله ويفسد نصيب رب المال عنده ويعتق عندهما) هذا بالنسبة للصورة الثانية والخلاف بين الإمام وصاحبيه في نصيب رب المال فعند الإمام يفسد ولا يعتق وعندهما يعتق أيضا كنصيب المضارب يبتنى على الاختلاف بينهم في تجزئ الاعناق عنده لا عندهما وأما الصورة الأولى وهي ما إذا اشترى المضارب من يعتق على رب المال ولم يظهر ربح فإنه لا يعتق منه شيء أصلا لا على المضارب ولا على رب المال من غير خلاف أما عدم العتق على رب المال فإنه لم يثبت له الملك فيه لأن المضارب صار مشتر بالنفسه وأما عدم العتق على المضارب فلعدم الثبوت له إذا كان قريبه أيضا وقد ظهر ربح فيعتق عليه حيث لا بد من تخصيصه من الربح الذي ظهر (قوله صح إن يشتري من يعتق عليه) أي صح شراؤه للمضاربة لأنه إذا لم تزد قيمته على رأس المال لا يعتق عليه إذا لم يملك للمضارب فيه عني وهذا إذا اشترى بمثل القيمة أما إذا اشترى بأقل من قيمته فليس له أن يشتري من يعتق عليه جوي واليه يشير قول الشارح فإن زادت قيمته بعد الشراء ووجه ظاهره لأن ما زاد عن ثمنه إلى تمام القيمة يكون ربحا فيعتق منه بتدريج ما يخصه فيه من الربح ويفسد نصيب رب المال أو يعتق أيضا على حسب اختلافهم فلا يتمكن حينئذ من بيعه للمضاربة (قوله فإن زادت قيمته الخ) فلو كانت قيمته قدر رأس المال أو أقل لا يعتق حظه سواء كان في جملة مال المضاربة ربح أو لم يكن لأنه إذا كانت قيمته قدر رأس المال أو أقل لا يظهر ملك المضارب فيه بل يجعل مشغولا برأس المال حتى إذا كان رأس المال ألفا وصار عشرة آلاف درهم ثم اشترى المضارب من يعتق عليه وقيمه ألف أو أقل لا يعتق عليه وكذا لو كان له ثلاثة أولاد أو أكثر قيمة كل واحد ألف أو أقل فاشترى منهم لا يعتق منهم شيء لأن كل واحد مشغول برأس المال ولا يملك المضارب منهم شيئا حتى تزيد قيمة كل عين على رأس المال على حدة من غير ضمها إلى آخر زيلعي (قوله ولم يضمن الخ) لأنه انما يضمن عند الملك لا يصنع منه بل بسبب زيادة قيمته بلا اختيار فصار كالموورنه مع غيره بأن اشترى امرأة ابن زوجها ثم مات وترك هذا الزوج وأنها

متعلق بقوله أو عليه (وضمن)
في صورتين (إن فعل) ويعتق
عليه نصيبه ويفسد نصيب رب المال
عنده ويعتق عندهما (فإن لم يظهر
ربح) في المال (صح) إن يشتري
من يعتق عليه (فإن زادت قيمته
بعد الشراء حتى يظهر الربح يعتق
حظه منه ولم يضمن) المضارب (لرب
المال) شيئا

عتق نصيب الزوج ولا يضمن شيئاً لاختلافه عدم الصنع منه درر (تقمة) شري نصفه بمال المضاربة ولا فضل فيه ونصفه بماله صح لان هذا النصف لا يرجح فيه فلم يثبت العتق فيه وانما دخل العتق فيه حكماً لما اشتراه لنفسه فلم يصرفنا فإزيلي عن الكافي (قوله وسعى العبد المعتق في قيمة نصيب رب المال معه) لانه احتسبت ماله عنده فيضمنها كالعبد الموروث بين اثنين وأحدهما أبوه عيني (قوله قيمتها ألف الخ) فلو صارت قيمتها ألفاً ونصفه صارت أم ولد وضمن المالك ألفاً وربعه لوموسراً ولو معسراً فلا سعاية عليها لان أم الولد لا تسعى درر البحر (قوله فومئذها المضارب) لوقال وومئذها أي والحال انه قد وطئها فيستغفر حينئذ كون الولد سابقاً على الشراء لكان أولى بان يحمل على ان البائع زوجها منه ثم باعها منه وهي حبلية منه جلالاً لمره على الصلاح بخلاف التعبير بالغافقانه فيسبق الشراء على الوطء لكن لا تقيد هذه الدعوة لعدم الملك وهو شرط اذ كل واحد من الجارية وولدها مشغول برأس المال فلا يظهر فيه ترجيح لما عرف ان مال المضاربة اذا صار أجناً ساخنة لقله كل ما لا يزيد على رأس المال لا يظهر الرجح عندنا خلافاً لفرلان بعض مال المضارب بدينار أو من البعض فاذا كان كذلك لم يكن للمضارب نصيب في الامنة ولا في الولد وانما الثابت له مجرد حق التصرف فلا تنفذ دعوته فاذا زادت قيمة الغلام وصارت ألفاً وخمسة مائة ظهر الرجح فيه فملك المضارب منه نصف الزيادة تنفذ دعوته السابقة فيه لوجود شرطها وهو الملك بخلاف ما ذكروا استحق الولد ثم ظهرت الزيادة حيث لا تنفذ دعواته السابقة فيه لوجود شرطها فاذا بطل لعدم الملك لا تنفذ دعوه بعدد ماله فاما المدعوة فاجاز فاذر في حق غيره فهو باق في حق نفسه فاذا ملكه بعد ذلك نفذت دعوه فيه كما اذا أقر بحرية عبده لغيره يرد اقراره فادام ملكه بعد ذلك صار حراً ولو أعتق عبده العبر ثم ملكه لا ينفعه مدعوه ماله فادام ملكه بعد ذلك صار حراً منه وهو رب المهر ولم يضمن المضارب حصه رب المال من الولد لان العتق يثبت بالملك والذهب فصارت العلة ذات وجهين المالك آخره اوجوداً فيضاف الحكم وهو العتق اليه لان الحكم يضاف الى الوصف الاخير أصلاً وضع الخفقة على السفينة والقدرح الاخير زيلعي ويوضحه ما في الكافي في باب اليمين بالطلاق والعتاق سفينة لا تحمل الامانة من فأوقع رجل فيهما مائتين فغرقت كان الضمان كله عليه انتهى يعني لان الحكم يضاف الى الاخير وكذا حرمة الشرب تعلق بالقدرح الاخير لانه الذي حصل به الاسكار دون ما قبله لكان العتوى على قول محمد ما ذكر كثيره فقبله حرام (قوله فادعاء المضارب الخ) ولوا عي رب المال انه ابنه لا المضارب فهو ابنه والجارية أم ولده ولم يضمن للمضارب شيئاً من عقر ودية بحر وهو ظاهر فيما اذا لم يظهر الرجح في الامنة وولدها وقت ان ادعاء رب المال فان ظهر الرجح فيه ما فعل رب المال ما يخص المضارب في العتق وقيمتهما فلو كان الرجح يظهر في الامنة وحدها فعليه ما يخصه في عقر الامنة ونحوها فقط ولو ظهر الرجح الولد وحده دون الامنة ضمن رب المال ما يخص المضارب في قيمة الولد فقط فتأمل فاني لم ارم من تبني على ذلك (قوله سعى الولد رب المال في الف وربعه) وهو مائتان وخمسون لان الالف مستحق له برأس المال ومائتان وخمسون نصيبه من الرجح فاذا قبض منه ألف درهم صار مستوفياً لرأس ماله وظهر ان الام كاهار رجح لغرافها عن رأس المال فكانت بينهما ما نصفين ونفذ فيها دعوه المضاربة وصارت كلها ام ولده ويجب نصف قيمتها رب المال موسراً كان أو معسراً لانه ضمان التملك وهو لا يختلف بالاعسار واليسار ولا يتوقف على التعدي بخلاف ضمان الاعتاق فانه ضمان الافساد فلا يجب عليه بغير تعد ولا على معسر عيني (قوله او اعنته رب المال) لكونه قابلاً للعتق فان المستسعى كالمالك عند أبي حنيفة عناية (قوله فيكون رب المال الحيار) اي ان شاء المالك استسعى الغلام في الالف ومائتين وخمسين وان شاء اعنته درر (قوله فان قبض رب المال الالف من الغلام الخ) وانما شرط قبض رب المال الالف من الغلام حتى تصير الجارية أمة للمضارب لانها مشغولة برأس المال فاذا قبضه من الغلام فرغت عن رأس المال وصارت كلها رجحاً فظهر فيها ملك المضارب فصارت أم

(وسعى) العبد (المعتق في قيمة نصيب
رب المال معه) أي مع المضارب (الم)
أخذها مضاربة (بالنصف فاشترى
بها أمة قيمتها الف) فوطئها
المضارب (فولدت) أمة (ولدا
بشاري) الولد (الفادعاء) المضارب
بها (موسراً قبلت) بعد
حال كونه (قيمة الف وربعه) وهو
الدعوة (رب المال في الف وربعه) وهو
الولد (رب المائتين) (او اعنته) رب
مائتين وخمسون (او اعنته) فان
المال فيكون رب المال الخ (الغلام
قبض) رب المال (ضمن المدعي)
بالاستسعاء وهو المال (نصف قيمتها)
أي مدعي النبوة (نصف قيمتها)
واعلم ان قوله موسراً ليس بقيد لازم
ذكره لانه لم يضمن في الولد مع
موسراً فلان لا يضمن اذا كان معسراً
أولى

ولذلك فان قيل لم لا يجعل المقبوض من الولد من الربح وهو مكر بان يجعل الولد كله ربحا وهي مشغولة برأس المال على حادنا قلنا المقبوض من جنس رأس ماله فكان أولى بجعله من رأس المال لان رأس المال مقدم على الربح فلا يسلم لما شئ من الربح الا بعد سلامة رأس المال لرب المال زيلعي

* (باب المضارب يضارب) *

لما قدم المفردة شرع في المركبة در (قوله وهو حال من انضارب او صفقه) او خبر عنه وباب بترك التنوين لاضافته الى المضارب على الاولين والى الجملة على الثالث ويجوز التنوين على الثالث ويرد على تقدير المحالية ان الحال لا يبي من المضاف اليه اذ اذا كان المضاف خبرا من المضاف اليه او جزم او عاملا في الحال وما هنا ليس كذلك (قوله لان المضارب بمنزلة النكرة) يشير الى القاعدة من ان الجمال والظروف بعد المعارف احوال وبعد النكرات صفات وبعد الختم والمعرفة بالجنسية معرفة لفظا نكرة معنى فجاز في الجملة بعده المحالية نظرا لتعريفه بغير الوصفية نظرا لتعريفه معنى انتهى (قوله لم يضمن بمجرد الدفع) لان الدفع ايداع وهو يملكه عني (قوله ما يبيع الثاني) اذ لا يعمل تبيين ايد مضاربه وهو لا يملكها فيضمن الا اذا كانت الثانية فاسدة كما سيذكره الشارح فذكر ضمان وان ربح بل للثاني اجر مثله على المضارب الاول وللاول الربح المشروط در (قوله وهو ظاهر رواية عن أبي حنيفة) حتى لو ضاع في يده قبل العمل لا ضمان على احد وكذا لو غصب من الثاني فالضمان على الغاصب فقط ولو استلمك الثاني المال او وهبه كان الضمان عليه دون الاول وادع على الثاني خير رب المال ان شاء ضمن رب المال الاول رأس ماله وان شاء ضمن الثاني وان اختار رب المال ان يأخذ ربح ولا يضمن ايسر لذلك كذا في المبسوط فان ضمن الاول صححت المضاربة بينه وبين الثاني وكان الربح على مشروطا وان ضمن الثاني ربح على ما ضمن على الاول وصحبت بينهما وكان الربح بينهما وطالب للثاني ما ربح دون الاول بشر (قوله وهو رواية عن أبي يوسف) وهو قول الثلاثة ايضا لا بدفع ماله الى غيره بل امره في ضمن عني (قوله لا يضمن بالدفع حتى يربح) لان العقد المجرى لا يوجب الضمان ولهذا لا يضمن العسولي بمجرد بيع مال الغير ولا بالتسليم لاجل التعريف لا يدايداع ولا بالنصرف لانه وكيل وانما يضمنه من باب الخالعة وبهذه الاشياء لا يصير مخالفا لالتري ان لكان يعمل كل واحد منهما على انفراد لكن اذا ربح اثبت الشركة فيه واثبات الشركة في مال الغير سبب للضمان كما اذا خاطبه بمال غير ذي ربحه ماهر الزايد ان الربح انما يحصل بالعمل فيقام بسبب حصول الربح معه في صيرورة المال مضمونا به در (قوله حتى لو هلك المال قبل ظهور الربح الخ) فربح على رواية الحسن وعلى طهر الرواية اذا هلك المال بعد العمل وجب الضمان ولو قبل ظهور الربح (قوله فاذا ربح ضمن الاول) كذا في القدوري ولم يتعرض للثاني فقبل ينبغي ان لا يضمن الثاني عند أبي حنيفة ويضمن عندهما بسبب على اختلافهم في مودع المودع وقيل يتخير رب المال في تضمين ايهما شاء قال في اذنية بالاجماع وهو المشهور ووجه الفرق ان المضارب الثاني قبضه لنفسه بخلاف مودع المودع فانه يقبضه لمفعول سبب المال ثم ان ضمن الاول صححت المضاربة لانه ملكه بالضمان من وقت المخالفة وان ضمن الثاني ربح على الاول وصححت المضاربة لان اقرار الصمان على الاول ويطيب الربح للثاني لانه يستحقه بالعمل ولا حبث فيه ولا يطيب للاول لانه يستحقه برأس المال وملكه فيه ثبت مستندا الى ان التبعي فلا يضمن عن شبه فمكون سبيله التصديق عني وزيلعي وكذا لا يطيب الربح للاول ايضا لو ضمن كافي شرح الجمع شربة بلاية (قوله هذا اذا كانت المضاربة صحيحة) اطلقها كالمدايد ليشمل الاولى والثانية وعبارة الربح هي هذا اذا كانت المضاربة بتان صحيحتين وعبارة الدرر كعبارة الشارح قال في الشربة بلاية ولا تخالف لانه لا تنفع الا اذا صححت الاولى

(باب المضارب يضارب)
وهو حال من المضارب أو صفقه
لان المضارب بمنزلة النكرة وعلم ان
المضارب لا يملك ان يضارب الا باذن
رب المال (فان ضارب المضارب بلا
رب المال (الم يضمن) محذور
ادع على المضارب (الثاني)
الدفع (ما لم يربح) وهذا
مطابقا سواء ربح او لم يربح
عندهما وهو ظاهر الرواية عن أبي
حنيفة رحمه الله وبالنسبة
بالدفع على ما لم يعمل وهو رواية عن
أبي يوسف رحمه الله وفي رواية الحسن
عن أبي حنيفة لا يضمن بالدفع حتى
يربح حتى لو هلك المال قبل ظهور
الربح لا يضمن كلاهما فاذا ربح ضمن
الاول رب المال هذا اذا كانت

(قوله فان كانت فاسدة لا يضمن الاول وان عمل الثاني) لانه اجبر فيه والاجبر لا يستحق شيئا من الربح فلا تثبت الشركة له بل له أجر مثله على المضارب الاول وللأول ما شرط له من الربح ورجوع به الاول على رب المال والوضعية على رب المال والربح بين الاول ورب المال على الشرط بعد أخذ الثاني أجرته اذا كانت المضاربة الاولى صحيحة والا فلا مضارب الاول أجر مثله ولو دفع الثاني مضاربة الى ثالث ورجع الثالث أو وضع فان قال الاول للثاني اعمل فيه برأيت فلرب المال ان يضمن أي الثلاثة شاء ويرجع الثالث على الثاني والثاني على الاول والاقل لا يرجع على احد اذا ضمنه رب المال بحر (قوله لا يضمن الاول وان عمل الثاني) وكذا لا يضمن الثاني لانه ان كانت الثانية هي الفاسدة صار اجبر على ما بينا وللأول ان يستأجر من يعمل وان كانت هي الاولى فكذلك لان فسادها يوجب فساد الثانية لان الاولى ما فسدت صارت اجارة وصار الربح كله لرب المال ولو صححت الثانية في هذه الحالة لصار الثاني شريكا وليس للاجبر ان يشرك غيره بل المضارب لا يملك ذلك فكانت فاسدة بالضرورة وكانا جبرين وكذلك اذا كانتا فاسدين فاذا كانا جبرين لا يضمن واحد منهما ولا يقال الاجبر ليس له ان يستأجر للعمل فكيف جاز هنا للمضارب الاول ان يستأجر بعد ما فسدت الاولى وهو اجبر فيها لانه يقول الفاسد من العقود معتبر بالصحيح منها فلما كان له ان يستأجر في المضاربة الصحيحة فكذلك في الفاسدة أيضا زيلعي (قوله فلا يملك النصف من الربح وللأول السدس الخ) لان الدفع الى الثاني صحيح لانه بأمر المالك وقد شرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله وجعل الاول للثاني ثلثه فينصرف ذلك الى نصيبه لانه لا يقدر ان ينقص من نصيب رب المال شيئا فبقى له السدس ويطلب ذلك لكلهم لان رب المال يستحقه بالمال وهما بالاجل عيني (قوله والباقي بين المالك والمضارب الاول نصفان) لان رب المال هنا شرط ان يكون ما رزق الله المضارب الاول بينهما نصفين والمزروق الاول هو الثلثان لان الثلث استحقته الثاني بشرط الاول وهو ما ذون له فلم يكن من رزق الاول الا الثلثين فيكون ذلك بينهما نصفين ويطلب لهم بلا شبهة أيضا عيني (قوله فللثاني النصف واستويا فيما بقى) لان الاول شرط للثاني النصف وشرطه صحيح لانه باذن المالك واستويا فيما بقى وهو النصف لرب المال لم يشترط لنفسه هذا النصف ما ربحه الاول ولم يربح الاول الا النصف والنصف الاخر صار للثاني بشرطه فلم يكن من ربح الاول عيني (قوله ولا شيء للاول) لان قول رب المال ما رزق الله أو ما كان من فضل ينصرف الى جميع الربح فيكون له النصف من الجميع وقد شرط المضارب الاول للثاني نصف جميع الربح ولم يبق للاول شيء عيني (قوله وضمن الاول للثاني السدس) لان رب المال شرط لنفسه النصف من مطلق الربح فله ذلك واستحق المضارب الثاني ثلثي الربح بشرط الاول لان شرطه صحيح لكونه معلوما لكن لا ينفذ في حق رب المال اذ لا يقدر ان يغير شرطه فيعقر له قدر السدس لانه ضمن له سلامة الثلثين بالعقد لانه غره في ضمن عقد المضاربة عيني (قوله ولعبد ثلثه) شامل لما لو شرط للمالك بعض الربح فانه يصح وكذا لو كان المالك المضارب لكن بشرط ان يشترط عمله فيهما وكان المشروط للمالك لا لمولاه وان لم يشترط عمله لا يجوز وعلى هذا غيره من الاجانب فتصح المضاربة ويكون لرب المال ويطلب الشرط والولد والمرأة كالا جانب بحر عن النهاية (قوله على ان يعمل) عمل العبد ليس بقيد للحكمة اذ لو اشترط له الثلث ولم يشترط عمله صح ويكون لمولاه لكن فائدة اشتراط عمله تظهر في أخذ غرمائه ما شرط له حينئذ ولا فليس لهم بل للمولى قال الزيلعي وهذا ظاهر لانه باشتراط عمله صار مضاربا في مال مولاه فيكون كسبه له فيما أخذه غرماؤه والا فهو للمولى الخ واستفيد منه انه اذا اشترط عمله فلم يعمل لم يكن للغرماء بل للمولى لانه حيث لم يعمل لم يكن من كسبه (قوله وثلثا لرب المال) ان لم يكن على العبد دين سواء شرط فيها عمل العبد او لم يشترط زيلعي (قوله وان كان عليه دين فهو للغرماء) ان شرط عمله وان لم يشترط عمله فهو للمولى كما سبق عن الزيلعي وكذا اذا شرط الثلث لعبد المضارب يصح سواء اشترط عليه العمل او لم يشترط ان لم يكن عليه دين ويكون ما شرط له للمولى وان كان

فان كانت فاسدة لا يضمن الاول وان عمل الثاني (فان دفع) الاول الى الثاني (باذن) رب المال المال (بالثلث) أي دفع بشرط الثلث (و) المحال انه (قيل له) أي للمضارب الاول (ما رزق الله بينهما نصفان) وقد تنصرف الثاني ورجع (فلا يملك النصف) من الربح (وللأول السدس) وللثاني الثلث ولو قيل له (أي للمضارب الاول) (ما رزق الله بينهما نصفان) (فالثاني ثلثه والباقي والمسئلة بجاهلها) (فالثاني ثلثه والباقي بين المالك والمضارب الاول نصفان) فيكون الربح ثلثا (ولو قيل له) أي للمضارب الاول (ما ربح بيننا نصفان ودفع) الاول الى الثاني (بالنصف فللثاني النصف واستويا) أي رب المال والاول (فيما بقى من النصف) فيكون الربح لرب المال والربح للاول ولو قيل له أي للاول (ما رزق الله في نصفه) او قيل (ما كان من فضل في ثلثي نصفان) فدفع المضارب الاول (بالنصف) فلما ملك النصف وللثاني النصف ولا شيء للاول ولو شرط (المضارب الاول للثاني ثلثه) والمسئلة بجاهلها فلرب المال النصف والمضارب الثاني النصف (وضمن) المضارب الاول (الاول) النصف (وضمن) المضارب الاول (الاول) من ماله (لثاني السدس) من الربح (وان شرط) المضارب (للمالك ثلثه ولعبد) أي عبد رب المال (ثلثه على ان يعمل) عبد المالك (معه) شرط (لنفسه ثلثه صح) وتنصرف ورجع فكان ثلث الربح للمضارب وثلثاه لرب المال ان لم يكن على العبد دين وان كان عليه دين فهو للغرماء

عليه ان شرط عمله جاز وكان المشروط لغرمائه وان لم يشترط عمله لا يجوز ويكون ما شرط له المال عند
 أبي حنيفة لان المولى لا يملك كسب عبده المدينون خلافا لما ولو شرط بعض الرجب لم يكتب احدهما
 ان شرط عمله جاز وكان المشروط له وان لم يشترط عمله لا يجوز وكذا الاجنبي كافي ان يلى لكن في الدر
 عن القهستاني انه يصح مطلقا والمشروط للاجنبي ان شرط عمله والا فللمالك ايضا وعزاه للشيخ
 ولو اشترط عمل مضارب مع مضاربه او عمل رب المال مع المضارب الثاني تفسد لانه يمنع التخلية ولو شرط
 بعض الرجب للمساكين او للجمع او في الرقاب او لأمراة المضارب أو مكاتبه لم يصح ويكون رب المال ولو شرط
 البعض لمن شاء المضارب فان شاء المضارب لنفسه أو لرب المال صح ان شرط وان شاء لاجنبي لم يصح ولو
 شرط البعض لقضاء دين المضارب او دين المالك جاز ويكفي للمشروط له قضاء دينه ولا يلزم بدفعه
 لغرمائه بحروته في التنوير وشرحه وقوله ولو شرط بعض الرجب للمساكين الخ عزاه في البحر المحيط وهو
 مخالف لما نقله شيخنا من منية المفتي بعلامة الفتاوى السراجية حيث قال اشترط المضارب ثلث الرجب
 لأمراة أو مكاتبه أو للمساكين أو في الرقاب أو في الحجج جاز انتهى قال شيخنا ولعل في المسئلة قولين (قوله
 لا يصح ان لم يكن عليه دين) لانه اشترط العمل على المالك فقات به تسليمه وهو شرط (قوله صح
 عند أبي حنيفة) لان المولى لا يملك كسب عبده المدينون فصار من اهل ان يعمل في مال المضاربة خلافا لما
 زيلعي بخلاف المكاتب اذا دفع ماله مضاربة وشرط عمل مولاه لا تفسد مطلقا فان عجز قبل العمل
 ولا دين عليه فدرت ولودفع المكاتب ماله الى مولاه يصح بجرع المحيط (قوله بموت احدهما) لكونها
 وكالة وكذا بقتله وبجر بطرأ على أحدهما وبجبنون أحدهما طاعة عن القهستاني وفيه عن
 البرازية مات المضارب والمال عروض باعها وصبه ولومات رب المال والمال نقد تبطل في حق التصرف
 ولو عروض تبطل في حق المسافرة لا التصرف فله يبيع بعرض ونقد انتهى (قوله وبالحقوق المالك
 مرتدا) لان الحقوق بمنزلة الموت والمراد بالمالك خصوص الرجل ولهذا قال في غاية البيان ولو كان رب
 المال أمراة فارتدت فهي بمنزلة المسئلة لانها لا تقتل فلم تنعقد الردة بسبب التلف في -تها انتهى (قوله
 يتوقف تصرف مضاربه عند أبي حنيفة الخ) وعندهما يجوز فلا يتوقف عزمي زاده عن شرح المجمع
 (قوله فالمضاربة على حالها عندهم) مخالف لما نقله انجوى عن اللؤلؤ الحية وجهه كون المضاربة على حالها ان
 تصرفاته انما توقفت لمكان توقفه في ملكه ولا ملك له هنا في مال المضاربة وله عبارة صحيحة لان صحتها
 بالآدمية والتميز ولا خلل في ذلك والعبارة الصحيحة مبنى صحة الوكالة ولا توقف في ملك رب المال لان
 توقف تصرف المرتد لعل في حق الوارث ولا تعلق لورثة المضارب بملك رب المال فبقيت المضاربة على
 حالها خلا من ما يلحقه من العهدة فيما باع واشترى يكون على رب المال في قول أبي حنيفة لان حكم العهدة
 يتوقف برده لانه لو لم يمت له لقي من ماله ولا تصرف له فيه فكان كالصبي المنجور اذا توكل عن غيره
 بالبيع والشراء وفي قولهما حاله في التصرف بعد الردة كفي فيه قبلها فاعهدة عليه ويرجع على رب المال
 زيلعي مع عناية (قوله ثم عادم مسلما جاز الخ) حكم بلحاظه ام لا عناية بخلاف الوكيل لا يلاحق له بخلاف
 المضارب تنوير وشرحه وليس المراد ان الوكيل ارتد وتحق ثم عادم مسلما كما يتوهم بل الموكل هو الذي
 ارتد وتحق ثم عادم مسلما بدليل ما في البحر حيث قال عادم رب المال بعد اللعوق مسلما فالمضارب على
 مضاربه بخلاف الوكيل والفرق ان محل التصرف خرج عن ملك الموكل ولم يتعلق به حق الوكيل
 بخلاف المضارب انتهى (قوله ان علم) لافرق في اشتراط العلم بالعزل بين العزل الحكيم وغيره
 في المضاربة بخلاف الوكيل فانه يعزل في الحكيم وان لم يعلم بمرور زيلعي (قوله ان علم المضارب بعزله
 والمال عروض الخ) والمراد بالعلم ما يستفاد من خبر رجلين مطلقا أو واحد عدل ان كان فضوليا ولا خفي
 مميزا والمراد بالعروض هنا خلاف جنس رأس المال فالدرهم والدنانير هنا جنسان در (قوله باعها)
 ولو نسيته ولو نهاه عنها ولا يملك المالك فسخها في هذه الحالة ولا تخصيص الاذن لانه عزل من وجه بخلاف

هذا اذا كان العاقد هو المولى ولو
 عقد العبد المأذون عقد المضاربة مع
 اجنبي وشرط العمل على المولى لا يصح
 ان لم يكن عليه دين وان كان على
 العبد دين صح عند أبي حنيفة
 (وتبطل) المضاربة (بموت أحدهما
 وبالحقوق المالك) اي الحكم بالحقوق
 المالك دار الحرب حال كونه (مرتدا)
 قديما للحقوق لان قبل كونه يتوقف
 تصرف مضاربه عند أبي حنيفة رحمه
 الله ان اسلم بعد ان مات أو قبل على
 الارتداد تبطل وقيل بالمسارعة على
 ارتداد المضارب وتحق فالمضاربة على
 حالها عندهم ولو تحق المالك مرتدا
 ثم عادم مسلما جاز ما فعله مضاربه من
 البيع والشراء وتبقى المضاربة على
 ما شرط كذا في المبسوط (ويعزل)
 المضارب (بقوله ان علم) المضارب
 العزل قديما لا بد لو لم يعلم به حتى
 اشترى وباع فتصرفه جائز (وان علم)
 المضارب بعزله (والمال عروض
 باعها)

أحد الشريكين إذا فسخها وما لها امتعة تنوير وشرحه (قوله ولا يمنع العزل عن ذلك) أي لا يعزل عن بيعها لأن له حقا في الربح ولا يظهر إلا بالنقض فثبت له حق البيع ليظهر ذلك وموته وارتداده مع الحقوق وجنونه مطبقا والمال عروض كعزله والمال عروض زيلعي وعيني (قوله ثم لا يتصرف في ثمنها) لأن البيع بعد العزل كان للضرورة حتى يظهر الربح إن كان فيه ولا حاجة إليه بعد النقص فصار كما إذا عزله بعد ما نض وصار من جنس رأس المال ولو عزله والمال نقود لكن من خلاف جنس رأس المال ففي القياس ليس له بيعه بجنس رأس المال لأن التقدين جنس واحد من حيث الثمن وفي الاستحسان له ذلك لأن الواجب على المضارب أن يرد مثل رأس المال وأنما يتحقق ذلك برد جنسه زيلعي (قوله أجبر) لأنه كالأجير والربح كالأجرة (قوله ولا لا يلزمه الاقتضاء) لأنه وكيل محض وهو متبرع فلا جبر على التبرع على انتهاء ما تبرع به ولهذا لا يجبر الوهاب على التسليم زيلعي ولا يقال الرد واجب عليه وذلك أنما يكون بالتسليم كما أخذه لانا نقول الواجب عليه رفع الموانع وذلك بالتخليه لا بالتسليم حقيقة (قوله ويوكل المالك عليه) لأن حقوق العقد تتعلق بالمال فقدرت المال ليس بما قد فلا يتمكن من المطالبة لا بتوكيله فيؤمر بالتوكيد لثلاثيضيع حقه وعلى هذا كل وكييل بالبيع وكل مستبضع إذا امتنع من التقاضي لا يجبر عليه ولكن يجبر على أن يجيل صاحب المال لثلاثيضيع حقه عيني (قوله والسهماء) هو المتوسط بين البائع والمشتري باجر من غير أن يستأجر ولو استأجره بأجرة معلومة على أن يشتري أو يبيع شيئا معلوما لا تجوز الأجرة لأنه استؤجر على عمل لا يتقدر على إقامته بنفسه والحيلة في جواز أن يستأجر يوم الخدمة فيستعمله في البيع والشراء إلى آخر المدة عيني (قوله يجبر على التقاضي) لأنه يبيع ويشتري للناس عادة بأجرة فجعل ذلك بمنزلة الأجرة الصحيحة بحكم العادة فيجب التقاضي والاستيفاء لأنه وصل إليه بدل عمله فصار كالمضارب إذا كان في المال ربح زيلعي (قوله فن الربح) لأنه تابع ورأس المال أصل فيصرف المالك إلى التسابع كما في العقود الزكاة عيني والقول للشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع عيونه ولا يلزمه أن يذكر الأمر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد إلى الشريك نهر في الشركة (تنبيه) هلاك مال المضاربة قبل أن يشتري به شيئا بطلت وإن استهلك المضارب ضمنه ولم يكن له الشراء بعد ذلك لصيرورته ضمنيا وإن استهلكه غيره فأخذه منه كان له الشراء على المضاربة جوى عن الاقطع (قوله لم يضمن المضارب) لكونه أميناً سواء كان من عمله أو لا بحر (قوله تراد الربح) فيضمن المضارب ما أخذه على أنه ربح لأنه أخذه لنفسه بخلاف ما بقي في يده لا يضمنه إذ لم يأخذه لنفسه جوى (قوله لا يأخذ المالك رأس ماله) لأن الربح تابع كذا كرنا فلا يسلم بدون سلامة الأصل عيني (قوله فهو بينهما) لأن رب المال لم يبق له حق بعد استيفاء ماله إلا في الربح عيني (قوله لم يتراد الربح الأول) لأن المضاربة الأولى قد انتهت بالفسخ ونبت الثانية بعقد جديد فهلاك المال في الثانية لا يوجب انتقاض الأولى فصار كما إذا دفع إليه مالا آخر وهذه هي الحيلة فيما إذا خاف المضارب أن يسترده منه الربح بعد القسمة بسبب هلاك ما بقي في يده من رأس المال وصورة هذه الحيلة أن يسلم المضارب رأس المال إلى رب المال ثم يقسمان الربح ثم يرد رب المال رأس المال إلى المضارب ويقول له اعمل على المضاربة فتمكون بذلك مضاربة مستقبلية زيلعي لكن قوله وصورة هذه الحيلة أن يسلم المضارب رأس المال إلى رب المال بهم أنه شرط وليس كذلك حتى لو بقي المال بعد فسخ المضاربة في يد المضارب والمسئلة بمجانة يختلف الحكم قال في الدر بعد قول التنوير وإن قسم الربح وفسخت المضاربة والمال في يد المضارب المح ومثله في حواشي عزى زاده عن صدر الشريعة

ولا يمنع العزل عن ذلك (ثم لا يتصرف) المضارب (في ثمنها ولو افتترقا) يعني فسحا المضاربة (و) المحال أنه (في المال ديون وبيع أجبر) أي الحاكم المضارب (على اقتضاء الديون) اقتضت منه حتى أخذته (والا) أي وإن لم يكن في المال ربح (لا يلزمه لا اقتضاء ديون من عليه) أي على اقتضاء الديون من الغرماء (والسهماء) بالبيع (على التناهي) فإرسي معرب (يجبر على التناهي) أي على أخذ ثمن المبيع (وما هلك من مال المضاربة فن الربح) أي يملك دون رأس المال (فإن زاد المالك على الربح لم يضمن المضارب وإن قسم الربح قبل استيفاء رأس المال (و) بقيت المضاربة ثم هلك المال كله أو بعضه تراد) أي المالك والمضارب (الربح لا يأخذ المالك رأس ماله وما فصل) من رأس ماله (فهو بينهما) (فصل) من رأس ماله (بأن كان وإن نقص) من رأس ماله (لم يضمن المالك أكثر من الربح وفسخت المضارب وإن قسم الربح وفسخت المضاربة (ثم عقداها) أي رب المال والمضارب المضاربة ثانيا (فهللك المال) في العقد الثاني (لم يتراد) الربح الأول فصل

(فصل) * ما يملكه المضارب ثلاثة أنواع نوع يملكه بمطلق المضاربة وهو ما كان معتادا بين التجار ونوع لا يملكه إلا إذا قال اعمل برأيك كالمضاربة والشركة والمخاط ونوع لا يملكه إلا بالصرح كالاستئانة والعق مطلقا والسكابة والاقرض والهبة والصدقة زيلعي وقوله والعق مطلقا أي ولو بمال (قوله ولا

تفسد المضاربة بدفع المال الى المالك بضاعة) ليس المراد ما يوهمه ظاهر العبارة من اختصاص المالك بالربح بل يقسم بينهما على ما شرطه كما في الشرع لئلا يسهل التصرع به في الشارح ولهذا نقل الشلبي عن باكير مائه وتفسير الابضاع الاستعانة لان يكون المال للبضاعة انتهى والمراد بالمال في قوله لان يكون المال للبضاعة ما سير به المالك أي لان يكون الربح للبضاعة وحده عملا بقضية البضاعة بل يكون بينهما على الشرط وحينئذ لا يرد ما ذكره في الدرر حيث قال فان قيل ينبغي ان يكون الابضاع للمالك مفسدا للعقد لان الربح حينئذ يكون للمالك وقد اعتبر في مفهومه الشركة في الربح وشرط كونه مشاعا بينهما وكذا يسقط ما ذكره جوابا عن هذا الاشكال حيث ذكر ان العقد اذا صح ابتداء باعتبار شيوع الربح بينهما لا يبطل تخصيص أحدهما بالربح واعلم ان التقييد بدفع المال للاحتراز عما لو أخذ المالك بغير امر المضارب وباع واشترى فانها تبطل ان كان رأس المال نقدا لانه عامل لنفسه وان صار عروضا لان النقص الصريح حينئذ لا يعمل فهذا أولى ثم ان باع بعرض بقيت وان باع بتقدير تنوير وشرحه (قوله فالربح بينهما) فيه دلالة ظاهرة على بطلان ما ذكره في الدرر جوابا عن اشكاله الذي قد ذكرناه وعلى ان اشكاله غير وارد من اصله (قوله وقال زفر تفسد المضاربة) لان رب المال يتصرف في مال نفسه فلا يصح وكيفا في مال نفسه فيكون مستردا ولنسا ان الواجب هو التخلية وقد تمت وصار التصرف حقا للمضارب وله ان يוכל ورب المال صالح لذلك والابضاع توصيل لانه استعانة واسا صحت استعانة المضارب بالاجني قرب المال اولى بخلاف ما اذا اشترط عليه العمل ابتداء حيث لا يجوز لانه يمنع التخلية زيلعي والمخلص ان يأخذه لا على وجه الفسخ لا يكون مبطلا لما كاره ان اذا استعاره الراهن لا يكون فسخا له وما في الزيلعي والعيني من قوله اذا استعاره المرثمن سبق قلم (قوله لا تصح المضاربة الثانية) لانها تنعقد شركة على مال رب المال وعمل المضارب ولا مال هنا فلو جوزناه يؤدي الى قلب الموضوع واذا لم تصح بقي عمل رب المال بامر المضارب فلا تبطل به المضاربة الاولى بجرع عن الهداية اذا علمت هذا ظهر ما في عبارة الدرر من الايهام حيث قال ولا تبطل بالدفع الى المالك بضاعة او مضاربة ولو قال كما في التنوير لا مضاربة لكان اولى لايهامه جواز دفع المال اليه مضاربة كالبضاعة ولهذا قال في العزيمة أي لا تبطل المضاربة الاولى ومعناه عدم صحة المضاربة الثانية انتهى واعلم ان المنفي من قول لتنوير لا مضاربة هو صحة المضاربة الثانية بقي ان يقال ما سبق من قوله ولا مال هنا وعزاه في البحر الى الهداية أي ولا مال من جهة الدافع (قوله فان سافر الخ) هنا اذا سافر بمال المضاربة فقط ولو سافر بماله ومال المضاربة واخطاه باذن رب المال او سافر بمال لرجلين اتفق بالحصة شرعا لئلا يسهل التصرع به (قوله فطعامه الخ) وكذا فراش النوم بجرع المحيط (قوله وركوبه) بفتح الراء ما يركب بجرع وجوز الشلبي ضم الراء على انه مصدر (قوله وغسل ثياب يلبسها) لان نظافة البدن والثياب توجب كثرة من يعامله لان صاحب الوسخ يبعده الناس من المفاليس فيجتنبون معاملته فيطلق له من ذلك بالمعروف حتى اذا زاد يضمن زيلعي ولما كان المعتبر عادة التجار كان لها كل الغائبة وان لم يكن من النفقة وله الخضاب وأشار بقوله فطعامه الى انه يأكل ما كان معتماده بجرع الخلاصة والتقييد بالمعتاد صريح في المنع من غير المعتاد من الطعام وقوله ولما كان المعتبر عادة التجار الخ يشير الى ان التفكيك مقيّد بالمعتاد أيضا (قوله وأجرة اجير يخدمه) كذا كل من يعين المضارب على العمل ويخدمه وواجه نفقته في ماله لا يعيد رب المال ودوابه فان نفقتهم في مال رب المال شرعا لئلا يسهل التصرع به (قوله والذهب) يجوز ان يراد به بين الذهب فتمضم داله ويجوز فتحها على المعنى المصدرى ولو اتفق من ماله ليرجع في ماله ذلك ولو هلك لم يرجع على المالك در (قوله في مال المضاربة) لان النفقة تجب جزاء الاحتباس كنفقة القامى والمرأة والمضارب في المصر ساكن بالسكن الاصل واذا سافر صار محبوسا بالمضاربة فيسحق النفقة قيد بالمضارب لان الاجير والوكيل

ولا تفسد المضاربة بدفع المال الى المالك بضاعة) فالربح بينهما وقال زفر تفسد المضاربة ولو دفع المال الى رب المال مضاربة لا تصح المضاربة الثانية ولا تفسد المضاربة الاولى عندنا ويكون الربح بينهما على ما شرطه وعند زفر تنسخ المضاربة الاولى (فان سافر الخ) المضارب (فطعامه وشرابه وكسوته وركوبه) مضارب (مطاعما وسواها) كراهه وشرابه وغسل ثيابه يلبسها وأجرة اجير يخدمه وعلف دابة يركبها والذهب في موضع يحتاج اليه كالحمام وأجرة الحمام والمخلاق (في مال المضاربة)

والمستبضع لا نفقة لهم مطلقا لان الاجبر يستحق البدل لا بحالة والوصكيل والمستبضع متبرعان وكذا
الشريك اذا سافر بمال الشركة لا نفقة له لانه لم يجر الثمار فيه ذكره المصنف في الكافي وصرح في النهاية
بوجوبه في مال الشركة وأطلق المضاربة فانضرفت الى العجبة لان المضارب في الفاسدة أجبر
لأن نفقة له بجر (قوله مطلقا) يقابل هذا الاطلاق ما سيذكره الشارح عن الامام مالك أن كثير المال
ينفق من مال المضاربة الخ (قوله وان عمل في مصر) سواء ولد فيه واتخذ دارا أما اذا نوى الإقامة
بمصر ولم يتخذ دارا فله النفقة بجر عن شرح المجمع فلو أخذ ما لا بالكوفة وهو من أهل البصرة وكان قدم
الكوفة مسافرا فلا نفقة له في المال مادام بالكوفة فاذا خرج منها مسافرا فله النفقة حتى يأتي البصرة
لان خروجه لاجل المال ولا ينفق من المال مادام بالبصرة لان البصرة وطن أصلي له فكان اقامته فيه
لاجل الوطن لا لاجل المال فاذا خرج من البصرة لانه ان ينفق من المال الى ان يأتي الكوفة لان خروجه
من البصرة لاجل المال وله ان ينفق ايضا ما أقام بالكوفة حتى يعود الى البصرة لان وطنه بالكوفة كان
وطن اقامته وانه يظله بالسفر الخ (قوله كالدواء) سواء كان في السفر أو محض رد (قوله وعن أبي حنيفة
ان الدواء في مال المضاربة) لانه لا صلاح بدنه وكذلك النورة والدهن في قوله ما خلا في المحمد في الدهن
ووجه الظاهر كما ذكره الزيلعي ان النفقة معلوم وقوعها والحاجة الى الدواء من العوارض فكان
موهوما فلا يجب كما في حق المرأة انتهى أي كما لا يجب على الزوج ثمن أدوية الزوجة (قوله ولو كان
خروجه دون السفر) أي الشرعي جوى (قوله وان كان بحيث لا يبيت في أهله الخ) لانه بمنزلة السفر
الشرعي جوى (تتمه) ما فضل من الطعام وغيره في يده بعد الاقامة يرد الى مال المضاربة كالحاج
عن الغير اذا بقي شيء في يده يرد على المحجوج عنه أو الورثة وكالغازي اذا خرج من دار الحرب يرد الى القيمة
مامعه من النفقة وكالامة اذا باوها المولى منزلا مع الزوج ثم أخرجها الى الخدمة فان الزوج يسترد ما بقي
في يدها من النفقة زيلعي (قوله فان ربح) فيه اشارة الى ان للمضارب ان ينفق على نفسه من مال
المضاربة في السفر قبل ارباحه والى انه لو لم يظهر ربح لاشي على المضارب بجر (قوله أخذ المالك ما أنفق
المضارب من رأس المال) حتى يتم به رأس المال عني قيد بالنفقة لانه لو كان في المال دين غيضا قدم
ايضاؤه على رأس المال بجر كما اذا استدان المضارب باذن صريح من رب المال أو اشترى شيئا بأكثر
من رأس المال (قوله فتمكون النفقة مصروفة الى الربح) لان ما أنفقه يجعل كالمالك والمالك يصرف
الى الربح كما مردد (قوله ولا تكون مصروفة الى رأس المال) لان رأس المال أصل والربح تبع
فلا يلزمهما التبع حتى يسلم رأس المال الاصل عني (قوله حسب ما أنفق الخ) الاصل ان ما أوجب
زيادة المسالية حقيقة أو حكما أو اعتاده التجار يضم تنوير وشرحه عن النهاية (قوله وأضاف الى الثمن)
أي حسب ما أنفق وأضافه الى الثمن / نه لا يلزم من حسابه اضافته لكن يلزم على هذا حذف العاطف
والمعطوف معا وهو جائز اذا كان العاطف الواو والفاء وأمن اللبس كما هنا فذلك مع الواو وسرايل تقيمكم
الحراي والبرد ومع الفاء ان اضرب بعصاك الخ فانبجست أي فضربت فانجست (قوله لا يحسب الخ)
حسبه عنده وبابه نصر وحسابا أيضا بكسر الحاء وضهها شيخنا عن المختار (قوله ما أنفق على نفسه) لانهم
لم يتعارفوا ذلك ولانه لا يزيد في قيمة المتاع درر (قوله ويقول قام على بكذ) ولا يقول اشتريته بكذا
تحرز عن الكذب (قوله فهو متطوع) لان رأس المال لم يبق منه شيء فيكون تنفيذه على رب المال
بعد ذلك استدانة من غير اذنه وهو لا يجوز وعلى هذا لو زاد عن الثمن بأن اشترى بأكثر من رأس المال
يكون متطوعا في الزيادة زيلعي (قوله فهو شريك بما زاد الصبغ فيه) لان الصبغ عين مال قائم وقد
اختلط بمال المضاربة وهو متقوم فيكون شريكا ضرورة بخلاف القصار والحمل لانه ليس بعين مال
قائم فلا يكون خلطا بمال المضاربة زيلعي والقصار بفتح القاف مصدر من قصر الثوب وبكسر هاء رفته
بجر (قوله ولا يضمن المتاع) لانه ما ذون فيه بقوله اعلم برأيك ولم يقع على المضاربة لان فيه استدانة

مطلقا استعسانا وقال الشافعي رحمه
الله ينفق المضارب من مال نفسه مطلقا
وقال مالك رحمه الله ان كثر المال
ينفق من مال المضاربة ولو قل فن
مال نفسه (وان عمل) المضارب في
المصر أو في قريته (نفقته في ماله)
أي مال نفسه لاني مال المضارب
(كالدواء) وعن أبي حنيفة ان الدواء
في مال المضاربة ولو كان خروجه
دون السفر فان كان بحيث يقدو
ثم يروح فيبيت بأهله فهو بمنزلة
السوق في المصر وان كان بحيث
لا يبيت في أهله فنفقته من مال
المضاربة (فان ربح) المضارب (أخذ
المالك ما أنفق) المضارب (من رأس
المال وما بقي يكون بينهما) على
ما شرط فتكون النفقة مصروفة الى
الربح ولا تكون مصروفة الى رأس
المال (فان باع المتاع مرا بحة حسب)
وأضاف الى الثمن (ما أنفق على
المتاع) من الحمل ونحوه كاجر السمار
والقصار والصباغ (لا) يجب
ما أنفق (على نفسه) ويقول قام على
بكذا (ولو) كان مع المضارب ألف
فاشترى به متاعا (قصره) أو حله
بماله (والخمس) (انه قيل له) أي
للمضارب (اعمل برأيك فهو) أي
المضارب (متطوع) متبرع فيما أنفق
(وان صبغه) المضارب صبغا (اجر
هو) أي المضارب (شريك بما زاد
لصبغ فيه ولا يضمن) المتاع

قوله فيه أى في قيمة الثوب الأبيض حتى لو كان قيمته غير مصبوغ (على من لا مسكين) ٢٠١ الفاسومصبوغا ألفاومائتين كان الألف

للمضاربة ومائتا درهم للمضارب بدل ماله وانما خص الحجرة لان السواد يوجب النقصان وهو خلاف سائر الألوان عند أبى حنيفة رحمه الله وأما سائر الألوان فمثل الحجرة كذا ذكره فخر الاسلام في الجامع الصغير (معه ألف بالنصف فاشترى) أى المضارب (به بزا) البر قيل متاع البيت وقيل ثياب الكنان والقطن (وباعه بالعين واشترى) المضارب (بهما) عبدا (ولم ينقد) الثمن (فضاعا) أى الألفان (في يده) أى في يد المضارب غرما أى رب المال والمضارب الفاسو (غرم المالك الفاسو) أيضا رده (وربح العبد للمضارب) وباقية على المضاربة (ورأس المال الفان وخمسائة) لان رب المال دفع مرة ألفا على المضارب ومرة ألفا وخمسائة (ويراجع على الفين) أى لا يبيع المضارب العبد الا على الألفين فان باع العبد باربعة آلاف صار ربح الثمن للمضارب لان يبدل ماله وثلاثة ارباعه وهى ثلاثة آلاف للمضاربة يدفع رأس المال وذلك الفان وخمسائة ويبنى خمسمائة بينهما على ما اشترط (وان اشترى) المضارب (من المالك بألف عبدا) صغيرا صفة (اشتره) المالك (بنصفه راجع) أى يبيع المضارب ذلك العبد مباحة (بنصفه) فيقول اشترى بخمسمائة (معه ألف بالنصف فاشترى به عبدا) قيمته الفان فقتل العبد رجلا خطأ أمر بالدفع أو الفداء فان اختار الدفع يدفع وتنتهى المضاربة وان اختار الفداء (فثلاثة ارباع الفداء على المالك وربعه على المضارب) وانتهت المضاربة ثم العبد لهما لا على المضاربة (يخدم المالك ثلاثة أيام والمضارب

على المالك وليس له ولاية ذلك شيخنا عن العناية بخلاف ما اذا لم يقل له اعمل برأيك فانه لا يكون شريكا بل يضمن كالغاصب بحجر (قوله فيه) أى في قيمة الثوب الأبيض تعقب بأنه لم يتقدم لاثوب ذكر وانما تقدم ذكر المتاع وأجيب بأن دخول الثوب في عموم المتاع كاف (قوله لان السواد يوجب النقصان) هذا بحسب زمانهم أما الآن فيوجب الزيادة والاحكام تختلف باختلاف الأزمان جوى (قوله وقيل ثياب الكنان والقطن) لا الخبز والصوف بحجر عن المغرب (قوله ولم ينقد الثمن) تقول نقدت الدراهم نقدا من باب قتل اذا نظرت بالعرف جيدها وزيقها ونقدت الرجل الدراهم بمعنى أعطيتها فانقدتها أى قبضتها (قوله وربع العبد للمضارب الخ) لانه لما ناض المال ظهر الربح وله منه خمسمائة فاذا اشترى بالعين عبدا صار مشترى اربعة لنفسه وثلاثة ارباعه للمضاربة على حسب انقسام الألفين فاذا ضاعت الألفان وجب عليه الثمن وله الرجوع بثلاثة ارباع الثمن على رب المال لانه وكيل من جهته ويخرج نصيب المضارب وهو الربح من المضاربة لانه مضمون عليه ومال المضاربة أمانة وبينهما فاة بحجر ونصيب رب المال على المضاربة لعدم ما ينافيها وهو معنى قوله وباقية على المضاربة يعنى ثلاثة ارباع العبد كذا بخط شيخنا (قوله أى لا يبيع المضارب العبد) مباحة الا على الألفين لانه اشتراه بهما (قوله ضعفه) أى صفة العبدانه اشتراه المالك بنصفه جوى (قوله فيقول اشترى بخمسمائة) لان يبعه من المضارب كبيعته من نفسه لانه وكيله وان حكمه يجوز دلت على حق المضارب به فلا يجوز بناء المراجعة عليه لانها مبنية على الأمانة والاحتراز عن شبهة الخيانة فتبنى على ما اشتراه المالك ليكون البيع الكائن بينهما كالمعدوم وكذا عكسه بان اشترى المضارب عبدا بخمسمائة فباعه من رب المال بألف يبعه رب المال مباحة على خمسمائة لان البيع الجارى بينهما كالمعدوم كذا فى الزيلعي والعينى والدردركانى الهداية والجامع الصغير كما ذكره المحوى وكذا فى الدرر ونصه ولو كان بالعكس يبعه مباحة بخمسمائة لان البيع الجارى بينهما كالمعدوم فتبنى المراجعة على ما اشتراه به كانه اشتراه له ونالوا به بالبيع وذكر فى البحران ما ذكره الزيلعي موافق لما فى المحيط قال وليس ما ذكره الزيلعي هذا مخالف لما ذكره هو فى باب المراجعة من انه يضم حصصة المضارب وقد اشتهت هذه المسئلة على كثير حتى زعموا انه وقع منه تناقض وليس كذلك بل ما ذكره هنا هو الوجه الاول فى كلام المحيط الخ اذا علمت هذا اظهر ان ما قيل من ان ما ذكره الزيلعي هنا من التسوية بين المسئلة وعكسها سهو بل فى العكس يراجع على سبعمائة وخمسين غير مسلم (قوله امر بالدفع أو الفداء الخ) قوله فان اختار الدفع الخ ذكر الشارح هذه الافعال مجردة عن ألف التثنية مخافة ما فى الدرر وجرى عليه المحوى فى شرحه وسأى لهذا امر يديان (قوله يدفع وتنتهى المضاربة) لان العبد بالدفع زال عن ملكهما لا يبدل درر (قوله وان اختار الفداء) خرج العبد عن المضاربة أما حصصة المضارب فلازم ملكه فيه فقرار بالفداء فصار كالتقسمة وأما حصصة المالك فلان العبد بالجناية صار كالأثمل عن ملكهما اذا الموجب الاصل هو الدفع وبالفداء صار كأنهما اشترياه درر (قوله فثلاثة ارباع الفداء على المالك وربعه على المضارب) لان الفداء مؤنة المالك فيتمتع بقدرة وفد كان الملك بينهما ارباعا لان مال المضاربة اذا كان عينا واحدة قيمتها اكثر من رأس المال يظهر فيها الربح وهو ألف ههنا بينهما نصفان وألف لرب المال برأس ماله لان قيمته ألفان فصار الفداء بينهما على هذا الوجه ارباعا ثلثة ارباعه على رب المال والربع على المضارب درر وعينى (قوله ثم العبد لهما لا على المضاربة) بخروجه عن المضاربة بالفداء لتتافى درر (قوله يخدم المالك ثلاثة أيام والمضارب يوما) بحكم الاشتراك بينهما لانه بحكم الفداء كأنهما اشترياه عيني (قوله وانما قيد بقوله قيمته ألفان لانه اذا كان الفالاشئ على المضارب) لان الزقبة على ملكه لا ملك للمضارب فيها فان اختار رب المال الدفع واختار المضارب الفداء مع ذلك فله ذلك لانه يستبقى بالفداء مال المضاربة وله ذلك لتوهم الرجوع كذا فى الايضاح ثم اعلم ان العبد المشترى فى المضاربة اذا جنى خيرا لا يدفع بها حتى يحضر المضارب ورب المال سواء كان الارش

(يوما) وانما قيد بقوله قيمته ألفان لانه اذا كان ألفا لاشئ على

وهلك الثمن قبل النقد دفع المالك الى المضارب (ألفاً آخر) حتى يتقيد المضارب بغير العبد (ثم وثم) أي ويرجع على رب المال الى ان يتقيد ثمن العبد ولو عشر مرات (ورأس المال جميع ما دفع) المالك اليه (معه) ألفان فقال المضارب (دفعته الى ألفاً فربحت أنا الفاقول) المالك (دفعته اليك) (الفين) مضاربة (فالقول للمضارب) وكان أبو حنيفة يقول أولاً القول لرب المال وهو قول زفر ثم يرجع وقال القول للمضارب وهو قولهما وإذا اختلف رب المال والمضارب في رأس المال والربح فقال رب المال رأس المال الفان وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب رأس المال الف وشرطت لي النصف فalcول للمضارب في قدر رأس المال كما مر في الاختلاف والقول لرب المال فيما شرط له من الربح وإيهما أقام البينة على ما ادعى من الفضل قبلت بينته ولو ادعى المضارب العموم في كل ما كان وادعى رب المال الخصوص أو ادعى رب المال المضاربة في نوع وقال المضارب ما سميت لي تجارة بعينها فalcول للمضارب وقال زفر رب المال (معه الف فقال) المضارب (هو مضاربة بالنصف) أو قرض والحال ان المضارب (قدر مخرج الفاقول المالك) هو (بضاعة) أو ودعة (فalcول للمالك) والبينة بينة المضارب فان قلت ما وجه الفرق بين هذا وبين ما إذا انعكس صورة المسئلة بأن ادعى رب المال القرض والمضارب المضاربة فالبينة هناك بينة رب المال والقول للمضارب قلت وجه الفرق انعكاس العلة لانهما قد افتقا على ان لاخذ كان بالاذن ورب المال يدعي ضمانا وهو ينكر كذا في الايضاح

مثل قيمة العبد أو أقل أو أكثر وكذا لو كانت قيمته ألفاً لا غير لا يدفع الا بمحض تهما لان المضارب له فيه حق ملك حتى ليس رب المال ان يأخذه ويمنعه من بيعه كالمرهون ذا جنى خطأ لا يدفع الا بمحضرة الزاهن والمرتهن والحاصل انه يشترط حضرة رب المال والمضارب لا يدفع دون الفداء الا اذا أتى المضارب الدفع والفداء وقيمتيه مثل رأس المال فرب المال دفعه لثمنه فان كان أحدهما غائباً وقيمة العبد ألف درهم ففداه المحاضر كان متطوعاً لانه أدى دين غيره بغير امره وهو غير مضطر فيه فانه لو أقام البينة على الشركة لا يطالب بحصة صاحبه لا بالدفع ولا بالفداء كذا في النهاية وذكر قاضيان ان المضارب ليس له الدفع والفداء وحده لانه ليس من أحكام المضاربة فلهذا كان اليهما بحر (قوله وهلك الثمن قبل النقد) ولم يضمن لانه أمين در (قوله دفع المالك الى المضارب) هو الظاهر خلافاً لما في العين من قوله الى البائع كذا بخط شيخنا (قوله الفآخر) ذكر الصفة لان الف مذكور جوي عن الصحاح وقوله ذكر الصفة الخ يعني حيث لم يقل أخرى (قوله ثم وثم) فيه حذف المعطوف ودخول حرف العطف على مثله جوي (قوله ولو عشر مرات) بخلاف الوكيل حيث لا يرجع عنده هلاك الثمن بعد الشراء المرة واحدة لانه وجب له على الموكل مثل ما وجب عليه للبائع فاذا قبضه صار مستوفياً لذلك فصار مضطراً عليه فاذا هلك ليس له أن يرجع لانه لم يبق له حق بعد الاستيفاء حتى لو لم يقع استيفاء بأن دفع اليه الثمن قبل الشراء فاشترى به فهلك قبل النقد يرجع به على الموكل لوقوع الاول أمانة لانه لا يمكن جعله مستوفياً بقبضه قبل الشراء زيلعي ومنه يعلم ما في كلام بعضهم حيث اطلق في محل التقييد (قوله فalcول للمضارب) قيد الاختلاف بكونه في المتدار لان الاختلاف اذا وقع في صفة المقبوض فalcول لرب المال كما سألني بحر (قوله وكان أبو حنيفة يقول أولاً الخ) لان المضارب يدعي الربح والشركة فيه ورب المال ينكر فalcول قول المنكر زيلعي (قوله ثم يرجع الخ) لان حاصل اختلافهما في المقبوض فalcول للمقبوض أميناً كان أرضعينا كما لو أنكر القبض بالكلية زيلعي وقوله أميناً كان الخ السمين كالغاصب والأمين كالودع كذا بخط شيخنا (قوله فalcول للمضارب في قدر رأس المال) لانه القابض ورب المال فيما شرط له من الربح لانه المنكر للزيادة وهو لو أنكر استحقاق الربح عليه بالكلية بأن قال كان المال في يده بضاعة فكذا في انكاره لزيادة زيلعي قال شيخنا وجواب لوما يفهم من سياق كلامه وهو كان القول له (قوله وأيهما أقام البينة الخ) وان اقاما البينة في هذه الصورة كانت بينة رب المال اولى في مقدار رأس المال وبينة المضارب اولى في مقدار الربح لانها أكثر اثباتاً زيلعي (قوله فalcول للمضارب) لان الاصل في المضاربة العموم والقول لمن يتمسك بالاصل ولو ادعى كل نوعاً فله المالك لا تنافهما على الخصوص فاعتبار ول من يستفاد الاذن من جهته اولى والبينة للمضارب لا احتياجه الى نفي الضمان درر (قوله فalcول للمالك) يعني مع العين كما في شرح المحوى لان المضارب يدعي عليه تفويم عمله أو الشركة في ماله أو شرطاً من جهته ورب المال منكر ولو قال المضارب اقرضتني وقال رب المال هو ودعة أو بضاعة أو مضاربة فalcول لرب المال والبينة للمضارب لان المضارب يدعي عليه التملك وهو ينكر زيلعي (قوله بأن ادعى رب المال القرض والمضارب المضاربة) ليس هذا عكس صورة المسئلة فليراجع الايضاح جوي وأقول ادس المراد عكس مسئلة المصنف بل عكس المسئلة التي أشار اليها الشارح بقوله أو قرض بأن قال المضارب اقرضتني وقال رب المال هو ودعة أو بضاعة أو مضاربة كما قدمناه عن الزيلعي فهي عكسها بالنسبة لدعوى رب المال المضاربة (تممة) مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيم خلف عاديته في تركه درر عن شرح الوهبانية وظاهره انه لو كان على المضارب دين آخر فرب المال يكون اسوة الغرماء وليس كذلك فقد نقل شيخنا رحمه الله تعالى عن فتاوى قاضيان مانصه مات المضارب وعليه دين فرب المال أحق برأس ماله وحصة من الربح ان كانت المضاربة معروفة (خاتمة) ذكر في الدرر من فروع مانصه شري المضارب بما لهامة عاقلاً أنا أممكه حتى اجد ربها كثيراً وأراد المالك بيعه فان في المال ربح اجبر على بيعه

لهله باجر الان يقول لئالك اعليك رأس المال وحضتك من الرمح فيجبر المسالك على قبول ذلك الخ
ففهوم قوله فان في المال ربح الخ انه ان لم يكن ربح لا يجبر على البيع الا ان بل يهل وهي حادثة الفتوى

***** (كتاب الوديعة) *****

كان القياس ان يقول كتاب الوديعة بدون التاء لانه فعيل بمعنى مفعول وفيه يستوى المذكر والمؤنث تقول
رجل جرح وامراة جرح وانما عدل عن القياس لانه جعل من عداد الاسماء تدخل عليه التاء كالذبيحة
والنطيحة فتكون للنقل لا للتأنيث نوح أفندي (قوله فكانت أكثر وجودا) فيه تأمل اذ لا يلزم من
كون المضاربة للاسترباح ان تكون أكثر وجودا جوى (قوله ثم الوديعة والايداع في اللغة الخ)
فيه تأمل لان الوديعة كفي الطلبة المال المتر وك عند انسان لحفظه فعيلة من الودع وهو الترك والايداع
والاستيداع بمعنى ويقال أودعه أى قبل وديعته وما ذكره النخاعة من ان الرب أمانا مصدر يدع رده
قاضى زاده بأنه عليه الصلاة والسلام أفصح العرب وقدر لا يمتن أفوام عن ودعهم الجماعات أى تركهم
اياها جوى والمراد من الختم في الحديث أى في قوله عليه السلام لينهين أفوام عن ودعهم الجماعات
أولختمن على قلوبهم أوليكتمن من العافلين ان يحدث في نفوسهم هيبه تمنعهم على عدم نفوذ الحق فيها
كذا يحط شيخنا وقوله ليختمن بضم الياء التحتية وفتح التاء المتناه من فوق وفتح الميم أيضا وقوله ليكتب
بضم الياء التحتية وفتح اثنائه من فوق وبضم الياء الموحدة من تحت كذا السماع من شيخنا (قوله وركنها
الايجاب) قولنا أودعنا صريحا وكناية والقبول صريحا أو دلالة في حق الحفظ حتى لو قال اعطى ألف درهم
أو اثوب فقال اعطيتك فوديعة كفي الحبط لانها أدنى من الهبة والأدنى متين فصار كناية وشمل
الايجاب والقبول المعلى كوضع شئ عند آخر ساكتين الان يقول لا قبيل لان الدلالة لم توجد وتم
بمجرد الايجاب في حق الامانة فلو قال لغاصب أودعتك برئ من الضمان قبل أو لم يغبل جوى عن
المقدسى معزى بالاختيار في البحر عن الخلاصة وضع كتابه عند قوم فذهبوا وتركوه ضمنوا اذا ضاع
واذا قاموا واحدا بعد واحد ضمن الاخير لانه تعين للحفظ فتعين للضمان انتهى ولو وضع ثيابه بجرى من
التيابى كان ايداعا وان لم يتكلم ولا يكون الجماعى مودعا مادام التيابى حاضرا فان كان غائبا فالجماعى مودع
ولو قال لصاحب الخان أين اربطه فقال هناك كان ايداعا بجرأ يضاعن الخانية وفيه عن الخلاصة
ليس ثوبا بجرى من التيابى فظن التيابى انه ثوب فاذا هو ثوب الغير ضمن وهو الاصح فان قلت ما ذكره
في البحر عن الخلاصة من انه يضمن وهو الاصح لا يلائم ما في البحر أيضا عن الخلاصة من ان اشتراط
الضمان على الامين باطل ولهذا الوشرط الضمان على الجماعى ان ضاعت ثيابه كان باطلا وهو اختبار
الفقيه أى الليث وبه يفتى انتهى قلت انما ضمن لانه بتركه السؤال والنقص يكون مفردا وانما كان
اشتراط الضمان على الامين باطلا لما سبق في الكفالة من عدم صحته بالامانة فلو بتسليمها انصح (قوله
وشروطها كون المال قابلا الخ) فيه تسامح والمراد اثبات اليد بالفعل وبه عبر الى يابى ولا يكتفى بقول
الاثبات لان حفظ شئ بدون اثبات اليد عليه محال جوى تبع الشرع لبلدية وجرى عليه بعضهم وأقول
ليس المراد من جعل القابلية شرطا عدم اشتراط اثبات اليد بالفعل بل المراد الاحتراز عما لا يقبل ذلك
بدايل التعليل والتفريع اللذين ذكرهما الشارح فتدبر (قوله وكون المودع مكلفا بشرط لوجوب
الحفظ) حتى لو أودع مدينا فاستلمها لم يضمن ولو كان عبدا محجورا ضمن بعد العتق بجرى عن الحبط والمراد
بالعبء هو البالغ حتى لو كان قاصرا لا ضمان عليه أصلا (قوله وحكمها الخ) بقى من حكمها وجوب الاداء
عند الطلب واستيجاب قبولها كفى البحر وبها تتعلق البقاء المقدر بتعاطيها من حيث التعاضد ومن
محاسنها بذل منافع بدنه وماله في اعانة عباد الله واستجابة الاحرار والنساء (قوله وفي الشرع الايداع)

(كتاب الوديعة) *
هى أمانة تركت للحفظ والمضاربة
للاسترباح فكانت أكثر وجودا من
الوديعة فلهذا اخرجت عنها اسم الوديعة
والايداع في اللغة تسلط الغير على
الحفظ أى شئ كان مالا أو غيره
يئال اودعت زيدا مالا واستودعته
ايما اذ اذفعته اليه للحفظ فانما مودع
ومستودع باليكنس فيهما والمال
مودع ومستودع وركنها الايجاب
مودع ووديعة وركنها كون المال قابلا
والقبول بشرطها كمن من حفظه حتى
لا يثبت اليد عليه كمن من حقه
لو اودعه الا يبق أو المال الساقط
في البحر لا يصح وكون المودع مكلفا
بشرط لوجوب حفظه عليه وحكمها
وجوب الحفظ وصيرورة مال أمانة
عنده وفي الشرع (الايداع)

عطف على قوله في اللغة أي الوديعة في الشرع الايداع قال الحفيد في حواشي صدر الشريعة مجي
 الوديعة بمعنى المصدر لا يظهر شرعا ولا لغة انتهى قال العلامة المقدسي واملهم استعملوها أي الوديعة
 اسم لا ايداع تسمية للأصل أي الايداع بالمفعول أي الوديعة ~~كقوله~~ انه ان تجنب المرء مضطجعا أي
 المضطجعا فسمى الاضطجاع باسم المفعول الذي هو المضطجع لان المقصود البحث عن فعل المكاف
 كعكسه وهو تسمية المفعول باسم فعله كما في هذا خلق الله فلهمذا عرفت بتعريفين أحدهما بمعنى
 الايداع والثاني بمعناها الاصل انتهى ومنه يستفاد الجواب عما بحثه الحفيد جوي مع زيادة انصاح
 لشيخنا (قوله تسليط الغير) أي صريحاً او دلالة بان انفتق زق رجل فأخذه رجل ثم تركه ولم يكن
 المالك حاضراً يضمن لانه لما أخذه فقد التزم حفظه دلالة ولولم يأخذه لا يضمن وان كان المالك حاضراً
 لا يضمن في الوجهين بحر عن المحيط بقي ان يقال قوله تسليط الغير الخ ليس خبراً عن الايداع المذكور
 في المتن بل هو خبر مبتدا محذوف والتقدير وهو أي الايداع تسليط الغير الخ دل على ذلك ما قدمه الجوي
 حيث قال أي الوديعة في الشرع الايداع وبني عليه ما ذكره من اعتراض الحفيد فتنبه (قوله وهي أمانة)
 من جل العام على الخاص وهو جائز كإنسان حيوان بخلاف عكسه لان الوديعة عبارة عن كون الشيء
 أمانة باستحقاق صاحبه عند غيره قصد ائلا امانه فد تسمى كون من غير قصد جوي قال ولقاضي زاده
 في التكملة كلام يتعلق بهذا المحل فليراجع انتهى (قوله الا ان الفرق بينهما) ما الخ قال في البحر
 والفرق بين الوديعة والامانة من وجهين أحدهما ان الوديعة خاص بما ذكرنا والامانة خاصة بما لو وقع
 في يده شيء من غير قصده بان هبت الرشح يوجب انساني والفتنة في حجر غيره وحكمهما مختلف في بعض
 الصور لان في الوديعة يبرأ عن الضمان اذا عا دالى الوفاق وفي الامانة لا يبرأ عن الضمان بعد الخلاف
 الثاني ان الامانة عام لما هو غير مضمون فيشمل جميع الصور التي لا ضمان فيها كالعارية والمستأجر
 والموصى بخدمته في يد الموصى له والوديعة ما وضع للامانة بالاحباب والقبول فكانا متغيرين واختاره
 صاحب النهاية ونقل الاول عن الكردى وفي الصحاح وجبر الانسان بالفتح والكسر والجمع المحجور
 (قوله والامانة عامة) فانها قد تكون بغير عقد فعلي هذا يكون بينهما ما للعموم والخصوص وهذا
 الفرق الذي ذكره الشارح موافق للفرق الثاني الذي عزاه في البحر الى النهاية وأما على ما ذكره في البحر
 أولاً وعزاه الى الكردى فيكون بينهما التباين (قوله فلا يضمن المودع بالمالك) الا اذا كانت الوديعة
 بأجر در عن الاشياء معز بالزيلي (قوله مطلقاً) سواء هلك بمالك يمكن التحرز عنه أم لا وسواء هلك
 وحدها بدون هلاك مال المودع أولاً وكذا لا يضمن اذا سرق لقوله عليه السلام ليس على المودع غير
 المغل ضمان والمغل الخائن والاغلاق الخيانة الا ان يموت المودع مجهلاً لم يمين حال الوديعة فانه يكون حينئذ
 متعدفاً فيضمن كذا كل أمين مات مجهلاً يضمن الامتولياً أخذ الغلة ومات مجهلاً وسلطاناً اودع بعض
 الغائبين ومات مجهلاً بلا بيان المودع وقاضياً اودع مال اليتيم ومات مجهلاً در روقوله الامتولياً الخ يعني
 العدل كذا قيد به في شرح المنظومة لابن الشحنة ويراد ما في الاشياء وهي سبعة أحد المتفاوتين اذا مات
 ولم يبين حال المال الذي في يده والوصى اذا مات مجهلاً والاب اذا مات مجهلاً مال ابنه والوارث اذا مات مجهلاً
 ما اودع عند موثره ومن مات مجهلاً ما ألغته ارض في بيته ومن مات مجهلاً ما وضعه مالكه في بيته بغير عمله
 والصبي المحجور اذا مات مجهلاً ما اودع عنده قال فصار المستثنى عشرة وزاد عليها في الشريعة لالة تسعة
 المجدد وصيه ووصى القاضى والمحجور لصغر ورق وجنون وغفلة ودين وسفه وعته لكن القول بان
 الاب لا يضمن ضعفه العمدى الخ واعلم ان ما ذكره في الدرر من ان القاضى اذا اودع مال اليتيم ومات مجهلاً
 لا يضمن يشير الى ان ما في الشريعة لالة عن العمدى من انه اذا وضع اموال اليتامى في بيته ومات ولا يدري
 أين المال يضمن بموته مجهلاً ويخالفه ما في الشريعة لالة عن قاضيه بان بالعز والى ابن رستم من أنه لا ضمان
 عليه انتهى واعلم ان التقييد بالغلة في جانب المتولى لا احتراز عن البدل ولهذا قال في الدرر لومات الناظر

تسليط الغير على حفظ ماله والوديعة
 ما يترك عند الامين وهي أمانة الا
 ان الفرق بينهما ان الوديعة خاصة
 والامانة عامة (فلا يضمن المودع
 بالمالك) مطلقاً

مطلقا قيل هذا اذا احاط المحرق بمنزل المودع وان لم يحيط بمنزله يضمن ولا يصدق على العذر حتى يقيم البيعة ذكر خمس الاثمة المحلواني لودفعها الى جاره مع امكان الدفع الى بعض مافي عياله يضمن والا فلا الفرق بفتحين مصدر غرق في الماء من باب لبس فهو غريق والمحرق بالسكون من النار وبالتحريك من القصار كذا في المغرب ٢٠٦ (الجزء الثالث من فتح المعين) فان اودع ثم طلبها ربا فجنسها المودع حال كونه قادرا على تسليمها واخلطها المودع بعاله حتى لا يتميز بان خلطها بجنسها كاللبن باللبن والحنطة بالحنطة ضمنها في المسئلةين وانما قيد في الاول بقوله قادرا لانه لو كانت بيعة المودع لا يقدر على دفعها لضيق الوقت او غيره فلا ضمان عليه ويكون القول قوله كذا في الحاشية واعلم ان الخلط على أربعة اوجه خلط بطريق المجاورة مع نيسر التمييز كخلط الدراهم البيض بالسود والدراهم باللذائير والمجوز باللوز وانه لا يقطع حق المالك بالاجماع وخلط بطريق المجاورة مع نيسر التمييز كخلط الحنطة بالشعير وذلك بقطع حق المالك ويوجب الضمان وقيل لا يقطع حق المالك عن المخلوط بالاجماع هنا ويكون له الخيار وقيل القياس ان يصير المخلوط ملكا للخالط عند أبي حنيفة وفي الاستحسان لا يصير وخلط الجنس بخلافه مما رجة كخلط الخل بالشيرج وهو دهن السمسم او الخل بالزيت وكل ما نفع بغير جنسه وانه يوجب انقطاع حق المالك الى الضمان بالاجماع وخلط الجنس بالجنس مما رجة او مجاورة كخلط دهن اللوز بدهن اللوز مما رجة او دهن الجوز بدهن الجوز او اللبن باللبن او الحنطة بالحنطة او الشعير بالشعير او الدراهم البيض بالدراهم البيض او السود بالسود فعند أبي حنيفة هو استهلاك مطلقا لا سبيل لاسباحه الاتضمن المودع مثله او قيمته وصار المخلوط ملكا للخالط وعندهما لا يقطع ملك المالك عن المخلوط بل له الخيار ان شاء ضمن الخالط مثله وان شاء شاركه في المخلوط بقدر دراهمه بالماور

البيعة فصل بين كلامي الخلاصة والمداية التوفيق در والظاهر ان المراد من قوله صدق أي بيمينه (قوله مطلقا) أي سواء احاط المحرق بمنزل المودع ام لا (قوله قيل هذا اذا احاط المحرق بالخل) ظاهر التعبير بقيل انه مرجوح وليس كذلك ولهذا جزم به في التنوير وشرحه من غير ذكر خلاف (قوله ولا يصدق على العذر حتى يقيم البيعة) أي لا يصدق على الدفع الى جاره او فلك آخر الا اذا قام البيعة على الغرق او المحرق يعني وكان الغرق او المحرق غير معلوم الوقوع كما سبق عن الدر (قوله لودفعها الى جاره مع امكان الدفع الخ) لانه لا ضرورة له فيه وكذا لو القاها في سقينة أخرى فوقعت في البحر ابتداء او بالتدرج يضمن لان الاتلاف حصل بفعله ثم نبه على البيعة عن التبيين (قوله كذا في المغرب) عبارة المحرق اذا كان من النار فهو بسكون الراء وان كان من دق القصار فهو محرك وروى السكون كذا بخط شيخنا (قوله ثم طلبها ربا) بنفسه ولو حكما كوكيله بخلاف رسوله ولو بعامة منه على الظاهر در (قوله او اخلطها) قيد بكون المودع خلطها لان الخالط لو كان اجنبيا ومن في عياله لا يضمن المودع والضمان على الخالط صغيرا وكبيرا ولا يضمن ابوه لاجله بمر عن الخلاصة ذال وان خلطها باذنه كان شريكه اه (قوله بان خلطها بجنس الخ) فيه حصر للمتن على بعض ما تناوله لان قوله او اخلطها بعاله حتى لا يتميز شامل لما اذا خلط الجنس بغير جنسه كالحل بالزيت لا يوجب انقطاع حق المالك الى الضمان بالاجماع كما سيذكره الشارح فالمدار في الضمان على عدم التمييز (قوله ضمنها في المسئلةين) اما في الاولى فلانه ظالم بالمنع حتى لو لم يكن بالمنع ظالم لا يضمن كما لو كانت الوديعة سيفه اراد صاحبه ان يأخذه ليضرب به ظمافانه لا يدفعه لثلاثين يكون معينا على الظلم ولو اودعت كتابا فيه اقرار منها الزوج بعاله او بقبض مهرها من الزوج فلم يودع ان لا يدفع الكتاب لئلا يذهب حق الزوج تنوير وشرحه واما في الثانية فلانه صار مستهلكا لها (قوله لو كانت ببعده الخ) لانه ببيعة كما يدل عليه آخر كلامه جوى (قوله وذلك بقطع حق المالك ويوجب الضمان) في الصحيح زيلعي (قوله كخلط دهن اللوز الى قوله باللبن) تمثيل لخلط الجنس بالجنس مما رجة وقوله او الحنطة الى قوله بالسود تمثيل للخلط بالجنس مجاورة ففي كلامه لف ونشر مرتب (قوله وصار المخلوط ملكا للخالط) ولا يباح له قبل اداء الضمان ولا سبيل للمالك عليه عند أبي حنيفة ولو أبرأ سقط حقه من العين والدين بجر (قوله وعندهما لا يقطع ملك المالك عن المخلوط بل له الخيار الخ) لا يملكه الوصول الى عين حقه صورة وامكنه معنى بالقسمة فكان استهلاكه من وجه فيميل الى ايها شاء لان القسمة فيما لا تتفاوت آحاده افراز وتعيين حتى ملك كل واحد من الشريرين ان يأخذ حصته عينا من غير قضاء ولا رضا فكان امكان الوصول الى عين حقه قائما معنى فيخير وله انه استهلاكه من كل وجه لا به فعل يتعذر معه الوصول الى عين حقه ولا يكون الاستهلاك من الهبات اكثر من ذلك لان اعدام الخل لا يدخل تحت قدرتهم فيه بصر ضامنا زيلعي (قوله اشتركا) لان الضمان لا يجب الا بالتعدي ولم يوجد في مشتركان شركة املاك عيني (قوله ولكن لو انفق الخ) لوجه لهذا الاستدراك وفي بعض نسخ الدرسة بحذفه وهو الوجه قال شيخنا ثم رأيت السيد المحمدي قال لوجه لهذا الاستدراك (قوله ضمن الكل) لخلطه ما به بما لهذا اذا لم يمكن التمييز فان امكن لم يضمن الا ما انفق كما لو انفق ولم يرد او اودع وديعتين فانفق احدهما در عن المجتبى (قوله ثم ازال التعدي الخ) يعني وصداقه المالك فان كذبه لا يبرأ عن الضمان الا ان يقيم البيعة جوى عن العمادي (قوله زال الضمان) لانه مأمور بالحق في كل الاوقات فاذا خالف في البعض ثم رجع الى

على تسليمها واخلطها المودع بعاله حتى لا يتميز بان خلطها بجنسها كاللبن باللبن والحنطة بالحنطة ضمنها في المسئلةين وانما قيد في الاول بقوله قادرا لانه لو كانت بيعة المودع لا يقدر على دفعها لضيق الوقت او غيره فلا ضمان عليه ويكون القول قوله كذا في الحاشية واعلم ان الخلط على أربعة اوجه خلط بطريق المجاورة مع نيسر التمييز كخلط الدراهم البيض بالسود والدراهم باللذائير والمجوز باللوز وانه لا يقطع حق المالك بالاجماع وخلط بطريق المجاورة مع نيسر التمييز كخلط الحنطة بالشعير وذلك بقطع حق المالك ويوجب الضمان وقيل لا يقطع حق المالك عن المخلوط بالاجماع هنا ويكون له الخيار وقيل القياس ان يصير المخلوط ملكا للخالط عند أبي حنيفة وفي الاستحسان لا يصير وخلط الجنس بخلافه مما رجة كخلط الخل بالشيرج وهو دهن السمسم او الخل بالزيت وكل ما نفع بغير جنسه وانه يوجب انقطاع حق المالك الى الضمان بالاجماع وخلط الجنس بالجنس مما رجة او مجاورة كخلط دهن اللوز بدهن اللوز مما رجة او دهن الجوز بدهن الجوز او اللبن باللبن او الحنطة بالحنطة او الشعير بالشعير او الدراهم البيض بالدراهم البيض او السود بالسود فعند أبي حنيفة هو استهلاك مطلقا لا سبيل لاسباحه الاتضمن المودع مثله او قيمته وصار المخلوط ملكا للخالط وعندهما لا يقطع ملك المالك عن المخلوط بل له الخيار ان شاء ضمن الخالط مثله وان شاء شاركه في المخلوط بقدر دراهمه بالماور

(وان اختلط) الوديعة بعاله (بلا فعله) كما اذا انشق الكيس في صندوقه فاختلف بدراهمه (اشتركا) أي المودع والمودع في المخلوط حتى لو هلك بعضها هلك من مالهما دراهم ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل منهما ولو يكن (لو انفق) المودع (بعضها فرد) المودع (مثله) أي مثل ما انفق (وخلطه بالباقي) من الوديعة (ضمن الكل وان تعدي) المودع (فيها) بان كانت الوديعة دابة فركبها او ثوبا فلبسه او عبدا فاستخدمه او اودعه غيره (ثم ازال التعدي) وردا الى يده على ما كان (زال الضمان) الواجب بالتعدي

بالمأمور به كما اذا استأجره للحفظ شهر فترك الحفظ في بعضه ثم حفظ الباقي استحق الاجر بقدره بجرته
 ذكر ان الضمان انما يزول بشرط ان لا يعزم على العود الى التعدي حتى لو نزع ثوب الوديعة ليلا ومن عزمه
 ايسه نهارا ثم مرق ليلا لا يبرأ عن الضمان انتهى مغزيا للظاهرية قال العلامة المحمدي ومعنى زال الضمان
 انه كانت الوديعة بحيث لو هلكت ضمنك فزال هذا المعنى (قوله وقال الشافعي الخ) لان عقد الوديعة
 ارتفع حين صار ضمانا للمنافاة بين الضمان والامانة فلا يبرأ الا بالرد على صاحبها ولا تعود الامانة الا بعقد
 جديد فصار كالمستعير والمستأجر وكالمحجور زيلعي (قوله بخلاف المستعير الخ) لان البراءة منه انما تكون
 باعادة يد المالك حقيقة او حكميا لم يوجد ذلك لان قبضه لا بنفسه بخلاف المودع فان يده يد المالك
 حكما لانه عامل له في الحفظ زيلعي وكالمودع الوكيل يبيع او يحفظ او اجارة واستئجار والمضارب
 والمستبضع وشريك عسان او معاوضة ومستعير الرهن والحاصل ان الامن اذا تعدي ثم أزاله لا يزول
 الضمان الا في هذه العشرة لان يده كيد المالك ولو كذبه في عوده الى الوفاق فالقول له وقيل للمودع در
 عن الاشياء والعمادية وقوله والمضارب والمستبضع الخ معطوف على الوكيل من قوله وكالمودع الوكيل
 وقوله ومستعير الرهن يعني اذا استعار عبد البرهنة او دابة فاستخدم العبد وركب الدابة قبل ان يرهنها
 ثم رهنها بمثل قيمتها ثم قبض المالك ولم يقبضها حتى هلكا عند الممرتين لا ضمان على الراهن لانه
 قد برئ عن الضمان حين رهنها وانما كان مستعيرا رهن كالمودع لان تسليمه الى الممرتين يرجع الى
 تحقيق مقصود المعبر حتى لو هلك بعد ذلك يعير دينه مقتضيا فيستوجب المعبر ان يرجع على الراهن بمثله
 فكان ذلك بمنزلة الرد عليه حكما كما في البحر واعلم ان ما ذكره المصنف من قوله بخلاف المستعير والمستأجر
 هو المقتضى به كما في الشر بنبلالية احتراز به عما ذكره في الدرر من ان منهم من قال المستعير والمستأجر كالمودع
 اذا خالفوا ثم عادوا الى الوفاق برئوا عن الضمان اذا كانت مدة الايداع والاعارة باقية الخ (فسرع)
 استأجر رجلا ليحمل له شيئا له مؤنة الى بغداد الى رجل فوجد ذلك الرجل غائبا فترك المحمول على
 يد عدل ليوصله الى ذلك الرجل يجب ان لا يضمن منية المقتضى (قوله وبخلاف اقراره بعد جوده) بان
 قال لم تودعني اموال قال ليس له على شيء ثم ادعى ردًا أو تلفا صدق شر بنبلالية عن جامع الفصولين (قوله
 بعد ما جدها) بان قال لم يودعني عندما ليكها بعد ما طلب ردها ونقلها من مكانها وقت الانكار وكانت
 منقولة وليكن هناك من يخاف منه عليها ولم يحضرها بعد المجود مال كماله لان المجود رفع للعقد فلا يعود
 الا بعقد جديد قيدنا بكونه أنكر الايداع لانه لو ادعى ان المالك وهبها منه أو باعها له وأنكر صاحبها ثم
 هلك لم يضمن ويكون بعد الطلب لانه لو قال له ما حال وديعتي عندك فجددها لم يضمن ويكون نقلها
 لانه لو لم ينقلها من مكانها حال المجود فهلك لم يضمن ويكون منقولة لانها لو كانت عقارا لا يضمن
 بالمجود خلافا لمحمد ويكون لم يحضرها بعد المجود لانه لو وجدها ثم أحضرها فقال له صاحبها اودعها فانه
 امكنه أخذها لم يضمن والا ضمن لان لم يتم الرد ولو وجدها ثم ادعى ردها وأقام البينة قبلت كما لو برهن
 انه ردها قبل المجود وقال غلطت في المجود وانسيت ولو ادعى هلاكها قبل جوده حالف المالك ما تعلم
 ذلك فان حلف ضمن وان نكل برئ بخلاف مضارب جدد ثم اشترى لم يضمن تنوير وشرحه عن الخلاصة
 والاختيار والعمادية والحسانية وأقول ما ذكره من اشتراط نقلها من مكانها وان مشى عليه في التنوير
 تبعنا في الخلاصة وعزاه في الشر بنبلالية الى الناطق في مخالف لما في الشر بنبلالية أيضا عن جامع الفصولين
 ونصه جدها والعارية ضمن ولو لم يحول (تتمة) اذا ضمن المودع بالمجود تبرق قيمتها يوم الايداع
 لا يوم المجود بجرع الخلاصة وتعقبه العلامة المقدسي بان الذي في الخلاصة يقضى عليه بقيمة يوم المجود
 وان قالوا لا تعلم قيمته يوم المجود ولكن علمنا قيمته يوم الايداع وهي كذا قضى عليه بقيمة يوم الايداع
 محمدي (قوله وعند زفر يضمن) لان المجود سبب الضمان لكونه اتلفا حكما فلا يختلف باختلاف
 الاحوال كالاتلاف حقيقة فتنا انما يكون اتلفا اذا اراد ملكها او مراده هنا حفظه زيلعي (قوله وله ان

وقال الشافعي لا يبرأ عن الضمان
 (بخلاف المستعير والمستأجر) يعني
 اذا تعدي في المستأجر والمستعير
 استعار ثوبا باليدين يوما فلبسه يومين
 ونزعه للتسليم أو استأجر الدابة ليركبها
 أياما معدودة أو حملها أكثر من ثمانية
 معلومة فركبها أو خلافا فزفر رجه
 ردها كما كانت لم يبرأ (اقراره بعد
 الله فيهما) أي يضمن المودع باقراره
 بجوده) بعد ما جدها ولو وجدها
 بالوديعة بعد ما جدها بان قال اجني
 عن غير صاحبها بان قال لا يضمن
 عندك وديعة لفلان فقال لا لا يضمن
 وعند زفر يضمن (وله ان يسافر بها)
 موقعا

يسافر بها) أي في البر قال العيني وأجمعوا على أنه لو سافر بها في البحر يضمن (قوله سواء كان لها محل ومؤنة أولا) واستثنى في شرح القدروري الطعام الكثير فانه يضمن إذا سافر به استغنا بها البحر وفيه عن قاضيهان للودع أن يسافر بمال الوديعة إذا لم يكن له محل ومؤنة وتعقبه المحوى بأن ما في الحناية من اشتراط عدم الحمل والمؤنة مبني على قوله ما على قول أبي حنيفة في سافر بها مطلقا عند عدم النهي (قوله عند عدم النهي) لأن الأمر مطلق فلا يتقيد بالمكان كما لا يتقيد بالزمان بحر (قوله لو كان الطريق مخوفا) ومن الخوف السفر بها في البحر لأن الغالب فيه العطب بحر عن الاختيار وتعقبه المحوى نقلا عن المقدسي فقال يخالف هذا الإطلاق قوله في الحج يجب إذا كان الغالب السلامة ولو جرحا انتهى وأجيب بأن التقيد مستفاد من تعليقه (قوله وله بدم السفر) فيه أن التقيد بهذا القيد لا يخص خوف الطريق خلافا لما يذهبون من سياق كلام الشارح فلو جعله قيداً في كل من خوف الطريق ونهيه عن السفر كما في الشرع لئلا يسهل عن التبيين لكان أولى وأعلم أن التقيد به للاحتراز عما إذا لم يكن له بدم السفر بأن احتج إلى نقل عياله وسافر بهم فانه لا يضمن كما سيأتي التنبه عليه في كلام الشارح واستفاد منه أنه إن سافر بنفسه يعني من غير عياله يضمن وبه صرح في البحر عن الحناية (قوله هذا عند أبي حنيفة) أي جواز السفر مطلقا ولو كان لها محل ومؤنة فاهم الإشارة راجع للإطلاق السابق (قوله وعندهما ليس له الخ) ينبغي أن يحمل ما ذكره الشارح من منعه عن السفر به إلى حمل ومؤنة عندهما على ما إذا طالت مدة السفر فلا ينفى ما سيذكره من قوله وقال أبو يوسف له أن يسافر بها سفرا قصيرا الخ (قوله إذا كان له محل ومؤنة) لأنه يلزمه مؤنة الرد والظاهر أنه لا يرضى به زيلعي (قوله ليس له ذلك في الوجهين) لأن المطلق يخصف إلى المتعارف وهو المحفظ في الأمصار قلنا المفارقة محل للمحفظ إذا كان الطريق آمنا ولهذا يملكه الأب والوصي في مال الصبي زيلعي (قوله وقال محمد لا يسافر مطلقا) معنى الإطلاق عدم الفرق عنده بين السفر الطويل والقصير كما يدل عليه سياق كلامه وليس الإطلاق شاملا لما ليس له محل ومؤنة ولهذا قال العيني وقال محمد لا يخرج سأل له محل ومؤنة والحاصل أن الخلاف في خصوص ماله محل ومؤنة أما ما ليس له محل ولا مؤنة فله السفر به اتفاقا عند عدم النهي والخوف وكذا مع النهي والخوف أيضا لم يكن له من السفر بد كما سبق (قوله بأن كان بعض عياله ثمة ولم ينجح إلى نقلهم) مقتضاها أنه إذا ترك الوديعة في داره فسافر ولا يمكن بعض عياله فيها يضمن وانه حينئذ لا يعتبر المحفظ باسكان لاقتضاء ما التصویر بذلك قال شيخنا وليس كذلك في البحر عن الخلاصة مودع غاب عن بيته ورفع مقتضاه البيت إلى غيره فلما رجع إلى بيته لم يجد الوديعة لا يضمن ويدفع المفتاح إلى غيره لم يجعل البيت في يد غيره وذكر قبل هذا معزيا للبحر أيضا أن الوضع في حوز غيره من غير استئجار له أيداع حتى يضمن به انتهى (قوله لم يدفع إلى أحدهما حظه الخ) فيه إشارة إلى أنه لا يجوز له الدفع حتى لو حاصره إلى الفاضل لم يأمره بدفع نصيبه إليه في قول أبي حنيفة وإلى أنه لو دفع إليه لا يكون قسمة حتى إذا هلك الباقي رجع صاحبه على الآخر ولو إلى أن أحدهما ان يأخذ حصته منها إذا غفر بها وإلى أنه لو دفع وأرتكب الممنوع لا يضمن وفي فتاوى قاضيهان ما يفيد ولفظه ثلاثة أودعوا رجلا وقالوا لا تدفع المال إلى أحد منا حتى نجمع فدفع نصيب أحدهم قال محمد في القياس يضمن وبه قال أبو حنيفة وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول أبي يوسف فقد جعل عدم الضمان هو الاستحسان فكان هو المخار بجزر وتعقبه المقدسي فقال كيف يكون هو المختار مع أن سائر المتون على قول الإمام وقال الشيخ قاسم اختار النسبي قول الإمام والمحجوبي وصدر الشريعة وقال المقدسي وقول بعضهم عدم الضمان هو المختار مستدلا بكونه الاستحسان بخلاف لما عليه الأئمة الأعيان بل غالب المتون عليه مذهبهم عدم جوى (قوله وعندهما يدفع الخ) قياسا على الدين المشترك وفرق الإمام بينهما بأن المودع يملك القسمة بينهما فكان تعديا على ملك الغير وفي الدين يطالب بحقه إذا الديون تقضى بأمتثالها فكان تصرفا في مال

سواء كان لها محل ومؤنة أولا (عند عدم النهي والخوف) وإن نهى عن السفر بها فصار ضمن بالاتفاق وقيد بقوله عند عدم الخوف لأنه لو كان الطريق مخوفا وله بدم السفر ضمن بالاتفاق هذا عند أبي حنيفة وعندهما ليس له السفر بها إذا كان له محل ومؤنة وقال الشافعي ليس له ذلك في الوجهين وأعلم أن إطلاق قوله له أن يسافر يدل على أنه لا فرق بين السفر الطويل والقصير وذكر في الجامع الصغير الحائى والذخيرة قال أبو حنيفة رحمه الله له أن يسافر مطلقا وقال محمد رحمه الله لا يسافر مطلقا وقال أبو يوسف له أن يسافر بها سفرا قصيرا لا سفر الطويل وهذا الخلاف فيما إذا أمكنه المحفظ في المصر بأن كان بعض عياله ثمة ولم ينجح إلى نقلهم أم لا لم يمكنه بأن لم يكن أو كان ولكن احتاج إلى نقلهم لا يضمن بالاجماع (ولو أودع عا شيا) وديعة عند رجل فحصر أحدهما وطلب نصيبه (لم يدفع) المودع (إلى أحدهما حظه حتى يحضر الآخر) عند أبي حنيفة ولو فعل ضمن نصبه وعندهما يدفع إليه نصيبه ولا يضمن والخلاف في المكمل والموزون وفي الذخيرة ذكر الخلاف في الثياب والدواب أيضا وكذا في الكافي والهمج أن الخلاف فيما هو من ذوات الأمثال كالملكيات والموزونات وفيما عداها من الثياب والدواب والعيبدفليس للحاضر أن يأخذ نصيبه بالاجماع (وإن أودع رجل عند رجلين شيئا مما يقدم) كالملكيات والموزونات والثياب وكذا كل ما لا يتعيب بالتقسيم

نفسه ومن مناقب الامام ان اثنين اودعا الحامي شيئا فخرج أحدهما وأخذ الوديعة وانصرف
فخرج الآخر وطلب سامنه فلم يجبهه الحامي واستعمله وانطلق الى الامام رضى الله عنه فأخبره فقال له
قل له اننا اعطى الوديعة لك كما عاقدنا صرف ولم يعد زيلبي (تمة) لغريم الديون ان يأخذ وديعته
ان ظفر بها وليس للمودع الدفع اليه شيئا واذا مات المودع بلا وارث كان للمودع صرفها الى نفسه ان كان
من المصارف والا صرفها الى المصرف جوى عن النزاية (قوله اقسماها الخ) اعلم ان مذهب الامام
هو الاquis لانه انما رضى بحفظهما لا بحفظ أحدهما كمرتين ومستضعين ووصيين وعدلى رهن
ووكلى شراء فيضمن أحدهما اذا سلم الكل الى الآخر بدون رضا المالك زيلبي ودريس المراد من قوله
فيضمن أحدهما اذا سلم الكل الخ انه يضمن الكل بل النصف (قوله لا القابض) لان مودع المودع
لا يضمن عنده زيلبي (قوله وقال لا يضمنان به) لان لا أحدهما أن يحفظ باذن الآخر في الوحيين زيلبي
(قوله جازن يحفظه باذن الآخر) لان المالك رضى بثبوت يد كل واحد منهما على الانفرد في الكل عيني
لانهما لا يمكن ان كان القسمة فيما لا يقسم وكذلك التها في الحفظ خلاصة قال الجوى فلودعه زائد على
زمن التها يؤينظر (قوله فدفعها الى من لا بدله منه) كدفع الدابة الى عبده وما تعهده النساء الى عرسه
در (قوله لم يضمن) لانه لا يمكنه الحفظ مع مراعاة ثمراته فلم يكن متعديا هذا اذا كانت الوديعة محتفظ
في يد من منعه حتى لو كانت فرسا فغنه من دفعها الى امرأته أو عقد جوهر فغنه من دفعه الى غلامه ودفع
ضمن زيلبي ومن حوادث الفتوى شرط على المودع الحفظ بنفسه فحفظ بزوج هـ هل يضمن الخلفه ولا
والذي يظهر من كلامهم عدم النعمان جوى وأقول ينبغي ان يقيدهم الضمان بالدفع الى الروجة
بما اذا كانت الوديعة نحو عقد فلو كانت نحو فرس ضمن (قوله او حفظها في بيت آخر) مساو له في الحفظ
فلو فيه خلل ضمن وكذا لو كان ظهر البيت على السكت بجر (قوله وان كان له منه يد) هذه المسئلة صادقة
بصورتها الاولى ان تكون الوديعة شيئا خفيا يمكن المودع الحفظ بنفسه كالتخاتم فانه يضمن بدفعه الى
عياله الثانية ان يكون له عيال سوى من منعه من الدفع اليه بجر فان قلت هذا انما يتبعه ان لو منعه من
الدفع الى بعض معين من عياله وهو خلاف ما يستفاد من قول المصنف ولو قال لا تدفع الى عيالك قلت
مبنى هذا الاشكال ما هو المتبادر من ان قوله واركان له منه يد مرتبط بقوله ولو قال لا تدفع الى عيالك قلت
وليس كذلك وهذا شرح العيني قول المصنف وان كان له منه يد بقوله بان نساءه ان يدفعها الى امرأته
فلا تملك امرأته أخرى ونساءه ان يسلمها الى غلامه فلا تملك غلام آخر فخالقه انتهى (قوله أى المودع)
تفسير للضمير في له وهذا على ما وقع في بعض النسخ أى من الدفع وعلى هذه النسخة تبقى اعلمه من
اى قلها اضرب عليها شيئا بالقلم وقال في بعض النسخ اى من الدفع وعلى هذه النسخة تبقى اعلمه من
في محلها ويكون هذا بيان الجار مع مرجع الضمير الجوى ورفى منه (قوله او حفظها في دار أخرى) هذا محمول
على ما اذا لم تكن الدار الاخرى مثلها أو لم تكن مثلها او اخر زمنها لا يضمن بجر عن الخلاصة (قوله ومودع
الغاصب ضامن) لانه قبض بلا اذن المالك كذا غاصب الغاصب والمشتري من الغاصب زيلبي (قوله
وذكر أبو اليسر الخ) استظهر في الدرر خلافا للقهستاني والباقي والبرجندى
وغيرهم لكونه عاملا للغاصب (قوله وعندهما له أن يضمن أيهما شاء) لان الاول جنى بالقسليم الى
الثاني بغير اذن المالك والثاني تعدى بالقبض بلا اذنه فيميل المالك الى أيهما شاء وللإمام الاول لا يضمن
بالدفع الى الثاني ما لم يفارق لان حفظه لا يفوت مادام في مجلسه والمالك انما رضى بحفظه ورأى لا بصورة
يده بدليل انها لو هلكت قبل ان يفارقه لا يضمن واحدهما بالاجماع فاذا فارق الاول الثاني ضمن
لانه صار مضيا والثاني امين استمر على الحالة الاولى ولم يوجد منه تعد ولم يكن متعديا من الابتداء
بالقبض فلا يملك متعديا من غير احداث فعل زيلبي بخلاف مودع الغاصب فان قبضه وقع تعديا من
الابتداء (قوله لم يرجع على الثاني) لانه ملكه بالزمان فظهر انه اودع ملك نفسه (قوله يرجع على

(اقسماء وحفظ كل) واحدهما
(نصفه ولو دفع أحدهما) كله أى
كل ما في يده (الى الآخر) فضاع
عنده (ضمن) الدافع لا القابض عند
أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يضمنان به
(بخلاف ما لا يقسم) أى ان كانت
الوديعة مما لا يقسم كالعبد والعوب
الواحد وكل ما يتعيب بتقسيم جازان
يحفظ باذن الآخر فلو دفع الى آخر ثم
ضاع لا يضمن (ولو قال) المودع له
(لا تدفع) الوديعة (الى عيالك او قال
(احفظ في هذا) البيت (فدفعها الى
من لا بدله منه او حفظها في بيت آخر
من الدار) التي كلا البيتين في تلك
الدار (لم يضمن) الدافع (وان كان
له منه) أى من الدفع (بدا وحفظها
في دار أخرى ضمن ومودع الغاصب
ضامن) حتى لو غصب رجل شيئا
فأودع عند رجل هـ لك عنده ضمن
والمالك مخير ان شاء ضمن المودع
وان شاء ضمن الغاصب وذكر أبو
اليسر رحمه الله ان لم يعلم ان المودع
غاصب يرجع عليه بعد التضمن
وان علم لا يرجع وكذا اشار اليه
البرجندى رحمه الله (لامودع المودع)
اى لا يضمن مودع المودع بان اودع
عند رجل وديعة فادعها المودع
عند شخص آخر من غير عياله فهـ
ضمن الاول دون الثاني عند أبي
حنيفة وعندهما به ان يضمن أيهما
شاء فان ضمن الاول لم يرجع على
الثاني وان ضمن الثاني رجع على
الاول (معه الف ادعى رجلا ن)
كل واحد منهما (انه له اودع اياه)
فانكر وليس له ما بينة

(الاول) لانه عامل له فيرجع عليه بما لحقه من العهدة ولو قال المالك هلك عند الثاني وقال بل ردها وهلك عندى لم يصدق وفي الغصب منه يصدق لانه أمين در وفيه عن المجتبى القصار اذا غلط فدفع ثوب رجل الى غيره فقطعه فكلاهما ضامن وعن محمد اصاب الوديعة شئ فأمر المودع رجلا ليعالجها فخطبت من ذلك فلربها تضييع من شاة لكن ان ضمن المعالج رجوع على الاول ان لم يعلم انها لغيره والالم يرجع انتهى (قوله ثم عرض اليه عليه) يشير الى ان المودع يحلف اذا أنكر الايداع كما يحلف اذا ادعى ردها أو هلاكها ما لنفى التهمة أو لأنكاره الضمان ولو حلف لا يثبت الرد بعينه حتى لا يضمن الوصى لو ادعى ارد عليه وحلف جوى عن الميسوط يعنى اذا كانت الوديعة لصبي او دعهما وصيه فادعى المودع الرد على الوصى وأنكر الوصى الرد فاستحلف المودع يحلف برئ لكن لا ضمان على الوصى (قوله فنكل لهما) ولا يهما بد القاضى بالتخلف جازل تعذرا لجمع بينهما وعدم الاولوية والاولى عند النزاع ان يقرع بينهما تطييبا لقلوبهما ونفيا للتهمة الملبى زيلعى ونكل من باب دخل يقال نكل عن العدو وعن اليمين أى جبن وقال أبو عبيد نكل بالكسر لغة فيه وأنكرها الاصمعي مختار صحاح (قوله فالالف لهما) لانه واجب الحق لكل منهما عليه ببذله أو اقراره وعليه ألف آخر لان نكوله واجب لكل منهما كل الف فاداصر فلهما فقد صرف نصف نصيب هذا الى ذاك ونصف نصيب ذاك الى هذا فيغرم ذلك درر (قوله ان لا يقضى بالنكول الخ) لينكشف وجه القضاء هل هو لهما أو لأحدهما كما اذا أقاما البينة بخلاف ما اذا أقر لا أحدهما فانه يحكم به لانه لان الاقرار حجة ملزمة بنفسه والنكول لا يكون حجة الا بالقضاء كالبينة زيلعى وفي التخلف للثاني يقول بالله ما هذه العين له ولا قيمتها لانه لما أقر بها للاول ثبت الحق فيها له فلا ينفى اقراره بها للثاني فلو اقتصصر على الاول لكان صادقا بجر (قوله لا ينفذ قضاؤه) وقال الخصاص ينفذ لانه محل مجتهديه ووضع الخصاص المسئلة في العبد دون النقد ولا فرق بينهما لان النقد متعين في الودائع والغصب زيلعى

ثم عرض اليه عليه (فنكل) عنه
(لهما فالالف) المودع (لهما وعليه)
أى على المدعى عليه (الف آخر
بينهما) وانما قيد بقوله فنكل لهما
لانه ان حلف لهما فلا شئ لهما فان
حلف للاول ونكل للثاني فالالف
له وان نكل للاول وحلف للثاني
فالالف للاول ولا شئ للثاني وينبى
للقاضى ان لا يقضى بالنكول للقاضى
حتى يحلف للثاني فلو قضى له ذلك
للاول حين نكل مع انه ليس له ذلك
لا ينفذ قضاؤه حتى لو حلف للثاني
بعده فنكل يكون الالف بينهما
ويغرم الف آخر بينهما
(كتاب العارية) *

المناسبة بين الكتابين ظاهرة لان
الاول امانة تركت للحفظ والانتفاع
امانة دفعت للحفظ والانتفاع
والعارية فعلية منسوبة الى العارء اسم
من الانتفاع كالعارء اسم من الانتفاع
وأخذها من العارء العيب أو العرى
خطأ يقال استعرت منه الشئ
فأعارني واستعرت اياه على حذف
الجار كذا فى المغرب وفى الميسوط هى
مشتقة من التعاور وهو التناوب
فكأنه يجعل للغير نوبة فى الانتفاع
فكأنه على أن تعود النوبة اليه
بالاسترداد متى شاء (هى غلبك
المنفعة)

* (كتاب العارية) *

بالتشديد وتخفيف در وشرطها شرط سائر التبرعات من الحرية والعقل والبلوغ كذا قالوا لكن نقل
المجوى عن الحنابلة التصريح بان الصبي المأذون اذا أعار ماله تحت الاعارة ومحاسنها النيابة عن الله فى
اجابه المضطر لانها لا تكون الاحتياج كالقرض فالهنا كانت الصدقة بعشرة والقرص بمائة عشرة
ومشروعتها بالكتاب قال تعالى ويعتصرون الماعون فانه تعالى ذم على منع الماعون الذى هو عدم اعارته
فتكون اعارته محمودة بالسنة وهى ما روى البخارى من انه عليه السلام استعار من أبى طلحة فرس يقال
له المندوب فركبه وبالاجماع فان الامة اجعت على جوازها وانما اختلافوا فى انها مستحبة أو واجبة
والاكثر على انها مستحبة واعلم ان ما ذكره نوح افندى حيث استدلل على مشروعتها بقوله تعالى ويعتصرون
الماعون يبنى على ما ذكره البضاوى آحرا حيث فسر الماعون بما يماور فى العادة وذكره لانه الزكاة
(قوله المناسبة بين الكتابين الخ) تضمنت هذه المناسبة وجه تقديم الوديعة على العارية فتدبره جوى
فال شيخنا وهو ان الوديعة مفردة والعارية مركبة من الوديعة انتهى (قوله فعليه) بفتح العين وأصلها
عورية قلبت الواو ألفا لفتح ما قبلها جوى (قوله أدارى) قال المجوى يرجع المغرب انتهى والذى
فى الزيلعى انها مأخوذة من العريذ وهى العطية (قوله خطأ) لان النبی عليه الصلاة والسلام استعار فلو
كان العار فى طلبها لما بشرها بجر عن النهاية (قوله على حذف الجار) اذا اصل استعرت منه اياه مجوى
(قوله مشتقة من التعاور) يقال تعاورنا الكلام بيننا أى تداولناه وتناولناه كذا بخط شيخنا (قوله
تمليك المنفعة) أفاد بالتمليك لزوم الايجاب والقبول ولو فعلا فلو استعار من رجل شئ فاسكت لا يكون

بلا عوض) القيد الأول احتراز عن
الهمة لانهما عليك العين والثاني احتراز
عن الاجارة فانها عليك المنفعة
بعوض وقال الشافعي والكوفي
الاجارة اباحة الانتفاع لا عليك المنفعة
وغيره الخلاف تطهر في اجارة المستعير
عندهما لا يعير لانه اباحة وعندنا
يعير لانه عليك (وتصح) الاجارة
باعتزلك واطعتك ارضى) أى
جعلتك طاعما (ومنتك) أى
اعطيتك (نوبى) هذا الواجب
هذه (وجنتك على دابتي اذا اراد به
العارية) ولم يرد الهبة (وأخدمك
عبدى ودارى لك سكى) والعمرى اسم من
لك (عمرى سكى) جعلت سكرها لك مدة
الاعمار معناه جعلت سكرها لك لمفعول
عمرتك فمعمرى مفعول مطابق لفعل
مخدوف تقديره اعمرتك لك عمرى
وسكى غدير

متعلق به او بالنسبة بين المبتدأ والخبر كما في قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام حموى عن المحفد على صدر الشريعة (قوله ويرجع المعير متى شاء) لقوله عليه الصلاة والسلام المنحة مردودة والغارية مؤداة ووجه الاستدلال ظاهر وفيه تعميم بعد التخصيص لما عرف ان المنحة عارية خاصة عناية ولان المنافع تحدث شيئا فشيئا ويثبت الملك فيها بحسب حدوثها فرجوعه امتناع عن تملكه بالمحدث وله ذلك زيلعي والحق في قوله ويرجع المعير متى شاء فتملى ما لو كانت موقفة وفيه ضررين بالمستعير فان الاعارة تبطل وتبقى العين باجر المثل كمن استعار مائة لترضع ولده وصار لا يأخذ الا نديهم سافلها اجر المثل الى القطام بجر عن الخانية وفي الدرر الاشياء العارية تلزم فيما اذا استعار جدار غيره لوضع جذوعه فوضعها ثم باع المعير الجدار ليس للمشتري رفعها وقيل نعم الا اذا شرطه وقت البيع قلت وبالقيل جزم في الخلاصة والبرازية وغيرهما الخ (قوله والغارية امانة الخ) وشرط الضمان باطل كشرط عدمه في الرهن وهذا اذا لم يبين انها مستحقة للغير فان لم يراستحقاقها ضمنها ولا رجوعه له على المعير لانه متبرع والمستحق يضعن المعير واذا ضمنه لا رجوع له على المستعير بخلاف المودع اذا ضمنها للمستحق حيث يرجع على المودع لانه عامل له بجر واستفيد من تعليمه ان المستحق اذا ضمن المستعير لا رجوع له على المعير لانه عامل لنفسه (قوله حتى لو هلكت بلا تعدل يضمن) هذا اذا كانت العارية مطلقة فان كانت مقيدة مثل ان يعيره يوما فلزم بردها بعد مضي الوقت ضمن اذا هلكت كما في شرح المجمع وهو المختار كما في العمادية انتهى قال في الشرع بلاية سواء استعملها بعد الوقت ام لا وذكر صاحب المحيط وشيخ الاسلام انه انما يضمن اذا انتفع به بعد مضي الوقت لانه حينئذ يصير غاصبا (قوله وقال الشافعي الخ) لانه قبض مال الغير لنفسه لا عن استحقاق فاشبه الغصب وقد استعار عليه الصلاة والسلام دروعا من صفوان يوم أحد فقال اغصبا يا محمد قال لا بل عارية مضمونة فضاع بعضها فاعرض عليه النبي صلى الله عليه وسلم فقال انا اليوم في الاسلام ارجب والاذن بالقبض ثبت ضرورة الانتفاع فلا يظهر فيما وراء حالة الاستعمال بخلاف المستأجر لان القبض فيها عن استحقاق ولانه لمنفعة صاحبه ولنا قوله عليه الصلاة والسلام ليس لي المستعير غير انغل ضمان ولا به قبضه باذن صاحبه لا على وجه الاستيفاء فلا يضمن كالاجارة والوديعة فاذا لا ضمان الا بالتعدي ومع اذن ينتفي التعدي وحديث صفوان كان بغير اذنه لم حاجة المسلمين ولنا فقال اغصبا يا محمد وعند الحاجة يرضخص تناول مال الغير بغير اذنه زيلعي وقوله يوم أحد يخالفه ما في العيني حيث قال يوم خيبر (قوله وان هلكت لافي حال الانتفاع يضمن) هذا لا يصلح مقابلا لما قبله كما يظهر بادنى تأمل حموى قلت لو حذف ما قبله واقتصر على هذا كان زيلعي لكان أولى اذ عدم الضمان فيما اذا هلكت من استعماله المعتاد مما لا خلاف فيه بيننا وبينه (قوله وان تعدى الخ) ومن التعدي كتحبها بالعام بجر (قوله ولا تؤجر العارية الخ) لان الاعارة دون الاجارة والرهن والشئ لا يتضمن ما فوقه درر لان الاجارة لازمة والرهن ايفاء (قوله أى كما ان الوديعة لا تؤجر الخ) بل ولا تودع ولا تعار بخلاف العارية على المختار وصحح عدمه وتفرغ عليه ما لو ارسلها على يد أجنبي فهلكت يضمن على الثاني لا على الاول بجر وأما المستأجر فيؤجر ويودع ويعار ولا يرهن وأما الرهن فيكالودبعة در (قوله فان أجر المستعير) اورهن در روتنوير وينبني على قولنا أورهن ما سيدكره شيخنا متعقبا للقهاء في (قوله فعطب أى هلك) وكذا اذا استهلك المستأجر بخير المعير في التضمن أيضا لكن ان اختار تضمين المستعير رجوع على المستأجر وفي الهالك لا يرجع حموى عن المقدسي (قوله لا يرجع على المستأجر) لانه لما ملكه باده الضمان مستند اصار كانه أجره ملك نفسه ويتصدق بالاجرة عندهما خلافا لابي يوسف بجر عن الخلاصة واعلم انه وقع في بعض العبارات كالدر بدل قول الشارح لا يرجع على المستأجر لا يرجع على أحد قال النهستاني والمراد به المستأجر لا غير فلا فائدة في النكرة العامة وتعبه شيخنا بان سلب الفائدة ممنوع لجواز كون قيمة الرهن عشرين وكان رهنا بعشرة فلا يرجع بالرائد على المرتهن (قوله وان ضمن

(ويرجع المعير متى شاء) العارية
أمانة حتى (لو هلكت بلا تعدل
لم يضمن) مطلقا سواء هلكت من
استعماله او لا وقال الشافعي رحمه
الله ان هلكت من استعماله المقتاد
لا في حال
لم يضمن وان هلكت بلا تعدل ضمن
الانتفاع يضمن وان تعدى ضمن
بالاجارة دون جمل عليها ما يعلم ان
منها الانتفاع (ولا تؤجر) العارية
(ولا ترهن) كالوديعة (فان أجر)
الوديعة لا تؤجر ولا ترهن (ضمن)
المستعير (فعطب) أى هلك (ضمن)
المستعير حين سلبه الى المستأجر وان
شاء المعير ضمن المستأجر فان ضمن
المستعير لا يرجع على المستأجر وان
ضمن المستأجر يرجع على المؤجر

المستأجر الخ) أقول وسكت عما لو ضمن المرتين فينظر حكمه ثم نبلالية قال شيخنا حكم المرتين في هذه الصورة حكم الغاصب كما ذكره نوح أفندي لانه قبض مال الغير بلاذنه ورضاه فيكون للغير تضمينه وباداه الضمان يكون الرهن حال الكا على ملك مرتته ولا رجوع له على الزا هن المستعير بما ضمن لما علمت من كونه غاصبا ويرجع يدينه انتهى وتقييده بقوله ولا رجوع له على الزا هن المستعير للاحتراز عما لو كان الزا هن مرتنه فان الثاني يرجع على الاول اذا ضمنه المسالك كما في الدرر شرح الوهبانية ونصه لا يملك المرتين ان يرهن فيضمن ولما لك الخيار ويرجع الثاني على الاول انتهى (قوله اذا لم يعلم انه كان عارية) دفعا للضرر والغرور عنه درر (قوله لم يرجع) كالمستأجر من الغاصب عالما بالغصب لانه لم يغره درر (قوله ويغير مالا يختلف الخ) سواء عين منتفعه او لا وقوله في الدرر ان عين منتفعه فان فيه واصله بدون واو وان كان قليلا كما في قوله تعالى فذكر ان نفعت الذكرى ثم نبلالية (قوله مالا يختلف باختلاف المستعمل) الا ان يقول لا تدفع الى غيرك فان دفع بعد انتهى وهلك ضمن وام ما يختلف به فله ان يغير ان لم يغير من منتفعه ان استعار دابة او اسه اجرها مطلبا لا بتقييد يحمل عليها ماشاء ويغير له ويركب بنفسه ويركب غيره ويا فعل تعين ضمن بغيره وما في البحر عن المحيط استعار دابة ايركها فركب وأركب غيره فعطبت ضمن نصف قيمتها فمعناه أنهم ماركها معا لان سبب العطب ركوبها معا وأحدهما مأذون فيه فلهذا ضمن النصف حتى لو أركب غيره فقط ضمن الكل هذا ما ظهر لي ولم أر من نبه عليه (قوله وان أطلق في الاعارة) بان لم يقيدها بوقت او منفعة كمن استعار دابة لركوب او ثوبا للباس ولم يسم شيئا كان له ان يلبس ويركب بنفسه وله ان يغير مالم يلبس هو ولم يركب فاذا ألبس غيره او اركبه فليس له ان يركب بنفسه بعد ذلك في الصحيح لانه تعين بالفعل فيكون خلافه تعديا ثم في كل موضع يتقيد بالمسمى له ان يخالف الى ما هو خير منه او مثله كما اذا استعارها لحمل هذه الخنطة كان له ان يحمل عليها ثوبا او دونها في الضرر عني (قوله وعارية الثمن الخ) مراده مالا يمكن الانتفاع به مع بقاء العين ولو فيما حتى لو قال أعرتك هذه القصعة من الثريد فأخذها وأكلها فعليه مثله او قيمته وكان قرضا الا ان يكون بينهما مباسطة فيكون ذلك دالة الا باحة بجرع الخلاصة وتصح عارية السهم ولا يضمن لان الرمي يجري مجرى الهلاك درر عن الصيرفية (قوله قرض) فيضمن بهلاكها قبل الانتفاع كما هو حكم النرض وانما كان كذلك لان الاعارة تملك المنفعة ولا يتفع به هذه الامور الا باستهلاك عنها ولا يملك استهلاكها الا اذا ملكها فاقضت تملك عينها ضرر وروى ذلك بالهبة او العرض والقرض أذناهما لا يكون موجبا للمثل درر (قوله اول الغرس) بفتح الغي وكسر هاء بجرع المغرب (قوله ويكلف فلها) لانه شاغل أرضه بملكه فيؤثر بالتفريغ اذا اشاء ان يأخذها بقيمتهم فياذا كانت الارض تستثمر بالعلع فينتدب يضمن له قيمتها ما قبله وعين ويكون له كالاتلف عليه رضىه ويستبد هو بذلك لانه صاحب أصل بخلاف ما اذا كانت الارض لا تستثمر بالعلع حيث لا يجوز التملك الا بتاعاقبها بخلاف القلع حيث لا شرط فيه انعاقبها بل أيها مالم يلق القلع أجيب بيلهي (قوله ولا يضمن ان لم يوقت) لانها غير لازمة ولم يغره عني (قوله وان وقت ورجع قبله الخ) وهو مكرره ولا رفيه خلف الوعد درر وظاهره أنها تحريمية لكن صرح القهستاني بأنها تنزيهية ووفق شيخنا بحمل ما ذكره القهستاني على ما اذا وعد وكان من نيته الوفاء ثم طرأ الخلف فلا يخالفه انتهى واعلم ان التقييد بما عير للاحتراز عن ورثته ولهذا قال في الدرر ضمن فروغ ذكرها اوصى بالعارية ليس للورثة الرجوع الخ (قوله ضمن مانقص) أي مانقص البناء والغرس أي نقصانه على ان ما مصدرية ويجوز ان تكون موصولة وقص حينئذ من نقص المتعدي فعلى هذا يكون البناء والغرس منصوبين وعلى القول مرفوعين كذا في العناية قال قاضي زاده لا يظهر وجه محذور كور البناء والغرس منصوبين ههنا لان الذي نقص البناء والغرس انما هو القلع ويحذر ان يفتقر نصب البناء والغرس ضمن المير قلع البناء والغرس وليس هذا بصحيح لان القلع ليس من جنس ما يضمن بل

اذا لم يعلم انه كان عارية في يده وان علم به لم يرجع عليه (ويغير) المستعير (مالا يختلف باختلاف المستعمل) كالتمثيل والاستخدام والزراعة والسكنى (ولو قيده) المير (بوقت) كايوم أو شهر (او منفعة) كايوم أو شهر (او قيد) قال اركب هذه الدابة (او) قيد (بها) لا يجوز عاريا (اي نوع في الاعارة) ان يتفع بأي نوع في وقت شاء وعارية الثمن (اي الدارهم والدنانير (المكيل) كالخنطة والشعير (الموزون) كالذهب والفضة والعسل (والمعدود) كالبحور والبيض (قرض) فالوهم اذا اطلق العارية اما اذا عير الوجه بان استعار صير في دراهم او دنانير ليرين بهاد كانه او يعاير بهاميرانا فانه لا يكون قرضا (وان اعارارضا فانه لا يكون قرضا) الاعارة (وله للبناء اول الغرس صبح) المستعير ان يرجع ويكلف المير (المستعير) قلعها ولا يضمن (المير) مانقص من البناء والغرس بسبب القلع (ان لم يوقت وان وقت) المير (ورجع قبله ضمن مانقص) منها (بالقلع) وذكر الحاكم النسيب رحمه الله انه يضمن ربا الارض للمستعير

هو سبب الضمان وانما المضمون قيمة البناء المنتقصة بالقلع وتنع أيضا صحة المعنى على ذلك التقدير اذ يصير المعنى حينئذ ضمن المعير القلع بالقلع ولا يخفى ما فيه فالوجه رفع البناء والغرس لا غير جوى ووجه الضمان انه لما وقت وقتا معلوما فالظاهر الوفاء بما وعد فقد اعتمد على قوله ثم غره بحلقه فيضمن عيني ومعنى قوله ما نقص ان يقوم قائما غير مقلوع لان القلع غير مستحق عليه قبل الوقت زيلعي فاذا كان قيمتهما وقت مضي المدة عشرة دنائير وحين قلعهما ثمانية بر جمع بدينارين شربلاية عن البرهان بقي ان يقال قوله فاذا كان قيمتهما وقت مضي المدة الخ يقتضى اعتبار القيمة وقت مضي المدة وهو مخالف لما في الدرر من ان القيمة تعتبر يوم الاسترداد انتهى ومثله في البحر عن الولوالجي ولا شك ان اعتبارها يوم الاسترداد أسهل (قوله قيمة غرسه وبنائه) قال في الشربلاية عن البرهان لو اراد تملكهما فيما اذا وقت يملكهما بقيتهما قائمتين غير مقلوعين يعني بكم يشترى بشرط قيامهما الى المدة المضروبة لان القلع غير مستحق عليه قبل الوقت الخ (قوله فيكون له ذلك) لانهما ملكه وانما اوجبنا الضمان على المعير لدفع الضرر عنه فاذا رضى هو كان أحق بملكه شربلاية عن البرهان (قوله فالحيار لرب الارض) لانه صاحب أصل والمستعير صاحب تبع والترجيح بالأصل اولى هداية (قوله لا تؤخذ الخ) لان له نهاية معلومة وفي الترك مراعاة المحقين بخلاف الغرس اذ ليس له نهاية معلومة فيقلع دفعا للضرر عن المالك درر قال في الشربلاية ليس في عبارته الا مراعاة حق المستعير في العبارة سقط هو ويترك باجر المثل لان في الترك الخ وأجاب شيخنا بان قوله وفي الترك مراعاة المحقين أى الترك باجر المثل فليس في العبارة سقطا انتهى وكذا المحكم في الاجارة اذا انقضت المدة والزرع لم يدرك يترك باجر المثل زيلعي (قوله حتى يحصد الزرع) بالبناء للفعول من الثلاثي المجرد قيل والاصح ان يقرأ بكسر الصاد من احصد الزرع اذا حان حصاده فان قال المعير اعطيتك البذور فعقتك ويكون الزرع على ورضى به الزارع ان كان قبل ظهور الزرع لم يجز لان بيع الزرع قبل نباته لا يجوز وبعدياته فيه كلام أشار الى الجواز في المعنى جوى عن النهاية وغيرها (قوله على المستعير الخ) لان المنفعة حصلت لهم الامتيع الرهن فان مؤنة الرد على المعير لان هذه اعادة فيها منفعة لصاحبها فانها تصير مضمونة في يد المرتين وللمعير ان يرجع على المستعير بقيته فكانت بمنزلة الاجارة بحر عن الحانية قال ويدخل في المستعير الموصى له بالخدمة فان مؤنة رد العبد عليه قال الجوى وفائدة كونها على المستعير تطهر أيضا فيما اذا كانت العارية مؤنة فضى الوقت وأمسكها المستعير فهلكت ضمنها نهاية هذا اذا كان الانواع باذن رب المال والا فمؤنة رد مستأجر ومستعار على من اخرجه در عن البرازية وفي الخلاصة الاجير المشترك كالحياط ونحوه مؤنة لرد عليه لا على رب الثوب انتهى وفي اجارة الظهيرية فان شرط أجزال رد على المستأجر فسدت الاجارة وحكى عن المرغيناني انها جائزة ويجعل اشتراط الرد على المستأجر بمنزلة الزيادة انتهى ومؤنة رد مال المضاربة والشركة والبضاعة واللقطة والابق على رب المال ورد المنة بعد القضاء بالرجوع على الواهب جوى عن رمز المقدسي والاصل ان مؤنة الرد تجب على من وقع القبض له (قوله وعلى المودع) لان منفعة حفظها عائدة اليه عيني (قوله وعلى المؤجر) لان منفعة القبض حصلت له وهي الاجرة عيني (قوله وعلى القاصب) لان الرد الى المالك واجب عليه عيني (قوله وعلى المرتين) لان قبضه قبض استيفاء فكان قابضا لنفسه عيني (قوله ثم رد الدابة الخ) قيد بالدابة لانها لو كانت عقد جوهر لا يرد لها الا الى المعير كذا في البحر والهداية وبالا صطبل لانه لو ردها الى أرض مالكها لا يبرأ بجره أيضا عن المحيط ومنه يعلم ما وقع في كلام بعضهم عن البحر حيث عز ذلك كله للمحيط وكان من اللائق العزو اما للبحر او غيره مما نقل عن المحيط ثم رأيت بخط شيخنا معز بالحاشية الاشياء للمعير ما نصه عز والفائدة الى مفيدهما من الامور المطلوبة قال ابن جماعة في منسكه الكبير صرح عن سفيان الثوري انه قال نسبة الفائدة الى مفيدهما من الصدق في العلم وشكره والسكوت عن ذلك من الكذب في العلم وكفره انتهى (قوله برئ من الضمان) لانه أنى بالتسليم المتعارف

قيمة غرسه وبنائه ويدونان له الا ان يشاء المستعير ان يرفعها ولا يضمنه فقيمتها فيكون له ذلك وهذا اذا لم يكن القلع مضرا بالارض فان كان مضرا بها فالحيار لرب الارض (وان اعارها) اي الارض ليزرعها المستعير (لا تؤخذ حتى يحصد) الزرع (وقت اولا) يوقت استحسانا حصد الزرع جزء حصد او حصادا من بابي طلب وضرب كذا في المغرب (ومؤنة الرد) على المستعير (ومؤنة رد المودع) على المستعير (ومؤنة رد المستأجر) على المؤجر (ومؤنة رد المستعير) على القاصب (ومؤنة رد المرهون) على المرتين (وان استعار دابة ثم رد) المستعير (الدابة الى اصطبل مالكها) ولم يسلم (او استعار العبد) ثم رده الى دار المالك برئ من الضمان استحسانا

والقياس انه يضمن (بخلاف المصوب والوديعة) حتى لو رد المصوب والوديعة الى دار المالك ولم يسلم اليه فضاها ضمن (وان رد المستعير الدابة مع عبده او اجيره مشاهرة) او مسانحة لامياومة (أو) رد (مع عبد رب الدابة أو اجيره) مشاهرة أو مسانحة (برئ) المستعير في الصورتين والمسئلة الثانية مطلقة أي سواء كان عبدا يتوم على الدواب أو غيره قيل هذا في العبد الذي يقوم على الدواب والاول هو الصحيح (بخلاف الاجنبي) أي ان ردها مع اجنبي فهلكت ضمن دلت هذه المسئلة على ان المستعير لا يملك الايداع من اجنبي وقال مشايخ العراق انه يملك الايداع وعليه الفتوى وأولوا هذه المسئلة بأن وضع المسئلة فيما اذا كانت العارية موفته وقد انتهت العارية بانقضاء مدتها في ذلك يصير المستعير مودعا والمودع لا يملك الايداع بالاتفاق ومن أعار راصيا يضاعف ليزرعها وأراد كتابة الصك (يكتب المعارنك اطعمتني ارضك) عند أي حنيفة وعندهما يكتب انك اعترتني وانما قال ارضك اشارة الى أنه في اعادة الارض يكتب اطعمتني وفي غيرها يكتب انك اعترتني اجماعا * (كتاب المبة) *

المنااسبة بين الكتابين ان كلامهم اتمليك بفسر عوض ثم هي في اللغة ايصال المقع الى الغير مالا كان أو غير مال وفي الشرع (هي تملك العين بلا عوض) قوله تملك العين

لان رد العواري الى دار المالك متعارف كالة البيت بحر عن الهداية (قوله والقياس انه يضمن) لانه لم يرد هـ ما الى صاحبهما وانما ضمنهما تضيعا وهو قول الثلاثة عني وجه الاستحسان ماذ كرهنا من انه أتى بالتسليم المتعارف (قوله بخلاف المصوب والوديعة) أما الوديعة فلانها للحفظ ولم ير من يحفظ غيره والامساك اودعها عنده وأما الغصب فلان الواجب عليه ابطال فعله وذلك بالرد الى المالك درر والمستأجر كالوديعة بحر عن المحيط (قوله وان رد المستعير الخ) قيد بالمستعير لان المودع لو رد مع عبد رب الدابة او اجيره لا يبرأ لعدم العرف ومع عبده لا يضمن لان له ان يستحفظ وقيد بالدابة لانه لو كان شيئا نفيسا فرد هـ الى يد غلام صاحبها ضمن لعدم العرف بحر (قوله مع عبده وأجيره الخ) لانهم اضمن عباله (قوله لا مياومة) لانه لا يعد من عباله فلا يكون المالك راضيا به عادة (قوله لا يملك الايداع) قال به بعض المشايخ كالكرخي واستدلوا عليه بمسئلة ذكرها في الجوامع هي ان المستعير اذا بعث العارية الى صاحبه على يد اجنبي فهلكت في يد الرسول ضمن المستعير العارية وليس ذلك الايداع منه قال الباقلاني هذا القول أصح لان الايداع تصرف في ملك الغير بغير اذنه قصدا فلا يجوز بخلاف الاعارة لانه تصرف في المنفعة وتسليم العين من ضروراته فافترقا زياحي (قوله وقال مشايخ العراق انه يملك الايداع الخ) وبهذا قال الاكثر منهم مشايخ العراق وأبو الليث والشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل والصدرا الكبير برهان الائمة لان الايداع دون الاعارة والعين وديعة عند المستعير فاذا ملك الاعلى فأولى ان يملك الادنى (قوله يكتب المعار) يعني المستعير عني (قوله وعندهما يكتب انك اعترتني) لان الاعارة هي الموضوعه لهذا العقد والكتابة بالموضوع أولى وله ان اغضة الاضام أدل على المراد من الاعارة لانها تختص بالزراعة واعارة الارض تارة تكون للزراعة وتارة تكون للبناء ونصب القسطاط فكانت الكتابة باقظ الاطعام أولى ليعلم ان غرضه الزراعة درر وفائدة الكتابة امن بوجود المستعير عند تمول الزمان او موت المعبر وامن المستعير من لزوم الاجر بدعوى المعبر انه انما أجره وقوله انك بفتح المهملة لانها وقعت معه ولا يكتب فهي مصدرية ويجوز كسر هـ على معنى انه يكتب هذا اللفظ أعني قوله انك اطعمتني ارضك جوى

***** (كتاب المبة) *****

وزنها فعلة بكسر الفاء لان أصلها وهبة من وهب كعدة أصلها وعدة من وعد عني (قوله المنااسبة بين الكتابين الخ) وقدم العارية على المبة على طريق الترتي من الادنى الى الاعلى أو على طريق تقديم المفرد على المركب لان التبرع بالاعيان مركب بالنسبة الى التبرع بالمنافع جوى فان التبرع عليه بالعين ينتفع بها تارة ومنعفتها أخرى والتبرع بالمنافع قاصر على الانتفاع بها كذا بنظر شيخنا (قوله ثم هي في اللغة الخ) قال تعالى فهب لي من لدنك وليا وقال تعالى يهب لمن يشاء آنا آية وهي من صفات الكمال فان الله تعالى وصف بها نفسه بقوله تعالى انك أنت العزيز الوهاب والبشر اذا بشرها فقد اكتسب من أشرف الصفات قال في البحر عن النهاية ومحاسنها كثيرة حتى قال الامام أبو منصور يجب على المؤمن ان يعلم ولده الجود والاحسان كما يجب عليه ان يعلمه التوحيد والايان اذ حب الدنيا رأس كل خطيئة انتهى (قوله هي تملك الخ) هذا تعريف للهبة المطلقة عن العوض لا المطلق للهبة الشاملة للهبة بشرط العوض وما في الدرر من ان قوله بلا عوض أي بلا شرط عوض لأن عدم العوض شرط فيه اعترض بان قوله بلا عوض نص في اشتراط عدم العوض والهبة بشرط العوض نقيضه فكيف يجتمعان جوى ثم رأيت الوافي سبق المحوى في الاعتراض وأجاب عنه سرى الدين افندي فقال هذا البحث نشأ من عدم تحقيق هذه المسئلة ويندفع بمراجعة شرح المقاصد من مباحث الماشية حيث قال فان قيل المشروط بالشيء واللازم مشروط به متنافيان فكيف يتصادقان قلت التنافي انما هو بحسب المفهوم

معنى ان هذا المفهوم لا يكون من ذلك وهو لا ينافي الاجتماع في الصدق كالانسان المشروط بالنطق
والحيوان المشروط به واعمال التنافي في الصدق في المشروط بالشيء والمشروط بعدمه الخ ولا يراد على التعريف
هبة الدين من عليه لانها مجاز عن الاسقاط واما تملك الدين من غير من عليه فيصح بشرط ان يأمره بقبضه
رجوعه الى هبة العين فيصير قابضاً للواهب بحكم النيابة ثم يصير قابضاً لنفسه بحكم الهبة وان لم يأذن
في القبض لم يجز بحرج عن المحيط مع زيادة قال المحوى ومنه يعلم ان تصديره معلومه المتجمل للغير بعد فراغه له
غير صحيح مالم يأذنه بالقبض وهي واقعة الفتوى وسببها ارادة الخير للواهب كما في التنوير وشرط صحتها
في الواهب كونه مكافراً لو حكم مراً مال الكافر فلا تصح هبة المجنون والصغير والعبد ولو لم يكتب أو أم ولد أو
مدبر أو مبعوض أو غير المسالك وانما قلنا ولو حكم أشعل السكران وفي الموهوب ان يكون مقبوضاً غير مشاع
مقبوضاً غير مشغول وحكمها ثبوت الملك للموهوب له غير لازم حتى يصح الرجوع والفسخ وعدم صحة خيار
الشرط فيها ولو أبرأه على انه بالخيار صح الا برأه وبطل الخيار وانها لا تبطل بالشروط العائدة وركنها الايجاب
والقبول ولودلالة وانما حدث لو حلف لا يهب فوهب ولم يقبل الموهوب له لانه انما منع نفسه عما هو في وسعه
ويقضى بالبيع وأجاب المقدسي بأن الهبة عقد تبرع فتم بالتبرع بخلاف البيع (تمت) حيلة هبة
المشغول ان يودع الشاغل أولاً عند الموهوب له ثم يسلمه الدار وفي الاشياء هبة المشغول لا تجوز الا اذا
وهب الاب لطفله قلت وكذا الدار المعسرة والتي وهبت لزوجها لان المرأة ومتاعها في يد زوجها دار
وفي جامع الفتاوى وهب له دار ثم المتاع أو اودعه أو نصفها فارغة ثم نصفها في المجلس أو في غيره ثم سلمه
يصح وبعد التسليم لا انتهى (قوله احتراز عن الاعارة) والاباحة والاجارة وسيأتي عن الفهستاني
معزياً بالنظم الهبة مطلق التملك الشامل لتمليك العين أو المنفعة (قوله اذهي في المعنى بيع) صوابه اذ
هو محوى (قوله وتصح بايجاب الخ) أطلقه فشمّل ما اذا كان على وجه المزاح فان الهبة صحيحة بحرج عن
المخالصة ورده المقدسي على ما ذكره المحوى بأنه ليس في الخلاصة ما يفيد دعواه والذي فيها انه طلب الهبة
مراحلاً جداً فوهبه جداً وسلمت الهبة لان الواهب غير مازح وقد قبل الموهوب له قبولاً صحيحاً
ثم رأيت الفهستاني ذكر أنها تملك الغير ولو هزل الخ وشمّل ما اذا قال لنعم قد وهبت جاريتي هذه لآدمكم
فلما أخذها من شاء فأخذها رجل منهم ملكها وكذا لو قال أذنت الناس جميعاً من أخذ شيئاً من ثمر نخلي
فهو له قال في البحر وظاهر ما في المنتقى ان من أخذ شيئاً ولم تبلغه مقالة الواهب لا يكون له الخ واقول
في جامع الفتاوى عن القنية لو قال رجل من يتناول من مالي فهو مباح فتناول رجل من غير ان يعلم
اباحته جار الخ واختلف في ان ركنها الايجاب والقبول أو الايجاب فقط والى الثاني ذهب صاحب الهداية
والوقاية واعلم ان المراد بالايجاب خصوص ما يوجد من طرف الواهب يدل عليه ما نقله الفهستاني عن
المخالصة وغيرهما من أن القبول ليس بركن ونقل عن الكرماني ما يفيد ذلك أيضاً حيث قال الايجاب
في الهبة عقد تام الخ فقوله الايجاب ما يتلغظ به أو لا ليس على إطلاقه بل بالنسبة لعقود المعاوضات (قوله
كوهبت ونخلت واطعمت هذا الطعام) أما الاول والثالث فلانهما صريح في الهبة وأما الثاني فلأنه كثر
استعماله فيه بخلاف اطعمت ارضي فانه عارية لرقبتها واطعام لغلتها لانها لا تطعم عيني ودروروى النعمان
ابن بشير انه قال نخلني أبي غلاماً وأنا ابن سبع فابت أي الان تشهد على ذلك رسول الله صلى الله عليه
وسلم فحملني أبي على عاتقه الى الرسول عليه السلام واخبره فقال ألك ولد سواء فقال نعم فقال أكل ولدك
نخلت مثل هذا فقال لا فقال هذا جور عناية واستفيد من قوله عليه السلام هذا جور حرمة تفضل بعض
الاولاد على بعض فماني البحر من انه يكره تفضل بعض الاولاد على بعضها الا زيادة فضل أي كراهة
تحريم (تمت) يقال نخل نخل نخلت نخلت بكسر الخاء في الماضي وفتحها في المضارع تقول نخلت كذا أي اعطاه
اباه بطيب نفسه بلا عوض والنخل بالنخل مصدر نخله والنخل العطية بوزن حبل شيخنا عن العجاج والمختار
(قوله واطعمت هذا الطعام) زاد صاحب الدرر كلمة فاقبضه تبعاً لما في المحيط فقال اضافة الاطعام الى

احتراز عن الاعارة وبلا عوض احتراز
عن تملك بعض اذهي في المعنى بيع
(وتصح) الهبة (بالجواب) من الواهب
كوهبت ونخلت أي اعطيت
(واطعمت) هذا الطعام

ما يطعم عينه بمحتمل التملك والاباحة فاذا احتمل الامرين فاذا قال اقبضه دل ذلك على ان المراد التملك الخ
 (قوله وجعلته لك) لان اللام للتملك بخلاف جعلته باسمك فانه ليس بهبة وكذا هي حلال لك الا ان
 يكون قبله كلام يفيد الهبة درعن الخلاصة (قوله واعمرتك هذا الشيء) لقوله عليه السلام من أعمار عمرى
 فهو للمعمر له ولورثته من بعده ولان معنى المعمرى هو التملك للحال واشترط الاسترداد بعدموت المعمر له
 فصح التملك وبطل الشرط كذا لو قال أعمرتك هذا الدار حياتك فاذا مات فهي لى لان الهبة لا تبطل
 بالشرط الفاسد زيلعى وبجر (قوله ناو يابه الهبة) لانه نوى محتمل كلامه ومثله اخذتمك هذه الحجارية
 بحر (قوله وكسوتك هذا الثوب) لانه يراد به التملك قال تعالى فى الكفارة أو كسوتهم لان الكفارة
 لا تأدى بالمساقع زيلعى ولودفع لرجل ثوبا وقال اكس نفسك كان هبة ولودفع له دراهم وقال انفقها
 كان قرضا خلاصة ولوقال متعتك بهذا الثوب او بهذه الدراهم فهو هبة محيط بحر (قوله لاهبة سكنى
 او سكنى هبة) بنصب هبة فهم على المحال او التمييز يعنى انها عارية فيهم لان السكنى محكم فى تلك المنفعة
 فكان عارية قدم لفظ الهبة او اخره ولو قال هى لك هبة اجارة كل شهر بدرهم واجارة هبة فهى اجارة غير
 لازمة ولو سكن وجب الاجر وحاصله ان اللفظ ان انبأ عن تملك الرقبة نهبة او المنافع فعاريها واحتمل
 اعتبرت النية بحر ودرو عن عدم النية يثبت الادنى وهو العارية وهذه المسئلة اعنى دارى لك هبة سكنى
 لا ترد على تعريف الهبة بانها تملك العين الخ لانه بالنسبة للهبة المعلقة بار كانت غير مقيدة فلهذا كانت
 لتملك المنفعة بخلاف تسكنها حيث لا ينافى ثبوت الملك فى العين لانه للتنبيه على ما هو المقصود فلم يكن
 للتقييد وأما هبة الدين من عليه فجازعن الاسقاط كما سبق فالتعريف ان كور بالنسبة للنفقة وكذا
 لا رد على التعريف الوصية لان المتبادر من تعريفها بانها تملك العين أى حالا على ان الكرماتى ذكرانها
 هبة معلقة بماوت ثم رأيت فى النفقة ما يفيد كون العارية ثم افراد الهبة حيث قال بعد ان عرف الهبة
 بانها تملك العين مانه ويخرج عنه الاجارة والعارية وانها باء يمكن فى النظم ان الهبة المحم التملك
 حتى لو قال وهبت لك هذه الدار واثوب لك كسر فيها أو تلبسه شهرا فقبل يصح انتهى لكن اللائق
 التعريف الذى ذكره المصنف ما قدمناه من الجواب بان سكنى للتنبيه (قوله لا مدخل له فى الهبة الخ) بل
 تنبيه على المتصود بمنزلة قوله هذا الضعاف لك نأكله وهذا الثوب لك تبسه درر (قوله وقبول)
 ولو فعل لا ومنه ما قدمناه لو قال وهبت جاريتى هذه لا أحدكم فليأخذها من شاء فأخذها رجل منهم تكون
 له وكان أخذها قبولاً وما فى الخيفة من ان لا يشترط فى الهبة القبول مشكل بحر وأقول يمكن لجواب بان
 المراد بالقبول القبول بالقول (قوله أى تصح بالقبول وقبول) أى فى حق الموهوب له أمانى فى حق
 الواهب فتصح بالايجاب وحده لانه تبرع حتى لو خاف ان يهب عبده لانه فوهب ولم يقبل بوجهه كسه
 حث بخلاف البيع درو فى قول الشارح وقبول من جانب الموهوب له اشارة اليه (قوله وقبض منه)
 أى لا بد من القبض لثبوت الملك لا للهبة بحر والتمسك من القبض كالقبض فلو وهب من رجل ثيابا
 فى صندوق متقل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضا وان كان مقتوحا كان قبضا التمكن منه ولو نهأ عن
 القبض لم يصح قبضه معلقا ولو فى المجلس لان الصريح أقوى من الدلالة تنوير وشرحه واعلم ان اشراط
 الاذن للقبض فى غير المجلس مخالف لظاهر ما فى التارخانية ونه قال أبو بكر اذا قال الرجل لغيره وهبت
 عبدى منك والعبد غائب فذهب وقبضه ولم يقبل قبلت جازت الهبة قال أبو الليث وبقول أبى بكر نأخذ
 انتهى (قوله بلاذنه اذا كان فى المجلس الخ) والقياس ان لا يجوز بلاذنه لانه تصرف فى ملك الغير
 فلا يجوز الا باذنه وبه قال الشافعى وجه الاستحسان ان القبض كالقبول فى الهبة من حيث انه يتوقف عليه
 ثبوت حكمه وهو الملك فيكون الايجاب منه تسلطا على القبض عني فكما لا يشترط للقبول اذنه بعد
 الايجاب فكذا القبض خلافاً لآيتهم من عبارة الدرر حيث قيد بقوله اذا قبض الموهوب باذنه ولهذا
 قال فى الشربة لآلية انه مخالف لما قدمه اذ لا يشترط الاذن صريحاً فى مجلس الهبة فتنه المعلق أحسن

وجعلته لك) عمرى (وأعمرتك هذا
 الشيء وبمعنى) بقوله (جاءتك على هذا
 الدابة) حال كونه (ناو يابه) الهبة
 مطاقاً لو قال (جاءتك على هذه الدابة
 بد لانه لو قال (جاءتك على هذه الدابة
 ولم يزل الهبة يكون عارية وقبل هو من
 السلطان هبة مطلقاً (و) بقوله
 (كسوتك هذا الثوب (و) بقوله
 (دارى لك هبة) أى من جهة الهبة
 (تسكنها) قوله تسكنها لا مدخل له
 فى الهبة حتى لو لم يقبل تسكنها تكون
 هبة أيضاً (لا) بقوله دارى لك (هبة
 سكنى (و) دارى لك (سكنى هبة
 وقبول) أى تصح بالايجاب وقبول من
 جانب الموهوب له (وقبض) منه (فى
 المجلس بلاذنه وبعبارة) أى تصح
 الهبة ان قبض بلاذنه اذا كان
 فى المجلس

انتهى (قوله وان قبض بعد الافتراق لا تصح الا باذنه) لانا ثبتنا التسليم فيه المحاقلة بالقبول وهو
 يتقدم بالمجلس عني ثم ان القبض في المجلس هل يحصل بالتخلية اختلغوا فيه قال أبو الليث هي قبض عند
 محمد لا عند أبي يوسف والمختار الاكتفاء بالتخلية في الصحبة لا الفاسدة درر وقول العيني لان الدلالة
 لا تعمل في مقابلة الصريح تعليل لمسئلة ذكرها الزيلعي وسقطت من قلم العيني هي قوله بخلاف ما اذا ناه
 عن القبض في المجلس لان الصريح يفوق الدلالة كذا نبه عليه الشيخ شاهين (قوله وقال مالك رضى
 الله عنه ثبت الملك فيه قبل القبض) كالباع وعلى هذا الخلاف الصدقة ولنا قوله صلى الله عليه
 وسلم لا تجوز الهبة الا مقبوضة والمراد نفي الملك وقال أبو بكر الصديق لعائشة في مرضه كنت فعلت لك جداد
 عشرين وسقاً من مالى بالعالية وانك لم تكوني قبضته ولا حرته وانما هو مال الورثة فلو كانت تلك قبل
 القبض لكان لها ذلك زيلعي والجحداد بالفتح والكسر صرام النخل وهو قطع ثمرتها يقال جدد الثمرة
 يجدها جداداً ومنه حديث أبي بكر كذا ذكره ابن الاثير في الجيم مع الدال والوسق ستون صاعاً كما في مختار
 الصحاح (قوله ثم يصح بايجاب وقبول) اعاده لي عطف عليه متعلق الجار في قوله في محوز حموى وقوله
 لي عطف عليه أى على المعاد وهو قول المصنف وتصح بايجاب الخ وقوله متعلق الجار هو قول الشارح
 وثبت الملك في محوز الخ كذا بخط شيخنا (قوله محوز) أى مجموع احتراز عما لو هب الثمر على
 النخل بدونها او ازرع بدون الارض ومحوز بوزن مقول اسم مفعول من حازره اذا جمعه (قوله متسوم)
 معناه انها تملك بهذا الشرط لان الهبة متوقفة على القسمة لانه لو هب شائعاً تقسم تسخ الهبة من غير
 ملك ولم يذوق قبضه مقسوماً ملكه ولو كان شرطاً للهبة لاحتج الى تحديد العقد بجر (قوله ومشاع
 لا يقسم) كالعبد والدابة فاكفى بالقبض ان تقاسم فيه لان القبض الكامل لا يتصور فيه والصدقة
 كالهبة ثم الحد الفاصل بين ما يحتل القسمة وما لا يحتلها ان كل ما كان مشتركاً بين اثنين فطلب أحدهما
 القسمة وأبى الآخر فان كان للقاضي ان يجبر الا بى على القسمة فهو مما يحتلها كالدار والبيت الكبير
 وان كان مما لا يجبره فهو مما لا يحتلها كالحمام وبشرط ان الهبة مشاع الذى لا يحتلها ان يكون قدرا
 معلوماً فلو وهبه نصيبه من عبد ولم يعلم به لم يجز للجهالة واعلم ان هبة المشاع فيما لا يقسم فتقدم الملك
 للموهوب له على وجه لا يستحق المطالبة بالقسمة لانها لا تمكن وامامها اية فلا تجب في ظاهرها اية لانها
 اعارة فان كل واحد منهما يصير معيراً نصيبه من صاحبه والجبر على الاعارة غير مشرع وفي رواية تجب
 بحر واعلم ان الدار التى فيها المتاع والجوالتى التى فيها الدقيق كالمشاع لان الموهوب مشغول بمتاع
 الواهب حتى لو نزع وسلم صح زيلعي وكلامه يعطى ان هبة المشغول فاسدة والذى في العادة انها غير تامة
 قال السيد الحموى في حاشية الاشياء فيجوز ان في المسئلة روايتين كما وقع الاختلاف في هبة المشاع المحتمل
 للقسمة هل هي فاسدة او غير تامة والاصح كما في النباية انها غير تامة فكذلك هنا كذا بخط شيخنا ومنه
 يعلم ما وقعت الاشارة اليه في الدار المختار حيث قال والاصل ان الموهوب ان مشغولاً بملك الواهب منع
 تمامها وان شاغل لا فلو وهب جراباً فيه طعام الواهب اوداراً فيها متاعه اودابة علمها سرجه وسلمها
 كذلك لا يصح وبعبارة يصح في الطعام والمتاع والسرج فقط انتهى فلما اشار الى احد القولين بما ذكره
 أولاً من عدم التمام والى القول الثانى بما ذكره آخر من عدم الهبة فتدبر ويعتبر الاذن بالقبض بعد
 الفراغ ولا يعتد بالاذن قبله كما لا يعتد بالتسليم قبله ولو وهب المتاع الذى في الدار وسلمها معه والدقيق
 الذى في الجوالتى وسلم الدقيق مع الجوالتى جاز لان الموهوب ليس بمشغول وانما هو شاغل الملك الواهب
 وذلك لا يوجب يد الواهب على الموهوب غاية ما فيه ان يد الواهب قائمة في الظرف وهو آلة الحفظ
 فيكون تبعاً لقبول اليد في التبعية لا يوجب قيامها في الاصل (قوله لا فيما يقسم) ولو من شريكه على
 المذهب وقيل يجوز ان شريكه وهو المختار والمفسد هو الشيوع المقارن لا الطارئ كما اذا وهب ثم رجع
 في البعض الشائع والاستحقاق اذا ظهر بالبيعة كان مستنداً الى ما قبل الهبة فيكون متارناً لا طارئاً

استحسننا وان قبض بعد الافتراق
 لا تصح الا باذنه وقال مالك ثبت
 الملك فيه قبل القبض ثم يصح بايجاب
 وقبول وثبت الملك (في) شئ محوز
 مقسوم (في) شئ مشاع لا يقسم لا فيما
 يقسم

كما زعمه صدر الشريعة وان تبعه ابن الكمال درفلو وهب أرضا وزرعها وسلمها فاستحق ان يزرع بطلت
 في الارض ومما لا يخلو من الدرهم الصحيح حتى لو وهب درهمه صحيحا لرجلي صحيح ولو كان معه درهمان
 فقال لرجل وهبت لك درهمين فان كانا مستويين لم تجز الهبة الا ان يفرز أحدهما وان كانا مختلفين
 تجوز لعدم احتمال السك في البحر ثم قال وأفادانه لودفع درهمين الى رجل وقال أحدهما هبة لك
 والاخر امانة عندك فهما لكايضمن درهم الهبة وهو في الاخر أمين انتهى قاضيخان وفي الدر وهب
 لرجلين درهمان صحيحا صحيح وان مغشوشا لانه مما يقسم لكونه في حكم العروض معه درهمان فقال
 لرجل وهبت لك أحدهما أو نصفهما ان استويا لم يجز وان اختلفا جاز لانه مشاع لا يقسم وهذا لو وهب
 ثلثهما جاز مطلقا (قوله وقال الشافعي صحيح) لانه عند غلبتك في البيع كالباع وكونه تبرعا
 لا يبطله الشيوخ كالقرض والوصية ولنا ان القبض منفوض عليه في الهبة فيشترط كماله والمشاع
 لا يقبله الا بضم غيره اليه وذلك غير موهوب والوصية ليس من شرطها القبض وكذلك البيع الصحيح
 وأما في البيع الفاسد والدرف والسلم والقرض فالقبض غير منفوض عليه فلا يراعى كماله نال الزبيدي
 وقوله عليه الصلاة والسلام يدايد المراد به اتعنين غير ان اتعنين في الثمنين يكون بالقبض ولان
 القبض فيه شرط البقاء على الهبة لا شرط الصحة والبقاء أصل الخ (قوله فان قسمه وسلمه صحيح) لان تمامها
 بالقبض وعنده لا شيوخ ولو سلمه شائعا لا يملكه فلا ينفذ تصرفه فيه ويكون مضمونا عليه وينفذ فيه
 تصرف الواهب زبيدي وظاهره يعطى ترجيح ان الهبة الفاسدة لا تعيد الملك بالقبض وقد قدما اختلاف
 التصحيح في ذلك لكن ذكر في الدر ان المعنى به افادتها الملك على خلاف ما صححه في الهبة فقل ولغظ
 الفتوى آكد من لفظ الصحيح وهل للشريب الرجوع في الهبة الفاسدة قل في الدر نعم أما على قول من
 لا يرى الملك بالقبض فظاهر وأما على قول من يرى فلا الرجوع بحكم اسبة الفاسدة مضمون فاذا كان
 مضمونا باقية بعد اهلاكه ان مستحق الرد قبل اهلاكه فيملك الرجوع والاسترداد قال في الشريعة
 وهذا غير ظاهر لان قوله فلان المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون لا يكون متجها الى اعلی القول بعدم
 الملك والا فكيف يكون مال الكاوض امانة ونظر فيه الشيخ شاهين بان المقبوض في البيع الفاسد مملوك
 بالقبض مضمون بقيته فلا يبعد كون الشخص مال الكاوض امانة وكان الجواب مستتبما وكان القول
 بالضممان متجها حتى على قول من قال بملك الموهوب فاسد انتهى وكذا لا يمنع من الرجوع في الهبة الفاسدة
 القرابة فكذا غيرهما من باقي الموانع كافي العمادى شيخنا عن الهبة متى رتب على القول بثبوت
 الملك بالقبض في الهبة الفاسدة ما في البحر عن الاسعاف من انه اذا وقع الارض التي وهبت له هبة
 فاسدة صح الوقف وعليه قيمتها (قوله وان وهب دفينا في براء) لانه معدوم فلا يملك الا بعد جدي
 بخلاف لبن في ضرع وصف على غنم وتخل في ارض وتورق نخل لانه كشاع فلورفسله وسلمه جاز زوال
 المانع وهل يكفي فصل الموهوب له باذن الواهب فانه لا يذعن تنوير وشرحه واعلم انه قد وقع لصاحب
 الدرر هبة اشتباه حيث قال ويجوز هبة البناء دون العرصة اذا اذن الواهب في نفسه وهبة ارض فيها
 زرع دونه او نخل فيها ثم دونه اذا امره بالمحصار والجدار الخ قال عزى زاده هذا لما اشبهت عليه المسئلة
 مع عكسها وهي هبة زرع بدون ارضه وهبة ثمر دون شجرة فانه يصح استحسانا ان امره بالمحصار والمجداد
 وفعل بخلاف ما ذكره حيث لا يصح مطلقا لانه متصل به اتصال خلافة فكان بمنزلة المشاع الذي يحتمل
 القسمة فلا تتم بدون الافراز والحيارة كافي الكافي وأيضا هبة البناء دون الارض من قبل هبة زرع
 بدون ارضه لانه عكسه جعل صاحب الدرا مع هبة الارض بدون زرعها من غطاء واحد على صريح
 انتهى (قوله لو يدا الموهوب له) لان القبض ثابت فيها وهو الشرط سواء كانت في يده امانة أو مضمونة
 لان قبض الامانة ينوب عن مثله لا عن المضمون والمضمون ينوب عنهما والاصل انه متى تعانس القبضان
 تاب أحدهما عن الآخر وان احتمل اناب الاقوى عن الاضعف دون العكس هذا اذا كان الموهوب

وقال الشافعي يصح ونعني بالخوزان
 يكون معرنا عن املاك الواهب
 وحقوقه وبما لا يقسم مالا يحتمل
 القسمة أى لا يبقى منه فاعليه بعد
 القسمة اصلا كعبد واحد ودابة
 واحدة ولا يبقى منه فاعليه بعد القسمة
 من جنس الانشباع الذي كان قبل
 القسمة كالنهر الصغير والجمام الصغير
 والتموب الصغير ونعني بالمقسوم ان
 يبقى منه فاعليه في الحالين قبل القسمة
 وبعدها فان وهب شيئا مشاعا
 فسدت الهبة (فان قسمه وسلمه) الى
 الموهوب له (وان لم يضمن وسلمه) الى
 يراى يصح (وان لم يضمن وسلمه) الى
 (ونذا الدهن في السهم) (بالادبض
 الابن وملك) الموهوب (في يد
 جدي يدا) الموهوب له

مضموناً في يده كالغصب والمرهون والمقبوض على سوم الشراء لا اشكال فيه لان المقبوض في يده حقيقة وحكما فيبرأ عن الضمان بمجرد قبول الهبة وكذا اذا كان في يده عارية أو اجارة لانه قبضها لنفسه وبه ثابتة فيه وأما اذا كانت في يده بطريق الوديعة فشكك لان يده بالمساك لكن لما لم يكن عاملاً للمالك بعد الهبة اعتبرت يده الحقيقية زيلعي واعلم ان في قول الزيلعي فيبرأ عن الضمان اشارة الى ان العين المرهونة تكون مضمونة في يد الموهوب له بمثلها أو قيمتها احترازاً عما اذا كانت العين مضمونة بغيرها كالبيع المضمون بالثمن وكازهن المضمون بالدين فلا بد من قبض مستأنف بعد عقد الهبة ومضى وقت يتمكن من قبضها لان العين وان كانت في يده مضمونة الا ان هذا الضمان لا تصح البراءة منه مع وجود القبض الموجب له فلم تكن الهبة براءة واذا كان كذلك لم يوجد القبض المستحق للهبة فلم يكن بد من تحديد قبض آخر غاية عن شرح الاقطع (قوله وهبة الاب الخ) لان قبضه ينوب عنه كذا من له ولاية على الطفل في الجملة وهو كل من يعوله فدخل الاخ والعم عند عدم الاب لوفى عياله ثم وشرحه وليس المراد من عدم الاب خصوص موته بل ما يشمل غيبته المنقطعة ولو عسر به كافي البحر لكان أولى لانه حينئذ يعلم المحكم في الموت بالطريق الاولى والاصل ان كل عقد يتولاه الواحد يكفي فيه بالايجاب دروما في الدرر والزيلعي من قوله لانه وليه فيشترط قبضه قال في الشريعة لانية حق العبارة فلا يشترط قبضه (قوله وهبت هذا الشيء لاني) يشير الى ما في الدرر من انه لا بد وان يكون الموهوب معلوماً (قوله أو يد مودعه) لان يد المردج كيد المالك بخلاف ما اذا كان في يد الغاصب او المرتن أو المستأجر حيث لا تجوز الهبة لعدم قبضه لان كل واحد منهم قابض لنفسه زيلعي قال الشيخ شاهين يؤخذ من العلة ان هبة الاب لطفله العين المعارة لا تصح انتهى ووجهه ان المستعير قابض لنفسه كالمستأجر ونحوه قال شيخنا ولم اقف عليه بعد التتبع لكلام الزيلعي والنهاية والعناية والبحر وقاضيان ثم رأيت في البرازية صرح بالجواز حيث قال هبته من ابنه الصغير يتم بلفظ واحد ويكون الاب قابضاً بكونه في يده أو يد مودعه أو مستعيره انتهى ووجهه عدم لزومها أي العارية فلا اعتبار بالدلالة مع وجود الصريح انتهى بقي ان يتدل شمل اطلاقه ما لو كان الذي وهبه لابنه عبداً آبقاً وارسله في حاجته قبل عودته فانها صحيحة كما في البحر لكن يعر على صحة الهبة في الآبق ما نقله شيخنا عن منية المفتي حيث قال سقطت لؤلؤة فوهبها لرجل وسلطه على الطلب والقبض فطلب وقبضها فالباطل لان في قيامها وقت الطلب خطر انتهى ووجهه ان الآبق في وجوده خطر اللهم الا ان يحمل على ما اذا علم وجوده وقت الهبة ثم رأيت في الدرر مانعه ويجوز هبة آبق متردد في دار الاسلام لطفله لان يد المولى باقية عليه حكماً لقيام يد اهل الدار عليه ففتح ظهور يده تملكهم ان دخل فيها ولو وهبه بعد دخوله فيها لم يزد وقد مر في باب استيلاء الكفار انتهى (قوله وكذا اذا وهبت للطفل امه الخ) وكذا كل من يعوله ولم في يده ضرب ولا به حتى كان له تأديسه وتسليمه في صناعة ودخل الملتقط ويملكه الصغير بمجرد الهبة والصدقة في هذا كله كالطبة زيلعي ونحوه ويباح لوالديه ان يأكل من مأكول وهبه وقبل لا يخلف غير المأكول حيث لا يباح الاحاجة ويباع القاضى ما وهب للصغير حتى لا يرجع الواهب في هبته در وليس للاب التعويض من مال الصغير بحر (قوله وأبره ميت) او غائب غيبة منقطعة (قوله وهو الاب أو الجد الخ) أي الاب ووصيه والجد ووصيه على هذا الترتيب ولا يجوز قبض غير هؤلاء الاربعة مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير في عيال القاضى أو لم يكن وسواء كان ذارحاً محرم أو اجنيداً واذا قبضها الاجنبي أو غيره غير الاربعة ليس له الانفاق منها كذا في البحر ومقتضاه ان غير الاربعة ليس له الانفاق منها ولو كان وصى القاضى فليراجع (قوله في حجرهما) بالفتح والكسر والجمع المجوز شيخنا عن الصحاح وجوز الانسان حضنه وهو مادون ابطه الى الكسح ومعنى كونه في حجره انه في كنفه ومنعته جوى (قوله وتم قبضه ان عقل) ولومع وودأبيه لانه في النافع المحض كالبالغ حتى لو وهب له انعمي لانفع له ولتحققه مؤثته لا يصح قبوله والمراد بعقل هنا

وهبة الاب لطفله تتم بالعقد أي بقوله وهبت هذا الشيء لاني فلان لا فرق بين ان يكون هذا الشيء في يده أو في يد مودعه وانما قيد بقوله لطفله لانه لو وهب شيئاً لابنه الكبير يشترط قبضه وان كان في عياله ولا يكفي قبض ابيه عندنا وكذا اذا وهبت قبض ابيه وهو في عياله ساو به للطفل امه شيئاً وهو في عياله (وان ميت ولا وصى له جازت الهبة) وهو وهب له اجنبي تتم قبضه عليه الاب والجد ابوالاب عند عدم الاب او وصيهما (و) قبض (امه واجنبي لو) كان الطفل (في حجرهما) قبضهما لانه لو لم يكن في حجرهما لا يتم قبضهما بخلاف الولي حيث لا يشترط كونه في حجره (و) تتم (قبضه ان عقل)

ان يكون مميّزاً يعقل التحصيل وصح ردها كقبوله كافي البحر واختلف فيما لو قبض من يعوله والاب حاضر فقيل لا يجوز والصحيح هو الجواز على ما اعتمد المصنف في شرحه درو يجوز قبض زوج الصغيرة ما وهب لها بعد الزفاف هكذا شرح عليه الزيلعي والبحر ولم يوجد في غالب نسخ الشارح قال الزيلعي واشترط الزفاف لثبوت ولاية الزوج لانه انما يملكها باعتبار انه يعولها وذلك بعد الزفاف ولا يشترط ان تكون ممن يجامع مثلها في الصحيح ولو قبض الاب جاز وكذا لو قبضتها ان كانت عاقلة وفيه بالهبة لانه لا يملك قبض دونها مطلقا ولا يملك المولى قبض ما وهب لغيره المحجور واذا قبضه العبد مملكه المولى لانه كسب عبده وكذا المالكات لكن لا يملكه المولى لانه احق باكتسابه بحجروا قدّمنا كراهة بفضيل بعض الاولاد في الهبة حالة الصحة الا زيادة فضل ولو وهب ماله كله لواحد جاز قضاء وانما واختار التسوية بين الذكر والانثى في الهبة ولو كان ولدها فاسقا فآراد صرف ماله في الخير وحرمانه فهذا خير من تركه لان فيه اعانة على المعصية ولا يعطى للفاسق اكثر من قوته ولو اتخذ ولدا او تلميذه شيئا ثم اراد اعطاه لغيره ليس له ذلك ما لم يمين وقت الاتخاذ عارية وثياب البدن يملكها بلبسها بخلاف نحو ملحفة ووسادة وضغراب يدي الصبي هدايا المختار في يصلح له كتياب الصبيان فالمدية والافان المهدى من اقرباء الاب او معارفه فلا بد وان من اقرباء الام او معارفها فلا بد سواء قال هذا الصبي ولم يقل ولو قال هديت لاب اولام فالقول قوله وكذا زفاف انت وت لا يجوز ان يهب شيئا من مال طفله ولو بعوض بحرود وزفاف بكسر الزاي مصدر زفت المرأة زفافا وزفافا نوح اقندي والمراد بالزفاف بعثها الى بيته هبتاى (قوله وان وهب اثنتان لواحد اراصح) لانها سألها هبة جملة وهو قبضها منها كما كذلك فلا شئوع عني (قوله لا عكسه) وهو ان يهب من اثنتين كبيرين ولم يمين نصيب كل واحد عند أبي حنيفة لانه هبة النصف من كل واحد منهما بدليل انه لو قبل أحدهما قيميا تقسم حصة دون الآخر فعلم انها عقدان بخلاف البيع فانه لو قبل أحدهما لا يصح لانه عند واحد قيديا لانه لان الزهر من رجلين ولا جارة من اثنتين حائرا اتفاقا وفيه يكون الواهب واحدا لانه لو كان اثنتين والموهوب له كذلك لا يجوز اتفاقا يدا وقيدنا يكون الموهوب لهما كبيرين لانه لو كان أحدهما كبيرا والآخر صغيرا وهو في عياله لا تجوز الهبة اتفاقا لانه حين وهب ارقابنا حصص الصغيرة فبقى النصف الآخر شائعا محيط وقيدنا بعدم البيان لانه لو بين بان قال لهذا ثلثها ولهذا ثلثها اولها ثلثها ولهذا نصها لانه لا يجوز عند أبي حنيفة وابي يوسف وان قبضها وقال محمد يجوز ان قبضها وقيدنا بالدار ومراعاة ما يحتمل القسمة لان ما لا يتصلها كالبيت يجوز اتفاقا وفيه يكون الموهوب له اثنتين لانه لو كان واحدا فوكل اثنتين بقبضها فقبضها جاز خاتمة كذا في البحر (قوله ولا عكسه) لان هذه هبة الجملة منها اذا تملك واحد فلا يتحقق فيه الشئوع فصارت اذ اهر من رجلين بل أولى لان تأثير الشئوع في الزهر أقوى منه في الهبة حتى امتنع رهن المشاع فيما لا يقسم أيضا بخلاف الهبة والجواب عنه من طرف الامام في الزيلعي (قوله وصح تصدق عشرة وهبت الخ) هذا رواية الجامع الصغير جعل كل واحد منهما مجازا عن الآخر حيث جعل الهبة للفقيرين صدقة والصدقة على الغنيين هبة وفرق بين الهبة والصدقة في الحكم حيث أجاز الصدقة على اثنين ولم يجز الهبة والجامع بينهما ان كلا منهما تملك بالاعراض فجازت الاستعارة والفرق بينهما ان الصدقة يتنق بها وجه الله وهو واحد والفقير نائب عنه ولا كذلك الهبة فيكون عليك من اثنين ولهذا الوصى بثلاث ماله لا فقر اصح وان كانوا مجعولين لانها وقعت لله تعالى وهو معلوم ولو اوصى به لا غنى غير معينين لا يجوز وفي الاصل سوى بينهما فوجب ان يمنع في البابين فكان في المسئلة روايتان وهذا كله قول أبي حنيفة واما عندنا فلهما هبة من شخصين جازة فالصدقة أولى عني وصح في الهداية ما ذكره المصنف من الفرق والمراد من نفى الحصة نفى المالك فلو قسمها وسلمها صحت بحر

(باب الرجوع في الهبة)*

ويجوز قبض زوج الصغيرة ما وهب لها بعد الزفاف (وان وهب اثنتان دارا) مشتركا بينهما (لواحد ص لا عكسه) أى لا يصح لو وهب واحدا دارا من اثنتين عند أبي حنيفة وعندهما يصح (وصح تصدق عشرة) من الدراهم (وهبتا الفقيرين لا الغنيين) أى لا يصح تصدقها وهبتا الغنيين وقال أبو يوسف ومحمد يجوز كله وانما خص عشرة بالدار كرايا على ما كان في المسئلة في الجامع الصغير هكذا (باب الرجوع في الهبة)* اذا وهب هبة لاجنبي

معنى الموهوب لان الرجوع انما يكون في حق الايمان لا في حق الاقوال ولو وهب الدين من غير من عليه الدين وسلطه على قبضه وقبل وقبض له الرجوع لان الهبة هنا تمليك لا اسقاط جوى واطلق الرجوع في الهبة فانصرف الى الايمان فلا رجوع في هبة الدين للدين بعد القبول بخلافه قبله لكونه اسقاطا بجر (قوله صح الرجوع) أى ان كره تحريرا وقبل تنزيها ولومع اسقاط حقه في الرجوع دروي دخل في الهبة المدينة فللمهدي الرجوع كما في المنية شيخنا عن القهستاني وقيد بالهبة لان الصدقة لا يصح الرجوع فيها لان الغصدها الثواب فتد صل العرض جوى وافاد في الشرب لالهية انه لا رجوع في الهبة للقبول لانها صرقة انتهى (قوله من ليس بدي رحم محرم) فخرج به من كان ذارحم وليس محرم ومن كان محرما وليس بدي رحم ولهذا قال في الدرر ومنه المحرمة بالقراءة واحتراز به عن المحرمة بالسبب لا النسب الخ والمراد بمحرمة السبب اما الرضاع او المصاهرة فالمراد من قوله فخرج به من كان ذارحم يعني من النسب والافلاخ من الرضاع لو كان ابن عم يصدق عليه انه رحم محرم كذا ذكره شيخنا والمحكم المذكور في القرابة صحيح ولومع اختلاف الدين شرب لالهية بل وان كان حربيا كما سيأتى عن القهستاني (قوله وقال الشافعي لا رجوع فيها) لقوله عليه السلام لا يرجع الواهب في هبته الا الواهب فيما يب لولده ولنا قوله عليه الصلاة والسلام الواهب أحق بهبته ما لم يثب منها أى ما لم يعوض والمراد حق الرجوع بعد التسليم لانها لا تكون هبة حقيقة قبل التسليم والمراد بما رمى ان لا ينفرد بالرجوع بلا قضاء ولا رضاء الا بالواداد احتاج الى ذلك فانه يتفرد بالادخار لاجته الى الاتفاق ويسمى ذلك رجوعا نظرا الى الظاهر وان لم يكن رجوعا حقيقة دررأ والمراد انه لا يحل الرجوع بطريق الديانة والمروية وهو كقوله عليه السلام لا يحل زجل يؤمن بالله واليوم الآخر ان كان يبيت شبعان وجاره الى جنبه طواوى لا يلبق ذلك بالديانة والمروية وان كان جائرا في الحكم نهاية وقال الزيلعي بعدما أجاب بما أجاب به صاحب الدرر على ان لا نسلم ان الحديث الذي رواه ينافى الرجوع لانه خبر عن قبضه فعلمنا انه لا يلبق به ان يرجع فيه الا الواهب فيما يب لولده ونظيره قوله عليه السلام المؤمن لا يكذب وقوله عليه السلام الزاني لا يزني وهو مؤمن أى لا يلبق به ان يكذب أو يزني وهو مؤمن لانه ينافى صفة الايمان بل هو قبيح ومع الايمان أفصح فكذا هذا الخ أى تبيح من حيث العادة لا الشرع لان الشرع ممكنه من الرجوع وبمذهب الامام الشافعي قال الامام مالك وأحمد في طاهر مذهبه ويثب في الحديث السابق بنسب اليه التحية وفتح الشاء المثنى مضارع مجزوم من أناب يثيب أى عوض عزى زاده (قوله سبعة أشياء) مأخوذة مما قيل

(صح الرجوع فيها) أى في الهبة اما بالنقصاء او بالرضى والمراد بالرجوع ههنا من ليس بدي رحم محرم ويروى وقال الشافعي لا رجوع فيها (ومنع الرجوع) في النسب سبعة أشياء جمعها المصنف في حروف (دمع) فيه فائدة الزيادة المتصلة كالغرس

ومانع عن الرجوع ثلثه * يا صاحبي حروف دمع خرقه

(قوله حروف دمع) في هذا المزج تغيير لأعراب المتن ان يقال ان المصنف حذف المضاف وأقام المضاف اليه مع معارضة ارتفاعه ومنزج الشارح بيان لاصل ذلك جوى والمعنى التركيبي ان دمع له كثرته بحال كان اطرافه نسرل تجرح وجهه فالحرف الطرف وخرقه نغذفيه قهستاني (قوله الزيادة المتصلة) ولوزادت قبل الرجوع كما اذا شب الصغير ثم شاح لاله لا وجه للرجوع في الموهوب دون الزيادة لعدم الامكان ولا مع الزيادة لعدم دخولها تحت العقد بجر لكن في الخانية الزيادة لو ذهبت كان له الرجوع واعتمده القهستاني كذا قيل وأول ما ذكره في الخانية من انه له الرجوع اذا ذهبت الزيادة صرح به في البحر أيضا فكان المناسب ذكره العزو للبحر بعد قوله لكن في الخانية الخ بقى ان يقال علل في الدرر ما اعتمده القهستاني موافقا للخانية بقوله لان الساقط لا يعود وهو صريح في ان قاضيه لا يحال فمأذ كره الزيلعي بل ينول بعدم الرجوع أيضا وهو خلاف ما في البحر من الخانية فتنبه (قوله كالغرس) كذا السمن والمجال والحيطة والمصبغ والقصر في الثوب وكبر صغير وسماع أصم وابصار اعشى واسنم عديم ساوته وفجر جنابة كذا في الدرر وقوله ومذاوته يعني كان مريضا فداواه بخلاف

ما اذا مرض عنده فداواه حيث لا يتمتع الرجوع كما في البحر عن المحيط (قوله بالكسر) وبالفتح كما سبق
 (قوله فلا يسقط حق الرجوع) الا في القطعة التي بني فيها أو غرس زبل على كذا قيل وأقول ما ذكره
 الزبلي مفروض فيما اذا كان البناء والغرس بقطعة من الارض موجبا لزيادة القيمة فيم افلهذا منع
 الرجوع في القطعة التي بها البناء والغرس دون غيرها وما ذكره الشارح مفروض فيما اذا لم يوجب
 زيادة القيمة أصلا بدليل قول الشارح أما اذا لم يزد مالكه ماله الى حوله لا يعاين في مكان قوله لا يسقط
 حق الرجوع على اطلاقه ومن هنا تعلم ان استثناء القطعة التي بها البناء والغرس غير صواب وان أردت
 زيادة الايضاح فعليك بمراجعة الشرع لاية ففيها عن الخاتمة هو نص فيما ذكرناه (قوله فانها ليست
 بزيادة حقيقة) بالمعنى استندم وهو الحقيقة الشرعية بل نصا نظرا لذلك وان كانت زيادة في العين
 حقيقة حوى (قوله من زوج أو فوجور) فيدعيه ليعيد امتناع الرجوع لو كانت الولادة باستيلاء
 سيدها الموهوب له لانها به كازالة عن ملكه لما ثبت لمالكه أو موهبة لغيره لا بد من القسح لقوله
 عليه السلام اعقها ولها كذا ذكره شيخنا بقها ومنه يعلم خط من اتي بان له الرجوع حين سئل منه
 بمكة ولهذا قال السيد انحوى فيه أي في الافتاء بالرجوع فاسئل من اتي بان له الرجوع حين سئل منه
 ان يرجع في سادون الولد يعني اذا استغنى ولدها فليس بالرجوع بل من وجهه ما قد سئل (قوله
 يوسف ولوجبت ولم تلد هل للواهب الرجوع قال في السراج لا وقال الزبلي نعم هو الجوهر مريض
 بدون استعرق وهب أمة فبات وقروا في رد هادع معمره هو لخصار كذا في الدونى انصاره بل
 ذكر الوفاء اشارة الى انها لو حلت لا ترد وهو كذلك فيما يهرو ينبغي ان يكون من سرحا في وما ي
 عن السراج والزبلي من الخلاف في ينبغي حمله الى ما اذا صار الحول من غير السيد بدليل ما ذكره عن
 شيخنا من انها بالاسبق لاد بصير كازالة عن ملكه (قوله وان كانت ارباد في السرح له ارباد) لا
 لازيادة في العين (قوله واذا وهب عبد فعلم القرآن أو المحرفة الخ) كذا لو سئل السيد ان كانت انجديه
 فعلمها الكلام أو شيئا من المحروف لا يرجع لحدوث الزيادة في العين كما في البحر ان كانت بعنوي ذلك
 في الزبلي والعيني ما يخالفه فايراجع (قوله لا يرجع عند أبي يوسف) قال الجوى وهو المختار
 كما في المنقطات (قوله وفي قول زفر يرجع) لان هذه ليس - زيادة في العين فأثبت ارباد في السرح
 وروى الخلاف بالعكس زبلي (قوله وكذا الوهاب الخ) وفي المحيط لو مال رجل وهب لك مورثي هذا
 العبد فلم يقبضه في حياته بل بعد وفاته وقال الموهوب له في حيايد والعبد في يد الوارث بالمول
 للوارث لان القبض قد سلم الساعة والميراث قد تقدم القبض بهر ومقتضى التفتيد يكون العبد في يد
 الوارث انه لو كان في يد الموهوب له ارباد لا يكون الخول للوارث بل للموهوب له (قوله فالتقول للواهب)
 لانه يركز يوم العقد زبلي وذكر في الخاتمة نصا لاحسابه هو ارباد الميراث ككسر الجار يد الصغيرة
 اذا انكر الوهاب وجودها عند الموهوب له كالقول قوله وأما في البناء والحياطة القول للموهوب له
 وهكذا ذكر في المحيط لانه استثنى ما اذا كان لا يبنى في مثل تلك المدة صرح (قوله موت أحد المتعاقدين)
 لان موت الموهوب له ينتقل الملك الى ورثته وهم لم يستعيدوه من جهة الوهاب فلا يرجع عليهم كما اذا
 انتقل اليهم حال حياته ولان تبدل الملك كتب بدل العين فصار كعين أخرى وموت الوهاب يصل خياره
 لانه وصف وهو لا يورث كخيار ارباد وية والشرط بخلاف خيار العيب وخيار النعمين ولان الشارح
 أوجه للواهب والوارث ليس بواهب زبلي هذا اذا مات أحد المتعاقدين فلو قبل بطلت ولو اخذها
 والعين في يد الوارث فالتقول للوارث كما في الدروسى عن البحر قال وقد نظم المصنف ما يسقط بالموت فقال
 كفارة دية حراج وارباع * ضمان اعتق هكذا بقات
 كذا هبة حكم الجميع سقوطها * موت لسان الجميع صلات
 (قوله نحوه عمن هبة) أفان لا يوجب له شيئا او تصدق عليه ولم يذكر انه عوض لا يسقط الرجوع

بالكسر (والبناء والدمى) ونحوها
 مما يوجب زيادة قيمة الموهوب أما اذا
 لم يزد مالكه ماله كما اذا بني دكنا
 صغيرا أو غرس عرسا لا يعاين فلا يسقط
 حق الرجوع وكذا اذا زادت زيادة
 توجب بمساده كالسكن الساكنة
 فانها ليست بزيادة حقيقة بل هي
 نقصان من السرح الرجوع ولو
 كان الرجوع من السرح لكانت
 الهبة أمته ولولا سداد الموهوب له
 من روح ولو جاز في فله رهبان
 من سرح في سادون الولد وان كانت
 الرابطة في السرح فله ان يرجع واذا
 وهب سادون له سرحا أو المحرفة
 لا يرجع عند أبي يوسف وفي قول زفر
 يرجع ولذا في المرحى والله اعلم
 من سرحى وكذا الوهاب بالمول
 لا وهب سرحا ولا يورث الوهاب
 المعاقدين اذا مات الموهوب له
 أو الوهاب يرجع الرجوع من الوهاب
 أو رتبة الوهاب والعين العوض
 فان قال الموهوب له الوهاب (نحوه
 عرسا أو بنينا أو بنينا بها

دون كساره الخ الشطر لا يترن الا
 الساع في دونه وتشد يد السامع
 يتوز حذفه امه

بل لكل منهما ان يرجع في هبته كذا في البحر وهو صريح في عدم الفرق بين الهبة والصدقة فيخالف ما قدمناه من انه اذا كان الموهوب له فقير ليس له الرجوع لانها صدقة اللهم الا ان يحمل ما هنا على ان المتصدق عليه غني فترول المخالفة لانها حينئذ تكون مجازا عن الهبة (قوله فقبحه) يشير الى انه يشترط في العوض ما يشترط في الهبة من القبض والافراز فاذا انه تمليك جديد وان سمي عوضا فدل على انه يجوز باقل من الموهوب من جنسه في المقدرات ولا يجوز للاب ان يعرض عما وهب للصغير من ماله وان عوض فللواهب ان يرجع لبطلان التعويض شيئا عن الزاوية وقوله من ماله أى مال الصغير والتحليل ببطلان التعويض يفيد ان للاب الرجوع بالعوض وفي الدر عن البحر قال ولو وهب العبد انا جارا ثم عوض فلنكل منهما الرجوع انتهى ووجهه في العبد ظاهر لان الهبة تبرع وهو ليس من أهله فاذا ملك العبد الرجوع لبطلان الهبة فكذلك الموهوب له الرجوع بالعوض لان التعويض مبني على الهبة وقد بطلت (قوله والعوض درهم من تلك الدراهم) فالدرهم تعيين في الهبة والرجوع در عن المجتبى ولو كان الموهوب شيئين فعوضه أحدهما عن الجميع ان كان في عقد واحد لم يكن ذلك عوضا وان كان في عقدين في مجلس أو مجلسين فعوضه أحدهما عن الآخر فهو عوض في ظاهر الرواية لان اختلاف العقد كاختلاف العين وديق المحنطة يصلح عوضا عنها لكونه حادثا بالطعن وكذا الوصية ثوبا من الثياب الموهوبة او خاطه اولت بعض السويق ثم عوضه لان حقه في الرجوع قد انقطع بهذا الصنع مبسوط والمشهود عليه بالهبة اذا ضمن شهوده بعد رجوعهم لا رجوع له على الموهوب له لحصول العوض وان لم يضمهم فله الرجوع فتح القدير ولو وهبه جارية في فولدت احداها فوهبه الولد امتنع الرجوع لانه ليس له الرجوع في الولد فصلى عوضا كذا في البحر ولا بد من تقييد الولادة بكونها من زوج أو بغيره كما قدمه الشارح حتى لو كانت من السيد الموهوب له امتنع الرجوع في المستولدة وان لم يعرضه عنها (قوله وصح من اجنبي) لان الموهوب له لم يحصل له بهذا العوض شيء لم يكن سالما له من قبل فيصح من الاجنبي كما يصح منه كالحمل والصلح عن دم العبدزيلي (قوله بطل حق الرجوع) مطلعا سواء كان بأمر الموهوب له أولا لان العوض سلم له فلم يبق حق الرجوع درر (قوله ثم المتبرع لا يرجع على الموهوب له الخ) وكذا لا يرجع في عوضه لانه متبرع عن الموهوب له لاسقاط حق الرجوع عليه وذلك جائز درر (قوله وان أمره به الخ) واصل بما قبله والاصل ان كل ما يطالب به الانسان بالحبس والملازمة يكون الامر بادائه مثبتا للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا اذا شرط الضمان ظهريه وحينئذ فلو أمر المديون رجلا بقضاء دينه رجوع عليه وان لم يضم لوجهه عليه وخرج عن الاصل ما لو قال انفق على بناء دارى أو قال الاسير اشترى فانه يرجع فيهما بلا شرط رجوع درر عن كماله الخاتمة (قوله رجوع الموهوب له على الواهب بنصف العوض) لانه لم يدفعه الا ليسلم له الموهوب كله فاذا فات بعضه رجوع عليه بقدره كغيره من المعاضات درر وهذا فيما لا يحتمل القسمة اما فيما يحتملها اذا استحق بعض الهبة بطل في الباقي ويرجع بالعوض جوى (قوله لا حتى يرد ما بقي) لانه يصلح عوضا للكل ابتداء فكذا بقاءه لكنه يتخير لانه ما سقط حقه في الرجوع الا ليسلم له العوض ومراعاة العوض الغير المشروط اما المشروط فبإدلة فيوزع البذل على المبدل بجرع النهاية فاذا استحق بعضه يرجع بما قابله من المعوض وما في الدر من قوله يرجع بما قابله من العوض صوابه من المعوض كما في الشربلية ولو استحق جميع العوض فللواهب ان يرجع في كلها ان كانت قائمة لا ان كانت هالكة كما لا يرجع لو استحق بعد ان زادت الهبة خلاصة ولو استحق جميع الهبة كان له ان يرجع في جميع العوض ان كان قائما ويمتنع ان كان هالكا وهو مثلى وبقيته ان كان قيمته تنویر وشرحه عن غاية البيان قال العلامة المقدسى بشكل ما في الغاية على ما في قبله من الخلاصة فانه جعل الزيادة مانعة من الرجوع وما في الغاية لم يجعل الزيادة مانعة من الرجوع انتهى أقول ليس في عبارة الغاية ما يفيد صريحاً ان الزيادة غير مانعة غير ان اطلاق عبارته يقتضى ذلك ويمكن

فقبحه الواهب سقط الرجوع ولو وهب الواهب شيئا ولم يقل خذ هذا عوضا عن هبتك او ماشا كله فلنكل واحد منهما ان يرجع اما اذا كانت الهبة ألف درهم او دارا والعوض درهم من تلك الدراهم أو بيت من درهم من تلك الدراهم أو بيت من ذلك الدار لا يبيكون ذلك عوضا وللواهب ان يرجع في الباقي (وصح من اجنبي) اي ان عوضه اجنبي عن الموهوب له بطل حق الرجوع الواهب لا يرجع على الموهوب له ثم المتبرع لا يرجع على الموهوب له بما عوضه وان أمره به ما لم يضم له (وان استحق الموهوب له صريحا) الموهوب بنصف الهبة رجوع (بنصف العوض له على الواهب) اي ان استحق نصف (وبعكسه) اي ان يرجع الواهب في الهبة العوض (لا) يرجع الواهب (ما بقي) من العوض (حتى يرد) الواهب وقال بنى (حتى يرد) الواهب فيها وقال العوض فحينئذ يرجع فيها وان العوض استحق نصف العوض له ان فرز اذا استحق وان كان لا يقبل يرجع في الهبة وان كان لا يقبل انقسمت (فأبوعوض) النصف رجوع الواهب (بما لم يعرض) الموهوب له

تقييده بعبارة الخلاصة حموى بقى ان يقال ما سبق عن الخلاصة من قوله لان كانت هالكه ينبغي
 ان يقيدهم الضمان بما اذا لم يكن العوض مشروطا ولم اره (قوله رجوع بما لم يعوض) لان التعويض
 مانع فاذا وجد في النصف يمنع بقدره درر ولا يضر الشيوخ لانه طارئ (تبيينه) نقل في المجتبى
 انه يشترط في العوض ان يكون مشروطا في تقديمه اما اذا عوضه بعده فلا ولم ار من صرح به غيره
 وفروع المذهب معلقة كما مر فتدبر درر فلت الظاهر ان لاشتراط بالنظر لما سبق من توزيع البدل على
 المبدل مطلقا وحينئذ في المجتبى لا يخالف اطلاق فروع المذهب فتأمل (قوله خروج الهبة) لانه
 حصل بتسليم الواهب فلا يتقضى اطلاق في الخروج فشمى ما اذا وهب لانسان دراهم ثم استقرضها منه
 فانه لا يرجع فيها لاستهلاكها خانية وشمل ما اذا وهبها الموهوب له فانه لا رجوع للواهب الا اذا
 رجع الثاني فللواهب الاول الرجوع سواء كان بقضاء او تراض ميسوط وفي المحيط لو تصدق بها الثالث
 على انشأ او باعها منه لم يكن للاول ان يرجع لانه عاد اليه بسبب جديد وحق الرجوع لم يكن ثابتا في هذا
 الملك فلا يرجع انتهى ومفاده ان العير اذا عادت الى ملك الموهوب له بفسخ كان للاول الرجوع واطلق
 في الخرج عن الملك فانصرف الى الخروج من كل وجه فلو ضحى الموهوب له بالشاة وانذر التصديق بها
 وصارت لحما فانه لا يمنع الرجوع في الهبة عند ابن حنيفة ومحمد لعدم الخروج عن الملك وقال أبو يوسف
 بامتناعه لانها خرجت عن ملكه الى الله تعالى حموى عن شرح الجمع وكذا ذهبها عن هدى المتعة
 والقران لا يمنع الرجوع درر المجتبى (نصر) بعد عليه دين او جناية خصا فوهبه مولا لغريمه او لولي
 الجناية سقط الدين والجناية ثم لو رجع صح استحقاقا ولا يعود الدين والجناية عند محمد ورواية عن الامام
 كما لا يعود النكاح لو وهبها لزوجها ثم رجع وفي البحر عن الحاشية قال وفي رواية يعود النكاح انتهى
 ولو ذهبها من غير نفقة فله الرجوع اتفاقا تنوير وشرحه واعلم ان صاحب الدرر ذكر مسألة ان تصدق
 بالهبة وبيعها مقيد بالفقر في جانب الصدقة وبالغنى في جانب البيع ونسبه ولو تصدق به الثالث على
 انشأ ان كان فقيرا او باعها منه ان كان غنيا لم يرجع الاول لان هذا ملك جديد الخ قال عزى زاده اعلمه
 انما قيد بالفقر لانه لو كان بدل الصدقة الهبة لا يكون سببا جديدا كذا بخط بعض العلماء انتهى وتعقبه
 شيخنا بقوله سببا في كلام الدرر ان في هبة الموهوب له العير الموهوب له للواهب انتقل الملك من
 الموهوب له الى الواهب ولهذا اشترط بغيره بخلاف الرجوع بالقضاء او الرضا فانه فسخ واعادة للملك
 القديم وحينئذ فلا شك ان الهبة سبب جديد فسقط ما قاله عزى عن بعض العلماء والظاهر ان قيد الفقير
 اتفاقا في قيد الغنى في جانب البيع ولهذا اطلقهما في البحر المحيط فجعله أى جعل عزى الصدقة
 سببا جديدا دون الهبة تبعها البعض ثم تحكم اذ قد تقرر ان كلامنا عليك بلا عوض انتهى وما في الدرر
 من قولهم فلم يشترط قبضه مفرغ على ما ذكره اولاً من ان الرجوع بتراض أو حكم فاض فسخ لعقد الهبة
 من الاصل واعادة للملك القديم يدل عليه تعليقه بأن القبض انما يعتبر في انتقال الملك لا في عود الملك
 القديم انتهى فظهر واتضح ان التعرقة التي نقلها عزى عن بعض العلماء بين الصدقة والهبة باء على ان
 التقييد بالفقر احترازي غير صحيح ومما يدل على ذلك ايضا ما ذكره القهستاني اولا حيث جعل خروجها
 عن ملك الموهوب له مانعا من الرجوع ولو بالهبة أو الصدقة ونسبه وخروجها أى الهبة بالبيع والهبة
 والاعتاق والصدقة ونحوها عن ملك الموهوب له كتبدل العير انتهى ثم ذكر ثانيا بعد خوص فسخ ما هو
 اصرح من ذلك حيث ذكر ان الواهب الاول لا يرجع اذا وصل الموهوب الى الواهب الثاني بهبة او ارث
 أو وصية أو شراء أو غير ذلك كما في المحيط انتهى وانظر هل يكفي ذبح الهبة عن واجب الاضحية وان رجع
 فيها الواهب لم اره والظاهر انه يجوز لان القرينة تحصل بالاراقة (قوله كعدم بيع ثي) لان من له
 حق الرجوع في الكل يخبر بين ان يستوفى الكل أو النصف وكذا انه ان يترك الكل أو البعض عني
 (قوله الزوجية) لانها نظير القرابة في التواصل بدليل جريان التوارث بينهما فكان المقصود الصلة

قوله رجوع بما لم يعوض تقدم هامشه
 في آخر المزملة التي قبل هذه

(والخاء خروج الهبة من ملك الموهوب
 له) بان باع الهبة او وهب لا
 وبيع نصفها رجوع في النصف أى
 ان وهب دارا وبيعها الموهوب له
 ثم باع نصفها فللواهب ان يرجع
 في النصف (كعدم بيع ثي) أى
 ان لم يبيع شيئا منها له ان يرجع
 في نصفها (والراء الزوجية)

عدم الضمان فيما اذا اهلك في يده بعد القضاء بقوله يعني من غير منع (قوله يكون فسحان من الاصل) مرادهم بالفسح من الاصل ان لا يترتب على العقد اثر في المستقبل لا بطلان اثره اصلا ولا لاعداد الزوائد المنفصلة المتولدة الى ملك الواهب برجوعه در عن الفصولين (قوله حتى لا يشترط العيب) وصح الرجوع في الشائع ولو كان هبة لم يصح وللواهب رده على بائعه مطلقا بخلاف ازيد العيب بعد القبض بغير قضاء لان حق المشتري في وصف السلامة لا في الفسخ فافتقر قاتنوير وشرحه وقوله وصح الرجوع في الشائع بان رجوع في بعض ما وهب وقوله وللواهب رده على بائعه ان يحكم خيار العيب يعني ولم يعلم بالعيب قبل الهبة (قوله لم يرجع على الواهب) لانها عقد تبرع فلا يستحق فيه وصف السلامة والاعارة كالهبة لان قبض المستعير كان له من خلاف الوديعة والعين المستعيرة لا العتق فيه ما يكون للدافع جبر وتغوير وشرحه عن العمادية (قوله فيشترط التقابض في العوضين) لان القبض شرط في الهبة كما مر وكل واحد منهما واوهاب من وجهه عني (قوله في المجلس) أي مطلعا وان لم يكن بذه (قوله وتبطل بالبيع) أي فيما يحتمل القسمة شربلاية (قوله ببيع انتهاء) هذا اذا كان العوض معلوما فلو جهل كانت هبة ابتداء وانتهاء ولو تفقعا ان الهبة بعوض وختلف في قدره فقال الواهب الفوه ل لمعوض ختمانته والعوض لم يقبض والهبة فائمة بخير الواهب ارشاء قبض ختمانته ورجع في الهبة وان هالكه كذرجع بقيمة ان شاء أي بقيمة الموهوب اهلكه ولو استلما في اصل العوض فالنزل للموهوب له في انكاره وللاراه الرجوع ان كان قائما ولو لم يستهلك فلا شيء عليه ولو اراد الرجوع فقال انا أخوك او عوضتك او انما تصدقت بها على فالقول للواهب استحسانا وفي اوفاف الناصح لو هب الواهب الارض التي شربها الاستبدال بها ولم يشترط عوضا لم يجز وان شرط عوضا فهو كالبائع حموى أخذنا من البحر والرمز والذخيرة (قوله فترد لعيب وخيار الزوئية) واعلم في فترد ونقوله فيشترط ثبته ما قبله ساما الكلام عني (قوله ولا يبطله الشيع) أي مطلعا سواء كان مما يحتمل القسمة أم لا لان الهبة بشرط العوض ببيع ابتداء وانتهاء عند الامام الشافعي وزفر وكذا تظهر ثمرته الخلاف أيضا في خيار الزوئية والرد بالعيب فعندهما بئتان قبل القبض وعندنا بعده (نقطة) فبطلان الرجوع مانع ثم زال عاد الرجوع كالموئبي في الدار الموهوبة وبطل الغرض رجوع الواهب بسبب البناء ثم هدم البناء كاله الرجوع بخلاف ما اذا اشترى عبدا بالخيار ثلاثة ايام ثم علم العبد من مدة الخيار وخاصم المشتري البائع في الرد وبطل القاضي حقه في الرد بسبب المحي في مدة الخيار ليس له ازيد ان زالت المحي ومدة الخيار باقية كذا في الدرر الا قوله ان زالت المحي ومدة الخيار باقية فاني وحدثني شيخنا بخطه ووجه الفرق بين مسئلة الهبة والبيع ان المحي في العبد لم يتحقق زوالها لكونها امرانا طيبا لا فزوال البناء واشباهه اذ لا توهم لبغائه بعد زواله شربلاية واعلم ان عود الرجوع بعد زوال المانع يشكل بماله وهب زوجته ثم اباها حيث لا يعود حق الرجوع ويجوز ان كان الشربلاية ان المانع من مسئلة الهبة لازوجة مقارن بخلافه في غيرها

(فصل في الاستثناء والتعليق وغيرهما) * لما كانت المسائل المذكورة في هذا الفصل متعلقة بالهبة بنوع من التعلق ذكرها في فصل على حدة عناية وقوله وغيرهما اراد به ما ذكره المصنف من قوله والصدقة كالهبة حموى (قوله او يعوضه شيئا منها) فيه اشكال فانه ان اراد الهبة بشرط العوض فهي والشرط جائز ان فلا يستقيم قوله بطل الشرط وان اراد به ان يعوضه عنها شيئا من العين الموهوبة فهي تكرار محض لانه ذكره بقوله على ان يرد عليه شيئا من ارباعه في الدرر نية الرشق الاول وقوله فهي والشرط جائز ان ممنوع وانما يجوز اذا كان العوض معلوما و اجاب العيني بان قوله على ان يرد شيئا منها لا يستلزم ان يكون عوضا لان كونه عوضا انما هو بالفاظ مخصوصة فيجوز ان يكون ردا ولا يكون عوضا واما قوله على ان يعوضه شيئا منها فتصريح بالعوض ولا شك انها مما غير ان بقي ان يقال ما اجاب

يكون فسحان من الاصل فيعود الملك القديم حتى لا يشترط القبض الواهب (فان تلقت) العيب (الموهوبة) او استحقها مستحق وضمن المستحق (الموهوب له لم يرجع على الواهب) بما ضمن والهبة بشرط العوض (بان يجب عليه رده على ان يجب الموهوب له عبده له هبة ابتداء فيشترط التساوي في العوضين) في المجلس او بعده باذنه (وتبطل بالبيع) فان وهب شيئا مشاعا بشرط العوض لا يجوز (بيع انتهاء) حتى لو غابضا صح العتق وصار في حكم البيع (وترد بالعيب وخيار الزوئية وتوئذ بالهبة لو كان تقاروا قال زفر والشافعي ينعى له ابتداء زفر والشافعي ثبت للمالك تجرد العقد وانتهاء حتى ثبت للمالك تجرد العقد ولا يبطله الشيع وزكر الامام المبولي في الجاسم انه غير هذا اذا ذكره كالحكمة على فاما اذا ذكره بالبلاء بان قال وهب ملك هذا العبد بملك هذا او بالمد درهم فهو بيع ابتداء وانتهاء كذا في النهاية (فصل) * في الاستثناء والتعليق وغيرهما (ومر وهب امه الاجلها او وهب امه على شرط ان يرد لها الموهوب له عليه) بعد حين او على شرط (ان يرد لها او يستولدها) وهب (دارا على شرط ان يرد الموهوب له) أي يعطى بعض الدار الموهوبة عوضا عن كل الدار

به في الذر وسبقه اليه صدر الشرية متعقب فقد ذكر عزمي زاده مانصه يفهم من كلام صاحب الدرر
 انه اذا وهب دارا بشرط ان يعوضه شيئا معيناً منها تصح الهبة والشرط مع انه ليس بذلك فالصواب
 في الجواب ان يختار الشق الثاني ولا تكرار لان الرد عليه لا يستلزم كونه عوضاً وفي هذا المقام كلام يعلم
 بمراجعة تكلمة قاضي زاده (قوله صححت الهبة في الصور كلها) لانها لا تبطل بالشرط الفاسدة درر قال
 شيخ الاسلام أي التي تفسد البيع مع كونها غير آيلة الى الهبة بشرط العوض كما يظهر ذلك من فتاوى
 قاضيان وغيره وذلك كهبته مهرها بشرط ان يتج بها او يحسن اليها او يقطع لها في كل حول ثوباً مرتين
 فجعلوا اشتراط نفقة الحج والاحسان لها وقطع الثوب بمنزلة شرط العوض بل جعل بعض المشايخ شرط
 ترك نخلها في هبتها مهرها او شرط المكث معها مثله في الحكم فحكمه وبطلان هبتها اذا ظلمها ولم يمكث
 معها وهر المختار وكأنه لا تنقاعها بما يشبهها بالعوض في الجملة وان لم يكونا عوضين حقيقة فكانهم عملوا
 فيه بالشبهين فأفسدوا الهبة حتى لم يحصل النفع المشروط للواهب لشبهه بالعوض فانه لا تتم الهبة اذا لم
 يحصل العوض وصححوها متى حصل النفع المشروط وان كان مجهولاً لجهالة فاحشة كترك الظلم
 المجهول لجهالة مآله لانه ليس بعوض حقيقة وهذا بخلاف الشرط المذكور في الكتاب وأما اذا شرط
 عوضاً مجهولاً لجهالة فاحشة كما اذا شرط ان ينق على الواهب ما يخرج من ارض المراح الموهوبة
 فالهبة فاسدة مطلقاً كما صرحوا به والعاهران الفساد لكونه تعليقاً للهبة بالخطر اذا خرج موهوم هذا
 ما فهمت من كتب الفتاوى كذا ذكره جوي زاده (قوله وبطل الاستثناء) لانه لا يعمل الا في محل يعمل
 فيه العقد والهبة لا تعمل في المجل لكونه وصفاً وكذا الحكم في كل معاوضة مال بغير مال كالتكاح والمخلع
 والصالح عن دم وعمد والصدقة والعق بغيره بخلاف المعاوضات المسالية كالبيع والاجارة والرهن والسكينة لانه
 عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع وشرط وبخلاف الوصية حيث تجوز في الام دون الحمل وفي الحمل دون
 الام لان بابها اوسع ولو اعتق حملها ثم وهبها صح لان الحملين غير مملوك له ما شغل بطنها به لا يوجب الفساد
 بخلاف ما اذا بر الحمل ثم وهبها حيث لا تجوز الهبة لان ملكه فيه باق فكانت هبة مشغول بخلاف الاول
 زيلعي وبجر (قوله وبطل الشرط في سائر الصور) لانه بعض او مجهول والهبة لا تبطل بالشرط الفاسدة
 درر زيلعي قال المحوى وقوله في سائر الصور أي في جميع الصور ولا يصح ان يكون سائرهما بمعنى باقي
 انتهى يعني لانه لو اريد سائر بمعنى باقي يلزم صحة الشرط في بعض الصور وأقول ذكر العيني مانصه وبطل
 الشرط في الصور الباقية ولا مانع من صحته لانه يراد بباقي الصور ما عدا الاول من صورة الاستثناء (قوله
 فهو باطل) لان هبة الدين من عليه ابراء وهو تعليق من وجه فيرتد بالرد ولو بعد المجلس على خلاف فيه
 واسقاط من وجه فلا يتوقف على القبول الا اذا اوجب انفساخ عقد صرف او سلم والتعليق يختص
 بالاسقاطات المحضة التي يحلف بها كالاتاق والعقاق فلا يصح تعليق التملكات ولا الاسقاطات من
 وجه او من كل وجه مما لا يحلف به كالعقود القصاص وقيد بقوله ان أدبت لانه لو قال انت بري
 عن النصف على ان تؤدي الى النصف صح لانه ليس بتعليق بل تقيد لان التعليق على هو ما بعدها
 لا ما قبلها بجر وغيره وفي قولهم والتعليق يختص بالاسقاطات المحضة التي يحلف بها اشارة الى ان من
 الاسقاطات المحضة ما لا يحلف بها أي لا يقبل التعليق بالشرط كالحجر على المأذون وعزل الوكيل والابراء
 عن الدين غناية (قوله للمهر حال حياته ولو رثته بعده) لقوله عليه الصلاة والسلام من اعمر عمرى فهي
 للمهر محياه ومماته لا ترقبوا من ارقب شيئاً فهو سبيل الميراث عيني وقال عليه السلام المهر لمن وهبته له
 بجر (قوله فاذا مات المهر ترد عليه) لا يخفى ما فيه من القصور وايها ما ليس مراد بوجه قول النقاية
 وشرحها للقهستاني وهي أي المهر في الشريعة جعل داره أي المهر له مدة عمره أي المهر له بشرط
 ان ترد الدار على المهر او على ورثته اذا مات المهر له او المهر بان قال اعمرتك دارى هذه حياتك فاذا مات
 فهي لي واذا مات أنا فهي لورثتي وبطل في الشريعة الشرط أي شرط الرد على المهر او ورثته كما في الجاهلية

(صححت الهبة في الصور كلها) وبطل
 الاستثناء في الاول (و) بطل (الشرط)
 في سائر الصور (ومن قال لمدنيته اذا
 جاء غدا فهو لك او انت منه بري او
 ان أدبت الى نصفه ذلك نصفه او
 انت بري من النصف الباقي فهو)
 أي كل واحد من هذه الاقوال
 (بطل) وصح المهر للمهر
 (بطل) حال حياته ولو رثته بعده
 المفعول (ان يجعل) المهر
 وهي أي المهر (عمره) أي مدة
 (داره) أي للمهر (عمره) أي مدة
 (فاذا مات) المهر (ترد عليه)
 عمره (الرقبي) أي

فالدار للعمر له حال حياته ولورثته بعد وفاته اه باختصار وانما بطل الشرط لانه عليه السلام ابطال شرط المعمر وبطلانه لا يؤثر في بطلان العقد لما بينا ان الهبة لا تبطل بالشرط الفاسدة عنانية (قوله ان مت قبلك فهو لك) وانما لم يصرح بقوله وان مت قبلي فهو لي احتراز عن سماجة ذكر مونه فهو متنا في تصرف (قوله أي لا يصح عندهما) لعدم التملك في المال واذا لم تصح هبته فهي عارية لانها تتضمن اطلاق الانتفاع جوي عن النبايع (قوله خلافا لابي يوسف الخ) وهو الاصح كما غاية البيان اعلم ان الخلف لغيره فقول أبي يوسف يجوز الرقي بناء على انها تملك للمحال واشترط الاسترداد بعده عدة وقوله ما بعدم صحة الرقي بناء على ان التملك مضاف الى زمان فلا يصح لعدم التملك للمحال درر فحاصله انه متى وجد التملك في المحال واشترط الرقي في المال يجوز بالاجماع لما بينا ان الهبة لا تبطل بالشرط بل الشرط يبطل ومتى كان التملك مضافا الى زمان في المستقبل لا يجوز بالاجماع فكان الخلاف معينا على تفسير الرقي فن قال انه تملك في المحال اجازته ومن قال انه مضاف لم يجزه وبالحجة فقد ورد في المعري والرقي اخبار كثيرة بعضها بالمنع فيها وبعضها بالجواز فيها وبالجملة على ما سئلنا يحصل الوين زيلعي (قوله والصدقة كالهبة) قدم المصنف احكام الهبة على الصدقة اعمومها في حق المسلم والذرة وكثرة تغاريها كذا في المفتاح وهو عكس ما هو المشهور من ان ما كثرت تغاريه يؤخر لطول الكلام عليه جوي (قوله ولا في مشاع الخ) فان قلت قد تقدم ان الصدقة لعقيرين حائر فيما يحتمل القسمة قلت المراد هنا ان يب لواحد فقط حيث هو مشاع يحتمل القسمة بخلاف التقيرين لقبضهم امام ما لا يشوع بحر (قوله ولا رجوع فيها) لان المقصود هو الثواب وقد حصل فيل سله ان حصول اثر في الاثرة فضل من الله تعالى ليس بواجب عندنا خلافا للمعتزلة فلا يتطع بحصوله رايكن ان ينال المراد به حصول الوعد بالثواب اني شلي ولو احتلغا فقال الواهب كانت هبة وقال الموهوب له صدقه فالقول للواهب بحر عن الحنانية قال واطلعه فشمع ما اذا تصدق على غنى واختاره في الهداية لانه يدقصد بالصدقة على اغنى الثواب لكثرة عياله قال الزيلعي وما ذكره من عدم جواز التصديق على اثنين ينافي هذا لانهم هالك لم يتروافيه وفي الهبة الاحال للملك حتى اجاز وهما لعتيرين ومنه وهما الغنيين على الصحيح وهو المذكور في الجامع الصغير على ما بينا من قبل فقياسه ان يملك الرجوع في الصدقة على الغنى ولا يملك الرجوع في الهبة على الفقير انتهى

(كتاب الاجارة) *

هي لغة اسم للاجرة أي كراء لا جبر ومن المصباح اجرت الدار والعبد من بابي قتل وضرب واجرت بالمدة نالمة قال الزخشي اجرت الدار على اعملت وأياما مؤجرا ولا يقال مؤجرا فله خطأ رقيب قال حميد بن زاني في حواشي صدر الشريعة وجه القبح انه يستعمل نرفا فمين يؤجر اهله للزنى ثم قال وفيه ما يدفع في صحيح مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزاوعة وأمر بالمؤاجرة جوي (قوله يكون غماجا بعوض) خطأ صريح لان الهبة تملك بغير عوض جوي رافول ما ذكره الشارح بالنظر للهبة بشرط العوض لا مطلقا نعم لو حدف قوله بعوض واكتفى بالاستراك في مطلق التملك كما في العنانية والدرر والبحر لكان أولى (قوله لكن الاجارة تملك المفعلة) أشار به الى نكتة تقديم الهبة لان الاعيان مقدمة على المنافع عنانية (قوله هي بيع منفعة معلومة الخ) وقيل هي تملك المنافع بعوض بخلاف النكاح فانه ليس بملك وانما هو استباحة المنافع بعوض زيلعي ولهذا كان المهر عندنا في مقابلة ملك الاباحة دون المنفعة بدليل انه لومات أحدا الزوجين قبل الدخول لا يسقط المهر ولو كان في مقابلة المنافع لسقط لانه لم يوجد الانتفاع كما لو تلفت العين المستأجرة شيخنا عن غاية البيان بقى ان يقال ما ذكره الزيلعي من ان النكاح

ان مت قبلك فهو لك أي لا يصح عندهما خلافا لابي يوسف فان عنده كالعري (والصدقة كالهبة حيث لا تصح) الصدقة في المجلس أو بعده من المصدق عليه في المجلس أو بعده باذنه وعن ابراهيم النخعي والنسائي شريح فيه روايتان في رواية تجوز بدون العوض وفي رواية لا تجوز ويشترط القبض (ولا) تصح الصدقة في مشاع يخل التسمية هذا يستقيم هي رواية الجامع الصغير مقيد وعلى رواية الجاهل لان الصدقة بالغنى وانما قيد بالعمية لان الصدقة تصح في مشاع لا يخل القسمة كالهبة (ولا رجوع فيها) أي في الصدقة (كتاب الاجارة) * تناسب الكتيبن من حيث ان كل واحد منهما يكون عليه كاي عوض ولكن الاجارة تملك المفعلة بعوض (هي) بيع منفعة معلومة بأجر معلوم

ليس بتلك وإنما هو استباحة المنافع بعوض موافق لما ذكره سعدى أفندي حيث اعترض على قول
الهداية في تعريف الاجارة هي عقد على المنافع بعوض فقال لو قال تلك المنافع بعوض لكان أولى
لان النكاح ليس بتلك وإنما هو استباحة المنافع بعوض لكن تعقبه قاضي زاده بأنه غير سديد اذ لو قال
تلك المنافع لم يتفاوت الامر فان النكاح أيضاً تلك لاستباحة محضة والا لما وجب الاعتياض
عنه كذا ينحط شيخنا والمراد بالمنفعة المقصودة من العين حتى لو استأجر اواني يتجمل بها أوداية ليجنبها بين
يديه أودار الا ليس كتمانها بل ايظن الناس انها له فالاجارة فاسدة ولا أجر له بمجرد عن الخلاصة وركنها الايجاب
والقبول بشرطها ككون الاجرة والمنفعة معلومتين لان جهاتهما تنقضي الى المنازعة وهل تنعقد
بالتعاطي ظاهر الخلاصة نعم ان علمت المدة وفي البرازية ان قصرت نعم والا لدروته عقداً بغيرك هذه الدار
شهر ايكذا أما العارية فلا تنعقد بلفظ الاجارة حتى لو قال أجرتك هذه الدار بلا عوض كانت اجارة
فاسدة لا اعارة واختلف في انعقادها بلفظ البيع ففهم من قال تنعقد كالرخصي كافي الدرر لا يمكن نقل
في الشربة لاليعة عن البرهان انه جزم بعدم الانعقاد لان بيع المعدوم باطل الخ وحكمها وقوع الملك
في البدلين ساعة فساعة والمراد عمل العلة ونفاذها في المحل ساعة فساعة لا ارتباط الايجاب والقبول كل
ساعة وان كان ظاهر كلامهم بوجه ذلك والحكم تأخر عن زمان انعقاد العلة الى حدوث المنافع ساعة فساعة
لان الحكم قابل للتراخي كافي البيع بشرط الخيار ثم عقداً الاجارة على ما عرف في الاصول علة اسمها لاضافة
الحكم اليه ومعنى اكرهه مؤثراً فيه لاحكام التراخي الحكم عنه بمجرد عن غاية البيان (قوله وكل ما صلح الخ)
أشار بهذا المزج الى عموم ما وفتها تصلح سوراً للكلية جوى (قوله كالدرهم الخ) كذا العددي
المتقارب بشرط بيان الوصف بمجرد (قوله وهذا لا ينعكس) أي عكس الغويا ما عكس ما نطقاً فينعكس
جوى فلا يصح ان يقال كل ما لا يصلح ثم لا يصلح اجرة بخلاف قوله بعض ما يصح اجرة يصح ثمنا فانه صحيح
لان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية (قوله فان الثياب الخ) علة لعدم صحة الانعكاس وفيه كلام
يعلم بمراجعة الكلية والكلية جوى قال شيخنا وقوله فيه كلام هو ان بيع المقايضة ليس فيها الا العين
من الجانبين فلو لم يصلح العين ثمنا لكان بيعاً بلا ثمن وهو باطل قال في العناية ويمكن ان يجاب عنه بان
النظر على المثال ليس من داب المناظرين فاذا كان الاصل صحيحاً جاز ان يمثل بمثل آخر فيمثل بالمنفعة
فانها تصلح اجرة اذا اختلف جنس المنافع ولا تصلح ثمناً أصلاً انتهى ثم اذا كانت الاجرة ثياباً أو عروضا
فالشرط بيان الغدر والاجل والصفة لانه لا يثبت ديناً في الذمة الا في السلم فكان لثبوته أصل واحد
وهو السلم فلا يجوز الا على شرائطه بخلاف الكيلى والوزنى لان لثبوتهما أصلين القرض والسلم والاجل
في القرض ليس بشرط فان بين جاز كالسلم وان لم يبين جاز كالقرض وهذا كله اذ لم يشر اليها اشارة
فهى كافية ولا حاجة الى بيان الغدر والوصف والاجل وان كانت حيواناً فلا يجوز الا ان يكون معيناً
بمجرد عن الاستيعاب (قوله وتصلح اجرة) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الظاهر خلافاً لما في بعضها
من قوله وتصلح اجارة جوى (قوله ببيان المدة) وان طالبت ولو مضافة كاجرة تكها غداً وللاؤجر بيعها
اليوم وتبطل الاجارة به يغتفر من الحسانية واستفد من قوله به يغتفر انه على خلاف المفتي به لا تبطل
الاجارة به كافي غير المضافة واعلم ان الاجرة لا تملك في الاجارة المضافة ولو اشترط التجمل خانية (قوله
أي مدة كانت) يجزى أى على انها بدل من قوله على مدة كذا في المفتاح يعنى وكان قامة وأقول يجوز
ان تكون ناقصة وأى بالنصب خبر مقدم والمراد من قوله أى مدة كانت أى مطلقة عن قيد سنة مثلاً
بعد كونها معينة طالبت او قصرت جوى (قوله على ثلاث سنين) كيلا يدعى المستأجر ملكها وأطلقه
فشمل الضياع وغيرها وقد أفتى الصدر الشهيد بعدم الزيادة على ثلاث في الضياع وعلى سنة في غيرها
الا اذا كانت المصلحة في غيره قال في المحيط وهو المختار لا يقتوى وهذا عند عدم شرط الواقع فان نص
على شئ وزاد عليه لم يجز وتفسخ في كل المدة على الراجح الا اذا كانت الزيادة على ما عينه الواقف أنفع

(وكل ما صلح) ان يكون (ثمناً)
في البيع (صح) ان يكون (اجرة)
في الاجارة كالدراهم والدينار
والمكيل والموزون وهذا لا ينعكس
فان الثياب والاواني والدواب والعبيد
والامام وغيرهم من الاعيان لا تصلح
ثمناً وتصلح اجارة والمنفعة تعلم بامور
ثلاثة الاول (بيان المدة) أي مدة
الاستئجار كالسنة والزرعة فتصح
على مدة معلومة أي مدة كانت ولم
تزد (في) اجمارة (الاوقاف على
ثلاث سنين) في الضياع وعند الشافعي
في قول لا تصح في اكثر من سنة واحدة
وفي قول تجوز الى سنتين وفي قول
تجوز أبداً

فيؤجره القاضي لا المتولى لان ولايته عامة واعلم ان اجارة الوقف لا تصح الا باجرة المثل او اكثر فلو اجر
 الناظر بأقل لم يصح ويلزم المستأجر تمام اجر المثل بحر ودر (تنبيه) مثل عن الجهات التي راجية المجارية
 في الاراضي المصرية وان المتزمنين واضعون أيديهم عليها وجبوا عن اوقافها بالالتزام وما في معناه
 كالتمسك ومال الحماية مما يلزم منه حبسها عن اوقافها ويستغلون مالها بأقضى القيم ويدفعون
 الجهة الاوقاف من المال او الغلال شيئا قليلا دون اجرة المثل بغبن فاحش ويأخذون الباقي لانفسهم
 ثم انهم في هذه السنة التي هي سنة ثلاثة عشر ومائة ألف يدعون الشراء في الاطيان والبلدان ويمتنعون
 من دفع هذا الشيء القليل فهل يسوغ لهم الامتناع او يلزمهم دفع خراج جهات الاوقاف بالتام والكمال
 فأجاب شيخنا بمناصه لا يجوز للمتزمنين وضع أيديهم على الاوقاف بدون اجارة شرعية بان تكون من
 نظارها باجر المثل فصاعدا او بما يتغابن الناس فيه وبوضعهم وتصرفهم بالالتزام والحماية بدون
 الاستئجار ممر له ولا به ذلك صاروا غصبة فيضمنون به المنفعة مطلقا وسفوها وعطلوها باجر المثل
 بالغما بلغ مدة وضع أيديهم وما أجروا منها للزراع وقبضوا أجرته يرد الى الاوقاف على ما عليه الفتوى
 والاجرام يسقط بعدم الرى اذا استأجروا من الناظر للزراعة وأما في هذه الحادثة فيلزمهم تسليمه
 وبقائه وضع يدهم تعديا أجر المثل لغير الزراعة كما يلزمهم الاجر المسمى لو كانوا قد استأجروا من الناظر
 مقيلا وراحا في ثياب المحاكم الشرعية على رفع أيديهم عن الاوقاف وتمكين الناظر من التصرف فيها
 بالوجه الشرعي والزامهم تمام اجر المثل عن المدة الماضية حتى فيما استأجروا من الناظر بغبن فاحش والله
 اعلم ثم رأيت بخطه أيضا على سؤال آخر ما نصه الواجب عليهم فيما وضعوا أيديهم عليه من الارضين
 الموقوفة تعديا ورفعوا أيدي الناظر عنها بما ذكر تمام اجر المثل للسنتين الماضية فيما استوفوا ومنفعة
 بالزراعة بأنفسهم وعطلوه وأما ما أجروا منها للزراعة وقبضوا أجرته فلا يلزمهم اجر المثل وانما يردون
 جميع ما قبضوه من المستأجرين الجهات الاوقاف هذا حكم غصبهم في سني الرى الماضية وأما حكمه في هذه
 السنة التي لم يبرؤ فيها بعض الاوقاف ولم يرفعوا أيديهم فأجر مثلها صالحة لغير الزراعة وأما ما استأجروه
 من الناظر بغبن فاحش فالواجب عليهم أيضا تمام اجر المثل وما استأجروه بعضهم مقيلا وراحا قاصدين
 بذلك لزوم الاجر وان لم يبرؤ فالواجب عليهم دفعه عن هذه السنة أيضا قال في تنوير الابصار واذا
 أجره المتولى بدون اجر المثل لم يستأجر تمامه كأجر منزل صغيره بدونه وبغنى بالضمان في غصب عمار
 الوقف وغصب مسافعه وكذا بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف فيه العلماء انتهى وقال البرهان
 الطرابلسي في الاسعاف في فصل انكار المتولى الوقف وفي غصب الغير اياه ولو استغل العاصب الارض
 سنين بالزراعة فالغلة له وعليه قيمة ما نقص من الارض ولا يلزمه اجر مثلها وهذا قول المتقدمين وقال
 المتأخرون يلزمه اجر مثلها وأجر مثل مال اليتيم وما عدل للاستغلال انتهى والفتوى على قول المتأخرين
 لما علمت من انه الانفع للوقف ولما أتى من جزم صاحب الاشياء ونص عبارته الغاصب اذا أجر ما منفعه
 مضمونة من مال وقف او يتيم او معدل للاستغلال فعلى المستأجر المسمى لا اجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر
 المثل انما يرد ما قبضه من المستأجر ونقل هذه العبارة بحر وفها تلخيص الغزى في منع العمار وأما تقيسيط
 البلاد فقد قال شيخ الاسلام فقيه الطبع العلامة الشرنبلالي انه لم يدخل تحت قاعدة شرعية انتهى ولا
 يصح جعل الالتزام اجارة لانه عقد ولا تعاطيا لان ما يؤخذ منهم وقته ليس أجرة قطعاً وقبض الارض
 بالتخلية وتخلية البعيد باطله نصوا عليه في البيع والاجارة بيع المنافع ويظهر ان الالتزام الآن الحادثة
 من زمان قريب عمالة شرعية للعامل مما يتحصل ما يكفيه وأعوانه الخ ووافقه على ذلك علماء مصر من
 اهل المذاهب كالشيخ عبد المحي والشيخ أحمد الدقوسى والشيخ محمد زرقانى والشيخ ابراهيم البرماوى
 والشيخ أحمد المرحومى والشيخ صالح الحنبلى وغيرهم (قوله ثم لو وقتنا وقتنا لا يعيش اليه أحدهما الخ)
 يعنى في الملك كذا بخط شيخنا (قوله قيل لا تصح) لانه في معنى التأيد وبه كان يعنى الذى أبرعته رابعى

ثم لو وقتنا وقتنا لا يعيش اليه أحدهما
 ثم لو قيل لا يصح

(قوله وقيل تصح) عبارة ان يلقى وبعضهم يجوز ذلك والمخالف منهم لان العبرة بالكلام المتعاقدين وانه
يقتضى التوقيت ولا يقتضى تعيين الوقت انتهى (قوله لا تصح عند مشايخ الخ) هو الصحيح حموى (قوله
حتى يطله) أى يفسخه وهو ظاهر في العهدة وبه صرح في البحر بالعز والى الشئنى (قوله حتى يجوزه)
أى يقضى مجوازه فيرتفع الخلاف (قوله ان يعقدوا عقوداً متفرقة) كل عقد سنة فيلزم العقد الاول
لانه ناجز لا السابق لانه مضاف فلم يتولى فسخه كذا في الدر من الخاتمة قال والفتوى على ابطال الاجارة
الطويلة ولو بعقد (قوله كالاستيجار على صبيغ الثوب الخ) ومنه استيجار الدابة للحمل والركوب
اذا برز ازاكب وما يحمله والمسافة كما في ان يلقى وفي البحر عن البرازية لا بد من بيان الوقت والموضع في
استيجار الدابة للركوب حتى لو خلا عنها فهي فاسدة الخ (قوله وخياطته) لا بد من تعيين الثوب ففي
المحيط استأجره لقصر عشرة أبواب ولم يرها فالاجارة فاسدة وان يسمى جنسها لانه يختلف بقلته ورقته بغير
(قوله وذ كرفى بعض الكتب انه يشترط) وبه جزم ان يلقى حيث ذكر ان المنفعة لا تعلم الا اذا بين المصوبغ
والصبيغ وقد مر ما يصيغ به وجنسه انتهى وقيد في البحر اشتراط بيان قدر الصبيغ بما اذا كان مما يختلف
(قوله لا تملك بالعقد) لان العقد ماضى ومن قضيتها المساواة فمن ضرورة التراخي في جانب المنفعة
التراخي في جانب البدل الا تنزل يقال يصح الابرار من الاجرة بعد العقد فلو لم يملكها لم يصح وكذا يصح
الارتهاج والكفالة وكذا التزويج امرأة بسكنى داره سنة وسلم الدار اليها ليس لها ان تمنع نفسها لانا نقول
لا يصح الابرار عند أبي يوسف لعدم وجوبه كالمضاد بخلاف الدين المؤجل لانه ثابت في الذمة والمجواب
على قول محمد انه وجد سبب وجوبه بخلاف ابرأه بعد وجود السبب كالعقود عن القصاص بعد الجرح
والرهن والكفالة للوثيقة فلا تشترط حقيقة الوجوب وانما لم يكن للمرأة حبس نفسها بعد تسليم الدار
اليها لانه اوفى ما عصى لها برضاها فصارت كما اذا أحلت المهر كله زيلعى (قوله ولا يجب تسليمه به) كان
الظاهر ان يقال تسليمه حموى ولو ذكره بالفاء تفرعاً على ما قبله كما في البحر حيث قال فلا يعتق قريب
المؤجر لو كان أجرة ولا تملك المطالبة بتسليمه الحال لكان أولى (قوله عينا كان اودينا) وقيل ان كانت
الاجرة عينا لا تملك بنفس العقد وان كانت ديناً تملك بنفس العقد ويكون بمنزلة الدين المؤجل وعامة
المشايخ رحمهم الله تعالى على ان الصحيح الاول حموى عن الذخيرة (قوله او بشرطه) والمراد انه يستحقها
بذلك ولكن لا يملكها الا بالقبض كذا قيل وأقول في الدر عن شرح الوهبانية لا شرئنا لى انه بقى
برواية تملكها بشرط التججيل للحاجة (قوله أى بشرط التججيل) في غير الاجارة المضافة أما فيها فاشتراط
التججيل باطل ولا يلزمه الحال شئ لان امتناع وجوب الاجرة فيه ليس بمقتضى العقد بل بالتصريح
بالإضافة الى وقت في المستقبل والمضاف الى وقت لا يكون موجوداً قبل ذلك الوقت (قوله أى باستيفاء
المعقود عليه) لتحقيق التسوية (قوله او بالتمكن منه) وهذا اذا كانت الاجارة صحيحة أما في الفاسدة
فلا يجب الاجر لا بحقيقة الانتفاع وظاهر ما في الاسعاف اخراج الوقف فتجب اجرة في التناصفة بالتمكن
قلت وهل مال اليتيم والمعدل للاستغلال والمستأجر في البيع وفاء على ما أفق به علماء الروم كذلك محل تردد
تنوير وشرحه (قوله بان قبض الدار) فلو سلمها بعد مضي بعض المدة فليس لاحدهما الامتناع اذا لم
يكن في مدة الاحارة وقت يرغب فيها لاجله فان كان فيها وقت كذلك كبيت مكة وحوايتيها من الموسم
خير في قبض السابق بحر ولو سلمه المفتاح فلم يقدر على الفتح لضاعه ان أمكنه الفتح بلا كلفة وجب الاجر
والالا اشياء وكذا الوجه عن الفتح هذا المفتاح لم يكن تسليمه لان التججيل لم يصح صيرفة ولو اختلفا فيحكم
الحال ولو برهننا في بيعة المؤجر ذخيرة كذا في الدر ويستثنى من تحكيم الحال ما اذا ادعى المستأجر الشراي
ولهذا أجاب المقدسى بان على المستأجر اثباته لان النزاع وقع بعد فوات أوان الشراي الذى هو المانع
ولا ينظر الى كون الماء منقطعاً في ذلك الوقت لان انقطاعه ليس مانعاً مطلقاً في وقت مخصوص وهو
وقت الرى اذ لو كان المانع هو عدم الماء لكان ذلك موجوداً في كل أرض رويت ثم زال عنها الماء

وقيل تصح وفي الوقت لو أجاز أكثر من
ثلاث سنين لا تصح عند مشايخ الخ
وغيرهم وقال بعضهم يرفع الى الحاكم
حتى يطله والمجلة في جواز الاكثر انه
يرفع الى الحاكم حتى يجوزه وقيل ان
يعقدوا عقوداً متفرقة كذا في
الذخيرة (او بالتسمية) أى المنفعة تارة
تعليم تسمية العمل الذى تصرف اليه
المنفعة وذا بيان محله (كالاستيجار
على صبيغ الثوب وخياطته) وهذا
يشير الى انه لا يشترط بيان قدر
الصبيغ وقد نص عليه في كتاب
الاستصناع وذ كرفى بعض الكتب
انه يشترط حتى لو لم يبين قدر الصبيغ
لا يجوز (او بالاشارة كالاستيجار على
تقل هذا الطعام الى موضع) كذا
والاجرة لا تملك بالعقد ولا يجب تسليمه
به عندنا عينا كان اودينا (بل) تملك
الاجرة (بالتججيل) من طرف المستأجر
من غير شرط (او بشرطه) أى بشرط
التججيل (او بالاستيفاء) أى باستيفاء
المعقود عليه (او بالتمكن منه) أى
من استيفاء المعقود عليه بأن قبض
الدار

انتهى (قوله فعلية الاجرة وان لم يسكن) لوجود التمكن من الاستفهاء اقامة للتمكن من الشيء مقام ذلك الشيء (قوله وقال الشافعي تملك بنفس العقد الخ) لانها عقد معاوضة فيثبت الملك في البدلين بنفس العقد بناء على أصله ان المنفعة المدومة عنده جعلت موجودة حكما ولنا ان هذا عقد معاوضة فيقتضى المساواة بينهما وذلك بتقابل البدلين في الملك والتسليم واحد البدلين وهو المنفعة لم تصر بموكة بنفس العقد لاستحالة ثبوت الملك في المدوم فكذا في البذل الآخر فلو ملك الاجرة ملكها بغير بدل فتأخر الملك ضرورة وجواز العقد ليس باعتبار ان المدوم جعل موجودا وكيف يقال ذلك والموجود من المنفعة لا يقبل العقد لانه عرض فلا يتصور فيه التسليم بحكم العقد والقدرة على التسليم شرط لجواز العقد بل باعتبار ان العين التي هي سبب وجود المنفعة أقيمت مقام المنفعة وهذا أولى مما ذهب اليه الامام الشافعي لان فيه قلب الحقائق وهو جعل المدوم موجودا وما ذهبنا اليه ليس الا اقامة السبب مقام المسبب ألا ترى ان الشارع أقام السفر مقام المشقة وأقام البلوغ مقام اعتدال العقل حتى علق التكليف به لانه سببه وظائره كثيرة زيلعي وأشار بقوله والموجود من المنفعة لا يقبل العقد الى ما هو مصرح به من ان العقد اذا أضيف الى المنفعة لم يحز بخلاف ما اذا أضيف الى العين (قوله فان غصب الخ) المراد بالغصب المحيولة بين المستأجر والعين لان حقيقة الغصب لا تجري في العقار در (قوله سقط الاجر) لان تسليم العين انما أقيم مقام تسليم المنفعة للتمكن من الانتفاع فاذا فات التمكن فالتسليم الا اذا أمكن انخراج الغاصب بشقاعة او حياية اشياء ولو أنكرك المؤجر ذلك ولا يئذنه للمستأجر بحكم الحال تنوير وشرحه ويستقط الاجر بغيرق الارض قبل زرعها وان اصله آفة سماوية يلزمه الاجر تاما في رواية عن محمد لانه قد زرعتها والفتوى على انه يلزمه اجر ما مضى فقط ان لم يتمكن من زرع مثله في الضرر شره بلالية عن البرهان (قوله وذكر في الهداية ان العقد يفسخ) واليه يشير كلام المصنف بمرور الامر من أين الإشارة لانه لا يلزم بين وجوب الاجر وقيام العقد كذا ذكره شيخنا ثم ثمة الاختلاف في ان الغصب هل يوجب فسخ الاجرة أم لا تظهر فيما اذا زال الغصب قبل انتفاء المدة فعلى القول بعدم الفسخ يستوفى ما بقي من المدة وعليه من الاجر بحسبه (قوله اذا لم يبين الخ) قيد المسئلة في العزيمة بقوله هذا اذ لم تكن الاجرة مجعلة أو مؤجلة أو منجمة الخ (قوله وللاقتصار) يتساءل قصر الثوب بالتخفيف من باب نصير أي دقه ويجوز التشديد أيضا وان أفندي (قوله بعد الفراغ من عمله) هذا اذا سلمه فلو هلك قبل التسليم فلا أجر له وكذا كل من عمله أثر وان لم يكن له أثر فكأن فرغ له الاجر وان لم يسلم كالحمال والملاح ولو خاء الثوب ففقه رجل فلا أجر له بل له تضمين الفاتق ولا يجبر على الاعادة وان كان هو الفاتق فعليه الاعادة وهل للخياط أجر التفصيل بلا خياطة قال في الدرر ان الاشياء الاصح لانهم استدرك عليه بما في المضمرات من ان المفتى به نعم بقي ان يقال أطلق المصنف في اشتراط الفراغ من العمل فعم مالو كان يعمل في بيته أو في بيت المستأجر حتى لو لم يفرغ من العمل لا يستحق شيئا من الاجرة على ما في الهداية والتجريد لكن هذا خلاف المشهور وكما في الشرع بلالية عن البرهان والمشهور انه اذا سرق الثوب بعد ما خاط بعينه استحق الاجر بحسبه قال في الدرر وهذا هو المذهب (قوله بعد انخراج الخبز من التنور) هذا اذا كان الخبز في بيت المستأجر لانه صار مسلما اليه بمجرد الانخراج فيستحق الاجر وان اخرج البعض بحسبه أما اذا كان خارجا عن بيت المستأجر فلا يستحق الاجرة الا بالتسليم حقيقة زيلعي ودر (قوله له الاجر) لتسليمه بالوضع في بيته ولا ضمان لعدم التعدي تنوير وشرحه (قوله ولا ضمان على الخبز بالهلاك) عند الكل اذا كان يخبز في بيت المستأجر لانه هلك بعد التسليم بناء على ان الوضع في بيت المستأجر تسليم عندهما كذا بنط شيخنا (قوله وذكر القدوري في شرحه ان على قولهما يجب الضمان) لان العين مضمونة عندهما على الاجير بمنزلة الغاصب فلا يبرأ عن الضمان الا بالتسليم دور الوضع في بيت المستأجر كما هو الحكم في المغصوب فذكره بعد قوله ولا ضمان على الخبز بالهلاك عند الكل ليعيد ان عدم الضمان في احتراقه لا يفعله بعد انجازه

فعلية الاجرة وان لم يسكن وكذا لو استأجر دابة ليركبها الى مكة فذهب بها الى مكة ولم يركب تحب الاجرة وقال الشافعي تملك بنفس العقد ويجب تسليمه ساعتا تسليم الدار والدابة الى المستأجر (فان غصب) المؤجر (منه) أي من المستأجر (سقط الاجر) وهل يفسخ العقد ذكر الفضلي والنسائي في غير ذلك في التنوير انه لا يفسخ نظر الدين في التنوير في الاجر مادامت الاجارة ولكن يسقط الاجر مادامت في يد المستأجر اي لا يفسخ وذكر في الهداية ان العقد يفسخ وان وجد الغصب في بعض المدة يسقط بقدره (و) من استأجر دارا او أرضا معلومة فيكون (لرب الدار والأرض) طلب الاجر كل يوم (و) من استأجر بعيرا فكون (للجمال) ان يطالبه (كل مرحلة) اذ لم يبين وقت الاستحقاق فان بين يان قال بشرط أن اعطى الاجر بعد شهرين يطالب به بعدهما (وللاقتصار والخياط) ان يطالبه (بعد الفراغ من عمله) والخياط بعد انجازه من الخبز من التنور فاذا انرجسه من الخبز (فاحترق) من غير فعله (له) أي للخياط (الاجر ولا ضمان) على الخياط بالهلاك عند الكل وذكر القدوري في شرحه ان على قولهما

من التنوير وهو يخبز في بيت من استأجره قول أبي حنيفة فقط لكونه أمانة لانه قول الكل وهو اختيار
 القدرى وأما عند غيره ففي الضمان مجرى على عموم فوجه عدم الضمان عنده لم يملك من
 عمله وأما على قولهما فلا يملك بعد التسليم وهذا يتم ان كان الوضع في بيته تسليما قاله في العناية بعد العزو
 الى النهاية وقوله أما لو احترق أو سقط من يده الخ وعليه الضمان في قول أصحابنا جميعا كما في الدرر
 عن غاية البيان لماسيما في ان العقيدة تضي السلامة كذا بخط شيخنا وهو في تضمينه بالخيار ان شاء ضمنه
 مثل دققة ولا أجر له وان شاء ضمنه الخبز واعطاه الاجر هداية ولا يضمن المحطب والمخ شربا لاية وغيرها
 لان ذلك صار مستهلكا قبل وجوب الضمان عليه (قوله أما لو احترق) أى في التنوير قبل الانحراج
 (قوله أو سقط من يده) أى فاحترق بسبب سقوطه من يده قبل الانحراج فقوله قبل الانحراج ظرف
 للفعلين قبله (قوله لا أجر له) أى على كل حال سواء كان في بيت المستأجر أو الاجير وعليه الضمان لانه جناية
 يده كذا بخط شيخنا وقوله لا أجر له أى للهلاك قبل التسليم عناية (قوله وللطباخ بعد الغرف) فان أفسد
 الطعام أو أحرقه أو لم ينهجه فهو ضامن ولو دخل بنار لخبز أو ليطبخ بها فوقعت منه شرارة فاحترق
 البيت لم يضمن للادنى ولا يضمن صاحب الدار لو احترق شيء من السكان لعدم التعدى تنوير وشرحه
 عن الجوهرية (قوله للولي) اعلم ان الولائم أحد عشر نظما بعضها بعض الفضلاء في قوله

ان الولائم عشرة مع واحد * من عدها قد عذ في اقرانه
 فالخرس عند نفاسها وعقيقة * للطفل والاعذار عند ختانه
 وحفظ قرآن وآداب لقد * قالوا الحذاق لحذقه وبيان
 ثم الملاك بعقدته ووليمية * في عرسه فاحرص على اعلانه
 وكذلك مأدبة بلا سبب يرى * ووصيرة لبنائه لمكانه
 ونقعة لندومه ووضيعة * لمصيبة وتكون من جيرانه
 ولا قول الشهر الاصم عتيرة * بذبيحة حاتم لرفعة شأنه

كذا بخط السيد المحوى (قوله وللبن الخ) بشرط تعيين الملبن فلولم يعين ولم يملأ يستعمل على السواء
 فسدت الاجارة فلولم يكره الملبن واحدا ومتعدد ولكن يغلب استعمالهم لو احدث منها صحت قهستاني
 (قوله لا يضرب للبنان) اللبن يفتح اللام وكسر الباء والكسر مع السكون لغة اسم جمع عند المحققين وجمع
 عندنا لا كثيرين قهستاني (قوله اذا أقامه عند أبي حنيفة) لان العمل تم بالاقامة ولهما ان التشرية
 من تمام العمل لا يلا يؤمن عليه من الفساد قبله زيلعي وبقولهما يقتي در عن ابن الكمال معزى بالعيون
 والاقامة النصب بعد الجفاف والتشريع ان يركب بعضه على بعض مجر عن الجوهرية ومثله في العناية
 حيث فسر التشرية بتنظيمه بأن يضم بعضه الى بعض لكن ذكر العيني ان تشرية نقله من مكانه
 فظاهره انه لا يشترط ضم بعضه الى بعض (قوله وعندهما لا يستحقه حتى يشرجه) فلو تلف قبل
 التشرية تلف من مال المستأجر عنده ومن مال الاجير عندهما قهستاني (قوله بالعد عليه بعد اقامته)
 زيلعي ولم يشترط المصنف العد في المستصفي تبعا للايضاح والمبسوط وهو الاولى كافي البحر لانه لو سلمه
 بلا عد كان له الاجر (فمروغ) الملبن على اللبان وارتاب على المستأجر وادخل الحمل المنزل على الجمال
 وصبه في الجواق أو صعوده للغرفة لا بشرط وايكاف دابة للعمل لا على المكاري وكذا الجمال والجواني
 والمخبر على الكاتب واشترط الورق عليه يفسدها در عن الظهيرية (قوله يحبسها للاجر) هذا اذا كان
 الاجرا لا أما اذا كان مؤجلا فلا كجمله في بيت المستأجر لتسليمه حكما ويضمن بالتعدى ولو في بيت
 المستأجر تنوير وشرحه عن الغاية (قوله بالنشا) في القاموس النشا وقديم النشا معرب حذف
 شطره وفي المصباح النشاما يعمل منه الخلواء فارسي معرب وأصله نشاسته فحذف بعض الكلمة فبقى
 مقصورا ذكره في البارغ والخصاح وغيرها وما بعضهم يقول تكلمت به العرب بمدودا والقصر مولد

أما لو احترق أو سقط من يده قبل
 الانحراج لأجر له (وللطباخ بعد
 الغرف) أى من استأجر طباخا ليطبخ
 له الطعام للولية فالغرف أى
 انحراج المرق من القدر الى الصاع
 عليه وان استؤجر ليطبخ (وللبان
 فالغرف ليس عليه لا يعرف (وللبان
 بعد لا فامة) أى ان استأجر لبانا
 ليضرب لبناني ملكه فليضربه حتى
 لا جردا قامه عند أبي حنيفة
 وعندهما لا يستحقه حتى يشرجه
 وهذا اذا ضرب اللبن في ملك المستأجر
 وان ضرب في ملك نفسه فلا يجب
 الاجر عنده الا بالعد عليه بعد التشرية
 وعندهما بالعد عليه بعد التشرية
 كذا في نظم الزندوستي (ومن اعماه
 أنش) قائم (في العين) الصانع (للاجر)
 والقصار يحبسها الصانع (للاجر)
 عندنا خلافاً لفرد كوفي الذخيرة ان
 القصار اذا قصر بالنشا او يبايع
 البيض له حق المحبس

انتهى (قوله وان بعض الثوب فقط الخ) يشير الى ان المراد بالاثنتين مملوكة كالنشا والفرز لا مجرد ما يعان ويرى لادن ذكر في الدرر المحتجب ان الاصح الثاني قال فغاسل الثوب وكسرا الفستق والمخطب والطحان والخياط والخفاف وحالق رأس العبد لهم حبس العين بالاجر على الاصح انتهى (قوله ليس له حق الحبس في الاصح) مخالف لما سبق عن الدرر معز بالاحتجب ومثله في الدرر عن النهاية معز باللباس مع الصغير لقاضيخان حيث قال الاصح ان له حق الحبس على كل حال وان لم يكن لعمله الا ازالة الدرن لان البياض كان مستترا وقد ظهر بفعله بعد ان كان هالكا بالاستتار فصار كانه احدثه بالاضهار انتهى فقد اختلف التصحيح (قوله فلا ضمان الخ) لان العين امانة في يده وله حق الحبس بالاجرة فلا يكون متعديا ولا يجب له الاجر لذلك المعقود عليه قبل التسليم زيلعي (قوله ومن لا أثر لعمله الخ) بخلاف رد الابق حيث يكون له حق الحبس ون لم يكن لعمله أثر في العين فانه كان على شرف المللك فكأنه احياءه وباعه منه بالجمع درر (قوله كالحال) جوز في النهاية كونه بالحال المهمة وبالجميم المجهة قال في العزيمة والاول اولى لان الحمل يجوز ان يقع على الظاهر وعلى الدابة فهو اعم من لفظ الجمال بالجميم (قوله لا يحبس الاجر) فلو حبس ضمن ثم هو في تضمن الجمال بالخيار بين ان يضمنه البديل محمول وله الاجر او غير محمول ولا اجر له تنوير وشرحه (قوله ولا يستعمل غيره الخ) لان المعقود عليه العمل من محل معين فلا يقوم غيره مقامه ولا يستحق به الاجر زيلعي ان الضمير فيها استعمال غيرها بشرط وغيره تنوير وشرحه عن الخلاصة وكذا السلم لان المعقود عليه فيه العين لا العمل فبان ان يعمل غيره درر واراد بالسلم ما اذا استصنع خو خف مؤخلا كما في الشرع بلالية لان مؤجل الاستصناع سلم كما سبق وقيد بقوله ان شرط عمله ان لا يندلوشطره اليوم او غدا فلم يعمل فضال به مرات ففطر حتى سرق لا يضمن واحاب شمس الائمة بالانسان مجر عن الخلاصة قال والمراد من اشتراط العمل بنفسه ان يقول له اعمل بنفسك ولا تفعل بيد غيرك اما اذا قال على ان تعمل فهو من قبيل ما اذا اطلق لك في المستعفى الخ (قوله وان اطلق له ان يستأجر غيره) لان الواجب عليه عمل في ذمته ويمكنه الاياه بنفسه وبغيره كما مور بنضار الدين عيني (قوله لتخطي الى هذا الثوب) او على ان تخطي (قوله فله ان يستأجر من يعمل) افاد بالاستئجار انه لو دفع لاجنبي ضمن الا ان لا الثاني درر عن الخلاصة (قوله فله اجره بحسابه) لانه اوفى بعض المعقود عليه عيني ومعنى قوله فله اجره بحسابه اي فله اجر الزهبا بكامله واجر الجني بقدر من بقي لان الاجر مقابل بفعل العيال لا بضع المسافة قهستاني (قوله قال الفقيه ابو جعفر الخ) مخالف لما في الزيلعي حيث نقل عن ابي جعفر تقييد المسئلة بما اذا كانوا معلومين حتى يكون الاجر مقابلا لاجمعيهم فاذا مات البعض انتقص اجر الميت من اجر لكل اما اذا لم يكونوا معلومين فلا يكون الاجر مقابلا لاجمعيهم وهو خلاف ما ذكره الشارح فقد اختلف النقل عن ابي جعفر كذا ذكره بعض الافاضل قلت الضاهر ان ابا جعفر ذكر القيدين غير ان الزيلعي نقل عنه أحدهما والشارح نقل القيد الآخر بني اريقال ما ذكره الزيلعي من وجوب الاجر كله اذا كانوا غير معلومين مخالف لما في القهستاني حيث قال فان جهلوا فسدت الاجارة ووجب اجر المثل انتهى (قوله بان مات البكار) كان من حقه ان يقدمه على قوله اما لو استوت الخ كذا في خط شيخنا (قوله ولا اجر محامل الكتاب الخ) لان الاجر انما يقابل بالنقل فيها او وسيلة الى القصد اى وصول الطعام وعلم ما في الكتاب فبرده نقض المعقود عليه فلا اجر له كذا لو فتن الخياط ما خاطه جوى وقوله لمحمامل الكتاب قيد به لانه لو ذهب بلا كتاب فلا اجر له اتفاقا كذا يستعاد من الشرع بلالية (قوله ليذهب بكاتبه) عبر بعضهم بالنظر بدل الكتاب قال الواو وهو بكسر القاف وتشديد الطاء اسم للكتاب وفي الشرع بلالية قال ومنه قوله تعالى عجل لنا فطنا انتهى اى صحيفة اعمالنا ننظر فيها يا صاوى (قوله فردا الكتاب) فلو تركه ولم يردده استحق اجرة الذهاب اتفاقا شرع بلالية (قوله وعند محمد له اجر الذهاب) اى في الكتاب لجمعه لاجر مقابلة قطع المسافة بخلاف الضعام لان فيه مؤنة زيلعي سواء شرط الجني بالجواب ام لا كما في النهاية وغيره من

وان يبيض الثوب فقط ليس له حق الحبس في الاصح (فان حبس) الصانع العين (فضاع) العين (فلا ضمان) عليه عند ابي حنيفة وعندهما يضمن ولصاحبه الخيار ان شاء ضمنه قيمته غير محمول (ولا اجر له) وان شاء ضمنه قيمته معه ولا وله اجر (ومن لا أثر لعمله) في العين (كالحال) والملاح لا يحبس بالاجر ولا يستعمل الاجير (غيره ان شرط عمل نفسه) اى ان قال له اجرناك لتخطي به نفسك أو بيدك فليس له ان يستعمل غيره (وان اطلق له ان يستأجر غيره) بان قال استأجرتك لتخطي الى هذا الثوب بدرهم فله ان يبيع اطلاق العمل عرفا وان كان المذكور خياطه لفظا فله ان يستأجر من يعمل له (وان استأجره ليجي به عياله ومات به فمهم) اى ان استأجر رجلا ليذهب الى البحر ونجى به عياله فذهب فوجد بعضهم قدماء (فجاءهم بقي فله اجره بحسابه) مطلقا هذا ظاهر الرواية قال الفقيه ابو جعفر الخليلي وان هذا اذا مات مؤنة البعض عن مؤنة الكل اما لو استوت مؤنتهما بان مات البكار مثلا فله الاجر كله (ولا اجر محامل الكتاب الجواب) اى ان استأجر رجلا ليذهب بكاتبه الى فلان بالبصرة ونجى به عياله فذهب فوجد فلانا ميتا فردا الكتاب على المستأجر فلا اجر له عندهما مطلقا وعند محمد له اجر الذهاب وذكر الفقيه ابو الليث قول ابي يوسف مع محمد وغيره ذكره مع ابي حنيفة

الظن انه لا بد من التقييد بالجمي * بالجواب حتى يتأتى خلاف محمد وان لم يقيد به ينبغي ان يكون له تمام
الاجرة عند محمد فهستاني وقال الواني فكذلك اللائق ان يقول في اول المسئلة استأجر رجلا لاصال قط
والا تيان بجوابه لانه لو لم يذكر في العقد اتيان الجواب يجب تمام الاجر صرح به في شرح المجمع انتهى
(قوله وانما قيد بتبليغ الكتاب الخ) هذا القيد واحد من ستة تعلم بمراجعة الشرع لبلدية (قوله لانه
لو استأجره لتبليغ الرسالة الخ) لان الاجر يقطع المسافة لانه في وسعه واما الاسماع فليس في وسعه زيلبي
وفرق في الشرع لبلدية نقلا عن خط المقدسي بان الرسالة لا تخلو عن الاسرار بحيث ان المرسل لا يرضى
باملاص غير الرسول وغير المحكوم من الكتاب لا يكون سرا وقال شمس الائمة المحلواني الرسالة والكتاب
سواء (قوله ليذهب بطعامه) فاذا رجع بالطعام وهلك في الطريق لا يضمن جوى عن البرازية (قوله
فلاجرله) لانه نقص تسليم المعقود وعليه عني (قوله وعند زفرله الاجر) اي في الطعام صرح به الزيلبي
وسمايق كلام الشارح يدل عليه لان الاجر مقابل بحمله وقد وفي به فلا يسقط الاجر برده بخلاف نقل
الكتاب لان الاجر فيه لا يقابل الحمل ولو استأجره ليدعوله فلانا فذهب اليه فلم يجده له الاجر دعن
الخانية ولو استأجره ليدعوله بالكتاب الى بغداد فادعى انه دفع الكتاب اليه اولم يجده وانكر المستأجر
ان يرهن على دعواه وجب جوى عن البرازية (قوله لانه ان ترك المحمول في ذلك المكان الخ) بان دفع
الكتاب او الطعام الى ورثته في صورة الموت او من سلم اليه اذا حضر في صورة الغيبة كذا يخط شيخنا
(قوله يستحق اجر الدهاب حامل الكتاب) وهو نصف الاجر الجمي لانه اتى باقصى ما في وسعه وان وجده
ولم يوصله اليه لم يجب شيء لان نفاء المعقود عليه درر وتبعه مصنف التنوير وتعقبه المحشون وعولوا على لزوم
كل الاجر لكن في القهستاني عن النهاية اذا شرط الجمي * بالجواب فنصفه والافسكه وهذا هو التوفيق
در (فسرور) قال القصار هذا ثوبك وقال المالك ليس هو هذا فالتقول للقصار قال القصار رددت
عليك الثوب وقال المالك ما رددت لا يصدق الابينة لانه يدعى الخروج عن الضمان كذا في اللؤلؤ الحمية
أقول ينبغي ان يكون هذا على قولهما ما على قول ابي حنيفة فيصدق بيمينه جوى * دفع له ثوبا ليدعوه
على ان له ما زاد على كذا فهو له قال ابو يوسف يكون اجارة ويكون في الثوب بمنزلة الاجير المشترك خانية *
طلب ثوبه من القصار فقال دفعته الى رجل ظننت انه له ضمنه جوى عن الظهيرية وقوله في الخانية
يكون اجارة يعني فاسدة اذا سماه له من الاجر مجهول فيكون الثمن كله للمالك وللاجير اجر مثله

* (باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها) *

ذكر الزيلبي في باب المضارب يضارب انه لو استأجر شخصا باجرة معلومة لبيع ويشترى شيئا معلوما لا تجوز
الاجارة لانه استأجر على عمل لا يقدر على اقامته بنفسه والحيلة ان يستأجره للخدمة مدة معلومة ثم يستعمله
فيها في البيع والشراء قال شيخنا وهذا باطلا لانه شامل للحر والعبد فيخالف ما ذكره في منية المفتي في الاعمال
التي تصح الاجارة لها والتي لا تصح راجعا الى الفتاوى السراجية بعلامة س استأجر عبدا لبيع له ويشترى
جاز فلو لحقه دين اخذ المستأجر بذلك ولا سبيل للغرماء على العبد انتهى (قوله والقياس ان لا يجوز ما لم
بين) لان الدار تصلح للسكنى وغيرها وكذا المحوانيت تصلح لاشياء مختلفة وجه الاستحسان ان
المتعارف فيها السكنى فينصرف اليها لان المتعارف كالمشروط ولانها أي السكنى لا تختلف زيلبي (قوله
حال كونه حدادا) مقتضاه ان يقرأ يسكن يفتح الياء من الثلاثي المجرد ويفهم منه عدم اسكانه غيره
بالاولى ويجوز ان يكون بضم الياء وكسر الكاف وانتصاب ما بعده على المفعولية ويفهم منه عدم سكا
بنفسه بالاشارة بجر (قوله او طحانا) قال في البحر والمراد من الرحي غير رحي البدار مارجي اليد لا يمنع من
الطحن عليها وان كان يضرب وعليه القموي كذا في الخلاصة انتهى وتعقبه شيخنا بان عبارة الخلاصة

وانما قيد بتبليغ الكتاب لانه لو استأجره
لتبليغ الرسالة الى فلان بالبصرة
فذهب الرجل ولم يجد المرسل اليه
او وجده الا انه لم يبلغ الرسالة
او وجده الاجر بالاجاع كذا في شرح
ورجع فيه الاجر بالاجاع كذا في شرح
الهداية (او يحامل الطعام أي ان
لموت) متعلق بالمسئلتين أي ان
استأجره ليدعوله بطعامه الى فلان
بالبصرة فذهب فوجد فلانا ميتا ولم
يجده فلانا او وجده لم يكن لم يدفع اليه
فرده فلاجر له وعند زفرله الاجر
قيد بقوله ان رده لانه ان ترك المحمول
في ذلك المكان وعاد يستحق أجر
الذهب حامل الكتاب وكل الاجر
حامل الطعام بالاجاع
* (باب ما يجوز من الاجارة وما يكون
خلافا فيها) * بان خالف المستأجر
في الاجارة ما اقتضاه العقد (صح اجارة
الدور والمحوانيت) المعدة للسكنى وان
كان (بلا بيان ما يعمل فيها)
والقياس ان لا يجوز ما لم بين (وله)
أي للمستأجر (ان يعمل) فيها كل
شيء مما لا يضرب بالبناء نحو الوضوء
وغسل الثياب وكسر الخطب ووضع
المتاع ونحو ذلك وله ان يسكنها في جميع
الاحوال (لانه) أي المستأجر
(لا يسكن) حال كونه (حدادا) او
قصارا او طحانا

وان كان يضرب منع وعليه الفتوى ثم رأيت السيد المحمدي ذكر ان ما في البحر عن الخلاصة سقط منه لفظة
 منع (قوله الا برضا مالكة) يفهم منه انه لو كان وقفاً ورثي المتولي بسكاه لا يكون كذلك حموي ولو اختلفا
 في الاشتراط فالقول لا يؤثر كمالوا كراصل العقد وان اقاما البينة فالبينة بينة المستأجر لا نباتها الزيادة
 خلاصة وفيها استأجر للقصار فله الحداد ان اتحد ضرره ما ولو فعل ما ليس له زمة الاجران انهم دمه
 البناء ضمنه ولا اجر لانهم لا يجتمعان تنوير وشرحه قيد بالدور والمواثيق لان استئجار البناء وحده
 لا يجوز في ظاهر الرواية لانه لا ينتفع به وفي القنية يقتضي بزيادة الجواز اذا كان البناء منتفعا به كالمجدران
 مع السقف انتهى وفي الخلاصة اذا أجزبا كثرهما استأجر تصدق بالفضل الا اذا اختلف فيها شيئا وأجزها
 بخلاف جنس ما استأجر والكدس ليس باصلاح وفي الجوهره أجزها من المؤجر لم يجز سواء كان قبل القبض
 او بعده وتنفخ الاجارة في الاصح كذا في البحر وعلى هذا يطلب الفرق بين الاجارة بعد القبض والتبضع
 حيث يجوز البيع من البائع بعد القبض حموي قلت في الدرر بان عزا للبحر انه لو أجزها من المؤجر لا تنفع
 وتنفخ الاجارة على الاصح قال وسيجيء تفصيلا خلافه الخ وعليه فلا فرق وفي القنية استأجر حائوا وبعها
 لدق الارزله ذلك ان لم يضرب بالبناء وليس مستأجر الدار المرفوعة ارجعها لاصطبل (قوله وصح اجارة
 الاراضى للزراعة) لانها منتفعة مقصودة وفي فتوى فارى الهداية لا يجوز اجارة الارض المشغولة بزراعة
 الغير حيث كان الزرع بحق بان كان باجارة ما لم يستحصل الزرع ان يؤجرها مضافة الى المستقبل وان كان
 بغير حق صحت الاجارة لان الزرع واجب النفع والمؤجر قدرة على تسليم ما أجزه بان يجره على فلع زرع الدار
 ام لا لانه لا حق له في ابقائه انتهى والله ارا المشغولة بمسكن الذي ليس بمسكن استأجر تنفع اجارتها
 واستاء المدة من وقت التسليم فارغة بحر عن القنية وفيه الذي ليس بمسكن استأجر تصدق بالمسكن تعبير وبما
 اذ كان مستأجر افاضت هذه الاجارة وفي التنوير وشرحه أجزها وهي مشغولة بزراعة غيره ان كان زرع
 بحق لا يجوز ما لم يستحصل الزرع ان كان لوحده وسلمها انقلب جائرة وما سبق عن فارى الهداية من قوله
 الا ان يؤجرها مضافة الى المستقبل كان يقول اجرتك ارضي غدا او رثس شهر كذا وليس المراد من اساقفة
 الاجارة الى الزمن المستقبل مطلقا بل شرط ان تكون الارض فارغة عند عتبي الزمن الذي اذنت
 الاجارة اليه كذا ذكره شيئا في ان يقل ما سبق عن فارى الهداية من انه لا يجوز اجارة الارض المشغولة
 بزراعة الغير ما لم يستحصل ان كان بحق بان كان باجارة شامل لما لو كانت الاجارة فاسدة كمنع اجارة الارض
 الوقف بدون اجر امثل بناء على ما رجحه الخلف من ان المؤجر يبدون اجر المثل لا يكون غصبا وكرن اليه
 اجر المثل ويدل عليه ما في الفصل العاشر من العمادية استأجر بدون اجر المثل وزاد غيره وعاد بالزيادة فهو
 احق ثم رأيت في فتاوى فارى الهداية ان المسكن استأجر اجارة فاسدة اذا زرع ببق وكذا المساقاة انتهى حموي
 عن المقدسي وحينئذ فقوله وان كان بغير حق صحت الاجارة أي بان لم يكن الارض في يده بطريق
 الاجارة اصلا بل بطريق الغصب وكذا لم تكن بطريق الاعارة أيضا حتى لو استعار ارضه فزرعه لا يجوز
 اجارته اقبل ان يستحصل الزرع يشير الى ذلك التعليل الذي ذكره حيث عال قوله وان كان بغير حق
 صحت الاجارة بقوله لان الزرع واجب النفع الخ يمكن اذا رجع الغير قبل ان يستحصل الزرع بالزمن
 المستعير أجزه من الارض لما يستقبل (قوله وان لم يشترطها) الا ان تكون الاجارة في بلدة فان الشرب
 لا يدخل الا بالشرط حموي عن أبي الليث (قوله بخلاف ما لو اشترى الخ) لان المقصود منه ملك الرقبة
 دون الانتفاع في الحال ولهذا أجاز بيع الخش والارض السبعة بخلاف الاجارة فانها تعقد للانتفاع
 ولا انتفاع الا بهما زيلعي (قوله ما يزرع) بفتح الياء حموي عن المعراج (قوله لا يبيع العقد الخ) ويكون
 فاسدا للجهالة وتنقلب صحبة بزرعها ويجب المعنى لارتفاعها كاستئجار ثوب لم يبين لابسها اذ البسه
 شخصاً انقلب صحبة بحر وفيه عن القنية استأجر ارضاً سنة الى ان يزرع فيها ماشاء فله ان يزرع فيها
 زرعين ربيعاً وخريفياً واذ لم تكن الزراعة في الحال لا احتياجاها الى السقي وكري الانهار ان امكنه

الارض مالكة (و) صح اجارة
 (الارض للزراعة) والمستأجر الشرب
 والطريق وان لم يشترطها ما خذاف
 مالوا شربى ارضا فان الشرب
 والطريق لم يخل بلا ذكر ان بين
 ما يزرع فيها انما يبيده لانه
 لا بد من العتبي حتى يبين ما يزرع فيها
 لان ما يزرع فيها انما يبيده لانه
 يزرع بالارض (و) ان قال صلى
 ان يزرع بالارض وجمع احده الارضى
 (البنية والخمس فان مضت المسألة
 فلهما) المستأجر ان لم يرض
 المؤجر تبركها (رسلمها) حال كونهما
 فارغة) خاليتين منها

الزراعة في مدة العقد جاز والاولا يكون الاجرم قابلا بكل المدة لا بما ينتفع به فقط وقيل بما ينتفع به وفيه عن غاية البيان وكما يجوز اجارة الارض لازراعة فكذلك الغيرها كطبخ الاسر والخزف وفتح عليه صحة اجارتها مقيلا ومراحا كما هو الواقع في زماننا قاصدين لزوم الاجرم مطلقا شمله الماء وامكنت زراعتها لا (قوله لعدم نهايتها) الا ان يكون في الغرس ثمرة فتبقى بأجر المثل الى حين الادراك وفي القنية استأجر أرضا وقعا وبني فيها او غرس ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر ان يستبقها بأجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر ولو ألبى الموقوف عليهم الا القاع ليس لهم ذلك قال في البحر وبهذا تعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة أيضا في اوقاف الخصاص انتهى لكنه يخالف لما في الاسعاف والعمادية من انه اذا كان رفع البناء لا يضر بالموقف يرفعه الباقي لانه ملكه ويجبر عليه ولو بني باذن القيم كان له الرجوع عما انفق على العمارة في غلة الوقف وهي للوقف انتهى حموي عن المقدسي واقول ما ذكره في الاسعاف والعمادية يحمل على ما اذا كان انشاء البناء يضر بالموقف فلا يخالف حينئذ ما في البحر عن القنية والخصاص لانه مشروط بما اذا لم يكن في ابقائه ضرر ربي ان يقال على ما سبق عن القنية والخصاص لا يحتاج في ثبوت الخلو الى الحكم به من حاكم مالكي الاعلى وجه الاحتياط وقد استدل محمد بن محمد بن بلال الخنفي على جواز خلطوا بشيء اوضحه ما نقله عن واقعات الضريرى رجل في يده دكان فغاب ورفع المتولى امره الى القاضي فأمره القاضي بفتحها واجارته ففعل المتولى ذلك ثم حضر القائب فهو اولى بدكانه وان كان له خلفه وحق بخلوها الخ ما ذكره في الفتاوى الحيرية (تكملة) رأيت بخط شيخنا أن الشيخ خير الدين الرملي الخنفي رحل الى مصر سنة سبع بعد الالف ولازم العلماء بالجامع الازهر أخذ عن الشيخ عبد الله الخريزى والسراج الحانوتى والشيخ احمد بن الشيخ احمد أمين الدين بن عبد العال وقرأ الاصول على الهبى والخبوع على الشيخ أبى بكر الشنولى ورجع من مصر الى بلد واسط ذى القعدة سنة ثلاث عشرة ألف انتهى وقوله وقرأ الاصول على الحب يعينه كان معاصرا للمجد وللعلامة الشرنبلالى اذ كل منهما أخذ عن الهبى (قوله الا ان يغرر المؤجر قيمته معلوما) هذا هو الموافق لما في الهداية والوقاية وجامع المصولين خلافا لما في الدرر من قوله مستحق القلع قال عزمى راده والفرق بينهما واضح وفي الشرنبلالية قال ومعرفة قيمته كذلك يعنى مستحق القلع ان تقوم الارض مع الشجر المأمور بملكه بقلعه وتقوم وليس بها هذا الشجر ففضل ما بينهما هو قيمة الشجر قال وانما فسرناه بهذا لان قيمة المقلوع اريد من قيمة المأمور بقلعه لان المؤنة مصروفة للقلع انتهى عن شرح المجمع ويوضحه ما نقله الحموي عن البرجندى حيث قال قيمة مستحق القلع اقل من قيمة المقلوع بمقدار اجرة القلع انتهى (قوله اى قيمة كل واحد منهما) يشير به الى صحة رجوع الضمير بلفظ الافراد الى البناء والغرس باعتبار التقدير المذكور (قوله بمنزلة التفسير) وليس تفسير لان التفسير لا يكون بالاسم والمالك اعم من الغرم حموي (قوله او يرضى المؤجر بتركه) اعلم ان اشتراط رضا المؤجر بتركه مخالف لما قدمناه من القنية حيث ذكرنا للاستأجر الاستبقاء بأجر المثل بعد انقضاء مدة الاجارة اذ لم يذكر على الوقف ضرر ولو ألبى الموقوف عليهم لا القلع ليس لهم ذلك قلت الظاهر ان ما ذكره هنا من ان بناء المستأجر امان بقلع او يغرر المؤجر قيمته او يرضى بتركه مفروض فيما اذا لم يشترط المستأجر بقاء العمارة له بعد انقضاء مدة الاجارة وما في القنية مفروض فيما اذا اشترط ذلك يرشد الى هذا ما نقله في البحر عن القنية أيضا قبيل قول المسنف والرطبة كالشجرة حيث قال وفي القنية بنى في الدار المستجلة بلاذن القيم ونزع البناء يضر بالموقف يجبر القيم على دفع قيمته للباني ويجوز للاستأجر ان يغرر في الموقوفة بغير اذن ان لم يسردون حفرا الحياض هذا اذا لم يكن لهم حق قرار العمارة فيها اما اذا كان فيجوز الحفر والغرس وبناء الحياض من تراها الوجود الاذن دلالة انتهى فتحصل ان المستأجر اذا بنى بشرط استبقاء العمارة له بأجر المثل بعد انقضاء مدة الاجارة ثبت له حق القرار حيث لا ضرر على الوقف وحينئذ ليس للمتولى تملكه بجهة الوقف الا برضاه وكذا ليس له تكليفه القلع وهذه هي مسئلة الخلو التي اشار

قوله لعدم نهايتها هذه العلامة ساقطة من نسخ الشارح الموجودة بآيدنا ولعلها موجودة في النسخة التي كتب عليها الخشبي عقب قول الشارح فلهما المستأجر ان يرضى المؤجر بتركه ما فهمى عليه للقلع وهو ظاهر انتهى نقله من خط حضرة مفتي مصر

(الا ان يغرر المؤجر قيمته) اى قيمة كل واحد منهما حال كونها معلوما (ان يتملكه) المؤجر هنا بمنزلة تفسير لقوله ان يغرر المؤجر قيمته هذا اذا كان صاحب الغرس والبناء راضيا ولم يضر الارض فأما ما ذكره (او يرضى) فيثبت بملكها بغير رضاه (او يرضى) المؤجر

البيان البحر بقوله وبه تعلم مسئلة الارض المحتكرة وامام عساه ان يفرق به بين المقامين بأن يقال ما هنا بالنسبة للاجارة في الملك فلا يخالف ما في القنية والذي يظهر انه لا يصح ما رقا فان قلت يلزم على التسوية بين المقامين ثبوت الخلو في الارض المملوكة قلت لا مانع منه بل في كلامهم ما يشير اليه في الدر من كتاب الوقف عن قارئ الهداية وشارح الوهبانية وقف البناء بدون الارض صحيح ولو الارض مملوكة على ما عليه الفتوى انتهى ووجه الاشارة ان قوله ولو الارض مملوكة صادق بما اذا كانت اغير الواقف كما لا يخفى هذا ما ظهر لي في هذا المقام ولم أجد من نبه عليه ثم رأيت في الفتاوى الخيرية من كتاب الوقف مانصه ذكر في الاشياء والنظائر في القاعدة السادسة في بحث العرف الخاص انه افقي كثير باعتبار ما قال فعلى اعتباره ينبغي ان يقتضى بان ما يقع في بعض اسواق القاهرة من خلوات الخوانيت لازم وبصير الخلو في الخانات حق له فلا يملك صاحب الخانات اخراجه منها ولا اجارتها غيره ولو كانت وقفا لم يخفى فقولوه ولو كانت وقفا صريح فيما ذكرناه من التسوية بين الملك والوقف في ثبوت الخلو واعلم ان المجدك المتعارف في الخوانيت المملوكة ونحوها كالقهاوى ان تعلق بماله - حق القرار كالبناء فلا فرق حينئذ بينه وبين الخلو في المحكم وان تسمية ما بالملك بالمجدك وما بالوقف بالخلوة تفرقة اصطلاحية بخلاف ما اذا تعلق المجدك بما ليس له حق القرار كالبحار والفتناجير بالنسبة للهواء والقشة والقوط بالنسبة للعمام ومن هنا ظهر ان المجدك اعم لصدقه بالخلو وغيره وفي حاشية الاشياء للسيد المحوى في هذا المقام كلام طويل ذكره بقوله بتركه وهذا الترك ان باجر فاجارة والافاعارة فلهما ان يؤجرهما الثالث ويقسم على الاجر على قيمة الارض بالبناء وعلى قيمة البناء بالارض فيما أخذ كل حصته در عن المجتبى (قوله والرطوبة كالشجر) المراد بالرطوبة ما يبقى أصله في الارض أبدا وانما يقطع ثمره وزهره واما اذا كان له نهاية معلومة كما في الفجل والحزرر والباذنجان فينبغي ان يكون كالزرع يترك باجر المثل الى نهايته كذا حرره المصنف في حواشي الكنز وقواه بما في معاملة الخاتمة قلت بقي لوله نهاية معلومة كذا كتبها طوبى له كالتقسيم فيكون كالشجر كما في فتاوى ابن المحلى در (قوله والزرع يترك باجر المثل الخ) رعايه للجانبين لان له نهاية معلومة بخلاف موت احد ههما قبل ادراكه فانه يترك بالمسمى الى الحداد وان انسخت الاجارة لان ابناء على ما كان اولى ما دامت المدة باقية اما بعدها فباجر المثل وكذا المستعير بخلاف الغاصب فانه يؤجر بالمبلغ مطلقا نظمه وأجر المثل اما بالقضاء او بعقد ههما حتى لا يجب الاجر الا باحد هما بحر عن القنية واستثنى في الشرع بلالية ارض الوقف واليتيم والمعدل للاستغلال فان وجوب أجر المثل لا يتوقف على القضاء ولا على العقد (قوله للركوب والمثل) بفتح الحاء كما في الدر وفي التفسيرين ما اشارة الى انه لو استأجرها لجعلها اجنبية بين يديه اذ لم يبطها على باب داره ليراه الناس لا يصح تنوير وشرحه وسبق (تتمه) الشريك في الدابة ليس له الانتفاع بدون اذن شريكه بخلاف الانتفاع بالبيت والخدام ولا ارض اذا كان ينفعها الزرع در عن البحر والفتاوى اين قبيل شركة العقد ومعه انه بالاذن لاجنبي في الانتفاع بالدابة يكون متعديا بالنسبة لمحصة الشريك فيتم هسا (قوله والتوب للبس) وان لم يكن بينه او جانيه فسدت لما قدمناه من ان هذه منفعة غير مقصودة من العين واذا فسدت فاجر وكذا لو استأجر بيتا ليحلى فيه او طيبا ليشمه او كتابا لوشعر البقر أم أو معفاد عن شرح الوهبانية ويكفي في استئجاره التوب للبس التمسك منه وان لم يلبس كالمسكني تحب الاجرة بنفس القبض وان لم يسكن كالمالك في الخلاصة بخلاف ما اذا استأجر دابة ليركبها حيث لا يكفي التمسك حتى لو أمسكها في منزله في المصر لا يجب الاجر ويضمن لو هلكت عمدا دية ولو استأجرها للمحمل فله الركوب وان للركوب لا يحمل عليها وان حمل فلا أجر لان الركوب يسمى حلا لا عكسه قال في البحر فالحاصل انهم اتفقوا على ان من استأجرها للمحمل له ان يركبها لكن الرازي قيده بأن لا يجمع بينهما والفقهاء عم (قوله فانه لا يجوز) للجهالة فلواركها او ركب بنفسه وجب عليه المسمى استعسانا وفي القياس عليه أجر المثل لانه استوفى المنفعة بتدبيره فقد فاسد وجه

(بتركه فيكون البناء والشجر لهذا)
أى للتأجير (والارض لهذا) أى
للتأجير (والرطوبة كالشجر) فى حكم
التأجير (والترك على حاشية) والزرع يترك
أى ان
أجر المثل الى ان يدرك
أى أجر الارض للزراعة فثبت المدة
ولم يدرك ترك باجر المثل الا ان يدرك
(و) صحيح اجارة (الدابة للركوب
والمثل) بشرط ان يبين من يركبها او
ما يجعل عليها (و) صحيح اجارة (التوب
لللبس فان اطلق) بان قال على ان
الركوب او ليس من شاء وهو المراد
بالاطلاق لان يستأجر الدابة
للكركوب وبطلانها اطلاقا فانه لا يجوز
نص عليه في الدخيرة والمغنى وشرح
الطحاوى (الركوب واللبس من شاء)
ولكن اذا ركب بنفسه او ركب

الاستحسان ان المفسد وهو الجحالة قد زال فيزول الفساد لانا نجعل التعيين في الانتهاء كالتعين في الابتداء ولا ضمان بالهلاك لانه غير متعد لعدم المخالفة زيلعي (قوله ليس له ان يركب غيره) فيه قصور اذ كان حقه ان يقول ولا ان يركب بنفسه ليكون لغا ونشراحوي (قوله يخالف) من صور الخلف ما ذكره في الخلاصة استأجر دابة ليركب الى مكان كذا فذهب الى مكان آخر فسلمت الدابة او هلكت فلا أجر عليه ولولم يذهب الى مكان آخر بل الى المكان الذي استأجرها اليه لكان جاوزه ثم ردها اليه بعد الجاوزة فنفتت فهو ضامن قيل تأويل هذه المسئلة اذا استأجرها ذاها بالاجايم لانه ينتهي العقد بالوصول الى الاول فلا تصير بالعود مردودة الى يد المالك معنى اما اذا استأجرها ذاها باجائيا يكون بمنزلة المودع اذا خالف ثم عاد الى لوفاق وقيل الجواب يجري على إطلاقه والفرق ان المودع مأثور بالحفظ مقصود ابقى الامر بالحفظ بعد العود الى الوفاق فحصل الرد الى نائب المالك وفي الاجارة والعارية يصير المحفظ مأثورا به تبعه لا يستعمال لا مقصود فاذا انقطع الاستعمال لم يبق هو نائباً فلا يبرأ بالعود قال في الهداية هذا اصح وقال في الكافي والاول اصح كذا في الدرر وهو في الشر بنسبة الى ذكرانه في الكافي اعتمد على ما اعتمد عليه في الهداية فلا مخالفة الخ (قوله ضمن) لان التعيين مفيد لتفاوت الناس في الركوب واللبس ولا اجر عليه لعدم اجتماعهما لانا جعلنا فعله اتلافاً من الابتداء والاتلاف لا يقابل بالاجر وكذا لا أجر عليه ان سلم بخلاف ما اذا استأجر جازنا وقعد حداد او قصار حيث يجب عليه الاجر ان اسلم لانه لما سلم تبين انه لم يخلف وانه لا يوهن البند غاية اليمان وفيه نظرا تقدم ان الحدادة والقسارة مما يوهن البناء واستفيد من كلام المصنف انه اذا قيد ليس له الاجارة والاعارة كما انه اذا عم له ذلك وليس له الايداع في الاول ولو اضرورة دون الثاني بنحو رجوى (قوله ضمن عند أبي يوسف) وكذا عند أبي حنيفة الخ يعني وقد كان قيدان يستعمله بنفسه جوى (قوله ضمن عند أبي يوسف) وكذا عند أبي حنيفة على ما نقله شيخنا عن المفتاح ووجه الضمان كما في الدرر تفاوت الناس في تسيبه واختيار مكانه وضرب اواناده ومحمد جعله كالسكنى فصار كالدار (قوله حمل مثله في الضرر) بشرط التساوي في الوزن والواو من قوله في الدرر له حمل مثله وان تساوى في الوزن زائدة كما في الشر بنسبة الى قال في الدرر والاصل ان من استحق منفعة فاستوفها او مثلها او دونها جاز ولو اكثر لم يجز (قوله كالشعير والسهم) قال بعضهم فيه لف ونشر فيرجع قوله كالشعير الى مثل المنفعة في الضرر وقوله والسهم الى قوله اخف وليس ذلك بشئ لان الشعير ليس مثل المنفعة بل احب منها جوى ويؤيده ما في العناية حيث قال اذا كان الشعير والسهم خمسة اقفره كانا اقل وزنا فكانا اقل ضررا (قوله أى ليس له ان يحمل ما هو اضر من البر) كالمخ وان كان مثلها كبلالاه اقل (قوله فليس له ان يحمل مثل وزنه حديدا) لانه ربما يكون اضر بالدابة لان الحديد يجتمع في موضع من ظهر الدابة والقطن ينسبط على ظهرها درر وانما ذكره مع كونه معلوماً مما سبق لان ذلك كان نظير المكمل وهذا نظير الموزون عناية (قوله وان عطيت بالارداف ضمن النصف) ولا معتبر بالثقل لان الدابة قد يعقرها الزاكب الخفيف ويخف عليها ركوب الثقيل لعلمه بالفروسية ولان الآدمي غير موزون فلا يمكن معرفته بالوزن فتعلق الحكم بالعدد كالجنحة في باب الجنائيات زيلعي والجنحة جمع جان كالبعرة جمع باع فانه اذا جرح رجل رجلا جراحة واحدة والا ستعشر جراحات خطأ فالدابة يبينها نصابا لانه رب جراحة واحدة اكثر تأثيرا من عشر جراحات عناية (قوله ضمن كل قيمتها) كذا الوجه الزاكب على عاتقه لكون الثقل يجتمع في مكان واحد وان كانت تطبق جملها بجرح عن النهاية (قوله ضمن ما زاد الثقل) كونه شيئا آخر ولو من ملك صاحبها كولد الناقة لعدم الاذن درر ومنه يعلم ما في صدر عبارة البحر من الايهام لان قوله أطلق الاردا في شئ ما اذا ارد في خلفه ولد الناقة الذي ولدته بعد الاجارة يوهن ان الواجب ضمان نصف القيمة وكأنه في البحر ان كل في دفع هذا الايهام على ما اشار اليه آخر العبارة (قوله ويلزم تمام الاجرة اذا عطيت الخ) أى مع نصف قيمتها أما الاجر

ليس له ان يركب غيره (وان قيد براكب ولا لبس) بان ما على ان يركبها فلان او بلبسه فلان (فخالف) المستأجر ثم عطيت (ضمن ومنه ما يخالف بالمستعمل) كالقسطاط ونحوه حتى لو استأجره سطا طاف دفعه الى غيره اجارة او اعارة فنصبه وسكن فيه حتى ثاب ضمن عند أبي يوسف وعند محمد لا يضمن (وما لا يخلف به) من الاعيان (بطل تقييده كما لو اشترط سكنى واحده ان يسكن غيره مان سمي نوعا) آخر (وقد را ككبر برله) أى للمستأجر (حمل مثله) في الضرر (واخف) كالشعير والسهم (لا اضر) أى ليس له ان يحمل ما هو اضر من البر (كالمخ) والحديد وان استأجر دابة ليحمل عليها مقدار من التطن فليس له ان يحمل مثل وزنه حديدا (وان عطيت بالارداف ضمن النصف) أى ان استأجرها ليركبها فاردف معه رجلا فعطيت ضمن نصف قيمتها مطلقة سواء كان أخف او أثقل هذا اذا كانت الدابة تطبق حمل اثنين فان علم انها لا تطبق ذلك يضمن كل قيمتها ولو اردف صديقا لا يستمسك عليها ضمن ما زاد الثقل وان كان صديقا يستمسك فهو كارجل كذا في الفتاوى ثم المالك بالخيار ان شاء ضمن المستأجر وان شاء ضمن ذلك الرجل فان ضمن المستأجر لا يرجع هو على ذلك الرجل مستأجرا كان او مستعيرا وان ضمن ذلك الرجل رجع هو على المستأجر ان كان ذلك الرجل مستأجرا وان كان مستعيرا لا يرجع ويلزم تمام الاجرة اذا عطيت بعد البلوغ الى المقصد كذا في الذخيرة

فلانه استوفى المنفعة وأما الضمان فلانه تأملت بر كوب اثنين احدهما غير مأذون فيه كما في الخلاصة
 والمحصل ان ضمان نصف القيمة بالنظر لركوب غيره ولزوم الاجر بالنظر لركوبه بنفسه فكان الجمع
 بين الاجر والضمان باعتبارين مختلفين واعلم ان ضمان نصف القيمة محله ما اذا كان الرديف غير المستأجر
 فلو كان هو ضمن الكل ولا اجر لانه صار غاصبا (قوله وبازيادة على الحمل الخ) هذا اذا جعلها المستأجر فان
 جعلها صاحبا وحده فلا ضمان على المستأجر وان جعلها معا وجب النصف على المستأجر ولو كان البرق
 جوا لغيره فحمل كل واحد جوا لآخر وحده ووضعاه عليهما ما اوتى به قبل الاضمان على المستأجر ويجعل حمل
 المستأجر ما كان مستحقا بالعقد ومقادما في الغاية انه لا ضمان على المستأجر سواء تقدم او تأخر وهما هو
 المعول عليه خلافا لما في الخلاصة ومضى عليه في التنوير حيث قال ولا ضمان لو حمل المستأجر أو لا ثم حرب
 الدابة وان جعلها ربا هو الاثم المستأجر ضمن نصف القيمة انتهى (قوله ضمن ما زاد الثقل) ونوقض بما اذا
 استأجر نورا ليطحن به عشرة مخاتيم حزمة فطحن احد عشر محتوما فهلك ضمن الجميع وان كانت الزيادة
 من الجنس وأجيب بار الطحن انما يكون شيئا فشيئا فاذا طحن العشرة انتهى الاذن فبعد ذلك هو
 الطحن بخلاف في استعماله لدابة بغير الاذن فيضم الجميع فأما الحمل فيكون جملة واحدة (قوله لا يطيقه)
 قال في القاموس وقد طاقه طوقا وأطاقه (قوله مخاتيم) في المغرب المختوم الصاع ويشهد له حديث
 الحذري الواسق ستون محتوما كذا بخط شيخنا وجه الشهادة ان الواسق ستون صاعا كما قدمناه غير مرة
 (فحمل عليه خمسة عشر محتوما) أي حمل الزيادة مع المسمى معا فلو حمل المسمى وحده ثم حمل الزيادة
 وحدها ضمن الكل ولم يمترضوا للاجر اذا سلمت لظهور وجوب المسمى فقط اما ان حملها الحمل بنفسه
 وحده فلا كلام وأما ذلك المستأجر زائد على المسمى فلان منافع الغصب لا تضمن عندنا ومنه يعلم
 حكم المكاري في طريق مكة بعرف فلا يستحق شيئا زائدا على المسمى اذا زاد المستأجر على القدر المأثروا
 (قوله ضمن ثلث قيمتها) ويجب كل الاجرة ولا يقال كيف اجتمع الاجر والضمان لانا نقول الاجر في مقابلة
 الحمل المسمى والضمان في مقابلة الزائد كما تقدم فليبره بمر (قوله يضمن جميع القيمة) لان الدابة هلك
 بغير المأذون فيه وفي الزيادة من الجنس هلك بالجنوع زيلبي يتصرف (قوله وقال لا يضمن الخ) لدخوله
 تحت مطلق العتد ولا في حقيقته الا اذا قيد بوصف السلامة وعلى هذا الخلاف ضربا من الواسق
 الصغير اذا لم يتجاوز تأديب مثله بخلاف العبد المستأجر حيث يضمن بضربه بالاعتاق لانه يؤثر وينتهي
 لفهمه فلا ضرورة الى الضرب وفي غاية البيان عن التهمة الاصغر رجوع الامام الى قوله ما والمعلم والاستاذ
 ليس لهما ضرب اصغر الاذن الاب والوصى وأما ضرب دابة نفسه في القيمة عن أبي حنيفة حاصم
 فيما زاد على الثأر يزيلبي ويبر ولا زوج ضربا لوجه في مواضع عددها في البحر (قوله ونزع
 السرج) فلو استأجره عربا ليركب خارجا صرفا سرجها لا يضمن اتفاقا وان لركوب في المرفان كان
 من الاشراف لا يضمن اتفاقا وان كان من الاسافل يضمن وقيد بتبديل سرجها بكاف لا بد لو بدل
 اكافها بسرج لا يضمن اتفاقا لانه اخف من الاكاف شربلا لية عن شرح المجمع وفيه مخالفة لما نقله
 المحوى عن الخلاصة ونصه استأجره عربا يانة فأسرجها وركبها ضمن الخ والوجه شهدا في الخلاصة لانه
 اذا استأجرها عربا يانة لم يكن راضيا بأسرجها وفي كلام الزيلبي ما يدل عليه (قوله ضمن كل القيمة عدد
 أبي حنيفة اذا هلك) لان الاكاف ليس من جنس سرج الدابة لا خلافا فها صورة ومعنى فيضمن القيمة
 اذا عطبت كما اذا حمل الحديد مكان الحنطة درر (قوله وعندهما يضمن الزيادة) لان السرج والاكاف
 سواء فاذا رضى بالسرج يكون راضيا بمثله من الاكاف فيضمن الزيادة بحسبه زيلبي وفي الحقائق عن
 العيون الفتوى على قولها انتهى واختلاف في تفسير الزيادة قيل مساحة حتى اذا كان السرج يأخذ من
 ظهر الحمار قدر شبرين والاكاف قدر أربعة أشبار يضمن نصف القيمة وقيل نقلا حتى اذا كان السرج
 منوبن والاكاف ستة أمصا يضمن ثلث القيمة شربلا لية عن البرهان (قوله بان اسرج الحمار بسرج

(و) ان عطبت (بازيادة على الحمل
 المسمى ما زاد) أي اذا استأجرها
 ليحمل عليها مقداراً من الحنطة
 فحمل عليها أكثر منه فعطبت ضمن
 ما زاد الثقل الا اذا كان حملاً لا يطيقه
 مثل تلك الدابة فيمنع يضمن قيمتها
 فلو استأجرها ليحمل عليها عشرة
 مخاتيم حزمة فطحن ثلث قيمتها هذا
 محتوما فهلك يضمن ثلث قيمتها هذا
 اذا كانت زيادة الثقل من جنس المسمى
 اما اذا كانت من غير جنسه يضمن
 جميع القيمة لا قدر الزيادة فقط كذا
 في الاصل (و) ان عطبت (بالضرب
 والكسح) أي ضرب الدابة وكسحها
 بلحمها أي جذبها الى نفسه لتقف
 اذا سرعت في السير فعطبت ضمن
 كل قيمتها عند أبي حنيفة وقال يضمن
 اذا فعل فعلا متعارفا (نزع السرج
 والاكاف) يعني اذا اكترى حمارا
 فنزع السرج واوكفه بكاف
 لا يوكف بمثله يضمن اجاعا وان
 اوكفه بكاف يوكف بمثله الحمار ضمن
 كل القيمة عند أبي حنيفة اذا هلك
 وعندهما يضمن الزيادة (أو الاسراج
 بما لا يسرج بمثله) أي نزع سرجه
 واسرجه بسرج لا يسرج بمثله الحمار
 بان اسرج الحمار بسرج السبدون
 ضمن كل القيمة وان كان بسرج بمثله
 لا يضمن الا اذا كان زائدا عليه
 في القدر فيمنع يضمن الزيادة (وساوك
 طريق غير ما عينه وتماونا)

قوله فعطبت الخ حق هذه القولة
ابن الجوزي عن التي بعدها كما هو ظاهر
اه

اي اذا استأجر رجلا ليحمل له متاعا
وعين له الطريق فاخذنى طريق آخر
عمالا يسلكه الناس فعطبت ضمن
الكل فان كان مما يسلكه الناس
فهذا فلا ضمان عليه اذ لم يكن بين
الطريقين تفاوت اما اذا كان بين
الطريقين تفاوت بان كان الطريق
المسلوك وعبروا بعبدا واخوف
مما عينه المالك ضمن كل قيمته (وجعل
في البحر) ضمن (الكل) أى اذا
استأجر رجلا ليحمل ما في البر فحمله
في البحر كما يحمل الناس وعطبت ضمن
الكل قوله اسكن يتعلق بالمسائل
المذكورة كلها من قوله وبما ضرب
(وان بلغ) المتاع الى المقصد (فله
الاجر ويزرع رطبة و) قدر اذن بالبر
أى استأجر أرضا ليزرعها برفرورها
رطبة ضمن (مانقص) من الارض
(ولا اجر) على المستأجر (ويجباطة
قباة و) قدر (أمر يقبض) أن ان دفع
الى خياط ثوبا وأمره ان يخيط قبضا
بدرهم فخطا قباة وعمل بالخلاف
فأمر الثوب الخياط (ان شاء ضمنه
(قيمة ثوبه) وترك القباة عليه (وله
أخذ القباة ودفع أجر مثله) ان شاء
وروى الحسن عن أبي حنيفة انه
لا خيار لرب الثوب والخياط ضمان
قيمة ثوبه

البرذون الخ) لانه بعد اطلاق الالدية كن أبدا الخنطة بالحد يدور (قوله فعطبت ضمن الكل) وان لم
تملك وبلغ وله الاجر استحسننا ولا يلزم اجتماع الاجرة والضمان لان ما في حالتين عيني (قوله أى اذا
استأجر رجلا ليحمل له متاعا وعين له الطريق الخ) فيه تأمل لان كلام المصنف في عطب الدابة المؤجرة
لا في المتاع المستأجر على جملة حموى وتعقب بان كلام المصنف هنا في المتاع بقريته قوله وجهه في البحر
وعبارة المصنف مساوية لعبارة الدرر وقد قال في شرح قوله وسلك طريق أى ضمن الجمال قيمة متاع
بسلك طريق الخ وأقول ما ذكره في الدرر أحد احتمالين بالنسبة لكلام المصنف وجعل كلام المصنف
على الاحتمال الثاني هو المناسب لكلام الشارح حيث ذكر فعل العطب مؤنثا عني قوله فعطبت لان
تأنيته يعين ما ذكره الحموى من ان كلام المصنف في عطب الدابة المؤجرة لا في المتاع أى لا في عطب
لمتاع المستأجر على جملة وانظروا ان ما ذكره الحموى من التأمل يبنى على ما وقع في نسخة من ذكر فعل
العطب مجردا عن علامة التأنيث لكن كان المناسب لتأنيث فعل العطب المشعر بان الكلام في عطب
الدابة لا في عطب المتاع تأنيث فعل المالك أيضا ان يقال ذكره لتأويل الدابة بالمركوب وما قيل من
ان قول المصنف وجهه في البحر قريته على ما دعاه غير مسلم لانها مسألة أخرى لا تعلق لها بما قبلها فتدبر
(قوله فلا ضمان عليه اذ لم يكن بين الطريقين تفاوت) لانه لا فائدة في تعيينه حينئذ (قوله بان كان
لطريق المسلك اوعر) قال العلامة المقدسى قلت فدينه في الاوعر مخوف في السهل او عكسه فاذا
خالف ما الحكم حموى (قوله وجهه في البحر) اذا قيد بانبر فلولم يقيد لم يضمن بحر وسيا في كلام الشارح
ما يشير اليه وهو قوله أى ان استأجر رجلا ليحمل متاعا في البر الخ ومن هنا يعلم ما في عبارة الدرر من الابهام
حيث ذكر المسئلة مطلقا عن هذا القيد وعلى الضمان بقوله لان البحر متاف حتى ان للودع ان يسافر
بالودعة في البر لا البحر انتهى وكان الظاهر تمثيل الضمان بالخالف (قوله أى اذا استأجر ليحمل متاعا
في البر الخ) أشار بهذا التفسير الى ان حمل كلام المصنف على ظاهره غير صحيح لان ظاهره ان الدابة
عطبت بالحمل في البحر وهذا لا وجه له فتدبر حموى (قوله وان بلغ المتاع الخ) محصول المقصود وارتفاع
الخلاف معنى وان بقي صورة عنانية بقى ان يقال ظاهر قول الشارح وان بلغ المتاع الخ تعلقه بقول
المصنف وجهه في البحر فقط وليس كذلك فلو حذف الشارح المتاع وزاد عليه قوله والدابة لكان أولى
ليتعلق بالمسئلة التي قبلها ايضا وهي قوله وسلك طريق الخ وما في العيني من ذكر المتاع مع ما صرح به
من جعل قوله وان بلغ متعلقا بالمسئلتين يبنى على أحد الاحتمالين اللذين قدمناهما في قول المصنف
وسلك طريق الخ (قوله ضمن مانقص من الارض) ولا أجر على المستأجر أما ضمان مانقص فلان الرطبة
اعظم ضررا من البر لا تتشاعروها وكثرة الحاجة الى سقيها فكان خلافا الى شر وأما عدم الاجر فلانه
صار غاصبا حيث اشغل الارض بغيره آخر درر قيد بزرع الاضر لانه بالاكل ضررا لا يضمن ويجب الاجر
كما في الدرر لانه خلاف الى خير فلم يكن غاصبا (قوله فخطا قباة الخ) وكذا اذا خطا سر او بل في الاصح
تنوير للاتحاد في اصل المنفعة من حيث الستر ودفع الحر والبرد حموى والقباء ما تلبسه الاثر كما كان
القميص فارسي معرب (قوله ان شاء ضمنه قيمة ثوبه الخ) لان ما يتقاربان في المنفعة لانه يقدر وسطه
وينتفع به انتفاع القميص فيه الموافقة والمخالفة في كل الى اي الجهتين شاء لكن يجب اجر المثل لقصور
جهة الموافقة ولا يجوز به الدرهم المسمى كما هو حكم الاجارة الفاسدة درر ومثل الخياط الصباغ اذا خالف
فصبغ الاصفر مكان الاجر فان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض وان شاء اخذه واعطاه ما زاد الصباغ فيه
ولا اجر له ولو صبغ رديا ان لم يكن فاحشا لا يضمن وان كان فاحشا يضمن قيمة ثوب ابيض ولو قال للخياط
اقطع طولك وعرضه وكه كذا فجاءنا قصا ان كان قد را صبع ونحوه فهو عفو وان أكثر ضمنه ولو قال
ان كفاي قميصا فاقطعه وخطه فقطعه ثم قال لا يكفيك ضمنه ولو قال لا يكفيك قميصا فقال نعم فقال
اقطعه ثم قال لا يكفيك لا يضمن تنوير ونمرجه عن الخلاصة (قوله وروى الحسن عن أبي حنيفة الخ)

لان القيمة والقباة جنسان فصار غاصبا زيل

(باب الاجارة الفاسدة)*

انها عن الصحيحة لان الاصل في عقود اهل الاسلام الصحة جري والفساد ما كان مشروعا باصله دون وصفه وحكمه وجوب اجار المثل والباطل ما ليس مشروعا أصلا ولا جريه ولا تملك المنافع في الاجارة الفاسدة بالقبض حتى لو قبضها المستأجر ليس له ان يؤجرها او اجرها وجب اجار المثل ولا يكون غاصبا ولا مؤجرا الا ان ينقض الثانية وفي البيع الفاسد يملك المبيع بالقبض تنويرا وشرحه عن البحر معربا للخلصة قال وفي الاشياء المستأجرة فاسد الواجب صحيحا جازا انتهى فان الاشياء يشيران الى المنافع . الاجارة الفاسدة تملك بالقبض كالبيع الفاسد وقولهم الباطل ما ليس بمشروع صلا كما اذا استأجر بمئة او دم اعنى ما ليس بمال عند أحدكم ما تقدم ثم المراد باجر المثل ارج شخص مماثل له في ذلك العمل . الاعتبار فيه زمان الاستئجار كما في وقف الظهيرية ولم يكن الاستئجار من جنس الدراهم او الدنانير لا من جنس المسمى ان كان غيره ولو اختلف اجر المثل بين الناس فالوسط والاجر يعطى وان كان السبب حراما فهستأني وفي اجارة الاشياء اجرت دارها من زوجها ثم سكناها فلا أجر قال العلامة المقدسي والقنوي على انه يصح لان سكناها مع لا تمنع التسليم كما في المنعمرات انتهى ومثله في الخانية مع ملاذ بقية الف السكنى (قوله يفسد الاجارة الشرط) يعنى الخارج عن مقتضى العقد لا مطلقا ولا مضافا الى الكرخى فقال ا كان ما وقع عليه عقد الاجارة مجهولا في نفسه او في اجرة او في مدة الاجارة وفي العمل المستأجر اليه فالاجارة فاسدة وكل ما فسد البيع يفسدها بجر وكذا يفسد الاجارة باشرط طعام العبد وعلف الدابة او مرة الدار ومغارها او مؤنتها وعشرارض او نراج على المستأجر واسلم مال الدرعن الاشياء حيث سوى بين طعام العبد وعلف الدابة هو قول المتقدمين وأما زمانها فالعبد رداً لكل من مال المستأجر عادة كما في الشرع لالبية عن الخانية وذكر في البحر زفر يعا على ما سبق من ان شرط المغارم ونحوها يفسد الاجارة ان ما يقع في زمانها من اجارة راض الوقف باجرة معلومة على ان المغارم او طعام السكاف او الجرف على المستأجر فاسد وله أجر مثله لا يجاوز به المسمى ا ح وهو مخالف لما ذكره المقدسي من ان أجر المثل في الوقف يجب بالغاما بلغ قال شيخنا ودار لصى كالوقف (قوله مثل ان يستأجر الخ) يشير به الى ان مطلق الشرط لا يفسد الاجارة وانما يفسدها الشرط الخالف لمقتضى العقد لا بد يقضى الى المدة زعة جوى وسق (قوله واستيفاء المستأجر المنفعة) اذ و . استيفاء المنفعة فأجر المثل في العا لا يجب بمجرد التمكن بل لا بد من وجود الاستيفاء بالفعل بخلاف الاجارة الصحيحة حيث يكفي اوجوب المسمى بجر التمكن لكن ذكر في الاشياء من كتاب الاجارة ما نصه وطاهر ما في الاسعاف وجوب الاجر في الفاسدة بالتمكن اذا كان وقفا (قوله لا يجاوز المسمى) فان كان مساويا لاجر المثل او زاد عليه فأجر المثل وان كان اقل فالمسمى فهستأني الا في الوقف ودار لصى كما سبق هذا اذا لم يكن الفساد مجمعا للمسمى او اهدم التسمية فان كان يجب أجر المثل بالغاما بلغ وكذا اذا استأجر باجرة معلومة بشرط ان يعمرها واستثنى الزيلعي ما اذا استأجر دارا على ان لا يسكنها فالاجارة فاسدة ويجب أجر المثل بالغاما بلغ ان سكنها قال في البحر وفيه نظر لان الاجرة لم تكن مسماة فهي المسئلة المتقدمة وان كانت مسماة ينبغي ان لا يجاوز المسمى واجاب المقدسي بانه لما شرط عدم السكنى لم يكن راضيا بالمسمى قال المحوى وفيه تأمل فتدبره انتهى ثم ظاهر ما في البحر عن الخلاصة من قوله وان شرط ان يسكنها المستأجر وحده يجوز ان انتهى اعتبار هذا الشرط وليس كذلك في منية المفتى شرط رب الدار على المستأجر ان يسكن وحده لان يسكن مع نفسه غيره انتهى قال شيخنا فهو صريح في ان شرط السكنى وحده لا يعتبر (قوله وقال زفر والشافعي الخ) لان المنافع متقومة فتجب القيمة بالغة

* (باب الاجارة الفاسدة يفسد الاجارة الشرط) * مثل ان يستأجر جري ماء على انه ان تقطع الماء فلا أجر عليه (وله) أى لا أجر (أجر مثله) بعد التسليم واستيفاء المستأجر المنفعة حال كونه لا يجاوز به أى باجر المثل (المسمى) وقال زفر والشافعي يجب اجر المثل بالغاما بلغ (فان أجرة دار) على شرطاتها

ما بلغت عند تعذر المسمى ولنا ان المنافع لا قيمة لها في أنفسها عندنا وانما تنقوم بالعقد أو شبهه وان لم تنقوم في أنفسها وجب الرجوع الى ما قومت به في العقد وسقط ما زاد عليه لرضاها بما باسقاطه ودرر وقوله أو شبهه وهو العقد الفاسد وانى أفندى (قوله كل شهر الخ) كل اذا دخلت فيما لا نهاية له تنصرف الى الواحد لتعذر العمل بالعموم كذا بخط شيخنا (قوله صح في شهر فقط) لان كلمة كل دخلت على مجهول فانصرف الى الواحد لكونه معلوما وفسد في الباقي للجهالة كما اذا باع صبرة من طعام كل قفيز بدرهم فانه يجوز في قفيز واحد فكذا هذا وهذا عندنا في حنيفة وهما وافقاه في المشهور وازاجز العقد في الكل في الصبرة والفرق لهما ان الشهر لا نهاية له فلا يمكن رفع الجهالة فيه والصبرة متناهية فترفع الجهالة بالكيل زيلعي (قوله بحضرة صاحبه وان كان غائبا لا يجوز بالاجماع وقيل لا يجوز عندهما بالبحضرة الاخر وعندنا في يوسف يجوز قياسا على الفسخ بشرط الخيار زيلعي (قوله الا ان يسمى الكل) بان يقول اجرتك داري عشرة اشهر كل شهر بكذا لان المتصارت معلومة فانفتحت الجهالة (قوله وكل شهر سكن ساعة منه صح العقد فيه) لمحصل رضاها بذلك ولم يكن لاؤجر ارجاءه الى ان ينقضي ولو فسخ اثنا عشر شهر لم تنفسخ وقيل تنفسخ اذا خرج الشهر ولو قال في اثنا عشر شهر فسخت رأس الشهر تنفسخ اذا هلك الشهر فيكون فسخا مضافا ولو جعل اجرة شهرين او ثلاثة لا يكون لواحد منهما لان الفسخ في قدر المجهل اجرتا منه بالتقديم زالت الجهالة في ذلك القدر فيكون كل مسمى والعقد عني وزيلعي (قوله وفي ظاهر الرواية الخ) وبه يقتل لان في اعتبار الساعة حرجا عظيما زيلعي (قوله وان لم يسم اجركل شهر) لان ابداء معلومة الا ترى ان اجارة شهر واحد تنفسخ وان لم يسم قسط كل يوم درر (قوله وابتداء المدة وقت العقد) لان الاوقات كلها في حكم الاجارة سواء وفي مثله يتعين الزمن الذي يعقب السبب كما في الاجال بان باع الى شهر والايام بان حلف لا يمسك فلان شهر احيث اعتبر فيه ما لا ابتداء بعد الفراغ من التكليف درر (قوله يهل الهلال) بضم الياء وفتح اماء أي يصير عناية وقارى المداية وجرى عليه نوح افندى وجوز الاتفاق ان يكون على صيغة المبني للفاعل وعلى صيغة المبني للمفعول قال في المجهرة دل الهلال وأهل ومنع الاصمعي هل وقال لا يقال الا أهل وأهل لنا نحن اذا رأينا الهلال كذا بخط شيخنا (قوله اي يوم الغرة) قال الاتفاق في نظره بل المراد بجي يهل الهلال اول الليلة الاولى من الشهر محوى (قوله وعند محمد الخ) لان الاصل في الشهر واعتبارها بالاهلة عند الامكان وقد امكن ذلك في الشهر المختلة وتعذر الاول فيكمل بايام الشهر الاخير وله ان الشهر الاول يتم بايام تليه من الشهر ان اتصل به فيبدأ الشهر الثاني بالايام ضرورة وهكذا الى آخر المدة كل شهر ثلاثون يوما والسنة ثلاثمائة وستون يوما عني (قوله وذكر في الاخيرة الخ) عبارتها على ما وجدته بخط السيد المحوى في مسودة شرحه اذ اعقد الاجارة على كل شهر بدرهم ان وجدت في وسطه يعتبر الشهر الذي يلي العقد بالايام وكذا كل شهر بعد ذلك بلا خلاف لانهما انما يعتبران بالاهلة اذا علم اخر المدة ليمتنن تحيله منه انتهى (قوله وصح اخذ اجرة الحمام) لانه عليه السلام دخل الحمام بالحفة ولتعارف الناس ولا اعتبار بالجهالة لانها لا تقضى الى المنازعة والنساء فيه كالرجال والحج للحاجة بل حاجتهن اكثر لانهن اسباب اغتسالهن وكراهة عثمان محمول على ما فيه من كشف العورة درر وزيلعي وفي الاشبه يكره لها دخول الحمام في قول وقيل الامريضة وانفساء والمعمد عدم الكراهة مطلقا قلت ولا شك في زماننا في الكراهة تحقق كشف العورة درر قال المحوى والحمام مؤث في الاغلب وجمعه جامات على القياس وفي ذكرى ان اول من وضعه نبي الله سليمان عليه الصلاة والسلام انتهى (قوله والحمام) لانه صلى الله عليه وسلم احتج به واعطى اجرة وقالت الظاهرية لا يهل لما روى انه صلى الله عليه وسلم نهى عن اجرة عيب التيس وكسب الحمام وقفيز الطعان وبه قال احمد قلنا انه منسوخ كذا ذكره العيني فان قلت حيث كان الحديث منسوخا فعدم الجواز في عيب التيس وقفيز الطعان مشكل قلت النسخ بالنسبة لكسب الحمام فقط لا مطلقا هذا ما ظهر لي ثم رأيت التصريح به في كلام

(كل شهر بدرهم صح) العقد (في شهر) واحد (فقط) فتفسد في بقية الشهر ويتم اذا اتم الشهر الاول فكل شهر واحد من ان يتقضى الا مارة بحضرة صاحبه (الا ان يسمى الكل) أي كل شهر عندنا في حنيفة (كل شهر سكن ساعة منه صح) العقد (فيه) شهر سكن ساعة منه صح (قوله وفي ذلك الشهر وهذا هو القياس اي في ذلك الشهر وفيه بعض تأخيرين وفي وقد مال اليه بعض واحد منهما ظاهر الرواية لكل واحد منهما الخيار في الليالة الاولى من الشهر الداخل ويومها وفي الخلاصة وفي الفتاوى الصغرى رجل استأجر دارا للسكنى كل شهر بكذا جاز وزم في الشهر الذي يليه ولا يلزم في سائر الشهور بالاجماع (وان استأجرها) اي دارا عشرة دراهم (سنة صح) العقد (وان لم يسم اجر كل شهر وابتداء المدة وقت العقد) ان لم يسم شيئا وان سمي يعتبر باسمي (فان كان) الاية - (حين يهل) الهلال أي يوم الغرة (تعتبر الاهلة) فشهرا سنة كلها بالاهلة (والا) اي وان لم يكن يوم الغرة بان كان في انشاء الشهر (فبالايام) فشهور السنة كلها بالايام ثلاثون يوما عند أبي حنيفة وهو رواية عن أبي يوسف وعن محمد وهو رواية عن أبي يوسف الشهر الاول بالايام واثنان بالاهلة فيكمل الاول ثلاثين يوما بايام الاخر وذكر في الاخيرة اذا استأجر في اثنا عشر شهر يعتبر الكل بالايام بالاتفاق (وصح اخذ اجرة الحمام وانجس بالاجرة عيب التيس)

٧ قوله الان يهب الخ في بعض النسخ زيادة قوله هذا الذي لم يسم شيئا من الاجر قبل قوله ان يهب ويظهر ان هذه الزيادة غير ظاهرة اه محضه

وهو ضرابه يقال عسب الفحل الناقية
بوسها عسبا اذا قرعها كذا في المعرب
(و) لا حرة (الاذان والمج والامامة
وتعليم القرآن والمقبة) وصورة المسئلة
ان يقول استأجرتك بهذا على ان تعجب
عني اوان تؤذن اماذا امره بالمج او
الاذان من غير ذكر الاجارة فيجوز
كذا في الاصيلي ثم المذهب عندنا
ان كل طاعة يتعص بها المسلم
فلا يستأجر باطل بخلاف بناء المساجد
واقساط وعقد الشافعي وكل
ما لا يتعين على الاجر اقامته فلا يستأجر
على ذلك صحيح بخلاف الاستئجار على
الصلاة والصوم ونحوه من تعليم القرآن
والفقه يشتر الى انه لو استأجر لتعليم
الخط أو الكتابة أو علم الادب أو الشعر
أو الحساب أو الطب جاز (والتموى
اليوم على جواز الاستئجار لتعليم
القرآن) وكذلك نفى اليوم بجواز
الاجارة على تعليم القرآن والفقه قال
مشائخنا يجبر الالب على دفع الاجر له
الاستاذ وكذلك يجبر على المحلوة المرسومة
وقال الامام ابو محمد الخبزي يجوز
في زماننا لامام والمؤذن والمعلم اخذ
الاجرة كذا في الذخيرة وازروضة
وذكر في الحاشية رأ جعوا على ان
الاستئجار على تعليم الفقه باطل

ان يلبى فله الحمد (قوله لا عسب التيس) يسكون السين لان ثمرته المتصورة غير معلومة لانه قد يلبى وقد لا يلبى فهو غرر ولا نه لا قيمة لما نه ولان المؤجر انتمز ما لا قدرة له على تسليمه جوى عن البرجندى قال شيخنا والتقييد في كلام المصنف بالاجرة للاشارة الى ان المراد بالنهاى عن عسب التيس النهاى عن اخذ الاجر عليه فكان حراما صرح به الزبلى والاختيار والتيس في الاصل المذكور من المعز اذا حال عليه الحول قال البرجندى على ما نقل عنه الجوى والمراد به هنا مطلق الفحل وفي استئجار الكلب والبازي للاصطياد روايتان ولو استأجر قردا لكس بيته يجوز اذا ذكر المدة لانه يعمل بالضرب بخلاف السنور لصيد الفأرة لانه يعمل لنفسه ومحصل ما نقله شيخنا عن شرح المنظومة لابن الشيخة ان الخلاف ثابت في الكل حتى في كلب الحراسة بخلاف مسئلة السنور فانه متفق عليها (قوله وهو ضربه) ويقال ماؤه كذا في الصحاح وذكر في المجمل ان العسب الكراء الذي يؤخذ على ضرب الفحل (قوله عسب الفحل) بابضرب (قوله كذا في المغرب) الذي في المغرب انما هو النهاى عن عسب التيس نهيه عن كراء العسب على حذف مضاف انتهى (قوله ولا الاذان الخ) لان القرينة تنفع عن العامل ولقوله عليه الصلاة والسلام اقرؤ القرآن ولا تأكلوا به بخلاف الاستئجار على أداء الزكاة وكتابة المحف والسقه وتعليم العلوم الادبية عني (قوله وتعليم القرآن) اعلم ان المستأجر للتم ليس له ان يأخذ الاجر اقل من خمسة واربعين درهما شرعا ٧ الا ان يهب ما فوق المسمى الى خمسة واربعين درهما بعد العقد عليه او شرطا ان يكون ثواب ما فوقه لنفسه فلا يأثم ولو قال اقرأ بقدر ما قدرت من الاجر حين امره بالتم بابل من خمسة واربعين فقرا من القرآن ذلك المقدار من الثالث او اربع فلا يأثم مقدسى عن الكواشي والمبدوط قال الجوى قلت واصل المسئلة مخرجة على قول المتأخرين من جوار الاستئجار على الطاعات (قوله ثم المذهب عندنا الخ) ولان القرينة اذا صدرت من أهلها وقعت عنه فلا يجوز اخذ الاجرة من غيره عما وقع له قال العلامة المقدسى ويشكل على هذا المج عن الغير لا يدق عن امر على الصحيح مع ان نية الامر ليست بشرط وكون العامل عاملا امره لانفسه مع انه طاعة وعلى قول محمد لا يقع له الا ثواب النفقة يبقى الاشكال بان ثوابه وقع لغير الفاعل مع انه قد يفسد كل على قولهم القرينة متى وقعت يقع ثوابها لفاعلهما لا لغيره انتهى قال الجوى هذا البحث ذكره قاضى زاده مع زيادة انتهى قلت ولا خصوصية للبحج عن الغير اذ غيرهم من الطاعات كذلك بناء على ما ذهب اليه ائمتنا من ان الانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره (قوله بخلاف الاستئجار على الصلاة والصوم) فانه لا يصح انفاقا ما عندنا فاعدم جواز النيابة وما عند الامام الشافعي فلتعين اقامته ما عليه (قوله أو الكتابة) عطف الكتابة على الخط من عطف التفسير (قوله أو الشعر) عطفه على ما قبل من عطف الخاص على العام جوى (قوله والقوى اليوم الخ) لانه ظهر التواني في الامور الدينية وقالوا انما كره المتقدمون ذلك لانه كان للمسلمين عطيات من بيت المال وكان للناس رغبة في التعليم حسبة ولم يبق ذلك ثم ان صحت الاجارة بشرب المدة وجب المسمى والا فاجر المثل عناية ودر (قوله لتعليم القرآن) او قراءته واختلفوا في الاستئجار على قراءة القرآن على القبر مدة معلومة واختار انه يجوز كذا في الجوهره وقال في القنية بنى مقبرة ووقف عليها خضيرة وشرط ان ثلاثة ارباعها للفقهاء والربع على مصالح المقبرة من الكس وفتح الباب وغلقه وعلى من يترأ عند قبره وجعل آخره للفقراء قال محل لمن يقر عند قبره اخذ هذا المرسوم وقال بعضهم ان كان القارئ معيناً يجوز والا فلا الخ قال شيخنا وقد وضحه صاحب البحر في كتاب الوقف (قوله يجبر الالب) ولو لم يجس به يفتى تنوير وشرحه (قوله على المحلوة) هي ما يهدى للعلم على رؤس بعض سور القرآن سميت بها لان العادة اهداء المحلوة در (قوله وذكر في الحاشية وأجمعوا الخ) أى المتقدمون فلا يخالف ما استحسنه المتأخرون الى هذا الشارح شيخنا وكذا الواسط جرحه فافيه فغيره لم يجر ولا حر له لان القراءة والنشر منفعة تحدث من القارئ لامن الكتاب فصار كالمستأجر شيئا لينظر اليه شيخنا عن الاختيار (قوله

ولا تجوز الاجارة على الغناء والنوح والملاهي لان المعصية لا يتصور استحقا قها بالعقد فلا يجب الاجر وان اعطاه الاجر وجب ردّه وفي المحيط اخذ الاجر من غير شرط يساح لانه عن طوع من غير عقد وكذا لا تجوز الاجارة على الحداء او قراءة الشعر والطبل انما يكون منها اذا كان لله وفلغيره كطبل الغزاة والعرس والقافلة فلا بأس به عني والحداء سوق الابل والغناء لها والغناء من السماع بالدرس والمدوم اما المقصور فهو اليسار كما في الصحاح واما بالفتح مع المد فهو النفع كذا بخط شيخنا ونقل عن المصباح مانصه الغناء ككتاب وقياسه الضم لانه صوت وقال ناحيت المرأة على الميت فوحا من باب قال والاسم النواح وربما قيل نباح بالكسر فهي نائحة انتهى وغنى بالتشديد ترنم بالغناء والنوح البكاء على الميت وتعدد محاسنه ذكره البرجندي ولواستأجر من له القصاص رجلا ليقتل له فلاجر له خلافا لحد ولواستأجر القاضي رجلا ليقوم في مجلس القضاء ويقيم الحد ووجاز ولواستأجره للحدود والقصاص لم يجز ولواستأجره لاستيفاء القصاص فيما دون النفس جاز زليحي وذكر الكرخي انه اذا ذكر مدة في استجاره للحدود والقود جاز واليه مال شمس الائمة وفرق بانه اذا لم تذكر كان عقدا على عمل مجهول ولا يدري اوجد ام لا وبذكرها يكفي تسليم النفس حموي (قوله وفسد اجارة المشاع) بان يؤجر نصيبا من دار مشتركة من غير شريكه او من أحد شريكه در عن انفع الوسائل والعمادية وانما فسد لان المقصود منها الانتفاع وهو امر حسي لا يمكن بالمشاع ولا يتصور تسليمه فلا يجوز بخلاف البيع لان المقصود به الملك وهو امر حسي يمكن في المشاع فيجوز در رثم ما ذكره المصنف من فساد اجارة المشاع هو الصحيح فيجب اجراء المثل قهستانى وقيل انه باطل برجندى (قوله الامن الشريك) سواء اجر كل نصيبه او بعضه لانه لا شيوخ في حقه اذا لكل في يده وفيه نظرا لانه لو لم يكن فيه شيوخ لجاز الهبة والرهن من الشريك لكنه لم يجز واجيب بان المراد شيوخ يمنع التسليم وهو المقصود فيما نحن فيه ويجوز ان يكون الشيوخ مانعا للحكم باعتبار دون آخر فيمنع من جواز الهبة من حيث القبض فان القبض التام لا يحصل في الشائع لما تقدم ان الشريك والاجنبي فيه سواء ويمنع جواز الرهن لانعدام المعقود عليه وهو الحبس الدائم لانه في المشاع غير متصور والشريك والاجنبي فيه سواء واماماهنا فلا ينعقد المعقود عليه وهو المنفعة وانما عذر التسليم وذلك لا يوجد في حق الشريك عناية واعلم ان قوله الامن الشريك ظاهره جواز اجارة المشاع من الشريك مطلقا واحدا او اثنين لكن ذكر في العمادية اذا كانت الدارين ثلاثة فأجر احدهم نصيبه لا يجوز حموي وأقول سبق عن الدر معزى لانفع الوسائل والعمادية ما يقتضاه كون المراد بالشريك في كلام المصنف خصوص الواحد وعليه فلا استدراك (قوله وعندهما يجوز) لان للمشاع منفعة والتسليم ممكن بالتخلية او بالنهاية فصار كالبيع بشرط بيان نصيبه وان لم يبينه لا يجوز في الصحيح كذا في الشربلية وغيرها وفيه بحث للعلامة المقدسى يعلم بمراجعة شرح الحموي (قوله والفتوى على قولهما) كذا في الزبلي والعيني وشرح المجموع لابن مالك وتهذيب القلانسي ويخالفه ما في ايضاح الاصلاح عن الحقائق من قوله والفتوى على قوله ومثله في الخاتمة (قوله كذا في المعنى) قلت شاذ مجهول القائل فلا يعارض ما ذكرنا عن قاضيهان وغيره كذا بخط شيخنا معزى بالشرح الكنترا حدين بنس الشهور بالسلي وكذا في الدر معزى بالعلامة قاسم في تصحيحه قال وفي البدائع لو أجر مشاعا يحتمل القسمة فقسمة وسيله جاز لزال المانع ولو ابطالها المحاكم ثم قسم وسلم لم يجز ويقتى بجوازه والبناء لرجل والعرضة لا خرافته معزى بالفصولين (قوله والحيلة في جواز ذلك الخ) وكذا حيلة جوازها عنده ان يلحقها حكم حاكم شرع نبالية عن شرح المجموع والتبيين (قوله ان يعقد العقد على الكل الخ) او أجر رجلان داره الواحدة فاحد المؤجرين او أجر رجل من رجلين ثم مات أحد المستأجرين در وعزى زاده (قوله ثم يفسخان العقد في بعضه) لان الشيوخ الطارئ لا يفسد الاجارة في ظاهر الرواية وقال زفر يفسد وهو رواية عن أبي حنيفة در رمع شربلية بقى ان يقال قوله ثم يفسخان العقد في بعضه قیده الحموي بما اذا لم تكن الدار مشتركة (قوله وصح

(ولا تجوز) الاجارة (على الغناء والنوح والملاهي) كالزمار والطبل (وفسد اجارة المشاع) مطلقا فيما يتقسم وفيما لا يتقسم عند أبي حنيفة وزفر (الا من الشريك) وعندهما يجوز وهو قول الشافعي وروى الحسن عن أبي حنيفة انه لا يصح من الشريك ايضا والفتوى على قولهما كذا في المعنى والحيلة في جواز ذلك على قول الكل اولاهم ان يعقد العقد على بعضه بقدر ما يتفق عليه العاقدان وهذا جائز اتفاقا كذا في الاصيلي (وصح استئجار الظئر

استقرار الظئر) بهزسة ساكنة ويجوز تخفيفها النساقه تعطف على ولد غيرها ومنه قيل لامرأة تمضن
 ولد غيرها ظئرا وللرجل المحاضن أيضا والجمع اظثار كاحمال وربما جاءت المرأة على ظئار بكسر الظاء
 وضمة حاوى (قوله بأجرة معلومة) ويشترط التوقيت اجاعا حاوى عن المنصورية واطلاق كلام
 المصنف يشير الى انه يجوز للسلمة ان تؤجر نفسها الارضاع ولد الكافر وبه صرح في الخانية حيث قال
 ولا بأس للسلمة بان ترضع ولد الكافر باجر لان من الصحابة من عمل للكافر باجر انتهى وتقييد الجواز
 باجر نفسا ظئرا يشير الى انه اذا أجزت نفسها لخدمة الكافر لا يجوز وبه صرح في الاشياء من كتاب
 الاجارة ونصه استأجر نصراني مسلما للخدمة لم يجز ولغيرها اجاز ان وقت وقوله استحسانا يشير الى ان
 القياس يأبى جواز اجارة الظئر لانها ترضع على استهلاك العين وهو اللين فصار كاستئجار البقرة لشرب لبنها
 ووجه الاستحسان قوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن ولانه جرى به التعامل من غير تكبير
 ولا نسلم ان العقد يرد على العين بل على المنفعة وهى حضنة الصبي وتلقية ثديها وتربيته وخدمته
 والعين تدخل تبعاً للمنفعة لان العين قد تتبع كالصبغ للصباغ بخلاف استئجار البقرة لشرب لبنها لان
 فيه عقد الاجارة ورد على العين مقصودا وقيل العقد يرد على اللبن لانه المقصود هكذا رواه ابن سماعة
 عن محمد فانه قال استحقاق لبن الادمية بعقد الاجارة دليل على انه لا يجوز بيعه وجواز بيع لبن الانعام
 دليل على انه لا يجوز استحقيقه بعقد الاجارة والى هذا القول مال شمس الائمة لكن قال الزيلعي والاول
 أشبه وفي الكافي وهو الصحيح (قوله وبطعامها وكسوتها) بلا بيان الجنس والقدر والصفة ولها الوسط
 حوى وأعاد المصنف الجار لانها مسألة مستقلة ولهذا اعترض في الشرع بلالية على الدر حيث قال
 وطعامها بحذف الجار (قوله وعندهما لا يجوز) للجهالة وله ان العادة جارية بالتوسعة على الظئر
 شفقة على الولد فلم تكن الجهالة مفضية الى المنازعة عني (قوله ومعنى تسمية الطعام الخ) فيكون
 معناه على هذا التقدير ان يسمى بدل الطعام دراهم حذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه لكن
 لا يفهم منه انه اعطى بدل الدراهم طعاما وانما يفهم منه انه سمي بدل الطعام دراهم لا غير زيلعي كذا
 قيل وأقول ما ذكره الزيلعي من ان المعنى على هذا التقدير ان يسمى بدل الطعام دراهم حذف المضاف
 الخ مسلم واليه أشار الشارح بقوله يعنى يسمى الدراهم المقدرة بمقابلته طعامها وأما استدركه على
 كلامهم حيث قال لكن لا يفهم منه الخ فأشار الشارح الى دفعه بقوله ثم يدفع الطعام عوضا لها
 ولما كان هذا خفيما من عبارة الجامع الصغير أتى الشارح بلفظة يعنى لانها انما تستعمل فيما خفى مراده
 وفي هذا المقام كلام يعلم بمرجعة تكلمة قاضى زاده (قوله ولو سعى الضام وبين وصفه وقدره جازا أيضا)
 بالاجماع لزوال الجهالة ولا يشترط تأجيله لان المقدرات الموصوفة في الذمة أمان ولا يشترط في الثمن ان
 يكون مؤجلا زيلعي (قوله ولا يمنع زوجهام وطئها) وان خيف الحمل لانه حق ثابت بالنكاح
 لا تبطله الاجارة فهستانى وله منع أقرباها من المكث معها في بيته لامن الزيارة الا اذا كان يؤدى الى
 الاختلال بتعاهد الصبي وليس علم ان تمسك في بيته حيث لم يشترط ذلك في عقد الاجارة واللامه
 المأذونة والمكاتبه ان تؤجر نفسها ظئرا كذا في الخانية وقوله وليس عليها ان تمسك في بيته الخ يعنى
 اذا كانت مأمونة على الصبي وعلى ما عليه من حلى وكسوة وان سرق شيء منه لا ضمان عليها حاوى عن
 مختصر الكرخي والمحيط (قوله فليس له ان يتنقض الاجارة) لانها لا يصح فاق في حق المستأجر كما اذا
 أقرت المنكحة كوجه الجهول بالرق لانسان تصير رقبةا ولا تصدق في حق بطلان النكاح زيلعي (قوله
 ولما استأجر ان يمنعه من غشيانها في منزله) ظاهره ان المنع من الغشيان في منزله فيما اذا لم يعرف انها زوجته
 الا بقولها وليس كذلك كما يعلم من كلامهم اذ ليس له دخول منزله بغير اذنه وقرع عليه التهستانى ان الوطء
 في المهرهون لا يجوز (قوله فان حلت) من باب طرب (قوله فسخت) لان لبن الحبل والمرية ينضج
 بالصغير وهى أيضا ينضج الرضاع فكان لها ولهم الخيار دفع الضرر عنها وعن الصبي لان الاجارة تنسخ

بأجرة معلومة) استحسانا (و) صح
 (بطعامها وكسوتها) استحسانا عند
 أبي حنيفة اذا كانت المستدعية
 وعندهما لا يجوز قياسا وهو قول
 الشافعي وفي الجامع الصغير فان سعى
 الطعام دراهم ووصف جنس
 الكسوة واجلها وزرعها ان تجعل
 ومعنى تسمية الطعام دراهم ان تجعل
 الاجرة دراهم ثم يستبدلها بطعاما
 يعنى يسمى الدراهم الطعام عوضا لها
 طعامها ثم يدفع الطعام عوضا لها
 ولو سعى الضام وبين وصفه وقدره
 جاز أيضا وان استأجرها بالثياب
 أو العرض يشترط فيه بيان شرائط
 السلم (ولا يمنع) المستأجر (زوجها
 من وطئها) فان أجزت نفسها بغير
 اذن الزوج فليس له ان يفسخ الاجارة
 سواء كان الزوج ممن يشينه
 ان تكون امرأته ظئرا ولا وهذا
 اذا كان الزوج معروفا فاما اذا كان
 لا يعرف انها امرأته الا بقولها
 فليس له ان يتنقض الاجارة ولما سأل
 ان يمنعه من غشيانها في منزله (فان
 حلت) الظئر (ومرضت فسخت)
 الاجارة (وعاينها صلاح طعام
 الصبي)

بالاعذار وكذا لو تقا بالبنها لانه يضربه وكذا اذا كانت سارقة للخوف منها على متاعهم او فاجرة لانهما
تشتغل عن الصبي بالفجور بخلاف ما اذا كانت كافرة لان كفرها في اعتقادها ولا يضرب بالصبي زيلعي
وعيني ويخالفه ما في الخانية اذا ظهرت الفثر كافرة وزانية او مجنونة او حقاها كان لهم ان يفسخوا الاجارة
انتهى وفي النهاية لا يبعد ان يقال عيب الفجور فوق عيب الكفر لا ترى انه كان في نساء بعض الرسل
كما رأت نوح ووط عليهم السلام وما بغت امرأة نبي قط هكذا قال عليه الصلاة والسلام وكذا اذا كان
الصبي لا يأخذ ثديها ولا فطر فسخ الاجارة اذا حصل لها الاذى منهم ولم تغير لها عادة بارضاع ولد غيرها لانها
ربما لا تعرف عند ابتداء العقد ما يتولى به من المقاساة والسهر فاذا جرت ذلك كان لها الفسخ حيث كان
ذلك اول الاجارة لها فهستاني وكذا اذا عير وعابه لانها تتضرر به على ما قيل تجوع الحرمة ولا تأكل ثديها
ولومات الصبي او الفطر انتقضت الاجارة ولومات ابو الصبي لا تنتقض لان الاجارة واقعة للصبي سواء كان
له مال او لم يكن ولذا لو كان للصبي مال تجب الاجرة من ماله كالنفقة ولو سافرت الفطر واهل الصبي تفسخ
الاجارة لانه عذر زيلعي وفيه اشعار بان الفطر والمسترضع لا يفسخاها بلا عذر فهستاني (قوله يريد به
المضغ) وقيل ان لا تأكل مما يضرب بالصبي ولا تتغذى بغذاء يخالف طبع الصبي ومراحه قلت وهذا هو
الظاهر حموي (قوله وغسل ثيابه) بالرفع عطف على اصلاح والمراد غسل ثيابه عن البول والغائط لا عن
الوسخ ابن فرشته وتاج الشريعة قال في الكفاية وهذا هو الصحيح (قوله وطعام الصبي على أبيه) يعني
ان لم يكن له مال كما قدمناه عن ابي يلى قال الحموي وطعامها وكسوتها عليها ان لم تشتري في العقد عليهم
وتنع مما يضرب بالصبي كالحروج من منزله زمانا كثيرا (قوله فان أرضعته بلبن شاة) بان اقرت به او
شهدت بيته بارضاعها بلبن الهائم وان جدد كونه بلبن شاة فالقول لما مع عيبتها استحسانا ولو شهدوا أنها
ما أرضعته بلبن نفسها لم تقبل لقيامها على النفي مقفودا بخلاف الاول لدخوله في ضمن الاثبات وان أقاما
فالبينة بيته الفطر ولو أرضعته خادمتها فلها الاجر كاملا اذا لم يشترط ارضاع ثديها الا ان شرط على الصحيح
شرب لبنة عن الذخيرة وقيل اذا أرضعته جاريتها واستأجرت من أرضعته فلها الاجر وان شرط ان ترضعه
بنفسها لان المقصود من الارضاع حياة الصبي وهم ما فيه سواء وما يندم من التفاوت يسير لا يعتبر
كفا في الاختيار ثم اركان ما استأجرت به أقل مما عين لثامن الاجرة تصدق بالفضل كفا في غاية البيان لانها
اخذت زيادة لا على عمل منها ولو أجزت نفسها للارضاع لقوم آخرين ولم يعلم الاولون فأرضعتهما ووفرغت
أثمت ولها الاجر كاملا على الفريقتين شبهها بالاجير الخاص والمشارك ولا تصدق بشئ در عن العناية
(قوله فلا أجر لها) لانها لم تأت بالمعقود عليه وهو الارضاع لان هذا يجاوز زيلعي اقول يؤخذ منه انها
لو أرضعته لبنها لا على وجه الارضاع بان جلبت لبنها في اناء وأجزت به انها لا تستحق أجر حموي
بقى ان يقال ما ذكره المصنف من انه لا أجر لها اذا أرضعته بلبن شاة فظاهر على اختيار شمس الأئمة حيث
قال والاصح ان العقد يرد على اللبن لانه هو المقصود وما سواه من القيام بمصالحه تبع وأما على اختيار
صاحب الهداية من أن المعقود عليه المنفعة وهو القيام بخدمة الولد ففيه نظر لانه جعل الارضاع
مستحقا تبع للخدمة فكيف يسقط كل الاجر بتركه شرب لبنة عن البرهان (قوله لينسجه) من باب
ضرب شاي عن المصباح (قوله ومشايخ أهل بلخ يفتون بجواز هذه الاجارة) قال في منية المفتي دفع غزلا
الى حائل لينسجه بالثلث ونحوه جوز مشايخ بلخ وأبو الليث وغيره بالعرف انتهى وقوله ومشايخ بلخ
يفتون بجواز هذه الاجارة أى في حمل الطعام ببعض المحول ونسج الثوب بنقص المنسوج لتعامل
اهل بلادهم وقالوا لم يجوز انما لم يجوز به القياس على فقير الطعان والقياس يترك بالتعارف ولئن
قلنا ان النص تناوله دلالة فالنص يختص بالتعامل ألا ترى ان الاستصناع ترك القياس فيه وخص
عن القواعد الشرعية بالتعامل ومشاخنة المجوز وهذا التخصيص لان ذلك يتعامل اهل بلدة واحدة
وبه لا يخص الاثر بخلاف الاستصناع فان التعامل جرى به في كامل البلاد وبمثله يترك القياس ويخص

يريد به المضغ (وغسل ثيابه) وطعام
الصبي على أبيه وتربيته على الفطر وما
ذكر محمد ان الدهن والريحان على
الفطر فهذه من عادة أهل الكوفة
(فان أرضعته) في المدة (بلبن شاة فلا
أجر لها ولو دفع غزلا لينسجه لم يجز
أى بنصف الثوب وللحائك أجر
فالتوبار ب الغزل والمحواني يحكي
المثل وكان شمس الأئمة المحلواني يحكي
عن استاذ القضاة الامام أبي على
السنفي انه يفتي بجواز العقد في دارنا
بنسج ومشايخ أهل بلخ يفتون بجواز
هذه الاجارة (او استأجره ليحمل
طعامه) الى موضع كذا (بقهيزنه)
أى من الطعام الذي يحمله (او لينسج
له كذا) أى من الدقيق (اليوم
بدرهم الجبن)

الاثرز يلحق فتلخص انه على ما ذكره مشايخ بل يعتبر العرف الخاص وعلى ما ذكره الزيلعي انما يعتبر العرف العام (قوله متعلق بالمسائل المذكورة) لانه في الاولى والثانية جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله فيصير في معنى فقير الطمان وقد نهى عنه عليه السلام وهو ان يستأجر ثورا يطحن بغيره من دقيقه فصار هذا اصلا يعرف به فساد جنسه وفي الثالث المعقود عليه مجهول لان ذكر الوقت يوجب كون المعقود عليه هو المنفعة وذكر العمل مع تقدير الدقيق يوجب كون العمل هو المعقود عليه ولا ترجح لاحدهما على الآخر فنفع المستأجر في وقوعها على العمل لانه لا يستحق الاجر الا بالعمل ونفع الاجير في وقوعها على المدة لانه يستحق الاجر بمضي المدة عمل ام لم يعمل والحيلة في جوازها ان يشترط فقير مطلقا من غير ان يشترط انه من المحمول او من المطحون لوجوبه في الذمة قهستانى وقول الزيلعي ونفع الاجير في وقوعها على المنفعة قال في الشرع بلالية لعل الصواب على المدة بوضحه تعليله بقوله لانه يستحق الاجر بمضي المدة عمل اولاً ولا يكونه قسماً لما يقع العقد عليه وهو العمل او الزمان اهـ أى ما يقع العقد عليه اما العمل تارة او الزمان أخرى كذا ذكره شيخنا (قوله وان حمله فله أجر مثله) لا يجاوز بالاجر فقيراً وكذا اذا سمع فله أجر مثله لا يجاوز به المسمى بخلاف ما اذا استأجره ليحمل له نصف هذا الطعام بنصفه الا يخرج حيث لا يجب له شيء من الاجر كما في الزيلعي اى لا يجب له المسمى ولا أجر المثل وهذا يتنى على اصلين احدهما ان الاجارة متى فسدت مع قيام المعقود عليه وجب اجر المثل عند التسليم ومتى بطلت الاجارة عند عدم المعقود عليه لم يجب الاجر بحال والثاني ان تسليم الاجرة متى وجد على وجه التملك وجب المالك في الاجرة بحكم التجبيل واذا ثبت هذا فنقول في المسئلة الاولى استوفى صاحب الطعام منافع الاجر بحكم اجارة فاسدة لانه في معنى فقير الطمان لان المحنطة انما تصير محمولة بعمل الاجير كالدقيق يوجد بعمل الاجير فكان في معنى فقير الطمان فيكون النهى الوارد ثمة واراد ههنا واستيفاء المنفعة بحكم الاجارة الفاسدة يوجب الاقل من المسمى ومن اجر المثل ولا يقال ينبغي ان يجعل بالقبض مال الكال للفقير وان كان العقد فاسداً حتى لا يستوجب اجر المثل لانا نقول انما استأجره ليحمل جميع الطعام له فلو كان مال الكال كان حاملاً لنفسه واما في المسئلة الثانية وهى ما اذا استأجره ليحمل نصفه الى بغداد بنصفه الباقي ودفع اليه اغاسله اليه على سبيل التملك لنصفه من قبل ان البدل هنا نصف مطلق لا نصف محمول الى بغداد فصار بتسليم الطعام له محمولاً للاجرة فلكها بنفس القبض بخلاف الوجه الاول لانه فيه اشترط المستأجر عليه حمل جميع الطعام لنفسه ثم جعل فقيراً منه بوصف كونه محمولاً للاجير فقبل الحمل لا توجد الاجرة فلم يملك الاجير شيئاً من الطعام واذا ملكه بالتسليم في المسئلة الثانية بطل العقد قبل العمل لانه صار شريراً كماله في الطعام قبل ايقاع شيء من المعقود عليه وما قيل تسليم المنفعة في الاجارة يكون بمنزلة ابتداء العقد ولو ابتداء العقد على العمل في شيء العاقل فيه شريك المستأجر بطلت الاجارة واذا بطلت الاجارة لم يجب الاجر والحاصل انه متى قال المستأجر استأجرتك لتعمل هذا الطعام بغيره منه لا يصير شريراً كما ومتى قال لتعمل نصفه بنصفه الآخر يصير شريراً كما نهاية بتصرف شيخنا قال في الشرع بلالية ويطرح هل نسج الثوب مثله أى مثل الحمل (قوله وعندهما لا تقسده هذه الاجارة) ويكون العقد على العمل وذكر اليوم للتجمل فاذا فرغ نصف النهار استحق الاجر كاملاً وان لم يفرغه في اليوم فعليه ان يعمل في الغد (قوله وعن ابي حنيفة انه يصح اذا قال في اليوم) لان كلمة في الظرف لا تقتضي المدة فلا تقتضى الاستغراق فكان المعقود عليه العمل وهو معلوم بخلاف ما اذا حذف فانه يقتضى الاستغراق زيلعي وحاصل ما أشار اليه من الفرق ان اليوم مدة وفي اليوم ظرف لكفى المحصر وفي القنية اذا ذكر الوقت اولاً ثم الاجر جاز وان ذكر الاجرة اولاً ثم الوقت لم يجز والفتوى على انها فاسدة فيهما سواء ابتدأ ذكر العمل او المدة اذا ذكرهما قبل تمام العقد ولم يذكر الاجر بعداً ما اذا ذكر احدهما وذكر الاجر حين تم العقد ثم ذكر الثاني فلا تقسده جوى عن البرجندى واعلم ان التقييد بقوله ولم يذكر الاجر بعد مخالف لما في الشرع بلالية عن الحائفة ونصه الصحيح من مذهب ابي

متعلق بالمسائل المذكورة وان حمله
فله أجر مثله لا يجاوز بالاجر فقيراً
والمسئلة الاخيرة فاسدة عند ابي حنيفة
وعندهما لا تقسده هذه الاجارة وعن
ابي حنيفة انه يصح اذا قال في اليوم

حنيفة ان الاجارة فاسدة قدم العمل وانرا اذا ذكر الاجر بعد الوقت والعمل واما اذا ذكر الوقت اولاً ثم الاجر
ثم العمل او ذكر العمل اولاً ثم الاجر ثم الوقت لا يفسد العقد انتهى (قوله صحيح العقد) لانه شرط يقتضيه
العقد لان الزراعة لا تنافي الا بالكراب والسقي عيني (قوله ان يشنها) بالتشديد من التفعيل او التخميف
من الافعال أى يكرها مرتين وقيل ان يردها مكر وبه حموى (قوله او يكرى انهارها) أى يحفرها من
باب رمى حموى (قوله فى المسائل الاربع) اما عدم الجواز فى المسائل الثلاث فلان اثر التثنية وكرى الانهار
والسرقنة يبقى بعد انقضاء مدة الاجارة فيكون فيه نفع صاحب الارض وهو شرط لا يقتضيه العقد الا
اذا كان بحيث لا يبقى لهذه اثر بعد المدة كما سنده الشارح واما عدم الجواز فى الرابعة فلانه بيع الشئ
بمثله نسيئة وهو حرام حكى ان محمد بن سماعة ارسل كتاباً الى محمد بن الحسن يسأله لم لا يجوز اجارة سكنى
دار بسكنى دار فأجابته بقوله انك اعلمت الفكرة واصابتك الحيرة وجالست الحناى فكانت منك زلة
اما علمت ان اجارة السكنى بالسكنى كبيع القروى بالقوى نسيئة وفيه نظر لان حرمة ذلك فى المقدرات
وما نحن فيه ليس منها ولانه لو كان كذلك لما جاز بخلاف الجنس أيضاً لان الدين بالدين لا يجوز وان كان
بخلاف الجنس ولان العقد ينقض ساعة فساعة حسب حدوث المنفعة كما بين فقبل وجودها لا ينقض
عليها فاذا وجدت فقد استوفيت فكيف يتصور فيها النسيئة فالاولى ان يقال اجيزت الاجارة على خلاف
القياس للحاجة ولا حاجة الى استئجار نفع بغيره فبقى على الاصل بخلاف مختلف الجنس واذا استوفى
أحدهما عند الاتحاد فعليه اجر المثل زيلعى واعلم ان الحصاص ذكر ان الدار والمخاوت جنسان وفى اجارة
الاصل ذكر ان اجارة منافع الدار بالمخاوت لا تجوز وهو يدل على انها جنس واحد فيحتمل ان فى المسئلة
روايتين وان حرمة الربا مبنية على شبهة الجنسية حموى عن شرح المجمع للصفى ونقل شيخنا عن منية المفتى
ان اجارة البقر بالمخاوت تجوز بخلاف الثيران بالثيران (تممة) الحناى اسم رجل يحدث ينكر الخوض
فى هذه المسئلة مثله جعل بحالسة اياه زلة وفى الظاهرية الحناى بكسر الحاء وتشديد النون رجل من أهل
المحدث كان يحالسه ابن سماعة وكان ينكر عليه خوضه فى هذه المسائل التى وضعها محمد ويقول لم تكن
هذه المسائل من السلف ولا برهان لكم عليها فيقول محمد بن الحسن لابن سماعة زلت من بحالستك اياه
بتشكيكك فى صحة ما قلنا والقوى منسوب الى قوه تعريب كوه قرية تتسج الشباب بها وفى نهاية السغناقى
يقال ثوب قوهى منسوب الى قوهستان كورة من كور فارس الكورة المدينة كذا بخط شيخنا (قوله خلافاً
لشافعى فى الاخيرة) لان المنفعة جعلت موجودة عنده فيكون بيع الموجود بالوجود زيلعى ويقول
الامام الشافعى قالت الائمة الثلاثة عيني (قوله فان اشتراط كرى الجداول صحيح) اذ لا يبقى أثره الى
القابل (قوله وانما المراد بها الانهار العظام) لارأته يبقى الى القابل عادة وفى لفظ الكتاب اشارة اليه
حيث قال كرى الانهار ولان مطلقه يتناول الانهار العظام عيني والصواب حذف الواو من قوله ولان
مطلقه الخ لانه تعليل لقوله وفى لفظ الكتاب اشارة اليه (قوله فان استأجر احدهما صاحبه او حمار
صاحبه) مفهومه ان الحمار لو كان مشتركاً بين اجنبى والشريك فى الطعام فاستأجره منه انجل الطعام
المشترك وجب عليه الاجر للاجنبى بحسابه شيخنا (قوله ليحصل نصيبه منه) أى شائعاً شيخنا (قوله فحمل
الطعام كله) مفهومه انه لو قسمه وحمل نصيبه منه بعدها وجب الاجر لتصور المعقود عليه حيثما بخلاف
حمله شائعاً فان المقصود عليه وهو الحمل له بخصوصه غير متصور فلا يجب الاجر أصلاً بل طلاق عقد
الاجارة شيخنا (قوله فلا أجر له) لانه لا يتميز عمله لنفسه من عمله لشر كذا فوق الشك فلا يجب به عتي
(قوله لا المسمى) لان الاجر والضمان لا يجتمعان لانه صار غاصباً للعين فكان هذا اتلفاً بطريق الغصب
لا استيفاءً للمنافع المملوكة بالعقد فلم يجب عليه بدلهما درر وعزمى (قوله ولا أجر المثل) لان العقد ورد
على ما لا يحتل الوجود فبطل كاجارة ما لا منفعة له لان المعقود عليه حمل النصف الشائع وحله غير متصور
بخلاف البيع لانه تصرف شرعى وهو يحتمله درر (قوله وقال الشافعى له المسمى) وبه قال مالك وأحمد

(وان استأجر أرضاً على شرط
ان يكرها) أى يملكها للحرث
من باب طلب (ويزرعها او يسقيها
او يسرقنها) أى يجعل فى الارض
السرقين (او يزرعها بزرعة الاربع
أخرى لا يجوز) فى المسائل الاربع
خلاف لشافعى فى الاخيرة ولو كانت
الارض فى بلدة تحتاج الى تكرار
الكراب ليخرج الربيع لا يكون هذا
الشرط مفسداً للعقد واما اذا اشترط
عليه ان يسرقنها فانما يفسد العقد
اذا بقيت منفعة بعد انقضاء المدة اما
اذا لم تبقى فلا يفسد العقد وليس المراد
بكرى الانهار الجداول فى الصحيح فان
اشتراط كرى الجداول صحيح وانما
المراد بها الانهار العظام قوله ان
يزرعها الى آخره أى ان اجار أرضاً
للازراعة وجعل الاجر زراعة ارض
اخرى للمؤجر يسكنى بالسكنى) بأن أجر
كاجارة السكنى بدل ان يسكن المؤجر
داره ليسكنها بدل ان يسكن لشافعى
دار المستأجر فانه لا يجوز خلاف لشافعى
(وان استأجره محمل طعام بينهما
فلا أجر له) أى اذا كان استأجر
مشاركاً بين راجعين فان استأجره
أحدهما صاحبه او حمار صاحبه
ليحمل نصيبه منه كله فلا أجر له لا المسمى
فحمل الطعام كله فلا أجر له لا المسمى
وذا برائى وقال الشافعى له المسمى

عني لان الاجارة بيع المنافع فتجوز في الشائع كبيع الاعيان لان المنفعة كالعين عنده ولنا ان العقد
ورد على ما لا يمكن تسليمه لان المعقود عليه حمل النصف شائعا وذلك غير متصور لان الحمل فعل محلي
لا يتصور وجوده في الشائع ولهذا يحرم وطء المجارية المشتركة زيلعي (قوله كراهن استأجر الرهن من
المرتهن) فانه لا يجوز لانه ملكه والمرتهن ليس بمالك حتى يؤثره عيني (قوله فالاجارة فاسدة) اما الاول
فلان الارض تستأجر للزراعة والبناء والغرس فالمستأجر يملكها في عينه (قوله فالاجارة فاسدة) فانه لا يجوز
انواع الزراعات واضرار بعضها بالارض فلا بد من البيان ليعلم المعقود عليه الا ان يعم المؤجر بان يقول على
ان تزرع ماشئت فينتدب لي لوجود الاذن منه درر (قوله فزرعها فاضى الاجل فله المسمى) اقول صحة
العقد لا تتوقف على مضي الاجل بعد الزراعة بل اذا زرع ارتفعت الجهالة قبل تمام العقد ثم نبلا لية ومن
هنا قال في الدرر لو حذف قوله فاضى الاجل كقاضي خن لكان اولى انتهى واقول تفيد مضي الاجل
لالانه شرط عود العقد الى الصحة بل لتوجه المطالبة بالاجرة لا طلب له عليه بالاجرة قبل انقضاء وقتها
فتدبر لا يقال ذكر هذه المسئلة تكرار لانه ذكر في أول باب ما يجوز من الاجارة ويجوز استئجار الارض
للزراعة ولا يصح العقد حتى يسمى ما يزرع فيها لان ذلك وضع القدر وري وهذا وضع الجماع الصغير
لا شتماله على زيادة فائدة وهي وارزوعها فاضى الاجل فله المسمى عناية (قوله والقياس ان يجب اجر
المثل) لانه وقع فاسدا فلا يتقلب جائزا وجه الاستحسان ان الجهالة قد ارتفعت قبل تمام العقد فينتقل
جائزا كما اذا سقط الاجل المجهول قبل مجيئه وفيه خلاف زفر ايضا عيني (قوله لم يضمن) لان العين امانة
في يده وان كانت الاجارة فاسدة ولم يتعد فاذا تعدى ضمن ولا اجر عليه عيني كذا لا يضمن اذا استأجر رجلا
ليحمل له شيئا له مؤنة الى رجل بغير عدد فوجد ذلك اجل غائبا فترك المحولة على يد عدل ليوصله الى ذلك
الرجل منية المقتى ولو استأجر امة ثم جحد الاجارة في بعض الطريق وجب عليه اجر ما ركب قبل الانكار
ولا يجب لما بعده عند ابي يوسف لانه باجود صار خاصا بالاجر والضعان لا يحتسبان وقال محمد يجب الاجر
كله لانه سلم س الاستعمال فسقط النسيان زيلعي (قوله وان لم يملك فله المسمى) لان الفساد كان للجهالة
ما يحمل عليها فاذا حل عليها شيئا يحمل على مثلها تعين ذلك فانتقلب صححنا زيلعي وغيره ومقتضاه انه
لو كان زائدا على ما يحمل على مثلها لا يجب المسمى بل اجر المثل (قوله وفي القياس يجب اجر المثل) لانها
انعدت فاسدة فلا تتقلب جائزة وجه الاستحسان ما سبق (قوله دفعنا للفساد) قلت الاولى ان يقال رفعنا
للفساد باراء لا بالبدال شاي قال الشيخين في الشهادة وسبقه الى ذلك الاتفاق شيخنا (قوله ولو تعدى
المستأجر وضمن لا يجب الاجر) لانهما لا يحتسبان ولو استأجر شيئا ثم أجره قبل قبضه لا يجوز وقيل يجوز
في العقار عند أبي حنيفة وان أجره بعد القبض يجوز بلا خلاف فان كانت الاجرة الثانية أكثر
لا يطيب له الفضل فيصدق به الا اذا كانت الثانية خلاف الاجرة الاولى او كانت بعد الاصلاح وقدمنا
ان التمسك ليس باصلاح وهل الدراهم من جنس الدنيا يراد بها (فروع) اجرة ترح بيت الخلاء لا تجب
على المؤجر ولكن يخير الساكن وكذا اصلاح الميزاب وتطين السطح ونحوهما لان المالك لا يجبر على
اصلاح ملكه وانما تراب المستأجر عليه وكاسته ورماده لا تفرغ بالوعة شيخنا عن الاشياء وقوله
ولكن يخير المستأجر أي ثبت له خيار فسخ الاجارة (تممة) ذكر في المداخلة ما نصه وفي الاشياء قصر
الثوب المجهود فان قبله فله الاجر والا لا وإذا الصباغ والنساج اه ثم ذكر ما نصه استأجر امرأته لتغزله خبرا
للاكل لم يجز وللبيع جاز صيرفية وجاز اجارة لما شطه لتزيين العروس ان ذكر العمل والمدة بزازية وجاز
اجارة القنأة والنهر مع الماء يبقى لعموم البلوى اه وقوله فان قبله الخ أي ان قصره قبل المجود استحسن
الاجر والا فلا ونقل المحوى عن الولوالجية ما نصه دفع داره لا تحريسكنها ويرمها ولا اجر عليه فهذه عارية
لا اجارة الخ والله تعالى اعلم

(كراهن استأجر الرهن من المرتهن)
فانه لا اجرة (وان استأجر ارضا ولم
يذكر كراهن) أي المستأجر (يزرعها أو)
(أي شيء يزرع) فلا اجارة فاسدة
(فزرعها فاضى الاجل فله) أي
للمؤجر (المسمى) ويتقلب العقد
جائزا استحسانا والقياس ان يجب
اجر المثل وهو قول زفر (وان استأجر
جارا) بدنيار (الى مكة) ولم يسم
عليه فاجارة فاسدة
ما يحمل (ما يحمل الناس)
(فحمل) عليه (اي ملك في الطريق
على مثله) (ففق) (اي ملك في الطريق
لا يضمن وان بلغ مكة فله المسمى)
استحسانا وفي القياس يجب اجر
المثل (وان تشا) أي ان اختصما
الى القاضي (قبل الزرع) في الاولى
(و) قبل الحمل (في الثانية) (تقتض
الاجارة دفع الفاسد) ولو تعدى
المستأجر وضمن لا يجب الاجر
* (باب ضمان الاجير) *
هو فاعل بمعنى فاعل وفي المجل اجرت
الرجل مؤجدة اذا جعلت له على فعله
اجرة والاجير على ضربين اجير مشترك
واجير خاص (الاجير المشترك)

لما فرغ من صحيح الاجارة وفاسدها شرع في بيان الضمان لانه من جله العوارض التي تترتب على عقد
الاجارة فيحتاج الى بيانه جوى (تنبيهه) الناقد اذا كسر الدرهم بالغمر يضمن الا اذا قل اغمره شيخنا
عن منية المفتي قال ولو ظهرت الدراهم بعدما نقد هامفوشة يرد ما أخذ من الاجر ولا ضمان عليه (قوله
من يعمل لغير واحد) معناه من لا يجب عليه ان يختص بواحد عمل لغيره ولم يعمل ولا يشترط ان يكون عاملا
لغير واحد بل اذا عمل لواحد ايضا فهو مشترك اذا كان بحيث لا يمنع ولا يتعذر عليه ان يعمل لغيره زيلعي
(قوله ولا يستحق الاجرة حتى يعمل لان المعقود عليه العمل فاذا لم يسلم الى المستأجر لا يجب الاجر بقى ان يقال
مفهوم قوله حتى يعمل ان الاجير الخاص يستحق الاجر بتسليم نفسه وان لم يعمل ~~هكذا~~ فارق بينهما
القدوري قال الزيلعي وهذا يؤل الى الدور لان هذا حكم لا يعرفه الامن يعرف الاجير المشترك والخاص
والاوجه ان يقال الاجير المشترك من يكون عقده واردا على عمل معلوم ببيان محله والاجير الخاص
من يكون العقد واردا على منافعه وحكمهما ان المشترك له ان يتقبل العمل من أشخاص لان المعقود
عليه في حقه هو العمل أو أثره فكان له ان يتقبل من العامة لان منافعه لم تصر مستحقة لواحد في هذا
الوجه يسمى مشترك كوالاجير الخاص لا يمكنه ان يعمل لغيره لان منافعه في المدة صارت مستحقة للمستأجر
والاجر مقابل بالمنافع ولهذا يبقى الاجر مستحقا وان نقض العمل انتهى وقوله وان نقض العمل بالبناء
للفعل يعني وان نقض عمل الاجير رجل بخلاف مالو كان النقض منه فانه يضمن كما سيأتي (قوله
والمحتاج في يده غير مضمون بالهلاك عند أبي حنيفة الخ) افتى به بعضهم عيني (قوله وهو القياس)
لان العين أمانة والمحفظ مستحق عليه تبعا لاقامة العمل لا مقصودا لان العقد واردا على العمل فلم يكن
المحفظ مقصودا أصلا بل لاقامة العمل فكان تبعا ولهذا لا يقابله الاجر واذا كان تعاملا ضرورة اقامة
العمل لم يتعد الى ايجاب الضمان بخلاف المودع باجر لان المحفظ مستحق عليه مقصودا حتى يقابله
الاجر عنانية (قوله وقالان هلك الخ) لان عمر وعليا كانا يضمنان الاجير المشترك ولان المحفظ مستحق
عليه اذ لا يمكن العمل الا به ولا حفظ اذا هلك بسبب كان الاحتراز عنه ممكنا كالغصب والسرقة وترك
المستحق عليه تقصير من جهته فيوجب الضمان كالوديعة اذا كانت باجر عنانية وفي الزيلعي بقوله لهما
يفتى اليوم لتغير أحوال الناس وبه يحصل صيانة أموالهم اه وفي المحيط والخلاف فيما اذا كانت الاجارة
صحيحة وان كانت فاسدة لا ضمان بالاتفاق لان العين حينئذ تكون أمانة لتكون المعقود عليه وهو
المنفعة مضمونة باجر المثل شيخنا عن شرح الجمع لابن ملك (قوله بالصلح على نصف القيمة) وقيل ان
الاجير مصلحا لا يضمن وان بخلافه يضمن وان مستورا محال يؤمر بالصلح در عن العمادية وفي الشربلالية
عن البرجندي معز بالعمادية كان ظهر الدين المرغيناني يفتي بقول أبي حنيفة وفيها عن قاضيه
والمختار في الاجير المشترك قول أبي حنيفة اه (قوله والفقهاء أبو الليث يفتي الخ) ذكره بعد حكاية الاول
بقيل يؤذن بترجيحه ولهذا جزم به في الدرر ولم يحتج خلافا وعلة بقوله لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع
لا احد المتعاقدين (قوله كتحريق الثوب) وصاحب الثوب يخير ان شاء ضمنه قيمته غير معمول ولم يعطه
الاجر وان شاء ضمنه معمول واعطاه الاجر وقد مر نظيره شربلالية عن التبيين (قوله وكفساده من قصره)
فلو فسد من وطئه ان كان ثوبا يوطأ مثله لا يضمن وان كان رقيقا لا يوطأ يضمن وان جل أجير القصار ثوب
القصار باذن الاستاذ فسقط على ثوب آخر فأفسده ان سقط على ثوب القصار يضمن الاستاذ وان سقط
على غير ثوب القصار ضمن الاجير واذا سقط من يد المودع شيء على وديعة فافسدها يضمن كذا في منية
المفتي وفيها دفع الثوب الى المحامي لحفظه فضايع لا يضمن اجماعا لانه مودع لان كل الاجر بازاء الانتفاع
الا ان يشترط بازاء الانتفاع والمحفظ حينئذ على الاختلاف وان دفع الى من يحفظ باجر كالثياب فعلى
الاختلاف أيضا دخل الحمام وترك الثياب بين يدي المحامي فهو استعفاظ عادة اه ونمرة قوله فهو استعفاظ
تظهر فيما اذا ضاعت بتفريقه (قوله وزلق الحال) زلق من باب طرب مصباح (قوله وغرق السفينة

من يعمل لغير واحد ولا يستحق الاجرة
حتى يعمل كالصباغ والتصار والمتاع
في يده غير مضمون بالهلاك عند أبي
حنيفة وزفر والمحسن بن زياد وهو
القياس مطلقا سواء هلك بامر يمكن
التحريم عنه كالسرقة والغصب او بامر
لا يمكن الاحتراز عنه كالحرقة
الغالب والغارة الغالبة والمكبدة
وقالان هلك بامر لا يمكن التحريم عنه
فلا ضمان عليه وان هلك بامر يمكن
التحريم عنه فعليه الضمان استحسانا
واختار المتأخرون القوي بالصلح
على نصف القيمة كذا في الاسرار
وقيل اذا شرط الضمان على الاجير
المشترك يصح عند أبي حنيفة وصار
كان الاجر في مقابلة العمل والمحفظ جميعا
كذا في شرح الوقاية وهو قول الفقيه
ابي بكر والفقيه ابو الليث يفتي بان
شرط عليه الضمان لا يصح (ومما تلف)
اي المتاع الذي تلف (وكفساده من قصره
الثوب من دقه) وكفساده من قطع
او شتمه (وزلق الحال) وكفساده من
المجمل الذي يشبهه (من مده

(من مده) أو معالجته لأن ذلك من جنابة يده فيضن وإن كان صاحب الطعام أو وكيله في السفينة لا يضمن الملاح لأن الطعام في يد صاحبه إلا أن يصنع فيه شيئاً أو يتعمد الفساد شرباً لئلا يضمن الخانية (قوله مضمون عندنا في الجميع) لأن العقد يقتضي السلامة (قوله وقال زفر والشافعي لا ضمان عليه) لأنه مأمور بالعمل مطلقاً وإنه يتنظم السليم والمعيب ولنا أن المقصود هو المصلحة دون المفسد فكان هو المأذون فيه دون غيره عني (قوله حتى لا يضمن دية من يغرق في السفينة) لأن ضمان الأدمي لا يجب بالعقد بل بالجنابة وما يجب به يجب على العاقلة والعاقلة لا تتحمل ضمان العقود وهذا ليس بجنابة لكونه مأذوناً فيه درر والتقيدي يني آدم ربما يوهم أن البيطار لو برغ دابة ولم يكت يضمن وليس كذلك كما سيأتي وأعلم أنه إذا غرقت السفينة فإن كان من ربح أو موح أو جيل صدمها بلامد ملاح وقع له لم يضمن وإن بفعله فإن جاوز العادة ضمن بالاجتماع وكذا إذا لم يجاوز عندنا نوردخها الماء فافسد المتاع فلو بفعله ضمن عندنا ولو بالأفعله ضمن عندهما لا عند أبي حنيفة ولو أمكن التحرز والالا يضمن بالاتفاق وهذا كله لو لم يكن صاحب المتاع أو وكيله في السفينة فلو كان لم يضمن شيئاً عن جامع الفصولين (قوله وإن انكسر دن الخ) هذا إذا كان الكسر بصنعه بان زلق أو عثر وإن كان من غير صنعه بان زجه الناس فإن كسر فلا يضمن عند أبي حنيفة ولو أنه هو الذي زحم الناس حتى انكسر فإنه يضمن بالاجتماع كما في غاية البيان قال الحموي والذر كالحب إلا أنه أطول منه وأوسع رأساً وجمعه دناء كسهم وسهام كذا في المصباح اهـ (قوله ضمن الحمل قيمته الخ) أطلقه فعم ما لو كان صاحب الدن معه وبه صرح في البرازية حيث قال جل متاعاً وصاحبه معه فعثر وسقط المتاع ففسد ضمن (قوله أو في موضع انكسر وأجره بحسابه) أما الضمان فلا ينفك بفعله لأن الداخل تحت العقد عمل سليم والمفسد غير داخل وأما الخيار فلا ينفك إذا انكسر في الطريق والحمل شيء واحد تبين أنه وقع تعدياً من الأبياء من هذا الوجه وله وجه آخر وهو أن ابتداء الحمل حصل بامر فلم يكن تعدياً وانما صار تعدياً عند الكسر فيعمل إلى أي الجهتين شاء فإن مال إلى الوجه الأول ضمنه قيمته عند ابتداء الحمل ولا أجر له وإن مال إلى الوجه الثاني ضمنه قيمته عند الكسر وأعطاه أجره بحسابه درر (قوله إلى موضع معلوم بأجر معلوم) يمد بذلك لتصح الأجرة ويترتب على صحته وجوب الضمان بكسره بناءً على أن العين في يد الأجير المشترك مضمونه حتى لو لم يكن كذلك تفسد الأجرة فلا يلزمه الضمان لأن العين حينئذ تكون في يده أمانة لا تضمن إلا بالتعدي ولم يوجد (قوله ولا يضمن حجام الخ) لأنه التزمه بالعقد فوجب عليه ولا ضمان مع الوجوب كما لو مات من عزره الحماكم وليس في وسعه الاحتراز عن مثله لأنه لا يمكنه الفساد ونحوه مختزاع سبب الملاك لموض باطن أحوال الحيوان فربما يكون ضعيف المزاج لا يندمل جرحه سريراً وقد يسرى إلى النفس وقد يكون بالعكس ولا اطلاع للفساد ونحوه على قوة الطبيعة وضعفها فلا يقيد بالمنسلخ من العمل بخلاف دق الثوب لأن قوته ورقته تعرف بالبحس والمجاهدة فيكون مقيداً بالمنسلخ وإن تعدى عن المعتاد يضمن نصف دية النفس إن هلك لأنها تنفت بمأذون فيه وبغير مأذون فيه فيضمن بحسابه وهو النصف والاحتان لو قطع الحشفة وبرأ المقطوع يجب عليه كل الدية لأنه موجب فصع الحشفة وإن مات منه يجب عليه نصف الدية لما ذكرنا وهذا من أعجب المسائل حيث يجب الأكثر بالبرء والأقل بالملاك كذا في الرازي ووجهه كما في الظاهر يريه أنه إذا مات فالتلف حصل من الفعلين قطع الجملدة وقطع الحشفة واحدهما مأذون فيه وهو قطع الجملدة فتضمن الضمان وأما إذا برأ فصع الجملدة مأذون فيه فجعل كان لم يكن بالبرء وقطع الحشفة غير مأذون فيه فوجب ضمان الحشفة كلا وهو لدية حموي وبقطع بعض الحشفة يجب حكرمة عدل ثم نبلاية عن الاتفاق (تمت) سئل صاحب المحيط عن فساد قال له غلام أفصدني ففسده فصدت أعمادات بسببه قال تعبد دية الحر وفيه العبد على عاقلة الفساد لأنه خصاً وسئل عن شخص فصدنا ثم أوتركه حتى مات من سيلان قال يجب القصاص در عن العمادية وقوله دية الخراج أي أن كان الغلام حر أو ذمة العبد إن كان عبداً

(مضمون) عندنا في الجميع قوله
مضمون خبر ما تالف وقال زفر والشاذي
لا ضمان عليه (ولا ضمان به) أي بعرق
القيمة في السقيمة وكذا من يسقط
من الأدابة يشمن وان كان بسوقه
من الأدابة لا يستسك على الأدابة
وقوده وكذا من لا يستسك على الأدابة
مك الرضيع (وان انكسر دن
في الطرين ضمن موضع انكسر
حمله ولا أجر له أوفى موضع انكسر
واجبه بحسابه) أي ان استأجر حمالا
ليعمل له ذنا على ظهره أو أدابه الى
موضع معلوم بأجر معلوم فالحال ان
انكسر في بعض الطريق فالحال ان
بالحجارة ان شاء ضمنه قيمة في المكان
الذي حمله منه ولا أجر له وان شاء
ضمنه قيمة فمحمولا في الموضع الذي
انكسر وعساه أجره بحسابه وكذا
اذا كسره عداه فالحال انكسر وان كسره
زفر انكسر لا ضمن في المكان الذي
عدا ضمن قيمة في الموضع او عداد
كسره (ولا ضمن حجام او براغ او عداد
لم يبعده) أي لم يتجاوز (الموضع
المعتاد) في الحجوم والبرغ والفسادوف
المغرب برغ البطار الأدابة اذا شتمها

(قوله بالمبزغ) بكسر الميم وفتح الزاي المججمة (قوله مشروط) بكسر الميم وفتح الزاي المهملة (قوله والاجر الخاص الخ) هو تعريف بالحكم فيلزم الدور واجيب بانه علم مما سبق من يستحق الاجر بلا عمل وعرفه بعض المتأخرين بانه من يعمل لواحد او مافي حكمه عملا موقنا بالتخصيص اهـ وانما قال او مافي حكمه لئلا يرد عليه ما لو استأجر اثنان او ثلاثة عبد الخدمتهم مدة او رعى غنمهم فيخرج من التعريف مع ان الظاهر انه اجر خاص بل صرح في البرازية به قال واجبر الواحد قد يكون لرجلين بان استأجر ارجل ليرعى اغنامهما لكن ذكر في جامع الفصولين لو تعلق الاغنام بسوقه فان كانت لواحد لم يضمن ولو كانت لاثنتين او ثلاثة ضمن قال العلامة المقدسي ينبغي ان يفرق بان تكون الغنم مشتركة بين الثلاثة فيكون خاصا لهم وبين ان يكون لكل منهم غنم على حدة لكن جمعوها واستأجروا لثلاثة ارباعا واحدا فيكون مشتركا وفرق المحوى بانه اذا استأجر واحدا او اكثر شخص الرعي غنم مشتركة او مجموعة بعقد واحد على ان لا يعمل لغيرهم كان خاصا وان جوزوا له عمله لغيرهم فمشترك (قوله هذا اذا تمكن من العمل) يعني ولم يمتنع من العمل حتى اذا امتنع لا يستحق الاجر جوى عن البرجندی وأقول هذا لا حاجة اليه اذا ذكره الشارح من انه اذا امتنع من العمل لا يستحق اجرا فيقيد عدم استحقاق الاجر عند الامتناع من العمل بالطريق الاولى (قوله فطر ذلك اليوم) يقال مطرت السماء من باب طرب فهي ماطرة وأمطرت بالالف أيضا (قوله وقد يسمى أجيرا واحدا) اعلم ان الاجير الخاص هو الذي يكون العقد واردا على منافعه ولا تصير منافعه معلومة الا بدكر المدة او بدكر المسافة ومنافعه في حكم العين فاذا استحققت بعقد المعاوضة لا يفتكر من اجاره لغيره جوى عن البرجندی (قوله أجير واحد) بالاضافة بسكون الحاء وفتحها بمعنى الواحد أي اجيرا استأجر الواحد كذا في المغرب وقيل الواحد مدر بمعنى التوحد والمعنى عامل التوحد أصيغ الى فعله لادنى ملاسه أي المتوحد في العمل جوى عن البرجندی (قوله لانه لا يمكن ان يعمل الخ) فلو عمل نقص من اجره بقدر ما عمل در عن فتاوى البوازل لكن ذكرنا ان النظر اذا اجرت نفسها لارضاع آخر ولم يعلم حتى مضت المدة وقد ارضعتهما تستحق الاجر عليهما ولا تصدق بشئ وتأنم كما في الذخيرة ويمكن ان يقال يكفي ظهور اثره في الائم جوى والمناصل ان المسائل في النظر تعارضت فتم ما يدل على انها في معنى اجير الواحد كقولهم لا ضمان سائم اذا ضاع الصبي من يدها او سرق ما لديه ومنه ما يدل على انها في معنى المشترك كقولهم انما تستحق الاجر على العريقتين اذا اجرت نفسها لغيره قال الانفاقي والصحح انه ان دفع الولد اليها لترضعه فهي أجير مشترك وان حملها الى منزله فهي أجير وحيد وقال في العناية وذكر في الذخيرة ما يدل على انها يجوز ان يكون خاصة او مشتركة حتى لو اجرت نفسها لغيره استحققت الاجر على العريقتين كاملا عملا بشبهة الاجير المشترك وتأنم نظرا الى ان لها شيئا بالاجير الخاص اهـ (قوله فهو أجير مشترك) بأول الكلام لا يقع العقد على العمل في أوله وقوله شهراني آخر الكلام يحتمل ان يكون لا يقع العقد على المدة فيصير أجير وحيد ويحتمل ان يكون لتقدير العمل الذي وقع العقد عليه فلا يغير اول كلامه بالا احتمال ما لم يصرح بخلافه درر (قوله بان استأجر لرعي غنم شهر ابد رهم) كذا فيما وقعت عليه من نسخ الدرر وصوابه بان استأجر شهر ابد رهم لرعي غنم كما في الزيلعي وغيره والدليل عليه قوله وان ذكر المدة او لا وهذا ظاهر كذا ذكره شيخنا وما في الدرر حيث صور للاجير الخاص فيما اذا ذكر المدة او لا بقوله نوان يستأجر اربعا شهر الرعي له شمسماة بأجر معلوم تعقبه في الشر نبلاية بانه اذا وقع العقد على هذا الترتيب كان فاسدا كما قدمناه وصحته ان يلى ذكر المدة الاجرا اهـ واعلم ان الاعتراض على الشارح من حيث انه أخرز ذكر المدة وكان الواجب ذكرها او لا كما ذكره شيخنا والاعتراض على صاحب الدرر لانه هذا الوجه لانه ذكر المدة او لا بل من حيث انه لم يذكر الاجر والى المدة حيث فصل بينهما بقوله ليرعى له غنم شمسماة بخلاف ما ذكره الشارح فانه لم يفصل بينهما بدكر المنة بل ذكر الاجر والى المدة كذا في المنة ومن هنا علم ما في كلام

المبزغ وهو مشروط بالاجرام (و)
الاجير الخاص من يستحق الاجر
بما يملك نفسه في المدة وان لم يعمل كمن
استأجر شهر ابد رهم لرعي الغنم
استأجر شهر ابد رهم لرعي الغنم
رعي الغنم هذا اذا تمكن من العمل
اما اذا منع عذر من العمل لا يستحق
الاجر كن استأجر اجيرا بوجه فطر ذلك
الاجير كاتخاذ الطين ونحوه فطر ذلك
الاجير كاتخاذ الاجير الى العجرا
اليوم بعد ما خرج الاجير الى العجرا
لا اجله كذا في الذخيرة وقد يسمى
اجيرا وحدا لانه لا يمكن ان يعمل في تلك
المدة لغيره ثم اعلم انه اذا استأجر لرعي
غنم بدينه شهر ابد رهم فهو أجير مشترك
ان ان يقول ولا ترع غنم غيري في قيد
باب استأجر لرعي غنم شهر ابد رهم

بعضهم حيث اعترض على كلام الشارح بما ذكره الشرنبلالي وايس له وجه صحة (تقنة) قول العلامة
الشرنبلالي كما قدمناه يعني به ما ذكره اول هذا الباب وفي باب الاجارة الفاسدة أضاعز بالخائنة
وهي مسئلة الخمار (قوله فهو أجير واحد) لانه اوقع الكلام على المدة في اوله لتكون منافعه للمستأجر
في تلك المدة فيمتنع ان تكون غير فيها ايضا وقوله بعد ذلك لرعى الغنم يحتمل ان يكون لا يباع العقد على
العمل فيصير أجيرا مشتركا لانه من يقع عقده على العمل وان يكون لبيان نوع العمل الواجب على الاجير
المخاص في المدة فلا يغير حكم الكلام الاول بالا احتمال فيبقى اجير وحده ما لم ينص على خلافه درر
(قوله ولا يضمن ما تلف الخ) كتحرير الثوب من دقه اجماعا لان المستأجر لما ملك منافعه وأمره
بالتصرف في ملكه كان كفعله بنفسه وهذا عند أبي حنيفة ظاهر وكذا عندهما كما في الزيلعي وغيره
لان تضمينهما المشترك استحسانا للصيانة أموال الناس واجير الواحد يعمل في بيت المستأجر ولا يقبل
الاعمال فتكون السلامة أغلب فأخذنا فيه بالقياس ثم اراعى لو كان أجيرا وحده وماتت الغنم كلها لا يضمن
من اجرة شيء ولو مشترك وماتت لا يضمن اتفاقا ان تصادقا وبرهن عليه والاصدق اراعى عند الامام
والمالك عندهما ولو خيف هلاك شاة ولم ترج حياتها فذهبها اراعى او احبى لم يضمن هو الصحيح للاذن
دلالة بخلاف نحو سحر وبغل ولو فال ذبحها المرض وانكر ربه باصدق ربه او فشرط على اراعى ان أتى
بسمه ما هلك لم يصح وصدق اراعى في الغنم وان لم يأت بالسنة وذكرك هذا لشرط في العقد بفسده
وبعد له واعلم ان حارس السوق والخان اجير خاص وعن صاحب المحيط انه اجير مشترك وفي الذخيرة
الفتوى على الاول قال العلامة المحوى وأقول في كونه اجيرا خاصا نظرا لاد لا يصدق عليه تعريفه اه
(قوله ما تلف في يده) بان سرق منه او نصب عنائه (قوله او ما تلف بعمله) أي اعاقا اذا لم ينعهد
الفساد فان تعمد ذلك ضمن كالمودع اذا تعدى كما في العناية ومن التعدى ما اذا ضرب اراعى الشاة
ففقأ عينها او كسر رجلها فانه يضمن لان الضرب غير داخل في الاجارة اذ اراعى يتحقق بالصباح بدون
الضرب سوى عن العمادية (قوله لشرطان جائران) لانه سمي نوبتين معلومين من العمل وسمي
لكل واحد منهما مبدلا معلوما فيجوز كما ذاخيره في لبيع بن عدين زيلعي (قوله لشرطان فاسدان)
لجهالة المعتد وعليه الحال ولنا أنهما عملان مختلفان بيد اثنين وكل واحد معلوم فيعين أحدهما
باختياره وترتفع الجهالة فغضية للثمة عيني (قوله صم الشرط الاول) أي يجب ما سمي اذا وجد
العمل في اليوم الاول من اليومين المرتد فيهما دون الثاني وهذا معنى قول المصنف زمانا في الاول لان
العقد المضاف الى الغنم ثبت في الاول فلم يجمع في اليوم تسميتان فلم يكن الاجر جمعه ولا المضاف الى
اليوم يبقى الى الغنم فيجتمع في الغنم تسميتان درهم ونصف درهم فيكون الاجر هو لا بخلاف الخيانة
الرومية والفارسية لانه ليس لاحد العقدین موجب في العمل الاخر فكذا عقدین مختلفين كل واحد
منهما يبطل سمي على الانفراد فافترق درر زيلعي (قوله ونسب الثاني عند أبي حنيفة) لان الشرط
الثاني عقد آخر فقد حصلت فيه تسميتان لان الموجود في اليوم الاول تسمية واحدة لان الثانية مضافة
فصح الاول فاذا جازت التسمية الثانية اجمع في الغنم تسميتان وتسميتان في عند واحد ففسده موجب
اجر المثل عيني وكان الضاهر ابدال اذا من قوله فاذا جازت التسمية بلوكا يدل عليه قوله والتسميتان في
عقد واحد ففسده (قوله وان خاضه غدا فله أجر مثله لا يتجاوز به درهم في ظاهر الرواية ولا ينقص عن
نصف درهم) في رواية النوادر كذا في النسخ التي وقفت عليها حين القراءة فليراجع شرح الحج مع الصغير
البرهاني والصواب كما في العناية والتماية وفتاوى قاضيان والزيلعي وصدرا الشريعة وابن مالك على
الجميع لا يتجاوز به درهم ولا ينقص عن نصف درهم في ظاهر الرواية فان مفهوم قوله ولا ينقص عن نصف
درهم في رواية النوادر ان اجرا مثل ان كان نصف درهم او اكثرية تنقص عن نصف درهم في ظاهر الرواية
لمستقران مفهوم الخالفة في رواية الفقهاء حجة ومفهوم توسط ظاهر الرواية بين نفى المساوغة عن درهم

فهو أجير واحد الا ان يقول وترعى
غنم غيري مع غنمي (ولا يضمن)
الاجير الخاص (ما تلف في يده او)
ما تلف (بعمله) وصح ترديدا لاجر
ترديدا لعل في الثوب نوعا وزمانا في
الاول (أي ان قال للخياط ان خطته
فارسيا فلك درهم وان خطته روميا
فلك نصف درهم فالشرطان جائران
عندهم وأي الجاهل عمل استحق
عندهم وأي الجاهل عمل استحق
ما سمي أجره وقال زفر والشافعي
الشرطان فادان وعلى هذا صح
ترديد لاجر التبريدي في صبح الثوب
بعضه أو زفران ون قال للخياط
ان خصه اليوم فان درهم وان
تختمه فانك نصف درهم وان
اشترى فانك نصف درهم
خفية حتى لو خاضه اليوم فله درهم
وان خاضه غدا فله أجر مثله لا يتجاوز
بدرهم في ظاهر الرواية ولا ينقص
عن نصف درهم في رواية النوادر

وفي النقصان عن نصف درهم ان اجر المثل ان زاد على درهم كان له اجر المثل زائدا على درهم في غير ظاهر
 الرواية ولا وجود لهذا الصواب ما لم يجعل مجموع النفيين قولا واحدا او جعل قوله في ظاهر الرواية قيدا
 في قوله ولا ينقص عن نصف درهم فقط وتأخير قوله في رواية النوادر الى قوله وروى أبو يوسف عن أبي
 حنيفة انه لا يزاد على نصف درهم فان هذه هي رواية النوادر وقوله في هذه الرواية ولا ينقص عن نصف
 درهم زيادة على ما وقعت عليه من الكتب المعتمدة وان كانت مستقيمة في حد ذاتها فان في الزيادة على
 نصف درهم لا يستلزم النقصان عن نصفه وهذا اذا ذكر لك ما وقعت عليه قال في الحاشية فان خاطه
 في اليوم الاول يجب المسمى في ذلك اليوم وان خاطه في اليوم الثاني يجب اجر المثل الا ان في رواية الاصل
 يجب اجر المثل لا يزاد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وفي النوادر يجب اجر المثل لا يزاد على نصف
 درهم وذكر القدوري الصحيح رواية النوادر ووجهه ان نصف الدرهم هو المسمى في اليوم الثاني والمعنى
 انه صار راضيا به ووجه رواية الاصل والجماع الصغيران التسمية الاولى باقية في الغد فتعتبر لمنع الزيادة
 وتعتبر الثانية لمنع النقصان وقال في النهاية وذكر في الايضاح واختلفت الرواية عن أبي حنيفة اذا خاطه
 في اليوم الثاني وذكر في الاصل والجماع الصغير انه يجب اجر المثل لا يزاد على الدرهم ولا ينقص عن نصف
 درهم وذكر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة ان له في اليوم الثاني اجر مثله لا يزاد على نصف درهم ثم قال
 وهذه الرواية هي الصحيحة ووجهه ان الاجارة الفاسدة يجب فيها اجر المثل لا يزاد على المستحق والمسمى
 الثاني نصف درهم تأما لدرهم فهو المسمى في اليوم الاول انه ومثله بتقديم رواية النوادر على ظاهر
 الرواية وعز وتصحح رواية النوادر الى القدوري كما سبق في العناية والتبيين وصدر الشرع بمقتصرين
 على نفى الزيادة على نصف درهم تعال من سبقهم كقناشيجان وصاحب الايضاح كذا حرره شيخنا (قوله
 وقال الشارح جازان) لانهم اعدوا ان يبين اثنين مختلفين فيصح كلاهما معني فصار نظير الحياطة الرومية
 والفارسية زيلعي (قوله الشارح فاسدان) لانه اجتمع تسميتان في اليومين لان المسمى في الغد هو المسمى
 في اليوم ايضا لان ذكر اليوم والغد للتجديد والترخية لا ترى انه لو قال خط الى هذا الثوب بدرهم اليوم
 فخاطمه غدا يستحق الدرهم فاذا كان كل واحد منهما مسمى في الوقتين فسدت الاجارة لان ذكر البديلين
 بمقابلته مبدل واحد فسد كقوله خطه بدرهم او بنصف درهم ليكون الاجر مجعولا زيلعي مع عناية
 (قوله ولا ينقص عن نصف درهم) هذه زيادة على ما في الزيلعي وهو ثابت في بعض النسخ دون البعض
 الاخر ولعل الصواب حذفها كذا ذكره شيخنا (قوله فالصحيح انه لا يتجاوز نصف درهم عند أبي حنيفة)
 لانه اذا المريض بالتأخير الى الغد فبالزيادة الى ما بعد الغد اولى عناية وفيه ان هذه الاولوية بالنسبة للتأخير
 الى ما بعد الغد وليس الكلام فيه اما بالنسبة الى ما ذكره من قوله فالصحيح انه لا يتجاوز نصف درهم
 عند أبي حنيفة فلا اولوية والكلام فيه كذا ذكره شيخنا (قوله وصح ترديد العمل في الدكان) في هذا
 المزج نظر والصواب كما هو مقتضى العطف على الثوب ان يقال وصح ترديد العمل في الدكان في هذا
 في الدكان وكذا يقال فيما بعده جوى وكذا لو خبره بين ثلاثة اشياء ولو بين أربعة لم يجز كما في البيوع
 لكن يجب اشتراط خيار التعيين في البيع في احدى الروايتين وكلا الروايتين صحيح شرعا لانه
 (قوله وقال الاجارة فيه غير جائزة) لان المعقود عليه واحد والاجران مختلفان ولا يدري ايهما يجب
 فلا يصح وبه قال زفر والثلاثة وله ان اقل الاجرتين يجب بتسليم المحل والزيادة موقوفة على ظهور العمل
 ولو كان كل الاجر موقوفا على ذلك اى على ظهور العمل كما في مسألة الحياطة الرومية والفارسية جاز فهذا
 اولى عيني (قوله وقال لا يجوز) صوابه وانما قال لا يجوز جوى (قوله بلا شرط) لان مطلق العقد
 يتناول الخدمة في الحضارذ هو الاغلب وعليه عرف الناس فلا يكون له ان ينقله الى خدمة السفر
 لانه اشق ومثل الشرط ان يكون وقت الاجارة متبعا للسفر وعرف به لان الشرط ملزم والمعروف
 كالشرط ولو سافر به ضمن لانه صار غاصبا ولا اجر عليه وان سلم لان الضمان والاجر لا يجتمعان بخلاف

وقالا الشارح جازان وقال زفر
 والشارح في الشارح فاسدان وهو
 القياس وروى أبو يوسف عن أبي
 حنيفة انه لا يزاد على نصف درهم ولا
 ينقص عن نصف درهم فان خاطه في
 اليوم الثالث فالصحيح انه لا يتجاوز
 نصف درهم عند أبي حنيفة والصحيح
 عندهما انه ينقص من نصف درهم
 ولا يزاد عليه هذا اذا قال على سبيل
 التردد اما اذا قال ان خصته اليوم
 فلك درهم كان له درهم وان خاطه
 في الغد وكذا ان قال ان خصته غدا
 فلك نصف درهم كان له نصف درهم
 وان خاطه في اليوم كذا في نمرج
 الجامع الصغير البرهاني (و) صح
 ترديد العمل (في الدكان والبيت)
 اى ان قال اجرتك هذا الدكان او
 البيت على انك ان سكتته عطارا
 فبدرهم وان سكتته حدادا
 فبدرهمين فالاجارة جائزة وأى العامين
 عمل استحق المسمى فيه وقال الاجارة
 فيه غير جائزة (و) صح ترديد العمل
 (في الدابة مسافة) اى ان قال اجرتك
 هذه الدابة الى مكة فبدرهم وان
 جاوزتها الى المدينة فبدرهمين فهو
 جائز كرمح هذه المسألة ولم يجل فيها
 جائز كرمح هذه المسألة ولم يجل فيها
 خلافا فاحتمل ان يكون قول أبي حنيفة
 واحتمل ان يكون قول أبي حنيفة
 وقال لا يجوز (و) صح ترديد العمل
 في الدابة (جلا) ان قال اجرتك هذه
 الدابة الى مكة على انك ان سكتته
 كرمح فاجرة نصف درهم وان جاز
 كرمح فاجرة نصف درهم وان جاز
 عند أبي حنيفة (ولا يسافر بعد
 استأجره للخدمة بلا شرط) فان سافر به

العبد الموصى بخدمته فان له ان يسافر به مطلقا لان مؤنته عليه ولم يوجد العرف في حقه زيلعي مع تنوير
 (قوله فهو ضامن لمولاه) أي ضامن العبدان هلك لمولاه حموى (قوله وان رده الخ) الصواب حذف
 هذه الواو حموى وفيه نظروا مثل ما في الشرح في العيني والزيلعي والتنوير (قوله ولا يأخذ المستأجر الخ)
 والقياس ان يأخذ لان عقد المحجور عليه لا يجوز فيبقى على ملك المستأجر وجه الاستحسان ان التصرف
 نافع على اعتبار الفراغ سالما صار على اعتبار هلاك العبد والنافع ما ذون فيه فيجوز فخرج الاجرة عن
 ملكه فليس له ان يسترده وكذا الصبي المحجور عليه اذا أجز نفسه وسلم من العمل كان الاجرة لانه
 غير ممنوع مما ينفعه من التصرفات وفي النهاية الاجر الذي يجب في هاتين الصورتين اجر المثل زيلعي وقول
 الحموى وفي شرح العيني ما يخالفه فليراجع اه يعني شرح العيني على الهداية فان اعتهقه المولى في نصف المدة
 نفذت الاجارة ولا خيار للعبد فاجر ماضى للمولى واجراما يستقبل للعبد وان اجره المولى ثم اعتهقه في نصف
 المدة فالعبد الخيار فان فسخ الاجارة فاجر ماضى للمولى وان اجاز فاجرما يستقبل للعبد والقبض للمولى لانه
 العاقد تبين وقول العيني واذا هلك العبد المحجور في حالة الاستعمال يجب عليه قيمته ولا يجب عليه الاجراه
 يعني اذا أجز نفسه فلوز كره مقدما كالزيلعي لكان اولى لماس في التأخير من الايام (قوله لا يضمن عند أبي
 حنيفة) كما لا يضمن اتفاقا لو أجزه الغاصب لان الاجرة لا تسال كنه تنوير وشرحه (قوله وعندهما انه
 يضمن) الظاهر حذف انه حموى وجه الضمان انه اتلف مال الغير بغير اذنه وله ان الضمان يجب بالتلف
 مال محرر متقوم وهذا ليس بمحرر لان الاحراز يكون بيده او يدناثيه والغاصب ليس بنائب عنه والعبد
 ليس في يده نفسه فهو نظير مال المروق في يد السارق بعد القطع بخلاف ولد المذبح وب حيث يضمنه
 الغاصب لانه جزء الام لا بدل المنفعة ولهذا استولدها لا يكون الولد له ولو اجر العبد كان لاجله زيلعي
 (قوله ولو وجد به اخذه) لانه عين ماله ولا يلزم من بطلان التتوم بطلان الملك عني كسر وق بعد القطع
 در (قوله وصح قبض العبد اجرة) الحاصل من ايجاره نفسه اتفاقا لانه نفع محض مأذون فيه كقبول الهبة
 وفائده تظهر في حق خروج المستأجر عن عهده الاجرة فانه يحصل بالاداء اليه لا لواجبه المولى الا بوكالة لانه
 العاقد درر ودر قال الحموى هذا التركيب قليل يعني ما سبق من قول المصنف وصح قبض العبد اجرة لان
 اضافة المصدر الى فاعله وذكر المفعول قليل وقوله اجرة أي أجر عمله (قوله والشهر الاول يكون باربعة
 الخ) لان الشهر المذكور ولا ينصرف الى مايلي العقد فخر بالي المجاوز فينصرف الثاني الى مايلي الاول
 ضرورة درر (قوله حكم الحال) أي يكون القول قول من يشهد له الحال مع يمينه لان القول في الدعاوى
 قول من يشهد له الظاهر ووجوده في الحال يدل على وجوده في الماضي فيصالح الظاهر مرجح وان لم يكن حجة
 زيلعي (قوله والعبد مريض أو أبق) لو حذف هذا لكان اولى ليقبضه قوله فان كان آبقا ومريض
 اذ بعد الحكم بمرضه وأبقه كيف يرد دينه وبين عدمه شربلاية (قوله وقال رب العبد الخ) وكذا
 لو أنكر ذلك بالمدة من ربلاية (قوله فالقول لا أستأجر) يعني بيمينه (قوله فالقول لا أؤجر) أي مع يمينه كما سبق
 لكنه يشكل من حيث انه يستحق الاجرة بالظاهر وهو لا يصلح للاستحقاق وجوابه انه يستحقه بالسبب
 السابق وهو العقد وانما الظاهر يشهد على بقاءه واستمراره الى ذلك الوقت فلم يكن مستحقا بمجرد الظاهر
 لانها لما اتفقا على وجود سبب الوجوب اقربا لوجوب عليه ثم بالانكار بعد ذلك يكون متعرضا لغيره
 فلا يقبل منه الا بحجة وعلى هذا اذا ادعت الامة العتق قبل الولادة والمولى ادعى العتق بعدها واختلعا
 في بيع التمرع الشجر يكون القول لمن في يده الولد والتمر فكيف الحال زيلعي فالحال في الحقيقة دافعه
 لاستحقاق السقوط بعد الثبوت لاموجبة عنابة وقول الزيلعي في الجواب انه يستحقه بالسبب السابق
 وهو العقد أي مع تسليم العبد اليه في المدة كافي العناية بخلاف ما اذا كان الظاهر يشهد له لفسد اجرافه
 لانه كمال فيه لانه ليس فيه الادفع الاستحقاق عليه والظاهر يصلح للدفع واعلم ان ثمة دعوى الامة
 العتق قبل الولادة تظهر في حرية الولادة عتقه تبعها (قوله والقول رب ائوب الخ) أما في الاولين

فهو ضامن من مولاه ولا أجر عليه وان
 رده على مولاه بعد ذلك (ولا يأخذ
 المستأجر من عبد محجور أجر اذا دفعه
 لعمله) استحسانا (ولا يضمن غاصب
 العبد ما أكل من أجره) أي ان غصب
 عبدا فأجر العبد نفسه وسلم من العمل
 محض الاجارة فان اخذ العبد الاجرة
 واخذ الغاصب الاجرة فما كده
 لا يضمن عند أبي حنيفة وعندهما
 انه يضمن (ولو وجد به اخذه وصح
 قبض العبد اجرة) ولو اجر عبده هذين
 الشهرين شهرا بأربعة وشهرا بخمسة
 صح (العقد) (و) الشهر (الاول) يكون
 (بأربعة) والثاني بخمسة (ولو اختلعا
 في اباق العبد ومريض) وجرى ما الرخي
 (حكم الحال) حتى لو استأجر عبدا
 شهرا بدرهم فقبضه في أول الشهر
 ثم جاء في آخر الشهر والعبد مريض او
 آبق فاختلعا فقال المستأجر ابق او مرض
 حين اخذته وقال رب العبد لم يكن
 ذلك الا قبل ان يأتي بي ساعة فالتول
 للمستأجر ولو كان صحيحا في الحال او غير
 آبق فالتول للأجير (والقول رب
 الثوب في القميص والقباء والحمره
 والصفرة) أي فيما اذا قال رب الثوب
 امرتك ان تغيبه قباء وقال الحفيظ
 بل قبيصا فالقول رب الثوب وان قال
 رب الثوب للصباغ امرتك ان

فلأن الاذن يستفاد من جهته فكان اعلم بكيفيته ولانه لو أنكر الاذن بالكلية كان القول قوله فكذا
 اذا أنكر وصفه اذا الوصف تابع للاصل لكنه يختلف لانه ادعى عليه شيئا لواقربه بلزمه فاذا أنكره بحلف
 فاذا حلف فالحياط ضامن وصاحب الثوب مختار ان شاء ضمنه قيمة الثوب غير معمول ولا أجره أو قيمته
 معمول ولا أجر مثله لا يجاوز به المسمى زيلبي وتبعه العيني والمجوى وحوى عليه بعضهم قال شيخنا نقلنا عن
 عزى زاده هذا وهو مخالف لكلام القوم والذي في عامة الكتب وان شاء أخذه واعطاه أجر مثله وههنا
 قيدان الاول اختلافهما بعد العمل أما قبله فيتجانسان كما في الدرر من الاختيار الثاني ان لا يكون لهما قيمة
 فان أقاما البينة فالبينة بينة الحياط شيخنا عن عزى زاده (قوله فصبغه الخ) صبيغ الثوب من باب قطع
 ونصر مختار ولو اختلف الصانع مع رب الثوب في مقدار الاجرة حكم قيمة الصبيغ بخلاف سائر الاجارات
 شيخنا عن الزيلبي من باب المهر (قوله والقول رب الثوب في الاجر وعدمه) لان المستأجر ينكر تقوم عمله
 ووجوب الاجر عليه والصانع يدعيه فكان القول للمعزى زيلبي وتبعه العيني وفي التعبير بالمستأجر
 نظرا ذ كيف يكون مستأجره مع كونه منكرا تقوم عمله ووجوب الاجر عليه فلو عبر رب الثوب بدلا
 عن المستأجر كان صوابا (قوله فالقول رب الثوب مطلقا) أى عند الامام قال في الهداية والقياس
 ما قاله فعلى هذا يكون المصنف آخذ بالقياس في هذه المسئلة حموى (قوله حريفا له) أى معاملة وجمعه
 حرفاء كشرى وشرفاء (قوله ففعل ذلك مرارا) قال في العناية بان تكررت تلك المعاملة بينهم ما جاز
 (قوله وقال محمد الخ) وبه يقتضى شهادة الظاهر شر نبلاية عن الصغرى والتدين (تقمة) الاجرة
 للارض كالتخراج على المعتمد فاذا استأجرها للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب منه لما قبل الاصطلام
 وسقط ما بعده اهـ لكن جزم في الخاتمة برواية عدم سقوط شئ حيث قال أصاب الزرع آفة فهلك
 او غرق ولم يثبت لزم الاجر ولو غرقت قبل الزرع فلا أجر عليه درو في الاشياء ادعى نازل الخان والمعد
 للاستقلال الغصب لم يصدق والاجر واجب اهـ واعلم ان منافع الغصب تضمن في ثلاث مسائل على
 ما هو المقتضى به الوقف وعقار اليتيم والمعد للاستغلال

فصبغه اصفر وقال الصباغ بل امرته
 اصفر فالقول رب الثوب (و) القول
 رب الثوب في (الاجر وعدمه) أى ان
 قال رب الثوب عمله لى غير اجر وقال
 الصباغ بأجزائه لى رب الثوب
 مطلقا وقال ابو يوسف ان كان الصانع
 حريفا له أى يدينه ما اخذ واعطاه
 كالحياط بخلاف الثوب بأجرة ففعل
 ذلك مرارا فله اجر والا فلا وقال محمد
 ان كان الصانع معروفا بهذه الصنعة
 بأجره لى له
 * (باب فسخ الاجارة وتفسخ بالعيب)
 بان استأجر دارا فوجد بها عيبا
 يضر بالسكنى فله الفسخ (وفراب
 الدار

* (باب فسخ الاجارة) *

تأخير هذا الباب عما قبله ظاهر المناسبة اذ الفسخ يعقب العقد منافية (قوله وتفسخ بالعيب) لا قضاء
 العقد السلامة ولو استوفى مع العيب فقد رضى فيه بلزمه كل البطل ولو ازال اثر العيب فلا خيار له ولا بد
 من حضرة المؤجر للفسخ لان الرد بعيب شرطه ذلك انفا قافلو فسخ بلا حصره لزمه الاجر لان الرد لم يصح
 ولو انهدم كل الدار كان له الفسخ عند غيبته ويسقط الاجر عند الكل حموى عن الخاتمة واعلم ان خيار
 العيب في الاجارة يفارق خيار العيب في البيع فانه ينفرد المشتري بالرد في البيع قبل القبض وأما بعده
 فيشترط القضاء أو الرضاء وفي الاجارة ينفرد المستأجر بالرد قبل القبض وبعده حموى عن البرجندى
 وفي الدرر حاشية الاشياء معزى بالنهاية ان العذر ظاهرا ينفرد بالفسخ وان مشتهرا لا ينفرد وهو الاصح اهـ
 واعلم انه يشترط للفسخ بالعيب عدم رؤياه وقت الاجارة قال في الاختيار وان رأى هذه العيوب وقت
 الاجارة فلا خيار له رضائه به وعلى المستأجر رمى التراب والرماد المجتمع في الدار من كنسه لانه ليس من
 باب السكنى وكرى نهر رضى الماس على الاجر الا ان يكون شرطه على المستأجر كذا بخط شيخنا (قوله يضر
 بالسكنى) أو الخدمة سواء كان العيب قديما أو حدث بعد العقد أو بعد القبض وقيدنا بكون العيب
 مضر لانه لو لم يضر بالنفع كما لو سقط حائط من الدار ولم يخل بالسكنى لا تفسخ الاجارة كذا في البرجندى
 والاصل فيه ان العيب اذا حدث بالعين المستأجرة فان أثر في المنافع ثبت الخيار للمستأجر كالعبد اذا مرض
 والدار اذا انهـ دم بعضهم لان كل جزء من المنفعة كالمعقود عليه فحدوث عيب بمثل القبض يوجب الخيار

وان لم يؤثر في المنافع لا يثبت الخيار كالعقد المستأجر للخدمة اذا ذهب احدى عينيه أو سقط شعره وكالدار
 اذا سقط منها حائط لا ينتفع به في سكنها لان العقد ورد على المنفعة دون العين وهذا النقص حصل بالعين
 لا بالمنفعة والنقص بغير المعقود عليه لا يثبت الخيار جوى عن الاتفاقى (قوله وانقطاع الماء عن الضيعة
 الخ) كما لو كانت تسقى بماء السماء فانقطع المطر فلا أجر در عن الخانية (قوله وماء الرحى) لان كلامهما يفوت
 النفع به فيثبت خيار الفسخ ولا أجر على المستأجر لعدم التمكن من الانتفاع على الوجه الذى قصده
 بالاستئجار وكما تنفسح بعيب يفوت النفع به فكذلك بعيب تحتل المنفعة به بحيث يجوز ان ينتفع به في الجملة
 كمرض العبد ودبر الدابة فلو لم تحتل المنفعة أو انتفع بالمنفعة المحتملة فلا خيار له ودرو عزمى زاده ودبر الدابة
 جرح ظهرها وخفها فمستأنى عن ابن الاثير (تمت) ذكر في شرح الاستيعابى لمختصر الطحاوى من كتاب
 المزارعة مانصه اذا اجاز من المأمة مقدار ما يزرع به بعض الضيعة كان المستأجر بالخيار ان شاء انتقض الاجارة
 كلها وان شاء لم ينتقضها وكان للمؤجر بحساب ما روى منها كذا بخط شيخنا (قوله في هذه المسائل الثلاث)
 صريح في قصر الخلاف عليها خلافا لما يظهر من سياق كلام الدرر ولهذا قال عزمى زاده يظهر من سياق
 كلام الدرر ان تكون تلك المخلافية جارية في غير هذه المسائل الثلاث وليس الامر كذلك (قوله فقبل
 تنفسح) لقوات المقصود لان المعقود عليه وهى المنافع قد فانت قبل القبض فصارت كالكال المبيع قبل
 القبض والاول اصح لان المنافع قد فانت على وجه تصور عودها فاشبه اباى المبيع قبل القبض
 ولو استأجرية فانهدم فبناه المؤجر فأراد المستأجر ان يسكنه في بقية المدة فليس له ان يمنعه وليس
 للمستأجر ان يمنع وما فى الزيلعى وغيره من انه اذا انقطع ماء الرحى والبيت مما ينتفع به لغير الطعن فعليه
 الاجرة بحصته لانه بقى شئ من المعقود عليه فاذا استوفاه لزمه حصته أه يحمل على ما اذا انتقضت مدة
 الاجارة قبل الفسخ بعد انقطاع ماء الرحى لانه بانقطاعه يثبت له خيار الفسخ والمراد من قوله فاذا استوفاه
 الخ التمكن من الاستيفاء (قوله بموت أحد المتعاقدين) اطلاقه شامل لمستأجر الواقف لنفسه فتنفسح
 بموته وبه صرح قارى الهداية فى فتواه قبل آخرها بورقين والتقييد بالموت للاحتراز عن المجنون فلا
 تنفسح الاجارة ولو مطلقا كما فى الخلاصة من باب اجارة الظئر وفى الفتاوى الصغرى بموت الموكل
 تنفسح الاجارة وبموت الوكيل لا واذا اجاز لارض الصغير الوصى ومات لا تبطل الاجارة وكذا لا تبطل
 اجارة الظئر بموت والد الصبي الذى استأجرها وتبطل بموت الصبي وكذا لا تبطل الاجارة بموت الواقف
 المؤجر قبل انقضاء المدة والقياس ان تبطل وبه أخذ أبو بكر الاسكاف لانه فى معنى المالك وجه الاستحسان
 انه عقد له غيره كالوكيل والعمل على الاستحسان شلى عن الزيلعى (قوله ان عقدها لنفسه)
 الضرورة كونه فى طريق مكتة ولا حاكم فى الطريق فتبقى بالاجر المسمى فيرفع الامر الى القاضى ليعمل
 ما هو الاصلح فيؤجره له لو اميناً أو يبيعها بالقيمة ويدفع له اجرة الاياب ان يبرهن على دفعها وتقبل
 البينة هنا لا خصم لانه يريد الاخذ من ثمن ما فى يده ولورضى الوارث وهو كبير ببقاء الاجارة ورضى به
 المستأجر جاز فيجعل الرضا بالبقاء انشاء للعقد يجوزها بالتعاظمى واعلم ان المستأجر والمرتهن والمشتري
 احق بالعين من سائر الغرماء لو انعقد صحيحا ولو فاسد فاسوة الغرماء در عن الاشباه وحاشيتهم اوجامع
 الفصولين وقوله فيرفع الامر الى القاضى الخ يبنى بعد الوصول الى المقصد فلا ينافى قوله قبله ولا
 حاكم فى الطريق (تمت) سكن المستأجر بعد موت المؤجر ومضى المدة فافتوى على انه لا يجب الاجر
 بالسكنى قبل الطلب لا فرق بين المعدل للاستغلال وغيره خانية وفى الخلاصة الفتوى على انه ان كانت
 معدة للاستغلال يجب الاجر على كل حال اه جوى وقوله على كل حال أى سواء وجد الطالب ام لا بقى
 ان يقال ما نقله المحوى عن الخانية من ان الاجر لا يجب قبل الطلب بخلاف لظاهر ما فى الدر عن الخانية
 حيث قال استأجر دارا وجمادى ارضها شهر افسكن شهرين هل يلزمه اجر الثاني ان معدا للاستغلال نعم
 والا لا وبه يفتى ... وكذا الواقف ومال المقيم وهل يلزمه المسمى او حر المالك ...

وانقطاع الماء عن الضيعة (و) ماء
 (الرحى) وقد اختلف المتأخرين فى هذه
 المسائل الثلاث فقبل تنفسح بنفسها
 ولا يحتاج الى الفسخ (و) تنفسح
 بموت أحد المتعاقدين ان عقدها
 لنفسه

اللهم الا ان يحمل ما في الدر عن المحاسبة على ما اذا وجد الطالب فتزول المخالفة (قوله وقال الشافعي لا تنتقض بموتها) لان المنافع عنده كالاعيان فكما لا تبطل في العين لا تبطل فيها ولنا ان العقد ينقض ساعة فساعة بحسب حدوث المنافع فاذا مات المؤجر فالمنافع التي تستحق بالعقد هي التي تحدث على ملكه وقد فات بموته فبطل الاجارة لفوات العقود عليه لان رتبة العين تنتقل الى الوارث والمنفعة تحدث على ملكه ولم يكن هو عاقدا ولا راضيا به واذا مات المستأجر فلو بقي العقد انما بقي على ان يخلفه وارثه والمنفعة المجردة لا تورث ولهذا لو مات الموصى له بالخدمة لا تنتقل الى ورثته زيلبي (قوله وان عقدها لغيره لا يخ) لبقاء المستحق حتى لو مات المعقود له بطلت لما ذكرنا وتنفذ بموت احد المستأجرين او المؤجرين في حصته فقط وبقيت في حصة المحي وقال زفر تبطل فيها لان الشيوع مانع قلنا الشرع وما راعى وجودها في الابتداء لا البقاء كالشهادة في النكاح درر لانه شيوع طارئ لا مقارن كذا بخط شيخنا (قوله كالوكيل) أي بالاجارة واما الوكيل بالاستئجار اذا مات تبطل الاجارة لان التوكيل بالاستئجار توكيل بشراء المنافع فصار كالوكيل بشراء الاعيان فيصير مستأجر لنفسه ثم يصير مؤجرا للوكيل فهو معنى قولنا ان الوكيل بالاستئجار بمنزلة المالك كذا نقله المصنف عن الذخيرة قلت ومثله في شرح المجموع والبرازية والعادية ثم قال المصنف قلت هذا مستقيم على ما ذكره الكرخي ثم من ان الملك يثبت للوكيل ثم ينتقل الى الموكل واما على ما قاله ابو طاهر من انه يثبت للموكل ابتداء وبه جزم في الكنز وهو الاصح كما في البحر فلا يستقيم وتعبه شيخنا بانه غير مستقيم على ما ذكره الكرخي ايضا لا تماقهم على عدم عتق قريب الوكيل لان ملكه غير متمم فموجب للعتق الملك المستتر درر (قوله والمتولى في الوقف) اطلقه فمع ما لو كان موقوفا عليه وبه صرح القهستاني وهو ظاهره في عدم انقضاء الاجارة في الوقف بموت المتولى بعد ان عقدها وان كان الوقف خاصا به بان كان جميع غلته له وهذا هو الموافق لاطلاق المتون وبدا فتى قارى الهداية فكان هو المذهب خلافا لما في الاشياء معزى للوهابية (فرع) تخلية العبد باطلة فلو استأجر قرية وهو بالمصر لم يصح تخليته تعالى الاصح فينبغي للمتولى ان يذهب للقرية مع المستأجر او غيره فيخلى بينه وبينها ويرسل وكيله او رسوله لكن في حاشية الاشياء عن فتاوى قارى الهداية متى مضى مدة يتمكن من الذهاب اليها يكون قابضا برقبى ماله تبطل المتولى الاجرة ثم مات قبل مضى المدة فان الوقف اهليا والغلة للقبض فبن انتقال الحق اليه ان يأخذ من المستأجر اجرة ما آل اليه فان كان الميت ترك ماله لا يرجع بذلك في ماله والا ضاع عليه وان كان غير اهلي لا يضيع بل يرجع على الوقف او في مال الميت يراجع فتاوى الطوري وتكملها لبحر (قوله ونفسخ بختيار الشرط) للؤجر او للمستأجر ويعتبر اول المدة من وقت سقوط الخيار درر وعزمي زاده بخلاف الصرف والسلم لمنعه تمام القبض المستحق بالعقد واذا فسخ الاجارة في اليوم الثالث لا يجب عليه اجر يومين لانه لا يتمكن من استيفاء المنفعة لانه لو انتفع بطل خياره حموى عن العادية ونقل عن الجوهرية ان ابتداء مدة الخيار يعتبر من وقت الاجارة (قوله والرؤية) أي ونفسخ الاجارة بختيار الرؤية بالبصر كما في نظم ابن الفصيح فانه اذا استأجر شيئا لم يره فاذا رآه لم يلقه قبله قلت فلو اجر ما لم يره هل يصح ويكون له الخيار اذا رآه كما في البيع لم يره حموى وانظرا هرا لا سقطت من كلامه وصواب العبارة ولا يكون له الخيار اذا رآه يدل عليه قوله كما في البيع (قوله خلافا للشافعي في الاولى والثانية) اما عدم الجواز في الاولى فلا ان المستأجر لا يمكنه رد المعقود عليه بكماله ان كان الخيار له اذ لا بد من تلف شيء من المنفعة في مدة الخيار وان كان للؤجر فلا يمكنه التسليم أيضا على السكال لان ماضى من المنفعة في مدة الخيار لا يمكن تسليمه واما عدم الجواز في الثانية فلا لان الاجارة شراء المنافع ولا يجوز ان يشتري ما لم يره للجهالة ولنا ان هذه الجهالة لا تمنع الجواز لانها لا تفضي الى المنازعة لانه اذا رآه ولم يوافق فرده وقد قال عليه السلام من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه (قوله من المضى في موجهه) أي موجب العقد وهو حكمه عيني (قوله ونفسخ بنفس العذر الخ) وعلى هذا فلا يكون هذا الاختلاف قاصرا على المسائل الثلاثة التي تقدمت خلافا لما قد مناه عن عزمي

وقال الشافعي لا تنتقض بموتها
(وان عقدها لغيره لا) تنفسخ بموته
(كالوكيل) والاب (والوصى والمتولى
في الوقف) ونفسخ بختيار الشرط
والرؤية وبالعدول (عندنا خلافا
للشافعي في الاولى والثانية) وهو عجز
للعاقدين المضى في موجهه لا يتحمل
ضرر زائد لم يستحق به ثم العذر اذا
تحقق تنفسخ بنفس العذر عند بعض
المشايخ وعند عامة المشايخ يحتاج
فيه الى العسك وهو الصحيح ثم انفسخ
هل يحتاج فيه الى القضاء او رضا
العاقدا الآخر

زاده (قوله ذكر في الزيادات الخ) صححه شمس الاثمة المرحوم (قوله وأشار في الجامع الصغير الخ) صحح قاضيان والمحبوب قول من وفق فقال ان كان العذر ظاهرا لا يحتاج الى القضاء لظهور العذر اى لكونه ظاهرا وان كان غير ظاهرا كالدين يحتاج الى القضاء لظهور العذر شيئا عن العناية (قوله فسكن الوجع الى قوله فاختلعت) اما في سكن الوجع فلانه لو بقي العقد لم يخلع من صحيح وهو غير مستحق بالعقد واما في الخلع فلانه لو بقي العقد يتضرر المستأجر باتلاف ماله في غير الوليمة درر وغيرها ومقتضاه انه لو لم يخلعها أو لم يسكن الوجع لم يملك فسحقها الكفر في الشر نبلا لئلا يله العسخ مطلقا وليس ماذ كشرط لان الانسان لا يجبر على اتلاف ماله ولا جسده لانه قد اتلف لهاته بالقاع ولهذا قالوا في القصاص يبرسن الجاني تحاميا عن اتلاف لهاته بنزعه ولا يجبر على اطعام ماله لم لا يشكره هذا ماظهر لي ثم رأيت في البدائع الامثلة الخ لكنه يفيد ذلك (قوله فافلس) اما بديون كثيرة وصار بحال لا تأمنه الناس على امة منهم أو بظهور خيانة عند الناس فامتنعوا من معاملاته عزى (قوله وزمه دين بعيان أو ببيان) ولا مال له سواء أي لزمه دين لا يقدر على قضائه الا يبيع ما أجراها تنفخ والا لزم ضرر الحبس ويكفي توقع الحبس وان لم يحبس بالفعل على ما يظهر من كلام المداية ويخالفه ما في المبسوط حيث قال اذا كان على المؤجر دين فحبس فهو عذر جوى عن البرجندى وأقول في كون كلام المبسوط يفيد عدم الاكتفاء بتوقع الحبس وانه لا بد من الحبس بالفعل نظر ظاهرا لان التنصيص على السى لا يفي الحكم عما عداه قال الزيلعي اختاره وافي كيفية الفسخ قال بعضهم يبيع الدار ولا فينفذ بيعه وتنفسخ الاجارة ضمنا وقال بعضهم يفسخ الاجارة أولا ثم يبيع هو أو قول في كون البيع يفسخ الاجارة ضمنا اشكال لان الاجارة لا تنفسخ بالبيع وانما ثبت للمشتري خيار البيع أو ينتظر فراغ مدة الاجارة ان لم يكن له علم بالاجارة وقت البيع فان كان له علم بها لزمه انتظار فراغ مدة الاجارة ولا يتخير الالم الا ان يكون عدم فسخ الاجارة بالبيع مقيدا بان لا يكون البيع لاجل الدين ثم لم ان البيع لاجل الدين مقيد ببيان لا تكون الاجارة المجهلة تستغرق قيمة العين المؤجرة فان كان لم يبيع در (قوله والنشاهان أحدهما مغن عن الآخر) يعني قوله بعيان أو ببيان من المؤجر أشار به الى ان المراد بالبيان البيعة التي يقيمها رب الدين وبالبيان المينة التي يقيمها المؤجر على ما ركبته من الدين الذي أوجب له بيع الدار المؤجرة جوى في الحاشية وأقول ذكر العيني وغيره كالميلى والدروجرى عليه المسمى في شرحه ان العيان المشاهدة من الناس والبيان اقامة البيعة وعليه فيكون عطف البيان على العيان من عطف المغاير ولا يستغنى حينئذ بأحدهما عن الآخر (قوله وان المراد بالاقرار الخ) عطف على قوله ان أحدهما جوى (قوله فبداله منه الخ) يقال بداله في هذا الامر بداء المداية أي نسا له فيه رأى ولى فندى عن الصحاح ومرجع الضمير في منه من قوله فبداله منه هو الاستئجار (قوله ليس بعذر على رواية الاصل) لانه يمكنه ان يقعد ويبعث دابته على يد تلميذه أو أجبره فلا يلحقه ضرر (قوله وروى الكرخي انه عذر) قال في السراج الوهاج والمعراج وهو الاظهر لان غيره لا يقوم مقامه في الشفقة كذا نخط شيئا وفي المتن لى لومرض فهو عذر في رواية الكرخي دون رواية الاصل قات وبالاولى يفتى وفي الاشياء لا يلزم المكارى الهاب معها ولا ارسال غلام وانما يجب تخليتها در

(مسائل متفرقة) *

(قوله مستأجرة أو مستعارة) ومثله أرض بيت المال المعدة لمخط القوائم والاحمال ومرعى الدواب وطرح المحصائد وحاصله انه ان لم يكن له حق الانتفاع في أرض يضمن ما أحرقته في مكانه بنفس الوضع لا ما نقلته الرمح على ما عليه الفتوى لان الرمح نضجت فعله دروعى (قوله لم يضمن) لان هذا تسبب

وإنما وضع المسئلة فيهمادون ارض ملكه لانه لما لم يضمن هنا فعدم الخمان بالاحراق في ارضه بالطريق الاولى والمحصاد جمع حصيدة اى محصودة أراد ما يبقى في الارض من اصول القصب محصودة كذا في المغرب قال الامام السرخسي هذا اذا كانت الريح هادئة من هدى أى ساكنة وفي نسخة هادئة بالياء من هذا أباهمزا أى ساكن حين أوقد النار ثم تغيرت فاما اذا كانت مضطربة بمعنى ان يضمن ولو سقى سقيا لا تتعمله الارض فتعدي الى ارض جاره يضمن (وان أقد خياط أو صباغ في حانوته من يطرح عليه العسل ونصف صم) صورته خياط أو صباغ أقد في حانوته خياط أو صباغا على ان يقبل العمل ويطرح عليه ويكون الاجر بينهما نصفين صم استحسننا (وان استأجر جلا ليحمل عليه جملا) بعث الميم الاول وكسر التاني أو بالعكس المودج الكبير (رأى كمين الى مكذ صم وله الحمل انعماد) وفي القياس لا يجوز وهو قول الشافعي (ورؤيته) أى رؤية انجمال الحمل (احب ولمقدار زاده) ضعف على قوله ليحمل لان معناه لان يحمل أى للحمل يعنى استأجر جلا ليحمل مقدار زاده فحمل (واكل منه) في الطريق (ردعوضه) أى جاره ان بردعوض ما وكل (دفع الاجارة وضخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة واو كالة والكمالة والابصاء والوصية والقضاء ولا مارة والطلاق والعتق والوقف) اى يصح هذه الاشياء الاربعة عشر عسما بخلاف الشافعي حال كون المذكور او كل واحد (مضافا) الى رده الى الم قبل

وشرط الضمان التعدي ولم يوجد فصار كمن حفر بئر في ملك نفسه فتأهب به انسان بخلاف ما اذا رعى سهمها في ملكه فاصاب انسانا حيث يضمن لانه مباشر فلا يشترط فيه التعدي ولو أخرج المذاد المحدد من الكبير في دكانه فوضعه على العلالة وضربه بمطرقة وأخرج شررا النار الى طريق العامة وأحرق شيئا ضمن ولو لم يضر به ولو كان أخرج الرمح شيئا فأحرق شيئا لم يضمن عيني والعلالة من قوله فوضعه على العلالة هو السندان شيخ شاهين (قوله وانما وضع المسئلة الخ) وعليه فالتقييد بما اتفقا بالنظر للارض المملوكة اما بالنظر الى ما لم يكن له حق الانتفاع فيها كما قدمناه عن الدرر فاحترازي (قوله والمحصاد) جمع حصيدة وحصيدهم الزرع المحصود (قوله هادئة) بالنون جوى عن النهاية (قوله حين أوقد النار) متعلق بقوله هادئة (قوله ينبغي ان يضمن) لان موقد النار يعلم انه لا يستقر في ارضه فيكون مباشر ادر (قوله لا تتعمله الارض) بان كانت صعودا وارض جاره هبوطا يعلم انه لو سقى ارضه نفذ الى جاره ضمن ولو كان يستقر في ارضه ثم تعدي الى ارض جاره فلو تقدم اليه بالاحكام ولم يفعل ضمن ويكون هذا كاشهاد على حائط ولو لم يتقدم لم يضمن شر نبلاية عن جامع الفصولين (قوله فتعدي الى ارض جاره يضمن) لانه مباشر لا متسبب (قوله وان أقد خياط الخ) سواء اتحد العمل واختلاف كخياط مع قصاردر (قوله على ان يتقبل) أى الخياط الذى أقد في حانوته خياط او ذلك بان كان صاحب الدكان ذاجاه ولا حذاق له بل لصحة فأقدم من يعلم ويعمل بالنصف ويجوز ان يكون الضمير راجعا للخياط الذى لا حانوت له وذلك بان كان صاحب الدكان حاذقا ولو لم يكن غير معروف لا يؤمن ولا يقصد فأقدم على دكانه مع رد فاعبر حاذق ليطلع هذا الذى أقدم على صاحب الدكان بالنصف قال في البيان والاول أشبه جوى (قوله صم) استحسننا وكان القياس ان لا يجوز لانه استأجر بنصف ما يخرج من عمله وهو مجهول كقفير الضمان لكنه جاز استحسننا لانه شركة الوجوه في الحقيقة فان هذا الوجاهته يقبل وهذا حذاقته يعمل فننظم المصلحة ولا تضر الجهالة فيما يحصل لماعلمت انها شركة لا اجارة هداية ودرر فان قلت قال الزباني وقول صاحب الهداية هذه شركة الوجوه فيه نوع اشكال فان تفسير شركة الوجوه ان يشتركا على ان يشتريا شيئا بوجوههم ويبيعوا وهذا ليس فيه بيع ولا شراء فكيف يتصور ان تكون شركة الوجوه وانما هي شركة الصنائع على ما يداوتعه العيني وغيره كالشر نبلاية والجوى وشارح التنوير قلت نقل شيخنا عن عزى زاده ان صاحب الهداية لم يرد شركة الوجوه ما هو المصطلح عليه المار في كتاب الشركة بل مراده بها هنا ما وقع فيه تقبل العمل بوجاهته يرشدك اليه هنا قوله هذا بوجاهته يقبل وهذا حذاقته يعمل فاندفع الاشكال (قوله وفي القياس لا يجوز) يعنى للجهالة ما في الاستحسان فيجوز لان المقصود هو الرأى وهو معلوم والمحمل تابع ومافيه من الجهالة يزول بالصرف الى المعتاد جوى وعيني (قوله ورؤيته أحب) لانه اقرب الى حصول الرضا وانفى للجهالة (قوله لان معناه لان يحمل الخ) يعنى فهو عطف على المعنى جوى (قوله فسل فأكل منه) يشير الى ان المعطوف عليه محذوف من كلام المصنف (قوله وتصح الاجارة وضخها الخ) شروع في بيان العقود التى يصح اضافتها والتى لا يصح (قوله والقضاء) اعلم ان القاضى يستحق الاجر على كتب الوثائق والمحاضر والسجلات قدر ما يجوز لغيره كالفتى فانه يستحق أجر المثل على كتابة الفتوى لان الواجب عليه الجواب باللسان (قوله خلافا للشافعي) لان المنافع عنده كالاعيان فلا يجوز اضافتها كاضافة البيع ولنا ان العقد يتجدد بحسب حدوث المنافع فيجوز اضافتها ولا فرق في الاجارة المضافة بين ان يقول اجرتك هذه الدار غدا واذا جاء غدا فقد اجرتك هذه الدار وان كان فيه تعليق وعليه الفتوى خلافا لمن فرق بينهما شلي عن الواجبة والعمادية (قوله حال كون المذكور أو كل واحد) يشير الى ان قوله مضافا حال من الاجارة وما عطف عليها بأحد التأويلين اللذين ذكرهما جوى (قوله مضافا الى الزمان المستقبل) منصوب على المحال من فاعل تصع وهي حال تعبت جلا تعاطفة فتكون قيد في الجميع جوى (قوله الى الزمان المستقبل) وقع

في النسخة التي كتب عليها السيد المحوى الى زمان المستقبل فهذا قال الظاهر ان يقال الى الزمان المستقبل الا ان يقال الاضافة بيانية اه (قوله لا البيع واجازته) لان هذه الاشياء تملك وقد امكن تجيزها للحال فلا حاجة الى الاضافة بخلاف الفصل الاول لان الاجارة وما شاكلها لا يمكن فيه التملك وكذا الوصية وأما الامارة والقضاء ففي باب الولاية والكفالة من باب الالتزام وقد بينا في البيع عزيلي (قوله اذا جاء غدا الخ) فيه نظر لان هذا تعليق لا اضافة جوى واقول المراد بالاضافة ما يشمل التعليق بدليل ما قدمناه عن الشئ معزيا للولوية والعمادية اذ قوله ولا فرق في الاجارة المضافة الخ صريح فان في التعليق اضافة (تسمية) للمستأجر ان يؤجر المؤجر بعد قبضه قيل وقوله من غير مؤجره وأما من مؤجره فلا يجوز وان تخلل ثالث به يبقى لازوم تملك المالك وهل تبطل الاولى بالاجارة للمالك الصحيح لادر فيكون للمستأجر استرجاعها ولا يجب عليه الاجرة مادامت في يد المؤجر على ما في المنتقى وفي النزاهة لا يسقط الاجر عن المستأجر واستظهره في شرح الوهبانية وكان وجهه ان المستأجر هو الذي فوت التمكن من استيفاء المنفعة على نفسه

***** (كتاب المكاتب) *****

قال في شرح الوهبانية ذكر هذا الكتاب بعد العتاق انساب اه وقال الاتقاني في وجه المناسبة ان كل واحد من الاجارة والكتابة عقد يستغاد به المال بطريق الاصل لثبته قابلية ما ليس بمال بخلاف الشكاح والطلاق والعتاق على مال فان العوض ليس بأصل في الطلاق والعتاق وكذلك الشكاح لانه يصح بلا تسمية المال وقال في الدرر مناسبتها للاجارة ان في كل منهما ملك الرقبة لشخص والمنفعة لغيره ووجه تسميته الاجارة كما في العتاق انما تشبه البيع من حيث التملك وكان الانسب ان يقال كتاب الكتابة كما في نظائرها قال البرجندي ويجوز ان يكون المكتب مصدرا ميميا فلا اشكال قال المحوى وفيه تأمل (قوله تحرير المملوك يداني الحال ورقبة في المال) فان المكتب مالك يداني المملوك ورقبة در قال السكندر لا معنى لقوة المكتب مالك بل الواجب ان يقال ملكه مترزلا اذ لا شك في انه مالك شرعا لكنه بعرض ان يزول بتجيزه نفسه شربلاية وقوله ورقبة أى ذانا فانها وان كانت في الاصل العتق الا انها جعلت كأي من مجموع ذات الانسان تسمية للكل باسم الجزء قهستاني (قوله من محل المفعول) الذي هو المكتب اذ هو في محل نصب على المفعولية (قوله بدل البعض من الكل) فيه نظر لان بدل البعض من الكل لا بد فيه من رابط وليس هنار رابط ولان اليد هنا بمعنى التصرف لا المجارحة التي هي بعض الكتاب والظاهر ان يقال انه بدل اشتغال والرابط محذوف جوى (قوله الانتداب والقبول) بلفظ الكتابة او ما يؤدي معناه كان يقول لبعده ان ادت الغافاة تراوكت بملك على الف ذيل لان معاوضة فلا بد من الانتداب والقبول در ودر قال في الشربلاية قوله ان ادت الى الغافاة حر منافع لما قدمه في باب العتق على جعل فانه قال المعلق عتقه بالاداء بان قال ان ادت الى الف درهم فانت حره ذون لا مكتب فجاز بيعه ولا يكون احق بمكاسبه اه فكيف يجعله من جميع المكتبة وحكمها متباين قال شيخنا رها الاعتراض ساقط مما وجد من مناهي المصنف يعني صاحب الدرر ونسبه قوله فقبل معتبر في اماليه وانه يكون المثال الاول مثلا للكتابة بخلاف ما سبق فانه فيه انما صار مأذونا لا مكتبة باعتراف عدم القبول فيه (قوله وحكمها الخ) والمثل في البذل اذ قبضه در (قوله صيرورة العبد الخ) عبارة الدرر وحكمها في جانب العبد انتفاء الحجر وثبوت الحرية في حق اليد لا الرقبة حتى يكون احق بمنافعه ومكاسبه لان الغرض من الكتابة وصول المولى الى يدها والعبد الى الحر يتبادله ولا يترك ذلك وفي جانب المولى بقا رقبة العبد على ملكه وثبوت حق المضالبة به يدان متى شاء فانه لا يملكه اذا عجز اه

(لا البيع واجازته) ان باع فضولي عبد رجل فقال المالك اذا جاء غدا فقد اخذت (وفسخه والتمسته والشركة والتمسها والمكاح والمراجعة) والصلى عن مال) قديمه لا بد لو كان عن دم العبد يصح (وابراء الدين) * (كتاب المكاتب) * اسم مفعول من كاتب بدمه مكتبة وكما قال المطرزي لم اجسد الكتابة بمعنى المكتبة الا في الاساس (الكتابة تحرير المملوك) سواء كان رقبة في المال ومديرا يداني الحال ورقبة في المال اى عند اداء البذل قوله يداني منصوب على التميز او على البذل من محل المفعول بدل البعض من الكل ثم مدارر كيه يدل على الجمع ومنه كتب الكتاب لانه جمع المحذوف وضم بعضها الى بعض فسمى هذا العقد كتابة ذيل لا يجوز عن كتاب الوثيقة عادة المكاتب كتب على المنزل باعيا البذل والمولى كتب على نفسه الا عتاق بعد قبض البذل ونسبها الانتداب والقبول وحكمها صيرورة العبد احق نفسه ومنافع نفسه من سببه حتى لا يبقى له عليه وعلى كتابه دليل وشروط جوازها

وكان الاولى ابدال الانتفاء بالانفكاك كما ذكره عزمي قال العلامة نوح افندي انما عبر بالانتفاء المناسبة
 الثبوت لانه مقابلة (قوله قيام الرق في المحل) وان يكون البذل معلوم القدر والمجنس وسيبها رغبة
 المولى في بديل الكتابة عاجلا وفي ثواب العتق آجلا ورغبة العبد في الحرية واحكامها حالاً وما لا زيل
 وسيأتي عن العناية ان الكتابة مع جهالة قدر البذل او جنسه لا تنعقد أصلاً فتكون باطلة (قوله كاتب
 مملوكه) عبر بالمملوك لصدقه بالغن والمدير وام الولد وما في الدرر حيث عبر بالقن اجيب عنه بانه جرى
 على الغالب كما في الشربة لالية ولو كاتب نصف عبد جاز ونصفه الآخر ما ذون له في التجارة ولو اراد منعه
 ليس له ذلك كيلا يطل على العبد حق العتق دروي مختصر الطحاوي كاتب نصف عبده جاز ونصفه
 مكاتب ونصفه مأذون وعتق بالاداء نصفه وما فضل من الكسب نصفه له ونصفه للمولى ويسمى في نصف
 قيمته حموي وقالوا العبد كله مكاتب على ذلك المسال قال في الحماوي القدسي وبه نأخذ رقيب باب كتابة
 العبد المشترك (قوله ولو صغيراً عقل) احترازاً عما لو كان لا يعقل فلا يصح اتفاقاً الا ان يكون تبعاً
 فلا يصح مكاتبه المجنون والصغير الذي لم يعقل ولو قبل عنه رجل ورضى المولى ولا يتوقف على اجازته بعد
 البلوغ في الخبيخ ولو ادعى المال عنه غيره لم يعقل ويسترد ما دفع لعدم القبول من المكاتب وهو شرط
 عتق بانتفاء اهليته له شربة لالية مع قهستاني وما في العيني من ان قوله ولو صغيراً يحتمل وجهين أي
 ولو كان المولى صغيراً او العبد صغيراً الخ قال بعض الفضلاء فيه نظراً لان الكتابة لا تصح الا باجازة وليه
 حموي (قوله يعقل البيع والشراء) أي ان البيع سالب للملك والشراء جالب للرجح ويعرف الغبن اليسير
 من الفاحش (قوله بمال) ليس قيداً احترازاً عن الخدمة قال محمد اذا كاتب عبده على ان يخدمه
 شهراً القياس لا يجوز والاستحسان يجوز شربة لالية عن الذخيرة (قوله حال) لا يقال العبد لا يكون له
 مال فكيف تجوز الكتابة على مال حال لا نأقول يمكن تحصيل المال بالاستقراض والاستيهاب والتكدي
 قال البرجندي وفي الاخيرين تأمل قال السيد الحموي وجه التأمل ان العبد لا يملك وان ملك اه وقد مناه
 ما يدفع هذا التأمل عند قول الشارح ولو وهب لقن اخيه وهو ان الهبة تقع للعبد من وجه وهو ملك اليد
 الا ترى انه احق به مالم يفضل عن حاجته الخ ما قدمناه معزياً للزيلي واعلم انه اذا كاتبه حالاً فكم امتنع
 عن الاداء يرد في الرق لانه يحجز ويحجز المكاتب بوجوب رده الى الرق شيخنا عن الاختيار (قوله او مؤجل)
 هو افضل ثم الكتابة اما عن النفس خاصة او عنها وعن المال الذي في يد العبد وكلاهما جائز ولو كان
 في يده أكثر من بدلهما وليس للمولى ابدال الكتابة لا غير شربة لالية عن السراج وقوله وليس للمولى
 الا بديل الكتابة لا غير لم يظهر لي وجهه اذ هو كسب عبده فلا يمتنع على المولى اخذه بديل ما سبق عن مختصر
 الطحاوي فيما اذا كاتب نصف عبده ولا ينافيه ما سيذكره الشارح عند قول المصنف فيخرج من يده حيث
 قال حتى لا يبقى للمولى عليه وعلى كسبه سبيل لانه يحمل على ما اكتسبه بعد الكتابة لا على ما هو الا أهم
 مما في يده وقتها هذا ما ظهر لي في هذا المقام ولم اجد من نبه عليه ثم رأيت التصريح بذلك في الشربة لالية
 حيث نقل عن البدائع ان مال العبد أي المال الذي يكون للمكاتب ولا يكون للمولى عليه سبيل هو ما يحصل
 بعد العقد أي عقد الكتابة بتجارة او قبول هبة او صدقة لان ذلك ينسب الى العبد ولا يدخل فيه ما كان
 من مال المولى في يد العبد وقت العقد لان ذلك لا ينسب الى العبد الخ ثم ظهر لي ما يحصل التوفيق فما
 في السراج مفروض فيما اذا كاتبه عن نفسه وعن المال الذي في يده بخلاف ما في البدائع مما يفيد ان
 المولى لا يمتنع عليه اخذ الغاضل مما كان في يده وقت العقد لانه يحمل على ما اذا كاتبه عن نفسه فقط فلا
 تخالف حينئذ (قوله او منجم) أي موقت بأزمة معينة اخذ من التوقيت بطول النجم ثم شاع في مطلق
 التوقيت درر فالنجم نوع من المؤجل لا عينه ولا غيره مطلقة عزمي زاده (قوله ثم سمي به الوقت) مجازاً
 علاقته الحالية شيخنا (قوله ثم سمي به ما يؤدي فيه من الوظيفة) مجازاً علاقته الحالية والظرفية
 شيخنا (قوله وقبل المملوك) لانه مال يلزمه فلا بد من التزامه (قوله صح عقد الكتابة) والامر به في الآية

قيام الرق في المحل فلور كاتب مملوكه
 ولو صغيراً يعقل البيع والشراء بمال
 حال او مؤجل بأن قال كاتبك
 على الف درهم الى سنة اشهر او
 منجم بأن قال كاتبك على الف
 درهم الى سنة على ان تعطيني كل
 شهر كذا من النجم وهو الطالع ثم سمي
 به الوقت ثم سمي به ما يؤدي فيه من
 الوظيفة ثم استعملوا النجم الدية
 اذا ادها نجوماً (وقيل) المملوك
 صح عقد الكتابة وقال الشافعي

للندب لا للاحباب وقيل هو للإباحة والمراد بالخبر ان لا يضر بالمسلمين بعد العتق فان كان يضر بهم
 فالأفضل الترتك وقيل المراد به ان يكون كسوبا يقدر على اداء البدل زيلعي (قوله لا تجوز كتابة الصغير)
 اي مطلقا وان كان يعقل لانه ليس بأهل للتصرف ولا يصح ان يراد بالصغير هنا من لم يعقل فان عدم صحة
 الكتابة حينئذ يكون اتفاقا قدبر (قوله الامو جلا) اقله نجهان لانه اذا كان البدل حالا يكون عاجزا
 عن تسليم المعقود عليه ولنا اطلاق قوله تعالى فسكاتبوهم الآية فانه يتناول الحال والموجل فلا يجوز
 تقييده لانه نسخ ولان البدل في الكتابة معقود به كالثمن في البيع حتى يصح الاستبدال به قبل القبض
 والقدرة على تسليم الثمن ليست بشروط صحة العقد زيلعي (قوله فان ادبته فأت ح) قيد به لان ما قبله
 يحتمل الكتابة والضريبة وما ذكره ترجيح الكتابة زيلعي والضريبة واحدة الضرائب التي تؤخذ في الجزية
 ونحوها ومنه ضريبة العبد وهي غلته شيخنا عن شرح الجمع (قوله والا فتقن) غير محتاج اليه وانما
 ذكره حاشا للعبد على الاداء نوح افندي ولو قال ان ادبت الى الفاكل شهر مائة فهو كتابة في رواية ابى سليمان
 لان النجم يدل على الوجوب ولا يجب على العبد لسيده الا بالكتابة وفي رواية ابى حمص بكون اذنا لا كتابة
 اعتبارا بال تعليق بالاداء بدفعة واحدة والتنجيم ليس من خصائص الكتابة لانه يدخل في سائر الديون
 وقد تخلوا الكتابة عنه فلم يوجد ما يختص بالكتابة وهو الاصح زيلعي ولا يجب حط شيء من البدل خاذا
 للشافعي حيث اوجب حط ربع البدل لقوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ولما ان العقد يوجب
 البدل فلا يجوز ان يكون موجبا لاسقاطه اذ العبد يقتضي شيئا وضده والمراد بالا مرفق الآية الندب
 دون الختم كالامر بالكتابة وعن الكلبي المراد بالا ابتداء دفع الصدقة اليهم رواه عن جماعة من الصحابة
 ولفظ الابتداء يدل عليه لانه للتقليد وهذا هو اللفظ هرا لانهم المراد بقوله تعالى ون ارفاق في آية الصدقة
 ويجوز ان يراد به دفع الصدقة بعد الاداء لانهم من جملة فقراء المسلمين زيلعي (قوله صح العقد استقسانا)
 والقياس ان لا يكون مكتوبا لان النجوم فصول الاداء وله ان يضر به على عبده ما شاء من المال فيما
 شاء من المدة وقوله بعد ذلك ان ادبته فأت ح هو تعليق العتق باداء المال وهو لا يوجب الكتابة وجه
 الاستحسان ان العبرة للعاني دون الالفاظ وقد اني بمعنى الكتابة مغمرا (قوله فخرج من يده) يراد به
 ما لو كاتبه على خدمته سنة حيث لا تنقطع يد المولى عنه ما لم يموت المخدمه يحوى عن المعدسي (قوله
 دون ملكه) حتى لو اعتقه نفذ لبقاء ملكه ويستقط البدل لانه لم يلزمه مجانا بل بازاء العتق وقد دخل
 بدونه ولقوله عليه السلام المكتاتب عبيد ما بقي عليه درهم ولا الهبة رجل فالملكاتبه ان كنت
 عبيدي فأت ح لا يعتق لان في كونه عبدا له قصورا وفيها قال كل ملوك في حروله عبيد وامهات اولاد
 ومديرون ومكاتبون عتقوا جميعا الا المكاتبين لانهم وان كانوا ملوكا لم يكن لهم احرار يداحوى قال والعرع
 الثاني مذكور في المتن قبيل باب العيين في البيع (قوله وغرم المولى الخ) لانها بعقد الكتابة التحقت
 بالا جانب نعم لاحد ولا قود على المولى للشبهة درعن الشئني بنى لو كان الذي وطئها او جنى عليها غير المولى
 هل يكون العقر والارش لها تستعين به على الكتابة كما لو كان المولى هو الذي وطئها او جنى عليها ذكر
 في البدائع انه لا يكون لها وان حصل لابعد العقد بل يكون للمولى وكذا الحمد ادى قال واما ارش الجراحة
 والعقر فذلك للمولى واستشكاه في الشرب لامية بقوله فليست مع الزام المولى العقر بوطئها والارش بالجناية
 عليها (قوله ان وطئ مكاتبته) قال الولوالجي في كتاب النكاح لو وطئ مكاتبته مرارا فعليه مهر واحد
 لانه شبهة ملك شيخنا عن الشافعي واعلم ان العقر في الحر اثر يراد به مهر المثل وفي الاماء يراد به عشر قيمتها ان
 كانت بكر او ان كانت ثيبا فنصف عشر قيمتها ولو شرط وطئها فسدت الكتابة وتعتق باداء البدل ولا يثبت
 لها شيء من الاحكام المتعلقة بما قبل الاداء وهكذا حكم الفاسدة بفوات شرط من شروط الصحة واما
 الباطلة وهي التي فات شرط من شروط الاعتقاد فلا يثبت بها شيء من الاحكام يعني مطلقا ولو بعد الاداء
 الا ان علق عتقه باداء البدل فيعتق به كسائر الشرروط ثم لا يلية عن الجوهرية والدراية والبدائع

لا تجوز كتابة الصغير وقال لا يجوز عقد
 الكتابة الامو جلا فنجما وانما قيد
 بقوله يعقل لانه لو لم يعقل لا يجوز
 بالاتفاق (وكذا ان قال) لعبد
 (جعلت عليك الفات ثوبه نجوما اول
 النجم كذا واخره كذا فان ادبته فأت ح
 حر ولا) اي وان لم تؤد (ف) انت (فن
 صح) العقد استقسانا (فخرج من
 يده) بعبارة سبق أي يخرج بعد
 الكتابة من يد المولى حتى لا يبقى للمولى
 عليه وعلى كسبه سبيل فلا يملكه من
 السر وان شرط عليه ان لا يخرج
 من الباب (دون ملكه وغرم) المولى
 (ان وطئ مكاتبته) فيكون لها عقر
 (او جنى) المولى (على ما اوعى ولدها

وايضاحه ما في الزيلعي في الكلام على قول المصنف فان اذى الخمر عتق حيث قال وفي ظاهر الرواية يعتق بأداء الخمر وكذا الخنزير والفرق بينهما وبين الميتة والدم ان الخمر والخنزير مال في الجملة وان لم يكن لهما قيمة في حق المسلمين فانهقد بهما العقد وموجب الانعقاد العتق عند ادائه البدل المشروط واما الميتة والدم فليس بمال أصلا عند احد فلم ينعقد العقد بهما فاعتبر فيه ما معنى الشرط لا غير وذلك بالتعلق صريحا اهـ (قوله وان كاتبه المسلم الخ) لما انتهى المصنف الكلام على الصحة شرعا في الفاسدة واعلم ان للمولى الفسخ في الفاسدة بغير رضاه وللكاتب فسخها ما عا في المجازاة والفاسدة وان لم يرض المولى تنويرا وشرحه من باب موت المكاتب وعجزه (قوله على خرا وخنزير) يعني لو كاتب المسلم عبده المسلم على خمر او خنزير فالكتابة فاسدة وكذا ان كان المولى ذميا والعبد مسلما وعكسه قال العلامة المحمدي ويمكن ادخال الصور المذكورة في قوله وان كاتبه الخ ولما صرح بعد بالحجة فيما اذا كانا كافرين علم عدم الصحة فيما عدا ذلك (قوله وعين غيره) والمراد به شئ يتعين بالتعين كالثوب والعبد والمكيل والموزون غير النقيدين حتى لو كاتبه على دراهم او دنانير بعينها وهي لغيره تجوز الكتابة لان النقد ولا تتعين بالتعين في العقود التي هي معاوضة ولا في فسوخها وانما يجب منهلها في الذمة زيلعي (قوله وصيفا) وهو العبد للخدمة جمعه وصفا عناية (قوله عبدا بغير عينه) قيده اذ لو كان معينيا يجوز بالاتفاق لجواز بيع المعين فكذا استثنائه ذكره في المختلف وعند الاثمة الثلاثة لا يجوز في المعين وغيره لانه شرط اوصفة في صفقة شيئا عن الدراية بقي ان يقال سياق كلام الشارح يقتضي ان الوصيف لا يصدق بالانثى فيوافق ما في المغرب على ما ذكره عزمي من ان الوصيف هو الغلام والجارية وصيفة وبخالفه ما في تاج الاسماء من ان الوصيف هو الخادم عبدا كان او امة اهـ (قوله فسد عقد الكتابة) اما الكتابة على خمر او خنزير فلعدم المالية في حق المسلم بخلاف النكاح حيث لا يفسد بتسمية الخمر او الخنزير لان النكاح يجوز بتسمية المهر ومع نفيه واما اذا كاتبه على قيمة نفسه فلتفاحش الجهالة لا كونهما مجهولة القدر والجنس ثم اذا ادى قيمته عتق لانها هي البدل ذكره العيني وهو محمول على ما اذا تصادق على قدر ما عند عدم التصديق لا بد من ادائه اقصى ما به يقع تنويم المقومين كمال الشر ببلالية عن الاختيار واما اذا كاتبه على عين معينة لغيره فلجزمه عن تسليم تلك العين كما في الدر ومافي الزيلعي والعناية من انه اذا كاتبه على عين لغيره تتعين بالتعين لا ينعقد العقد أصلا في ظاهر الرواية الا اذا قال اذا اديت الى فانثى حرة فثبت يعتق بحكم الشرط يفيد بطلان الكتابة كذا في الشر ببلالية لكن في القهستاني معزى بالقاضي خان لا يظهر الفساد فيما اذا كاتبه على عين لغيره كالمكيل والموزون والمذروع اهـ واما الاخرة فلجهالة قدر البدل كما اذا كاتبه على قيمة وصيف لان الوصيف لا يمكن استثنائه من الدنانير الا باعتبار القيمة وتسمية القيمة تفسد العقد ما بيننا كذا في الزيلعي وذكر في الشر ببلالية ان الكتابة في هذه الصورة باطلة ايضا بدليل ما في الزيلعي حيث قال الاصل عند علمائنا الثلاثة ان المسمى متى كان شيئا لا يصلح عوضا مجهولة القدر او مجهولة الجنس فان العبد لا يعتق بأداء المسمى ولا بأداء القيمة اذ لا ينعقد هذا العقد أصلا ولهذا استشكل عزمي زاده التعبير بالفساد مع تحقق البطلان في بعض الصور ثم اجاب بأن المراد بالفساد ما يعيب الباطل كما في قولهم باب البيع الفاسد (قوله وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يجوز في الرابعة الخ) لان المسمى مال متقوم والقدرة على التسليم موهومة فصار كالمهر وجه ظاهر الرواية ان العين في المعاوضات معقود عليها والقدرة على تسليم العقود عليه شرط الصحة في العقود التي تحت حمل الفسخ وتسليم تلك العين ليس في قدرة العبد فلا يصح تسميته كما في الزيلعي وقوله فلا يصح تسميته يعني لبطلان الكتابة كما في العزيمة عن البيانية ولفظه لو ملك وادى او اجاز صاحب العين لا يعتق لبطلان الكتابة والباطل لاحكمه اهـ بخلاف ما اذا كان البدل غير معين لانه معقود به فلا تشرط القدرة عليه زيلعي وقول الشارح في الرابعة يفتي على جعل مسألة الكتابة على خمر او خنزير مسألةتين والاقوال في الثالثة (قوله فعن محمد انه يجوز) لانه لو اشترى به شيئا يجوز بالاجازة مع

وان كاتبه المسلم (على خمر او خنزير)
او قيمته او (على شئ عين لغيره او)
على مائة ليرد سيده (عليه وصيفا)
أى على ان يرد المولى عبدا بغير عينه
(فسد) عقد الكتابة وروى الحسن
عن ابي حنيفة انه يجوز في الرابعة
حتى لو ملك ذلك العين واداه الى المولى
عتق وان عجز عن ادائه رده المولى الى
الرق فلو اجاز صاحب العين ذلك
فعن محمد انه يجوز

وجه من الوجوه لم ينقص عن المسمى ويزاد عليه يقتضي ان هذه المسئلة لا تعلق لها بمسئلة الخمر والخنزير
وبه صرح صدر الشريعة بقى ان يقال ما سبق عن الدرر من قوله وان كانت زائدة عليه زيدت تبع فيه
صدر الشريعة قال المولى عزى وفيه تسامح والمراد زيد على المسمى بقدر القيمة فان نفس القيمة لا تزداد ولهذا
قال في المندوب زيد عليه اه (قوله ولا بين النوع) كذا في العناية ونصه اذا كاتبه على حيوان وبين
جنسه كالعبد والفرس ولم يبين النوع انه تركى او هندي ولا الوصف انه جيد او ردى وجازت وينصرف الى
الوسط وانما صرح العقد مع الجهالة لانها سيرة ومنها يتحمل في الكتابة لان مبناه على المساهلة فتعتبر
جهالة البدل بجهالة الاجل حتى لو كاتبه الى المحصاد صحت ولا يمكن قال في الاختيار والكتابة على
الحيوان والثوب كالنكاح ان عين النوع صرح وان اطلق لا يصح اه واصله اريد بالنوع الجنس والانا قضيه
ما في العناية شربلاية (قوله وينصرف الى الوسط) قدره ابو حنيفة في العبد بما قيمته اربعون
درهما وقالا هو على قدر غلاء السعر وخصه عناية (قوله ويجبر على قبول قيمته) كما يجبر على قبول
عينه لان كل واحد اصل فالعين اصل تسمية والقيمة اصل ابقاء لان الوسط لا يعلم الا بها فاستوي ارباعي
(قوله وهو القياس) لان المسمى فيه مجهول فصار كما لو كاتبه على دابة او دارا وثوب وكالبيع ولنا ان ابن
عمر اجاز الكتابة على الوصيف بخلاف البيع لانه مبنى على المما كسة وبخلاف ما اذا كاتبه على دابة
او نحوها لتعاضد الجهالة في بيع (قوله له قيمة الخمر) لان المسلم ممنوع عن ثلث الخمر وثلثها عيني
(قوله وعق بقبضها) قال العلامة المقدسى ولما كان الخلاف ثابتا لاجل المصنف في الصغير ليرجع
الى الخمر والقيمة بل الظاهر رجوعه الى نفس الخمر وفي البيانية ولو ادى عين الخمر عتق أيضا فيما اذا سلم
أحدهما لان في الكتابة معنى التعليق وبه قال قاضيان في شرح الجامع الصغير وظن بعضهم في شرحه
انه لا يعتق باداء عين الخمر ليس بصحيح حموى (قوله واذا ادى الخمر عتق أيضا) لتضمن الكتابة تعليق
العتق باداء الخمر اذ هي المذكورة في العقد فصار كالمو كاتب المسلم عبده على خمر فانه يعتق باداء الخمر أو قيمة
نفسه على ما مر زيلعي (قوله ولو ادى القيمة يعتق) أى قيمة الخمر حموى أخذنا من تعليق الزيلعي بأن
الكتابة انما علمت الى القيمة ولم تبقى الخمر بدلا في هذا العقد لانه انما عقد صحيحا على الخمر ابتداء وبقي بعد الاسلام
على قيمتها صحيحا على حاله الخ والله اعلم

ولا بين النوع والصفة كالتركى
والهمدى والجيد والردى ويندرف
الى الوسط ويجبر على قبول قيمته وقال
الشافعى لا يجوز وهو القياس (او
كتب) عطف على قوله كاتب في أول
الكتاب هذا العقد أيضا (او
از كتابه أى صحح هذا العقد ان قال
على قوله قال في قوله وكذا ان قال
على قوله ان كاتب (كأنه عبده
أى وكذا صح ان كاتب (حسن) معلوم
الكتاب على مقدار (حسن) معلوم
(ردى اسلم) من المولى والعبد (له) أى
للمولى (قيمة الخمر وعق بقبضها) واذ
ادى الخمر عتق أيضا كذا في شرح
الجامع الصغير وفي شرح الطحاوى
والتمزناى لو ادى الخمر لا يعتق ولو
ادى القيمة يعتق
(باب ما يجوز للكتاب البيع واطلاقه
وما لا يجوز للكتاب البيع واطلاقه
وله ثمن المثل

(باب ما يجوز للكتاب أن يفعله وما لا يجوز) *

(قوله للكتاب البيع والشراء) كذا الجاريد واعرته وايداعه واقراره بالدين واستيفائه وقبول حوالة
بدين عليه لان لم يكن عليه وله ان يشارك عنانا لا مفاوضة لاستلزامها الكفالة وهو ليس من أهلها
شربلاية عن البدائع وله المضاربة وبيع ويشترى من مولاه الا انه لا يبيع منه درهم ابدرهمين
وكذا عكسه لانه بالكتابة صار احق بعكاسه فكان كالا جنبي واستشكل بما سبق من ان للمولى ان يكتبه
عن نفسه وعن المال الذى في يده ولو كان ما في يده اكثر لانه لا ربا بين المولى وعبده وأجيب بالفرق
وهو انه فجاءم ورد عقد الكتابة عليه وهو قن وما هنا البيع من المولى صدر بعد تمام الكتابة وصيرورته
احق بعكاسه فيجزم الربا وكذا لا يجوز له ان يبيع ما اشتراه من مولاه مرا بحة الا ان يبين كعكسه لما مر في
بابه (نقطة) لم يذكر المصنف وصية المكاتب وكذا العلامة الشربلاى لم يذكرها أيضا بل أحال على
البدائع وقول هي كافي الخانية على ثلاثة اوجه ان اوصى بوصية ثم مات عن واه لا تصح وصيته لانه يعتق
قبل الموت في ساعة لا تسع الا بصاء الثانى ان يقول اذا اعتقت فقد اوصيت بثلث مالى فلان ثم ادى وعق
ثم مات بعد ذلك كانت وصيته صحيحة في قولهم الثالث اوصى بوصية ثم ادى فعتق ثم مات وصيته
في قول أبى يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة لا تصح الوصية الا ان يجدوها بعد العتق اه (قوله واطلاقه

يتناولوه بمن المثل) عبارة المحوى في شرحه بقليل الثمن وكثيره وبأى جنس كان من الثمن وهذا عند الامام وعندهما لا يملك البيع الا بما يتغابن الناس فيه وبالدراهم والدنانير وبالنقد لا بالنسيئة كوكيل البيع الخ وقال القهستاني في المكاتب كالمولود وعنده وامتة البيع والشراء ولو بغن فاحش عنده الخ (قوله وبالمحاباة) يعنى اليسيرة لقول قاضيهان ولا يحايى محاباة فاحشة كالعبد المأذون شره بلا لية واقول هذا بالنسبة المذهب الصاحبين واما عند الامام فلا تنقيد المحاباة باليسيرة يدل عليه كلام القهستاني وكلام المحوى أيضا كما سبق (قوله والشراء) والتوكيل في الشراء وان اوجب عليه ضمان الثمن للبائع لانه يملك المبيع او لا ثم ينتقل منه الى المولى فلكانه باعه منه وعلى من يقول لا يثبت له فهو من ضرورات التجارة حوى (قوله وان شرط المولى عليه ان لا يخرج الخ) لانه شرط مخالف لمقتضى العقد وهو ملكية البدل ولا تفسد الكتابة بمثل هذا الشرط لانه ليس في صلب العقد درر لان الشرط الباطل انما يبطل الكتابة اذا تمكن في صلب العقد وهو ان يدخل في أحد البدلين كما اذا قال كاتبك على ان تخدمنى مدة اوزمانا وهذا ليس كذلك لانه شرط لافى بدل الكتابة ولا فيما يقابلها فلا تفسد به الكتابة عناية والمحصل ان الكتابة تشبه البيع من حيث انها تختمل الفسخ قبل اداء البدل وتشبه النكاح من حيث انها لا تختمل الفسخ بعد الاداء فلهيها بالبيع تبطل بالشرط الفاسد اذا تمكن في صلب العقد وهو ان يكون في البدل مثل ان يشترط خدمته او يكتبه على خرا وخزير زيلعى قال شيخنا ومنه ما فى المحاباة كاتب امته على ألف درهم على انه يطأها مادامت مكاتبه فسدت الكتابة واذا أدت البدل قبل الفسخ عتقت اهـ ولسببها بالنكاح لا تبطل به اذا لم يكن في صلب العقد كدكا شرطه ان لا يخرج من البلد او لا يبيع بالنسيئة فان قلت في قول الزيلعى فلهيها بالبيع تبطل بالشرط الفاسد اشكال حيث صرح بالبطالان ومثل له بمالو كاتبه على خرا وخزير قلت يمكن ان يجاب بأن المراد بالبطل الفاسد (قوله وللمكاتب تزويج امته) لانه يستفيد به المهر درر وهو باطلا فقه شامل لمالوز وجهان من عبده نفسه وليس كذلك ولهذا قيد المسئلة القهستاني بما اذا زوجها بعد غيره وسيا فى الشرح بعد قول المتن لا تزويج عبده ما يدل على التقيد (قوله وكاتب عبده) يعنى الذى لم يكتب عليه بفرايد اولاد شره بلا لية (قوله وهو القياس) لانه يؤل الى العتق وهو ليس له ان يعتق على مال وكذا العقد لا يتضمن مثله وجه الاستحسان ان الكتابة عقد اكساب للمال فيملكها كما يملك البيع وربما تكون الكتابة انفع من البيع اذ البيع يزول الملك بنفسه والكتابة لا تزول الا بعد وصول البدل ولهذا يملكه الاب ووصيه وهو لا يملكه على ان العقد يقتضى مثله وانما يملكه على ان الكتابة يبيع من نفس العبد زيلعى وفي قوله وانما ملكه الخ نظر اذ ليس له بيع نفس العبد منه كما سيصرح هو به (قوله ان ادى المكاتب الثانى بعد عتقه) وان اديا معا فاولا للمولى ترجيح الاصل وان عجز الاول ورد الى الرق بقى الثانى مكاتب فان ادى البدل الى المولى عتق وان عجز رد الى الرق كالاوّل درر (قوله فالاولا لسيده) لتعذر جعل المكاتب معتقا لعدم اهلية الاعتاق فيخلقه فيه اقرب الناس اليه وهو مولاه ولو ادى الاول بعد ذلك لا ينتقل الولاء اليه لان المولى جعل معتقا والولاء لا يتحول عن المعتق الى غيره بخلاف جوالوا فى ولدا المجارى فان مولى المجارية هناك ليس بمعتق مباشرة بل تسميها باعتار اعتاق الاصل وهى الام والاصل ان المحكم لا يضاف الى السبب الا عند تدمر الاضافة الى العلة والتعذر عند عدم عتق الاب فاذا عتق زالت الضرورة فيتحول الولاء الى قوم الاب زيلعى (قوله أى لا يجوز التزوج) بمعنى لا ينفذ شره بلا لية كذا لا يجوز التسرى ولو بالاذن والمأذون والمدر كذلك لان مبنى التسرى على ملك الرقبة درر ولا يملك له حقيقة لوجود ما ينافيه وهو الرق (تمت) اطاق في عدم جواز التزوج فعم مالو كان بنفسه وبالتوكيل كفى القهستاني والمراد من قوله لا يجوز أى لا يصح كفى النقاية (قوله بلاذن من المولى) فان اعتق قبل اجازته نفذ ذلك النكاح على المكاتب قهستاني (قوله والهبة والتصدق) لانهم ما تبرع وهو ليس من اهله الا ان

وبالمحاباة وبالنقد والنسيئة
(والشراء والسفر وان شرط المولى
عليه ان لا يخرج من المصر)
(والمكاتب تزويج امته وكاتب عبده)
وقال زفر والشافعى لا يجوز وهو
القياس (والولاء) أى ولاه المكاتب
الثانى (له) أى للمكاتب الاول (ان
أدى) المكاتب الثانى (بعد عتقه)
أى المكاتب الاول (وان) ادى
الثنانى (قبل عتق الاول فالولاء
لسيده لا التزوج) أى لا يجوز
التزوج (ولا الهبة) ولو بعوض لانه
تبرع ابتداء (ولا) (التصدق)

اليسير منه من ضرورات التجارة ليجمع عليه المجاهزون فيما كرهه لان من ملك شيئا ملك ما هو من ضروراته
 زيلعي واعلم ان اطلاق المنع من الهبة والتصدق شامل لما كان باذن المولى وهو مصرح به ووجهه ان
 المولى لا ملك له في كسبه والمجاهز عند العامة الغني من الثمار فكأنه اريد المجاهر وهو الذي يبعث
 التجار بالمجاهز وهو فائز المتاع فحرف الى المجاهر شيخنا عن المغرب (قوله الا اليسير) يعني من المالك
 قال في المجوهره ولا يهب ولا يتصدق الا باليسير يعني كالرقيق والبصل والمخ ونحو ذلك شربلاية وهو
 مخالف لما سبذ كره الشارح عن الذخيرة من انه يتصدق ويهب بقدر فلس وفضة اقل من درهم (قوله
 وبأخذ الضيافة اليسيرة) الظاهر ان يقال ويحل الضيافة جوى (قوله ولو وهب او اهدى درهما
 فصاعدا لا يجوز) فاذا عتق رد اليه ذلك لان هذا عقد لا يحجز له حال وقوعه فلا يتوقف شربلاية عن
 البدائع وتقييد رده اليه بالعتق لا لاحتراز عما قبل العتق بل لدفع ما عساه ان يتوهم من انه موقوف
 وبالعتق ينقذ (قوله ولا التكفل) في المضمرات لو كاتب عبده كتابه واحدة بألف فله ان يطالب كل
 واحد منهما بجميع الالف وان لم يذكر الكفالة فهستاني (قوله بنفس او مال) وكذا لا فرق بين
 ان يكون باذن المولى او بغير اذنه لانها تبرع والمولى لا يملك كسب المكاتب فلا يصح اذنه بالتبرع
 شربلاية عن البدائع وفيها عن المجوهره اذن له مولاة في الكفالة فكمثل اخذته بعد العتق وفيها عن
 المقدسي كفل عن سيده صح لان بدل الكتابة عليه فلم يكن متبرعا اه وبعني به لو كان باذن المولى ليلتقي
 قصاصا بما ادى عن بدل كتابته اه فان قيل بدل الكتابة مال في ذمته وتسليم النفس لا ينافي ذلك
 ولا يضره اجيب بأنه يضره فربما عجز عن تسليم النفس فيجبر على ذلك وهو يخل بالاكتساب الذي
 يحصل به المال عنانية (قوله ولا الاقراض) لانه تبرع لم يدخل تحت الكتابة وينبغي ان يجوز باليسير
 كالهبة فهستاني (قوله ولا اعتاق عبده الخ) لانه ليس بأهل للاعتاق لان العتق لا يتصور الا من
 المالك والمكاتب لا يملك الرقبة فلا يذمته ولوعلى مال لان فيه اسقاط المالك عن العبد بمقابله دين
 في ذمة المفلس فلا يكون من باب الاكتساب وقديناهم ويبيع العبد من نفسه اعتاقا على ما بيناه في الوكالة
 فلا يملك كذا يلحق (قوله وتزوج عبده) لكونه شاغلا لرقبته بالمهر ولا كسبه بالنفقة وليس هو من
 باب الاكتساب في شيء بخلاف تزويج الامه على ما بيناه يلحق (قوله كالمكاتب) لان الاب والوصي
 يملك الاكتساب فيما كان ماعلا كالمكاتب عني (قوله من غيره) أي من غير الرقيق فهو احتراز
 عن بيع الرقيق من نفسه فانما لا يملك الا ذلك كالمكاتب وسيصرح به (قوله وكتابته) يعني استحسانا
 واذا اقر الاب والوصي بقبض بدل الكتابة فان كانت ظاهرة بمحض من الشهود يصدق ويعتق المكاتب
 وان لم تكن معروفة لم يحجز اقراره بالعتق لانه في الاول اقرار باستيفاء الدين فيصح وفي الثاني بالعتق وهو
 لا يصح شربلاية عن البدائع (قوله ولا يملك ما اذن الخ) لانهم لا يملكون الا التجارة والتزويج والكتابة
 ليسامنها والاصل فيه ان كان تصرفه عاما في التجارة وغيرها يملك تزويج الامه والكتابة كالأب والوصي
 والمجد والمكاتب والقاضي وامينه وكل من كان تصرفه خاصا في التجارة كالمضارب والشريك والمأذون
 لا يملك تزويج الامه ولا الكتابة عند أبي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يملكون تزويج الامه لان فيه منفعة
 على ما بيناه وجوابه انه ليس من باب التجارة فلا يملكه وجعل في النهاية شريك المفاوضة كالمكاتب
 وجعله في الكافي كالمأذون قال الزيلعي وجهه كالمأذون اشتهر بالفقه (قوله أي دخل في كتابته تبعا)
 لان المكاتب من اهل ان يكتب فيجعل مكاتب تحقيقا للصلة بقدر الامكان لان المكاتب ليس بمالك
 رقبته والعتق يختص بمن يملك الرقبة لقوله عليه السلام لا عتق فيما لا يملك ابن آدم فاذا تعدل الاعتاق
 صار مكاتبه مثله بخلاف المحرق انه يملك الرقبة ولا تعذر في حقه فيعتق عليه سواء كان أهلا للاعتاق
 بأن كان بالغاً قلا وكان صغيراً أو مجنوناً لان هذه الصلة وهي العتق تحب حقاً للعبد فلا فرق بين المكلف
 وغيره كعقبة ازوجات زيلعي وكذا ضيمان المتلفات يجب في مال الصغير وان لم يكن مكلفاً واراد بالاب

والابن قرابة الولاد واقواهم دخولا الولد المولود في كتابته ثم الولد المشترك قال شيخنا أي المولود قبل الكتابة قلت وسبأني في باب موت المكاتب معزى بالدر ما يدل عليه ثم الابوان وعن هذا يتفاوتون في الاحكام فالمولود في كتابته حكم ابيه حتى اذا مات ابوه ولم يترك وفاء يسمي على نجوم ابيه والمشتري يؤدى الكتابة حالا والارد الى الرق والوالدان يردان كمات ولا يؤذيان حالا ولا مؤجلا ومنها ان المولى لا يطالب من دخل في الكتابة تبعا حال قيام المتبوع درر وشرب ليلية ولو قال لا يعتق بالاداء حالا ولا مؤجلا لسكان أولى لان المقصود بالنفي انما هو والعق بالاداء لا الاداء نفسه بقي ان يقال ما ذكر من ان الابوين يردان الى الرق كمات ولا يعتقان بالاداء الخ يخالف لما في البدائع حيث قال اذا مات المكاتب من غير مال يقال للولد المشتري وللوالدين امان تؤدوا الكتابة حالا والارد لنا كم في الرق لكن تنفي المخالفة بحمل ما في البدائع على قول الصحابين وغيره على قول الامام كافي مختصر الظهيرية شرب ليلية واعلم ان الكاف من كمات للمبادرة كما يقال سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت وفي افندي عن معنى اليبس (قوله لا يدخل في كتابة المكاتب) عند أبي خنيفة حتى يجوز له ان يبيعه لانه لم يملكه ليمتنع بيعه لكنه اذا أدى المكاتب دتمق نحو الاخ لان كسب المكاتب موقوف بين ان يؤدى فيتمقر له وبين ان يعجز فيتمقر للمولى وههنا تقرر له فتق عليه ولا سعاية عليه لانه صار كسرا القريب ابتداء درر (قوله وعندهما يدخل) لان وجوب الصلة تشمل القرابة المهرمة للنكاح ولهذا عتق على المحرك ذي رحم محرم وتجب نفقتهم وله ان لا يكاتب كسبا وليس له ملك حقيقة لوجود ما ينفاه وهو الرق ولهذا لو اشترى امرأته لا يفسد نكاحه غير ان الكسب يكفي للصلة في لولا لا ترى ار القادر على الكسب يخاطب بنفقة الابوين ولا يكفي في غيرها حتى لا يخاطب الاخ بنفقة اخيه الا اذا كان موسرا زيلعي واسلم ان ثمة الاختلاف بين الامام وصاحبيه فيما اذا اشترى المكاتب ذارحم محرم لا ولاديينهما تظهر في جواز بيعه وعندهما فعند الامام لا يكاتب بيعه لانه لم يتكاتب عليه خلافا لما اوتظهر ايضا فيما اذا مات لاعن وفاء فعندهما يقوم منامه ويسمى على نجومه خلافا للامام صرح بالمسئلة الاولى في الدرر كما قدمناه واما الثانية فتستفاد من كلام الشرب ليلية حيث قال وقال لا يتكاتب عليه ويسمى على نجومه عندهما كافي الخانية اه واما انه يعتق ولا سعاية عليه اذا عتق المكاتب بالاداء او بموته عن وفاء فادى البذل مما ترك فلا خلاف فيه (قوله ولو اشترى ام ولده) المستولدة بالنكاح عزمي وكلام الشارح يفيد (قوله ثم اشترى مع الولد) كذا لو اشترى امه اشترى عن الجوهره وقبل شرائه لا يحرم بيعها ذكره ابن الملك في شرح المجمع ومحصله انه ار اشترى اولادهم اشترى امهم لان الولد يتكاتب عليه اولا وبواسطته يتكاتب امه اذا اشترى امه او اشترى امه ولا يحرم بيعها الانتفاء المتعنى وهو يتكاتب الولد ثم اذا اشترى الولد حرم بيعها عند شراء الولد لوجود مقتضى اه ومن هنا ظهر ان المدار على اجتماعهما في ملكه اعم من ان يكون قد اشترى امه او متعاقبا (قوله لم يجز بيعها) لان الولد لم يدخل في كتابته امتنع بيعه فتبعه امه لانها تابعة له بحديث اعتقها ولدها يعني (قوله حتى لا يعتق عليه بعته) ولم يفسخ النكاح لانه لم يملكها بفجازه ان يطأها بملك النكاح وكذا المكاتبه اذا اشترى زوجها غير ان لما يبيعه كيفما كان لان الجزئية لم تثبت من جهة زيلعي (قوله لو لم يكن معها الولد الخ) هذا اذا كانت الولادة قبل الكتابة بدليل قول السيد المحوى واما اذا ولدت في ملكه لم يجز بيعها سواء كان ولدها باقيا او ميتا اه اذا المراد من قوله واما اذا ولدت في ملكه أي بعد ان كوتب (قوله خلافا لما) وجه قولهما انها ام ولده وله ان القياس جواز بيعها وان كان معها ولد لان كسب المكاتب موقوف فلا يتعلق به ما لا يحتمل الفسخ وهو اعمومية الولد الا انه ثبت هذا الحق فيما اذا كان معها ولد انبوت في الولد وبدون الولد لو ثبت ثبت ابتداء والقياس بنفيه زيلعي وقوله والقياس بنفيه أي ينفي امتناع البيع نوح افندي (قوله وان ولده من أمته الخ) فان قيل المكاتب لا يملك وطء أمته قلنا النسب لا يتوقف على الحمل كافي وطء أمته أمته أمته مشتركة حموي عن الزمر (قوله

(لا) يدخل في كتابة المكاتب عند أبي خنيفة حتى يجوز له ان يبيعه وعندهما يدخل (ولو اشترى ام ولده معه) بأن تزوج امه رجلا فولدت منه ثم اشترى امه (لم يجز بيعها) ولم يدخل في كتابته حتى لا يعتق عليه ولدها في الكتابة وانما قيد امه الولد البيع خلافا لما (وان ولده) أي من امه المكاتب

تكتاب عليه) لانه بالدعوة ثبت نسبه منه فيتمه في التكتاب زيلبي (قوله وكسبه له) لانه في حكم
ملوكه كما كان قبل دعوته وكذا المكتبة اذا ولدت فالحكم كما سبق زيلبي (قوله وان زوج المكاتب
امته من عبده الخ) استشكله في الشريعة لانه بما تقدم من ان المكاتب لا تزوج عبده قال وقد يقال
لامنافاة لان تزويج المكاتب امته من عبده ليس مفيدا صحة عقده وملكه اياه فالعقد غير صحيح ومع
ذلك يثبت النسب كما في النكاح الفاسد وكان المكاتب لا يملك التسري ومع ذلك لو وطئ امته فادعى
ولدها ثبت النسب وليس تزويج المكاتب عبده كزوجته يكون موقوفا لا يحيز له حال صدوره
وتزوجه هو له محيز وهو المولى المحرر الخ فحصل ان المكاتب ليس له تزويج عبده وان اذنه المولى لانه
لا يملك كسب مكاتبه بقى ان يقال ما ذكره الشربلالي من التنافي انما يتجه على قراءة المكاتب من قوله وان
زوج المكاتب وقوله فكاتبهما المكاتب بفتح التاء على صيغة اسم المفعول اما ان قرئ بصيغة اسم الفاعل
بكسر التاء كما وجدته بخط شيخنا فلا ثم رأيت بخط الشيخ عبد المحي مانسه قال الشهاب الشلبي ينبغي
ان يقرأ بكسر التاء لا بفتحها لان من كوتب لا يملك تزويج امته من عبده فلوز كالمولى بدل المكاتب
لكن اولى كما لا يخفى لان المتبادر لفهم ان المكاتب بفتح التاء هو العبد وبكسرهما هو المولى وان كان
يطلق على كل من العبد والمولى بفتح التاء وكسرهما لغة لانه من باب المفاعلة كما صرح به في المصباح اه
(قوله وكسبه لها) لان تبعية الام ارجح ولهذا يتبعها في الحرية والرق كما مر درر ولو قتل هذا الولد تكون
قيمه للام دون الاب ساذ كرنا بخلاف ما لوقه لالا لكاتبه عنهما وعن ولدهما فقتل فالقيمة حينئذ بينهما
لان قبول العقد منهما فلا اولوية بخلاف مجرد التبعية زيلبي (قوله نكح باذن مولاه حرة) لافي
الواقع (قوله وعند محمد ولد لها حرة بالقيمة) لانه شارك الحر في سبب ثبوت هذا الحق وهو الغرور فانه
لم يرغب في نكاحها الا لئلا حرية الاولاد ولهما منه ولد بين رقية فيكون رقيقا وقدم مرار ان الولد
يتبع الام في الرق والحرية لكن ترك هذا الاصل في المغرور باجتماع العناية وهذا ليس في معناه ليلتحق
به لان حق المولى هناك مجبور ببيعة ناجزة يدفعها الزوج الحر وههنا ببيعة متأخرة الى ما بعد العتق فبقى
على الاصل واستشكله ان يلبى بان دين العبد اذا لمه بسبب اذن المولى يظهر في حق المولى ويطلب به
للحال والموضوع ههنا مفروض فيما اذا كان باذن المولى وانما يستقيم هذا اذا كان الزوج بغير اذن
المولى فلا يلزمه المهر ولا قيمة الولد في الحال واجاب المقدسي بان الاذن بمطلق النكاح لا يستلزم الوطاء
لمجاوز تركه وعلى تقدير فعله فقد لا تدر منه اه جوى ولا يخفى ما فيه اذا الاذن بالنكاح اذن بما يفضى
اليه فالجواب ما وجدته للرازي بخط شيخنا حيث قال وهو هذا ليس بوارد لان المولى اذنه بالنكاح
وما يتعلق به من المهر والنفقة فيظهر في حقه اما الغرور فليس باذنه فلا يكون راضيا به فيتاخر الى
ما بعد عتقه اه ثم رأت في حاشية الوافي على وجه البحث ذكر ما يقتضى صحة جواب المقدسي حيث
قال ان الاذن بالثمن انما يكون اذا بما يتعلق به اذا كان من لوازمه والوطء ليس كذلك الخ (قوله
وان وطئ امته بشراء بغير اذن مولاه) تقيده الوطاء بكونه بغير الاذن ليس احترازا بل ليفيد وجوب
العقد في المكتبة اذا كان الوطاء بالاذن بالطريق الاولى (قوله بشراء صحيح) تعقبه في الشريعة لانه
بان الاستحقاق يمنع صحة الشراء فكيف يوصف الشراء بالصحة فكان ينبغي ان يقال كافي المواهب
لو وطئ مشترأة فاستحقت اوردت لغسار البيع واجاب شيخنا بان وصفه بالصحة باعتبار الظاهر وقت
الشراء وان كان في نفس الامر غير صحيح الخ (قوله اخذه مذعق) والفرق انه لولا الشراء لماسقط
المحدوم لم يسقط الحد لا يجب العقر فيكون العقر من توابع التجارة فيكون ثابتا في حق المولى وههنا
النكاح ليس من الكسب فلا تنظمه الكتابة فلا يظهر في حق المولى ولقائل ان يقول العقر ثبت
بالوطء لا بالشراء والاذن بالشراء ليس اذنا بالوطء والوطء ليس من التجارة في شيء فلا يكون ثابتا في حق
المولى صدر الشريعة واحسن ما جيب به عن هذا الاشكال ما ذكره في الشريعة لانه عن العناية من ان

(ولد مكاتب عليه وكسبه)
اي كسب هذا الولد (له) اي
للمكاتب (وان زوج) المكاتب
(امته من عبده فكاتبهما) المكاتب
(فولدت ذمخل) الولد (في كتابها)
(فولدت ذمخل) المكاتب (بزوجها)
وكسبه لها (مكاتب او ماذون نكح باذن
مولاه حرة) كاتبة حريتها (بزوجها)
فاستحقت فولدها
فولدت منه (فاستحقت فولدها)
عبد فلا يأخذها بالقيمة (وان
عبد محمد ولد لها حرة بالقيمة) (امته)
وطئ المكاتب او الماذون (امته)
ملكها (بشراء صحيح) (بغير اذن مولاه)
فاستحقت او بشراء فاستحقت (فولدها)
الامته الى بائعها (فالمعقد في الكتابة) (ولو)
اي في المكسوب في الكتابة (بنكاح)
وطئ المكاتب او الماذون (اخذته)
بغير اذن المولى فاستحقت (اخذته)
اي بالعقر (مذعق) هذا اذا كانت
الامته ثيبا ما لو كانت بكر فاقترضها
يؤخذ بالعقر في الحال والاذن تزوجها
باذن مولاه يؤخذ بالمهر في الحال

الكتابة اوجبت الشراء والشراء اوجب سقوط المحذور سقوط المحذور اوجب العقر فالكتابة اوجبت العقر بخلاف النكاح اه وقوله بخلاف النكاح يعني فان الكتابة لا توجب

* (فصل) * واذا (ولدت مكاتبه من سيدها مضت على كتابتها او عجزت نفسها وهي ام ولده) صورته كاتب امه ثم وطئها فولدت فهي بالخيار ان شاءت مضت على كتابتها وادت بيدها واخذت العقر واكتسبها من مولاه وان شاءت عجزت نفسها عن ادائه بدل الكتابة وردها الى الرق وصار بام ولده سواء صدقته في الدعوى او كذبته فان مات المولى عنت بالاستيلاء وسقط عنها بدل الكتابة وان مات وتركت مالا تؤدى كتابتها منه وما بقي ميراث لولدها فان لم تترك مالا فلا سعاية على هذا الولد وان ولدت ولدا آخر فنفاه المولى او لم يدهه فان نسب به لا يثبت منه لانها مكاتبه ولا يحل للمولى وطؤها فلا يثبت النسب منه الا بالدعوة فاذا مات سعى هذا الولد فيما بقي عليها فلو مات المولى بعد ذلك عنت الولد وبطلت عنه السعاية (وان كاتب ام ولده او مدبره صح) عقد الكتابة حتى لو ادبها بدل الكتابة قبل موت المولى عنت بالكتابة (وعنت بحبها بموته وسعى المدبر في ثلث قيمته او كل البديل بموته) اي حال كون المولى (فقيرا) لامل له غير عبده

الكتابة اوجبت الشراء والشراء اوجب سقوط المحذور سقوط المحذور اوجب العقر فالكتابة اوجبت العقر بخلاف النكاح اه وقوله بخلاف النكاح يعني فان الكتابة لا توجب * (فصل) * واذا (ولدت مكاتبه من سيدها مضت على كتابتها او عجزت نفسها وهي ام ولده) صورته كاتب امه ثم وطئها فولدت فهي بالخيار ان شاءت مضت على كتابتها وادت بيدها واخذت العقر واكتسبها من مولاه وان شاءت عجزت نفسها عن ادائه بدل الكتابة وردها الى الرق وصار بام ولده سواء صدقته في الدعوى او كذبته فان مات المولى عنت بالاستيلاء وسقط عنها بدل الكتابة وان مات وتركت مالا تؤدى كتابتها منه وما بقي ميراث لولدها فان لم تترك مالا فلا سعاية على هذا الولد وان ولدت ولدا آخر فنفاه المولى او لم يدهه فان نسب به لا يثبت منه لانها مكاتبه ولا يحل للمولى وطؤها فلا يثبت النسب منه الا بالدعوة فاذا مات سعى هذا الولد فيما بقي عليها فلو مات المولى بعد ذلك عنت الولد وبطلت عنه السعاية (وان كاتب ام ولده او مدبره صح) عقد الكتابة حتى لو ادبها بدل الكتابة قبل موت المولى عنت بالكتابة (وعنت بحبها بموته وسعى المدبر في ثلث قيمته او كل البديل بموته) اي حال كون المولى (فقيرا) لامل له غير عبده

ز يلى فاستقدم منه انه بالخيار بين ان يسمى فى ثلثى قيمته حالا او كل البديل مؤجلا يدل عليه قوله فتوجه
لعتقه جهتان كتابة مؤجلة الخ ولكن فى تعليله التغيير بقوله لجواز ان يدون أكثر المالكين اسرا الخ نظر
لا احتمال ان يكون الحال من المالكين وهو ثلثا قيمته هو الاكثر حينئذ فلا يتم ما ذكره من قوله وفى التغيير
فائدة الخ لانه لا يتم الا اذا كان المؤجل هو الاكثر ايها ما كان وذلك باياه قوله فتوجه لعتقه جهتان الخ
فتأمل فاني لم ارم من نيه على ذلك (قوله وعند ابى يوسف يسمى فى الاقل منهما) لانه لم اعنى كاه يعنى
ثلثه لعدم تجزى الاعتاق بطات الكتابة وبطل الاجل لانه كان لاجل الكتابة وقديق عليه أصل الدين
غير مؤجل لان عتق بعضه حصل بطريق الوصية ليكون التدبير وصية وعتق بعضه بطريق الوصية
لا يسقط عنه بدل الكتابة كما لو اعتقه المولى فى مرض موته ولا مال له سواء تاه يعنى كله عندهما ويسقط
عنه ثلث بدل الكتابة ان لم يكن عليه دين واذ باقى عليه بدل الكتابة حالا ووجب عليه ثلثا القيمة بالتدبير
يلزمه الاقل من غير تغيير اذا فائدة فى التغيير بين القليل والكثير فى جنس واحد ز يلى (قوله وعند
محمد يسمى فى الاقل من ثلثى قيمته وثالثى بدل الكتابة) لان الكتابة صادفت كله وقد عتق ثلثه بالتدبير
فيبطل ما بازاؤه فالتخلف فى موضعين فى الخيار والمقدار وابى يوسف مع ابى حنيفة فى المقدار ومع محمد فى
نفي الخيار (قوله وان دبر مكتابة صح) لانه يملك تغيير العتق فيه فملك التعليق بشرط الموت لانه يملك
رقبه وهذا التصرف نافع له با احتمال ان يموت المولى قبل اداء بدل الكتابة فتبقى له جهة الحرية متحصلة
تدين (قوله وعندهما يسمى فى الاقل منهما) وهو الاظهر كما فى المواهب جوى فالتخلف فى التغيير
لا غير بخلاف الاول فان التخلف فيها فى التغيير والمقدار اما المقدار هنا فتفق عليه لان بدل الكتابة متقابل
بكل الرقبة اذ لم يستحق شيئا من الحرية قبل ذلك فاذا عتق بعض الرقبة بحسابا بعد ذلك سقط حصته من
بدل الكتابة بخلاف ما اذا تقدم التدبير لان به سلم الثلث فيكون بدل الكتابة مقابلا لباقي السلم وهو الثلثان
ز يلى (قوله والقياس ان لا يصح) لانه اعتياض عن الاجل وهو ليس بمال والدين مال فكان ربا
وجه الاستحسان ان الاجل فى حق المكاتب مال من وجه لانه لا يقدر على الاداء الا به فاعطى له حكم المال
وبدل الكتابة مال من وجه حتى لا تصح الكفالة به فاعده لا فلاربا ويجعل هذا الصلح فسخا منهما للكتابة
السابقة وتجهيدا للعقد منهما على خمسمائة حالة ز يلى وجوى لا يقال يجعل هذا الصلح اسقاطا لبعض
الحق فيجوز لان الاستايط انما يتحقق فى المستحق والمؤجل لم يكن مستحقا ولهذا لا يجوز مثله بين المحررين
وقدر فى كتاب الصلح وكذا لا يجوز اذا كان على مكاتب الغير ألف الى سنة فصالحه على خمسمائة مجعولة
عناية للزوم الربا بقى ان يقال ما ذكره الزيلعي من ان بدل الكتابة مال من وجه بخلاف لمسا فى الدر رحمت
ذكرانه ليس بمال من وجه قلت ما ذكره الزيلعي موافق لمسا فى الهداية ولا ينافيه ما فى الدرر لانه اذا
كان مالا من وجه يفهم انه من وجه آخر ليس بمال فالسأل واحد (قوله مات مريض الخ) الحماية فى هذه
المسئلة فى الاجل لافى القدر جوى (قوله كاتب عبده الخ) أى كاتبه فى المرض اذ لو كانت الكتابة فى
الصحة لغدت الحماية مطلقا وان لم تجز الورثة ولو قال كفى التنوير مريض كاتب عبده على العين الى
سنة فمات الخ لكان اولى (قوله وقيمته ألف) فلو كان مال الكتابة والقيمة على السواء كان ألفا
فانه يجب تعجيل ثلثى الالف اتفاقا كفى المفتاح (قوله اوردا الخ) بالبناء للجهول أى رده الورثة الى حالته
الاولى رقيقا جوى (قوله وعند محمد يؤدى ثلثى الالف) لان المولى له ان يترك الزيادة بأن يكتبه على
قيمته فله ان يؤخرها بالطريق الاول ولهما ان جميع المسمى بدل الرقبة حتى اجرى عليه احكام الابدال
من حق الاخذ بالشفعة وجريان المراجعة وحق الحبس بالمسمى كله فيما ذاباع ما يساوى ألفا بالفين وحق
الورثة متعلق بالمبدل فكذا بالبدل والتأجيل اسقاط معنى فيعتبر من ثلثى الجميع ز يلى (قوله والباقي
الى أجله) أى الباقي من البديل لامن القيمة كذا استفاد من عبارة الدرر (قوله ادى ثلثى القيمة حالا
الخ) وهذا باجماع لان الحماية هنا فى القدر والتأخير فاعبر الثلث فيهما والفرق لمجدين هذه المسئلة

وعند ابى يوسف يسمى فى الاقل منهما
وعند محمد يسمى فى الاقل من ثلثى قيمته
وثالثى بدل الكتابة وقيد بقوله فقيرا
لانه لو مات وترك مالا يخرج المديون
من الثلث عتق بالتدبير وسقط بدل
الكتابة (وان دبر مكتابة صح فان عجز
نفسه (بقى مديرا والا) أى وان لم يعجز
ومضى على الكتابة ومات المولى ولا
مال له سواء (يسمى فى ثلثى قيمته) أى
ثالثى البديل (بجوته) حال كون المولى
(معسرا) لا مال له غير عند ابى حنيفة
وعندهما يسمى فى الاقل منهما وانما
قيد بقوله معسرا لانه لو كان موسرا
ويخرج المديون من ثلث المال يعنى ولا
يلزمه السعاية (وان عتق مكتابة
عتق ويسقط) عنه (البديل وان
كاتبه على الف مؤجل فصالحه على
نصف حال صح) والقياس ان لا يصح
(مات مريض كاتب عبده على
العين) مؤجلا (الى سنة وقيمته ألف)
درهم ولا مال له غيره (ولم تجز الورثة)
التأجيل (ادى) العبد (ثالثى البديل
حالا و) (الباقي الى أجله) اوردا
رقيقا هذا عندهما وعند محمد
يؤدى ثلثى الالف وهو القيمة حالا
والباقي الى أجله (ون كاتبه على
الف) مؤجلا (الى سنة وقيمته ألفان)
ومات مؤد مال له سواء (ولم يجز وا)
أى الورثة (ادى) لعبد (ثالثى القيمة
حالا ودر رقيقا)

والاولى ان الزيادة على القيمة كانت حق المريض في الاولى حتى كان عليك اسقاطها بأن يديه بقيته
فتأخيرها الاولى لانه اهون من الاسقاط وهنا وقعت الكتابة على اقل من قيمته فلا عليك اسقاطها ما زاد على
ثلث قيمته ولا ناجيله لان حق الورثة متعلق بجميعة بخلاف الاولى زياعه وقوله حالا اما من الحلول او
مقابل المستقبل حموى فعلى الاول يقرأ بالتشديد وعلى الثاني بالتخفيف (قوله ويسقط عنه الباقي)
أى من القيمة أى يسقط عنه ما زاد على ثلث القيمة وبهذا التقرير تعلم ان قوله ويسقط عنه الباقي مرتبط
بقوله ادى ثلث القيمة حالا كما يفهم من الدرر فلو قدمه على قوله او رد فبقا كما في التنوير لكان أولى (قوله
اذا قبل المحر لا جنبي الخ) فيه تأمل حموى ولم يبين وجهه ووجهه ان في قول الشارح أى اذا قبل المحر الخ
انحوا لكلام المصنف عن ظاهره المتبادر فان قوله أى اذا قبل المحر الخ يفيد ان ايجاب عقد الكتابة
صدر من مولى العبد وهذا خلاف ما يظهر من كلام المصنف لان قوله حر كتاب عن عبد يفيد عكس ذلك
فلم يكن بين المتن والشرح ملازمة (قوله قبل ادائه) أى قبل اداء المحر شيئا (قوله وقبل الرجل) صريح
في ان الامر لا يكون ايجابا في باب الكتابة كالبيع فليحرم حموى بقى ان يقال يفهم من قول الشارح ثم
ادى ألفا بعد قوله وقبل الرجل انه لو لم يقبل وادى ألفا لا يعتق خلافا لما يظهر من الدرر حيث اطلق في انه
يعتق بالاداء ولم يقيد بقبول الرجل ونحو اقيده في العزيمة بقوله عتقه بالاداء معيد بما اذا قبل الرجل ثم
ادى ألفا كما ذكره الزيلعي اه (قوله فانه يعتق بحكم الشرط) من غير قبول العبد واجازته واذا بلغ العبد
فقبل صار مكاتب لان الكتابة كانت موقوفة على اجازته وقوله فصار اجازته في الانتهاء كقبوله في
الابتداء كذا بخط شيخنا (قوله ولو لم يتل على اني الخ) قيل هذه هي صورة الكتب واليه مال الفقيه ابو الليث
في شرح المجامع الصغير حموى (قوله لا يعتق قياسا) لان العبد موقوف والموقوف لا حكم له ولا يوجد
التعلق زيلعي (قوله وفي الاستحسان يعتق) لان الكتابة ما فذة فيما ينفع العبد وهو عتقه باداء ما شرط
وتوقفها فيما يرجع الى وجوب البذل عليه نظرا له كذا في البنائية قال العلامة المقدسى وفيه انه اذا كان
خاليا عن شرط التعليق كيف يقال اذا ادى يعتق بحكم الشرط واجيب بأن الكتابة تتضمن تعليق العتق
باداء ما شرطه المولى من البذل وهو المراد من قولهم عتق باداء ما شرط وان لم يكن هناك تعليق صريح
حموى فان قيل ما الفرق بين هذا والبيع فان بيع الفضولي يتوقف على اجازة الخبير وهما لم يتوقف اجيب
بان ما هنا اسقاط محض وهو لا يتوقف على القبول فليراجع تكلمة البحر للطوري (قوله لا يرجع على
العبد) لانه متبرع وقد حصل مقصوده وهو عتق العبد فلو لم يحصل المقصود وهو العتق بان ادى بعض
البذل يرجع بما اداه على المولى سواء اداه بضمن او بغير ضمان لانه لم يحصل غرضه وهو العتق زيلعي
(قوله ان اداه بضمن يسترد) لان الضمان باطل لانه ضمن غير الواجب ان ترى انه لو ضمن بدل الكتابة
الصحيحة فأدى يرجع بما اداه فلهنا اولى واذا رجع على المولى لا يرجع المولى على العبد لانه لا شيء على
العبد قبل الاجازة فيعتق بغير شيء كما في الغاية بخلاف ما اذا ادى بضمنان حيث لا يرجع لانه تبرع به
ليحصل العتق فتم مراده وبخلاف ما اذا قبل العبد بنفسه الكتابة ثم تبرع انسان ببعض بدل الكتابة لا يرجع
بما ادى سواء ادى البعض او الكل الا اذا اداه عن ضمان لان الضمان فاسد فيرجع بحكم فساد زيلعي
(قوله ويتوقف في حق الغائب على اجازته) لعدم ولا يد المحاضر على الغائب كمن باع ماله وماله غيره
او كاتب عبده وعبد غيره ووجه الاستحسان ان المولى خاطب المحاضر قصد اوجع الغائب تبعاله والكتابة
على هذا الوجه مشروعة كالامة اذا كتبت دخل في كتابها ولدها المولود في الكتابة او المشتري فيها
او المضموم اليها في العتق بعالمها حتى يعتقوا باذانها وليس عليهم شيء من البذل ولا تعتبر اجازة الغائب
ولا رده اذ لا يتوقف في حقه ولا يؤخذ الغائب بالبدل ولا شيء منه لانه ليس عليه دين الكتابة أصلا
زيلعي واعلم ان التبعية بالنسبة للمولود في الكتابة والمشتري ظاهرة وكذا في المضموم اليها في العتق اذ لا يجب
عليه من البذل شيء فالتبعية فيه بالنظر لهذا الوجه (قوله وايضا ادى عتقا) اما اذا دفع المحاضر فلان

ويسقط عنه الباقي (حر كتاب) أى اذا
قبل المحر لا جنبي عقد الكتابة لمولى
العبد نابيا (عن عبد ألف وادى) المحر
عنه (عتق فان قبل العبد) حين
سمع كلامه قبل ادائه (فهو مكاتب)
وان قال لا قبله ثم ادى القائل ألفا
لم يعتق لانه ارتد بربه كذا في النهاية
صورتها حر قال لمولى عبد كاتب
عبدك فلا نأعلى الف درهم على اني
ان اديت اليك ألفا فهو حر فكاتبه
المولى على هذا الشرط وقبل
الرجل ثم ادى الفاقنه يعتق بحكم
الشرط ولو لم يتل على اني ان اديت
الك ألفا فهو فأنى لا يعتق
قياسا وفي الاستحسان يعتق ولو ادى
القائل البذل لا يرجع على العبد
وهل يرجع على المولى ويسترد منه
ما ادى ان اداه بضمنان يسترد وان
اداه بغير ضمان لا (وان كاتب)
العبد (المحاضر والغائب) معنى
المسئلة ان يقول العبد كاتبي على
ألف على نفسي وعلى فلان الغائب
وكاتبه على هذا (وقبل المحاضر
صحيح) العقد على المحاضر بخصته
ان تدفع الكتابة على المحاضر بخصته
من البذل ويتوقف في حق الغائب
على اجازته (وايضا ما ادى عتقا)
وتعبر المولى على القبول (و) ايضا
ادى بدل الكتابة

البذل عليه وهو أصل فيه وأما إذا دفع الغائب فلأنه ينال به شرف المحرقة فيجبر المولى على القبول لكونه مضطرا كما إذا أدى ولد المكاتب فانه يجبر على القبول وان لم يكن البذل عليه كغير الرهن إذا دفع الدين الى المرتن فانه يجبر على القبول لمحااجة الى استخلاص عينه وان لم يكن عليه الدين كذا في الزيلعي ووقع في بعض نسخ الدرر ذكر دينة بدل عينه وهو غلط كما الشرنبلالية (قوله لا يرجع على صاحبه) أما المحاضر فلأنه قضى ديناً عليه وأما الغائب فلأنه أدى بغير أمره وليس بمضطر فيه بخلاف معبر الرهن فان الاضطرار بفوات شيء حاصل وههنا ليس كذلك بل انما هو بعرضية ان تحصل له المحرقة وهذا كما يقال عدم الرجح لا يسمى خسرانا فان قيل حق المحرقة حاصل بالمكاتبه وربما فات لولم يؤد اجاب بأنه متوهم وحق الرجوع لم يكن ثابتا فلا يثبت به حموى عن الاكل (قوله وان وهبها للغائب لم يعتقا) لانه لا دين عليه فكان تمليك الدين من غير من عليه الدين بخلاف مال وهبها للمحاضر لكون الدين عليه (قوله وان حرر العبد الغائب عتق) وسقط عن المحاضر حصته من البذل لان الغائب دخل في العقد مقصودا فكان البذل منقسماً عليهما وان لم يكن مطالباً بخلاف المولد في المكاتب والمشتري حيث لا يسقط عن الامه شيء من البذل بعينه لانه لم يدخل مقصودا ولم يكن يوم العقد موجودا وانما دخل في المكاتبه بتعداد روقوله لا يسقط عن الامه مسا والمسا في الزيلعي من قوله عن الام اذا المعين لا يختلف لكن ذكر عزمي زاده ان مافي الزيلعي اظهر (قوله ويؤدى الغائب حصته حالا) كذا لومات المحاضر درودر (قوله والارد في الرق) لانه دخل في العقد مقصودا لا يقتضى تحتم الاداء عليه حالا ولارده في الرق ههنا عدم الاداء للمحال والظاهر ان يعمل بما ذكره عزمي عن الكافي من ان الاجل كان مشروطا للمحاضر دور الغائب ثم ظهر انه تعليل لسقوط حصته من بدل المكاتبه ولو ذكره عقبه مقدما على قوله وادى الغائب حصته حالا والاردقنا كازيلعي لكان صوابا وليس المراد تقديم الكل بل خصوص قوله لانه دخل في العقد مقصودا وأما قوله بخلاف المولد في المكاتبه الخ فانه يبق في محله مؤثرا كما هو في الزيلعي كذلك (قوله ولا يؤخذ الغائب) بشيء من البذل لانه لا دين عليه اذ لم يلتزم شيئا وانما دخل في المكاتبه تبعاعني (قوله وقبوله لغو) وكذا رده زيلعي يحتاج للفرق بين هذه المسئلة والمسئلة السابقة فانه قال هناك اذا قبل العبد صار مكاتباً وانى افندى واقره فوج افندى (قوله والمكاتبه لازمة للشاهد) أى للمحاضر من الشهود بمعنى المحضور لامن الشهادة (قوله وعن ابنين صغيرين) مفاده ان قبول الاولاد وردهم لا يعتبر وبه صرح الزيلعي وانظر هل تقييد الابنين بكونهم صغار غير احترازي لم اره والظاهر انه اتفاقا في بدليل مافي الزيلعي حيث جعل هذه المسئلة مثل كتابة المحاضر والغائب في جميع الاحكام فلم يقيدهم بالصغر كعدم تقييد الغائب به لكان اولى (قوله وأى أدى لم يرجع) لانه متبرع در (قوله ويجبر المولى على القبول) تقدم وجهه فيما اذا كاتب المحاضر والغائب (قوله ويعتقون) لوجود شرط العتق وهو اداء البذل ولو اتفق المولى الام ببق عليهم من بدل المكاتبه بحصتهما يؤدى به في الحال ويطالب المولى الام بالبذل دونهما ولو اعتقهما سقط عنها حصتهما وعليها الباقي على نجومها ولو اوكتسب شيئا ليس للمولى أخذه ولاله ان يبيعهما ولو ابرأهما عن الدين او وهبهما لا يصح كافي العيني لما فيه من تمليك الدين من غير من عليه الدين بخلاف مال وهبه لها وابرأها منه حيث يصح فعتق ويعتقان

(لا يرجع على صاحبه) بشيء وان وهب المولى المكاتبه للمحاضر عتقا وان وهبها للغائب لم يعتقا وان حرر العبد الغائب عتق وان حرر المحاضر عتق وبطل عنه حصته من المكاتبه ويؤدى الغائب حصته حالا والارد في الرق (ولا يؤخذ) العبد (الغائب) بشيء من البذل (وقبوله لغو) يعني قبل العبد الغائب او لم يقبل فليس ذلك منه بشيء حتى لا يجب عليه شيء من البذل والمكاتبه لازمة للشاهد وان كاتب الامه عن نفسها وعن ابنين صغيرين لهاصح) العقد (واى أدى) بدل المكاتبه (لم يرجع) على صاحبه بشيء ويجبر المولى على القبول ويعتقون * (باب كتابة العبد المشترك) * عبد لهما اذن احدهما صاحبه ان يكتب (حظه) اى حظ المأذون (بالف) ان (يقبض) الشريك المأذون (ببدل المكاتبه فكاتب) نصيبه بالف (وقبض بعضه فحجزه فاقبوض للقابض) وان أدى القابض حظه ولا يضمن لشريكه ولكن يسمى العبد في نصيب الساكت هذا عنده وعندهما المكاتبه لا تقبض أو فيكون الاذن بكتابة نصيبه اذنا بكتابة الكل فيكون بدل المكاتبه بينهما فاذا قبض المكاتب شيئا يكون بينهما قبل العجز وبعده وانما قيد بقوله اذن احدهما لانه لو لم يأذن

(باب كتابة العبد المشترك) *

(قوله فاذا قبض المكاتب الخ) بكسر التاء على صيغة اسم الفاعل (قوله لانه لو لم يأذن الخ) وفائدة اذنه بالقبض ان ينقطع حقه في المقبوض ويختص به القابض لان اذنه بالقبض اذن لبعده بالاداء اليه

فيكون الاذن متبرعا بنصيبه على المكاتب أي على العبد المكاتب فيصير المكاتب اخص به فاذا
 قضى به دينه اخص به القابض وسلم كله له كرب الوديعة اذا اذن المودع بقضاء دينه من الوديعة فقضى
 لم يبق لرب الوديعة عليه سبيل كذا هذا الا اذا نهى قبل الاداء فيصح نفيه لانه تبرع لم يتم زيلعي ومن
 هنا تعلم ما في عبارة الدرر من الخلل حيث قال فيكون متبرعا بنصيبه على القابض لما علمت من ان التبرع
 انما هو على العبد كما نبه عليه عزمي ثم ظهر ان ما ذكره في الدرر موافق لما يظهر من سياق كلام الهداية
 والاتقاني (قوله له حق الفسخ) لانه يتضرر بالكيفية اذ بها يمنع بيع نصيبه في الحال وبصير
 مستسهي في ثانی الحال ولا يصح فسخفه الا بقضاء القاضي أو برضا العبد بشرئ ليلية عن البدائع بخلاف
 ما اذا باع نصيبه حيث لا يفسخ البيع لانه لا ضرار فيه الا لا يخرج نصيبه من يده ولا يؤل الى ذلك
 وبخلاف عتقه وتعلق عتقه بالشرط حيث لا يفسخ لانه لا يقبل الفسخ زيلعي (قوله وللاساكت ان
 ياخذ الخ) لانه كسب عبد بينهما ويرجع الذي كاتب على العبد بما اخذ شريكه منه لانه كاتبه على
 بدل ولم يسلم له فيرجع عليه الى تمام بدله وما يكون من الكسب في يد العبد له نصيبه بالكاتبه ونصفه
 لشريكه الذي لم يكاتب هذا في الكسب الذي اكتسبه قبل الاداء وما اكتسبه بعد الاداء له خاصة لانه
 بعد الاداء يصير مستسهي وهو احق بمناقعه ومكاسبه من السيد والقول له فيه لان الكسب حادث
 في حال حدوده الى اقرب الاوقات شرئ ليلية عن البدائع واعلم ان الرجوع على العبد بما اخذه
 الشريك مفروض فيما اذا كاتب حظه على بدل وقبض بعضه فخذ الشريك منه نصفه لان السكك
 كان بدل نصيبه ولم يسلم له الا نصفه واما اذا كان البدل مقابلا بكاه كما لو كان كله مكتبا بالالف لم يرجع
 على المكاتب بشئ مما اخذه منه شريكه لانه سلم له بدل نصيبه زيلعي (قوله صحت دعوته) لتتمام ملكه
 فصار نصيبه ام ولدا لان المكاتب لا تقبل النقل من ملك الى ملك فقتصر أمومية الولد على نصيبه كما
 في المدبرة المشتركة واذا ادعى الآخر ولدها الثاني صحت دعوته لقيام ملكه ثم اذا عجزت جعلت الكتابة
 كان لم تكن وتبين ان الامة كلها ام ولدا للاول لان المانع من الانتقال قد زال ووطؤه سابق درر
 (قوله وضمن لشريكه نصف قيمتها) لانه غمك نصيبه لما استكمل الاستيلاء درر وعبارة المكافى
 لتكامل الاستيلاء قال عزمي زاده ومنه يظهر ان العبارة لما يكسر اللام وتخفيف الهم لا غير اه
 وقوله نصف قيمتها أي مكاتبته (قوله ونصف عقرها) لوطئه جارية مشتركة عيني (قوله وضمن
 شريكه الآخر عقرها) لانه وطئي ام ولد الغير حقيقة فيكون النصف بالنصف قصاصا وينبغي للاول
 على الثاني نصف العقر وقيمة الولد درر مع عناية (قوله وهو ابنة) لانه بمنزلة المغرور لانه حين وطئها
 كان ملكه قائما ظاهرا وولدها المغرور ثابت النسب منه حر بالقيمة على ما عرف عيني قال في المفتاح
 وكان ينبغي أن لا يضمن المستولد الثاني قيمة الولد للاول عند أبي حنيفة لان ولدا ام الولد كانه في عدم
 التقوم والحكم كذلك عند أبي حنيفة وما ذكر في المتن قولهما كذا في النهاية قال الجوى وفيه ان ما ادعاه
 من ان ما في المتن قولهما ممنوع فقد اطبق الشراح على ان ما في المتن قول أبي حنيفة غاية ما فيه انه يشكك
 على قوله وقد اجيب عنه باجوبة منها ان في تقوم ام الولد وايتين فيكون الولد متقوما على احدهما
 ومنها ان ام الولد متقومة في الجملة بدليل صحة كتابتها وعلى تسليم عدم تقومها أصلا في كتابتها تقوم ولدها
 على مذهب الخصم للضرورة اه والاولى في الجواب ما نقله الشيخ شاهين عن المبسوط حيث قال لا يقال
 ولدا ام الولد لانه لا مال له فيه عند الامام كانه فكيف يضمن بالغرور لان هذا بعد ثبوت أمومية الولد (قوله
 وأي دفع العقر الى المكاتبه صح) لانه حقها حال قيام الكتابة لا اختصاصها بمنافعتها وابدانها درر قال
 في الشرب ليلية وكان الاولى في التعليل ان يقول كما قال الزيلعي لا اختصاصها بنفسها اه وأقول ما ذكره
 في الدرر موافق لما في الهداية (قوله واذا عجزت تردّه الى المولى) لظهور اختصاصه (قوله وعندهما
 هي ام ولدا الخ) هذا الاختلاف مبنى على الاختلاف في تجزى استيلاء المكاتبه فعنده يتز او عندهما

له حق الفسخ عند السكك وان لم يفسخ
 حتى أدى بدل الكتابة عتق حظه عند
 أبي حنيفة وللأساكت أن يأخذ من
 الذي كاتب نصف ما أخذ من البدل
 (أمة بينهما صحت دعوته) ولدا (فادعاه)
 أحدهما فوالت (ولدا) فادعاه
 الواحى صحت دعوته وثبت النسب
 (ثم وطئ) تلك (الامة الشريك الآخر
 فولدت) ولدا (فادعاه) الآخر صحت
 دعوته وثبت النسب (فمجهزت)
 عن الاداء (فهى أم ولد للاول
 وضمن) المستولد (شريكه نصف
 قيمتها) ونصف عقرها (و) ضمن
 (شريكه) الآخر (عقرها وقيمة الولد
 وهو ابنة وأي) من المستولدين (دفع
 العقر الى المكاتبه صح) فلا يظالمه
 ما لا ينبغي قبل المجهز واذا عجزت تردّه
 الى المولى وهذا عند أبي حنيفة
 وعندهما هي أم ولد للاول

لا يتجزأ واستيلاد القنة لا يتجزأ بالاجماع واستيلاد المدبرة يتجزأ بالاجماع فأبو حنيفة قاس المكاتب
على المدبرة لان الكتابة عقد لازم كالتيدير فنفعت من تكميل الاستيلاد وهما قاساها على القنة لان
الكتابة تحتل الفسخ فيما لا يتضرر به المكاتب ففسختها في حق تكميل الاستيلاد وبقيت فيما
وراءه لا يقال لم لا تفسخ الكتابة ضمن الصحة الاستيلاد لان في انفساها ضررا بطلان حقها في الكتابة
والكتابة لا تفسخ فيما يتضرر به المكاتب زيلعي (قوله وهي مكاتبه كلها) وعليها كل بدل
الكتابة عند الجمهو لان الانفساخ لضرورة التملك تكميلا للاستيلاد فلا يظهر فيما وراء الضرورة وقال
ابو منصور الماتريدي عليها نصف بدل الكتابة لان الكتابة انفسخت فيما لا يتضرر به المكاتب ولا
تتضرر بسقوط نصف بدل الكتابة زيلعي (قوله وعليه نصف قيمتها) مكاتبه لانه تملك نصيب شريكه
في حال كتابتها موسرا كان أو معسرا لانه ضمان تملك وقيمة المكاتب على النصف من قيمة القن لانه
حريدا اذا بقيت الرقة شربلا لينة عن الفسخ وفي المحيط اختلاف على قوله ما قيل يضمن نصف قيمتها قنة
ويضمن نصف عقرها للمساكت ونصفه للمكاتبه وقيل يضمن نصف قيمتها مكاتبه والاول اصح
حوى عن المقدسي (قوله وعند محمد عليه الاقل من نصف القيمة ومن نصف ما بقي من بدل الكتابة)
وعلى هذا فغنى ما سبق من قول المصنف والشارح فجوزت من الاداء أي اداء كل البدل بعد ان أدت
بعضه واعلم ان الزيلعي وغيره كصاحب الهداية علل المذهب محمد بقوله لان حق الشريك في نصف القيمة
على اعتبار الجزع عن الاداء وفي نصف بدل الكتابة على اعتبار الاداء والاقل متيقن فيجب اه وفيه تأمل
لانه صريح في ان الواجب هو الاقل من نصف القيمة ونصف بدل الكتابة فينا فيه ما سبق من ان عليه
الاقل من نصف القيمة ومن نصف ما بقي من بدل الكتابة فليحروا قديحيا بان المراد من نصف بدل
الكتابة نصف ما بقي منه (قوله من نصف القيمة) من بيانية شيخنا (قوله ومن نصف ما بقي) أي
نصف هو ما بقي شيخنا (قوله ولا يثبت الخ) لان وطئه صادف ام ولدا الغير فلا يثبت نسب الولد منه
زيلعي (قوله بطل التدبير الخ) بالاجماع اما عندهما فلا ان المستولد تملكها قبل الجزع واما عنده
فلا يثبت الجزع لهر كلاهما ولد للاول وان الثاني لم يكن له فيها ملك والمالك شرط الصحة التدبير بخلاف ثبوت
النسب لان الملك من حيث الظاهر كاف لثبوت النسب واستحقاق الولد بالغرور ولا كذلك التدبير
فانه لا يثبت بالشبهات وهذا لو اشترى امة فدبرها ثم استحققت بطل التدبير ولو استولدها فاستحققت لم يبطل
النسب وكان الولد حرا بالقيمة (قوله والولد للاول) هذا وان استفيد من قوله وهي ام ولد الاول الا انه
لا يعد معه تكرارا اذ ذلك بالنظر لذات الامة وهذا بالنظر لذات الاولاد ولو أبدله بقوله وتم الاستيلاد
للاول لكان أولى اذ قوله والولد للاول يؤهم كون الثاني وطئ وادعى والغرض خلافه (قوله فجوزت)
أما قبل الجزع ليس له ان يضمن المعتق عند الامام لان الاعتاق لما كان يتجزأ عنه كان اثره ان يجعل
نصيب غير المعتق كالمكاتب فلا يتغير نصيب صاحبه لانها مكاتبه قبل ذلك وعندهما ما كان لا يتجزأ
يعتق الكل فله ان يضمنه قيمة نصيبه مكاتبان كان موسرا ويستسعى العبدان كان معسرا حوى لانه
ضمان اعتاق فيختلف باليسار والاعسار (قوله ضمن لشريكه الخ) يعني اذا اختار الشريك تضمينه
وان شاء اعتق أو استسعى شربلا لية (قوله ورجع به عليها) لانه قام مقام الساكت شربلا لية
(قوله وعندهما لا يرجع) لانه ضمن حصة شريكه باعتاقه وهو فعله فلا يلزمها ضمان ما لزمه بفعله
لان الاعتاق لا يتجزأ عندهما شربلا لية (قوله نصف قيمته مدبرا) لان الاعتاق صادفه مدبرا
وهو ثلثا قيمته فثلاثا يبيع وشبهه واستخدم وشبهه واعتاق وتوابعه وفات البيع فيسقط
الثلث ولا يملكه بالضمان اذ لا يقبل النقل كالمو غصب مدبرا وأبق ضمن قيمته حوى عن الرمز (قوله)
ولكنه ان شاء اعتق وان شاء استسعى فتخير المدبر بكسر الباء بين الاعتاق والاستسعاء ثابت له
في صورتين اعني ما اذا دبره أحدهما ثم حرره الا آخره وكن بالعكس وهي الصورة التي ذكرها المصنف

وهي مكاتبه كلها وعليه نصف قيمتها
لشريكه عند أبي يوسف وعند محمد عليه
الاقل من نصف القيمة ومن نصف
ما بقي من بدل الكتابة ولا يثبت النسب
للولد الاخير من الاخر ولا يكون الولد
حرا بالقيمة ويغرم العقر لها (وان دبر)
الامة الشريك (الناسي ولم يطأها
فجوزت بطل التدبير) عندهم وهي
أم ولد للاول (ضمن) المستولد الاول
(لشريكه) وهو الذي دبرها (نصف
قيمتها ونصف عقرها والولد للاول)
وان دبرها الاول صح في خطه عند أبي
حنيفة وعندهما صح في الكل
ويضمن نصيب الشريك موسرا أو
معسرا (وان كانتا باعها فحررها
أحدهما) حال كون المعتق (لشريكه
فجوزت ضمن) المعتق (أي بما أدى
نصف قيمتها ورجع به) أي بما أدى
نصف قيمتها ورجع به (عندهما
عليها) عند أبي حنيفة وعندهما
لا يرجع (عندهما دبره أحدهما ثم
حرره الاخر) حال كون المعتق نصف
(موسرا المدبر ان شاء اعتق وان شاء
فيمته) مدبرا وان شاء اعتق وان شاء
استسعى (وان حرره أحدهما ثم دبره
الاخر لا يضمن) المدبر (المعتق)
وبكسره ان شاء اعتق وان شاء
استسعى وهذا عند أبي حنيفة
وعندهما ان دبر أحدهما أو لا صار
كله مدبرا وملك نصيب صاحبه

بعدها بقوله وان حرره أحدهما ثم دبره الآخر بخلاف تضمن المدير المعتقد فانه خاص بالصورة الاولى ولهذا انفاه في الصورة الثانية بقوله لا يضمن المدير المعتقد (قوله فبطل تحرير الآخر) لان التدبير لا يتجزأ عندهما فتملك نصيب صاحبه بالتدبير (قوله موسرا كان أو معسرا) لانه ضمان تملك فلا يختلف باليسار والاعسار (قوله وبطل تدبير الآخر) لان الاعتاق لا يتجزأ عندهما (قوله ان كان معسرا) لان هذا ضمان اعتاق فيختلف بالاعسار واليسار

***** (باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى) *****

(قوله أي قسط) استعمال النجم بمعنى القسط مجاز عن استعماله بمعنى الوقت واستعماله بمعنى الوقت مجاز عن استعماله بمعنى الطالع فيثبت يكون استعماله بمعنى القسط مجازا عن استعماله بمعنى الوقت (قوله أي برجي وصوله) فيه ان هذه الصيغة لا تفيد معنى الرجاء حموي (قوله الى ثلاثة أيام) لانها مدة ضربت لابلاء الاعذار كمال المحض للدفع والمدين للقضاء والتأخير الى ثلاثة أيام انما كان لاجل انقضاء موجب العقد لان الاداء لا يتوجه الا بعد انقضاء مدة النجم ولا بد للاداء من زمان فاستحسن هذا التقدير على ان يكون من باب التجمل دون التأخير نظرهما واطهار العذر كما في شرط الخيار وقصص الاخبار كذا في الزيلعي وقوله ونقص الاخبار ببيان ان المحضر قال لموسى بعد الثلاثة هذا فراق بيني وبينك وقوله على ان يكون من باب التجمل لان المومنين والثلاثة لا بد منها الا يمكن الاراء وليس بتأخير وقوله كمال المحض للدفع أي دفع الدعوى ببيان ان المدعى عليه اذا توجه الحكم عليه فادعى الدفع وقال لي بينة حاضرة فانه لا يؤثر أكثر من ثلاثة أيام كافي العناية ومعنى ابلاء الاعذار اختيار أصحاب الاعذار وقوله والمدين للقضاء بالجور والتقدير وكمال المحض لان المدعى عليه اذا ثبت على رجل دين فأنال المدعى عليه امهالي للقضاء أي لا قضيت دينك يجهل الى ثلاثة أيام لا زائد عليها والكلام في غير المعسر اما هو فجهل الى الميسرة (قوله عجزه المحاكم) لم يقل القاضي ليشمل الحكم لان حكمه يصح فيما سوى الحدود والتقصاص اذا كان له اهلية القضاء حموي عن البناية (قوله وما في يده لسيده) أي من الاكساب اذ ظهر له كسب عبده درر (قوله لانه في حال الكفاية مرقوق) لانه عبدا ما بقي عليه درهم لان شرط عنقه اداء كل البذل وقوله في الدرر عا دقة على حذف مضاف أي احكام رقه واعلم ان المكاتب كامل الرق ناقص الملك بخلاف المديروا والولد فانهما على العكس وثمره هذا تظهر في الاعتاق عن الكفاية فاستاق المكاتب يحزبه عنها لكونه كامل الرق بخلاف المديروا والولد وتظهر رأي الثاني قوله كل مملوك لي حر حيث لا يعتق مكاتبه لكونه حرا يدا بخلاف المديروا والولد (قوله وعند أبي يوسف الخ) قال فخر الاسلام على البرزدي وقول أبي يوسف استحسن يصار اليه تيسيرا على العبد شيخنا عن الانعالي (قوله حتى يتوالى عليه نجهمان) لقول علي اذا توالى على المكاتب نجهمان ردى الرق والاثرفيه لا يدرى بالقياس كالحبر ولهما ما روى عن ابن عمر أن مكاتبه عجز عن فحيم فرده في الرق والمروى عن علي يفيد اثبات الفسخ اذا توالى عليه نجهمان فلا ينفى ثبوت الفسخ قبله لان تخصيص الشيء بالذكري لا ينفى الحكم عما عداه زيلعي (قوله يتفرد المولى الخ) كما اذا وجد المشتري في المبيع عيبا قبل القبض فانه ينفرد بالفسخ فانا العبد بعد العند صار في يده أي في يده نفسه فصار هذا فسخا بعد القبض فلا بد من القضاء واذا ضا تامين (قوله وله مال لم تفسخ) قيده لانه لو مات ولا مال له تنفسخ كتابته حتى لو طوع أحد ابداء بدل الكتابة لا يقبل منه وهذا قول الاسكاف وقال أبو الليث لا تنفسخ ما لم يتض بالهجر والفسخ حتى لو طوع ابداء البذل قبل القضاء بالفسخ جاز وعنى حموي عن المنصورية (قوله في آخره من اجزاء حياته) هذا قول الجمهور وذهب بعضهم الى انه يعتق بعد الموت بأن يقدر حيا قابلا للعتق كما قدر المولى حيا مال الكامة كذا في الكافي

فبطل تحرير الآخر فبضم نصف قيمته فناء وسرا كان أو معسرا وعندهما ان اعتق أحدهما نصيبه أولا اعتق كله وبطل تدبير الآخر ويضمن نصف قيمته ان كان موسرا ويسمى العبد في ذلك ان كان معسرا * (باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى) * مكاتب عجز من نجهيم أي قسط ووظيفة من وظائف بدل الكتابة (و) قد كان له مال سيصل أي برجي وصوله اليه بان كان دينه يقبضه أو ما لا يقدم عليه (لم يعجزه المحاكم الى ثلاثة أيام والا) أي وان لم يكن له مال سيصل اليه وطالب المولى تعجيزه (محكم) (ففسخها) أي فسخ (عجزه) المكاتب (أو) فسخها (سيده) برضا أي برضا العبد (وعاد احكام الرق وما في يده لسيده) وانما لم يقل عاد في الرق لانه في حال الكفاية مرقوق أيضا هذا عندهما وعند أبي يوسف لا يفسخ ولا يعجزه ولا يرد في الرق حتى يتوالى عليه نجهمان وفي بعض الروايات ينفرد المولى بالفسخ ولا يشترط رضا العبد (وان مات) المكاتب (وله مال لم تفسخ الكتابة وتؤدي كتابته) أي بدل الكتابة (من ماله وحكم بعقده في آخر جزء من اجزاء حياته) وما بقي

لعاقلة الام على عاقلة الاب لان الولاء انما ثبت لقوم الاب مقتصر على زمان اعتاقه اه وصرح في
 الدر بعدم الرجوع ثم رأيت في الزيلعي من كتاب الولاء مانصه وفي الجامع الصغير اذا تزوجت معتقة بعد
 فولدت اولاد وحنى الاولاد فمقلهم على مولى الام لانهم عتقوا به الامهم ولا عاقلة لايهم ولا مولى
 فالحقوا بمولى الام كما في ولد الملاعنة وان اعتق الاب جرولا والاولاد الى نفسه ولا يرجعون على عاقلة الاب
 بمساعلو بخلاف ولد الملاعنة اذا عقل عنه قوم الام ثم اكذب الملاعن نفسه حيث يرجعون على عاقلة
 الاب والفرق ان النسب ثبت من وقت العلق لامن وقت الاكذاب وفي الولاء حين عقل قوم الام كان
 الولاء ثابتا لهم وانما ثبت لقوم الاب مقتصر على زمان الاعتاق لان سببه وهو العتق يقتصر فلا يرجعون
 به اه ثم اني راجعت تسكيلة فنج القدير للدبري فرأيت في نقل عن الدراية في الرجوع وعدمه تصيلا
 فقال ثم في مسألة الارش اذا ظهر لاولد ولا من قبل الاب عند ادائه البدل فمولى الام لا يرجعون بمساعلو
 من جنسية الولد في حياة المكاتب على مولى الاب لانه انما حكم بعتقه في آخر زمن اجراء حياته فلا
 يستند عتقه الى اول عقد الكتابة اما لو عتق لواعن جنسيته بعد موت الاب قبل ادائه البدل رجع والان عتق
 الاب استند الى حال حياته الخ (قوله لانه لو ترك عينا) يعني تفي بالبدل بدليل التعليل بما كان الوفاء
 في الحال (قوله اذ يمكن الوفاء في الحال) أي وفاء بدل الكتابة من العين فيظهر انه مات حرا فيكون ولاء
 ولده لمولى أبيه (قوله وان اختصم مولى الام الخ) يعني مات ولد المكاتب بعد موت أبيه فقال مولى
 الام مات المكاتب رقيقا والولاء لنا وقال مولى الاب مات حرا والولاء لنا عناية (قوله فهو قضاء بالهجر
 والفسخ) لان معنى القضاء بكون ولاء الولد لمولى الام ان الاب مات رقيقا او انفسخ الكتابة فيكون القضاء
 في مجتهد فيه فينفذ ونفسخ الكتابة دررفان الكتابة تنفسخ عند الشافعي بموت المكاتب قبل الاراء وان
 ترك ما يفي بالبدل وأشار بقوله فيكون القضاء في مجتهد فيه الخ الى الجواب عما قيل فسخ الكتابة مبني
 على نفوذ القضاء وزومه وذلك لصيانة القضاء عن البطلان وفي صيغته بطلان ما يجب رعايته وهو الكتابة
 رعاية لمحق المكاتب وليس أحد البطلان ارجح وأجيب بارصانه القضاء أولى لانه اذا لاقى فصلا
 مجتهدا فيه نفذ بالاجماع وصيانته ما هو مجمع عليه أولى من صيانته كتابه اختلعت الصحابة في بقائها عناية
 (قوله طاب لسيده) بالاجماع لان تبدل الملك كتب بدل العين كما طاب ما أخذه العنبر صدقة ثم استغنى
 أو تركه لوارثه الغنى وما أخذه ابن السبيل ثم وصل الى ماله ولولم يتبدل الملك كما اذا أباح العنبر للغنى
 أو الهاشمي ما أخذه من الزكاة لا يحل أو أباح ما اشتراه فاسد الا يطيب بالاباحة أو ملكه يطيب بشره لالية
 عن التبيين وهنا الشكال وهو ان ملك الرقبة كان للمولى فاني يتحقق تبدل الملك وأجيب بان تبدل
 ملك الرقبة للمولى كان معلوبا في مقابلة ملك البدل لا مكاتب فان للمكاتب أن يمنع المولى عن التصرف في ملكه
 وليس للمولى أن يمنع المكاتب عن التصرف في ملكه وبالعجز ينعكس ذلك وليس ذلك الا بتبدل الملك
 للمولى وفيه نظرا لانا ناسلم ان ذلك تبدل ملك ولئن كان فلانسلم ان مثله بمنزلة تبدل لعين ولعل الاولى أن
 يقال للمولى لم يكن له يد قبل العجز وحصل به فكأنه تبدل عناية (قوله فكذلك يطيب وان كان عينا
 عند محمد بلا اشكال) لان المكاتب عنده اذا عجز علك المولى ما في يده ملكا مبتدأ حتى تنتقض احارته
 وعند أبي يوسف لا يطيب لانه اذا عجز لا يملك المولى اكسابه ملكا مبتدأ وانما كان له فيه نوع ملك فبتأكد
 بالعجز ولم يتجدد له فيه ملك ولهذا لا تنتقض اجارة المكاتب عنده بالعجز كما في العبد المأذون له اذا جبر عليه
 والصحيح انه يطيب بالاجماع لما ذكرنا ان المحرم هو ابتداء الاخذ بيلعي (قوله دفع أوفدى) لانه لما
 كاتبه ولم يعلم بالجنسية لزمه قيمته لانه لم يصرح بخيار الفداء بالكتابة من غير علم وامتنع الدفع فاذا عجز زال
 المانع فيختبر عني (قوله أوفيته) كذا في النسخ التي وقفت عليها والصواب أو الارش الى ولي الجنسية
 شيخنا (قوله وكذا ان حنى مكاتب ولم يقض به فجهر) لانه لما عجز صار قنا وجنسية القن يخبر فيه المولى
 بين الدفع والفداء وقبل العجز يجب عليه الاقل من قيمته ومن الارش لان دفعه متعذر بسبب الكتابة

لانه لو ترك عينا لا يثاني القضاء
 بالامحاق بالام اذ يمكن الوفاء في الحال
 كذا في شرح السيد (وان اختصم
 مولى الام و) مولى (الاب في ولايته)
 أي ولاء ولد المكاتب (فقضى به)
 أي بالولاء (لمولى الام فهو) أي
 القضاء بالولاء لمولى الام (قضاء
 بالعجز) والفسخ (وما أدى
 المكاتب) الى مولاة (من الصدقات)
 والمولى ممن لا تحصل له الصدقة
 (وعجز) العبد (طاب لسيده) هذا
 ادعجز بعد ادائه الى المولى فلو عجز
 قبل الاداء الى المولى فكذلك يطيب
 وان كان غنيا عند محمد وكذا في الصحيح
 من مذهب أبي يوسف (وان جنى
 عبدو فكتبه سيده) حال كون
 السيد (جاهلا بها) أي بالجنسية
 (دفع أوفدى) أي دفع المولى نفسه
 العبد أو قيمته الى ولي الجنسية وانما
 قيد بقوله جاهلا لانه لو كان عالما
 بهما عند الكتابة يصير مختارا للفداء
 (وكذا) دفع أوفدى (ان جنى
 مكاتب ولم يقض به) أي بارش
 الجنسية على المكاتب (فجهر)
 عن الاداء (فان قضى به) أي
 بارش الجنسية (عليه في) حال
 (كتابة فجهر) المكاتب عن الاداء
 (فهو) أي قدر قيمته (دين) على
 المكاتب اذا كان ارش الجنسية
 أكثر وان كان أقل فارش الجنسية
 دين (بيع)

وهو أحق بكسبه من المولى وموجب الجناية عند تعذر الدفع يجب على من يكون له الكسب ألا ترى
أن جناية المدبر وأم الولد توجب على المولى الأقل من القيمة ومن الارش لأنه أحق بكسبه من ارباعي ولومات
المكاتب وعليه دين وجناية وبدل كتابة ومهر امرأة تزوجها بغير إذن المولى بدى بالدين ثم بالجناية ثم
بدل الكتابة ثم بالمهر لا أقوى فالأقوى حموى عن الخزنة (قوله يبيع فيه) لأن الحق انتقل من الرقبة
إلى القيمة بالقضاء درر قال المولى عزمى وهذا موافق لما فى الهداية والكافي ومبناه أن يكون الحكم الاصل
لجناية المكاتب جناية خطأ وجوب القيمة وما فى الميسر وهو أن يكون الواجب سعى العبد فى الأقل من
قيمه ومن ارش الجناية كمنه عليه فى العناية (قوله يبيع أيضا) لأن المانع من الدفع موجود وقت
الجناية وهو الكتابة فوجب أن يكون موجب القيمة ولا يتغير كجناية المدبر وأم الولد ولنا أن الأصل فى
جناية العبد الدفع وانما يصار إلى القيمة عند تعذر الدفع والمانع هنا متردد لا ختم انفساخ الكتابة فلا
يثبت الانتقال عن الموجب الاصل الا بالقضاء أو بالصلح عن الرضا أو بالموت عن الوفاء بخلاف المدبر وأم
الولد لانهما لا يقبلان الفسخ زيلعى باختصار (قوله لم تنسخ الكتابة) لئلا يبطل حق المكاتب حموى
(قوله ويؤدى المال إلى ورثته على نجومه) لانه استحق الحرية على هذا الوجه والسبب انعقد كذلك
فبقى بهذه الصفة لكن الورثة يحلفونه فى الاستيفاء درر وهذا اذا كانت كاتبة وهو صحيح فلو كانت
وهو مريض لا يصح تأجيله الا من الثلث فيؤدى ثلثي البدل حالا والباقي على نجومه شرعا لا يسهل عن
التدين ولو كان للمولى وصى وعليه دين مستغرق أو لم يكن مستغرقا لا يعتق بقبض الورثة لانهم لا يمكن
القبض ويعتق بقبض الوصى وان لم يكن عليه دين ويعتق بقبض الغرماء ولو أوصى بمال المكاتب لرجل
فسلمه المكاتب اليه عتق لانه اوصل الحق إلى مستحقه زيلعى لكن فى عدم عتقه بقبض الوارث اذا لم يكن
الدين مستغرقا نظرفى غاية اليسار اذا كان الدين محبطا بما له يمنع انتقاله إلى الوارث فتقييد الدين
بالحيط يقيدان غير المحيط لا يمنع انتقاله إلى الوارث فينشد يعتق بقبض الوارث فتدبر (قوله والقياس
انه لا يعتق) لعدم ملكهم عينى وجه الاستحسان انه يجعل ابراء عن بدل الكتابة فانه حقهم وقد جرى
فيه الارث فيكون الاعتاق منهم ابراء اقتضاء أو اقرارا بالاستيفاء منه فببراءته كما اذا ابراء المولى
عن بدل الكتابة كله وبشرط أن يعتقه فى مجلس واحد حتى لو اعتقه متفرقا لم يعتق وقيل يعتق اذا
اعتقه السابقون ما لم يرجع الاول درر (قوله لم ينفذ عتقه) لانه لم يملكه ولا يمكن أن يجعل ابراء ولا
اقرارا بالاستيفاء لان ابراء البعض أو استيفاءه لا يوجب عتقه ولا يبرأ من الدين أيضا لان البراءة لم تثبت
الاقتضاء فاذا بطل المقتضى للأبراء بطل المقتضى أيضا بخلاف اعتاق الجميع عني والله أعلم

(كتاب الولاء) *

المكاتب (فيه) أى فى حق قدر قيمته
الأن يقضى المولى عنه هذا عندهما
وهو قول أبي يوسف الآخر فى قوله
الاول وهو قول زفراد العجز قبل
العضاء يبيع أيضا (وان مات السيد
لم تنسخ الكتابة ويؤدى) المكاتب
(المال إلى ورثته على نجومه وان
حرره عتق مجانا) والقياس أن
لا يعتق (وان حرر البعض لم ينفذ
عتقه) وقال الشافعى عتقه صحيح
(كتاب الولاء) *
هو من آثار العتق فيتلوه ثم هو مأخوذ
من المولى بمعنى القرب يقال بينهما ولأى
أى قرابة حكمية حاصلة من العتق
أو من الموالاة ومنه قوله صلى الله
عليه وسلم الموالاة محبة كل محبة النسب وقيل
أى وصلة كوصلة النسب وقيل
الولاء والولاء يبدأ بالفتح النصرف

(قوله هو من آثار العتق الخ) أى الولاء باعتبار أحد نوعيه لا مطلقا حموى (قوله فيتلوه) لانه اثره والاثار
يكون بعد المؤثر من غير فصل ولم يذكروا عقب كتاب العتق ليكون واقعا عقب سائر أنواع العتق فان
الكتابة من اسبابه (قوله ثم هو مأخوذ من المولى الخ) أى لغة وأما شرعا فقرابة حكمية حاصلة من العتق
أو الموالاة غير (قوله ومنه) أى من الولاء بمعنى القرابة الحكمية حموى ومقتضاه ان زيادة قوله حكمية
حاصلة من العتق أو النسب من كلام الشارح لكن ذكر شيخنا ان هذه الزيادة ليست من الشارح (قوله
محبة كل محبة النسب) اختلف فى ضم المحبة وفتحها فقبل فى النسب بالضم وفى الثوب بالضم أو الفخ
وقيل فى الثوب والنسب بالفتح وأما بالضم فهو ما يصاد به الصيد ومعنى الحديث المخالطة فى الولاء وانها
تجرى مجرى النسب فى الميراث كما تخالط المحبة سداء الثوب حتى يصير كالنسيء الواحد ما بينهما من
الداخلية الشديدة حموى عن نهاية ابن الاثير (قوله وقيل الولاء الخ) مقابل لما تقدم من ان الولاء

بمعنى القرابة جوى (قوله وحصول الثاني بعد الاول) المراد بالثاني الولاء وبالأول العتق شيخنا (قوله
 فسمى باسم الولاء) أى سعى الاثر الحاصل من العتق بالولاء لوجود معنى الولاء فيه جوى (قوله وسبب
 هذا الولاء الاعتاق عند الجمهور) لقوله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن اعتق زبلى لان الحكم اذا ترتب
 على مشتق دل على ان المشتق منه عليه لذلك الحكم فان قيل الاستدلال به على هذا الوجه يناقض جعل
 العتق سبباً لان اعتق مشتق من الاعتاق فالجواب ان الاصل فى الاشتقاق هو مصدر لثلاثى وهو
 العتق عناية (قوله والاصح ان سببه العتق على ملكه) لانه يضاف اليه يقال ولاه العتاق ولا يقال ولاه
 الاعتاق والاضافة دليل الاختصاص وهو بالسببية ولان من ورث قريبه فعتق كان مولى له ولا اعتاق
 من جهته والمحدث لا ينافى أن يكون العتق على المالك هو السبب لان العتق يوجد عند الاعتاق
 لا محالة وتخصيصه به خرج مخرج الغالب زبلى أو ان العتق فى الحديث اضافى جوى عن المقدسى
 فيكون المعنى الولاء لمن اعتق لامن شرطه لنفسه من بانه ونحوه كواهب وموص (قوله يعبرى بين اثنين)
 التقيد بالانين هل قيد اتفاق أو احترازي جوى (قوله الولاء لمن اعتق) ولو المعنى ذمة ادرى
 الزبلى لانهم يتوارثن بالولاء كالمسلمين لانه احد أسباب الارث اه (قوله ولو بتدبير الخ) وردان الولاء
 بالتدبير والاستيلاء كيف يكون للمولى مع انهما الغاية بعتان بعدموته وأجيب بأدنى تصور فيما اذا ارتد
 المولى وتحق بدار الحرب حتى حكم بعتق مديره وام ولده ثم جاء مسلمات مديره وام ولده فالولاء له والاحس
 أن يقال المراد ان ثبوت الولاء لعصبة المولى انما يكون بسبب ثبوته للمولى فانه المستحق له وسبب العتق
 منه ثم يسرى منه الى عصبته درر يعنى المتعصبين بأنفسهم كما فى الشريعة لانه قال ويتفرع على قوله فانه
 المستحق له قضاء ديونه ونحوها اه وأراد بنحوها تنفيذ وصاياه كما فى الدرر (تمت) قال الزبلى ولو ادى
 المكاتب بعد موت المولى فعنق فولاء له للمولى فيكون لعصبته المذكور وكذا العبد الموصى بعتقه أو بشرائه
 واعتقه الوصى بعدموته لا يتقال فعل الوصى اليه (قوله وسلك قريب) فان كلامه بانه يعنى التدبير
 والكتابة والاستيلاء ومالك القريب اعتاق بثبت الولاء درر قال فى الشريعة لا ينفذ فيه تسامح لان ملك
 القريب يحصل العتق بلا اعتاق وكذا الاستيلاء اه (قوله هذا اذا لم يكن المعتق حراً الخ) الظاهر
 أن يقرأ المعتق بصيغة اسم الفاعل بكسر التاء دل عليه قوله وأما اذا اعتق حراً الخ لكن يرد عليه المسلم
 اذا اعتق عبده الحرة فى دار الحرب فانه لا ولاه عليه عندناى حنيفة خلافاً لابي يوسف وقول محمد
 مضطرب شريعة لانه عن البدائع (قوله عبد حراً فى دار الحرب) قيد العبد وبه حراً لانه لو كان
 مسلماً أو ذمياً صبح اعتاقه بالاجماع والولاء له لانه لا يسترق جوى عن البدائع والتقييد بكونه فى دار
 الحرب لا بد لاعتقته فى دار الاسلام صح (قوله فلا ولاه له عندهما) ولما أرى الى غير عندناى حنيفة
 لانه ما عتق بالتقول وبالخلية صح العتق فى حق زوال الملك لانه لم يتم فى حق زوال الرق لان كون
 الحرة فى داره سبب لرقه ولو سبب ملكه من سببه اه قال بقوله التملك جوى وطورى (قوله فالشرط
 باطل) لكونه مخالفاً للحكم الشرع فيرقه كفى النسب اذا شرط انه لا يرثه درر (قوله ولا ينتقل ولا الحمل
 الخ) لانه عتق على معتق الام مقصودا اذ هو جزء منها والولاء لا ينتقل عن المعتق زبلى وعلى هذا اذا
 اعتق الرجل امه وولدها اعتقا ولا وهما له فان اعتق الاب بعد ذلك لا يعبر ولا له لانه لمسا كان منفصلاً
 عن الام كان مملوكاً لملك الام والعتق تناوله مقصودا فلا يتبع احد اعنائة قال فى تكملة فتح القدير
 للدميرى بخلاف ما اذا والتم رجلان وهى حلى وازوج والى غيره حيث يكون ولاه الولد للمولى الاب لان
 الحمل لا يقبل هذا الولاء قصد الان تمامه بالايجاب والقبول والجنين ليس من أهنا الخ (قوله وهذا اذا
 ولدت لاقل الخ) كذا الولد ولدين احدهما لاقل من ستة اشهر والاخر لا كثر منه وبنهما اقل
 من نصف حول ضرورة كونه مانوعين تنوير وشرحه (قوله لا كثر من ستة اشهر) لو قال ستة اشهر
 أو أكثر منها كفى الدرر والشريعة لانه كان أولى (قوله فان عتق العبد) أى قبل موت الان

وحصول الثاني بعد الاول بغير فصل
 واستحقاق الارث والنصرة ثبت بعد
 العتق هنا فسمى باسم الولاء ثم علم ان
 الولاء نزعان ولا عتاقه ويسمى ولاه
 ذمة وسبب هذا الولاء الاعتاق عند
 الجمهور والاصح ان سببه العتق على
 ملكه ولاه المولاة وبه العقد
 الذى يعبرى بين اثنين (الولاء لمن
 اعتق ولو) كان العتق (بتدبير
 وكتابة واستيلاء) ومالك قريش بان
 ملك دار حرم محرم منه عتق عليه مطلقاً
 سواء كان بمال أو بغير مال هذا اذا لم
 يكن المعتق حراً بما اذا استرق حراً
 عبد حراً فى دار الحرب ونحوها
 نخرج من داره الى المسلمين ثم خرجا
 مسلمين ولا ولاه له عندهما وعندناى
 يوسف الولاء له ثم المعتق لا يرث من
 المعتق وقال الحسن يرث (ونشرط
 السابقة) حتى لو اعتق وشرط
 ان لا يلا بينهما ان الشرط باطل والولاء
 لمن اعتق (ولو اعتق) رجل أمه
 (حاه لامن زوجها العبد) لا ينتقل ولاه
 عندها وعتق حملها (ولا ينتقل ولاه
 الحمل عن مولى الام) الى مولى الاب
 (أبداً) وهذا اذا ولدت لاقل من ستة
 اشهر (فان ولدت بعد ستة اشهر) فان
 من ستة اشهر ولا وهما للمولى الام فان
 عتق العبد فى هذه المسئلة

أما بعده فلا جرحي (قوله جرولاء ابنه الى مواليه) لان الولاء كان نسب والاصل فيه أن يكون للاب
 الا انه تعذر لرقه فاذا صار أهلا بالاعتاق عاد اليه ولم يتيقن بوجوده حال اعتاق أمه حتى يكون مقصودا
 هذا الملة. لان معتدة فان كانت معتدة فجاءت بولدا أكثر من ستة أشهر من وقت العتق قبل الفراق
 لا ينتقل ولاؤه الى موالي الاب لانه كان موجودا عند عتق الام لثبوت نسبة العلوق الى ما قبل العتق بل
 قبل الفراق ولهذا ثبت نسبة من الزوج فان قيل الولاء كالنسب وهو لا يحتمل الفسخ بعد ثبوته قلنا لم
 يفسخ بل حدث ولأقوى منه فقدم عليه كما قيل الاخ عصبة فاذا حدث من هو أولى منه بالارث لا يطل
 تعصبيه ولكنه يقدم عليه ولا يجزى الجدة ولا حافده او اليه ولا يكون مسلما باسلامه لفصل الاب بينهما
 فلا يتبع الجد فيهما والامساك بالموالي الام رأسا ولصار للناس كلهم مسلمين باسلام آدم عليه السلام
 والمعلوم خلافه جوى والاصل في جرولاء ان الزبير ابصر فتيمة بكسر الفاء جمع فتي لعساخين فاعجب
 ظرفهم وأمهم مولاة لرافع بن خديج وابوهم عبد لبعض الحرقة من جهينة فاشترى الزبير اباهم فأعتقه
 ثم قال انتسبوا الى قال رافع بل هم موالي فاختموا الى عثمان ففضى بالولاء للزبير وفي هذا دليل على ان
 الولد ينسب الى قوم الام ما لم يظهر له ولا من قبل ابيه فاذا ظهر له ولاء بالعتق جرولاء الولد اليه زبلي
 والعس لون الشفة اذا كانت تضرب الى السواد قليلا وذلك يستعمل يقال شفة لعساء وقتية ونسوة لعس
 وربما قال نبات العس اذا كثرت وكثف لانه حينئذ يضرب الى السواد وانظر الى الكفاة وقد ظرف
 الرجل بالضم ظرافة فهو ظريف وظريف وقوم ظرفاء وظرفا شيخنا عن الصحاح والكيس بوزن الكيل
 ضد الخلق والرجل كيس أى ظريف وبابه باع شيخنا عن المختار وخديج بفتح المعجمة وكسر الدال المحارفي
 الانصاري ذكره النساوي والحرقة بضم الحاء المهملة وفتح الراء والقاف لقب لبطن من جهينة شيخنا
 عن خط الزبلي (قوله سواء كانت للعرب أو للعجم) وما ذكره القدوري من وضع الخلاف في معتقة
 العرب اتفاقا تبين (قوله وعند أبي يوسف حكمه حكم ابيه) لان النسب الى الاب كما اذا كان عربيا
 بخلاف ما اذا كان الاب عبد لانه هاتك معنى ولم يمان ولا العتاقه قوى معتبر في حق الاحكام حتى
 اعتبرت الكفاة فيه والنسب في حق العجم ضعيف لتضييعهم أنسابهم ولهذا لا تعتبر الكفاة بالنسب
 بينهم والضعيف لا يعارض القوي بخلاف ما اذا كان الاب عربيا لان انساب العرب قوية معتبرة في حكم
 الكفاة والعقل لا يكون تناصرهم بها أى بالنسب فأغنت عن الولاء وأجمعوا انهم لم يكونا معتقين
 أو كان الاب معتقا ولا ام مولى مولاة أو كان الاب عربيا والام معتقة كان الولد تبع للاب وكذا اذا كانا
 عربيين أو عجميين أو كان احدهما عجميا والاخر عربيا زبلي ودرر ومعنى قوله اعتبرت الكفاة
 فيه ان الناس يتفانون بالعتاقه ويعتبر ونهاى الكفاة فن له أب واحد في الحرية لا يكون كفوا لمن له
 أبوان فيها غناية (قوله ومعتق أمه) أو عصبة كذا بخط شيخنا (قوله لا معتق أمه) اذ لا ولاء عليه لموالي
 الام عند أبي يوسف كذا بخط شيخنا (قوله اذا لم يترك عصبة) أى نسبية كذا بخط شيخنا (قوله يكون
 منسوب الى موالي الام بالاتفاق) اعلم ان الام ان كانت حرة أصلية بمعنى عدم الرق في أصلها فلا ولاء على
 ولدها كما في الدرر والحاصل ان الـ ورخسار بعة منها على الوفاق والخامسة على الخلاف الاولى حران
 اصلان لم يكن في نسبهما رقيق لا ولاء على ولدهما الثانية معتقان أو في أصلهما معتق الولاء لقوم الاب
 الثالثة الاب معتق أو في أصله رقيق والام حرة الاصل بمعنى عدم الرق في أصلها عريية كانت أولا ولا ولاء على
 الولد لقوم الاب الرابعة الام معتقة والاب حرة الاصل أى لم يكن معتقا ولا في أصله رقيق فان عربيا فلا ولاء
 على ولده لقوم الام وان لم يكن عربيا وهى الخامسة المختلف فيها عند أبي حنيفة ومحمد والولاء لقوم الام
 وعند أبي يوسف لا ولاء عليه (تنبيه) ذكر في تنوير الابصار من باب الولى انه البالغ العاقل الوارث
 قال شيخنا تقييده بالوارث يخرج مانبه عليه صاحب الدرر من ان الام اذا كانت حرة أصلية فلا ولاء على
 ولدها وعليه فعتق الاب أو عصبة لا يلى انكاحها وتليه أمهات مع وجوده اه (قوله مقدم على ذوى

(جرولاء ابنه الى مواليه) حر (عجمي)
 لم يعتقه أحد (تزوج معتقة) سواء
 كانت للعرب أو للعجم وسواء ولدا
 عربية أو عجمية (فولدت) منه ولدا
 (فولدها) لمواليها وان كان له
 أى للعجمي (ولاء المولاة) بأن ولي
 رجلا عندهما وعند أبي يوسف
 حكمه حكم ابيه حتى لو ترك هذا الولد
 عمة أو خالة ومعتق أمه فبأنه لو ارثه
 عنده لا لمعتق أمه وعندهما للمعتق
 اذا لم يترك عصبة بغير ريق الولاء وانما
 قد يالجمي لانه لو كان عربيا كان
 الولد منسوب الى قوم ابيه والتقييد
 بالمرشادة الى انه لو كان الاب عبرا
 يكون منسوب الى موالي الام بالاتفاق
 (والمعتق مقدم) في الارث (على
 ذوى الارحام) حتى لو اعتق رجل
 عبده ثم مات المعتق وترك المعتق
 وخالته أو عمة أو نحوهما يرث المعتق
 دون الخالة والعمة ونحوهما
 (والمعتق)

الارحام) وعلى الرد على ذوى السهام كما سيذكر كذا بخط شيخنا وادبه ماسيا من قول الشارح فان كان هناك صاحب فرض فله الباقي بعد فرضه أى فلامعتق الباقي بعد فرضه وحيث كان هذا الحكم اعنى كون المعتق مقدما على الرد على ذوى السهام مصرح به في كلام الشارح فعزوه للزبلى حيث ذكر وقوعه في كلام بعضهم غير مستحسن (قوله مؤخر عن العصبية النسبية) عملا بقوله تعالى وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض فجعلنا العصبية النسبية مثل النسبية عند عدمها فتقدم العصبية النسبية على من تقدم عليه العصبية النسبية وتأخر عن تأخر عنه العصبية تبين (قوله وليس للنساء الخ) اثبت هنا الولاء للنساء فيما اعتقن ونفاه عنهن فيمن اعتقه غيرهن حتى لا يرثن الولاء من اعتقه مورثن لان الولاء لا يجري فيه الارث وانما اثبت للعصبية بطريق الخلافة والخلافة انما تحقق ممن تحقق منه النصرة والنصرة تحقق من المذكور دون الاناث الا ترى ان النساء لا يدخلن في العاقلة ليتحملن الدية كما تحمل الرجال لعدم النصرة منهن فاذا كان ثبوته بطريق الخلافة يقدم الاقرب فالاقرب من عصبية المعتق فمقوم مقامه كالارث حتى لو ترك أبامولاه وابن مولاه كان الولاء لابن ولو ترك جدمولاه وأخامولاه كان الولاء للجدة لان الاقرب في العصبية وفي الاولى خلاف لابي يوسف فانه يعطى للاب السادس والباقي لابن وفي الثانية خلاف من يرى توريث الاخوة مع الجد وكذا الولاء لابن المعتقة بكسر التاء دور اخوها وعقل جنائيتها على اخيها لانه من قوم ابيها وجناية معتقة بافتح التاء كجنائيتها فيكون عليهم اى فيكون العقل على قوم ابيها وابن المعتقة بكسر التاء ليس من قوم ابيها وروى ابي بن ابي طالب ولزير بن العوام اختصاصا الى عثمان في معتق صفية بفتح التاء بنت عبد المطلب حين مات فقال على هو مولى عتي فانا احق بارثه لاني اعقل عنها وعنه وقال ان زبير هو مولى احمي فانا ارثها فكذا ارث معتقة افضى عثمان بالولاء لاربي وبالعقل على عتي ولو ترك المعتق بفتح التاء ابن مولاه وابن ابن مولاه كان الولاء لابن دون ابن الابن ساوياً عن جماعة من الصحابة منهم عمرو على وابن مسعود انهم قالوا الولاء للكبرى لا لبراولاد المعتق والمراد اقربهم نسباً لا اكبرهم سناً زبلى الا ترى ان المعتق اذا مات وترك ابنتين صغيرا وكبيراً ثم مات المعتق فالولاء لبايعتهما نصفين لا ستوائهما في القرب الى الميت من حيث النسب والصلب اقرب فيسحق الجميع عناية والكبير بضم الكاف وسكون الباء قال الجوهري وفي الحديث الولاء للكبر وهو ان يموت الرجل ويترك ابناً وابن ابن فالولاء لابن دون ابن الابن اه بقى ان يقال ما سبق من قول المصنف وليس للنساء من الولاء الخ قال في النهاية بهذا اللفظ ورد الحديث عنه عليه السلام وفي آخره اوجروا لمعتقتهن وتعقبه العيني بانه حديث منكر لا اصل له (تسمية) مات المعتق ولم يترك الابنة المعتقة فلا تثنى في ظاهرها رواية ويوضع ماله في بيت المال وبعض مشايخنا افق بدفع المال اليها بطريق الارث بل لانها اقرب الناس الى الميت فكانت اولى من بيت المال وكذا البنت والابن من الرضا كذا في النهاية قال في الدرر جري عليه في الاشهاد واقره المصنف انتهى بتصرف وذكر القهستاني مانصه وعن نجم الائمة ان ذوى الارحام يرثون في زماننا اذا لم يكن للمعتق وارث كما في المنية اه (قوله الاما معتق الخ) عبر بما الموضوعه لما يعقل لان الرقيق بمنزلة الميت المحق بالمجاد نظيره قوله تعالى والذين هم لفرو جهنم حافظون الاعلى ازواجهم او ما ملكت ايمانهم وبه دعتهم عبر عن في او اعتق من اعتقن لانه صار بالمعتق حيا حكما يبرى في التسمية (قوله اوجروا لمعتقتهن) بان زوجت عبدا بمعتقة قوم فولاء ولدها الى امه فلو اعتقت عبدا جروا لانه الى مولاه والله سبحانه وتعالى اعلم

(فصل في ولاء الموالاة) * من والاه موالاة وولاء بمعنى تابعه هذا معناه لغة ونحوه ما ان يقول رجل غريب ليس لي عشيرة ولا ناصر فأنضم اليك والى عشيرتك حتى اعد من جاسعتك فتندم في وتندفع عنى فوائبي وان مات كان ميراثي لك فينقد بينهما عقد موالاة ويكون بمنزلة الموصى له في جميع المال ينفذ ايضا واذا لم يكن له وارث جوى عن شرح الاسي جابى وقوله ويكون بمنزلة الموصى له بجميع المال الخ

(مؤخر عن العصبية النسبية) حتى لو اعتق رجل عبده فمات المعتق وترك ابناً وأخاً وعصبية غيرهما وترك المعتق يرث الابن والاخ دون المعتق وان لم يكن له عصبية من النسب فان كان هناك صاحب فرض فله الباقي بعد فرضه وان لم يكن صاحب فرض فميراثه للمعتق قوله عن العصبية النسبية احتراز عن العصبية النسبية وهو مولى الموالاة فان المعتق مقدم عليه (فان مات المولى) بعد الاعاق (ثم مات المعتق) ولم يترك صاحب فرض ولا عصبية (فميراثه لا قرب عصبية المولى) اى بان مات المولى وترك ابناً وأباً يكون ميراثه لابن دون الاب عندهما وعند ابي يوسف للاب السادس والباقي لابن (وليس للنساء من الولاء الا) ولأه (ما اعف) بان اعتقت امرأة عبدانهم ماتت ولها ميراثها (ما اعف) بان اعتقت (أو اعتق من اعتقن) بان اعتقت امرأة عبدانهم اعتق معتقها عبدان فمات العبد فمات العبد المعتق ثم مات العبد المعتق وتركها فماتت فانها ترث من معتق معتقها (أو) ولأه (من كان ابن أوكاتب من كاتبين او دبرن او دبرن من فصل في ولأه الموالاة) *

بقتضى ثبوت الارث بالموالاة وان اختلف الدين وفي الدرر ما يخالفه ثم شرط صحة هذه الموالاة ان يشترط
 الميراث والعقل لان هذا العقد يقع على ذلك فلا بد من ذكره في العقد وان يكون مجهول النسب وان
 لا يكون عليه ولاء عتاقة ولا ولاء موالاة قد عقل عنه وان يكون حرا باعافا فلا يدخل فيه أولاده
 الصغار ومن يولد له بعد عقد الموالاة ولو عقد مع الصغير ومع العبد لا يجوز الا باذن الاب والمولى كذا في
 الزيلعي ومن الشروط ان لا يكون عقل عنه بيت المال كما في الدرر واعلم ان اشتراط كونه مجهول النسب يعني
 عما ذكره الزيلعي وغيره من شرط ان لا يكون الاسفل عربا لان العرب انسابهم معلومة بقي ان يقال ما حكمه
 الزيلعي عن بعضهم من عدم اشتراط كونه مجهول النسب يخرج عليه ما في الظهيرية اسلم رجل على يد
 رجل وولد له ابن كبير اسلم على يد رجل آخر وولد له ايضا فوله كل للذي وولد له بنفسه
 فهما كاب وابن اعني كلار رجل قال العلامة المحوي وبهذا تبين ان كون الاسفل مجهول النسب ليس
 بشرط لصحة الموالاة اه وكذا الوافي ذكر عند قول صاحب الدرر والى صبي عاقل باذن أبيه او وصيه صح
 فقال من هنا يفهم ان ذكر مجهولية النسب على سبيل العادة لا على سبيل الشرطية لكن تعقبه الشيخ
 شاهين فقال وفيه نظر لان مجهولية شرط فلا تنبث على معلوم النسب ولا موالاة والسبي العاقل اذا ولى
 باذن أبيه او وصيه يكون ولاء الموالاة له لا عليه كما فهمه المحشي اذ اقره شيخنا (قوله يتوارثان من
 المجانين) اي جازان يرث أحدهما صاحبه اذ حقيقة التفاعل متعينة واعلم ان صحة شرط التوارث
 من المجانين ذكر في غير ما كتب من غير خلاف كالجوهرة والمبسوط والمجندى ولكن نقل المقدسي عن
 ابن الضياء مانصه ولو كان رجلا ليس له ما وارث مسلم وهما مسلمان في دار الاسلام فوالى أحدهما
 صاحبه ثم وولد له الآخر فعند أبي حنيفة يصير الثاني مولى الاول ويبطل ولاء الاول وقال كل منهما
 مولى لصاحبه شربلالية قلت فعلى هذا والى شخص شخص بشرط التوارث من المجانين بان وقع اشتراط
 ذلك بكلام واحد مان قال واليتك على ان يكون التوارث بيني وبينك من المجانين فقبل الا تترك ذلك
 لا يصح سند الامام بناء على ما ذكره ابن الضياء (قوله بخلاف ولاء العتاقة) حيث لا يرث الا الاعلى وقد
 يرث كل منهما صاحبه باعتباره اعتاقه له كما اذا اشترى مستأمن عبدا دارا لاسلام فاعتقه ثم رجع
 المستأمن الى دار الحرب فسي فاشترى عتيقه فاعتقه فكل منهما ما يكون مولى صاحبه وكذا الذي اذا
 اعتق عبده الذي ثم هرب سيده ناقضا للعهد الى دار الحرب فسي فاشترى عتيقه فاعتقه فكل منهما
 يكون مولى صاحبه وكذا الوارثت امرأة بعد اعتاق عبيدها وتحقت ثم سببت فاشترى عتيقه فاعتقها
 فاسلمت شربلالية (قوله ميزه بفصل) وأخره لان ولاء العتاقة أقوى ولهذا لم يختلف في كون ولاء
 العتاقة سبب الارث بخلاف ولاء الموالاة لبطانته عند الامام مالك والشافعي (قوله اسلم رجل الخ)
 ليس الاسلام بشرط فتجوز موالاة المسلم الذي وعكسه در ومثله في الشربلالية عن البدائع معلل بان
 الموالاة بمنزلة الوصية بالمال (قوله آخر ذوى الارحام) معناه انه مؤثر عنهم عني (قوله وان مات
 الاعلى فبرائهم الخ) أي ميراث الاسفل (قوله وقال الشافعي الموالاة ليس بشئ شرعا) وبه قال مالك لقوله
 تعالى وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله قيل انها نزلت ناسخة لقوله تعالى والذين عاقدت
 ايمانكم فآتوهم نصيبهم والمراد عقد الموالاة نقل عن ائمة التفسير وروى عن عمر وعلى وابن مسعود
 وابن عباس مثل ذهبن اولم يرو عن غيرهم خلاف ذلك فكان اجماعا ولانه اذا لم يكن له وارث كان له
 ان يضع ماله حيث شاء اذ ليس فيه ابطال حق احد معين وبيت المال ليس بوارث ولا مستحق وانما يوضع
 فيه مال ضائع ليتصرف فيه الامام اذا لم يتصرف صاحبه فاذا تصرف فيه صاحبه كان تصرفه اولى من
 تصرف الامام وقولهم ان الآية منسوخة بقوله تعالى وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض قلنا الذي ورد
 انها منسوخة في حق التقديم فانهم كانوا يقدمون على أولاد الارحام فنسخ ذلك التقديم وما تمسكوا به من
 قوله عليه السلام لاحلف في الاسلام المراد به الحلف الذي كانوا يتعاقدون عليه في الجاهلية من قولهم

وهو يخالف ولاء العتاقة بأشياء
 منها ان في ولاء الموالاة يتوارثان من
 المجانين اذا اتفقا على توريث كل
 واحد من صاحبه بخلاف ولاء
 العتاقة ومنها ان ولاء الموالاة يحتمل
 العسخ قبل ان يعقل عنه ولاء
 العتاقة لا يحتمله ومنها انه متاخر عن
 ذوى الارحام ولاء العتاقة مقدم
 عليهم فلذلك ميزه بفصل على حدة ذا
 (اسلم رجل على يد رجل وولد له
 ان يرثه) اي الذي اسلم بان قال
 واليتك على اني ان مت فسيراني لك
 (و) على ان (يعقل عنه) اي قال ان
 جئت فعقل عليك وقبل الا تخرمه
 (او) اسلم (على يد غيره وولد له) اي
 الرجل على ما بينا (صح) العقد
 (وعقله على مولاة) أي دثبه على
 الاعلى (وارثه له ان لم يكن له) أي
 للاسفل (وارث) نسكرة في موضع
 النفي فيمن جنس الورثة من أصحاب
 العسر واليس والعتبات النسبية
 والسببية وذوى الارحام (وهو) اي
 مولى الموالاة (آخر ذوى الارحام)
 في استحقاق الميراث وان مات الاعلى
 فبرائهم لا قرب عصبات الاعلى كما في
 ولاء العتاقة كذا في الذخيرة وقال
 الشافعي الموالاة ليس بشئ شرعا حتى
 لا يرث ولا يعقل عنه
 قوله فانهم كانوا يقدمون الخ عبارة
 الزيلعي فانهم كانوا يقدمونه بالبعض
 على اولى الارحام انتهت فقوله المحشي
 على اولاد الارحام صوابه على اولى
 الارحام كما لا يخفى اه

هدمى هدمك ودمى دمك ترثني وأرثك فكان ذلك للتناصر على الحق والباطل ولتقديمه بالارث على القريب فخطر الاسلام التناصر على الباطل وأوجب التعاون على البر والتقوى وقدم القريب عليه بالارث زباني قال في الصحاح يقال دماؤهم بينهم هدم أى هدر وهدم أى هدم أيضا إذا لم يؤدوا اه وقال ابن الاثير والهدم بالسكون وبالفتح أى ضاهوا هدر دم القتل يقال دماؤهم بينهم هدم أى مهدرة والمعنى ان طلب دمكم فقد طلب دمي وان اهدردمكم فقد اهدردمي لاستحكام الالعة بيننا الخ (قوله وله أن ينتقل عنه) لان العقد غير لازم كالوصية والوكالة عيني (قوله بمحض من الآخر) كما في عزل الوكيل قصد ان عزل الوكيل حال غيبته مقصود الا يصح عزمي والمراد من المحضرة العلم حتى اذا وجد العلم بالاحضور كفي ثم نبالية عن غاية البيان بخلاف ما اذا عقد الاسفل الموالة مع غيره بغير محضر من الاول حيث يصح وينسخ العقد الاول لانه فسخ حكى فلا يشترط فيه العلم كما في الوكالة والمضاربة والشركة ونظير العزل المحكي في الوكالة ما لو أعتق العبد المدي وكله ببيعته غناية (قوله لم يكن للاسفل ان يتحول بولائه الى غيره) وكذا لا يتحول ولده بعد ما تمحل المجنانية عن أبيه وإذا اعتقل عن ولده لم يكن لكل واحد منهما أن يتحول الى غيره لانهما كشخص واحد في حكم الولاء زباني (قوله وليس للمعتق ان يوالي احدا) لارولاء العتاقة لازم لا يحتمل النقص فان قلت هذا يشكل بما ذكره الشارح عند قول المصنف وارثه لانه لا يمكن له وارث حيث ذكر ان الوارث يعم جنس الوثة حتى العصبية السببية ووجه الاشكال انه لا يكون له عصبية سببية الا اذا كان معتقا قلت هذا الاشكال اعماجه ان لو كان قوله وليس للمعتق ان يوالي احدا على اطلاقه واما ان حمل على ما اذا كان المعتق او عصبية موجودا فلا (قوله ولو والتمت امرأة الخ) وكذا لو اقرت انهما مولاة فلازم معها ما صغير لا يعرف له أب صح اقرارها على نفسها وتبعها ولدها عيني (قوله فولدت) أى ولدا لا يعرف له أب زباني (قوله ولا لا يندعها) لان الام لا ولاية لها في ماله فاولى ان لا يكون لها في نفسه وله ان الولاء كالنسب وهو مع محض في حق صغير لا يدرى له أب فتملكه الام كنسب الهبة (تنبيه) قال في المحيط لم يذكر الكتاب ما اذا سلم رجل على يد حربي ووالاه وفيه خلاف قيل يصح لانه يجوز ان يكون للحربي ولأهله من على المسلم فكذلك الموالاة كما في الذمي وقيل لا يصح لان في عقد الموالاة مع الحربي تناصر الحربي ووالاه وقد نهى عنه بخلاف الذمي واستشكله في الدرر بان الارث لازم للولاء وقد يعرر ان احتد الفديسين مانع من الارث اللهم الا أن يقال معناه ان سبب الارث ثبت في ذلك الوقت لكن لا يظهر الا دارالمانع ككفر العصبية او صاحب الفرض مانع من الارث فار زال قبل الموت يعود المستنوع اه والمراد من قوله لم يذكر في الكتاب مختصرا القدوري فانه من الاعلام الغالبة له عند الفهاء كما انه من الاعلام الغالبة للقرآن عند الاصوابين وكل ما سببه عند النجاة عزمي والله سبحانه وتعالى اعلم

(وله) أى للاسفل (ان ينتقل عنه)
 أى عن المولى الاعلى (الى غيره بمحض من الآخر) وهو الاعلى (مالم يعمل)
 الاعلى (عنه) أى عن الاسفل وكذا
 للاعلى أن يرأى عن ولائه وانما قيد
 ببدله مالم يعمل لانه اذا اعتقل الاعلى
 عن الاسفل وتمحل جنايته عنه أو عن
 ولده لم يكن للاسفل أن يتحول بولائه
 الى غيره (وليس للمعتق) على اعطاس
 المفعول (أن يوالي احدا ولو والتمت
 امرأة فولدت ببعها) الولد (فيه)
 وقال لا يتبعها
 * (كتاب الاكراه)
 المناسبة بين الكتابين من حيث الندرة
 والعروض وهو مصدر أكرهه اذا
 جملة على أمر يكرهه ولا يريد
 والكره بالفتح

* (كتاب الاكراه) *

(قوله المناسبة بين الكتابين من حيث الندرة) اقول فيه تأمل حموى وجه التأمل ما فهمه المحشى من ان المنظور اليه في وجه المناسبة الولاء مطلقا وليس كذلك بل خصوص ولأه المعاقدة ولا شك في ندرته (قوله اذا جملة على أمر يكرهه ولا يريد) أى لغة سواء كان له قدرة على تحقيق ما هذبه او لا وسواء خاف الفاعل وقوعه او لا وسواء كان الفاعل ممتناعا عن الفعل لمحق لشرع او العبد ام لا (قوله وانكره بالفتح) قال في مختار الصحاح كرهت الشيء من باب سلم وكرهية ايضا فهو شئ كرهه ومكرهه والكرهية الشدة في الحرب وقال الفراء الكره بانهم المشقة وبالفتح الاكراه يقال قام على كرهه أى على مشقة واقامه فلان على كرهه أى اكرهه على القيام وقال الكسائي هما الفتان بمعنى واحدوا كرهه على كذا جملة عليه كرهه وكرهت

اليه الشيء تكريمه اذ حبيته اليه واستكرهت الشيء اه ونقل المحوى عن المغرب بالغزو الى الزجاج
ان كل ما في القرآن من المكروه بالضم فالفتح فيه جائز لا قوله تعالى في سورة البقرة كتب عليكم القتال
وهو كره لكم اه (قوله اسم منه) اى اسم مصدر محوى (قوله وفي الشرع الخ) اعلم ان الزبلي عكس
الطريقة المألوفة للمصنفين حيث ذكر المعنى اللغوي للاكراه بعد الشرعي (قوله فيزول به الرضا) اى مع
بقاء اصل الاختيار لكنه ان كان الاكراه بالمجبى فساد اختياره والا فلا كما سيذكره الشارح فالجواب ان
عدم الرضا معتبر في جميع صور الاكراه واصل الاختيار في جميع صورها ثابت لكنه في بعض الصور يفسد
الاختيار وفي بعضها لا يفسد ولهذا قال صدر الشريعة في التلخيص وهو اى الاكراه اما المجبى بان يكون
بفوت النفس او العضو وهذا معدوم للرضا مفسد للاختيار واما غير المجبى بان يكون بحبس او قيد
او ضرب وهذا معدوم للرضا غير مفسد للاختيار لا يقال يشكل على هذا حينئذ قوله في الوقاية هو فعل
يوقعه بغيره فيفوت به رضاه او يفسد اختياره حيث جعل قسم الشيء قسمه لان مراده فيفوت به رضاه
ولا يفسد اختياره بقرينة المقابلة فلا يكون فيه جعل قسم الشيء قسمه كما ذكره عزى فيسقط اعتراض
صاحب الدرر وقول عزى في الجواب مراده فيفوت به رضاه ولا يفسد اى ان كان الاكراه بغير المجبى
او يفسد اختياره ان كان به وعلى ما في الوقاية تجرى في النقاية و اشار القهستاني الى ان في التعريف اكتفاء
حيث قال ثم افادت به الرضا نوعان اشار اليهما بطريق الاكتفاء الخ (قوله ثم يفسد به اختياره) ان كان
المجبى بان كان بفوت النفس او العضو ثم الظاهر من كلام الشارح ان الاكراه نوعان وبه صرح في البدائع
على ما نقله السيد المحوى ونسبه الاكراه نوعان نوع يوجب الاجزاء كالقتل والقطع والضرب الذي يخاف منه
تلف النفس او العضو قل الضرب او كثر وهذا النوع من الاكراه يسمى اكراهانا ما نوع لا يوجب الاجزاء
والاضطرار وهو الحبس والقيد والضرب الذي لا يخاف منه التلف وليس فيه تقدير لازم سوى ان
يلحقه منه الاغتمام وهذا النوع من الاكراه يسمى اكراهانا قاصا اه ولا يؤثر هذا النوع من الاكراه الا
في تصرف يحتاج فيه الى الرضا كالبيع والاجارة والاقرار الا ترى ان المنزل يؤثر فيه لعدم الرضا حتى
لا ينفذه فيه فكذلك هذا الاكراه لانه ينعى عدم به ارضا والاقل يؤثر في الكل فيضاف فعله الى المكروه
فيصير كانه فعله والمكروه آله له فيما يصلح ان يكون آله له كالتلف النفس والمال وان لم يصلح ان يكون آله
اقتصر الفعل على المكروه فيصير كانه فعله باختياره من غير اكراه وذلك مثل الاقوال والا كل لان
الانسان لا يتكلم بلسان غيره ولا يابى كل بغيره فلا يكون مضافا الى غير المتكلم والا كل اذا كان فيه
اتلاف فيضاف اليه من حيث الاتلاف لصلاحيته آله له فيه حتى اذا اكراهه على العتق يقع كانه واقعه
باختياره حتى يكون الولاء له ويضاف الى المكروه من حيث الاتلاف فيرجع عليه بقيمته وكذا لو اكراهه
على الطلاق يقع ويرجع عليه ان كان فيه اتلاف بان كان قبل الدخول ولو اكراهه المرأة على قبول الطلاق
بالمال فتقبلت يقع الطلاق ولا يلزمها المال لعدم الرضا لان الرضا في حق المال شرط دون الطلاق زبلي
(قوله ولا يسقط عنه الخطاب) لان المكروه مبتلى والابتلاء يحقق الخطاب الا ترى انه متردد بين فرض
وحظر وخصوصة وبأثم مرة ويؤخر أخرى وهو دليل الخطاب وبقاء الاهلية درر (قوله وشرطه قدرة المكروه
الخ) وكون الشيء المكروه به تلف نفس او عضو او موجدات غير الرضا وهذا ادى مراتب الاكراه كما سبق
وهو يمتنع باختلف الاشخاص فان الاشراف يعمون بمجرد الكلام العنيف والا رذل ربما لا يعمون
الا بالضرب المبرح وكون المكروه ممتنع معا كما ذكره عليه قبله اما الحقه كبيع ماله او الحق شخص آخر كاتلاف
مال الغير او الحق الشرع كشرب الخمر والزنى تنوير وشرحه (قوله على تحقيق ما هدد به) قال شيخنا ظاهره
ان التهديد شرط وليس كذلك ولهذا قال في الاختيار آخر الكتاب ولو أمره ولم يكرهه الا انه يخاف القتل
ان لم يفعل فهو في حكم المكروه لان الاجزاء باعتبار الخوف وقد تحقق اه ومثله في منية المفتى على ما نقل
عنه في الاشياء ونسبه امر السلطان اكراه وان لم يتوعده وامر غيره لا الا ان يعلم بدلالة الحال انه لو لم يمتثل امره

اسم منه وفي الشرع (هو فعل بفعاله
الانسان بغيره فيزول به الرضا) ثم يفسد
به اختياره ان كان مجبى والا لا يفسد
ولا يزول به أهلية المكروه ولا يسقط
عنه الخطاب (وشرطه قدرة
المكروه على تحقيق ما هدد به)

يقتله أو يقطع يده أو يضربه ضرباً يخاف منه تلف نفسه أو عضوه اه واعلم ان خوف تلف العضو صادق بالاثمة وبه صرح في الاختيار (قوله وخوفه) لاجابة اليه للاستغناء عنه بقول المصنف وخوف المكره جوى (قوله وحكمه وهو اربعة اوجه) يتظر المراد بغيره ما جوى واقول اراد به الفرض والمخاطرة لان افعال المكره مترددة بين فرض وحظر واباحة ورخصة كما ذكره الزيلعي وغيره (قوله يثبت عند وجود شرطه) خبر قوله وحكمه جوى (قوله خير) يعني بعد زوال الاكراه لان صحة هذه العقود تعتمد ارضا والا كراهه يفسد وكذا الاقرار جعل حجة حالة الاختيار لترجح جانب الصدق وعند الاكراه يترجح جانب الكذب عني (قوله أو يفسد) هذا اذا كان يحتمل الفسخ كالبيع والشراء والاجارة وصلمه وابرائه مديونه وكفيله وهدية واقاربه اما لا يحتمل الفسخ فسيأتي حكمه (قوله بحبس يوم) فيه اشارة الى ان الحبس المديد ما زاد على يوم وهكذا يستفاد من عبارة العيني تبعاً للزيلعي (قوله أو ضرب سوط) اوسوطين الاعلى العين والى هذا كبر كما صرح به (قوله والمحدث الحبس الخ) اختلاف في الاكراه بحبس الوالدين والا اولاد وفي الزيلعي لا بعد اكرهه لانه ليس بمنجى ولا يعدم ارضا بخلاف حبس نفسه ومثله في البرهان عن الميسر قال العلامة المقدسي وهو العياشي وفي الاستقسان اكره ولا ينفذ شيء من التصرفات لان حبس أبيه يلحق به من الحزن ما يلحقه بحبس نفسه أو أكثر فالولد البار يسعى في تخليص أبيه من السجن وان كان يعلم انه يحبس فما في الزيلعي ليس بمستحسن كذا في الشرع بلالية وفي تكلمة المحرر للضرورة عن المحيط اكره بحبس أبيه أو عبده فهو اكره استحساناً ولا فرق بين الوالدين والولد وهو المعتمد وكذا يصير مكرها لو هدد بحبس ذى رحم محرم كفي القهستاني (قوله ويثبت به الملك عند القبض) فلو كان المبيع عبداً فقبضه المشتري من المكره على البيع واستغنى فانه ينفذ عقده درر وكذا التدبير والاستيلاء بشرعية ولا يلزم المشتري القيمة يوم العتق فهتاني وما سبق عن الدرر من تقييده المسئلة بقوله فقبضه المشتري الخ يشترط ما في القهستاني من انه لو اعتقه قبل القبض لم يصح ونفسه باع مكرها والمشتري غير مكره لم يفسخ اعتاقه قبل القبض وأما العكس فينفذ اعتاق كل منهما قبله وان استغنى ما قبله فاعتاق البائع اولى اه معز بالزهيري واعلم ان بيع المكره بخلاف البيع العاسدي اربعة مواضع يجوز بالا اجازه ينقل من تصرفه المشتري تعتبر القيمة وف الاعتاق دون القبض اثن والمثل امانة في يد المكره وفي الفاسد بخلافه شرعية بلالية عن الجنتي (قوله بسبب فقدان شرطه) وهو التراضي لان الاكراه مطلقاً يعام الرضا (قوله وعند زوال يثبت الخ) لانه موقوف على الاجازة والموقوف قبل الاجازة لا يفيد الملك ولنا ان ركن البيع صدر من اهله مضافاً الى محله والفساد لفق شرطه وهو التراضي وفوات الشرط نأثيره في فساد العقد لا يتوقف وانما لا يرتفع الفساد وهو عدم التراضي كسائر ابياعات الفاسدة لانه لا يقطع حق استرداد البائع وان تداولته الايدي بخلاف سائر ابياعات الفاسدة لان الفساد فيها لمحق الله تعالى وقد تعلق بالبيع الثاني حق العبد وحقه مقدم محاجته باذنه أما هنا الرد لمحق العبد وهو ما ساء فلا يبطل حق الاول لمحق الثاني زيلعي واعلم ان بيع الوفاء حكى ان يلى هنا فائدة اقوال القموي على انه يبيع جائزاً فبعض الاحكام وهو الانتفاع به دون البعض وهو البيع لمحاجة الناس اليه ثم نقل عن الكافي تصحيح ان العقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهناً ثم ان ذكر شرط الفسخ في البيع فسد لبيع وان ذكر البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط على وجه المعباد جاز البيع ويلزمه الوفاء بالمعادل ان الما بعد قد تكون لازمة الخ وفي الفتاوى المحير يدمعز بالفتاوى ان اهادى ان الفتوى على ان البيع اذا أطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهد ان البائع بعد البيع المطلق انه ان أوفى مثله فانه يفسخ معه البيع يكون باناً - حيث كان الثمن ثمن المثل او بنين يسير اه واعلم ان المشتري وفاء اذا باع باناً أو وفاء وبه لا يصح واذا مات المشتري وفاء فورته يقومون مقامه في أحكام الوفاء كذا ذكره عماد الدين وغيره قال

وخوفه (سلطاناً كان أو لصاً) والذي قاله أبو حنيفة ان الاكراه لا يتحقق الا من السلطان فقد قالوا هذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حجة وبرهان (و) شرطه (خوف المكره) على لفظ اسم المفعول (وقوع ما هدد به) وذابان يغلب على ظنه انه يفعل له ليضربه بمجسولاً على ما دعى اليه من الفعل وحكمه وهو الرخصة أو الاباحة أو غيرهما على ما سياتي مفصلاً ان شاء الله تعالى يثبت عند وجود شرطه (فلو اكرهه على بيع) ماله (أو شراء) الساعة (أو اقرار) بان اكرهه على ان يقول لزيد على ألف درهم (أو اجارة) بان اكرهه على ان يؤجر داره (بقتل) متعلق باكرهه (أو ضرب شديد أو حبس مديد) ففعل (خير بين ان يبيع المبيع) أو الشراء أو الاقرار والاجارة (أو يفسد) بخلاف ما اذا اكرهه بحبس يوم أو في يوم أو ضرباً مما لا يكون اكرهاً الا اذا كان المكره صاحب عز ومرتبة يعلم انه يستعز به افوان الرضا قال في المسونة والمحدثي الحبس الذي هو اكره ما يبيى الانتماء اليه به وبالغريب الذي هو اكره ما يحدث منه الالم الشديد وليس فيه حد لا يزداد عليه ولا ينقص منه ولكن على قدر ما يرى الحاكم اذا رفع ذلك اليه (ويثبت به) أي بكل واحد من البيع والشراء ونحوهما (الملك) مطلقاً سواء كان ملك عين أو ملك منهعة (عند القبض للفساد) أي يثبت عند القبض وان كان مكرها عنده لا جيل فساد يمكن في العقد بسبب فقدان شرطه وهو التراضي وعند زوال يثبت بلا اجازة وتراض

في الشر بنبلالية وهل كذلك ورثة الدائع وفاء فلمنظرو يذبحي ان ورثة البائع يقومون مقامه كورثة
المشتري نظرا لجانب الرهن الخ قال شيخنا صرح أحد بن يونس بأنه اذا مات البائع ينقطع حكم الشرط بموته
لانه يبيع فيه اقاله وشرطها بقاء المتعاقدين ولانه بمنزلة خيار الشرط وهو لا يورث قال شيخنا فيقدم يعني
ما ذكره أحد بن يونس على ما في الشر بنبلالية من قوله وينبغي الخ لانه صريح اه واعلم ان ما ذكره في
الشر بنبلالية جرى عليه في الدر المختار وأقره وقد علمت ما فيه بقي ان يقال ما ذكره ابن يونس من التعليل
بغيره ان الشرط ينقطع حكمه أيضا بموت المشتري وهو مخالف لصريح كلام عماد الدين فتدبر (تقمة)
اختلف في البيع والزهر فالبيع اولى در عن الملقط قبيل باب الاختلاف في الشهادة وفيه قبيل كتاب
الكفالة معزيا للملقط أيضا اختلف ان البيع بات او فاء جدا وهزل فالقول لمدعي المجدو البتات الا
بقريئة الهزل والوفاء ثم استدرك عليه بما ذكره في الشهادات ان القول لمدعي الوفاء استحسنه اه وفي
تعارض البيّنات للبغدادى ذكر ما نصه اقاما البيّنة فالبيّنة بينة مدعي الوفاء اه (قوله وقبض الثمن
طوعا اجازة) لوجود الرضا وان قبضه مكرها لا ينفذ لعدم الرضا ورده ان بقي في يده ولم يضمن ان هلك
لانه امانة درر وكذا لو سلم المبيع مكرها لا ينفذ البيع شر بنبلالية بقي ان يقال مقتضى قوله وقبض الثمن
طوعا اجازة ان يكون بيع المكره موقوفا وقد تقدم انه فاسد جوى (قوله كالتسليم طائعا) بخلاف
ما اذا اكره على المبة دون التسليم وسلم حيث لا يكون اجازة ولو سلم طائعا لان غرض المكره استحقاق
الموهوب له لا مجرد لفظ المبة والاستحقاق لا يثبت فيما يدون التسليم كان التسليم فيها اخلاقي الا كراه
والاستحقاق في البيع يثبت بنفس العقد فلم يكن التسليم فيه داخل في الا كراه فافترقا وما في العيني من
قوله والا كراه في البيع يثبت بنفس العقد صدقوا به تغيير الا كراه بالاستحقاق كما في الزيلعي والصدقة
كالمدة كما في الشر بنبلالية وهذا اذا كان المكره حاضرا وقت التسليم وان لم يكن فلا كراه على المبة لا يكون
ا كراه على التسليم قياسا واستحسانا شر بنبلالية (قوله والائع مكره على التسليم) قيد به لما سبق من ان
لتسليم طوعا اجازة (قوله ضمن قيمته) لانه قبضه بعقد فاسد فيكون مضمونا عليه بالقيمة عني فلو ضمن
أحد المشتريين وقد تداوله الايدي نفذ كل شراء كان بعده ولا ينفذ كل ما كان قبله درر وأما داه
لو كان اول المشتريين نفذ الجميع شر بنبلالية اما اذا أجاز المكره عقدا منها نهذا الجميع يعني وان كان المنجز
هو الاخير والفرق بين الاجازة والتضمن انه اذا ضمن فأخذ القيمة صار كما انه استرد العين فتبطل
البياعات التي قبله بخلاف أخذ الثمن لانه ليس كأخذ العين بل اجازة فافترقا فان قيل ما الفرق بين اجازة
المكره واجازة المغصوب منه فانه اذا أجاز بيعا من البيوع نفذ ما أجازة خاصة بان الغصب لا يزيل
ملكه فكل بيع من هذه البيوع توقف على اجازته لمصادقة ملكه فتكون اجازته احد البيوع فملكها
للعين من المشتري فلا ينفذ ما سواه وأما المشتري من المكره فقد ملكه فالبيع من كل مشتري صافه ملكه
فلماذا نهذا البيوع كلها باجازة عقدها غناية وتبيين (قوله وللمكره ان يضمن المكره) لانه آلة له فيما
يرجع الى الاتلاف فيضمن أيها شاء كالغاصب وغاصب الغاصب عني (قوله ثم يرجع المكره على
المشتري بالقيمة) لانه قام مقام البائع باداء الضمان اليه لان المضمون يصير ملكا للضامن من وقت سبب
الضمان وهو الا كراه (قوله وشرب خمر) فلو من عادته شربها لا يباح له بالا كراه شر بها حيث كان باقيا
على عادته مصر بخلاف ما اذا كان تاب وأقنع وعزم ان لا يعود جوى عن المقدسى (قوله وحل الاقدام)
ووجب قهستاني وهو مستفاد من قول المصنف وأثم بصبره وأثم بصبره لانه لما أبيع كان بالامتناع
معاونا لغيره على اتلاف نفسه لان حمة هذه الاشياء مقيدة بحالة الاختيار وفي حالة الضرورة مبقاة على
أصل الحل بقوله تعالى الا ما اضطررتم اليه ومن الاضرار العطش اذا لم يستطع الصبر فيحل له شرب الخمر
حالة الاضطرار خاتمة عن أبي نصر بن سلام وذكره الشارح فيما سألني من الاثرية في اول الكتاب
لكنه انما يأثم اذا علم بالاباحة في هذه الحالة لان في انكشاف المحرمة خفاء لانه أمر يختص بعرفته

(وقبض الثمن طوعا اجازة كالتسليم)
حال كونه طائعا وان هلك المبيع
في يد المشتري وهو غير مكره على
القبض (والبيع مكره) (قيمة البائع
التسليم) (ضمن) (المشتري) (المكره) (ان
وللمكره) (أي للبائع المكره) (ان شاء
يضمن المكره) (ان شاء ثم يرجع
المكره على المشتري بالقيمة وانما قيد
بقوله وهو غير مكره لانه لو كان مكرها
وهذا المبيع في يده من غير تعدد
لا يضمن وبذلك أمانه ككنا
في الصغرى (ولو أكره) (على اكل
لحم خنزير) (لحم) (ميتة) (ودم وشرب
خمر) (والاوات عني أو) (بجس أو
ضرب أو قتل) (لذلك) (وحل)
الاقدام ان أكره (بقتل وقطع) (والاو
عني أو أو ضرب بخلاف منه التام
على نفسه أو عضون أعضاءه) (واثم
بصبره) (أي لا يصبره ان يصبر على
ما نوه به فان صبر حتى تذهب به يكون
آثما

الفقهاء فيعذر بالجهل كالمجهل بالخطاب في أول الإسلام وفي دار الحرب تبين فان قيل اضافة الائم
الى ترك المباح من باب فساد الوضع وهو فاسد فالجواب ان المباح انما يجوز تركه والاتباع به اذا لم يترتب
عليه محرم وهما قد ترتب عليه قتل النفس المحرم فصار الترك حراما لان ما فاضى الى المحرم حرام عناية
قال شيخنا وفي قول صاحب الدرر لانه ما ابيح كان بالامتناع معاونا للغيره على اهلاك نفسه ارشاد الى
الجواب المذكور (قوله وعن أبي يوسف انه لا يأثم) لانه رخصة اذا المحرمة قائمة فيكون أخذها بالعزيمة
فلما حاله الاضطرار مستثناة بالنص فلا يكون حراما في تلك الحالة فلا يكون الامتناع عزيمة بل معصية
زبلي (قوله لا يغيرهما) كالضرب والمحبس قال في الاشباه ولو أجرى الكفر على لسانه بوعيد حبس
او قيد كفر وبانت امراته (قوله فان اظهر ذلك وقلبه مطمئن بالايمان فلا يأثم) لمحدث عمار بن ياسر
حيث ابتلى به وقال له عليه الصلاة والسلام كيف وجدت قلبك قال مطمئن بالايمان فقال عليه السلام
فان عاد وافعد وفيه نزل قوله تعالى الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان فلا يأثم لمحدث عمار بن ياسر
عليه السلام فعد أي الى طمأنينة القلب لا الى الاجراء والطمأنينة جميعا لان أدنى درجات الامر الاباحة
فيكون اجراء كلمة الكفر مباحا وليس كذلك لان الكفر مما لا تنكشف حرمة وموضعه أصول الفقه اه
ومثله في التبيين ومخالفة ما في الشريعة من غاية البيان حيث قال وهو أي قوله عليه السلام فان
عاد وافعد أمر بالثبات على ما كان الامر بما ليس بكائن من الطمأنينة كما في قوله تعالى اهدنا الصراط
او معناه ان عادوا الى الاكراه ثانيا فعدت الى مثل ما أتيت به أولا من اجراء كلمة الكفر على اللسان
وطمأنينة القلب بالايمان اه ومثله في القهستاني (قوله ولكن ينابح) لان حبيبارضى الله عنه
صبر على ذلك حتى صلب وسماء النبي صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء وقال هو رفيق في الجنة در مع
عناية لكن قال العيني في النسيئة هذا الحديث بهذا الوجه لم يثبت وقتل حبيب في صحيح البخاري في
هواضع وليس فيه صلب ولانه أكره ولا ان النبي عليه السلام سماء سيد الشهداء (قوله بان قتله ولم يظهر
منه شيء) لما سبق من قصة حبيب ولا ان المحرمة نافقة لتناهي قبح الكفر وبقاءها بوجوب الامتناع
فكان الامتناع عزيمة لا عازا للدين بخلاف أكل الميتة وشرب الخمر فان المحرمة لم تكن باقية للاستثناء
واعترض بان اجراء كلمة الكفر أيضا مستثنى بقوله تعالى الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان من قوله
من كفر بالله من بعد ايمانه فينبغي ان يكون مباحا كما كل الميتة وشرب الخمر وأجيب بان في الآية
تقدما وتأخيرا وتقديره من كفر بالله من بعد ايمانه وشرح بالكفر صدرا فعليه غضب من الله وهم
عذاب عظيم الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان فالله تعالى ما أباح اجراء كلمة الكفر حاله الا كراهه وانما
وضع عنه العذاب والغضب وليس من ضرورة نفى الغضب وهو حكم المحرمة عدم المحرمة لانه ليس من
ضرورة عدم الحكم عدم العلة كما في شهودا شهر في حق المسافر والمريض فان السبب وجود الحكم
متأخر فجاز ان يكون الغضب منقيا مع قيام العلة الموجبة للغضب وهي المحرمة فلم تثبت اباحة اجراء كلمة
الكفر عناية (قوله ولو أكره على قتل غيره) او الزنى بامرأة بخلاف ما اذا أكرهت هي على الزنى برخص ان
أكرهت بالمجبى لان نسب الولد لا ينقطع عنها زبلي وبغير المجبى لا برخص لها أيضا لكن يسقط الحد في
زناها لان الزنا لا للمجبى لم يكن رخصة في حقه كما كان في حق المرأة فلا يكون غير المجبى شبهة لدر الحد در
تم في كل موضع وجب الحد على المذنب لا يجب لها المهر لان الحد والمهر لا يجتمعان عندنا بفعل واحد وفي
كل موضع سقط الحد وجب المهر اظهر المحظر المحل سواء كانت مستكرهة على الفعل أو أذنت له بذلك
أما الاول فظاهر لانهم لم ترص بسقوط حقه وأما الثاني فلان الاذن له لا يحل فكان لغوا لكونها محجورة
عن ذلك شرعا عناية ولا رجوع له بالمهر على المذنب (قوله فان قتله أثم) لان قتل المسلم لا يستباح لضرورة ما
الا ان يعلم انه لو لم يقتله قتله در قال في العزيمة لا يذهب عليك ان فرض مسئلة الاكراه على هذا العلم
فيناقض ذلك قوله أي لا يرخص قتل مسلم ولم نجد هذه العبارة من جهة غيره اه وأقول ما ذكره عزمي

وعن أبي يوسف انه لا يأثم وكذا فيما
اذا أصابته بحصاة فلم يتناول من الميتة
حتى مات في ظاهر الرواية يكون آثما
خلافًا لأبي يوسف وفي الذخيرة فان
هدد بضرب سوط أو سوطين فهو غير
معتبر إلا أن يقول لا ضربك على العين
أو على المذا كبر فالجواب باختلاف أحوال
في الضرب بالرأى لا اختلاف أحوال
الناس في تحمل المساق فالمرجع فيه
الى غالب رأى المكروه فان وقع في غالب
رايهم لا يتلف شيء منه لا يصير مجنونا
ولا يصير مجنونا فثبت به الاباحة كذا
في الاصل (و) لو أكره (على الكفر)
بالله أو سب النبي عليه السلام نعوذ
بالله منه (و) اتلاف مال مسلم يقتل
وقطع لا يغيرهما (و) كالترب والمحبس
(برخص) له ان يظهر ذلك وقلبه مطمئن
ماله فان أظهر ذلك والتقيد بمال مسلم
بالايمان فلا يأثم والتقيد بمال المحرمي
يفيد لو جعل احترازا عن مال الاتيان
فانه مباح لكن الاكراه على الاتيان
فانه مباح لا يكون اكراهها (و) اما الذي
في كماله (و) لكن (كتاب) المكروه
على السكوة واتلاف النفس (و) أما اذا لم
بان قتله ولم يظهر منه شيء (و) ان يضمن
بصير أو اتلاف المال (المالك ان يضمن
المكروه) على لفظ اسم الفاعل (و) لو
أكره (على قتل غيره يقتل لا يبرخص)
الاقدام (فان قتله أثم) فيما إذا أكره

يبتنى على ما فهمه من ان الاستثناء في كلام الدرر بالنسبة لمسئلة الاكراه وليس كذلك بل هو مستثنى
من التعليق الذي ذكره وهو ان قتل المسلم لا يستباح لضرورة ما يعني لا يستباح قتل المسلم لضرورة ما
الا اذا كان بطريق الدفع بان صال عليه وعلم انه لو لم يقتله قتلته فحينئذ يستباح قتله دفاعا عن نفسه وهذا هو
المراد فلا تعلق للاستثناء بمسئلة الاكراه قال في الشر نبلاية وفي المحصر تسامح لانه يقتله باخراجه للسرقة
اذ لم يلقها بالصباح عليه وباتيانه حليلته اه (قوله هذا اذا كان محتون الدم) وان لم يكن مسلما بان
كان ذميا شر نبلاية وينبغي ان يكون المستامن كالذمي (قوله كذا في تحنيس الناصري) تنبيده
بالناصرى للاحتراز عن تحنيس المرغيناني صاحب الهداية (قوله وسعها ان يتطعم يده) فيه نظرية قد
صرح ان يلقى بانه لو اكره على قطع يد غيره لا يرخص له قطعها كمالا يرخص له قتل نفسه راجع باب حد
السرقة كذا بخط السيد الخواري لكن نقل شيخنا عن ابي يعقوب ما نصه وان اكره على ان يقطع يد رجل
فقطعه يده ثم قطع رجله بغير اكراه فقات المقطوع من ذلك يجب القصاص على القاطع والمكره لانه
مات بفعلين احدهما استل الى المكره والاخر اقتصر على القاطع فصارا قاتلين له وعند ابي يوسف عليهما
الدية في ما لهما لان في قطع اليد على المكره الدية عنده فصار نصيب الاكره بالضرورة اه (قوله ويقتص
من المكره) ولو سلبنا قال في العناية وأما وجوب القصاص ففيه اربعة اقوال بحسب القسمة العتلية
فانما ان يجب على المكره والمكره جميعا ان لا يجب على واحد منهما او يجب على المكره وحده او على
العكس والا قول الشافعي والثاني قول ابي يوسف والثالث قول ابي حنيفة ومحمد وازايع قول زفر
(قوله على لفظ اسم الفاعل) اطالناه وهو مقيدهما اذا كان عمدا كما في الدرر والتنوير زاد في الدرر ان
يكون المكره بالسكسر مكلفا ولهذا قال في العناية ولو كان الاكره صديقا ومجنونا لا يجب القصاص على
احد اه ولا يشترط لوجوب القصاص على المكره بكسر الراء كون المكره بفتحها عاقلا بالغا ومن هنا
سما صاحب النهاية حيث عز اللبس ان المكره بكسر الراء يقتص وان لم يكن مكلفا وليس كذلك
وانما هو بالنسبة للمكره بفتح الراء يرى عن معراج الدراية (قوله وعند ابي يوسف لا يجب القصاص
على واحد منهما) لان القتل بقي مقصورا على المكره من وجه حتى اثم اثم القتل وأضيف الى المكره
من وجه من حيث انه حمل المكره عليه فتمكنت الشهمة من الجانبيين فلا يجب فيه القصاص فتجب
الدية ولا تتحملها العاقلة لانه عمد زاعي وعيني وقوله فتجب الدية أي في مال الا امر ولا شيء على المأمور
الا الاثم وبغير حموى (قوله وقال زفر يجب على المكره) لانه هو المباشرة حقيقة وحكما عيني (قوله وقال
الشافعي يجب عليهما) اما المكره فلما قاله زفر واما المكره فلحصول التسيب منه الى القتل حيث احدث
فيه معنى حاملا على القتل والسبب التام ينزل منزلة المباشرة في حق وجوب النصاص عنده زيلعي
(قوله وعلى اعتاق وطلاق الخ) ولو حكما حتى لو اكره ان يجعل الطلاق والعتق بيد الزوجة والعبد
او غيرها فانه يصح طلاق المهرض اليه وعتقه ههنا اي ولو اكره على التوكيل بهما فوقع الوكيل وقع
استحسانا والقياس ان لا تصح الوكالة لانها تبطل بالهزل فكذا مع الاكراه كالباع وجه الاستحسان
ان الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولا يمكن بوجوب فساد فكذا التوكيل ينعدم مع الاكراه والشروط
الفاصلة لا تؤثر في الوكالة لتكونها من الاستقاطات فينفذ تصرف الوكيل ويرجع الموكل على المكره
بما تلف عليه استحسانا زيلعي (قوله وقع العتق والطلاق) وكذا النكاح لانه ما زاد على مهر مثلها
لا يلزمه قهسا تاني لان هذه العقود تصح عندنا قياسا على صحتها مع النزل وعند الشافعي لا تصح وكذا
لو اكره على النذر صم وزم لانه لا يحتمل الفسخ فلا يعمل فيه الاكراه وهو من اللاتي هنهن جد ولا يرجع
بما زمه لانه لا مطالبة في الدنيا وكذا لو اكره على اليمين والظهار لا يعمل فيهما الا كراه لعدم احتمالهما
الفسخ وكذا لو اكره على الرجعة أو الايلاء دررفان قريها وكفر لم يرجع على المكره بشي لانه اتي بضد
ما اكرهه عليه عناية ولو بان بعد مضي اربعة اشهر ولم يكن دخل بها زمه نصف المهر وليس له ان يرجع

هذا اذا كان محتون الدم وان كان
مباح الدم فأكراهه على قتله لا يكون
أكراهها وبالترك يكون آثما كذا
في تحنيس الناصري وانما قال على
قتل لانه لو قال السلطان لرجل اقطع
يد فلان ولا قتلتك وسعه ان يقطع
يده (ويقتص من المكره) على لفظ
اسم الفاعل (فقط) أي دون المكره
عندهما وعند ابي يوسف لا يجب
القصاص على واحد منهما وقال زفر
يجب على المكره دون المكره وقال
الشافعي يجب عليهما (و) لو اكره
(على اعتاق) عبده (وطلاق)
امرأته (ففعل وقع) العتق
والطلاق عندها

على المكروه لانه كان متحكما في المدة وكذا الخلع لانه طلاق او عین من جانب الزوج وكل ذلك لا يؤثر فيه الا كراهة ان كانت المرأة غير مكروهة لزمها البذل لانها التزمت به وهي طائفة وان كانت مكروهة لا يلزمها الا المال لا يلزم بدون الرضا زيلعي فان قيل ان خالعها وهي غير لموسة فاستحقت نصف الصداق هل يرجع به الزوج على المكروه لئلا يكيد ما كان على شرف السقوط اولاً فلان كان الزوج ساق المهر اليها كله يرجع على المكروه بنصفه اتفاقا ما عندهما فظاهر لان الخلع على مال مسمى لا يوجب البراءة عما يستحقه كل منهما قبل صاحبه بمحكم النكاح وأما عند أبي حنيفة فلانه وان اوجب البراءة لئلا يبرأه مكروه والبراءة مع الكراهة لا تصح وان لم يسق رجوع عندهما خلافاً لانه غير مكروه في هذه الصورة على البراءة عنانية (قوله وقال الشافعي لا يقعان) وبه قال الامام مالك (قوله) وان لم يكن رجوع على المكروه بقيمة (قوله) اذا أكرهه بالمجبي قهستانى بخلاف ما اذا أكرهه على ان يجعل كل مملوك يملكه في المستقبل حراً ففعل ثم ملك مملوكاً عتق ولا ضمان على المكروه لان العتق حصل باعتبار صنع من جهته وان أكرهه على ان يعلقه بفعله الذي لا بد منه نحو ان يقول ان صليت فعدى حرا او اكلت او شربت ثم فعل عتق العبد وغرم المكروه قيمته لانه لا بد له من هذه الافعال فكان مجبياً ولو أكرهه على ان يكفر ففعل لم يرجع لانه امره بالخروج عن حق لزمه فكان حسيبة منه لا اتلاف شيء عليه بغير حق ولو أكرهه على عتق عبد بعينه عن الكفارة ففعل عتق وعلى المكروه قيمته اذ لم يجب عليه عتق عبد معين عن الكفارة فصار بالاكراه عليه متعدداً بخلاف الاول لانه امره بالخروج عما لزمه ولم يكروهه على اتلاف مال معين ثم لا يجزيه هنا عن الكفارة ثم الاكراه على الاعتاق وان انتقل الى المكروه من حيث الاتلاف لكنه يقتصر على الأمور من حيث التلفظ حتى كان الولاء له ولو نقل الى الآخر لماعتق كما في كراهة المجوسى على ذبح شاة الغيران الفعل ينتقل الى المكروه من حيث الاتلاف دوراً زكاة حتى تحرم كذا هذا زيلعي مع عنانية (قوله ولا سعاية على العبد) لانها انما تجب عليه للخروج الى الحرية كما في معتق البعض اوله عتق حق الغيبة كعتق الزاهد المردون وهو مفسر او عتق المريض عبده وعليه دين او لم يخرج من الثالث ولم يوجد شيء من ذلك هـ زيلعي (قوله فلا يرجع المكروه الخ) لان الضمان وجب بفعله فلا يرجع به على غيره زيلعي (قوله ونصف مهرها) فلو كان الاكراه منها بالمجبي لم يكن لها عليه شيء قهستانى (قوله ان لم يبطأها) ولو حكما بأن لم يخل بها قهستانى (قوله لم تبين زوجته) لعدم الحكم بالردة لانها تتعلق بالاعتقاد الا ترى انه لو نوى ان يكفر يصير كافراً وان لم يتكلم به والا كراهه دال على عدم تغير الاعتقاد واما لو كره على الاسلام يصير مسلماً بلا قتل لورجع يعني اذا سلم بالاكراه ثم رجع عنه لا يقتل لتمكن الشبهة لاحتمال عدم الاسلام من الابتداء فيكون كفره اصلياً فلا يكون مرتدادرر (فروع) صادره السلطان ولم يعين بيع ماله فباعه صح لعدم تعيينه والحيلة ان يقول من اين اعطى ولا مال لي فاذا قال الظالم بيع كذا وكذا فقد صار مكروهاً بزانية * خوفها الزوج بالضرب حتى وهبته مهرها لم يصح وان هتدها بطلاق او تزوج عليها أو تسرق فليس باكراه خانية * قيل له اما ان تشرب هذا الشراب او تبيع كرمك فهو اكراه ان كان شراباً لا يحل وكذا الزنى وسائر فحشاء قنية * اكرهه على اكل طعام نفسه ان جائعاً لا رجوع وان شبعان رجوع بقيمة على المكروه تنوير وشرحه واما لو كرهه على اكل طعام الغير فالضمان على المكروه لا الاكل وان كان جائعاً لان الاكراه على الاكل اكرهه على التبعض وكما قبضه المكروه صار قبضه منقولاً الى المكروه فكان المكروه قبضه بنفسه حتى صار غاصباً ثم مالاً للطعام بالضمان ثم آذناه بالاكل فلا يضمن الاكل كذا في شرح المنار للشيخ زين وابن فرشته وفي شرح التنوير عن الوهبانية ما نصه

وان يقل المديون انى مرافع * لتبرئ فالاكراه معنى مصور
وصح في الاستحسان اسلام مكروه * ولا قتل ان يرتد بعد ويجب

وقال الشافعي لا يقعان ولو أكرهه على
الاقرار بالطلاق فأقر لا يصح اقراره
والفرق ان ما فات بالاكراه هو الرضا
وانه ليس شرطاً للصحة الطلاق دل عليه
المازل والفائت بالاكراه هو الرضا
باعتبار الاقرار لان الاقرار خبر والخبر
انما يقبل ويعتبر اذا ترجح صدقه على
كذبه ولا رجحان عند سلب الرضا به
بأنه هذا الفرق ان المكروهة على
الارضاع اذا رضعت ثبت حكمه
والمكروهة على الاقرار بالرضاع اذا
أقرت لا يصح اقرارها كذا في
القاعدة (و) لكن (رجع) على
المكروهة (بقيمة) مطلقاً سواء كان
موسراً وموسراً ولا سعاية على العبد
فلا يرجع المكروهة على العبد بالضمان
(ونصف مهرها) اي رجوع الزوج
على المكروه (ان لم يبطأها) والمهر
المسمى وان لم يكن مسمى يرجع
بالمسماة وان وطئها لا يرجع عليه بشيء
(و) لو أكره (على الردة) والعياذ بالله
تعالى فأظهره المكروه (لم تبين
زوجته)

قوله لتبرئ ظاهره انه علة للرافعة
ولا يصح لان المعنى ان لم تبرئ ارافعت
فالعلة عدم الابراء ويمكن جعله علة
لتقوله وان يقل لكن كان الظاهر
ان يقول ليبرئ بضمير الغائب تأمل
كذا في رد المحتار

(كتاب الحجر)

(قوله من العوارض التي تزيل سبب الولاية الخ) الظاهر ان يقال من العوارض التي تسلب الولاية كافي العناية ونصه أو رد الحجر عقب الاكراه لان في كل منهما سلب ولاية المختار عن المجري على موجب اختياره الا أن الاكراه لما كان أقوى تأثيراً لان فيه سلبها عن له اختيار صحيح وولاية كاملة كان احق بالتقديم (قوله ثم الحجر في اللغة المنع مطلقاً) أي منع كان زيلعي (قوله لانه يمنع عن الذائح) ومنه قوله تعالى هل في ذلك قسم لذي حجر أي لذي عقل يدين (قوله المانعة للعرض) أي المانعة من التعرض له حوى (قوله قولاً لافعلاً) لان الحجر لا يتحقق في افعال الجوارح وسره ان اثر التصرف القوي لا يوجد في الخارج بل امر يعتبره الشرع كالبيع ونحوه فاذا لم يوجد في الخارج جازان يعتبر عدمه بخلاف التصرف الفعلي الصادر عن الجوارح فانه لما كان موجوداً خارجاً لم يجز اعتبار عدمه كالقتل واتلاف المال والا كان سفطه در رأى دخولا في استبعاد السوفطائية بفتح السين وانكارا للحقائق الاشياء لانهم يزعمون انها أوها م وخيالات وسوفطاً كلمتان الاوئى سوفطاً ومعناه الحكمة والعلم والمناطة اسطاً بكسر الهمزة أي المزخرف ومنه اشتقت السفطة كما اشتقت الفلسفة من فيلسوفات أي محب الحكمة كذا بخط شيخنا (قوله لسفر الخ) وقع في المتن الذي شرح عليه العيني والزيلعي بصغر الباء قال العيني أي بسبب صغر في الصيدان ورق في العبيد وجنون في المجانين والرق ليس بسبب الحجر في الحقيقة لانه كاف محتاج كامل از أي كالحجر غيرانه وما في يده ملك المولى فلا يجوز له ان يتصرف لاجل حقه اهـ ثم الحجر بسبب هذه الثلاثة اعني الصغر والرق والجنون متفق عليه والحق بها ثلاثة أخرى المفتى المساجن والطبيب الجاهل والمكاري المفلس وهذا أيضاً لا اتفاق كافي الثمينة ليلية عن النهاية وليس المراد بالحجر في المفتى ونحوه حقيقة الحجر وهو المعنى الشرعى الذي يمنع نفوذ التصرف ألا ترى ان المفتى لو ائق بعد الحجر واصاب في الفتوى جاز ولو ائق قبله وأخطأ لا يجوز وكذا الطبيب لو باع الادوية بعد الحجر نفذ بيعه فدل ان ما اراد حقيقة الحجر بل المنع لان المفتى يفسد اديان الناس والطبيب اجسادهم والمكاري امواتهم شلبي والمفتى الماجن هو الذي يعلم الناس الحيل الباطلة كارتداد المرأة لتفارق زوجها والرجل لتسقط الركة ولا يبالى ان يخل حراماً ويحرم حلالاً كافي الجوهرة أو يفتى عن جهل كافي الخانية وليس المراد مطلق الحيل بل بقاء ان يؤدى الى الضرر كافي القهستاني والطبيب الجاهل ان يفتى الناس دواء مهلكاً والمكاري المهلس ان يكرى ابلاً وليس له ابل ولا مال يشتريه به واذا جاء وان الحجر يخفى نفسه وسنية المفتى من لقن انساناً كلمة كفر كفر الملقن واركان على وجه اللعب وقال ابن المبارك من امر المرأة ان ترد حتى تبين من زوجها فهو كافروا لم يكفر المأمور اهـ وقوله وان لم يكفر المأمور يعني بأن لم يمثل امره (قوله فلا يصح تصرف صبي الخ) أي لا ينقد والمراد من عدم الصحة عدم النفاذ لعدم الاعتقاد بقرينة قوله بلا اذن ولي قيد الصبي بكونه عاقلاً لانه لو لم يكن عاقلاً بان كان غير مميز فان تصرفه لا ينقد حتى لا ينفذ بالاجازة وكذا يقال في العبدان كان مميزاً فنفذ بان سببه وان لم يكن مميزاً لا ينفذ ولو بلا اذن لعدم انعقاده ابتداء ووجه عدم صحة التصرف ما ذكره العيني حيث قال اما الصبي فلا به عديم العقل ان كان غير مميز وان كان مميزاً فعقله ناقص فيحتمل فيه الضرر فلا يجوز الا اذا اذن له الولي فيصح حينئذ لتر جميع جانب المصلحة واما العبد فلان منعه بحق المولى فاذا اذن له فتد زال في تصرف باهليته ان كان عاقلاً بالغاً وان كان صغيراً فهو كالحجر الصغير اهـ لكن يستثنى من توقف نفاذ تصرف الصبي على اذن وليه ما اذا كان تصرفه بطريق الوكالة عن غيره كافي الجوهرة حيث قال وتصح عبارة الصبي في مال غيره وطلاق غيره وعتاق غيره اذا كان وكلاً اهـ (قوله كالموا قالوا) أي كما قال شراح كلام المصنف وهو يعلى قوله المراد بالجنون الخ لا بقوله الذي لا يفق أصلاً كما يتوهم

(كتاب الحجر) * المناسبة بين الكتابين ان كلا منهما من العوارض التي تزيل سبب الولاية والرصاص ثم الحجر في اللغة المنع مطلقاً ومنه سمي الحطيم حجر الاله يمنع الكعبة وسمى العقل حجر الاله يمنع عن القبايح ويقال فلان في رغبته أي تربيته المانعة للعرض وفي الشرع أي تربيته عن التصرف قولاً لافعلاً (هو منع عن التصرف فلا يصح تصرف لصغر ورق وجنون فلا يصح التصرف صبي) يعقل البيع والشراء لان تصرف صبي غير عاقل لا يجوز اصلاً (وعبد بلا اذن وليه وسيد) قوله (وشر الاول بالاول والثاني بالثاني) ولا تصرف المجنون المغلوب بحال قوله بحال يجوز ان يتعلق بقوله بحال بحال بحال بحال لا يصح المغلوب فحينئذ معنى الكلام لا يصح تصرف المجنون المغلوب بحال دون حال اذا تصرف في حالة المجنون سواء اذن له الولي اولم يذن ويجوز ان يعلى بقوله لا يصح فحينئذ معنى الكلام لا يصح بحال سواء اذن له الولي اولم يذن اذا تصرف في هذه الحالة وعلى التقديرين المراد بالجنون المغلوب الذي حجر ويقتى وهو المغلوب الذي لا يفق أصلاً كما قالوا

ليكون مرجع الضمير في قوله ومن عقد منهم (الح) هذا ظاهر في ان تصرف المجنون حالة الافاقة يتوقف نفاذه على اجازة الولي وهو ظاهر ما في الدرر أيضا لكن تعقبه في الشر بنبلالية بان هذا في تصرف صدر منه حال عدم افاقته واما تصرف وجد منه حال افاقته فهو فيه كالعاقل كما في الزياهي اه (قوله على نفع الح) النهج بالسكون الطريق الواضح مثل المنهاج غاية (قوله وهو المعتوه) حكمه حكم الصبي العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه شر بنبلالية والمعتوه اختلاف في تفسيره وأحسن ما قيل فيه كما في العيني هو من كان قليل الفهم محتلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم كما يفعله المجنون (قوله وكلاهما داخل تحت قوله ومجنون) فيه تأمل حموي (قوله فيكون مرجع الضمير) الذي هو الصبي والرقيق والمعتوه مذكور ارضنا لشهول قوله وجنونه أي للمعتوه شيخنا (قوله وهو معتوه) أي يعقل العقديان يعرفان البيع سالب للملك والشراء جالب له ويعلم العبد الفاحش من التدبير ويقصده تحصيل الربح واثر زيادة عيني (قوله يميزه الولي أو يفسخه) فان قيل هذا في البيع مستقيم وأما في الشراء فلا يستقيم لانه لا يتوقف بل ينفذ على المشتري قلنا انما يفسخ في المشتري اذا وجد نفاذا كشرائه المذموم وهذا لم ينفذ لعدم الاهلية او لتضرر المولى فيتوقف الكل زياهي واعلم ان شراء الفضولي على وجود الأول ان يقول البائع بعث هذا من فلان وقال الفضولي اشترى بفلان أو قبل بفلان أو لم يقل بفلان فانه يتوقف الثاني لو قال بعث منك وقال الفضولي قبلت أو قال اشترى بوري بقلبه لفلان بغيره فلا اتفاق على لمشتري ولا يتوقف الثالث اذا قال انصرف لي اشترى بفلان فلهذا لفلان وقال البائع بعث فالتحجج انه لا يوقف بخلاف الرابع اذا قال بعث منك هـ الاجل فلان ففعل المشتري اشترى أو قبلت وقال اشترى هذا الاجل فلان فقال البائع بعث فانه لا يوقف كذا في غاية البيان (قوله فالولي والمولى بالخيار) جعل في الدراية الولي شاملا للعبد وسفاهة ابن رشمة في شرح الجمع بالقاضي ومن له ولاية التجارة في مال الصغير كالمهر والحج ونوصي ببلد ر بادراة والعم والام وأحاب المقدسي بحمل هذا التعميم على ما للولي فعليه كالمسح فمصح اجارته من لاح وانعم حموي (قوله لدفع الاستبراء) عليه لجهة اطلاق الجمع وازادة لتنبيه حموي والاشباه هو جمع السمع العائد على مثنى بناء على ان المراد بالمغلوب الذي لا يفيق أصلا كحرفان في اعتدائه في مرجع الضمير اشتباهه بالواقع ان تصرفه لا يصح بحال شيخنا قلت وبهذا الاحتمال جزم العيني حيث قال ولا يصح تصرف المجنون بالمغلوب بحال من الاحوال ولو اجازة لولي لان صحة العبارة بالخبر به لا يميزه (قوله هـ انفقوا الح) أي الصبي والرقيق والمجنون لما علم انه لا جبر في أفعال الجوارح ولهذا قال في الاشباه ان الجوارح اذا فعلت فاعاله فيضن ما تلقه من المال للحال واذا قتل فالدية على عاقبة الاتي مسائل لو تلف ما فبرصه وما أودع عنده بلاذن وليه وما عبر له وما بيع منه بلاذن ويستثنى من ابداعه ما اذا وقع على مجبور منه وورث ملك غيرهما فلهما ملك تضمن الدافع أو لا تخددر (قوله ضمنا) لما مر انه لا جبر في أفعال الجوارح لان اعتبار الفعل لا يتوقف على القصد فان النائم ولو ابن يومه اذا انقلب على مال اسن وألقه ضمن وان عدم القصد لكنه لا يخطأ بالاداء الا عند القدرة فالمعسر لا يطالب بالدين الا اذا استبرأ لنفسه لا يطالب بالاداء الا اذا استيقظ ورر وعناية واعلم انه يشكل على فوهم لا جبر في أفعال الجوارح الرقيق فان الرق مانع من نفاذ فعله للحال الا ان يقال الاصل فيه ذلك الا انه انزلت منه اقيام المانع كذا في الدرر وقوله فان الرق مانع من نفاذ فعله للحال لم يقيد انه اذا أنفق شيئا لا يضمنه للحال بل بعد العتق اسكن في تكلمة فتح القدير للديري ذكر ان ابن يومه اذا انقلب على قارورة انسان فكسرها يجب الضمان عليه في الحال وكذا العبد والمجنون اذا أنفق شيئا لم يضمنه في الحال وكذا ذكر الطوري في تكلمة الجبر ان الصبي والمجنون والعبد اذا استهلكوا ما لا يضمنونه في الحال انتهى ومعنى كون العبد يلزمه الضمان للحال ان المولى يلزم بأحد أمرين اما الدفع أو الفداء فان قلت في ايجاب الضمان للحال على الصغير ولو بان

ليكون مرجع الضمير في قوله ومن عقد منهم وهو يعقله مذكور الاولان الذي لا يفيق أصلا هو مسلوب العقل لا المغلوب وانقول المجنون على نوعين مجنون مغلوب وهو الذي اختلط عقله بحيث يمنع جريان الافعال والا قول على نفع العقل الا نادرا وتصرفه لا يصح بحال وغير مغلوب وهو الذي يختلط كلامه فيشبه مرة كلام العقلاء ومرة لا وهو المعتوه وكلاهما داخل تحت قوله ومجنون فيكون مرجع الضمير مذكور ارضنا (ومن عقد منهم) وهو يعقله يميزه (الولي أو يفسخه) أي من باع من هؤلاء شيئا واشترى وهو يعقل البيع والشراء ويقصده فالولي والمولى بالخيار ان شاء اجاره اذا كان فيه مصلحة وان شاء فسخه والمراد بقوله منهم اوصى والعبد والمجنون الذي يحتلط كلامه او الصبي والعبد بطريق اطلاق الجمع واراذا الثمن كما قيل لدفع الاشتباه والمراد به قوله عقد عند دائره بين المدعة والمضرة والتصرفات مثلا ماواع صار بعض كالطلاق والعساق والشبه والصدقة فلا تملكه وان ان له الولي ونافع محض كقبول الهدى والصدقة فملكه بغير اذنه ودرا بين المدع والضمر كالبيع والشراء والاجاره والوكالة فيملكه بالادان قوله وهو يعقله احتراز عن الصغير والذين لا يعقلان والمراد بقولنا نفعده انه ينفق اثمات حكمه وفيه احتراز عن المأزول فانه لا ينفق حكمه (فان انفقوا شيئا) من نفس او مال (ضموا) هذا تقرير على قوله لا فعلا (ولا ينفق اقرارا للصبي والمجنون) مطلقا أي

يومه اذا انقلب على فارورة فكسرها مخافة ما قدمناه من ان الضمان وان وجب عليه لكن لا يخاطب
بالاداء الا عند القدرة كالمعسر الخ قلت الظاهر ان ما سبق مفروض فيما اذا لم يكن له مال وما هنا يحتمل على
ما اذا كان له فلا يخالف (قوله لا بمال ولا بخداخ) لان ذلك قول والقصد شرطا اعتباره ليكون موجودا
بصورته ومعناه ولا معنى الا بالقصد والعقل ولا عقل لهما بخلاف الفعل فانه حسي لا مرد له حتى لو تعلق به
حكم شرعي كالحكم لم يعتبر الا من حيث انه اتلاف فيضمن جوى (قوله ولا بالطلاق والعقاق) لان اعتبار
الاقوال بالشرع والاقرار يحتمل الصدق والكذب وقبل الشارع شهادة البعض دون البعض فامد
رده نظرهما درر (قوله وينفذ اقرار العبد في حقه) لقيام الاهلية درر (قوله لا في حق سيده) رعاية
لجانبه لان نفاذه لا يعرى عن تعلق الدين برقبته وكسبه وكلاهما اتلاف ماله درر (قوله لزمه بعد
الحرية) لانه اقرار على غيره وهو المولى فاذا اعتق زال المانع عني (قوله لزمه في الحال) لانه بقي
على أصل الحرية في حقه ما فينفذ اقراره بهما لانه اقر بما هو حقه و بطلان حق المولى ضمنى فان قيل
قوله عليه السلام لا عليك العبد والمكاتب شيئا الا الطلاق يقتضى ان لا عليك الاقرار بالمحدود والقصاص
قلنا السابق على أصل الحرية في حقه ما يكون اقرارا محرلا اقرار لعبد ولا ن قوله تعالى بل الانسان
على نفسه بصيرة يقتضى ان يصح اقراره فينفذ ولا يقال انه خص منه الاقرار بالمال لانا نقول الاقرار
بالمال ليس باقرار على نفسه وانما هو اقرار على غيره فلم يتناول النص (قوله لا بسفه) مراده اذا بلغ عاقل اثم
سفه أما اذا بلغ سفيها فقد ذكر في الذخيرة انه يمنع مالم يبلغ خمس وعشرين سنة نهاية وهذا هو محل ما نقله
السيد المحمدي عن الطريقة البرهانية حيث قال واجمعوا اليه يمنع عنه المال الى ان يبلغ خمس وعشرين سنة
ثم اختلفوا فقال الامام لا يمنع عنه ماله بعد ذلك وقال ابو يوسف ومحمد يمنع عنه ماله مادام السفه قائما انتهى
(قوله وقال ابو يوسف ومحمد الخ) ظاهر هذا ان مذهب محمد كذهب ابى يوسف وليس كذلك لان محمدا
يقول بجرد السفه بصير محجور بخلاف ابى يوسف فانه يقول بوقوع حجره على حجر القاضى كما في الشرع بلالية
وعبارة القهستاني لا يصير السفيه محجورا عند ابى يوسف الا بالقضاء ولا يصير مطلقا الا باطلاق القاضى
وعند محمد يصح بدون الحجر وينطلق بترك السفه كما في الكرماني وغيره الخ واعلم ان المحجور عليه بالسفه على
قولهما المفتى به كالغير في جميع الاحكام الا في النكاح والطلاق والعاق والاستيلاء والتدبير ووجوب
الزكاة والحج والعبادات وزوال ولاية ابيه وجده وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي الايقاف وفي صحة وصاياه
بالقرب من الثلث فهو في هذه كالعاقل وقوله الا في النكاح اى بقدر مهر مثلها ويطل الفضل عندهما
لا عنده والمريض اذا تزوج كانت الزيادة على مهر المثل معتبرة من الثلث بخلاف السفيه حيث لا تعتبر
الزيادة عندهما ما اصابه ديري وحكم السفيه في الكفارة كالعبد فلا يكفر الا بالصوم حتى لو حلف وحنت
او نذر نذران هدى او صدقة او ظاهر من امراته لا يلزمه المال ويكفر بيمينه وغيرها بالصوم لانه مما
يجب بفعله ولو فتح له هذا الباب لبذر امواله بهذا الطريق بخلاف ما يجب ابتداء بغير فعله ولو اعتق عن
الكفارة صحت عتقه ولا يجزيه عنها وان جنى في احرامه فان كانت جنائية تجوز فيها الصوم كقتل الصيد
والحلق عن اذى لا يمكن من التكفير بالمال بل يكفر بالصوم وان كانت جنائية لا يجزى فيها الصوم
كالحلق من غير ضرورة يلزمه الدم ولكن لا يمكن من التكفير للمال بل يؤخر الى ان يصير مصححا زيلبي
واشبهه وقال الزيلبي يحجر بالسفه في تصرفات لا تصح مع الهزل كالبيع والهبة والاجارة والصدقة ولا يحجر
عليه في غيرها كالطلاق ونحوه فكلام الزيلبي وتبعه العيني صريح في ان الهبة لا تصح مع الهزل خلافا
لصاحب الاشياء (تنبيه) ادعى الرشد وادعى خصمه بقاءه على السفه وبرها ينبغي تقديم بقاء السفه
اشبهه واعلم ان المحجر بالسفه يعم جميع الاموال وبالدين يخص المال الموجود حتى ينفذ تصرفه في مال
حدث بعده قهستاني (قوله بخلاف موجب الشرع) او العتق ولو في المحجر كان يصرفه في بناء المساجد
ونحو ذلك تكلمه الديري (قوله ومن عادته التبذير والاسراف) اى السفيه كذا ذكره السيد المحمدي

لا بمال ولا يحتمل المحذور ولا بالطلاق
والعقاق وينفذ اقرار العبد (بال)
لا في حق سيده فلو اقر العبد (بال)
على نفسه (لزمه بعد الحرية ولو اقر بعد
او قد لزمه في الحال لا بسفه) اى المحجر
منع عن التصرف بصغر لا بسفه وقال
ابو يوسف ومحمد هو واحد قولى الشافعي
محجور بالسفه والسفه الخفة والسفه الذى
في عقله خفة وقيل السفه هو العمل
بخلاف موجب الشرع اتباعا للهوى
وترك ما يدل عليه المحجب ومن عادته
التبذير والاسراف في النفقة وان
يتصرف تصرفات لا لغرض او لغرض
لا يبعد العقل من اهل الديانة غرضا
مثل دفع المال الى المغنى والمغنيات
وسواء التجارة من غير
والغنى في التجارة من غير

محمدة (فان بلغ) الصبي (غير رشيد) ومعنى الرشد ان ينفق المال فيما يحل ويمسك عما يحرم ولا يتصرف فيه بالتبذير والاسراف (لم يدفع اليه ماله حتى يبلغ) غير الرشيد (خمس وعشرين سنة) وتخرج الزكاة من مال السفيه وينفق منه على ولده وزوجته ومن يجب عليه نفقته من ذوى الارحام الا ان القاضي يدفع قدر الزكاة اليه ليصرفها الى المساكين وان كان يبعث معه أمينا يدفع الى المساكين بخضرم من أمينه ليصرفها الى مستحقها ولو أراد حجة الاسلام لم يمنع منها ولو كان مسلم القاضي النفقة الى نفقة من الحاج ينفقها عليه في طريق الحج ولو أراد عمرة واحدة لم يمنع منها استحسننا (ونفذ تصرفه قبله) أى تصرف (على من لا مسكن) ٢٩٧

عند أبي حنيفة وعندهما لا يدفع اليه أبدا حتى يؤنس أى يعلم منه رشده ويجوز تصرفه فيه (ويُدفع اليه ماله ان بلغ المدة) أى خمس وعشرين سنة حال كونه (مفسدا) عنده خلافا لهما وانما قيد بغير رشيد لانه لو بلغ رشدا ثم صار سفيها لم يمنع عنه المال عند أبي حنيفة (وفسق) عطف على قوله لا يسفه أى لا يمنع بفسق مطلقا سواء كان مصلحا للماله أو مفسدا وعند أبي يوسف ومحمد اذا كان مفسدا لماله يجبر عليه ثم الفسق الاصلى والطارئ سواء فالأصل أن يبلغ فسقا والطارئ أن يبلغ فسقا ثم يفسق وقال الشافعي يجبر عليه (وعقبة) أى لا يجبر بغلقه وهو أن لا يكون مفسدا ولا كنهه سليم القلب لا يهتدى الى التصرفات الزائدة ويغيب في التجارات وعندهما وهو قول الشافعي يجبر عليه (ودين وان طلب غرامه) أى عرءاء المديون (وحبس لمبيع) المديون (ماله في دينه فلو) كان (ماله ودينه دراهم قضى) القاضي بأخذه (بلا أمره) اجماعا (ولو) كان (دينه دراهم وله دنانير أو بالعكس بيع) الدنانير في الأول واندراهم في الثاني في (دينه) استحسننا عند أبي حنيفة (ولم يبيع) القاضي (عرضه وعقاره) في قضاء دينه ولكن يحبس أبدا حتى يقضى دينه وقالا

لان النسخة التي كتب عليها لا وجود له كذا السفيه فيها (قوله محمدا) بوزن منزلة كذا بخط شيخنا (قوله ولو أراد عمرة الحج) لانها واجبة عند بعض العلماء فيمكن منها احتياطاً (قوله ونفذ تصرفه قبله) أى في البيع والشراء حتى لو باع شيئا من ماله صح وبأمر القاضي وصيه بدفعه الى المشتري وان اشترى شيئا بأمرة ايضا يدفع الثمن اليه قال في الجوهرة ولا يقال كيف يجوز تصرفه فيه وهو ممنوع من قبضه لان مثل ذلك لا يمنع الاتري ان المبيع في يد البائع يمنع المشتري من قبضه قبل تسليم الثمن ولو اعتقه جاز انتهى (قوله ويجوز تصرفه فيه) صوابه ولا يجوز تصرفه فيه كفى الدرر حوى (قوله ويدفع اليه ماله ان بلغ المدة الحج) أى وجوبا حتى لو منعه بعد ما بلغه ضمير وقيل طلبة لضمان شرح التنوير (قوله خلافا لهما) عمرة الخلاف تظهر فيما ادفع اليه المال بعد ما بلغ هذه المدة مفسدا لا يضمن الوصى بالدفع اليه عنده خلافا لهما وما في الاشياء من قوله ولودفع الوصى المال الى اليتيم بعد بلوغه سفيها ضمن وان لم يجبر عليه معناه لم يفسد فيها فدفع الوصى المال اليه قبل بلوغه خمس وعشرين سنة (قوله أى لا يمنع بفسق مطلقا) سواء كان مصلحا للماله أو مفسدا حصل هذا ان الامام لا يرى المحجر بالفسق مطلقا خلافا لهما اذا كان مفسدا للماله فالصالح لماله لا يجبر عليه وان كان فاسقا بالاتفاق وكذا المفسد لماله عنده خلافا لهما وهذا هو المصريح به في عامة الكتب لكن في الدرر من قوله وعندهما وعند الشافعي يجبر على الفاسق زجره مخالف لعامة الكتب ولهذا قال عزى وهو في ذلك مطالب بجمع النقل والاصواب ما يجىء بعد حيث قال الرشيد عندنا هو الرشيد في المال ما يبلغ مصلحا للماله لا يجبر عليه ولو فاسقا وعند الشافعي في الدين ايضا انتهى وغير خاف انه يمكن حمل كلام الدرر على ما اذا كان العامق مفسدا للماله فلا حاجة للتصويب ولا يأتى صحة هذا الحمل ذكر الشافعي مع الصاحبين وان كان مذهبه المحجر على العامق مطلقا وان لم يكن مفسدا للماله فتدبر (قوله عند أبي حنيفة) وكذا عندهما فلا خلاف بينهم كما هو مذهبهم كلامه أما عندهما فظاهر وأما عند أبي حنيفة فاستحسن والقياس ان لا يجوز للقاضي بيعه كالعروض وجه الاستحسان انها متحdan جنس في الثنية والمالية ولهذا يضم أحدهما الى الآخر في الزكاة بخلافان في الصورة حقيقة وحكم أما حقيقة فظاهر وأما حكم فلا نه لا يجري بينهما ربا الفضل لاختلافهما في النظر الى الاتحاد ثبت للقاضي ولا يذ التصرف وبالنظر الى الاختلاف يسلب عن الدائن ولا يذ الاخذ عملا بالشبهين بخلاف العروض لان الاعراض تتعلق بصورها وأعيانها أما النقود فوسائل لان المقصود منها المالية دون العين فافترقا ز بلعى (قوله وقالا يبدأ القاضي في البيع الحج) والفتوى على قول الصاحبين ان القاضي يبيع على المديون العرض ثم العقار ان امتنع من البيع بنفسه كذا في الاختيار وغيره والخلاف فيما اذا كان حاضرا أو أما اذا كان غائبا فلا يملك القاضي بيع عقاره وعرضه لانه قضاء على الغائب ابن ملك ولو أقرب مال يلزمه بعد المديون ما لم يكن ثابتا ببينة او علم قاض فيزاحم الغرماء كمال استهلا كذا اذا جرى الفعل كما مر رد وقوله او علم قاض يبنى على ما عليه المتقدمون من ان القاضي ان يقضى بعهده أماعلى ما عليه المتأخرون وهو المقتضى به فلا (قوله وعلى هذا المسكن) أى يترك له مسكن ويباع الباقي لو كان له

يبدأ القاضي في البيع في الدين بالنقود ٧٥ ثم بالعروض ثم بالعقار وقبل يبدأ القاضي يبيع ما يفتنى عليه التوى من عروضه ويترك دست من ثياب بدنه ويباع الباقي وعلى هذا المسكن وقيل دستان لثلاث بعد في خلال بيته ما لو ما عسورا اذا غسل ثيابه ثم اذا باع القاضي ماله أو أمر أمينه به كان العهد على المديون لأعلى القاضي وأمينه حتى لو استحق المبيع يرجع بالثمن على المطلوب كذا في شرح الطحاوى (وافلاس) أى ولا يجبر با فلاس عند أبي حنيفة خلافا لهما (فاذا أداس مبتاع) أى يشتري (عين) أى ان صار ذافلس أو دخل في الافلاس وعنده متاع لرجل بعينه ابتاع المغلس ذلك المتاع من الرجل المعين

(فبأنه اسوة) أي مساو (الغرماء)
حتى يباع ويقسم ثمنه بينهم بالمخصص
وعند الشافعي يكون للبائع حق
الفسخ هذا إذا أخذ أرباب الدين
أو القاضى منه وقسم بينهم بلا اختياره
أما المديون لو أثر بعض الغرماء
بقضاء الدين باختياره ذلك فله ذلك
كذا في فتاوى النسفي (فصل)
في حد البلوغ (بلوغ الغلام بالاحتلام
والاحبال والانزال) إذا وطئ (والأ)
أي وإن لم يوجد ذلك فبلوغه
موقوف (حتى يتم ثمانى عشرة سنة)
عند أبي حنيفة (و) بلوغ (الجارية
بالمحيض والاحتلام والحبل والا)
أي وإن لم يوجد ذلك (حتى يتم) لها
(سبع عشرة سنة) وفي بعض
النسخ ثمانية عشر سنة على تأويل
المحول أو العام ولم يذكر الانزال
في علامات بلوغه إلا أنزاعها فلما
ما يعلم بخلاف الصبي (ويبقى بالبلوغ
فيهما) أي في الغلام والمجارية
(خمسة عشر سنة) هذا قوله وهو
رواية عن أبي حنيفة وهو قول
الشافعي (وأدنى المدة في حقها اثنتا
عشر سنة وفي حقها تسع سنين فإن
راهما) أي قاربا بالحلم وأشكلا أمرهما
في البلوغ (وقالا) قد بلغا صفا
واحكامهما أحكام البالغين) فلوأقر
الغلام به وهو ابن اثنتى عشر سنة أو
أقرت المجارية به بعد أن تم لها تسع
سنتين

مسا كن جوى ولو كان له مسكن ويمكنه ان يجترى بمادونه يباع ويقضى ببعض ثمنه الدين ويشتري
بالباقى مسكن يكفيه زبائى (قوله فبأنه اسوة الغرماء) هذا إذا كان بعد القبض وان كان قبله فلا يباع
حبس المتاع حتى يقبض الثمن وكذا إذا قبضه المشتري بغير اذنه كان له ان يسترده ويجبسه بالثمن درر
(قوله ويقسم ثمنه بينهم بالمخصص) إذا كان الدين كله حالا فلو قبضه حالا قسم بين غرماء الحال ثم بعد
انقضاء الاجل شاركهم فيما قبضوه بالمخصص قهستاني ويجبسه بالثمن درر (قوله وعند الشافعي يكون
للبيع حق الفسخ) محل الخلاف إذا كان البيع صحيحا فلو كان البيع فاسدا ما يباع أحق بمالية المبيع
خلاصة في البيع الفاسد (قوله أما المديون الخ) أي المديون المفلس وانما جازله بإشارة بعض الغرماء
لتعلق حقهم بدمته كافي النهاية ولا يخالف ذلك ما في الذخيرة من أنه لو قضى دين بعض الغرماء لا يملك
لان فيه إثارة على الباقي وتخصيصه بقضاء دينه وأنه محجور عليه وصار كالمرضى مرض الموت ووجه
عدم المخالفة ان كلام الذخيرة مفروض في اديون الغير المفلس جوى وفيه تأمل والذي يظهر عكس
ما ذكره بأن يحمل ما ذكره في النهاية كالشارح من ان له إثارة بعض الغرماء على أنه بالنسبة لغير المفلس
أي الذي لم يحكم بالفلسه بخلاف ما بعده فليراجع الذخيرة (قوله فله ذلك كذا في فتاوى النسفي)
قيد شيخنا بما اذا صدر منه ذلك حال صحته (فرع) حجر قاض ورفع الى قاض آخر فأطلقه الثاني جاز
اطلاقه وما صنع المحجور من بيع أو شراء قبل اطلاق الثاني وبعده كان جائزا لان جبر الأول مجتهد فيه
فيتوقف على اعتناء قاض آخر درر

* (فصل) * (قوله بلوغ الغلام الخ) البلوغ في اللغة الوصول وفي الاصطلاح انتهاء حد الصغر ولما
كان الصغر أحد أسباب الحجر وجب بيان انتهائه وهذا الفصل لبيان ذلك عنانية (قوله بالاحتلام)
قال عليه السلام لا يتم بعد الاحتلام ولا صمات يوم الى الليل زبائى قال في المختار يتم الصبي بالكسر ويتم
يقاوي ثمانية عشر سنة والفق واليتيم من الناس من قبل الاب ومن البهايم من قبل الام انتهى (قوله والاحبال
والانزال) أما الانزال فظاهر وكذا الاحبال لانه لا يكون الا مع الانزال فجعل علامة البلوغ والتقييد
بالاحتلام ونحوه بقيد أنه لا اعتبار بنبات العانة ولهذا قال في غاية البيان نبات العانة لا يدل على البلوغ
خلاف الشافعي كاللحمة بل أولى لانه يمكن أن يتوصل بالحمة الى معرفة البلوغ من غير ارتكاب محظور
بخلاف العانة وفي شرح الاقطع روى عن أبي يوسف في غير رواية الاصول انه اعتبر نبات العانة
وأما نهود الهند فذكر المحوى انه لا يحكم به في ظاهر الرواية وكذا ثقل الصوت كما في شرح النظم
المشاملى (قوله حتى يتم ثمانى عشرة سنة عند أبي حنيفة) لقوله تعالى ولا تقر بومال اليتيم الا بالتي
هى احسن حتى يبلغ أشده واشد الصبي على ما قاله القنبي تبعا لابن عباس ثمانى عشرة سنة وقيل اثنتان
وعشرون وقيل خمس وعشرون وقل ما قالوا هو الاول فوجب ان يدار الحكم عليه للاحتياط درر وزبائى
(قوله حتى يتم لها سبع عشرة سنة) لان الجارية إذا سرع ادراكا من الغلام فنقص سنة لاشتمالها
على الفصول الاربعة التي توافق المزاج كذا في الدرر والصواب ما في الزبائى التي توافق واحدها المراج
(قوله وفي بعض النسخ ثمانية عشر سنة) يعني اختلفت نسخ المتن في تذكير العدد وتأنيده على تأويل
المحول أو العام لان عشرة بعد التركيب تجري على القياس (قوله ويحق بالبلوغ فيها خمس عشرة
سنة) للعادة الغالبة ان العلامات تظهر في هذه المدة غالبا فجعلوا المدة علامة في حق من لم يظهر له
العلامة درر (قوله وأدنى المدة في حقها الى قوله وفي حقها) اذ قد يحصل لها في هذا السن علامة
البلوغ درر (قوله وقالوا بلغنا) اعلم انه يشترط لحدوث البلوغ شرط آخر وهو أن يكور بحال يحتمل
مثله ذكره الولوالجي وفي الظهيرية أقرب بالبلوغ ان كان مرهقا بأن بلغ اثنتى عشر سنة صح اقراره وقسمته
ولو قال بعد ذلك لم يكن بالغا لا يلتفت الى قوله وان لم يكن مرهقا بأن كان مثله لا يلتفت لم بان لم يبلغ
اثنتى عشرة سنة لا يصح اقراره بالبلوغ شيخنا عن الشبلي وفي شرح البخارى لا كرماني ذكر ان عبد الله بن

عمر بن العاص كان يئنه وبين أبيه اثنتا عشرة سنة قالوا ولا تعرف احدا غيره كذلك (قوله يتقبل قولهما بالاجماع) اذا فسر امامه علما بلوغهما وليس عليهما عين كما في الشرع بلالية والظاهر ان هذا والمراد ما نقله السيد المحوى عن شرح درر البحار من انه يشترط لقبول قولهما ان يبيننا كيفية المراهقة حين السؤال عنه

***** (كتاب المأذون) *****

قال الكرماني يقال هو مأذون له وهي مأذون لها وترك العلة ليس من كلام العرب قهستاني (قوله الاعلام لغة) قال قاضي زاده في التكملة لم أرقط في كتب اللغة شيئا الاذن بمعنى الاعلام وانما المذكور فيها كون الاذن بمعنى الاعلام حموى وذكر بعضهم كالدبري في التكملة ان الاذن والاذان في اللغة الاعلام وعزاه في الشرع بلالية للزباني وأقره وفيه كلام يعلم بجراعة تكملة البحر للطوري وذكر العيني ان الاذن في اللغة هو الاطلاق وهو فك المحر مطلقا (قوله فك المحر) هذا يشمل فك المحر عن صبي من ولى أو قاض ولما كان معظم الباب في مسائل العبد المأذون زادوا في التعريف واسقاط الحق الثابت بالرق اعلم ان بعضهم اقتصر على تعريف اذن العبد بشيء على ان معظم الباب في مسائل العبد المأذون وبعضهم أطلق وهو الاصول وهذا جمع المصنف كما أكثر أصحابنا بين فك المحر واسقاط الحق حموى وهذا لا يلائم قول الشارح فك المحر الثابت بالرق لاقتضائه قصر التعريف على اذن العبد ولا زاد بعضهم على قول الشارح الثابت بالرق أو بالصيا وشروطه كون المأذون له ممن يعقل التصرف ويقصده ولا اذن ممن يملك التصرف ولو غير مالك للرقبة فضع من مكاتب ومأذون وشريك ومفاوضة وعنان واب وجد وقاض وحكمه ملك المأذون ما كان من قبيل التجارة وتوابعها وضرتها ودون غيرها قال العلامة المحوى وقول الزباني وحكمه هو تفسيره الشرعي يجب تأويله أى ما يفهم من تفسيره ويحمل بيانه حواشي الهداية (قوله واسقاط الحق) والمستقط هو المولى بالنسبة للعبد أو المولى بالنسبة للصبي والى ان العبد أهرل للتصرف وانما يجزى الحق المولى واذا اذن فقد أسقط حقه وصار العبد ممتددا بنفسه بأهليته الأصلية وهذا لا يرجع على المولى بما حققه من العهدة لكن لا يلزم ان يكون مالك كما لا تصرف فيه نفسه لانه كما في الشرع بلالية بجملة مملوك للمولى فاذا تعذر ملكه تركه لجملة المولى في الملك فان قيل لو كان الاذن فك المحر والعبد يتصرف بأهليته لما كان للمولى ولا يذبح المحر بعده لانه استقط حقه والساق لا يعود أجيب بأن الرق لما كان باقيا كان المحر بعده امتناعا عن الاسقاط فيما يستقبل دبري في التكملة عن الاكل لا يقال العبد ليس أهلا لحكم التصرف وهو الملك فكيف يكون أهلا للتصرف لما تقول حكمه ملك اليد وهو أهل له كالمكاتب ولهذا تقدم فيه حاجته من قصاصه فيه ونفنته وليس للمولى الا ما فضل منه زباني (قوله ويثبت بالسكوت) الا اذا كان المولى قاضيا درع الاشياء (قوله ان رأى عبد الح) المراد بالرؤية العلم على ما يشير اليه قول القهستاني أى رآه بالقلب (قوله وفي ذلك لا ينفذ) اسم الإشارة للبيع والشراء المفهومين من قول المصنف رأى عبده يبيع ويشترى لكن في التسوية بينهما عدم النفاذ مخالفة لما سياتى منه معزى الذخيرة حيث قال ولورأه يشتري شيئا بمال المولى فلم ينه المولى فهو اذن منه وينفذ ذلك الشراء ووجه الفرق انه في الشراء يدخل المبيع في ملكه فلا يتصرف بخلاف البيع فان المبيع يزول عن ملكه فلا يجعل سكوته اذنا في ذلك البيع حموى عن ابن مالك ومثله في البدائع (قوله بمال المولى) فان نفذ الثمن من مال المولى كان للمولى ان يسترده ولا يبطل البيع بالاسترداد كذا بخط شيخنا (قوله ولا فرق بين ان يبيع عينا مملوكا للمولى ان يبيع عينا من المالك) كذا في الزباني ومثله في البرهان ويحال فقهنا في الدرر تبعاً للغة من انه اذا رأى عبده يبيع عينا من أعيان المالك لم يكن اذنا شرعاً بلالية وأقول المراد من

يقبل قولهما بالاجماع اما قبل ذلك فلا وهنادقيقة أخرى وهي أن يشترط بعد بلوغه اثنتى عشرة سنة أن لا يكون بحال لا يحتمل مثله ذكر هذه الدقيقة في فتاوى الفضلى

***** (كتاب المأذون) *****

المناسبة بين الكتابين ظاهرة اذا اذن بتقضى سابقة المحر فيترتب الاذن عليه (الاذن) الاعلام لغة وفي الشرع (فك المحر) الثابت بالرق (واسقاط الحق) عندنا وعند الشافعي وزفر عبارة عن انايته وتوكيل ثم أراد ان يظهر ثمرته الخلف ففرع وقال (فلا يتوقف) الاذن بالامكان والازمان حتى لو اذن لعبده يوماً أو شهراً أو مكاناً كان مأذوناً أبداً الى أن يجبر عليه عندنا وعند زفر يتوقف (ولا يتخصص) بنوع دون نوع حتى لو اذن له في نوع فهو مأذون في جميع الانواع وعند زفر والشافعي لا يكون مأذوناً الا في ذلك النوع ولما كان الاذن ثبت بالدلالة أيضاً أشار بقوله (ويثبت بالسكوت) ان رأى عبده يبيع ويشترى فانه بصيرة أذونا عندنا في غير ذلك ان تصرف الذي رآه موله فيه وفي ذلك لا ينفذ ولورأه يشتري شيئا بمال المولى فلم ينه المولى فهو اذن منه وينفذ ذلك الشراء كذا في الذخيرة ولا فرق بين ان يبيع عينا مملوكا للمولى أو لا يجني بأذنه أو غير اذنه

قوله لم يكن اذنا أى فى حق ذلك التصرف الذى صادفه السكوت كما ذكره عزمى لافى سائر التصرفات
كما فهمه فى الشرع لالبالية فلهذا قال المحفوظ تقديم مافى المتون والشروح على مافى الفتاوى (قوله وقال
زفر والشافعى لا يكون اذنا) لاحتمال ان يكون عن سقط كما لا يثبت اذ ارأى عبده يتزوج فسكت
وكما اذ ارأى المرتهن يبيع الرهن فسكت ولنا ان العادة جرت بان من لا يرضى ببيع عبده ينهى عنه
ولو لم يجعل سكوته اذنا لادى الى اضرار الناس لغرورهم به ومعاملتهم معه فجعل سكوته رضاء عرفا الا اذا
سبق منه ما يوجب نفى الاذن حالة السكوت بان قال المولى اذ ارأيت عبدي يتجوز فسكت لا يكون
مأذونا والجواب عن مسألة الرهن والتزوج فى ازيلى وروى الطحاوى عن اصحابنا ان السكوت فى مسألة
الرهن رضا ويبطل الرهن كما فى الشرع لالبالية (قوله بان قال له اذنت لك فى التجارة) لانه عام معنى لانه
يريد به جنس التجارة اما اذا ذكر بصيغة المفرد غير معرف بان قال اذنت لك فى تجارة أو فى تجارة واحدة
أو تجارة كذا يملك أنواع التجارات عندنا كذا فى التكملة للديري وذاكره اذ اذن له فى التجارة فى الحز
يصير مأذونا فى التجارة كلها عندنا خلافا للشافعى انتهى فافى شرح المحوى حيث قال اذا ذكر بصيغة
المفرد غير معرف بان قال اذنت لك فى تجارة أو فى تجارة واحدة أو تجارة كذا فافيه خلاف انتهى
يعنى خلاف الشافعى فتدبر (قوله لا بشراى شئ بعينه) كالطعام والكسوة لانه استخدام ولو صار
مأذونا لانه لا نسد على المولى باب الاستخدام واعلم ان قوله لا بشراى شئ بعينه معطوف على محذوف وهو
معترض بين الشرط وجزائه والتقدير فان اذن بالبيع والشراء اذنا عاما يبيع ويشترى لا بشراى شئ بعينه
جوى وعلى هذا الامر يبيع ثوب بعينه لا يكون مأذونا له وكذا لو قال أجر نفسك من فلان لانه امر بعقد
واحد فيكون استخداما بخلاف ما لو امره ان يؤجر نفسه من الناس او قال اقد صباغا أو خياطاً
أو قصاراً لانه امر بعقد متعدد فدل على الاذن ولانه لم يعين من يعامل معه فيكون أمراً بالمعاملة
مع الناس كما فى التكملة للديري وكذا اذا قال اذالى الفأوت حراً وقال كل شهر كذا او كل يوم كذا
يكون مأذونا له لانه لا يتوصل الى الاداء الا بالالتكسب وذا بالالتجارة لا بالالتكدي زيلعى وليس
المراد من قوله اقد صباغا أو قصاراً أو خياطاً انه امر به هذه الجملة بتمامها كما توهم ذلك بعضهم
والمكدي الذى يسأل الناس المحامولاً كل اسرافاً يؤجر بالتصدق عليه ما لم يتيقن انه يصرفه على
المعصية كذا فى عمدة المفتى والمستفتى وفى القاموس لتكدي الامحاح فى السؤال وقال ابن الاثير
الكدي الاتعاب يقال كديك فى عمله كذا اذا استجمل وتعب فى المعاش كذا بخط شيخنا (قوله لنفى
المخلاف) لانه يفهم من قوله اذنا عاما ان الاذن لو كان بشراى شئ بعينه لا يكون اذنا بل يكون استخداما
اتفاقا جوى (قوله وتا كيدا للعموم) المستفاد من قوله اذنا عاما جوى (قوله وكذا بالغبى الفاحش)
عندناى حنيفة فأبو حنيفة سوى هنا بين البيع والشراء فى الغبن الفاحش وفرق بينهما فى تصرف
الوكيل لان الوكيل يرجع على الامر بما يلحقه فكان الوكيل فى الشراء متهمافى انه اشتراه لنفسه فلما ظهر
له الغبن اراد ان يلزم الامر وهذا لا يوجد فى تصرف المأذون لانه لا يرجع بما لحقه من العهدة على احد
فكان البيع والشراء فى حقه سواء وعلى هذا المخلاف الصي اذا اذن له ابوه فى التجارة يجوز ان يبيع
ويشتري بالغبن اليسير بالاتفاق وبالفاحش عندناى حنيفة ولو حالى العبد المأذون له فى مرض موته
اعتبر محاباته من جميع المال اذ لم يكن عليه دين فتنفذ وان زادت على الثلث وان كان عليه دين فمن جميع
مابقى اى بعد الدين يعنى يؤدى دينه أولا فابقى بعد قضاء الدين يكون كله محاباة لان الاقتصاد فى الحر
على الثلث لحق الورثة ولا وارث للعبد لا يقال المولى بمنزلة الوارث لانا نقول رضى بسقوط حقه بالاذن فصار
كالوارث اذا سقط حقه من الثلث فان تصرف المريض بنفدى الكل بخلاف الغرماء لانهم لم يرضوا
بسقوط حقههم فلا تنفذ محاباته فى حقهم وان كان الدين محيطا بما فى يده يقال للشرى اذ جميع المحاباة
والافرد المبيع كما فى الحر هذا اذا كان المولى محيها فان كان مريضا لا تصح محاباة العبد الا من ثلث مال

وقال زفر والشافعى لا يكون اذنا
(فان اذن) المولى اذنا (عام) لبعده
بان قال اذنت لك فى التجارة لا بشراى
شئ بعينه يبيع ويشترى اتفاقا
وكذا اذا قال اذنت لك فى جميع
أنواع التجارة قوله لا بشراى شئ بعينه
لنفى المخلاف بيننا وبين زفر والشافعى
صريحاً وتا كيدا للعموم ثم ان اذن
عاما يبيع ويشترى ما يبدله من أنواع
الاعيان بغبن يسير وحنيفة
الفاحش عندناى حنيفة

المولى بلفرق بين الفاحش وغيره عناية وزيلبي (قوله خلافا لهما) لان الغبن الفاحش جار مجرى التبرع حتى اعتبر من المريض من ثلث ماله ولا يجوز من الاب والوصى والقاضي في مال الصغير ولان المقصود من التجارة الاسترباح وهذا ضده لانه اتلاف ولا يبي حنيفة انه تجارة لا تبرع لانه وقع في ضمن عقد التجارة والواقع في ضمن الشيء كان له حكم ذلك الشيء بخلاف الحبة لانها ليست بتجارة وبخلاف الاب والوصى والقاضي لان تصرفهم مقيد بالنظر ولا يلزم من صحته من الصبي بعد الاذن ان يصح منهم كالاقرار بالدين زيلبي وما في الدرر حيث استدلل للصاحبين بقوله لهما ان البيع بالغبن الفاحش بمنزلة التبرع حتى اعتبر من الثلث ليس على اطلاقه كما في الشربلالية وقد قدمنا ما في المسئلة من التفصيل (قوله ويرهن ويسترهن) اي ياخذ الرهن لانهم امن توابع التجارة عني ووقع في المتن الذي شرح عليه الحموي ويرهن بدل يسترهن (قوله ويستاجر) مشاهرة او مساهمة درر ما يحتاج اليه من البيت والداية وغيرهما اذ في التجارة يحتاج الى ذلك ويقبل السلم ويسلم حموي (قوله ويشارك شركة عنان) لا مفاوضة لانها تتضمن الكفالة وهو لا يملكها واذا فاقض تنقلب شركة عنان لان هذا حكم المفاوضة الفاسدة حموي عن البدائع (قوله خلافا للشافعي) له ان الاذن لم يتناول التصرف في نفسه ولهذا لا يملك بيع نفسه ولا رهنها فلا يملك بيع منافعه ولنا ان الاجارة تجارة وهو تصرف على غير نفسه اذ هي بيع المنافع دون النفس فيملكها وانما المميز بيع نفسه لاستلزامه بطلان الاذن ولا كذلك بيع المنافع ورهن نفسه بوجوب الحبس على الدوام الى قضاء الدين فينفوت به غرض المولى زيلبي (قوله ويقر بدين) لانه لو لم يصح اقراره لم يعامله احد ولو اشترى جارية بشراء فاسدا فاقراه ومثلها يجب عليه العقر في الحال لان لزومه باعتبار الثراء اذ لو لا وجوب المحدودون العقر بخلاف ما اذا اقربوطه جارية بالنكاح بلا اذن حيث يؤاخذ به بعد الحرية لانه ليس من باب التجارة واعلم ان اقراره بالدين صحيح وان كان عليه دين اذا قر في صحته وان في مرضه قدم غرما الهبة كما في الحر زيلبي (قوله فلو اقر بدين الخ) الدين ليس بتقيد فانه يملك الاقرار بالعين كما في البدائع لان العادة قد جرت بشراء كثير من الاشياء بنظر وفها فلو علم الناس انه لا يصح اقراره بالعين لامتنعوا عن تسليم الاعيان اليه فلا يلتم امر التجارة حموي لكن قيد في الدرر عن الوهبانية صحة اقراره بالعين بما اذا لم يكن مديونا (قوله ويطلب اقراره لهؤلاء) لانه اقراره بصورة وشهادة معني وشهادته لهؤلاء غير جائزة لو كان حرافكذا اقراره (قوله خلافا لهما) لانه اقران لاحق له في اكتسابه فصار كالمواقر لا جنبي قال في الدرر وهو كالالاختلاف في بيع الوكيل منهم ذكره الزيلبي لكن لو حذف صاحب الدرر لفظة الدين من قوله فان اقراره لهم بالدين باطل عند أبي حنيفة خلافا لهما لكان أولى لان الزيلبي أطلق الاقرار ولم يقيد بالدين الى هذا أشار شيخنا (قوله وغضب) لان ضمانه ضمان معاوضة لانه يملك المنعصوب بال ضمان (قوله ولا يزوج المأذون) الا باذن المولى ولا يتسرى ولو بالاذن درر (قوله وقال أبو يوسف له تزويج الامة) وعلى هذا الخلاف الصبي المأذون له والمضارب وشريك العنان دون الاب والوصى خلافا لما ذكره العيني من أنهما على هذا الخلاف أيضا فانه قد تبع صاحب الهداية ورده الزيلبي بانه سهو فان صاحب الهداية ذكر المسئلة بنفسه في كتاب المكاتب مثل ما ذكرنا ولم يذكر فيها خلافا بل جعلها كالمكاتب وكذا في عاقبة الكتب كالمسوط ومختصر الطحاوي والتمتة انتهى (قوله ولا يكتاب) لانه ليس من باب التجارة ولان الكتابة أقوى من الاذن لان الكتابة توجب حرية اليد في الحال وحرية الرقبة في المال والاذن لا يوجب شيئا من ذلك والشيء لا يتضمن ما هو فيه الا اذا اجاز المولى ولم يكن على العبد دين وذكر في النهاية انه لو كان على العبد دين فكتابته باضلة وان اجازها المولى لان قياس الدين بمنعه من ذلك قل او كثر وهذا مشكل فان غير المستغرق لرقبته وما في يده لا يمنع الدخول في ملك المولى بالا جاع حتى جاز للمولى عتق ما في يده زيلبي وأقول لا اشكال لما ذكره هو بعد قول المصنف ولا يملك سيده ما في يده لو احاط دينه فيبطل تحريره عبدان كسبه حيث قال وان لم يحط جاز عتقه وهذا بالا جاع اما عندهما فظاهر

خلافا لهما سواء كان عليه دين أو لا (ويؤكل) المأذون (بهما ويرهن) شيئا لا نفسه (ويسترهن ويستاجر بنفسه) ويشارك شركة عنان (ويقر بدين) فلو اقر بدين يلزمه في الحال اذا اقر لغير الولد والوالد الزوج ويطلب اقراره لهؤلاء عند أبي حنيفة خلافا لهما (ونصب ووديعه ولا يزوج) المأذون (ولا يزوج مملوكه) مطائفا سواء كان عبدا أو أمة وقال أبو يوسف له تزويج الامة (ولا يكتاب) المأذون الا أن يجيزه المولى ولادين عليه فحينئذ تجوز الكتابة ويصير المأذون تابعا عنه وأما لو كان عليه دين مستغرق فستعرف حكمه فيما اذا تصرف المولى في كسب المأذون المديون (ولا يعتق) ولو عمل

وكذا عنده في قوله الآخر وفي قوله الأول لا يملك فلا يصح اعتاقه لان الدين متعلق بكسبه وفي حق
 التعلق لا فرق بين القليل والكثير الخ وحيث ذهب في النهاية تقرير على قول أبي حنيفة الأول هذا
 ما ظهر لي في هذا المقام ثم رأيت الموافقة عليه للمعوى معزيا إلى بعض الفضلاء (قوله الا ان يحجزه المولى
 الخ) ثم ليس للعبد قبض البدل لانه نائب عن المولى كالوكيل واذا أدى المكاتب البدل إلى المولى قبل
 الاجازة ثم أجاز المولى لا يعتق وسلم المقبوض للمولى لانه كسب عبده زيلعي والتقييد بالكتابة يشير إلى
 أنه يملك الاذن وبه صرح الزيلعي في المضاربة (قوله ضمن المولى قيمته لغرماء المأذون على قولهما) وعلى
 قول الامام لا ينفذ اعتاق المأذون عبده باجازة المولى ان كان الدين مستقرا لانه مانع من ثبوت الملك له
 في كسبه وهذا قول الامام آخر وكان أولا لا يفرق في هذين المستغرق وغيره كما سبق التنبيه عليه (قوله
 ويهدي طعاما سيرا) قال في البرازية ويملك اهداما كقول وان زاد على درهم بما لا يعد اسرافا ويقتض
 الضيافة اليسيرة لا الكبيرة وذا بقدر المال حتى لو كان في يده عشرة آلاف درهم فبع عشرة بسيرة ولو في
 يده عشرة دراهم فبمدايق كثيرة كذا بخط مصنف تنوير الابصار والتقييد بالطعام للاحتراز عما سوى
 المأكولات من الدراهم والدنانير والثياب الا ان يهب ما لا يساوي درهما وان أجاز المولى هبته صحت
 ان لم يكن عليه دين شرئلا لية والمجور لا يهدي شيئا وعن الثاني اذا دفع للمجور قوت يومه فدعا بعض
 رفقائه للاكل معه فلا بأس بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر ولا بأس للراة أن تصدق من بيت سيدها
 اوز وجهها باليسير كغيف ونحوه در عن الملتقي قال ولو علم منه عدم الرضا لم يحجز (قوله كالرغيف
 ونحوه) نحو الرغيف الفلاس ومن الفضة مادون الدرهم كما يستفاد من الشرئلا لية حيث قال فيملك
 التصديق بالفلاس والرغيف وبالفضة مادون الدرهم ووجه الاستفادة انه لا فرق بين الصدقة والهدية
 (قوله ويضيف من طعامه) لواقصر على قوله ويضيف لكان أولى لدلالة الضيافة على الاطعام جوي
 (قوله ولا يملك حظ الزيادة) كذا في الدرر وتعبه غزى زاده بما في البدائع حيث قال وان كان الحظ من
 عيب يتظر ان كان بالمعروف جاز لانه من توابع التجارة وان لم يكن بالمعروف بأن كان فاحشا جار عند
 أبي حنيفة وعندهما لا يجوز انتهى (قوله ولا يملك الحظ من غير عيب) لانه ابراء لا يملكه (قوله متعلق
 برقبته) لانه دين ظهر وجوبه في حق المولى فيتعلق برقبته كدين الاستهلاك والمهر ونفقة الزوجة درر
 وكذا يعلق بكسبه مطلقا سواء حصل قبل الدين أو بعده ويتعلق بما اتى به وان لم يحضره ولا وعدم
 اشتراط حضرة المولى بالنسبة للكسب والانتساب ولا تنافي بين تعلقه بالكسب والرقبة فيتعلق بهما
 ويبدأ بالاستيفاء من الكسب لا مكان توفير حق الغرماء مع تحصيل مقصود المولى فان لم يوجد الكسب
 يستوفى من الرقة ولا يتعلق الدين بما أخذه منه ولا قبل الدين لوجود شرط التخلص له درر وظاهره
 تعلق الدين بما أخذه منه بعد حقوق الدين وليس كذلك الا اذا أخذه منه أكثر مما كان يأخذه قبل محوق
 الدين فيرد الفضل فقط كما ذكره هو بنفسه حتى لو كان يأخذه منه كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل محوق
 الدين كان له أن يأخذها بعد محوقه والقياس أن لا يأخذ لان الدين مقدم على حق المولى في الكسب
 وجه الاستحسان انه لو منع من أخذ الغلة يجبر عليه فيستد باب الاكتساب فيع ودالضرر على الغرماء
 انتهى والغلة كل ما يحصل من ريع الارض أو كراثها أو أجرة غلام أو نحو ذلك قال في العناية ومعه انه أن
 يأخذ الضريبة التي ضربها عليه في كل شهر بعد ما زمه الديون كما كان يأخذ قبل ذلك وما زاد على ذلك من
 ريعه يكون للغرماء وليس وضع الضريبة قبل حقوق الدين شرطا اذله أن يضعها بعده كما في القهستاني عن
 الكرماني واعلم انه قبل محوق الدين له أن يأخذ أكثر من غلة مثله وليس له أن يأخذ الا أكثر بعده
 ذكره القهستاني أيضا (قوله يباع به) بحضرة مولاه أو نائبه لاحتمال أن يفديه بخلاف بيع الكسب
 حيث لا يشترط له حضرة المولى لان العبد خصم فيه تنوير وشرحه قال ولم يستعاضه أيضا زيلعي ومفاده
 ان زوجته لو اختارت استسماء لنفقة كل يوم أن يكون لها ذلك أيضا بجر من النفقة ولم يذ كر المصنف

الا ان يحجزه المولى وليكن عليه دين
 ولو كان مديونا ضمن المولى قيمته
 لغرماء المأذون على قولهما كذا
 في الاصل نقلا عن الايضاح (ولا
 يقرض ولا يهب) ولو بعوض (ولا
 تصدق ويهدي طعاما سيرا كالرغيف
 ونحوه ويضيف من طعامه ويحيط من
 الثمن بعيب) مثل ما يحيط به التجار
 ولا يملك حظ الزيادة ولا يملك الحظ من
 غير عيب (ودينه متعلق برقبته)
 حتى (يباع) المأذون (به) أي بسبب
 الدين

من يتولى بيعه فقيس القاضي يبيع المولى على البيع قال في النهاية وليس له وجه صحة بل القاضي يبيع العبد هنا بدون رضا المولى بالاتفاق فان قيل كيف هذا على قول الامام فانه لا يرى المحر على المحر العاقل بسبب الدين حتى لا يبيع القاضي ماله بدون رضاه اوجب بأنه ليس في بيع المأذون بغير رضا المولى حجر عليه لان المولى قبل ذلك محجور عن بيعه فكان بمنزلة التركة المستغرقة بالدين يبيعها القاضي اذا امتنع الورثة عن قضاء الدين من ماله بغير رضاهم قال في الشرح لم يأت بعد ان ذكر كلام النهاية فاطلاق بيع القاضي او لا يقيده بما اذا لم يبيع المولى حين امره القاضي به بمنزلة التركة انتهى قلت ومفيد ايضا بما اذا امتنع من الغداء كما في القهستاني واعلم ان ما ذكره في النهاية من الجواب استشكله العلامة المحمدي بأنه لا يحسم مادة الاشكال للفرق الظاهر بين المأذون والتركة المستغرقة اذ لا يثبت للورثة ملك فيها ~~فما لا يتصل~~ على الغريم على الوارث ولهذا لو اعتقوا عبدا منها لا يعتق بخلاف المأذون فان ملك الرقبة فيه باق ولهذا ينفذ اعتاقه فيسبب كون الورثة محجورين عن بيع التركة المستغرقة لعدم ملكهم لها الخ (تمت) باع المولى العبد المأذون بعد الدين كان باطلا لا به موقوف على اجازة الغرماء وقيل انه فاسد لانه لو اعتقه المشتري بعد القبض يصح وزمه قيمته فلا يكون موقوفا كما في الذخيرة قهستاني (قوله ان لم يفده سيده) فيه اشارة الى ان البيع انما يجوز اذا كان المولى حاضرا لان اختيار الغداء من الغائب غير متصور لان المحض في رقبة العبد هو المولى بخلاف الكسب فار انهم فيه هو العبد كما سبق يفده بفتح الياء من فداء (قوله لا يتعلق بالرقبة) لان رقبته ليست من كسبه ولانها ملك المولى والمولى غير الكسب للتعلق به دون الرقبة ولان غرضه بالاذن تحصيل ماله ~~بكن~~ لا تعويت مال كان بخلاف دين الاستهلاك فانه يباع فيه بالاجماع ولنا ان هذا دين ظهر وجوبه في حق المولى فيتعلق برقبته كدين الامتلاك ولان تعلق الدين برقبته استيفاء حامل للغير على المعاملة معه فصالح غرض المولى من هذا الوجه ويقوت الضرر: حق المولى بدخول ما اشترى في ملكه كذا في الحكمة للديري (قوله وما بقى طوبى به بعد عتقه) لتقرر الدين في ذمته وعدم وفاء الرقبة ولا باع ثانيا لان المشتري يمنع حينئذ عن شرائه فيؤدي الى امتناع البيع بالكلية فيتضرر الغرماء درر ولو اشترى بعد ذلك مولاه الذي باعه لا غرماء لم يكن لهم على العبد تعلق لان هذا ملك جديد بسبب جديد وتبدل الملك كتبدل العين حكما فصارده عبدا خروفي نفقة الزوجة يباع مرارا لان النفقة تعبد ساعة فساعة فيكون دينها حادنا بعد البيع كذا اخط شيخنا (قوله أي بغير المولى) بأن يقول حجرتك عن التصرف او وصله اليه خبر حجره روى الاخبار لا بد من العددا والعدالة عند الامام واكتفاء بالواحد مطلقا وهذا اذا نذبه العبد فان صدقه يصير محجور اتفاقا ولو كان الخبر رسولا بغير حجر في الوجهين اتفاقا لان عبارة الرسول كعبارة المرسل هذا في الاخبار بحجره وأما الاخبار باذنه يكتفي فيه بالواحد اتفاقا بين ملك (قوله ان علم به أكثر اهل سوقه) فلو حجر عليه بحضرة الاقل لم يصح حجره حتى لو باعه من علم منهم ومن لم يعلم جاز لانه لا باق ما ذونا في حق من لم يعلم فكذا في حق من علم ايضا لان الاذن لا يقبل التخصيص زيلى (قوله وقال الشافعي يبيع المحر الخ) لان المولى تصرف في خالص حقه فيه فغذولا يتوقف على علم غيره ولنا ان حجره عليه لو صح بدون علمهم لتضرروا زيلى (قوله ولو باعه الخ) أي باعه من أي باعه (قوله وان باعه الذي علم بحجره) تقدم وجهه والمراد من باعه أي باعه (قوله أي جنون المولى) يجوز جعل الضمير في لا بد في البدائع جنون العبد مطبقا ومحوقه بذار المحر مرتدا من اسباب الامحار ولهذا قال عزمي زاده لوقال وموت احدهما ولو حكما وجنونه مطبقا لكان اتم واخصر وفي منية المفتي ويحجر أيضا لجنون نفسه ومحوقه مرتدا ولا يعود الاذن بافاقته انتهى (قوله وان لم يعلم به) أي بما ذكر من الموت والجنون واللعوق لانه حجره حكما فلا يكون العلم من شرطه كانه زال الوكيل بهذه الاشياء وكلوا أخرجه المولى عن ملكه وكالفاوضة تبطل ملك احدهما ما نصح فيه الشركة وتصور عنا وان لم يملك احدهما بطلها وفي الظهيرية وموت الاب حجر

(ان لم يفده سيده) بقضاء الدين بام القاضي فان فداه لا يباع وقال زفر والشافعي لا يتعلق بالرقبة وانما يتعلق بالكسب فلا تباع رقبته في دين التجارة ويبيع كسبه (رقم بين الغرماء) ثمنه بالمخصص وما بقى طوبى به بعد عتقه أي بما بقى من الدين (و) ينحجر (بجهره) أي بجه المولى (ان علم به) أي بالمحر (أكثر أهل سوقه) وقال الشافعي يبيع المحر عليه بغير علم العبد وأهل السوق هذا اذا علم بالاذن أهل السوق وان علم رجل أو رجلان أو ثلاثة فالحجر يكون بمحض من هؤلاء ولا يصح بمأذونه بان يحجره في بيته وان لم يعلم بالاذن الا العبد فالحجر يكون بمحضه من العبد ولا يصح اذا كان المحر في بيته بغير محض منه ثم العبرة بشيوع الحجر واشتاراه للعجري السوق حتى لو حج في السوق وليس فيه الارجل أو رجلان لا يصح ولو باعه جاز وان باعه الذي علم بحجره وان حجر في بيته بمحض من أهل السوق فيصح (و) ينحجر ضمنا (بموت سيده وجنونه) أي جنون المولى مطبقة (ومحوقه) أي محوق المولى بدا الحرب حال كونه (مرتدا) وان يعلم به ما غير المطبق كالمرض فاحجره

قوله ومحوقه مرتدا قد نساخ فيه لان المحاق بدون القضاء لا يكون كالمرتد عندنا كما افاده في رد المحتار شرح المجمع اه

على الصبي كوت وصي وعزله ولوعزل قاض اذن لصبي ومعتوه كانا على اذنها مجوى (قوله مادون السنة غير مطبق) هذا قول محمد كما في الشرع بلالية ونصه قال محمد اذا كان الجنون دون السنة فليس يطبق والسنة وما فوقها مطبق وعن ابي يوسف اكثر السنة مطبق وما دونه فليس يطبق نهائية عن الذخيرة ومنه تعلم ان ما زاه الشارح للذخيرة بالنسبة لقول محمد (قوله وقال الشافعي لا يصح) لان الاباق لا يتناقى ابتداء الاذن فكذلك لا يتناقى البقاء وصار كالغصب ولنا ان الاباق حجر دلالة لانه لم يرض بتصرف عبده المتمرد والابق يمنع الابتداء عندنا على ما ذكره خواهر زاده فلنا ان يمنع ولنا سلما فالدلالة ساقطة العبرة مع التصريح بخلافها وبخلاف الغصب لان الانزعاج من يد الناصب ميسر حيث كان مقرا بالغصب او كان للمالك ينفذ يلقى (قوله قيل لا يعود) وهو الصحيح زبلي ووجهه ان الاذن سقط بالحجر بالابق والساقط لا يعود مجوى (قوله وعند زفر لا يصح) اعتبار البقاء بالابتداء وهو القياس وجه الاستحسان ان العادة تربت بتحصين أمهات الاولاد فيكون دلالة الحجر بخلاف الابتداء لان الصريح يفوق الدلالة ونظيره اذا قدم مائة لانسان يكون دلالة الاباحة ثم اذا انها صريحها عن الاكل لا تعتبر الدلالة زبلي واذا قال بعد الاستيلاء لا يرد الحجر عليها بقيت على اذنها مجوى (قوله لا بالتدبير) لانعدام دلالة الحجر يعني (قوله وضمن بهما قيمتهما للغرماء) لان لافه محلاته على به حقهم اذ بهما يمنع البيع وبه كان تقضى حقوقهم درر (قوله معناه ان يقرب ما في يده) هذا اذا لم يكن ما في يده حصل بمثل احتطاب حتى لو كان في يده مال حصل له بالاحتطاب ونحوه فأقر به لغيره لا يصدق فيه بالاتفاق شرع بلالية عن النهاية (قوله صح عندنا في حنفية) لان المصحح هو اليد ولهذا لا يصح اقراره قبل الحجر فيما أخذه المولى من يده واليد بواقية حقيقة وشرط بطلانها بالحجر كما فراغ ما في يده من الاكساب من حاجته واقراره دليل تحقيقه درر (قوله فيقضى بما في يده) أشار به الى أنه لا يتعدى اقراره الى رقبته حتى اذا لم يف ما في يده بما عليه من الاقرار لا يتبع رقبته فيه اجساعا ومحل صحة اقراره بالدين بعد الحجر أن لا يكون عليه دين بالاذن يستغرق ما في يده اذ لو كان لا يصح بالاجماع وأن لا يكون اقراره بدين بعد ان حجر عليه بيعة فانه اذا أقر بالدين في يد المشتري لا يصدق بالاتفاق شرع بلالية عن النهاية (قوله وقال لا يصح اقراره) لان مصحح اقراره ان كان الاذن فقد زال بالحجر وان كان اليد فالحجر اطلها لان يد المحجور عليه غير معتبرة درر (قوله لانه لو أقر بالجناية الموجبة للدفع الخ) لان الاقرار بالجناية ليس من ضرورات التجارة فلا يتناول الاذن بالتجارة فلا يصح منه ولا يطالب به بعد العتق أيضا لان موجب الجناية يلزم المولى دون العبد فكان ذلك شهادة على المولى لا اقرارا على نفسه فلا يصح أصلا الا اذا صدق المولى فيجوز عليه ولا يجوز على الغرماء مجوى ولو أقر باقتضاء حرة أو أمة بأصبعه يلزمه أبو يوسف الضمان للحال فيدفعه مولا أو يفديه لان اقراره بضمان المال صحيح وقال لا يؤخذ به في الحال لان اقراره وان كان ضمان مال لكنه لم يجب غرضه عن مال فليس في معنى التجارة فلا يؤخذ به الا بعد العتق وان اقراره اقتضاه بذكره يجب الحد ولا يجب المال اتفاقا بين ملك في شرح المجمع قال واقتضى بالقصاص أي ازال بكارتها والمراد بالامة امة الغير ولهذا قيدها المجوى عن البدائع بما اذا كانت غصبا وعلى هذا الاختلاف المكاتب فاذا اقراره اقتضى حرة أو أمة بأصبعه ثم عجز ورد في الرق فعند ابي يوسف يؤخذ به للحال وعند الامام بعد العتق ومحمد مع ابي يوسف ان عجز بعد ان قضى عليه بالمهر للحره وبالعقر للامة وان عجز قبل القضاء عليه فعلى ابي حنيفة ابن ملك (قوله فيبطل تحريره عبدا من كسبه) ولو اشترى ذارحم محرم من المولى لم يعتق ولو ملكه عتق ولو اتلف المولى ما في يده من الرقيق ضمن ولو ملكه لم يضمن خلافا لما بناء على ثبوت الملك وعدمه تنوير وشرحه وعلى هذا الخلاف اذا ادعى نسب عبدا مؤذنه ثبت وعليه القيمة عندهما للغرماء شرع بلالية عن البرهان ولو استولجارية عبده المأذون وعليه دين محيط صارت ام ولد ويضمن قيمتها ولا يضمن عقرها ولا قيمة ولها وهذا بالاتفاق لان عندهما امه كسبه باق وعنده صادف حق الملك ولهذا لا يجوز

مادون السنة غير مطبق كذا
في الذخيرة ولو أغنى عليه لا يصح
محجورا (و) يصح (بالابق) وقال
الشافعي لا يصح ثم ان حاد من الاباق
هل يعود قبل لا يعود وقيل يعود
(والاستيلاء) أي تصحير الامة المأذونة
لما في التجارة اذا ولدت من مولاها
فادله المولى هذا عندنا وعند زفر
لا يصح (لا بالتدبير) أي لا يصح
المأذون بالتدبير (و) لكن (ضمن)
المولى (بهما) أي بالاستيلاء والتدبير
(قيمتها للغرماء) لو كان عليه مادي
التجارة (وان أقر بعد حجره بما في يده
صح) عندنا في حنفية معناه أن يقر
بما في يده أنه أمانة لغيره وأغصبه منه
أو يقرب دين على نفسه فيقضى بما
في يده ولا يصح اقراره ويؤخذ به
بعد العتق وما في يده مولا أو غنما قيد
بما في يده لانه لو أقر بالجناية الموجبة
للدفع أو لفداءه (ولم يملك سيده ما في
يده أو حاط به بماله ورقبه لم يملك
لزمه ديون تحيط بماله ورقبه لم يملك
سيده ما في يده (فيصل تحريره) أي
تحرير المولى (عبدا من كسبه) هذا
نداء حنفية

للولي ان يترجها ولو اعتمها المولى وعلى العبد ان يحيط بمثلها فقلت هتفت بالاستيلاء وعليه العقر
لما وثبت نسب الولد منه عندنا في حنيفة لان العتق توقف عنده على ان ينفذ عند ملكه الجارية
الا ترى انه لو قضى دين الغرماء او ابراء الغرماء العبد عن دينهم حتى ملك الجارية نفذ عتقه فكذا اذا ملك
الجارية بالاستيلاء ذيل في قول المصنف فبطل تحريرها بحث اذ يفهم منه انه لا ينفذ ولو قضى دين الغرماء
وهذا قول الحسن وعامة اصحابنا على انه ينفذ لان توقفه كان محققا فاذ سقط بالقضاء والبراء نفذ من
حين وجده على هذا الواقع وارثا من تركته مستغرة وقضى الدين نفذ خلافا له بخلاف ما لو اعتق
كسب مكاتبه اذا مكاتب كالحرف في اكتسابه ويمكن ان يقال المراد انه باطل ما لم يوجد ما يقتضي النفاذ
من قضاء ونهوه جوى عن المقدسى (قوله وقال لا يملك الخ) لوجود سبب الملك في كسبه وهو ملك رقبته
ولهذا يملك اعتاقه ووطءه الجارية المأذون لها وهو دليل كمال الملك وله ان ملك المولى انما ثبت بخلافه عن
العبد عند فراغه من حاجته والمحيط به الدين مشغول به فلا يخلفه فيه والعتق وعدمه فرع ثبوت الملك
وعدمه درر (قوله ويغرم قيمته) ولو معسرا ولم ان يصنعوا العبد المعتق ثم يرجع على المولى درر عن
ابن الكمال (قوله وان لم يكن الدين محيطا به ورقبته صح تحريره الخ) بخلاف اما عندنا فظاهر
وكذا عندنا في قوله الاستئثار لا يهرى عن قليل دين فلو جعل مانعا لانسحاب الانتفاع بكسبه فيحتل
المقصود من الاذن وفي قوله الاول لا يملك فلا يصح اعتاقه لان الدين متعلق بكسبه وفي حق التعلق
لا فرق بين القليل والكثير كما في الرهن عيني (قوله لا على قوله لواحاط) لانه لو عطف عليه لتقيد بقوله
ولا يملك سيده الخ وهو لا يطابق قوله صح جوى (قوله ولا يصح بيعه من سيده الا بمثل القيمة) لان المأذون
بعد كونه مديونا صار كالاجنبي عن مولاه في ماله الذي في يده حتى لو اخذ مولاه منه شيئا يؤمر برده عليه
لكن لما كان المولى متمسقا في حقه اعتبر ان يكون ذلك البديل مثل قيمته او اكثر فان قلت كيف اجاز
ابو حنيفة هذا البيع ولم يجوز بيع المريض من وارثه شيئا بمثل القيمة لمحق سائر الورثة قلت حق الورثة
متعلق بعين التركة وحق الغرماء في المالية دون العين حتى جاز للولي ان يستخلص اكسابه بقضاء
الدين قيد المولى وبمثل القيمة لانه لو باع من اجنبي بغبن فاحش يجوز عندنا في حنيفة خلافا لهما ولو باع
من المولى بغبن يسير لا يجوز عنده خلافا لهما ابن ملك (قوله اما اذا لم يكن عليه دين فلا يجوز بيعه الخ)
لان المولى حينئذ يكون بائعا ومشتريا من نفسه (قوله لم يجوز مطلقا) لانه لم يملك ما اذا جاز
الاجنبي لانه لا تهمه فيه عيني (قوله وقول بعض المشايخ) السواب حذف الواو ويدل عليه قول
الشارح فيما سأل في عكس هذه المسئلة حيث قال ويحتمل ان يكون البيع فاسدا عندنا في حنيفة
وهو قول بعض المشايخ كما في الفصل الاول (قوله وقيل الصحيح الخ) قال الزيلعي والاصح ان قوله
كقولهما لان المولى سيد من تخليص كسبه لنفسه بالقيمة دون البيع فلان يكون له ذلك بالبيع
اولي فصار تصرفه مع مولاه كصرف المريض المدين مع الاجنبي والغبن الفاحش واليسير سواء عنده
كقولهما انتهى (قوله وان باع سيده منه الخ) لان المولى اجنبي عن كسبه اذا كان عليه دين ولا تهمه
في هذا البيع (قوله ويطل الثمن لو سلم المولى المبيع الخ) لانه بتسليم المبيع اسقط حقه في الحبس
وتعلق به حق الغرماء لانه صار من كسب العبد وبقي الثمن دينيا في ذمة العبد فبطل لان المولى لا يستوجب
على عبده دين فاذا اخذ الثمن او لا اعطاه بازائه عوضا وكان استخلاصا لكسبه عنده فجاز وقيل لا يطل
الثمن وان سلم المبيع او لا لانه يجوز ان ينفذ البيع ويترأخى وجوب الثمن كما نأخر في البيع بالخيار الى
وقت سقوطه قال صاحب المحيط هذا القول هو الصحيح ابن ملك قال العيني وعن ابي يوسف ان للولي
استرداد المبيع ان كان قائما في يد العبد وبجسه حتى يستوفي الثمن ثم ايت بخط السيد الحموي نقلا عن الرمز
انه تعقب ابن ملك حيث عزي للمحيط تصحيح عدم بطلان الثمن فليراجع (قوله بخلاف ما اذا كان الثمن
عرضا) لان حقه تعلق بالعين فلا يكون ديننا فلم يولى ان يطالبه كما لو اودعه مالا فيكون المولى احق به

وقال لا يملك ما في يده من كسبه وينفذ
عتقه في عبده ويغرم قيمته للغرماء
(وان لم يحيط) اي وان لم يكن الدين
محيطا به ورقبته (صح) تحريره
عبدان من كسبه قوله وان لم يحيط
معتوف على مجموع الشرط والمجزأ
لا على قوله لواحاط (ولم يصح بيعه) اي
بيعه العبد المأذون شيئا (من سيده الا
بمثل القيمة) هذا اذا كان عليه دين
اما اذا لم يكن عليه دين فلا يجوز بيعه
من المولى ولا يبيع المولى منه فان باعه
من المولى بنقصان القيمة لم يجز مطلقا
فاحشا كان الغبن او يسيرا عندنا في
حنيفة رحمه الله تعالى وعندنا جاز
البيع فاحشا كان الغبن او يسيرا
ولكن يجزى المولى بين ان يزيل الغبن
وبين ان ينقص البيع وهذا الذي
ذكرنا على قول ابي حنيفة وقول بعض
المشايخ وقيل الصحيح ان قوله كقولهما
(وان باع سيده منه الخ) المولى المبيع
صح ويطل الثمن لو سلم المولى المبيع (قبل
الى العبد المأذون المدينون) (قبل
قضيه) اي قبل قبض الثمن بخلاف
ما اذا كان الثمن عرضا حينئذ
لا يطل

من سائر الغرماء ابن ملك (قوله وله حبس المبيع بالثمن) لان المبيع لا يزيل ملك اليد الم يصل اليه الثمن
فبقى ملك البدل للمولى على ما كان عليه حتى يستوفي الثمن ولهذا كان احق به من سائر الغرماء عني (قوله
ويحتمل ان يكون المبيع فاسدا) وهو قول بعض المشايخ وعلى هذا لا يكون للمولى خيار رفع الهابة مع
امضاء المبيع بل ينحتم نقضه (قوله كما في الفصل الاول) وهو ما اذا باع المأذون من سيده شيئا بأقل من
قيمته (قوله وصح اعتاقه) بالاجماع لقيام ملكه فيه عني ولا فرق بين ان يكون مديونا بسبب التجارة
او الغصب او وجود الوديعة او اتلاف المال كما في الشرع لئلا ية واذا صح عتق المستغرق ووجب ضمان
الاقل من القيمة ومن الدين فقير المستغرق بالاولى صرح به القهستاني ومن هنا تعلم سقوط اعراض عزمي
على الزيلعي ولا فرق في ضمان الاقل من القيمة ومن الدين بعق المديون بين ان يكون للمولى علم بما عليه من
الدين او لم يكن بخلاف ما لو اعتقه عالما بجنانيته فانه يكون مختارا لجميع الفداء ذكره في منية المفتي قال شيخنا
وهذا معنى ما في الشرع لئلا ية عن النهاية حيث قال فصارت مسئلة المديون مخالفة لاعتاق المجاني من حيث
العلم ومقدار الضمان وكما يصير مختارا للفداء فيما اذا اعتقه عالما بجنانيته فكذا اذا باعه مع العلم بها والفرق
بين بيع المجاني عالما بجنانيته حيث يلزمه كل الارش بخلاف بيع المديون مع العلم بدينه حيث لا يلزمه الا
الاقل منه ومن القيمة ان الدين على العبد وموجب الجنانية على المولى فاذا تعذر الدفع تعين الارش (قوله
ضمن الدين لا غير) لانه اتلف ما يتعلق به حقهم بيعا واستيفاء من ثمنه ولا وجه لرد العتق لانه لا يقبل
الفسخ فواجبنا الضمان عليه دفعا للضرر عن الغرماء وان شاؤا اتبعوا العبد بكل ديونهم واتباع احدهما
لا يبرأ الا آخر فهمما ككفيل مع مكفول عنه بخلاف الغاصب وغاصب الغاصب لكون الضمان واجبا
على احدهما فاذا اختار تضمين احدهما برئ الآخر ضرورة وبخلاف ما اذا بره فانه يصح ولا ينحصر
ويخير الغرماء كعتقه الا ان من اختار احدا الشدين ليس له الرجوع زيلعي ودر ولو اختار بعضهم اتباع
السيد وبعضهم اتباع العبد فالذي يتبع العبد يأخذه بجميع دينه والذي يتبع السيد يأخذه بجميع
حقه ان كان مثل القيمة وما يأخذه من المولى يشاركه فيه الباؤون وما يأخذه من العبد الا اذا كان اصل
الدين مشتركا كذا في التكملة للديري وان كان المأذون له مدبرا او اوما ولد لا يجب الضمان للغرماء باعتاقهما
لان حقهم لم يتعلق برقبتهما استيفاء بالمبيع فلم يكن المولى متلفا حقهم فلم يضمن شيئا عني ولا يسقط
الضمان عن المولى اذا اعتقه باذن الغرماء وليس هذا كعتق الزاهر باذن المرتن وهو معسر حيث
لا يضمن لانه قد خرج من الرهن باذنه والمأذون لا يبرأ عن الدين باذن الغريم بعتقه ابن ملك (قوله وطولب
بما بقي بعد عتقه) لان الدين مستغرق في ذمته لوجود سببه والمولى لم يتلف الا قدر القيمة فبقي الباقي عليه
كما كان وما قبضه احدهم من العبد بعد العتق لا يشاركه فيه الباؤون بخلاف ما اذا قبض احدهم شيئا
من القيمة التي على المولى حيث ثبت فيه حق الشركة للباقيين لان القيمة وجبت لهم بسبب واحد وهو
العتق بخلاف الدين الا اذا وجب بسبب واحد فانه يكون مشتركينهم (قوله فان باعه سيده الخ) أي
باعه بغير ان يفي ديونهم بدون اذن الغرماء والدين حال فان لم يكن كذلك فلا ضمان على المولى كما في
الشرع لئلا ية وكذا الاضمان على المولى اذا كان المبيع باذن القاضي كما في شرح المجموع والتكملة للديري
(قوله أي العبد المديون) يحتمل ان يقر بالنصب او الجور لانه يحتمل ان يكون بيانا للضمير المنصوب في
باعه او الجور وروى سيده والاول اظهر كما لا يخفى (قوله وغيبه) قيده لان الغرماء اذا قدر واعى العبد
كان لهم ان يسلطوا المبيع الا ان يقضي المولى ديونهم عني وفي قول المصنف وغيبه من اذنه لقوله وان
وجد المشتري فلو قال وغاب لكان أولى من غيبه ولا وجود لقوله وان وجد المشتري في المتن الذي شرح
عليه العيني وعليه فالتعير بغيبه مستقيم (قوله ويكون حق الغرماء في العبد) لان سبب الضمان قد
زال وهو البيع والتسليم فصارت كالغاصب اذا باع وسلم وضمن القيمة ثم رد عليه بالعيب كان له ان يرد
المقصوب على المالك ويرجع عليه بالقيمة التي دفعها اليه هذا اذا رد عليه قبل القبض مطلقا وبعده

(وله حبس المبيع بالثمن) أي للمولى
ان يحبس المبيع ولا يسلمه الى العبد
بسبب الثمن وانما قيد بقوله بمثل قيمته
او اقل لانه لو باع المولى ما عساه من عبده
بأكثر من قيمته بقليل او كثيرا فزيادة
لا تسلم للمولى ويكون المولى بالخيار ان
شاه نقض البيع وان شاه حط الفضل
من القيمة كذا ذكره شمس الأئمة
السرخسي وغيره في شرح المبسوط من
غير ذكر الخلاف ويحتمل ان يكون
المبيع فاسدا فسد في كفاي الفصل الاول
قول بعض المشايخ كما في اعتاقه) أي
كذا في السكافي (وصح اعتاقه) ولكن
اعتاق المولى العبد المأذون (و) لكن
(ضمن) المولى (فقيمه لغرمائه) اذا
كانت مثل الدين او اقل من القيمة ضمن الدين
الدين اقل من القيمة ضمن الدين
لا غير (وطولب) العبد (بما بقي) من
الدين (بعد عتقه) فان باعه سيده
أي العبد المديون وعليه دين يحيط
برقبته وقبضه المشتري (وغيبه)
المشتري ضمن الغرماء البائع) وهو
المولى (فقيمه فان) وجد المشتري العبد
بعد تضمين (رد) العبد (عليه)
أي على البائع (بعبير جمع بقيته)
على الذي اخذه منه (و) يمسكون
(حق الغرماء في العبد او مشتريه)
عطف على البائع

بالقضاء لانه فسخ من كل وجه وكذا اذا رد عليه بخيار رؤية أو شرط وان رده بعيب بعد القبض بغير
 قضاء فلا سبيل للغرماء على العبد ولا للمولى على القيمة لان الرضا لا يبيعه في حق غيرهما
 زيلعي وتعبه الشلبي بان المسئلة مفروضة فيما اذا اغيبه المشتري بعد قبضه فكيف يصح قوله اذا رده
 قبل القبض ولهذا لم يذكره الرازي في شرحه (قوله أي ضمن الغرماء البائع أو شتره) ولو ظهر العبد بعد
 ما اختاروا تضمين أحدهما ليس لهم عليه سبيل ان كان القاضى قضى لهم بالقيمة بينة أو بأبائهم لان
 حقهم تحول الى القيمة بالقضاء وان قضى بالقيمة بقول الخصم مع يمينه وقد ادعى الغرماء أكثر منه فهم
 بالخيار ان شاؤوا رضوا بالقيمة وان شاؤوا ردوها وأخذوا العبد فبيع لهم لانه لم يصل اليهم كمال حقهم بزعمهم
 وهو نظير المغصوب في ذلك كذا ذكره في النهاية وعزاه الى المبسوط قال الرازي عفوره بالحكم المذكور
 في المغصوب مشروط بان تظهر العين وقيمتها أكثر مما ضمن ولم يشترط هنا ذلك وانما شرط ان يدعى
 الغرماء أكثر مما ضمن وان كمال حقهم لم يصل بزعمهم وبينهما تفاوت لان الدعوى قد تكون غير مطابقة
 فيجوز ان تكون قيمته مثل ما ضمن أو أقل ولا يثبت لهم الخيار فيه وانما يثبت لهم الخيار اذا ظهر وقيمته
 أكثر كذا في الزيلعي ويغفل الاشكال بما ذكره الشلبي عن خط قارى الهداية حيث قال ولعل ان يقول
 لا يشترط في ثبوت الخيار لهم ان تكون قيمته أكثر مما ضمن بل لهم ان يرد واما أخذوا وان كانت قيمته
 مثل ما ضمن أو أقل لان لهم فيه فائدة وهو حق استيعابه بجميع دينه انتهى ومن هنا يعلم سقوط ما نقله
 السيد المحوى عن المقدسى حيث أجاب بحمل ما في النهاية على ما اذا ثبت بعد ظهور العبد كون القيمة
 أكثر مما ضمن انما ذكره من هذا الحمل يأباه ما وقع التصريح به في النهاية من قوله وان كان حقهم
 لم يصل اليهم بزعمهم لان الزعم يستعمل في غير المطابق للواقع (قوله رجوع المشتري على البائع بالثمن) لان
 أخذ القيمة منه كأخذ العين ردروا شار بقوله بالثمن الى أنه لا يرجع بما ضمن بل بما اداه البائع من الثمن
 وما بقي من القيمة لا مطالبة له على البائع به وظاهر ان هذا فيما اذا كانت القيمة أكثر من الثمن شرئلا لية
 وصار كانه اشتراه من الغرماء ابتداء كذا بخط شيخنا (قوله لم يرجعوا على الآخر) لان المخير بين شيتين
 اذا اختار أحدهما تعين حقه فيه وليس له ان يختار الآخر (قوله واعلم المشتري بالدين) يعنى مقرابه
 لا منكرادر (قوله فللغرماء رد البيع) لان حقهم يتعلق به وهو حق الاستسعاء أو الاستيفاء من رقبته و
 في كل واحد منهما فائدة فالاول تام مؤخر والثاني ناقص معجل وبالبائع تقوت هذه الخيرة فكان لهم رده
 عيني (قوله اذا باع بثن لا يفي بديونهم) وكان الدين حالا والبيع بغير طلب الغرماء والا فالبيع نافذ وال
 المانع درو كذا بنقد اذا كان باذن القاضى كما قدمناه (قوله أما اذا باع بثن يفي ديونهم فليس لهم رد البيع)
 وان كان فيه محاباة خلافا لما في الدرر من قوله وان وفى ثمنه يدينه ولا محاباة ليس للغريم رد البيع لانه
 كما في الشرئلا لية اذا كان به وفاء لا اعتراض للغريم سواء جاني المولى أم لا (قوله سقوط الخيار الخ)
 حتى يلزم المبيع في حق المتعاقدين وان لم يكن لازما في حق الغرماء شرئلا لية (قوله وغاب البائع الخ)
 وان غاب المشتري فالبايع ليس بخصم اجماعا حتى يحضر المشتري لان الملك والبدله ولا يمكن ابطاها وهو
 غائب فما لم يسطر ملكه لا تكون الرقبة محلا لحقهم لكن لهم تضمين البائع قيمته لانه صار مغنوا حقهم
 بالمبيع والتسليم فاذا ضمنوه القيمة جاز البيع فيه وكان الثمن للبائع وان اختاروا الجارة البيع أخذوا الثمن
 لان الاجارة للاحققة بمنزلة الاذن السابق زيلعي (قوله وعند أبي يوسف المشتري خصم لهم الخ) لانه يدعى
 الملك لنفسه فيكون خصما لكل من ينازعه فيما في يده ولهما أنه لو جعل خصما لا يدعى عليه والدعوى
 تتضمن فسخ العقد والعقد قائم بهما فيكون الفسخ قضاء على الغائب عناية (قوله فالمشتري أو الموهوب له
 ليس بخصم عندهما) لان دعوى الشفعة تتضمن فسخ العقد وهو قائم بالبائع والمشتري فيكون الفسخ
 قضاء على الغائب والمحاضر ليس بخصم عندهم وفي قول الشارح أو الموهوب له نظر لان حق الشفعة انما
 يثبت اذا كان التحريك بطريق المبادلة ويحجب بأنه اراد الهبة بشرط العوض (قوله فيصدق استحسانا)

أي ضمن الغرماء البائع أو مشتره
 (أو اجازوا البيع وأخذوا الثمن) ثم
 ان ضمنوا المشتري قيمته رجوع
 المشتري على البائع بالثمن وإيهما
 اختار الغرماء تضمينه برئ الآخر حتى
 لو تلفت القيمة على الذي اختاروه لم
 يرجعوا على الآخر (فان باعه سيده)
 من رجل (واعلم) المشتري (بالدين)
 ثم جاء الغرماء بعد ما قبض المشتري
 العبد (فلا غرماء رد البيع) اذا باع
 بثن لا يفي بديونهم اما اذا باع بثن
 يفي بديونهم فليس لهم رد البيع
 وفائدة الاعلام سقوط الخيار للمشتري
 في الرد بعيب الدين (فان باع) عبده
 المأذون وسلمه الى المشتري (وغاب
 البائع فالمشتري ليس بخصم لهم)
 معناه اذا انكر المشتري الدين عندهما
 وعند أبي يوسف المشتري خصم لهم
 فيه فيسمع بيمينهم عليه ويقضى
 بديونهم وانما قلنا معناه اذا انكر
 لانه اذا اقر المشتري بديونهم وصدقهم
 في دعوى الدين كان للغرماء ان يردوا
 البيع بخلاف كذا في شرح الهداية
 نقلا عن الامام الحنوبى وعلى هذا
 الخلاف اذا اشترى دارا فباعها
 رجلا او وهبها وسلمها اليه
 وغاب ثم حضر الشفيع فالمشتري أو
 الموهوب له ليس بخصم لهم عندهما
 خلافا له وروى ابن سماعة عنهما
 مثل قول أبي يوسف في مسألة الشفعة
 (ومن قدم مصرا وقال انا عبد زيد
 فاشترى وباع لزمه كل شئ من
 التجارة) والمسئلة على وجهين
 أحدهما ان يخبر ان مولا اذن له
 فيصدق استحسانا عدلا كاره
 او غير عدل

والقياس أن لا يصدق تحديث البيعة على المدعى وكذا القياس أن تشترط العدالة في المخبر لأن جانب
الصدق يترجح بها وجه الاستحسان أن الناس تعاملوا ذلك والاجماع حجة يخص بها الأثرو يتركها
القياس ولأن في ذلك ضرورة وبلوى فإن الأذن لا بد منه لهمة تصرفه واقامة الحجة عند كل عقد غير ممكن
والأصل أن ماضق على الناس أمره اتسع حكمه وما عمت بليته سقطت قضيته وكذا على هذا القياس
والاستحسان دعوى الوكالة والمضاربة والشركة والبضاعة وما أشبهها (قوله وثانيهما أن يبيع ويشترى
ولا يخبر الخ) فالقياس فيه أن لا يثبت الأذن أيضا لأن السكوت محتمل وفي الاستحسان يثبت لأن الظاهر
أنه مأذون له لأن عقله ودينه يمنعه من ارتكاب المحرم فوجب حمله عليه لوجوب حمل أمور المسلمين
على الصلاح فيكفي بظاهر حاله دفعا للضرر عن العباد زيلعي وتعليه بقوله لأن عقله ودينه الخ يشير
إلى قصر الحكم على ما إذا كان المأذون مسلما فلا يطرأ حكم ما إذا كان ذميا (قوله لا تباع حتى يحضر سيده)
لأنه لا يقبل قوله في الرقبة لأنه خالص حق المولى بخلاف الكسب لأنه حق العبد وإن أقر العبد بالدين
وباع القاضي أكسبه وقضى دين الغرماء ثم جاء المولى وأنكر الأذن كلف القاضي الغرماء البيعة على الأذن
فإن أقاموها والاردو على المولى جميع ما فوضوا من ثمن الأكراس فلا تنقض البيوع التي جرت من
القاضي في كسبه لأن للقاضي ولاية يبيع مال الغائب وتؤخر حقوق الغرماء إلى أن يعق العبد دعوى عن
الاتقاي (قوله ويطلب بعد العتق) وكذا يطلب بعد العتق في الأقراس والاعارة منه كما سيجيء في جنابة
العبد والصبي كذا بخط شيخنا (قوله وإن أذن للصبي الخ) لما فرغ من بيان أذن العبد شرعا في بيان أذن
الصبي واعتوه وقدم الأول لكثرة وقوعه ولأن أذن العبد صحيح اتفاقا بخلاف أذن الصبي فإن فيه
خلاف الشافعي يرى (قوله الذي يعقل) صفة لكل من الصبي والمعتوه للمعتوه فقط دعوى وللصبي
والمعتوه أن يأذن لعبده أيضا لأن الأذن في التجارة وتجارة معنى زيلعي بخلاف ما إذا أذن المعتوه لبيعه حيث
لا يبيع لأنه مولى عليه فلا يلي على غيره وكذا لا يملك الصبي ولا المعتوه المأذون لهما أن يتزوجا أو يزوجا
بماليكهما إلا بأذن المولى بالتزويج أو تزويج الأمة لا العبد وأعلم أن تصرفات الصبي والمعتوه على ثلاثة
اقسام الأول ما لا يتوقف نهاده على الأذن لكونه نفعاً كالإسلام ولا يهاب الثاني ما لا ينفذ أصلاً
ولو بالاجازة لكونه ضرراً كالطلاق والعتاق ولوعلى مال فانهما وضعه إلا زالة الملك وهي ضرر محض ولا يرد
سقوط النفقة بالأول وحصول الثواب بالثاني وغير ذلك مما لم يوضع لذلك إلا اعتبار للوضع وكذا الهبة
والصدقة وفيه إشارة إلى أنه لو أجاز هذه التصرفات بعد البلوغ لم يصح إلا إذا كان بلفظ يصلح لابتداء
العقد كقوله أوقعت ذلك الطلاق والعتاق وإلى أنه لا تنفع هذه التصرفات من غيره كالأب والوصي
والقاضي ويستثنى مواضع الضرورة كما لو تحقق حاجة إلى الطلاق والعتاق لدفع الضرر صرح ذلك حتى
أنه إذا كان مجبوراً وخامته أمر أنه فيه ففرق بينهما كان ذلك طلاقاً عند بعض أصحابنا قهستاني
الثالث ما احتمل النفع والضرر فيه وقف على الأذن من المولى كالبيع والشراء والنكاح فإن قلت بالإسلام
يحرم من ميراث أبيه الكافر ويفرق بينه وبين زوجته الكافرة قلت جوابه ما ذكره القهستاني من أن
هذا لا يضاف إلى إسلامه بل إلى كفرهما على أن هذا من أحكامه اللازمة دون الأصلية التي أحدها
سعادة الدارين انتهى وغير خاف أن التفريق بينه وبين زوجته الكافرة بالنسبة لغير الكفاية لا يقال
قد يقع بعه نفعاً محضاً بأن يكون بضعف قيمته فينبغي أن ينفذ بلا اجازة لأن العبرة بأصل وضعه دون
ما عرض باتفاق المحال والبيع بأصله متردد بخلاف قبول الهبة فإنه محض نفع زيلعي (قوله كالعبد
المأذون) إلا أن الولي لا يمنع من التصرف في مالهما وإن كان عليهما دين ولا يصح إقراره عليهما
وإن لم يكن عليهما دين بخلاف المولى والفرق أن إقرار المولى عليهما إقراره على الغير فلا يقبل ودينهما غير
متعلق بمالهما وإنما هو في الذمة لانهما حران وأعلم أنه لا خلاف في صحة الأذن للمعتوه الذي يعقل البيع
والشراء إذا بلغ معتوها أمان بلغ عاقلاته معة ففيه خلاف قال البجلي لا يصح أذنه قياساً وهو قول

وثانيهما أن يبيع ويشترى ولا يخبر
بشيء وفي الاستحسان يثبت الأذن
(و) إذا زنته ديون ولا يبيكون
في كسبه وفاء (لا تباع) الرقبة (حتى
يحضر سيده فإن حضر وأقر بدينه
بيع) في الدين (والا) أي وإن لم يقر
وقال أنه محجور (لا) يبيع والقول
قوله وعلى الغرماء البيعة (وإن
يباع والا) ويطلب بعد العتق (أو المعتوه
أذن للصبي) الذي يعقل (والشراء) وله
الذي يعقل البيع (واحد منهما
فهو) أي كل (العبد المأذون)
(في الشراء والبيع) كالعبد بنوع
حتى ينفذ تصرفه ولا يتقيد بنوع
دون نوع

الى يوسف رحمه الله تعالى ويصح استحسانا وهو قول محمد رحمه الله تعالى وهذا بخلاف ما اذا عتبه
 الاب او جن فانه لا يثبت للاب الصغير ولاية التصرف في ماله انما يثبت له ولاية التزويج زيلعي
 وديري (قوله ويصير ما ذونا بالسكوت) هذا في الاب والمجد والوصى لافي القاضي ديري (قوله
 ويصح اقراره الخ) مطلقا سواء كان ما في يده عينا او دين او ليه او لغيره وليه واورده عليه ان الولاية
 المتعدية فرع الولاية القائمة والولي لا يملك الاقرار على مال الصبي فكيف أفاده ذلك باذنه والجواب
 انه أفاده من حيث كونه من توابع التجارة والولي يملك الاذن بالتجارة وتوابعها (قوله من كسبه)
 مقتضى التقيد بالسكوت عدم صحة اقراره بموروثه لان صحة اقراره في كسبه محتاجة في التجارة الى
 ذلك كيلا يمتنع الناس من معاملته وهي معدومة في الموروث وفي ظاهره اذ واية لا فرق لان التجار لما
 انفك عنه بالاذن التحق بالبالغ ولهذا نفذ ابو حنيفة بعد الاذن تصرفاته بالغين الفاحش كالبالغ ديري
 (قوله وقال الشافعي تصرف الصبي الخ) أصل الخلاف ان عبارته صالحة لأممعة الشريعة عندنا في
 النافع المحض والمتردد وعنده غير صالحة حتى لو توكل بالتصرف جاز وعنده لا يجوز ويسان الدليل من
 المجانبين مذكور في الهداية وغيرها (قوله واعلم ان وليه أب الخ) وأما ما عدا الأصول من العصب
 كالاخ والعم وغيرهم كالام او وصيه او صاحب الشرطة لا يصح اذنه لهم لانهم ليس لهم ان يتصرفوا
 في ماله تجارة فكذلك لا يملك الاذن له فيها والا تولى يملك كون التصرف في ماله فكذلك لا يكون الاذن
 له في التجارة زيلعي (قوله ثم الوالي) أي من له ولاية تقليد القضاء وهو اكبر من صاحب الشرطة
 بالسكوت والمحركة والمراد به أمير البلدة كأمير بخارى كذا في المغرب ذكره في النهاية (قوله
 او القاضي او وصيه) انما سمى وصيا فان فعل القاضي يصير كفعل الاب فعلى الكلام ان وليه ابوه ثم وصيه بعد
 الموت ثم الجد ان لم يكن الاب ولا وصيه ثم وصيه بعد موته ثم القاضي او وصيه أيهما تصرف صح شئني
 على النقاية وقوله أيهما تصرف صح يقيدان وصي القاضي يصح تصرفه مع وجود القاضي فتصرف الوالي
 مع وجود القاضي يكون اولوا ووجه ما سبق عن النهاية من ان المراد بالوالي من له ولاية تقليد القضاء
 (تقريب) بمجر المأذون بموت من صدر منه الاذن مطلقا مولى كان اولا كالأب والوصى بخلاف
 القاضي حيث لا ينجر بموته ولا بعزله لانه حكم الاجمير قاض آخر دعي عن شارح الوهبانية وكذا لا ينجر
 بعزل القاضي الذي صدر منه الاذن أو بموته فكذلك الوصيات ابوه او وصيه لعدم صدور الاذن منها غاية
 البيان (قوله فاما الام او وصيه الخ) فان قيل أليس اب وصي الام لو باع العروض الذي ورثها الصغير
 من الام يجوز قلنا انما يجوز بطريق التحصين على الصغير لانه تجارة حتى انه لو اشترى شيئا أحرل لئيم
 لا يجوز وليس في الاذن تحصين شيخنا عن النهاية

* (كتاب الغصب) *

(قوله المناسبة الخ) ذكر الديري وغيره من شراح الهداية في وجه المناسبة ان تصرف المأذون بالاذن
 الشرعي وتصرف الغاصب فيه المنع الشرعي فكان بينهما نسبة المقابلة ولما كان الاذن مشروعا بخلاف
 الغصب قدم المأذون عليه الخ (قوله ان الغصب من انواع التجارة) يعني ما لا حوى (قوله لا يملكها
 الغاصب) يعني قبل الضمان او قبل التصرف في المقتضوب بما يزيل اسمه حوى (قوله والعبد كما كان
 محجورا الخ) هذا لاشبه ما الكلام فيه كما هو ظاهر حوى لان الكلام في المناسبة بين الغصب والمأذون
 لا بينه وبين المحجور شيئا (قوله أخذ الشئ) متقوما أولا حتى يقال غصب زوجة فلان وخمره دررود كر
 المثالين ليبين أنه لا فرق بين ما اذا كان مالا وليس بمقتوم كالحجر أو ليس بمال أصلا كالزوجة شرئلية

ويصير ما ذونا بالسكوت ويصح
 اقراره بما في يده من كسبه الى غير ذلك
 وقال الشافعي تصرف الصبي لا يجوز
 قوله بعقل أي يعلم كون البيع سائبا
 للملك جالدا للبرج كذا في الهداية وذكر
 في الخاتمة معناه انه يعرف النقص الفاحش
 بزيل الملك ويعرف ذلك لا يصح
 واليسير حتى لو لم يعرف ذلك لا يصح
 الاذن واعلم ان وليه أب ثم وصي
 الاب ثم الجد ابوالاب ثم وصيه ثم الوالي
 أو القاضي أو وصيه فاما الام أو وصيه
 فلا يصح وكذا أمير البلد
 * (كتاب الغصب)
 المناسبة بين الكتابين ان الغصب
 من انواع التجارة حتى ان أقر المأذون
 به صح كما يصح بدني التجارة ولم يصح
 بدني المهر لانه ليس من التجارة والعين
 المقتضية لا يملكها الغاصب كالعبد
 المأذون لا يملك ما اكتسبه والعبد
 المأذون لا يملك ما اكتسبه والعبد
 كما كان محجورا من التصرف فيما لولاه
 كما كان فكذا الغاصب لا يملك
 بدون اذنه فكذا أخذ الشئ
 ذلك شرعا وهو في اللغة أخذ الشئ
 ظلما وقهرا يقال غصبته غصبا
 الشئ وغصبته منه وغصبته اياه غصبا
 ويقال للغصب غصب

وفي الصباح المنير غصب غصبا من باب ضرب ويجمع على غصاب ككافر وكفار ويتعدى الى مفعولين
فيقال غصبته ماله ويطلق على حمل الانسان على فعل ما لا يرضاه يقال غصبني فلان على فعل كذا ديري
وطوري (قوله تسمية بالمصدر) والعلاقة التعلق الذي بين اسم المفعول والمصدر شيئا (قوله اخذ مال)
هو بمنزلة الخمس دررو فيه تلج الى ان به ايضا حصل الاحتراز عن بعض الاشياء كالميتة على ما افصح عنه
صدر الشريعة فهو ليس بخمس حقيقة عزمي يعني لان الخمس من شأنه الادخال فلهذا كان بمنزلة ونخرج
بالاخذ مالو غصب دابة فتبعها أخرى او ولد هالا يضمن التابع لعدم الصنع فيه (قوله محترم) تأ كيد
لقوله متقوم اذ كل متقوم محترم وانما قال محترم لانه قد يكون المغصوب محترما عند المغصوب منه
ولا يكون متقوما عند الغاصب كالحجر ديري عن الفوائد الحميدية واقول فيه نظرا ظاهرا ذمال المحرمي
لا يشكر تقومه مع انه غير محترم بفعله المحترم تأ كيد للمتقوم بناء على ما زعم من ان كل متقوم محترم غير
مسلم (قوله بغير اذن المالك) لا يحتاج اليه مع قوله اثبات اليد المبطلة شلبي اعلم ان الموقوف
مضمون بالاتلاف مع انه ليس بمملوك اصلا صرح به في البدائع فلو قال بلا اذن من له الاذن كما فعل ابن
الكمال لكان اولي در (قوله وزاد في الكافي الخ) ينبغي ان يراعى الى التعريف كون المال المأخوذ
قابلا للنقل فيخرج العقار لعدم تحقق الغصب فيه خلافا لمحمد وسيد كرا شارح ما به يحصل الاحتراز عن
السرقه (قوله وفرع على القصر مسئلة استخدام عبد الغير الخ) ظاهره انه لا يصح تقريرها على
الازالة ومقتضى قوله وفرعها في المتن على الازالة صحة التفريع جوي (قوله ولا في خمر المسلم الخ)
لان الخمر وان كانت مالا الا انها غير متقومة في حق المسلم حتى لو كانت لذى يضمنها خلافا لظاهر ما في
الدرر حيث جعل التقييد بالمتقوم للاحتراز عن الخمر ولهذا قال في العزيمة وهو محل تدبر فان الغصب
يجري في مال الكافر لا محالة فالداعي الى اخراجه عن تعريف الغصب ولعل الصواب ان يقال عن
خمر المسلم كما اثبتت منه عبارة صدر الشريعة انتهى (قوله ولا في مال المحرمي الخ) كذا في النهاية
والتبيين مع زيادة كونه في دار الحرب شر نبالية (قوله كروا ثد المغصوب) وكذا لو طلبها المالك
فخنها الغاصب ضمن بالايجاع شلبي عن الانتقائي (قوله ازالة اليد الخ) هذا ركنه واما شرطه
فكون المغصوب مالا متقوما قابلا للنقل فان قيل وجد الضمان في مواضع ولم تحقق العلة المذكورة
كغاصب الغاصب فانه يضمن وان لم يزل يد المالك بل ازال يد الغاصب والمقتضى اذ لم يشهد مع القدرة
على الاشهاد مع انه لم يزل يدا وتضمن الاموال بالاتلاف تسييا كحفر البئر في غير الملك وليس ثمة ازالة
يدا حد ولا اثباتها فاجواب ان الضمان في هذه المسائل لا من حيث تحقق الغصب بل من حيث
وجود التعدي كافي العناية وقال الديري في التكملة وقد دخل في حكم الغصب ما ليس بغصب ان
ساواه في حكمه كجعود الوديعة لانه لم يوجد الاخذ ولا النقل انتهى اذا علمت هذا ظهر سقوط ما ورده
الشلبي معزى للغاية وجرى عليه بعضهم من انه اذا قتل انسانا في مفازة وترك ماله ولم يأخذه فانه
يكون غصبيا مع عدم اخذ شيء وما اذا غصب عكلا فاستهلكه حتى يبس لبناته يضمن قيمة العمل
ونقصان الام وان لم يفعل في الام شيئا لماعلمت من ان وجوب الضمان لا باعتبار تحقق الغصب بل من
حيث وجود التعدي وان لم يتحقق الغصب (قوله المحقة) اى الكائنة على الحق من احق فالهمزة
للكينونة او المثبتة اياه فالهمزة للتعدي ثم النسبة بين ازالة اليد واثباتها بالعموم والخصوص الوجهى
فانهما يجتمعان في اخذ شيء من يد مالكه بلا رضاه ويفترقان في زوائد المغصوب وتبعية المالك فان في
الاول يوجد اثبات اليد ولا توجد ازالته في الثاني بالعكس (قوله وهذا الشافعي الخ) وثمرة الخلاف
تظهر في زوائد المغصوب كقول المغصوبة وثمرة البستان فانها لا يضمنان عندنا اذا اهلكا بغير صنع
الغاصب خلافا له (قوله فتخرج السرقه) قد يقال تركه هنا استغناء بذكره الخفية في تعريف السرقه
لان قيد الخفية في تعريف السرقه للاحتراز من الغصب (قوله والضمان لا غير) يعني اذا هلك المأخوذ

تسمية بالمصدر وفي النسخ اخذ مال
متقوم محترم بغير اذن المالك على
وجه يزيل يده ان كان في يده وزاد
في الكافي على هذا قوله او يقصر يده
ان لم يكن في يده وفرع على القصر
مسئلة استخدام عبد الغير والمحل على الازالة
دابة الغير وفرعها في المتن على الازالة
والغصب شرعا لا يتحقق في الميتة والمحرم
لا بد ليس بمال ولا في خمر المسلم
لانها ليست بمتقومة ولا في مال المحرمي
لانه ليس بمحترم ولا فيما لا يزيل يد
بأخذه كالوديعة ولا فيما لا يزيل يد
المالك عنه كزوائد المغصوب فالغصب
عندنا (هو ازالة اليد المحقة باثبات)
أى مع اثبات (اليد المبطلة) وعند
الشافعي هو اثبات اليد المبطلة ولا
يشترط ازالة اليد واعلم انه لا بد ان يراعى
على هذا التعريف لا على سبيل الخفية
ليخرج السرقه وحكمه الا انهم ان علم ورد
العين فاقمة وانعم هالكه وان كان
بدون العلم بان ظن ان المأخوذ ماله
أو اشترى عيناتم ظهرا استحقاقه
فالضمان لا غير (فلا استخدام)

والأفواج الأصلية رد العين لانه اعدل واكمل في رد الصورة والمعنى ورد القيمة او المثل مخص بصار
اليه عند تعذر رد العيني ولهذا يطالب برد العين قبل الهلاك ولو اتى بالقيمة او المثل لا يعتد به لكونه قاصرا
ويبرأ الغاصب برد العين من غير علم المالك بأن سلبه اليه بجهة اخرى كما اذا وهبه له او اطعمه اياه فأكله
المالك ولا يدري انه ملكه فلو لم يكن هو الواجب الأصلي لما برئ الا اذا علم كافي قبض المثل او القيمة وقيل
الموجب الأصلي هو المثل او القيمة ورد العين مخلص ولهذا الواراء عن الضمان حال قيام العين يصح حتى
لا يجب عليه الضمان بالهلاك والابراء عن العين لا يصح وكذا الكفالة بالمغصوب يصح مع انها لا تصح
بالعين وكذا لو كان للغاصب نصاب ينتقض به كما ينتقض بالدين فدل على ان الواجب هو المثل او القيمة
زيلي قيل والصحيح هو الاول لان الموجب الأصلي لو كان القيمة تجاز للغاصب ان يمنع من رد العين اذا
قدر على القيمة لان المصير الى الخلف انما يكون عند عدم القدرة على الاصل وليس كذلك والجواب عن
مسئلة الابراء ان ما هو بضرورة ان يوجد له شبهة الوجود في الحال والقيمة كذلك وعن مسئلة الكفالة
بأن الكفالة بالاعيان المضمونة بنفسها صحيحة والمغصوب منها وعن مسئلة ان كرامة مسئلة الابراء
كذا في العناية لكن قوله لو كان القيمة الموجب الأصلي تجاز للغاصب ان يمنع من رد العين المخاطب عنه
الزيلي بقوله وكونه اي المثل او القيمة لا يصار اليه مع القدرة على رد العين لا يدل على انه ليس بأصل
كالظهر مع الجمعة فان الظاهر هو الاصل والجمعة خلاف عنه ولا يصار اليه الا عند الجحز عن اقامتها (قوله
اي استخدام عبد الغير) وان لم يكن له علم بانه هب لغيره وهذا اذا استعمله في امر نفسه اما اذا استعمله لافي امر
نفسه لم يكن غاصبا وفي استخدام المشترك بدون اذن الشريك خلاف وكلام القهستاني يشير الى ان الراجح
هو الضمان على عكس ما يشير اليه كلام منية المفتي والخلاف بالنسبة لاستخدام العبد المشترك بدون
اذن الشريك اما ركوب الدابة المشتركة بدون اذن الشريك فوجب للضمان بالاتفاق على ما يفهم من
سياق كلام القهستاني والمنية (تممة) غاب احد شريكي دار غير مقسومة للاخران يسكن بقدر
حصته فيسكن كل الدار كذا في منية المفتي وقوله بقدر حصته يعني بطريق المهايأة من حيث الزمن فلا
ينافي ما بعده (قوله وحمل الدابة) كذا ركوبه وهذا اذا حولها من مكانها وهو الصحيح لان غصب
المنقول لا يتحقق بدون النقل كما في الشرع بلالية الا اذا تلفت بنفس المثل أو أركوب لوجود الاتلاف
بفعله وكما يضمن باستعمال الدابة المشتركة بغير اذن شريكه فكذا يضمن ببيع حصته منها وتسليمها
للمشتري بغير اذن شريكه كما في فتاوى قارى الهداية (قوله لا جلوسه على البساط) لان يد المالك لم
ترل عنه ولا قصرت لان فعل المالك وهو البسط باق ابن ملك (قوله وقد فرغ على هذا الخ) الاشارة
لما مر من اعتبار الازالة والاثبات عندنا أو الاثبات فقط عند الشافعي وفرغ مبنى للجهول والمفرع صدر
الشريعة حموي (قوله وهذا غير مستقيم) أي ما ذكر من التفريع حموي أما في تبعيد المالك عن
المواشي فظاهر كلام الزيلي ان عدم ضمان صاحبها اتفاق وأما في قلع الضرس فالضمان على القالع كذا ذكره
شيخنا واذا علم عدم الضمان في تبعيد المالك فكذا اذا حبس حتى ضاع ماله واعلم ان ما عراه بعضهم
للزيلي من عدم الضمان في هذه المسائل غير صحيح لان الزيلي لم يذ كر سوى مسئلة حبس المالك عن
مواشيه حتى ضاعت والذي يظهر لي في هذه المسئلة انه يضمن لامن حيث تحقق الغصب بل من حيث
ان التعدي قد وجد (قوله لان اثبات اليد لم يوجد في هذه المسائل) تعليل لقوله وهذا غير مستقيم
يعني ان التفريع لا يكون صحيحا الا لو كان مجرد الازالة كافيا لتحقيق الغصب وليس كذلك وقول
السيد الحموي فيه أي في قول الشارح لان اثبات اليد لم يوجد نظرا لانه صريح في ان اثبات اليد يكفي
في تحقق الغصب بدون الازالة وليس كذلك غير مسلم لان المراد من قوله لان اثبات اليد لم يوجد أي
منضم الى الازالة فالشرط في تحقق الغصب مجموع الازالة مع الاثبات خلافا لما يظهر من هذا التفريع
اذ هو يستلزم الاكتفاء بالازالة وليس كذلك فسقط التنظير واعلم ان ما ذكره الشارح من ان التفريع

أي استخدام عبد الغير (وحمل الدابة
غصب لا جلوسه على البساط)
والقاء للتفريع وزوايد الغصب غير
مضمونة عندنا خلافا للشافعي وقد فرغ
على هذا تبعيد المالك عن المواشي
حتى هلكت وامسك الغير حتى قلع
الاخر ضرسه أو حبسه حتى ضاع ماله
أو انهدم داره وهذا غير مستقيم لان
اثبات اليد لم يوجد في هذه المسائل
(وجوب) على العاصب

غير مستقيم معللاً بأن اثبات اليد لم يوجد ظاهر في تسليم وجوده لازالة وهو كذلك خلافاً لمن قال انه غير موجودة ثم ظهر له صحة التفرع بناء على انه يكفي لتحقيق الغصب ازالة اليد ولو بدون الاثبات ولهذا اقتصر في النقاية على الازالة وكذا القهستاني صرح بعدم اشتراط اثبات اليد المبطله قال ولهذا لو كان في يد انسان درة فضر به شخص على يده فوقعت في البحر ضمن وان فقد اثبات اليد ولو تلف ثم رستان مغضوب لم يضمن وان وجد الاثبات لعدم ازالة اليد ثم نقل عن الزاهدي ما به يحصل التوفيق في كلامهم حيث قال وذكر الزاهدي انه على ضرر بين ما هو موجب للضمان في شرط له ازالة اليد وما هو موجب للرد في شرط اثبات اليد انتهى (قوله رد عينه) لقوله عليه الصلاة والسلام على اليد ما أخذت حتى ترد وقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لاحدكم أن يأخذ ملك أخيه لا عبداً ولا جاداً وان أخذته فليرده ولأنه بالاختلاف في الغصب عليه اليد هو مقصودة لأن المالك يتوصل بها إلى تحصيل ثمرات الملك من الانتفاع فيجب نزع فعله دفعا للضرر عنه زيلعي وقوله في الحديث الاول على اليد ما أخذت حتى ترد أي على صاحب اليد رد عين ما أخذت ان كانت العين قائمة وان كانت هالكة وجب رد البديل وقوله في الحديث الثاني لأعباء ولا جاداً في رواية الفائق والمصابيح لأعباء جاداً بدون حرف العطف وحرف النفي ومعناه أن لا يريد بأخذه سرقة ولا يكن ادخال الغنم على أخيه فهو لا عب في مذهب السرة جاد في ادخال الذي عليه أو قاصد للعب وهو يريدانه يحد في ذلك ليغظه كذا في العناية واعلم ان وجوب رد العين مقيد بما إذا لم تتغير تغيراً فاحشاً كفي الدر عن المجتبى وفيه عن البرازية غضب دراهم انسان من كيسه ثم رده فافيه بلا علم برئ انتهى ولورد المغضوب إلى المالك فلم يقبله فحمله إلى منزله فضاغ لم يضمن لانه يكون أمانة (قوله في مكان غضبه) بالإضافة أو قطعها جوي لتفاوت القيم باختلاف الاماكن در مختار (قوله أو رد مثله) لقوله تعالى فمن اعتدى عليك فاعتدوا عليه ولأن حق المالك ثابت في الصورة والمعنى وقد أمكن اعتبارهما بإيجاب المثل فكان أعدل وأتم في جبر الفات فكان أولى من القيمة واسمه ينبي عن ذلك فان المثل عبارة عما يقوم مقامه ولا معنى لقول الظاهرية الواجب فيه القيمة لأن وجوب الضمان باعتبار المسالية وتسميته في الآية اعتداء مجازاً للقبالة كقوله تعالى وجزا مسيئة سيئة مثلهما والجزا ليس بسيئة زيلعي بل عقوبة غاية بيان وقوله مجازاً للقبالة أي علاقته المضادة وهي تسمية الشيء باسم ضده شيخنا عن شرح جمع الجوامع (قوله وان انصرم المثل) حذوا الانقطاع أن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان وجد في البيوت شربلية لكن قال الاتقاني والاصح أن يكون الشيء بحيث يوجد في زمان خاص فخص زمانه كالرطب واستدل عليه بكلام الكرخي فليراجع (قوله يوم الخصومة) لأن المثل هو الواجب بالغصب وهو باق في ذمته ما لم يقض القاضي بالقيمة ولهذا لو انتظر إلى عود المثل كان له ذلك وانما ينتقل إلى القيمة بالقضاء حتى لا يعود إلى المثل بوجوده بعد ذلك فتعتبر قيمته وقت الانتقال زيلعي بخلاف غير المثل إذا هلك لانه مضمون بالقيمة عند وجود الغصب فاعتبر زمان سبب وجوب الضمان وهو يوم الغصب اتقاني (قوله يوم الغصب) لانه لما انقطع التحق بمثل المثل له (قوله يوم الانقطاع) لأن الواجب هو المثل في الذمة وانما ينتقل إلى القيمة بالانقطاع واعلم ان كلا من هذه الاقوال الثلاثة مرجح كافي القهستاني أما قول الامام في الخزانة وهو الاصح وفي التحفة انه الصحيح وأما قول أبي يوسف في النهاية انه المختار وأما قول محمد في ذخيرة الفتاوى وعليه الفتوى وفي الكفاية وبه أفق كثير من المشايخ انتهى وقال الاتقاني ونحن نأخذ بقول محمد وقال في منظومة الخلافات

(رد عينه) إلى المغضوب منه ان كان قائماً (في مكان غضبه أو رد مثله) ان هلك عند الغاصب مطلقاً سواء كان بفعله أو بغير فعله (وهو مثلي) أي والمحال ان المغضوب مثلي كالسكيل والموزون (وان انصرم) أي انقطع (المثل) عن أيدي الناس (فقيته يوم الخصومة) أي يجب قيمة المغضوب يوم الخصومة عند أي خنيقة وعند أبي يوسف قيمته يوم (وما المثل له) من محمد يوم الانقطاع (وما لا مثله) من المغضوب كالعديدات المتفاوتة كالسياب والدواب والبطيخ والرمان (فقيته يوم غضبه) وقال مالك يضمن مثله صورة من جنس ذلك والمحكم فيه غير مقصور على العديدات المتفاوتة فان كثيراً من الموزونات ليس بمثلي بل من ذوات القيم

لو غضب المثلي ثم انصرم * فالواجب القيمة يوم اختصما

ويوم غضب العين عند الثاني * وحالة النقص لدى الشيباني

(قوله فان كثيراً من الموزونات ليس بمثلي) هذا ايضاح لقوله ثم المحكم فيه غير مقصور على العديدات

المتفاوتة واعلم انهم استثنوا من الموزونات الناطف الميزر بتقديم الزاي والدهن المربي فقالوا بضمان القيمة فهما لان الناطف يتفاوت بتفاوت البزرو كذلك الدهن المربي كما في الشرع لئلا يسه عن النهاية وكذا يجب القيمة في المثل المخلوط بخلاف جنسه كما في التنوير كبر مخلوط بشعر وشبرج مخلوط بزيت ونحو ذلك كدهن نجس وكذا الدبس والرب والقطن والصابون والشمع للثغافوت بالصنعة والشمع ولونيئا وكذا كل مكبل وموزون مشرف على الهلاك في ذلك الوقت كسفينة موقورة أخذت في الفرق وألقي الملاح ما فيها من مكبل وموزون يضمن قيمته ما كما في الدر عن المجتبى والمجيب في قيمته في الضمان مثلي في غيره كالسلم والاجر قيمي وكذا السويق لتفاوته بالقي وقيل مثلي (قوله كالقيمة والقدر ونحوهما) من كل موزون يختلف بالصنعة قال في منية المفتي غصب اناه فضة أو ذهب فهو شتم فان شاء أخذه ولا شيء له غيره وان شاء ضمنه من خلاف الجنس وكذا آنية الصفرة والرخايس والنجاس اذا كانت تباع وزنا انتهى (قوله ونحوهما) يتظر ما المراد بنحوهما جوى والظاهر ان المراد ما عدا القيمة والقدر مما ذكره في منية المفتي من نحو آنية الصفرة والرخايس (قوله ثم ليس المراد بالوزن الخ) لانه بهذا التفسير قد يكون قيميا كالقيمة (قوله بل يكون مقابله الخ) هذا ضابط للوزن الذي يكون مثليا ابداء ولو اقتصر في ضابط الوزن الذي لا يكون الا مثليا على قوله وهو ما تكون مقابله بالثمن مبيعا على الوزن اذا كان مما لا يختلف بالصفة كالكفاه (قوله مبيعا على الكيل الخ) فان قلت كيف كان مقابله الوزن بالثمن مبيعا على الكيل أو الوزن أو العدد قلت في كلامه حذف دل عليه قوله مثلا والتقدير ليس المراد بالوزن والكيل والعدد ما يوزن ويكال ويعدل ما يكون مقابله بالثمن الخ (قوله اما غير مصنوع) كبر وقطعة نقرة فضة (قوله من غير أن يقال تباع الغنم عشرة بكذا) ايضاح لقوله ولا يراد هنا الخ والتقدير ولا يراد بالعدديات هنا ما يكون مقابله الخ (قوله ار من الموزونات ما ليس بمثل كالموزون الذي في تبعيضه ضرر) ذكر في العناية أن الصنعة غير متقومة في جميع الاحوال لانه لا قيمة لها عند المقابلة بجنسها وانما تقوم عند المقابلة بخلاف الجنس كن استم لك قلب فضة فعليه قيمته من الذهب مصوغا عندنا لانا لو اوجبنا عليه مثل القيمة من جنسه أدى الى الرابوا لو اوجبنا مثل وزنه كان فيه ابطال حق الغصوب منه عن الجوده والصنعة فلما راعى حق المالك والتحرر عن الرابوا لينا يضمن قيمته من الذهب مصوغا وان وجد صاحبه مكسورا فرضى به لم يكن له فضل ما بين المكسور والصحيح لانه عاد اليه عين ماله فبقيت الصنعة منفردة عن الاصل ولا قيمة لها في الاموال الربوية الخ والقلب من السوار ما كان مفتولا من طاقين مختار (قوله فان ادعى هلاكه الخ) يعني بعدما أقروا شهدا وعليه باقراره بالغصب وكذا لو شهدوا على معاينة فعل الغصب على الاصح وتصح هذه الدعوى والشهادة لا ضرورة لامتناع الغاصب عادة من احضار الغصوب وحين الغصب انما يتأتى من الشهود معاينة فعل الغصب دون العلم بأوصاف الغصوب فيسقط اعتبار علمهم بالأوصاف لاجل العذر شرعا لئلا يسه عن النهاية ولو ادعى الغاصب الهلاك عند صاحبه بعد الرد وعكس المالك وبرهنا فبرهان الغاصب أولى خلافا للثاني ولو اختلف في القيمة وبرهنا فالدينه للمالك (قوله حبسه المحاكم) فان قيل ذكر في الذخيرة أن الغاصب اذا غيب الغصوب قضى عليه بالقيمة من غير حبس قيل في المسئلة روايتان وقيل المذكور في الذخيرة جواب الجواز والمذكور في الكتاب جواب الافضل عناية (قوله هذا اذا لم يرض المالك الخ) هذا احد قولين كما في القهستاني عن المحيط ونصه لورضى المالك بالقيمة قبل الحبس لم يقض بهما عليه الخ وقوله لم يقض بهما عليه أى لا يجوز كما يدل عليه سياق كلامه وفيه مخالفة لما سبق عن العناية (قوله موكل الى رأى القاضي) أى مفوض كحبس الغريم في الدين (قوله فيما يتقل) أى لاقى غيره والقصر مستفاد من تعريف المبتدا بالام الجنس فانه يفيد قصره في الخبر ويتحقق الغصب في المنقول بالنقل ولا يتحقق بدونه على الصحيح كما سبق لكن ما لم يتصرف فيه تصرف المالك فاذا تصرف

كالقيمة والقدر ونحوهما ثم ليس المراد بالوزن مثلا ما يوزن عند البيع بل يكون مقابله بالثمن مبيعا على الكيل أو الوزن أو العدد ولا يختلف بالصنعة حتى لو اختلف كالقيمة والقدر فلا يكون مثليا ثم لا يختلف بالصنعة اما غير مصنوع أو مصنوع لا يختلف كالدرهم والدنانير والفلس وكل ذلك مثلي وقد فصل الفقهاء المثليات وذوات القيم في كتبهم ولا احتياج الى ذلك في ما يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي وما ليس كذلك فهو من ذوات القيم ثم معنى العدديات المتفاوتة الشيء الذي يعتد بكون افراده متفاوتة ولا يراد هنا ما يكون مقابله بالثمن مبيعا على العدد كالحجران مثلا فانه يعتد عند البيع من غير أن يقال تباع الغنم عشرة بكذا أو اما العددي العبر المتفاوت مثل الجوز والبيض والفلس فهو كالكيل ومائة التشبيه بالكيل دون الموزون ان من الموزونات ما ليس بمثل كالموزون الذي في تبعيضه ضرر وهو الطشت والقماقم ونحوهما من المصنوعات كذا في شرح الاصل (فان ادعى) الغاصب (هلاكه حبسه المحاكم حتى يعلم انه لو بقي لاطهره ثم) اذا لم يظهره (قضى عليه ببذله) أى المثل أو القيمة هذا اذا لم يرض المالك بالقضاء بالقيمة أما اذا رضى فانه يقضى ولا يتلوم ومدة التلوم موكولة الى رأى القاضي (والغصب) ثابت (فيما يتقل) ويحول (فان غصب عقارا) أى ضعة وقيل كلما كان له اصل كالدركذا في المغرب (وهلك في يده) بان صار بحرا أو سبخة أو نحوهما (لم يضمنه) الغاصب عندنا في حذيفة وهو قول ابي يوسف الآخر

وقال محمد بن عيسى وهو قول أبي يوسف الأول به قال الشافعي (وما نقص بسكاه) وعمله بأن كان عمله المحدادة أو القسارة (وزراعته ضمن النقصان كما في النقل) أي ضمن النقصان ٣١٤ (الجزء الثالث من فتح المعين) في صورتين كما يضمن النقصان في المغصوب النقل فيما

انتقصت عند الغاصب مطلقا سواء كان بفعله أو بغيره كالعور والشلل وذهاب السمع والبصر وإنما قال بسكاه لأنه إذا نهضت الدار بعده أغصبها وسكن فيها لا بسبب سكاه وعمله لا ضمان عليه عند أبي حنيفة وفي القول الآخر عن أبي يوسف كذا في غصب المسوط وقال نصير بن يحيى في نقصان الأرض أنه يتظر بكم تستأجر هذه الأرض قبل استعمالها وبكم تستأجر بعد استعمالها فتفاوت ما بينهما نقصانها وقال محمد بن مسلمة يتظر بكم تشتري قبل استعمالها وبكم تشتري بعده فتفاوت ما بينهما نقصان الأرض كذا في النهاية ثم النقصان أنواع أربعة بتراجع السعرو بفوات جزء من العين وبفوات وصف مرغوب فيه كالسمع والبصر واليد والاذن في العبد والصياغة في الذهب واليأس في الخنطة وبفوات المعنى المرغوب في العين فالأول لا يوجب الضمان في جميع الأحوال إذا ردت العين في مكان الغصب والثاني يوجب الضمان في جميع الأحوال والثالث يوجب الضمان في غير أموال الربا أما في الربا نحو أن يغصب خنطة ففقدت عنده أو أناة فضة فتشتم في يده فصاحبه بالخيار أن شاء أخذ ذلك بعينه ولا شيء له غيره وإن شاء تركه وضعته مثله تقاديع الربا وقال الشافعي له أن يضمن النقصان والرابع وهو وفوات المعنى المرغوب في العين كالعبد الخرف إذا نسي الحرفة في يد الغاصب أو كان شابا فشاخ في يده يوجب الضمان أيضا هذا إذا كان النقصان قليلا أما إذا كان كثيرا فيخير المالك بين الأخذ وبين تركه مع أخذ جميع قيمته وستعرف المحذ الفاصل بينهما في مسألة الحرق اليسير والفاحش وهذا إذا رده في مكان الغصب أما إذا كان في غير مكان الغصب فالمالك بالخيار بين أخذ القيمة وبين الانتظار إلى رده

قبل يكون غاصبا بدون النقل شربلاية قبل النقل والتحويل واحد وقبل التحويل النقل من مكان إلى مكان آخر والنقل يستعمل بدون الإثبات في مكان آخر يرى فعلى الأول يكون عطف ويحول من عطف المرادف وعلى الثاني من عطف الاختص على الأعم (قوله وقال محمد بن عيسى) وبقوله يقتضي الوقف در عن العيني قال وذكروا الذين الفتوى في غصب العقار والدور الموقوفة بالضم إن وان الفتوى في غصب منافع الوقف بالضم إن وفي فوائد صاحب المحيط اشترى دارا وسكنها ثم ظهر أنها وقف أو لصغير لمه أجر المثل صيانة لمال الوقف والصغير قال الاستروشنى وعماد الدين والأصح أن العقار يضمن بالبيع والتسليم وبالمجود في الوديعة وبالرجوع عن الشهادة بعد القضاء وفي الأشياء العقار لا يضمن إلا في مسائل وعده هذه الثلاثة قال في الشربلاية يتظر ما لو عطل المنفعة هل يضمن الأجرة كما لو سكن انتهى (قوله وعمله) عطف تفسير على قوله بسكاه حموى (قوله بأن كان عمله المحدادة أو القسارة) صريح في أن المراد بالعمل عمل يوهن البناء لا مطلقا ويلزم من جعل العطف في العمل على السكنى للتفسير كما ذكره السيد الحموى أن يكون المراد بالسكنى ما يقضى إلى انهدام البناء لا مطلقا وسأني في كلام الشارح ما يدل على ذلك أيضا وهو قوله وإنما قال بسكاه لأنه إذا نهضت الدار الخ (قوله ضمن النقصان) وهذا بالاجماع والفرق له مما به أتلفه بفعله والعقار يضمن بالاتلاف ولا يشترط الضمان بالاتلاف أن يكون في يده لا ترى أن الحر يضمن به بخلاف ضمان الغصب حيث لا يضمن إلا بالحصول في اليد ز بلعى (قوله في صورتين) أي النقص بالسكنى والزراعة حموى (قوله وقال محمد بن مسلمة الخ) قيل رجع محمد بن سلمة إلى قول نصير كذا في النهاية وقال في التبيين وهو يعني قول محمد بن سلمة لا أقبل لأن العبرة بقيمة العين دون المنفعة كذا في الشربلاية ثم الغاصب يأخذ رأس ماله وهو البذر قال في الدرر صحيحه في التجني وعن الثاني مثل بذر وفي الصيرفية وهو المختار وأخذ ما غرم من النقصان وما أنفق على الزرع ويتصدق بالفضل عند أبي حنيفة ومحمد صورته زرع كرين فأخرجت الأرض ثمانية أكرار وحقة من المؤنة قدر كرونه قد ركانه يأخذ أربعة أكرار ويتصدق بالماقي وقال أبو يوسف لا يتصدق بشيء وسأني بيان الوجه من الجانبين (قوله أو كان شابا فشاخ الخ) كذا في الاختيار ونصه ولو غصب عبدا أو جارية صغيرة فكبر أخذها ولا شيء للغاصب من النفقة قال عليه الصلاة والسلام من وجد عين ماله فهو أحق به ولو كان شابا فصار شيخا أو شابة فصارت عجوز ضمن النقصان والشلل والعرج وذهاب السمع والبصر ونسيان الحرفة والقرآن والأباق والسرقة والجنون عيب يوجب النقصان إذا حدثت عند الغاصب ضمنها انتهى لكن ذكر القهستاني ما يخالفه حيث قال غصب صبياء فصار له ثعبان عنده فانه يأخذه بلا ضمان (قوله هذا إذا كان النقصان قليلا) راجع للنوع الثاني وهو ما إذا حصل النقصان بفوات جزء من العين فإن كان النقصان قليلا أخذه ورجع بالنقصان وإن كان كثيرا فيخير بين أخذه والرجوع بالنقصان وبين أن يتركه على الغاصب ويرجع بجميع القيمة إلى هذا أشار شيخنا ومنه يظهر ما في كلام الشارح من الإيهام (قوله وهذا إذا رده في مكان الغصب) راجع للنوع الأول وهو ما إذا حصل النقصان بتراجع السعر أي عدم ضمان النقصان المحاصل بتراجع السعر مقيد بما إذا رده في مكان الغصب قال في الدرر إذا ردها المغصوب إلى مالكه بعد نقصان السعر فإذا كان الردي في مكان الغصب فلا ضمان عليه لأن تراجمه بفوات الرغبات لا بفوات جزء وإن لم يكن فيه بخير المالك بين أخذ القيمة أو يتظر إلى الذهاب إلى ذلك المكان ليسترده لأن النقصان حصل من قبل الغاصب بنقله فكأن له أن يلتزم الضرر ويطالب بالقيمة وله أن ينتظر انتهى وقوله فكان له أن يلتزم الضرر أي للغاصب أن يلتزم الضرر إذا اختار أخذ قيمة المغصوب في مكان الغصب يوم المحصومة وإن فرض المسئلة على كون القيمة في بلد المحصومة أقل كما ذكره عزمي لكن كان الظاهر أن يقول فكان له أن يلتزم الضرر أي للمالك أن يلزم الغاصب الضرر على ما لا يخفى (قوله فالمالك بالخيار بين أخذ القيمة وبين الانتظار إلى رده

الى مكان الغصب) اراد بالقيمة قيمة المغصوب في مكان الغصب يوم الخصومة على ما صرح به في المجامعة
 وايضا المذكور فيها هو التخيير بين ثلاثة اشياء والثالث هو الرضا به فلا يذهب ما في كلام الشارح من
 الاجمال المخل عزمي (قوله أي ان غصب عبد فآجره الخ) كذا الواسع تعاره وأجره لانه يصير به غاصبا
 والمراد نقصان العين لا القيمة بتراجع السعر بنبلالية (قوله ونصدق بالغلة عندهما) أي وجوبا
 قهستاني أصله ان الغلة للغاصب عندنا خلافا للشافعي لان المنافع لا تقوم الا بالعقد والعاقده والغاصب
 فهو الذي جعل منافع العبد ما لا يعقده فكان هو أولى ببذلها ويؤمن ان يتصدق بها لاستفادتها بسبب
 خيئ وهو التصرف في مال الغير حرر وكان ينبغي ان يتصدق بما زاد على ما ضمن عندهما لا بالغلة كلها
 كذا في التبيين قال العلامة المقدسي قلت يحمل على انه لم ينقص جوى وأقول ذكر في الدرر معزيا الى المنع
 انه يتصدق بكل الغلة حيث كان غنيا وهو الصحيح كما في البرازية بخلاف ما في الملتقى من انه يتصدق بالباقي
 انتهى فجواب المقدسي ساقط والتقييد بالغنى للاحتراز عن الفقير فانه لا يتصدق كما في الاختيار يعني
 لا يؤمر بالتصدق واعلم ان بعضهم ذكر ما نصه وهذا اذا كان النقصان في العين وكان غير ربوي زيلعي وهذا
 وان كان صحيحا بالنسبة لقول المصنف وان استغله الخ لشموله لما اذا كان المغصوب الذي استغله الغاصب
 ربويا لكن لا يجوز ذكره بالنسبة لقول الشارح أي ان غصب عبد الخ فتنبه (قوله وعند أبي يوسف
 لا يتصدق) وهذا قول أبي يوسف الا قل له ما روى انه عليه السلام نهى عن ربح ما لم يضمن وهذا ربح
 ما هو مضمون فيطيب له وجه قولهما انه مستفاد بسبب خيئ وهو التصرف في ملك الغير والملك المستند
 ناقص فلا ينعدم به الحبث فلو هلك العبد في يد الغاصب حتى ضمن قيمته له ان يستعين بالغلة في اداء
 الضمان فان بقي شيء من الغلة تصدق به ووجه جواز الاستعانة بالغلة في اداء الضمان ان الغلة ملك
 الغاصب والحبث لمحق المالك والتصدق به الم يكن حقا ولمذ الويلم الغلة الى المالك مع العبد كان للمالك
 ان يتناولها وان كان غنيا وهو الصحيح لزوال الحبث بوصولها اليه بخلاف ما اذا باعه فهل في يد المشتري
 ثم استحق حيث لا يستعين الغاصب بالغلة في اداء الضمان لار الحبث في الغلة الحاصلة قبل البيع لم يكن لمحق
 المشتري فلا يزول بالوصول اليه كذا ذكره الدرر فان قلت قوله والتصدق به الم يكن حقا بخلاف ما
 قدمناه عن القهستاني من كون التصديق واجبا قلت ما ذكره القهستاني من الوجوب يحمل على اذا لم يرد
 الى مالكه كما يستفاد من كلامه (قوله كالموت تصرف الغاصب الخ) قل ان زيلعي فان كان ممتنعين لا يجعل له
 التناول منه قبل ضمان القيمة وبعده يحمل الا فيما زاد على قدر القيمة وهو الربح المذكور هنا فانه لا يطيب
 (قوله يتصدق بالربح عندهم) ظاهر هذا الاطلاق انه لا فرق في الامر بالتصدق بين ما ينعين كالعروض
 ونحوها وما لا ينعين لكن قال في الدرر هذا واضح فيما ينعين بالاشارة اليه كالعروض ونحوها لان العقد
 يتعلق به اما فيما لا ينعين كالدرهم والدنانير ففي الجماع الصغير اذا اشترى بها فانه يتصدق بالربح يعني
 اشار اليها وتقدمها وأما اذا اشار اليها ونقدم من غيرها وأطلق وتقدمها أو أشار الى غيرها وتقدمها
 يضبط له لان الاشارة اليها لا تفيد التمين فيستوى وجودها وعدمها الا ان يتأكد بالتقدم منها وبه
 كان يفتى أبو الليث وفي الكافي قال لا يطيب بكل حال وهو المختار لا إطلاق لمجواب في الجماعين والمضاربة
 انتهى أي كتاب المضاربة من المبسوط كما ذكره الوان والظاهر ان المراد بالجماعين الجماع مع الكبير
 والصغير للامام محمد قال في الثمر بنبلالية كذا ذكرنا زيلعي هذا التسمي عن الكرخي على أربعة أوجه
 وذكر الاختيار المذكور أيضا ثم قال واختار بعضهم الفتوى بقول الكرخي في زماننا لكثرة المحرمات
 انتهى والاختلاف في التصديق محله ما اذا صار بالقلب من جنس ما ضمن بان ضمن دراهم مثلا وصار في
 يده من بدل المضمون دراهم وان كان من غيرها كقطعام وعروض لا يجب عليه التصديق بالاجماع لان
 الربح انما ينعين عند اتحاد الجنس (قوله وملك الخ) أما الضمان في صورة التغير وزوال الاسم فلكونه
 متعديا وأما الملك فلانه أحدث صنعة متقومة لان قيمة الشاة تزداد بطبخها وشيها وكذا قيمة الخنطة تزداد

الى مكان الغصب (وان استغله
 تصدق بالغلة) أي ان غصب عبدا
 فأجره فأخذ أجره فنقصته الأجرة
 ضمن وتصدق بالغلة عندهما وعند
 أبي يوسف لا يتصدق (كالموت تصرف
 الغاصب في) المال المضمون
 والمودع في مال (الوديعة) والمستعير
 في المستعار (وربح) يتصدق بالربح
 عندهما وان ملكه وعند أبي يوسف
 يطيب له الربح وعند الشافعي
 لا عليه (و) ان غصب (ملك) بالاحل
 انتفاع قبل اداء الضمان وقبل الأبراء
 وتضمن المالك أو الحاكم القيمة

بطحنها واحداً تصبح حق المالك هالكاً من وجهه حتى تبدل الاسم وفات أعظم المنافع وحق الغاصب قائم من كل وجه فيكون راجعاً على المالك من وجهه على ما تقر في الأصول وكذا ثبت للمالك للغاصب إذا اختلط بملكه بحيث لا يمكن التمييز أصلاً ولا بهرج درر وزيلبي وأما إذا غصب ثوباً فصبغه بعصفر لم ينقطع حق المالك فيه وكان بالخيار على ما سيجي لأن عين الثوب قائم لم يتبدل اسمه عنانية (قوله وبعد وجود واحد منها يحل) والقياس نبوت المحل وإن لم يوجد واحد مما ذكر قال في الدرر وهو رواية فلو غصب طعاماً فمضغه حتى صار مستهلكاً يتلعه حالاً في رواية وحراماً على المتقدم حسماً المادة الفساد انتهى بقي إن يقال مقتضى قول الشارح وبعد وجود واحد منها يحل أنه يكفي للمحل وجوب البذل ولا يتوقف على الأداء بالفعل وهذا مذهب الإمام ذكره القهستاني ونصه وشرط الطبيب عنده وجوب البذل وعندهما أدأوه قال وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغيرها انتهى واعلم أن ما جعله القهستاني مذهب الإمام يخالفه ما سياتي من قول الشارح ثم القياس وهو قول زفر والحسن ورواية عن أبي حنيفة الخ (قوله شيء) متعلق بقوله ملك وسيد كحترزه وفي التتارخانية وكل موضع ينقطع حق المالك فيه فأنغصوب منه أحق بذلك الشيء من سائر الغرماء حتى يستوفي حقه فان ضاع ذلك ضاع من مال الغاصب جوى والحاصل أنه إذا غصب شيئاً وغيره بالتصرف فيه تصرفاً يزيل اسمه ومعظم منافع فانه يضمه الغاصب وملكه بتقرر الضمان عليه واليه ذهب بعض المتقدمين وقال بعض المتأخرين سبب الملك الغصب عند أداء الضمان كما في المبسوط فلو أتى المالك عن أخذ القيمة وأراد أخذ العين لم يكن له ذلك كما في النهاية لكن حكى مفتي الثقلين أن الصحيح عند المحققين أن الملك إنما يثبت للغاصب عند تراض الخصمين بالضمان أو قضاء القاضي به أو أداء البذل كما في الذخيرة وغيرها شيخنا عن القهستاني وقوله وقال بعض المتأخرين سبب الملك الغصب عند أداء الضمان يتفرع عليه ما قدمناه من الاختيار من أن الملك أداء الضمان يثبت للغاصب مستنداً إلى وقت الغصب (قوله وشواها) قيد به لأن مجرد ذبح الشاة ولو مع السخ والتأريب لا نفوت به المقصود فلا يحصل به تبديل العين فبقيت على ملكه كما في الزيلبي والتأريب تقطيعها أي جعلها قطعاً كما أفاده الزيلبي وغيره خلافاً للعين حيث جعل تنطيع اللحم بعد ذبح الشاة كطبخه كإنه عليه الشيخ شاهين (قوله وعند الشافعي لا ينقطع حق المالك) لأن العين باقية وفعله محظور فلا ينافي به نعمة الملك ولأنه استهلك العين من وجهه ألا ترى أن المقاصد قد فات بعضها وكذا الذات حتى صار له اسم آخر والمحظور لغيره لا يمنع أن يكون سبباً لحكم شرعي ألا ترى أن الصلاة في الأرض المغصوبة تجوز وتكون سبباً لحصول الثواب الجزيل فها طنك بالملك غير أنه لا يجوز له الانتفاع قبل أداء الضمان كيلا يلزم فتح باب الغصوب ويدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام في الشاة المذبوحة بغير إذن مالكها بعد الطبخ أطمعوها الأسارى ولو جاز الانتفاع ولم يملكه لم يملكه ما قال ذلك كذا في الزيلبي والذي في الدرر أطمعوها الأسرى قال في غاية البيان الأسرى والأسارى شك الراوى (تمت) روى أنه عليه السلام كان في ضيافة أنصاري فقدم إليه شاة مصلية أي مشوية فأخذ منها القمة فجعل يلوها ولا يسيغه فقال عليه السلام أنها تخبرني أنها ذبحت بغير حق فقال الأنصاري كانت شاة أخى وسأرضيه بما هو خير منها إذا رجع فقال عليه السلام أطمعوها الأسارى قال مجدي يعني المجسب فأمره بالتصدق مع كون المالك معلوماً بيان أن الغاصب قد ملكها إن مال الغير يحفظ عليه عينه إذا أمكن ومنه بعد البيع إذا تعذر حفظ عينه فلما أمره بالتصدق بهادل على أنه ملكها وعلى حرمة الانتفاع قبل الرضا كما في العناية وقوله والمحظور لغيره لا يمنع أن يكون سبباً لمحكم شرعي الخ جواب عن قوله ولا معتبر بفعله لانه محظور وتقريره أن لهذا الفعل جهتين جهة تقويت يد المالك عن المحل وهو محظور وجهة أحداث صنعة متقومة وهو سبب من حيث هذه الجهة وقول العين في سياق الاستدلال على نبوت الملك للغاصب إذا غصب بالغصوب بقوله عليه السلام أطمعوها الأسارى ولقد أفاد هذا الأمر بالتصدق وزوال ملك المالك وحرمة الانتفاع للغاصب قبل الرضا

وبعد وجود واحد منها يحل (شي)
 بأن غصب شاة وذبحها وشواها (وطبخ)
 وطحنها أو زرعها (أو أخذ سيف أو ناء)
 حال كون الأناة ملاساً (بغير المحبرين)
 أي الذهب والفضة هذا كله عندنا
 وعند الشافعي لا ينقطع حق المالك

صوابه حذف الواو من قوله وزوال ملك المالك كما يشهد به السيلق والسباق كذا ذكره شيخنا وأشار
بقوله كما يشهد به السباق والسباق الى الاحتراز عما عساه يتوهم من صحة نبوت الواو بناء على ان يقرأ
الامر بالنصب على المفعولية لا فادانه وان كان محتملا وعليه فلا تصويب لكنه بعيد فية عن رفعه على انه
بدل من اسم الإشارة (قوله وهو رواية عن أبي يوسف) غير أنه اذا اختار أخذ العين لا يضمه النقصان
عنده في الاموال الربوية لانه يغضى الى الربا وعند الشافعي يضمه وهو قول أحمد لان الاوصاف تابعة
للعين والملك يبقى بقاء العين وهي باقية ومذهب مالك بتحريم المالك بين التضمين وأخذ العين بلا شيء وعن
أبي يوسف ان ملكه يزول عن العين ويملكه الغاصب لكنه يباع فيوفى به دين المغصوب منه يعني
ما وجب له عليه بالغصب من المثل والقيمة وان مات الغاصب فالمغصوب منه أحق من سائر غرمائه عني
(قوله وهو قول زفر والحسن ورواية عن أبي حنيفة الخ) لوجود المالك المطلق ولهذا ينفذ تصرفه كالخليف
لغيره ووجه الاستحسان ما استقدم من قوله عليه السلام أطعموها الاسارى كما سبق ولان في اباحة
الانتفاع فتح باب المعصية فيحرم قبل الارضاء حسم المادة الفساد ونفاذ بيعه وهبته مع الحرمة لقيام الملك
كفاي البيع الفاسد درر (قوله للغاصب ان يأكل هذا الدقيق الخ) فعلى هذه الرواية نفي الامام لا يشترط
تحل الانتفاع أداء الضمان بالفعل بل يكفي في ذلك وجوبه كما قدمناه عن القهستاني ودكرنا ما بينهما من
المخالفة من حيث ان القهستاني جعل ذلك مذهبا للامام ومقتضى جعل الشارع له رواية عن الامام
ان يكون مذهبه توقف المحل على الاداء بالفعل (قوله لم يزل ملك ملكها عند أبي حنيفة الخ) لهما انه
أحدث فيه صنعة متميزة كما سبق بيانه وله ان اسم الذهب والفضة لم يزل عنهما وكذا لا يزول معناهما وهو
الثمنية فلا يكون في حكم الهلاك على ان الصنعة غير متميزة في الاموال الربوية ولهذا لو غصب فلان فكسره
ثم رده الى المالك لا يضم ابن فرشته وقوله فرده يعني وقوله اذله اذ لا يختار عدم قبوله وتضمينه اقيمة من
خلاف جنسه كما سبق (قوله ببناء على ساحة) بالجيم والساحة بالحاء المهملة يأتي ذكرها شربلاية
(قوله وزال ملك مال كها) هذا اذا كانت قيمة البناء أكثر من قيمة اذلا وان كانت بينهما سواء فان
اصطلحها على شيء طاز وان تنازعنا ببيع البناء ويقسم الثمن بينهما على قدر ما هو لو اراد الغاصب نقص
البناء ورد الساحة ان بعد القضاء بالقيمة لم يحزوان قبله قيل يجوز وقيل لا يجوز لما فيه من تضيق المال
بغير فائدة شربلاية عن النهاية والبرازية والخبرة ولم يظهر لي وجه ما ذكره من ان ثمر البناء يسمى
بينهما مع ان البناء للغاصب فليراجع ثم ظهر لي ان في العبارة سقطوا الصواب وان تنازعنا ببيع البناء
والساحة معا فندبر (قوله وقال الشافعي للمالك أخذها ونقص البناء) كان الاولى تأخير عن قوله وذكر
الكرخي كما فعل الزبلي ونص عبارة وقال الكرخي انما ينقطع حق المالك عن الساحة ذابني حولا
وعند الشافعي لا ينقطع حق المالك كبقيا كان فيهم اذ لم يأخذ ساحتها لانه وحدها مال فكن
أحق به بالنقص وعندنا انقطع حقه مطلقا في الصحيح لان في نفعه ضرر بالغاصب قال عليه الصلاة والسلام
لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وضرر المالك مجبور بضمان القيمة فلا يضره رافضه انما اذا اخطأ بالخط
المغصوب بطن آدمي او أدخل لوطا مغصوبا في السفينة وكان في لبح البحر انتهى وقيد بقوله وكان في لبح
البحر لانها اذا كانت واقفة كان له نزعها عنده فلا يصلح للاستشهاد عنانية (قوله ولكن هذا ضعيف)
الإشارة لما ذكره الكرخي لكن في غاية البيان وكان الهندواني مختار قول الكرخي ولهذا الحكم
يدل على صحة ما قال الكرخي الخ (قوله ولو ذبح شاة) اعلم ان ذبح الشاة من النقصان بفوات جزء من
العين كذا ذكره شيخنا وهل ينقطع به حق المالك قال الاتفاق الصحيح انه لا ينقطع لان الشاة لا تفسر
مستملكة بمجرد الذبح ابقاء الاسم ولهذا يقال شاة مذبوحة فاذا أربها عضو او اقلوا لا ينقطع حق المالك
لانه صار مستملكة بزر والتركيب لكن الصحيح خلافه لانها كانت تقصد للاكل وبعده لم يطل هذا
المعنى انتهى (قوله أو نرق ثوبا) لفظ الثوب محتمل لما لبس كالقميص وهو ظاهر ولما لا لبس

وهو رواية عن أبي يوسف ثم القياس
وهو قول زفر والحسن بن زياد ورواية
عن أبي حنيفة ان الغاصب ان يأكل
هذا الدقيق وينتفع به قبل ان يؤذي
السمان وانما قيد بقوله بغير المحجرين
لانه لو غصب ذمها أو فضة ففسرها
دراهم أو ذنابير أو آنية لم يزل ملك
مالكها عند أبي حنيفة ولا شيء
للاصناف ولا يملكها الغاصب وعليه
مذهبنا (وبناء) أي ملك بالاحل انتفاع
قبل اداء الصمان ببناء (على ساحة)
وزال ملك مال كها وزم الغاصب
وقال الشافعي للمالك أخذها
فيما هو قال الكرخي ان وضع
ونقص البناء وذكر الساحة في بناءه
المستقلة فما اذا ادخل الساحة في بناءه
بان بني حوله الا عليها وأما اداني
على الساحة فيهدم للرد ولكن هذا
ضعيف كذا في الكافي الساحة
بالحجيم خشب منخوطة مهيئة للاساس
عندنا وروى ما بان جعلها جذعا أو نحو
ونبي عابها (ولو ذبح شاة) بغير اذن
ملكها (أو نرق ثوبا) مغصوبا أو خفا
(فاحشا) يطل عامة منفعته وقيل
بالتشديد لانه يأتي عن المبالغة قال
فتح الابواب وفتح الابواب (فهمس)
المالك ان تشبه وسام الغصوب اليه
أي الى الغاصب

كالكرباس شربلية (قوله أو ضمن النقصان وأخذه) هذا إذا قطع الثوب ولم يحد فيه صنعة
وأما إذا أحدث فيه صنعة بأن خامه قصاصاً مثلاً فإنه يقطع به حق المالك عنه عندنا زيلبي (قوله وكذا
الدابة) يعني الماء كولة بدليل ما سيجيء (قوله هذا هو الظاهر) لانه اتلاف من وجه باعتبار فوت
بعض الأغراض من الحمل والدر والنسل وفوات بعض المنفعة في الثوب فيخبر زيلبي (قوله وروى
الحسن الخ) لان الذبح والسلخ زيادة فيها لا تقطع احتمال الموت حتف أنفها زيلبي (قوله ولو كانت
الدابة غير مأكولة الخ) لانه استهلاك من كل وجه لانه بعد القطع لا تصلح للحمل ولا للركوب
زيلبي وفي الدر ذكر أن الخيار ثابت في غير الماء كولة أيضاً لكن إذا اختار ربه أخذها لا يضمه شيئاً
قال وعليه الفتوى كما نقله المصنف عن العادة الخ وأعلم أن ما ذكره في الدر من كون الخيار ثابتاً في غير
الماء كولة أيضاً مخالف لما استظهره الاتفاق على ما نقل عنه الشلبي ونصه وقال الاتفاق في هذا الفرق
بين ما كول اللحم وغيره في قطع الطرف على ما ذهب اليه صاحب الهداية والظاهر وجوب تضمين
جميع القيمة فيها بالاختيار انتهى (قوله وبخلاف قطع طرف المملوك) لانه بعد القطع صالح لجميع ما كان
صالحاً قبله من الانتفاع زيلبي قال الشلبي وفيه نظرو ينبغي أن يقال لانه منته مع به بعد قطع طرفه
في بعض المنافع اه معزياً إلى قارى الهداية (قوله وفي الخرق اليسير ضمن النقصان) لان الغاصب
عنه وهكذا المحكم في كل عين من الاعيان الا في الاموال الزبوية فان تضمين النقصان يتعذر فيها لانه
يؤدى الى الرافى فيخير المالك بين أن يأخذ العين ولا يرجع بشئ على الغاصب وبين أن يسلم العين اليه
ويضمه مثله أو قيمته والى اخراج الاموال الزبوية أشار بقوله أو خرق ثوباً لان الرافى لا يجرى فيه ابن قريته
(قوله والصحيح أن الخرق الخ) وقيل الفاحش ما وجب نقصان ربع القيمة وقيل نصفها وقيل الفاحش
ما يصلح لثوب ما واليسير ما يصلح شربلية عن النهاية (قوله وجنس المنفعة) بالجر عطف على المضاف
اليه وهو العين فيكون العامل فيه لفظ بعض لقوله بعده ويبقى بعض العين وبعض المنفعة شربلية
(قوله قلعا وردت) لقوله عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق أى ليس لذى عرق ظالم وصف
العرق بصفة صاحبه وهو الظلم وهو من الجاز كما يقال صام نهاره وقام ليله زيلبي وفي العناية عن المغرب
يتبين عرق أى لذى عرق ظالم وهو الذى يغرس فى الارض على وجه الاعتصاب وقد روى بالاضافة
أى ليس لعرق غاصب ثبوت بل يؤمر بقلعه انتهى (قوله وكان القاضى ابو على النسفى الخ) تعقبه
العلامة قاسم فى حاشية شرح الجمع فليتنظر جوى (قوله انه ذكر تفصيلاً) وجرى على هذا التفصيل
فى الدر حيث قال هذا اذا كانت قيمة الساحة اى بالحاء المهملة كفى الشربلية عن النهاية اكثر من
قيمة البناء والغرس واذا عكس فللغاصب ان يضم له قيمة الساحة فبأخذها (قوله ان كان بيده
لؤلؤة الخ) وادخل البقر رأسه فى قدر او اودع فصلاً فكبر فى بيت المودع ولم يمكن اخراجه الا بهدم المجدار
او سقط دينار فى محبرة غيره ولم يمكن اخراجه الا بكسرهما ونحو ذلك يضمن صاحب الاكثر قيمة الاقل
والاصل ان الضرر الاشد يزال بالاخف در عن الاشياء قال ولو بالغ لؤلؤة هات لا يشق بطنه لانه حمة
الا دعى اعظم من حرمة المال وقيمتها فى تركه وجوزة الشاوى قياساً على الشق لاخراج الولد قلت
وقد منا فى الجنائز عن الفتح انه يشق ايضاً فلا خلاف وفى تنوير البصائر انه الاصح (قوله يوم بقلعه الخ)
فتقوم اى الارض بدونها اى بدون البناء والغرس ومع احدهما حال كونه مستحق القلع فيضمن
الفضل فان قيمة الشجر والبناء المستحق القلع اقل من قيمتهما معاً فلو عاقبة المقلوع اذا نقص منها جرة
القلع كان الباقي قيمة الشجر المستحق القلع فاذا كانت قيمة الارض مائة وقيمة الشجر المقلوع عشرة واجرة
القلع درهم بقى تسعة دراهم فالارض مع هذا الشجر تقوم بمائة وتسعة دراهم فيضمن المالك التسعة درر
(قوله ولا قيمة بناء او شجر مقلوع) لكن ظاهر قول المصنف مقلوعاً انه يضمن قيمته مقلوعاً على الارض
بان يقدر الغرس خطباً والبناء آجر أو لبناً او حجارة مكومة على الارض جوى (قوله وان غصب ثوباً الخ)

(أو ضمن النقصان) وأخذه وكذا الدابة وكذا
إذا قطع يدها أو رجلها هذا هو الظاهر وروى
الحسن من أبي حنيفة انه لا يضمه شيئاً ولو
كانت الدابة غير مأكولة اللحم فقطع الغاصب
طرفها فلا مالك ان يضمن جميع قيمتها بخلاف
ما إذا قطع اذن الدابة أو ذنبها يضمن النقصان
وبخلاف قطع طرف المملوك حيث يأخذ
المملوك مع ارض العضو المقطوع (وفي الخرق
اليسير ضمن النقصان) وأخذ الثوب والصحيح
ان الخرق الفاحش ما يفوت به بعض العين
وجنس المنفعة ويبقى بعض العين وبعض المنفعة
فذلك مثل قطع الثوب قيمته اقل من جنس
منفعة القباء والحبة ويبقى جنس المنفعة ولو
واليسير ما لا يفوت به شئ من جنس المنفعة (ولو
غرس أو بنى فى ارض الغير قلعا وردت) الارض
الى مالكها ان طالب كذا فى المحيط والذخيرة
وكان القاضى ابو على النسفى يحكى عن شيخه ابي
الحسن الكرخى رحمه الله انه ذكر تفصيلاً فقال
اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض
لا يؤمر الغاصب بقلع ذلك بل يضمن قيمة الارض
وان كانت اقل فكذلك فى الكتاب وقال
مشايخنا هذا اقرب من مسائل حفظت عن
محمد منها ان من كان بيده لؤلؤة فسقطت
فابتاعها حاجة انسان فانه يتطرق الى قيمة
الداجية واللؤلؤة فان كانت قيمة الداجية اقل
من قيمة صاحب اللؤلؤة بين ان يأخذ الداجية
او يضمن قيمتها وبين ان يترك اللؤلؤة ويأخذ
فيمتها (وان نقصت الارض بالقلع ضمن) مالك
الارض (له) أى للغاصب (البناء والغرس)
اى قيمتهما ان شاء حال كون كل واحد منهما
(مقلوعاً ويكون) كلاهما (له) معناه يضمن
قيمة بناء او شجر يوم بقلعه لا قيمة بناء او شجر
ثابت فى الارض ولا قيمة بناء او شجر مقلوع
(وان) غصب ثوباً ثم (صبيع)

فلو صبغه احر فنقص كأن كانت قيمته ثلاثين فصارت عشرين فعند محمد يتظر الى ثوب يزيد فيه ذلك الصبغ فان كانت الزيادة خمسة يأخذ ثوبه وخسة لان له عشرة وعليه للغاصب خسة قيمة صبغه فالحسة بالخسة ويرجع بما بقى من النقص كذا رواه هشام عن محمد وهو مشكل من حيث ان المقصوب منه لم يصل اليه المقصوب كله وانما وصل اليه بعضه وكان من حقه ان يطالب هو الى تمام حقه فكيف يتوجه عليه الطلب وهو لم ينتفع بالصبغ ولم يصل له به الا تلف ماله كذا في الزيلعي وغيره فان قلت في ايجاب قيمة الصبغ على رب الثوب مع ان قيمة الثوب انتقصت بسبب الصبغ مخالفة لما في الدرر حيث ذكر ان رب الثوب اذا اختار اخذه يأخذه ولا شيء للغاصب من اجر الصبغ لانه نقص انتهى قلت ما ذكره في الدرر يحمل على ما اذا صبغ بما يكون تنقيصا لقيمة الثوب ولهذا وضع المسئلة فيما اذا صبغه بالسواد فلا ينافي ما قبله لانه مفروض فيما اذا صبغ بما يوجب الزيادة وان كانت قيمة الثوب انتقصت بسبب الصبغ فالنقص لم يكن لمعنى في الصبغ بل لمعنى في الثوب بدليل ما في الهداية من قوله وكان ثوبا تنقصه الحجرة وقوله فعن محمد يتظر الى ثوب يزيد فيه الحجرة فلا شكال فتدبر (قوله احر) لو ابقى المثل على اطلاقه لكان اولى اذ لا عبرة للالوان بل الحقيقة الزيادة والنقصان لان من الثياب ما يزيد بالسواد ومنها ما ينقص وكذا من الثياب ما يزيد بالحجرة والصغرة ومنها ما ينقص كافي الدر والزيلعي (قوله وغرم مازاد الخ) لان الصبغ مال متقوم وبجنيته لا يسقط تقوم ماله فيجب صون حقه ما ورب الثوب والسويقي اولى بالخير لانه رب اصل ولا آخر وصف قائم بالاصل فخير لتعذر التمييز بخلاف البناء لانه وجودا بعد النقص والصبغ يتلاشى بالغسل وبخلاف مال الوانصبغ بغير فعله بالنار يخ لا يخير بل يؤثر رب الثوب بدفع قيمة الصبغ لانه لا جناية من ربه وقال ابو عصمة ان شاء رب الثوب باع الثوب وضرب كل بقيمة ماله وحكم اللت كالصبغ زيلعي وابو عصمة هو سعد بن معاذ المروزي تلميذ ابي يوسف (قوله والاضافة التقديرية الخ) انما تنافي هذه الاضافة التقديرية على تقدير ان نكون ما مصدرية لا موصولة اسمية جوى (قوله فيلزم عليه الصبغ) اى قيمة الصبغ وتعتبر قيمة الصبغ يوم الخصومة لا يوم الاتصال بالثوب شاي (قوله وقال الشافعي في الثوب الخ) قاس الصبغ على الغرس والبناء في الارض وجوابه ما مر من الفرق (فرع) رجل استهلك شيئا زعمه ضمان شيئين كما اذا استهلك مصراعين من مصراعي باب او نعلين فانه يضمن نعلين ومصراعين ذكره ابن العز في الغار

* (فصل) * (قوله لكان اولى) مبنى الاولوية على كون الفعل مبنيا للمعلوم وليس في كلام المصنف ما يعينه فيجوز بناؤه للجهول وحينئذ يفيد ما اذا كان بفعل الغاصب ولا بفعله فلا اولوية كذا ذكره شيخنا وهذا على تسليم ما ذكره الشارح من الاولوية بناء على كون بناء الفعل للمعلوم متعينا والافقد نظر السيد المحوى في كلام الشارح بقوله في الاولوية نظرفانه لوقال ذلك لم يعلم منه حكم مالو غيبه بخلاف ما عبر به المصنف فانه يعلم منه حكم مالو غاب بالطريق الاولى انتهى اذا علمت هذا ظهر لك ما في كلام بعضهم حيث وجه الاولوية التي ذكرها الشارح بقوله لانه اذا ملكه فيما اذا غاب بغير صنعه علم الحكم فيما اذا كان يصنعه بالطريق الاولى انتهى (قوله وضمن المالك قيمته) مزج الشارح يقتضى ان يقرأ من بتشديد الميم والذي بخط المحوى وضمن للمالك قيمته بتخفيف الميم من ضمن قال والتشديد يوجب تفكيك الضمير واعلم ان للقاضى ان يأخذ القيمة من الغاصب عند غيبة المالك فان ضاع فالضمان على الغاصب (قوله ملكه) جواب شرط مقدر محوى والضمان يثبت له الملك مستندا الى وقت الغصب فتسلم له الاكساب لا الاولاد در عن الملتقى ولا يراد بكون الغصب سببا للملك عند اداء الضمان انه يوجب له مطالبا بطريق الاستناد والناية به ثابت من وجه دون وجه فلا يظهر أثره في ثبوت الزيادة المنفصلة كذا في الغناية قال الزيلعي ونحن لا نجعل الغصب سببا للملك بل الغصب موجب لرد العين عند القدر ولرد القيمة عند العجز بطريق الجبران وهذا الحكم هو المقصود بهذا السبب ثم يثبت

احمر (او) سويقاشم (ات السويقي
وسمن) اى يله به وخلطه (ضمنه)
المالك (قيمة ثوب ابيض ومثل السويقي
او أخذهما) المالك (وغرم مازاد
الصبغ والسمن) اى زيادة الصبغ
والسمن والاضافة التقديرية بيانية
فيلزم عليه الصبغ والسمن وقال
الشافعي في الثوب لالمالك ان عسكه
ويأمر الغاصب بالرد الصبغ عن ثوبه
بالعسل بقدر الامكان ويقضيه
نفسان (ثوب ان انتقص بذلك ثوبه
فصل عيب) الغاصب (المعصوب)
ولو قال اذا غاب المعصوب لكان اولى
(ضمن) المالك (ففيه ملكه)
الغاصب وكذا ملكه اداء الضمان
او يحكم القاضى عليه بالضمان

المالك به للغاصب شرما لاقتضاء بالقيمة لاحكامنا بتاي الغصب مقصودا ولهذا لا يملك الولد بخلاف الزيادة المتصلة والكسب لانه تباع اذ الكسب بدل المنفعة ولا كذلك المنفصلة بخلاف البيع الموقوف او الذي فيه الخيار حيث تملك به الزيادة المنفصلة أيضا لانه سبب موضوع للملك فيستند من كل وجه انتهى (قوله وقال الشافعي لا يملكه) لان الغصب عدوان محض ليس فيه شبهة الاباحة فكيف يستفاد الملك بالخيانة المحضة ولنا ان المالك ملك البدل فوجب ان يزول البدل عن ملكه لئلا يجتمع البدل والمبدل في ملك رجل واحد يلبى ووجب ان يدخل في ملك الغاصب والا لزم ثبوت الملك بلامالك درر وللشربة لاني هنا كلام (قوله اي اذا اقام المالك البيعة الخ) هذا خلاف المتبادر من كلام المصنف والمتبادر من كلامه انهما اذا اختلفا في القيمة ولا يبيعة لهما ما بالقول قول الغاصب لانه منكر للزيادة واذا كان له ما يبيعة فالبيعة بينة المالك لانها مثبتة للزيادة دون الغاصب لان بيئته تنفي الزيادة والبيعة على النفي لا تقبل حموى ولا يشترط في دعوى المالك ذكر اوصاف المغصوب بخلاف سائر الدعاوى شرعية لانية عن النهاية وسبق (قوله قيل لا تقبل) لانها تنفي الزيادة وبيعة النفي لا تقبل (قوله وقيل ينبغي ان تقبل) لاسقاط اليمين كودع ادعى رد الولد ببيعة وبعضهم فرق بينهما وهو الصحيح اذ بيعة المودع تنفذ عنه المحصومة وبيعة الغاصب لا تنفذ بل يطالب بالقيمة قيل وفيه نظر اذ ليس المراد من بيعة الغاصب الاسقاط اليمين على الزيادة واذا حصلت له هذه الفائدة صار في معنى المودع قال الحموي نقلا عن المقدسي والفرق ظاهر لنوجه المحصومة ووجوب القيمة في الغصب انتهى وما في الخلاصة من قوله اراد الغاصب اقامة البيعة على قيمته فقال المالك احلفه ولا اريد البيعة له ذلك انتهى يتنى على ما هو الراجح من عدم قبول بيعة الغاصب مطلقا حتى لاسقاط اليمين عن نفسه فاني النهاية من قوله لا تقبل بيعة الغاصب لانها تنفي الزيادة والبيعة على النفي لا تقبل صحيح ولا اشكال فيه خلافا لما في الشربة لانية (قوله وقيمتها أكثر) وان قل كذا نفي في ألف درهم كما في الزاهدي قهستانى (قوله ولا خيار للمالك) لرضاه حيث ادعى هذا المقدار فقط در (قوله فارضه بيمين الغاصب فالمالك يمضى الضمان الخ) وهذا الخلاف للكرخي فيه كما يعلم من كلام العيني وان يلبى اذ الكلام فيما اذا ظهر وقيمتها أكثر بخلاف ما اذا ظهر وقيمتها مثل ما مضى أو أقل فانه محل الخلاف فعند الكرخي لا خيار له وظاهر الرواية انه يخير أيضا وهذا تعلم ما في كلام الشارح من التحلل (قوله أو يأخذ المغصوب) ولا خيار للغاصب ولو قيمته أقل لازومه باقراره ذكره الواني نعم متى ملكه بالضمان فله خيار عيب ورؤية تجتبي كذا في الدر (قوله ويرد العوض) وللغاصب حبس العين حتى يأخذ القيمة شرعيا لانية (قوله في ظاهر الرواية الخ) هذا لا يحسن تعلقه بما ذكره المصنف لما علمت من ان ثبوت الخيار للمالك فيما اذا ظهر وقيمتها أكثر لا خلاف للكرخي فيه والظاهر ان ذلك يتعلق بكلام سقط من كلام الشارح هو وان ظهر وقيمتها مثل ما مضى من الغاصب أو أقل فكذا يتخير المالك أيضا في ظاهر الرواية وهو الاصح وقال الكرخي لا خيار له (قوله وهو الاصح) لان رضاه بهذا القدر لم يتم حيث ادعى الزيادة وانما أخذ دونها لعدم البيعة درر ومن هنا قال القهستانى لو حذف المصنف قوله وقيمتها أكثر لكان أولى (قوله وقال الكرخي لا خيار له) يعني فيما اذا ظهر وقيمتها مثل ما مضى من الغاصب أو أقل خلافا لما يظهر من كلام الشارح وجه ما ذهب اليه الكرخي من أنه لا خيار له ما ذكره السيد الحموي من أنه توفّر عليه بدل ملكه بكاله ورد بان ثبوت الخيار لفوات الرضا ورضاه لم يتم حيث لم يعطه ما يدعيه وحازان تكون قيمته مثل ما مضى من المقيمين لا عنده هو فلا يرضى به بدلا وقد لا يرضى أحد بزوال ملكه بالقيمة انتهى (قوله قضه المالك نفذ ببيعة) قيد نفذ ببيعة بضمين المالك احترازًا عما لو باعه الغاصب فباعه المالك من الغاصب أو وهبه له أو مات المالك والغاصب وارثه فان بيع الغاصب يبطل في هذه الصور لانه طار أملاك بات على موقوف على أداء الضمان فأبطله كذا بخط شيخنا (قوله وان

وقال الشافعي لا يملكه فلو كان قريب الغاصب يعق عليه ما دام الغاصب عندنا وعنده لا يعق (والقول في القيمة للغاصب مع عينه والبيعة على المالك) أي اذا اقام المالك البيعة على زيادة قيمة المغصوب تقبل بيئته ولا يلتفت الى قول الغاصب ثم اذا لم يكن للمالك بيعة وجاء الغاصب ببيئته ان قيمته كذا وكذا يرد بيمين الغاصب عين الغاصب هل تقبل ببيئته ان تقبل قيل لا تقبل وقيل ينبغي ان تقبل بيئته كذا في الاصل (فان ظهر) (وقيمته أكثر) (المحال انه قد المغصوب بعد التضمين) (والمحال انه قد مما أدى الغاصب أو ببيئته) (اقامها ضمنه بقول المالك أو ببيئته) (عن المالك) (أو بيمينه) (المغصوب) (لأنه غاصب) (أي المصنف) (في ان يرد اليمين ولا خيار للمالك) (فان ضمنه بيمين) (وأخذ المغصوب الضمان أو بأخذ الغاصب فالمالك يمضى الضمان) (في ظاهر المغصوب ويرد العوض) (في ظاهر المغصوب وهو الاصح وقال الكرخي لا خيار له) (وان باع الغاصب نفسه الرواية) (وان باع الغاصب نفسه المالك نفذ ببيعة وان حرره ثم ضمنه لا) (يعق) (وزوائد المغصوب امانه) (في يد الغاصب مطلقا متصلة كانت كالمسمن والجمال والصوف والبيض وثمرة كرونا المعصوب قوله

حرره ثم ضمنه لا) والفرق ان ملك الغاصب ناقص لانه ثبت مستندا أو ضرورة وكل ذلك ثابت من وجه دون وجه ولهذا لا يظهر الملك في حق الاولاد ويظهر في حق الاكساب فيكون ناقصا اذ لو كان تاما لم كانت الاولاد له بأداء الضمان فان من اشترى جارية قبل أداء الثمن تكون الاولاد لشترى لتمام الملك والمالك الناقص يكفي لنفوذ البيع الا ترى ان البيع يتقدم من المكاتب بل من المأذون دون عتقه ولو اعتق المشتري من الغاصب نفذ بإجازة المالك عند أبي حنيفة وأبي يوسف وكذا بضمان الغاصب القيمة في الاصح لانه عتق ترتب على سبب ملك تام بنفسه موضوع له فينفذ العتق بنفوذ السبب والدليل على أنه تام ان الاشهاد بشرط في النكاح الموقوف عند العقد لا عند الإجازة ولو لم يكن تاما لا بشرط عند الإجازة زيلعي وديري (قوله فضمن بالتعدي) فلو قتل الغاصب ضمنه مع الزيادة ابن فرشته (قوله والزيادة متصلة) قيد بالمتصلة لان المتصلة مضمونة بالبيع والتسليم اتفاقا لانها كانت أمانة في يده وبالتسليم الى الغير صار متعديا فيها وقيد بالتسليم لانه لو باعها ولم يسلم لم يضمن اتفاقا قال الديري فان قيل اذا غصب حاملا ينبغي ان يضمن الولد لان الغصب ورد على جميع أجزائها والولد جزء منها أحجب بان الحمل قبل الانفصال ليس بمال بل بعد عيبا في الأمة فلم يصدق عليه اثبات اليد على مال الغير الخ (قوله وليس له ان يضمن البائع بالبيع والتسليم الخ) المراد بالبائع الغاصب وعبارته توهم خلاف ذلك وحينئذ فكان الاولى ان يقول وليس له ان يضمن الغاصب حموى (قوله وقال لانه ان يضمن الخ) لانه بالتسليم فوت على المالك مكنة استرداده المغصوب مع الزيادة فصار متعديا فيها فيضمنها كما يضمن المتفصلة ولها ان البيع لم يرد على الزيادة لان الوصف لا يقابل به شيء من الثمن فلا يضمن بخلاف المتفصلة لانها مقصودة بالبيع فكان لها حصص من الثمن ولانه لا يمكن تضمين الزيادة مع الاصل لان ضمان الاصل واجب بالغصب فلا يتصور إيجابه بالتسليم لان اثبات الثابت مستحيل ولا يمكن تضمينها بدون الاصل لانها تبقى ببقاء الاصل فلا تنفرد عن الاصل بضمان فامتنع التضمن ضرورة ابن فرشته وديري (قوله وما نقصت الجارية الخ) أي انتقصت لان نقص يحيى لازما ومتعديا وهو هنا لازم ابن فرشته (قوله مضمون) لانها دخلت في ضمانه بجميع أجزائها والجزء معتبر بالكل ديري (قوله لا في النقصان ولا في الهلاك) صوابه لا في الحياة ولا في الهلاك حموى وفي التصويب نظر (قوله ويجبر بولدها) فان مات الولد فعليه ان يردها ويرد ما نقصته الولادة ولا شيء عليه من قيمة الولد وان مات وبالولد وفاء بقيمتها كفي هو الصحيح در عن الاختيار وفي الشربلية عن النهاية عليه رد قيمتها يوم الغصب كاملة في ظاهر الرواية (قوله ان كان في قيمة الولد وفاء به ويسقط ضمانه الخ) والا فيسقط بحسابه درر (قوله وقال زفر والشافعي لا يجبر النقصان) لان الولد ملكه فلا يصلح جابر الملكة ولما ان سبب الزيادة والنقصان واحد وهو الولادة أو العلوق فلا يعد نقصانا فلا يوجب ضمانا وصار كما اذا غصب جارية سميعة فهزلت ثم سميت هداية (قوله وكذا اذا قطع قوائم شجرة انسان الخ) أي على هذا الخلاف بيننا وبين زفر والشافعي كسئلة المتن كذا بخط شيخنا (قوله فازدادت قيمته بسبب الخصاص) اعلم ان الخصاص ليس زيادة لانه غرض الفسقة ولهذا غصب خصيا وهلك عنده لا يجب عليه قيمته خصيا وكذا الورثة الغاصب بعدما خصاه لا يرجع على المالك بما زاد بالخصاص ولو كانت الزيادة معتبرة لرجع كما يرجع بما زاد الصبي هكذا ذكره وهذا يشير الى انه يجب عليه ضمان ما نقص بالخصاص مع رده وان زادت قيمته وهو مشكل فان الغاصب اذا خصاه وزادت قيمته به لا يجب عليه ضمان ما فات بالخصاص مع رده لغيره بل يغير ان شاء ضمنه قيمته يوم غصبه وترك الخصي للغاصب وان شاء أخذه ولا شيء له غيره كفي النهاية عن التهمة وقاضيان زيلعي (قوله ولو زنى الغاصب أو غيره الخ) أشار الشارع بزيادة أو غيره الى أن التقييد بزنى الغاصب في كلام المنصف كصاحب الدرر اتفاقا والتقييد بالزنى للاحتراز عما لو كان الحمل من زوج لها أو من المولى حيث لا يضمن اتفاقا ابن فرشته (قوله فمات بالولادة) يعني مات بسبب الولادة لا على فورها ولهذا قال في النهاية

(فضمن بالتعدي) أي من الغاصب
تفريع على قوله أمانة (أو بالمنع بعد
طلب المالك) مع قدرة التسليم وقال
الشافعي وزيد الغصب مضمونة مطلقا
ولو باع الغاصب الاصل والزيادة وسلم
والزيادة متصلة فان كان قائما أخذه
صاحبه وان كان هالكاه وبالحيار
ان شاء ضمن الغاصب قيمته يوم الغصب
وان شاء ضمن المشتري قيمته يوم القبض
وليس له ان يضمن البائع بالبيع
والتسليم قيمة زائدة عن سبب خنيفة
وقال لانه ان يضمن البائع بالبيع
والتسليم قيمة زائدة (وما نقصت)
الجارية (بالولادة) في يد الغاصب
(مضمون) هذا اذا حدث الحمل في يد
الغاصب من غير المولى والزواج اما اذا
كان الحمل من احد هما لا يجب عليه
الضمان لا في النقصان ولا في الهلاك
(و) يمكن (يجبر) النقصان
(بولدها) ان كان في قيمة الولد وفاء به
ويسقط ضمانه من الغاصب اذا زنى
الولد وقال زفر والشافعي لا يجبر
النقصان ودكر في الذخيرة لا يسقط
في ظاهر الرواية وعن محمد انه يسقط
وكذا اذا قطع قوائم شجرة انسان
أو خروف شاة غيره ثم ثبت مكانها
أخرى أو خصي عبد غيره فازدادت
قيمته بسبب الخصاص (ولو زنى) الغاصب
أو غيره (بخصوبة فردت) الى صاحبها
(فمات) الجارية (بالولادة ضمن)
الغاصب (قيمتها)

قيد بالموت في نفاسه بالكون الموت في اثر الولادة انتهى كذا في الشرع بلالية ولو زنى بها واستولد لها أى
 حبلى منه وادعى ثبت النسب بعد ارضاء المالك لان التضمن أو رث شبهة والنسب يثبت بها كما لو زفت
 اليه غير امرأته والولد رقيق لان الحرية لا تثبت بالشبهة درر (قوله يوم علق) مثله في العناية عن
 الجامع الصغير على ما وجدته بخط شيخنا وكذا في المواهب على ما في الشرع بلالية وبخالفه ما في الشرع بلالية
 أيضا عن قاضيان حيث اعتبر قيمتها يوم الغصب (قوله وعندهما لا يضمن قيمة الجارية) لان الرد
 قد صح مع الحمل ولكنه مأمية فيجب عليه نصفان العيب ثم هلا كما بعده حصل بسبب حادث
 في يد المالك فلا يطل به الرد كما لو زنت عنده فردّها فجذبت وماتت لا يضمن قيمتها وله ان يعصمها خالية
 عن سبب الهلاك وردّها مشغولة به فلم يصح الرد فيضمن قيمتها كما لو جنت عند الغاصب فردّها فقتلت
 في يده يضمن قيمتها وأما في الجملد فاعلم يضمن لان الزنى كان سببا للجملد غير منلف شرعا والجملد الواقع
 غيره ابن فرشته (قوله ويضمن نقصان الحمل) في الاصح كفى الجمع واحترز بقوله في الاصح عما ذكر
 في المختلف من انهما قال لا يضمن شيئا لانها تعيب في يد الغاصب بالحمل فلما ردّها وولدت زال العيب
 فزال الضمان قال ابن فرشته وانما كان هذا هو الاصح لان الولادة حصلت بسبب الحمل فلا يحكم
 بزوال العيب عنها لان اثره باق (قوله ولا يضمن الحرّة) لانها لا تضمن بالغصب ليبقى ضمان الغصب بعد
 فساد الرددر (قوله ولا يضمن منافع الغصب) أى المغصوب مطلقا عدم تحققه فيها كما تقدم لانها
 حادثة في يد الغاصب فلم يوجد ازاله يد المالك عنها فلا تكون مقومة وهذا الاطلاق في مقابلة التفصيل
 الا ترى عند الامام مالك واعلم ان قول المصنف ومنافع الغصب بالرفع عطف على قوله ولا يضمن الحرّة كما
 ذكره العيني وعليه فيقرأ الفاعل في كل من المعطوف والمعطوف عليه مبني على الجمل (قوله ولا فرق
 في المذهبين الخ) وقع في بعض النسخ بين المذهبين فلهذا قال السيد المحوى صواب العبارة ولا فرق
 في المذهبين بين ما اذا صرفها الى نفسه أو عطلها انتهى (قوله صرفها الى نفسه أو عطلها) قال في الدرر
 بالعزو الى الكافي صورة غصب المنافع ان يغصب عبدا مثلا ويمسكه شهرا ولا يستعمله ثم يرده على سيده
 وصورة اتلاف المنافع ان يستعمل العبد شهرا ثم يرده على سيده وفي حاشية الشلي صور لما لو صرف المنفعة
 الى نفسه أو عطلها بقوله صورة المسئلة رجل غصب عبدا فأمسكه شهرا حتى صار غاصبا للمنافع أو استعمله
 حتى صار مستملا كالمالك الخ (قوله وفي الفتاوى السراجية الخ) يتظر مناسبة ذكر هذا الفرع هنا حوى
 وأقول وجه المناسبة ظاهر وهو ان اطلاق قول المصنف ولا يضمن منافع الغصب صادق بما اذا كان
 المغصوب معدا للاستغلال فأشار بذلك هذا الفرع الى انه مستثنى من هذا الاطلاق وكذا يستثنى منه
 العقار الموقوف سواء كان معدا للاستغلال أو لا نظر الاوقف كما في حاشية الشلي عن الفتاوى الكبرى
 قال وفي المجتبى وأصحابنا المتأخرون يقولون بقول الشافعي في المستغلات والاقاف وأموال اليتامى
 ويوجبون منافعتها على الغاصب ومعنى كونه معدا للاستغلال هو ان يكون البناء أو الشراء لاجل
 الاستغلال فان الغاصب يضمن المنفعة الا اذا سكن بتأويل ملك أو عهد كما في الشرع بلالية عن الاشياء
 كبيت سكنه احد الشرىكين وكبيت الزهن اذا سكنه المرتين ثم بان انه للغريم معدا للاجرة أما في الوقف
 اذا سكنه أحدهما بالغلبة بلا اذن لزمه الاجرة كما في الدرر قال في الشرع بلالية ويتظر ما لو عطل الغاصب
 المنفعة هل يضمن الاجرة كما لو سكن ولا يصير معدة له باجارتها كما في الدرر عن الاشياء ولا باعداد البائع
 بالنسبة للمشتري ويشترط علم المستعمل بكونه معدا حتى يجب الاجر وان لا يكون المستعمل منهورا بالغصب
 ولو اختلفا في العلم وعدمه فالقول له بيمينه لانه منكروا الا نمر مدع وموت رب الدار ويصعب بطل الاعداد
 ولو بنى لنفسه ثم أراد ان يعده فان قال بلسانه وأخبر الناس صار معدا (قوله ولا يضمن خمر المسلم الخ)
 بخلاف ما لو كانت لذى فانه يضمن ويأثم اذا اتخذها للتخيل فلو لاشرب أو البيع لم يأثم قهستانى عن
 الجوهرة (قوله بالاتلاف) شامل لما لو كان المتلف لها ذميا وكذا لا يضمن الزنى بشقه لارافقه الخمر

يوم علق عند ابى حنيفة وعندهما
 لا يضمن قيمة الجارية ويضمن
 نقصان الحمل (ولا يضمن الحرّة) أى
 دية الحرّة اذا زنى بها فجلت ثم ماتت
 بالولادة (ولا يضمن) الا ان يتنص
 الى المغصوب مطلقا وقال الشافعي
 باستعماله فيغير نقصانه وقال
 يضمنها حتى يجب اجر المثل ولا فرق
 في المذهبين فيما اذا صرفها الى نفسه
 او عطلها على المالك في الحكم وقال
 مالك ان صرفها الى نفسه يجب
 اجر المثل وان عطلها الاثنى عليه
 وفي الفتاوى السراجية اذا سكن دارا
 معدة للغلة من غير استئجار رغب
 الاجر وعليه الفتوى (ولا يضمن
 خمر المسلم او خنزيره بالاتلاف
 رضى) المسلم بها

على قول ابي يوسف وعليه القوي شرب لالية عن البرهان واعلم ان ما ذكره في شرح المجمع حيث حمل
عدم ضمان الزرق بأنه مأذون بالاراقة يعني شرعا وهي لا تيسر الا بالشق يقتضي انه ان تمكن من
اراقة الخمر بدون شق الزرق يضمن لكن علل الضمان على قول محمد بأن الاراقة ممكنة بدون الشق
فيضمنه لانه مال متقوم وهذا يقتضي عدم الضمان على قول ابي يوسف مطلقا قد بر (قوله لو كانا الذي)
الآن يظهر بيعهما من المسلمين فلا ضمان في اراقتهما أو يكون المتلف اماما يرى ذلك اشباه زادا في الدر ما اذا
كان المتلف مأمورا امام ثم عندنا يجب على المسلم قيمتهما وان كانت أي الخمر من ذوات الامثال لان
المسلم ممنوع عن تملكه وتملكه اياها بخلاف الذي اذا استهلك خمر الذي حيث يجب عليه مثلها القدرته
عليه ولو أسلم الطالب بعدما قضى له بمثلها فلا شيء على المطلوب لان الخمر في حقه ليست بمتقومة فكان
باسلامه مبرئ له مما كان في ذمته من الخمر وكذا لو أسلم المأذون أو أسلم المطلوب وحده أو أسلم المطلوب ثم الطالب
بعده قال ابو يوسف لا يجب عليه شيء وهو رواية عن ابي حنيفة وقال محمد يجب عليه قيمة الخمر عني (قوله)
وقال الشافعي لا يضمنهما للذي أيضا لعدم تقويمهما في حق المسلم فوجب أن يكون في حقهم كذلك
لانهم اتباع لنا في الاحكام ولنا اننا امرنا بتركهم وما يدينون الا ترى ان عمر قال لعالمه ماذا تصنعون بما
يمر به أهل الذمة من الخمر فقالوا عشرها فقال لا تفعلوا ولو هم بيعها وخذوا العشر من اثمانها فلو لا انها
مقومة وبيعها حائل لم لمسا أمرهم بذلك زيلي (قوله ورد ما زاد الدباغ) وأما الخمر فيأخذها بغير شيء
والفرق ان التخليل تطهير لا بمنزلة غسل الثوب النجس فبقى على ملك المصنوع منه وبالدباغ اتصل
بالجلد مال متقوم كالصبيغ في الثوب فلهذا يأخذ الخمر بغير شيء وبأخذ الجلد ويعطى ما زاد الدباغ فيه
عني وهذا اذا أخذ الميتة من منزل صاحبها فدبغ جلدها فأما اذا التها صاحبها في الضريق فأخذ
رجل جلدها فدبغه فلا يسيل له على الجلد لان الدباغ باحده لا خذ فلا يثبت له الرجوع كالقاء النوى
شلي عن الانتسابي وعن ابي يوسف له أخذه في هذه الصورة أيضا شرب لالية (قوله ضمن الخمر فبعض)
لانه أنلف مالا مئة وما خالصا للمصنوع منه مثليا جوي (قوله دون الجلد) لانه غصب جلد غيره
مدبوغ ولا يملكه والضمان يتبع المتقوم فيل هذا المعنى قائم فيما لو دبغ بمالا قيمة له وأوجب بالمع ادم
يضمن من العامل شيء متقوم يترج به جانبه فبقى على ملك المالك حتى وقع النجوم في ملكه بسبب الدباغة
فعندنا ثلاثة ما أنلف المالك المتقوم فيضمن كذا ذكره بعضهم معز بالصدر الشريعة وأخى شلي
وفيه نظر ان ما ذكره في وجه الفرق بين الوجهين من انه في الوجه الثاني لم يضمن من العامل شيء متقوم
يترج به جانبه فبقى على ملك المالك الخ يقتضي انه في الوجه الاول لم يبق على ملكه و يقتضي أيضا ان
تنومه بسبب الدباغة غير واقع في ملكه وليس كذلك ولهذا فرق العيني بأن ماله فيه وسومه حبلت
بفعل العاصب وفعله متقوم لاستعماله مالا متقوما فيه ولهذا كان له ان يمسكه حتى يسوق ما زاد الدباغ
فيه فكان حقه له والجلد يتبع لصنعه في حق المتقوم ثم الاصل وهو الصنع لا يجب عليه ضمانه بالانلاف
فتكذا اتبع فصار كما اذا هلك بغير صنعه بخلاف ما زاد دباغه بشي لا يملكه لان الصنعة فيه لم تنق حقا
للعاصب بعد الاتصال بالجلد انتهت فذا الفرق على ان الدباغة في الارل صارت حقا للعاصب
لكونها بالمتقوم بخلاف الثاني اما بقاء الجلد على ملكه ووقوع النجوم بسبب الدباغ في ملكه فقد بر
مشترك بينهما واعلم ان عدم تقويم جلد الميتة قبل الدباغ لا ينافي بقاء الملك فيه للمالك كما لو دبغ في الملك
فيه المولى ولا يزل ولا يموتها واعتقها مع انها لا تقويم والدليل على بقاءه على ملكه وان دبغه في يده
ما ذكره المصنف من انه اذا غصب جلد ميتة فدبغه فلهذا الملك اخذ ورد ما زاد الدباغ اذ لو لم يكن باقيا على
ملكه لم يكن له اخذه (تتمة) جعل العاصب الجلد فر وأوجبا او زقالم يكن للمصنوع منه عليه يسيل
لانه تبدل الاسم والمعنى بفعل العاصب وبه ملك ويحب عليه قيمته يوم الغصب ان كان ذكيا (قوله)
ويعطى ما زاد الدباغ فيه) محمول على اختلاف الجنس بأن قوم القاضى الجاد بالدرهم والدباغ بالدنانير

لو كانا (الذي) وقال الشافعي
لا يضمنهما للذي أيضا (وان غصب
من مسلم خمر الخمر او جلد ميتة
فدبغ للمالك اخذها ما ورد ما زاد
الدباغ) اي رد زيادة الدباغ معناه
ان يتضرر الى قيمته ذكيا غير مدبوغ
والى قيمته مدبوغا فيضمن فنسب
ما بينهما ولا غاصب حبله حتى يسوق
حبه (وان انلفه ما ضمن الخمر فقط)
دون الجلد عند ابي حنيفة وعندنا
يضمن دباغ فيه ولو هلك الجلد
والخمر في يده

لا يضمن بالغاصب القيمة ويأخذ ما زاد الدباغ اما اذا اقومهما بالدراهم او بالدنانير فيطرح عنه ذلك القدر
ويؤخذ منه الباقي لعدم الفائدة في الاخذ منه ثم الرد عليه عناية واعلم ان يعطى من قوله ويعطى ما زاد
الدباغ بفتح الطاء كذا ضبطه شيخنا ووجهه ظاهر اذ لو جعل بكسرهما لا يناسب ما قبله من قوله وعندهما
يضمن قيمة الجلد مدبوغا لما يلزم عليه من تفكيك الضمير بالنسبة للمستتر في يضمن (قوله لا يضمن بالاجماع)
والجمع عليه لا يحتاج الى دليل لان دليله الاجماع فلهذا لم يذكروا في الهداية والتنبية على ذلك انه ان ضمن
فلا وجه لضمان قيمته يوم الغصب حيث لم يكن له يومئذ قيمة ولا لضمان قيمته يوم الهلاك لانه لا يجب
الا بعمل موصوف بالتعدي والفرض عدمه كذا في العناية (قوله كالقرظ) بفحش والطاء المشالة ورق
السلم او ثمر السنط قاموس كذا بخط الشرنبلالي (قوله يضمن قيمته طاهرا غير مدبوغ) لان وصف
الدباغة هو الذي حصله فلا يضمنه والاكثر على انه يضمن قيمته مدبوغا زيلعي (قوله فان خال الحجر بالقاء
المخ) بعضهم جعل هذا ملوالموخلت بنفسها فيضمنها بالاستهلاك شرنبلالية عن النهاية (قوله صار
ملكاً للغاصب ولا شيء عليه) لانه بالخلط بماله استهلكه لان الخلط استهلاك (قوله وعندهما يأخذه
المالك ويعطى الغاصب الخ) هكذا ذكره كأنهم اعتبر والمخ ما عدا لانه يذوب فيكون اختلاط المائع
فدشتر كان عندهما ولو اراد المالك تركه عليه وتضمنه فهو على ما ذكرنا في ديبج الجلد من انه ليس له ذلك
بالاتفاق او عند ابى حنيفة وحده وعندهما له ذلك كذا بخط شيخنا (قوله فعن محمد الخ) وهو قول ابى
يوسف ايضا كما في الزيلعي ونصه ولو خلطها بصب الخل فيها قيل تكون للغاصب بغير شيء عند ابى حنيفة
سواء صارت خللا من ساعته او بعد ورا زمان عليها لان الخلط استهلاك عنده واستهلاك الحجر لا يوجب
الضمان وعدمهما ان صارت خللا من ساعته فكما قال ابو حنيفة وان صارت بعد ورا زمان كان الخل بينهما
على قدر حقهما كيلا وقيل ظاهر الجواب ان يقسم بينهما على قدر حقهما سواء صارت خللا من ساعته
او بعد حين اما عندهما فلا يشكل لان الخلط ليس باستهلاك وكذا عند الامام لان الخلط انما يوجب
زوال الملك اذا كان يوجب الضمان وهنا قد تعذر لان خرا المسلم لا يضمن بالاتلاف فصار كما اذا اختلط
من غير صنعه ولو استهلكه الغاصب ينبغي ان يجب عليه الضمان اجماعا على هذه الرواية نهاية عن
فاضل (قوله في الوجوه كلها بغير شيء) وهي التحليل بغير شيء والتحليل بالقاء المخ والتحليل بصب الخل
فيها (قوله ومن كسر معزفا) بكسر الميم من عزف كضرب لعب بالمعازف آلات يضرب بها الواحد عزف
كفلس على غير قياس حموى (قوله اوراق سكر او منصف) يضمن قيمته الا المثل لان المسلم ممنوع عن
تملك عنهما ولو كان فعل جاز كما في الدرر تبعا للهداية وعبرة الزيلعي لان المسلم ممنوع عن تملك
عنه وان جاز وله انتهى قال الديري يعني اننا قلنا بضمان السكر والمنصف بالقيمة لا بالمثل لان المسلم
ممنوع عن ذلك ولكن لو اخذ المثل حاز لعدم سقوط التقويم والمالية انتهى (قوله ضمن) الا اذا كان
كسر المعزف ونحوه بأمر ولا ادور لا يضمن ديرو (قوله وعندهما لا يضمن ولا يصح بيعها) لان هذه
الاشياء اعتدت للعصية فبطل تقويمها كالحجر والفتوى على قولهما لكثرة الفساد بين الناس وله انها
اموال لصلاحيتهما لما يجعل من وجوه الانتفاع وان صلحت لما لا يحل ايضا وصارت كالامة المغنية ونحوها
كالكبش النطوح والحمامة الطيارة والديك المقاتل والعبد المحصى حيث يجب فيها القيمة غير صالحة لهذه
الامور في نحو المعزف يضمن قيمته خشب انخو تاخلاف ما لو تلف صليب نصراني حيث يضمن قيمته صليبا
لانه مال متقوم في حقه وهو مقرر عليه فلا يجوز التمرض له كذا في الدرر وليتأمل في قوله وهو مقرر عليه
مع ما اشتهر من ان اوان امرنا بتركهم وما يدنبون لكن لا تقرير ابل اعراضا (قوله آله الله) كالظنور
والزمار (قوله فاما طبل الغزاة) مثله طبل الحجاج والصيد شرنبلالية (قوله يضمن بالاتفاق) جزم به
في الدرر وغيره (قوله ضمن قيمة المدبرة) ولا يلعبها بأداء لضمان لانها لا تقبل النقل من ملك الى ملك
وهذا بالاتفاق وقيمة المدبرة ثلث قيمة القن وقيل نصف قيمة القن كذا بخط السيد الحموي والذي في شارح

العيني وقيمة المدبرة قيل ثلثا قيمة القن وقيل نصف قيمة القن (قوله وعندهما يضمن قيمتها) وهي ثلث قيمة القن حموى (تتمة) لو وهب ما غصب أو باع أو تصدق به أو أجاز أو رهن أو أودع أو أعار فهلك ضمنوا قيمته ولا يرجع الموهوب له والمتصدق عليه والمستعير بما ضمنوا على الغاصب ويرجع المستأجر والمودع والمرتهن بالقيمة عليه ويرجع المشتري بالثمن عليه ولا يرجع الغاصب من الغاصب ولا السارق منه حموى عن العمادي (فسرع) غصب ارضا فقالت زوجته لا أقدم عليك فيها ليس لما ذكرك والاثم على الزوج منية المفتي (تكيل) الأمر بالمعروف وفرض أن غلب على ظنه أنه يقبل منه ولا يسعه التردد ولو علم أنه يهان فالترك أفضل ولو علم أنه لا يقبل ولم يخف ضررا فالأمر بأفضل زيلعي (خاتمة) حل قيد عبدا وفتح قفس طائرا وباب اصطبل دابة فذهبت لا يضمن خلافا للمجد وقال السرخسي لو كان العبد عاقلا لا يضمن بالاتفاق وفي الكسوف لو أمر عبد بالابق ضمن ومن سعى ونم إلى سلطان ولو غير جائز بغير حق ضمن الساعي وعليه القنوى فلو كان بحق كأن كان يؤذيه ولا يمكنه دفعه إلا بذلك لم يضمن كالمضروب إذا اشتكى إلى سلطان فأخذ منه مالا وكذا إذا كان لفسق ولم يمنع بالأمر بالمعروف كما في المحيط فلو مات الساعي أخذ المظلم قدرا من خسران من تركه وهو الصحيح ولو كان عبد لم يطالب به إلا بعد العتق وذكر الصدر الشهيد أنه لو أمر إنسانا بأخذ مال الغير فالضمان على الآخذ لأن الأمر لم يصح وهذا في كل موضع يكون الأمر فيه غير صحيح فهستانی

وعندهما يضمن قيمتها ولا فرق بين المدبر والمدبرة
* (كتاب الشفعة) *
تناسب السكاكين من حيث أن كل منهما يفضى إلى تلك مال الإنسان بغير رضاه إلا أن الغصب يصلح بها لتلك كل مال والشفعة لا تجرى إلا في العقار فلذلك قدم الغصب مع كونه عدوانا وهي مشتقة من الشفع وهو الضم سميت بها لما فيها من ضم المشتري إلى ملك الشفع ومنه الشفع الذي هو ضد التورساقية من الضم ومنه الشفاعة لأنه يضم الجاني إلى غيره من العائزين وفي الشرع (هي تلك البقعة جبرا على المشتري بما قام عليه) أي ببدل ما قام المبيع على المشتري وهو الثمن وحق الدلالة وهو ما يحسنه من الثمن بسبب الثمن (وتجب) الشفعة (للخيط في نفس المبيع) بأن يكون المبيع مشتركا بين رجلي

(كتاب الشفعة)

قال المطرزي لم يسمع من الشفعة فعل وأما قولهم الدار التي يشفع بها من استعمال الغيباء حموى عن البرجندی (قوله يصلح سببا لتلك كل مال) عمومته شامل لأعارة وقد تقدم أن الغصب لا يتحقق فيه عندهما خلافا للمجد حموى (قوله فلذلك قدم الغصب) أي لعموم متعلقاته وأمر الشفعة لخصوص متعلقاتها والمخاص يعقب العام حموى (قوله مع كونه عدوانا) أفاد به أن اللائق بتقديمها عليه لشروعها وحظره ولهذا قال في العناية والمحقق تقديمها عليه لكونها مشروعة ودونه لكن توجه الحاجة إلى معرفته للاحتراز عنه مع كثرته بكثره أسبابه من الاستحقاق في البياعات والأجارات والشركات والمزارعات أوجب تقديمه وسببها اتصال ملك الشفع بملك المشتري وشرطها أن يكون في عقده معاوضة مال عال وإن يكون المحل عقارا علوا أو سفلا قابلا للقيمة أولا وركنها أخذ الشفع من أحد المتعاقدين وحكمها جواز الطلب عند تحقق السبب وصفتها أن لا أخذ بمنزلة شراء مبتدأ فيرد فيها برؤيتها وعيب وان شرط المشتري براءة البائع منه فهستانی وسيصرح المصنف به في الباب الآتي (قوله ومنه) أي من الضم الشفع الذي هو ضد التورخ (قوله لأنه يضم الجاني الخ) أي لار الشافع المدلول عليه بالشفاعة (قوله هي تلك الخ) قال الحموى أي حق تلك الشفع البقعة فأشار إلى أن كلامه على حذف مضاف فيؤول إلى ما ذكره الشلي حيث نقل عن الاتقاني أن الشفعة عبارة عن حق التملك في العقار لدفع ضرر الجوار ولقرينة على حذف هذا المضاف هو قوله وتسترع بالشهاد اذ بالشهاد لم يثبت التملك ويدل عليه أيضا قولهم حكمها جواز الطلب لما تقر من أن حكم الشيء يعقبه أو يقارنه (قوله جبرا على المشتري) تقييده به للاحتراز عما لو سلم المشتري المبيع لمدعى الشفعة برضاه بل لأن الغالب عدم رضاه فإني هذا أشار القهستاني (قوله وهو الثمن وحق الدلالة) صريح في أن البدل أهم من الثمن لأنه كما ذكره الشارح عبارة عن الثمن التي زعم المشتري بالشراء ومنه يعلم ما في كلام العيني كصاحب الدرر من القصور حيث قال بما أي بالثمن الذي قام عليه فلو ابقى المتن على عمومته لكان أولى (قوله وتجب الخ) فسر ابن فرشته الوجوب بالثبوت فأشار إلى أنه ليس المراد منه الوجوب الذي يلزم بتركه إلا أن في التبيين الشريك في البناء بدون الأرض لا يكون خليطا في المبيع (قوله بأن يكون المبيع مشتركا الخ) لأنه عليه

السلام قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم ورع او حائط لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء اخذ وان شاء ترك وان باع ولم يؤذنه فهو باع وهو باع به رواه مسلم زيلعي والربيع الدار والحائط البستان نهاية (قوله فباع احدهما من اجنبي) نصيبه قبل القسمة أما اذا باع بعد ما قلم يبق للشريك الاخر حق لافي المدخل ولا في نفس الدار فينفذ لاشفعة عنانية (قوله ثم للخليط في حق المبيع) وهو الذي قاسم و بقيت له شركة في حق العقار عيني وغيره كالدرقال المرحوم الشيخ شاهين وفيه نظر لان الخليط في حق المبيع اعم من ان توجد قسمة او لا بان كان خليطاً في حق المبيع من غير قسمة ويمكن أن يجاب بأنه غير احترازي والاصل في التهودان تكون لبيان الواقع فالتمس على اطلاقه انتهى وأقول بل هو قيد احترازي لانه ان كان قبل القسمة استحق الشفعة من حيث كونه شريكاً في نفس المبيع لامن حيث كونه خليطاً في حق المبيع اذ الشريك في المبيع مقدم على الخليط في حقه واعلم ان الدليل على الترتيب قوله عليه الصلاة والسلام ان الشريك احق من الخليط والخليط احق من الشفيع قال المصنف فالشريك في نفس المبيع والخليط في حقوق المبيع والشفيع هو الجار ودلته على الترتيب غير خفية وهو حجة على الشافعي كذا في العنانية (قوله كالشرب) ولو شاركه أحد في الشرب وآخر في الطريق فصاحب الشرب أولى من صاحب الطريق قهستاني (قوله لاشفعة لغيره) لانه محجوب به قلنا تحقق السبب في حقه وانما قدم عليه غيره لقوته فاذا ترك كان له أن يأخذ اذا شهد عند علمه بالمبيع انه يطلبها وهو نظير دين الصحة مع دين المرض (قوله والطريق الخاص الخ) فلو كانت سكة غير نافذة يتشعب منها سكة غير نافذة فيبعت دار في السفلى فلا لها الشفعة دون العليا وان بيعت في العليا فلا لاهل السكنين الشفعة لان في العليا حقل اهل السكنين حتى كان لهم أن يمر وافيهما وليس في السفلى حق لاهل العليا بالمرور ولا فتح باب حموي (قوله فهو شركة عامة) فان يبيع ارض من الاراضي التي تسقى منه لا يستحق اهل النهر الشفعة بسببه والجار احق منهم بخلاف النهر الصغير (قوله والقراح قطعة ارض الخ) عبارة انها ياب النهر من الارض كل قطعة على حيا لها ليس فيها شجر ولا نبات وقد تجمع على اقرحه كمكان وأمكنة (قوله وقيل اربعون) وقيل مئتين الى رأى المجتهدين في كل عصر وهو شبه الاقاول عيني (قوله ثم للجار الملاصق) ولو ذميا أو أنثى أو صغيراً أو ما ذمنا أو مكاتباً أو معتق البعض والمخصم عن الصبيان في الشفعة لم وعليهم آباءهم وأوصياء الآباء عند عدمهم والاجداد من قبل الآباء عند عدمهم كما في الشرع بلالية أي عند عدم اوصياء الآباء وان لم يكن فأوصياء الاجداد فان لم يكن فالامام او الحاكم يقيم لهم من ينوب عنهم في الخصومة والطلب والجار المقابل في السكة الغير النافذة كالجار الملاصق كما في شرح الجمع لابن فرشته عن الحقائق اما الجار المقابل في السكة النافذة لاشفعة له واعلم ان في كل موضع سلم الشريك الشفعة انما ثبت للجار حق الشفعة اذا كان قد طلب الشفعة حين بيع المبيع والالم يكن له حق الاخذ الخ وليس المراد بالملاصقة في قوله ثم للجار الملاصق حقيقة تباين المراد بالاتصال بالمبيع ولو حكا كما اذا بيع بيت من دار فان الملاصق له ولا قصي الدار في الشفعة سواء قهستاني بقي أن يقال ما سبق عن شرح الجمع من ان الجار المقابل في السكة الغير النافذة كالجار الملاصق وجهه ان كلا منهما يستحقها للشركة في حق المبيع فلاته بر الملاصقة (قوله وهو الذي داره على ظهر الدار المشفوعة الخ) هذا القيد وان ذكره غير الشارح أيضاً كالعيني والدرر والتهستاني والدرلكن الاولى حذفه لمسا فيه من ايهام ما ليس مراداً ولهذا لم يذكره الزيلعي ولا في شرح الجمع لابن فرشته بل اقتصر على ذكر الملاصق وكذا في شرح درر البحار اقتصر على ذكر الملاصق فقط وما ذكره الاتقاني وجرى عليه الديري في التكملة وغيره كعزمي زاده حيث قال يستفاد منه ان الجار المخاض لا اعتبار له بحمل على ما اذا كان بينهما طريق نافذ بدليل ما في المجوهرة حيث قال ثم الجار الذي يستحق الشفعة هو الملاصق الذي الى ظهر الدار المشفوعة وبابه من سكة أخرى دون المخاض أما اذا كان محاذياً وبينهما طريق نافذ فلا شفعة له وان

فباع احدهما من اجنبي (ثم للخليط في حق المبيع كالشرب) بالكمس وهو نصيب الماء وفي الشرب عبارة عن فوبه الانتفاع بالماء مستقبلاً للمزارع او الدواب كذا في المغرب وعن ابي يوسف ان مع وجود الشريك في الطريق لاشفعة لغيره سلم واستوفى (خاصا ان كان) كل واحد منهما نافذا وان طريق الخاص ان يكون نارا والشرب الخاص ان يتم قيل اريد به لا تجزى فيه السفن في سفن السفن اصغر السفن وما تجزى فيه السفن فهو شركة عامة وهذا عندده او عند ابي يوسف رحمه الله الخاص ان يكون نارا يسقى منه قسرا حان أو لانه ان فرج والقراح قطعة ارض لا شجر فيها وقيل اذا كان شركاء النهر من نهر واحد هم فهو خاص وان كانوا من نهرين فهو عام فما يجزى قدر مائة وقيل خمسمائة وقيل اربعون وهو الاصح بخلاف ذلك وفي الاصل الخاص ما يفرق ماؤه بين الشركاء ولا ينفى اذا انتهى الى الآخر ولا يكون له معقد والعام بخلافه (ثم للجار الملاصق) وهو الذي داره على ظهر الدار المشفوعة

قربت الابواب لار الطريق الفارقة بينهما تزيل الضرر انتهى والتقييد بقول الشارع وبابه في سكة
 أخرى يختص به عمالو كان بابه في تلك السكة حيث يكون خليطاً في حق المبيع فتثبت شفعة بهذا
 الطريق لا يكون جاراً ملاصقاً وإذا تحققت هذا عرفت ان هذا التقييد لتمييز الاقسام للمغايرة الاحكام
 كذا ذكره عزمي وذكر في الدرر ما به يحصل تمييز الاقسام فقال صورته منزل مشترك بين اثنين في دار
 هي لقوم في سكة غير نافذة اذا باع احد الشريكين نصيبه من المنزل فالشريك في المنزل احق بالشفعة فان
 سلم فالشريك في الدار احق من الشريك في السكة لانهم اقرب للشركة بينهم في صحن الدار فان سلموا فاهل
 السكة احق للشركة في الطريق فان سلموا فالجار الملاصق وهو الذي على ظهر هذا المنزل وباب داره
 في سكة أخرى وانما اعتبر الترتيب لانها وجبت لدفع الضرر الدائم فكما كان أكثر اتصالاً
 كان اخص بالضرر فكان احق به بالقوة الموجب لها فليس للاضعف أن يأخذ مع وجود الاقوى الا اذا
 ترك الاقوى حينئذ يأخذ الاضعف (قوله وبابه في سكة أخرى) نافذة او غير نافذة فهو متاين فال
 وهذا اذا كان المبيع ذاباب ألا ترى انه اذا اشترى نهراً ورجل ارض في أعلاه الى جنبه ولا حفر في أسفله
 فلهما الشفعة في جميع النهر من أعلاه الى أسفله لان كل واحد منهما جار له كما في المحيط اهـ (قوله وقال
 الشافعي لاشفعة بالجوار) الحديث جابر انه صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في كل مالم يقسم فاذا وقعت
 الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ولنا قوله عليه السلام جار الدار احق بالدار من غيره وقوله عليه
 الصلاة والسلام الجار احق بسقبة ما كان ويروي بسقبة وكلاهما بمعنى واحد وهو القرب وحديث
 جابر معناه انها لا تجب للجار بقسمة الشركاء لانهم احق منه وحده متأخر عن سقبتهم وبذلك يحصل
 التوفيق بين الاحاديث عني (قوله ووضع الجندوع الخ) فالجار بهذا المقدار لا يكون خليطاً
 في حق المبيع ولا يخرج عن كونه جاراً ملاصقاً كذا في الهداية والكافي وغيرهما وهذه العبارة أحسن
 من عبارة الوقاية لان المتبادر منها تغايرهما للجار درر (قوله ونأوبله اذا كان له حق وضع الجندوع)
 بأذن له صاحب الحائط في وضعها جوى واعلم ان الشارح أشار بعوله من غير أن يملك شيئاً من رقبته
 الحائط الى انه اذا كان له شركة في نفس الجدار تثبت له الشفعة من حيث كونه شريكاً في المبيع
 وبه صرح في الملتقى على ما تاملت عنه في الدرر لكن استدرك عليه بما ذكره اصنف يعني في المنع
 وغيره كآزيلي حيث قال ولو كان بعض الجيران شريكاً في الجدار لا يندم على غيره من
 الجيران لان الشركة في البناء مجرد بدون الارض لا تستحق به الشفعة انتهى ثم رأيت التصريح
 بان الشفعة تستحق في البناء مجرد بدون الارض في كلام المقدسي وغيره شيخ الدرر حيث قال أسفل
 بين رجلين عليه علولا أحدهما مشترك بينهما وبين آخر فباع هو العلو كان العلو شريكاً في العلو
 والسفل لشريكه في السفلى لان كل واحد منهما شريك في نفس المبيع وما في حق الآخر وشريك
 في الحق اذا كان طريقتهما واحداً انتهى فاستفيد منه ان الشفعة تستحق في البناء مجرد بدون الارض
 من حيث الجوار ومن حيث الشركة فيه أيضاً وما ذكره في الدرر حيث استدرك على ما في الملتقى
 بما قدمناه فيه نظراً ذمافي المنع وآزيلي يحصل على ما اذا لم يكن للبناء مجرد حق النزاع يدل على ذلك
 ما في الدرر عن الدرر حيث علل ثبوت حق الشفعة في العلو وان لم يكن ضرر به في السفل بانه التعق
 باعتبار مال له من حق القرار وسأني لئلا يزيد بيان (قوله فله حق الشغل) بالمجتمعين جوى (قوله
 أي تجب الشفعة مقسومة) أشار بهذا التفسير الى ان الضرر متعلق بمحذوف على اسحاله وفي المتعلق
 خاصاً دلالة القرينة على الخصوص جوى (قوله على عدد الرؤس) هذه احدى المسائل التي تجب
 فيها القسمة على عدد الرؤس لاعلى الانصاء ثانياً الساحة المشتركة بين البيوت ثالثاً الطريق
 الخاصة رابعاً الجبايات خامساً اجرة القسام كذا بخط الشيخ شاهين (قوله بالبيع) متعلق بتجب أي
 عنده لانه سبب لان السبب الاتصال كما بينا فكان شرط السبب فلا يرد مالواستقط حقه قبل البيع

وبابه في سكة أخرى وقال الشافعي
 لاشفعة بالجوار (ووضع الجندوع
 على الحائط والشريك في خشبة)
 سائلة (على الحائط جار) وتأوبله
 اذا كان له حق وضع الجندوع من
 غير أن يملك شيئاً من رقبته الحائط لانه
 اذا كان هكذا فله حق الشغل
 لا غير فكان جاراً لشريكه وكذا
 الشريك في خشبة موضوعة على
 الحائط اذا لم يكن له شيء من البقعة
 جاراً لشريكه فلا يستحقها مع الشريك
 (على عدد الرؤس) أي تجب الشفعة
 مقسومة على عدد الرؤس دون مقادير
 الاملاك (بالبيع)

قوله فاستفيد منه ان الشفعة تستحق في البناء ولو على ارض
 عليه من موقوفه غارقة بالمصوح
 في حوائج الدراهم جوى

مسائل التي تجب القسمة فيها على
 عدد الرؤس

فليتأمل حتى لو أقرب بالبيع أخذهما الشفيع ولو كذبه المشتري لثبوت البيع باقراره وان لم يثبت ملك
المشتري لا نكاره جوى وما في معنى البيع كالبيع كالتصريح على مال والهمة بشرط العوض وانما لا يسقط
حق الشفيع اذا أسقط قبل البيع لكونه قبل السبب دبري (قوله وقال الشافعي تقسم الخ) لان
الشفعة من مرافق الملك فأشبه الثمرة والرجم فلنا استواء في السبب ولهذا وانفرد كل واحد بأخذ الكل
فيستوون في الحكم ولا ترجح بكثرة العلل بل بقوة فيها كالشهادة جوى ولهذا ذكر الشافعي انه اذا كان
أحدهما ملاصقا من جانب واحد والاخر من ثلاث جوانب فهم سواء (قوله يقيم بينهما - ما نصفاً)
على لغة من يلزم المثني الالف (قوله يقضى بهما بين المحضوري على عددهم) لاحتمال عدم طلبه فلا يؤخر
بالشك فلو حضر واحد من الشفعاء أولاً وأثبت شفيعته قضى له بكلها فلو حضر آخر فلو مثل الاول قضى له
بنصفه ولو فوزه فبكله ولودونه منعه ولو أراد الشفيع أخذ البعض وترك الباقي له لم يملك ذلك جبراً على
المشتري لضرر تفريق الصفقة ولو جعل بعض الشفعاء نصيبه لبعض لم يصح وسقط حقه به لاعتراضه
ويقسم بين البغية بل لو طلب أحد الشريكين النصف بناء على انه يستحقه فقط بطلت شفيعته اذا شرط
صحتها ان يطلب الكل ولو أسقط بعضهم حقه بعد القضاء ليس لمن بقي أخذ نصيب التارك لانه بالقضاء
انقطع نصيب كل واحد منهم في نصيب الآخر بخلاف ما قبل القضاء حيث كان للباقي أخذ الكل لزوال
الترابطة كذا في التنوير وشرحه من زوال الترابط والى ولم يطلب الخلط في حق المبيع حين غيبة
الشريك فاذا حضر وسلم ليس للخلط ان يأخذها ابن فرشته (قوله وتسعى بالاشهاد) لانها حق
ضعيف يبطل بالاعتراض فلا بد من الاشهاد بعد طلب الموائمة للاستقرار كما أنه لا بد من طلب الموائمة
وهو ان يطلب كما سمع ولانه يحتاج الى اثبات طلبه عند القاضي ولا يمكنه ذلك الا بالاشهاد كذا في الزيلعي
ويخالفه ما في الدرر حيث قال وتستقر بالاشهاد اذا لا بد من طلب الموائمة فاذا شهدا ابتداء على طلبها
تدبر أخذ المقصود بحكم القاضي ولم يتبق حاجة الى اليمين ولهذا اعترض عليه في الشريعة لانه صواب
قوله اذا لا بد من طلب الموائمة اذا لا بد من الاشهاد بعد طلب الموائمة لان طلب الموائمة هو الذي يستغنى
عنه بالاشهاد ابتداء فلم يبق بدم من الاشهاد وعلى ما صوبناه يتفرع قوله فاذا شهدا ابتداء على طلبها الخ
ولو كان كما قال لم يصح التفريق انتهى وأجاب الشيخ شاهين بان ما ذكره في الدرر من قوله وتستقر
بالاشهاد هو طلب الموائمة اذا اتصل به الاشهاد عند البائع قبل التسليم او المشتري او الدار وحديثه
يستغنى به عن الاشهاد في الطلب الثاني لقيامه مقام الطلبين كما سيأتي قال وبهذا يسقط تصويب شيخنا
الشرنبلالي الخ (قوله او بقضاء القاضي) عطف على الاخذ لا على التراضي لان القاضي اذا حكم بثبت الملك
للشفيع قبل أخذه يعني يثبت الملك للشفيع بأحد أمرين اما بالاخذ بالتراضي او بحكم الحاكم من غير أخذ
لكن أخذ الشفعة بقضاء القاضي أحوط حتى كان للشفيع ان يمتنع من الاخذ اذا سلم المشتري له من
غير قضاء لان في القضاء زيادة فائدة وهو ضرورة المحادثة معلومة للقاضي وتبين سبب ملكه له زيلعي
وابن فرشته فلو كان المبيع كرمافاً كل المشتري ثماره سنين فانه لا يضمن ولا يطرح عن الشفيع شيء من
الثمن لما أكل اذا حدث الثمار بعد قبض المشتري لان الملك ثابت له حتى لو أجرة تطيب له الاجرة فهذا
معنى قولنا انه يملك بالاخذ لا بالطلب على الافراد اتقاني وابن فرشته (قوله ولا يستحقها في الثالثة
لعدم الملك في المشفوعة) فكيف يستحق بها غيرها كذا بخط شيخنا

وقال الشافعي تقسم بينهم على عدد
سهامهم حتى لو كانت دار بين ثلاثة
لا حدهم نصفها ولا آخر ثلثها
ولا آخر سدسها فباع صاحب
السدس نصيبه اجنبياً وأخذ
الشريكان المبيع بالشفعة فعندنا
يقسم بينهما نصفان وعنده يقسم
بينهما بالانجاس ثلاثة انجاس
لصاحب النصف وخمس لصاحب
الثلث ولو أسقط بعضهم حقه والباقي
على عدد رؤسهم ولو كان المبيع
يقضى بهما بين المحضوري على عددهم
(وتستقر) الشفعة (بالاشهاد والاشهاد
بالاخذ بالتراضي او بقضاء القاضي)
وفائدة تظهر فيما اذا مات الشفيع بعد
طلب الموائمة والتقرير او بيع دار
المستحق بها الشفعة او بيعت دار
يجب الدار المشفوعة قبل حكم الحاكم
وتسليم المشتري لا تورث عنه في
الصورة الاولى وتبطل شفيعته
في الثانية ولا يستحقها في الثالثة
لعدم الملك في المشفوعة
(باب طلب الشفعة)*

(باب طلب الشفعة)*

لما فرغ من بيان مشروعية الشفعة وسببها وحكمها شرع في بيان ما يتوقف ثبوت الشفعة عليه من
بيان الطلب وكيفيته وسمى الطلب الاول طلب الموائمة تبركاً بالحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام

الشفعة لمن واثبها أي طلبها على وجه السرعة والمبادرة مفاعلة من الوثوب على الاستعارة لان من يثب هو الذي يسرع في طي الارض عشيده كذا في التكملة للديري واعلم ان الطلب ينقسم الى ثلاثة طلب موأبة وأشار اليه المصنف بقوله فان علم بالبيع أشهد في مجلسه على الطلب وطلب تقرير وأشار اليه بقوله ثم أشهد على البائع لو في يده الخ وطلب تملك واليه أشار بقوله فان طلب عند القاضي الخ (قوله والمخصوصة) ليس طلب المخصوصة مغاير الطلب الاخذ أعني طلب التملك بل هو عينه ولهذا قال المحوى المراد بطلب المخصوصة طلب التملك اه وبشير الى ذلك أيضا ما سيأتي في الشارح من قوله واعلم ان صورة طلب المخصوصة ان يقول الشفيع للقاضي ان فلانا اشتري دارا الخ ومن هنا تعلم ما في كلام بعضهم مما يقتضي المغايرة بين طلب الاخذ وطلب المخصوصة بل كلامه يقتضي ان طلب المخصوصة قدر زائد عن أقسام الطلب وليس كذلك (قوله فان علم الشفيع الخ) بان أخبره رجلان او رجل وامرأتان أو واحد عدل عند الامام وعندهما بخبر واحد ولو بعد اصغارا اذا كان الخبر حقا ولو أخبره المشتري يجب عليه الطلب بالاجماع كيفما كان لانه خصم والعادلة في المخصوص غير معتبرة عيني وكذا اذا أخبره رسول المشتري (قوله أي مجلس علمه) قال في الخلاصة اذا علم بالليل ولم يقدر على الخروج والاشهاد فأشهد حين أصبح صح شلي عن الاتقاني (قوله على فور علمه بالبيع) لو أبقي المتن على اطلاقه لكان أولى لانه لا يشترط سوى كون الطلب في مجلس العلم بناء على إحدى الروايتين عن محمدان للشفيع مجلس العلم كالخبرة وهي الاصح كما في الدرر وذكر ان المتون عليه خلافا لما في جواهر الفتاوى من انه على الفور وعليه الفتوى على ان اشتراط الشارح الفورية هنا لا يناسب ما سيأتي من قوله وبالاثنية أي رواية انه له مجلس العلم أخذ الكرخي وهو أصح الروايتين ثم ان رأيت في الشريعة ليلية ذكر ما يقتضي ميله الى ترجيح القول بالفورية حيث ذكر ان اعتبار الطلب في مجلس علمه خلاف ظاهر الرواية وعند عامة المشايخ يشترط اتصال الطلب بعلمه حتى لو سكت هنية بغير عذر ولم يطلب او تكلم بكلام لغو بطلت شفעתه كما في الحانية والزيلعي وشرح الجمع انتهى (قوله لو لم يكن بحضرته أحد حين سمع ينبغي ان يطلب الشفعة) وقال المحسن بن زياد ليس عليه ان يتكلم بالطلب اذا لم يكن بحضرته أحد محوى عن غايه اليسان وفي التكملة للديري عن القدوري قال والمراد الطلب في مجلسه كما علم سواء كان عنده أحد ام لم يكن قال الا قطع وانما يفعل ذلك وان لم يكن عنده أحد لثلايسقط حقه ديانة وفي المبسوط انكي يتمكن من الحلف اذا حلقه المشتري الخ (قوله والطلب صحيح من غير اشهاد) وانما الاشهاد لمخافة التجو درر ولو علم البيع عند أحد هذه الثلاثة يعني البائع او المشتري او العقار وطلب وأشهد عليه يكفيه فلا حاجة الى طلب الاشهاد ثانيا ابن فرشته وانما قال عند أحد هالان الاشهاد على مجرد طلب الموأبة بلا حضور واحد مما ذكر لا يقوم مقام الطالبين درر (قوله أمكنه ان يحلف الخ) يشير الى ما في الظهيرية على ما ذكره السيد المحوى من انه لو قال طلبت حين علمت فالقول له وكفى عن عبد الواحد الشيباني انه لا يصح دق على الطلب يعني الا بالبينة وما في الدرر من ان الشفيع اذا قال طلبت حين علمت فالقول له بيمينه ولو قال علمت امس وطلبت كلف اقامة البينة لانه أضاف الطلب الى وقت ماض فقد حكى ما لا يملك استثنائه للعال فيه منافاة ظاهرة اذا ما ذكره ثانيا من انه يكلف اقامة البينة لا يلام ما ذكره أولا من ان القول له بيمينه لانه لا يستحلف الا اذا استد الطلب الى الزمن الماضي فلمزم من كلام صاحب الدرر خلط احد القولين بالاخر ببق أن يقال ليس المراد من قول الشارح والطلب صحيح من غير اشهاد انه في طلب الموأبة يتخير بين الاشهاد وتركه بل هو محمول على ما اذا بلغه البيع ولم يجد من يشهده حتى لو تمكن من ذلك ولم يشهد بطلت شفעתه بدليل ما في الهداية حيث قال اذا ترك الشفيع الاشهاد حين علم وهو يقدر على ذلك بطلت شفעתه ولا ينافيه قوله قبل ذلك الاشهاد في طلب الموأبة ليس بلازم خلافا لما توهم ذلك فاعترض عليه بأن بين كلاميه تناقضا لان منشا الاعتراض كما ذكره في الدرر الغفلة عن قوله وهو يقدر على ذلك الخ

والمخصوصة فيها (فان علم الشفيع بالبيع اشهد في مجلسه) أي مجلس علمه (على الطلب) على فور علمه بالبيع من غير توقف حتى لو بلغه بالبيع ولم يطلب بطلت شفעתه سواء حضره انسان أو لا وذكر في المبسوط حضره الشفيع بالبيع وهو معضرم من المشتري فالجواب واضح أي يطلبها وكذا اذا كان معضرم من اليهود ينبغي ان يشهد لهم على طلبه ولذلك لم يكن بحضرته أحد حين سمع ينبغي ان يطلب الشفعة والطلب صحيح من غير اشهاد حتى اذا حلقه المشتري أمكنه ان يحلف انه طلبها كما سمع ولو أخبر بكتاب والشفعة في أوله أو في وسطه

لكن اعتمد في الشريعة على ما ذكره الشيخ اكل الدين حيث اقول عبارة الهداية بأن المراد من ترك
 الاثم مع القدرة حين العلم بالبيع ترك طلب الموائمة فان ترك ما ليس بشرط في شيء لا يبطله ويعضده
 قول صاحب الهداية من قبل والمراد بقوله في الكتاب اشهد في مجلسه ذلك على المطالبة طلب
 الموائمة وقوله هنا لا عراضه عن الطلب انتهى أي وعضد تفسير ترك الاثم على طلب الموائمة بترك
 طلب الموائمة وقوله هنا لا عراضه عن الطلب فانه انما يكون معرضا عنه بتركه لا بترك الاثم عليه كذا
 ذكره شيخنا ومحصله ان الشفعة لا تبطل بترك الاثم على طلب الموائمة ولو مع القدرة بل بترك الطلب
 حيث لا عذر بأن لم يأخذ احد دفعه ولم يكن في الصلاة حين علمه بالبيع بخلاف الاثم على طلب
 التقرير فانها تبطل بتركه مع التمكن ولهذا نقل في الدرر عن الذخيرة انه اذا كان في مكان بعيد فسمع
 فطلب طلب الموائمة وعجز عن طلب الاثم عند الدار وعلى ذي اليد وكل وكلا أو يرسل رسولا أو
 كتابا فان لم يجد دفعه وعلى شفعته انتهى وهكذا ذكر في التنوير ونصه وهذا أي طلب التقرير لا بد منه
 حتى لو تمكن ولو بكتاب أو رسول ولم يشهد بطلت شفعته الخ وهذا أعني اشتراط ارسال الوكيل أو الرسول
 أو الكتاب لا ينافي ما ذكره الزيلعي حيث قال وان كان الشفيع غائبا يطلب طلب الموائمة حين يعلم ثم يعذر
 في تأخير طلب التقرير بقدر المسافة الى احد هذه الثلاثة كما يتوهم لانه لا يشترط ارسال شيء من ذلك
 لان كلامه مفروض فيما اذا ذهب الى احد هذه الثلاثة بعد ان طلب طلب الموائمة ولم يتأخر بدليل قوله
 بقدر المسافة فيحمل ما سبق عن الذخيرة والتنوير على ما ذالم يكن توجهه الى احد هذه الثلاثة بعد طلب
 الموائمة فورا بأن تراخي في التوجه قدبر (قوله فقرأ الكتاب الخ) بل لا يطلب بطلت شفعته اذا كان
 ذلك بعد علم المشتري والتمن لان السكوت انما يكون دليل الرضا بعد العلم بهما كالبكر لا يكون سكوتها
 رضا الا بعد العلم بالزوج (قوله ثم اشهد على البائع لو كان العقار في يده الخ) شروع في بيان الطلب
 الثاني وهو طلب التقرير وقد مرنا انه لو اشهد في طلب الموائمة بحضرة البائع أو المشتري أو العقار كفي عن
 طلب التقرير وقد مرنا ان الشفعة تبطل بترك الاثم على طلب التقرر بخلاف ترك الاثم على طلب
 الموائمة وكما تبطل بترك الاثم على طلب التقرر بطلب تأخير من غير عذر ذكره الشافعي لم يكن نقل
 السيد الحموي عن البدائع ان الاثم على طلب التقرر بطلب شرط الحقته كما انه ليس بشرط صحة طلب
 الموائمة وانما هو كوثيقه على تقدير الانكار كافي الطلب الاول وكذا تسمية المبيع وتحديد له ليس بشرط
 صحة الطلب في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه شرط لان الطلب لا يصح الا بعد العلم والعقار لا يصير
 معلوما الا بالتحديد فلا يصح الطلب والاثم ابدونه انتهى (قوله أو على المشتري) وان لم يكن ذائدا لانه
 مالك در (قوله أو عند العقار) لتعلق الحق به ابن فرشته (قوله لا يصح الطلب عنده) لانه لا يكون
 خصما بعد تسليم المبيع الى المشتري لعدم الملك واليد فلا يصح الاثم على بيعه بعده زيلعي ونص محمد
 في الجامع الكبير انه يصح الاثم على البائع بعد تسليم المبيع استحسانا لانه عاقد لا قياسا كذا ذكره ابن
 فرشته قال وصورة هذا الطلب ان يقول ان فلانا اشتري دارا أو هذه الدار وانا شفعها وقد كنت طلبت
 الشفعة وانا طامها الا ان فاشهدوا على ذلك ومدة هذا الطلب مقدرة بالتمكن من الاثم مع القدرة
 على احد هذه الثلاثة فان ترك الاثم من هؤلاء لم يطلب الا بعد بطلت شفعته الا ان يكونوا في مصر وعن
 محمد انها مقدرة بثلاثة ايام وعن الشافعي ان له الطلب في جميع عمره اه (قوله انه صحيح استحسانا) يعني
 وما مشى عليه المصنف وغيره من اصحاب المتون قياس هذه المسئلة بما قدم فيه القياس على الاستحسان
 حموي (قوله مطلقا عند ابي حنيفة) هذا الاطلاق في مقابلة التفصيل اللاحق المنقول عن محمد حموي
 (قوله وهو رواية عن ابي يوسف) وعنه انه اذا ترك الخاصة في مجلس من مجالس القاضى من غير عذر
 بطلت شفعته لانه دليل الاعراض والتسليم كما في تأخير الطلبين الاولين زيلعي (قوله وهو ظاهر الرواية)
 أي عن ابي حنيفة وأما ظاهر الرواية عن ابي يوسف فسكوت محمد كما يعلم من كلام الشارح الا في قريبا

فقرأ الكتاب الى آخره لا يطلب
 بطلت شفعته تأخير الطلب وعلى
 هذا عامة المتأخريين رحمه الله وهو
 رواية عن محمد رحمه الله وعنه ان له
 مجلس العلم فعلى هذا لا يبطل بالتأخير
 الى آخر المجلس والروايتان في النواذر
 وبالثانية أخذ السرخسي وهي اصح
 الروايتين (ثم اشهد على البائع لو)
 كان العقار (في يده أو على المشتري
 أو عند العقار) ولو لم يكن المبيع في يد
 البائع ذكر الشيخ ابو الحسن التتبع عنده
 والناظر في انه لا يصح استحسانا
 وذكر شيخ الاسلام انه صحيح استحسانا
 وهو كذا في شرح الهداية
 الطاووسي كذا في شرح الهداية
 للسيد (ثم لا تسقط) الشفعة بعد
 الطلبين (بالتأخير) أي تأخير طلب
 الخصومة مطلقا عند ابي حنيفة رحمه
 الله وهو رواية عن ابي يوسف وهذا
 ظاهر الرواية

جوى يعنى به ماسياى من قوله فعند ابي يوسف ومحمدان تطاولت المدة فالقاضى لا يلتفت الى دعواه (قوله وعن محمدانه ان ترك ذلك شهرا الخ) المناسب لماسياى من قوله وعند ابي يوسف ومحمدان يقال هنا ايضا وعند محمد كذا بخط شيخنا (قوله وهو قول زفر) لانه لو لم تسقط به تضرر المشتري اذ لا يمكنه التصرف - نذر نقضه من جهة الشفيع فقد رتب شهر لانه اجل ومادونه عاجل كما مر في الايمان والفتوى اليوم على هذا التغير احوال الناس في قصد الاضرار بالغير ووجه قول الامام وهو ظاهر المذهب ان حقه بقررت مرطافلا تبطل بتأخير كسائر الحقوق الا ان يسقطها بلسانه وما ذكره من الضرر يمكن دفعه برفع الشفيع الى القاضى ليأمره بالاخذ والترك حتى لم يفعل فهو المضرب بنفسه وبه يقتضى كذا في الدرر عن الهداية والكافي فتحصل من هنا ومما يأتى في كلامنا شرح حيث قال وعند ابي يوسف ومحمدان تطاولت المدة فالقاضى لا يلتفت الى دعواه وعليه الفتوى ان التراجع قد اختلف لكن في الشربلية عن البرهان وهو اصح ما يقتضى به يعنى ان تصحج صاحب الذخيرة والمغنى وقاضيان في جامعه الصغير من كون تقدير السقوط بشهر اصح من تصحج صاحب الهداية والكافي عدم سقوطها بالتأخير ابدا كسائر الحقوق والفرق بين الشفعة وبين سائر الحقوق في الشربلية (قوله لا تبطل شفعته بالتأخير اتفاقا) اذ لا يمكن من الخصومة الا عند القاضى فكان عذرادرر وكذا لو كان فيها قاض لكنه شافعى لا يرى شفعة المجوار جوى (قوله فان اقر بملك الخ) يشير الى انه لا يكفي بظاهر اليد واكتفى به زفر وهو احدى الروايتين عن ابي يوسف لان اليد دليل الملك ظاهر اولها لا يجوز لاشهود ان يشهدوا بالملك بمشاهدة اليد وان ظاهر الملك يصلح لدفع دعوى الغير لا للاستحقة بقوله ابن فرشته وشربلية عن البرهان (قوله فان اقر به أو نكل) وفي كونه يحلف على المحاصل أو السبب خلاف كافي العمى وكلام ابن فرشته يقتضى تقييد الخلاف بما اذا لم تكن الدعوى على من لا يرى الشفعة بالمجوار فيستحلف على السبب لانه لو حلف على المحاصل يصدق في عينه في استقادة فيفوت النظر في حق المدعى (قوله بجميع الصور) أى بجميع الصور وجملة البكل واحدة منها جوى (قوله وبين مصرها الخ) لانه ادعى فيها حقا فلا بد من ان تكون معلومة لان دعوى الجهول لا تقع فصار كما اذا ادعى ملك رقبتها زبلى (قوله وانا شفيعها بدارى الخ) بيان حدود الدار المشفوع بها شرط على ما في الفتاوى لاعلى ما قاله الخصاص جوى عن البيانية (قوله هل قبض الدارام لا) لانه اذا لم يقبضها لا تصح دعواه على المشتري حتى يحضر البائع زبلى (قوله بأى شئ يدعى الشفعة) لاحتمال انه ادعى بسبب غير صالح أو انه محجوب بغيره كذا في الزبلى وقوله بسبب غير صالح كالحجار المقابل فانه سبب عند شرب الخ اذا كان أقرب بابا فلا بد من البيان شيخنا عن العناية ومنه يعلم ان ما قيل من انه لا حاجة للسؤال عن السبب الذى يدعى به الشفعة للاستغناء عنه بقوله السابق وانا شفيعها بدارى غير مسلم بنى أن يقال ما في العناية حيث مثل لدعوى الشفعة بسبب غير صالح بالحجار المقابل يحمل على ما اذا كانت في سكن نافذة فلا يخالف ما قدمناه عن ابن فرشته معز بالحجائق فتدبر (قوله ان تطاولت المدة) بان ترك طلب التملك والخصومة شهرا فأكثر وأما عند الامام فلا يلزم السؤال عنه لانها عنده بعد الطلبين لا تسقط بالتأخير (قوله استخلف المشتري باقية الخ) يعنى يستخلف اذا طلب الشفيع لانه ادعى عليه معنى لو اقر به لزمه وانما يحلف على العلم لاعلى البينات لانه استخلف على فعل الغير والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام لا يهود في القسامة ليحلف منكم خمسون رجلا خمسين عينا ما قتلناه ولا علمناه قاتلا فكان ذلك اصلا في ان اليمين اذا كانت على فعل المدعى عليه كانت على البينات واذا كانت على فعل الغير كانت على العلم كذا ذكره الجوى عن البيانية مطلقا لكن قيده في شرح الجمع بما اذا قال المشتري ما اعلم ولوقال اعلم به غير مملوك للشفيع يحلف على البينات انتهى بالعز والى فصول الاستروتنى (قوله بالله ما يعلم انه مالك للذى ذكره) هذا اذا كان ينكره لم يملكه فيما يشفع به وان كان ينكر جواره للدار المشتراة حلفه على ذلك (قوله هذا

غيره ذكره كالمريض والمجنون ونحوهما باطلت شفعته وهو قول زفر ولو علم انه لم يكن في البلد قاض لا تبطل شفعته بالتأخير اتفاقا (فان طلب الشفيع) عند القاضى (الشفعة) (سأل) القاضى (المدعى عليه) فان اقر بملك ما يشفع به أو نكل (المدعى عليه عن اليمين) أو برهن الشفيع على الدار التي يطلب الشفعة بها (سأله) اى القاضى المشتري (عن الشرافة) ان اقر به أو نكل أو برهن الشفيع على الشراء (قضى) القاضى (بها) متعلق بجميع الصور واعلم ان صورة طلب الخصومة ان يقول الشفيع للقاضى ان فلانا اشتري دارا وبين مصرها ومحلتم او حدودها وانا شفيعها بدارى وبين حدودها غيره بتسليمها الى فبعد ذلك سأله القاضى ان المشتري هل قبض الدارام لا واذا بين يدى ان يسأله بأى شئ يدعى الشفعة واذا بين يسأله القاضى متى علمت بالشراء وكيف صنعت حين علمت قال مشايعنا راجعهم الله والصحيح ان القاضى يقول متى اخبرت بالشراء وكيف اخبرت وانما اختاروا الاخبار لان العلم لا يثبت الا بدليل مقطوع به وانما يسأله القاضى عن وقت الاخبار أو وقت العلم حتى يرى القاضى ان المدة هل تطاولت من وقت العلم الى وقت المرافعة الى القاضى فعند ابي يوسف ومحمدانه الله اذا تطاولت المدة فالقاضى لا يلتفت الى دعواه وعليه الفتوى ثم اذا سأل عن طلب الموائمة فقال ما علمت حين علمت أو حين اخبرت من غير لبث يسأله عن طلب الاشهاد هل طلبت الاشهاد بعد ذلك من غير تأخير وتقصير فان قال نعم يسأله عن الذى طلب بتقصيره هل كان أقرب اليه من غيره فان قال نعم تبين ان الاشهاد قد سمع ثم اذا تبين ما يصح عنده الطلب فقد صرح دعواه فبعد ذلك يسأل القاضى المدعى عليه عن دعوى المدعى فان انكر ان يكون شفيعها بان كان المدعى ادعى الشفعة بسبب المجاور والمدعى عليه انكر ان تكون الدار بجنب الدار المشتراة أو أن تكون الدار التي بجنب الدار المشتراة ملك المدعى فان عجز عن البينة استخفاف المشتري بالله ما يعلم انه مالك للذى ذكره مما يشفع به هذا

قول أبي يوسف) وعليه الفتوى جوى عن التتارخانة (قوله وعند محمد بخلاف على البتات) لان
المدعى يدعى عليه استحقاق الشفعة بهذا السبب فصار كالمودعى الملك بسبب الشراء وهو ينكره جوى
عن الذخيرة (قوله ولا يلزم الشفيع احضار الثمن وقت الدعوى) فتجوز له المنازعة وان لم يحضره الى
مجلس القاضى وعند محمد لا يقضى له بها حتى يحضر الثمن وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة احترازاً عن قوى
الثمن وجهه الظاهر انه لا يجب عليه الا بعد القضاء لانه قبل القضاء غير واجب عليه فلا يطالب به كذا
في العيني وبعد القضاء يلزمه احضاره وللشترى حبس الدار لقبضه فلو قيل للشفيع اد الثمن فان لم
تقبل كذا في التنوير أى لا تبطل بالاجماع لتأ كدها بالقضاء بخلاف ما اذا أخر قبل القضاء بعد الاشهاد
عند محمد حيث تبطل لعدم التأ كذب يلغى (قوله وهذا ظاهر رواية الاصل) لم يقل رواية الاصل لعدم
التصريح به في الاصل ~~هكذا~~ ولكن ذكر ما يدل عليه حيث قال للشترى حبس الدار حتى يستوفى
الثمن منه أو من ورثته ان مات جوى (قوله وعن محمد الخ) صوابه وعند محمد لان ما ذكره من ذهبه لارواية
عنه وفي البناءة لوقضى القاضى بالشفعة قبل احضار الثمن بنفذ القضاء عند محمد لوقوعه في محل مجتهد
فيه جوى (قوله لا يقضى حتى يحضر الشفيع الثمن) لاحتمال أن يكون الشفيع مفلساً فيتولى مال
المشتري ابن فرشته (قوله لا يسمع البينة حتى يحضر المشتري) لان لكل منهما في المبيع حصة للبائع
اليه وللشترى الملك والشفيع يتعرض للحقين جميعاً فلا بد من حضورهما عني (قوله فيفسخ بالرفع) انما
يقد بالرفع لئلا يتوهم طغفه على محض أو كونه منصوباً في جواب النفي وكلاهما لا يصح من جهة المعنى
فتدبر جوى ولما كان فسخ البيع يومهم العود على موضوعه بالنقض لان نقض البيع لاجل الشفعة
ونقصه يقضى الى استغائها لكونها مبدية على البيع ذكر في الهداية ان فسخه بالاضافة الى المشتري لان
قبض المشتري مع ثبوت حق الاخر للشفيع متنع فيبقى اصل البيع الصادر من البائع مجرداً عن اضافته
الى ضمير المشتري لتعذر انفساخه فانه لو انفسخ عاد على موضوعه بالنقض كما ذكرنا فيتحيل لقبائه بتحويل
الشفعة الى الشفيع ويصير كانه المشتري من البائع لان الشفعة ثابتة في الشرع البتة وثبوتها مع بقاء
العقد كما كان متعذر فكان فسخه من ضروراتها وهي تندفع بفسخه من جانب المشتري فلا يتعدى
الى غيره وهذا اختيار بعض المشايخ وهو المختار وقال بعضهم تنتقل الدار من المشتري الى الشفيع بعقد
جديد اذ لو كان بطريق التحويل لم يكن للشفيع خيار الرؤية أو العيب اذ اراد المشتري أو اشتراه على
ان البائع يرى من كل عيب قال في العنايه والجواب ان الصفقة تحولت للشفيع موجبة لسلامة نظار الى
الاصل وسقوط خيار الراد في جانب المشتري لعارض وهو الرؤية أو قبول العيب ولم يوجد ذلك في حق
الشفيع (قوله بمشاهدة) أى بحضور المشتري لانه المالك (قوله والعهد على الثلث) يعنى قبل تسليم المبيع
الى المشتري كذا في متن التنوير ويشير الى ذلك قول الشارح بخلاف ما اذا كانت الدار قد قبضت
(قوله حيث لا يشترط حضور البائع) ولا تكون العهدة عليه لانه صار اجنيداً درر (قوله والوكيل
بالشراء خصم) فلا يشترط للقضاء حضور الموكل ولا كذلك البائع لانه ليس بنائب عن المشتري فلا يكتفى
بحضوره بخلاف الوكيل والاب ووصيه كالوكيل ز يلغى لمخصاً وفي هذا المقام سؤال وجواب يعلم
بمراجعة الديري وقول الزيلعي ووصيه كالوكيل يعنى يكون الوصى هو المخص للشفيع اذا باع ما يجوز
بيعه لانه العاقد وهذا اذا كانت الورثة صغاراً لانه قائم مقام الاب ولو كانوا كباراً وصغاراً فله بيع
العروض والعقار من نصيب الصغار والى كبار عند أبي حنيفة وقاله لا يبيع نصيب الصغار من العروض
والعقار دون نصيب كبار المحضور فان كانوا غيباً باع عر وضهم دون عقارهم كذا في تكملة الديري
عن المختلف قال وفي الدراية قد يجوز بيعه لان بيع الوصى يجوز بالغيب اليسير لا الفاحش وكذا
لو كانت الورثة كلهم كباراً لا يجوز بيع الوصى اذ لم يكن على الميت دين الخ ومنه يعلم ان الزيلعي قد اطلق
في محل التقييد واعلم ان المفتى به ان الوصى لا يملك بيع عقار الصغير المسوغ كالمواضع بضعف قيمته

قول ابي يوسف رحمه الله وعند محمد
رحمه الله بخلاف على البتات كذا
في شرح السيد الهندي (ولا يلزم
الشفيع احضار الثمن وقت الدعوى
بل) يلزم الشفيع احضاره (بعد
القضاء) بالشفعة وهذا ظاهر رواية
الاصول وعن محمد انه لا يقضى حتى
يحضر الشفيع الثمن وهو رواية الحسن
عن ابي حنيفة (وخاصم) الشفيع
بطلب الشفعة (البائع) لو كان العتار
(في يده) فاذا انكر البائع كونه مالاً
للذى ذكرهما يشفع به بعد الخصومة
فجاء المدعى بالبينة (لا يسمع) القاضى
(البينة حتى يحضر المشتري فيفسخ)
بالرفع أى القاضى (البيع بمشاهدة)
أى بحضور المشتري ويقضى بالشفعة
على البائع (والعهد) أى ضمان الثمن
عند استحقاق الدار (على البائع)
بخلاف ما اذا كانت الدار قد قبضت
حيث لا يشترط حضور البائع فيخاصم
المشتري وقال الشافعي العهدة على
المشتري بكل حال سواء اخذها من
يد البائع أو من المشتري (والوكيل
بالشراء خصم) أى اذا وكل رجلاً
ليشتري له داراً فاشتري له داراً فالوكيل
له خصم (للشفيع مال مسلم) الدار الى
الموكل (فان سلم اليه فالموكل هو المخصم
وهذا في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف
رحمه الله الشفيع لا يأخذها من يد
الوكيل لكن يقال سلمها الى الموكل
ثم يأخذها الشفيع من الموكل
كذا في الحواشي نقلاً عن الشرح
(والشفيع خيار الرؤية والعيب
وان شرط المشتري البراءة منه)

أو كان خرج به يزيد على دخله أو خيف هلاكه كان كان على شاطئ نهر أو نحو ذلك مما ذكر في محله كحاجة النفقة (قوله أي من كل واحد من خيار الرؤية والعيب) فيه إخراج الكلام المصنف عن الظاهر المتبادر وهو أفراد الضمير لفظاً ومعنى عائد على العيب كما هو محل الزيلعي والعيني حيث قال مبيد المراجعة أي من العيب وقد مر أن إسقاط خيار الرؤية قبلها غير صحيح فلا يترتب على اشتراط البراءة من خيار الرؤية قاطبة فلو قال ولا يسقط برؤية المشتري ولا بشرط البراءة منه لأن المشتري ليس بنائب عن الشفيع فلا يعمل شرطه ورؤيته في حقه كما في الزيلعي لكان أولى كذا ذكره شيخنا وما وقع في شرح العيني من قوله لأن الشفيع ليس بنائب عنه فلا يسقط حقه لاسقاط المشتري صوابه لأن المشتري الخ (قوله لأنه ينكر وجوب تسليم المبيع بالثمن الأول) كذا في بعض النسخ وفي بعضها منكر والمراد بالثمن الأول المذكور أولاً وهو قول الشفيع اشتريتها بمائة فاه ذكر أولاً والمسئلة معقدة بما إذا كانت الدار مقبوضة والثمن منقوداً وحوى ولا يتحالفان لأنه عرف بالنص فيما إذا وجد الانكار من المجانبين والدعوى من المجانبين والمشتري لا يدعى على الشفيع شيئاً فلا يكون الشفيع منكراً فلم يكن في معنى ما ورد به النص فامتنع القياس عني (قوله وان برهنا فلا شفيع) لأن بيننا أكثر اثباتاً معني وان كانت بينة المشتري أكثر اثباتاً بصورة لأن البيّنات للالزام وبينه الشفيع ملزمة بخلاف بينة المشتري فإن بينة الشفيع إذا قبلت وجب على المشتري تسليم الدار إليه وإذا قبلت بينة المشتري لا يجب على الشفيع شيء بل يتخير بين الأخذ والترك درر (قوله وعند أبي يوسف والشافعي الخ) الذي في العيني وعند أبي يوسف البيّنة بينة المشتري وعند الشافعي وأحمد تها ترا والقول للمشتري وعنهما ما يقرع وعندما لا يحكم بالعدل والا باليمين انتهى (قوله البيّنة بينة المشتري) لأنها مثبتة للزيادة ولها ما سبق من أن بينة الشفيع ملزمة وبينة المشتري غير ملزمة لأن الشفيع لو ترك يترك عني (قوله أخذها أقال البائع) لأن الأمر كان كما قاله البائع فالشفيع يأخذه به وان كان كما قاله المشتري يكون حطاً عن المشتري بدو أو الأقل وحط البعض يظهر في حق الشفيع فيأخذه به عني (قوله وترادان) فيه تسامح إذا رد من طرف المشتري فقط لأن موضوع المسئلة ما إذا لم يقبض البائع الثمن (قوله فيأخذها الشفيع بذلك) لأن النكول كالأقرار بما يدعيه خصمه زيلعي (قوله ويأخذ الشفيع بقول البائع ان شاء) لأن فسخ البيع لا يوجب بطلان حق الشفيع لأن حقه ثبت بالبيع فلا يقدران على إبطاله بالفسخ ألا ترى أن الدار إذا ردت على البائع بعيب لا يسلط حقه وان كان الرد بغير قضاء زيلعي (قوله وان قبض أخذها بقال المشتري) أي قبض جميع الثمن حتى لو قبض بعضه وبقي منه شيء فالقول قول البائع كما في المبسوط وإنما يأخذها قال المشتري إذا ثبت قبض جميع الثمن بالبيّنة أو اليمين لأن البائع باستيفائه الثمن نرج من البين والتحقق بالأحاطة فبقى الاختلاف بين الشفيع والمشتري وقد ثبت أن القول فيه للمشتري كما في الدرر قال في الشربة لالبيّة هذا إذا كان قبض الثمن ظاهراً كما ذكر بان ثبت بالبيّنة أو اليمين ولو كان غير ظاهر فبقال البائع بعث الدار بألف وقبضت الثمن يأخذها الشفيع بألف ولو بدأ قبض الثمن قبل بيان القدر بان قال بعث الدار وقبضت الثمن وهو ألف درهم لم يلفظت إلى قوله في مقدار الثمن كفي التبيين انتهى (قوله أي إذا حط البائع الخ) يشير إلى ما نهله الشافعي عن الحائض من أن وكيل البائع إذا حط بعض الثمن عن المشتري صح حطه ويضمن قدره للبائع ولا يكون ذلك حطاً عن الشفيع لأن حط الوكيل لا يلتحق بأصل العقد (قوله سقط ذلك عن الشفيع) لأن الحط لمسا التحق بأصل العقد صار الباقي هو الثمن عني ولو علم أنه اشتراه بألف فسلم ثم حط البائع مائة فله الشفعة كما لو باع بألف فسلم ثم زاد البائع له جارية أو متاعاً كذا في الدرر عن القنية وهل يأخذ الشفيع الجارية أو المتاع مع العقار أو العقار فقط ان قلنا بالاول يلزم تلك الجارية أو المتاع بطريق الشفعة ولا وجه له وان قلنا بالثاني يلزم تقرير الصفقة على المشتري فليحترق ثم رأيت بخط شيخنا ما نصه باع عقاراً وعبداً يأخذ الشفيع العقار لا العبد قال وسأقي عن الحائض انتهى

أي من كل واحد من خيار الرؤية والعيب (وان اختلف الشفيع والمشتري في مقدار الثمن) فقال الشفيع اشتريتها بمائة وقال المشتري للمشتري مع عيني لانه ينكر وجوب تسليم المبيع بالثمن الاول (وان برهنا فلا شفيع) وعند أبي يوسف والشافعي البيّنة بينة المشتري (وان ادعى المشتري ثمناً وادعى بألف منه ولم يقبض) البائع (الثن أخذها) أي الدار الشفيع (بما قال البائع) من الثمن مطالباً سواء كانت الدار في الأيضاح أو في يد المشتري كذا في الإيضاح وإنما قبل قوله أقل لا بد لو ادعى البائع إلا أكثر قبل قبض الثمن يتحالفان أي البائع والمشتري ويترادان وأيهما نكل فلهما والثمن ما يدعيه الآخر فيأخذها الشفيع بذلك فان حلفا فسخ القاضي البيع بينهما وأخذ الشفيع بقول البائع ان شاء (وان قبض أخذها بقال المشتري) أي إذا حط البائع في حق الشفيع بعض الثمن سقط ذلك عن الشفيع بخلاف الشافعي

ولا يخالفه ما ذكره في شرح المجمع لابن فرشته حيث قال باع العقار مع العبيد والدواب تثبت في الكل
تبعاً للعقار انتهى لان المراد بالعقار خصوص الارض وبالعبيد الحرافون وبالدواب آلة الحراثة وفي
شرح الوهبانية للشرنبلاني اشترى دارين شفعيهما واحد صفقة ليس له أخذ واحد دون الاخرى
لتفرق الصفقة سواء كانتا متلاصقتين أو ببلدين وقال زفرله أخذ واحد بما خضعها من
الثلث ولو كان شفعيهما واحدة فقط وقديعاً صفقة له أخذ ما شفعه في البيع وعليه الفتوى وروى به
أخذ الكل انتهى (قوله لاحظ الكل) أي فبأخذها الشفعيع بالثلث المسمى الذي أبرأه عنه البائع
شرنبلانية لان حظ الكل لا يلحق باصل العقد لانه لو اتفق لكان همه أو يبيع بالثلث وهو فاسد فلا
شفعة فيهما كذا في الزبلي وكذا صرح بكونه فاسداً في النهاية خلافاً لما في الدرر من قوله لان العقد
حيث يذ يكون بيعاً باطلاً ولهذا قال في الشرنبلانية الصواب انه يكون فاسداً لانه في حكم المسكوت عن
ثمنه بل أرقى منه اذا التسمية وجدت لان الحظ ليس الالمى ثم رأيت الشيخ شاهين نقل عن شيخه
الشوهرى ان المراد من قول العيني لانه يصير بيعاً بالثلث وانه باطل ما ذاني الثمن أما لو سككت عن الثمن
فهو فاسد ثم قال ويمكن الجواب بان البيع شرطه التراضي ولا يكون الا بذكر الثمن أما اذا نفي فهو باطل
بخلاف البيع هـ لان الشفعيع يأخذ بالشفعة جبراً فيحكم بالبطلان سواء سكت عن الثمن أو نفيها انتهى
ولو تصدق البائع على المشتري بالثلث بأخذها الشفعيع به أو بالقيمة فيه تفصيل ان تصدق به عليه قبل
قبضه بأخذ الشفعيع بالعمه الا ان يكون قبض الثمن كله ثم تصدق به عليه جوى عن المجمع الصغير
(تمة) ما سبق عن الزبلي والدرر من تعليل عدم التحاق حظ الكل باصل العقدانه لو اتفق الخ
تعليل للنفى فلا ينافي ما قدمناه من الشرنبلانية ورأيت بخط شيخنا ما نصه وحيث اباح حظ الكل لا يلحق
باصل العقد فله الاخذ بالشفعة بجميع الثمن المسمى عند العقدان شاء انتهى (قوله ولا زيادة)
لاستحقاق الشفعيع الاخذاً دون الدرر (فرع) قضى القاضي بالشفعة للشفعيع بأكثر من الثمن الذي
اشترعه المشتري ورضى به الشفعيع لا يجوز (قوله بعرض) بفتح العين وسكون الراء ما ليس بنقد كذا
ضبطه بعضهم وعبارة العاموس العرض المتاع ويحذر كل شيء سوى التقدين اهـ (قوله بغيره) وتعتبر
فيهم وقت الشراء لا وقت الاخذ شلبي عن النافع (قوله وقال أهل المدينة) يعنى الامام مالك وأصحابه
(قوله ورجال لومؤجلا) فان أخذها بثمن حال من البائع سقط الثمن عن المشتري وان أخذها من
المشتري رجع البائع على المشتري بثمن مؤجل زبلي وهذا اذا كان الاجل معلوماً أما اذا كان مجهولاً
كالخمس او الدباس ونحو ذلك وقال الشفعيع أنا أعجل الثمن وأخذها لم يكر له ذلك لان الشراء بالاجل
المجهول فاسد وحق الشفعيع لا يثبت في الشراء لعاسد شلبي عن الغاية مزيلاً للخبر وقوله وحق الشفعيع
لا يثبت في الشراء لعاسد يعنى الا اذا سقط حق الفسخ بان يني المشتري أو غرس زوال المانع (قوله
أو يصير حتى يضى الاجل) ولم يطلب الشفعيع الا أن وسكت عن طلبه لطلبه اعند الاجل بطلت شفيعته
لان حق الشفعيع قد ثبت ولهذا كان له حق الاخذ لان بئس حال والسكون عن الطلب بعد ثبوت
حقه يبطل الشفعة كذا في الدرر وفيه نظر لان هذا طلب التملك ولا تبطل الشفعة بتأخيرها الى حلول
الاجل لا عند الامام لانه لم يقدر له مدة ولا عند محمد لتقديمه بشهر كذا في الشرنبلانية وما أجاب به
بعضهم من أنه أراد بقوله ولم يطلب الا أن الحطام الموائية والتقرير بأباه تعليل البطلان بقوله
لان حق الشفعيع قد ثبت وأباه أيضاً قوله والسكون عن الطلب بعد ثبوت حقه الخ لان حقه
انما يثبت بعد طلب الموائية والتقرير فتعليله بان حقه قد ثبت يقتضى ان مراده بالطلب طلب التملك
(قوله لذلك) لان للشفعيع حق الاخذ بالثلث الذي تملك به المشتري والاجل صفة للدين ألا ترى انه
يعال دين حال ودين مؤجل ولما ان الاجل ثبت بالشرط وليس من لوازم العقد فاشترطه في حق
المشتري لا يكون اشتراطاً في حق الشفعيع ولا نسلم أنه وصف للدين لان الاجل حق انطوب والدين حق

(لاحظ الشكل و) لا (ازيادة) أى اذا
راد المشتري فى الثمن بعد ما تقدم
الثمن لا يظهر زيادة الثمن فى حق
الشفيع (وان اشترى دارا بعرض
او بعقار أخذها الشفيع ببقية
أو بعقار أو بالعقار وقال أهل
بقية العرض بأخذها ببقية الدار (و)
المدينة بأخذها (ثم) أى عمل الثمن (لو)
أخذها (ثم) أى عمل الثمن (لو)
كان الثمن (ثم) أى عمل الثمن (لو)
والموزون والعبدى المتقارب
وإنجل لوهو جلا أو يصبر حتى يمضى
الاجل يأخذها أى ادا باع دارا
الاجل من رجل فالشفيع الخيار ان شاء
من مزرع حال وان شاء صبر حتى
أخذها من حال وان شاء وليس له أن
أجل ثم يأخذها أو هل وقال
أجل ثم يأخذها من حال (و)
أخذها فى الحال (ثم) أى عمل الثمن (لو)
أخذها فى الحال (ثم) أى عمل الثمن (لو)
أخذها فى الحال (ثم) أى عمل الثمن (لو)

الطالب ولو كان وصفه لاسحقه الطالب ولهذا لو باع ما اشتراه بثمن مؤجل لم يربحه أو تولية لا يثبت
 الاجل من غير شرط ولو كان وصفه لثبت زبلي (قوله ان كان الشفيع ذميا) فلو مرتدا لاشفعه له سواء
 قتل على ردة أو مات أو محق بدار الحرب ولا لورثته لان الشفعة لا تورث كما في العناية واعلم ان عدم
 ثبوت الشفعة لا يرتد هو مذهب الامام خلافا لما لان تصرف المرتد عند الامام موقوف فاذا اتصل به
 الموت يحكم بانه لم يكن صحيحا وعند أبي يوسف هو بمنزلة مريض وعند محمد بمنزلة من عليه التقصص فتصرفه
 صحيح كذا ذكره الاتقاني وقال أيضا المشتري المرتد ثم قتل لم تبطل شفعة الشفيع لان شفعته متعلقة
 بالخروج عن ملك البائع وقد خرج كذا ذكره الشافعي والمستأمن كل ذي كفاي تزبلي ولا بد وان يكون
 البائع أيضا ذميا ولا يفسد البيع فلا يثبت الشفعة در عن ابن الكمال بالعز والى المبسوط وطريق معرفة
 قيمة الحجر والخنزير بار جوع الى ذمي أسلم أو فاسق تاب ولو اختلف فيه فالقول للمشتري در عن العناية ولو اسلم
 أحدا المتعاقدين والخمر غير مقبوض انتقص البيع سواء كانت الدار مقبوضة أو غير مقبوضة لان
 الاسلام يمنع قبضها ولكن لا تبطل الشفعة لانها وجبت بالبيع كما اذا اشترى دارا بعد فهلك العبد قبل
 القبض فان البيع ينتقص بهلاكه ولا تبطل شفعته فيأخذها الشفيع بقيمة العبد زبلي مع نهاية
 (فسرع) اشترى المسلم في دارا رب دارا وشفيعها مسلم لاشفعه له وان سلم أهلها لان أحكامنا غير جارية
 فيها شي عن الاتقاني (قوله وبقيتها للمسلمين) ثم قيمة الخنزير هنا فائمة من تمام الدار لا من تمام الخنزير
 ولهذا لا يحرم ثمنها بخلاف المروور على العاشر در وياضاحه ما ذكره الزبلي في باب المهر جوا بما يغفل
 ان أحد قيمة الخنزير كذا خذ عنه فلا يجوز لمسلم ثمنها ولا ثمنها من قوله ان قيمة الخنزير اعماء تكون
 كعينه ان لو كانت بدلا عن الخنزير كما في مسألة السكاح أم لو كانت بدلا عن غيره فلا وفي مسألة الشفعة
 قيمة الخنزير يبدل عن الدار المشفوعة وانما صير اليها للتقدير لا غير فلا يكون لها حكم عينه انتهى وقوله
 كما في مسألة السكاح يشيران انه اذا تزوجها على خنزير يجب لها مهر المثل لا قيمة الخنزير وقوله في الدار
 بخلاف المروور على العاشر أي حيث لا يعشر العاشر من قيمة (قوله وان اشترى عرصه ما) محل ثبوت
 الخيار للشفيع اذا كانت الارض تنقص بالبيع أما اذا كانت لا تنقص بالبيع فليس للشفيع ذلك البناء
 والعرض جبر على المشتري كالعاصب اذا بنى أو عرس يؤمر ببيع البناء والعرض فان كانت الارض
 تنقص بالقلع فلا مال للمشتري قيمتها للعاصب مقبوعين ديري (قوله أو تلف المشتري فاعهسا) الشفيع
 المشتري في كاف عائد الى الشفيع والمشتري بالنصب مع قوله الأول وقاعهما مع قوله الثاني نوح أنبدي
 قال وهذا يعني القلع هو القياس في الزرع أيضا قال الزبلي الا انما يستحسنه او قلنا لا يملك لان له نهاية
 معلومة كذا لا يتضرر المشتري بالقلع من غير عوض وايسر الشفيع كبير ضرر بالاحترار لانه
 تربأ بحر واعلم ان التقيد بالبناء والعرض لا يضر زعم لودنه بالوان كبره او لا لها حصص كثير خير
 الشفيع بين تركها وأخذها ويعطى ما زاد الصبيغ لتعذر نفعه ولا فقه له خذ بخلاف لبنه در عن
 حاوي الزاهددي (قوله وعن أبي يوسف انه لا يكف الشفيع) لان ضرره بازام العمة أهون من ضرر
 المشتري بالقلع يانه ان فيما قاله أبو حنيفة ومحمد من يكلف المشتري القناع اضرار به لا بد من ضرر
 عوض أو بعوض خيس وفيما قاله أبو يوسف من أنه أخذها بنفسه مع نفع البناء أو العرض انشراح
 بالشفيع لازوم الزيادة على الثمن الاول لكن هذا الضرر أدنى من الضرر الاول لانه يدخل في ملك
 الشفيع عوض عما بالضرر زيادة الثمن فيمكن أهون الضررين فوجب المصير اليه ووجه قول الامام
 ومحمد ان المشتري جنى أو عرس في محل تعلق به حق الغير من غير تسليط من جهة ذي بعض ما فعله
 كما ترون اذا فعل ذلك في المهر من خلاف الموهوب له أو المشتري فادرا حيث لا يكتمان القناع بالانفاق
 لانه حصل بتسليط الواهب والبائع ديري (قوله فاستحققت) أي وكاف المستحق لشفيع فاعهسا
 فقلعهما وانما لم يذكره كتفاهما فاقدمه في بناء المشتري خذ في الثاني لدلالة الاول عليه كذا ذكره

ان كان الشفيع ذميا (وكان الثمن حرا
 او خنزيرا) (و) أخذ (بقيمة المالك)
 الشفيع (مسلم) ان اشترى عرصه
 أخذها الشفيع (بالثمن وقيمة البناء
 و) قيمة (العرض) مقبوعين (لوني
 المشتري أو عرس أو كاف المشتري
 فاعهسا) (و) ان يوفى منه لا يكف
 القناع وخبيرين ان أخذها الثمن وقيمة
 البناء والعرض وبنين يترك ويد
 قال مالك والشافعي (وان فاعهسا
 الشفيع) أي أخذها الشفيع
 بالشفعة فبني فيها ودرس (فأخذت
 رحي) الشفيع (بالثمن)

شيخنا قال وبه يستغنى عن تصويب شيخ شيخنا يعني الشرنبلالي (قوله على البائع أو المشتري) فالرجوع
 بالثمن على البائع فيما إذا أخذ الشفيع العتار من البائع أو على المشتري فيما إذا أخذه من يده فأول للتبويب
 لا للتخير (قوله أي لا يرجع بقيمة البناء والغرس) معناه لا يرجع بما نقص بالقلع عيني (قوله وعن
 أي يوسف انه يرجع) لانه مملوك عليه فنزلا منزلة البائع والمشتري وجه الظاهر ان المشتري مغرور ومن
 جهة البائع ومسلط عليه ولا غرور ولا تسلط في حق الشفيع من المشتري لان الشفيع أخذهما منه جبرا
 زيلبي (قوله وبكل الثمن الخ) لانهما أي البناء والشجر تابعان للارض حتى يدخلان في البيع من غير ذكر
 فلا يقابلها شيء من الثمن ولهذا يبيعها في هذه الصورة مباحة بلا بيان بخلاف ما إذا تلف بعض الارض
 بغرق حيث يسقط من الثمن بمحضته لان الفاتت بعض الاصل هذا اذا انهدم البناء ولم يبق له نقض
 ولان من الشجر شيء من حطب أو خشب وأما اذا بقي شيء من ذلك فلا بد من سقوط بعض الثمن فيقسم الثمن
 على قيمة الدارين يوم العقد وعلى قيمة النقص يوم الاختذاع فلو لم يأخذه المشتري كان هلك بعد انفصاله
 لم يسقط شيء من الثمن لعدم حبسه اذ هو من التوابع والبوابع لا يقابلها شيء من الثمن وبالاخذ بالشفعة
 تحولت الصفقة الى الشفيع فقد هلك ما دخل تبعا قبل القبض ولا يسقط بماله شيء من الثمن در (قوله
 وبمحصنة العرصة ان نقص الخ) لانه صار مقصودا بالتبعية اذا صار مقصودا به يقابلها شيء من
 الثمن بخلاف الاول لان اهلاكه فيه باق فسموية فيقسم الثمن على قيمة الارض والبناء يوم العقد عليهما
 خلاف المسئلة الاولى وهو ما اذا انهدم بنفسه وكان النقص باقيا حيث يعتبر فيها قيمة النقص يوم الاختذاع
 بالشفعة ونقص الاجنبي البناء كنقص المشتري عيني (قوله ان شاء) يمكن ان يجعل راجعا للمسئلتين
 والتقدير وأخذها الشفيع بكل الثمن ان خربت الدار ان شاء وان شاء ترك وأخذ بمحصنة العرصة
 من الثمن ان نقص المشتري البناء ان شاء وان شاء ترك جوى (قوله والنقص بالضم) ويجوز الكسر
 واقتصر عليه في شرح الجمع وغيره كالدر (قوله أي البناء المنقوض للمشتري) لان الشفيع انما يأخذه
 بطريق التبعية للعرصة وقد زالت بالانفصال عيني (قوله وتخلأ) التخل معروف بذكر نحو
 قوله تعالى تخل منقرو يؤث نحو قوله تعالى تخل خاوية وقد يوصف بجمع المذكر السالم لان في الجنس
 لدلالته على الافراد معنى الجمع نحو قوله تعالى والتخل باسقات نوح افندي (قوله وتخرأ) نص على دخوله
 لانه لا يدخل بدون الذكر لانه ليس بتبع بخلاف التخل ولهذا قال العيني باشتراطه في البيع (قوله وهذا
 استحسان) لانه باعتبار الاتصال كما تباع للعقار كالبناء في الدار درر (قوله أي أخذ مع الثمر بكل
 الثمن) لانه مبيع تبعا لان البيع سري اليه كالمواشيت حاملا فولدت عنده أي عند البائع قبل قبض
 المشتري كذا يحط شيخنا فأشار الى سقوط اعتراض عزمي زاده (قوله لا يأخذ الثمر في الفصلين) لانعدام
 تبعيته للعقار وقت الاختذاع بالانفصال جوى (قوله وان جده المشتري في الفصل الاول سقط عن
 الشفيع الخ) لانه دخل في البيع قصد افسكان له قسط من الثمن فيفوت قسطه بفواته بخلاف الفصل
 الثاني اذ لا يقابلها شيء من الثمن محدثه بعد القبض فلم يرد عليه العقد ولا القبض الذي له شبهه بالعقد
 ففواته لا يوجب سقوط شيء من الثمن كذا يحط شيخنا (قوله بالدال المحملة) لانه أنسب بالمقام لان
 المجذبا المعجمة مطلق القطع كاذ كره نوح أفندي

على البائع أو المشتري (فقط) أي لا يرجع
 بقيمة البناء والغرس وعن أبي يوسف
 انه يرجع (و) أخذها الشفيع
 (بكل الثمن ان خربت الدار) مطلنا
 سواء كان بالانه سدام أو بالاحتراق
 (أو جف الشجر) من البستان بغير فعل
 أحد وقال الشافعي في قول يأخذ
 بالمحصنة (و) يأخذها الشفيع (بمحصنة
 العرصة) من الثمن ان قسم على قيمة
 الارض وقيمة البناء وقت العقد ان
 شاء (ان نقص المشتري البناء
 والنقص) بالضم (له) أي البناء
 المنقوض للمشتري (و) أخذها
 (بثمرها) أي مع ثمرها (ان ابتاع
 ارضا وتخلأ وخرأ) بكل الثمن ان شاء
 وهذا استحسان والقياس ان لا يأخذ
 (أو ثمر في يده) أي أخذ مع الثمر بكل
 الثمن ان ابتاعها وليس في التخليل ثمر
 فأثمر في يده المشتري فان جده المشتري
 شجره الشفيع لا يأخذ المشتري في
 الفصلين (وان جده المشتري) في
 الفصل الاول (سقط) عن الشفيع
 (محصنة) أي حصنة الثمر (من الثمن)
 المجذبا لدال المحملة القطع ومنه جد
 التخليل أي قطع ثمره جدا فهو جاد
 كذا في العرب وان جده في الفصل
 الثاني يأخذ الارض والتخليل بكل
 الثمن

(باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب)
 (باب ما يجب فيه الشفعة في عتار)

(باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب)
 (قوله انما يجب الشفعة في عتار الخ) أي قصد الانما تبعت في غير العقار تبعا كالشجر والثمر وما في حكمه
 أي حكم العقار كالعلو كما في الدرر لان حق التعلل يبقى على الدوام فكان العلوكا لعقار قال في الشرنبلالية
 ثمان كان العلو طريقه طريق السفلى يستحق الشفعة بالطريق على انه خليط في المحقوق وان لم يكن

بأن كان طريقه غير ماريق السفل يستحقها بالجسورة انتهى وذكر الدبرى في التكملة ان القياس عدم وجوب الشفعة في العلوانه لا يبق على وجه الدوام وانما استحسنوا لان حق الوضع متأبد فهو كالعرضة المحيطة وهذا مما يقضى بثبوت حق الشفعة فيما اذ بيع البناء بالارض المحركة خلافا لما في فتاوى الطورى واستدل له بما سأتى من قول المصنف ولا في بناء ونخل بيعا بل عرضة فيه نظر ظاهر سأتى وجهه (قوله في عقار مطلقا) هذا الاطلاق في مقابلة ما سأتى من قوله وقال الشافعى لا شفعة فيما لا يقبل القسمة والعقار ماله أصل من دار أو ضيعة كما في العناية (قوله ملك) على صيغة المجهول صفة لعقار كما في العيني وما ذكره السيد المحوى من ان ذلك بتشديد اللام لا يتعين (قوله احتراز عن الهبة بلا عوض) مفهوما ان الهبة بلا عوض تعيب فيها الشفعة ولو كان العوض غير مشروط وليس كذلك محوى وانزل قوله بلا عوض اى بلا شرط عوض (قوله وقال الشافعى لا شفعة فيما لا يقبل القسمة المح) لانها عنده لدفع ضرر القسمة وعندنا لدفع ضرر الجوارد راز لا شفعة للجوار عند بل للشريك فتصا والذي يظهر من كلام الزيلعي كون المحذور عنده دفع اجرة القسمة كذا ذكره عزى زاده وعبارة العيني انها عنده لدفع ضرر القسمة فلا يتحقق الا فيما يقسم وعندنا لدفع ضرر الجوار على الدوام ولا اختصاص لذلك بالمقسوم (قوله لا في عرض) العرض بالسكون مالم يس بعقار فيكون مابعد من عطف الخاص على العام در لقرله عليه الصلاة والسلام لا شفعة الا في ربع او حائط ولان الشفعة ثبتت بالنص على خلاف القياس في العقار ولا يجوز التحاق المنقول به لانها شرعت لدفع ضرر الجوار على الدوام والمنقول لا يدوم الضرر فيه كما يدوم في العقار زيلعي (قوله وقال مالك ثبت في السور) لانها تسكن طاعة او ولما سبق من قوله عليه السلام لا شفعة الا في ربع او حائط زيلعي (قوله بلا عرضة) ولو شري دارا عندك هل يصح وتجب الشفعة عن ابي حنيفة روايتان في الجامع الص غير بيع الارض لا يجوز وانه يجوز بيع الباء ولا تجب الشفعة وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يجوز وللشفيع الشفعة وهو قولهما وعليه الفتوى لانه باع المملوك كذا ذكره ابن النخعة معزز بالتجنس وغيره قال العلامة لم يردى ولا يخفى ان معاده ان الشفعة انما ثبت بناء على القول بان ارضه المملوك لا ان مجرد البناء فيايرجى ثبوت حق الشفعين ويكون حكمه مخالفا لمحكم غيره من الابنية محوى فتقول المقدسى فيكون حكمه مخالف لمحكم غيره صريح في ان حق الشفعة ثبت في بيع البناء بغير مكتة مجردا عن الارض وبغيره ايضا ان اختلاف الروايتين عن الامام بالنسبة لبيع البناء بمكتة فان قلت ما نسب له المحوى عن المقدسى وغيره كابن النخعة من ان الشفعة تثبت في مجرد البناء مخالف لقول المصنف ولا في بناء ونخل بيعا بلا عرضة فلب لاسلم المخالفة اذ كلام المصنف يحمل على ما لا يمكن لمن له الباء حق التمرار كما اذا كانت الارض والبناء لرجل فباع البناء وحده بدون الارض فوجه عدم ثبوت شفعته من له الملك في الباء وحده ليس له حق التمرار حتى لو سقط البناء لم يمكن له حق الاعادة بل لو طاله مالك الارض بطلع بناءه كان له ذلك فلا يكون الباء في هذه السورة ملحقا باعتبار فلا ثبت فيها شفعة فلا ياتي ما ذكره المقدسى وغيره انه محمول على ما اذا كان لمالك البناء حق التمرار كما يستفاد من ما قبل الذي ذكرناه عن الدرر بالدرر ان كان البناء بارض محركة حتى لو سقط بناؤه في هذه السورة كان له حق الاعادة ولا يملك له الحق في الارض الطلب عليه بقلع بناءه وانما له الطلب عليه بالتحرك فقط فظهر كون البناء في هذه السورة ملحقا بالارض فلا شبهة حينئذ في ثبوت حق الشفعة فيه ومن هنا يعلم خطأ من اتى بأنه لا شفعة في البناء بالارض المحركة كالطورى اذ لا سند له في فتواه سوى قول المنى ولا في بناء ونخل بيعا بلا عرضة وقد علم انه ليس على اطلاق قبل مقيد بما اذا لم يمكن له حق التمرار فوقيما بين كلامهم ويدل على ما ذكرناه من التقييد ما ذكره ابن فرشته في شرح المجمع بعد قول المتن ولا تجب الشفعة في غير العقار حيث قال حتى لو بيع النخل وحده او البناء وحده فلا شفعة لانهما لا قرار لهما بدون العريضة المح فعمله بانه لا قرار لهما

مطلقا (ملك بعوض) احتراز عن الهبة
بلا عوض (هو مال) احتراز عن
الهبة فيما اذا دفع العقار بها وقال
الشافعى رحمه الله لا شفعة فيما لا يقبل
القسمة وانما هي في العقارات التي
لا يتفقد باقتسامها بعد القسمة كالجمام
والرحى والابار (لا في عرض) أى
لا شفعة في الآبار (وفلك)
لا تجب الشفعة في عرض (وفلك)
وقال مالك ثبت في السور أيضا (و)
لا تجب الشفعة في (بناء ونخل بيعا
بلا عرضة) ولا تجب في (دار

قوله يعلم بها من ادعى الحق ما لا يفي به
هو ان الشفعة هو النصاب والخطى
بالعرولى حوائش الد

بدون العرصة كالتصريح بثبوت حق الشفعة فيما اذا بيع البناء بالارض المحتكرة لماله من حق القرار
(قوله جعلت مهرا) وكذا لو تزوجها بغير مهر ثم فرض لها عقارا مهرا لانه تعيين للمهر المثل وهو مقابل
بالبضع بخلاف ما لو باعها العقار بمهر مثلها او بالمسمى عند العقد او بعده حيث ثبتت الشفعة لانه مبادلة
مال بمال لان ما اعطاها من العقار بدل عما في ذمته من المهر زيلبي قال في العنايه واغترض بان البيع مع مهر
المثل فاسد بحجالة ولا شفعة في الشراء الفاسد واجب بأنه جاز ان يكون معلوما وبان جهالة في الساقط
لا تقضى الى المنازعة والمفسدة ما اقصت اليها (قوله فاصاب الالف الخ) لانه مبادلة مالية في حقه وهو
يقول معنى البيع فيه تابع ولهذا ينقد بلفظ النكاح ولا يفسد بشرط النكاح فيه ولا شفعة في الاصل
وكذا في التبعية ولان الشفعة شرعت في المالية المقصودة دون التبعية الا ترى ان المضارب اذا باع دارا
وفيه ربح لا يستحق رب المال الشفعة في حصة الربح لكونه تابعا فيه زيلبي (قوله جعلت أجرة) وما
في العيني من قوله بان استأجر ما يدار يدفعها اليه عوض الاجرة صوابه اسقاط لفظ عوض وكذا قوله
بان خالعهما على دار يدفعها اليها صوابه دفعها اليه (قوله بان استأجر دابة وجعل اجرتها دارا) وما قيل أى
جعلت الدار أجرة لدار أخرى مستأجرة مجرد تمثيل لانه شرط في التصوير كما توهمه عزى (قوله او عوض
عنى) لان الشفعة انما شرعت في معاوضة المال بالمال وهذه العقود ليست كذلك وصورتها ان يقول
لعبدته اعتقك بدار فلان فوهب فلان الدار للعبد فدفعها الى المولى جوى (قوله وعند الشافعي تجب
فيها الشفعة) لان هذه الاعراض متقومة عنده فامكن الاخذ بقيمة ما عند تعذر الاخذ بمثلها كما في البيع
بالعرض بخلاف الهبة اذ لا عوض فيها راسا ونحن نقول ان تقوم منافع البضع في النكاح وغيره بعقد
الاجارة ضرورى فلا يظهر في حق الشفعة وكذا الدم والعنق غير متقوم زيلبي وغيره بتصرف (قوله لانه
لو وهبت بعوض الخ) صواب العبارة لانها أى الدار الا ان يجعل الضمير ضمير الشأن جوى او نقول
ذكر الضمير لتأويل الدار بالعقار (قوله تجب فيها الشفعة) لانها بيع انتهاء ولا بد من القبض فانه اذا
وهب دارا لرجل على ان يهبه الآخر ألف درهم فلا شفعة للشفيع مالم يتقبض او في المبسوط الهبة
بشرط العوض انما ثبت للملك لو وهب له اذا قبض الكل فلو وهب دارا على عوض ألف درهم فقبض
أحد العوضين دون الآخر ثم سلم الشفيع الشفعة فهو باطل حتى اذا قبض العوض الآخر كان له ان
ياخذ الدار بالشفعة ولا بد أن لا يكون الموهوب وعوضه شائعا لانه هبة ابتداء عناية ودر بخلاف ما اذا لم
يكن العوض مشروطا في العقد لان كل واحد منهما هبة مطلقة الا انه ائيب عليها فامتنع الرجوع
وصورته ان يقول وهبتك هذا على أن تعوضني كذا واجمعوا له لو قال وهبت لك هذا بكذا انه بيع
جوى عن المختلف ثم اعلم ان الشفعة اذا وجبت في الموهوب انما تجب بمثل العوض ان كان له مثل فان لم
يكن وجبت بقيمة الدار يرى (قوله بخيار البائع) لان خياره لا يخرجها عن ملكه عني (قوله فان
اسقط الخيار وجبت الشفعة) لزوال المانع عن زوال ملك البائع وبشرط الطلب عند سقوط الخيار في
الصحيح لان البيع يصير سببا عند ذلك وقيل عند البيع وصح عناية ودر (قوله ولو كان الخيار للمشتري
الخ) لان المبيع خرج عن ملك البائع بالاتفاق وانما اختلف في أنه هل دخل في ملك المشتري او لم يدخل
والشفعة انما تجب برغبة البائع عن ملكه بدلالة انه لو ادعى انه باع داره من زيد فجعل زيد وجبت
الشفعة لا عن ارفه بخروجه عن ملكه وان لم يحكم بدخوله في ملك المشتري ثم اذا أخذها الشفيع في مدة
الخيار لزم البيع ليجز المشتري عن الرد ولا خيار للشفيع لان خيار الشرط لا يثبت الا بالشرط والشرط انما
كان للمشتري دون الشفيع واذا بيعت دار بينهما والخيار لاحدهما كان له الاخذ بالشفعة لان البائع
لم يخرج المبيع عن ملكه ان كان الخيار له فله أن ياخذ بالشفعة ويسقط خياره وينفخ البيع لان
الاخذ بالشفعة نقض منه للبيع وكذلك المشتري عندهما ان كان الخيار له لان المبيع دخل في ملكه
عندهما لانه يصير بالاختيار للبيع فيصير اجازة لانه صار احق بالمبيع من غيره وذلك يكفي

جعلت مهرا (مطلقا سواء قبل
بيعهما مال أو لا حتى لو تزوج امرأة
على دار على ان ترد هي على الزوج
ألف درهم فلا شفعة في شيء منها عند
أبي حنيفة وعندهما ما قسم الدار
أبي حنيفة وعندهما ألف درهم فاصاب
على مهر مثلها وألف درهم (أو أجرة)
الالف تجب فيها الشفعة في دار جعلت أجرة
أى لا تجب الشفعة في دار جعلت أجرة
بان استأجر دابة وجعل اجرتها دارا
(أو جعلت الدار (بدل دخله او
جعلت الدار (بدل دخله او
بدل صلح عن دم أو جعلت الدار
(عوض عني) وعند الشافعي تجب
فيها الشفعة والمراد بالدم دم المهر
لانه لو صلح ببيع دم لا تجب
فيها الشفعة (أو وهبت) أى لا تجب
الشفعة في دار وهبت (بلا عوض
مشرط) خلافا للشافعي فيدب لانه
لو وهب بعوض مشروط تجب فيها
الشفعة (أو بيعت بخيار البائع) أى
لا تجب الشفعة في دار بيعت بخيار
البائع فان اسقط الخيار
وجبها الشفعة ولو كان الخيار
للمشتري تجب الشفعة في الحال

لاستحقاق الشفعة كما لأذن والمكاتب اذا بيعت دار بحجب دارهما بخلاف ما اذا اشتراها ولم يرهما
حيث لا يسقط خياره بالاخذ لان خيار الرؤية لا يطل بصره الا بطل فبدلته اولى لان ثبوته
موقوف على وجود الرؤية ثم اذا حضر شفيع الدار الاولى كان له اخذها بالشفعة لان الشفيع اولى
من المشتري وليس له ان يأخذ الثانية بالشفعة لانعدام السبب واتصاله بالشفوعة لا يفيد له عدم ملكه
فيها وقت بيع الاخرى ولو باع داره على ان يضمن له الشفيع الثمن عن المشتري فضمن او اشترى المشتري
الدار على ان يضمن له الشفيع الدرك عن البائع فضمن جاز البائع ولا شفعة له بخلاف ما اذا اشترط
المشتري الخيار للشفيع ثلثه ايام حيث تكون الشفعة للشفيع لان اشتراط الخيار له كاشتراطه لنفسه
وذلك لا يمنع وجوب الشفعة زيلعي وحاشيته للشاي وشار الزيلعي بقوله ولانه صار حق بالمبيع من غيره
الى ان ثبوت الشفعة فيما اذا اشترط المشتري الخيار لنفسه لا يختص مذهب الصاحبين بل على مذهب
الامام ايضا لان شرط الخيار له وان منع من دخول المبيع في ملك المشتري لكنه صار حق بالمبيع من
غيره وأشار بقوله كما لأذن والمكاتب الى الجواب عن اشكال يرد على الامام وهو ان استحقاق الشفعة
باعتبار ثبوت الملك للمشتري والمشتري بشرط الخيار لا ملك له فكيف ثبتت الشفعة في مدة الخيار للمشتري
بان يقال ان المشتري صار اخص بالتصرف فيها فباعته بآثاره يتحقق الضرر المخرج الى الدفع عن نفسه
وصار كما لمكاتب وفي هذا المقام اشكال آخر يعلم عرا جعة التكملة للديري (قوله او بيعت فاسدا الخ) وان
بيعت دار بحجبها وهي في يد البائع بعد فللبائع الشفعة لبقاء ملكه وان سلمها الى المشتري فهو أي المشتري
شفيعه لان الملك له لا يقال في ذلك تقرير الفساد حيث أخذ الدار المبيعة بالشفعة بالدار المشتراة باثراء
الفاصل لا نأقول المشتري بعد أخذ الدار الثانية بالشفعة متمم كن من نقض المشتراة فاسدا مع عدم
الفساد في التي أخذها بالشفعة بخلاف ما تقدم فانه لو ثبتت الشفعة ثم لا تنقل الشراء العاسد من المشتري
الى الشفيع بوصف الفساد في ذلك تقريره فلا يجوز (قوله اي لا تجب الشفعة في دار بيعت بيعا فاسدا)
وهذا اذا وقع البيع فاسدا في الابتداء كما في العناية اما اذا طرأ الفساد فانه بقي حق الشفعة كما لو اشترى
ذمي من ذمي دارا ثم لم يتقاضها حتى اسلمها أو سلم أحدهما أو قبض الدار ولم يقبض الخمر فان البيع بفسد
والشفيع الشفعة (قوله ويجب على المشتري قيمتها) يعني لا ما سمي لان الواجب في البيع العاسد القيمة
لا المسمى حموي وتعتبر القيمة يوم القبض شلي (قوله وجبت الشفعة أيضا) وبأخذها بأي البيعين شاء
فان أخذ بالثاني أخذها بالثمن وان بالاول فبالقيمة وان أخرجهما بغير البيع كالسنة والمهر فنقض تصرفه
وأخذت بالقيمة شربلا لية (قوله او قسمت بين الشركاء) لان القيمة فيها معنى الافراز ولهذا يجري فيها
الحجر والشفعة لم تشرع الا في المبادلة المطلقة وهي المبادلة من كل وجه ورر وعزمي زاه (قوله وسلم
الشفيع الخ) ولو لم يسلم الشفيع كان له الاخذ مع كل فسخ وبدون فسخ لان في الخيار للبائع عند استقامته
الخيار كما تقدم شربلا لية (قوله بخيار الرؤية الخ) لان ارد بخيار الرؤية والشرط فسخ من كل وجه (قوله
يتعلق بالعيب) فقط كما يرشد الى ذلك قول المصنف بعد وتجب لوردت بعيب لا قضاء لكن صريح
عبارة الدرر انه متعلق بالجميع قال السيد المحوى وفيه نظر ولم يبين وجهه ووجهه كافي الشربلا لية ان
الرد بخيار رؤية او شرط كيفما كان لا تجب الشفعة فيه بخلاف الرد بالعيب فان قضاء القاضي فيه شرط
لعدم وجوب الشفعة على ان القضاء في الرد بعيب ليس شرما الا ببال الاخذ بالشفعة مطلقا بل بعد
القبض لانه قبل القبض فسخ من الاصل كافي الكافي وغيره الخ (قوله ولا فرق في هذا بين القبض
وعدمه) أي لا فرق في الرد بالعيب اذا كان بقضاء القاضي بين القبض وعدمه حيث لا تجب الشفعة
في الوجهين لانه فسخ من الاصل وما ارد بعيب بعد القبض اذ لم يكن بقضاء فيه الشفعة لانه عاد الى
ملكه بقوله ورضاء فصار كشراء مبتدأ فمتعلق به الشفعة حموي عن البابية (قوله ومراده ارد
بالعيب الخ) أي مراد القدروري رحمه الله قال الزيلعي وانما يستقيم هذا على قول محمد لان بيع العقار

(او بيعت فاسدا) اي لا تجب الشفعة
في دار بيعت بيعا فاسدا (مالم يسقط
حق الفسخ بالبناء) فان بني المشتري
فيها يتقطع حق البائع في الاسترداد
وتجب على المشتري قيمتها ويجب
للشفيع الشفعة فيها عند اي خذفة
وعندهما لا يتقطع حق في الاسترداد
فلا تجب فيها الشفعة وتخصيص
سقوط حق الفسخ بالبناء انما يبيع
لوسقوط حق البائع في الفسخ ببيع
المشتري بالدار من آخر وجبت الشفعة
ايضا (او قسمت بين الشركاء) أي
لا تجب الشفعة بمجارهم اذا قسمت
بينهم (وسبب شفيعه) أي لا تجب
الشفعة في دار اشترى ويألف الشفيع
الشفعة (ثم ردت بخيار رؤية او
خيار) (نمناؤ) بخيار (عيب بضاء)
يتعلق بالعيب فقط ولا فرق في هذا
بين القبض وعدمه (وتجب) الشفعة
(لوردت بعيب لا قضاء او قضاء)
خلافا لرد مراده لرد بالعيب بعد
القبض

عنده قبل القبض لا يجوز كافي المنقول فلا يمدن حمله على البيع واما عندهما فيجوز بيعه قبل القبض
فاما المانع من حمله على البيع لان الرد بالعيب بغير قضاء اقالة والاقالة يبيع عند أبي يوسف مطلقا ما لم يتعذر
جعله بيعا وعند أبي حنيفة وان كان فسحقا في حقهما الكن يبيع جديدا في حق غيرهما فامكن جعله بيعا
في حق الشفيع فلا يفترق المحال بين ان يكون قبل القبض او بعده وتعبه الشلي نقلا عن خط قارى
الهداية بأن الرد بالعيب قبل القبض فسخ في حق السكك حتى كان له ان يردّه على يائعه وان كان بغير
قضاء وصار بمنزلة خيار الشرط والرؤية قبطل بحته انتهى (قوله لان قبله فسخ من الاصل) واركان
بغير قضاء كافي الهداية فلا شفعة لانه قبل القبض لا يحتاج الى قضاء القاضى لكونه فسخا من الاصل
وكذلك لا يحتاج الى رضا صاحبه أيضا بل ينقذ برده بغير رضاه جوى عن البناء

(باب ما تبطل به الشفعة)*

(قوله وتبطل بترك طلب الموائبة الخ) اقول هذا مستدرك فكان ينبغي تركه من نبلاية وقال شيخنا
قد يقال لا استدراك لان ذكره هنا ذكره في محله لان الباب عقد له انتهى فان قلت الجواب ليس بظاهر
لان صاحب الدرر لم يعقد بل طلائها بترك الطلب بابا قلت بل عقده فيما سبق حيث قال باب ما تكون هي
اي الشفعة فيه او لا تكون وما يطلها انتهى (قوله حتى لو ترك الشفيع طلب الموائبة الخ) ولو جهل
البطلان جوى (قوله وهو طلب التقرير) أى الاشهاد المفهوم من قوله اشهد على أحد المتبايعين
هو طلب التقرير وفيه نظر فان الاشهاد على من ذكر ليس طلب التقرير وأيضا الاشهاد على طلب التقرير
ليس شرطا كافي البدائع اللهم الا ان يقال تأويل كلامه انه ترك الاشهاد على طلب التقرير مع القدرة
على ذلك بأن كان عنده رجلان أو رجل وامرأتان فانه اذا ترك الاشهاد والحالة هذه كان اعراضا عن
الشفعة فتبطل جوى (قوله وبالصلح الخ) لانه تسليم كافي الدرر وكذا اذا باع شفعته بمال ولا يلزم المال در
ونظيره اذا قال للخيرة اختارني بألف او قال العنين لأمراه اختارني ترك الفسخ بألف فاختارت سقط
الخيار ولا يثبت العوض والكفالة بالنفس في هذا بمنزلة الشفعة في رواية وفي رواية أخرى لا تبطل
الكفالة ولا يجب المال وقيل في الشفعة كذلك حتى لا يجب المال ولا تبطل الشفعة والاصح ان الكفالة
والشفعة يستفطان ولا يجب المال زبلي يعني اذا قال الكفيل بالنفس للكفول له صالحا حتى على كذا
وتسقط مالك من حق الطلب ديري (قوله على عوض) فلو كان على نصف الدار بنصف الثمن جاز الصلح
بخلاف مال الصالحه على أخذيت بعينه من الدار بحصته من الثمن حيث لا يجوز الصلح لان حصته مجهولة
وله الشفعة لفقد الاعراض غناية (قوله وعليه رده) لان حق الشفيع ليس بمقرر في المحل وانما هو مجرد
حق التملك فلا يجوز أخذ العوض عنه بخلاف الاعتياض عن القصاص وملاك النكاح واسقاط الرق لان
ملكه في هذه الاشياء مقرر في المحل زبلي (قوله وبموت الشفيع قبل القضاء بالشفعة) ولا تورث لانها
مشيئة فتبطل بموت كالحيار جوى (قوله لا المشتري) لان المستحق باق ولم يغير سبب حقه وانما انتقل الى
الورثة كما اذا انتقل الى غيره بسبب آخر فيمنعه ويأخذها بالشفعة كما يقض سائر تصرفاته حتى المجهود
والمقبرة والوقف وكذا لو باعها القاضى بعد موته وابعها وصيه كانه نقضه كذا في الزبلي (قوله)
ويبيع ما يشفع به) ولو باع التي يشفع بها بشرط الخيار لا تبطل شفعته لبقاء السبب لان خيار البائع يمنع
خروج المبيع عن ملكه ولو اشترها الشفيع من المشتري بطلت شفعته لانه بالاقدام على الثمن من
المشتري اعرض عن الطلب وبطلت الشفعة ولمن هو بعده من الشفعاء أو مثله أن يأخذها منه بالشفعة
بالعقد الاول والثاني بخلاف مالو شرها ابتداء قبل ثبوت حق الاختلاف لم يتضمن اعراضا فلا شفعة
لمن دونه وكذا اذا استأجرها الشفيع أو ساومها بطلت لانه دليل الاعراض زبلي ودر ولو جعل الشفيع

لان قبله فسخ من الاصل
(باب ما تبطل به الشفعة)
(وتبطل بترك طلب الموائبة او
التقرير) حتى لو ترك الشفيع طلب
الموائبة حين علم بالبيع وهو يقدر
على ذلك بان لم يأخذ أحدهم أو لم
يكن في الصلاة بطلت شفعته وكذلك
لو طالب الموائبة ولم يشهد على أحد
المتبايعين ولا عند العنار وهو طالب
التقرير بطلت شفعته (و) تبطل
الشفعة (بالصلح عن الشفعة على
عوض وعليه رده) تبطل (بموت
الشفيع لا المشتري) (تبطل) ببيع
ما يشفع به قبل القضاء بالشفعة
مطاعا

ما يشفع به مسجدا أو مقبرة أو وقفاً مسجداً يعنى قبل ان يقضى له بالشفعة بطلت شفيعته درر و ينبغى على القول بلزوم الوقف بمجرد القول أن تسقط الشفعة به وان لم يسجل شرباً لالة (قوله سواء علم الخ) لانه اسقاط فلا يتوقف على العلم كالطلاق والعقاق فصار كالتسليم الصريح ألا ترى انه لا يرتد برب المشتري ولا يتوقف على قوله وكذا ابراء الغريم زيلعى وعينى (قوله اشارة الى انه لو مات أو باعه الخ) اعلم ان هذه الاشارة لا تتم الا اذا جعل قوله قبل القضاء متعلقاً بكل من موت الشفيع وبيع ما يشفع به جوى واعلم ان التقييد بما قبل القضاء يحمل على ما اذا امتنع المشتري من التسليم للشفيع بقريضة ماسبق من قول المصنف وتلك بالاخذ بالتراضى الخ (قوله ولا لمن باع أو بيع له) لانه يلزم نقض ماتم من جهة وهو البيع لان البيع عليك والاخذ بالشفعة تلك وبينهما منافاة وكذا البيع يوجب التسليم والاخذ بالشفعة يناقضه زيلعى وينبغى ان يراعى قول المصنف ولا لمن باع أو بيع له فيقال أو يكون متمماً لبيع ففى الكفاي للمصنف داراً لشفعة ثلاثاً اشتراها اثنتان منهم صفقة واحدة على ان لاحدهما سدسها والاخر خمسة اسداسها صح الشراء ولا شفعة لاحدهما على الاخر لانهما متى اشترى صفقة واحدة صار كل واحد منهما متمماً عقد صاحبه لانه لا يصح شراء أحدهما الا بقبول الاخر فلو اخذه منه كان ساعياً فى نقض ماتم به مقدسى (قوله سواء كان أصيلاً أو وكلاً) فيه ان هذا التعميم فى كلام المصنف يقضى الى التكرار جوى (قوله ولا شفعة لمن بيع له) وهو الموكل لان تمام البيع به اذ لو لا توكيله لم يجاز بيعه (قوله ورب المال شفيعها) فلا شفعة له لان البيع له وكذا اذا كان عبداً مازناله فى التجارة فباع الدار ليس للمولى الشفعة فيها الماذكر نلغينى (قوله أو ضمن الدرك عن البائع) لان تمام البيع انما كان من جهة حيث لم يرض المشتري الا بضمائه فكان الاخذ بالشفعة سعيافى نقض ماتم من جهة عناية (قوله والموكل شفيع كان له الشفعة) ألا ترى انه لو اشترى داراً لنفسه وهو الشفيع كان له الشفعة حتى لو جاء شفيع مثله اخذ منه نصف الدار ولو جاء شفيع دونه فلا شفعة له جوى عن النهاية (قوله وفائدة انه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء الخ) صورته دار بين ثلاثة وللدار جار ملاصق فاذا بيعت الدار واشترىها أحد الشركاء ثبتت الشفعة للمشتري سواء اشترى أصالة أو وكالة وكذا ثبتت للموكل اذا اشترى الوكيل لاجله وثبتت أيضاً للشريك الاخر بخلاف الجار حيث لا تثبت له الشفعة لان الشريك مقدم عليه درر وقوله فاذا بيعت الدار رأى باع أحد الشركاء ما خصه فيها وقوله واشترى أحد الشركاء أى اشترى المحصة المبيعة (قوله وان قيل للشفيع انها بيعت بألف فسلم الخ) والاصل فيه ان الغرض فى الشفعة يختلف باختلاف قدر الثمن وجنسه والمشتري فاذا سلم على بعض الوجوه ثم تبين خلافه بقيت الشفعة بتمامها لان التسليم لم يوجد على الوجه الذى استحقه بتمامه اذا أخبر ان الدار بيعت بألف درهم فسلم الشفعة ثم علم انها بيعت باكثر فالتسليم صحيح لانه انما سلم لاستكثر الثمن فاذا كان اكثر من ذلك كان ارضى بالتسليم وان علم انها بيعت بأقل أو بخطة أو شعير قيمتها ألف أو أكثر فهو على شفيعته لان تسليمه عند كثرة الثمن لا يدل على تسليمه عند القلة وكذا تسليمه فى أحد الجنسين لا يكون تسليمافى الآخر فربما سهل عليه اداء احدهما ويتعذر الاخر وكذا كل موزون أو مكيل أو عددى متقارب بخلاف ما اذا علم انها بيعت بعرض قيمته ألف أو أكثر فانه تسليم لانه انما يأخذ بقيمة دراهم أو دنانير ولو بان انها بيعت بدنانير قيمتها ألف أو أكثر صرح التسليم فكذلك هذا وان كان أقل فهو على شفيعته وكذا أخبر ان الثمن عرض ثم ظهر انه مكيل أو موزون فهو على شفيعته درر وزيلعى (قوله بخلاف ما اذا علم انها بيعت بعد الخ) لان الواجب فيه القيمة وهى دراهم أو دنانير فلا يظهر فيه التيسر جوى ولو قيل انها بيعت بجارية ثم تبين انها بيعت بعد أو عرض آخر يظن ان كانت قيمة العبد أو العرض مثل قيمة الجارية أو أكثر بطلت وان كانت أقل لم تبطل لان الواجب القيمة اختيار (قوله ثم علم انها بيعت بدنانير قيمتها ألف أو أكثر فلا شفعة) وهو قول أبى حنيفة وأبى يوسف وهو استحسان والقياس ان ثبت له الشفعة زيلعى

سواء علم بالشراء أو لا قوله قبل القضاء اشارة الى انه لو مات أو باعه بعد القضاء بالشفعة لا تبطل (ولا شفعة لمن باع مطلقاً سواء كان أصيلاً أو وكلاً) (و لا شفعة لمن بيع له) وهو الموكل ولذا لو باع المضارب داراً من مال المضاربة ورب المال شفيعها فلا شفعة له (أو ضمن الدرك) أى لا شفعة لمن باع عن البائع ومن ضمن الاستحقاق (عن البائع ومن اشترى أصالة أو وكالة وكذا يجب الشفعة لمن وكل آخر بالشراء فاشترى لاجل الموكل والموكل شفيع كان له الشفعة وفائدة انه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء مريضاً أو للدار شريك آخر فلهما الشفعة ولو كان هو شريكاً وللدار جار فلا شفعة للجار مع وجوده (وان قيل للشفيع انها بيعت بألف فسلم الخ) الشفيع الشفعة (ثم علم انها بيعت بأقل) منه (أو) بيعت (ببر أو شعير قيمته ألف أو أكثر فله الشفعة) بخلاف ما اذا علم انها بيعت بعرض قيمته ألف أو أكثر حيث يصح التسليم كما اذا علم انها بيعت باكثر من الألف (ولو) قيل لا شفيع انها بيعت بألف فسلم ثم (بان انها بيعت بدنانير قيمتها ألف أو أكثر فلا شفعة) وان كان أقل فهو على شفيعته

(قوله وقال زفر الخ) وهو قول أبي حنيفة أيضا كما في الزبلي وعليه فيكون لا يبي حنيفة قولان (قوله له الشفعة في الوجهين) لأن الجنس مختلف حقيقة وحكما ولهذا جاز التفاضل بينهما في البيع ووجه الاستحسان أنه ما جنس واحد في الخية وكلا منافيه ولهذا يضم أحدهما إلى الآخر في الزكاة. زبلي (قوله وان قيل ان المشتري فلان فسلم الشفعة فبان أنه غيره الخ) لتفاوت الناس في الاخلاق ففهم من يرغب في مباشرة ومنهم من يحب مخافة شدة التسليم في حق البعض لا يكون تسليما في حق غيره ولو علم ان المشتري هو مع غيره كان له ان يأخذ نصيب غيره لان التسليم لم يوجد في حقه ولو بلغه شراء النصف فسلم ثم بلغه شراء الكل فله الشفعة في الكل لانه سلم النصف وكان حقه في أخذ الكل والكل غير النصف فلا يكون اسقاطه اسقاطا للكل ولان التسليم مخوف ضرر الشركة ولا شركة وهذا التعليل يستقيم في الجار دون الشريك والاول يستقيم فيهما وفي عكسه لاشفعة في ظاهر الرواية لان التسليم في الكل تسليم في ابعاضه كلها ولان رغبات الناس في الجمل أكثر عادة من رغبتهم في الاشخاص فخلوا الجمل عن عيب التشقيص فاذا لم يرغب فيه فالاولى ان لا يرغب في التشقيص وقيل له الشفعة لانه قد لا يتمكن من تحصيل ثمن الجميع وقد تكون حاجته الى النصف تتم به مرافق ملكه ولا يحتاج الى الجميع وشيخ الاسلام مال الى هذا القول وحمل ما ذكره في ظاهر الرواية على ما اذا كان ثمن النصف مثل ثمن الكل زبلي ولو سلم ولم يعلم بالشراء بطلت بخلاف ما لو سامه لانها غير موضوعه للاسقاط وانما تسقط لما فيها من دليل الرضا والرضا بدون العلم لا يتحقق بخلاف التسليم وأورد ان يبيع ما يشفع به يطلها وان لم يعلم مع انه لم يوضع للتسليم وأجيب بان بقاء ما يشفع به شرطا الى وقت القضاء بالشفعة وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فكان كالموضوع له دبري (قوله وفي عكس هذا لا تبطل الشفعة) وهو ما اذا أخبر ببيع البعض فسلم فظهر انه يبيع كلها وانما لا تبطل الشفعة في هذا لانه اسقط حقه عن النصف ولم يسقط حقه عن الباقي فلا يلزم اسقاط الحق في بقية الدار كذا في البناية ومقتضاء ثبوت الشفعة في الباقي لافي جميع الدار كذا ذكره المحوى وقد وقع هنا في كلام بعضهم خطأ فاحش حيث عزوا الزبلي ان علة عدم بطلان الشفعة في هذه المسئلة هو ان التسليم في النصف ليس تسليما في الكل ثم قال وهذا يقتضي ثبوت الشفعة في النصف الباقي لافي الكل مع ان ما ذكره من هذا التعليل لا وجود له في كلام الزبلي أصلا وأيضاً الزبلي مصرح بثبوت الشفعة له في الكل فتنبه (قوله وان باعها الاذراع الخ) شروع في حيل منع الشفعة محوى (قوله الاذراع) قال في الدرر كذا لا تبطل الشفعة فيما يبيع الاذراع وما في الوقاية من قوله الاذراع بالنصب كانه سهو وأجاب عزمي بأنه مستثنى من ما لا من الضمير المستتر في بيع الخ فيكون النصب على التبعية باعتبار محل الجور ورواها التبعية للضمير في بيع فقطضية رفع ذراع كما هو قاعدة الاستثناء من كلام تام غير موجب لان كذا في معنى كما لا يخفى كذا بخط شيخنا ثم رأيت في حاشية نوح أفندي مانعه ولم يظهر له الضعف وجه الرفع لانه لو كان مرفوعا لكان نائب فاعل يبيع أو بدلا منه ولا يجوز ان يكون نائب فاعل يبيع لان نائب فاعله ضمير مستتر فيه راجع الى ما الموصولة والفعل الواحد لا يستدالي فاعلين الا بطريق العطف والدلية وحكم نائبه كحكمه وكذا لا يجوز ان يكون بدلا منه لان ذلك لا يكون الا في كلام غير موجب وهذا كلام موجب وهو هذا كلام موجب والذي ظهر لي انه ان كان مستثنى من اسم الموصول جاز فيه النصب على الاستثناءية والمجرى على البدلية وان كان مستثنى من الضمير المستتر في بيع وجب النصب على الاستثناءية فقط انتهى وقوله وكذا لا يجوز ان يكون بدلا منه لان ذلك لا يكون الا في كلام غير موجب الخ فيه نظر يعلم وجهه مما سبق عن خط شيخنا (قوله وعظام الطول) بالنصب عطف على ذراعا ولا يجوز الرفع محوى (قوله فلا شفعة له) لان الاستحقاق بالجور ولم يوجد الاتصال بالمبيع وكذا لو وهب هذا القدر للمشتري لعدم الاتراق عيني وزبلي وفيه تأمل ولو اقر له به جعله الخصاص من الحمل ورده بعضهم بان الشركة لم تثبت الا باقراره فلا يظهر في حق الشفعين محوى فتنبه (قوله وان ابتاع الخ) يأتي

وقال زفر له الشفعة في الوجهين
(وان قيل له ان المشتري فلان فسلم
الشفعة) فبان أنه غيره فله الشفعة
ولو علم ان المشتري هو زيد مع غيره
فله أخذ نصيب غيره وان أخبر انما
فله بيعت فسلم فظهر انه يبيع
كلها بيعت فسلم وفي عكس هذا
البعض لاشفعة له وان باعها الاذراع
لا تبطل الشفعة (وان باعها الطول في جانب
او شرا عرضا وعظام الطول في جانب
الشفيع فلا شفعة له وان ابتاع منها
الشفيع فلا شفعة له (الاذرعان
سهماين) الكل (الاذرعان
ابتاع بقتها) بدوهم (فالشفعة للجار
في السهم الاول) بما اشتراه (فقط)
اي دون السهم الباقية

مثله في المسئلة الاولى بأن يبيع ذراعاً في طول الحد الذي يلي الشفيع بجميع الثمن الادرهما والباقي
بدرهم فأيهما خاف من صاحبه شرط الخيار لنفسه ولو خاف شرطاً معاً وبخياراً معاً ولو خاف كل ان اجاز
لم يجز الا تحرك كل وكل لا وشروط ان يجيز بشرط ان يجيز صاحبه (قوله وفي المستصفي الخ) مثله في زيادات
فاضل على ما ذكره في لطائف الاسرار شرح التسهيل ونصه اشترى جزءاً من دار ثم اشترى الباقي
احتمالاً للشفعة كان للشفيع أن يأخذ الكل انتهى وقوله احتمالاً للشفعة أي لا بطاها (قوله اما اذا
بلغه الخ) عبارة المستصفي اما اذا بلغه اليعان (قوله حار فهما) أي في البيعين (قوله يقتضي الاطلاق)
أي يقتضي ان لا شفعة له في الباقي ولو بلغه اليعان معاً كذا ذكره ابن قاضي سماوية في كتابه شرح لطائف
الاسرار (قوله فالشفعة بالثمن لا الثوب) لانه عقد آخر والثمن هو العوض عن الدار وهذه حيلة تتم
الشركة والمجوار لانه ينتفع العقار باضعاف قيمته ويعطيه ثوباً قيمته قدر قيمة العقار لكن اذا استحق بقي
الدراهم كلها في ذمة البائع لو حو بها عليه بالبيع الثاني ثم براهته كانت بطريق المقاصة بغير العقار
فاذا استحق تبين انه ليس عليه فيجب على بائع العقار الثمن كله والحيلة ان يدفع اليه بدل الدراهم
الثمن من الدنانير بقدر قيمة العقار فيكون صرفاً بما في ذمته من الدراهم ثم اذا استحق العقار تبين انه
لا دين على المشتري فيبطل الصرف لا فتراق قبل القبض فيجب رد الدنانير لا غير كذا في التبيين ومن
الحيل ما ذكره في الدرر شري بدرهم معلومة اما بالوزن أو بالاشارة مع قبضة من الفلوس أشير اليها وجهل
قدرها ووضع الفلوس بعد القبض فان الثمن معلوم حال العقد ومجهول حال الشفعة وجهالة الثمن تمنع
الشفعة (قوله ولا تتركه الحيلة الخ) هي ما يتكلف لدفع مكروه أو جلب محبوب (قوله وعند محمد
تركه) لانها وجبت لدفع الضرر وهو واجب والحاق الضرر به حرام وبه قال الشافعي ولا يبيح يوسف
انه يحتمل لدفع الضرر عن نفسه وهو مشروع وان تضرر غيره في ضمنه وهو رواية عن أبي حنيفة عني
(قوله فهذه الحيلة مكروهة بالاتفاق) مقتضاه ان القول بالاتفاق متفق عليه وهو خلاف صريح كلام
العيني على انه مخالف لما اقتضاه سياق كلامه جوي (قوله وقبل يفتي في الشفعة الخ) قال العيني وهو
المنتار عندي (قوله وأخذ الشفيع حظ البعض الخ) والعرق ان الشفيع في الوجه الثاني لو أخذ نصيب
بعضهم تفرق الصفقة على المشتري فيتضرر به زيادة الضرر بالآخذ منه ويعيب الشركة وهي شرعت
على خلاف اقياس لدفع الضرر عن الشفيع فلا تشرع على وجه يتضرر به المشتري ضرراً ثانياً سوى
الآخذ في الوجه الاول يقوم الشفيع مقام احدهم فلا تفرق الصفقة على احد والمعتبر في التعدد
والانحاد العاقدون المسالك فلو وكل واحد جماعة فشره والعهود او احد اصفقة واحدة أو متعددة
للشفيع أخذ حظ احدهم ولو وكل جماعة واحد به ليس للشفيع أن يأخذ نصيب بعضهم لان حقوق
العقد تنطبق بالعاقدين بلعي (قوله مطلقاً) يقابل هذا الاطلاق ما سألني من التفصيل بقوله وروى
الحسن الخ (قوله سواء كان قبل القبض أو بعده وهو الصحيح) لانه ان يبيع كل المبيع الى أن يستوفي
جميع الثمن فلا يؤدي الى تفرق البائع وهو معنى قوله فيما سيجي ولما كان قبل القبض
الخ كذا بخط شيخنا (قوله وروى الحسن عن أبي حنيفة انه فصل الخ) لم يقل هذا في الدخيرة عن الحسن
وإنما قال وروى بعضهم ان المشتري اذا كان اثنين لم يكن للشفيع أن يأخذ نصيب احدهما قبل القبض
لان التملك يقع على البائع فيفرق عليه الصفقة بخلاف ما بعد القبض لان التملك يقع على المشتري جوي
وجوابه ما قدمناه من ان حبس الجميع لاستيفاء جميع الثمن فلا يلزم تفرق الصفقة عليه والى هذا أشار
اليه بقوله ولما كان قبل القبض الخ والصافي على المحوى سر قول الشارح ولما قلنا قول الخ قال
يأمل فيه حق التأمل (قوله ما لم يتقدماً لاخر من المشتريين الخ) أي الجميع كما في الزيلعي كذا لا يؤدي
الى تفرق البائع على البائع بمنزلة المشتريين انفسهم لانه كواحد منهم وكذا اذا كان المشتري واحداً فتقد
البعض من الثمن وسواء سمي لكل بعض ثمناً أو الكل جملة لان العبرة في هذا الاتحاد الصفقة بالاتحاد

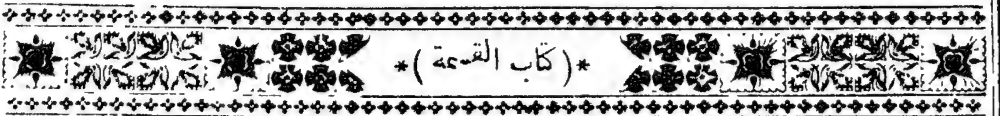
وفي المستصفي شرح النافع للعلامة الذي
قأويل المسئلة اذا بلغه يبيع منهم من أفرده
أي رد الطلب اما اذا بلغه اليعان فله الشفعة
وتعليل صاحب الهداية هذه المسئلة بقوله
لان الشفيع جاز فيه الا ان المشتري في الثاني
شريك فيقدم عليه يقتضي الاطلاق وعنى
هذا عبارة عامة الكتب (وان ابتاعها
بثمن ثم دفع) المشتري الى البائع (ثوباً) حال
كونه عوضاً (عنه فالشفعة بالثمن لا بالثوب
ولا تتركه الحيلة لا سقاط الشفعة والزكاة)
عند أبي يوسف وعند محمد تركه ثم الحيلة في هذا
الباب نوعان حيلة لا سقاطها بعد وجوب
الشفعة نحو ان يقول المتاع للشفيع انا
ابيعها منك بما اشترت فلا فائدة لك في الآخذ
فيقول الشفيع نعم أو ما يدل على الرضى بطلت
شفعته أو يقول له اني وهبت منك الدار فتقبل
مني فلما قال قبلت تبطل شفعته ثم يمنع عن
التسليم فلا تتم الهبة وان سلم اليه يرجع في هبته
فهذه الحيلة مكروهة بالاتفاق والثانية
حيلة قبل وجوب الشفعة وهي ما عدها
في هذا الباب وقيل يفتي في الشفعة بقول
أبي يوسف وبقول محمد في الزكاة كذا في الاصل
(وأخذ) الشفيع (حظ البعض بتعدد
المشتري) مطلقاً (لا بتعدد البائع) أي اذا
اشترى خمسة مثلاً داراً من رجل فللشفيع ان
يأخذ نصيب احدهم ويترك الباقي ان شاء
وان يأخذ نصيب الكل ان شاء سواء كان قبل
القبض أو بعده وهو الصحيح وروى الحسن
عن أبي حنيفة انه فصل فقال ان أخذ قبل
القبض نصيب احدهم ليس له ذلك وبعد
القبض له ذلك ولكنا نقول قبل القبض
لا يمكنه أخذ نصيب احدهم اذا تقدر الشفيع
ما عده ما لم يتقدماً لاخر من المشتريين حصته
من الثمن وان اشتراها رجل من خمسة أخذ
الشفيع كلها أو تركها وليس له ان يأخذ
البعض دون البعض وقال الشافعي له ان يأخذ
حصة احدهم (وان اشترى نصف دار

التمن واختلافه انتهى (قوله غير مقسوم) قيد به لانه لو اشترى نصفاً مقسوماً ولم يكن بهذا دار الشفيع
 بأن كان في الجانب الآخر لاشعة للشفيع فيه وهو نظير ما تقدم من قوله وان باعها الا ذراعاً الخ (قوله
 أي البائع) أي بقسمه المشتري مع البائع يحترز به عما لو قاسم المشتري غير البائع وسنوضحه (قوله
 وليس له نقض القسمة) سواء كانت بالحكم أو بالتراضي لان القسمة من تمام القبض اذ بها يكمل
 الانتفاع والشفيع لا ينقض القبض لجعل العهدة على البائع فكذلك ما يتم لان القبض بجهة البيع له
 حكمه فكذلك لا ينقض البيع الاول لا يملك نقض القبض لجعل نقض القبض الموجود بجهته محوياً فان
 قلت في القسمة معنى المبادلة والشفيع يملك نقض تصرفاته فكذلك ليس قسمته قلت فيها ابراز من وجه
 ولهذا يجري فيها الجبروم ببادلة من وجه ولهذا يجري في قسم البائع من رد تعيب أو خيار رؤية
 فبالنظر الى هذا يملك والنظر الى ذلك لا يملك فلا يثبت بالشك في قوله أما اذا وقع في الجانب الآخر
 فلا) أي فلا يأخذ المشتري لانه لا شفعة له اذا وقع في الجانب الآخر كذا ذكره المحوى وفيه تأمل
 والاولى ان يقال لانه لا يبق جارا فيما يقع في الجانب الآخر كما ذكره العيني والزيلعي (قوله لا) اذا قسم
 المشتري يكون له نقض القسمة أي يكون للشفيع نقض القسمة وفيه تأمل محوياً ولم يبين وجهه
 ووجهه ان ما ذكره الشارح من ان للشفيع نقض قسمة المشتري مخالف للزيلعي حيث قال أي لو اشترى
 نصف دار غير مقسوم فقام المشتري البائع أحسن نصيب المشتري أي حصل قسمة وليس له ان
 ينقضها الخ واجاب شيخنا بحمل ما ذكره الشارح على ما اذا باع احد الشريكين نصيبه من الدار المشتركة
 وقاسم المشتري الشريك الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع نقضه كما ذكره الزيلعي وغيره كالتنوير لان
 العقد لم يقع مع الشريك الذي قاسم فلم تكن القسمة من تمام القبض الذي هو حكم البيع الاول بل هو
 تصرف بحكم الملك فينقضه الشفيع كما ينقض بيعه وهبته (قوله وللعبدا الخ) لان الاحذبالشفعة
 بمنزلة الشراء وشراء احدهما من الآخر يجوز اذا كان على العبدان لانه يفيد ملك البدل دون المولى
 لا يملك ما في يد العبد المديون أو لكون العبد احق به زيلعي (قوله بخلاف ما ذالم يكن عليه دين) الظاهر
 ان يقال بخلاف ما ذالم يكن مستغرقاً بالدين ولهذا قال العيني صورته رجل باع داراً للبائع عبداً مديوناً له
 في التجارة وعليه دين محيط بماله ورقيقته والعبدان يأخذان الدار بالشفعة لانه كالا جني عنه انتهى ولذا
 صرح بكونه مستغرقاً في الزيلعي وغيره كالدرر (قوله فانه لا شفعة للمولى) لان بيعه لم يولد ولا شفعة لمن
 يبيع له على ما مر عني (قوله أما لو اشترى فلولا الشفعة) لانه لا يتبع له وقد مر ان من ابتاع أو ابتاع له
 لا تبطل شفعته عني (قوله وصح تسليم الشفعة من الاب والوصي) هذا اذا بيعت بمثل قيمتها وان بيعت
 بأكثر مما لا يتعاقب في مثله فقبل جاز التسليم بالاجماع لان النظر متعين فيه وقبل لا يجوز التسليم
 بالاجماع وهو الاصح لانه لا يملك الاخذ فلا يملك التسليم كالا جني فيكون الصبي على حقه اذا بلغ وان
 بيعت بأقل من قيمتها بمحابة كثيرة فعند أبي حنيفة لا يصح تسليم الاب والوصي ولا رواية عن أبي
 يوسف عني مع عناية (قوله وشفيعها صبي) أو جمل عناية (قوله حتى لا يكون للصبي ان يأخذها
 اذا بلغ) وان لم يكن له اب ولا وصيه ولا جد ابوالاب ولا وصيه ولا وصي نصبه القاضي فهو على شفيعته
 اذا أدرك كذا في العناية وهو ظاهر في انه ليس له الشفعة بعد بلوغه بعد وجود واحد من ذرئته سواء سلم
 أم لا فيخالفه قول المصنف وصح تسليم الشفعة الخ لانه يفيد انه لا يشترط لعدم ثبوت الشفعة للصغير اذا
 بلغ وجود التسليم من ابيه أو وصيه وقد ظهر لي ما به يحصل التوفيق بأن يقال ليس المراد بالتسليم
 في كلام المصنف قوله سلمت ونحوه بل المراد ما يشمل مجرد التسليم كونه عن طلب الشفعة حين علمه بالبيع
 حتى لو وجد للصغير اب أو وصي ولم يعلم بالبيع حتى بلغ الصغير فبلغه البيع بعد بلوغه كان على شفيعته
 ولا يمنع منه وجود ابيه أو وصيه وقت البيع لعدم وجود التسليم حقيقة أو حكماً فتأمل (قوله وقال
 محمد وزفر لا يصح) لانه ابطال الحق الصبي فلا يصح كالعفو عن قوده واعتاق عبده وابرا غريمه ولهما ان

غير مقسوم أخذ الشفيع حصة
 المشتري أي النصف (بقسمته) أي
 البائع مطلقاً أي في أي جانب كان
 ان شاء وترك وليس له نقض القسمة
 وهو المروي عن أبي يوسف وعن أبي
 حنيفة انه انما يأخذ اذا وقع في جانب
 الدار التي يشفعها اما اذا وقع في الجانب
 الآخر فلا وإنما قال بقسمته لانه اذا
 قسم المشتري يكون له نقض القسمة
 (وللعبد المديون) المأذون (الاخذ
 بالشفعة من سيده كعكسه) أي اذا
 باع العبد المديون فلولا الشفعة
 بخلاف ما ذالم يكن عليه دين والعبد
 بائع فانه لا شفعة للمولى أما لو اشترى
 فلولا الشفعة (وصح تسليم الشفعة
 من الاب والوصي) على الصغير
 عندهما حتى لو اشترى رجل داراً
 وشفيعها صبي سلم أبوه أو الوصي يصح
 تسليمه حتى لا يكون للصبي ان
 يأخذها اذا بلغ وقال محمد وزفر
 لا يصح حتى كان له ان يأخذها بالشفعة
 اذا بلغ

قوله سلمت الشفعة اليك ان كنت
 ابتعتها الخ أقول الصواب ان يقول
 سلمت الشفعة اليه ان كنت ابتعتها الخ
 فان سلمت العبارة على ان كنت ابتعتها الخ
 ان يقول ان كنت ابتعتها كان الصواب
 لمفسك مع انه حينئذ يعني عنه ما قبله
 فتأمل اهـ

الاخذ بالشفعة في معنى التجارة بل عينها وان هذا التصرف دائر بين الضرر والنفع فيملك تركه
 بخلاف العفوع عن القود ونحوه لانه ضرر محض الخ ان يلى (قوله والوكيل) يعني الوكيل بطلب الشفعة
 وأما الوكيل بالشراء فتسليمه الشفعة صحيح بالاجماع وكذا سكوتة اعراض بالاجماع عني (قوله مطلقا)
 الاطلاق في مقابلة التفصيل الا في المتنول عن أبي حنيفة واطلاق النسخة هو قول أبي يوسف الذي
 رجع اليه وعلى هذا يكون المصنف ما شاعلى قوله جوى (قوله لا يصح تسليمه بحال) لانه أتى بضد
 ما أمر به ولما انه توكل بالشراء لان الاخذ بها شراء والوكيل بالشراء له ان لا يشتري فكذلك اهـ
 ان يترك الشفعة انتهى غير ان أبي يوسف يقول انه وكيل مطلق فينفذ تصرفه علما وأبو حنيفة يقول ان
 الوكيل بطلب الشفعة وكيل بالخصوص ولا تعتبر الخصوصية الا في مجلس القاضي زيلجى (تسمية)
 قال للمشتري سلمت اليك ان ابتعتها لنفسك أو قال للبائع سلمت الشفعة اليك ان كنت ابتعتها من فلان
 لنفسه فهو كما قال لا يكون تسليما الا بوجود الشرط لانه اسقاط يقبل التعليق جوى



المرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر المثل وان كانت لحفظ النفس فهو على عدد الرؤس
 وفرع على ذلك الولوالجي ما اذا غرم السلطان أهل قرية فانها تنقسم على هذا وفي فتاوى فارى الهداية
 ان خيف الغرق فافتتوا على القاء بعض الامعة فالغرم بعدد الرؤس لانها لحفظ النفس انتهى واعلم
 ان القسمة تبطل بالشروط الفاسدة وان القسمة الفاسدة لا تنفذ الملك بالقبض كفى الاشياء وفرد فانها
 تقسم على هذا أى على ما ذكر من التفصيل (قوله اسم للاقسام) أى اسم مصدر كالمدونة لا لبدء جوى
 (قوله ووجه المناسبة الخ) ذكر الاتقانى ان وجه المناسبة بينهما من حيث ان كلا منهما من نتائج المصيب
 الشائع لان أقوى اسباب الشفعة الشركة في نفس المبيع وتديم الشفعة على القسمة لان الثلث بالشفعة
 ربما يكون سبب للقسمة والسبب مقدم على المسبب أو يقال ان القسمة نافية للشفعة وفاتحة لها وذلك
 رجوع الى قوله عليه السلام الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة والنفي
 يقتضى سبق الثبوت فكان بين الشفعة والقسمة مناسبة المضادة والمضادان يفتقران ابداعا بتقدم المثبت
 على النافي كما في الامر والنهي والنكاح والطلاق جوى (قوله ثم القسمة في الاسيان) يشير الى ان
 القسمة نوعان قسمة في الاعيان وقسمة في المنافع والنزاع الذي ذكره المصنف للقسمة في الاسيان وأما
 القسمة في المنافع فلم يعرفها المصنف وهي شرعا مبادلة للفعة بجنسها جوى وركتها فعل يحصل به التميز
 بين الانصباء كالكيل والوزن والعدو والذرع وبينها مبادلة الشركاء أو أحدهم الا بما عدا حصته حتى
 اذا لم يوجد الطلب لا تصح القسمة وشرطها عدم فوت المفعة فانها افراز مال لكل واحد قبل القسمة من
 الملك والمنفعة وانما يتحقق هذا اذ ابقى المعرز على ما كان قبل الافراز باصله ومنافعه وحكمه تعين
 نصيب كل على حدة لانه الاثر المترتب عليها او دليها الكتاب ونبيهم ان الماء قسمة بينهم واد احضر احد
 وقال تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة وللرسول واغنا يعلم الخمس من أربعة الاجناس بالقسمة
 والسنة لما شرته عليه السلام لها في الغنائم والموارث والاجاع دروز يابى وشلبى فان قلت ما في الدرر
 من قوله وشرطها عدم فوت المنفعة بشكل بما سأتى من أنه اذا اتفق أحد هما دون الآخر لانه نصيبه
 فانها تنقسم بطلب ذي الكثرة قلت ليس المراد فوت المنفعة بالنسبة لاحد النصيبين بل بالنسبة لهما
 معادل على ذلك ما في الشربلية حيث قال فلماذا لا يقسم حائط وحمام ونحوهما بطلب أحدهما في
 ان يقال في جعل الركن ما ذكر من الكيل ونحوه بحث لانهم اختلفوا في اجرة القسم على الرؤس
 أو الانصباء وانفتوا على ان اجرة الكيل ونحوه على الانصباء شربلية عن المقدسى فلو كان الكيل

(و) صح تسليم الشفعة من (الوكيل)
 مطلقا الى اذ سلم الشفعة او قرع على
 الميراث له تسليمه فعدا الى حصة بيجان
 في مجلس القاضي ولا بيجان في غيره
 وبل أبو يوسف أولا بيجان كريف
 كانا ثم رجع وقال بيجان ابن كانا وقال
 محمد لا يصح تسليمه بحال ويصح افرازه
 في مجلس القاضي ولا يصح في غيره
 * (كتاب القسمة) *
 القسمة في الامعة اسم للاقسام ووجه
 المبادلة ان الشفعة شرعت لادفع ضرر
 الجار في ذيل مفعة الملك حبرا مكذا
 القسمة شرعت لتكامل منفعه الملك
 ويجزى من الجار اذا ان في الشفعة
 كل معنى المبادلة فقسمة ثم القسمة
 في الاعيان (هي جمع نصيب شائع في)
 نصيب (معين و) هي (تشتغل على
 الافراز والمبادلة) لانه ما من جزء معين
 الا وهو مشتغل على النصيب في مكان
 ما لا يتبع في نصيب احدهما بعضه
 كان له وبعده كان لصاحبه فصار له
 عوضا عما في يده صاحبه في مكان
 مبادلة من حيث انه اخذ حق صاحبه
 في مقابلة حقه وافراز من حيث انه
 يقبض حقه ايضا

او الوزن ركنا اختلوا وكان يتعين أن تكون الاجرة على الانصاء كذا بخط شيخنا وأقول يجب بما
 ساقى عن الزياحي من أن الكيل والوزن ان كان للقسمه قبل هو على الخلاف (قوله وهو الظاهر في المثل)
 لعدم التفاوت بين اباعه لان ما يأخذ كل واحد منهما من نصيب شريكه مثل حقه صورة ومعنى
 فأمكن ان يجعل عين حقه ولهذا جعل عين حقه في القرض والصرف والسلم زياحي (قوله كالمكيلات
 الخ) الظاهر أن يقال وهو المكيلات الخ جوى (قوله فبأخذ حظه حال غيبة صاحبه) محله اذا كان المثل
 مقبوضا للشريك انما اذا كان غير مقبوض فلا جوى عن الشلى وفي الدرر عن الخانية مكيل أو موزون
 بين حاضر وغائب أو بالغ وصغير فأخذ الحاضر أو البالغ نصيبه نفذت القسمه ان سلم خط الآخر والالا
 كصيرة بين دهقان وزراع أمره الدهقان بقسمته افقسم ان ذهب بما أفرز الدهقان أو لا فهلك الباقي
 عليهما وان يحظ نفسه أو لا فالهالك على الدهقان خاصة الخ (قوله أى في غير المثل الخ) للتفاوت فلا يكر
 ان يجعل كانه أخذ عين حقه لعدم المعادلة بينهما يقين (قوله ويحيز القاضى الشريك على القسمه في متحد
 الجنس) لان فيه معنى الافراز والمبادلة يحيز فيها الجبر اذا تعاق بها حق الغير كالمدينون يحيز على بيع ملكه
 لا يفاء الدين شلى واعلم ان اطلاق قول اصنف ويحيز في متحد الجنس شامل لما اذا كان من ذوات
 الامثال أم لا كما في الزياحي خلافا لما في الدرر من تقييده بغير المثل (تنبيهه) زرع لهما في أرض
 لهما أراد قسمه الزرع دون الارض وقد سئل لا يجوز لانه مجازفة وهي لا تجوز في الاموال الربوية قاله
 ابن الصياء قال في الشربة لالية وفي الخانية ما يخالفه وفي الفتاوى الصغرى القسمه ثلاثة أنواع قسمه
 لا يحيز الا في قسمه الاجناس المختلفة وقسمه يحيز الا في ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات وقسمه
 يحيز الا في غير المثل كالثياب من نوع واحد والبقر والغنم والخيارات ثلاثة خيارات شرط وخيار
 عيب وخيار رؤية وفي قسمه الاجناس المختلفة ثبتت الخيارات الجميع وفي قسمه ذوات الامثال ثبت
 خيار العيب فقط وفي قسمه غير المثل ثبت خيار العيب وهل ثبت خيار الرؤية والشرط على رواية
 أبى سليمان ثبت وهو الصحيح وعليه الفتوى الخ شربة لالية (قوله أى لا يحيز في غير متحد الجنس) لتعذر
 المعادلة باعتبار نفس التفاوت في المقاصد ولو توافقوا جازا لان الحق لهم وما في الدرر من قوله لتعذر
 المبادلة بالبلاء صوابه المعادلة بالعين كما في الهداية عزمى (قوله ونذب نصب قاسم رزقه من بيت المال)
 لان القسمه تشبه البضائع في رزق منه كما يوزن القاضى ابن فرشته وقال في العنايه ويجوز للقاضى ان
 يسلم بنفسه باجر لكن الاولى ان لا يأخذ لان القسمه ليست بقضاء على الحقيقة حتى لا يفترض على
 القاضى مباشرتها وانما الذى يفترض عليه جبر الا على القسمه الا أن لها شباها بالقضاء من حيث انها
 تستفاد بولاية القضاء فان الاجنبى لا يقدر على الجبر من حيث انها ليست بقضاء جازا أخذ الاجر عليها ومن
 حيث انها تشبه القضاء يستحب عدم الاخذ انتهى ومثله في التبيين وفي الدرر ما يخالفه حيث قال
 ثم ان الاجر هو المثل وليس له فدرمه فان باشر القاضى بنفسه القسمه فعلى رواية كونه القسمه
 من جنس عمل العضاة لا يجوز له أخذ الاجر وعلى رواية كونها ليست منه جازا انتهى قال شيخنا وما في
 مجمع الفتاوى يوافق ما في الدرر (قوله ليقيم بلاجر) لان القسمه من جنس عمل القضاء من حيث
 انه يتم بها قطع المنازعة زياحي (قوله على المتقاسمين باجر) كان الظاهر ان يقول باجر على المتقاسمين
 كذا بخط شيخنا (قوله أى باجر مقسوم الخ) أشار بهذا التفسير الى ان قوله بعد دظرف مستقر صفة
 لا جوى (قوله بحسب) بفتح السين وسكنها قوم أى بقدر جوى عن الاتقانى (قوله مطلقا)
 الاطلاق في مقابلة التفصيل الا فى الذى رواه المحسن عن أبى حنيفة جوى (قوله أى على الجميع)
 وفي بعض النسخ أى على رؤس الجميع قال السيد الجوى أشار بذلك الى ان عموم الاضافة من قبيل
 الكمية لا الكلى انتهى (قوله وعندهما على قدر الانصاء) وهو رواية عن الامام لانه مؤنة الملك
 فيقدر بقدره كاجر السكال والنوزان وحفر البئر المشترك وله ان الاجر مقابل بالتمييز وأنه لا يتفاوت وربما

(وهو) أى الافراز (الظاهر في المثل)
 كالمكيلات والموزونات والعديدات
 المتقاربة (فأخذ) أى احدهما
 (حظه حال غيبة صاحبه) أى
 المبادلة الظاهرة (في غيره) أى في غير
 المثل كالمحفوظات والعروض (فلا
 يأخذ) احدهما الشريك القاضى الشريك
 غيبة صاحبه (ويحيز) القاضى عند
 على القسمه (في متحد الجنس) أى
 طالب احدهما الشريك
 غيره) أى لا يحيز في غير متحد الجنس
 (ونذب) للقاضى (نصب قاسم رزقه
 من بيت المال ليقيم بلاجر والا) أى
 وان لم ينصب (فينصب قاسم رزقه
 على المتقاسمين) باجر بعد الرزق
 أى أجر مقسوم بينهم بحسب عدد
 الرزق مطابعا أى على الجميع وهذا
 تدبر الى خيفة ونذبه ما على قدر
 الانصاء وهو قول الشافعى حتى لو
 دار المال بين اثنين لا حدهما منه
 ولا يخرج الا فلا اجر له ما فيه

يصعب الحساب بالنظر الى القليل لكسور فيه ولا يتصور تغيير قليل من كثير الا بعد النظر فيها فعلق
 الحكم باصل التميز لان عمل الافراز واقع لما جله بخلاف حفر البئر لان الاجرم قابل بنقل التراب
 وهو يتفاوت والكيل والوزن ان كان للقسمة قبل هو على الخلاف فلا يردوان لم يكن للقسمة فالاجر
 مقابل بعمل الكيل والوزن لا بالتيمير وعمل الكيل والوزن يتفاوت زيلعي ومقتضى قوله والكيل
 والوزن ان كان للقسمة قبل هو على الخلاف ان اراج خلافه وبه صرح آفة هستانى حيث قال والاصح انه
 على قدر الانصاء بلا خلاف كما في المبسوط (قوله وروى الحسن عن أبي حنيفة ان الاجرة على الطالب
 الخ) لنفعه وضرر الممتنع كما في البرهان (قوله ويقدر القاضي أجر مثله) كيلا يطمع في أموالهم
 (قوله وفي الذخيرة يجوز للقاضي ان يأخذ على القسمة أجرا) يعنى اذا باشر القسمة بنفسه (قوله عدلا)
 لانه من جنس عمل القضاة عني (قوله أمينا) لانه يعتمد على قوله فقتل شرط الامانة لتطيش القلوب عني
 ولواقتصر على ذكر العدالة لا غناء عن ذكر الامانة لان العدالة تستلزمها ومن ثم اقتصر على ما في الوقاية
 حموى عن الشلبي (قوله عالم بالقسمة) أى بكيفية انهما من جنس عمل القضاء كما في الهداية وفي
 التعليل اشعار بان المراد بالوجوب في كلام المصنف الوجوب العرفي الذي مرجعه الى الاولوي لان
 ذلك غير واجب في القضاء هستانى عن الاختيار والخزانة (قوله ولا يتعين قاسم واحد) لانه لو عين
 الحكم بزيادة على أجر مثله درر (قوله ليست أجره) وفي بعض النسخ يستأجره ووصو به بيسة أجره
 كذا قيل وتعقب بان حذف نون الرفع لانه يراد بواجب اذا التفت مع نون التأكيدي وجاز
 بكثرة مع نون الوقاية وجاز بقله في غير ذلك كقوله عليه السلام لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى
 تحابوا وما ذكركم الشارح من هذا الثالث وفي كثير من النسخ يستأجره بدينون (قوله ولا يشترك القسام)
 بضم القاف جمع قاسم كما قاله العيني وكلام الشارح بفيده (قوله أى لا يترك القاضي القسام الخ)
 اثلا بتواطؤ على مقالة الاجر فيؤدي الى الاضرار بالناس درر (قوله وعندهما ينقسم بينهم) لان البديل
 الملك لانه في أيديهم ولا نماز علمهم فصار كالمقول والمشتري ولا منكر لثبوت عليه البيعة ويذكر في كتاب
 القسمة انه قسم باعتبار فهم ليقصر عليهم ولا يتعداهم حتى لا يتفق أمهات أولاده ولا مدبره لعدم
 ثبوت موته في حقهم بخلاف ما اذا كانت القسمة بينة ولا يبي حنيفة ان القسمة قضاء على الميت اذا تركه
 مبقاة على ملكه قبل القسمة حتى لو حدثت ازيادة منها قبل القسمة تنفذ وصاياه منها بخلاف ما بعد
 القسمة واذا كانت قضاء على الميت فالأقرار منهم ليس بحجة عليه فلا بد من البيعة وقد أمكن ذلك جعل
 أحدهم خصما عن الميت وغيره عن أنفسهم واقرار الخصم لا يمنع من قبول البيعة اذا كان في قبولها فائدة
 ألا ترى انه لو ادعى انسان على ميت ديناً فأقر الوارث به فأقام المدعى بيعة فأنه تسبل لانها ثبت الدرس
 على الميت حتى يقدم على الورثة كلهم ويزاحم الغرماء ولا كذلك اذا كان ثبوته باقرار الوارث فانه
 لا يثبت الا في حقه خاصة وكذا الجواب لو كان مكان الوارث وصي والمسئلة بخلافها بخلاف المنقول لان
 في القسمة فيه نظر لانه يحشى عليه التلف وفي القسمة حفظه وجعله مضمونا على القابض والعقار محصن
 بنفسه وهو غير مضمون بالقبض فلا حاجة الى قسمة بغير ثبوت والمشتري زال عن ملك البائع قبل
 القسمة فلم تذكر القسمة قضاء على الغير الخ زيلعي واعلم ان قوله وكذا الجواب لو كان مكان الوارث وصي
 يؤهم حجة اقرار الوصي بالدين كاقرار الوارث به فلو قال كما قال الديري وكذا الوصي اذا أقر بالدين قبل
 البيعة عليه مع اقراره ليهللا اقراره لكان أولى (قوله وينقسم في المنقول الخ) سواء ادعوا شراؤه
 أو ملكه أو أوارثه درر عن صدر الشريعة ومن النقل البناء والاشجار حيث لم تبدل المنفعة بالقسمة
 وان تبدلت فلا جبر قاله شيخنا (قوله باقرارهم) اتفاقا كما يستفاد من سياق كلام الزيلعي لانه يحشى
 عليه التلف وفي القسمة جعله مضمونا على القابض لانه ليس في القسمة قضاء على الغير وهو السائق زوال
 ملكه بالبيع كما سبق (قوله وروى عن أبي حنيفة في غير رواية الاصول الخ) مجوز ان يكون في أيديهم

وروى الحسن عن أبي حنيفة ان
 الاجرة على الطالب القسمة دون
 الممتنع وقالوا عليه ما يقدر القاضي
 أجر مثله كاجر الكتاب وفي الذخيرة
 يجوز للقاضي ان يأخذ على القسمة
 أجرا ولكن المستحب له ان لا يأخذ
 ولو اصابه ولم يرفعوا الامر الى
 القاضي واقتسموا بأنفسهم برأيهم
 القاضي واقتسموا بأنفسهم
 حازر الا اذا كان بينهم أصغر فيحتاج
 الى أمر القاضي ورأيه (ويجب ان
 يكون) القاسم (عدلا أمينا عالما بالقسمة
 ولا يتعين قاسم واحد) يستأجره دون
 غيره (ولا يشترك القسام) أى لا يترك
 القاضي القسام يشتركون في القسمة
 فلذا كان للقاضي ان يقول لكل
 واحد منهم استبدأت بالقسمة بلا
 انتظار الآخر (ولا يقسم القسام بين
 الورثة باقرارهم) انه ميراث لهم من
 فلان مات (حتى يبرهنوا على الموت
 وعددا الورثة) عند أبي حنيفة
 وعندهما ينقسم بينهم (ويقسم
 في المنقول) بين الورثة باقرارهم (و)
 يقسم في (العقار المشتري) أى لو جبر كل
 الشراء عند القاضي وفي أيديهم ينقسم
 وادعوا أنفسهم اشتروه يقسم بينهم باقرارهم
 وروى عن أبي حنيفة في غير رواية
 الاصول ان القاضي لا يقسم العقار
 المشتري بينهم فسوى بين الشراء والارث
 (ودعوى الملك) أى اذا حذرهم
 أيديهم عقارهم ودعوا الملك ولم يدعوا
 كيف انتقل اليهم من ارث أو بيع

والملك للغير والاقل أصح عني (قوله قسمه القاضي بينهم بقوله) لانه ليس في القسمة قضاء على الغير فانهم لم يقرؤا بالملك لغيرهم عني (قوله وهذه رواية كتاب القسمة) من القدوري كما يعلم من الزيلى في الكلام على شرح قول المصنف ولو برهنا ان العقار الخ (قوله لم يقسمها حتى الخ) لاحتمال ان تكون لغيرهما زيلى (قوله ثم قيل هو الخ) أى المذكور في الجامع الصغير قول أبي حنيفة خاصة لان عنده في الميراث لا يتسم بدون البينة وهذا العقار يحتل ان يكون موروثا وغير موروث فلا يقسم احتياطا وعندهما يقسم في الموروث بدون البينة فهنا أولى شلي عن الاتقاني (قوله وقيل هو قول السكلي) وهو الاصح لان القسمة تكون اما بحق الملك تقيما للمنفعة أو بحق اليد تقيما للحفظ فالاول ممتنع لعدم الملك والثاني غير محتاج اليه لكونها محسنة بنفسها زيلى (قوله ولو برهنا ان العقار الخ) لاحتمال ان يكون لغيرهما وهذه المسئلة عينها هي المسئلة السابقة وهي قوله ودعوى الملك لان المراد فيها ان يدعى الملك ولم يدكروا كيف انتقل اليهم ولم يشترط فيها اقامة لبينة على انه ملكهم وهو رواية القدوري وشروط ههنا وهو رواية الجامع الصغير فان كان قصد الشيخ تعيين الروايتين فليس فيه ما يدل على ذلك والافتقار المسئلة مكررة كذا ذكره العيني تبع للزيلى ونقل شيخنا عن المقدسي انه أجاب بحمل ما ذكره في الجامع الصغير على ما اذا ذكر انه بأيديهما فقط وبرهنا عليه فلا يكون من اختلاف الروايتين لاختلاف الموضوع فلا يرد التكرار انتهى اذ لا يلزم من كون العقار في أيديهما ان يكون الملك لهما لاحتمال ان يكون في أيديهما بطريق الاحارة أو العارية أو الوديعة فيفتقر احدى المسائلتين عن الاخرى ولا يبقى شبهة في اختلاف جوابهما كذا بخط شيخنا أيضا عن عزمي زاده فان قلت انما اشترط اثبات الملك بالبرهان في مسئلة الجامع الصغير ليزول احتمال كون الملك لغيرهما وهذا الاحتمال ثابت في المسئلة التي قبلها وهي دعوى الملك فكان ينبغي اشتراط ثبوت الملك فيها بالبرهان أيضا ليزول هذا الاحتمال قلت انما لم يشترط اثبات الملك في المسئلة الاولى لان الاصل في الاملاك ان تكون في يد الملاك اذ من في يده شيء يقبل قوله انه ملكه ما لم ينزعه غيره فيعتبر هذا الظاهر وان احتمل ان يكون ملك الغير لانه احتمال بلا دليل بخلاف مسئلة الجامع لانها ما أعرضنا عن ذكر الملك مع الحاجة الى بيانه اذ طلب القسمة من القاضي لا يكون الا بالملك فلما استلزم اذ على ان الملك ليس لهم فتأيد الاحتمال السابق فلا يقبل قولهما بعد ذلك بالاقامة البينة ليزول هذا الاحتمال كذا ذكره الدرر وقوله من في يده شيء الى قوله ما لم ينزعه غيره ليس المراد مجرد النزاع بل بغير اقامة البينة والا كان القول لذى اليد (قوله والدار في أيديهم ومعهم) قيل انه سهو والصواب في أيديهم ومعهم كما في بعض النسخ وأجيب بان المراد بالجمع التثنية على حد قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وتعقب بأن فيه لبسا بخلاف الآية والجواز عندنا من اللبس وأقول القرينة على ارادة التثنية ماسيا في من انه لا يقسم اذا كان العقار في يد الوارث الى هذا أشار في العناية حيث قال أطلق الجمع وأراد المثنى لانه لو كانت في أيديهم لكان البعض في يد الغائب ضرورة وقد ذكر بعد هذا انه اذا كان في يد الوارث الغائب أو شيء منه لم يقسم انتهى فدعوى اللبس ممنوعة (قوله قسم الدار) ولا بد من اقامة البينة على أصل الميراث في هذه الصورة عنده أيضا بل أولى لان في هذه القسمة قضاء على الغائب والصغير وعندهما يقسم بينهم باقراره وعزل حق الغائب والصغير ويشهدانه قسمهما بينهم باقرار البكار المحضوران الغائب والصغير على حجة درر (قوله ونصب وكيل أو وصي الخ) نظرا للصغير والغائب (قوله أى نصيب الصبي) يعني الحاضر اذ لو كان غائبا لا ينصب عنه وصيا لانه اذا كان غائبا لا تصح الدعوى عليه فلم يتوجه الجواب عليه والوصى انما ينصب لتجيب خصمه نهاية وشرح الجمع لابن الضياء لكن في الشرع لا يلية عن المقدسي قال انه منقوض بالغائب البالغ وفي شرح المحوى انما ينصب وصيا عن الصغير اذا كان الصغير حاضرا وأما اذا كان غائبا فلا ينصب عنه وصيا بخلاف الكبير الغائب على قول أبي يوسف فانه ينصب وصيا عن الغائب وتسمع البينة عليه وتقسم الدار كما في المفتاح انتهى

قسمه القاضي بينهم بقوله بدون البينة وهذه رواية كتاب القسمة وفي الجامع الصغير ارض ادعاهما رجلان واقاما البينة فانه في أيديهما واراد القسمة لم يقسمها حتى يبيها البينة انما هما ثم قيل هو قول أبي حنيفة خاصة وقيل هو قول السكلي وهو الاصح بخلاف هو قول حيث يجب قسمته (ولو برهنا ان العقار في أيديهما لم يقسم حتى ان العقار في أيديهما) حنر واران برهنا انهما لم يقسموا ولو (برهنا على المرت وعدد الورثة والدار في أيديهم ومعهم وارث غائب أو وصي قسم الدار) لكن (نصب وكيل أو وصي يقبض نصيب الغائب أى نصيب الصبي يقبض نصيبه) أى الذين حضر واعند (ولو كانوا) أى الذين حضر (مشتريين) القاضي وفي أيديهم عقار (مشتريين) واقاموا البينة على الشراء (وغاب احداهم

وأوجب عماد ذكره في الشرع لبلالة من النقص بان اشتراط حضور الصغير للنصب خاص بما اذا كان الوارث المحاضر واحدا كما سيأتي لا فيما اذا كان المحاضر اثنين كما هنا وبذلك يحصل التوفيق وفي كلام الزيلعي من شرح قول المصنف أو حضر وارث واحد ما يشير الى ذلك ويوضحه ان نصب الوصي هذا انما هو تقبص نصيب الصغير لا تصحيح الدعوى وجواز القسمة لان ذلك موجود قبل النصب يجعل أحدا الوارثين المحاضرين خصما عن الميت والثاني خصما عن نفسه وعن سائر الورثة فلم يلزم القضاء على العايب بخلاف ما اذا كان المحاضر واحدا انتهى (قوله أو كان العقار في يد الوارث) الغائب في المسئلة السابقة كما ذكره العيني وكذا اذا كان بعضه في يده والباقى في يد المحاضر وكذا اذا كان في يد مودعه ولا فرق بين اقامة البيعة وعدمها في الصحيح وفي بعض روايات البسوط وغيره اذا أقام المحاضر ون البيعة على المرتب وعدد الورثة بقسم زيلعي (قوله لم يقسم في المسائل الثلاث) أما عدم جواز القسمة اذا برهن واحد فلا يثبت ليس معه خصم وهو ان كان خصما عن نفسه فليس أحد خصما عن الميت وعن الغائب وان كان خصما عنهما فليس أحد يخصما عن نفسه اقيم البيعة عليه بخلاف ما لو كان المحاضر من الورثة اثنين - حيث يكون القسمة قضاء بحضرة المتخاصمين وأما اذا شرعوا غاب أحد منهم فللفرق بين الارث والشراء فان ملك الوارث ملك خلافة حتى يرد بالعيب على بائع المورث ويرد عليه بالعيب أى ما يباينه مورثه ويصير معروفا بشرائه المورث حتى لو وطئ أمة اشتراها مورثه فولدت فاستحق رجوع الوارث على بائع ورثته بتمتة او قسمة الولاء للغرور من جهته فانتصب أحد خصما عن الميت وبما في يده والا تخرج نفسه فصارت القسمة قضاء بحضرة المتخاصمين وأما الملك الثابت بالشراء لكل واحد منكم فذلك جديد بسبب مباشرته في نصيبه ولم يذلل بالرد بالعيب على بائع بائعه فلا ينتصب المحاضر خصما عن الغائب فيثبت بكون البيعة في حق الغائب قائمة بالخصم فلا تقبل وأما فيما اذا كان العتق مع الوارث الصغير والغائب أو شئ منه فلا ينال هذه القسمة قضاء على الغائب أو الصغير المحاضر باخراج شئ مما كان في يده عن يده بالخصم حاضر عنهما كذا في الدرر بخلاف قوله أما في الأول وأما في الثاني وأما في الثالث لان متابعة صاحب الدرر عليه لاتباعها النسبة لكلام الكثر لان الأول من كلام الدرر هو الثالث من كلام الكثر ومنه تعلم الخلل في كلام السيد الحموي لان ما ذكره بجملة كلام صاحب الدرر وان لم يعزه اليه فكان عليه ان لا يباينه في ذلك أو يذلل الثاني بالأول والثالث بالثاني (قوله وان تضرر الكل لم يقسم الا برضاهم) لان الجبر على القسمة لكيلا ينال المنفعة وفي هذا تفويتها فمورد على موضوعها بالرضاء وتجاوز بالتراضي لان الحق لم يدر ربي ان يقال ظاهر قول الشارح لم يقسم الغاضى الا برضاهم ان الغاضى يباشر القسمة في هذه الحالة وهو مخالف لما في الزيلعي حيث قال وليكر الساضى لا يباشر ذلك وان طلبوا منه لان الغاضى لا يشتغل بما لا فائدة فيه ولا سيما اذا كان فيه اضرار واضاعة مال لا يدرى ولا يمنعهم الخ (قوله أى لا يطلب صاحب العايب) لا بد لا فائدة له فهو منع (قوله وذكر الجصاص على عكس هذا) لان صاحب الكثير يطلب ضرر صاحبه وصاحب التايل يرضى بضرر نفسه لكن قال الاقناني ولنا في هذا النقل عن الجصاص نظر لانه ذكر في شرحه ما ذكره الجصاص في أدب الغاضى بعينه ولم يذكر خلافا وكذا في شرح الطحاوى ذكر ما ذكره الجصاص ولم يذكر خلافاه أيضا قال الحموي وأقول عدم ذكر الجصاص ما نقل عنه في عماد كرم الكتابين لا يقتضى عدم صحة نسبه اليه لجوار ان يكون ذكر ذلك في كتاب آخر أو ذكر ذلك في الاملاء خصوصاً والنقلون أئمة تنسب انتهى وأقول يؤيد كلام الاقناني ما نقله في حاشية الشارح عن اللؤلؤ الحى ان الدارنسم يطلب صاحب الكثير اتعاقلوا كان للجصاص خلاف لما ادعى الاتفاق (قوله وذكر الجصاص الخ) قال في الحاشية وهو اختاره زاده وعليه الفتوى وقال في الكافي ما ذكره الجصاص أصح وفي الدخيرة وعليه الفتوى كذا في الدرر فتد

أو كان العايب في يد الوارث الغائب
أو يد الطفل (أو حضر وارث واحد)
وبرهن على المرتب وعدد الورثة والدار
في يده ومعه وارث غائب أو وصي
(لم يقسم) في المسائل الثلاث (وقسم)
الارضى المال المشترك (بطلب أحدهم
لواحد من كل) أى كل واحد من الشركاء
(بنتابه) بعد القسمة (وان تضرر
الكل لم يقسم) الا برضاهم
وان اشفع البعض وتضرر البعض
لثلاثة حظه قسم بطلب ذى الكبر
فقط (أى لا يطلب صاحب التايل
كذا ذكره الجصاص رحمه الله وذكر
الجصاص رحمه الله على عكس هذا
وذكر الجصاص رحمه الله في مختصره ان
أبو جابر يطلب صاحب التايل
وما ذكره الجصاص رحمه الله أصح

اختلف الترجيح قال في الدراكن المتون على الاول فعليه الممول (قوله وتقسيم العروض من جنس واحد)
لان اعتبار المعادلة في المنفعة والمالية ممكنة عند اتحاد الجنس زيلبي (قوله ولا يقسم الجنس) اذ لا
اختلاط بينهما ما لا يقسم القاضى الاجناس المختلفة قسمة جمع بان يجمع نصيب أحدهم في الابل
والاخر في البقر لما في ذلك من تفويت جنس المنفعة على الاخر لان قبل القسمة كان له المنفعة في الجنسين
جميعا وبعد القسمة فأت منفعة أحدهما فلم تقع القسمة تمييزا بل معاوضة وهي لا تجوز الا بالتراضي فان
قبل شرط صحة القسمة ان ينتفع بالقسوم كما كان قبل القسمة قلت ذلك شرطا لجبر عليها بالشرط للقسمة
بالتراضي ولا يقسم الا وانى لانها بالصفة التحقت بالاجناس المختلفة وتقسيم الثياب المروية لاتحاد الجنس
ولا يقسم ثوبا واحدا لان الثوب الواحد قد يختلف طرفاه في الجودة والرداءة وقد يكون ذا علم حتى لو لم يكن
كذلك قسمه وعلى في غاية البيان عدم جواز القسمة في الثوب الواحد بأن فيه ائتلاف جزء منه قال فلا
يجوز للقاضى فعليه فان تراضيا لم يفعله القاضى ايضا لما فيه من ائتلاف الال ولكنهما يقسمانه بأنفسهما
وكذا لا يقسم الثوبين اذا اختلفا بقيمة بخلاف ثلاثة أثواب اذا جعل ثوب بشوبين أو جعل ثوب ور بع ثوب
بثوب وثلاثة ارباع ثوب لانه قسمة للبعض دور البعض وذلك جائز هداية وشرحها للدري (قوله
فيقسم كل مكيل وموزون الخ) بأن يجعل البعض الواحد والبعض الاخر لا يتعاد المقصود فوقع تمييزا
فلك القاضى الجبر فيها (قوله والابل بانفرادها) فلا يجمع نصيب أحدهم في الابل خاصة ونصيب الاخر
في الغنم خاصة فهستاني (قوله ولا يقسم شاة وبغيرا وثوبا وبرذونا وجمارا) كذا في نسخة شيخنا بخطه
وفي النسخة التي كتب عليها السيد المحوى وقع العطف فيها باو فلهذا قال والصواب العطف بالواو (قوله
أو بغيرا الخ) لان المراد انه لا يقسم ما ذكر بالتداخل بأن يدخل بعض الجنس في الجنس الاخر (قوله
ولا الجواهر مطلقا) الاطلاق في مقابلة التفصيل الا في جوى أى لا يقسمها جبر الغنم التفات في
عنى ولان جهالة الجواهر غنم من جهالة الرقيق ولهذا التزوج على اولوة أو يا قوة أو خالع عليها
لا تصح التسمية ولو تزوج أو خالع على عبد يصح فأولى ان لا يجبر على القسمة درر (قوله والرقيق عند أبي
حنيفة) أى لا يقسم الرقيق لتفاوت المعاني الباطنة كالذهن والكياسة فتعذر الافراز فلا يكون
قسمة بل مبادلة ولا جبر فيها بخلاف سائر الحيوانات لقلة التفاوت عند اتحاد الجنس الا ترى ان الذكر
والانثى من بنى آدم جنسان ومن سائر الحيوانات جنس واحد حتى لو شترى شخصا على انه عبد فقطهرانه
أمة لم ينعقد البيع زيلبي وابن قرشته ثم الظاهر من اطلاق كلام المصنف والشارح انه لا جبر على
قسمة الرقيق عند أبي حنيفة مطلقا سواء كان مع الرقيق شئ آخر تصح فيه القسمة جبرا كالغنم والنياب
أولا وليس كذلك على الاظهر كما في الدرر على ان العيني ذكر أنه ان كان مع الرقيق شئ آخر مما يقسم
حازت القسمة في الرقيق تبع الغنم بالاجماع (قوله وعندهما يقسم الرقيق) لان التفاوت في الجنس
لواحد لا يمنع القسمة كما في الابل والغنم ولهذا يقسم الرقيق في الغنم بين الغنمين وللإمام ان التفاوت في
الرقيق فاحش لان منهم من يصلح للامانة ويعتمد على كلامه ويحسن التجارة وغيرها من الصنائع
كالكتابة ومنهم من لا يصلح لشيء منها بخلاف سائر الحيوانات لان الانتفاع بها لا يختلف الا سيرا فيغفر
في القسمة وقسمة الغنائم تجري في الاجناس فلا ترد لان حق الغنم يتعلق بالمالية دون العيني حتى كان
للإمام ان يبيع الغنائم ويقسم غنائمهم بخلاف غير الغنائم اذ ليس له يبيع ملك غيره الا باذنه فامتنع
القسمة فيه لانها مبادلة زيلبي وهذا الخلاف فيما اذا كان الرقيق دكورا فقط او اناثا فقط وأما اذا كانوا
مختلطين بين الذكور والاناث لا يقسم بالاجماع عيني ولا تقسم الكتب بين الورثة ولكن ينتفع
كل بالمهاياة ولا تقسم بالاوراق ولو برضاهم وكذا كبا وذو مجادات كثيرة ولو تراضيا ان تقوم الكتب
وأخذ كل بعضها بالقيمة حازوا لادرع الجوهرة وفيه عن التسارخانية دارا وحانوت بين اثنين
لا يمكن قسمتها شرا فيه فقال أحدهما لا كرى ولا أنتفع وقال الاخر أريد ذلك أمر القاضى بالمهاياة

(ويقسم) القاضى (العروض) حال
كونها (من جنس واحد) جبرا (ولا
يقسم الجنس) جبرا فيقسم كل مكيل
وموزون كثير أو قليل والحدود
المتقارب وتب الزهبة والفضة وتب
الحديد والنجاس والابل بانفرادها
والبقر والغنم بانفرادها ولا يقسم
شاة وبغيرا ونورا وبرذونا وجمارا
(ولا) يقسم (الجواهر) مطلقا
(والرقيق) عند أبي حنيفة رحمه الله
وعندهما يقسم الرقيق كما لا يخفى
فقد قيل اذا اختلف الجنس لا يقسم
والواقيت لا يقسمه وقيل لا يقسم
الكتاب منها

ويقسم الصغار (و) لا يقسم (الحمام والبئر والرحى) وكل ما لا ينتفع به بعد القسمة (الابرضاهم) يتعلق بالمسائل الست (دور مشتركة اودار
وضيعة اودار وحانوت قسم كل) واحده منها (على حدة) (على مئلا مسكنين) ٣٥١

ثم يقال لمن يريد الانتفاع ان شئت فانتفع وان شئت فاعلق الباب انتهى (قوله ويقسم الصغار)
وقيل المتعد بالجنس كما في الهداية وفيه اشعار بأنه لا يقسم الدرة الواحدة لانه لا يقسم ما يحتاج في قسمته
الى كسر أو قطع أو شق بضرة قهستانى عن المحيط (قوله الابرضاهم) أى برضا الشركاء لمافيه من
الحاق الضرر بهم عني (قوله قسم كل واحد منها على حدة بينهم الخ) لان المقصود من الدور مختلف
باختلاف الحال والجيران والقرب الى المسجد والماء اختلافا فاحشا فلا يمكن التبدل في القسمة
فلا يجوز جمع نصيب واحد منهم في دار الا بالتراضى وأما الدار والضعة أو الدار والمحانوت فلا تختلف
الجنس زيلعى ولو اكنفى بما سبق من قوله ولا يقسم الجنس لكان أخصر قهستانى فان قلت في الاكتفاء
بقوله ولا يقسم الجنس نظر بالنسبة للدور قلت أشار القهستانى الى انها وان اتحد جنسها لكان فى حكم
الاجناس المختلفة على ان الزيلعى صرح بأنها أجناس مختلفة عند الامام (قوله وقالان كانت الدور الخ)
الظاهر ان المراد بالجمع ما فوق الواحد فلا يشكل بقوله لا يجتمعان (قوله لا يجتمعان في القسمة) أى
لا يقسمان قسمة جمع والمجمله جواب الشرط حوى وكان الظاهر ان يقول الشارح بدل قوله لا يجتمعان الخ
لا يجتمعان (قوله كما هو مذهبه) أى مذهب الامام يعنى ان عدم قسمة الجمع فيما اذا كان الداران
في مصرين محل اتفاق حوى ثم الاتفاق بالنسبة لساواة هلال فلا ينافى ما سبق أى من قوله وعن
محمد انه يقسم احدهما في الاخرى الخ اذ سياق كلام الشارح يقتضى ان الدور في مصرين تقسم قسمة جمع
على هذه الزوايات (قوله ثم بقي ههنا ثلاثة فصول) صوابه فصلان لان فصل الدور قد تقدم حوى
(قوله فالدور عنده لا تقسم قسمة واحدة) أهلا تقسم قسمة جمع بل قسمة فرد وقبل هذا المعنى الاولوية
لانى الجوز قهستانى (قوله وبصور القاسم الخ) قال في العناية اذا نزع القاسم في القسمة
ينبغي ان يصور ما يقسمه أى يكتب على كاعده ان فلانا نصيبه كذا وفلانا نصيبه كذا ليكنه
حفظه ان اراد رفع تلك الكاعده الى القاضى ليتولى الاقراء بينهم بنفسه (قوله ويعدله) بالذال
المجمله أى يسويه على سهام القسمة ويروى ويعزله بازاء أى يقطعه بالقسمة عن غيره عني
(قوله ويذرعه) شامل للبناء لقول الزيلعى ويذرعه ويقوم البناء لان قدر المساحة يعرف بالذرع
والمالية بالتقويم ولا بد من معرفتها ليكنه التسوية في المالية ولا بد من تقويم الارض وذرع البناء
انتهى كذا في الشرنبلالية (قوله محتاجته اليه في الاخرة) بوزن فعله ووقع في بعض النسخ في حق
الاخرى والصواب هو الاول حوى (قوله ويفرز الخ) لتكامل المنفعة والايى لنصيب بعضهم يتعلق
بنصيب الاخر وهذا بيان الافضل وان لم يفرضه أو لم يمكن جاز كذا في الزيلعى وغيره كالفدية وفيه تأمل
مع ما سياتى من قولهم وان قسموه حدهم ميل أو يفرق في ملك الا انصرف عنه ان أمكن والا
فصحت واعلم ان في طريق الدار والارض يكفي مرور رجل وثور ولا يشترط مرور المحولة والمجمله
قهستانى (قوله ويكتب اسماءهم) ويجعلها بطاقات وتطوى كل بطاقة ويجعلها شبه البندقة ويدخلها
في طين ثم يخرجها فاذا نشفت يدلكها ثم يجعلها في وعاء او في كفة ثم يخرج واحد بعد واحد عني (قوله
ويقرع) فان قلت تعليق الاستحقاق بالقرعة قاروه هو حرام قلت لا نسلم فان الاستحقاق كان ثابتا
قله او غاصر اليها التطيب قلوبهم كالقرعة بين النساء للسفر واللبداء في القسم وهذا ليس بقمار وانما
القمار اسم لما يأخذون به شيئا لم يكن لهم قبل ذلك لامل هذه فانها مشروعة كما أخبر الله تعالى بحكاية
من يونس وزير كربلاء عليه السلام عني يعنى في قوله تعالى وان يونس لمن المرسلين اذ أتى الى العلك
المنصور السفينة المملوءة حين غاصب قومه لما لم ينزل بهم العذاب الذى وعدهم به فرب السفينة
فوقفت في لجة البحر فقال الملاحون هناعداً بق من سيده ظهره القرعة فساهم قارع أهل السفينة
فكان من المدحضين المغلوبين بالقرعة والقوة في البحر فالتقمة المحوت ابتلعه وهو لم يأت بما يلام
عليه من ذهابه الى البحر وركوبه السفينة بلا اذن من ربه وقوله تعالى ذلك المذكور من أمرز كريا

فهذا القرآن من الاول وان خرج اسم صاحب النصف فله ثلاثة اجزاء من الاول وان خرج اسم صاحب السدس او لاهل الجوز الاول

ومريم من أنباء الغيب أخبار ما غاب عنك نوحية اليك يا محمد وما كنت لديهم إذ بقولهم أقلامهم في المساء يقرعون ليظهر لهم أيهم يكفل ربي مريم وما كنت لديهم إذ يختصمون في كفالتها فتعرف ذلك فتخبر به وانما عرفت من جهة الوحى كذا بخط شيخنا عن المجالين (قوله ولا يدخل في القسمة الدراهم) لانه لا شركة فيها ولا ن بعضهم يصل الى عين المال المشترك في الحال ودراهم الاخرى في الزمة فيخشى عليها التوى وقول الزيلعي ولان المحسنين المشتركين لا يقسم فساظنك عند عدم الاشتراك يفيد عدم ادخال الدراهم في القسمة مطلقا سواء كانت الدراهم مشتركة أم لم تكن فتقيد الشارح بالدراهم انى ليست بمشتركة اتفاقا كتمديد التنوير بالدراهم التي ليست من التركة الى هذا أشار شيخنا (قوله الابرضاهم) فلو كان أرض وبناء او منقول قسم بالقيمة عند الثاني وعند الثالث يرد من العرصه بمقابلة البناء فان بقي فضل ولا يمكن التسوية رد الفضل دراهم للضرورة واستحسنه في الاختيار رد (قوله الا اذا تعذر الخ) بان لم تنف العرصه بقيمة البناء (قوله ولا حدهم مسيل) أى محل لاسالفة الما المطرحوى (قوله صرف المسيل والطريق عنه) أى عن ملك الاخر ان أمكن تحقيقا لمعنى القسمة وهو قطع الاشتراك عني (قوله فسخت القسمة بالا جماع) لاختلافها فتستأنف على وجه يتمكن كل منهما ان يجعل لنفسه ميسلا وطريقا لان المقصود لا يتم باستطراق الغير في أرضه وتسيده ما ه في أرض غيره (قوله ترك الممر الخ) جواب اذا اى فيكون حقاله في نصيب الاخر كما في الشر بنبلالة (قوله سفله علو) يعنى بيت فوقه بيت وهما مشتركان بين اثنين عني والسفل بضم السين وكسر ها والسفل بالضم والسفل بالسفل بالفتح والسفالة بالضم ضد العلو بضم العين وكسر ها وبالضم والتشديد مختار صحاح (قوله وعلو مجرد الخ) فان قيل كيف يقسم العلو مع السفل قسمة واحدة عند أبى حنيفة مع ان البيوت المتفرقة لا تقسم عنده قسمة واحدة اذا لم تكن في دار واحدة فلنما موضوع المسئلة أنهم ما كانا في دار واحدة وان كانا في دارين فهو محمول على ما اذا تراصيا على القسمة لكن طالبا من القاضي المعادلة فعند أبى حنيفة القسمة على هذا الوجه جائزة يدرى في التكملة (قوله وقسم بالقيمة) لان السفلى يصلح لما لا يصلح له العلو كالبر والسرداب والاصطبل فصارا كالجنتين فلا يمكن التعديل الا بالقيمة عني (قوله وعليه الفتوى) وبذلك قالت الثلاثة (قوله وعدم هما يقسم بالذرع) لان القسمة بالذرع هي الاصل في المذروع زيلعي وبيان ذلك في سفلى بين رجلين وعلو من بيت آخر بينهما اراد قسمتهما يقسم البناء بالقيمة بالاخلاف وأما العرصه فتقسم بالذرع عند أبى حنيفة وأبى يوسف وعند محمد بالقيمة ثم اختلف أبو حنيفة وأبى يوسف في كيفية القسمة فعند أبى حنيفة ذراع بذراعين على الثلث والثلثين وعند أبى يوسف ذراع بذراع ولو كان بينهما بيت نام علو وسفل آخر فعند أبى حنيفة يحسب كل ذراع من العلو والسفل بثلاثة أذرع من العلو ارباعا عنده لما ذكرنا من الاصل فكانت القسمة ارباعا وعند أبى يوسف ذراع من السفلى والعلو بذراعين من العلو لاستواء السفلى والعلو عنده فكانت القسمة اثلاثا ولو كان بينهما بيت نام سفل وعلو وسفل آخر فعند أبى حنيفة يحسب كل ذراع من السفلى والعلو بذراع ونصف من السفلى وذراع من سفلى البيت التسام بذراع من الآخر وذراع من علوه بنصف ذراع من السفلى الآخر وعند أبى يوسف ذراع من التسام بذراعين من السفلى شربلا لية عن البدائع (قوله قيل أجاب كل منهم على عادة أهل زمانه) فالامام اجاب بناء على ما شاهد من عادة أهل الكوفة في اختيارهم السفلى على العلو وأبى يوسف سوى بناء على عادة أهل بغداد ومحمد اجاب على ما شاهد من اختلاف العادة (قوله وقيل هو اختلاف على الدليل) فوجه قول الامام أن العلو ينفوت بغوات السفلى ولا ينفوت السفلى بغواته فتكون منفعة السفلى ضعف منفعة العلو ووجه قول أبى يوسف أن المقصود منهما السكنى وهما متساويان فيها ووجه قول محمد أن منفعة السفلى والعلو متفاوتة بحسب الاوقات ففي الصيف يختار العلو وفي الشتاء السفلى فلا يمكن التعديل فتقسم بالقيمة ابن فرشته (قوله سواء كان باجوا وبغير أج) وسواء شهدا على

(ولا يدخل في القسمة الدراهم) التي ليست
مستركة لغيرها نقصان بعض الانصاء (الا
برضاهم) كما اذا كانت دار بين جماعة فبعضها
وفي نصيب واحد وفضل بناء فأراد آخر أن يكون
يكون عوض البناء دراهم وأراد آخر أن يكون
عوضه من الأرض لا من الدراهم فإنه لا يكف
الذي وقع البناء في نصيبه أن يرد بأزاء البناء
الدراهم الا اذا تعذر فحينئذ للتأاضي ذلك (وا
قسم) بينهم (ولا حدهم مسيل او طريق في ملك
الآخر لم يشترط في القسمة صرف) المسيل
والطريق (عنه) أي عن ملك الآخر (ان
امكن والا) أي وان لم يمكن (فبخت النسيئة)
قوله لم يشترط صفة كل واحد من المسيل
والطريق قيد به لانه اذا شرط ترك الممر
والطريق على حلقهما (سفل له علو وسفل مجرد)
والمسيل على حلقهما (سفل له علو وغيرهما) (وتساو
بان كان السفل مشتركاً والعلو غيرهما) (وتساو
بمجرد) بان كان العلو مشتركاً والعلو غيرهما
(فوم كل واحد منها) (على حدة وقسم بالقيمة)
ولا يعتبر بغير ذلك وهو القسمة بالذراع وهذا
عند محمد مدرجه الله تعالى وعليه الغنوي
وعندهما يتسم بالذرع ثم اختلفا في كيفية
القسمة قال أبو حنيفة رحمه الله وقال أبو
ذراع من السفل بذراعين من العلو وقال أبو
يوسف ذراع بذراع وقيل بأهل بيته وقيل هو
على عادة أهل زمانه وأهل بيته وقيل هو
اختلف على الدليل (وقيل شهادة القاصدين)
مطلقاً سواء كان أبا أو غير أبا (ان اختلفوا)
أي اذا قسمت الدار والأرض بين الورثة
او المشتريين فأنكر بعضهم أن يكون استوفى
نصيبه فشهد القاصمان اللذان توليا القسمة
انه استوفى نصيبه تقبل شهادتهما عندهما

وعند محمد الشافعي لا تقبل وهو قول أبي يوسف وألا ذكر الخصاص قول محمد مع قوله وقاسم القاضي وغيرهما سواء وقال بعض المشايخ إذا قسما بأجر لا تقبل بالاجماع والأصح أنه يقبل وإنما قيد بقوله القسمين لأنه لو شهد قاسم وحده لا تقبل بالاجماع (ولو ادعى أحدهم أن من نصيبه شيئا في يد صاحبه) (الحال أنه قد أقر) المدعي (بالاستيفاء لم يصدق) فلم تفسخ (الابينة) وإن لم تقم البينة استخلف الشركاء فمن نحل منهم جمع بين نصيب الناكل والمدعي في قسم بينهما على قدر نصيبهما قالوا ينبغي أن لا تقبل دعواه أصلا لأنه متناقض لأنه أقسر بالاستيفاء وأنه عبارة عن قبض حقه كاملا فإذا زعم أن ما أصابه شيئا في يد صاحبه يكون متناقضا مبطلا للدعوى والشهادة (وإن قال استوفيت) أنا حتى (و) لكن (أخذت) أنت مني (بعضه) وانكر شريكه (صدق خصمه بحلفه) أي مع عينه (وإن لم يقر بالاستيفاء) وادعى أن ذا حظه ولم يسم (نصيبه) (إلى وكذبه شريكه) في مقدار النصيب (تحالفوا وفسخت القسمه ولو ظهـ رغب فاحش) بأن كان ما يدعى من مقدار الغلط لا يدخل تحت تقويم المقومين (في القسمه تفسخ) القسمه مطلقا سواء كانت القسمه بقضاء القاضي أو بالتراضي كذا ذكره قاضيان رحمه الله وقيل إذا قسم بالتراضي لا تفسخ وإنما قيد بقوله فاحش لأنه إذا كان يسيرا لا تفسخ كذا في الذخيرة (ولو استحق) بعد القسمه (بعض شائع من حظه) بأن كان نصف المداري في يده مثلا واستحق نصف ما في يده (رجع بقسطه) أي

القسمه لا غير ابتداء ثم قال لا بعد ذلك نحن قسمنا أو شهدنا على قسمه أنفسهم من الابتداء على الصحيح كذا في الشرح لبلاية عن التتارخانية قال وعلى هذا تقبل شهادة القسامين إذا كان المنكر حاضرا حال الوزن والتسليم كما في الفتاوى انتهى (قوله وعند محمد والشافعي لا تقبل) لأن ما شهدا على فعل أنفسهما الصحيح تصرفهما فلا تقبل قلنا إن ما شهدا على الاستيفاء والقبض وهو فعل غيرهما لأن فعلهما التمييز لا غير زيلعي (قوله وقال بعض المشايخ الخ) القائل هو الطحاوي واليه مال بعض المشايخ كما في الزيلعي (قوله لا تقبل بالاجماع الخ) لأن ما دعوى إيفاء عمل استوجب عليه فصارت شهادة صورة دعوى معنى وجوابه أن اجترع ما وجبت باتفاق المخصوص على إيفاء العمل وهو التمييز فلم تجز ما عتقنا فلا تمة زيلعي واختيار (قوله لو شهد قاسم وحده لا تقبل بالاجماع) لأن شهادة الفرد غير حجة في الشرع وكذا أمين القاضي إذا أمره أن يدفع ما لا فقال قد دفعته وانكره المدفوع اليه فالأمر يصدق في البراءة لنفسه ولا يصدق على الآخرانه قبض لأن قول الأمين حجة دافعة غير ملزمة دعوى عن البناية (قوله ولو ادعى أحدهم الخ) ولو ادعى أحد المتقاسمين ديناً في التركة صح حتى إذا أقام البينة له أن ينقض القسمه فلم تكن قسمته إبرا عن الدين لأن القسمه تصادف الصورة وحق الغريم يتعلق بالمعنى فلم يكن الإقدام على القسمه إقرارا بعدم الدين درر وعزمي (قوله فلم تفسخ الابينة) فإنه يدعى حق المصح لنفسه بعد تمامها فلا يقبل الاجتهاد عني (قوله قالوا ينبغي أن لا تقبل دعواه الخ) في المبسوط والحانية ما يؤيد هذا وفي الذخيرة دعوى الغلط بعد سبق الإقرار باستيفاء الحق لا تنفع الأمن حيث الغصب انتهى ووجه رواية المتن أنه اعتمد على فعل القاسم في إقراره باستيفاء حقه ثم لما تأمل ظاهر الغلط في فعله فلا يؤخذ بذلك الإقرار عند ظهور الحق حموي (نقطة) المقبوض بالقسمه الفاسدة كالقسمه على شرط يبيع شيء من المقسوم أو غيره يثبت الملك فيه ويقتد جواز التصرف فيه لقابضه ويضمنه بالقيمة كالمقبوض بالشراء الفاسد وقيل لا يوجب حزم في الأشياء وبالأول في البرازية والقيمة تنوير وشرحه (قوله أن مما أصابه شيئا) وقع في النسخة التي كتب عليها السيد الحموي شيء بازفع فلهذا قال صوابه نصب شيء كما هو ظاهر انتهى (قوله صدق خصمه بحلفه) أي أن لم يقم بينة لاه يدعى عليه الغصب وهو ينكر والقول قول المنكر حموي (قوله تحالفوا) لأن الاختلاف فيما حصل له بالقسمه فصار تغير الاختلاف في المبيع والغمر زيلعي (قوله ولو ظهـ رغب الخ) بأن قال قيمة هذا ألف وأنتم قومتموه بالفين حموي والظاهر أن يقال بأن قوم بالفين فظهر أن قيمته ألفا إذا المداري ففسخ القسمه على ظهور الغبن الفاحش لا على مجرد دعواه فتنه (قوله وقيل إذا قسم الخ) عدم الفرق هو الأصح لأن شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها خلافا للصحيح الخلاصة ولو أقسمت دارا وأصاب كلاً طائفة فادعى أحدهما ما يتاى يد الآخرانه من نصيبه وانكر الآخر فله البينة لأنه مدع وان أقامها فالعبارة لبينة المدعي لأنه خارج وإن كان قبل الإتيان على القبض تحالفوا وفسخت وكذا لو اختلغا في المحدود تنوير وشرحه واعلم أن ما في الدرر حيث قال وإن كانت بالتراضي له أن يبطل القسمه فقد قيل لا يلتفت إلى قول من يدعيه لاه دعوى الغبن ولا عبرة به في البيع فكذا في القسمه لوجود التراضي وقيل تفسخ وهو الصحيح انتهى على حذف إذا الاستيفاء فتنه كلامه وإن كانت بالتراضي هل له أن يبطل القسمه الخ فتنه اعتراض عزمي زاده عليه حيث قال الصواب أن يبسط قوله أن يبطل القسمه ويجعل جزء الشرط قوله فقد قيل لا يلتفت الخ إلى هذا أشار شيخنا تقي الله برجته (قوله ولو استحق بعض شائع في الكل الخ) ولو استحق بعضه من نصيب كل واحد لا تفسخ بل يجعل هذا المستحق كأن لم يكن فإن كان في يد كل واحد بمقدار نصيبه فلا رجوع لأحدهما على الآخر وان نقص من نصيب أحدهما يرجع بحسابه كما إذا قسمت الدار نصفين واستحق من كل نصيب خمسة أدرع فلا رجوع وان استحق من أحدهما أربعة ومن الثاني ستة رجع الثاني على الأول بذراع ولو ظهر في التركة بعد القسمه دين تفسخ لأن المبطع يمنع الملك

والقليل يمنع التصرف الا اذا بقي من التركة ما يفي بالدين أو قضاوا من مالهم أو أوبرأ الغرماء الميت لزوال
 المانع ولو ادعى أحد المتقاسمين ديناً في التركة سمع لعدم المنافي لتعلق الدين بالمال وقضاء حقه من محل
 آخر جاز فلا تناقض بخلاف دعوى العين حيث لا تسمع دعواه اذا اقدم على القسمة اعتراف منه بأن
 المقسوم مشترك كما في الزيلعي وفي البرازية ظهر دين أو وصية بالثلث أو بألف رسالة أو وارث آخر بعد
 القسمة تردوان قالت الورثة نؤدى الدين أو الوصية أو حصص الوارث من مالنا ولا ننقض القسمة فعمما
 اذا ظهر غريم أو موصى له بألف رسالة لهم ذلك لان حقهما في المالاية لافي العين وفيما اذا ظهر وارث
 أو موصى له بالثلث ليس لهم ذلك بل تنقض القسمة لتعلق حقهما بعين التركة الا اذا رضى الوارث
 أو الموصى له بذلك اهـ (قوله بر بعه) فيه نظر اذا الواقع ان الدارين هما سوية فباستحقاق الربع يكون
 لهما ثلاثة ارباع فلو رجع على شريكه بالربع يسلم له النصف وليس كذلك ولعل الصواب أن
 يقال رجع بئمه ويدهم الربع فيستويان ثم يظهر ان المراد الربع من حظ الشريك وهو ثمن وعلم
 ان المراد من قوله بر بعه أي ربع قيمة ما أصابه كذا ذكره المحوى ويدل عليه قول المصنف ولا تنسخ
 القسمة وكذا يدل عليه قول الشارح وقال أبو يوسف تنقض القسمة الخ (قوله لا تنسخ القسمة اجماعاً)
 لان ما وراء المستحق بقي مفرزاً على حاله ليس للغير فيه حق ويرجع على شريكه بحسبه زيلعي (قوله
 ولو تهايا الخ) التهايا في اللغة ماذ كرهه الشارع وفي الشرع قسمة المنافع ويجرى جبر القاضى فيها
 كما في قسمة الاعيان الا أن القسمة أقوى في استكمال المنفعة لانه جمع المنافع في زمان واحد بخلاف
 المهاياة فانها على التعاقب ولهذا لو طالب أحدهما القسمة والاخر المهاياة يرجح طالب القسمة ولو وقعت
 المهاياة فيما يحتمل القسمة ثم طلب أحدهما القسمة تنسخ وتقسّم ولا يبطل التهايا بوعدهما لانه لو بطل
 لاستأنفه المحاكم وجوازها استحسان والقياس أن لا تجوز لانها مبادلة لمنفعة بنفسها لان كل واحد
 من الشريكين ينتفع في نوبته بملك شريكه عوضاً عن انتفاع شريكه بملكه في نوبته ولكن ترك ذلك
 بالكتاب أعنى قوله تعالى لها شرب ولكم شرب يوم معلوم أي ان الانتفاع بين قوم صالح وبين الناقة
 على التناوب وشريعة من قبلنا نزلنا ما لم يرد النسخ وبالسنة اذ قد ورد عنه عليه السلام في غزوة بدرانه
 قسم كل بعير بين ثلاثة وكانوا يتهايئون في الركوب وبالأجاسع زيلعي وشلي (تتمة) ذكرى الخانية
 ان المهاياة في الاملاك المشتركة التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها مشروعة فلا يشترط مجوزها ذكر
 المدة وينفرد أحدهما بنقضها بعذر أو بغير عذر في ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن محمد انه لا ينفرد
 أحدهما بنقضها الا بعذراً وبطلان قسمة عينها هذا اذا كانت المهاياة بغير أمر القاضى فان كانت بحكم
 المحاكم لا ينفرد أحدهما بنقضها ما لم يصطالحا انتهى (قوله الهيئة المحالة الظاهرة) هذا هو الصواب
 ووقع في بعض النسخ الهيئة وهي المحالة وهو خلاف الصواب حموى (قوله بأن ينتفع هذا بهذا النصف
 الخ) حاصله ان التهايا مؤامران حيث المكان او من حيث الزمان ففي الوجه الاول التهايا يؤاقران من كل
 وجه ولهذا لا يشترط فيه التوقيت ولكل ان يستغل ما أصابه وان لم يشترطه لمحدث المنافع على ملكه
 وفي الوجه لثنائي افران من وجه ويجعل كالمستقرض لنصيب شريكه ولو اختلفا في التهايا يؤمن حيث
 الزمان والمكان في محل يحتملهما يأمرهما القاضي بالتناوب يعني على أحدهما لان التهايا يؤ في المكان
 عدل وفي الزمان اكل فلو اختاراه من حيث الزمان يقرع في البداية بينهم ما تطيبا القلوب بهما وينظر
 في قدر المدة حموى (قوله او خدمة عبد الخ) كذا تجوز المهاياة في خدمة الامة وفي الخانية لو كانت
 الجارية بين رجلين تخاف أحدهما عليهما من الآخر في نوبته فان القاضي يأمرهما بالمهاياة ولا يضعها
 على يدى عدل لان في ذلك تعطيل المنفعة على يد أحدهما الخ واعلم ان اصحابنا احتاطوا في أمر الفروج
 الا في هذه المسئلة (تتمة) اخبر القاضي ان فلاناً باقى جواريه في غير المأوى ويستعملون في الغناء
 ويطأز وجته في الخيض وأمه من غير استبراء لا يكون للاقاضى عليه سبيل حموى عن التناوب خانية

بر بعه (في حظ شريكه ولا تنسخ القسمة)
 عندنا في حنفية وقال أبو يوسف تنقض
 القسمة وما بقي في ايديهما يكون
 بينهما نصفين وقول محمد مضطرب
 بينهما نصفين وقول حنفية وان استحق
 والاصح انه مع أي حنفية وان استحق
 بعض معين لا تنسخ القسمة اجماعاً
 ولو استحق بعض شائع في الكل تنسخ
 (ولو تهايا) الهيئة المحالة
 اتفاقاً (ولو تهايا) التهايا يؤاقران
 الظاهرة لثني والتهايا يؤاقران
 وهو ان يتواضعا على أمر فيترضا
 به وحققت ان يتفع هذا بهذا
 بنية واحدة بان يتفع هذا بالنصف
 النصف المقرر وذلك بذلك النصف
 او هذا بأكمله في كذا من الزمان وذلك
 بقدر مدة الاول (في سكنى داراً و
 دارين أو خدمة عبد) واحد

(قوله أو عبد) كذا تجوز المهايأة في خدمة عبد وأمة كما في الخانية فان شرط اطعام كل عبد على من يخدمه جاز وفي الكسوة لا يجوز لان العادة جرت بالمساهمة في الطعام دون الكسوة وقلعة التفاوت في الطعام وكثرته في الكسوة فان وقتنا شيئا من الكسوة معروفا جاز استحسانا لانه عند ذكر الوصف ينعدم التفاوت أو يقل كذا في الاختيار ولو سكتنا عن ذكر الطعام يجب على كل طعام الخادم الذي شرط له في المهايأة جوى عن التناخية ولو تهايا في عبدین استخداما فأت أحدهما أو ابقي انتقضت المهايأة ولو استخدم الشهر كله الاثلاثة أيام نقص الآخر من شهره ثلاثة أيام بخلاف ما اذا استخدم الشهر كله وزاد ثلاثة أيام ولو أبقي أحدهما الشهر كله صح واستخدم الآخر فلا ضمان ولا اجر ولو عطب أحد الخادمين في خدمة من شرط له خدمته لم يضمن كمالوا نه دم بيت بسكني من شرط له جوى عن التناخية (نقطة) طلب أحدهما المهايأة في خدمة العبد الواحد وأبى الآخر بحجر بالاجاع وكذا في العبدین يحجر الابن على الاصح ذكره الزيلعي فإني في الخانية من التفرقة بين العبد والعبدین خلاف الاصح (قوله أو غلة دار) ولو زادت غلة الدار الواحدة في نوبة أحدهما على الغلة في نوبة الآخر بشرط كان في الزيادة تحقيقا للتبادل وعليه الفتوى كما في الخانية بخلاف ما اذا كان التهايا على المنافع فاستعمل أحدهما في نوبته زيادة لان التعديل فيما وقع عليه التهايا يحصل وهو المنافع فلا تضرة زيادة الاستعمال والتهايا على الاستغلال في الدارين جائزا أيضا في ظاهر الرواية ولو فضل غلة أحدهما لا يشترط كان فيه بخلاف الدار الواحدة والفرق ان في الدارين معنى التميز والافراز راجح لاتحاد زمان الاستيفاء بخلاف الدار الواحدة لتعاقب وصول المنفعة فاعتبر قرضا وجعل كل واحد في نوبته كالوكيل عن صاحبه فلهذا برده عليه حصته من الفضل عني (قوله ولو تهايا في غلة عبد داخ) اما عدم العدة في غلة العبد الواحد أو البعل الواحد لان النصيبين يتعاقبان في الاستيفاء فالظاهر التعريف في الحيوان فتفوت المعادلة بخلاف المهايأة في استغلال دار واحدة حيث تجوز في ظاهر الرواية لان الظاهر عدم التغير في العتق فافترقا واما في عبدین أو بعلین فلان التهايا في الخدمة جواز للضرورة لا متناع قسمتها ولا ضرورة في الغلة لانها تقسم وأما في ركوب بعل أو بعلین فلان الركوب يتفاوت به ماوت ازاكبين فلا يتحقق التسوية فلا يعتبر التساوي عليه وأما في ثمرة شجرة أو لبن شاة ونحوه فلان التهايا يختص بالمنافع دون الاعيان لاعتق الضرورة في المنافع لعدم قسمتها بعد وجودها السرعة فتأخر بخلاف الاعيان والحيلة في الثمار ونحوها ان يشتري نصيب شريكه ثم يبيع الكل بعد مضي نوبته أو ينتفع باللبن المقدر بطريق القرض في نصيب صاحبه اذ قرض المشاع يجوز زدر وعيني وكذا تجوز المهايأة في غير اللبن كالصوف والغنم كما في الخانية ونصها اذا تهايا على ان يكون ولد الغنم ولبنه وصوفها سنة فلهذا وسنة للاخر لا يجوز ويكون ذلك بينهما ما لا يحل فضل اللبن والصوف والتمر اذا جعل كل واحد منهما من صاحبه في حل ان كان اللبن والصوف والتمر قائما وأما ان كان مستهلكا برئ لانه اذا جعله في حل والفضل قائم كان ذلك هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وبعد الاستهلاك يكون ابراء عن الضمان انتهى (قوله أو لبن غنم) بخلاف ما لو تهايا في لبن أمتين بينهما على ان ترضع أحدهما ولده والآخر ولد الآخر لا يجوز لان لبن بني آدم يجري مجرى المنافع لعدم تقومه كما في العيني (قوله خلافا لهما) لان القاضي يقسم الحيوان جبرا وكذا منافعهم وبدلها وله ان الركوب يتفاوت بين احذق واخرق فلا يتحقق التسوية وحكم الغلة كالركوب جوى (قوله في نثنين لا يصح اتفاقا) هما ما لو تهايا في غلة عبد أو غلة بعل جوى (قوله وفي ستة يصح اتفاقا) وهي ما لو تهايا في سكني دار أو دارين أو خدمة عبد أو عبدین أو غلة دار أو دارين جوى (قوله وفي أربعة خلاف) وهي ما لو تهايا في غلة عبدین أو غلة بعلین أو ركوب بعل أو ركوب بعلین لا يصح عندنا في حنيفة وعندهما يصح جوى (فروع) المشترك اذا انهدم فأبى أحدهما العمارة ان احتمل القسمة لا جبر وبقسمة والابن ثم أجره لبر جمع بما انفق لوبأمر القاضي والافقية البناء له التصرف في ملكه

(أو عبدین أو غلة دار أو دارین جوى)
استحسانا اتفاقا (و) لو تهايا (في غلة)
عبد أو عبدین أو بعل أو بعلین أو
ركوب بعل أو بعلین أو غلة عبد أو غلة
غنم لا يصح اتفاقا ولو تهايا في غلة
بعل لا يصح اتفاقا أو ركوب بعل أو
عبدین أو غلة بعلین أو حنيفة خلافا
لبعض هذه المسائل غير الثمر واللبن
فلهذا عشرة مسألة في نثنين لا يصح اتفاقا
وفي ستة يصح اتفاقا وفي أربعة خلاف
والله أعلم

وان تضر رجاره في ظاهر الرواية اشباه وفي المجتبى وبه يفتى وفي السراجية الفتوى على المنع قال المصنف
فقد اختلف الافتاء وينبغي ان يعول على ظاهر الرواية كذا في الدر واقول الذي في حقل من الترجيح
هو التفصيل بان يقال ان كان الضرريننا فالفتوى على المنع والا فلا والضرر البين هو ما لا يمكن ان
يحترز عنه وكثيرا ما فتي بهذا شيئا فليكن هذا هو التوفيق بين ما في المجتبى والسراجية

(كتاب المزارعة)

(قوله ان المزارعة الخ) اولان الخارج بها يبيع فيه القسمة وان بعد فسخ الارض يحتاج اليها جوى
(قوله فلهذا اخرها) لان العام مقدم على الخاص كما في الجنس مع الفصل حتى استقبضوا في الحدود وتقديم
الفصل على الجنس جوى (قوله وهو الانبات) لوقال كالعيني وهو القاء الحب في الارض لكان اولي
(قوله والمفاعلة تجري بين اثنين) فيه ايماء الى ما ذكره في البدائع من ان المفاعلة على بابها لان الفعل هنا
من اثنين لان المزارعة مفاعلة من الزرع والزرع هو الانبات لغة وشرعا ولا نبات المتصور من العبد هو
التسبب في حصول النبات وفعل التسبب وجد من كل واحد منهما ما لان التسبب من أحدهما بالهمل
ومن الآخر بالتحكين من العمل باعطاء الآلات التي لا يحصل العمل بدونها عادة فكان كل واحد منهما
مزارعا حقيقة لوجود فعل الزرع منه بطريق التسبب لانه اختص العامل بهذا الاسم في العرف كاسم
الذابة ونحوه على ما عرف في الاصول وهذا واحد الوجهين في الجواب عما قيل كيف يسمى هذا العقد
مزارعة مع ان الزرع انما يوجد من العامل دون غيره بدليل انه يسمى مزارعا دون رب الارض والبذر
والوجه الثاني ان يقال ان المفاعلة قد تستعمل فيما لا يوجد الفعل الا من واحد كالذباوة والمعالجة مع ان
الفعل لا يوجد الا من الطبيب والمعالج فكذلك المزارعة لكن قال السيد المحمدي لا حاجة الى هذا كله
فان لفظ المزارعة نقله الفقهاء وجعلوه علما على هذا العقد المتعلق بالزرع فصار المقصود منه المعنى العلي
دون المعنى الاصل فتدبر (قوله كالمضاربة) فانه يراد بها العقد الذي يجري بين رب المال والعامل
لاحقيقة الضرب فان الضرب يوجد من المضارب (قوله هي عقد على الزرع الخ) والزرع طرح الزرعة
بالضم وهي البذر وموضعه المزرعة مثله الراء كما في القاموس لانه مجاز حقيقة الانبات ولهذا قال
عليه الصلاة والسلام لا يقولن احدكم زرعتم بل طرحت أى طرحت البزركما في الكشاف وغيره
فهو ستاني (قوله ببعض الخارج) ولم ينقص بما اذا كان الخارج كله لرب الارض والعامل فانه ليس
مزارعة بل الاول استعانة بالعامل والثاني اعارته من المالك كما في الذخيرة فهستانی (قوله خلافا لابي
حنيفة) محدث رافع بن خديج انه عليه الصلاة والسلام نهى عن المضاربة وهي مزارعة الارض على
الثلاث اواربع من الخبير وهو الاكارل على ما تجتهد الخبار وهي الارض الرخوة درر ولانه استبحار ببعض
ما يخرج من عمله فكان في معنى قعر الطحان زيلعي والتقييد باربع والثالث لبيان محل النزاع لانه لو لم
يعين أصلا وعين دراهم مسما كانت فاسدة بالاجماع عناية وخبير بوزن صديق وخبار كهاب عزمي
وما في الزيلعي من قوله ولانه استبحار ببعض ما يخرج من عمله اولي مما في الدرر من انها استبحار أرض
ببعض ما يخرج من عمله لشعوله استبحار الارض والعامل كذا ذكره شيخنا (قوله والفتوى على قولهما)
لانه عليه السلام دفع فخييل خبير الى أهلها سامعاه وارضها مزارعة على نصف ما يخرج من ثمر وزرع
وعليه عمل العناية والتابعين الى يومنا هذا وبمثل يترك خبر الواحد والقياس درر والجواب من لامام ان
معاملة النبي عليه الصلاة والسلام أهل خبير كان خراج مقامة بطريق المن والصلح بدليل انه عليه السلام
لم يبين لهم المدة ولو كانت مزارعة لبينها وقرع الامام مسائل المزارعة على قول من جوزها لعله ان
الناس لا يأخذون بقوله شر بلائية عن الخاتبة (قوله بشرط صلاحية الارض) لازرعة ليحصل

(كتاب المزارعة)*
المناسبة بين الكتابين ان المزارعة
شرعت لتعصيل منفعة المالك وهي
النماء كما ان القسمة شرعت لذلك لا
ان القسمة اعم لانها تجري في العقار
وغيره والمزارعة تختص بالارض
ولهذا اخرها عن القسمة ثم هي مفاعلة
من الزرع وهو الانبات لغة والمفاعلة
تجري بين اثنين كالمضاربة وفي الشرع
(هي عقد على الزرع ببعض الخارج
ونصح عندهما) خلافا لابي حنيفة
والفتوى على قولهما (بشرط صلاحية
الارض للزراعة)

المقصود واعلم ان اشتراط صلاحية الارض يعني عن اشتراط علم المزارع بالارض فان الرضا بدونه لا يتم
فهستاقى عن التهمة قال واستحسن المشايخ جوازها بمجرد قول المزارع اعلم ان ارضك مزارة ورضي
الاخر بذلك فان العرف كاف كافي المجواهر انتهى (قوله واهلية العاقدين) اذ لا صحة للعقد ما بدونها
لكن نقل السيد المحوى عن المقدسي انه ينبغي ترك هذا الشرط لعمومه اذ العادة قاضية بذكر الشروط
الخاصة بالشيء لا العامة له ولغيره (قوله بشرط ان يكون رب الارض والمزارع الخ) فالزراع اخذ الارض
لادافعها وان جاز ان يطلق عليه ايضا كافي الطلبة فهستاقى (قوله بالغيا) في كون البلوغ شرطا نظر
جوى (قوله حتى لو ينأمد لا يتمكن فيها من الزراعة لا يجوز) وكذا اذا ينأمد لا يعيش احدهما الى
مثلها عادة درر عن الذخيرة لان فيه شرط بقاء العقد بموت جوى واعلم انه قد اختلف الاقواء فمنهم
من افقوا بشرط بيان المدة كأي الواقعات ومنهم من افقوا برواية ابن سطة انه لا يشترط ويقع على سنة
واحدة كافي الصغرى وبه اخذ الفقيه كافي القهستاني وخزم به في الدرر معزيا للجبتي والبرازية قال
واقره المصنف انتهى والمراد من انها تقع على سنة واحدة أى على أول زرع يكون في تلك السنة
كافي الثمر بلالية (قوله وبيان رب البذر) لان العقود عليه يختلف باختلاف رب البذر فان كان
البذر من قبل العامل فالعقد عليه منفعة الارض وان كان من قبل صاحب الارض فهو منفعة العامل
فلا بد من بيان من عليه البذر ودلالة لان جهالة تفصى الى النزاع بأن قال دفعتها اليك لتزرعها الى
وقال استأجرتك لتعمل فيها نصف الخراج فهذا يبين ان البذر من صاحب الارض وان قال له لتزرعها
لنفسك تبين ان البذر من العامل درر وحاشيتهم او حكى عن ائمة بلخ ان بيان من عليه البذر انما يشترط
في موضع ليس فيه عرف ظاهر امام العرف فلا يشترط شأى عن الاتفاقى (قوله وجنسه) اذ لا بد من
بيان جنس الاجرة وهو لا يعلم الا ببيان جنس البذر درر ولان بعضه اضرب بالارض فان لم يمس وكان من رب
الارض جاز ولومن العامل لا الا اذا علم بان قال تزرع ما بدالك والافسدت فان زرعها تنقلب جائزة وان
شرط ان يزرع شيء فزرع خلافه كان مخالفا وان لم يكن اضرب بالارض بخلاف الاجارة والعرق ان الاجرة
هنا بعض الخراج وفي الاجارة دراهم جوى عن الظهيرية وغاية البيان ولا يشترط بيان مقدار البذر
لعلمه باعلام الارض درر (قوله وبيان خطأ الآخر) أى لا بد من بيان حصة من لا بذر من قبله لانه يستحقه
عوضا بالشرط فلا بد من بيانه اذ لا يعلم لا يستحق شرطا بالعقد درر فان ذكر قسطه ولم يذكر قسط صاحب
البذر جازت بالاتفاق فهستاقى (قوله وشرط الخلقة بين الارض والعامل) هذا هو الصواب خلافا
لما في الدرر من قوله والخلقة بين صاحب الارض والعامل ولهذا تعقبه عمرى بأن الصواب اسقاط لفظ
صاحب لان الخلقة في اصطلاحهم رفع الموانع بين شخص ومكان من شأنه ان يقبض فلا تصور بين
شخصين قال القهستاني ويجب ان يقول رب الارض سلمت اليك هذه الارض وهذا شرط لم يذكر في
الكتاب كافي قيمة الواقعات انتهى (قوله وبشرط الشركة في الخراج من الارض عند حصوله) لانه
ينعقد اجارة ابتداء وكل شرط يؤدي الى قطع الشركة في الخراج يكون مفسدا للعقد درر ثم اشتراط
الشركة في الخراج مستدرك لانه يستغنى عنه بما سبق من قوله وبيان خطأ الآخر شرعية لالية (قوله
والعمل والبقر لا آخر) لان صاحب الارض استأجر العامل للعمل والمقرة آلة العمل فجاز شرطه عليه
كلاهما استأجر خياط الخياط بآلة نفسه درر رأى بآلة ذلك الخياط (قوله او تكون الارض لواحد الخ)
لان رب البذر استأجر الارض بحجره معلوم من الخراج ولو استأجرها بأجر معلوم من الدراهم او الدنانير صريح
وكذا اذا استأجرها بذلك درر (قوله او يكون العمل لواحد الخ) لان صاحب الارض استعمل العامل
ليعمل بالآلة المسأجرة فيصير كالأستأجر خياط الخياط بآلة رب الثوب درر (قوله فان كانت الارض والبقر
لواحد الخ) وجه الفادان رب البذر استأجر الارض والبقر بجزء من الخراج مقصودا وذلك لاصح
لان منفعة البقر ليست من جنس منفعة الارض فان منفعتها اقوة في طبعها يحصل بها الخراج ومنفعة

واهلية العاقدين) بمعنى بشرط ان
يكون رب الارض والمزارع
عاقلا بالغيا (وبيان المدة) لان
العقد يرد على منفعة الارض ان كان
البذر من قبل العامل او على منفعة
العامل ان كان البذر من قبل رب
الارض والمراد بالمدة مدة يتمكن فيها
من الزراعة حتى لو ينأمد لا يمكن
من الزراعة فيها لا يجوز (و) بيان
من البذر وجنسه (وقال الفقيه
ابوبكر البجلي تجوز المزارعة بدون
بيان رب البذر (و) بيان (خط
الآخر) بشرط الخلقة بين الارض
والعامل) حتى اذا شرط في العقد
ما تزول به الخلقة وهو عمل رب
الارض مع العامل لا يصح العقد
الارض (الشركة في الخراج) من
(و) بشرط (و) بشرط ان
الارض عند حصوله (و) بشرط ان
تكون الارض والبذر الواحد
والبقر لا آخر او يكون العمل
والباقي لا آخر فان كانت الارض
والبقر الواحد والبذر والعمل لا آخر

To: www.al-mostafa.com